ليبيا

بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

الجزء الثاني

دولة الاستقلال

الحقبة النفطية ١٩٦٣ - ١٩٦٩

المجلد الرابع

حكومة محيي الدين فكيني

١٩ مارس ١٩٦٣ - ٢٢ يناير ١٩٦٤

محمد يوسف المقريف



مركز الدراسات الليبية - أكسفورد



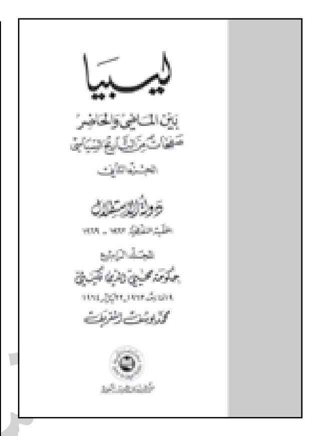
ليبيا

بين الماضي والحاضر

صفحات من التاريخ السياسي



مركز الدراسات الليبية
أكسفورد ـ بريطانيا
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Oxford OX2 7DL (UK)



ISBN 978-1-907187-30-8



الطبعة الأولى – مكتبة وهبه : ٢٠٠٦
الطبعة الثانية – معدلة : ٢٠١٧

رقم الإيداع الدولي : ٨-٣٠-٩٠٧١٨٧-١-٩٧٨



توزيع
الفرات للنشر والتوزيع
الحمراء – بناية رسامني
ص . ب : ٦٤٣٥/ ١١٣
بيروت – لبنان
هاتف : ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٤
فاكس : ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٣
www.alfurat.com
e-mail: info@alfurat.com

ليبيا

بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

الجزء الثاني

دولة الاستقلال

الحقبة النفطية ١٩٦٣ - ١٩٦٩

المجلد الرابع

حكومة محيي الدين فكيني

١٩ مارس ١٩٦٣ - ٢٢ يناير ١٩٦٤

محمد يوسف المقريف



مركز الدراسات الليبية، أكسفورد









الإهداء

- إلى أحرار وحرائر الشعب الليبي عبر الزمان وعبر المكان.
- وإلى كواكب الأبطال من الليبيّين وعلى رأسهم شيخ المجاهدين عمر المختار الذين تصدّوا لجحافل الغزاة من الفاشيست الطليان.. وخطّوا بأرواحهم ودمائهم ملحمة جهاد خالدة.
- وإلى ذلك الرعيل المبكّر من بناة دولة ليبيا الحديثة بقيادة الرجل الصالح الملك محمد إدريس المهدي السنوسي، الذين اضطلعوا بتلك المهمّة بكل الحب للوطن، وبكل الحرص عليه وعلى مقدراته.
- وإلى كلّ المناضلين الليبيّين، وفي مقدمتهم المجاهدان الشهيدان أحمد إبراهيم أحواس والدكتور عمرو خليفة النامي، الذين تصدّوا وقاوموا الفاشيست الجدد حين استولوا على ليبيا منذ الأول من سبتمبر عام ١٩٦٩ فأفسدوا فيها الحرث والنسل، وأشاعوا في ربوعها الآمنة الظلم والخراب والشرّ والتخلّف.
- وإلى الأجيال الصاعدة التي ترنو إلى غد ليبيا الوضّاء القادم بإذن الله، وتتطلّع إلى المشاركة في بناء دولة الاستقلال الثانية في ظلّ شرعية دستورية ديمقراطية تعمل لإرساء الخير والعدل.. وتحقّق الرخاء والنهضة.
- إليهم جميعاً أرفع هذا العمل..

إنصافاً ووفاءً.. واستجابة للضمائر.. واستنهاضاً للهمم.. وأداءً لبعض الواجب.

مقدمة المجلد الرابع

بيـن يدي القـارئ الكريم هذا المجلد الجديـد من كتاب "**ليبيا بيـن الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياســي**" وهو الرابع من مجموعة مجلدات الكتاب العشـرة، والأول من مجلدات الجزء الثاني الخاص بحكومات الحقبة النفطية للعهد الملكي.

***

لقد قدمت في أواخر عام ٢٠٠٤ المجلدات الثلاثة الأولى من هذا الكتاب، وقد شكّلت الجزء الأول منه. وتناولت فيها ميلاد دولة الاستقلال، وحكومات الحقبة غير النفطية لدولة الاسـتقلال، وهـي حكومات السـادة محمود أحمـد المنتصر، ومحمد مصطفى السـاقزلي، ومصطفـى أحمد بن حليم، وعبد المجيد الهادي كعبار، ومحمد عثمان الصيد. وإنني أحمد اللـه كثيراً علـى الصورة الطيبة التي ظهـرت بها تلك المجلدات. ولقد سـعدت كثيراً للروح الإيجابية التي اسـتقبلت بها في أوسـاط القراء الليبيّين وسـواهم، لا سـيما مـن قبل عدد من الشخصيات التي عاصرت أحداث تلك الحقبة أو شاركت في صناعة تاريخها. وإنني أتطلّع إلـى أن آخذ فـي الاعتبار الملاحظات التي وصلتني منهم حول محتوى تلك المجلدات عند تقديمها في طبعة جديدة بإذن الله.

***

لقد خصّصت هذا المجلد الرابع لحكومة الدكتور محي الدين محمد فكيني (١٩ مارس ١٩٦٣ - ٢٢ يناير ١٩٦٤)، وهي الحكومة السادسـة فـي تاريخ العهد الملكي، والأولى في حكومات الحقبة النفطية، وهي التي تشكّلت على التوالي برئاسة السادة:

- محي الدين فكيني
- محمود المنتصر
- حسين يوسف مازق
- عبد القادر البدري

- عبد الحميد البكوش
- ونيس القذافي

وعلى الرغم من أن وزارة فكيني لم تبق في الحكم سوى عشرة أشهر، فإن فترتها كانت زاخرة بالإنجازات، جاء بعضها نتاجاً لتراكم جهود سبقتها من حكومات الحقبة غير النفطية ورجالاتها، كما كان بعضها نتاج جهود حكومة فكيني ومبادراتها. كما زخرت فترة هذه الحكومة – على قصرها – بالأحداث والوقائع التي هي محصلة للتفاعل والصراع القديم/ الجديد بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع الليبي. ومما يميّز فترة هذه الحكومة أنها تزامنت مع تطورات وتحوّلات بالغة الأهمية على الأصعدة العربية والإفريقية والدولية.

***

يقع هذا المجلد في ثلاثة عشر فصلاً. الفصلان (الأول والثاني) هما بمثابة تمهيد لحكومات الحقبة النفطية الست. ويهدف الفصل الأول إلى إعطاء القارئ، كما يتضح من عنوانه، فكرة عن "أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والإقليمية في مطلع الستينيات". أما الفصل الثاني فهو يستعرض "جوانب من قصة النفط الليبي" ما قبل بداية الحقبة النفطية وشروع ليبيا في تسلّم عائداتها من النفط.

أما بقية فصول هذا المجلد (عدا الأخير منها) فقد خصّصتها للوقائع والأحداث المتعلقة بحكومة فكيني على الترتيب التالي:

- الفصل الثالث: البداية الواعدة
- الفصل الرابع: إلغاء النظام الاتحادي
- الفصل الخامس: مشروع "البيضاء" كعاصمة
- الفصل السادس: تواصل الصراع الداخلي
- الفصل السابع: ملامح سياسة خارجية جديدة
- الفصل الثامن: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية
- الفصل التاسع: العلاقات مع بريطانيا
- الفصل العاشر: التنسيق البريطاني الأمريكي

- الفصل الحادي عشر: أحداث الطلبة الدامية
- الفصل الثاني عشر: النهاية الأسيفة

أما الفصل الثالث عشر (الأخير) فقد تناولت فيه بعض الملاحظات والتأمّلات الختامية حول هذه الحكومة المتميّزة وأهم أحداثها.

***

لقد انتهجت في إعداد هذا المجلد المنهج نفسه الذي اعتمدته في إعداد المجلدات السابقة، ويقوم على الجمع بين السرد والتحليل والتأمل، كما اعتمدت فيه على المراجع والمصادر ذاتها، ويأتي في مقدمتها الوثائق السريّة المفرج عنها لوزارتي الخارجية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما يسرني أن أشير في هذا المضمار إلى أنني تمكّنت من الاطلاع على ثلاثة مصادر إضافية لم تتهيأ لي فرصة الاطلاع عليها في الماضي وهي:

- رسالة دكتوراه (بالإنجليزية – غير منشورة) لإليزابيث هايفورد (جامعة تافتس – الولايات المتحدة – ١٩٧١).
- رسالة دكتوراه (بالإنجليزية – غير منشورة) لصلاح الدين سالم حسن(السوري) (جامعة جورج واشنطن – الولايات المتحدة – ١٩٧٣).
- ترجمة كتاب "**تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع حتى عام ١٩٦٩**" لمؤلفه الروسي نيكولاي ايليتيسن بروشين (٢٠٠١).

***

كانت فترة حكومة محي الدين فكيني زاخرة بالأحداث الجديرة بالمزيد من المتابعة والبحث والاستقصاء من قبل الدارسين والمهتمين بالتاريخ الليبي الحديث. من ذلك:

- الأسباب الحقيقية وراء اختيار فكيني لرئاسة الوزارة، وهل كانت هناك جهة ما أوحت للملك إدريس بهذا الاختيار؟ ومن هي هذه الجهة وما هي دوافعها؟
- إلغاء النظام الاتحادي في إبريل ١٩٦٣، وإلى أي مدى كان هذا القرار تعبيراً عن الأماني الوطنية واستجابة لها، أو نزولاً عند ضغوط وتأثيرات خارجية؟

- ما هي الملابسات الحقيقية وراء التحاق الطالب معمر أبو منيار القذافي بالكلية العسكرية الملكية في ليبيا خلال شهر أكتوبر ١٩٦٣ ضمن طلاب الدفعة السابعة بالكلية؟
- لقد جرى خلال فترة هذه الحكومة إقرار "برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيا"، ما هي مسؤولية هذا البرنامج عن مآل النظام الملكي عام ١٩٦٩؟
- هل قام المستر وليام لوي هندرسون، الدبلوماسي الأمريكي الخبير في تدبير الانقلابات العسكرية في المنطقة، بزيارة ليبيا كخبير نفطي عام ١٩٦٣؟ ما هي الأهداف الحقيقية لهذه الزيارة؟ ومن هي الشخصيات التي قابلها في ليبيا؟ وهل قام بزيارات أخرى لليبيا فيما بعد؟
- هل قام وفد نفطي أمريكي بمقابلة الملك خلال فترة هذه الحكومة وطلب منه تخصيص جزء من عائدات ليبيا النفطية لتمويل مشروعات التنمية في إفريقيا والعالم الثالث برعاية أمريكية؟
- هل كان التنسيق الأمريكي البريطاني بشأن الأوضاع في ليبيا (الذي تنامى مع بداية الستينيات) شاملاً وكاملاً؟ أم كانت هناك أجندة لكل منهما ظلّت خفية عن الآخر؟
- من الذي كان يقف حقيقة وراء أحداث الطلبة الدامية في بنغازي يوم ١٤ يناير ١٩٦٤، وهي الأحداث التي أدت إلى استقالة حكومة فكيني في ٢٢ يناير من العام ذاته؟

***

مرة أخرى لا يسعني إلا أن أسجل هنا مجدداً قناعاتي بأن الحقيقة لكل شيء وبكل شيء وعن كل شيء لا يعلمها إلا الخالق العليم سبحانه. ويظلّ التعامل الإنساني مع التاريخ ووقائعه، قراءة أو كتابة، قاصراً أو محدوداً، إما عمداً وإما سهواً وإما جهلاً. وفي اعتقادي أن التأريخ لأية فترة أو حقبة زمنية لشعب من الشعوب، أو جماعة من الجماعات، هو محاولة إنسانية، بكل ما يتخلل أي عمل إنساني من قصور ومحدودية وهوى وعيوب، لاستحضار أو إعادة بناء وتصوّر اللحظات الزمنية المكوّنة لتلك الفترة أو الحقبة، بكل وقائعها وأشخاصها وتفاعلاتها وتطوراتها وتأثيراتها وتداعياتها ودلالاتها ونتائجها، في سياقها الزمني الفردي والعام، المباشر وغير المباشر، المحلي والبعيد، وبكل أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وإن هذه المجلدات لا تعدو أن تكون مساهمة جدّ متواضعة في محاولة تدوين وتسجيل بعض الجوانب والأبعاد لهذه اللحظات الزمنية من تاريخ دولة الاستقلال التي امتدت قرابة ثمانية عشر عاماً.

وفي الختام، أراني ملزماً بالاعتذار مسبقاً عن أي تقصير أو خطأ أو قصور في إعداد مادة هذا المجلد، وأظل وحدي المسؤول عنها في هذه الدنيا وبين يدي الله سبحانه.

وما توفيقي إلا بالله.. عليه توكلت وإليه أنيب.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.. وهو وحده من وراء القصد.

محمد يوسف المقريف

أتلانتا في ٢٥ جمادى الأولى ١٤٢٦

الموافق الأول من يوليو/ تموز ٢٠٠٥



شكر وامتنان

أود أن أعبر عن عميق شكري وامتناني للأستاذ يوسف بشير المجريسي على المجهود المتميز الذي بذله في مراجعة هذه الطبعة الثانية مراجعة نهائية، وإعداد فهرس الأعلام، ولمركز الدراسات الليبية وجهازه والمشرفين على الإخراج والصف والطبع فضل الصبر والدقة والأناة في وضع اللمسات الفنية الأخيرة على المجلدات الأربعة وإعطاء الكتاب صورته الحالية.

كما أسجل شكري وامتناني وعرفاني العميق والمتواصل لأولئك الإخوة الليبيين الأفاضل الذين ما انفكوا يقدمون لي بكل أريحية وسخاء كافة الدعم الأدبي والمعنوي والمادي التي لولاها لما رأى هذا الكتاب وسواه النور.

الفصل الأول

أهمّ ملامح البيئة السياسية الدولية والإقليمية في مطلع الستينيات

مباحث الفصل الأول

* القرن العشرون .. أحداث ضخمة وتحوّلات هائلة
* الستينيات .. أخطر حقب القرن العشرين
* استعار الحرب الباردة
* شروخات في جسدي الكتلتين
* زحام في الأمم المتحدة
* أحداث ووقائع متفرّقة
* مظاهر انفراج
* على صعيد القارة الإفريقية
* الكيان الصهيوني
* على صعيد الوطن العربي

القرن العشرون .. أحداث ضخمة وتحوّلات هائلة[1]

لقد شهد هذا القرن أحداثاً ضخمة وتحوّلات هائلة. شهد حربين عالميتين مدمّرتين ذهب ضحيتهما ملايين من البشر،[2] كما شهد قيام البلاشفة بقيادة "لينين" بالاستيلاء على السلطة في روسيا واندفاعهم لبناء الدولة الشيوعية الأولى في التاريخ، وشهد كذلك قيام "الفاشية" و"النازية" واندثارهما في أوروبا، كما شهد قيام عصبة الأمم (عام ١٩١٩) واندثارها (عام ١٩٣٩)، ثمّ قيام هيئة الأمم المتحدة (عام ١٩٤٥)، كما شهد قيام حلف شمال الأطلسي – الناتو (عام ١٩٤٩) وحلف وارسو (عام ١٩٥٥).

وشهد القرن العشرون أيضاً ظهور الأسلحة النووية، فضلاً عن استعمالها (من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في هيروشيما وناجازاكي قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥) وكذلك بقية أنواع أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب الاختراعات العلمية المبهرة؛ الرادار والكومبيوتر والمحرّك النفّاث وأشعة الليزر.

والذي يعنينا من الأحداث السياسية في هذا القرن الخطير. أنّه:

* في العشرية الثانية من هذا القرن (عام ١٩١٦) أبرمت كلٌّ من بريطانيا وفرنسا، سراً، ما عُرف باتفاقية سايكس- بيكو، التي تمّ بموجبها تقسيم المناطق التي تخضع لنفوذ تركيا (ومن ضمنها منطقة المشرق العربي) بينهما، بعد الهزيمة التي كانت متوقّعة للإمبراطورية العثمانية التي دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا.[3]

* وفي العشرية ذاتها (عام ١٩١٧) صدر "وعد بلفور"[4] الذي عبّر بموجبه وزير الخارجية

---

١ هذا الفصل والذي يليه هما فصلان تمهيديان للجزء الثاني من الكتاب بأكمله. وسوف نتناول هذا الموضوع بالمزيد من التفصيل في الجزء الثالث من هذا الكتاب بإذن الله.

٢ بلغ عدد العسكريين الذين سقطوا إبان معارك الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) أكثر من ٨ ملايين جندي. عن "**موسوعة السياسة**" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣) ج٢، ص ١٩٨ – ٢٠١. أما الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) فقد بلغ عدد قتلاها ٦١ مليون إنسان، وجرحاها ٨٣ مليون آخر. محمد حسنين هيكل "**ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة**" (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٢١.

٣ راجع "**موسوعة السياسة**"، مصدر سابق، ج٣، ص ١٢٠-١٢٢. راجع أيضاً أحمد سليمان "**من سجل الحركة الشيوعية العالمية وانعكاساتها في السودان**" (الخرطوم: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥) ص ١٣. راجع أيضاً قدري قلعجي "**الثورة العربية الكبرى ١٩١٦-١٩٢٥**" (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣)، ص ٢٦٧-٢٨٠، وأيضاً "**وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة ممتازة**" (دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٧)، ص ١٠١-١٠٣.

٤ راجع مشاريع الوعد والنصّ النهائي له في "**وثائق فلسطين**". مصدر سابق، ص ٨٢، ٨٣.

البريطـاني آرثـر بلفـور عن تعاطـف بريطانيا مع الأمـاني اليهودية في إقامـة وطن قومي لليهود في فلسطين. (وكان هذا الوعد من أهمّ الخطوات المبكرة على طريق الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في ١٤/ ٥/ ١٩٤٨).[٥]

* وفي العشريـة الثالثة من هـذا القرن أعلن كمال أتاتورك عـام ١٩٢٣ قيام جمهورية تركيا العلمانية، كما أعلن في العام التالي عن إنهاء الخلافة الإسلامية في تركيا رسمياً.

* وفي نهايـة العشريـة الثالثـة (١٩٢٩) شـهد العالم أضخم أزمـة اقتصادية عرفهـا النظام الرأسمالي على امتداد تاريخه، والتي عرفت بالانهيار الاقتصادي العظيم. وهي في الأصل أزمة في الاقتصاد الأمريكي، بدأت بانهيار في سوق الأوراق المالية في نيويورك، وتأثرت بها اقتصاديات دول العالم الرأسمالي كلها. ولئن كانت هذه الأزمة ترجع في الأساس إلى ما يعرف بالدورة الاقتصادية في النظام الرأسـمالي الـذي يتعرّض لأزمات دورية حادّة، فإنّ هذه الأزمة بالذات بلغت هذا الحدّ من الضخامة نتيجة الصراع الحاد، وعجز النظم القائمة، وانهيار القيم في المجتمع الأمريكي، وانتشـار الفسـاد. فقبـل بداية الأزمة بأيام قلائـل على سـبيل المثـال اتّهم وزيـر الداخلية الأمريكـي "ألبرت بيكون فـول" Albert Bacon Fall بحصوله على رشـوة قيمتها ٣٨٥ ألف دولار. وقد أدين فعلاً وحكم عليه بردّ الرشوة والسجن سنة واحدة. كما أنّ الدوائر المصرفية كانت تتلاعب باقتصاد الدولة لحسابها، وذلك بتهريب الأموال للخارج والمضاربات.[٦]

* وفي العشريـة الخامسـة مـن هـذا القرن بـرزت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحاد السوفييتي (بعد الحرب العالمية الثانية) كقوتين عظيمتين في العالم، رغم أنّ أمريكا كانت هي الأفضل بكثير كقوة اقتصادية وكقوة عسـكرية.[٧] وغدت كل منهما فريسـة تفكيرها بالكوننـة،[٨] وكان ذلـك إيذاناً ببدء ما عـرف بـ"الحرب الباردة" التـي كان ميدانها بدايةً في نهايـة هـذه العشرية في أوروبا، ثمّ انطلقت لتسـتعر في شـتى أنحاء العـالم على امتداد العشريتين التاليتين.[٩]

---

٥ راجع نصّ الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في المصدر السابق، ص ٣١١-٣١٣.

٦ **موسـوعة السياسـة**، مصدر سابق، ج١، ص ١٥٩. لقد بلغت الخسائر في الأرصدة والودائع خلال هذه الأزمة في الولايات المتحدة (٥٠) مليار دولار، وانتحر خلالها آلاف الأفراد نتيجة إشهار الإفلاس. أنظر أيضاً موسوعة "**ويكيبيديا**" الإلكترونية.

٧ بول كنيدي "**نشوء وسقوط القوى العظمى**" ترجمة مالك البديري (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٥٤٤-٥٥٦. راجع أيضاً عبـد الخالـق عبـد الله "**العالم المعاصر والصراعات الدوليـة**" (الكويت: عالم المعرفة، الإصدار رقم ١٣٣، المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩) ص ٥٩-٦٣. وقد وصف الاتحاد السوفييتي بأنّه "عملاق عسكرياً وقزم اقتصادياً".

٨ بول كنيدي، مصدر سابق، ص ٥٦٢.

٩ حول "الحرب الباردة" راجع:

- يحي أحمد الكعكي "**الشرق الأوسط والصراع الدولي**" (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٩-٥٨.
- روبرت مكنمارا "**ما بعد الحرب الباردة**" ترجمة محمد حسين يونس (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩١) ص ١٧-٨٠.
- بيـتر تيلـور وكولن فلنت "**الجغرافية السياسـية لعالمنـا المعاصر: الاقتصاد العالمـي والدولة القومية والمحليات**" ترجمة عبد السـلام=

* وشهدت العشرية الخامسة ذاتها (مع نهاية الحرب العالمية الثانية) بداية أفول نجم أوروبا وتراجعها اقتصادياً وعسكرياً.[١٠] كما شرعت بريطانيا في الانسحاب من التزاماتها الدولية،[١١] بينما تآكلت قوة فرنسا الاقتصادية إلى حدّ يرثى له.[١٢] أمّا ألمانيا وإيطاليا فقد تحولتا إلى دول وسطى.[١٣]

* وشهدت العشرية الخامسة أيضاً إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ رئيسها ترومان على لسانه (في ١٢/ ٣/ ١٩٤٧) متضمّناً تعهّداً أمريكياً صريحاً، والتزاماً واضحاً بتصدّيها للمدّ الشيوعي والنفوذ السوفييتي في أوروبا وفي أيّ مكان آخر في العالم بكافّة الوسائل، بما في ذلك الوسائل العسكرية وحتى استخدام ما لدى الولايات المتحدة من أسلحة نووية.[١٤]

* كما أعلنت أمريكا في العام نفسه (١٩٤٧) عن استراتيجية جديدة لمواجهة الاتحاد السوفييتي عرفت فيما بعد "بسياسة الاحتواء" التي تقوم على فكرة إنشاء سلسلة من القواعد والأحلاف والترتيبات العسكرية، كحلف شمال الأطلسي NATO (١٩٤٩) وحلف جنوب شرق آسيا SEATO (١٩٥٤) وحلف المعاهدة المركزية[١٥] CENTO (١٩٥٥) بهدف تطويق وعزل الاتحاد السوفييتي ومنع انتشار نفوذه وأيديولوجيته إلى الدول المجاورة وإلى سائر أنحاء العالم.[١٦]

* كما شهدت هذه العشرية إعلان الولايات المتحدة الأمريكية (إبريل/ نيسان ١٩٤٨) مشروع مارشال[١٧] الذي خصّصت بموجبه مبلغ (١٧) مليار دولار[١٨] لأوروبا وإنعاشها

= رضوان وإسحق عبيد، "عالم المعرفة الإصدار رقم ٢٨٢" (الكويت: مجلس الثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢) ص ١٣٤-١٤٩.
- نخبة من المؤلفين الغربيين **"قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥"** ترجمة نور الدين حاطوم (دمشق، دار الفكر، ١٩٨١) ص ٧٦-١٤٩.
- عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص ٧١-٧٧.
- بول كنيدي، مصدر سابق، ص ٥٦٩-٦٠٢.

١٠ بول كنيدي، مصدر سابق، ص ٥٦٢.
١١ المصدر السابق، ص ٥٦١.
١٢ المصدر السابق، ص ٥٥٩.
١٣ المصدر السابق، ص ٥٥٦.
١٤ اعتبر الخطاب الذي أعلن فيه ترومان مبدأه نقطة تحوّل مهمّة في التاريخ السياسي للعالم المعاصر، فقد كان بمثابة تأكيد رسمي من الولايات المتحدة بأنّها سوف تقوم بدور حامي الأمن والسلام في المنطقة. عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص ٧٢، ٧٣.
١٥ كان هذا الحلف يعرف عام ١٩٥٥ بحلف بغداد، ثمّ أصبح عام ١٩٥٩ يعرف بحلف المعاهدة المركزية. الكعكي، مصدر سابق، ص. (٥٢-٥٣).
١٦ عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص ٧٣.
١٧ ينتسب المشروع إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية يومذاك (جورج مارشال) الذي كان جنرالاً سابقاً بالجيش الأمريكي.
١٨ لعب نفط السعودية الرخيص الثمن أهمّ الأدوار في تحقيق وتمويل هذا المشروع التاريخي. وقد قام الرئيس الأمريكي روزفلت بتأمين هذا الأمر بنفسه عند لقائه بالملك عبد العزيز بن سعود في منتصف شهر فبراير/ شباط ١٩٤٥ فوق ظهر الطراد (كوينسي) في مياه البحيرات المرّة وسط قناة السويس. وكان من نتائج هذا المشروع أن تحوّلت أوروبا من الفحم إلى البترول، كما تحوّلت إلى الاعتماد على بترول الشرق الأوسط بنسبة ٨٠٪ من احتياجاتها بعد أن كانت عام ١٩٤٦ تعتمد على البترول الأمريكي بنسبة ٧٧٪ من تلك الاحتياجات. راجع=

اقتصادياً بعد إدراك أمريكا للخطر المزدوج الناجم عن النمط الاجتماعي الواسع الانتشار في أوروبا وتزايد النفوذ السوفييتي.[19] وكان هذا المشروع يسعى لتحقيق عدّة أهداف:

أولاً: القضاء على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة في أوروبا والتي كانت تشكّل مرتعاً خصباً للأفكار الشيوعية.

ثانياً: احتواء الحركات الراديكالية والثورية التي تسعى لإقامة حكومات اشتراكية في أوروبا الغربية متعاطفة مع الاتحاد السوفييتي (لا سيّما في فرنسا وإيطاليا).

ثالثاً: ربط أوروبا بالاقتصاد الأمريكي والتمهيد لتغلغل الشركات الأمريكية في الأسواق الأوروبية.[20]

* كما شهدت العشرية الخامسة ذاتها اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم الخارجي، والذي كان من أسبابه ودوافعه التصميم الراسخ، وربّما المفرط، من جانب القيادة العسكرية الأمريكية للسيطرة (أو الاستحواذ غير المقيّد) على المواد الحاسمة استراتيجياً كالنفط والمطاط وخامات المعادن.[21]

* في سياق الاندفاع الأمريكي إلى العالم الخارجي، شهدت نهايات العشرية الخامسة إعادة اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية لأهمّية الشرق الأوسط؛[22] موقعاً وثروات، وكساحة قادمة للصراع الدولي والحرب الباردة، ومن ثمّ قرّرت الاندفاع إليه، والتغلغل فيه، وتسلّم مقاديره، ووراثة النفوذ البريطاني والفرنسي به.

* وشهدت أواخر العشرية الخامسة (١٩٤٧) شروع الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية عن طريق تدبير الانقلابات العسكرية

= دانييل بيرغن "**الجائزة .. تاريخ الصراع على الذهب الأسود: ملحمة البحث عن النفط والمال والقوة**" (دمشق/ بيروت: ترجمة ونشر دار الرشيد ومؤسسة الإيمان، ١٩٩٣)، ص ١٥٣-١٥٦.

١٩ بول كنيدي، مصدر سابق، ص ٥٤٩.

٢٠ عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص ٧٣، وبيار ميكال "**تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥-١٩٩١**" تعريب يوسف ضُومط (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣) ص ٦٢-٨١.

٢١ بول كنيدي، مصدر سابق، ص ٥٤٧، ٥٤٨.

٢٢ راجع حول أهمية الشرق الأوسط:

- جيفري أرونسون "**واشنطن تخرج من الظل- السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦**" ترجمة سامي الرزاز (بيروت/ القاهرة: مؤسسة الأبحاث العربية/ دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٧٨) ص ٢٤، ١٠٨.
- محمد حسنين هيكل "**سنوات الغليان: حرب الثلاثين سنة**" (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠) ص ١٨٤.
- هيكل "**الانفجار**"، مصدر سابق، ص ١٣.
- الكعكي، مصدر سابق، ص ١٣٧-١٧٧، ٢٠٨-٢٣٦.
- نظام شرابي "**أميركا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين**" (لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٠) ص ٦٥٣-٦٥٤.

وغيرها من أساليب التدخّل الخفية وكان فاتحة هذه الانقلابات الانقلاب العسكري الذي قاده حسني الزعيم، والذي أطاح بالحكومة الشرعية الديمقراطية في سوريا يوم ١٩٤٩/٣/٣٠.[٢٣]

* شهدت بداية العشرية السادسة من هذا القرن (١٩٥٢) تحوّلاً متواتراً ومتقناً في السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي، حيث قرّرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة (بدءاً بالرئيس أيزنهاور) توسيع نشاط مخابراتها ليمتدّ إلى الوسائل الانقلابية، وأصبح الساسة الأمريكيون يعتقدون أنّه ليس من حقّ الشعوب العربية أن تمارس سيادتها، وأن تتصرف في شؤونها وتختار حكامها بالأساليب الديمقراطية كما يفهمها الغربيون، بل أصبح هؤلاء الساسة يعتقدون أنّه يتعيّن على المخابرات الأمريكية أن تختار بنفسها هذا النوع الجديد من الحكام، وأن تساعده في الوصول إلى السلطة بطرق انقلابية و"عمليات سرية" لا تتوقّف على رغبات الشعوب ولا على إرادتها، ولا تتقيّد بالأساليب المشروعة. وفي ظلّ هذا التحوّل وقعت غارة الانقلابات العسكرية على النظم العربية بعد تلك التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية.[٢٤]

* ومنذ العشرية الرابعة من هذا القرن أخذ يتعاظم اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية (ومن بعدها أوروبا وبقية العالم الغربي) على استعمال النفط كوقود وكمصدر للطاقة. كما تعاظم حرص الأولى على السيطرة على منابع البترول وبخاصّة في الشرق الأوسط (حيث توجد أعظم احتياطياته)، وعلى صناعته وتسويقه في العالم أجمع، فالنفط "سلعة إستراتيجية حيوية في الحرب وضرورية في السلام ولازمة للنفوذ العالمي". وأصبحت شركات النفط الأمريكية (ومن قبلها البريطانية/ الهولندية) عمالقة نفط وسياسة في الوقت نفسه، وازداد تداخل السياسة والنفط في كلّ عناصر القرار الأمريكي.[٢٥]

* كما شهدت العشرية السادسة من هذا القرن ظهور ما عرف بدول العالم الثالث، وانعقاد مؤتمر باندونغ (عام ١٩٥٥)، والدعوة إلى الحياد الإيجابي والتضامن الآسيوي الإفريقي، وانطلاق حركة التحرّر الوطني في قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

---

٢٣ جيفري أرونسون. مصدر سابق، ص ٨٠، ٩٠، وفيكتور مارشيتي وجون د. ماركس "**الجاسوسية تتحكّم بمصائر الشعوب CIA**" (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٦) ص ٣٧. راجع أيضاً نظام شرابي، مصدر سابق، ص ٧٠-٧٣، ومحمد جلال كشك "**ثورة يوليو الأمريكية**" (القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٨)، ص ٢١١-٢٧٢. راجع أيضاً محمد صادق "**الدبلوماسية والميكيافيلية في العلاقات العربية الأمريكية خلال عشرين عاماً ١٩٤٧-١٩٦٧**" (القاهرة: منشورات العصر الحديث، ١٩٧١)، ص ٥٥-٦٩.

٢٤ راجع محمد صادق، مصدر سابق، ص ٧٥-٨٥، ٩١، ومحمد جلال كشك، مصدر سابق، ص ٢٢٤، ٢٢٥، ومايلز كوبلاند "**لعبة الأمم**" ترجمة مروان خير (بيروت: انترناشيونال سنتر، ١٩٧٠)، ص ٨١-٨٢.

٢٥ ذهب ويلبر كرين إيفلاند إلى أنّ الرئيس ترومان أطلق يد وزير خارجيته آتشيسون فيما يتعلق بالشرق الأوسط بتأثير من رجال النفط وشركاته، "**حبال من رمال**" ترجمة علي حداد (بيروت: دار المروج، ١٩٨٥)، ص ٢٤٢.

الستينيات .. أخطر حقب القرن العشرين

كتب محمد حسنين هيكل في وصف حقبة الستينيات من القرن العشرين:

"وحين جاءت الستينيات من القرن العشرين، كان القرن ما يزال أمريكياً بصفة عامة، لكن هذه الصفة الغالبة عليه كانت تواجه تحدّيات كثيرة من مصادر مختلفة، أوّلها الاتحاد السوفييتي، ثمّ حركة التحرّر الوطني في قارات الجنوب الثلاث (أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا)، ثمّ بقايا من الإمبراطوريات الأوروبية تعيش في حماية القوة الأمريكية، وتتمرّد أحياناً على هيمنتها..."

"كان القرن العشرون كلّه خطيراً. وإذا الظروف والمستجدّات تثبت أنّ الستينيات منه بالذات أخطر الحقب فيه.

ذلك أنّ متغيّرات كثيرة راحت تحدث آثارها وتجري أحكامها وتفرض نتائجها حتى بغير أن يتوفّر الفهم العقلاني الكامل للأسباب والدواعي... وباختصار، بدت الستينيات عالماً كاملاً من "الفوضى في كلّ مكان"، وكان ذلك نصّ التعبير الذي استعمله رئيس وزراء الصين "شو إن لاي" أحد أبرز عمالقة "القرن العشرين"."[٢٦]

والذي يعنينا من أحداث وتطورات ووقائع حقبة الستينيات في هذا المقام،[٢٧] تلك التي شهدتها السنوات الأربع الأولى منها والتي شكّلت البيئة السياسية والإقليمية التي أحاطت بالعهد الملكي وهو يدخل العشرية الثانية من عمره. ونكتفي هنا بالإشارة إلى التطوّرات والوقائع التالية:

استعار الحرب الباردة

بلغت الحرب الباردة، بين العملاقين: الأمريكي والسوفييتي، إحدى أخطر ذراها عام ١٩٦٠ حين بلغ الموقف الدولي حدّاً من الخطورة أثار المخاوف في كافّة عواصم العالم تقريباً. فقد وصلت العلاقات بين القوّتين الأعظم، بطريقة مفاجئة، إلى موقف ينذر بشرور مستطيرة.[٢٨]

---

٢٦ هيكل "**الانفجار**"، مصدر سابق، ص ٣٥-٣٦.

٢٧ سنعود إلى تناول أحداث ووقائع حقبة الستينيات في ثنايا المجلدات القادمة من هذا الجزء وفي الجزء الثالث من هذا الكتاب بإذن الله.

٢٨ هيكل، "**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٤٧١-٤٧٧.

* ففي الثاني من مايو/ أيار من ذلك العام أسقطت الصواريخ الروسية طائرة التجسّس الأمريكية من طراز (B47) التي صنعتها المخابرات المركزية الأمريكية خصيصاً لأغراض الاستطلاع السري البعيد المدى.

* وفي ١٥ من الشهر ذاته أعلن الاتحاد السوفييتي أنّه أطلق أضخم صاروخ في العالم، وأنّ الصاروخ انطلق حاملاً معه محطة فضاء وزنها خمسة أطنان.[٢٩]

* وفي ١٨ من الشهر ذاته (مايو/ أيار) انهار مؤتمر القمّة الرباعي (الذي شاركت فيه أمريكا وروسيا وفرنسا وبريطانيا) وكان قد التأم قبل يومين في باريس.

* وفي اليوم التالي (١٩/ ٥) رفض مجلس الأمن الدولي مشروع قرار سوفييتي بإدانة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مسؤولة عن انهيار القمّة الرباعية وبالتالي عن تدهور الموقف الدولي بسبب سياستها الخرقاء وإصرارها على استمرار عمليات التجسّس فوق الأراضي السوفييتية، الأمر الذي سيؤدّي إلى الحرب.[٣٠]

* وفي ٢٧ من شهر يونيو/ حزيران التالي انسحب الوفد السوفييتي من محادثات نزع السلاح بجنيف.

* كما أعلن الاتحاد السوفييتي في الثامن من يوليو/ تموز أنّه سوف يواصل بيع الأسلحة للدول العربية طالما أنّ الغرب يزوّد إسرائيل بالسلاح تمهيداً لإشعال حرب في الشرق الأوسط.

* وفي ٩ من يوليو/ تموز أعلن الاتحاد السوفييتي أنّه سيزوّد كوبا بالصواريخ التي تستطيع الوصول إلى الولايات المتحدة طالما أنّ كوبا تتعرّض لتهديد أمريكي بضربها بالصواريخ.[٣١]

* وفي ١١ من الشهر ذاته، أسقط الاتحاد السوفييتي طائرة تجسّس أمريكية ثانية فوق مياهه الإقليمية قرب ميناء "أركانجل".

---

٢٩ ينسب إلى خروتشوف أنّه استطاع خلال حقبة حكمه إنجاز البرنامج السوفييتي الطموح لغزو الفضاء الخارجي، وتعاظم القدرة العسكرية السوفييتية، وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة الاستراتيجية. عبد الوهاب الكيالي وآخرون "**موسوعة السياسة**، مصدر سابق ج٢، ص ٦١٣.

وحين أطيح بخروتشوف من السلطة عام ١٩٦٤، كان الاتحاد السوفييتي يمتلك مائتي صاروخ نووي عابر للقارات مقارنةً بخمسة وسبعين صاروخاً فقط عام ١٩٦٢. راجع بروس بورتر "**أنياب الكرملين: دور السوفييت في حروب العالم الثالث**" ترجمة وتقديم الفاتح التيجاني (لندن: منشورات هاي لايت، ١٩٨٥)، ص ٣٢.

٣٠ أعلن غروميكو (وزير خارجية الاتحاد السوفييتي) في ختام جلسة مجلس الأمن أنّ الصواريخ السوفييتية تستطيع أن تطول بالضرب أية بقعة في العالم، ومن ناحية أخرى أعلن المندوب الأمريكي في المجلس أنّ بلاده مصمّمة على مواصلة الحصول على المعلومات بأية وسيلة تراها ضرورية لضمان أمنها.

٣١ كان فيديل كاسترو قد دخل كوبا بعد انتصاره على باتيستا في مطلع عام ١٩٥٩ وأصبح رئيساً للوزارة في ١٧ فبراير/ شباط من العام نفسه. وكانت كوبا تتعرّض لتهديدات أمريكية واضحة في عام ١٩٦٠.

* وفي ٧ من أغسطس/ آب أعلن كاسترو قبوله للصواريخ السوفييتية، كما أعلن في الخطاب نفسه عن تأميم جميع الممتلكات الأمريكية في كوبا.

* وفي ١٧ من الشهر ذاته بدأت في موسكو محاكمة الطيار الأمريكي (فرانسيس باورز) قائد طائرة التجسس الذي أدلى باعتراف كامل. وعند بدء المحاكمة أدلى خروتشوف بتصريح قال فيه: (إنّ الواقف في القفص ليس هو فرانسيس باورز ولكنّه دوايت أيزنهاور، فهذه هي الحقيقة).

* وفي ١/ ٩/ ١٩٦٠ أذاع راديو موسكو أنّ خروتشوف سوف يحضر بنفسه دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبدأ في ذلك الشهر، وأنّ الاتحاد السوفييتي سيعرض أمامها شكواه من المغامرات الطائشة للولايات المتحدة. (كان الاتحاد السوفيتي قد قرّر، بعد فشل مشروع قراره بإدانة أمريكا أمام مجلس الأمن، عرض الأزمة على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتفادي الفيتو الأمريكي).[٣٢]

* في عام ١٩٦٠ وما تلاه؛ طوّر الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مقدرتهما على إطلاق صواريخ بالستية عن ظهر الغواصات، وتمّ في ذلك الوقت تصميم تشكيلات جديدة من الأسلحة النووية الميدانية والصواريخ قصيرة المدى. ومضت واشنطن وموسكو، بعد أن أطبق عليهما ما أطلق عليه تشرشل "الذعر المتبادل"، وكذلك عجزهما عن الكفّ عن اختراع أسلحة الدمار الشامل، تنفقان الأموال ومزيداً من الأموال على تكنولوجيا السلاح النووي.[٣٣]

* استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦١ رئيساً ديمقراطياً جديداً هو جون كنيدي الذي رفع شعار "الآفاق الجديدة"، وكان معروفاً بأنّه لا يؤمن بسياسة الأحلاف (التي تبنّاها سلفه أيزنهاور)، كما كان يرى أنّ العالم الثالث هو المجال المفتوح والمسرح المهيّأ للتنافس بين القوتين الأعظم، وكان من أهمّ أهدافه الوصول إلى قلب العالم الثالث، والوصول إلى سطح القمر.[٣٤] وقد تزامن هذا مع اتجاه الاتحاد السوفييتي بقيادة خروتشوف نحو العالم الثالث.[٣٥] وشهد عام ١٩٦١ تطوّرات مهمّة، ومدّاً وجزراً في علاقة العملاقين.

---

٣٢ انعقدت هذه الدورة وحضرها أكثر من خمسين رئيس دولة،كان من بينهم عبد الناصر ونهرو وتيتو وسوكارنو. وقد حدث أثناء أحد اجتماعات الجمعية أن قام الرئيس خروتشوف بخلع حذائه، وهو جالس على رأس الوفد السوفييتي في مقعده، ودقّ به على المنصّة التي أمامه.

٣٣ بول كنيدي، مصدر سابق، ص ٥٩١، ٥٩٢.

٣٤ هيكل "**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٥١٧، ٥١٨.

٣٥ بروس بورتر "**أنياب الكرملين**"، مصدر سابق، ص ٢٩-٣٢.

- فقد استهلّ كنيدي فترة رئاسته في يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ بإصدار أمر (بعد أقل من أسبوع على بدء رئاسته) بإيقاف جميع عمليات التجسّس فوق أراضي الاتحاد السوفييتي، كما أصدر خروتشوف بالمقابل قراراً بالإفراج عن اثنين من ضباط طائرة (B47) التي كانت قد أسقطت فوق الأراضي السوفييتية.

- في منتصف شهر إبريل/ نيسان ١٩٦١ بدأت المخابرات المركزية الأمريكية خطتها لغزو كوبا مستخدمة قوات من المرتزقة. وقد تمكّن كاسترو من سحق تلك القوات التي استطاعت النزول في خليج الخنازير (ويعتقد أنّه تمّت الموافقة على هذه العملية في ٧/ ٣/ ١٩٦٠ على أيام الرئيس أيزنهاور، ولأسباب فنية تأجّل تنفيذها إلى ما بعد انتخابات الرئاسة التي فاز فيها كنيدي ضدّ منافسه الجمهوري نيكسون).[٣٦]

- شهدت فيينا عاصمة النمسا في ٣/ ٦/ ١٩٦١ أوّل لقاء قمّة منفرد بين الزعيم السوفييتي خروتشوف والرئيس الأمريكي كنيدي. ويعتقد بعضهم أنّ اتفاقاً سرّياً شاملاً جرى بين العملاقين على جميع المسائل الدولية التي يمكن أن يكون هناك خلاف حولها، واتفقا على التعايش السلمي بينهما، حيث تخلّت روسيا عن فكرة العداء الدائم بين الشيوعية والرأسمالية، كما تخلّت أمريكا من جانبها عن فكرة القضاء على الشيوعية وإزالتها من خريطة العالم، واتفقا أيضاً على عدم الالتجاء إلى القوة العسكرية في حلّ المشاكل بينهما، كما اتفقا على اقتسام العالم بينهما وتحديد مناطق نفوذ كلٍّ منهما، ومدى وجوب مساعدة أحدهما الآخر في مناطق نفوذه. ويعتقد هؤلاء أنّ ذلك اللقاء كان علامة بارزة في نهاية الحرب الباردة،[٣٧] كما يذهب بعضهم إلى أنّ تلك القمّة كانت فاشلة.[٣٨]

- في ليلة ١٧-١٨ أغسطس/ آب من العام ذاته، تجدّدت الحرب الباردة حين أقدمت ألمانيا الشرقية على بناء "جدار برلين"[٣٩] كي يفصل القطاع الشرقي من برلين - وهي عاصمة ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) - عن القطاع الغربي الذي تديره بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. (كان القرار بإقامة الجدار قد صدر في ١٣/ ٨/ ١٩٦١ من خروتشوف اعترافاً منه بالهزيمة، وذلك من أجل إيقاف تسرّب أصحاب المواهب إلى الغرب).[٤٠]

٣٦ راجع "**موسوعة السياسة**" ج٢، ص ٦٢١.
٣٧ تقي الدين النبهاني "**مفاهيم سياسية**" (بدون مكان نشر، بدون ناشر، الطبعة الثالثة، ١٩٦٩).
٣٨ "**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص، ٥١٧.
٣٩ يحي أحمد الكعكي "**الشرق الأوسط والصراع الدولي**" (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٨) ص ٢٨، ٢٩.
٤٠ بول كنيدي، مصدر سابق، ص ٥٧٨.

- كـما شـهد النصـف الثاني مـن أكتوبر/ تشريـن الأول عـام ١٩٦٢ ما عُـرف بأزمة الصواريـخ الكوبيـة التـي نجمـت عن اكتشـاف الولايـات المتحـدة الأميركية في السـادس عشر من ذلك الشهر وجود صواريخ وأسلحة ذرّية سوفييتية في كوبا،[٤١] وقامت أمريكا إثر ذلك بفرض حصار أمريكي على السـفن السـوفييتية التي تحمل الأسـلحة وبتفتيشـها، وطالبـت بوقـف العمـل في قواعـد الصواريـخ وتعطيلهـا تمهيـداً لنقلها من الجزيرة. ولم تنتهِ الأزمة إلا بعد موافقة خروتشـوف على سـحب الصواريخ الروسـية من كوبا مقابل سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا وتأكيد أمريكا بالامتناع عن غزو كوبا. وتعتبر هذه الأزمة من أخطر الأزمات التي قرّبت العالم من حافّة المواجهة النووية.[٤٢]

٤١ كان (أرنسـتو تشي جيفارا) هو الذي وقّع على الاتفاقيات في موسـكو عام ١٩٦٢ القاضية بإقامة الصواريخ السوفييتية في كوبا. "**موسوعة السياسة**" مصدر سابق، ج٤ ص ٤٠٢.

٤٢ المصدر السابق، ج١، ص ١٥٩، ١٦٠.

شروخات في جسدي الكتلتين

شهدت هذه السنوات المبكّرة من حقبة الستينيات شروخات عميقة في جسدي الكتلتين؛ الشرقية والغربية، اللتين تزعّمتهما كلٌّ من موسكو وواشنطن.[٤٣]

- فقد دخلت فرنسا هذه الحقبة وعلى رأسها الجنرال ديغول الذي كان قد جرى انتخابه رئيساً للجمهورية الفرنسية الخامسة في ٢١/ ١٢/ ١٩٥٨ (وكان معروفاً أنّ الرئيس الأمريكي أيزنهاور لا يطيق رؤية ديجول رئيساً لجمهورية فرنسا). ولم يتردّد ديغول في التعبير عن معارضة فرنسا في أن تكون أوروبا الغربية دائرة في فلك واشنطن.[٤٤]

* وفي سنة ١٩٦٠ قامت فرنسا بتفجير قنبلتها الذرّية لتنضمّ إلى قائمة النادي النووي مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا.

* وفي ١٤/ ١/ ١٩٦٣ اعترضت فرنسا على قبول بريطانيا في الجماعة الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) على أساس أنّ بريطانيا قوّة محيطية أكثر من كونها قوّة أوروبية، كما أنَّ عضوية بريطانيا في الجماعة الأوروبية –وهذا الأهمّ– سوف تكون بمنزلة الحصان الطروادي بين الجماعة لحساب الولايات المتحدة.[٤٥]

* وفي ٢٢ يناير/ كانون الثاني من العام ذاته أبرم ديغول مع أيزنهاور معاهدة صداقة وتعاون بين فرنسا وألمانيا بدأت بها مسيرة الوفاق بين البلدين.[٤٦]

- من جهة أخرى، شهد عام ١٩٦٠ ظهور خلاف أيديولوجي بين الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي، اللذين ربطتهما علاقة رفاقية وتحالف منذ وُلدت الصين الجديدة في أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٤٩، وتميّزت العلاقة منذئذ بضمور في العلاقات الاقتصادية بينهما، إذ سحب السوفييت عام ١٩٦١ جميع بعثاتهم الفنية، وانخفض التبادل التجاري، وحاول الصينيون من جانبهم إضعاف موقف السوفييت في الحركة

٤٣ بول كنيدي، مصدر سابق، ص ٦٠٥، ٦٠٦.
٤٤ الكعكي، مصدر سابق، ص ٩٥.
٤٥ بيتر تايلور وكولن فلنت، مصدر سابق، ص ١٧٧.
٤٦ الكعكي، مصدر سابق، ص ٦٢. وقد صرّح المستشار الألماني كول عام ١٩٨٣ أنّ الصداقة الفرنسية الألمانية لا تزال بنظر الألمان أهمّ نتيجة تمّ التوصّل إليها بعد الحرب العالمية الثانية.

الشـيوعية العالمية وفي العالم الثالث.[٤٧] وسـاءت الأمور بـين الدولتين أكثر خلال عامي ١٩٦٢-١٩٦٣ وتحـوّل الخـلاف الأيديولوجـي إلى توتّـر وقطيعـة سياسـية، إذ أدان ماو تسي تونغ السـوفييت لتخلّيهم عن كوبا (أزمـة الصواريخ) وتوقيعهم على معاهدة جزئية لحظر التجارب النووية مع أمريكا وبريطانيا. فعمد الروس من جانبهم آنذاك إلى قطع جميع المسـاعدات عن الصين وحليفتها ألبانيا، وعزّزوا مساعدتهم إلى الهند[٤٨] (التي كانت قد دخلت في نزاع مسلّح مع الصين في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢).



٤٧ "**موسوعة السياسة**" مصدر سابق، ج ٦، ص ٥٧٥-٥٧٧.

٤٨ بول كنيدي، مصدر سابق، ص ٦٠٦، ٦٠٧)، والكعكي، مصدر سابق، ص ٨١، ٨٢.

زحام في الأمم المتحدة

ترتّب على موجة الاستقلال الواسعة التي شملت دولاً عديدة من العالم الثالث، في ضوء قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠ بتصفية الاستعمار، أن تضاعف في منتصف السبعينيات عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ثلاث مرات عمّا كان عليه. وقد أدّى هذا إلى تغيّر مراكز الثقل في المنظمة الدولية التي كان مقدّراً لها أن تكون إطار النظام العالمي الجديد. يقول محمد حسنين هيكل في هذا الصدد:

"وفي البداية كان مركز الثقل يميل ناحية الغرب، وبالزحام الجديد في الأمم المتحدة مال الميزان ناحية الشرق الذي شجّع حركات الاستقلال لأنّها كانت موجّهة بالدرجة الأولى ضد إمبراطوريات الغرب التقليدية. ولكن المشكلة أنّ القادمين الجدد، وإن حقّقوا ديمقراطية الأمم المتحدة، إلا أنّهم أثّروا على فاعليتها، فقد ضغطوا على تركيبها الهش بأكثر ممّا يستطيع تحمّله بالموازين الدقيقة التي تحكمه. وحدث تغيير في طبيعة الأمم المتحدة: تحوّلت في فترة من الفترات إلى منبر كلام... ثمّ تحوّلت بعد ذلك إلى جهاز بيروقراطي ... ولم يلبث الكبار الذين أنشأوا الأمم المتحدة أن أدركوا أنّ النظام الدولي الذي أقاموه (والذي اشتدّ فيه الزحام واستحكمت البيروقراطية) لم يعد صالحاً لهم، خصوصاً وأنّ خلل الموازين سوف يؤثّر عليهم أكثر ممّا يؤثّر على الآخرين. وهكذا -في عصر كنيدي وخروتشوف- هاجر الكبار من هذا النظام بقضاياهم الحيوية، وأوّلها مشاكل السلاح النووي والسباق نحو الفضاء، وفي نفس الوقت احتفظوا بصلاتهم معه قائمة كمجال للتأثير السياسي والنفسي".[٤٩]

٤٩ "**الانفجار**"، مصدر سابق، ص ٤١، ٤٢.

أحداث ووقائع متفرقة

كذلك حفلت هذه الفترة القصيرة المبكّرة من حقبة الستينيات بعدد من الأحداث والوقائع الدولية ذات الدلالة والأهمّية من بينها:

خلال عام ١٩٦٠

* بدء الاعتصامات في الولايات المتحدة خلال شهر فبراير/ شباط من أجل المطالبة بالمساواة وبالحقوق المدنية للسود، وهو ما أدّى إلى إصدار قانون جديد حول الحريات المدنية في أمريكا في شهر مايو/ أيار التالي.[٥٠] (كانت المحكمة العليا في الولايات المتحدة قد أصدرت قراراها عام ١٩٥٤ بعدم شرعيّة التمييز العنصري في المدارس الحكومية. كما صدر عام ١٩٥٧ قانون ضمن لأوّل مرّة حقّ التصويت لجميع المواطنين الأمريكيين).
* زيارة الرئيس الفرنسي ديغول للولايات المتحدة في إبريل/ نيسان.
* وقوع انقلاب عسكري في تركيا في أواخر مايو/ أيار أطاح بحكومة عدنان مندريس الذي أعدم في العام التالي.
* عقدت الأمانة العامة لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية- الآسيوية التي انبثقت عن مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) اجتماعها الثاني في كوناكري (غينيا). كما تألّفت خلال هذه الفترة اتحادات وتنظيمات أفرو-آسيوية لكلٍّ من الكتّاب والشباب والأطباء والنساء في القارّتين.[٥١]

خلال عام ١٩٦١

* زيارة الرئيس كنيدي لباريس في أواخر مايو/ أيار.
* في مايو/ أيار عقدت ١٤ دولة ندوة في جنيف في محاولة لإقامة حكومة اتحاد وطني في

---

٥٠ بيار ميكال "**تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥-١٩٩١**"، مصدر سابق، ص ٦٦٢-٦٦٥.

٥١ كانت هذه المنظمة قد اتخذت من القاهرة مقراً دائماً لها، وعقدت اجتماعها الثاني في العاصمة المصرية، واجتماعها الثالث في تنزانيا عام ١٩٦٣. ويعتقد بعضهم أنّ التضامن الإفريقي- الآسيوي حقّق أغراضه عند تجاوزه لنفسه ليتجسّد في حركة عدم الانحياز وتضامن القارّات الثلاث (إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية).

لاوس، وفعلاً نجحت المساعي، وتكوّنت تلك الحكومة برئاسة سوفانا فوما المحايد في شهر يونيو/ حزيران من العام التالي، وأعلنت تلك الحكومة حيادها وانسحابها من حلف جنوب شرق آسيا.[٥٢]

* انعقدت بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد، في الفترة ما بين ١-٦ سبتمبر/ أيلول من هذا العام، أوّل قمّة لمجموعة دول عدم الانحياز، وحضرتها خمس وعشرون دولة. وكانت قد دعت إلى هذه القمّة كل من مصر ويوغوسلافيا وأندونيسيا، وتشكّل لها مؤتمر تحضيري انعقد في القاهرة خلال النصف الأول من يونيو/ حزيران من العام نفسه. وقد بلور هذا المؤتمر ما عُرف بالإعلان الخماسي الذي حدّدت بموجبه الدول التي تتمّ دعوتها لحضور المؤتمر.[٥٣]

* زيارة فيديل كاسترو لموسكو في مطلع يوليو/ تموز.

* اندلاع الحرب الصينية-الهندية في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، حيث اخترقت الجيوش الصينية المراكز الهندية، وتوغّلت في عمق وادي نهر (براهما بوتر)، ثمّ عادت وانسحبت. ويعود النزاع بين البلدين إلى خلاف بينهما حول السيادة على بعض مناطق الهملايا.[٥٤]

* وخلال النصف الثاني من ديسمبر/ كانون الأول اجتمع الرئيس الأمريكي كنيدي برئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان في ناسو، وكان من بين الموضوعات التي تناولتها القمّة البحث في الأسلوب الأمثل لمعالجة الحالة في اليمن إثر وقوع الانقلاب فيها في ٢٦ سبتمبر/ أيلول من ذلك العام.[٥٥]

خلال عام ١٩٦٣

* شهد شهرا إبريل ومايو/ نيسان وأيار تظاهرات واسعة قام بها زنوج أمريكا ضدّ التمييز العرقي الذي يتعرّضون له، كما شهد شهر أغسطس/ آب مسيرة ضخمة لهم نحو واشنطن، وقد ترتّب على هذه التظاهرات الأولى أن قامت الحكومة الأمريكية بتقديم مشروع قانون جديد حول الحقوق المدنية فيها.

* في أكتوبر/ تشرين الأول استقال المستشار الألماني أديناور الذي كان قد تولّى المستشارية

٥٢ الكعكي، مصدر سابق، ص ٥٢، و"**موسوعة السياسة**"، مصدر سابق، ج٥، ص ٤٠٤.
٥٣ الكعكي، مصدر سابق، ص ٨٨، **وموسوعة السياسة**، مصدر سابق، ج٦، ص ٥٧٨، ٥٧٩.
٥٤ الكعكي، مصدر سابق، ص ١٠٢-١٠٧.
٥٥ "**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٦٣٩. ومن المعروف أنّ وجهات نظر كل من الولايات المتحدة وبريطانيا كانت متباينة حول أسلوب معالجة الأوضاع في اليمن بعد وقوع الانقلاب فيها.

الألمانية عام ١٩٤٩ وخلفه في هذا المنصب المستشـار إيرهارد المستشار الاقتصادي. كما استـقال أيضاً في الشـهر نفسـه هارولد ماكميلان الذي ترأسّ الوزارة في بريطانيا (عن حـزب المحافظين) منذ عـام ١٩٥٧ (في أعقاب العدوان الثلاثـي على مصر) وخلفه في رئاسة الوزارة السير أليك دوغلاس هوم.

❋ سـاهمت سياسات شـاه إيران الداخلية والخارجية (برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي عُرف بالثورة البيضاء، وتزوير انتخابات عام ١٩٦١، وسياسة التغريب، والتقارب مع الولايـات المتحدة وإسرائيل) في تفجير ما عُرف بانتفاضة يونيو/ حزيران ١٩٦٣ بقيادة آيـة الله الخميني وعدد من الزعماء الدينيين. وسـارع الشـاه إلى اتهام عبـد الناصر بتدبير هذه الانتفاضة، فقمعها بشـدّة وقسـوة واعتقل عدداً من زعمائهـا ونفى الإمام الخميني إلى العراق.[٥٦]

❋ في نوفمبر/ تشرين الثاني اغتيل رئيس فيتنام الجنوبية ديم عن طريق انقلاب عسكري من تدبـير المخابرات المركزية الأمريكية. وهو سـياسي كاثوليكـي، وكان مدعوماً اقتصادياً وعسـكرياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وخلفه مجلس عسكري ساندته أمريكا أيضاً.

❋ في ٢٢ مـن الشـهر نفسـه اغتيـل الرئيـس الأمريكي كنيـدي. ومن المعـروف أنّ كنيدي رفـض، خـلال اجتـماع له مع وزيـرة الخارجية الإسرائيليـة غولدا مائـير في (بالم بيتش) خـلال ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦٢، طلب إسرائيل بتقديم ضمانـات لأمنها، غير أنّه وعد بأنّ الولايات المتحدة سـوف تبادر إلى نجدة إسرائيل إذا ما تعرّضت لهجوم، وأكّد الوعد نفسـه في رسـالة بعث بها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشـكول في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣. وتجدر الإشـارة إلى أنّ كنيدي مارس ضغوطاً كبيرة على إسرائيل بسـبب برنامجهـا النـووي[٥٧] الـذي ظلّت تخفيـه وتكذب بشـأنه على الولايـات المتحدة الأمريكية.[٥٨]

❋ في نوفمبر/ تشرين الثاني (وكانت جزيرة قبرص قد حصلت على استقلالها في أغسطس/ آب ١٩٦٠ بضمان بريطانيا وتركيا واليونان، وانضمّت عام ١٩٦١ إلى رابطة الشـعوب البريطانيـة- الكومونولـث) تقـدّم الرئيس القـبرصي مكاريوس باقتراحـات تهدف إلى

---

٥٦ "**موسوعة السياسة**"، مصدر سابق، ج١، ص ٤٢٧، ٤٢٨، وج٢، ص ٤٦.

٥٧ راجع سيمور هيرش "**الخيار شمشون**" ترجمة حسن صبري (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩١).

٥٨ راجع جـورج د. بـول ودوغلاس ب. بـول "**أمريكا وإسرائيـل .. علاقات حميمة**" ترجمة محمد زكريا إسـماعيل (بيروت: بيسـان للتوزيع والنشر، ١٩٩٤) ص ٥٥، ٥٦.

تعديل الدستور. وقد أثارت هذه الاقتراحات مخاوف الأقلّية التركية في الجزيرة، كما أنّ الحكومة التركية أعلنت عدم قبولها لهذه التعديلات. وقد استغلّت هذه الحالة عناصر يونانية متطرّفة فقامت في ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٦٣ بمذابح وعمليات إرهابية بشعة استهدفت الأقلّية التركية المسلمة بالجزيرة.[٥٩]



٥٩ راجع "**قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥**"، مصدر سابق، ص ٥٥٦-٥٥٩.

مظاهر انفراج

شـهد عـام ١٩٦٣ بعض مظاهر الانفراج[٦٠] في العلاقة بيـن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي:

* ففـي ٢٠ يونيو/ حزيران من ذلـك العام، تمّ تركيب "الهاتـف الأحمر" وهو خط مباشر بين رئاسـة الدولة في الكرملين بموسكو ورئيس الولايات المتحدة في واشنطن، وأنشئ بهـدف تمكين رئيسي الدولتين العملاقتـين من إجراء الاتصـالات الفورية والعاجلة في الأزمات الدولية الطارئة والخطيرة بغية إزالة سوء التفاهم وتسوية الأمور الملحّة.[٦١]

* وفي ٨ أغسطس/ آب من العام نفسه جرى التوقيع في موسكو على معاهدة الحظر الجزئي على إجراء التجارب النووية في فضاء الأرض أو في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر وسـائر الأجرام السـماوية أو تحت الماء، ولم يشـمل الحظر التجارب النووية تحت سطح الأرض. وقد وقّع على المعاهدة كلٌّ من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا، وامتنع عن التوقيع عليها كلّ من فرنسا والصين.[٦٢] وحضر حفل التوقيع كلٌّ من رئيس الوزراء خروتشوف وسكرتير عام الأمم المتحدة يو ثانت.[٦٣]

---

٦٠ اعتـبرت هذه الانفراجات دليلاً على صحة ما تردّد حول توصّل الاتحاد السـوفييتي والولايـات المتحدة إلى تفاهم واتفاق بينهما حول كثير من القضايا الدولية خلال قمّة فيينا في يونيو/ حزيران ١٩٦١.

٦١ **"موسوعة السياسة"**، مصدر سابق، ج٢، ص ٦١٥، ٦١٦.

٦٢ كانت فرنسا قد انضمت إلى النادي النووي عام ١٩٦٠، أمّا الصين فلم تلتحق بهذا النادي إلا عام ١٩٦٤.

٦٣ المصدر السابق، ج٢، ص ٥٥١.

على صعيد القارة الإفريقية

أمّا على صعيد القارة الإفريقية فقد كانت هذه السنوات المبكّرة من عقد الستينيات زاخرة بالأحداث والتطوّرات:[٦٤]

- ففي ٢٣/ ٩/ ١٩٦٠ قدّم الاتحاد السوفيتي في الدورة الخامسة عشرة العادية للجمعية العامّة للأمم المتحدة مشروع قرار يقضي بإعلان "منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة".

- تبنّت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مشروع القرار السوفيتي وأصدرت قرار "تصفية الاستعمار" في ١٠/ ١٠/ ١٩٦٠.

- وقد ترتّب على هذا القرار أن شهدت القارة الإفريقية عام ١٩٦٠ ذروة القضاء على الاستعمار الذي تمثّل في الموجة التحريرية الثانية[٦٥] والتي شملت استقلال جمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو برازافيل، وساحل العاج، وداهومي (بنين)، والغابون، وفولتا العليا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، والصومال، وتشاد، والتوغو، والكاميرون.

- تقدّمت خلال الدورة نفسها ثلاث وأربعون دولة أفرو آسيوية بمشروع قرار تاريخي عُرف فيما بعد باسم "قرار تصفية الاستعمار" ووافقت الجمعية العامة عليه في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه بأغلبية ٨٩ صوتاً دون أن يصوّت ضدّه أحد، وامتناع (٩) دول عن التصويت.

- في يناير/ كانون الثاني عام ١٩٦٠ تخلّى اتحاد جنوب إفريقيا عن عضوية الكومنولث وأصبح (جمهورية جنوب إفريقيا). وفي هذا العام نفسه ارتكبت سلطات جنوب إفريقيا مجزرة (شاريغيل) و(لانغا-نيانقا) التي ذهب ضحيتها مئات القتلى والجرحى

٦٤ راجع الكعكي، مصدر سابق، ص ٧٨-٨٠، و**"قضايا عصرنا"**، مصدر سابق، ص ٣٤-٥٧، و**"موسوعة السياسة"**، مصدر سابق، ج١ ص ٢٢٥.

٦٥ شهدت الموجة التحرّرية الأولى في إفريقيا استقلال سبع دول هي ليبيا (١٩٥١)، السودان (١٩٥٥)، تونس والمغرب (١٩٥٦)، غانا (١٩٥٧)، ومدغشقر وغينيا (١٩٥٨). أمّا في نهاية الحرب العالمية الثانية فلم تكن هناك دول إفريقية مستقلة سوى مصر والحبشة وليبيريا وجنوب إفريقيا. للمزيد حول هذه الموجة التحريرية الثانية راجع **"سنوات الغليان"**، مصدر سابق، ص ٤٥٦-٤٦٠.

مـن المتظاهرين المسـالمين، كما حظرت نشـاط المنظمات الإفريقية الوطنيـة، وهو ما دفع الجماعـات المناهضـة لحكومة التمييز العنـصري أن تعلن في العام التـالي (١٩٦١) بداية الكفاح المسلّح ضدّها.

- وفي يونيو/ حزيران عام ١٩٦٠ حصل الكونغو البلجيكي (زائير) على استقلاله، ليبدأ في الشـهر التالي (يوليو/ تموز) مسلسل أحداثه الدامية[٦٦] ابتداءً من انفصال إقليم "كاتانغا" الغنـي، ثمّ قيـام انقلاب في سـبتمبر/ أيلول بقيادة الجنرال موبوتو عـلى رئيس الحكومة الشرعيـة باتريس لومومبـا (رئيس الحكومة الوطنية الكونغوليـة) واختفاء لومومبا منذ يومـذاك في ظـروف غامضة (يعتقد أنّه تمّ إعدامه من قبـل أعدائه في كاتانغا ما بين يناير وفبراير/ كانون الثاني وشـباط ١٩٦١). ثمّ سقوط الطائرة التي كانت تقلّ سكرتير عام الأمـم المتحـدة داغ همرشـولد يـوم ١٨/ ٩/ ١٩٦١ في (نـدولا) بزامبيا وهـو في طريقه لمقابلة الزعيم الانفصالي الكونغولي (مويس تشومبي) وقتل جميع ركّابها.

- وفي العام التالي (١٩٦١) قرّرت الجمعية العامة في دورتها السادسـة عشرة تشـكيل لجنة خاصة من سبعة عشر عضواً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للإشراف على تطبيق قرارها الخاص بتصفية الاستعمار. وفي هذا العام، حصلت سيراليون ورواندا وتنجانيقا على استقلالها. كما تواصل منذ هذا العام تمرّد المستعمرات البرتغالية السابقة على الحدود الشمالية من أنغولا بتأثير أحداث الكونغو.

- وفي عـام ١٩٦٢ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السـابعة عشرة قراراً جديداً عبّرت فيه عن بالغ قلقها للموقف السلبي الذي وقفته بعض الدول الاستعمارية مـن القـرار الخاص بتصفية الاسـتعمار، ورفضهـا المتعمّـد للتعاون مـع اللجنة الخاصة بـالإشراف على تطبيقـه، كما قرّرت الجمعيـة العامة زيادة عدد أعضـاء اللجنة إلى أربعة وعشريـن عضواً، وتكليفها اقتراح التدابير المحدّدة من أجل التطبيق الكامل لقرار منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة، على أن تقدّم هذه المقترحات قبل انعقاد الدورة الثامنة عشرة في عام ١٩٦٣.[٦٧]

- كما شـهد عام ١٩٦٢ نفسه اسـتقلال المزيد من الدول الإفريقية هي أوغندا وبوروندي والجزائر.

- وفي يناير/ كانـون الثاني عـام ١٩٦٣ وضعت الأمم المتحدة نهاية لانفصال إقليم كاتانغا

٦٦ تثبـت الوقائـع التاريخيـة تورّط كل مـن الولايات المتحـدة والاتحاد السـوفييتي في هذا المسلسـل الدامي. راجع على سـبيل المثـال "**أنياب الكرملين**"، مصدر سابق، ص ٣١، ٢١٧، و"**موسوعة السياسة**" مصدر سابق، ج٥، ص ٥٢١، ٥٢٢.

٦٧ الكعكي، مصدر سابق، ص ٨٠.

عـن الكونغو (زائـير). كما حصلت كل من كينيـا وزنجبار على اسـتقلالهما خلال العام نفسه.

- في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٣ تـمّ إبرام ميثاق تأسـيس منظمة الوحدة الإفريقيـة[٦٨] في أعقاب أوّل قمّة إفريقية انعقدت في أديس أبابا وحضرتها ثلاثون دولة إفريقية. وقد حدّدت المنظمة لنفسها في ميثاقها أهدافاً كان في مقدّمتها تحرير القارّة نهائياً من الاستعمار، والقضاء على التخلّـف الاقتصادي والإداري، وتوطيد دعائم التضامـن الإفريقي، والارتقاء بالقارّة إلى المكانـة التي تليق بها على سـاحة القرارات الدولية. وقد جاء تأسـيس المنظمة تتويجاً لعدد من الخطوات التي سبقتها، والتي تمثّلت في:

* منذ أواخر عام ١٩٦٠ شرعت الدول الإفريقية التي استقلت عن فرنسا في السعي إلى تكويـن منظمـة إفريقيـة مسـتقلة تجمع بينهـا، وفي ١١/ ٩/ ١٩٦١ تمّ تشـكيل الاتحاد الإفريقي المالغاشي الذي ضمّ (١٣) دولة.

* في ٧/ ١/ ١٩٦١ اجتمعـت كتلـة دول الـدار البيضـاء والتي ضمّـت كلاً من غانا وغينيا ومالي ومصر والمغرب وليبيا والجزائر.

* في شهر مايو/ أيار من العام نفسه، اجتمعت في منروفيا[٦٩] (عاصمة ليبيريا) عشرون دولـة إفريقية هـي دول الاتحـاد المالغاشي، بالإضافـة إلى كلّ من ليبيريـا ونيجيريا وسـيراليون والصومال وأثيوبيا وتونس. وعقدت هذه المجموعة اجتماعاً تحضيرياً آخـر في لاغـوس في مطلع عـام ١٩٦٢، وتخلّفت عن هذا الاجتـماع دول مجموعة الدار البيضاء (باستثناء ليبيا التي حضرته).

* بعد إبرام ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية انتهى وجود كتلة دول الدار البيضاء، كما تقرّر في مارس/ آذار ١٩٦٤ تحويل الاتحاد المالغاشي إلى منظمة اقتصادية وفنية.

- زخرت هذه السـنوات المبكّرة من حقبة السـتينيات بأسـماء جيل من القيادات السياسية الإفريقية الجديدة من بينها: كوامي نكروما (غانا)، وأحمد سيكوتوري (غينيا)، وموديبو كيتا (مالي)، وجوليوس نيريري (تنزانيا)، وليوبولد سـنغور (السنغال)، وأبوبكر تافاوا بليـوا وأحمد بيللو (نيجيريا)، وكينيـث كاوندا (زامبيا)، وأحمـد أهيدجو (الكاميرون).

---

٦٨ حسن الإبراهيم وآخرون "**جولة في السياسة الدولية**" (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤).

٦٩ شـارك في هذا الاجتماع كل من الملك محمد الخامس والرؤسـاء جمال عبد الناصر وكوامي نكروما وأحمد سـيكوتوري ومديبو كيتا، وحضر عن ليبيا وزير خارجيتها عبد القادر العلام. راجع ما ورد حول هذا الاجتماع في "**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٤٩٧، ٤٩٨. راجع أيضاً "**جولة في السياسة الدولية**"، مصدر سابق، ص ٢٦٨، ٢٦٩.

كما زخرت بعدد آخر من الشخصيات والزعامات الوطنية التي قادت أو شاركت في نضال شعوبها ضدّ المستعمر الأجنبي، من بينهم قادة الثورة الجزائرية، وباتريس لومومبا (الكونغو)، وجومو كينياتا (كينيا)، ونيلسون مانديلا (جنوب إفريقيا)، وجوشوا نكومو وروبرت موغابي (روديسيا - زيمبابوي)، وأميلكار كابرال (غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر)، وسامورا ماشيل (موزنبيق). كما زخرت السنوات ذاتها بأسماء عدد من التنظيمات والحركات التي خاضت النضال المسلح ضدّ بقايا الاستعمار في إفريقيا، من ذلك حركة زابو (اتحاد شعب زيمبابوي الإفريقي - ١٩٦١)، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية (منذ ١٩٥٤)، والمجلس الوطني الإفريقي (جنوب إفريقيا منذ ١٩١٢)، والحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) والحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو، وجزر الرأس الأخضر (منذ عام ١٩٥٦).

الكيان الصهيوني

فيما كان العالم العربي، خلال هذه السنوات، غارقاً في صراعاته وخلافاته الداخلية والإقليمية الطاحنة، ومستغرقاً في أوهام الأمجاد والانتصارات المزعومة،[٧٠] كان الكيان الصهيوني، برعاية أمريكية وأوروبية متواصلة، يحقّق النجاح تلو النجاح داخلياً وخارجياً على كافّة الأصعدة العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية. ويمكن الإشارة في هذا الصدد للتالي:

- كثّفت إسرائيل من جهودها الرامية للاستيلاء على مياه نهر الأردن واستغلالها في ريّ صحراء النقب وتعميرها لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود. وشهد عام ١٩٦٣ سيرها في خطوات متقدّمة على طريق تحويل مياه نهر الأردن انطلاقاً من بحيرة طبرية.[٧١]

- واصلت إسرائيل جهودها من أجل تعزيز ترسانتها العسكرية وتزويدها بكافّة أنواع الأسلحة التقليدية من فرنسا وبريطانيا،[٧٢] كما تمكّنت في شهر أغسطس/ آب ١٩٦٢ من الحصول لأوّل مرّة على صفقة صواريخ هوك أرض-جو من الولايات المتحدة،[٧٣] وهي الخطوة التي اعتبرت تخلّياً كبيراً عن سياسة الأخيرة بعدم بيع أسلحة لإسرائيل أو غيرها من دول المنطقة وفقاً للإعلان الثلاثي الصادر عن أمريكا وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠.[٧٤]

- في يوليو/ تموز ١٩٦١ أطلقت إسرائيل أوّل صاروخ عُرف باسم (شافيت) في صحراء النقب، وقد حضر مراسم الإطلاق رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون وكبار

---

٧٠ راجع المبحث التالي من هذا الفصل.

٧١ راجع هنري لورنس "**اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**". ترجمة محمود مخلوف (نيقوسيا: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٢) ص ١٤٢-١٤٤، وويلبر كرين إيفلاند، مصدر سابق، ص ٤٥-٤٧، و"**موسوعة السياسة**" مصدر سابق، ج١، ص ٧٠٠، و"**وثائق فلسطين**"، مصدر سابق، ص ٤٥٥-٤٧٦، ومحمود سمير أحمد "**معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط**" (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩١) ص ١١٧-١٣٠، وعاطف السيد "**القرارات المصيرية والأسرار الخفيّة في الصراع العربي الإسرائيلي - دراسة سياسية استراتيجية**" (القاهرة: دار عطوة للطباعة، ١٩٨٥) ص ١٢٥.

٧٢ "**سنوات الغليان**" مصدر سابق، ص ٤٠٤-٤٠٧.

٧٣ راجع المصدر السابق، ص ٦١٣. راجع أيضاً سيمون هيرش، مصدر سابق، ص ١١٠.

٧٤ راجع جيفري أرونسون، مصدر سابق، ص ٤٤، ٤٥، ٤٧.

معاونيه، وأحيطت العملية بدعاية ضخمة،[٧٥] وكان ذلك يعني - في نظر الخبراء وأجهزة المخابرات- أنّ المسألة مسألة وقت ومال قبل أن تمتلك إسرائيل نظاماً صاروخياً قادراً على حمل رؤوس نووية.

- في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٠ كان العمل في "مفاعل ديمونة النووي" السرّي بصحراء النقب قد حقّق تقدّماً كبيراً. وكان العمل في هذا المفاعل قد بدأ في أوائل عام ١٩٥٨ بمساعدة فرنسية، وكان بن غوريون[٧٦] هو المسؤول عن برامج إسرائيل النووية بمساعدة شمعون بيريز. ويعتبر أرنست ديفيد برجمان هو الأب العلمي للقنبلة الإسرائيلية، وكان المسؤول أكثر من غيره، مع الفرنسيين، عن وضع إسرائيل في نهاية الستينيات كدولة تملك السلاح النووي.[٧٧] وقد حرصت إسرائيل على أن يبقى أمر هذا المفاعل النووي سراً على الولايات المتحدة الأمريكية مستعملة أساليب الكذب والتمويه.[٧٨]

- عزّزت إسرائيل من تعاونها الأمني/ المخابراتي مع الولايات المتحدة الأمريكية.[٧٩] وفي عام ١٩٦٣ وافقت إدارة كنيدي بصورة غير رسمية مع إسرائيل على عدم قيام أيّ من الدولتين بالتجسّس ضدّ الأخرى، وسعى مسؤول أمريكي كان معاونا سابقاً لـ"كنيدي" لإبرام هذا الاتفاق في محاولة للحدّ من حجم الاختراق الإسرائيلي في أمريكا.[٨٠]

- اتّجهت إسرائيل مع بداية عام ١٩٦٠ نحو إيران التي كانت مستعدّة لملاقاتها في منتصف الطريق. وفي ١٨/ ٧/ ١٩٦٠ جرى الإعلان عن إعادة إيران لعلاقاتها مع إسرائيل (التي كانت قد قطعت في يونيو/ حزيران ١٩٥١ أيام حكومة محمد مصدق) والاعتراف بها اعترافاً كاملاً. وقد سبق هذا القرار تعاون إيراني-إسرائيلي في المجالات المخابراتية والعسكرية.[٨١]

- اتّجهت إسرائيل منذ مرحلة مبكّرة من إنشائها إلى إقامة علاقات سياسية وثقافية واقتصادية وثيقة مع عدد كبير من الدول الإفريقية، مستغلّة امتدادها إلى البحر الأحمر

---

٧٥ كانت مثل هذه الأحداث تتمّ سراً، وجاء في تبرير تلك الدعاية الضخمة أنّ حزب (الماباي) الحاكم قرّر مع اقتراب الانتخابات العامة في منتصف أغسطس/ آب ١٩٦١ أن يتمّ ذلك الإعلان على الملأ بعد أن تلقّوا تقارير بأنّ مصر تخطّط لإطلاق بعض صواريخها في الذكرى التاسعة لثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢. سيمون هيرش، مصدر سابق، ص ١٠٥. أجرت مصر يوم ٢٢/ ٧/ ١٩٦٢ تجربة لصاروخين مصريين "**القاهر**" و"**الظافر**" غير أنّ هذه التجربة لم تكن ناجحة تماماً. هيكل. مصدر سابق، ص ٦٠١.

٧٦ استقال بن غوريون من رئاسة الوزارة الإسرائيلية في ١٦/ ٦/ ١٩٦٣ وخلفه ليفي أشكول.

٧٧ سيمون هيرش، مصدر سابق، ص ٢١-٧٢.

٧٨ المصدر السابق، ص ٧٣-٨٢.

٧٩ "**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٤٠٦، وويلبر كرين إيفلاند، مصدر سابق، ص ٢٠٣.

٨٠ سيمون هيرش، مصدر سابق، ص ٨٩، ٩٠.

٨١ "**سنوات الغليان**" مصدر سابق، ص ٤٤٧-٤٥٥.

ووجود ميناء إيلات كمركز رئيسي للاتصال بإفريقيا. لقد بذلت إسرائيل نشاطاً مضاعفاً للنفاذ إلى قلب إفريقيا عن طريق زعماء الدول الإفريقية والمؤسسات التبشيرية والاستعمارية، وأصحاب رؤوس الأموال، ومدراء المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية.[٨٢] ومن النشاطات التي سجّلت للكيان الصهيوني في إفريقيا[٨٣] خلال هذه السنوات المبكّرة من عقد الستينيات:

* ساهمت إسرائيل في إنشاء مدرسة الطيران الحربية الغانية (١٩٦٠) كما قامت بإنشاء منظمة على غرار (الناحال) عام ١٩٦٣.

* وفي السنغال قامت إسرائيل عام ١٩٦٣ بإنشاء منظمة للشبيبة السنغالية على غرار منظمة (الناحال) التي يديرها ضباط إسرائيليون.

* وفي ساحل العاج قام سبعة ضباط إسرائيليين عام ١٩٦٢ بتدريب مرشدين على إنشاء مستعمرات زراعية في الأدغال. وفي عام ١٩٦٣ أسّس ضباط إسرائيليون مدرسة عسكرية بها. وفي يوليو/ تموز أعلنت الحكومة أنّ ضباطاً إسرائيليين سيقومون بتنظيم فرقة نسائية في الجيش، كما تمّ في العام نفسه إنشاء منظمة مماثلة للناحال بإدارة ضباط إسرائيليين.

* وفي تنزانيا أرسل عام ١٩٦٣ خمسة عشر ضابطاً وخمسة طيارين حربيين ليتدرّبوا في إسرائيل. كما ساهمت بعثات إسرائيلية مختلطة مؤلفة من الضباط والمزارعين في إنشاء تنظيمات الشبيبة وفي تدريب أعضائها على غرار منظمات الناحال والجاونا.

* وفي كينيا خلال عام ١٩٦٣ (وقبيل حصولها على استقلالها) تدرّب ثلاثون ضابطاً من الجيش الكيني وخمسة طيارين حربيين في إسرائيل.

* وفي أوغندا درّبت إسرائيل خلال عام ١٩٦٣ خمسة عشر ضابطاً، وخمسة طيارين حربيين، وتمّ تدريب السلاح الجوي الأوغندي. كما ساهم عالم ذرّة إسرائيلي في إنشاء مختبر للنظائر المشعّة بأوغندا.[٨٤]

---

٨٢ عماد الدين خليل "**مأساتنا في إفريقيا: الحصار القاسي**" (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٨) ص ٤٠.

٨٣ تمكّنت إسرائيل من إنشاء علاقات دبلوماسية مع إحدى وثلاثين دولة إفريقية من مجموع ثمانٍ وثلاثين (حتى عام ١٩٦٨) منها (٢٩) بدرجة سفارة. وبلغ عدد الجالية اليهودية في إفريقيا حتى عام ١٩٦٥ (٥٠١,٦٨٠) يهودياً، المصدر السابق، ص ٥٠.
راجع "**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٦٠٦، ٦٠٧ بشأن محاولات إسرائيل إقناع الولايات المتحدة باعتمادها وكيلاً لها في إفريقيا وبالذات في الدول الحديثة الاستقلال.

٨٤ عماد الدين خليل، مصدر سابق، ص ٥٦–٦٨.

على صعيد الوطن العربي

أمّا حالة الوطن العربي، خلال السنوات الأولى من عقد الستينيات من القرن العشرين، فقد وصفها هنري لورنس في كتابه القيّم **"اللعبة الكبرى .. الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية"** بقوله:[٨٥]

"في نهاية عام ١٩٦٢ بدا العالم العربي منقسماً تماماً على نفسه. أعلنت مصر انسحابها من الجامعة العربية واتّهمتها بأنّها من صنع الإمبريالية. وتناقض العراق مع جميع الآخرين حول مسألة الكويت.[٨٦] والسعودية ومصر تتحاربان في اليمن. جلب مطلع عام ١٩٦٣ انقلاباً كاملًا في الوضع السياسي...".

كما ورد أيضاً في وصف أوضاع الوطن العربي في تلك الفترة المبكّرة من حقبة الستينيات من القرن العشرين:

"كان الانفصال السوري الذي وقع في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١ ضربة شديدة لنظام جمال عبد الناصر، فقد أظهرت واقعة الانفصال لخصوم هذا النظام أنّه ليس معصوماً من الأخطاء، أو أنّه التيّار المستقبلي الوحيد البعيد عن النكسات. وما أن وعت القوى المحافظة في العالم العربي هذه الدلالة جيداً حتى بدأت تشنّ أشرس حملاتها ضدّ نظام عبد الناصر.

ويمكن القول إنّ الانفصال سدّد ضربة إلى وضع القيادة المصرية للعالم العربي، تجاوزت حدودها وضع النظام المصري في المنطقة العربية وامتدّت إلى الداخل بحكم ارتباطها بشخصية جمال عبد الناصر.

وبعد وقوع الانفصال أصبح النظام المصري في شبه عزلة عربية، ولم تظهر أيّة عناصر إيجابية في وضع النظام المصري عربياً سوى إعلان استقلال الجزائر في يوليو/ تموز سنة ١٩٦٢".[٨٧]

"وتفاقمت السلبيات المحيطة بوضع النظام المصري حتى بلغت ذروتها باجتماع مجلس الجامعة العربية في دورته الاستثنائية في شتورا في ٢٢/ ٨/ ١٩٦٢ لنظر شكوى الحكومة السورية ضدّ الحكومة المصرية من تدخّل الأخيرة في شؤونها الداخلية، وازداد الأمر سوءاً بهروب الملحق

---

٨٥ مصدر سابق، ص ٢٠٩-٢١١.

٨٦ كان عبد الكريم قاسم قد أصدر مرسوماً بضمّ الكويت إلى العراق في ٢٥/ ٦/ ١٩٦١، وكانت دولة الكويت قد حصلت على استقلالها في ١٩/ ٦/ ١٩٦١. للمزيد حول هذا الموضوع، راجع هنري لورنس، مصدر سابق، ص ١٩٤-١٩٧.

٨٧ عاطف السيد، مصدر سابق، ص ١٢٤-١٢٧.

العسكري المصري في بيروت المقدم زغلول عبد الرحمن إلى سوريا في ٢٧ أغسطس، وقد أدّت هـذه العوامـل مجتمعة إلى صـدور تعليمات جمال عبـد الناصر للوفد المصري بالانسـحاب من الاجتماعات.[٨٨]

وفي ٢٨/ ٨/ ١٩٦٢ عقد مجلس الجامعة اجتماعه الثامن في إطار دورته الاستثنائية، حيث أدلى رئيـس وفـد الجمهوريـة العربية المتحـدة ببيان جاء فيه أنّـه "ما لم يقم مجلـس الجامعة في دورته الحاليـة بالنظـر صراحة في أمر الأكاذيب والإهانات التي سـمعت في أرجائـه، فإنّ الجمهورية العربية سـوف تقرّر الانسـحاب من جامعة الدول العربية".[٨٩] وأعقب ذلك انسـحاب الوفد المصري من الجلسة.

وعلى إثر ذلك قرّر عدد من رؤساء الوفود العربية الأعضاء أن يعهدوا إلى الأمين العام للجامعة مهمّة بذل مسـاعيه الحميدة لدى طرفي النزاع بغرض إعادة وفد الجمهورية العربية المتحدة إلى حضور اجتماعات مجلس الجامعة، غير أنّ الأمين العام أخفق في مسعاه.

وفي النهايـة، اتخذ المجلس قراراً بالإجماع – باسـتثناء سـوريا- يقضي بعدم النظر في الشـكوى السورية ضدّ ج.ع.م. بسبب انسحاب الأخيرة من الاجتماع، وأن تبقى هذه الدورة الاستثنائية منعقدة حتى يتسنّى انعقاد اجتماع آخر في أقرب وقت ممكن، وأنّ على الدول الأعضاء أن تبذل مساعيها وجهودها من أجل تدعيم الجامعة العربية، وذلك من خلال احترام ميثاقها وتوحيد مواقف أعضائها، ممّا سوف يمكّن المنظمة بالتالي من إنجاز رسالتها العليا.

وقـد جرت محـاولات مختلفة للوسـاطة بـين الجمهوريـة العربية المتحـدة وسـوريا في أعقاب إنهـاء الدورة الاسـتثنائية للجامعة العربيـة بغرض إقناع الجمهورية العربية المتحدة باسـتئناف مشـاركتها في نشـاطات الجامعـة العربيـة، بيـد أنّ هذه الجهـود ذهبـت أدراج الرياح لإصرار الجمهوريـة العربيـة المتحدة على ضرورة نظر مجلـس الجامعة العربية أولاً في الأسـلوب الذي دارت به المناقشات أثناء دورة شتورا.

وقد قام الأمين العام للجامعة العربية باتصالات مكثّفة مع جمال عبد الناصر أسفرت عن عودة الجمهورية العربية المتحدة إلى الجامعة العربية ما دامت اجتماعات شـتورا مفتوحة للانعقاد في أي وقت.

وفي ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ قامـت ثـورة اليمن، وأعلن قادتها يوم ٢٧ سـبتمبر إلغـاء نظام الإمامة، وإقامة نظام جمهوري، والمساواة بين اليمنيين بإزالة "التفرقة السلالية والمذهبية والقبلية".

وقـد اختلفت مواقـف الدول العربيـة إزاء ثورة اليمن، بل إنّ مشـكلة اليمـن أصبحت محور انقسام بين الدول العربية.

---

٨٨ أحمد حمروش "**قصة ثورة ٢٣ يوليو: عبد الناصر والعرب**" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦) ص ١١٠- ١١٢.
٨٩ محاضر مجلس الجامعة العربية، الدورة السابعة والثلاثون، الاجتماع الثامن، ٢٨/ ٨/ ١٩٦٢، ص ٩.

وقـد كانـت الجمهوريـة العربيـة المتحـدة أوّل دولـة تعـترف بالنظـام الجديـد،[٩٠] واتخذ جمال عبد الناصر بسرعة قرار التدخّل العسكري المباشر في اليمن معتقداً أنّ إرسال قوات رمزية إلى اليمن سـوف يحبط احتمالات التدخّل المضاد – إذ كان عبد الناصر لا يتوقّع أن يكون التدخّل المضاد للثورة بالضراوة التي انتهى إليها فيما بعد–.

وقد روى محمد حسـنين هيكل أن جمال عبد الناصر قد ذكر لجيفارا في نقاش معه سـنة ١٩٦٥ أنّه وجد نفسـه يهبّ لمساعدة الثورة اليمنية عندما قامت "ومع أنّني تلقّيت من التقارير ما يفيد أنّ الوضع هناك غير صالح للثورة، فقد قلت، مثلك، إنّه مجرّد أنّ الثورة قامت فإنّ ذلك يؤلّف عنصراً وضعياً في حدّ ذاته، وبالتالي يجب مساعدتها".[٩١]

وقد اعترفت معظم الحكومات الجمهورية بالنظام الجديد في اليمن، بينما اتفقت السـعودية مع الأردن عـلى معارضته ودعم الملكيين، أمّا باقـي الدول العربية فقد آثرت الانتظار حتى ينجلي الموقف.

وفي ٦/ ١١/ ١٩٦٢ قطعت حكومة السـعودية[٩٢] علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحـدة بعد أن اتهمتها بشـنّ الغارات الجوية على القرى السـعودية المتاخمة لحـدود اليمن، ثمّ أعلـن بعـد ذلك بيومين إبرام تحالف عسـكري جديد بـين السـعودية والأردن. وعلى الجانب الآخـر، فقـد تمّ توقيع اتفاق جديد للدفاع المشـترك بين الجمهورية العربيـة المتحدة وجمهورية اليمـن في صنعـاء يـوم ١٠/ ١١/ ١٩٦٢ يـسري لمـدّة خمس سـنوات قابلـة للتجديـد. وفي ٨/ ٢/ ١٩٦٣ أطـاح انقلاب عسـكري في العـراق بنظام حكم عبد الكريم قاسـم وانتقل إلى ائتلاف من الناصريين والبعثيين.

ولم يمضِ شـهر على الانقلاب العراقي حتى وقع انقلاب عسكري في دمشق أتى بالبعثيين إلى السلطة".

ويورد مؤلّف "**اللعبة الكبرى**"[٩٣] في وصف الحالة العربية منذ وقوع هذين الانقلابين:

"جلب مطلع عام ١٩٦٣ انقلاباً كاملاً في الوضع السياسي. ففي ٨/ ٢/ ١٩٦٣ أطاح انقلاب عسـكري في العـراق بقيادة اللواء أحمد حسـن البكـر القريب من البعثيين بنظام قاسـم وقتله، ووصل إلى السـلطة عبد السـلام عارف المسؤول الآخر عن ثورة ١٩٥٨ . أصبح عارف رئيساً

٩٠ في ١٩/ ١٢/ ١٩٧٢ اعترفـت الولايـات المتحدة الأمريكية اعترافاً فعليـاً وقانونياً بالجمهورية العربية اليمنية. "**سـنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٦٤٥.

٩١ محمد حسنين هيكل "**عبد الناصر والعالم**" (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢) ص ٤٧٠.

٩٢ في ١٧/ ١٠/ ١٩٦١ أصبح الأمير فيصل رئيساً للوزراء من جديد، وفي ٣/ ١١/ ١٩٦٤ تمكّن الأمير فيصل من عزل أخيه الملك سعود من الحكم وأصبح ملكاً للملكة العربية السعودية.

٩٣ مصدر سابق، ص ٢٠٩–٢١١.

للجمهورية بينما اختير البكر رئيساً للوزراء. شرع البعثيون والقوميون العرب بعمليات عنف رهيبة ضدّ الشيوعيين ... وتقارب العراق مع مصر...".

"وفي ٨/ ٣/ ١٩٦٣ [٩٤] قام الجيش في سوريا بانقلاب عسكري جديد، ودعا لاستلام السلطة ائتلافاً من البعثيين والناصريين، وأعلن أنّ سوريا مستعدة للقيام بمحاولة توحيد جديدة ... عاش الأمل من جديد لدى القوميين العرب في الأردن وواجهت سلطة الملك حسين[٩٥] التحدّي مرّة أخرى...".

"إنّ وجود فريقين بقيادة بعثية على رأس السلطة في سوريا والعراق كان لا بدّ أن يؤدّي إلى مواجهة جديدة بين البعث والناصرية. افتتحت المفاوضات التوحيدية بين سوريا والعراق ومصر في القاهرة خلال شهر مارس ١٩٦٣ ... حاول البعثيون كسب الوقت (خلال محادثات الوحدة الثلاثية). كانت سلطتهم في سوريا والعراق هشّة، لقد دخلوا في صراع على السلطة مع الناصريين الممثلين خاصّة في حركة القوميين العرب. كانت المفاوضات شاقّة ... أخيراً قبل كلّ طرف مبدأ الاتحاد الفيدرالي مع الحرص على العمل بشكل يستطيع معه تحميل مسؤولية الفشل المحتمل للآخرين".[٩٦]

"مدّ البعث من سلطته في سوريا بفضل سيطرته على الجيش. كان الرجل القوي للنظام الجديد هو اللواء أمين الحافظ[٩٧]... بتاريخ ١٨/ ٧/ ١٩٦٣ حاولت حركة القوميين العرب القيام بانقلاب عسكري[٩٨]... أدّت المعارك (التي نجمت عن المحاولة التي وقعت في وضح النهار) إلى مقتل مئات الضحايا من بينهم الكثير من المدنيين. وتمّ إقصاء حركة القوميين العرب وأنصار الناصرية، وتوقّفوا عن أن يكونوا قوّة نشيطة في اللعبة السياسية السورية. كانت القطيعة مع مصر حتمية. اتّهم عبد الناصر البعث بكونه تنظيماً فاشياً، لكنّه وجد نفسه معزولاً، بينما اتّجهت سوريا والعراق بقيادتها البعثية نحو التوحيد على غرار الهلال الخصيب، وتمّ توقيع اتفاقيات بين البلدين ... استمرّ البعث في العراق باضطهاد الشيوعيين وأنصار نظام قاسم، لكن الحزب كان منقسماً بين تيارات مختلفة تتصارع فيما بينها بقوة السلاح، فأثارت تلك الفوضى المستمرّة قلق الجيش".

"استفاد عبد السلام عارف من تلك الفوضى كي يقصي البعث عن السلطة بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٦٣. انتقل البعث إلى حياة السرّية. اعتمد عارف على حركة القوميين العرب، وتقارب مع مصر التي أخذ عنها حرفية صيغة مؤسساتها، مع تشويهها، مثل الميثاق والاتحاد الاشتراكي

٩٤ سبق هذا الانقلاب محاولة انقلاب آخر في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٢ أي بعد مضيّ ستة أشهر فقط على الانفصال.

٩٥ سعد أبو ديّة "**عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**" سلسلة أطروحات الدكتوراه (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠) ص ٤٨.

٩٦ راجع أيضاً أحمد عبد الكريم "**حصاد سنين خصبة وثمار مرّة**" (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٤٦٢.

٩٧ كان الانقلاب بقيادة اللواء لؤي الأتاسي والعقيد راشد قطيني والعقيد زياد الحريري، غير أنّ العقيد أمين الحافظ الذي كان وزيراً للداخلية سرعان ما تمكّن من إقصاء الثلاثة والسيطرة على مقاليد السلطة.

٩٨ كان من أبرز قادته العقيد جاسم علوان.

والتأميمات. كان النظام أكثر اعتدالاً على الصعيد الاجتماعي من نظام عبد الناصر، بينما بقي في مواجهة مع التمرّد الكردي المدعوم آنذاك من إسرائيل وإيران والولايات المتحدة."

ويخلص هنري لورنس إلى القول:

"كان التشويش على أشدّه في نهاية عام ١٩٦٣". [٩٩]

كما أكّد هذه الحالة عاطف السيد في الصفحة (١٢٧) من كتابه الآنف الذكر:

"وبنهاية عام ١٩٦٣ أصبح العالم العربي منقسماً على نفسه، فقد كانت سوريا في حرب باردة مع مصر وفي سلام فاتر مع لبنان،[١٠٠] في حين خيّمت سحب العداء على جوّ العلاقات بين سوريا وكلٍّ من الأردن[١٠١] والمغرب، بينما كانت مصر والسعودية تقتتلان في اليمن،[١٠٢] وكانت الحرب[١٠٣] مشتعلة على الحدود بين المغرب والجزائر، كما دبّ خلاف بين تونس[١٠٤] والمغرب بسبب موريتانيا".

ولا تكتمل الصورة بشأن أحوال الوطن العربي في تلك السنوات المبكّرة من حقبة الستينيات دون الإشارة إلى جوانب من أوضاعه الاقتصادية، وهو ما نحسب أنّ المقتطفات التالية الواردة في التقرير السنوي لبنك ليبيا الخاص بالسنة المالية المنتهية في ٣١/ ٧/ ١٩٦٢ تلقي عليها بعض الضوء. إذ يورد التقرير المذكور في الصفحات (١٨-٢٤) تحت عنوان "التطورات العالمية: البلاد العربية" ما يلي: (التركيز بالخط الأسود الداكن، والهوامش، من المؤلف)

---

٩٩ لورنس، مصدر سابق، ص ٢١١.

١٠٠ كان لبنان (برئاسة اللواء شهاب) تعرّض لمحاولة انقلاب في ٣١/ ١٢/ ١٩٦١ من تدبير كميل شمعون وعبد الله سعادة رئيس الحزب القومي السوري. "**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٥٩٦.

١٠١ تعرّض الأردن لاضطرابات وتحدّيات داخلية واسعة خلال هذه الفترة. من ذلك أنّ رئيس الوزراء هزاع المجالي اغتيل في ٢٩/ ٨/ ١٩٦٠ بقنبلة انفجرت في مقرّ رئاسة الوزراء ووُجّهت أصابع الاتهام بشأنها إلى النظام المصري. (راجع المصدر السابق، ص ٤٨١).

١٠٢ كان من تداعيات هذه الحرب أن لجأ الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود ومعه أربعة من الأمراء السعوديين إلى القاهرة في ٩١/ ٨/ ١٩٦٢ وأعلنوا أنّ معركتهم ضدّ الملك سعود ومن أجل تغيير الأوضاع في الرياض سوف تنتقل إلى داخل السعودية. وفي ٢/ ١٠/ ١٩٦٢ وصلت طائرة نقل كبيرة تابعة للسلاح الحربي السعودي محمّلة بالعتاد والأسلحة قرّر طيّاروها اللجوء إلى مصر بدلاً من التوجّه بحمولتها إلى مطار نجران باليمن. وفي يومي ١٢، ١٣/ ١١/ ١٩٦٢ وصلت ثلاث طائرات عسكرية أردنية كان على متن الأولى قائد الطيران الأردني وعلى متن الثانية والثالثة طياران عسكريان أردنيان آخران وطلبوا جميعاً حقّ اللجوء السياسي إلى مصر، احتجاجاً على طلب حكومتهم الأردنية منهم الاشتراك في حرب اليمن. وقد كشف هيكل أنّ الرئيس كنيدي حاول الوساطة بين الملك فيصل والرئيس عبد الناصر بشأن اليمن. كما كشف أيضاً أنّ إسرائيل شاركت فعلياً في عمليات اليمن إلى جانب الملكيين. (راجع "**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص، ٦٢٠، ٦٢٥، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٦٩). كما كشف أيضاً أنّ حرب اليمن كانت تكلّف الخزانة المصرية سنوياً ١٠٠ مليون دولار كانت كافية لشراء كافّة احتياجات مصر من القمح. ("**الانفجار**"، مصدر سابق، ص ٩٥).

١٠٣ اندلعت الحرب بين البلدين في ٨/ ١٠/ ١٩٦٣ بسبب خلاف على الحدود بينهما، وقد كشف هيكل أنّ أمريكا حذّرت عبد الناصر من التدخّل في تلك الحرب. ("**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٧٢٥). وكشف مؤلف "**أنياب الكرملين**" أنّ موسكو هرعت إلى مساعدة الجزائر إبّان هذه الحرب بثلاثمائة دبابة وبعض طائرات الميج المقاتلة، مصدر سابق، ص ٣١.

١٠٤ من الأحداث المؤسفة التي وقعت خلال هذه السنوات اغتيال الزعيم التونسي صالح بن يوسف في فرانكفورت بألمانيا يوم ١٢/ ٨/ ١٩٦١ بأوامر من الرئيس بورقيبة.

"استمرّت دول الشرق الأوسط في بذل جهودها من أجل التنمية الاقتصادية، واضعة نصب أعينها عملية التصنيع كأسرع وسيلة لتحقيق مستوى معيشي أفضل لمواطنيها. ويمكن ملاحظة هذه الجهود عند النظر إلى ميزانيات تلك الدول، وكذلك إلى أنواع وارداتها ومناهج التدريب فيها.

ولقد ازداد **عجز الميزان التجاري** (باستثناء صادرات البترول) خلال عام ١٩٦١. وعانت **الصادرات** التي تتكوّن أساساً من المنتجات الزراعية نقصاً في المحصول نتيجة الجفاف والآفات الزراعية التي أصابت الغلات الرئيسية. **واضطرّت بعض الدول التي تصدّر عادةً الحبوب إلى استيرادها**، وقابل الهبوط في الصادرات **زيادة مستمرّة في الواردات**، إلا أنّ معدّل الزيادة كان أقلّ ممّا كان عليه عام ١٩٦٠.

بلغ إنتاج **البترول** في البلاد العربية حوالي ٢٤٠ مليون طن متري خلال ١٩٦١، وذلك بزيادة قدرها ٨,٦٪ عمّا كان عليه عام ١٩٦٠، إلا أنّ معدّل الزيادة كان أقل من نسبة الزيادة التي سجّلت في العام السابق والبالغة ١٨,٧٪. ولا تزال **الكويت** أكبر منتجة للبترول، إذ بلغت كمية ما أنتجته ٨٣ مليون طن رغم الزيادة البسيطة في إنتاجها إذا ما قورنت بالزيادة التي سجّلتها البلدان المصدّرة الرئيسية الأخرى عام ١٩٦١. أمّا إنتاج **بلدان شمالي إفريقيا** من البترول فسوف ينمو بسرعة في المستقبل إذا أخذنا بعين الاعتبار الكمية التي أنتجت حتى الآن في ليبيا والصحراء الجزائرية. ولقد تضاعف **الإنتاج الجزائري** عام ١٩٦١ فبلغ ١٦ مليون طن. أمّا بالنسبة **لليبيا** فإنّ إتمام مدّ الأنابيب الإضافية التي تصل آبار البترول بالبحر سيجعلها ضمن البلدان الرئيسية المنتجة، وقد بلغت الصادرات منذ الابتداء في عمليات التصدير في سبتمبر ١٩٦١ حتى آخر مارس ١٩٦٢ حوالي ١,٣ مليون طن.

ولا تزال الدول العربية ساعية في سياستها إلى إيجاد **تعاون اقتصادي** متين فيما بينها، إلا أنّ اجتماعات اللجنة الاقتصادية المنعقدة في بغداد ودمشق في شهري إبريل ويونيو لم تكن فاصلة. ولقد نوقشت في هذه الاجتماعات **اقتراحات** حول إزالة التفرقة بالنسبة لجنسية الشركات العربية، وحول **إنشاء سوق عربية** مشتركة مقرونة باتحاد اقتصادي أوسع.

أمّا مشروع إنشاء **صندوق للتنمية الاقتصادية** في الدول العربية الذي اقترح تأسيسه عام ١٩٥٧ فقد **بقي حبراً على ورق**، رغم موافقة الدول الأعضاء على زيادة رأس مال الصندوق من ٢٠ مليون إلى ٤٥ مليون جنيه إسترليني.

وفي شهر أكتوبر عقد **مؤتمر البترول العربي الثالث** في الإسكندرية تحت رعاية الجامعة العربية، وقد تغيّب كلٌّ من العراق والأردن وسوريا. وتبودلت في هذا المؤتمر الآراء بين البلدان والمؤسسات التي يهمّها إنتاج وتصدير البترول.

وقد عالجت الدراسات التي قدّمت في هذا المؤتمر المواضيع التالية:

(١) صيغة عقود البترول في المستقبل وإمكانية مساهمة البلد المنتج في رأس مال الشركات.

(٢) دور التحكيم والتسويق والعمال ووسائل النقل والمحاسبة.

(٣) استعمال الوقود الرخيص ورأس المال والمواد الخام المستوردة، بالإضافة إلى مواضيع أخرى فنية.

إنّ عدم التوصّل إلى اتفاق بين الدول العربية **لم يعرقل تحسّن العلاقات بينها منفردة**. فقد خصّصت حكومة **الكويت** رصيداً للتنمية، وطلبت من الدول العربية الإعلان عن مشاريعها التي ينقصها التمويل لكي تتمكّن من دراستها، كما توصّلت كل من سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية إلى اتفاق يقضي بإعادة إنشاء **الخط الحديدي** الذي يربط دمشق بالمدينة المنورة. وقد نتج عن المفاوضات التي دارت بين سوريا والعراق آخر هذا العام تخفيض الضرائب الجمركية، وتخفيف بعض القيود التي تعرقل تنقّل السلع والمسافرين بين البلدين. وفي شهر أكتوبر، أعلنت **الحكومة العراقية** عن مشروع **السنوات الخمس للتنمية** (١٩٦١/ ٦٢ – ١٩٦٥/ ٦٦). وتقدّر قيمة الاستثمارات في هذا المشروع بـ٥٦٦,٣ مليون دينار عراقي (الدينار العراقي = ٢,٨ دولار). وسيكون الإنفاق على الصناعة والزراعة والإسكان والبناء بنسبة ٣٠٪ و٢٠٪ و٢٤,٧٪ على الترتيب، ويوجّه معظم الباقي وهو ٢٤,١٪ إلى وسائل النقل والمواصلات. وسوف تساهم عوائد البترول في تمويل ٥٦٪ من مجموع الإنفاق المقرّر. وفي نفس الوقت لم تؤدِّ **المفاوضات التي دارت بين حكومة العراق وبين شركات البترول** إلى أيّة نتائج نهائية، فبعد أن دامت المفاوضات ثلاث سنوات، توقّفت أخيراً في شهر أكتوبر الماضي (١٩٦١). وتتلخّص أهمّ مطالب الحكومة العراقية في الآتي:

١- المساهمة بنسبة ٢٠٪ في العمليات البترولية التي تجري في الوقت الحاضر، وقد وافقت شركات البترول على اشتراك العراق بمثل هذه النسبة في العمليات الجديدة التي ستقوم بها في غير المناطق المنتجة حالياً.

٢- التنازل فوراً عن ٩٠٪ من المناطق الواقعة في عقود امتيازاتها والتي تغطي مساحة العراق كلّها تقريباً، ولا تستغلّ الشركات الآن سوى ما يقلّ عن ١٪ من مجموعها، وقد أبدت الشركات استعدادها للتنازل عن ٧٥٪ من المساحة حالاً على أن يتمّ تنازلها عن ١٥٪ أخرى بعد سبع سنوات.

٣- طالبت العراق بنصيب أكبر من الأرباح، وسوف يؤدّي ذلك إلى تغيير التوزيع الحالي لكل من الطرفين وهو ٥٠٪ من الإيرادات المحسوبة على أساس السعر البترولي المعلن عنه. وقد رفضت شركات البترول هذا الطلب.

وعند توقّف المفاوضات أعلنت **حكومة العراق** عن عزمها على استصدار قانون من شأنه تحقيق طلباتها هذه. وفي ديسمبر الماضي صدر قانون جديد يمنع شركات البترول العاملة في العراق من تجاوز حدود المناطق التي تعمل بها حالياً. وبهذا تسترجع العراق ما يزيد عن ٩٩٪ من المساحة من أيدي الشركات. وقد أعلنت الشركات رسمياً احتفاظها بحقّها الكامل في تلك المساحات. ويظهر أنّ هذه الشركات قد قلّلت أيضاً من إنتاجها في أوائل سنة ١٩٦٢ مدّعيةً أنّ القيود الحالية تعرقل سير خطط الإنتاج. وقد أعلنت الحكومة العراقية[١٠٥] عن رغبتها في استصدار قانون جديد من شأنه فرض ضريبة إضافية على حصّة شركات البترول من الإيرادات البالغة ٥٠٪ متّبعةً في ذلك تجربة حكومة فنزويلا التي رفعت نصيبها من العوائد البترولية من ٥٠٪ إلى ٦٨٪ نتيجة تعديلها لقانون ضريبة الدخل.

استمرّ **الإنتاج الصناعي في الجمهورية العربية المتحدة** بالتوسّع، بينما **انخفض الإنتاج الزراعي**. وقد أصيب محصول القطن، وهو المحصول النقدي الرئيسي، بنكسة، وذلك نتيجة لإصابته بدودة القطن بالإضافة إلى رداءة الجو، وقد كان لذلك آثار عكسية على ميزان المدفوعات.

هذا ويتمّ الآن تنفيذ **المرحلة الأولى من مشروع السنوات الخمس**[١٠٦] الذي وضع في سنة ١٩٦٠، والذي يركّز على أهمّية الصناعة كوسيلة للتقليل من الاعتماد على الزراعة، والعمل على تحقيق النموّ المتوازن.

وقد أعلن عن قوانين عديدة خلال سنة ١٩٦١ تعيد تنظيم الاقتصاد على أسس أقرب إلى الاشتراكية. وفي شهر يوليو الماضي أصدرت الحكومة مراسيم أثّرت على أوضاع ٣٤٨ شركة تعمل في كلّ القطاعات الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة،[١٠٧] وتضمّنت

---

١٠٥ حكومة عبد الكريم قاسم التي أطاح بها انقلاب ٨/ ٢/ ١٩٦٣.

١٠٦ عانى مشروع السنوات الخمس للتنمية في مصر ٦٠-١٩٦٥ فيما بعد من أعباء حرب اليمن التي تورّط فيها النظام المصري منذ أواخر عام ١٩٦٢ حيث إنّ هذه الحرب أصبحت تكلّف الخزانة المصرية ما يعادل (١٠٠) مليون دولار سنوياً. "**الانفجار**"، مصدر سابق، ص ١٨٥. وقد أورد هنري لورنس في هذا الصدد: "أصبحت اليمن، على حدّ تعبير عبد الناصر "فيتنام الخاصّة به". لقد أثقلت كلفة التدخّل المصري، بالرغم من المساعدة السوفييتية، الاقتصاد المصري، وعرّضت مجهود التنمية الاقتصادية للخطر". مصدر سابق، ص ٢٠٧.

١٠٧ أورد هيكل في "**سنوات الغليان**" جانباً من خلفيات القرارات الاشتراكية التي أصدرها عبد الناصر في شهر يوليو/ تموز ١٩٦١ على النحو التالي: "حدث في أوائل عام ١٩٦١ أنّ حكومة بلجيكا، التي ضايقتها سياسة الجمهورية العربية المتحدة في الكونجو، اتخذت قراراً بقطع العلاقات السياسية مع مصر. وردّت مصر بوضع الرعايا البلجيكيين في مصر تحت الحراسة وكان عددهم حوالي ثلاثمائة بلجيكي. وعندما بدأ جرد ثرواتهم في أعقاب وضعهم تحت الحراسة تبيّن أنّ هذا العدد يمتلك قرابة مليون سهم في شركات تعمل في مصر في مختلف المجالات. وقد دفع هذا عبد الناصر إلى طلب تقرير كامل عن ملكية الأجانب في الاقتصاد المصري ... وكانت النتيجة التي توصّل إليها البحث صدمة لا حدود لها. فقد تبيّن أنّ حوالي مائتي عائلة يهودية تحمل جوازات سفر بلجيكية أو إيطالية أو بريطانية -وبعضها لا يحمل جوازات سفر على الإطلاق من وقت الإمبراطورية العثمانية- تملك فيما بينها مصالح عقارية أو مالية موظّفة في الشركات تزيد قيمتها على خمسمائة مليون جنيه بقيمة النقود في ذلك الوقت. **وكانت تلك أوّل نقطة على الطريق الذي أدّى بعد ذلك بشهور إلى قرارات يوليو الاشتراكية الشهيرة**". مصدر سابق، ص ٥٠٨. وبالطبع فإنّه لا يخفى أنّ هذه القرارات الاشتراكية كانت من بين الأسباب التي أدّت إلى انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في سبتمبر/ أيلول من ذلك العام.

تأميم البنوك وشركات التأمين، وكانت هذه الإجراءات ضرورية من أجل تنسيق الادّخار والاستثمار، وذلك بسبب قلّة رأس المال الموجود للاستثمار. ولقد صدرت مراسيم أخرى تتعلّق بالعلاقات العمّالية وضريبة الدخل وملكية الأراضي الزراعية، وبإعادة تنظيم القطاع العام، وقد كانت جميع هذه المراسيم في صالح الطبقات ذات الدخول الصغيرة، كما عملت في الوقت نفسه على تحديد الدخول الكبيرة.

وقد **ازدادت الواردات** خلال سنة ١٩٦١، بينما **انخفضت قيمة الصادرات** بحيث لم تغطِّ سوى ٦٩٪ من قيمة الواردات، وذلك مقابل ٨٥٪ في السنة السابقة. وكانت كل من الإيرادات والمدفوعات في ميزان المدفوعات أقلّ ممّا كانت عليه في سنة ١٩٦٠، غير أنّ النقص في الإيرادات كان أكبر. وقد قدّر العجز بـ٢٠ مليون جنيه مصري وذلك مقابل ١٢,٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٠.

ولتغطية مدفوعاتها التعاقدية لجأت الجمهورية العربية المتحدة مرّةً أخرى إلى السحب من **صندوق النقد الدولي**. وبلغ مقدار ما سحبته ٢٢,٤ مليون دولار (نصفها بالإسترليني والنصف الآخر بالدولار). وقد عمل هذا على ارتفاع قيمة ما ستعيد الجمهورية العربية المتحدة شراءه من الصندوق من الجنيهات المصرية وهو ٧٢,٢ مليون دولار، لأنّ قيمة ما في حوزة الصندوق من الجنيهات المصرية قد بلغت ما يعادل ١٣٩,٧ مليون دولار أو ١٥٥٪ من حصة الجمهورية العربية المتحدة في الصندوق.

وفي **تونس**،[١٠٨] ارتفعت قيمة العجز التجاري خلال سنة ١٩٦١، إذ بلغت ٣٤,٦ مليون دينار. وقد كان هذا العجز ٠,٥ مليون دينار سنة ١٩٥٨ و٤,٦ مليون دينار سنة ١٩٥٩ و٢٩,٨ مليون دينار سنة ١٩٦٠. (الدينار التونسي = ٢,٣٨ دولاراً). ولقد كانت قيمة الصادرات متناقصة بانتظام خلال هذه الفترة، بينما تزايدت قيمة الواردات كثيراً خلال سنتي ١٩٦٠ و١٩٦١. وأهمّ الأسباب التي أدّت إلى هبوط قيمة الصادرات هي نقص الطلب العالمي على خامات الحديد التونسية، بالإضافة إلى فصل الجفاف الذي نتج عنه انخفاض محصول الحبوب.

هذا وقد ازدادت واردات تونس من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية ومواد البناء، وذلك بسبب البرنامج الواسع الذي يهدف إلى تنمية الاقتصاد التونسي وتوفير فرص العمل للمواطنين.

---

١٠٨ كان أحمد بن صالح الزعيم النقابي قد عيّن في يناير/ كانون الثاني ١٩٦١ وزيراً للدولة لشؤون التخطيط والتنمية فعمد إلى وضع خطة واسعة للتنمية تمّ على أساسها إرساء ما عُرف باسم "الاشتراكية الدستورية"، ودعا إلى اعتماد سياسة اقتصادية قائمة على إشراف الدولة وتدخّلها في الاقتصاد. "**الموسوعة السياسية**"، مصدر سابق، ج١، ص ٨٩، ٩٠.

وحتى تعمل الحكومة على تقليل هذا العجز، فقد اتخذت تدابير عديدة جديدة في سنة ١٩٦١، من ضمنها منع دخول العملة الورقية التونسية أو خروجها، وفرض نظام الحصص على الواردات، وتركيز عمليات التبادل التي تتطلّب استخدام العملات الأجنبية، هذا إلى جانب مطالبة المستوردين بوضع رصيد يصل أحياناً إلى ١٠٠٪ من قيمة ما يستوردونه من سلع كمالية. وقد عقدت تونس عدداً من المعاهدات التجارية الثنائية وذلك بقصد تنظيم صادراتها.

وقد اتخذت **حكومة المغرب**[١٠٩] خلال سنة ١٩٦١ خطوات عديدة من أجل تقليل وارداتها، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في عجز ميزانها التجاري. وتبعاً للأرقام التي نشرها بنك المغرب، بلغت قيمة هذا العجز ٥٢٤ مليون درهم فيما بين يناير ونوفمبر ١٩٦١ وذلك مقابل ٣٠٢ مليون درهم خلال نفس الفترة من عام ١٩٦٠ (الدرهم = ٠,٢٠ دولار). وقد انخفضت الصادرات قليلاً بينما ارتفعت كمية الواردات ارتفاعاً كبيراً. وجاءت الخطوات التي اتخذت لضبط الواردات على شكل زيادة في الضرائب الجمركية على سلع الاستهلاك، ورفع نسبة الرصيد الذي يودعه المستوردون إلى ٢٥٪ من قيمة الواردات. وكانت الوسيلة الثانية التي اتبعتها الحكومة لتعديل تجارتها الخارجية هي عقد اتفاقيات الدفع الثنائية.

وتبيّن الأرقام الصادرة عن بنك **السودان** أنّ ميزان مدفوعات السودان[١١٠] قد أظهر عجزاً مقداره ٤,٨ مليون جنيه سوداني (الجنيه السوداني = ٢,٨٧ دولاراً) بعد أن حقّق فائضاً خلال السنتين السابقتين. وترجع أهمّ أسباب العجز إلى النقص في حجم صادرات القطن بسبب انتشار دودة القطن، بالإضافة إلى الزيادة المستمرّة في الواردات الناجمة عن زيادة الاستثمار الرأسمالي. وفي شهر نوفمبر أنشئ بنك صناعي جديد في السودان، وذلك برأسمال قدره ٣ مليون جنيه سوداني (٨,٦ مليون دولار)، وقد ساهمت فيه الحكومة بنسبة ١/٦ من رأس المال، بينما طرح الباقي للاكتتاب العام. كما منح البنك حقّ المشاركة في رأسمال المشاريع الصناعية بمنح ضمانات للمستثمرين الأجانب طبقاً لشروط معيّنة.

وقد نشرت تقديرات الميزانية الخاصة **بالمملكة العربية السعودية**[١١١] لسنة ١٩٦٢، فبلغت

١٠٩ كان الملك محمد الخامس، ملك المغرب، قد واجه أزمة سياسية شديدة عام ١٩٦٠ فأقال الحكومة وتولّى رئاسة الوزارة بنفسه، غير أنّه توفّي في العام التالي بنوبة قلبية داهمته بعد خضوعه لعملية جراحية، واعتلى العرش ابنه الحسن الثاني الذي ووجه بتفجّر عدد من المشاكل السياسية التي كان والده قد نجح في تجميدها في السابق. استصدر الملك عام ١٩٦٢ دستوراً للمملكة جمع بموجبه كافّة السلطات تقريباً في يده. شهد عام ١٩٦٣ تنامي المعارضة للنظام بعد انضمام حزب الاستقلال (الذي كان مشاركاً في الحكم) إليها. كما شهد عام ١٩٦٣ إجراء أوّل انتخابات تشريعية،كما وقعت مظاهرات شعبية قمعها الحكم بكلّ قوّة. وفي أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه اندلعت الحرب بين المغرب والجزائر. "**الموسوعة السياسية**"، مصدر سابق، ج٦، ص ٨١، ٢٧١.

١١٠ كان الفريق إبراهيم عبود قائد الجيش السوداني قد استولى على السلطة في السودان إثر قيامه بانقلاب عسكري أبيض في ٢٠/ ١١/ ١٩٥٨ بدعم من حزب الأمّة وحزب الشعب الديمقراطي. وقد حكم الفريق منذئذ السودان عن طريق مجلس أعلى للقوات المسلحة برئاسته، يساعده مجلس وزراء يضمّ خمسة عسكريين. وقد شهد عام ١٩٦١ إقدام السلطة العسكرية في السودان على اعتقال عدد من الزعماء السياسيين، من بينهم إسماعيل الأزهري، ومحمد أحمد محجوب، ومبارك زروق، وعبد الخالق محجوب. "**موسوعة السياسة**"، مصدر سابق، ج٣، ص ٢٧٢.

١١١ كان ذلك في عهد الملك سعود بن عبد العزيز. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمير فيصل عاد في سبتمبر/ أيلول ١٩٦٤ لتولّي مهام ولاية العهد ورئاسة السلطة بعد غياب عنها لم يدم سوى أقلّ من عام، ومنذ ذاك أصبحت السلطة الفعلية في يدي الأمير فيصل حتى=

جملة الإيرادات ٢٠٠٧ مليون ريال سعودي وجملة المصروفات ١٩٤١ مليون ريال سعودي (الريال السعودي = ٠,٢٢ دولار). وقد رصد أكبر مبلغ من المخصصات في الميزانية (٤٠٠ مليون ريال) للمشاريع الجديدة، وسوف يستخدم الفائض الذي يتوقّع تحقيقه، بالإضافة إلى تخصيص ما قيمته ١٥٩ مليون ريال في الأرصدة النقدية، في سداد الدين الخارجي، كما زادت مؤسسة النقد السعودية نسبة الذهب المستخدم كغطاء للريال السعودي من ١٢,٥٪ إلى ٥٠٪ على أن يكون الباقي في شكل فضة وعملات قابلة للتحويل.

أنشأت **حكومة الكويت**[١١٢] صندوقاً للتنمية برأسمال قدره ٥٠ مليون جنيه إسترليني. وقد ووفق على منح أوّل قرض لإدارة الخطوط الحديدية السودانية ومقداره ٧ مليون جنيه إسترليني لمدة ١٥ سنة وبسعر فائدة قدره ٤٪. كما منح القرض الثاني لمساعدة الأردن من أجل تمويل مشروع السنوات الخمس، وتبلغ قيمته ٧,٥ مليون دينار.

وضعت **حكومة الأردن**[١١٣] مشروعاً للسنوات الخمس (١٩٦٢–١٩٦٧). ومن المتوقّع أن يبلغ إجمالي رأس المال المستثمر في هذا المشروع ١٢٧,٢٣٠,٠٠٠ دينار أردني (الدينار الأردني = ٢,٨ دولاراً). وسوف يكون نصيب الزراعة والصناعة من إجمالي هذا المبلغ ٣١٪ و١٨٪ على التوالي، مع العلم بأنّ مساهمتها في إجمالي الدخل القومي بلغت ٢٥٪ و١٠٪ على الترتيب".

كما أورد بنك ليبيا في تقريره السنوي الثامن للعام المالي المنتهي في ٣١/ ٣/ ١٩٦٤ عدداً من الإشارات إلى التطورات الاقتصادية الحاصلة في بعض الأقطار العربية خلال عام ١٩٦٣ على النحو التالي[١١٤] (مع ملاحظة أنّ التركيز بالخط الأسود والهوامش هي من المؤلف):

= نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩٦٤ عندما تنازل له الملك سعود عن الحكم. ومن القرارات التي اتخذها الأمير فيصل إثر عودته إلى رئاسة الوزارة أن استبدل في مارس/ آذار ١٩٦٢ وزير النفط والثروة المعدنية عبد الله الطريقي بأحمد زكي اليماني. راجع توفيق الشيخ "**البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**". (لندن: دار الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ص ٣٩٩، ٤٠٠.

١١٢ كانت الكويت منذ الحرب العالمية الأولى "دولة مستقلّة تحت الحماية البريطانية"، وفي عام ١٩٣٢ تمّ اكتشاف البترول في أراضيها. وعلى امتداد السنوات واصل الشعب الكويتي بقيادة أمرائه النضال ضدّ شركات النفط الاحتكارية والنفوذ الاستعماري في الكويت وفي الوطن العربي، كما صعّد في أواخر الخمسينيات من نضاله في سبيل الاستقلال والتحرّر من التبعية البريطانية، بحيث لم تأت سنة ١٩٦٠ حتى اضطرّت بريطانيا إلى السماح للحكومة الكويتية بأن تقيم علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول العربية. وفي ١٩/ ٦/ ١٩٦١ تمّ التوقيع مع بريطانيا على اتفاقية أفضت إلى استقلال الكويت مع التوقيع في الوقت ذاته على اتفاقية "الدفاع والصداقة بين البلدين". وقد أدّى عدم اعتراف عراق عبد الكريم قاسم بدولة الكويت ومطالبته بضمّ الكويت إلى العراق أن ناشد أمير الكويت الأمم المتحدة وبريطانيا حمايته من أطماع عبد الكريم قاسم. واستغلّت بريطانيا الحالة وأرسلت بقواتها إلى الكويت في يوليو/ تموز ١٩٦١ غير أنّ هذه القوات انسحبت إثر وصول القوات العربية التي شكّلتها الجامعة العربية ووصلت إلى الكويت في سبتمبر/ أيلول ١٩٦١. وفي عام ١٩٦٢ أعلنت الحكومة الكويتية عن دستورها المؤقّت. ومن أجل المساهمة في النهضة الاقتصادية العربية أنشأت الحكومة الكويتية "الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية" و"بنك الخليج العربي" و"شركة الاستثمارات الكويتية"، وقدّمت هذه المؤسسات مساعدات جوهرية لمختلف الأقطار العربية. وبلغ مجموع القروض التي قدّمتها الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة والسودان والجزائر والأردن ولبنان والعراق عام ١٩٦٣ نحو (١٢٠,٣) مليون دينار كويتي. "**موسوعة السياسة**"، مصدر سابق، ج٥، ص ٣٠٢–٣٠٤.

١١٣ تولّى بهجت التلهوني رئاسة الوزارة في الأردن عام ١٩٦٠ في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء هزاع المجالي، ثمّ خلفه فيها وصفي التل منذ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢ وحتى مارس/ آذار ١٩٦٣. وفي العام نفسه صدر قرار حكومي بمنع الأحزاب السياسية قبل انتخابات يوليو/ تموز في ذلك العام.

١١٤ تمّ نقل وتعريب هذه الفقرات من الترجمة الإنجليزية الواردة بكتاب Rawle Farley, *Planning for Development in Libya*, (New York: Praeger Publishers, 1971), p. 196.

"إنّ عام **١٩٦٣** كان بالنسبة للعالم العربي عام التكيّف مع التطورات السياسية. ففي الجمهورية العربية المتحدة تواصلت عمليات تأميم نشاط الأعمال وفرض المزيد من الرقابة والتوجيه على الإنتاج الزراعي، وضمّ ودمج البنوك بأوامر إدارية.[١١٥]

وفي السودان جرى تخفيض الإنفاق الإنمائي، وبسبب نقص الأموال تمّ زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وبالنسبة **للمملكة العربية السعودية** فقد كانت المبالغ المخصّصة لمصروفات الدفاع البند الأكبر في ميزانيتها العامة التي بلغت لأوّل مرّة (٥٩١) مليون دولار.[١١٦] أمّا اليمن فهي تواجه حرباً أهلية ومشاكل في التنمية. و**العراق** تنهي حرباً أهلية مكلّفة في الشمال.[١١٧] و**الجزائر** تقوم بفرض قيود على الواردات وتواصل حكومتها[١١٨] جهودها من أجل تحويل البلاد إلى دولة اشتراكية حقيقية. أمّا **تونس** التي أعلنت عن اختيارها البورقيبي الاشتراكي فهي تبحث عن النفط. **الكويت**، باحتياطياتها الهائلة من عائداتها النفطية، تقوم، عبر صندوقها للتنمية العربية، بتقديم القروض للعراق، كما تحاول مع مصر تجميع رأس المال الكافي لتأسيس بنك يدعم التعاون العربي الإفريقي.[١١٩] كما قامت كلٌّ من **السعودية والعراق** بتأسيس **شركات وطنية** (مملوكة للدولة) من أجل التنقيب عن البترول، والدخول في **عقود مشاركة** مع شركات البترول العالمية. وعلى النقيض من هذا الاتجاه، فإنّ **مصر** أبرمت عقوداً مع شركتين إحداهما أمريكية والأخرى إيطالية على أساس المشاركة في رأس المال وتكاليف الإنتاج في حال اكتشاف البترول فيها."

١١٥ أجاب عبد الناصر على انفصال سوريا براديكالية خطابه المتمثّل باعتبار أنّ مصر والعالم العربي فريسة للنضال بين "التقدميين" و"الرجعيين" (خطاب عبد الناصر يومي ١٧/ ١٠/ ١٩٦١، ٢٦/ ١١/ ١٩٦١)، وأصبحت مصر عرين النقاء الأيديولوجي. وحاول عبد الناصر تحقيق تجربة اشتراكية عربية في بلد واحد. سارع عبد الناصر في عملية تأميم الاقتصاد. وبعد تأميم المصالح الاقتصادية الغربية جاء دور مصالح البرجوازية السورية-اللبنانية المقيمة في مصر منذ زمن طويل والمتّهمة بتشجيع انفصال سوريا (راجع هنري لورنس، مصدر سابق، ص. ٢٠٢). وتعتبر السنوات ١٩٦١-١٩٦٣ فترة التجذّر السياسي والاقتصادي في مصر الناصرية ("**موسوعة السياسة**"، مصدر سابق، ج٦، ص ٥٥٣). في مايو/ أيار ١٩٦٢ قدّم عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية "**ميثاق العمل الوطني**" الذي كان بمثابة برنامج للعمل السياسي والاجتماعي في مصر خلال السنوات القادمة، وقد أعدّ الميثاق بمنهج يساري واضح أساسه الملكية العامة للدولة للهياكل الرئيسية للإنتاج ("**موسوعة السياسة**"، مصدر سابق، ج٦، ص ٥٠٠). وفي ٢٤/ ٩/ ١٩٦٢ أصدر عبد الناصر إعلاناً دستورياً يستلهم روح ميثاق العمل الوطني وأعلن عن تشكيل مجلس للرئاسة يمثل الهيئة العليا لسلطة الدولة (هيكل "**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٦٢٠، ٦٢١). كما جرى الإعلان عن تنظيم سياسي جديد بديل للاتحاد القومي هو الاتحاد الاشتراكي العربي وفتح الباب لعضويته في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٣ فدخله (٥) ملايين عضو في عشرين يوماً. وفي ١٩ من شهر يوليو/ تموز من العام نفسه صدرت القرارات الاشتراكية وتمّ تأميم (٢٩٣) شركة، كما صدرت قوانين أخرى للإصلاح الزراعي، راجع رفعت سيد أحمد "**ثورة الجنرال جمال عبد الناصر**" (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، ١٩٩٣) ص ٤٩٠-٤٩٤)، وهيكل، "**سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٥٠٨.

١١٦ لا يخفى أنّ ذلك كان بتأثير تورّطها هي الأخرى في حرب اليمن.

١١٧ مع الأكراد بقيادة الملا مصطفى البرزاني المدعوم من قبل قوى خارجية.

١١٨ بقيادة أحمد بن بيللا.

١١٩ تجدر الإشارة إلى أنّ حكومة محمد عثمان الصيد تلقّت في مطلع شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢ عرضاً من دولة الكويت بأن تشارك الأخيرة في مشروع بناء مصفاة للنفط في ليبيا.

الفصل الثاني

جوانب من قصّة النفط الليبي
(حتى بداية الستينات)



مباحث الفصل الثاني

* **مرحلة ما قبل الاستقلال**
* **منذ الاستقلال .. حكومة المنتصر**
* **قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣**
* **قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥**
* **لجنة البترول**
* **حركة منح الامتيازات البترولية**
* **بعض وقائع النشاط البترولي**
* **محاولة الاتفاق مع "أنريكو ماتّاي"**
* **الشركات الأمريكية تساند بن حليم**
* **إجهاض محاولة الاتفاق مع "ماتّاي"**
* **مشاكل الشركات مع المستخدمين الليبيّين**
* **قانون عوائد البترول**
* **ضغوط يهودية**
* **اكتشاف البترول**
* **مضايقات لشركات البترول**

❋ مساعي هامر المبكّرة

❋ من "لجنة البترول" إلى "وزارة شؤون البترول"

❋ تعديلات قانون البترول

❋ مؤتمرات البترول العربية

❋ الانضمام إلى منظمة أوبيك

❋ حركة منح عقود الامتياز من جديد

❋ عبد الله عابد والنشاط البترولي

❋ شركة البترول الوطنية الليبية

❋ رجال أعمال عرب

❋ رجال سياسة وتجارة وبترول

❋ منافسة أمريكية أوروبية

❋ تعاون الخارجية الأمريكية مع شركات البترول

❋ المزيد من النشاط البترولي

❋ إنتاج البترول وتصديره وعائداته

مرحلة ما قبل الاستقلال*

ترجع أوّل إشارة لوجود النفط في ليبيا إلى عام ١٩١٤ حينما انبعثت غازات "الميثان" من إحدى الآبار التي جرى حفرها بحثاً عن المياه قرب "سيدي المصري" بمنطقة طرابلس، ثمّ تكرّرت العملية في منطقتي "زليطن" و"سهل الجفارة" خلال العشرينيات، ثم في كلٍّ من "تاجوراء" و"سهل الجفارة" خلال الثلاثينيات من القرن الماضي.[١]

لقد برهن انبعاث هذه الغازات الهيدروكربونية عن احتمال وجود البترول في طبقات الأرض الليبية، ومن ثمّ فقد كثّفت سلطات الاحتلال الإيطالي في ليبيا جهودها في عمليات المسح الجيولوجي والدراسات، وبرز خلال هذه المرحلة اسم البروفيسور الإيطالي "أرديتو دَزيو" Ardito Desio (من جامعة تورينو الإيطالية) كشخصية علمية متخصّصة في هذا المجال، وقام بنشر خريطة جغرافية[٢] لليبيا عام ١٩٣٣، كما قام في العام التالي بالإشراف على إنجاز مسح جيولوجي شامل لليبيا.

وفي عام ١٩٣٧ قامت شركة "أجيب" [٣] AGIP المملوكة للحكومة الإيطالية، بإرسال فريق للمسوح الجيولوجية إلى ليبيا، حيث قام هذا الفريق بالتعاون مع البروفيسور (دَزيو) بإعداد خريطة قسّمت البلاد إلى اثنتي عشرة منطقة، وكان واضحاً من تلك المسوح والدراسات أنَّ منطقة حوض خليج سرت كانت الأكثر ترشيحاً لوجود البترول الخام في طبقاتها الأرضية. وفي إبريل/ نيسان من العام التالي (١٩٣٨) قامت الشركة ذاتها بحفر أوّل بئر استكشافية في منطقة "جامع الترك" بطرابلس، كما قامت بحفر عدّة آبار أخرى في شمال غرب ليبيا (إقليم طرابلس)، غير أنَّ النتائج لم تكن مشجّعة.

وفي عام ١٩٣٩ قامت السلطات الإيطالية في ليبيا بإعداد تقريرٍ شامل قدّمته إلى موسوليني حول إمكانات وظروف الاكتشافات البترولية في البلاد. غير أنّه على الرغم

* هذا الفصل والفصل الذي سبقه يعتبران بمثابة التمهيد للجزء الثاني من هذا الكتاب بمختلف مجلداته.

١ عبد العزيز طريح شرف "**جغرافية المملكة الليبية**" (الإسكندرية: مطبعة المصري، ١٩٦٣)، ص ٦٠٢. راجع أيضاً مقال "قصة النفط في ليبيا". مجلة "**الوطن**" الليبية المعارضة (السنة الثالثة، العدد ١٢، مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ١٩٨٣).

٢ لم يجر إعداد أية خريطة مماثلة لليبيا منذ ذلك التاريخ حتى العام ١٩٦٤ عندما قامت هيئة المسوح الجيولوجية الأمريكية U.S. Geological Survey بالتعاون مع الشركات النفطية العاملة في ليبيا بإعداد خريطة جديدة للبلاد.

٣ الشركة الإيطالية العامة للبترول Agencia Generale Italiana Petrolieme. راجع عبد الرازق المرتضى سليمان "**العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبيك)**" (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٣).

من هذه النشـاطات واكتشـاف بعض مظاهـر البترول والغاز فـي أماكن متعدّدة مـن ليبيا فإنَّ الإيطاليين لـم يتمكّنـوا من مواصلة عمليـات البحث والتنقيـب، وانصرفوا عنها بسـبب قلّة إمكاناتهم المالية وقصور خبرتهم في شـؤون البترول، فضلاً عن إعطائهم الأولوية للاهتمام بالزراعة وبرامج الاستيطان في ليبيا، ثمّ انشغالهم بمشاكل التحضير للحرب العالمية الثانية. وقـد أدّى انـدلاع العمليات العسـكرية لتلك الحرب، وانغماس إيطاليـا فيها إلى جانب دول المحور، إلى توقّف كافّة نشاطات الاستكشاف والبحث عن البترول في ليبيا.[٤]

وكما هو معروف، فإنَّ الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن هزيمة دول المحور، ومن بينها إيطاليا، وانتصار دول الحلفاء، الأمر الذي أدّى إلى أن تصبح برقة وطرابلس تحت إدارةٍ بريطانيـة، وأن يصبـح إقليم فزان تحت إدارةٍ فرنسـية. وكان ذلك إيذانـاً بوضع نهاية للوجود الإيطالي في ليبيا ولكلّ آمال إيطاليا البترولية فيها.

وفور وضع بريطانيا لليبيا تحت إدارتها العسـكرية، قامـت الخارجية الأمريكية، بالنيابة عن شـركات البترول الأمريكية، بتوجيه استيضاح إلى الخارجية البريطانية، في ضوء ما توفّر لديهـا من معلومـات حول اعتزام الأخيـرة منح الشـركات البريطانية امتيـازات للتنقيب عن البتـرول في الأراضـي الليبية، وقد طلب هذا الاسـتيضاح تأكيد الحكومـة البريطانية عمَّا إذا كانت الشـركات الأمريكية سوف تُعطى الفرصة المناسبة للاشتراك في عمليات التنقيب عن البترول الليبي وتسويقه؟[٥]

وجـاء الـردّ البريطاني على الاسـتيضاح الأمريكي بالإيجاب على النحـو التالي[٦] "نؤكّد للخارجيـة الأمريكيـة أنَّ مصالـح الشـركات الأمريكية سـوف تحظـى بمعاملـةٍ عادلة، على أسـاس المعاملـة بالمثل في ليبيا وفي غيرها". وقد لوحـظ في الصياغة النهائية لردّ الخارجية البريطانية استبدال كلمة "with equality" بمعنى "بمساواة" بكلمة "equitable" بمعنى عادلة في وصف المعاملة المذكورة.[٧]

غيـر أنّ الوقائـع، الخاصّة بتلك الحقبة، تفيـد بأنّ الإمكانات البترولية فـي ليبيا لم تحظَ بدراسـاتٍ جدّيـة خلال فترة الإدارة البريطانية. فعلى الرغم مـن أنّه كانت لدى الجيولوجيين

---

٤ راجع على الخصوص: علي أحمد عتيقة "**أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦-١٩٦٩**" (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢).
F. C. Waddams, *The Libyan Oil Industry* (*Baltimore & London:* The John's Hopkins University Press, 1980).
Aghil M. Barbar, 'Political: (رسـالة ماجسـتير غير منشـورة- باللغة الإنجليزية (جامعة جورج تاون بواشنطن، ديسـمبر ١٩٧٤) Change In Libya, A Study in the Decline of the Traditional Ruling *Elite' (Georgetown University, Master of Arts, 1974).*

٥ الوثيقة البريطانية السرّية الموجودة بالملف رقم FO 371/976.

٦ شاركت عدّة إدارات بريطانية في صياغة هذا الرد وأدخلت عليه الكثير من التعديلات.

٧ الوثيقة البريطانية السرّية في ٢٥/ ٣/ ١٩٤٣، الموجودة بالملف رقم FO 371/976.

فكـرة عامّة حول جيولوجيا شـمال إفريقيا، فـإنّ الظروف العالمية والمحلية لم تكن تسـمح بالشروع في استثماراتٍ بترولية هامّة.

فمـن جهة، كانت فترة حكـم تلك الإدارة انتقالية، وطبقاً لما يعـرَف بمقرّرات (لاهاي) لسنة ١٩٤٠، فإنّه لم يكن مسموحاً للإدارة البريطانية بأن تمنح أيّة امتيازات أو حقوق تنقيب عن البترول "في أقاليم ما وراء البحار".[٨]

ومن جهة أخرى، كان هناك جملة من الظروف الأخرى غير المواتية، من بينها الغموض الذي كان يلفّ المستقبل السياسـي لليبيا،[٩] وانتشـار ألغـام الحرب العالمية الثانية في شـتى المناطق الليبية،[١٠] أضف إلى ذلك ضآلة الدراسـات السـابقة حول المقدّرات البترولية فيها، فضلاً عن تزايد الاكتشافات البترولية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط.

وتفيد الوقائع المتعلّقة بتلك الحقبة أنّ الإدارة البريطانية في ليبيا قامت عام ١٩٤٧ بطرد فريق مكوّن من ثلاثة خبراء نفطيين بعثت بهم شركة استاندرد أويل أوف نيوجرسي الأمريكية Standard Oil of New Jersey (إحدى الشقيقات السبع)[١١] لاستطلاع إمكانات ليبيا البترولية في ضوء سابق اطّلاعهم على الوثائق الإيطالية.

ومـن جهة أخـرى، فقـد قامـت الإدارة البريطانية ذاتها بمنـح تراخيص اسـتطلاع أوّلية عـن البتـرول في ليبيا إلى كلٍّ من شـركة البترول البريطانية (BP) وشـركة (شـل) البريطانية/ الهولندية.[١٢] كما قامت السلطات الفرنسية (التي كانت تتولّى إدارة إقليم فزان) بمنح تراخيص لشركات فرنسية لإجراء عمليات استطلاع في جنوب البلاد.

ورغم ذلك، فقد ظلت الجهود المبذولة خلال هذه الحقبة، في مجال دراسة واستكشاف البترول في ليبيا، محدودةً جداً، فلم ترَ الشـركات المعنيّة مصلحةً لها، بسـبب الظروف التي سلفت الإشارة إليها، في القيام بأيّ أعمال تنقيب هامّة.[١٣]

٨ عبد الرازق المرتضى سليمان، مصدر سابق، ص ١٤٧.
٩ راجع الفصل الثالث "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" في المجلد الأول/ الجزء الأول من هذا الكتاب.
١٠ ذكـر Daniel Yergin "أنّ الصحـراء الليبيـة كانـت تحتوي على (٣) ملايـين لغم أرضي من مخلّفـات الحرب العالمية الثانيـة مدفونة تحت الرمال"، راجع: The Prize, The Epic Quest For Oil, Money & Power (New York: Simone & Schuster, 1991), p. 528.
١١ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في الجزء الثالث من هذا الكتاب.
١٢ مذكرات مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا الأسبق **"صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي"**. (لندن: الهاني، ١٩٩٢)، ص ٣١٨.
١٣ عبد الرازق المرتضى سليمان، مصدر سابق، ص ١٤٧.

منذ الاستقلال .. حكومة المنتصر

أمـام الوضع الاقتصـادي والمالي المتدهور الذي كانت عليه ليبيا عشـيّة حصولها على الاستقلال في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١،[١٤] حرصت أوّل حكومة لدولة الاستقلال (حكومة المنتصر ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ - ١٥/ ٣/ ١٩٥٤) علـى أن تبحث عن أيّ مخـرج ينقذ الدولة الوليدة من ضائقتهـا الماليـة والاقتصاديـة الخانقة، وبـدا أنّ البترول هو إحدى بـوارق الأمل التي يجب وضعها في الاعتبار.

ومن جهتها، فإنّ شـركات البترول التي عملت في البـلاد بموجب تراخيص من الإدارة البريطانيـة في ليبيا (١٩٤٣-١٩٥١) سعت للحصـول على امتيازات مـن حكومة المنتصر للتنقيب عن البترول في البلاد. "وعلى الرغم من ضعف الجهاز الحكومي في الدولة الوليدة، فقد كان هناك وعي بأنّ أوضاع النفط الدولية، بصورة عامّة وفي الشرق الأوسط بصفةٍ خاصّة، كانت أوضاعاً بالغة التعقيد وكثيرة المشـاكل"،[١٥] كما أنَّ المسـاوئ التي نجمت عن احتكار عدد محدود من شركات البترول العاملة في منطقة الشرق الأوسط للبلاد بأكملها، وما تولّد عن ذلك من مشـاكل ذات أصداء عالمية، لم يكن بمشجّع لحكومة المنتصر على الاستجابة لطلب الشركات المذكورة ومنحها تلك الامتيازات.

---

١٤ راجع فصل "ليبيا عشيّة الاستقلال" في المجلد الأول/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٥ راجع شكري غانم "**النفط والاقتصاد الليبي ١٩٥٣-١٩٧٠**" (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥)، ص ١١.

قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣

على الرغم من أنّ حكومة محمود المنتصر كانت ترغب في تنظيم العمليات النفطية على أساس قانون عام بدلاً من اتّباع طريقة منح الامتيازات الفردية التي كانت سائدة في بقية دول الشرق الأوسط،[١٦] فإنّها قرّرت عدم التعجّل بإصدار "قانون البترول" وذلك بتأثير عاملين أساسيين:

أوّلها: الأوضاع المضطربة التي سادت عالم النفط في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي.[١٧]

ثانيها: أنّ عملية إعداد قانون شامل للنفط قد تستغرق وقتاً طويلاً ومشاورات معقّدة مع حكومات الولايات في ظلّ الدستور الاتحادي الذي وزّع الاختصاص فيما يتعلّق بشؤون البترول بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات[١٨] (المادة ٣٨ من الدستور).

ولكن لأنّ حكومة المنتصر كانت حريصة على اتّخاذ الخطوات التمهيدية الضرورية التي تكفل المحافظة على استمرار اهتمام شركات البترول بليبيا، وتتيح الفرصة في الوقت ذاته للبدء في الاستطلاعات الأولية إلى حين صدور قانون شامل للبترول، سارعت إلى إصدار قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣.

كان مشروع قانون المعادن قد قدّم إلى البرلمان الليبي للمناقشة وللتصديق عليه خلال النصف الأول من العام ١٩٥٣. وتفيد الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية أنّ الملك إدريس عبّر للبرلمان عن تحفّظاته حول دستورية بعض مواد مشروع القانون (المتعلّقة بتوزيع العوائد والإتاوات التي تدفعها الشركات، بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات المعنية).[١٩] وقد تمكّن مجلس النواب من إقرار مشروع القانون في ٦/ ٨/ ١٩٥٣، كما تمّت إجازته من

١٦ كان هذا هو النظام السائد في دول العراق والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت.

١٧ راجع شكري غانم، مصدر سابق، ص ١١-١٩.

١٨ مصطفى بن حليم، مصدر سابق، ص ٣١٠، ٣١١.

١٩ راجع التقرير رقم (٤٢) المؤرّخ في ٢٤/ ٧/ ١٩٥٣، الملف رقم 773.00، وقد وردت الإشارة إلى موقف الملك المتحفّظ على لسان وزير العدل (الشيخ عبد الرحمن القلهود) خلال مناقشة البرلمان الليبي لمشروع قانون البترول يوم ١٨/ ٤/ ١٩٥٥. راجع مضبطة الجلسة السابعة عشرة لمجلس النواب المنعقدة بمدينة طرابلس يوم ١٨/ ٤/ ١٩٥٥ برئاسة عبد المجيد كعبار. الهيئة النيابية الأولى. دور الانعقاد الرابع، ص ٧٨٤.

قبل مجلس الشيوخ في السابع عشر من الشهر ذاته، وتمّ إصدار القانون في ٥/ ٩/ ١٩٥٣.[٢٠]

ويقع قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ في ثماني مواد. وقد نصّ في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أنّ: "كلّ ما في الأراضي الليبية من معادن ملك للدولة الليبية".

كما أوضحت الفقرة الثانية من المادة ذاتها أنّ لفظة "معادن" تعني جميع المواد التي لها قيمة اقتصادية، وتشكّل جزءاً من الأراضي، أو تستخرَج منها طبيعة، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي.

كما نصّت المادة ذاتها على أنّه لا يجوز لأحد أن ينقّب عن هذه المعادن أو يستخرجها أو يستثمرها أو يحصل عليها إلا بموجب ترخيص أو احتكار يُمنح بمقتضى أحكام القانون.

وقامت حكومة المنتصر في التاريخ نفسه لصدور القانون بنشر إعلان[٢١] يحمل الرقم ١٤ لسنة ١٩٥٣ أوضح استعداد الحكومة لقبول طلبات التراخيص للاستطلاع عن النفط.

وقد اشترط هذا الإعلان في المتقدمين بالطلبات أن يكونوا من شركات البترول المعروفة والمستعدّة للقيام بأعمال الاستطلاع والقادرة عليها.

كما نصّ الإعلان أن تكون التراخيص الممنوحة للاستطلاع فقط، بما في ذلك المسح الجوّي والدراسات السطحية في المناطق التي يشملها الترخيص. وقد أعطى الإعلان لطالب التراخيص الحرّية في تحديد المساحة التي يرغب بالاستطلاع فيها.

وقد حدّد هذا الإعلان صراحةً أنّ امتيازات مباشرة أعمال التنقيب الأخرى لا تمنح إلى أن يصدر قانون البترول الذي نصّ الإعلان على أنّه سيصدر لاحقاً ويشمل امتيازات مباشرة أعمال التنقيب، وأنّ التراخيص الممنوحة للاستطلاع لا يترتّب عليها أيّة حقوق للحصول على امتيازاتٍ نفطية مهما كانت نتيجة الدراسات والعمليات الاستطلاعية التي تتوصّل إليها الشركة الحائزة على الترخيص.[٢٢]

وفي سياق اهتمام الحكومة الليبية بتنفيذ قانون المعادن، تعاقدت مع خبير هولندي هو المستر هوجينهيز A. J. J. Hogenhuis قد سبق له العمل مع شركة رويال دتش للبترول

٢٠ نُشر القانون بالعدد رقم (٧) من "**الجريدة الرسمية للملكة الليبية المتحدة**" الصادر بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٥٣.
٢١ نُشر القانون بالعدد رقم (١٨) من "**الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة**" الصادر في سبتمبر/ أيلول ١٩٥٣.
٢٢ راجع مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ٣١١ وشكري غانم، مصدر سابق، ص ٢١، ٢٠، وعبد الرازق المرتضى سليمان، مصدر سابق، ص ٢١.

Royal Dutch Petroleum Co. ومع الحكومة الهولندية، وقد وصل إلى طرابلس يوم ٦/ ١٠/ ١٩٥٣ كمديرٍ لشؤون المعادن.[٢٣]

وفي ظلّ هذا القانون حصلت تسع شركات نفط عالمية على تراخيص استطلاع بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٥٣ هي:[٢٤]

١- شركة موبيل أويل (عن طريق شركة موبيل أويل الكندية – فرع ليبيا).

٢- شركة استاندرد أويل أوف نيوجرسي (عن طريق شركة إسّو استاندرد – ليبيا).

٣- شركة شل (عن طريق شركة أنجلو ساكسون للنفط).

٤- الشركة الفرنسية للبترول (عن طريق شركة توتال).

٥- الشركة البريطانية للبترول BP (عن طريق شركة استكشاف دارسي إفريقيا المحدودة).

٦- شركة أويزيس أويل ليبيا (وهي تابعة لشركة أوهايو أويل، بالإضافة إلى كونها الشركة العاملة نيابةً عن شركة أميرادا للبترول وشركة كونتيننتال أويل وشركة ماراثون).

٧- شركة الزيت الأمريكية عبر البحار المحدودة (بوصفها الشركة العاملة نيابةً عن شركة النفط الآسيوية لكاليفورنيا وشركة تكساكو أويل عبر البحار).

٨- شركة نلسون بنكر هانت.

٩- شركة الزيت الليبية الأمريكية.

وشرعت هذه الشركات في أعمال الاستطلاع الجيولوجية. وقد ساعدت نتائج هذه العمليات الشركات المذكورة في اختيار المناطق التي طلبت، فيما بعد، أن تكون عقودها النفطية فيها. كما ساعدت أعمال المسح الأولى التي قامت بها هذه الشركات على زيادة المعلومات النفطية عن ليبيا واهتمام شركات أخرى بالبلاد.[٢٥]

وتجدر الإشارة إلى أنّ قانون المعادن المذكور قد تغلّب على الوضع الدستوري الذي شكّلته المادة (٣٨) من الدستور[٢٦] بالنسبة لموضوعي "سلطة إعطاء التراخيص" و"أيلولة العوائد والإتاوات" وذلك بمنح الولاة حقّ إصدار رخص التنقيب، مع حقّ وزير الاقتصاد

٢٣ راجع التقريرين الأسبوعيين المشتركين للبعثة الأمريكية بطرابلس رقم (٧١) و(٧٢) المؤرّخين في ٢ و٩/ ١٠/ ١٩٥٣. الملف 773.00 (W).

٢٤ شكري غانم،مصدر سابق، ص ٢١-٢٣، وعبد الرازق المرتضى سليمان، مصدر سابق، ص ١٤٨.

٢٥ انظر المرجعين السابقين، ص ٢١، وص ١٤٨ على التوالي.

٢٦ جعلت المادة المذكورة الاحتكارات والامتيازات والثروات الموجودة في باطن الأرض والتنقيب عنها من الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات (الفقرات ٤، ٥).

الوطني في الاعتراض قبل إصدار القرار. أمّا العوائد والإتاوات المترتّبة على التراخيص، فقد نصّ قانون المعادن على أن يتمَّ توزيعها حسب اتفاقٍ يجري بين الولاة وبين وزير الاقتصاد الوطني.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة البريطانية كانت حريصة على أن تحصل لشركتي (BP) و(شل) البريطانيتين على معاملةٍ متميّزة عرفت بـ"حقّ الأولوية" على بقية الشركات (الأمريكية والأوروبية) في الحصول على تراخيص الاستطلاع الممنوحة في ظلّ قانون المعادن، وفي تحديد المناطق التي ترغب في الحصول على تراخيص بشأنها. وكانت حجّة الحكومة البريطانية في المطالبة بهذه المعاملة المميّزة لشركتيها أنّهما قامتا (دون غيرهما) أثناء حقبة الإدارة البريطانية في ليبيا ببذل جهود وإنفاق أموال كثيرة في أبحاثهما عن البترول فيها. وقد ووجهت هذه المطالبة البريطانية بمعارضةٍ شديدة من الحكومتين الأمريكية والفرنسية وشركائهما. وقد فشلت الحكومة البريطانية[٢٧] في أن تضمّن –عبر مستشاريها القانونيين– قانون المعادن المذكور أيّ نصٍّ يجيز تلك المعاملة المتميّزة للشركات البريطانية، كما فشلت في أن تحصل من رئيس الوزراء المنتصر ووزير المالية علي نور الدين العنيزي على أيّة وعود أو تنازلات بهذا الخصوص، وانتهجت حكومة المنتصر ما عُرف بسياسة "الباب المفتوح" لدى تطبيقها لقانون المعادن ومنحها لتراخيص الاستطلاع في ظلّه.

وقد استمرّ العمل بقانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ والتراخيص الممنوحة بموجبه قرابة سنتين.

٢٧ لم تتوقّف مساعي الحكومة البريطانية، عبر سفارتها ورجال الشركتين، من أجل الحصول على "حقّ الأولوية" عند إعداد مشروع قانون البترول كما سنرى في المبحث التالي.

قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥

بدأت عملية إعداد هذا القانون خلال حكومة محمود المنتصر بإعداد مسـوّدة لمشروع قانون جرى اسـتلهام نصوصه من عددٍ من التشـريعات الباكستانية والتركية والعقود البترولية السارية في منطقة الشرق الأوسط. وقد تمّ عرض هذا المشروع على شركات البترول العاملة في ليبيا بمقتضى تراخيص الاستطلاع الصادرة طبقاً لقانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ فضلاً عن عددٍ من الشركات الراغبة في الحصول على امتيازاتٍ جديدة.

أعدَّت المسوّدة الأولى لمشروع قانون البترول بواسطة لجنة من المستشارين الأجانب بإشراف المستشار البريطاني ويليام ديل William Dale الذي كان يشغل منصب رئيس دائرة التشـريع في الحكومة الليبية. ومن الواضح أنّ هذه المسـوّدة حرصت على إعطاء شـركات البتـرول البريطانيـة أولويّة خاصّة، الأمر الـذي أثار اعتراض وتحفّظـات كلّ من الحكومتين الأمريكية والفرنسية وبقية الشركات العاملة في ليبيا.[٢٨]

يقول مصطفى بن حليم في مذكراته:[٢٩]

"...بـل إنّ مستشـاري الحكومـة الليبيـة الغربيين حاولـوا توريط الحكومة الليبيـة فأدرجوا في مشروع قانون البترول الأول الذي وزّع على شركات البترول نصّاً غامضاً يقبل بمبدأ الأولوية، والأدهـى والأمرّ، هو ما اطّلعت عليه مؤخّراً في الوثائق السرّية لوزارة الخارجية البريطانية بما كان بينهـا وبين سـفارتها في ليبيا وشركتـي البترول البريطانيّتين والمستشـار القانوني للحكومة الليبية (ويليام ديل) من تنسـيق وتعاون وثيـق لتوريط الحكومة الليبية (حكومة المنتصر) لكي تعطي حقّ الأولوية للشركتين البريطانيتين".

كما يضيف في موضع آخر:[٣٠]

"وتكشـف وثائـق وزارة الخارجيـة البريطانيـة النقـاب عن التعـاون الذي كان قائـماً بين ممثلي الشركتين البريطانيتين والمستشار الإنجليزي الذي كان يعمل رئيساً لدائرة التشريع في الحكومة الليبية ويتولّى إعداد قانون البترول الجديد".

٢٨ راجع على سبيل المثال التقارير الأسبوعية المشتركة المرسلة من البعثة الأمريكية في ليبيا ذات الأرقام ٣٩٢، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٤٣ المؤرّخة في ٥ مارس/ آذار، ٢ إبريل/ نيسان، ٩ إبريل/ نيسان، ١٦ إبريل/ نيسان، ٨ مايو/ أيار عام ١٩٥٤ على التوالي. الملف (W) 773.00.

٢٩ ص ٣١٩.

٣٠ المصدر السابق، ص ٣٢١.

وبعد أن يؤكّد بن حليم على أنّ:[٣١]

"هـذه الوثائـق تكشـف النقاب عن محـاولات مخجلة من قبـل الحكومة البريطانية والمستشـار القانـوني العتيـد وشركتي البترول البريطانيتين لتوريط الحكومـة الليبية وحملها على قبول مبدأ الألوية".

فإنّـه يشـهد لرئيس الوزراء محمود المنتصر ولوزير الماليـة في حكومة الأخير علي نور الديـن العنيزي[٣٢] بأنّهما قاوما واسـتعصيا على كافة المنـاورات والضغوط البريطانية في هذا الاتجاه:

"وتدعوني الأمانة إلى ذكر أنَّ رئيس الوزراء محمود المنتصر، ووزير المالية الدكتور علي العنيزي لم يخضعا للضغط البريطاني، بل تهرّبا من إعطاء أيّ وعد محدّد بقبول إعطاء الشركات البريطانية حقّ الأولوية".[٣٣]

"وللحقيقة والأمانة التاريخية، فإنّ الواضح من الوثائق البريطانية أنَّ الحكومات الليبية السابقة (حكومتي المنتصر والساقزلي) كانت تناور وتراوغ من أجل رفض طلب الشركتين البريطانيتين حتى تتهرّب من قبول مبدأ الأولوية المذكور".[٣٤]

لا غرو في أن تثير المسـوّدة الأولى لمشـروع قانون البترول الليبي اعتراض وتحفّظات كلٍّ من الحكومات الأمريكية والفرنسية وبقية الشركات (غير البريطانية) العاملة في ليبيا.

وأمام هذه الاعتراضات والتحفّظات، سـارعت حكومـة مصطفى بن حليم (التي كانت قد تشكّلت في ١١/ ٤/ ١٩٥٤) إلى تشكيل لجنة مختلطة برئاسة المستشار أنيس القاسم،[٣٥] ضمّـت إلـى جانبـه ثلاثة خبـراء[٣٦] أجانـب يمثّلون الحكومـة الليبيـة و(١٧) عضـواً يمثّلون الشركات الأجنبية.[٣٧]

---

٣١ المصدر السابق نفسه.

٣٢ أشـادت بعض الوثائق الأمريكية بموقف علي العنيزي في هذا الصدد. راجع التقرير الأسـبوعي المشترك للبعثة الأمريكية ذا الرقم (٤٢٩) المؤرّخ في ١٦/ ٤/ ١٩٥٤، والتقرير رقم (٤٤٧) المؤرّخ في ١٥/ ٥/ ١٩٥٤. الملف (W) 773.00.

٣٣ بن حليم، ص ٣١٢.

٣٤ المصدر السابق، ص ٣٢٢.

٣٥ أنيـس القاسـم محام من أصلٍ فلسـطيني كان مستشـاراً قانونياً بوزارة العـدل. يقول بن حليم عنه في مذكراته "جعلتـه منذ أوائل عهدي في رئاسـة الوزارة مسـؤولاً عنً التفاوض الأولي مع شركات البترول حول مسوّدة مشروع قانون البترول وتصحيح أحكام ذلك القانون ... ثمّ أوكلت إليه فيما بعد الإشراف على إعداد قانون جديد للبترول يتمشّى مع سياسة وزارتي الجديدة"، ص ٣١٢.

٣٦ هـؤلاء هم: المستشـار هوجينهيز A. J. J. Hogenhuis (هولندي الجنسـية)، والمسـتر بيـت هارد ايكر Pitt Hardacre (المستشـار المالي للحكومة الاتحادية)، والمستر بايك (Pyke) الذي عمل كمستشار اقتصادي ومالي بالبعثة البريطانية في ليبيا حتى ٢/ ١٠/ ١٩٥٣، والمستر أندروز Andrews المستشار البريطاني بوزارة العدل.

٣٧ كان ممثلـو الـشركات في هـذه الاجتماعات (١) عن شركة سـوكوني كل من: دكتور صفير (A. Sfer) والمسـتر سـكوت (Scott) والمسـتر تورات (Tourat) والمستر كيوبينز (Cubbins)، (٢) عن شركة استاندرد نيوجرسي: المستر تمبل (Temple) والمستر بينت (Benett)، (٣) عن الشركة الفرنسية للبترول: المسيو ديسبين (D’Espaigne) والمسيو دوبوني كانيه (Dupony Canet)، (٤) عن شركة كونكراد للزيت: المستر بريلي (Braly) والمستر لاجير (Lager)، (٥) عن الشركة الأمريكية للزيت عبر البحار: المستر فان بنشوتين (Van Benschoten)=

وكان مـن الخطـوات المبكّرة الأخـرى التي قام بها بن حليم اسـتبقاؤه علـي نور الدين العنيـزي وزيراً للمالية في التشـكيلة الأولى لوزارته، حيث واصـل العنيزي - بهذه الصفة - إشرافه على سياسة الحكومة البترولية التي كان من أبرز معالمها يومذاك إعداد مشروع قانون البترول الجديد.

يصف بن حليم في مذكراته موقف العنيزي قائلاً:[٣٨]

"لقـد وقف العنيزي بجانبي ناصحاً بحكمة وأمانة، مـؤازراً بقوة وصلابة، متعاوناً بإخلاص وتجرّد. آزرني بصدقٍ وقوةٍ وكياسـة في مواجهة المناورات البريطانية التي كانت تسعى لانتزاع حقّ الأولوية في الحصول على الامتيازات البترولية، وساهم في مقاومة تلك الضغوط بالمراوغة والمكر أولاً، ثمّ بالرفض الحازم في آخر المطاف".

ويبدو أنَّ مسـاعي الحكومة البريطانية من أجل الحصول على "حقّ الأولوية" لشركاتها البتروليـة في ليبيا لـم تعرف التوقّف، إذ تشـير الرسـالة السـرّية المؤرّخـة في ٢٩/ ٥/ ١٩٥٤ المرسلة من المستر هـ. هـ. توماس H. H. Thomas بالبعثة البريطانية في ليبيا إلى الخارجية البريطانية[٣٩] أنَّ السفير البريطاني في ليبيا المستر كيركبرايد Kirkbride تحدّث في تلك الفترة مـع رئيـس الوزراء بن حليـم حول هذا الموضوع، وأنَّ الأخيـر أبدى تعاطفه مرّة أخرى حول وجهة النظر البريطانية وتعّهد بأن يرفعها إلى مجلس الوزراء.

أمّـا الشـركات البريطانية ذاتها، فمن الواضح أنَّ محاولاتها فـي هذا الصدد لم تعرف لا الحدود ولا الأصول. إذ تكشـف الرسـالة السابقة في الفقرة السادسة منها أنّ المستر موريس لاش M. Lush،[٤٠] بالاتفـاق مـع مدير شـركة BP. المسـتر موريـس بريدجمـان Maurice Bridgeman (أثنـاء مرور الأخير بطرابلس)، سـأل السـفير البريطاني كيركبرايـد عمَّا إذا كان بالإمكان إثارة موضوع "حق الأولوية" مع الملك إدريس، غير أنَّ السـفير كيركبرايد اعترض علـى القيـام بذلك بحجّـة أنّه متأكّد من أنّ الملك إدريس سـوف يمتعـض لمثل هذا الإجراء الذي سـيعتبره تدخّلاً غير مشـروع وغير لائق في موضوعٍ هو، على أيّة حال، من اختصاص الحكومة وليس الملك.

كما تفيد الرسـالة ذاتها أنَّ السـفير البريطاني نصح بشـدّة المسـتر لاش بعدم السعي إلى مقابلة الملك، كما أشـار أنَّ الملك ذو مشـاعر حسـّاسة فيما يتعلّق بالخصومات التجارية، إذ

= والمستر لوغان (Logan)، (٦) وعن شركة شل (أنجلو ساكسون) المستر سافيل (Savill) والمستر لاش (Lush).

٣٨ ص ٣١٢.

٣٩ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية T1531/13 1531/18/54.

٤٠ المسـتر لاش M. Lush كان أوّل حاكم عسـكري بريطاني لإقليم طرابلس (١٩٤٣). وقد اختارته شركة (شـل) ممثلاً لها في ليبيا. وطلبت "لجنة البترول" عام ١٩٥٦ من شركة شل سحبه من البلاد بسبب تدخّلاته. راجع بن حليم، مصدر سابق، ص ٣٢٩.

إنّه يعاني من مضايقات أفراد عائلته ومنافستهم التجارية، وسوف يستاء بلا شكّ بشأن أيّ اقتراح يُطرَح عليه للتدخّل في أيّة خصومة أنجلو-أمريكية.

ويورد بن حليم في مذكراته[٤١] أنّه، في طريق رحلته إلى واشنطن خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٥٤، توقّف لمدّة يومين بلندن، وأنّ وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية يومذاك المستر سلوين لويد دعاه خلالهما للغداء، وأنّ من بين المواضيع التي أثارها الوزير البريطاني معه طلب الشركات البريطانية الحصول على حقّ الأولوية، كما يضيف أنَّ البريجادير "موريس لاش" تبعه إلى لندن وحاول انتزاع وعدٍ منه بهذا الموضوع.

ويورد بن حليم:

"... ولكنّي اتبعت في كلتا الحالتين سياسة المجاملة، ومزيجاً من الوعود الجوفاء والتمنيات المطاطة، كل هذا كسباً للوقت حتى نصل إلى مرحلةٍ حاسمة نعلن فيها سياستنا الحقيقية دون لبسٍ أو غموض".

وقد حرص بن حليم، أثناء زيارته لواشنطن[٤٢] خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٥٤، على الاتصال بشركات البترول في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أورد في مذكراته:[٤٣]

"بعد انتهاء محادثاتي مع الرئيس أيزنهاور ومساعديه، قمت، وبرفقة الدكتور علي العنيزي [كان وزيراً للمالية وكان ضمن أعضاء الوفد الليبي] بزيارة لولايات أوكلاهوما وتكساس ولويزيانا، حيث قمنا بزيارات مكثفة لحقول البترول في تلك الولايات الغنية بالبترول، كما ناقشت بإسهاب كبار رجال تلك الصناعة، وفهمت منهم بكلّ صراحة ودون لبس أنّهم على استعدادٍ لبذل جهود كبيرة ورصد أموالٍ وفيرة للبحث والتنقيب عن البترول في ليبيا، شريطة أن نضمن لهم معاملة أساسها العدل والإنصاف والمنافسة الحرّة النظيفة. كما فهمت فهماً لا لبس فيه أنَّ الشركات الأمريكية، سواء منها الكبرى أو المستقلّة، لن تقبل بأيّ نوع من الأولوية لأيّة شركة مهما كانت جنسيتها".

إثر عودة بن حليم من زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية، شرع في عقد اجتماعات اللجنة المشتركة بين ممثلي الحكومة برئاسة أنيس القاسم وممثلي شركات البترول في طرابلس،[٤٤] كان أوّلها في ١/ ١١/ ١٩٥٤، وتوالت الاجتماعات اليومية بعد

---

٤١ مصدر سابق، ص ٣٢١.

٤٢ وهي الزيارة التي تمّ الاتفاق فيها مع الحكومة الأمريكية حول الاتفاقية الليبية- الأمريكية بشأن قاعدة ويلس والتي تمّ التوقيع عليها يوم ٩/ ٩/ ١٩٥٤ في بنغازي. راجع فصل "حكومة مصطفى بن حليم .. والاتفاقية مع أمريكا" في المجلد الثاني/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٣ مصدر سابق، ص ٣٢٣.

٤٤ هي أربع شركات أمريكية وشركتان بريطانيّتان وواحدة فرنسية كما سلفت الإشارة. راجع التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية=

ذلك قرابة شهر. وأسفرت تلك الاجتماعات عن إدخال مجموعة من التعديلات على نصوص مشروع القانون على نحوٍ يراعي ملاحظات الشركات وتحفّظاتها.[٤٥]

في ضوء هذه التعديلات والملاحظات، جرى إعداد مشروع قانون جديد للبترول بمعرفة أنيس القاسم، عُرض أمام مجلس الوزراء الذي أوكل دراسته للجنة وزارية،[٤٦] وقامت هذه اللجنة بإدخال تعديلاتٍ طفيفة عليه وإعادته إلى مجلس الوزراء لإقراره في شكله النهائي.

ويشير التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية (الأسبوع رقم ١١) المؤرّخ في ١٤/ ٣/ ١٩٥٥[٤٧] أنَّ مجلس الوزراء أجاز مشروع القانون بشكلٍ نهائي يوم ١٠/ ٣/ ١٩٥٥، وستجري بعد ذلك إحالته على الملك إدريس للموافقة عليه بشكلٍ مبدئي قبل إحالته إلى مجلس الأمَّة لمناقشته وإقراره.

وقد تضمّن التقرير المذكور ملاحظة سرّية مفادها أنَّ السفارة علمت بأنَّ رئيس الوزراء بن حليم قد تغلّب بالمراوغة على أيّة معارضة جديدة لمشروع القانون داخل مجلس الوزراء، وذلك بإرسال واحد من الوزيرين المعارضين في مهمّةٍ رسمية إلى طبرق، وممارسة ضغطٍ شخصيٍّ على الآخر.

"Embassy informed that Prime Minister circumvented further opposition in Council of Ministers by sending one of two opposing members to Tobruk on official mission and by exerting personal pressure on other".

وقد أفاد التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية (الأسبوع رقم ١٥) المؤرّخ في ٩/ ٤/ ١٩٥٥[٤٨] أنَّ الحكومة الليبية دعت شركات البترول في ليبيا إلى اجتماع أبلغتها خلاله بالتعديلات التي أدخلت على مشروع قانون البترول قبل عرضه على البرلمان، وقد علّق التقرير أنّ التعديلات، بالرغم من أنّها تبدو كثيرة، فإنها طفيفة على ما يبدو، وأنَّ أيّاً من الشركات الأمريكية لم تُبدِ انزعاجاً بسببها. وأضاف التقرير في ملاحظة سرّية أنّه جرى إبلاغ السفارة بأنَّ رئيس الوزراء سوف يرعى بنفسه تقديم مشروع القانون إلى البرلمان في محاولةٍ منه لضمان تمريره قبل عطلة شهر رمضان التي تبدأ في ٢٣/ ٤/ ١٩٥٥.

= الخاصّ بالأسبوع رقم (٤٤) المؤرّخ في ٦/ ١١/ ١٩٥٤ ذا الرقم الإشاري (١٠٦). الملف (W) 773.00.

٤٥ عبد الرازق المرتضى سليمان، مصدر سابق، ص ١٥٠، ومذكرات بن حليم. مصدر سابق، ص ٣١٦، ٣١٧.

٤٦ ضمّت هذه اللجنة أيضاً خبراء قانونيين وفنّيين. راجع التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية الخاصّ بالأسبوع رقم (٤). التقرير مؤرّخ في ٢٢/ ١/ ١٩٥٥ ويحمل الرقم الإشاري (١٧٦)، الملف (W) 773.00.

٤٧ التقرير يحمل الرقم (٢٤٩) بالملف (W) 773.00.

٤٨ التقرير يحمل الرقم (٢٨٣) بالملف (W) 773.00.

مشروع القانون أمام البرلمان

ضمّن رئيس الوزراء بن حليم خطاب العرش الذي ألقاه أمام مجلس الأمّة بطرابلس يوم ٩/ ١٢/ ١٩٥٤ إشارةً إلى قانون البترول الذي تزمع حكومته إصداره جاء فيها:

"ورغبةً من الحكومة في استغلال ما قد يوجد من ثروةٍ بترولية في البلاد، سمحت لعدّة شركات عالمية بالبحث عن هذه الثروة، وقد أعدّت حكومتي مشروع قانون خاصّ بالبترول، واستعانت في وضعه بالخبراء القانونيين لتلك الشركات، فجاء من أحدث التشريعات المتّبعة في العالم، كما كان ضامناً لمصلحة البلاد ومشجّعاً للشركات في عملها".[٤٩]

وقد جاء في مشروع ردّ "لجنة الردّ على خطاب العرش"،[٥٠] الذي أُعدَّ بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٥٤ وطُرح على المجلس للمناقشة والإقرار، فيما يخصّ هذا القانون:

"ويشارك المجلس حكومتكم رغبتها باستغلال ما قد يوجد من ثروة بترولية في البلاد، ويوافق على السماح لعدّة شركاتٍ عالمية للبحث عن هذه الثروة في نطاق القانون الخاصّ بالبترول الذي أعدّته حكومتكم واستعانت في وضعه بالخبراء القانونيين لتلك الشركات. ويأمل المجلس أن يكون هذا القانون من أحدث التشريعات المتّبعة في العالم، وسيجد فيه ما يضمن مصلحة البلاد ويشجّع الشركات على مواصلة أعمالها".[٥١]

ويتبيّن من مطالعة مضبطة الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب المنعقدة علناً بمدينة طرابلس يوم ٤/ ٤/ ١٩٥٥[٥٢] أنّ رئيس الوزراء بن حليم أحال بموجب رسالة مؤرّخة في ذلك التاريخ، وموجّهة إلى كلّ من رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب، مشروع قانون البترول.

وقد تلا السكرتير النيابي للمجلس (النائب يحي بن مسعود) رسالة رئيس الوزراء التي جاء فيها:[٥٣]

---

٤٩ ص ٨ من مضبطة الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الرابع للهيئة النيابية الأولى المنعقدة علناً بمدينة طرابلس يوم ٩/ ١٢/ ١٩٥٤.

٥٠ تشكّلت لجنة الردّ على خطاب العرش من النائب المهدي بريش رئيساً، والنائب خليفة عبد القادر مقرّراً، والنواب محمد الزقعار ومحمود بوشريدة وعبد السلام بسيكري ومصطفى المنتصر وسالم بن حسن أعضاء.

٥١ ص ٨٥ من مضبطة الجلسة الرابعة لدور الانعقاد العادي الرابع للهيئة النيابية الأولى المنعقدة علناً بمدينة طرابلس يوم ١٣/ ١/ ١٩٥٥.

٥٢ ص ٥٢٩-٥٣٤ من مضابط دور الانعقاد الرابع للهيئة النيابية الأولى لمجلس النواب.

٥٣ ص ٥٣١ من المضابط المذكورة.

"رسالة بمشروع قانون البترول

حضرة المحترم رئيس مجلس الشيوخ الموقّر

حضرة المحترم رئيس مجلس النواب الموقّر - طرابلس

بعد التحية:

أتشرّف بأن أحيل إلى مجلسكم رفقة هذا صورة من مشروع قانون البترول لسنة ١٩٥٥ وصورة من مذكرة تفسيرية له.

ويسرّني أن أفيدكم أنّه رغبة في أن يكون مشروع القانون محقّقاً للمصلحة العامة ومستوفياً للشروط الفنية المتوافرة في صناعة البترول؛ فقد بذلت الحكومة جهداً وعناية بالغين لكي تخرجه مشروعاً تتضمّن نصوصه كلّ ما من شأنه أن يشجع الشركات العالمية للبترول على البحث عن هذه الثروة في جميع أنحاء البلاد في الوقت الذي أحكمت هذه النصوص ضماناً لحقوق الدولة وفائدة البلاد. ولهذا حرصت الحكومة على التشاور مع الشركات العالمية التي أرسلت فنّييها وخبراءها للتداول مع فنّيي الحكومة وخبرائها، وقد تمّ الاتفاق بينهم على هذا المشروع بعد شهر من الاجتماعات اليومية المتتالية في طرابلس.

ثمّ توافر مجلس الوزراء على دراسته وشكّل لذلك لجنة فنّية خاصة من موظفي الحكومة المختصين برئاسة أحد الوزراء، وأقرّه مجلس الوزراء بعد ذلك في صيغته النهائية مدخلاً عليه من التعديلات ما يتّفق وسياسته الدولية.

كما أنّ المشروع قد عُرض على الجهات المختصّة في الولايات، فوافقت عليه بالإجماع. ولا يخفى على مجلسكم الموقّر أنّ القوانين البترولية هي قوانين فنية للغاية ودقيقة جداً، وتتكامل نصوصها فيما بينها. كما لا يخفى على المجلس الموقّر أنَّ المصلحة العامة تقتضي أن تبادر شركات البترول إلى البدء في أعمال التنقيب لما في ذلك من أمل كبير في النهوض باقتصاديات البلاد فيما إذا وفّقت الشركات في أبحاثها. ولهذا فإنّ الإسراع في البتّ في هذا المشروع وإقراره من مجلس الأمّة الموقّر أمر في غاية الخطورة والأهمّية، لا سيّما وأنّ التأخير قد يؤدّي إلى انصراف الشركات إلى البلدان المجاورة التي ثبت وجود البترول فيها.

وإنّي عظيم الأمل في أن يقرّ مجلس الأمّة الموقّر هذا المشروع في أقرب فرصة، وأن يعطيه الأولوية على مشاريع القوانين الأخرى.

وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام.

(مصطفى بن حليم)
رئيس مجلس الوزراء"

كما علّق رئيس الوزراء على رسالته أمام المجلس بقوله:

"بإحالة مشروع القانون هذا إلى مجلسكم الموقّر تكون الحكومة قد وفّت بما التزمت به في خطاب العرش من مشاريع، وفي الرسالة التي تليت على حضراتكم الآن بيّنت الظروف التي تدعو إلى الاستعجال والتعاون بين المجلس والحكومة، إلا أنّني أرجو ألا يفهم كلامي هذا على أنّه تعجيل للمجلس، أو ضغط من الحكومة عليه للإسراع في مثل هذا القانون الهام، ولكنّه كبيان لحقيقة واقعة، فهو قانون شديد الأهمية بالغ الخطورة، والبلاد في أمسّ الحاجة لأن تراه تحت التطبيق لما تواجهه من أزمات اقتصادية خصوصاً في هذا العام نتيجة الجفاف، لذلك أرجو المجلس الموقّر أن يتّخذ من الإجراءات ما هو كفيل بأن ينظر في هذا المشروع بصفة الاستعجال...".[٥٤]

وقد تصدّى للدعوة التي وجّهها رئيس الوزراء إلى مجلس النواب للنظر إلى مشروع قانون البترول على وجه الاستعجال اثنان من مجلس النواب، هما النائب عبد العزيز الزقلعي والنائب مفتاح عريقيب. وقد جاء على لسان الزقلعي:

"تكرّر الحكومة طلبات الاستعجال للنظر في مشاريع القوانين مراراً، وقد جاء في كلمة رئيس الحكومة أنّه لم يطلب هذا الاستعجال إلا لما للقانون من أهمّية، ونظراً لحالة البلاد الاقتصادية، وكرّرت الرئاسة الآن هذا الطلب بالنسبة لقانون التصفية، فأرجو سيدي الرئيس أن يمكنّنا من دراسة هذه المشاريع الهامّة بروّيةٍ وإمعان لما لها من قيمة. وملاحظتي على مشروع قانون البترول أنّني لا أمانع في إعطائه صفة الاستعجال، إلا أنّني لا أوافق على أن يكون الانتهاء من دراسته قبل حلول شهر رمضان المبارك[٥٥] الأمر الذي يريده حضرة رئيس الوزراء، كما أنّني أنبّه الحكومة إلى وجوب الاقتداء بما سبق أن اتّخذته غيرها من الدول من قوانين مثل هذا المشروع حتى تستنير اللجنة[٥٦] بتلك القوانين والتشريعات البترولية، وهذا بالطبع يتطلّب من اللجنة أن تعطي الموضوع أهمّيةً ووقتاً لتدرسه الدراسة الكافية."[٥٧]

أمّا النائب مفتاح عريقيب فقد أضاف بهذا الخصوص:

"عوّدتنا الحكومة دائماً أن تختار الفرص المناسبة لها حتى تطلب دراسة القوانين باستعجالٍ وسرعة. وما دامت لهذا القانون الذي سيعرض على المجلس أهمّيته وقيمته، فإنّني أضيف رأيي إلى رأي زميلي عبد العزيز الزقلعي في أنّه يحتاج لدراسة وافية وإمعان نظر، وهذا لا يأتي

٥٤ ص ٥٣٢ من المضابط المذكورة.

٥٥ كانت هذه الجلسة يوم ١١ من شعبان ١٣٧٤، ومن الواضح أنّ النائب الزقلعي كان على علمٍ بعزم رئيس الوزراء على أن ينتهي إقرار مشروع قانون البترول قبل نهاية شهر رمضان.

٥٦ يقصد لجنة المالية والاقتصاد المنبثقة من مجلس النواب التي سيحال عليها مشروع القانون.

٥٧ ص ٥٣٣، ٥٣٤ من المضابط المذكورة.

في وقت قصير، وكذلك الميزانية العامة والاستثنائية،[٥٨] فهما تحتاجان أيضاً لدراسة وتدقيق، ولا يمكن الموافقة عليهما بنظرة خاطفة. وبالجملة فلا يمكن للمجلس أن يفرغ من دراسة المشاريع الثلاثة قبل حلول شهر رمضان، إذ لم يبقَ إلا أسبوع واحد إذا استثنينا العطلات والمواسم، فأرجو الحكومة أن تعطي المجلس الوقت الكافي حتى يدرس هذه المشاريع، ويُرجع في مشروع قانون البترول إلى ما تعمل به الدول الأخرى في مثله".

وقد عقّب رئيس الوزراء على مداخلتي النائبين بقوله:

"حضرة النائب المحترم عبد العزيز الزقلعي فسّر كلامي بما لا أقصد، وقد علّق حضرة النائب المحترم مفتاح عريقيب على هذا التفسير ولا علم لي بهذا. لم أقل ولم أطلب من المجلس الموقّر أن ينتهي من بحث هذه المواضيع قبل حلول شهر رمضان،[٥٩] ولم ترد على لساني كلمة رمضان. وكل ما طلبته من المجلس الموقّر أنّني رجوته أن يعطي هذه القوانين صفة الاستعجال فينظرها بكلّ دقّة واستعجال وليس في هذا أي معنى من معاني الإهمال التي وصفنا بها النائب المحترم الزقلعي. أمّا الرجوع إلى القوانين المتّبعة في البلاد الأخرى في مثل هذه الأمور، فقد سبق أن رجعت إليها الحكومة، وهي مستعدّة لأن تزوّد المجلس الموقّر بما يطلبه من بيانات. وأخيراً، تصحيحاً في التواريخ لما ذكر النائب المحترم مفتاح عريقيب من أنّه لم يبقَ على حلول شهر رمضان إلا أسبوع واحد، أقول له إنّه ما زال على حلوله (١٩) يوماً، وبعد ذلك أترك الكلمة للمجلس".[٦٠]

ويتّضح من مطالعة مضبطة الجلسة الرابعة عشرة أنَّ مداخلتي النائبين عبد العزيز الزقلعي ومفتاح عريقيب لم تحولا دون أن يطبع الاستعجال أسلوب معالجة البرلمان لمشروع قانون البترول، فقد قرّر المجلس في تلك الجلسة إحالة مشروع القانون المذكور على لجنة المالية والاقتصاد[٦١] كي تتولّى دراسته وتقديم تقريرها عنه إلى المجلس.

وقد قامت لجنة المالية والاقتصاد بالمجلس بدراسة مشروع قانون البترول المحال إليها مستعينة بمندوب عن إدارة التشريع بوزارة العدل، وقدّمت تقريرها إلى مجلس النواب الذي تلاه عليه مقرّرها النائب عبد السلام بسيكري خلال جلسة المجلس السابعة عشرة المنعقدة بمدينة طرابلس يوم الإثنين ٢٤ من شعبان ١٣٧٤ هـ. الموافق ١٨ من إبريل/ نيسان

٥٨ كان مشروعاهما معروضين على المجلس في الفترة نفسها.

٥٩ من الواضح أنَّ رئيس الوزراء كان يناور هنا ويراوغ دون التصريح بالحقيقة.

٦٠ ص ٥٣٣، ٥٣٤ من المضابط السابقة.

٦١ وفقاً للوائح الداخلية للبرلمان كان يوجد به سبع لجان، هي لجنة الردّ على خطاب العرش واللجنة التشريعية الدستورية ولجنة المالية والاقتصاد ولجنة المحاسبة ولجنة الدفاع والشؤون الخارجية ولجنة المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية ولجنة المواصلات والأشغال، وقد جرى العمل على انتخاب أعضاء هذه اللجان من بين أعضاء مجلس النواب في مطلع كلّ دور انعقاد للهيئة النيابية. وقد ضمّت لجنة المالية والاقتصاد خلال دور الانعقاد العادي الرابع كلاً من النواب: إسماعيل بن لامين (رئيساً) وعبد السلام بسيكري (مقرّراً) وأبو بكر نعامة ومفتاح عريقيب وخليفة عبد القادر ومحمد الطاهر العالم وسليمان الزني (أعضاء).

١٩٥٥ [٦٢] برئاسة عبد المجيد كعبار. [٦٣] وجاء في تقرير اللجنة: [٦٤]

"تقرير لجنة المالية والاقتصاد عن مشروع قانون البترول لسنة ١٩٥٥

درست لجنة المالية والاقتصاد مشروع قانون البترول لسنة ١٩٥٥ المحال إليها – عن طريق الرئاسة– من مجلس الشيوخ الموقّر بعد أن أقرّه ووافق عليه.

وتجدر الإشارة أنّ هذه اللجنة قد رأت من المصلحة الاستعانة بمندوب عن إدارة التشريع في وزارة العدل ليقوم بإطلاعها على التطورات والإجراءات التي سبقت وسايرت وضع هذا المشروع الهام في مختلف المراحل منه، وللاستيضاح عمّا جاء في بعض مواده من تعبيرات فنية.

وقد أوفدت وزارة العدل الأستاذ أنيس القاسم للقيام بهذه المهمّة، فكان خير مساعد للجنة في إمكان دراسة هذا القانون مادةً مادةً مع ملحقيه في فترة تعتبر قصيرة نسبياً، وقد حدا باللجنة للإسراع في دراستها لهذا المشروع هو ما تعتقده من أنّ أيّ تأخير في ظهوره إلى حيّز التنفيذ ستنجم عنه أضرار ملموسة، بينما ستجني البلاد من تطبيقه نتائج وفوائد طيبة.

وهنا ترى لجنة المالية والاقتصاد أن تشير – نتيجة للمعلومات التي استقتها– بأنّ المشروع الليبي لم تفته المهمة [الأهمية] التي تكتسبها مادة البترول من حيث التنقيب عليها واستخراجها، فهي، زيادة على ما فيها من المصلحة المادية التي ستجنيها البلاد – سواء أثناء فترة الاستطلاع أو مدة التنقيب، وبنوع خاص فيما لو وفّق في إيجاد كميات تجارية منه– فإنّ تنظيم تشريعها يحتاج إلى دقّة كبيرة، وبعد نظر، واستقصاء كبير، والاستعانة بأوفق النظم المماثلة الحديثة، مع العمل على تلافي ما يكون قد ظهر في هذه التشريعات من نقص وغموض نتيجة لوضعها موضع التنفيذ، ونتيجة لما طرأ على سياسة البترول العالمية من اتجاهات وتطورات جديدة. وللتدليل على العناية القصوى والتحرّي الشديد اللذين بذلتهما الحكومة في هذا المضمار يكفي أن نذكر أنّ هذا التشريع قد استغرقت دراسته في اللجان ومع الخبراء أكثر من ثلاث سنوات، فقد بدئ في وضعه منذ سنة ١٩٥٣ . وإزاء هذا يبدو لنا مدى الأهمّية والخطورة والحيطة التي استعملتها الحكومة عند سنّها لهذا القانون. وإنّه ليمكننا أن نقول إنّ السلطة التنفيذية الاتحادية لم تحتط لأيّ تشريع ليبي سابق ما احتاطته لهذا التشريع، وما ذلك إلا لما تعلمه من أنّ أيّ تساهل أو نقص فيه قد تكون له من النتائج والآثار ما لا تحمد عقباه.

هذا، وقد كانت اللجنة حريصة كلّ الحرص على أن تستعين في دراستها لمشروع هذا القانون

٦٢ تقع مضبطة الجلسة السابعة عشرة في الصفحات ٧٦٠–٧٩١ ضمن مضابط دور الانعقاد الرابع (١٣٧٤هـ–٥٤/ ١٩٥٥م) للهيئة النيابية الأولى لمجلس النواب (١٩٥٢–١٩٥٦).

٦٣ ضمّت هيئة المكتب في تلك الدورة، إلى جانب رئيس مجلس النواب عبد المجيد كعبار، كلاً من النواب صالح بويصير والسنوسي حمادي (وكلاء) وعبد السلام بسيكري (سكرتيراً) ويحي بن مسعود (سكرتيراً) ومحمود بو شريدة ونوري بن غرسة (مراقبين).

٦٤ ص ٧٦٢–٧٦٤ من المضابط.

بالاطلاع على تشريعات الدول العربية المماثلة للمقارنة بها، ولكن ثبت لها أخيراً أنَّ أكثر الدول العربية لم تكن لها قوانين للبترول قائمة بذاتها، بل كل ما لها هي عقود امتياز مع الشركات التي تعمل في بلادها، كالوضع في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، أمّا في مصر فقد كان وضع بها قانون للبترول، وهو، وإن كان يحكم الوضع نظرياً، إلا أنَّ طريقة استفادة البلاد من تطبيقه كانت عقيمة، الأمر الذي اضطرّت معه السلطات المصرية أخيراً إلى إعطاء عقود امتياز بموجب قوانين خاصّة.

وإنّه ليسرّ اللجنة بأن تذكر بصدد هذا القانون هو أنّها بعد أن درسته مادةً مادةً، وبعد الاستيضاحات والبيانات التي زوّدها بها مندوب الحكومة بخصوص كل مادة تقريباً، ونظراً لما ظهر لها من سلامة هذه المواد، وتمشياً مع الدستور واستيفاء القانون واستيعابه لكلّ صغيرة وكبيرة، حتى تلك الاحتمالات بعيدة الوقوع – بعد هذا كله، وبعد دراستها أيضاً للملحقين التابعين للقانون ووجودهما [ورؤيتها] أنّهما لا يتنافيان مع نصّ القانون وروحه، ترى من واجبها أن تطلب بالإجماع من المجلس الموقّر إقرار هذا القانون والموافقة عليه كما جاء من مجلس الشيوخ الموقّر.

وإنَّ اللجنة، قبل أن تختم تقريرها هذا، لترى أن تتقدّم بتوصية ذات أهمية انساق إليها البحث عند دراسة الفقرة (١١) من المادة (٩)، وهي تتعلق بأن يوصي المجلس الحكومة، عندما تضع مشروع قانون نزع الملكية، بأن تضمّنه نصاً على حقّ صاحب الأرض الذي نزعت ملكيتها لأغراض المنفعة العامة في استرداد الأرض عند انقضاء هذه المنفعة، وذلك على أن يدفع ثمناً عادلاً لها.

وأخيراً تتعشّم اللجنة أن يتفضّل المجلس فيوجّه إلى الحكومة هذه التوصية، آملةً في نفس الوقت أن تعيرها السلطة التنفيذية بدورها ما تستحقّه من العناية والاهتمام.

والله وليّ التوفيق.

مقرّر اللجنة	عن رئيس اللجنة	
عبد السلام بسيكري	عبد السلام بسيكري	طرابلس في ١٤/ ٤/ ١٩٥٥."

ويتضّح من مطالعة مضبطة جلسة مجلس النواب المذكورة أنَّ المجلس ناقش مواد مشروع قانون البترول المعروض عليها مادة مادة، كما يتّضح أنَّ عدداً من أعضاء المجلس ساهموا مساهمةً فعّالة في إثراء النقاش حول هذا المشروع، وهم النواب عبد العزيز الزقلعي وصالح بويصير ورمضان الكيخيا ومصطفى المنتصر ومصطفى ميزران وعلي تامر ومراجع الرخ ومحمد وهيب الزقعار وخليفة عبد القادر ومفتاح عريقيب ويحي بن مسعود ومصطفى

بن عامر ومحمود بو شريدة.[٦٥]

كما شارك من جانب الحكومة في الردّ على استيضاحات النواب كلّ من رئيس الوزراء مصطفى بن حليم ووزير المالية علي نور الدين العنيزي ووزير العدل الشيخ عبد الرحمن القلهود.

ولم تقتصر مناقشات النواب واستفساراتهم حول مشروع القانون على الأبعاد المحلية بل تجاوزتها إلى الأبعاد القومية، إذ طرح النائب مصطفى المنتصر خلال الجلسة سؤالاً يتعلّق بموقف مشروع القانون من إمكانية أن تقوم إحدى شركات البترول العاملة في ليبيا من تصدير البترول الليبي إلى إسرائيل وما إذا كانت نصوص القانون تمنع ذلك؟[٦٦] وقد أكّد وزير المالية العنيزي في ردّه أنَّ القانون يتضمّن ما يحقّق ذلك.[٦٧]

كما يتبيّن من مطالعة المضبطة أنّ المجلس تبنّى اقتراح لجنة المالية والاقتصاد بتضمين القانون المطروح نصّاً يعطي الحقّ لصاحب الأرض الذي نزعت ملكيتها لأغراض المنفعة العامّة في استرداد الأرض عند انقضاء هذه المنفعة وذلك على أن يدفع ثمناً عادلاً لها.

كما يتبيّن أنّ مواد فروع القانون عرضت للتصويت عليها مادة مادة، ثمّ بعد الفراغ من دراسته أجري التصويت عليه بالأسماء، وكانت النتيجة أن وافق عليه (٣٧) نائباً ولم يعارضه أحد، بينما امتنع أربعة عن التصويت[٦٨] هم:

- النائب خليفة عبد القادر، بسبب عدم تلاوة المجلس للملحقين المرفقين بمشروع القانون.
- النائب مصطفى بن عامر، لأنّ القانون يحتوي على موادٍ فيها لبس وغموض.
- النائب عبد العزيز الزقلعي، لأنّ المجلس لم يتمكّن من الاطلاع على قوانين أخرى للمقارنة، ولعدم إعطاء المجلس الوقت الكافي لدراسة القانون دراسةً وافية.
- والنائب مصطفى ميزران، لعدم تلاوة الملحقين بالقانون.

---

٦٥ ترتيب الأسماء هو حسب ورودها بمضبطة الجلسة.

٦٦ ص ٧٨٦ من المضبطة.

٦٧ راجع ما ورد في التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية (الأسبوع رقم ١٧) المؤرّخ في ٢٣/ ٤/ ١٩٥٥ ذي الرقم (٢٩٨) الملف 773.00 (W). ويتّضح جليّاً ممّا ورد في هذا التقرير أنّ الشركات الأمريكية كانت تستعجل موافقة البرلمان على مشروع قانون البترول وإصداره.

٦٨ كان النائب القذافي سعد في إجازة. كما اعتذر عن حضور الجلسة النواب: الكيلاني الضريريط، ومحمد يحي، وعبد القادر البدري، ومحمد الطاهر العالم، وسليمان الزني. كما غاب عن التصويت كلّ من النواب: إسماعيل بن لامين، ونوري بن غرسة، وسالم بن حسن، وسعيد العربي بو سن، ومحمد عبد القادر بريدان، وميلود عبد الله.

أمّا مجلس الشيوخ[٦٩] فيتّضح من مطالعة مضبطة الجلسة السابعة عشرة المذكورة[٧٠] أنّه سبق له أن أقرّ مشروع القانون ووافق عليه قبل إحالته على مجلس النواب.[٧١]

وفي ٢٨ من شعبان ١٣٧٤ الموافق ٢١ من إبريل/ نيسان ١٩٥٥ صدر مرسوم ملكي بقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ على أن يعمل به بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية،[٧٢] كما نصّ في الفقرة الثانية من المادة الأخيرة منه والتي تحمل الرقم (٢٥) على أن يبطل العمل بقانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ (فيما يتعلّق بالبترول) ابتداءً من تاريخ العمل بقانون البترول، على أن تظلّ التراخيص الممنوحة بمقتضى قانون المعادن نافذةً إلى أن تنتهي مدّتها.

ملكية الدولة للبترول

نصّت الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون البترول لسنة ١٩٥٥ على أنه:

"يُعتبر ملكاً للدولة الليبية جميع البترول الموجود في ليبيا بحالته الطبيعية في طبقات الأرض".

والواقع، أنّ هذه الفقرة كانت تأكيداً للمبدأ نفسه الذي سبق أن أقرّه قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ (الذي صدر خلال حكومة محمود المنتصر) حيث نصّت المادة الأولى منه على أنّ "كل ما في الأراضي الليبية من معادن ملك للدولة الليبية" وأنّ لفظة "معادن" تعني "جميع المواد التي لها قيمة اقتصادية وتشكّل جزءاً من الأراضي أو تستخرج منها طبيعةً، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي".

وكان المشرّع الليبي، في إقراره لهذا المبدأ، منسجماً مع ما استقرّ عليه الفقه الإسلامي قديماً وحديثاً.[٧٣] كما أنّ معظم دول العالم تقريبا تعمل بهذا المبدأ، عدا الولايات المتحدة

٦٩ ضمّ مجلس الشيوخ يومذاك، إلى جانب رئيسه الشيخ علي العابدية، كلاً من الشيوخ: أبو بكر بن أحمد، أحمد رفيق المهدوي، حسين عبد الملك، خليل العريضة، أحمد راسم كعبار، سالم المنتصر، محمد بن عثمان الصيد، صالح خربيش، الطاهر الأزهري، عبد الكافي السمين، عبد الحميد العبار، أبو القاسم بادي، علي القره مانللي، علي القطرون، المبروك بن عريبي، محمد شليد، محمد المنصوري، احميدة المحجوب، خليل ناصوف، علي بن محمد الشريف وعوض لنقي.

٧٠ ص ٧٦٢ من المضابط.

٧١ يفيد التقرير المشترك للسفارة الأمريكية الخاص بالأسبوع رقم (١٦) المؤرّخ في ١٦/ ٤/ ١٩٥٥ أنّ مجلس الشيوخ وافق على مشروع قانون البترول خلال الجلسة التي عقدها يوم الخميس الموافق ١٤/ ٤/ ١٩٥٥. التقرير رقم (٢٨٧). الملف (W) 773.00.

٧٢ نشر قانون البترول في **"الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة"** الصادرة بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٥٥، وأصبح ساري المفعول اعتباراً من ١٩/ ٧/ ١٩٥٥.

٧٣ راجع على سبيل المثال في هذا الخصوص:

- محمد باقر الصدر **"اقتصادنا"** (بيروت: دار المعارف للمطبوعات، الطبعة العشرون، ١٩٨٧)، ص ٤٦٨-٤٨١.
- سيد قطب **"العدالة الاجتماعية في الإسلام"** (القاهرة/ بيروت: دار الشروق، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٨٨)، ص ٩٦.
- تقي الدين النبهاني **"النظام الاقتصادي في الإسلام"** (بيروت: دار الأمّة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠)، ص ٢١٣-٢١٧.
- إبراهيم الدسوقي أباظة **"الاقتصاد الإسلامي: مقوماته ومنهاجه"** (القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٧٣)، ص ٨١-٨٣.

الأمريكية التي تعتبر أنّ من يملك الأرض يملك ما في باطنها.[٧٤]

وقد تناول عبد الرازق المرتضى سليمان في كتابه "**العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبيك)**"[٧٥] هذا الموضوع، وقد جاء فيه:

"... وفي هذا المجال، تبنّى (قانون البترول الليبي) ما يعرف بالنظام الدومنيالي، أو نظام الملكية العامة للثروات النفطية. وهو بهذا يعزف عن القاعدة العامّة في الملكية كما أرساها القانون المدني الليبي، والقائمة على ما يسمّى بنظام الالتصاق ... فطبقاً للمادة ٢١٨/ ٢ من القانون المدني الليبي 'ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها، إلى الحد المفيد في التمتّع بها، علوّاً أو عمقاً'".

"ولا يتردّد عدد من الدول في تطبيق هذا النظام (نظام الالتصاق) في مجال المعادن، بما فيها النفط، وهكذا تمتدّ ملكية المالك العقاري (مالك السطح) إلى ما في باطن أرضه من ثروات.." "على أنَّ الولايات المتحدة (وإلى حدٍّ ما كندا) ظلّت أكثر هذه الدول تمسكاً وإخلاصاً لنظام الالتصاق".

"وبمرور الزمن، وبروز الأهمّية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط، تكاثرت القيود على نظام الالتصاق، إن لم يهجر كلّيّةً أمام رغبات الدول في السيطرة على قطاع ترى [أن تكون] حيويته لصالح المجتمع بأسره...".

"ولم تكتفِ دول كثيرة أخرى بتقليص نظام الالتصاق، بل ذهبت إلى العزوف عنه، معترفةً للدولة وحدها بالحقوق المنصبة على الثروات المعدنية.. فقرّرت بريطانيا بموجب الإجراءات النفطية المتّخذة سنة ١٩٣٤ (Petroleum Act) أيلولة الحقوق المتصلة بجميع المواد الهيدروكربونية (سائلة، غازية أو صلبة) إلى التاج، وقد سلكت دول أخرى أعضاء في اتحاد الأمم البريطانية (الكومنولث) المسلك ذاته: أستراليا والباكستان والهند".

كما يشير المؤلف إلى أنّه حتى الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تحدّ من نطاق تطبيق "نظام الالتصاق":

"وهكذا، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ظلّت على تشبثّها بهذا النظام، فإنّها قد اتجهت بعد ذلك في السنوات الأخيرة إلى تضييق نطاق تطبيقه. وذلك عن طريق ظهور واتساع ملكيات عقارية حكومية هامة تعود إلى الحكومة الاتحادية أو لولاياتها، كلّ على حدة، فقد بلغت ملكية الدولة الاتحادية في سنة ١٩٦٦ ما يقرب من ربع الأراضي المخصّصة لأعمال التنقيب النفطي، يضاف إلى ذلك منطقة الجرف القاري (ما بعد البحر الإقليمي) بكاملها.

---

٧٤ شكري غانم، مصدر سابق، ص ٢٥.

٧٥ مصدر سابق، فصل "ملكية الحقول النفطية في الإقليم البري". ص ٩١-١٠٩.

أمّـا المناطـق النفطية الواقعة في البحـر الإقليمي فتعود للولايات السـاحلية المعنية. فإذا أضفنا لكلّ هذا الجزء الأكبر من جزيرة ألاسـكا (Alaska)، الواقعة شـمال غرب البلاد، ثمّ ما يسمّى بالأراضي الهندية، أمكننا ملاحظة مدى توسّع الملكية العقارية العامّة، وبالتالي انكماش المناطق الخاضعة لنظام الالتصاق".

ثمّ يشير المؤلف إلى عيوب "نظام الالتصاق" بقوله:

"ولعـلّ مـن أهمّ العيوب التـي دفعت الدول إلى تحديـد نطاق هذا النظـام أو الإحجام عنه ما ينتهـي إليـه مـن تجزئة الثـروات المعدنيـة من [قبـل] ملكيات فردية محـدّدة. إنّ من شـأن هذه التجزئة، تمزيق الإمكانيات النفطية وإعاقة قيام الدولة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنظيم طرق استغلالها بما يتّفق والمصلحة الوطنية عامّة".

ثمّ يختم عبد الرازق المرتضى سليمان هذا الفصل من كتابه بالقول:

"وأخيراً فقد أخذت بالنظام الدومنيالي (ملكية الدولة) جميع الدول الجديدة والنامية، أيّاً كانت مذاهبهـا السياسـية والعقائدية، من إيران حتـى العراق، من العربية السـعودية حتى جمهورية الجزائر.. فللنفط أهمية اقتصادية لا يمكن معها لبلد نامٍ أن يتركه لمبادرات الأفراد".

وفي هذا الاتجاه نفسـه سـار المشـرّع الليبي، سـواء عند إصدار قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ أو سلفه قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣.

ولا ينبغـي أن تفـوت الإشـارة في هـذا المقام إلى بعض مـا ورد في مذكـرات بن حليم الـذي صدر في عهد حكومته قانون البترول المذكور. فقد أورد بن حليم في تلك المذكرات وتحت عنوان "البترول ملك الأمّة الليبية" ما نصّه:

"بعـد الانتهـاء من وضـع مـشروع القانون من قبـل الاجتماع المشـترك، عـرض المشروع على مجلـس الـوزراء فوافـق عليـه، بعد إدخـال تعديـلات طفيفـة. ثمّ جـرى عرضه عـلى مجلسي النواب، والشـيوخ، وتمّت الموافقة عليه وإصداره بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٥٥ بعد مناقشات حادّة وصعوبـات كثيرة أثارها تمسّـك نواب يمثلون بعض القبائل مطالبـين لقبائلهم بالحق في جزء مـن الثـروة البترولية، بل إنّ بعض أولئـك النواب نادى بمطلب ملكية الأشـخاص والقبائل لجميـع مـا يعثر عليه في أراضيهم من ثروات معدنية أو بتروليـة، وأيّدوا وجهة نظرهم هذه بما هـو جار في الولايات المتحدة، حيث يمتلك الأفراد جميع ما يعثر عليه في أراضيهم من بترول. ومـن السـهل على القارئ تصوّر ما كان قد يحدث، لو قبلنـا بهذا المطلب، من تفاوت خطير في توزيـع الثـروة في الوطـن. لذلك فقـد قاومنا ذلك المطلب بـكلّ قوة، واسـتعملنا في ذلك من الحيل والمكر والمناورات والضغوط قدراً كبيراً حتى تمكّنا من تثبيت مبدأ ملكية الدولة لجميع

ثروات الوطن البترولية".[٧٦]

وللأسف فإنَّ الفقرة السابقة تحمل تجنّياً على الحقيقة من جانبين:

أوّلهما: أنّها تغفل أنَّ "مبدأ ملكية الأمّة للبترول" ولسائر المعادن الموجودة في باطن الأرض الليبية قد سبق إقراره وتثبيته في المادة الأولى من قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ الذي سبق إصداره خلال حكومة محمود المنتصر.

ثانيهما: أنَّ الاتهامات التي كالها بن حليم إلى عدد من النواب، زعم أنّهم كانوا يمثلون بعض القبائل مطالبين لقبائلهم بالحقّ في جزء من الثروة البترولية، هي اتهامات ظالمة ولا أساس لها من الصحة. وفضلاً عن أنّه لم يقدّم في مذكراته أيّ دليل يثبت تلك المزاعم، فإنّ المطالع لمضبطة الجلسة السابعة عشرة لدور الانعقاد الرابع للهيئة النيابية الأولى لمجلس النواب، التي جرى خلالها مناقشة مشروع قانون البترول (انعقدت بمدينة طرابلس يوم ١٨/ ٤/ ١٩٥٥)، لا يعثر على شاهد واحد يدعم صحّة ما ادّعاه بن حليم بحقّ أولئك النواب، بل سيعثر على ما يناقض تلك الادّعاءات ويفنّدها. فقد ورد في مضبطة تلك الجلسة على لسان أحد النواب (النائب خليفة عبد القادر عن منطقة المرج القبلية) ما نصّه:

"إنّ جميع البترول الموجود في ليبيا يعتبر ملكاً للدولة، ولا يوجد من تسوّل له نفسه أن يطالب بملكية ما قد يوجد في أرضه من بترول..."[٧٧]

عيوب قانون البترول ومزاياه

لقد ثار الكثير من الجدل حول قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، قبل صدوره ومنذ صدوره.[٧٨] فقد جرى انتقاده على أساس أنّه جاء حافلاً بكمٍّ من المزايا التي لم يسبق لمستثمر أن حصل عليها. كما أنّ مزاياه المالية، بصورة خاصّة، تجاهلت أقلّ اعتبارات التوازن الضروري بين مصلحة البلاد من جهة، والحوافز الكفيلة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى. ومن جانب آخر، فإنّ الحكومة دافعت عن هذا القانون بأنّه قانون استكشاف

---

٧٦ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ٣٢٦.

٧٧ ص ٧٧٥ من مضابط دور الانعقاد الرابع للهيئة البرلمانية الأولى.

٧٨ راجع في هذا الخصوص كلاً من:
- مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ٣٢٤-٣٢٨ على الأخص.
- شكري غانم، مصدر سابق، ص ٢٥-٥٥.
- عبد الرازق المرتضى سليمان، مصدر سابق، ص ١٥١.
- علي أحمد عتيقة، مصدر سابق، ص ٢٩-٥٧.
- كتاب *The Prize*، مصدر سابق، ص ٥٢٨.

وتنقيب بالدرجة الأولى، وأنَّ المزايا التي يحتويها تبدو ضرورية لإغراء شركات البترول حتى تُقبل على استثمار مبالغ كبيرة في عمليات التنقيب عن البترول، وبخاصّة أنّ الدراسات المتوفّرة لديها عن احتمال وجود البترول لم تكن مشجّعة لتقدّم الشركات التي تجاهلت ليبيا لسنواتٍ طويلة. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الحكومة تستطيع فيما بعد، وفيما لو جرى العثور على البترول في أراضيها، أن تعيد النظر في نصوص هذا القانون بما يتلاءم ومصلحة البلاد.

وأيّاً ما كان من شأن هذه الانتقادات ودرجة وجاهتها، فلا ينبغي التردّد في تسجيل عدد من النقاط الإيجابية بحقّ هذا القانون:

١- فليبيا تعد الدولة الأولى، في منطقة الشرق الأوسط والعالم الثالث، التي قامت بإصدار قانون متكامل خاصّ بالبترول منذ بداية عمليات التنقيب، مع ما يتبع ذلك كلّه من مظاهر ممارسة السيادة على ثروة البلاد الطبيعية.[٧٩]

٢- بصدور قانون البترول، أصبح في ليبيا تشريع يوضح إطار الصناعة النفطية، وينظّم العلاقة بين الشركات المنتجة والدولة. ولقد اعتبر قانون البترول الليبي أوّل تشريع نفطي متكامل يصدر في منطقة الشرق الأوسط.[٨٠]

٣- نصّ هذا القانون في صلبه على تثبيت مبدأ ملكية الدولة لجميع ثروات الوطن البترولية.

٤- نصّ هذا القانون، على خلاف ما كان جارياً في معظم بلدان العالم النفطي وبخاصّة الشرق الأوسط، على تحديد مساحات المناطق التي يجوز منحها في حالة كلّ عقد من عقود الامتياز وفقاً للمنطقة التي يقع الامتياز فيها، كما نصّ على تحديد الحدّ الأقصى للعقود التي يمكن منحها في كلّ منطقة أو قسم من الأقسام النفطية في البلاد.[٨١] وكان هذا النص بمثابة التقنين لسياسة "الباب المفتوح" التي أعلنت الحكومة عن انتهاجها في مجال منح عقود امتياز البترول. وقد حال هذا النصّ بالفعل دون احتكار عددٍ محدود من الشركات الكبيرة (وبخاصّة تلك النشطة في

٧٩ عبد الرازق المرتضى سليمان، مصدر سابق، ص ١١.

٨٠ شكري غانم. مصدر سابق، ٢٥، نقلاً عن هنري كتان: "**تطوّر عقد الامتياز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**".

٨١ المادة التاسعة من قانون البترول هذا قسمت الإقليم الوطني إلى أربعة أقسام نفطية كبرى، كما حدّدت عدد العقود التي يجوز منحها في كلّ قسم من هذه الأقسام في وقت واحد، والمساحة التي يجوز منحها في كلّ حالة من الحالات، بحيث لا تتجاوز العقود الممنوحة لكلّ شركة (٣) امتيازات في كل من المناطق الأولى والثانية، و(٤) في كلّ من المناطق الثالثة والرابعة، وبحيث لا يزيد إجمالي المساحة الممنوحة لأيّ شركة عن (٣٠) ألف كلم٢ في المناطق الأولى والثانية و(٨٠) ألف كلم٢ في المناطق الثالثة والرابعة. ومع ذلك فإنّ هذا القانون لم يمنع دخول شركتين أو أكثر في مشاركة من أجل الحصول على عقدٍ من عقود الامتياز.

منطقة الشرق الأوسط)[٨٢] لعمليات التنقيب في ليبيا، كما سمح بدعوة عددٍ كبير من الشركات البترولية للتنافس حول التنقيب عن البترول في أراضيها. وقد كان من النتائج التي ترتّبت على تطبيق هذا النص السماح لعدد من الشركات المستقلّة دخول ميدان التنقيب عن البترول.[٨٣] وقد أعطت هذه الحالة للحكومة الليبية ميزةً خاصّة عند تعاملها مع هذا الحشد من الشركات.

٥- لم يكتفِ هذا القانون بتحديد الحدّ الأقصى لعدد العقود ومساحات المناطق التي يجوز الجمع بينها في آنٍ واحد، ولكنّه سعى أيضاً إلى إدخال قيود أخرى على حرية الشركات؛ تمثّلت بشكل خاصّ فيما سمّي بشرط "التخلّي التدريجي".[٨٤] ويقوم هذا الشرط على إلزام الشركة المالكة لعقد الامتياز بتخفيض المساحات الممنوحة لها على فتراتٍ زمنية معيّنة حدّدت في ثلاث مراحل متعاقبة. والهدف من هذا الشرط هو حثّ الشركات الممنوحة لعقود امتياز على القيام بعمليات الاستكشاف، وعدم تجميد مناطق نفطية واسعة دون بذل جهود تنقيب حقيقيّة بها. وقد مكّن تطبيق هذا الشرط الحكومة الليبية من استرداد أجزاء هامّة من قطاعها النفطي، الأمر الذي مكّنها من إعادة التصرّف فيها بمنحها لشركات بترولية جديدة.

٨٢ ذلك أنّ هذه الشركات، خدمةً لنشاطاتها في مناطق أخرى، قد لا تكتفي بعدم إظهار حماستها لاستكشاف البترول في ليبيا، بل ربّما تذهب إلى حدّ محاربة هذه الاستكشافات.

٨٣ راجع مبحث "حركة منح الامتيازات البترولية" من هذا الفصل.

٨٤ عُرف هذا الشرط أيضاً بشرط "التخلّي الإجباري" أو "الآلي". وقد حدّدت المادة (١٠) من القانون هذه المساحات والمدد في كلّ قسمٍ من الأقسام النفطية. ويصاحب هذا التخلّي تخفيضات مماثلة في الأعباء الفنية والمالية التي يلزم القانون صاحب العقد بها.

لجنة البترول

كما سلفت الإشارة، فإنّ الفقرات (٥)، (٦) من المادة (٣٨) من الدستور الاتحادي قد نصَّت على توزيع الاختصاصات فيما يتعلّق بالاحتكارات والامتيازات، وبالثروات الموجودة في باطن الأرض والتنقيب عنها (بما فيها البترول) بين الحكومة الاتحادية والولايات الثلاث. وقد ترتّب على تطبيق هذا النص أن تضمّنت المسوّدة الأولى من مشروع قانون البترول، التي أعدّت بواسطة المستشار الإنجليزي (ديل)، نصّاً بإنشاء أربع جهات مختصّة بشؤون البترول، ثلاث منها ولائية والرابعة اتحادية.

يقول بن حليم (رئيس الوزراء آنذاك) في مذكراته:[٨٥]

"وفي الحال أدركنا الخطر على مصير البلاد الذي ينطوي عليه ذلك النص، بالرغم من أنّه يتمشّى مع أحكام الدستور. فوجود هذه الجهات المتعدّدة، واستقلال كل ولاية بتنفيذ القانون في حدود ولايتها، يؤدّي إلى التنافس فيما بينها، كما يؤدّي إلى استغلال شركات البترول لذلك التنافس لتحقيق مصالحها على حساب مصلحة الوطن، ويزيد من حدّة النعرة الإقليمية في مسألة من أخطر المسائل، ويحول في الوقت ذاته دون وجود سياسة بترولية عامّة يلتزم بها الجميع تشريعاً وتنفيذا، وإذا عثر على البترول في ولايةٍ دون أخرى، فإنّ هذه الاستقلالية تشجّع الاتجاهات الانفصالية في وطنٍ حديث الاستقلال يربط ولاياته الثلاث نظام اتحادي هشّ فضفاض".

ثمّ يضيف:

"قرّرنا عوضاً عن ذلك أن تتولّى تنفيذ القانون هيئة اعتبارية مستقلّة يعيَّن أعضاؤها باتفاقٍ بين الحكومة الاتحادية والولايات، ويصدر بتعيين الأعضاء مرسوم ملكي تعبيراً عن مكانة الهيئة واستقلاليتها. وتُعرف هذه الهيئة باسم "لجنة البترول" وتتولّى تنفيذ القانون نيابةً عن كلّ ولاية من الولايات، وتخضع قراراتها لمصادقة وزير الاقتصاد الاتحادي، وبذلك تزاول صلاحيات الولايات والحكومة الاتحادية في نفس الوقت".

وتدلّ الوقائع على أنَّ مشروع قانون البترول الذي عرضته حكومة بن حليم على مجلس النواب تضمّن في المادة الثانية منه النصّ على استحداث "لجنة البترول" وتحديد

٨٥ مصدر سابق، ص ٣١٦.

اختصاصاتها وصلاحياتها. ولم تلقَ هذه المادة، من حيث الفكرة والمبدأ، أيّ اعتراضٍ عليها عند مناقشة المجلس المذكور لها.[٨٦]

وبعد مرور شـهرٍ من صدور قانون البترول رقم ٢٥ لسـنة ١٩٥٥، صدر مرسـوم ملكي بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٥٥ بتعيين أوّل لجنةٍ للبترول والتي تشكّلت من كلٍّ من:[٨٧]

١ – أنيس مصطفى القاسم (رئيساً)

٢ – محمد السيفاط (عضواً)

٣ – الطاهر البشتي (عضواً)

٤ – أبو بكر بن أحمد (عضواً).

وقد باشرت اللجنة فور تشكيلها مهمّتها في الإشراف على تنفيذ قانون البترول وممارسة الاختصاصـات التي وكّلت إليها بموجبه، وفي مقدّمتها اتخاذ القرارات المتعلّقة بمنح عقود امتيـاز للتنقيب عن البتـرول (المواد (١/ ٤) من القانون) وإصـدار اللوائح[٨٨] اللازمة لتنفيذ القانون.

---

٨٦ راجع ص ٧٦٥، ٧٦٦ من مضابط دور الانعقاد الرابع للهيئة البرلمانية الأولى لمجلس النواب.

٨٧ يلاحظ أنّ كلّ واحد من أعضاء هذه اللجنة ينتمي إلى إحدى الولايات الثلاث، أمّا رئيسها فهو من أصل فلسطيني.

٨٨ أصدرت هذه اللجنة خلال السنة الأولى من إنشائها أربع لوائح هي:

- اللائحة البترولية رقم (١) وقد صدرت بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٥٥، ونشرت في "**الجريدة الرسمية**" (العدد ٧، ١٣/ ٨/ ١٩٥٥).
- اللائحة البترولية رقم (٢) وقد صدرت بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٥٥، ونشرت في "**الجريدة الرسمية**" الصادرة يوم ١٠/ ١/ ١٩٥٦.
- اللائحة البترولية رقم (٣) وقد صدرت بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٥، ونشرت بالعدد السابق نفسه (يوم ١٠/ ١/ ١٩٥٦).
- اللائحة البترولية رقم (٤) وقد صدرت بالتاريخ السابق نفسه، ونشرت بعدد "**الجريدة الرسمية**" السابق نفسه.

حركة منح الامتيازات البترولية

يُعد "عقد الامتياز البترولي" حجر الزاوية لقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، فقد أفرد له معظم مواده الخمس والعشرين. وقد تناول "عقد الامتياز النموذجي" الذي أرفق بالقانون تفاصيل أحكام ذلك العقد وحقوق صاحب عقد الامتياز والتزاماته.[٨٩]

وكما أشرنا، فقد كان من أبرز المهام المنوطة بلجنة البترول الوليدة اتخاذ القرارات الخاصّة بمنح التراخيص وعقود الامتياز للتنقيب عن البترول، وكان عليها بهذا الصدد، بادئ ذي بدء، أن تتلقّى الطلبات من الشركات الراغبة في الحصول على عقود امتياز، ومن ثمّ النظر فيها في ضوء ما وضعه قانون البترول واللوائح من معايير وشروط، ومن بينها الخبرة الفنية للشركات الطالبة وكفاءتها المالية، مع مراعاة مصلحة البلاد العليا في جميع الأحوال.[٩٠]

وحدّدت اللجنة منتصف ليلة ١٩٥٥/٧/٢٦ موعداً أقصى للشركات لتقديم طلباتها للحصول على عقود امتياز للتنقيب عن البترول، ثمّ تولّت النظر في العروض المقدّمة، وأصدرت قراراتها بهذا الخصوص[٩١] وأحالت القرارات على وزير الاقتصاد الوطني للاعتماد.

لقد قامت اللجنة بمنح عقود الامتياز الأولى بطريقة "التكليف المباشر" مع مراعاة أولوية الطلبات في بعض الأحيان، وقد برّرت هذه الطريقة عملياً بالمرحلة التي تمرّ بها صناعة البترول في ليبيا في تلك الآونة، وما كان يحيط بمستقبلها من شكوك. ومع ذلك فقد كان لتلك الطريقة عيوبها، فهي تنطوي على إمكان الارتشاء والمحاباة وتشجيع التواطؤ بين مصالح الشركات المتقدمة للحصول على امتيازات، وهي فضلاً عن ذلك تحول دون قيام المنافسة بين الشركات وما قد يؤدّي إليه ذلك من حصول الدولة على أحسن العروض.

وتفيد الوقائع المتعلّقة بالجولة الأولى من منح الامتيازات البترولية أنّ أول عقدي امتياز

---

٨٩ عبد الرازق المرتضى سليمان، مصدر سابق، ص ٢٠١-٢١٠.

٩٠ بن حليم، مصدر سابق، ص ٣٢٧.

٩١ يتّضح من مطالعة مذكرات بن حليم أنّه شارك اللجنة في اتخاذ بعض قراراتها على الأقل. ص ٢٣٧ من المذكرات. ويفيد تقرير سرّي بعث به السفير البريطاني غرايام بتاريخ ٧/ ٢/ ١٩٥٦ أنَّ شركة Pan-Coastal Oil Co. التي كانت ضمن أوائل الشركات التي تقدّمت بطلبات الحصول على عقود امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا؛ اختفت بالكامل من الصورة بسبب علاقاتها الإسرائيلية. التقرير يحمل الأرقام الإشارية: 27/1532/56 , JT 1593/1. الملف FO 371/119776 .

بتروليين جرى إبرامهما في ٢٠/ ١١/ ١٩٥٥ مع شركتي بترول أمريكيتين: الأولى هي شركة إسّـو استاندرد ليبيا (من الشركات الكبرى)، والثانية شركة نيلسون بنكر هانت (مستقلة)، ثمّ تبعتهما عقود مع بقية الشركات الرئيسية الأخرى التي عاصرت وساهمت في مناقشة مشروع قانون البترول.

ولـم ينتهِ شهر يناير/ كانون الثاني من العام ١٩٥٦ إلا وكان عدد عقود الامتياز الممنوحة قد بلغ (٤٧) عقداً. ومع نهاية عام ١٩٥٨، وقبل اكتشـاف النفط، بلغ عدد هذه العقود (٧٧) عقداً.

وقـد اعتبـر عدد العقود الممنوحة في ليبيا غير مسـبوق ولا مثيل له فـي الصناعة النفطية العالميـة. وقـد غطّت تلـك العقود ما يربو عن ٥٥٪ من مسـاحة البلاد، وكانـت موزّعة على ست عشرة شركة، منها (٧) كبرى[٩٢] (رئيسية) و(٩) أخرى مستقلّة.[٩٣]

ويلاحظ منذ العقد رقم (٧٣) الذي جرى منحه في ١٠/ ١١/ ١٩٥٧ أنَّ "لجنة البترول" سـعت إلى حثّ الشـركات الراغبة في الحصول علـى عقود امتياز أن تقـدّم للحكومة الليبية مزايـا وإغراءات تعاقديـة إضافية تتجاوز ما جرى به التعامل مع الشـركات في الماضي. كما يلاحـظ في الوقت نفسـه أنّ الشـركات ذاتها كانـت مـن جانبها حريصة علـى تقديم عددٍ من المزايا والإغراءات للحكومة الليبية حتى تتمكّن من الحصول على عقود امتياز. وقد انعكس هذا الأمر على شـروط عقود الامتياز التي أبرمت منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٧ (حكومة كعبـار). ويذهب بعضهم إلـى أنَّ المزايا والإغراءات التي انطوت عليها شـروط هذه العقود ليست بذات شأنٍ يُذكر، كما أنّ بعضها هو ممّا جرى العمل به فعلاً لسنواتٍ طويلة بالماضي في بلدان الشرق الأوسط.[٩٤]

مساعٍ سوفيتية

سـجّلت بعـض الوثائق السـرّية لـوزارة الخارجيـة البريطانية مسـاعي من قبـل الاتحاد السوفييتي[٩٥] في مطلع عام ١٩٥٦ للحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في ليبيا. وقد أثارت هذه المسـاعي مخاوف كبيرة لدى الحكومتين البريطانية والأمريكية عبّرت عنها عدّة

---

٩٢ أربع من هذه الشركات الكبرى أمريكية وواحدة بريطانية وواحدة بريطانية/ هولندية وأخرى فرنسية.

٩٣ من هذه الشركات المستقلّة اثنتان ألمانيتان وواحدة إيطالية وواحدة فرنسية وما تبقى منها أمريكية.

٩٤ راجع F. C. Waddams، مصدر سابق، ص ٧٨-٨١.

٩٥ أعلـن في ٢٥/ ٩/ ١٩٥٥ عـن إقامة علاقات دبلوماسـية بين ليبيا والاتحاد السـوفييتي. وقد ورد في التقرير الأسـبوعي المشـترك للسـفارة الأمريكيـة المؤرّخ في ٥/ ١١/ ١٩٥٥ ذي الرّقـم (١٦٣) أنَّ الملـك إدريـس أبلـغ السـفير الأمريكـي جـون تابن خـلال اسـتقباله له يوم ١/ ١١/ ١٩٥٥ أنّ قـرار إقامـة علاقات مع الاتحاد السـوفييتي اتخذ من قبـل الملك وحده ليبيّن للعـالم، وللمصريين على وجه الخصوص، أنّ ليبيا دولة مسـتقلة وليسـت خاضعة لنفوذ الأمريكان أو الإنجليز. وفي ٦/ ١/ ١٩٥٦ قدم المسـتر نيكولاي آي جنرالوف Nicolai I. Generalov كأول سفير للاتحاد السوفييتي لدى المملكة الليبية المتحدة.

مراسلات بينهما، وبين كلّ واحدةٍ منهما وسفارتها في ليبيا، وقد ناقشت هاتان الحكومتان مختلف السبل التي يمكن بواسطتها الحيلولة دون حصول السوفييت على امتيازات نفطية في ليبيا.[٩٦] ومن الواضح أنّ هذه المساعي باءت بالفشل، فالوقائع لم تسجّل تقدّم أيّة شركات نفطية سوفييتية بطلبات للحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في ليبيا.

اتّهامات بالرشوة

أشار بن حليم في مذكراته[٩٧] إلى أنّ بعض الشركات روّجت إشاعاتٍ ضدّ حكومته بسبب الملابسات التي صاحبت تكليف "الشركة الليبية–الأمريكية للبترول" الصغيرة بعقد امتياز للتنقيب عن البترول في منطقة "جردس العبيد" الواقعة في شمالي شرقي ولاية برقة، وكانت الشركات جميعها قد تزاحمت للحصول على امتياز التنقيب في هذه المنطقة لاعتقادها بأنّها الأكثر ترشيحاً لوجود البترول في باطنها.

وفي الواقع أنّ ما روّجته تلك الشركات وجد أصداءه في عدد من التقارير والبرقيات التي صدرت عن البعثات الدبلوماسية الأجنبية، من ذلك ما ورد في التقرير السنوي للسفارة البريطانية عام ١٩٥٥ الذي أعدّه السفير البريطاني والتر غرايام Walter G. Graham بتاريخ ١٣/١/١٩٥٦ حيث ورد في الفقرة الأخيرة منه (ذات الرقم ٢٢) ما ترجمته:

> "لقد استقبلت الشركات الكبيرة، بمزيج من الاستغراب والغضب، قرار "لجنة البترول" تخصيص كامل المنطقة التي كانت تُعدّ الأفضل (من قبل الشركات) إلى شركة فرنسية وأخرى تسمّى الشركة الليبية–الأمريكية للزيت، والأخيرة تضمّ شركة أمريكية صغيرة ومصالح بعض الليبيّين.[٩٨] ونظراً لأنَّ شروط طلبات الحصول على عقود الامتياز التي تقدّمها الشركات سرّية، فمن المستحيل معرفة الأسباب التي جعلت "لجنة البترول" تتخذ قرارها في مصلحة هاتين الشركتين. ومن المعروف أنّ الشركة الليبية–الأمريكية للزيت تعهّدت في طلبها بتطوير عملياتها (التنقيب والحفر) بطريقةٍ مغرية، وأن تستثمر أموالاً أكثر في مدّة أقصر من تلك التي عرضتها الشركات الكبيرة. ومع ذلك فإنّ الشكوك تحوم حول وجود مصالح شخصية أيضاً. وكان ردّ الفعل من قبل الشركات الكبرى إزاء هذه المعاملة المتحيّزة هو التفكير في سحب عملياتها من ليبيا، غير أنّها لم تتمكّن من الوصول إلى اتفاق بينها في هذا الشأن، وقرّرت جميعها في النهاية أن تقبل على مضض بالمناطق التي خصّصت لها".[٩٩]

---

٩٦ راجع الرسائل المتبادلة بين كلٍّ من وزارة الخارجية ووزارة الوقود والطاقة البريطانية والسفارة البريطانية في واشنطن خلال شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦. الرقم الإشاري JT 1532/1، الملف FO 371/119775.

٩٧ مصدر سابق، ص ٣٣٠.

٩٨ إذا صحّ هذا الادّعاء، فنأمل أن يقوم أحد الباحثين بكشف النقاب عن الأشخاص الليبيّين الذين كانوا شركاء في هذه الشركة.

٩٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري JT 1011/1، الملف FO 371/119707.

بعض وقائع النشاط البترولي

يمكن الإشـارة إلى الوقائع والبيانات التالية بشـأن النشاطات البترولية في ليبيا منذ بداية العام ١٩٥٦ وحتى اكتشاف البترول في منتصف العام ١٩٥٩:

* بدأ النشـاط الميداني لعمليات الاستكشاف والمسح يأخذ مجراه ويتطوّر بسرعة فائقة منذ بدايـات العـام ١٩٥٦ كما يتّضح من البيان التالي الذي يصوّر عدد فرق عمليات المسح المختلفة خلال السنوات ١٩٥٦–١٩٥٩:[١٠٠]

عدد الفرق شهرياً	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
فرق المسح الطبوغرافي	٥١	١٥٥	١٠٠	٨٤
فرق المسح الجيولوجي	٨١	١٥٥	٢٢٤	٢٠٠
فرق المسح التنقيبي المغناطيسي	١٤	٢٨	٤٧	٣
فرق قياس الجاذبية	٤٥	١١٠	١٣٨	٣٨
فرق المسح الزلزالي السيزمي	٢٧	١١٥	٢١٥	٣١٠
فرق التصوير الجوي	٢	٧١	١١	-.٣
فرق إزالة الألغام	١٠٧	٣٥٢	٣٩١	٣٥٥

* جرى حفر أوّل بئر اسـتطلاعية في البلاد في ٣٠/ ٤/ ١٩٥٦ عن طريق الشركة الليبية–الأمريكيـة للزيـت في منطقة "جردس العبيد" (شـمال شرق برقـة) في عقد الامتياز رقم (١٨) وكانت البئر جافة.

* تطـوّرت عمليات الحفر والتنقيب خلال السـنوات حتى اكتشـاف البـترول على النحو الذي يوضحه البيان التالي:[١٠١]

---

١٠٠ المصدر: وزارة شؤون البترول. ليبيا. نقلاً عن F. C. Waddams، مصدر سابق، ص ١٩٢.

١٠١ المصدر: وزارة شؤون البترول. ليبيا. نقلاً عن كتاب F. C. Waddams، مصدر سابق، ص ١٩٢.

عدد الآبار المحفورة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
استكشافية	١	٤	٢٦	٣٢
تطويرية	–	–	١	٩
الأعماق المحفورة (بآلاف الأقدام)	٩	٣٤	١٤٤	٣١٤

❊ تطوّرت أعداد العاملين بشركات البترول في ليبيا على النحو التالي:[١٠٢]

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
ليبيّون	١١٥٠	٢٩٠٠	٤٦٠٠	٥٠٠٠
أجانب	٣٥٠	٨٥٠	١٣٠٠	١٨٠٠

❊ تطوّر إجمالي إنفاق شركات البترول خلال السنوات ذاتها على النحو التالي[١٠٣] (بملايين الجنيهات الليبية):

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	الإجمالي
داخل ليبيا	–	٤	١٠	١٠	٢٤
خارج ليبيا	٤	٨	١٦	٢٣	٥١
الإجمالي	٤	١٢	٢٦	٣٣	٧٥

١٠٢ المصدر السابق، ص ٧٥، ١٩٢.
١٠٣ المصدر نشرة "مصرف ليبيا ووزارة شؤون البترول".

محاولة الاتفاق مع "أنريكو ماتّاي"[١٠٤]

وصـل السـنيور "أنريكـو ماتّـاي" Enrico Mattei إلـى ذروة أصحاب القرار في شـركة إيني (ENI) الإيطالية التي تدير شـؤون كلّ شـركات النفط[١٠٥] التي تشـارك في ملكيّتها الدولة الإيطالية، وعلى رأسـها شـركة أجيب (AGIP) المملوكة بالكامـل للدولة الإيطالية. وأصبح ماتّاي يستأثر بالقرار البترولي الإيطالي منذ اختياره رئيساً للشركة الأم عام ١٩٥٣.

وقـد بـدأ اصطدام ماتّاي بالمصالـح البترولية الأمريكية منذ أن وضـع ثقله كلّه لمنع بيع شـركة أجيب للقطـاع الخاص.[١٠٦] وفي عـام ١٩٥٦/ ١٩٥٧ نجح في إبرام عقد شـراكة بين شركته وشـركة النفط الوطنية الإيرانية على أساس مقاسمة الأرباح بينهما بنسبة ٧٥٪ لإيران و٢٥٪ لإيطاليا، فاحتجّ الأمريكان لدى طهران قائلين بأنّ هذا الاتفاق يزعزع استقرار الشرق الأوسـط ويهدّد إمـدادات النفط الذاهبة إلـى أوروبا. ورغم الضغوط كلّها فقـد تمّ إبرام هذا الاتفاق في شـهر أغسـطس/ آب ١٩٥٧،[١٠٧] ووقّع ماتاي عام ١٩٥٧ اتفاقيةً مماثلة مع مصر وأخرى عام ١٩٥٨ مع المغرب.[١٠٨]

ومن الأمور المثيرة التي أشار إليها بن حليم في مذكراته أنّه دخل، أثناء ترؤسّه للوزارة، في مفاوضاتٍ مع السـنيور ماتاي (لم يحدّد زمانها ولا مكانها ولا المشـاركين فيها) من أجل الوصول إلى اتفاقٍ مماثل معه في ليبيا.

يقول بن حليم في هذا الخصوص:[١٠٩]

"لقـد كانت سياسـة الحكومـة، حتى قبل اكتشـاف البترول، تهدف إلى تحسـين شروط العقود لصالح الدولة الليبية كلّما سنحت الفرصة لذلك، وبالفعل فقد صدرت عقود متعددة بشروط أفضـل مـن العقود الأولى من الناحية الماليـة بوجه خاص، إلا أنّنا لم نسـتطع التغلّب على مبدأ

---

١٠٤ راجع ما ورد حول هذه الشخصية في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٠٥ كانت شركة ENI تضمّ تحتها ٣٦ شركة تختصّ بالصناعة النفطية في إيطاليا.

١٠٦ سامي عصاصة "**هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة**" (بيروت: مكتبة بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٦٠، ٦١.

١٠٧ *The Prize* مصدر سابق، ص ٥٠١-٥٠٥.

١٠٨ سامي عصاصة، مصدر سابق، ص ٦١.

١٠٩ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ٣٣٢-٣٣٥.

مناصفة الأرباح الذي كان قد استقرّ في البلدان المنتجة للبترول في الشرق الأوسط.

وسنحت الفرصة بظهور "أنريكو ماتاي" رئيس شركة "أجيب" الإيطالية في الميدان البترولي. فقد اتفق "ماتاي" مع الحكومة الإيرانية في أوائل سنة ١٩٥٧ [١١٠] على عقدٍ جديد تكون فيه نسبة الأرباح للحكومة الإيرانية ٧٥٪ والـ٢٥٪ المتبقية لشركة أجيب. ولهذا فقد سارعت وأجريت اتصالات "بماتاي" وساعدني في ذلك صديق إيراني هو "السيد انتظام" رئيس شركة البترول الوطنية الإيرانية في ذلك الوقت، وهو الذي تفاوض مع "أنريكو ماتاي" نيابةً عن الحكومة الإيرانية.

وبدأت مع ماتاي المفاوضات بعلم رئيس لجنة البترول ومشاركته في إعداد الوثائق اللازمة،[١١١] ووصلنا إلى المراحل الأخيرة من الاتفاق، غير أنّني استقلت قبيل التوقيع على العقد مع شركة "أجيب".

لم تكن أهمّية محاولة الاتفاق مع شركة أجيب محصورة فقط في ميزة حصول ليبيا على ٧٥٪ من الأرباح مقابل ٢٥٪ للشركة الإيطالية، بل إنّ الأهمّية الخطيرة تكمن في هدف تحطيم مبدأ مناصفة الأرباح مع شركات البترول الذي كان أساساً للعقود البترولية في ليبيا والشرق الأوسط (كانت الدول المنتجة تتقاسم أرباح البترول مناصفةً مع شركات البترول بعد استقطاع المصاريف)، ومن البديهي أنّ هذا لو تحقّق سيعدّ سابقة خطيرة لا شك ستليها محاولة من الحكومة الليبية لتطبيقها على العقود السابقة، لذلك فقد كانت مفاوضاتنا مع أنريكو ماتاي محاطة بسرّية تامّة تجنّباً لما قد تقوم به شركات البترول الأخرى من عراقيل وصعوبات لو علمت بتلك المفاوضات واشتمّت منها ما ستواجهه من سابقة خطيرة تفقدها جزءاً هاماً من أرباحها".

ثمّ يزعم بن حليم في المذكرات ذاتها:[١١٢]

"لما تقدّم، وحرصاً على المصلحة الوطنية العليا، فإنّني بعد استقالتي أطلعت خليفتي (عبد المجيد كعبار) على تفاصيل مفاوضاتنا مع الشركة الإيطالية،[١١٣] شارحاً تفاصيلها، ولافتاً نظره إلى الفوائد العظيمة التي كنّا نتوقعها من وراء ذلك الاتفاق على عقود الامتيازات البترولية الأخرى، ونصحته بالمضيّ في تلك المفاوضات متعاوناً مع رئيس لجنة البترول الذي كان على علم تام شامل بكل تفاصيل تلك المفاوضات، وشدّدت على خليفتي أهمّية السرّية التامة، محذّراً إيّاه من العراقيل والصعوبات التي قد تقيمها شركات البترول الأخرى لو تسرّب لها سرّ

١١٠ يلاحظ أنّ بن حليم استقال من رئاسة الوزارة في ٢٤/ ٥/ ١٩٥٧، وكانت الفترة منذ بدايات عام ١٩٥٧ من عمر وزارته حافلة بالأزمات والمشاكل. راجع الجزء الأول من هذا الكتاب: الفصل الرابع من المجلد الثاني "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة".

١١١ معنى هذه العبارة أنّ مشاركة رئيس لجنة البترول الدكتور أنيس القاسم في هذه المفاوضات قد اقتصرت على إعداد الوثائق فقط.

١١٢ ص ٣٣٢، ٣٣٣.

١١٣ لم يرد في أيّ موضع آخر من مذكرات بن حليم أنّه أطلع خلفه كعبار على أيّ موضوع آخر يتعلق بالمصلحة الوطنية العليا.

مفاوضاتنـا مع شركة "أجيب". وأكّـد لي رئيس الوزراء الجديد تقديره لجهودي وإصراره على إتمام المفاوضات مع الشركة الإيطالية على نفس النهج الذي سرت عليه جملةً وتفصيلاً.

ومع الأسف الشديد فإنّ شيئاً من هذا لم يحدث. بل بالعكس، سرعان ما تسرّب سرّ مفاوضاتنا مـع شركة أجيب إلى الشركات الأخرى، فهبّت بمكرها ونفوذها ومؤامراتها لوأد المفاوضات مع شركة "أجيب" وتمّ لها ذلك في يسر، وبأقلّ ثمنٍ وعناء.".



الشركات الأمريكية تساند بن حليم

لقد تحدّث بن حليم في مذكراته[١١٤] عن مصادماته الكثيرة مع شركات البترول في ليبيا، وكيف أنّه أقام سدّاً منيعاً حول "لجنة البترول" ورئيسها لحمايتهم من التدخّلات والضغوط، وكيف أنّه كان يخشى العراقيل والصعوبات التي يمكن أن تضعها شركات البترول لو علمت بالمفاوضات السرّية التي كان يجريها مع الإيطالي "أنريكو ماتّاي" من أجل التوصّل إلى اتفاقٍ بين شركة "أجيب" والحكومة الليبية يحقّق مقاسمة الأرباح بينهما على أساس ٧٥٪ للحكومة الليبية و٢٥٪ للشركة الإيطالية، وكيف أنّ بعض هذه الشركات قد بثّت دعاية خبيثة ضدّ حكومته، كما أنّه وصف هذه الشركات بأنّها كانت ذات "مكر ونفوذ ومؤامرات".

وقد يكون ما ادعاه بن حليم في مذكراته صحيحاً، ولكن اللافت للنظر أنَّ بعض الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية تكشف أنَّ عدداً من المسؤولين الكبار في بعض الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا يومذاك كانوا حريصين على بقاء بن حليم على رأس الوزارة، وأنهم قاموا بنقل رسائل منه إلى الخارجية الأمريكية، كما قاموا بزيارته في بيته بعد تركه للوزارة، أو أثناء عمله كسفير لليبيا في فرنسا.

فمذكرة المحادثة التليفونية[١١٥] المؤرّخة في ٣٠/ ٤/ ١٩٥٧ تشير إلى أنَّ المستر ويليام ويتمان William Witman بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن تلقّى مكالمتين هاتفيتين من نيويورك يومي ١٢ و ٣٠/ ٤/ ١٩٥٧، الأولى من المستر فينش Finch والثانية من المستر ريتشارد لو Richard Lowe من كبار المسؤولين في شركة سكوني موبيل أويل .Scony Mobil Oil Co،[١١٦] وقد أثار المسؤولان النفطيان الكبيران خلال هاتين المحادثتين؛ الموضوعين نفسيهما؛ والأول يتعلّق بالرغبة[١١٧] في إصدار بيانٍ على مستوى عالٍ من الإدارة الأمريكية يعبّر عن تأييدها لسياسة الحكومة الليبية الحالية[١١٨] في الشؤون الدولية:

١١٤ مصدر سابق، ص ٣٢٧-٣٣٥.

١١٥ المذكرة محفوظة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 773.00.

١١٦ كانت هذه الشركة قد وقّعت حتى يومذاك عشرة عقود امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا، منها (٧) عقود في ٣١/ ١٢/ ١٩٥٥، وعقد واحد في ٢/ ٥/ ١٩٥٦، وعقد تاسع في ٢٦/ ١/ ١٩٥٧، والعاشر في ٢٠/ ٢/ ١٩٥٧.

١١٧ إنّ المقصود هنا هو على الأرجح رغبة الشركة وليس رغبة بن حليم، حيث أنّ العبارة وردت مبنية للمجهول.

١١٨ وصف التقرير المشترك الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٥٧ الخاص بالأسبوع رقم (١٤)، في الفقرة الأولى منه، أنّ رئيس الوزراء كان في تلك الآونة يجاهد للبقاء في منصبه. التقرير رقم (٣٧٤)، الملف (W) 773.00.

"The desirability of a high level American Government statement supporting the present Libyan Government point of view in international affairs".

أمّـا الموضوع الثاني، فهو إمكان دعوة رئيس الوزراء بن حليم لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية.[١١٩]

وتفيد المذكّرة أنّ المستر ويتمان أوضح لمحدّثه في المكالمة الثانية (المستر ريتشارد لو Lowe) أنّ ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكي أوضح خلال زيارته الأخيرة لطرابلس[١٢٠] تأييد الولايات المتحدة للحكومة الليبية. كما عبّر المستر ويتمان لمحدّثه عن رأيه بأنّ إصدار بيانٍ آخر في هذا الوقت قد لا يكون أمراً مرغوباً فيه. ومع ذلك، يظلّ على الدوام في حسبان الـوزارة أن تلجـأ إلى إصدار بيانٍ آخر متى رأت أنّ الوقت مناسـب لذلك وأنّه يحقّق المرجوَّ منه.[١٢١]

أمّـا بالنسـبة للموضـوع الثاني (دعـوة بن حليـم لزيارة أمريكا رسـمياً)، فتفيـد المذكرة أن المسـتر ويتمان اعتذر لمحدّثه المسـتر لو عن إمكان تحقيق ذلك بسـبب انشـغال الرئيس أيزنهاور في تلك الفترة.

كمـا توجد مذكـرة محادثات أخرى[١٢٢] جرت فـي مبنى وزارة الخارجيـة الأمريكية يوم ٢٢/ ٨/ ١٩٥٧ وضمّـت مندوبـاً عن وزارة الخزانة المسـتر بَكنر Beckner والمسـتر ويتمان وآخريـن عـن الإدارة الإفريقيـة بـوزارة الخارجيـة الأمريكيـة، إلـى جانـب كلٍّ من المسـتر براودفيت Proudfit والمستر جونز Jones عن شركة استاندرد أويل أوف نيوجرسي Standard Oil Company of New Jersey[١٢٣] والمسـتر ميتزجـر Metzger عـن شـركة كريـول Creole Petroleum Company. وقد تبيّن من محضر المحادثات أنّ المسـتر براودفيت كان في زيارة لليبيا يوم ٤/ ٧/ ١٩٥٧ وأنّه يرغب في مناقشـة الوضع السياسي في ليبيا مع مسؤولي الإدارة الإفريقية في الوزارة. وقد أشـار المسـتر براودفيت إلى أنّه على الرغم من أنّ بن حليم كان قد ترك حينذاك رئاسة الوزارة؛ فإنّ الأخير استقبله في منزله. وأضاف المستر براودفيت أنّه، من خلال مشـاهدته ذلك اليوم لعدد الوزراء الذين تردّدوا على منزل بن حليم، تولّد لديه انطباع بأنّ الأخير لم يخرج بتاتاً من الساحة السياسية الليبية.

---

١١٩ إنّنا نعتقد أنّ هذين الموضوعين إمّا أن يكونا بإيعاز من بن حليم، الذي كان يومذاك يواجه العديد من الضغوط من قبل ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي، ومن ورائه المصريون، وإما أن يكونا قد نوقشا معه على الأقلّ من قبل مسؤولي الشركة الأمريكية.

١٢٠ كان ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكي قد قام بزيارة لليبيا يوم ٢٥/ ٣/ ١٩٥٧ قابل خلالها الملك إدريس.

١٢١ سـلفت الإشـارة في الفصل الرابع بالمجلد الثاني من الجزء الأول من هذا الكتاب إلى وجود سـت وثائق أمريكية سرّية جداً تتعلّق بالفترة الأخيرة من عمر حكومة بن حليم (إبريل/ نيسان- مايو/ أيار ١٩٥٧) ما تزال مسحوبة ولم يجرِ الإفراج عنها.

١٢٢ موجودة بالملف المركزي نفسه رقم (773.00).

١٢٣ كانت شركة استاندرد قد حصلت حتى يومذاك على (١٢) عقد امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا.

"From the number of Libyan Cabinet Ministers who called on Ben Halim that day, Mr. Proudfit gained the impression that Bin Halim was, by no means, out of the Libyan political picture".

كما توجد مذكرة لمحادثاتٍ أخرى جرت في مقرّ وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٠/٧/١٩٥٨ [١٢٤] بين المستر براودفيت والمستر جونز (السالف الإشارة إليهما) وبين المستر جوزيف بالمر Joseph Palmer والمستر ويليام بورتر William J. Porter من الإدارة الإفريقية بالخارجية الأمريكية، وكان مما ورد فيها أنّ المستر براودفيت مرّ خلال رحلته الأخيرة إلى ليبيا بمصطفى بن حليم بمقرّ عمله الجديد في باريس، وأنّه تحدّث معه حول الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط، وأنّ بن حليم طلب منه نقل وجهات نظره إلى الخارجية الأمريكية.



١٢٤ موجودة بالملف المركزي رقم (773.00).

إجهاض محاولة الاتفاق مع "ماتّاي"

أشرنا في مبحث سابق من هذا الفصل إلى محاولة رئيس الوزراء بن حليم الوصول إلى اتفاق بترولي مع السنيور "أنريكو ماتّاي" رئيس شركة "أجيب" الإيطالية؛ يتمّ بمقتضاه تقاسم الأرباح على أساس ٧٥٪ للحكومة الليبية، أسوةً بما كان السنيور ماتّاي قد أبرمه مع الحكومة الإيرانية (١٩٥٧).

وذكرنا كيف أنّ بن حليم أورد في مذكراته أنّه أبلغ خلفه في رئاسة الوزارة عبد المجيد كعبار بتفاصيل المحادثات التي أجراها عام ١٩٥٧ مع السنيور ماتّاي في هذا الشأن وطلب منه متابعتها في سرّية وحذر.

كيف كان مآل المحاولة؟

تورد الوقائع أنَّ السنيور ماتّاي صرّح في ٤/ ٤/ ١٩٥٨ "بأنّ الشركات الأمريكية كانت وراء الحيلولة بين شركته وبين الحصول على امتيازات نفطية في ليبيا عام ١٩٥٧".

وقد أوضح بن حليم حيثيات هذا الموضوع في مذكراته حيث جاء بشأنها:[١٢٥]

"وعندما تسرّب خبر المفاوضات السرّية الجارية بين الحكومة الليبية وشركة "أجيب" الإيطالية - وأودّ أن يعفّ قلمي عن ذكر تفاصيل تسريب ذلك السرّ- فإنّ مجموعة من الشركات الأمريكية التي شعرت بالخطر الداهم الذي يهدّد أرباحها في ليبيا، لو تمّت سابقة اقتسام الأرباح البترولية بين ليبيا وشركة أجيب على أساس ٧٥٪ للدولة و٢٥٪ للشركة، أقول إنّ تلك المجموعة من الشركات الأمريكية استنجدت بنفوذ عبد الله عابد واتفقت معه نظير "ثمن بخس دراهم معدودة" على أن يحصل لها من لجنة البترول على عقد امتياز لنفس المنطقة التي كانت موضع المفاوضة مع شركة أجيب!!

وجاء عبد الله عابد ليبلّغ رئيس لجنة البترول أمراً شفوياً من رئيس الوزراء برفض طلب شركة "أجيب" للحصول على امتياز بترولي، وإعطاء نفس منطقة الامتياز إلى مجموعة من الشركات الأمريكية تقدّمت في نفس اليوم بطلب للحصول على ذلك العقد! وأسقط في يد رئيس اللجنة المسكين، ولكنّه رفض تلقّي تعليمات من رئيس الوزارة عن طريق شخص غير

١٢٥ مصدر سابق، ص ٣٣٤-٣٣٦. الهوامش من المؤلف.

مسؤول وغير مؤهّل لذلك (برغم نفوذه الطاغي). وبعد يومين استدعاه رئيس الوزراء إلى مكتبه وأفهمه أنّه يودّ أن يجامل ويساعد عبد الله عابد بإعطاء عقد امتياز المنطقة التي تطالب بها شركة "أجيب" للشركات الأمريكية التي يمثلها، ولفت رئيس الوزراء نظر رئيس اللجنة إلى نفوذ عبد الله عابد "الذي أصبح يعيّن ويقيل الوزراء"! ولكن رئيس اللجنة رفض أمر رئيس الوزراء ولفت نظره إلى الفوائد العظيمة التي يحتوي عليها الأساس الجديد الذي سيقوم عليه الاتفاق مع شركة أجيب، ولفت نظره كذلك إلى ردّ فعل هذا الاتفاق على العقود الموقّعة سابقاً مع الشركات المختلفة، وختم كلامه بأنّه كرئيس للجنة البترول لا يستطيع أن يتغاضى عن تلك الفوائد العظيمة التي يحتوي عليها أساس الاتفاق الجديد مع شركة أجيب، ولكن إذا أصرّ رئيس الوزراء على رأيه وقرّر أنّ مصلحة البلاد هي استبعاد شركة أجيب ومنح نفس المنطقة لمجموعة الشركات الأمريكية، فما على رئيس الوزراء إلا أن يوجّه رسالة خطّية بذلك إلى لجنة البترول، بصفته المسؤول الأول عن مصلحة البلاد العليا، ولجنة البترول ملزمة قانوناً بمراعاة مصلحة البلاد العليا في القرارات التي تتخذها.

وأذكر أنّني تحدثت مع عبد المجيد كعبار رئيس الوزراء لتأييد رئيس اللجنة في هذا الموضوع، ولمته على موقفه المساند لعبد الله عابد المتعارض مع مصلحة الوطن، وذكّرته بالحديث الذي جرى بيننا بعد استقالتي والذي سبق الإشارة إليه، ولكن رئيس الوزراء ردّ بأنّه تلقى توجيهاً سامياً بعدم التعامل مع الشركات الإيطالية (إنّني أعتقد أنّ هذا الردّ لم يكن له أساس من الصحّة بل أعتقد أنّه تبرير رخيص جاء به رئيس الوزراء لتغطية موقفه الضعيف أمام عبد الله عابد).

وبعد أيام من ذلك الاجتماع (أكتوبر ١٩٥٧) وردت للجنة البترول رسالة خطية من رئيس الوزراء تفيد أنّ المصلحة العليا للبلاد تقتضي عدم منح عقود لشركات النفط الحكومية،[١٢٦] وحيث أنّ شركة "أجيب" حكومية فإنّ مؤدّى تلك الرسالة منع إصدار عقد امتياز لها. وإزاء تلك الرسالة لم يعد هناك مجال للتعامل مع الشركة الإيطالية، وأصبح لا مفرّ من إصدار العقد لمجموعة الشركات الأمريكية. وبذلك تمكّنت الشركات الأمريكية من القضاء على محاولة رائدة جريئة لو تمّت في حينها لبدّلت الكثير من أسس عقود امتياز البترول في ليبيا.

وأذكر أنّ عبد الله عابد زارني في منزلي في تلك الفترة، وعندما لمته على أعماله الضارّة بالمصالح الوطنية، وحذّرته من عواقب التدخّل في شؤون البترول بهذه الطريق السيّئة،[١٢٧] كان ردّه أنّ هذه تجارة، وقد أحلّ الله التجارة وحرّم الربا!! ثمّ أردف راجياً أن أنصح صديقي "الفلسطيني" (يعني أنيس القاسم) أن يمتثل لأوامر أصحاب النفوذ، أو أن يحمل شنطته ويرحل من البلاد!

١٢٦ كانت الحكومة البريطانية تمتلك حصّة كبيرة من شركة BP التي كانت قد حصلت على امتيازات بترولية في ليبيا عبر شركتها التابعة "دارسي".

١٢٧ لم يحل هذا الأمر دون مشاركة بن حليم لعبد الله عابد السنوسي في تأسيس شركة البترول الوطنية الليبية خلال شهر يوليو/ تموز من عام ١٩٦١ كما سنرى في مبحث لاحق.

وعندما أبلغت "صديقي الفلسطيني" تلك الرسالة كان ردّه أنّه جاهز للرحيل في أيّ وقت.

ومـن الأمـور المضحكة المبكية أنّ شركة أجيب مُنحت في آخر الأمر عقوداً بترولية في ليبيا.[١٢٨] وتفصيـل ذلك، أنّ "أنريكو ماتاي" علـم، بذكائه، أنّ رفض طلبه الأول في الحصول على عقد بترولي لم يكن سببه الحقيقي أنّ شركته شركة حكومية، بل إنّ السبب الحقيقي هو تضافر جهود الشركات الأمريكية مع عبد الله عابد السنوسي لاستبعاد شركة أجيب وإعطاء العقد لتلك الشركات. وفهم "ماتاي" أنّ عبد الله عابد أصبح هو صاحب الكلمة في منح عقود البترول في ليبيا!! لذلك أسرع وأجرى اتصالاته به واتفق معه على أن تُمنح أجيب عقوداً بترولية مقابل أن يتنازل "بنك دي روما" عن أغلبية أملاكه في بنغازي لعبد الله عابد مقابل ثمن اسمي زهيد.

وهـذا مـا تمّ فعـلاً، فصدر قرار كتـابي جديد من رئيس الوزراء يلغي القرار السـابق ويسـمح للشركات الحكومية بالحصول على عقود امتياز، ويشجع لجنة البترول على إفساح المجال أمام الشركات الإيطالية!"[١٢٩]

---

١٢٨ منحت "لجنة البترول" شركة (كوري) الإيطالية (التابعة لمؤسسة إيني ENI) امتيازاً بترولياً وقّعت عقده في ١٩/ ١١/ ١٩٥٩. (رقم الامتياز ٨٢). ويشير التقرير السرّي للسفارة الأمريكية رقم (٣٨٠) المؤرّخ في ١٤/ ٤/ ١٩٦٠ أنّ السفير الإيطالي في ليبيا Mondello لعب دوراً مهمّاً في هذه الصفقة. الملف (873.053).

١٢٩ قتل ماتّاي يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٦٢ عندما تحطّمت طائرته الخاصّة وهي في طريقها من صقلية إلى ميلانو ولم تُعرف أسباب الحادث.

مشاكل الشركات مع المستخدمين الليبيّين

أشــرنا من قبل إلى أنّ إجمالي عدد العمال والمســتخدمين الليبيّين مع شــركات البترول قد تطوّر من (١١٥٠) مســتخدماً في نهاية عام ١٩٥٦ إلى (٢٠٠٠) مســتخدم في نهاية العام التالي.[١٣٠] وقد ترتّب على هذه الزيادة أن واجهت الشــركات العديد من المشــاكل مع هؤلاء المستخدمين، كما تعرّضت للكثير ممّا أطلقت عليه وصف "المضايقات" Harassments.

ففي ١/ ١٢/ ١٩٥٧ قام عدد من الليبيّين[١٣١] العاملين مع شــركات البترول بتقديم طلبٍ إلـى مكتب العمـل بنظارة الداخلية بولاية طرابلس يسـمح لهم بتأسـيس نقابـة للعاملين في شركات البترول. وقد صرّح عبد اللطيف الكيخيا (أحد الموقّعين على هذا الطلب) لمسؤولي شـركة الموبيـل أويـل الكندية التي يعمـل بها أنّ الهدف الوحيد من تأسـيس هـذه النقابة هو حماية الليبيّين العاملين في شركات البترول ضدّ التمييز الذي يمارس بحقّهم لصالح أطراف جنسـيات ثالثـة، وأنّهم ينوون الانضمام إلى الاتحاد العالمـي لنقابات العمال الحرّة ICFTU والاتحاد العالمي لنقابات البترول International Oil Union Confederation وأنّهم لا ينوون الارتباط بأيّة اتحادات شيوعية أو بالاتحاد العمالي الذي ترعاه مصر ACLUF.

وقـد أشـار تقريـر مبكّـر، أعدّتـه السـفارة الأمريكيـة بشـأن هـذه التطـورات بتاريـخ ٦/ ١/ ١٩٥٨،[١٣٢] إلى المخاوف، التي سـادت منذئذٍ بين مسـؤولي شركات البترول، من أن يؤدّي تأسـيس هذه النقابة إلى المزيد من المتاعب التي تواجهها شركاتهم في ليبيا، وبخاصة فيمـا يتعلق بدعـوى التمييز بين الليبيين، وشـكاوى الفصل التعسّـفي، والمطالبات القضائية بالتعويض التي تعاني الشـركات كثيراً منها (حتى قبل تأسـيس هذه النقابة) مع لجنة البترول ومع مكاتب العمل في حكومات الولايات.

وقد توقّع التقرير ذاته أن تستمدّ النقابة المزمعة قوتها من مصادر ثلاثة هي:

(١) قانـون العمل الجديد الـذي تنتوي الحكومة إصداره، وهو بنظـر الشركات قانون يحابي العمال وتنظيماتهم النقابية.

---

١٣٠ كان إجمالي عدد المستخدمين الأجانب (٣٥٠) مستخدماً عام ١٩٥٦ و(٨٥٠) عام ١٩٥٧.

١٣١ هم عبد اللطيف الكيخيا (شركة موبيل أويل كندا)، ومحمد الكاديكي وبشـير فضل (شركة موبيل أويل)، ومحمد انديشـة (شركة إسّـو)، وعلي أبو زقيّة (شركة شل).

١٣٢ التقرير يحمل الرقم (٢٤٣) بالملف 873.062.

(٢) استمرار زيادة استثمارات شركات البترول من أجل البحث والتنقيب عن البترول في ليبيا، واكتشاف البترول فعلاً فيها.

(ج) في حال قيام حكومةٍ في ليبيا تكون معاديةً للغرب بشكلٍ جوهري في المستقبل (؟!)، فإنّ مثل هذه الحكومة سوف تعتمد على عناصر هذه النقابة في مواجهة شركات البترول.

في ٣١/ ٥/ ١٩٥٨ قامت حكومة ولاية طرابلس بتسجيل "نقابة ومستخدمي شركات البترول"، وقد بلغ عدد أعضائها في منتصف شهر يونيو/ حزيران من العام ذاته نحو (٦٠٠) عضو. وقامت النقابة الوليدة على الفور بتقديم طلب للانضمام إلى The International Confederation of Petroleum Workers (ICPW) وهي منظمة عالمية لنقابات عمال البترول ومقرّها الرئيسي في مدينة (دينفر) بولاية (كولورادو) بالولايات المتحدة الأمريكية.[١٣٣] وفي مطلع شهر يونيو/ حزيران من العام ١٩٥٨ قام المستر جروس Robert Gross بزيارة طرابلس وأعلن تضامن الاتحاد مع النقابة الوليدة.

ويؤكّد تقرير[١٣٤] أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٠/ ٧/ ١٩٥٨ أنّ قيام هذه النقابة ونشاطات رئيسها عبد اللطيف الكيخيا أثار مخاوف معظم مسؤولي شركات البترول العاملة في ليبيا، أنّ هذه النشاطات أدّت إلى طرد عددٍ من الأجانب العاملين في شركات البترول بحجّة أنّهم يمارسون تمييزاً ضدّ الليبيين.[١٣٥] كما وجدت هذه النقابة ونشاطات رئيسها ترحيباً وتعاطفاً من بعض الصحف المحلية، وفي مقدّمتها صحيفتا "**الرائد**" (طرابلس) و"**الزمان**" (بنغازي).

وقد جاء في التقرير ذاته:

> "من المنتظر أن ينجح الكيخيا ونقابته في المستقبل القريب، عن طريق أساليبه الفجّة، في تحسين أوضاع العمالة الليبية إلى حدٍّ ما لدى شركات البترول، مع احتمالاتٍ بأن يؤدّي ذلك، في الوقت نفسه، إلى انخفاض أداء هذه الشركات، وإلى ازدياد الشكّ وانعدام الثقة بين الشركات والنقابة."

> "لا يوجد شكّ في أنّ نشاطات الكيخيا أزعجت، بل أخافت، عدداً من شركات البترول الكبيرة التي شرعت سرّاً في مناقشة أمر سحب عملياتها بالكامل من ليبيا."

---

١٣٣ كان هذا الاتحاد يضمّ نقابة إسرائيلية.

١٣٤ التقرير يحمل الرقم (١١) بالملف 873.062.

١٣٥ أشار التقرير على وجه التحديد لحالة موظفين كانا يعملان بشركة إسّو الأمريكية، أحدهما يوناني الجنسية يدعى Manthos والآخر إيطالي يدعى Panni.

ثمّ يضيف التقرير:

"ومع التنامي التدريجي للأجواء السياسية والاقتصادية في ليبيا[١٣٦] وفي الشرق الأوسط،[١٣٧] فإنّ أساليب الكيخيا القائمة على الضرب المباغت، وتصريحاته المعادية للأجانب، تبدو عاملاً جديداً على طريق إقناع شركات البترول بأنّ المنطقة ليست مواتية لنشاطات اقتصادية مجزية على الأمد البعيد."

وكردّ فعل على هذه الأجواء التي أثارها تأسيس هذه النقابة، و"المضايقات" التي ترتّبت على ممارساتها وعلى نشاطات رئيسها، قام وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس بتوجيه تعليمات سرّية منه بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٨ إلى السفارة الأمريكية في ليبيا، جاء فيها:[١٣٨]

"علمت الوزارة من خلال تقارير وردتها من السفارة ومن مصادر أخرى بأنّ المضايقات المستمرّة التي تتعرّض لها شركات البترول الغربية العاملة في ليبيا أصبحت تشكّل معضلة، وأنّه لا يوجد ما يدلّ على أنّ هذه الحالة بطريقها إلى التحسّن."

"إنّ الوزارة تدرك أنَّ نقابة عمال ومستخدمي البترول، التي يرأسها عبد اللطيف الكيخيا، مسؤولة عن جزء كبير من هذه المضايقات. وفضلاً عن ذلك، فإنّ تقارير حديثة تشير إلى أنَّ سفارة الاتحاد السوفيتي في ليبيا نجحت في اختراق هذه النقابة، وبدرجةٍ أولى عن طريق كلٍّ من علي أحمد الترهوني ومحمد بو راس اللذين يعتبران من العناصر المسؤولة في النقابة."

ويمضي وزير الخارجية الأمريكي دالاس في تعليماته السرّية لسفارته في ليبيا مؤكّداً:

"إنَّ الوزارة مهتمّة بهذه الحالة، سواء فيما يتعلّق بالمضايقات التي تتعرّض لها شركات البترول الأمريكية في ليبيا، أو فيما يتعلّق بأهمّية درجة احتمال تغلغل الشيوعية في النقابة المذكورة."

"إنّ الوزارة سوف تكون ممتنّة أن تتسلم من السفارة تقييمها لنوع العلاقة القائمة حالياً بين شركات البترول الغربية ونقابة عمال ومستخدمي شركات البترول الليبية، ولموقف الصحافة والحكومة الليبية بهذا الخصوص، مع تقييم السفارة للتقارير المتعلّقة بتغلغل الشيوعية في النقابة المذكورة، وكذلك مقترحات السفارة بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لتحسين هذه الحالة."

١٣٦ شهدت الفترة منذ خريف ١٩٥٧ أزمة كبيرة في علاقات حكومة كعبار بالحكومة الأمريكية، بسبب تردّد الأخيرة وشحّها في تقديم المساعدات الاقتصادية لليبيا. راجع فصل "حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط" في المجلد الثاني من الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٣٧ شهدت هذه الفترة اضطرابات في كلٍّ من لبنان والأردن وسوريا والعراق والسودان.

١٣٨ تحمل هذه التعليمات الرقم الإشاري CA 3849 وعنوان "المضايقات التي تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا"، وهي موجودة بالملف المركزي رقم 873.062.

وقـد ردّت السـفارة الأمريكية في ليبيا على تعليمات الوزير دالاس بتقرير سـرّي مطوّل (سـت صفحات) مؤرّخ فـي ١١/ ٢/ ١٩٥٩ بعنوان "المضايقات التي تتعرّض لها شـركات البترول في ليبيا"[١٣٩] جاء فيه:

"عند تناول موضوع المضايقات المسـتمرّة التي تتعرّض لها شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيـا، فإنّ السـفارة تلاحظ، بـادئ ذي بدء، أنَّ "المسـألة الوطنية" تلعب نسـبياً دوراً ثانوياً فيها".

"فالليبيّون، عموماً، يعتبرون الولايات المتحدة الأمريكية هدفاً سهلاً لألعاب "الثقة والابتزاز"، ويشـعرون مـن عدّة جوانب أنّـه على الرغم من أنّ أمريكا قد لا تكـون مؤيّدة للقضايا العربية (إسرائيل، الجزائر ..)، فإنّهم يدركون في الوقت ذاته أنّ بلادهم يمكن أن تجني فائدة كبيرة من وراء وجود هذه الشركات ونشاطها ببلادهم.

ومـن ثمّ فـإنَّ المضايقات التي تتعرّض لهـا شركات البترول في ليبيا تبـدو وليدة مواقف فردية لبعض المسؤولين بشأن معالجة عدد من الأمور التي تقع في دائرة اختصاصهم، وليست نتيجة سياسـة عامة من جانب الحكومة (الاتحادية) أو الهيئات الولائية وغيرها من المؤسسـات. وإنّ عبـارة "أنتـم رجال البـترول أغنياء جداً وبمقدوركـم دفع المزيد" هي الغالب اسـتخدامها في التعبير عن هذه المواقف".

ثمّ يضيف التقرير:

"كـما توجـد عوامل وتوجّهات أخرى تتطـوّر بتفاعل داخل ليبيا، وهـي ذات تأثير على وضع شركات البترول... من ذلك نموّ "الروح الوطنية الليبية"، والتي تعبّر عن نفسها بشكلٍ رئيسيّ في التصميم على اسـتبعاد الأجانب (من مختلف مجالات العمل في هذه الشركات) واستبدالهم بالليبيّين. ومن ذلك أيضاً الشـعور لدى الليبيين بأنَّ شركات البترول تقوم باسـتغلال ثروات ليبيا بدلاً من النظر إليها على أنّها تقوم بالمسـاهمة في تطوير الاقتصاد الليبي. وكذلك الشـعور بـأنّ شركات البـترول هـي عـلى درجة عالية مـن الثراء تمكّنهـا من تحمّـل أيّ شيء. ومن هذه العوامـل أيضاً، الإصرار المتواصل من قبل الليبيّين على عدم الاعتراف بضعف إمكاناتهم بأيّ شكل من الأشكال، ومنها أيضاً، جهل الليبيّين المطلق بالتأثير السلبي للإجراءات المتّخذة من قبلهم على عمليات شركات البترول ومواقفها".

"إنَّ الجـزء الأكبر من الصعوبـات التي تواجهها شركات البترول ناجم عن جهود السـلطات الاتحادية والولائية في ليبيا، والتي تهدف إلى تليبب صناعة البترول. وإنّ الاعتقاد السائد الآن لدى هذه السلطات هو أنَّ الليبيّين يستطيعون شغل أيّ منصب أو وظيفة، وأنَّ الأمر لا يحتاج

١٣٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٢١٨) بالملف رقم 873.062.

سوى لإعطائهم الفرصة. وفيما يعترف بعض المسؤولين الليبيّين، على نطاقٍ خاص، بزيف هذا الاعتقاد، إلا أنّهم لا يستطيعون اتّخاذ أيّ إجراءٍ علني من شأنه أن يظهر أنّهم يحابون الأجانب على حساب بني وطنهم".

ويسهب التقرير بعد ذلك في شرح الكيفية التي تؤدّي بها "سياسة التلييب" الآنفة، والإجراءات المنبعثة عنها، إلى كثير من التعطيل، وإلى ارتفاع تكلفة عمليات شركات البترول. ثمّ يشير إلى توجّه آخر وعامل جديد بالعبارات الآتية:

"وعلى الرغم من أنَّ الليبيّين يدركون أنَّ نشاط شركات البترول يسهم بشكلٍ كبير في الرواج الاقتصادي في بلادهم، فإنّه لا يزال لديهم إصرار على الاعتقاد بأنَّ هذه الشركات "استغلالية". وكثيراً ما يتردّد الاتهام (في أوساط الليبيّين) بأنَّ مصروفات هذه الشركات إنّما يتمّ إنفاقها على المستخدمين الأجانب وعلى السلع الكمالية الخاصّة بهم. وقد ظهر هذا الاتهام خلال اجتماعات "لجنة البترول" الليبية التي انعقدت مؤخّراً (أواخر العام ١٩٥٨). ومن المنتظر ممارسة المزيد من الضغوط على الشركات من أجل تحقيق مزايا إضافية للمستخدمين الليبيّين في شكل زيادة في مستوى المرتبات والأجور والتغذية (في معسكرات الشركات) والإجازات وفي وسائط النقل."

كما يشير التقرير بعد ذلك إلى موقف القيادات العمالية الليبية الذي أسهم في خلق حالةٍ من عدم الرضا لدى المستخدمين الليبيّين عن أوضاعهم الوظيفية (لأسباب يصفها بأنّها شخصية وغير موضوعية)، كما يشير، من جهة أخرى، إلى موقف شركات البترول الذي يبدو عازفاً عن إدخال تحسينات على معاملة المستخدمين الليبيّين بحجّة الاقتصاد في الإنفاق، رغم أنّ هذه التحسينات مطلوبة ولها ما يبرّرها.

ثمّ يخصّص التقرير عدداً من فقراته للتشريعات الليبية ذات الصلة بالنشاط البترولي، وعلى الأخصّ قانون العمل الصادر في ٥/ ١٢/ ١٩٥٧ وقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، وذلك على النحو التالي:

"كما هو الحال في معظم الدول النامية،[١٤٠] فقد سعت ليبيا إلى تحقيق مستويات أعلى (في الأداء) من خلال إصدار "تشريعات عصرية". لقد اطلع الليبيّون على كثيرٍ من الممارسات التنظيمية في عددٍ من البلدان المتقدّمة، وعادوا إلى بلادهم بإحساس مسيطر أنّه ينبغي أن تكون لديهم هذه النظم المتطوّرة نفسها، وأنّ السبيل إلى تحقيق ذلك هو من خلال إصدار تشريعات في هذا الشأن".

"غير أنّ من الواضح أنّه قد غاب عن هؤلاء (الليبيّين) إدراك تأثير الفروقات الهائلة في المستويات الفنّية والتقنية، وبالكفاءة الإدارية والتنظيمية، والإمكانات والثروات الطبيعية.

١٤٠ استخدم التقرير عبارة المتخلفة (backwards).

وفضلاً عن ذلك، فإنّ "العمومية والغموض" التي طبعت نصوص هذه التشريعات، وإعطاء رخصة الاجتهاد للموظفين المكلّفين بتنفيذها، قد أعاقت الفاعلية والبساطة اللتين استهدفتهما هذه التشريعات".

"ومن ثمّ فمن المعتاد أن يشعر المرء بحالةٍ من الإحباط بسبب عدم إدراك عدد كبير من المسؤولين الليبيّين، إن لم يكن أغلبهم، مدى الصلاحيات التي يملكونها في تطبيق القوانين، ناهيك عن عدم درايتهم لكيفية استخدام هذه الصلاحيات، سوى لخدمة مصالحهم الشخصية، وكيف أنّهم يفضّلون تجاهل أيّة مشكلة قائمة بدلاً من البحث عن حلّ لها، وبخاصّة إن كان من شأن الحلّ المطلوب أن يُغضب أيّ طرف أو جهة".

"ومن الملاحظ أنّ المسؤولين الليبيين المكلّفين بتنفيذ قانوني البترول والعمل في ليبيا، يُعدّون، وبشكل مثير للدهشة، مجرّدين من أيّة معرفة في هذه المجالات. وقد جرى تعيينهم في مناصبهم على أساس المحسوبية السياسية وليس على أساس الكفاءة، وهم، فضلاً عن ذلك، معنيّون بمحاباة أبناء وطنهم أكثر من مراعاة مبادئ الإدارة السليمة".

ويخلص التقرير في هذا الصدد إلى القول:

"ومن السهل تفسير المحصّلة النهائية لكافّة هذه الممارسات بأنّها تشكّل "مضايقات متعمّدة ومستمرّة" تستهدف شركات البترول، في حين أنّه يمكن، في الحقيقة، إرجاعها إلى الحالة العامّة التي تُدار بها الأمور في ليبيا".

ويمضي التقرير:

"وفي الواقع، فإنّ جميع شركات البترول في ليبيا على دراية وفهم كامل لطبيعة المشكلة، غير أنّها لا تبدو على استعدادٍ لمعالجتها إلا بالقدر الذي تمليه حاجتها لاستمرار عملياتها ونشاطها".

"وإنّ الزيادة المستمرّة في تكاليف نشاط هذه الشركات، الناجمة عن التعطيل والتأخير اللذين تتعرّض لهما بسبب موقف السلطات الليبية، بدأت تفرض عليها أن تراجع باهتمام العائد الذي تحصل عليه مقابل استثماراتها في عمليات الاستكشاف. وقد أزف الوقت الذي يتوجّب فيه على هذه الشركات، بموجب عقود الامتياز المبرمة حديثاً مع الحكومة الليبية، أن تقرّر أيّة أجزاء من هذه الامتيازات سوف تتنازل عنها للجنة البترول الليبية،[١٤١] وفي هذا الصدد فإنّ كلّ تعطيل، وكلّ مشكلة مهما بدت ضئيلة، من شأنهما أن يعقّدا الأمور. وعلى الرغم من أنّ معظم الشركات على استعداد لإنفاق ما هو ضروري، فإنّها على غير استعداد لتقديم كلّ ما تتطلّبه شهيّة السياسيين الليبيّين النهمة".

١٤١ الإشارة هنا إلى المادة (١٠) من قانون البترول المتعلّقة بالتخلّي التدريجي من قبل الشركات عن المساحة الواقعة في عقد الامتياز الممنوح لها.

"وإنّ تعامل المستويات الدنيا من الموظفين الليبيّين مع شركات البترول تقوم على فكرة "الآن .. وهنا .. وكيف أستفيد شخصياً"، ودون تقديرٍ أو معرفة بالصناعة النفطية على نطاقها العالمي. وإنَّ كلَّ فردٍ ليبي يحاول من خلال تعامله مع هذه الشركات أن يحتال، بالطرق كلّها، من أجل أن يحصل على أقصى ما بمقدوره الحصول عليه، إلى الحدّ الذي تضطرّ معه الشركات المعنية، في آخر المطاف، للجوء إلى المسؤولين الكبار فالأكبر من أجل إنقاذها. ولا ينتهي الأمر عادةً إلا بمقابلة رئيس الوزراء، مع ملاحظة أنَّ المشكلة القائمة ربّما دفعت بالشركات إلى مراجعة عملياتها وإعادة النظر فيها. وكثيراً ما تضطرّ هذه الشركات، من أجل التغلّب على المشكلات التي تواجهها، إلى التلويح، بطريقةٍ أو بأخرى، بوقف عملياتها في ليبيا. وفي الوقت ذاته، فإنّ الصحافة المحليّة عادةً ما تلجأ إلى توجيه الانتقادات المريرة إلى الشركات بسبب عدم استجابتها لمطالب ورغبات المعنيين، ولا تتوقّف عادةً عن كيل هذه الانتقادات إلا بناءً على الأوامر التي تأتيها من الجهات العليا".

وبعد أن خصّص التقرير عدداً من الفقرات لموضوع الإتاوات التي تدفعها الشركات الأمريكية للحكومة الليبية، وما تواجهه في هذا الصدد مع الحكومة الأمريكية من حيث المعاملة الضريبية، تناول في فقرة أخرى منه الصعوبات التي يشكّلها قانون العمل الليبي للشركات على النحو التالي:

"ينطوي قانون العمل الليبي على عدّة مصادر يحتمل أن تكون حجر عثرةٍ أمام الشركات، وبصفة رئيسية المواد المتعلّقة بالفصل التعسّفي للعمال الليبيّين. فتقريباً كلّ عامل يجري فصله يلجأ إلى نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول الغِرَّة (الوليدة) طالباً منها المساعدة في تقديم شكوى إلى المحاكم، بغضّ النظر عن أنّ معظم هذه الحالات يتمّ بحثها مع مكتب العمل في الولاية المعنية قبل وصولها إلى المحاكم. وتشعر الشركات عموماً بأنّ الأحكام التي تصدر عن هذه المحاكم عادلة بالقدر الذي تسمح به الظروف، وبالرغم من أنّ أيّ شكٍّ يفسّر، وكما هو متوقّع، في صالح الليبيّين".

ثمّ يمضي التقرير بعد ذلك مخصّصاً أكثر من فقرة لدور نقابة وعمال مستخدمي شركات البترول في تأليب أعضائها ضدّ الشركات، ولمدى تعرّض هذه النقابة للتأثير الشيوعي، إذ يخلص إلى القول:

"لا يمكن التعبير بشكلٍ قاطع عن التأثير الشيوعي على نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول. فعبد اللطيف الكيخيا، على ما يبدو، يتأثّر بشكلٍ كبير بالنظرية الشيوعية، ويُعرف عنه أنّه تدرّب في مجال الحركة العمالية تحت رعاية شيوعيين طليان. أمّا علي بوزقية، وهو قيادي آخر في النقابة، فيُعتبر من العناصر المؤمنة بالشيوعية، وكذلك محمد بوراس. أمّا البقية من النشطين ضمن المجموعة المحرّكة للنقابة، كالهاشمي بوخلال، ومصطفى غنيم وعبد الله

شرف الديـن وعلي بيطـار، فعلى الرغم من أنّهم يبـدون تلاميذ وأتباعاً منصاعـين، إلا أنّه ربّما يصـدق عليهم الوصف بأنّهم انتهازيون يبحثون عن السـلطة والمركز، كما يظهر أنّهم مصابون بحبّ العرب الهائل للتآمر والكيد والخداع".

وبعد أن يصف تقرير السـفارة الأمريكية موقف المسـؤولين الليبيّين الرافض لأيّ نشاط ظاهر للشـيوعية داخل الحركة العمالية في ليبيا، يتوقّع، في ظلّ الظروف الراهنة على الأقلّ، وبسـبب غياب أيّة زعامات أو تنظيمات شـيوعية قوية، أن تبتعد القيادات العمالية المذكورة (بوخلال وغنيم وشرف الدين وبيطار) عن تأثير العناصر الشيوعية المعروفة.[١٤٢]

أمّـا عن دور السـوفييت في مجـال التأثير على الحركـة العمالية الليبية وقياداتها فيشـير التقرير:

"يبدو أنّ السوفييت قد نجحوا في تقديم التوجيهات للقيادات المتوقّعة في مجال الحركة العمالية الليبيـة، وذلك بشـكل توزيـع مطبوعات عن الحـركات العماليـة. وفيما يبدو، فـإنّ اتصالات السـوفييت حتى الآن تمّت بشـكلٍ ظاهر ومعروف للسلطات الليبية، إلا أنّه من المنتظر أن تتمّ هذه الاتصالات في المستقبل بشكلٍ أكثر حذراً ومهارة".

وختمت السـفارة الأمريكية تقريرها المطوّل عن "المضايقات التي تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا" بملاحظاتٍ وخلاصات جاء فيها:

* على الرغم من أنّ السفارة لا تستطيع أن تؤكّد وجود برنامج منظّم للتحرّش بالشركات الأمريكيـة العاملة في ليبيا ومضايقتها، فإنّ هذه الشركات تميل إلى وصف ما تواجهه من إحباط، نتيجة تعاملها مع المسـؤولين، وما يطبع سلوك هؤلاء من غياب الكفاءة وجهلٍ نسبي وتعنّتٍ متزايد، بأنّه من قبيل المضايقة المقصودة.

* إنّ الـشركات، مـن جانبها، تميل إلى تخفيـض تكاليف عملياتها إلى أقـلّ حدٍّ ممكن خدمة لمصالحها.

* إنّ الليبيّين، في عمومهم، مصرّون على جني أكبر قدرٍ من المنافع الممكنة من وراء عمليات هذه الشركات ونشاطاتها.

* وبحكم أنَّ المسؤولين الليبيّين هم أصحاب القرار في هذه المشاكل القائمة، فمن الطبيعي أن نرى أنّهم يميلون إلى تفسير أيّ شك حولها لصالحهم.

* مـن الملاحظ أيضـاً أنّ الليبيّين، بحكم تأثير شـعور بالنقص لديهم زادتـه تعقيداً مظاهر

١٤٢ هـذا مـا حـدث بالفعل منذ عام ١٩٥٩. راجع فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الـصراع الداخلي" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

إحساسٍ متنامٍ بالوطنية، أصبحوا أكثر تعسّفاً وأقلّ مرونة، وبخاصّة في مواجهة أيّ رفض من قبل الشركات لمطالبهم.

* لا يبدو أنّ هناك حلاً لهذه المشكلة العامة، ومن المتوقّع أن تستمرّ الشركات في عرض مشاكلها ذات الأهمّية على أعلى المستويات في الحكومة الليبية وفي طلب مساعدتها، ومن المتوقّع أيضاً أن تستمرّ هذه الدوائر في استقبال هذه الشكاوى خشية أن تلجأ الشركات إلى تخفيض إنفاقها أو إلى الانسحاب كلّية من ليبيا.

* لم تُقدم حتى الآن أيّة شركة من الشركات الباحثة عن البترول على إيقاف عملياتها، أو إرجاع أيّ عقد من عقود امتياز التنقيب إلى الحكومة الليبية، وذلك على الرغم من أهمّية مثل هذه الخطوة وتأثيرها المحقّق في تعاملها مع هذه الشركات، وكذلك على الرغم من أنّ الثقة في اكتشاف كميات من البترول ذات عائدٍ مجزٍ في ليبيا أخذت تتضاءل.[١٤٣]

* إنَّ المضايقات التي ينتظر أن تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا مستقبلاً سيكون مصدرها القيادات العمالية، وسيكون مبعثها رغبة بعض هذه القيادات في إبراز أنفسهم كأبطال للحركة العمالية أكثر من رغبتهم الصادقة في خدمة المصالح العمالية أو حتى رغبتهم بالإضرار بمصالح شركات البترول.

* ستكون "الجائزة" التي تتوقّعها هذه "القيادات المنتظرة" هي النفوذ والبروز السياسي، وسوف تكون هذه القيادات على استعداد لقبول أيّة مساعدة يقدّمها لهم السوفييت أو أيّة جهة أخرى تتعهّد لهم بتحقيق هذه النتائج (وإنّ معظم العناصر النشطة في الحركة العمالية على ما يبدو هم من النوع الانتهازي الباحث عن السلطة والنفوذ وليسوا من الشيوعيين الذين يضعون مصلحة عقيدتهم الشيوعية فوق ذواتهم).

* من المنتظر أن تقوم السلطات الليبية بالحدّ من أيّة مضايقات تتعرّض لها هذه الشركات (والتي قد تتّخذ شكل ضغوط قوية بشأن المطالبات والشكاوى) في المستقبل.

* على الرغم من أنّ أهداف السوفييت سوف تُخدم بالاضطرابات التي تنجم عن إثارة العمال بالأساليب التي تستهوي مثل هذه العناصر الانتهازية، فإنّ من المنتظر، في ظلّ ضعف تنظيم الحركة العمالية الحالي، واهتمام الحكومة الليبية بهذه الحركة، ألا تتحقّق هذه الأهداف في المستقبل المنظور.

* من المنتظر أن يجدّد السوفييت محاولاتهم السابقة في اختراق الحركة العمالية والسيطرة عليها، ولكن بأساليب أكثر دهاءً وحذراً.

١٤٣ تُلاحظ نبرة التشاؤم التي كانت مسيطرة على معدّ هذا التقرير بشأن احتمالات وجود بترول في ليبيا، رغم أنّ التقرير مؤرّخ في ١١/ ٢/ ١٩٥٩ أي قبل أربعة أشهرٍ فقط من الاعلان عن اكتشافه فعلاً.

* مـن المتوقّع في الوقت الراهـن، أن تتجّه العناصر الانتهازية في الحركـة العمالية للارتباط بالاتحادات العمالية التي تؤيّدها الحكومة، لأنّ ذلك يضمن لها الشرعية والدعم المالي.

ثمّ تختم السفارة الأمريكية تقريرها المثير عن المضايقات والتحرّشات التي تتعرّض لها شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا، بهذه العبارة:

"إنّ اهتـمام الحكومة الليبية المسـتمر، وإشرافهـا المبطّن على الحركة العماليـة في بلادها، يبدوان أنجـح تريـاق للتأثـير الشـيوعي، كما أنّه سـوف يـؤدّي إلى تخفيـف المضايقات التي يمارسـها الانتهازيـون. ومن ثمّ فإنّ السـفارة توصي بأن تنشـط حكومة الولايات المتحـدة في تأييد هذا الاهتـمام الليبـي الحكومي بالحركة العمالية، مؤكّدةً في الوقـت ذاته، وكلّما كان ذلك ممكناً، على المخاطر التي تترتّب على أيّ تغلغلٍ شيوعي".[١٤٤]

١٤٤ لم يكـن مسـتغرباً، في ضـوء ما جاء في هذا التقرير مـن ملاحظات وتوصيات وتحذيرات، أن ينعقد يـوم ١٧/ ٢/ ١٩٦٠ في مدينة طرابلس اجتماع موسّع ضمّ مندوبين عن أجهزة الشرطة في الولايات الثلاث للتنسيق بين جهودهم في ملاحقة نشاط العناصر الشيوعية في ليبيا.

قانون عوائد البترول

قبل نحو عام على اكتشاف البترول بكمياتٍ تجارية في ليبيا، أصدرت حكومة عبد المجيد كعبار (٢٦/ ٥/ ١٩٥٧–١٦/ ١٠/ ١٩٦٠) قانون عوائد البترول رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨. وقد نصّت المادة الثانية من هذا القانون على أن تؤدّي لجنة البترول لكلِّ ولاية المبالغ التالية:

أ- ضريبة الدخل الذي ينتج ضمن الحدود الإدارية للولاية.

ب- رسوم إصدار تراخيص الاستطلاع وعقود الامتياز عن المناطق التي تدخل في الحدود الإدارية للولاية.

ج- ثلث الرسوم الأخرى التي تحصّلها لجنة البترول بمقتضى قانون البترول.

أمّا المادة الثانية منه، فقد نصّت على توزيع المبالغ التي تحصّلها لجنة البترول كإيجار أو إتاوة أو مبالغ إضافية طبقاً لقانون البترول (المادة ١٥) على النحو التالي:

أ- ٧٠٪ تخصّص لشؤون الإعمار في ليبيا بواسطة مجلس الإعمار.[١٤٥]

ب- ١٥٪ للحكومة الاتحادية.

ج- ١٥٪ للولاية التي يستخرج البترول داخل حدودها الإدارية.

وقد صدرت مع القانون مذكرة إيضاحية بيّنت الأسباب والأهداف التي جعلت المشرّع الليبي يستحدث هذا القانون، وعلى الأخصّ فيما استوجبه بضرورة تخصيص ٧٠٪ من الإيجارات والإتاوات والمبالغ الإضافية (عدا الرسوم وضريبة الدخل) التي تحصل عليها لجنة البترول من العوائد البترولية لمجلس الإعمار لإنفاقها على برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ولا شكّ في أنّ تلك الخطوة كانت رائدة ومتقدّمة، وعبّرت عن عزم الحكومة وتوجّهها فيما يتعلّق بتوظيف عائدات البترول.[١٤٦]

١٤٥ كان مجلس الإعمار قد تأسّس خلال حكومة بن حليم عام ١٩٥٦.

١٤٦ كان العراق (الملكي) هو الدولة العربية الأخرى الوحيدة التي نصّت في تشريعاتها على وجوب تخصيص نسبة ٧٠٪ من عائداتها البترولية لأغراض التنمية والإعمار.

ضغوط يهودية

أشـار كتـاب "**يهـود في بلاد عربيـة: ليبيا**"[١٤٧] إلـى أنّ المنظمـات والجمعيـات اليهودية فـي العالم لجأت إلى شـركات البتـرول الأمريكية والأوروبية العاملة فـي ليبيا، وحثّتها على ممارسة ضغوط على الحكومة الليبية بشأن معاملتها لليهود الليبيّين.

وتشير الوثيقة البريطانية السرّية المؤرّخة في ٨/ ٤/ ١٩٥٩[١٤٨] إلى اللقاء الذي جرى في مبنى السـفارة البريطانية بطرابلس بين المسـتر كاردين D. C. Carden (مسـؤول المخابرات بالسـفارة) وبين الدكتور فَرّارو S. Ferraro (بروتستانتي) وزوجته (كاثوليكية) اللذين حضرا من روما نيابة عن المنظمة اليهودية الإيطالية المعروفة باسم Board of Guardians والمؤتمر اليهودي Jewish Congress في بريطانيا.

وأورد التقريـر الـذي أعدّه المسـتر كاردين، حول ما دار خلال ذلـك اللقاء الذي تمّ يوم ٣/ ٤/ ١٩٥٩، إشارةً إلى هذا الموضوع:

"لقد سـألني المسـتر فيرّارو وزوجته عن رأيي حول احتمال ممارسة ضغط على الحكومة الليبية عبر الأمم المتحدة، أو، بديلاً لذلك، عبر شركات البترول التي يملك اليهود حصصاً فيها".

يقول المستر كاردين:

"لقد رددت على استفسارهما فيما يتعلّق باقتراح شركات البترول لممارسة الضغط على الحكومة الليبيـة، بـأنّ شركات البـترول حرصت، كقاعدة عامّة، على الابتعاد عن السياسـة. وحسـب علمي، فإنّ قانون البترول يحظّر على الشركات التدخّل في الشـؤون السياسـية في ليبيا[١٤٩] وإلا فإنّهـا تكـون عرضـةً لإلغاء عقـود امتيازها. ومن ثـمّ فإنّـه يبـدو لي ضرورة صرف النظر عن استخدام هذا البديل."

ولا يُعرف على وجه اليقين ما إذا كانت الهيئات والمؤسسات اليهودية العالمية قد صرفت

---

١٤٧ Renzo De Felice, *Jews in an Arab Land: Libya 1835-1970* (Austin: University of Texas Press, 1985), pp. 270 -71.

١٤٨ تحمل الأرقام الإشارية JT 1571/6 , 1570/9/59 بالملف FO 371/138789.

١٤٩ نصّـت الفقـرة (٢) من المـادة (٩) من قانون البترول رقم ٢٥ لسـنة ١٩٥٥ على أنّه "يجوز للجنة قبل منح عقـد الامتياز أن تكلّف الطالب بتقديم تعهّد مكتوب بالامتناع عن أيّ نشـاط سـياسي في ليبيا"، كما نصّت الفقرة (٣) من المادة (١٩) من اللائحة البترولية رقم (١) "على الطالب الذي أخطر نهائياً بقبول طلبه أن يوقّع على تعهّد بالامتناع عن أي نشاط سياسي في ليبيا".

النظر فعلاً عن فكرة اللجوء إلى شركات البترول التي يملك اليهود حصصاً في رأسمالها لممارسة ضغط على الحكومة الليبية أم لا. فإنّه من المؤكّد أنّ هذه الهيئات والمنظمات واصلت ممارسة ضغوطها على الحكومة الليبية عبر مختلف القنوات الأخرى الإعلامية والدبلوماسية والشخصية.[١٥٠] ومن الأمثلة على ذلك المقالة المطوّلة التي نشرتها صحيفة "**جويش أوبزرفر**" *Jewish Observer* البريطانية في أحد أعدادها الصادر في منتصف شهر سبتمبر/ أيلول من العام ١٩٦٢ والتي وجّهت انتقادات عنيفة للنظام في ليبيا ولسياساته. وقد أثار نشر هذه المقالة استياء واحتجاج الحكومة الليبية.[١٥١]



١٥٠ راجع ما ورد بمبحث "اليهود على الخط" بفصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٥١ راجع تقارير السفارة والخارجية البريطانية المتعلّقة بهذا الموضوع ذات الأرقام الإشارية VT 1571/6 & 7 المؤرّخة في ٤/ ١٠، ١٩/ ١١/ ١٩٦٢، الملف 37103 . FO 371/165788, FO 371/165768.

اكتشاف البترول[١٥٢]

أشـرنا مـن قبل إلى أنَّ أول بئرٍ تجريبية تمّ حفرها فـي البلاد في ٣٠/ ٤/ ١٩٥٦ كان عن طريق الشركة الليبية–الأمريكية في منطقة "جردس العبيد" (شمال شرقي برقة) بعقد الامتياز رقم (١٨) وظهر أنّ البئر جافة.

توالت بعد ذلك عملية حفر الآبار التجريبية في شتى الأقسام البترولية من ليبيا، وتوالت معها اكتشافات وجود البترول:

١- ففي ٢٧/ ٩/ ١٩٥٧ تفجّر البترول[١٥٣] من إحدى آبار "حقل العطشـان" في منطقة عقد الامتيـاز رقـم (١) التابع لشركة إسّـو الأمريكية بالقـرب من الحـدود الجزائرية. وكان معدل الإنتاج اليومي للبئر خمسمائة وثمانية براميل (٥٠٨) بعمق ٢٢٠٠ قدم.

٢- وفي ٢٧/ ٧/ ١٩٥٨ اكتشـفت شركـة أويزس الأمريكية البـترول في إحدى آبار "حقل الباهـي" في عقد الامتياز رقم (٣٢) غربي ليبيـا بمعدّل إنتاج (٥٠٠) برميل يومياً وعلى عمق (٥٨٤٠) قدماً.

٣- وفي ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٨ اكتشفت شركة س. ب. ت. ل. الفرنسية البترول في إحدى آبار "حقـل عويـد الطهارة" في عقـد الامتياز رقـم (٤٩) جنوب غربي ليبيا بمعـدّل إنتاجي (١٠٠) برميل يومياً على عمق (٤٥٨٠) قدماً.

لقـد جـاءت هـذه النتائـج مخيّبـة لآمـال شـركات البتـرول. يقـول جـون رايـت John Wright:[١٥٤]

"كان عام ١٩٥٨ أكثر الأعوام خيبة لآمال الشركات. فمع حلول ديسمبر كانت هذه الشركات قد أنفقت ما مجموعه (١٢) مليون دولار، كما أنّها واصلت القيام بحفر الآبار على مدى (١٨) شـهراً، وكانت المحصّلة الوحيدة لهذا الوقت والجهد والمال هو الاكتشـاف الذي تمّ في "حقل العطشان" و"حقل الباهي".

---

١٥٢ تناولنا بإسهاب ردود الفعل لاكتشاف البترول في ليبيا في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٥٣ لم يتمّ إنجاز البئر إلا في ٢٠/ ١/ ١٩٥٨.

١٥٤ John Wright, *Libya: A Modern History* (London/Canberra: Croom Helm, 1981), p. 222.

"لقد بدأ اليأس يدبّ. وأكثر من شركة كانت على استعداد لإنهاء عمليات التنقيب التي كانت تقوم بها. وأصبح الجميع يتناولون دعابة مفادها أنّ ليبيا تتمتّع بأكبر ازدهار عرفه العالم في الآبار الجافّة "Libya was enjoying, the biggest dry-hole boom the world has ever known"".

كما يضيف مؤلف كتاب "**الجائزة**" في هذا الصدد:

"لقد كانت النتائج لعمليات التنقيب الأولى مخيّبة للآمال. لقد شرعت شركة (BP) البريطانية في التخلّص من محتويات مخازنها، والتنازل عن عقود إيجاراتها، وإخلاء المباني الخاصّة بمستخدميها في ليبيا، تمهيداً لوقف عملياتها بها."[١٥٥]

غير أنّ هذه الصورة المتشائمة سرعان ما تبدّلت مع ربيع العام ١٩٥٩. فخلال شهر إبريل/ نيسان من ذلك العام، اكتشفت شركة "أويزس" الأمريكية البترول في إحدى آبار "حقل الظهرة" في منطقة عقد الامتياز رقم (٣٢) شمال غربي ليبيا بمعدل إنتاج يومي بلغ (١٠٦١) برميلاً على عمق (٣٠٠٠) قدم.

ولم يمضِ بعد ذلك وقتٌ يُذكر حتى جاء أهم اكتشاف في صناعة البترول الليبي، عندما أعلنت "لجنة البترول" في ١٣/ ٦/ ١٩٥٩[١٥٦] أنّ شركة "إسّو استاندرد" الأمريكية تمكّنت من اكتشاف البترول في البئر (ج ١/ ٦) في "حقل زلطن" (منطقة الامتياز ٦) بالقرب من خليج "سرت" (على بعد نحو ١٠٠ ميل من البحر الأبيض المتوسط و٢٠٠ ميل جنوب بنغازي) حيث انساب البترول من النوع الجيد بمعدل (١٧٥٠٠) برميل يومياً من عمق (٥٥٠٠) قدم.

وقد تعزّز هذا الاكتشاف البترولي باكتشافٍ آخر حققته الشركة ذاتها، وتمّ الإعلان عنه في ١٢/ ٨/ ١٩٥٩، وهو المتعلّق بالبئر (زلطن ٢) في المنطقة نفسها، وبمعدل إنتاج يومي بلغ (١٥٠٠٠) برميل.

ثمّ توالت الاكتشافات البترولية خلال عام ١٩٥٩ على النحو التالي:

١٥٥ مصدر سابق، ص ٥٢٨.

١٥٦ راجع التقرير المشترك للسفارة الأمريكية الخاصّ بالأسبوع رقم (٢٥)، وهو مؤرّخ في ٢٠/ ٦/ ١٩٥٩ ويحمل الرقم (٢٦٠) بالملف (W) 773.00. ومن الواضح أنّ الشركة اكتشفت البترول في البئر المذكورة قبل ذلك التاريخ ببضعة أسابيع على الأرجح، ولا يستبعد أن تكون الشركة قد قرّرت تأجيل الإعلان عن هذا الاكتشاف، بسبب أهمّيته وخطورة دلالاته، إلى حين الانتهاء من اتخاذ جملة من التدابير والاتصالات على مستوى الحكومة الأمريكية (وحلفائها) وعلى مستوى الحكومة الليبية. راجع، على سبيل المثال، ما ورد بمذكرة المحادثات التي جرت بمبنى وزارة الخارجية بواشنطن يوم ٢١/ ٥/ ١٩٥٩ بين نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية المستر ويليام بورتر وبين المستشار في السفارة البريطانية بواشنطن المستر بيرس كارتر Peers L. Carter والتي يُفهم منها أيضاً أنّ السفير الأمريكي بليبيا المستر ويزلي جونز هو على موعد للقاء بالملك إدريس يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٥٩ لينقل إليه الأخبار بشأن هذا الاكتشاف البترولي الهام. المذكرة موجودة بالملف 773.00.

اسم الشركة	اسم الحقل	التاريخ	معدل الإنتاج اليومي بالبرميل
إسوسرت	المبروك الأعظم	٧/٣٠	٥٠٠
جلفا	مغاغيت	٩/٧	٨٨٨
أموسير	البيضاء	٩/٢٦	٣٦٥٠
ليبيا شل	بير تلاكشين	١٠/٣٠	٧٠٠
موبيل	آمال	١١/١	٩٠٠
أويزس	الظهرة – ب	١١/١٤	٣٦
أويزس	الواحة	١٢/٢٧	٢٢٦

وكان من أهمّ آثار هذه الاكتشافات المشجعة تقوية مركز ليبيا في ميدان عالم البترول وجلب المزيد من اهتمام الشركات إليها، وكذلك انتقال ثقل النشاط بالتنقيب إلى منطقة خليج سرت والمناطق التي تقع شرقيّها.[١٥٧]

١٥٧ علي أحمد عتيقة، مصدر سابق، ص ٣٧، ٣٨، وشكري غانم، مصدر سابق، ص ١٢٢–١٣١.

مضايقات لشركات البترول

تعرّضت شركات البترول في ليبيا للمزيد من الضغوط والمضايقات منذ اكتشاف البترول في منتصف عام ١٩٥٩. وإذا كان طبيعياً أن تزداد هذه الضغوط والمضايقات في ظلّ الروح الوطنية الليبية الجديدة التي برزت مع اكتشاف البترول ورغبة الليبيّين –على كافّة الأصعدة الرسمية والشعبية– في الاستئثار دون سواهم بخيرات البترول لأنفسهم، فقد خفّف من وقع هذه الضغوط على الشركات تنامي الأمل لديها في إمكان العثور على المزيد من الاكتشافات البترولية.

لقد جاءت الضغوط والمضايقات للشركات من مصادر شتى.

فمن جهة ازداد عدد الليبيين المستخدمين في شركات البترول، فارتفع من (٢٠٠٠) مستخدم عام ١٩٥٩ إلى (٨١٥٠) مستخدماً عام ١٩٦٢، وتنامت مع هذه الزيادة في عددهم مشاكلهم، وتعاظمت شكاواهم، وبخاصّة في ظلّ قانون العمل الجديد المنحاز إليهم، وموقف أجهزة الحكومة المتعاطفة معهم، ونقابة مستخدمي وعمال شركات البترول الباحثة أبداً عن دور لها.

ومن جهة ثانية، كان هناك موقف الحكومة (الاتحادية والولائية) بأجهزتها المختلفة، وقد ازداد تصلّباً مع اكتشاف البترول. وتدلّ الوقائع الخاصّة بهذه الحقبة أنّ حكومتي كعبار والصيد أظهرتا رغبةً واضحة في ممارسة المزيد من التدخّل في شؤون البترول وفي نشاط شركاته. من ذلك ما حدث خلال حكومة عبد المجيد كعبار[١٥٨] وقد تمثّل في:

* إصدار الحكومة لقانون اتحادي في ٢٤/ ٥/ ١٩٦٠ يحظّر على غير الليبيين شراء أو امتلاك العقارات في ليبيا.

* إصدار قوانين ولائية تحدّ من استخدام الأجانب للعمل في ليبيا.

* إصدار قانون ولائي يقصر شغل وظيفة "ضابط الاتصال" بالشركات الأجنبية على الليبيّين وحدهم.

١٥٨ راجع ما ورد تحت مبحث "الوطنية الصامتة" في فصل "حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف البترول" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

* تشكيل لجنة من قبل المجلس التشريعي في ولاية طرابلس لدراسة "الأخطار" المترتّبة على تواجد الشركات الأجنبية في ليبيا.

* إصدار لوائح جديدة تفرض رسوماً جمركية على واردات شركات البترول.

* تصريح وزير الاقتصاد الوطني بشأن منع شركات البترول في ليبيا من التعاقد مع أيّة شركات مقاولات أجنبية قبل إثبات ضرورة خدمات هذه الشركات للعمليات المتعلّقة بالبترول وعدم وجود شركات ليبية يمكنها القيام بهذه الخدمات.

* دعوة البرلمان للحكومة في ٢٢/ ٥/ ١٩٦٠ إلى ممارسة المزيد من الرقابة على عمليات التنقيب عن البترول في البلاد، والإشراف على إنتاج البترول الليبي وتسويقه، وأخذ رأي الخبراء بشأن احتياطيات ليبيا البترولية.

من ذلك أيضاً ما قامت به حكومة محمد عثمان الصيد، إذ:

* أصدر وزير الاقتصاد الوطني في مطلع شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٠ قراراً نصّ على عدم جواز إعطاء تراخيص لأيّة شركات أجنبية للقيام بأعمال الحفر، أو أيّة أعمال فنية أخرى من الباطن لشركات البترول، قبل الحصول على إقرار كتابي من هذه الشركات الأخيرة بعدم وجود مؤسسات ليبية قادرة على تنفيذ هذه الأعمال. كما نصّ قرار الوزير على ضرورة إعطاء الأولوية في كافّة هذه الأعمال للشركات التي يوجد ليبيّون من بين شركائها أو في عملياتها.

* قرّرت الحكومة اعتباراً من ١/ ٢/ ١٩٦١ إخضاع جميع السلع والمواد التي تستوردها شركات البترول للرسوم الجمركية.[١٥٩]

* شرعت الحكومة منذ مطلع عام ١٩٦١ في الاستعانة بعددٍ من الخبراء في مجال البترول، وكان تعيينهم مثار تساؤلات واسعة في دوائر شركات البترول، وكذلك في السفارة الأمريكية في ليبيا. ومن هؤلاء وزير البترول العراقي الأسبق نديم الباجه جي، والخبير النمساوي فرانك هندريكس Frank Hendryx الذي كان معروفاً بصلته القوية بوزير النفط السعودي الأسبق عبد الله الطريقي المعروف بلقب "الوزير الأحمر".

وتصوّر الفقرات التالية، التي وردت في رسالة سرّية بعث بها السفير البريطاني في ليبيا المستر ديرك مارتن ريتشس Derek Martin Riches إلى الخارجية البريطانية بتاريخ

١٥٩ احتجّت الشركات في البداية على قرار الحكومة، غير أنّها اضطرّت في النهاية لأن تذعن له. راجع الصيد، مصدر سابق، ص ١٤٦-١٤٩.

٣١/ ١/ ١٩٦١، بعض ما كانت تعانيه شركات البترول جرّاء طرد الحكومة الليبية لعددٍ من العمال الأجانب بتلك الشركات:[١٦٠]

"لقد كاتبتكم في رسالتي السابقة رقم ١٠١٣٥ المؤرّخة في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٠ حول الموقف الليبي تجاه الأجانب (العاملين في ليبيا). ومنذ ذلك التاريخ وقعت حوادث عدّة تنمّ جميعها عن رغبة الليبيّين الجامحة في تأكيد ذواتهم .. إنّني أودّ التقرير لكم في هذه الرسالة عن وجه آخر من عداء الليبيّين نحو الأجانب، وأعني به طرد الليبيين لبعض مستخدمي شركات البترول الأجانب..."

"فمنذ نوفمبر (١٩٦٠) قام الليبيّون بطرد أربعة أمريكيين وبريطاني واحد من العاملين في شركات البترول... وثلاثة من هؤلاء، من بينهم البريطاني، هم المسؤولون في مجال النقل الخاص بهذه الشركات. وكما سبق أن أشرت في تقارير ماضية، فإنّ هذا المجال (النقل) غدا حسّاساً وموجعاً بالنسبة لليبيّين الذين كانوا يتوقعون أن يكون مجالاً سهلاً عليهم ارتياده وتحقيق الثراء السريع منه.[١٦١] وقد أدّى عدم تحقيق هذه الآمال لدى بعضهم لردود فعل غاضبة، وإلى ضغوط على شركات البترول، وانتقادات قاسية لها وللأجانب العاملين فيها تردّدت على صفحات الجرائد وداخل البرلمان".

ويضيف السفير البريطاني في رسالته موضّحاً:

"لقد أخبرني السفير الأمريكي (جون ويزلي جونز John Wesley Jones) أنّه قام بناءً على تعليمات من حكومته بالاحتجاج لدى الحكومة الليبية على عملية الطرد، كما أخبرني أنّ رئيس الوزراء (محمد عثمان الصيد) لم يكن متجاوباً بشكلٍ كبير، ومع ذلك فقد ذكر (للسفير جونز) بأنّه أمر بإجراء تحقيق شامل في نشاط إدارة المهاجرة (التي تقوم عادةً بإصدار أوامر الطرد) وسوف يشمل التحقيق الحالات موضوع الرسالة".

ويمضي السفير ريتشس في رسالته موضحاً موقفه وما قام به إزاء هذا الموضوع:

"أمّا فيما يتعلّق بي، فإنّي لم أتحدّث مع الحكومة في هذا الموضوع، وذلك يرجع جزئياً إلى أنّ مدير شركة "شل ليبيا"، التي يعمل بها الموظف البريطاني المطرود، لم يطلب منّي التدخّل. وإنّني أعتقد أنّ الشخص المعني لم يكن ذكياً في تعامله مع الليبيّين، كما أنّني أعتقد أنّ المسؤولين بالشركة المذكورة يرون أنّ الأمر سوف يكون مفيداً أكثر في حال وصول الشكوى إلى الحكومة الليبية عن غير طريق السفارة".

"وكما تعلمون، فإنّني بذلت الكثير من أجل الإبقاء على المترجم العربي بالسفارة [أمين

---

١٦٠ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية JT 1531/3 ,10135/61 بالملف FO 371/155561 22860.

١٦١ فرضت المساحات الشاسعة المترامية التي تتحرّك فوقها شركات البترول استعمالاً واسعاً ومكثّفاً لوسائل النقل بشتى أنواعها، ولم يكن ذلك يستدعي أيّة خبرة فنية خاصة، كما كان مجزياً من الناحية المالية، وقد تحوّل إليه عدد كبير من التجار ورجال الأعمال الليبيّين بمن فيهم بعض السياسيين.

الطيبي]،[١٦٢] وأخشى أن يتعرّض عدد من العاملين بالشركات البريطانية في ليبيا للطرد. وإنّني أفضّل، ما لم تصلني منكم تعليمات بغير ذلك، أن أبقى بعيداً عن هذا الموضوع. وسوف أستخدم تقديري الشخصي للتوقيت الذي أختاره لإثارة هذا الموضوع مع رئيس الوزراء".

ويستطرد السفير موضّحاً:

"ولا بدّ أن أضيف أنّه في جميع حالات الطرد التي جرت مؤخّراً، فإنّ الموظفين المطرودين منحوا أياماً قليلة لمغادرة البلاد خلالها، كذلك فإنّ السلطات الليبية لم تقم بتوضيح أسباب طردهم .. ومع ذلك، فقد استطعنا في حالة الموظف البريطاني المطرود (بولّين Pullen) أن نؤمّن له وقتاً إضافياً تمكّن خلاله من إتمام أوضاعه قبل المغادرة".

وختم السفير البريطاني رسالته هذه بالإشارة إلى حالات طردٍ أخرى تعرّض لها الفرنسيون العاملون في ليبيا فقال:

"ولا بدّ من التأكيد على أنّ عمليات الطرد للمستخدمين الأجانب لم تقتصر على الأمريكان والبريطانيين، فقد قامت الحكومة الليبية خلال العام الماضي (١٩٦٠) بطرد عددٍ من الفرنسيين العاملين بشركة البترول الفرنسية. كما أنّه، بين الفينة والأخرى، يتعرّض عدد من الفلسطينيين والإيطاليين للمصير نفسه".

المصدر الثالث للضغوط والمضايقات التي تعرّضت لها شركات البترول خلال تلك الحقبة تمثّل في موقف عدد من رجال الأعمال الليبيين وأصحاب المطامع المالية والتجارية الخاصّة. فقد شهدت الفترة منذ عام ١٩٥٩ تحوّل عدد من التجار الليبيّين عن نشاطاتهم التقليدية في الاستيراد والتصدير أو المضاربة في العقارات إلى مجالات جديدة تتعلّق بخدمة شركات البترول، كالنقل والتموين. كما أنّ عدداً من السياسيين الليبيين اتجهوا خلال فترة ابتعادهم عن السلطة (وليس عن النفوذ)، بشكل عارض أو دائم، إلى ممارسة النشاط التجاري الخاص. وفضلاً عن هؤلاء، فقد وُجد عدد محدود من رجال الأعمال الليبيين ذوي النفوذ السياسي بحكم صلتهم بالقصر ورجال الحكم (من أشهرهم عبد الله عابد السنوسي) الذين ولجوا بكلّ اندفاع ميدان الأعمال المتعلّقة بالبترول. وإذا كان نشاط بعض هذه الفئات يقع في سياق المنافسة التجارية الشريفة المعتادة، فإنّه لا يوجد شكّ في أنّ ممارسات بعضها الآخر لم يتّسم بالنزاهة، وكان أبعد ما يكون عن المنافسة التجارية الشريفة، وبخاصّة في حالة استغلالهم للنفوذ السياسي المباشر أو غير المباشر، القديم أو الحالي، لخدمة أغراض ومطامع تجارية خاصة.

١٦٢ يظهر أنّ السلطات الليبية قامت بطرد هذا الشخص الذي يبدو أنّه فلسطينيّ الأصل.

ولا تفـوت الإشـارة إلـى مصدر آخر لمـا تعرّضت له شـركات البترول العاملـة في ليبيا مـن ضغـوطٍ ومضايقات، وهو العناصـر اليهودية الليبية. فقد كانت هـذه العناصر تواجه منذ عـام ١٩٥٩ موجة كراهية متنامية ضدّهم من قبل الجماهير والنخب الليبية، ومن جماعة من كبـار التجـار ورجال الأعمال الليبيّين الذيـن يطالبون بطرد اليهود مـن ليبيا بغرض التخلّص مـن مزاحمتهـم لهـم في التجـارة. وقد قامت هـذه العناصر اليهوديـة بدورهـا بالالتجاء إلى المنظمـات اليهوديـة العالميـة التي قامت بدورها بممارسـة ضغط علـى الحكومات الغربية وشركاتها العاملة في ليبيا، وبخاصّة في مجال البترول.[١٦٣]



١٦٣ راجـع مـا ورد حـول هـذا الموضوع في فصـل "حكومة عبـد المجيد كعبار .. واكتشـاف النفـط" في المجلـد الثالث/ الجـزء الأول من هذا الكتاب.

مساعي هامر المبكرة

أرمانـد هامـر Armand Hammer من مواليد روسـيا عام ١٨٩٨، ويفخر بأنّه من سـلالة "اليهـود المكابيين" Maccabees، وأنّ جـدّه الأكبـر كان يدعـى "يهـودا المكابـي" Judah Maccabees وقـد قـاد إحدى ثورات اليهود. تخرّج هامر طبيبـاً عام ١٩٢١. تمكّن عن طريق والده، ذي الميول الشـيوعية، من الالتقاء بالزعيم الشيوعي "لينين" وعقد معه عدّة صفقات، حيث صار وكيلاً لسيارات "فورد" في روسيا، وامتلك امتياز أقلام الرصاص، وأقام محطات لتجارة الفراء السيبيري. وعندما وصل "ستالين" إلى السلطة في روسيا، هاجر هامر مع والده إلـى الولايـات المتحدة الأمريكية بعد أن جمع حاجياته من القطع الفنية الروسـية التي باعها في أمريكا بملايين الدولارات.

أقـام هامـر علاقات مع قادة إسـرائيل وزارها عدة مـرات. وكان على علاقـة وطيدة مع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.[١٦٤] كما عاد إلى روسيا، بعد موت ستالين، وعقد عدة صفقات تجارية أيام نيكيتا خروتشوف، وصار الواسطة فيما بعد بين جميع قادة الاتحاد السـوفييتي، الذين تعاقبوا على زعامته، وبين سـبعة من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن بمقدور أحدٍ الوصول إلى الكرملين مثله.[١٦٥]

فـي عـام ١٩٥٦، انتقل هامر إلى لـوس أنجلوس. كان قـد بلغ الثمانية والخمسـين من العمـر، وكان ثرياً، ويعتزم كالكثيرين من أمثاله التقاعد. كان قد اشـتهر يومذاك بجمع القطع الفنيـة، وكان يملـك محلاً لعرضها ويبحث عن وسـيلة للتهرب من الضرائب.[١٦٦] وقد شـرع من أجل هذه الغاية، منذ بداية عام ١٩٥٧، في شـراء أسـهم في شـركة أوكسـيدنتال للبترول Occidental Petroleum التي كانت في حال مالية وشيكة على الإفلاس.

فـي شـهر يوليو/ تموز عـام ١٩٥٧، أصبح هامـر المالك الأكبر لأسـهم هذه الشـركة، واختير بالتالي رئيسـاً لمجلس إدارتها. وفي عام ١٩٦١ اكتشـفت الشـركة البترول في حقل

---

١٦٤ تمّت المعرفة بينهما عبر اللورد تومسـون Roy Thomson صاحب صحف التايمز *Times* اللندنية وكذلك مجلة سكوتسمان *Scotsman*. راجع كتاب هامر Armand Hammer with Neil Lyndon, *Hammar* (G. P. Putman's Sons, New York, 1987).

١٦٥ المرجع السابق (كتاب هامر).

١٦٦ "**الجائزة**"، مصدر سابق، ص ٥٧٥.

يدعى لاثروب Lathrop بالقرب من وادي سكرامنتو Sacramento بولاية كاليفورنيا الأمر الذي أمّن للشركة وضعها المالي.

وبعد أيام قليلة من احتفالات تنصيب جون كنيدي رئيساً جديداً للولايات المتحدة (في ٢٠/ ١/ ١٩٦١)، كان هامر في طريقه إلى موسكو مكلّفاً بمهمّة من قبل الرئيس الأمريكي الجديد تتّصل بالعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقبل أن يصل هامر إلى موسكو في ١١/ ٢/ ١٩٦١، قرّر أن يتوقّف لحسابه الخاص في عددٍ من الدول الأوروبية، ثمّ في ليبيا بشكلٍ عاجل يوم ٩/ ٢/ ١٩٦١.[١٦٧]

يقول هامر في كتابه *Hammer* عن زيارته السريعة القصيرة لطرابلس:

"... إنّه صحيحٌ تماماً أنّ الساحة الليبية كانت يومذاك تعجّ بشتى الأصناف العجيبة الغريبة من الناس التي كانت تسعى إلى أن تزجّ بنفسها في دائرة الضوء والمال، وادّعى كثيرون من هؤلاء أنّهم يمتّون بصلة القرابة للملك إدريس، وادّعى آخرون أنّهم على صلة خاصّة به. قابلت خلال هذه الرحلة أحد أصحاب هذه الأوهام. إنّه يحبّ أن يُعرف بالأمير الأسود بسبب صلاته العائلية بالملك، وأعتقد أنّ هذه الصلة هي إلى حد كبير من نسج الخيال. كان ضخم الجثة، لا يقلّ طوله عن ستة أقدام، وأتصوّر أنّه يزن ٣٠٠ رطل تقريباً. كان يرتدي عمامة وأثواباً حريرية، كما كان يلفّ وسطه بحزام مرصّع يتوسّطه خنجر ذهبي. لقد جاء إليّ في غرفتي بالهوتيل عند زيارتي الأولى لليبيا عام ١٩٦١،[١٦٨] وقال لي إنّ بمقدوره أن يحصل لي على عقد امتياز (للتنقيب عن البترول) شريطة أن أعطيه مبلغ مليوني دولار مقدّماً. لقد حاول إقناعي بأنّ هذا المبلغ يمثّل حجم الرشوة المعتاد لمثل هذه العملية. وعندما رفضت الاستجابة لطلبه، اختفى بسرعة."[١٦٩]

وعلى الرغم من أنّ هامر لم يحصل خلال زيارته القصيرة لليبيا على أيّة عقود امتياز للتنقيب عن البترول، فإنّه أحسّ على ما يبدو بوجود فرصة كبيرة له ولشركته فيها. يؤكّد ذلك قيامه على الفور في تلك الفترة بتأسيس شركة Oxylibya كشركة تابعة لشركة أوكسيدنتال الأم ومقرّها في طرابلس.[١٧٠]

ومن الأمور اللافتة للنظر أنّ هامر أسقط في كتابه الإشارة إلى أيّة شخصيات ليبية أخرى قابلها خلال تلك الزيارة القصيرة، أو أيّة شخصيات ليبية قامت بمهمّة تدبير

١٦٧ راجع Edward Jay Epstein, *Dossier: The Secret History of Armand Hammer* (Random House, New York, 1996), p. 219.

١٦٨ كان ذلك خلال فترة حكومة محمد عثمان الصيد.

١٦٩ Hammer، مصدر سابق، ص ٣٣٤.

١٧٠ E. J. Epstein، مصدر سابق، ص ٢١٩.

اتصالاته ولقاءاته خلالها.[١٧١]

وقد سلفت الإشارة إلى أنّ عام ١٩٦١ شهد نشاطاً مكثفاً من قبل اليهود الليبيّين، إذ قام خمسة من قادتهم بتقديم عريضة مطالب إلى حكومة محمد عثمان الصيد في ١/ ٦/ ١٩٦١ وسعوا إلى مقابلة الملك إدريس بشأن تلك المطالب.[١٧٢]

١٧١ يرجَّح أنّ هامر كان خلال تلك الزيارة على اتصال بالطاهر العقبي الذي كان قد شغل لعدّة سنوات منصب رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس وحتى عام ١٩٦٢، والذي أصبح فيما بعد، منذ عام ١٩٦٦، ممثلاً رسمياً لشركة هامر في ليبيا. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم A-418 المؤرّخ في ١٧/ ٣/ ١٩٦٧. الملف POL 15-1 Libya.

١٧٢ راجع مبحث "اليهود على الخط" في الفصل الرابع بالمجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع أيضاً مبحث "ضغوط يهودية" في هذا الفصل.

من "لجنة البترول" إلى "وزارة شؤون البترول"

واصلت "لجنة البترول" القيام بمهامّها التي نصّ عليها قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ والمتمثّلة في الإشراف على تنفيذ ذلك القانون. وقد تعاقب على رئاسة اللجنة كلٌّ من:

- أنيس القاسم منذ ٢١/ ٦/ ١٩٥٥
- محمد السيفاط (أبو فروة) منذ ٢٨/ ٧/ ١٩٦٠
- خليفة عبد القادر منذ ١٦/ ٢/ ١٩٦٢
- الشريف رافع القاضي منذ ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢

وقد تمّ خلال حكومة عبد المجيد كعبار إعادة تنظيم لجنة البترول، وجرى الاستغناء عن أسلوب دورية رئاسة اللجنة الذي كان معمولاً به، كما جرى تعيين كلٍّ من أبو بكر الأزمرلي وسالم سيف النصر وحسين بالعون أعضاء جدداً فيها. كما جرى في ٤/ ٥/ ١٩٦١، خلال حكومة محمد عثمان الصيد، زيادة عدد أعضاء اللجنة، وأضيف إليها كلٌّ من محمد عبد الكافي السمين ومحمد إبراهيم الميت وعبد السلام مصباح الزايدي.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجّهت إلى أسلوب عمل تلك اللجنة، والذي اتسّم بالبطء وبالمكتبية، فإنَّ تركيبتها وتقييدها بضرورة مراعاة القواعد والمبادئ التي نصّ عليها قانون البترول في عملية منح الامتيازات البترولية قد ميّز أداء تلك اللجنة بالحيدة وعدم الوقوع في المحاباة والمحسوبية.[١٧٣]

في عهد حكومة محمد عثمان الصيد، تمّ في ٤/ ٥/ ١٩٦١ استحداث وزارة جديدة هي وزارة شؤون البترول وعُهد بها إلى فؤاد الكعبازي.[١٧٤] ولم يؤدِّ استحداث هذه الوزارة الجديدة إلى إلغاء "لجنة البترول" التي ظلّت تمارس صلاحياتها المعتادة، إلا أنّ تعديلاً

١٧٣ راجع F. C. Waddams، مصدر سابق، ص ٥٩. ويشير بن حليم في مذكراته (ص ٣٣٣-٣٣٥) أنّها تعرّضت لضغوط وتدخّلات كثيرة في شؤونها واختصاصاتها من قبل خلفه رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار ومن قبل رجل الأعمال عبد الله عابد.

١٧٤ كان يشغل منذ ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠ منصب وزير دولة في تشكيلة الوزارة.

لقانـون البترول أصدرته حكومة الصيد في ٢٦/ ٤/ ١٩٦٢ [١٧٥] أعطى لوزير شـؤون البترول حقّ الإشراف على عمل هذه اللجنة.

وقـد بقـي فؤاد الكعبازي في منصب وزير شـؤون البتـرول إلى أن قدّم اسـتقالته منه في ٢٨/ ١/ ١٩٦٢ إذ جـرى تعييـن نوري بن غرسـة خلفاً لـه، ثمّ جرى اسـتبدال الأخير بوهبي البوري في التعديل الذي أدخله الصيد في ١١/ ١٠/ ١٩٦٢ على وزارته.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ تقريراً سرّياً بعثت به السفارة البريطانية في ليبيا إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٦٢ [١٧٦] عزا استقالة الوزير الكعبازي وتعيين نوري بن غرسة خلفاً لـه، وإبعـاد محمد السـيفاط فـي بداية شـهر فبراير/ شـباط ١٩٦٢ من منصبـه كرئيس للجنة البتـرول، إلـى الصـراع القائـم يومذاك بيـن البوصيري الشـلحي وعبـد الله عابد السنوسـي ومصطفى بن حليم من جهة، وبين خصومهم السياسيين من جهةٍ أخرى، حول السيطرة على مقدرات صناعة البترول في ليبيا. وقد اسـتدلّ التقرير على ذلك بأنّ الإذن بتسـجيل الشـركة الوطنية الليبية للنفط (التي يملك مصطفى بن حليم وعبد الله عابد السنوسي حصّة كبيرة من أسهمها، كما يحتلّ كلٌّ منهما منصب مدير فيها) قد جرى منحه، بعد أن كان ذلك معطّلاً من قبل، فور وقوع تلك التعديلات.[١٧٧]

أمّا اسـتبعاد خليفة عبد القادر عن رئاسـة "لجنة البترول" بأواخر شـهر أكتوبر/ تشـرين الأول ١٩٦٢، فقد عُزي إلى عدّة أسـباب، لعلّ أرجحها الفوضى التي صاحبت عملية طرح الامتيازات الجديدة للتنقيب عن البترول في منتصف شـهر سـبتمبر/ أيلول من العام ذاته.[١٧٨] أمّا الشـريف رافع القاضي، الذي حلّ محل خليفة عبد القادر في رئاسـة اللجنة، فهو معروف بصلتـه الحميمـة بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشـلحي الذي يُعتقـد أنّه كان وراء نصح الملك بالتدخّل وإلغاء عملية طرح الامتيازات البترولية الجديدة على أساس وجود ممارسات غيـر نظيفـة صاحبت تلك العملية.[١٧٩] كما انضمّ إلى عضوية اللجنة أيضاً محمد أرحيم الذي سبق له أن شغل عدّة مناصب هامّة من بينها مدير عام وزارة الدفاع، وهو معروف أيضاً بصلته القوية بالبوصيري الشـلحي (وقد حلّ محمد أرحيم خلفاً لمحمد عبد الكافي السـمين الذي كان معروفاً بصلته القوية بالبوصيري الشلحي وقرابته بمصطفى بن حليم).

١٧٥ نُشر في عدد خاصّ من "**الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة**" بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٦٢.

١٧٦ التقرير يحمل الأرقام الإشارية VT 1015/12, 10135/62 بالملف FO 371/165732 22860.

١٧٧ للمزيـد حـول هذا الموضوع، راجع فصل "حكومة الصيـد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٧٨ راجع رسالة المستر د. ر. كولارد D. R. Collard من السفارة البريطانية في طرابلس إلى الخارجية البريطانية، المؤرّخة في ٢١/ ١١/ ١٩٦٢ والتي تحمل الرقم الإشاري VT 1531/14, 15312/62 بالملف FO 371/165767.

١٧٩ المصدر السابق.

كما شـهدت حقبة حكومـة الصيد قيام وزير شـؤون البتـرول في مطلع شـهر نوفمبر/ تشـرين الثاني ١٩٦٢ بإصدار قرار بتعيين صالح المنصوري[١٨٠] المدير العام لشـؤون البترول من ضمن أعضاء لجنة البترول.



١٨٠ كان صالح المنصوري يشغل من قبل منصب سكرتير المحكمة العليا الاتحادية.

تعديلات قانون البترول

تعرّض قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ لعدد من التعديلات الشكلية والموضوعية. أمّا التعديلات الشكلية فيمكن إيجازها على النحو التالي:

* التعديـل المتعلّـق بتحديد تاريخ سريـان قانون البترول، والذي صدر به مرسـوم ملكي مؤرّخ في ٢١/ ٥/ ١٩٥٥.[١٨١]

* التعديـل الذي أملاه إنشـاء "وزارة شـؤون البـترول" والتي انتقل إليهـا الإشراف على الهيئـات البتروليـة المتمثّلة في "لجنة البترول" بدلاً مـن وزارة الاقتصاد الوطني. وقد تمّ التعديـل بموجـب القانون رقم ٦ لسـنة ١٩٦٢ الذي صدر به مرسـوم ملكي مؤرّخ في ٢٦/ ٤/ ١٩٦٢.[١٨٢]

أمّـا أوّل تعديـل موضوعي هـام لقانون البترول رقم ٢٥ لسـنة ١٩٥٥، فقـد وقع خلال حكومة محمد عثمان الصيد وصدر به مرسوم ملكي في ٣/ ٧/ ١٩٦١.[١٨٣]

يقول علي أحمد عتيقة في توضيح أسباب وملابسات هذا التعديل:[١٨٤]

"عندمـا صـدر القانون (رقـم ٢٥ لسـنة ١٩٥٥)، وفي غمرة الاهتمام بتشـجيع الشركات على دخول البلاد، لم يلاحظ إلا القليلون بأنّ القانون منح الشركات عناصر تشـجيع فوق المعتاد، وللحـدّ الذي يجعل نصيب الدولة من مواردها ضعيفاً فيما لو اكتشـف النفط بكميات تجارية. إلا أنّ عدم معرفة المسـؤولين باحتمال وجود النفط، ورغبة منهم في تشجيع دخول الشركات، جعل هذه الاعتبارات ذات أهمية محدّدة ونظرية في تصوّر الكثيرين. ولكن بعد اكتشاف النفط في ١٩٥٨ ثمّ في ١٩٥٩ بكميات تجارية؛ بدأ الكلام عن مسـاوئ قانون البترول لسـنة ١٩٥٥ مـن وجهة نظـر البلاد المنتجة للنفـط. وعندما اقـترب موعد تصدير النفـط في صيف ١٩٦١ أصبح الكلّ ينادي بضرورة تعديل بعض أحكام قانون البترول قبل تطبيقه في محاسبة الحكومة على حصّتها من عائدات النفط".

---

١٨١ نشر في "**الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة**" (العدد ٤، ١٩/ ٦/ ١٩٥٥).
١٨٢ نشر في "**الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة**" (عدد خاص، ٢٩/ ٤/ ١٩٦٢).
١٨٣ نشر في "**الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة**" (عدد خاص، ١٥/ ٧/ ١٩٦١).
١٨٤ "**أثر البترول على الاقتصاد الليبي**"، مصدر سابق، ص ٤٨-٥١.

أمّا شكري غانم فيقول في هذا الصدد:[185]

"قبل أن يتمّ تصدير أول شحنة نفطية من البلاد؛ بدأت الحكومة التفكير في تعديل القانون. وكان المشجّع على تعديل القانون أمران: أولهما، أنّ القانون نجح في هدفه الأساسي وهو إغراء الشركات للدخول إلى ليبيا لخلق رواج اقتصادي في البلاد ومعرفة إمكانياتها النفطية .. وأصبحت ليبيا في عداد الدول المصدرة للنفط في مدّة بسيطة. وثانيهما أنّ تجربة التفاوض مع الشركات لتحقيق مزايا إضافية قد قبلت من الشركات، وتمّ الحصول على عددٍ من المزايا، أهمّها التنازل عن علاوة النضوب".[186]

أمّا رئيس الوزراء الأسبق محمد عثمان الصيد فيقول في مذكراته تحت عنوان "تعديل قانون البترول":[187]

"فكّرت بعد ذلك في تعديل قانون البترول، لأنّ القانون صدر في وقت كنّا فيه في حاجة ماسّة لاجتذاب شركات البترول ولم يكن البترول قد اكتشف بعد.

كما أنّ القانون منح إغراءات كثيرة، ومن ذلك مسألة إعفاء الشركات من تسديد الرسوم الجمركية التي أشرت إليها من قبل.

حين راجعت القانون واستفسرت الخبراء حوله، اتضح أنّه بموجب هذا القانون فإنّ نصيب ليبيا من عائدات البترول لا يتجاوز نسبة ٣٠ بالمائة، في حين أنّ ٧٠ بالمائة تذهب للشركات، لذلك قرّرت مراجعة القانون حتى تحصل ليبيا على نصف العائدات، واستدعيت عراقياً مختصّاً في مجال قوانين البترول يدعى الدكتور عدنان البهجهجي[نديم الباجه جي][188] وهو من خيرة الخبراء في شؤون البترول، وبالفعل حضر إلى ليبيا وعقدت معه عدّة اجتماعات بحضور وزير البترول السيد نوري بن غرسة ورئيس لجنة البترول الحاج محمد السيفاط. لم أكن خبيراً قانونياً، لكن الأشياء العامّة كنت أدركها. وطلبت من الخبير العراقي خلال هذه الاجتماعات تعديل القانون حتى نحصل على ٥٠ بالمائة على الأقلّ من عائدات البترول، وإذا استطاع الحصول على نسبة أعلى عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة وما إلى ذلك سيكون أفضل، لكن أقل نسبة نقبل بها هي ٥٠ بالمائة.

---

١٨٥ مصدر سابق، ص ١٥١.

١٨٦ كانت لجنة البترول قد نجحت في الحصول على مزايا جديدة فيما يتعلّق بعلاوة النضوب بالنسبة للعقود التي أبرمتها مع الشركات منذ عقد الامتياز رقم (٧٣) الذي أبرمته في ١٠/ ١١/ ١٩٥٧ مع شركتي كاليفورنيا آسياتيك وتكساكو أوفرسيز. المصدر السابق، ص ١٤٦-١٤٩.

١٨٧ مصدر سابق، ص ١٥٤.

١٨٨ ورد اسمه في عددٍ من المصادر الأخرى على أنّه الدكتور نديم الباجه جي، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة النفط من جامعة لندن، والتحق بمديرية النفط في العراق سنة ١٩٣٤ وظلّ يزاول بعد ذلك، ما يقرب من ربع قرن، الشؤون البترولية في شتى المناصب الحكومية، إمّا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد شغل مناصب وزارية لعدّة سنوات، ومثّل العراق في عدّة جولات من مفاوضاته مع شركة النفط العراقية. راجع كتاب عبد الأمير قاسم كبّة، مصدر سابق، ص ٧١.

طلب الخبير العراقي منحه فترة ثلاثة أشهر لمراجعة القانون الموجود وتعديله. كان ذلك في مارس عام ١٩٦١،[189] وكنت قد تحدثت مع الملك، كما هو الشأن بالنسبة لجميع القرارات المهمة، حول الموضوع. وعكف الدكتور البهجهجي [الباجه جي] على صياغة القانون الجديد، وبعد أن فرغ من إعداد القانون واللائحة التطبيقية، اجتمعت معه بحضور وزير البترول ورئيس اللجنة، واتفقنا على أن يصدر القانون بمرسوم ملكي، وذلك قبيل انعقاد مجلس الأمّة، تفادياً للمشاكل التي قد تخلقها شركات البترول، وحتى نضع الجميع أمام الأمر الواقع.

وفي يوليو ١٩٦١ صدر المرسوم بقانون البترول الجديد، وجاء فيه أنّ هذا القانون ينفّذ فور صدوره. وبالفعل شرع في تطبيق القانون رغم استياء وتذمّر شركات البترول. وفي وقت لاحق أقرّ مجلس الأمّة القانون. أدّت هذه الخطوة إلى تحسين مداخيل ليبيا من عائدات البترول، وانتعش الاقتصاد الليبي انتعاشاً ملحوظاً. كان قراراً تاريخياً، يحقّ لي الآن الاعتزاز به".

إذن فقد تمحورت الدعوة لتعديل قانون البترول حول القضايا التالية:

* إلغاء العلاوة التعويضية (علاوة الاستنزاف) التي كانت بمعدل ٢٥٪ من مجموع دخل البترول.

* تخفيض نسبة الاستهلاك للاستثمارات من (٢٠٪، ١٠٪) إلى (١٠٪، ٥٪) عن فترتي ما قبل اكتشاف البترول وما بعده على التوالي.

* العمل بالسعر المعلن وليس بالسعر السائد (حيث كان واضحاً أنّ الأول أعلى من السعر السائد).

وفي ٣/ ٧/ ١٩٦١ صدر التعديل المرتقب لقانون البترول، وقد تناول التعديل عدداً من المسائل الجوهرية والشكلية (الإدارية)، في مقدمتها حصة الحكومة من الأرباح، وكان الغرض الأساس من التعديل، كما سلفت الإشارة، هو وضع ليبيا على قدم المساواة مع بلدان الشرق الأوسط، وإلغاء المزايا التي كانت ممنوحة للشركات في السابق.[190]

وقد واجهت شركات البترول التعديل بمعارضة شديدة[191] وبخاصّة ما ورد بالفقرة الخامسة من المادة (١٤) من القانون المعدل المتعلّقة بالسعر المعلن، الأمر الذي جعل الحكومة (حكومة الصيد) تتراجع وتقوم بتعديل جديد للقانون صدر في ٩/ ١١/ ١٩٦١[192] وقضى بإدخال بعض الضمانات القانونية لصالح الشركات، غير أنّ هذا التعديل بدوره لم

---

١٨٩ قام الدكتور الباجه جي بأول زيارة له إلى ليبيا في مطلع شهر فبراير/ شباط ١٩٦١.

١٩٠ لمعرفة خصائص ومزايا هذا التعديل راجع كبّة، ص ٧٢-٨٢ وغانم، ص ١٥١-١٦١.

١٩١ كبّة، ص ٨٢-٨٨ وغانم، ص ١٦١-١٦٣.

١٩٢ نشر في "**الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة**"، (العدد ١٧، ٦/ ١٢/ ١٩٦١).

يرضِ الشـركات، الأمر الذي اضطرّ حكومة الصيد إلى إصدار اللائحة البترولية رقم (٦)[١٩٣] بتاريـخ ٣/ ١٢/ ١٩٦١. ومـن الناحيـة العمليـة، فإنّ هذه اللائحـة قد ألغت أهـمّ البنود التي وردت في تعديل ٣/ ٧/ ١٩٦١.



١٩٣ أشرنا من قبل إلى اللوائح البترولية ١-٤ وتاريخ صدور كلٍّ منها. أمّا اللائحة رقم (٥) فقد صدرت في ٢٩/ ١/ ١٩٦١.

مؤتمرات البترول العربية[194]

باشر "المجلس الاقتصادي" للجامعة العربية منذ تأسيسه عام ١٩٥٠[195] في الاهتمام بالقضايا البترولية. كما كان من الإنجازات التنظيمية المبكّرة للجامعة العربية في مجال البترول تأسيس لجنة "خبراء البترول العرب" التي تشكّلت بموجب قرار من مجلس الجامعة في ١٠/ ١٠/ ١٩٥١ واستمرّت في عقد اجتماعاتها وتقديم توصياتها.[196]

كان من بين التوصيات التي تقدّمت بها هذه اللجنة عام ١٩٥٣ إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية توصية بإنشاء "مجلس بترولي دائم" في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وفي عام ١٩٥٥ تمّ إنشاء "المكتب الدائم للبترول". ومن أهمّ الأعمال التي قامت بها هذه اللجنة التوصية بعقد مؤتمر البترول العربي.

وخلال الاجتماع الذي عقده المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في إبريل/ نيسان ١٩٥٧ تمّ اتخاذ قرار بعقد "مؤتمر البترول العربي الأول" خلال شهر فبراير/ شباط من العام التالي ١٩٥٨. وقد شاركت ليبيا في أعمال المجلس الاقتصادي المذكور بوفد كان أنيس القاسم، رئيس لجنة البترول، ضمن أعضائه.

وقد وردت، في تقريرٍ بعث به السفير البريطاني غرايام إلى الخارجية البريطانية بشأن عقود الامتياز والأوضاع البترولية في ليبيا، إشارة عارضة إلى مشاركة القاسم في ذلك الاجتماع جاء فيها:

"... من بين طلبات عقود الامتياز ذات الأهمية بالنسبة للحكومة البريطانية طلبان يتعلّقان بشركة "دارسي" (تابعة لشركة BP) يخصّان منطقتين شاسعتين في إقليم فزان. وكان هذان الطلبان معلّقين في انتظار الموافقة النهائية عندما عاد رئيس لجنة البترول أنيس القاسم (وصفه السفير بأنّه مهاجر فلسطيني) من المؤتمر الذي عقدته الجامعة العربية بالقاهرة في أواخر إبريل

---

١٩٤ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٩٥ تأسّس بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية المبرمة في ١٣/ ٤/ ١٩٥٠. انظر "**المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩**" دراسة توثيقية، إعداد يوسف خوري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٠)، ص ١٦٠-١٦٣.

١٩٦ واصلت هذه اللجنة عقد اجتماعاتها وتقديم توصياتها حتى شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٩ عندما تشكّلت منظمة "الأوابيك"، وهبي البوري، محاضرة ألقيت في الدورة الرابعة لأساسيات صناعة النفط والغاز التي عُقدت في مقرّ الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول في الكويت، ما بين ١٦/ ٢ - ١٣/ ٣/ ١٩٨٠.

(١٩٥٧).[١٩٧] لقد أبلغ السيد القاسم الشركة ما يُفهم منه أن الحكومة الليبية سوف ترفض منحها العقدين طالما أنّ شركة BP (الشركة الأم) ظلّت محتفظة بحصّتها في "مصفاة حيفا"، على أساس أنّ اجتماع القاهرة دعا الدول العربية إلى الامتناع عن منح عقود امتياز بترولية جديدة للشركات التي لها مصالح مع إسرائيل".

ثمّ يضيف السفير البريطاني في تقريره المؤرّخ في ١٦/ ٥/ ١٩٦٧:[١٩٨]

"إنّني أعتقد أنّ موقف الحكومة الليبية قد تغيّر منذئذ. وعلى ما يبدو فإنَّ الدافع وراء احتفاظ الحكومة بهذين الامتيازين هو تقليص مساحتها من أجل تخصيص جزء منها لعقود امتياز في المنطقة نفسها، أحدها لشركة (أجيب) الإيطالية (موضع اهتمام السنيور ماتّاي الذي حصل مؤخّراً على عقد امتياز في إيران)، والآخر لشركة أمريكية مستقلّة يملكها المستر إيدوين بولّي Edwin Paully، وربّما آخر لشركة حكومية ليبية قد تُنشأ لاستغلال المعادن التي يمكن أن توجد في هذه المنطقة (فزان)".

ثمّ يختم السفير غرايام تقريره بفقرة جاء فيها:

"ويبقى علينا أن ننتظر لنرى إلى أيّ مدى سوف تتأثّر سياسة الحكومة الليبية بالمؤتمر البترولي للدول العربية الذي جرى الاتفاق على إنشائه. غير أنّني لا أتوقّع أن يكون لنشاطات المؤتمر أيّ تأثير على سياسات الحكومة الليبية، أخذاً في الاعتبار أنّ قرارات المؤتمر سوف تكون مملاة من مصر (مع العلم بأنّ العراق لم ترسل مندوباً إلى المؤتمر) وأخذاً في الحسبان أيضاً أنَّ الحكومة الليبية لن تكون راغبة في حرمان نفسها من منافع مادية بسبب انصياعها إلى قرارات دول عربية أخرى لا تملك ثروة بترولية".

وفيما يتعلّق بمؤتمر البترول العربي الأول، الذي كان المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية قد أوصى بعقده في عام ١٩٥٨، فإنّه لم يلتئم في القاهرة[١٩٩] إلا خلال الفترة ما بين ١٥-٢٣ إبريل/ نيسان عام ١٩٥٩. لقد انعقد هذا المؤتمر تحت شعار "بترول العرب للعرب"،[٢٠٠] واشترك فيه ممثلون عن الدول العربية، ومراقبون من إيران وفنزويلا ومن بلاد الخليج المنتجة للبترول، وممثلو العديد من شركات البترول، وقُدّر عدد المشتركين بأكثر من (٤٢٠) شخصاً. وأصدر المؤتمر (١٢) قراراً انسجمت في أكثرها مع توصيات المجلس

١٩٧ لا نشك في أنّه يقصد اجتماع المجلس الاقتصادي ولجنة خبراء البترول بالجامعة العربية، ذلك أنّ مؤتمر البترول العربي لم ينعقد إلا في إبريل/ نيسان ١٩٥٩ كما سنرى.

١٩٨ يحمل هذا التقرير الرقم الإشاري 2/JT 1534 وموجود بالملف FO 371/126063.

١٩٩ تحفّظت السعودية على استضافة المؤتمر، كما قام صراع بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر على استضافة المؤتمر، حيث رغب كلّ منهما بأن يستثمره لتكريس زعامته على الصعيد القومي. راجع توفيق الشيخ **"البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية"** (دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن، ١٩٨٨)، ص ٣٨٩.

٢٠٠ محمد جلال كشك **"قيام وسقوط إمبراطورية النفط"** (بدون مكان نشر: بدون ناشر، ١٩٨٦)، ص ٢٤.

الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية.[٢٠١] كما كان المؤتمر فرصة لاتصالات ومباحثات جانبية كانت تجري خارج قاعة المؤتمر، ما بين رئيس وفد فنزويلا (وزير النفط الفنزولي بيريز ألفونسو) ورئيس الوفد الإيراني (م. فرمان قوميان) ورؤساء بعض الوفود العربية، من بينهم الوزير السعودي عبد الله الطريقي، وأدّت إلى ما عُرف باتفاقية الجنتلمان لإنشاء منظمة الدول المصدّرة للنفط "الأوبيك".

لقد شاركت ليبيا في أعمال المؤتمر العربي الأول للبترول، غير أنّها غابت عن اجتماعات الدول العربية الست التي وقّعت على "اتفاقية تنسيق السياسة البترولية" التي وافق عليها المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في جلسته بتاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٦٠.[٢٠٢]



٢٠١ وهبي البوري، مصدر سابق، ص ١٦.

٢٠٢ يوسف خوري، مصدر سابق، ص ١٨٤، ١٨٥. ضمّت الدول العربية الست الموقّعة على الاتفاقية المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العراقية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، والمملكة المتوكلية اليمنية.

الانضمام إلى منظمة أوبيك[٢٠٣]

كما مرّ بنا، ففي يوم ١٤/ ٩/ ١٩٦٠ أنهى وزراء بترول كلٍّ من السعودية والكويت والعراق وإيران وفنزويلا اجتماعهم[٢٠٤] في **بغداد** (عهد عبد الكريم قاسم) الذي بدأ في العاشر من الشهر ذاته، معلنين عن تأسيس ما عُرف بمنظمة البلدان المصدرة للبترول Organization of Petroleum Exporting Countries التي عُرفت اختصاراً بمنظمة "الأوبيك" OPEC.

كان تأسيس هذه المنظمة –كما بدا يومذاك– بمثابة الرد الجماعي من قبل البلدان المصدرة للبترول على قيام شركات البترول الكبرى بتخفيض أسعار البترول الخام عدّة مرات خلال فترة قصيرة دون التشاور مع البلدان المنتجة، الأمر الذي ألحق خسائر فادحة بتلك البلدان. وقد أعلن المجتمعون أنّ هدف منظمتهم الجديدة يتمثّل في تنظيم إنتاج البترول والدفاع عن سعره، كما أجمع الحاضرون[٢٠٥] على التضامن بينهم في حال قيام الشركات فيما بينها بفرض الحظر أو المقاطعة على إحدى الدول.[٢٠٦]

ولم تُبدِ ليبيا في البداية ترحيباً ولا تعاطفاً مع المنظمة الوليدة، إذ رأت في قيامها وفي أهدافها تعارضاً مع رغبتها في تطوير صناعتها البترولية بأقصى سرعة، بصرف النظر عن مستويات إنتاج البترول العالمي وأسعاره. ويُنسب إلى محمد السيفاط، الذي خلف أنيس القاسم في رئاسة "لجنة البترول"، قوله خلال تصريح أدلى به في ٢٠/ ١/ ١٩٦١:

> "ليس لليبيا رغبة أو مصلحة في التحكّم في أسعار البترول أو مستويات إنتاجه في العالم. كما ليس لليبيا نيّة في الانضمام إلى منظمة الأوبيك في المستقبل، كما أنّ ليبيا عازمة على الإبقاء على أساس التعامل القائم حالياً بينها وبين شركات البترول والذي يقتضي مناصفة الأرباح بينها وبين تلك الشركات".

إلا أنّه لم يمضِ وقت طويل على الإدلاء بذلك التصريح، حتى سارت علاقة ليبيا مع منظمة الأوبيك على غير ما توقّعه السيفاط.[٢٠٧] فخلال شهر إبريل/ نيسان من العام ١٩٦٢

٢٠٣ راجع ما ورد حول ظروف وملابسات تأسيس هذه المنظمة في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

٢٠٤ حضرته دولة قطر كمراقب.

٢٠٥ كانت الدول المجتمعة تسيطر على ٨٠٪ من صادرات البترول الخام في العالم.

٢٠٦ راجع "**الجائزة**"، مصدر سابق، الفصل ٢٦.

٢٠٧ جرى في ١٦/ ٢/ ١٩٦٢ استبدال السيفاط بخليفة عبد القادر كرئيس للجنة البترول.

جـرى الإعلان رسـمياً أنّ حكومة محمد عثمـان الصيد طلبت الانضمام إلـى المنظمة. كما اتخـذت المنظمـة خلال مؤتمرها الرابـع، الذي انعقد خلال الفترة مـن ٥ إلى ٨/ ٤/ ١٩٦٢ بمدينة جنيف، قرارها رقم (٤/ ٣١) بقبول ليبيا في عضويتها.

ويظهر أنّ انضمام ليبيا إلى منظمة الأوبيك قد أثار العديد من المخاوف لدى مسـؤولي شركات البترول العاملة في ليبيا، حيث كشف عن هذه المخاوف مضمون رسالة سرّية بعثت بها السـفارة الأمريكية في ليبيا إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٦٢[٢٠٨] حول لقاءٍ جـرى بين أحـد أعضائها وبين المسـتر فـان قريثيوسـين T. A. Van Griethuysen الذي كان يشـغل يومذاك منصب مدير عام شـركة أويزس OASIS الأمريكية[٢٠٩] العاملة في ليبيا. وكان مما جاء في تلك الرسالة:

"إنَّ المســتر غريثيوسين كان منزعجاً جداً بسـبب انضمام ليبيا مؤخّراً إلى منظمة الأوبيك. وهو يعتقد أنّ دول الشرق الأوسـط ومن بينها ليبيا، التي تعتبر جديدة في مجال النشـاط البترولي، لا تدري حقيقة ما يعنيه انضمامها إلى هذه المنظمة".

"إنَّ المسـتر غريثيوسـين يعتقـد أنّ قرار ليبيـا بالانضمام إلى المنظمة جرى اتخـاذه من قبل رئيس الـوزراء (محمـد عثـمان الصيد) بنفسـه، وأنّه تـمّ إقناعه بهـذه الفكرة عـن طريق السـيد نديم الباجه جي (عراقي الجنسـية – يعمل مستشاراً للجنة البترول). كما أنّه يعتقد بأنّ السيد خليفة عبد القادر (رئيس لجنة البترول الجديد) كان ضدّ فكرة انضمام ليبيا للمنظمة".

ومـن الواضـح أنّ هذه المخاوف لـم تحل بين الحكومات الليبيـة المتعاقبة وبين تطوير علاقتها بهذه المنظمة، بل وأن تلعب دوراً بارزاً في تأسـيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابيك" (OAPEC) على ما سترد الإشارة إليه في الفصول التالية من هذا الكتاب.

---

٢٠٨ الرسالة تحمل الرقم الإشاري A-87 بالملف المركزي رقم 873.2553.

٢٠٩ ليست من بين الشركات السبع الكبرى.

حركة منح عقود الامتياز من جديد

شـهدت حركة منح عقود امتياز التنقيب عن البترول بعض النشـاط خلال الأعوام ٥٩-١٩٦١، فبلـغ إجمالـي العقـود التي أبرمتهـا لجنة البترول مع شـركات البتـرول خلال العام ١٩٥٩ (٧) عقـود، وخـلال العـام ١٩٦٠ (٥) عقود، وخلال العـام ١٩٦١ (٦) عقود. وبذا بلـغ إجمالي عدد العقـود الممنوحة حتى نهاية عام ١٩٦١ (٩٥) عقـداً موزّعة على أكثر من عشرين شركة.

في ١١/ ٢/ ١٩٦٢ قرّرت "لجنة البترول" التوقّف عن منح عقود امتياز جديدة للتنقيب عـن البترول إلى حيـن انتهاء البرلمان الليبي من النظر في التعديلات المطروحة أمامه بشـأن قانـون البتـرول.[٢١٠] ثمّ عادت اللجنة وقرّرت في مطلع شـهر يوليو/ تموز من العام ذاته دعوة شركات البترول إلى جولة جديدة من تقديم عروضها بشأن الحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول.

يقـول عبـد الأمير قاسـم كبّة في كتابـه "**المملكـة الليبية - صناعتهـا البتروليـة ونظامها الاقتصادي**"[٢١١] حول هذا الموضوع:

> "قرّرت لجنة البترول في تلك السنة [١٩٦٢] الإعلان عن المناطق الشاغرة وفقاً لأحكام المادة السـابعة مـن القانون المعـدّل. وفي ٥ يوليو ١٩٦٢ نـشرت اللجنة إعلانـاً في الصحف المحلية وبعض الصحف والمجلات الأجنبية يتضمّن المناطق التي يمكن تقديم طلبات للحصول على عقـود امتيـاز فيها. ثمّ نشرت اللجنة إعلاناً ثانياً في نفس وسـائط النـشر تدعو فيه الراغبين في الحصـول على عقود امتياز في المناطق المعلن عنها سـابقاً للتقدّم بطلباتهم خلال فترة لا تتعدّى ظهر يوم السـبت المصادف ١٥ سـبتمبر ١٩٦٢. وقد طلب إلى أصحاب الطلبات إرسال ممثل عنهـم في السـاعة الواحـدة من بعد ظهـر نفس اليوم المذكور ليشـهد فتح الغلافـات المختومة الحاويـة عـلى العـروض. ولكـن قبـل يومين فقط مـن حلـول الموعد المحـدد لفتـح الطلبات أصـدرت لجنة البترول بياناً أذيع من محطة إذاعـة ليبيا ونشر في صحفها يؤجّل بمقتضاه موعد فتح الطلبات إلى أجل غير مسمّى.

٢١٠ راجع مبحث "تعديلات قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥" بهذا الفصل.

٢١١ (بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٦٣) ص ١٢٩، ١٣٠. عمل السيد كبّة لمدة عامين كمستشار اقتصادي مساعد في لجنة البترول الليبية.

وفي ١٥ سبتمبر، وهو الموعد النهائي الذي كان محدداً لفتح الطلبات، تجمّع ممثلو نحو عشرين شركة في مكاتب لجنة البترول في بنغازي وكان بعضهم يحمل مغلفات أو حقائب يدوية. وقد ألقى رئيس اللجنة خطاباً رحّب فيه بممثلي الشركات وأكّد على رغبة الحكومة في تطبيق أحكام القانون بعدالة ونزاهة. ثمّ أضاف إلى ذلك قوله إنّ أحد الغلافات المختومة الحاوية على عروض الشركات قد فتح سهواً وهذا سبب كافٍ لفسخ المزايدة والشروع بها من جديد. ويقال إنّ بعض الشركات تقدّمت بمزايا اقتصادية ومالية مغرية إضافة إلى الشروط الدنيا المنصوص عليها في القانون. وكان أكثر التنافس منصبّاً على القطع المجاورة للمناطق التي عثر فيها على حقول منتجة، لا سيّما القطع المتخلّى عنها من عقد الامتياز رقم ٥٩. ويقال إنّ الشركة الوطنية التي ألّفها السيد مصطفى بن حليم مع جماعة من رفاقه ومصالح تعاونية أجنبية كانت متلهفّة للحصول على قطعة من الأراضي التي تخلّت عنها أويزس من عقد الامتياز رقم ٥٩. وممّا تجدر ملاحظته أنّ هذه الشركة التي أحدثت مشاكل كثيرة في المحافل البترولية في ليبيا لا تملك رأس مال يكفي لأكثر من حفر بئر عميقة واحدة، غير أنّ إدارتها تتوقّع بيع جزء من العقود التي قد تحصل عليها لتمويل العمليات في الجزء الذي تحتفظ به لنفسها، أو ربّما اشتركت مع شركات أخرى على غرار ما فعلت شركة نلسن بنكر هنت مع BP".

ما أشار إليه السيد كبّة أكّدته الوثائق البريطانية السرّية. وعلى سبيل المثال، أكّدت الرسالة التي بعث بها المستر كولارد D. R. Collard من السفارة البريطانية بليبيا إلى وزارة الخارجية بلندن بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٦٢[٢١٢] الوقائع الآنفة المتعلّقة بقيام رئيس لجنة البترول يوم ١٥/ ٩/ ١٩٦٢ بإلغاء المناقصة المتعلّقة بالعروض التي قدّمتها شركات البترول. كما أكّدت هذه الرسالة ما تردّد حول قيام مصطفى بن حليم بإقناع الملك بأنّ "شركة البترول الوطنية الليبية" "National Petroleum Company of Libya" التي يملك (بن حليم) أسهماً فيها ويرأس مجلس إدارتها، لم تلقَ معاملة عادلة من لجنة البترول، وأنّ ذلك "ضارّ بالمصلحة الوطنية". كما أشارت الرسالة إلى الدور الذي لعبه ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي في إقناع الملك بوجود معاملات غير نظيفة ورشاوى تحكّمت في قرارات لجنة البترول، الأمر الذي جعل الملك يتدخّل في الموضوع ويصدر توجيهاته بإلغاء تلك المناقصة.

وقد ترتّب على الممارسات التي صاحبت هذه الجولة الفاشلة في حركة منح الامتيازات البترولية أن توقّفت عملية دعوة الشركات لتقديم عروض جديدة طوال السنوات التي تلت إلى بداية عام ١٩٦٦ خلال حكومة حسين مازق كما سنرى.

---

٢١٢ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية VT 1531/11, 1530/62، الملف FO 371/165767.

عبد الله عابد والنشاط البترولي

يقول مصطفى بن حليم في مذكراته:

"في تلك الفترة كان أهمّ "مراكز الفساد" في عهد الحكومة التي تولّت بعدي هو عبد الله عابد السنوسي، الصديق الحميم لرئيس الوزراء الجديد، والحليف العتيد لأهمّ رجال الحاشية الملكية."[٢١٣]

وبالطبع فبن حليم يقصد برئيس الوزراء الجديد عبد المجيد كعبار، كما يقصد بأهمّ رجال الحاشية الملكية البوصيري الشلحي الذي كان يشغل منذ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤ منصب ناظر الخاصّة الملكية.

وفضلاً عن ذلك، فإنّ بن حليم قد أورد في موضع آخر من المذكرات نفسها أنّه قال للملك إدريس في إحدى المناسبات:

"إنّه لا يعرف شيئاً أوسع من طمع عبد الله عابد السنوسي إلا رحمة الله سبحانه وتعالى".[٢١٤]

وما قاله بن حليم عن فساد وشدّة طمع عبد الله عابد قد يكون صحيحاً، وقد أكّدت ذلك الوقائع والوثائق المتعلّقة بتلك الحقبة. وعلى سبيل المثال:

* عبد الله عابد هو الذي دعا الثري الإيطالي الكونت مارزوتو لزيارة برقة في خريف عام ١٩٥٤ (خلال فترة حكومة بن حليم) بغرض إقامة تعاون اقتصادي معه لاستغلال الأراضي التي كانت مملوكة للكونت في منطقة الجبل الأخضر خلال حقبة الاحتلال الإيطالي، وهي الدعوة التي أغضبت عدداً من الشخصيات والقبائل في المنطقة، وأثارت ردود فعل واسعة استوجبت تدخّل الملك.[٢١٥]

* كما أنّ عبد الله عابد هو صاحب شركة "ساسكو" التي تعاقدت مع حكومة كعبار في ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٨ بشأن إقامة طريق فزان، وهو المشروع الذي تحوّل إلى فضيحة مالية

٢١٣ مصدر سابق، ص ٣٣٤.
٢١٤ ص ١٣٤.
٢١٥ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" في المجلد الثاني/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

وسياسية أدّت إلى سقوط حكومة كعبار في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠.[٢١٦]

وعندما بدأت شركات البترول الأجنبية تتّجه نحو ليبيا باهتمامها ونشاطها، لم يتوانَ عبد الله عابد في أن يضيف "البترول" إلى مجالات نشاطه التجاري والمالي المتعددة.

* وقد سلفت الإشارة إلى الدور الذي لعبه عبد الله عابد في دفع حكومة كعبار إلى إلغاء مشروع الاتفاق مع رئيس شركة "أجيب" الإيطالية السنيور "أنريكو ماتّاي"،[٢١٧] ثمّ الدور الذي لعبه بعد ذلك في تخصيص عقد الامتياز البترولي رقم (٨٢) لشركة "كوري" الإيطالية في ١٩/ ١١/ ١٩٥٩ وعقد الامتياز البترولي رقم (٨٥) لشركات "أوزونيا" و"ديّا" و"وأكيتان ليبيا" في ٣٠/ ٣/ ١٩٦٠.[٢١٨]

* كما سلفت الإشارة إلى أنّ المستر هامر صاحب شركة أوكسيدنتال زعم أنّ عبد الله عابد طلب منه عام ١٩٦١ رشوة مقدارها (٢) مليون دولار من أجل أن يحصل له على عقود امتياز بترولية في ليبيا.[٢١٩]

ويشير تقرير أعدّته السفارة الأمريكية في ليبيا يحمل الرقم (٢٥) ومؤرّخ في ٢٩/ ٧/ ١٩٦٠ أنّ من بين الأسباب التي دفعت الملك إدريس إلى إصدار منشوره الذي اشتهر باسم "بلغ السيل الزُّبى" في ١٣/ ٧/ ١٩٦٠ هو ما تناهى إلى علمه عن الرشاوى الكبيرة التي تمّ تبادلها من أجل إتمام الصفقة المتعلّقة بامتيازات شركتيْ "كوري" و"أوزونيا". وفي عبارة التقرير:

> "إنّ الفساد المالي في أوساط المسؤولين الحكوميين مشكلة مستمرّة، ليس في ليبيا فحسب ولكن في معظم الدول النامية. وقد حظي هذا الموضوع في ليبيا باهتمامٍ متزايد في الصحافة وفي البرلمان وفي الأوساط الشعبية خلال الأشهر الأخيرة، على الرغم من معرفة السفارة بأنّ درجة انتشار الفساد ليست بأكثر ممّا كانت عليه في السنوات الماضية. وعلى العموم، فيبدو أنّ الإشاعات التي تردّدت حول حجم الرشاوى المتعلّقة بمنح عقود الامتياز البترولي لشركتيْ كوري الإيطالية وأوزونيا هي التي حفّزت الملك على أن يعلن استياءه بشكلٍ رسمي."[٢٢٠]

---

٢١٦ راجع فصل "حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢١٧ راجع مبحث "إجهاض محاولة الاتفاق مع ماتّاي" في هذا الفصل.

٢١٨ أفاد تقرير أمريكي يحمل الرقم (٣٨٠) ومؤرّخ في ١٤/ ٤/ ١٩٦٠ أنّ السفير الإيطالي في ليبيا في تلك الفترة السنيور ماريو مونديلّو Mario Mondello لعب الدور الرئيس في تأمين وساطة عبد الله عابد السنوسي مع رئيس الوزراء كعبار للحصول على امتياز شركة كوري الإيطالية. (الملف 873.053).

٢١٩ راجع مبحث "مساعي هامر المبكّرة" في هذا الفصل.

٢٢٠ التقرير موجود بالملف 773.00. راجع بهذا الخصوص مذكرة المحادثة التي جرت في مبنى وزارة الخارجية بواشنطن بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٦٠ بين مارتن جونز Martin Jones من شركة إسو وبين المستر جون بكل John F. Buckle والمستر ريتشارد باركر Richard F. Parker من قسم إفريقيا الشمالية بالإدارة الإفريقية. أيضاً بالملف 773.00 .

إذن، وفقاً لما سبق، فإنّه لا يوجد شك في تورّط عبد الله عابد بهذه الممارسات المالية الفاسدة في مجال البترول. ولكن هل كان عبد الله عابد بمفرده؟ أم كانت له تحالفات، وكان معه شركاء؟!

مصطفى بن حليم، كما مرّ بنا، يؤكّد أنّ عبد الله عابد وجد في علاقته الوطيدة برئيس الوزراء كعبار وفي تحالفه مع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي حافزاً ومعيناً وسنداً، وهو أمر دلّت عليه الوقائع وأثبتته الوثائق فضلاً عن شهادة بن حليم نفسه. غير أنّه لا بدّ من تسجيل أنّ عدداً من المصادر والوثائق يشير إلى تورّط بن حليم نفسه في علاقة سياسية/ تجارية مع عبد الله عابد.

فمجيد خدوري يقول في كتابه "**ليبيا الحديثة – دراسة في تطوّرها السياسي**":[٢٢١]

"وقد قوّى بن حليم علاقته بالشلحي [إبراهيم] بعد عودته إلى ليبيا [من المهجر]، كما أنّه أصبح ذا صلة متينة مع السيد عبد الله عابد السنوسي أحد أفراد الأسرة السنوسية، وصفيّ الشلحي، وكان الثلاثة، وكثيراً ما يُشار إليهم "بالثلاثي"، يتعاونون تعاوناً وثيقاً أدّى إلى نجاحهم في عالمي المال والسياسة".

كما أنّ البرقية السرّية رقم (٨٨) المرسلة من السفارة الأمريكية في بنغازي عند منتصف ليل ٩/ ٤/ ١٩٥٤ تؤكّد أنّ مصطفى بن حليم بدأ مشاوراته الليلة السابقة من أجل تشكيل حكومته بمساعدة عبد الله عابد السنوسي.[٢٢٢]

كما تؤكّد وجود هذه العلاقة بين بن حليم وعبد الله عابد مؤلّفة كتاب "**ليبيا – الثورة المراوغة**"، إذ تقول:

"لقد شكّل السيد عبد الله عابد مع رئيس الوزراء الأسبق بن حليم ومستشار الملك [عمر] الشلحي ثلاثياً تُوظَّف السياسة بواسطته لخدمة التجارة."[٢٢٣]

كما سلفت الإشارة إلى أنّ برقية بعثت بها السفارة الأمريكية إلى واشنطن تحمل الرقم (٤٤١) بتاريخ ١٢/ ٢/ ١٩٦٠ أفادت، وفقاً لمصادر أشارت إليها، أنّ السيد عبد الله عابد بعث في تلك الفترة ببرقية إلى بن حليم في باريس (حيث كان يشغل منصب سفير ليبيا لدى فرنسا) عرض عليه فيها عودته إلى رئاسة الوزارة مقابل تنازل بن حليم له عن عقد الشراكة

---

٢٢١ تعريب نقولا زيادة (بيروت/ نيويورك: دار الثقافة/ مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦) ص ٢٧٨، ٢٧٩.

٢٢٢ الملف 773.00 . راجع ملحق عيّنات من الوثائق الأمريكية في الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٢٣ Ruth First, *Libya – The Elusive Revolution* (African Publishing Coy, New York, 1975), p. 81.

الذي كان يزمع إبرامه مع الثري اللبناني إميل البستاني.[٢٢٤]

وحسب اعتقادنا، فإنّ أهمّ واقعة في سجل العلاقة التجارية/ السياسية بين عبد الله عابد ومصطفى بن حليم هي تلك المتعلّقة باشتراكهما سوياً ومع آخرين خلال صيف عام ١٩٦١ في تأسيس "شركة البترول الوطنية الليبية"، وهي الواقعة التي نعتقد أنّ بن حليم تعمّد إغفالها وعدم الإشارة البتّة إليها في مذكراته.

٢٢٤ البرقية موجودة في ملف الخارجية الأمريكية رقم (873.053). راجع ما ورد بهذا الخصوص في مبحث "رجال أعمال عرب" بهذا الفصل.

شركة البترول الوطنية الليبية

يفيد أحد تقارير السفارة البريطانية[٢٢٥] أنّه تمّ في جنيف بسويسرا خلال النصف الأول من شهر يوليو/ تموز ١٩٦١ تسجيل شركة باسم "شركة البترول الوطنية الليبية". كما ينقل التقرير ذاتـه أنّ صحيفة "**طرابلس الغرب**" الحكومية نشـرت في عددها الصادر يوم ١٨/ ١/ ١٩٦٢ تقريراً صحفياً عن الشركة المذكورة كان من بين المعلومات التي وردت فيه:

- أنّ الحكومة الليبية وافقت على تأسيس الشركة المذكورة، وأنّ أغراضها تشمل عمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول وتسويقه في ليبيا.
- لا توجد مساهمة حكومية في رأس مال الشركة.
- أنّ رأس مـال الشركـة المبدئـي هو (٥٠٠) ألف جنيـه ليبي، وأنّ ٥١٪ من أسـهم الشركة سـوف تكون مملوكة لليّبيّين وأنّ ٦٨٪ من هذه الحصّة سـوف يتمّ طرحها للاكتتاب العام من قبل الجمهور خلال شهر فبراير/ شباط ١٩٦٢، وأنّ القيمة الاسمية لكلّ سهم سوف تكـون جنيهـين. كما أنّ مركز الشركة الرئيسي سـوف يكون في طرابلس، وأنّه تمّ تسـجيل الشركة رسمياً لدى وزارة الاقتصاد الوطني (وفقاً لأحكام القانون التجاري الليبي).

كما أفاد تقرير السـفارة البريطانية المشـار إليه أنّه وفقاً للمعلومات المتاحة للسفارة فإنّ الشركات الأجنبية المرتبطة بالشركة الوليدة هي:

١- جمعية تعاونية سويدية باستوكهلم تعرف باسم Sverige Olje

٢- شركة كيرواني بأوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية The Kirwanee Oil Company of Oklahoma

٣- الجمعيـة التعاونيـة العالميـة للبـترول The International Co-operative Petroleum Association (Central Bureau of Petroleum) وهي جمعية نشـطة في مجال التسويق في هولندا وبريطانيا (Cracca – Libya)

٤- الجمعية التعاونية لمصافي البترول بكنسـاس بالولايات المتحدة الأمريكية National Co-operative Refinery Association of Kansas

[٢٢٥] التقرير مؤرّخ في ١٩/ ١/ ١٩٦٢ ويحمل الأرقام الإشارية VT 1531/4, 1530/62 بالملف FO 371/165 767.

٥- شركة الصحراء الليبية للزيت The Libyan Desert Oil Company، وهي تابعة لشركة أمريكية تعرف باسم Texfel Petroleum Company بدالاس بولاية تكساس ومديرها هو المستر فَلمان D. D. Felmann

ووفقاً للتقرير ذاته، فإنّ مجلس إدارة الشركة الجديدة يتألّف من:

(١) مصطفى بن حليم (رئيساً)
(٢) عبد الله عابد السنوسي (نائباً للرئيس)
(٣) مصطفى العجيلي[٢٢٦]
(٤) إسماعيل بن لامين[٢٢٧]
(٥) إيرني كارلسون Erni Carlson عن شركة Sverige Olje
(٦) ويليام سميث William C. Smith عن شركة Kirwanee Oil Co.
(٧) مايلز كاودين Miles Cowden عن شركة Toxfel

وقد تناول السفير البريطاني أندرو ستيوارت Andrew Charles Stewart في تقرير مطوّل لـه بعث به إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٦٢ بعض الوقائع ذات الصلة بموضوع هذه الشركة وجاء فيه:

"في أواخر شهر يناير ١٩٦٢ (٢٨/ ١/ ١٩٦٢) جرى إبعاد فؤاد الكعبازي من منصب وزير شؤون البترول، وحلّ محله في المنصب ذاته نوري بن غرسة. وعلى الرغم من أنّ الأول (الكعبازي) لم يمارس سيطرة فعلية كبيرة على شؤون البترول، فإنّه استطاع مع ذلك أن يستخدم ما لديه من نفوذ لمنع استغلال صناعة البترول في ليبيا لمصلحة أصدقاء البوصيري من أمثال عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم. فابن غرسة من أصدقاء البوصيري، وفور تعيينه وزيراً لشؤون البترول تمّ إصدار الإذن بتسجيل أول شركة ليبيّة خاصّة في مجال البترول والتي يشغل عابد وبن حليم منصبيْ عضوين في مجلس إدارتها. هناك نقطة حول هذا الموضوع جديرة بالملاحظة، فرئيس الوزراء بن عثمان قام في الخريف الماضي بعرقلة تسجيل هذه الشركة. وفي بداية شهر فبراير [١٦/ ٢/ ١٩٦٢] جرى تنحية محمد السيفاط[٢٢٨] رئيس لجنة البترول الذي

---

٢٢٦ ذكر تقرير أعدّته السفارة البريطانية بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٦٩ (قبل الانقلاب بأسابيع قليلة) أنّ الدكتور مصطفى العجيلي هو ضمن مجموعة من رجال الأعمال الطرابلسيين الناجحين والمعروفين بصلتهم القوية بآل الشلحي. الملف FCO 39/380.

٢٢٧ إسماعيل بن لامين كان خلال الهيئة البرلمانية الأولى (١٩٥٢-١٩٥٦) نائباً عن مدينة مصراته، واختير رئيساً للجنة الاقتصاد والمالية بالبرلمان، وهي اللجنة التي نظرت في مشروع قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، وقد وقّع تقرير اللجنة نيابة عنه النائب عبد السلام بسيكري مقرّر اللجنة. غاب عن اجتماعات مجلس النواب التي نوقش خلالها مشروع قانون البترول، كما غاب عن الجلسة التي تمّ خلالها التصويت على مشروع القانون. اختاره بن حليم وزيراً للمالية في التعديل الذي أدخله على تشكيلة وزارته في ٢٦/ ٣/ ١٩٥٦، ورغم أنّه كان يشغل منصب وزير خلال الانتخابات النيابية في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠ (حكومة كعبار) فإنّه سقط في تلك الانتخابات.

٢٢٨ يوصَف السيفاط بأنّه كان من المقرّبين جداً إلى حسين مازق، وبأنّه أحد خصوم البوصيري الشلحي، وكان معروفاً بممارسته لصلاحيات أكبر من تلك التي يمارسها الوزير في مجال البترول.

كان يعارض تسجيل الشركة المذكورة وتمّ استبداله بخليفة عبد القادر".[٢٢٩]

أمّا محمد عثمان الصيد فيورد في مذكراته الفقرة التالية بشأن ملابسات تأسيس تلك الشركة:

"في صيف عام ١٩٦١ أسّس السيد عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم والدكتور مصطفى العجيلي شركة للتنقيب عن البترول، وطلبوا مقابلتي، وحدّدت لهم موعداً في منزلي، وأخبروني بتأسيسهم شركة للتنقيب عن البترول، وعبّروا لي عن رغبتهم في أن تكون شركة ليبيّة، تضمّ طرابلسيين وبرقاويين وفزانيين، وطلبوا مني أن أرشّح لهم أحد أقاربي ليكون عضواً مؤسّساً معهم، فقلت لهم لا يمكنني أن أرشّح أحداً من أقاربي، ولكنّني أرشّح لكم منصور محمد خليفة من أعضاء مجلس الشيوخ الفزانيين."[٢٣٠]

وتشير الوقائع إلى أنّ مؤسّسي الشركة طرحوا في ٢٠/ ١/ ١٩٦٢ بقية الحصّة الليبية في رأس مال الشركة (٣٤٪)[٢٣١] للاكتتاب العام من قبل الجمهور، وأعلنت الشركة في ٢٠/ ٥/ ١٩٦٢ أنّه تمّ الاكتتاب في أسهم الشركة بزيادة تعادل ١٠٪ من رأس المال المطروح.[٢٣٢]

أمّا فيما يتعلّق بنشاط الشركة، فيبدو أنّ نيّة مؤسّسيها كانت متّجهة منذ البداية إلى الحصول على عقود امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا، ثمّ التنازل عن هذه العقود لشركات أخرى تملك الخبرة والإمكانات الفنّية والمالية المناسبة.

يقول الصيد في مذكراته بهذا الخصوص:

"وطلبوا [يقصد بن حليم وعابد والعجيلي] بعد ذلك توصية للجنة البترول حتى تمنحهم عقود امتيازات للتنقيب عن البترول، فتحدّثت مع رئيس لجنة البترول موصياً إيّاه طبقاً للشروط التي ينصّ عليها القانون، وحين ثبت للجنة البترول أنّهم يريدون الحصول على عقود امتياز لبيعها إلى شركات أجنبية مؤهّلة للعمل؛ رفضت لجنة البترول طلبهم. وعقب تعيين نوري بن غرسة وزيراً لشؤون البترول، اتصل به ناظر الخاصة الملكية وطلب منه منح هذه الشركة عقود امتياز".[٢٣٣]

٢٢٩ التقرير يحمل الأرقام VT 1015/12 , 10132/62 بالملف FO 371/165732 22860. ولا يملك المتابع للوقائع المتعلّقة بهذه الشركة أن يمنع نفسه من الإحساس بوجود زحف منظّم من قبل الثلاثي الشلحي وعابد وبن حليم على قطاع البترول بدأ بقرار المصالحة بين بن حليم والبوصيري خلال الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٩، ثمّ باستقالة بن حليم من منصب سفير بفرنسا وتفرّغه للتجارة، ثمّ بإبعاد الكعبازي والسيفاط عن منصبيهما خلال شهر واحد تقريباً، ثمّ بالزحف على لجنة البترول بتعيين عناصر معروفة بصلتها القوية بهذا الثلاثي.

٢٣٠ مصدر سابق، ص ٢٠٣.

٢٣١ بقية الحصة وهي ١٧٪ سبق تملّكها من قبل بن حليم وعابد والعجيلي وبن لامين.

٢٣٢ من المفيد للباحثين معرفة أسماء بقية المساهمين في رأس مال هذه الشركة.

٢٣٣ مصدر سابق، ص ٢٠٣.

وقـد لا يكـون بعيداً عن الحقيقة أنّ رئيـس لجنة البترول آنذاك محمد السـيفاط (الذي لـم يكـن يخفي خصومتـه للثلاثي البوصيري وعابـد وبن حليم) قد لمس هـذا التوجّه لدى المجموعـة المؤسسـة للشـركة، الأمر الـذي دعاه للتصريح فـي ١١/ ٢/ ١٩٦٢ بـأنّ لجنة البتـرول لـن تطرح امتيازات بترولية جديدة على الشـركات الراغبة إلا بعد أن يفرغ البرلمان من مناقشـة وإقرار التعديلين اللذين أدخلا على قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ وصدرا بمرسـومين ملكيين (فـي غياب البرلمان) في شـهري يوليو ونوفمبر/ تموز وتشـرين الثاني ١٩٦١.

وليس مسـتبعداً أن يكون هذا التصريح هو وراء إبعاد السـيفاط من رئاسة لجنة البترول، وحتى عضويتها، في ١٦/ ٢/ ١٩٦٢ (أي خلال أقل من أسبوع من تاريخ الإدلاء به).[٢٣٤] ولم يكـن غريبـاً إثر ذلك أن يصرّح مصطفى بن حليم (رئيس مجلس إدارة الشـركة الجديدة) في ١٧/ ٣/ ١٩٦٢ بأنّ شـركته سوف تتقدّم بطلبات للحصول على عدد معقول من الامتيازات في القسم البترولي رقم (٤). كان ذلك التصريح قبل أن ينتهي البرلمان من مناقشة التعديلين المذكوريـن،[٢٣٥] وكذلـك قبـل أن تعلن لجنة البترول عن نيّتهـا لدعوة الشـركات إلى تقديم عروضها للحصول على عقود امتياز جديدة!

وكما مرّ بنا،[٢٣٦] فقد نشـرت لجنة البترول في ٥/ ٧/ ١٩٦٢ إعلاناً في الصحف المحلية وبعـض الصحف والمجلات الأجنبية يتضمّن المناطق التـي يمكن تقديم طلبات للحصول على عقود امتياز فيها. ثمّ نشـرت اللجنة الإعلان في وسـائط النشـر ذاتهـا، وحدّدت اللجنة ظهـر يوم ١٥/ ٩/ ١٩٦٢ موعـداً أقصى لتقديم الطلبات. غير أنّه قبـل يومين فقط من حلول الموعد المحدّد لفتح الطلبات أصدرت اللجنة، كما ذكرنا، بياناً أذيع من محطة الإذاعة ونشر فـي الصحـف المحلية تأجّل بمقتضاه موعـد فتح الطلبات إلى أجلٍ غير مسـمّى. غير أنّه في ١٥/ ٩/ ١٩٦٢ أعلن رئيس لجنة البترول أثناء اجتماعه بممثلي الشـركات المتقدّمة بطلبات عن فسخ المزايدة والشروع بها من جديد.

ويشـير عدد من المصادر[٢٣٧] والوثائق[٢٣٨] إلى ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشـلحي وإلـى مصطفـى بن حليم على أنّهمـا لعبا دوراً في إقناع الملك إدريـس بالتدخّل في موضوع

٢٣٤ كان الوزير فؤاد الكعبازي قد أبعد عن وزارة شؤون البترول قبل ذلك بقليل في ٢٨/ ١/ ١٩٦٢، ومعروف أنّ الكعبازي أيضاً كان يشكّل عقبة في طريق الثلاثي المذكور.

٢٣٥ اعتمد البرلمان الليبي التعديلين المذكورين في ١٩/ ٤/ ١٩٦٢.

٢٣٦ راجع مبحث "حركة منح عقود الامتياز من جديد" من هذا الفصل.

٢٣٧ كبّة، مصدر سابق، ص ١٢٩–١٣١.

٢٣٨ راجع التقريرين المرسلين من السفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٦٢، ٢١/ ١١/ ١٩٦٢، الأرقام الإشارية VT 1531/10, VT 1531/11 بالملف FO 371/165 767.

المزايـدة الخاصّة بتلك الجولة في منح عقود الامتياز وإلغائها بحجّة وجود تلاعب ورشـوة كبيريـن فيها. ويسـود الاعتقاد بأنّ سـبب تدخّل بن حليم والبوصيري فـي هذا الموضوع هو أنّ شـركتهما (شركة البترول الوطنية الليبية) لم تنل في تلك الجولة ما كانت تأمل بالحصول عليه.

لقد ترتّب على هذه الوقائع نتائج عديدة، كان من بينها إبعاد خليفة عبد القادر عن رئاسة لجنة البترول واستبداله في ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٢ بالشريف رافع القاضي الذي كان معروفاً بصلته القويـة بناظر الخاصة الملكية، وكذلك تأجيل عمليـة منح الامتيازات الجديدة إلى أجل غير مسمّى.

ولا يعرف إلا القليل جداً حول نشـاط هذه الشـركة ومآلها فيما بعد، إلا أنّه من الواضح أنّ حظوظ هذه الشركة قد تعثّرت بسبب تأجيل عملية منح الامتيازات إلى أجل غير مسمّى، وإلغاء لجنة البترول (١٩٦٣)، وتأسيس المجلس الأعلى لشؤون البترول (١٩٦٣)، ومصرع البوصيري الشلحي في حادث سيارة (إبريل/ نيسان ١٩٦٤)، وهي عوامل نحسب أنّها جميعاً جعلت بن حليم يصرف النظر عن خدمة مصالحه التجارية والمالية عن طريق هذه الشـركة، وبخاصّة بعد النجاح الذي حقّقه مالياً وتجارياً عبر مشروعات أخرى كما سوف نرى.[٢٣٩]

ومـن الأمـور اللافتة للنظر أنّه، علـى الرغم من أنّ تأسـيس مثل هذه الشـركة يُعدّ عملاً رائـداً، ومن حقّ المشـاركين فيـه أن يفاخروا به، فإنّ بن حليم أسـقط من مذكراته أيّة إشـارة إلى موضوع هذه الشـركة وملابسـات تأسيسـها ونشـاطها. إنّ هذا الإغفال المتعمّد من قبل بـن حليـم لكلّ مـا يتعلّق بهذه الشـركة[٢٤٠] هو في اعتقادنـا محاولة منه لتجنّـب تقديم الدليل القاطع على وجود علاقة تجارية قوية بينه وبين السيد عبد الله عابد الذي وصفه هو نفسه في مذكراته بأنّه "أهم مراكز الفساد" خلال العهد الملكي.

٢٣٩ راجع مبحث "رجال سياسة وتجارة وبترول" في هذا الفصل.

٢٤٠ ينطبـق هـذا عـلى مذكراته وكذلك على الردود التي نشرها في صحيفة **"الشرق الأوسـط"** بشـأن ما ورد على لسـان محمـد عثمان الصيد من اتهامات له.

رجال أعمال عرب

شهدت الفترة التي أعقبت اكتشاف البترول في ليبيا توافد عددٍ من رجال الأعمال والأثرياء العرب بحثاً عن فرصٍ للاستثمار فيها.

من ذلك ما أشار إليه تقرير أمريكي[٢٤١] مؤرّخ في ١/ ٣/ ١٩٦٠ بشأن وصول:

* مهدي القباني (سعودي)، الذي وصل إلى طرابلس في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٩ وكان مهتمّاً ببناء فندق في مدينة طرابلس.
* عبد الله علي رضا (كويتي)، الذي وصل إلى طرابلس في مطلع ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٩ وكان معنياً بإقامة نشاط تجاري يتعلّق بشركات البترول.
* محمد علي رضا[٢٤٢] (سعودي)، الذي وصل من جدة إلى طرابلس في مطلع شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠ وكان يبحث عن شريك ليبي من أجل القيام بنشاط تجاري في ليبيا يشمل إدارة ميناءي بنغازي وطرابلس، وتأسيس شركة طيران محلية ومشروعات نقل وتجارة متنوعة، كما كان يفكر في الحصول على توكيلات بعض الشركات الأمريكية في ليبيا، وكان يعتزم استثمار نحو (١٥) مليون دولار في هذه المشروعات ،كما شرع في إجراءات تسجيل شركة خاصّة به في ليبيا.
* إبراهيم زاهد (سعودي من جدّة)، الذي وصل إلى ليبيا في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٩ وكان مهتمّاً بالاستثمار العقاري في طرابلس وبنغازي وبناء مشروعات سكنية.
* يوسف الغانم (كويتي) وقد وصل إلى بنغازي في مطلع شهر فبراير/ شباط ١٩٦٠ وأسّس شركة نقل وهندسة مع (إخوة أبو عجيلة) في بنغازي.

وقد تضمّن تقرير السفارة الأمريكية تعليقاً حول هذه الظاهرة، كان مما جاء فيه:

"إنّ هؤلاء الأشخاص معروفون بأنّهم يملكون ثروات هائلة. وهم يمثّلون فئة من التجار العرب الذين كانوا أثرياء قبل اكتشاف البترول في بلدانهم".

---

٢٤١ التقرير رقم (٣١٨) بالملف (873.0511860).

٢٤٢ أورد التقرير ذاته بشأن السيد محمد علي رضا أنّه استقبل وتناول الغداء مع الملك إدريس عدّة مرّات. ويرجع ذلك إلى صلة للملك مع آل الرضا بجدّة الذين استضافوه أثناء زيارته للسعودية عندما كان أميراً. كما أفاد التقرير أنّ محمد علي رضا كان يمهّد لزيارة الوزير عبدالله الطريقي (الوزير الأحمر) لليبيا، وأنّه حذّر المسؤولين الليبيّين من ميول الطريقي لسياسة تأميم البترول، وأنّ تلك الميول قد تغضب الشركات الأمريكية وتتعارض مع رغبة ليبيا في تطوير صناعتها البترولية.

"وقد استقبلهم الليبيّون بطريقة جيدة، وهؤلاء الزوّار يبدون كما لو أنّهم يتحرّكون على أرضية معروفـة لديهـم. ويُعرف عن هـؤلاء الزوّار الكرم بقـدر ما يعرف عنهم قدراتهـم الفائقة على إدارة نشاطهم التجاري".

"وحتـى الآن لا توجـد مظاهر رفض معلنة (من قبل الليبيّين) ضـدّ هذا الغزو[٢٤٣]. لقد عبرّت بعض الدوائر التجارية عن مخاوفها من المنافسة التي يشكّلها هؤلاء الضيوف لهم، غير أنّه على الصعيد الرسمي تمّ استقبالهم بالترحيب، على الأقلّ ظاهرياً".

ونظـراً لأنّ هؤلاء الضيوف يملكون سـيولة مالية لاسـتثمارها، فمن المنتظر أن يشـكّل هؤلاء "النواة"، إن لم تكن الحصة العظمى، للاستثمارات الأجنبية في ليبيا".

كما يضيف التعليق:

"ويبدو أنّ هؤلاء (المستثمرين العرب) يلقون في ليبيا ترحيباً أكبر من ذلك الذي يستقبل به أيّ مسـتثمر من دول المشرق أو غيرهم من المسـتثمرين الأجانب. ولم تظهر في التقارير الصحفية الليبيـة الموجّهـة ضدّ الاسـتثمارات الأجنبيـة في ليبيا أيّة إشـارة إلى هؤلاء المسـتثمرين العرب بالاسم، بل على العكس من ذلك، فقد كانوا موضوع بعض المقالات التي حملت طابع المديح لهم".

وقـد أشـار عدد من تقارير وبرقيات السـفارة الأمريكية في ليبيا[٢٤٤] إلـى أنّ محمد علي رضا سـعى إلى شـراء توكيل شـركة "جنرال موتـورز" الأمريكية في ليبيا الـذي كان مملوكاً لرجـل أعمال إيطالي من جينوا يدعى كارلـوس المَجار Carlos Almagiar. وفي هذه الأثناء قامت السـلطات الليبية بإصدار أمر بطرد المدعو ألفرد ليفي Alfred Levy (يهودي فرنسـي) الـذي كان يشـغل منصب مدير للوكالة. وكان أمر الطرد بحجّـة أنّ المدعو ليفي متّهم بالقيام بنشـاطات لصالـح إسـرائيل ومعادية للثورة الجزائريـة. وقد ادّعى ليفي أنّ أحد الأشـخاص الليبيّين الذين كانوا يعملون لمصلحة محمد علي رضا كان وراء هذه الاتهامات.

وتفيـد برقيـة بعثـت بهـا السـفارة الأمريكيـة فـي جـدة تحمـل الرقـم (٦٧٢) بتاريـخ ١٩/ ٤/ ١٩٦٢ أنّ علـي رضـا (شـقيق محمد علـي رضا)، وهـو وزير دولة سـعودي بدون حقيبـة، تعرّض أثناء وجوده بأحد شـوارع مدينة نيويورك خـلال تلك الفترة إلى تحرّش أحد العناصـر ذات الصلـة بالمنظمـات الصهيونيـة في نيويـورك، وأنّ ذلك التحرّش كان بسـبب الموقف المزعوم لمحمد علي رضا من اليهودي ليفي في ليبيا.[٢٤٥]

٢٤٣ هذه هي الكلمة التي استخدمها التقرير الأمريكي "غزو" "Invasion".
٢٤٤ راجع التقرير رقم (٣٨٠) المؤرّخ في ١٤/ ٤/ ١٩٦٠، الملف 873.053.
٢٤٥ الملف السابق.

ومن بين رجال الأعمال العرب المشرقيين، الذين أظهروا اهتماماً بالسوق الليبية بعد اكتشاف البترول، الثري اللبناني إميل البستاني.[٢٤٦] وتنسب برقية سرّية بعثت بها السفارة الأمريكية في طرابلس بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٦٠ ذات الرقم (٤٤١) أنّ سليمان البستاني، محامي إميل البستاني، أبلغ أحد موظفي السفارة الأمريكية في طرابلس أنّ عبد الله عابد السنوسي كان شديد الاستياء إزاء موضوع الشركة التي كان السيد إميل يزمع تأسيسها يومذاك مع مصطفى بن حليم (الذي كان سفيراً لليبيا في فرنسا)، إذ كان عبد الله عابد يخشى من المنافسة التي سوف تشكّلها هذه الشركة له.

وقد نسبت البرقية ذاتها (بالملف 873.053) إلى المصدر اللبناني أنّ عبد الله عابد كان حريصاً على إفشال مشروع الشراكة بين البستاني وبن حليم إلى درجة أنّه (عابد) أبرق إلى بن حليم يعرض عليه العودة إلى رئاسة الوزارة مقابل رفض الأخير لموضوع الشراكة.[٢٤٧] وقد أكّد المصدر اللبناني استمرار الجهود المشتركة بين بن حليم والبستاني من أجل تأسيس الشركة رغم وجود هذه التدخّلات.[٢٤٨]

وقد علّقت السفارة الأمريكية على المعلومات التي أدلى بها المصدر اللبناني بقولها:

"إنّ مصدر المعلومات معروف لموظف السفارة في بيروت. كما يعتقد الموظف بأنّ المصدر جدير بالثقة وبالاعتماد عليه، كما طلب المحافظة على السرّية بشأنه. كما أضاف التعليق بأنّ شركة البستاني CAT تمّ تسجيلها في ليبيا في وقت قصير جداً متغلّبة على صور التأخير المعتادة".

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة الليبية (حكومة الصيد) تلقّت في مطلع شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٢ عرضاً من دولة الكويت بأن تشارك الأخيرة في مشروع بناء مصفاة للنفط في ليبيا.

---

٢٤٦ كان إميل البستاني إحدى الشخصيات العربية التي شاركت في مؤتمر البترول العربي الأول بالقاهرة (إبريل/ نيسان ١٩٥٩)، وقد طرح على المؤتمر اقتراحاً مفاده أن تخصّص الدول العربية النفطية نسبة ٥٪ من دخلها للإنفاق على تنمية الدول العربية غير النفطية، وقد تصدّت أصوات كثيرة لمعارضة الاقتراح تحت شعار أنّه مؤامرة استعمارية ضدّ مطلب التأميم. وهناك اعتقاد بأنّ الشركات الأمريكية هي التي قامت باغتيال البستاني فيما بعد. راجع محمد جلال كشك. مصدر سابق، ص ٢٤. وقد أورد اللواء مطيع السّمان "أنّ إميل البستاني زاره في مكتبه مرّتين بدمشق يوم ٢٦/ ٧/ ١٩٦٢ عندما كان الأول قائداً لقوى الأمن في سوريا، وأنّ إميل البستاني كان يخطّط ليخلف فؤاد شهاب في رئاسة جمهورية لبنان، وأنّه توفّي بعد أيام قليلة من وقوع انقلاب ٨ مارس/ آذار ١٩٦٣ (في سوريا) إثر سقوط طائرته الخاصّة، التي كان يستقلّها وبرفقته الدكتور نمر طوقان والمهندس مروان خرطبيل، في البحر عند إقلاعها مباشرة من مطار بيروت وهي في طريقها إلى دمشق وعمان". مطيع السمان "**وطن وعسكر .. قبل أن تدفن الحقيقة في التراب**" (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥) ص ٣١١، ٣١٢.

٢٤٧ لا بدّ أن يكون مصدر المعلومة المتعلّقة بهذه البرقية المزعومة هو بن حليم ذاته.

٢٤٨ لم يشر بن حليم في مذكراته إلى هذا الموضوع رغم أهمّيته وأبعاده.

رجال سياسة وتجارة وبترول

كما هو معروف، كانت ليبيا غداة حصولها على استقلالها في أواخر عام ١٩٥١، وعلى امتداد السنوات الأولى للاستقلال، فقيرة شحيحة الموارد، وكان جلّ النشاط الخاص؛ التجاري والزراعي، بيد اليهود وبقايا الإيطاليين، فلم يكن يتعاطاه من بين الليبيّين سوى قلّة محدودة، ولم يكن بينهم من كان يمكن أن يوصف بالثراء إلا نفر قليل جداً.[٢٤٩]

بعد قيام دولة الاستقلال اتّجه معظم الليبيّين الذين كانوا على قسط من التعليم والخبرة في العمل الإداري إلى شغل الوظائف الحكومية، بما في ذلك التدريس والالتحاق بالجيش والشرطة، كما بقي الليبيّون الذين كانوا يمارسون بعض صور النشاط التجاري والزراعي والحرفي الخاص في مواقعهم، ولم يتسرّب منهم سوى عدد محدود جداً إلى المناصب الحكومية والعامة، وذلك عبر الترشيح لعضوية المجالس التشريعية بالولايات والبرلمان الاتحادي، أو من خلال التعيين لعضوية مجلس الشيوخ.

وقبل بدء النشاط البترولي في ليبيا عام ١٩٥٦، لم يعرف معظم رجال الحكم الخلط بين السياسة وممارسة النشاط التجاري الخاص، ولا التنقّل بين الوظائف السياسية والأعمال الخاصّة.[٢٥٠]

وتدلّ الوقائع أنّ معظم رجال النخبة الحاكمة في ليبيا خلال العهد الملكي كانوا على قناعة ورضا بالنفوذ الأدبي والاجتماعي والسياسي الذي تمدّهم به المناصب العامة التي يصلون إليها. وكان جلّهم يكتفي بالمرتّب الشهري المتواضع الذي يتلقّاه.[٢٥١] كما كانت حياة الناس بسيطة متواضعة، ومتطلباتها محدودة، فضلاً عن أنّه لم يكن بالبلاد أثرياء، فلم يكن للثراء ولا للثروة الأهمّية والسطوة والنفوذ التي تضاهي ما يجلبه المنصب السياسي أو الوظيفة لصاحبها.

ومن جهة أخرى، فقد نظّم الدستور الليبي والتشريعات الأخرى بعض جوانب العلاقة بين الوظيفة العامّة والنشاط الخاص. فقد نصّ الدستور في المادة (٩٠) منه على أنّه:

---

٢٤٩ يقول علي عتيقة: "لم تكن هناك إلا نسبة قليلة جداً ممّن كانوا يعتبرون أغنياء من بين الليبيين، وحتى هؤلاء لم يصل إلا القليل منهم إلى دخل يزيد عن ألفي جنيه سنوياً". عتيقة، مصدر سابق، ص ٧٩.

٢٥٠ هذه الظاهرة كانت وما تزال معروفة جداً في الغرب وبخاصّة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومعروف أيضاً أنّ الغرب وضع لهذه الظاهرة تقاليدها وضوابطها، كما أوجد اللوائح والقوانين التي تنظمها، وتمنع استغلال الوظيفة، وتجعل المتجاوزين لها عرضة للمساءلة والمحاسبة وبخاصّة في ظلّ وجود الصحافة الحرّة والرقابة البرلمانية. وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض صور هذه التجاوزات كانت وراء الفضائح المالية والسياسية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في السنوات الأخيرة.

٢٥١ أورد محمد عثمان الصيد في مذكراته (ص ١٥٠، مصدر سابق)، أنّ الراتب الشهري للوزير عام ١٩٦١ كان (١٢٠) جنيهاً (ما يعادل ٣٦٠ دولاراً أمريكياً) ولرئيس الوزراء (١٥٠) جنيهاً (ما يعادل ٤٥٠ دولاراً) مع علاوة ضيافة للوزير قدرها (١٢) جنيهاً. وتجدر الإشارة إلى أنّ طلاب الدراسات العليا الليبيّين في بريطانيا على سبيل المثال كانوا يتلقّون خلال الفترة ذاتها مكافأة شهرية قدرها (٤٠) جنيهاً، فضلاً عن استمرار صرف مرتباتهم لهم داخل البلاد، أي أنّهم كانوا يتلقّون ما يعادل نصف راتب الوزير تقريباً.

"لا يجوز للوزراء أن يتولّوا أي وظيفة أخرى في أثناء الحكم، أو أن يمارسوا أي مهنة، أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة، ولا أن يدخلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الإدارة العامة أو المؤسسات الخاضعة لإدارة الدولة أو مراقبتها، كما لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أيّة شركة، أو أن يشتركوا اشتراكاً عملياً في عمل تجاري أو مالي".

كما اشترط قانون الانتخاب رقم ٥ لسنة ١٩٥١ (المعدّل سنة ١٩٥٥ و١٩٥٩) ألا يكون المرشّح لعضوية مجلس النواب موظفاً بإحدى الشركات المساهمة، أو شركات التوصية بالأسهم، أو ذات المسؤولية المحدودة، أو مديراً لها، أو عضواً بمجلس إدارتها، أو وكيلاً عنها، سواء أكانت هذه الشركات وطنية أو أجنبية، كما اشترط في المرشّح ألا يكون من أعضاء البيت المالك.

غير أنّ الصورة السالفة تغيّرت كثيراً مع بداية النشاط البترولي بالبلاد عام ١٩٥٦، حيث تغيّر شكل الثراء والثروة وحجمهما ونفوذهما الاجتماعي والسياسي، وبدأ الخلط والتداخل شبه السافر بين النشاط السياسي والتجاري وبين الشأن العام والشأن الخاص، وجرى توظيف الأول لخدمة الثاني. وقد جلب هذا الخلط معه الكثير من الاتهامات للعهد ورجاله بالفساد والرشوة واستغلال النفوذ.

وإذا كانت بعض هذه الاتهامات عارية عن الصحة، وبعضها الآخر لا يخلو من مبالغات، فإنّه لا يوجد شك في أنّ عدداً محدوداً ومعيّناً من رجال النخبة الحاكمة انغمسوا، إمّا أثناء وجودهم في مناصبهم أو بعد خروجهم منها، في ممارسات، حتى وإن لم يشكّل بعضها خرقاً واضحاً للقوانين واللوائح، إلا أنّها تعتبر دون أدنى شك تجاوزاً للأعراف والتقاليد الصحيحة، ممّا جعلها مضرب مثل للفساد المالي والجشع واستغلال النفوذ. ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى فئتين:[٢٥٢]

الأولى: وهي التي اكتفت باستغلال مناصبها بأسلوب مباشر وفج في الحصول على عمولات ورشاوى مالية نظير تسهيلها لأطراف معينة إبرام تعاقدات مع الحكومة بالتجاوز لما تنصّ عليه اللوائح والقوانين.

الثانية: وهي التي قامت باستغلال نفوذها السياسي السابق أو الحالي، المباشر أو غير المباشر، في الحصول على مزايا وتسهيلات وإبرام صفقات تجارية لصالحها، وبخاصّة في مجال البترول.

٢٥٢ راجع ما ورد في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب، وما ورد في المباحث "إجهاض الاتفاق مع ماتّاي" و"عبد الله عابد والنشاط البترولي" و"شركة البترول الوطنية الليبية" و"رجال أعمال عرب" في هذا الفصل.

منافسة أمريكية أوروبية

لـم تقتصـر المنافسـة الأمريكية/ الأوروبيـة فـي ليبيا على مجـال الحصـول على عقود امتياز التنقيب عن البترول، فقد تجاوزتها إلى التنافس في شـتى المجالات المرتبطة بنشـاط شـركات البترول، من ذلك مشـتريات تلك الشركات لمختلف مستلزماتها. وقد أشارت إلى هذا الموضوع عدّة وثائق أمريكية، من بينها رسـالة مؤرّخة في ٢٠/ ٦/ ١٩٦٢ نقل بموجبها وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة إلى السفارة الأمريكية في ليبيا معلومات وتوجيهات صادرة عن وزارة التجارة الأمريكية كان مما جاء فيها:

"إنّ وزارة التجارة تعبّر عن امتنانها للملاحظات التي وردت بالتقرير الاقتصادي الربع سنوي الذي أعدّته السـفارة الخاص بالفترة مـن ١/ ١ إلى ٣١/ ٣/ ١٩٦٢. وبالنظر إلى حجم نفقات شركات البترول المتوقّع لهذا العام (والذي يقدّر بنحو ٢٨٠ مليون دولار)، فإنّ وزارة التجارة ينتابها انزعاج شديد لكون مشتريات معظم شركات البترول من المعدات سوف يتمّ الحصول عليها من مصانع أوروبية".

"إنّ وزارة التجـارة تبذل قصارى جهدها من أجل زيـادة المبيعات الأمريكية في الخارج، ومن ثمّ فإنّ التطوّرات الواردة بتقرير السفارة تُعدّ انتكاسة كبيرة لجهود الوزارة".

وتختم الرسالة بعبارة جاء فيها:[٢٥٣]

"إنّ وزارة التجارة سوف تبذل قصارى جهودها لإطلاع أصحاب المصانع الأمريكية في مجال معدات حقول البترول على التقرير الاقتصادي الربع السنوي [الذي أعدته السفارة]، أملاً في أن تسـاعدهم هذه المعلومات على تفهّم أوضاعهم، وبالتالي محاولة التغلّب على نقاط الضعف لديهم".

٢٥٣ الرسالة تحمل الرقم الإشاري CW 10179 بالملف 873.2553.

تعاون الخارجية الأمريكية مع شركات البترول[٢٥٤]

أشـرنا في مبحث سـابق إلى موقف بعض شـركات البتـرول الأمريكية العاملـة في ليبيا المعاضد لبقاء بن حليم رئيسـاً للوزراء، وكيف أنّ هذه الشـركات نقلت وجهات نظرها هذه إلـى الخارجيـة الأمريكية. وتوجـد مجموعة من الوثائـق الأمريكية التي تدلّ على اسـتمرار الحوارات وتبادل الرأي ووجهات النظر بين رجال الخارجية الأمريكية وبين مسـؤولي هذه الشركات.

من هذه الوثائق، مذكرة محادثات جرت بمبنى الخارجية بواشنطن يوم ١٨/ ١٠/ ١٩٦٠[٢٥٥] بين مسؤولين في شركة الخليج للبترول Gulf Oil Co. هما المستر نيكولو بيجناتللي Nicolo Pignatelli والمسـتر تشـارلز تومبسـون Charles Thompson وبين ثلاثة مسؤولين في الإدارة الإفريقية بالوزارة، من بينهم المسـتر ويليام ويتمان مدير مكتب إفريقيا الشمالية بالإدارة. وقد تطرّق الحديث من الجانبين إلى ظروف وملابسات تعيين محمد عثمان الصيد رئيساً للوزارة. وورد على لسان المستر بيجناتللي (الذي يشغل منصب ممثل شركة الخليج "Gulf" في منطقة البحر الأبيض المتوسّط) أنّه وجد رئيس الحكومة الصيد خلال زيارته له "بدائياً" “Primitive” و"متحفّظـاً" “Reserved”. كمـا يُفهم من مذكرة الحوار هـذه أنّ الخارجية الأمريكية فوجئت بتعيين الصيد رئيساً للحكومة وأنّها تتوقّع ألا تبقى حكومته طويلاً.

كمـا تحـدّث المسـتر بيجناتللـي خلال هـذا الاجتمـاع عن ضـرورة ارتباط الشـركات (البتروليـة) بالمجتمعـات المحليـة، وإشـراك المواطنيـن الليبيّيـن فـي مختلف مسـتويات النشـاط بالشـركة، كما ألمح إلى نيّة شـركة جولف تأسـيس "شـركة خدمات" يكون قوامها عدداً من الليبيّين، ومهمتها تقديم المشـورة والنصح لشـركة جولف بشأن عملياتها في ليبيا، وأنّ المشـكلة التي يواجهها مثل هذا المشـروع هي كيفية العثور علـى عدد كاف من الليبيين المؤهّلين الذين يستطيعون الاضطلاع بمهام هذه الشركة.

وتشـير مذكرة محادثات[٢٥٦] مماثلة جرت يوم ١٩/ ٢/ ١٩٦٢ إلى موضوع "التعاون بين

---

٢٥٤ راجع ما ورد بشأن دور شركات البترول إزاء سياسات بلدانها في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

٢٥٥ الملف 773.00.

٢٥٦ الملف 873.2553.

وزارة الخارجية وشركات البترول بشأن نشاطها الخارجي". وقد شارك في هذه المحادثات الأدميرال بيرك Arleigh Burke القائد السابق لعمليات الأسطول البحري الأمريكي، والذي كان يومذاك يعمل مع شركة تكساكو .Texaco Oil Co وخمسة مسؤولين من الخارجية الأمريكية (عن إدارتيْ الشرق الأدنى وإفريقيا). وقد تطرّق الحديث –كما يتبيّن من المذكرة– إلى أهداف الرئيس المصري عبد الناصر من وراء محاولته السيطرة على ليبيا، والدور السوفييتي في هذا الصدد، كما تناول الحديث الدور الذي ينبغي أن تلعبه شركات البترول العاملة في ليبيا من أجل إبقاء ليبيا إلى جانب الغرب.

وقد تطرّق الأدميرال بيرك خلال الاجتماع إلى المخاوف التي تسود أوساط الشركات من مغبّة مناقشة هذه القضايا (السياسية) فيما بينها، إذ قد يجري اتهامها – من قبل بعض الدوائر الأمريكية – بأنّها تمارس سياسات احتكارية، وهو ما دفع بالشركات إلى أن تبحث هذه القضايا ثنائياً بينها وبين الدبلوماسيين الأمريكيين، سواء في واشنطن أو في السفارات المعنية. كما أشار الأدميرال إلى أنّ شركات البترول الأمريكية تكون عادةً، في بعض الحالات، على دراية بمجريات الأمور داخل البلدان المعنية، بدرجة تفضل تلك التي تملكها البعثات الدبلوماسية الأمريكية بتلك البلدان.

المزيد من النشاط البترولي[٢٥٧]

لقد واصلت شركات البترول نشاطها وعملياتها في ليبيا، وقد أدّت الاكتشافات البترولية التي شهدها ١٩٥٩ إلى زيادة في هذا النشاط.

* ففي مجال **عمليات المسح** كانت أعداد الفرق الشهرية خلال السنوات من ١٩٦٠ وحتى نهاية العام ١٩٦٢ على النحو التالي:

	١٩٦٠	**١٩٦١**	**١٩٦٢**
فرق المسح الطبوغرافي	٥٨	٧٦	٤١
فرق المسح الجيولوجي	٣٥٥	٣٥٦	٣٣٤
فرق المسح التنقيبي المغناطيسي	١٩	٨	١٣
فرق قياس الجاذبية	٦٠	٢٧	٢٠
فرق المسح الزلزالي	٤٧٣	٤٣٩	٣٥٩
فرق إزالة الألغام	٥١١	٣١٢	٢٠٣

* أمّا **عمليات الحفر** فقد كانت البيانات الخاصّة بها خلال السنوات ذاتها:

	١٩٦٠	**١٩٦١**	**١٩٦٢**
عدد الآبار الاستكشافية	٧١	٩٧	١٠٩
عدد الآبار التطويرية	٦٨	١٣٠	١٢٢
الأعماق المحفورة (بآلاف الأقدام)	٩٣٧	١٣٣٢	١٥٨١
النسبة المئوية للآبار التجريبية المحفورة التي وجد بها بترول أو غاز	٪١٠	٪١٩	٪٢١

* كما تطوّرت **أعداد العاملين** بشركات البترول في ليبيا خلال الحقبة نفسها كما يلي:

٢٥٧ اعتمدنا في هذه البيانات على ما جاء في كتاب F. C. Waddams، مصدر سابق، ص ١٩٢.

العاملون	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
ليبيّون	٧٦٠٠	٧٩٥٠	٨١٥٠
أجانب	٢٦٥٠	٢٧٠٠	٢٨٥٠

* كما شهد **إنفاق شركات البترول** على عملياتها في ليبيا خلال الحقبة ذاتها ما يلي (بملايين الجنيهات الليبية):

العاملون	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	الإجمالي
داخل ليبيا	٢١	٢٨	٤٠	٨٩
خارج ليبيا	٤٠	٤٣	٦٦	١٤٩
الإجمالي	٦١	٧١	١٠٦	٢٣٨

وكان من نتائج هذا النشاط أن ازدادت **الاكتشافات البترولية**. فقد بلغ عدد هذه الاكتشافات خلال العام **١٩٦٠** أربعة، كان أهمّها اكتشاف حقل "الدفة" لشركة أويزيس بمنطقة الامتياز رقم (٥٥) حيث بلغ معدل الإنتاج اليومي (٧٦٦) برميلاً.

أمّا في عام ١٩٦١، فقد اكتشف البترول في (١٨) بئراً من مجموع (٩٧) بئراً استكشافية، وفي (٩٨) بئراً تطويرية من مجموع (١٣٠) بئراً تمّ حفرها جميعاً خلال هذا العام. وكان من أهمّ الاكتشافات في هذا العام حقل "الراقوبة" الذي اكتشفته شركة إسو سرت في عقد الامتياز (٢٠) وكان البترول بمعدل (٣٠٠٠) برميل يومياً على عمق ٥٤٦٠ قدماً. وكذلك حقل "جالو" الذي اكتشفته شركة أويزس في عقد الامتياز (٥٩) بمعدل إنتاج يومي (١١٨٨) برميلاً، وحقل "السرير" الذي اكتشفته شركة BP منطقة عقد الامتياز (٦٥) بمعدل إنتاج يومي بلغ (٣٩١٠) براميل، وحقل "السانية" الذي اكتشفته الشركة الفرنسية س. ب. ت. ل. في منطقة الامتياز ٢٣) بمعدل إنتاج يومي بلغ (١٩٣٢) برميلاً.

أمّا في العام ١٩٦٢، فقد تمّ اكتشاف البترول في (٢٢) بئراً من مجموع (١٠٩) آبار استكشافية تمّ حفرها خلال هذا العام، كما تمّ اكتشاف البترول في (٨٨) من مجموع (١٢٢) بئراً تطويرية تمّ حفرها خلاله. وكان من أهمّ الاكتشافات اكتشاف شركة أويزس لحقل "زقوط" بعقد الامتياز رقم (٥٩)، واكتشاف شركة موبيل لحقل "العورة" بعقد الامتياز رقم (١٣)، واكتشاف شركة أويزس مرّة ثانية لحقل "بولحيضان" في عقد الامتياز رقم (٥٩) وحقل "سماح" بالعقد والمنطقة نفسيهما.

إنتاج البترول وتصديره وعائداته

اقتصر إنتاج البترول خلال العامين ١٩٦١، ١٩٦٢ على شركتي إسو استاندرد وأويزس الأمريكيتين، كما يتّضح من البيان التالي (بآلاف البراميل):

شركات البترول	١٩٦١		١٩٦٢	
	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوي	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوي
شركة إسو استاندرد	١٨,٢	٦,٦٤٢	١٢٦,٢	٤٦,٠٧٣
شركة أويزس	–	–	٥٧,٧	٢١,٠٦٠
الإجمالي	**١٨,٢**	**٦,٦٤٢**	**١٨٣,٩**	**٦٧,١٣٣**

وقد شهدت السنتان ١٩٦١، ١٩٦٢ إنشاء ميناءين لتصدير البترول، الأول هو "ميناء البريقة" وقد تمّ إنشاؤه بواسطة شركة إسو استاندرد لتصدير نفطها من حقل زلطن، وتمّ افتتاحه في ٢٥/ ١٠/ ١٩٦١، وقد استعمل أيضاً من قبل شركة إسّو سرت. وقد بلغ إجمالي عدد الشحنات من هذا الميناء عام ١٩٦١ (٣٥) شحنة، وفي العام التالي (١٧٥) شحنة.

أمّا الميناء البترولي الثاني فهو "ميناء السدرة"، وقد تمّ إنشاؤه بواسطة مجموعة شركات أويزس لتصدير نفطها من حقل (الظهرة)، وتمّ افتتاحه رسمياً في ٢٤/ ١١/ ١٩٦٢، وقد استعملته أيضاً فيما بعد شركتا موبيل وأموسير، وبلغ إجمالي عدد الشحنات المصدرة من هذا الميناء خلال العام ١٩٦٢ (٩٣) شحنة، كلّها لشركات أويزس. وقد سبق وصاحب إنشاء هذين الميناءين بناء ومدّ خطوط أنابيب لنقل البترول الخام من الحقول التابعة للشركات، وإنشاء الخزانات وبقية المنشآت البترولية اللازمة.

وتمّ شحن أول شحنة من البترول الخام من ميناء البريقة يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٦١ على ظهر الباخرة "إسّو كانتربيري" وكانت وجهتها إلى بريطانيا، وقد بلغت جملة صادرات البترول الليبي خلال العام ١٩٦١ نحو (٥,٦) مليون برميل. ويوضّح البيان التالي **الدول المستوردة** للبترول الخام الليبي خلال عامي ١٩٦١، ١٩٦٢ (الكميات بملايين البراميل):

الدولة المستوردة	١٩٦١	١٩٦٢
بريطانيا	٣	٢١
إيطاليا	-.٨	١١
ألمانيا الغربية	-.٠١	١٠
بلجيكا	-.٧	٧
هولندا	-.٥	٧
فرنسا	-.٢	٢
الولايات المتحدة الأمريكية	-	٧

أمّا **عائدات** الحكومة الليبية من البترول قبل عام ١٩٦١ فقد اقتصرت على مبالغ ضئيلة تمثّلت فيما تحصل عليه من الشركات كرسوم توقيع عقود الامتيازات وإيجارات كما يتّضح من الكشف التالي:

السنة المالية	الإيرادات البترولية (المبالغ بآلاف الجنيهات)
١٩٥٦/٥٥	٥١
١٩٥٧/٥٦	٦٢
١٩٥٨/٥٧	٧٧
١٩٥٩/٥٨	٩١
١٩٦٠/٥٩	٩٧
١٩٦١/٦٠	١١٥

وقد شهدت السنة المالية ٦١/ ١٩٦٢ شروع الحكومة الليبية لأول مرّة في استلام حصة من عائداتها من مبيع بترولها الخام، إذ بلغ إجمالي ما حصلت عليه الخزانة العامة من مبيعات البترول ومن الرسوم والإيجارات عن تلك السنة نحو (٢) مليون جنيه، أي ما يعادل ١٠٪ تقريباً من إجمالي إيرادات الحكومة التي بلغت في تلك السنة نحو (٢٦) مليون جنيه. أمّا في السنة المالية ٦٢/ ١٩٦٣ فقد بلغ إجمالي عائدات ليبيا البترولية نحو (٧) ملايين جنيه أي ما يعادل ٢٥٪ تقريباً من إجمالي إيرادات الحكومة التي بلغت في تلك السنة نحو (٣١) مليون جنيه.[٢٥٨]

٢٥٨ عتيقة، مصدر سابق، ص ٥٢، وإحصاءات وزارة شؤون البترول وبنك ليبيا.

الفصل الثالث

البداية الواعدة



مباحث الفصل الثالث

* وزارة جديدة
* أسباب اختيار فكيني
* تشكيل الوزارة
* تكهّنات ومخاوف غربية
* التعديلات الدستورية
* الخطة الخمسية الأولى
* تطورات في مجال النفط
* تحوّل في الوضع المالي وتطورات اقتصادية
* دورة برلمانية نشطة
* تأجيل الانتخابات العامة
* أوضاع الجيش وقوات الأمن
* تعيينات وتنقلات إدارية
* منشور بشأن الفساد المالي

البداية الواعدة.. وزارة جديدة

بدأ النظام الملكي الحقبة النفطية بوزارةٍ جديدة اختار الملك إدريس لتشكيلها رئيساً ينتمي إلى جيل الشباب نسبةً لرجال العهد، هو الدكتور محي الدين محمد فكيني.

كان فكيني يناهز الأربعين من عمره[١] عندما كُلِّف برئاسة الوزارة. درس بالمدارس التونسية، ثمَّ أُرسل في بعثةٍ دراسية على نفقة الحكومة الفرنسية، وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة السوربون بباريس عام ١٩٥٢ ثمَّ على دكتوراه الجامعة[٢] عام ١٩٥٣.

عُيِّن فكيني فور عودته إلى ليبيا موظفاً في الإدارة القانونية بوزارة الخارجية، ثمَّ جرى نقله إلى حكومة ولاية طرابلس، حيث جرى تعيينه ناظراً للعدل بالولاية في ٣/ ٣/ ١٩٥٣، ثمَّ ناظراً للداخلية في ٥/ ٧/ ١٩٥٤، فرئيساً للمجلس التنفيذي بالولاية في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٤، ثمّ عاد إلى نظارة العدل بالولاية مرّةً أخرى في ٤/ ١٢/ ١٩٥٤.

نُقل فكيني للعمل بعد ذلك كمستشار بوزارة الخارجية (الاتحادية) منذ ٢٦/ ٤/ ١٩٥٥ ورُقّي في ١١/ ٨/ ١٩٥٥ إلى درجة وزير مفوّض بالوزارة، ثمَّ أدخله رئيس الوزراء مصطفى بن حليم في التعديل الذي أجراه على تشكيلة وزارته بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٥٦ كوزير دون وزارة، ثمّ بعد ذلك كوزير للعدل في الوزارة نفسها، إلى أن قدّمت هذه الوزارة استقالتها في ٢٦/ ٥/ ١٩٥٧.

وفي ١٢/ ١٠/ ١٩٥٧ تمّ تعيين فكيني سفيراً لليبيا في مصر، غير أنّه لم يبقَ في هذا المنصب طويلاً، إذ تمّ نقله في ١١/ ١١/ ١٩٥٨ سفيراً لليبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وليشغل في الوقت نفسه منصب ممثل ليبيا الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة بنيويورك.

وتشير الوقائع إلى أنّ فكيني[٣] شارك على امتداد السنوات ١٩٥٣-١٩٥٤ في

١ هو من مواليد فزان عام ١٩٢٥. وكان والده محمد فكيني أحد شيوخ قبيلة أولاد عابد بمنطقة "الرجبان" بالجبل الغربي من ليبيا (جبل نفوسة)، وكان من أتباع الحركة السنوسية. وقد اضطرّ إلى الانسحاب إلى إقليم فزان بعد انحسار المقاومة ضد الطليان في إقليم طرابلس، وبقي في فزان إلى عام ١٩٢٩ عندما اضطرّ إلى الهجرة بأسرته إلى تونس. وقد وافته المنيّة بها عام ١٩٥٠ وعادت بقية أسرته بعد الاستقلال إلى ليبيا.

٢ كان موضوع رسالته للدكتوراه "*Le Réglement de la Question Libyenne par l'Organisation des Nations-Unies*". (غير منشورة، جامعة باريس، ١٩٥٢).

٣ يجيد فكيني الإنجليزية والفرنسية والإيطالية.

المفاوضات التي أجرتها الحكومات الليبية المتعاقبة بشأن إبرام المعاهدة الليبية-البريطانية (١٩٥٣) والاتفاقية الليبية-الأمريكية (١٩٥٤) والمعاهدة الليبية-الإيطالية (١٩٥٦).

كما كان فكيني -بحكم منصبه- ضمن الوفد الرسمي الذي رافق وليّ العهد الأمير الحسن الرضا خلال زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢،[٤] وقد أعدّت الخارجية الأمريكية بتلك المناسبة نُبذاً تعريفية خاصّة بأعضاء الوفد الرسمي كان مما جاء فيها حول فكيني:

"السفير الليبي [فكيني] إداري مقتدر وكفؤ، ودبلوماسي مؤهّل، ومفاوض متمرّس.

عُرِف عنه أنّه ذو ميول جمهورية، وبأنّه يحمل بعض المشاعر القومية المعادية للغرب. ولكن يبدو أنّه قد عدّل من هذه التوجهات خلال السنوات الأخيرة، كما أنّه مشدود ثقافياً للغرب.

يبدو أنّه يميل للصمت، وتغلب على تصرّفاته الصبغة الرسمية، غير أنّه يبدو في بعض الأحيان حسّاساً وشديد الانفعال.

وفضلاً عن ذلك فهو يُعتبر من أكثر المسؤولين الليبيّين ذكاءً وتعليماً. وهو سياسي بارع، وإن كان يبدو في بعض الأحيان ثقيل الظلّ .. ومفاوضاً غير صبور".

كما أشار التقرير ذاته إلى أنّ السفير فكيني أخذ يُظهر، بعد استقبال الرئيس الأمريكي جون كنيدي له في سبتمبر/ أيلول ١٩٦١، موقفاً أكثر تفهماً ومؤيّداً في الغالب للغرب في اجتماعات الأمم المتحدة وفي غيرها من المناسبات.[٥]

أمّا تقارير الخارجية البريطانية فقد وصفت فكيني بأنّه "ذكيّ بكلّ تأكيد"، "إنّه يترك للمرّة الأولى انطباعاً ممتازاً"، "منحاز للعرب، منحاز للمصريين وضدّ الغرب"، "ذو ميول جمهورية وتقدّمية"[٦].

وتنقل رسالة بعث بها روجر دو بولاي Roger W. H. Du Boulay من السفارة البريطانية في واشنطن إلى رونالد سكريفنر R. S. Scrivener (مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا) بالخارجية البريطانية بعض الانطباعات والملاحظات الأمريكية حول شخصية فكيني، والتي سمعها من بعض المسؤولين بالخارجية الأمريكية (المستر دين راسك Dean Rusk والمستر غرانت ماكلانهان Grant McCLanhan). وكان مما جاء في تلك الرسالة:

---

٤ راجع المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٥ أشار التقرير نفسه إلى زوجة فكيني السيدة حَذام ابنة السفير الليبي منصور بن قدارة، وأنّها من ضمن أعضاء الوفد الليبي لدى هيئة الأمم المتحدة، وأنّها خرّيجة جامعة كمبريدج ببريطانياَ، وأنّها تجيد اللغة الإنجليزية وذات إلمام باللغات الفرنسية والإيطالية والأسبانية والإيرانية والصينية.

٦ مذكرة رونالد سكريفنر Mr. R. S. Scrivener (الخارجية البريطانية) المؤرّخة في ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣ ذات الرقم الإشاري VT 1015/21 وتقرير السفير البريطاني في ليبيا المؤرّخ في ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣ ذو الرقم الإشاري VT 1015/07، الملف FO 371/173 238.

"أستطيع الجزم بأنّه لدى الخارجية الأمريكية بعض المعطيات السلبية عن فكيني. لقد وجدوه بطيئاً متبلّد الإحساس، وفوق ذلك قليل الاكتراث، رغم أنّه دمث وكفؤ إلى حدٍّ بعيد".

"إنّ شكوى الأمريكان الرئيسية منه أنّه ظلّ يهتمّ اهتماماً زائداً بمنصبه كممثّل دائم لبلاده لدى الأمم المتحدة أكثر من اهتمامه بمنصبه كسفير لدى واشنطن (حيث إنّه كان يجمع بين المنصبين معاً). وقد ألمحت الخارجية الأمريكية له بهذا عدّة مرّات طوال الأربع سنوات التي قضاها شاغلاً لهذين المنصبين، وأبلغوه أنّهم يفضّلون وجود تمثيل منفصل لهما، غير أنّ فكيني تجاهل هذه التلميحات. ويساور الخارجية الأمريكية الشكّ في أنّ فكيني وجد في شغله للمنصبين معاً خدمة لطموحاته الشخصية".

ويضيف دو بولاي:

"لقد أبلغني المستر ماكلانهان أنّ الخارجية الأمريكية على علم بأنّ فكيني عبّر قبل وصوله إلى واشنطن (١٩٥٨) عن آراء موالية لعبد الناصر (Pro-Nasser) وضدّ الملكية (Anti-Monarchical) وذات نزعة "طرابلسية" في العموم، غير أنّ فكيني، حسب علمه، عدل منذ مجيئه إلى واشنطن عن التعبير عن هذه الآراء، أو لعلّه تخلّى عنها، ومن ثمّ فهم – في الخارجية الأمريكية– ما يزالون يميلون للشكّ فيه".[٧]

وقد ورد بشأن فكيني في تقرير سري أعدّته هيئة المعلومات والتقديرات بالمخابرات العامة المصرية بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٦٤:[٨]

"ميوله فرنسية أمريكية ويعارض نفوذ الجمهورية العربية المتحدة في ليبيا، وإن كان يتظاهر بالوطنية حالياً".

"مغرور إلى أقصى حدّ، ويحاول إبراز شخصيته وتغطية صغر سنّه عن طريق التكبّر وادّعاء الاستقلال بالرأي".

"ضعيف الشخصية ويحاول إخفاء ذلك بإشعار الليبيّين بأنّه أكثرهم ثقافة".

"غير متديّن وغير محبوب من الشعب في طرابلس".

"يتمتّع برضاء الملك، وتقرّب إلى وليّ العهد بعد زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، وهو على عداء شخصي مع المنتصر [محمود المنتصر]".

أمّا غريم فكيني وسلفه في رئاسة الوزارة، محمد عثمان الصيد، فيزعم بحقّه جملةً من المزاعم أوردها في مذكراته[٩] وجاء فيها:

٧ الرقم الإشاري VT 1015/21. الملف السابق.

٨ التقرير يحمل عنوان "تقدير الموقف – رقم ٢٣، الموقف الداخلي في ليبيا"، رقم القيد (١٠٨٨٣).

٩ "**محطات من تاريخ ليبيا: مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق**" (الرباط: أعدّها للنشر طلحة جبريل، ١٩٩٦)، ص=

"شغل محي الدين فكيني لعدّة سنوات منصب سفير ليبيا لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وخلال تلك الفترة دأب على مطالبة وزارة الخارجية بصرف مكافآت له لقاء تنقّله في الولايات المتحدة لإلقاء محاضرات هو وزوجته في بعض الجامعات الأمريكية. لكن وزارة الخارجية لم توافق على صرف تلك العلاوات، على أساس أنّ الجامعات هي التي وجّهت له الدعوات ويفترض أنّها تتكفّل بمصاريف تنقّله، وإنّ وزارة الخارجية الليبية لم تكلّفه بإلقاء محاضرات.

بعد أن تولّيت رئاسة الحكومة جاءني محي الدين فكيني وشقيقه علي فكيني للمطالبة بتسديد تلك المكافآت، وظلّت زيارتهما لي في المكتب والمنزل لا تنقطع، وكان من عادة فكيني وشقيقه أنّهما حين يريدان شيئاً يلحّان عليه إلى حدّ الإزعاج، لذلك اضطررت تحت إلحاحهما ومطالبتهما إلى توجيه وزارة المالية بأن تدفع لهما المكافآت التي يطالبان بها.

وخلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار كان قد صدر قانون يقضي بتعويض المجاهدين الليبيّين الذين قاوموا الاستعمار، أو أولئك الذين صودرت واغتصبت أموالهم أثناء فترة الحكم الإيطالي. ونظراً لعدم توفّر موارد مالية في تلك الفترة لم تصدر اللوائح التطبيقية للقانون، وهكذا ظلّ مجمّداً.

بعد أن تولّيت رئاسة الحكومة بدأ محي الدين فكيني وشقيقه علي فكيني مطالبة الحكومة دفع تعويضات لهما، بحجّة أنّهما تضرّرا من مصادرة السلطات الإيطالية لأملاك والدهما، وشرعا مجدّداً في الإلحاح من أجل دفع التعويضات، فاقترحت أن تدفع لهما الدولة قرضاً يتمّ تسديده بعد صدور اللوائح الخاصّة بقانون التعويضات، وحاولت قدر المستطاع عدم الاستجابة لطلبهما، بيد أنّني وافقت بعد إلحاحهما الشديد، خاصّة وأنّهما كانا يزوراني في منزلي، ومن طبعي أنّه حين يأتيني صاحب حاجة إلى منزلي، أجد نفسي مضطرّاً للاستجابة إلى طلبه، لذلك طلبت من وزارة المالية منحهما قرضاً بمبلغ خمسين ألف جنيه، لكنّهما لم يقتنعا بذلك، واستمرّا في الإلحاح والمطالبة، فاضطررت إلى رفع قيمة القرض لتصل إلى خمسة وسبعين ألف جنيه، كما كنت قد ملّكت لمحي الدين فكيني وأخيه علي منزلاً في شارع ميزران بعد ادّعائهما أنّ الأرض التي شيّد عليها المنزل كانت ملكاً لوالدهما، وبالرغم من أنّني لم أكن مقتنعاً بحججهما وادعائهما، لكن إلحاحهما المعتاد وتوسطهما بفضيلة الشيخ منصور المحجوب، وإلحاح الفيتوري السويحلي والأستاذ بكري قدورة والسيد منصور بن قدارة، جعلني أستجيب لطلبهما".[10]

من جهة أخرى، أورد صلاح الدين سالم حسن (السوري) في أطروحته لنيل شهادة

= ٢٦٤ ولسنا بحاجة إلى تنبيه القارئ ليأخذ بحذر ما كتبه الصيد في حقّ خصومه السياسيين وعلى الأخصّ محي الدين فكيني وأن يخضع هذه الكتابات للتحقيق والتدقيق.

١٠ المصدر السابق، ص ٢٦٤، ٢٦٥. لا شكّ أنّ هذه المزاعم -إن صحّت- تدين الصيد بقدر ما تدين فكيني.

الدكتوراه من جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الأمريكية ما ترجمته:[١١]

"كان فكيني معروفاً جداً كشاب متعلّم يتقن ثلاث لغات أجنبية هي الفرنسية والإنجليزية والإيطالية. وكان مولعاً بالدعاية، وبخاصّة خلال سنواته في الأمم المتحدة عندما ظهر مع زوجته في عدد من اللقاءات العامة، وألقى العديد من الخطب والمحاضرات التي كثيراً ما أشير إليها في الصحف المحلية الليبية".

كما أورد حسن (السوري) ملاحظة هامشية تحمل الرقم (٤٤) مفادها:

"إنّ ملخصات عن نشاطات السفير فكيني كانت ترسل مباشرة من السفارة الليبية بواشنطن إلى الصحف المحلية بطرابلس. وقد أثارت هذه الدعاية المبالغ فيها الحكومة، الأمر الذي جعلها تصدر إليه التعليمات بضرورة إرسال جميع تقاريره عبر وزارة الخارجية".



١١ أطروحة دكتوراه باللغة الإنجليزية (غير منشورة):
Salaheddin Salem Hasan, 'The Genesis of the Political Leadership of Libya 1952-1969: Historical Origins and Development of its Component Elements' (George Town University, Ph.D. thesis, 1973), p. 365.

أسباب اختيار فكيني

رغم المؤهلات الشخصية العديدة التي يمتلكها فكيني، فإنّه لم يكن يمثّل أيّ ثقل اجتماعي أو قبلي، كما أنّه لم يكن يحمل أيّ وزن أو نفوذ سياسي يفرض على الملك اختياره لمنصب رئيس الوزراء.

ونحسب أنّ شخصية فكيني، وميولها وتوجّهاتها الليبرالية التقدّمية ذات النزعة القومية، لم تكن خافية على الملك حين وقع اختياره عليه ليشكّل الوزارة الجديدة.

لِمَ وقع اختيار الملك إدريس على سفيره الشاب ليؤلّف الوزارة السادسة في تاريخ العهد الملكي؟[١٢] هل هناك جهة معيّنة أوصت بذلك الاختيار؟ هل لعب ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي أو وليّ العهد دوراً في هذا الاختيار؟ أم أنّه كان اختياراً شخصياً ومباشراً من قِبَل الملك؟

لا توجد إجابة قاطعة ومباشرة حول هذه الأسئلة .. فالملك –كما هو معروف– يحتفظ – في الغالب الأعمّ من الأحوال– بأسباب قراراته لنفسه، ومن ثمّ فكلّ ما يمكن العثور عليه في هذا السبيل هو بعض التأويلات والتحليلات التي وردت في عدد من المصادر، وفي تقارير السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا.

يقول خدوري في هذا الصدد:

"لقد عرف عنه [أي فكيني] الناس أنّه نال قسطاً من التعليم، واشترك في بعض جلسات الأمم المتحدة كرئيس للوفد الليبي، فأعطى انطباعاً حسناً في الأوساط الدبلوماسية. كان إذن من الطبيعي أن جلب إليه الأنظار وذكر اسمه بالخير، فعلق في ذهن الملك انطباع بأنّه إذا ترأسّ الحكومة الجديدة فسيقوم بإصلاحات تكون ليبيا في أشدّ الحاجة إليها. ولذا اختار الملك فكيني كرئيس جديد للحكومة".[١٣]

أمّا إليزابيت هايفورد فتقول في هذا الصدد:

---

١٢ أورد تقرير للسفير البريطاني في ليبيا مؤرّخ في ٤/ ٣/ ١٩٦٣ أن أربعة أسماء تردّدت على ألسنة الناس كمرشحين لتأليف الوزارة الجديدة يومذاك، هم محمود المنتصر ومصطفى بن حليم وعلي الديب ومحي الدين فكيني. VT 1015/16 الملف 28183 237 FO 371/173.

١٣ خدوري، ص، ٣٥٤.

"لقد اختار الملك إدريس فكيني ليرى إن كان بالإمكان احتواء المعارضة السياسية المتعجّلة أم لا...".[١٤]

أمّا السفارة البريطانية في ليبيا فقد عرضت لهذا الموضوع ضمن تقريرين مطوّلين[١٥] أعدّتهما حول حكومة فكيني بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ و٢٢/ ٤/ ١٩٦٣، وجاء في الفقرة الخامسة من أوّلهما (من إعداد السفير ستيوارت):

"إنّ أبرز مؤهلات فكيني هي في مجال العلاقات الخارجية. وفي اعتقادي، أنّ من المحتمل أن يكون الملك إدريس قد رأى أنّ من الحكمة، في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ابتداءً بالثورة اليمنية في أكتوبر الماضي،[١٦] والانقلابين العسكريين اللذين وقعا في العراق[١٧] وسوريا[١٨]، أن يوجّه أشرعة سفينة بلاده في اتجاه رياح التغيير في العالم العربي لأسباب داخلية وخارجية على السواء.

فداخلياً، هنالك تعاطف كبير مع هذه الحركات الجديدة في المشرق العربي (وبالطبع فإنّ العناصر البعثية في ليبيا سوف تجد فيها عامل تشجيع كبيراً لها). أمّا خارجياً، فليس بمقدور الملك أن يتجاهل أنّ أيام الملكية في العالم العربي أصبحت معدودة".

وفيما يؤكّد السفير البريطاني ستيوارت في تقريره الثاني (٢٣/ ٤/ ١٩٦٣) على الاعتبارات الخارجية، وأنّها وراء قرار الملك باختيار فكيني لرئاسة الوزارة الجديدة، فإنّه لا يستبعد أن يكون ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي قد لعب دوراً في هذا الاختيار، ملاحظاً أنّ البوصيري عاد في تلك الفترة إلى سابق نفوذه وتأثيره على الملك.

وخلال المحادثات التي جرت في لندن بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٦٣ حول الأوضاع في ليبيا، بين الجانبين الأمريكي (برئاسة ديفيد نيوسوم David D. Newsom) والبريطاني (برئاسة بيتر لورنس Peter H. Laurence)، جاء على لسان أحد أعضاء الجانب البريطاني روبرت جون Robert M. John ما ترجمته:

"إنّ تنصيب حكومة فكيني ذات الميول الوطنية جاء كردّ فعل للاستياء الشعبي من الفساد المالي الذي طفح خلال حكومة الصيد، وكذلك بسبب اهتمام الملك الخاص بالخطوات الوحدوية التي جرت في مشرق العالم العربي."[١٩]

---

١٤ رسالة دكتوراه غير منشورة: Elizabeth R. Hayford, *The Politics of the Kingdom of Libya in Historical Perspective* (Tufts University, 1970), p. 259.

١٥ التقريران موجودان بالملف FO 371/173238 28191 ويحملان الرقمين الإشاريين VT 1025/24، VT 1025/37 على التوالي.

١٦ يقصد الثورة التي وقعت في ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ بقيادة عبد الله السلال ضدّ النظام الملكي في اليمن.

١٧ انقلاب ٨/ ٢/ ١٩٦٣ الذي أطاح بعبد الكريم قاسم وشارك فيه البعثيون.

١٨ انقلاب ٨/ ٣/ ١٩٦٣ بقيادة البعثيين.

١٩ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-3108) المؤرّخ في ٢٤/ ٦/ ١٩٦٣، الملف POL 1-Libya.

ولـم يفت المسـتر جـون أن يؤكّد أنّه يعبّـر بتحليله المذكـور عن وجهة نظـره الخاصّة، وليـس الخارجيـة البريطانية. وقـد علّل ذلك بـأنّ البريطانيين لم يعودوا يتمتّعـون، منذ قرابة عام، بالعلاقة الحميمة نفسها مع الملك إدريس كما كان عليه الحال في الماضي، وقد ترتّب على هذا أنّهم باتوا يعلمون أقلّ من ذي قبل عن كيفية تفكير الملك بشـأن القضايا الداخلية. وأشـار جون إلى أن تعيين فكيني رئيسـاً للوزراء يشـكّل الحالة الأولى التي لم تجرِ مناقشتها مسبقاً مع الملك. واستدرك جون مؤكّداً أنّ ممثلي الحكومة البريطانية ما زالوا يستقبلون من قبـل الملك بانتظـام، غير أنّ الملك لـم يعد منفتحاً عليهم كما كان في الماضي. ولـم يسـتبعد المسـتر جون أن يكون ذلك بسـبب تقدّم سـنّ الملك، حيث أصبحـت المحادثات المطوّلة تصيبه بالإرهاق.

أمّـا محمـد عثمان الصيد فيـورد في مذكراته أنّ الملك إدريس قال لـه خلال لقائه به في شهر مارس/ آذار ١٩٦٣ قبيل إعلان استقالة حكومته:

"... ليـس لـديّ عليـك وعـلى حكومتك أيّـة مؤاخذة، وأنـا راضي تمام الرضـا، ولكن اتّصل بي كثـيرون، وعدّدلي الأسـماء جميعـاً، وأبلغوني أنّ الحكومـة التي عدّلت الدسـتور[٢٠] يصعب عليها تطبيقه، لذلك من المصلحة تعيين حكومة جديدة، ولهذا الغرض اسـتدعيت محي الدين فكيني".

كما ينسب الصيد إلى الملك إدريس قوله له خلال المناسبة نفسها:

"لقد اقترح عليّ ناظر الخاصة تعيين مصطفى بن حليم رئيسـاً للحكومة، لكن ذلك لن يحدث مطلقاً، لأنّني أعرفه جيداً، ووصفه بأنّه نصّاب عالمي، واستطرد قائلاً "لو تُعطى له ليبيا لباعها بمليوني جنيه" لذلك فكّرت في محي الدين فكيني لأنّه ليس له ارتباط من مدّة بمجموعة ناظر الخاصّة الملكية، ولا يستطيعون التأثير عليه".[٢١]

يلقي سـامي حكيم من جانبه بعض الأضواء على ما حدث منذ اسـتدعاء السـفير فكيني على عجل إلى طرابلس، فيورد في كتابه "**حقيقة ليبيا**":[٢٢]

"اسـتدعى القصر الملكي من واشـنطن في منتصف فبراير ١٩٦٣[٢٣] الدكتور محي الدين فكيني

---

٢٠ يقصد تعديلات ٧/ ١٢/ ١٩٦٢. راجع المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢١ مذكرات الصيد، مصدر سابق، ص ٢٦٣. راجع أيضاً حول ملابسات تعيين فكيني، خدوري، مصدر سابق، ص ٣٥٣.

٢٢ سامي حكيم "**حقيقة ليبيا**" (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠)، ص ٣٠٢. وننبّه القارئ إلى أنّ كتابات سامي حكيم وإن كانـت لا تخلو من إيراد وقائع عديدة ودقيقة نظراً لاسـتنادها في اعتقادنـا إلى تقارير المخابرات المصرية، فإنها لا تخلو من مبالغة وإثارة ومن غياب الموضوعية (المؤلف).

٢٣ أفـاد تقرير بعثت به السـفارة البريطانية في واشـنطن بتاريـخ ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ إلى الخارجية البريطانية أنّ السـفير فكيني غادر واشـنطن إلى طرابلس يوم ١٥/ ٢/ ١٩٦٣ ولم يصحب معه زوجته. الرقم الإشاري VT 1015/22، الملف 28191 FO 371/173238.

سفير ليبيا في العاصمة الأمريكية، ولمّا جاء إلى طرابلس فوتح في أمر تشكيل حكومة جديدة، فبدأ اتصالاته ومشاوراته بصفة سرّية، حتى أنّه أبرق إلى منصور بن قدارة،[٢٤] الذي كان يقيم في القاهرة في ذلك الحين، يطلب إليه سرعة العودة إلى البلاد، ولما ردّ عليه بالاعتذار تلقّى برقية من علي الساحلي رئيس الديوان الملكي يبلّغه فيها ضرورة مجيئه إلى طرابلس بناءً على الرغبة الملكية. فصدع للأمر ولمّا اجتمع بالدكتور فكيني عرض عليه اشتراكه في الوزارة الجديدة فاعتذر عن قبول المنصب الوزاري، بل إنّه طلب من الدكتور فكيني أن يعتذر أيضاً عن تأليف حكومة جديدة للأسباب التي بسطها له.[٢٥] ومع ذلك سار الدكتور فكيني في خطواته للإسراع في تأليف الوزارة لأنّ القصر الملكي كان شديد الإلحاح عليه للانتهاء من تأليفها على جناح السرعة."



٢٤ حموه، والد زوجته.

٢٥ سيلاحظ القارئ ورود اسم منصور بن قدارة ضمن وزارة فكيني بالمبحث التالي (تشكيل الوزارة) ممّا يعني أنّه – إذا صحّت رواية سامي حكيم – عاد وعدل عن رأيه بعدم المشاركة فيها.

تشكيل الوزارة

في منتصف شهر فبراير/ شباط ١٩٦٣ استدعى الديوان الملكي فكيني من واشنطن إلى طرابلس على وجه السرعة. وأمضى السفير فكيني قرابة الشهر بطرابلس قبل أن يتمّ الإعلان رسمياً عن تشكيله للوزارة الجديدة في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ خلفاً لحكومة محمد عثمان الصيد. لم يعرف إلا القليل عمّا دار من مشاورات بين فكيني وبين الملك إدريس، وبينه وبين كلٍّ من ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي (إن وجدت) ورئيس الديوان الملكي علي الساحلي حول هذا التكليف. كذلك لا يعرف إلا الأقل عن الاتصالات التي أجراها ببعض الشخصيات السياسية من أجل دعوتها للمشاركة معه في الوزارة، وهي المشاورات والاتصالات التي كانت سبباً في انتشار الإشاعات[٢٦] يومذاك حول قرب تكليف فكيني بتشكيل الوزارة الجديدة.

يقول صلاح الدين سالم حسن (السوري) ما ترجمته:

> "لقد أمضى [فكيني] شهراً قبل تسلّمه رئاسة الوزارة في الدراسة والنقاش والتشاور حول مختلف جوانب الحكومة. لقد جعل القبول ببعض جوانب برنامجه الإصلاحي شرطاً لقبوله هو بالمنصب".[٢٧]

كما يشير في موضع آخر من الرسالة إلى أنّ فكيني اتصل خلال هذه الفترة بالدكتور علي أحمد عتيقة (دكتوراه اقتصاد زراعي) عارضاً عليه منصب وزير التخطيط، غير أنّ الأخير لم يقبل هذا العرض، والشيء ذاته حدث مع المهندس فتحي جعودة.

وقد أشار تقرير للسفير البريطاني[٢٨] في ليبيا بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ إلى أنّ فكيني –وفقاً لمصادر موثوقة– كان يرغب في دعوة أربع أو خمس شخصيات ليبية أخرى للاشتراك معه في الوزارة، غير أنّ هؤلاء إمّا أنّهم لم يكونوا راغبين في تلك المشاركة، وإما أنّه تعذّر عليه الاتصال بهم.

---

٢٦ راجع خدوري، مصدر سابق، ص ٣٥٣، ومذكرات الصيد، مصدر سابق، ص ٢٦١-٢٦٣.

٢٧ صلاح الدين سالم، مصدر سابق، ص ٣٥، نقلاً عن إفادة فكيني أمام "محكمة الشعب" يوم ١٣/ ١١/ ١٩٧١ في "قضية القصور الملكية والعائلة المالكة".

٢٨ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

كما أورد تقرير آخر للسفير ذاته مؤرّخ في ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣ أنّ فكيني قال إنّ تشكيلة وزارته كانت جاهزة في جيبه منذ ٦/ ٣/ ١٩٦٣.

وسواء أكان ما زعمه السفير البريطاني صحيحاً أم لا، فإنّ الإعلان الرسمي عن تكليف فكيني بتشكيل الوزارة وقيامه فعلاً بذلك لم يجريا إلا في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣.[٢٩]

وتشكّلت الوزارة وفقاً للمرسوم الملكي الصادر بها في ذلك التاريخ على النحو التالي:

١- محي الدين فكيني	رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية
٢- منصور بن قدارة	وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني
٣- وهبي البوري	وزيراً لشؤون البترول
٤- حامد علي العبيدي	وزيراً للتخطيط والتنمية
٥- ونيس القذافي	وزيراً للداخلية
٦- سيف النصر عبد الجليل	وزيراً للدفاع
٧- محمد الكريكشي	وزيراً للصناعة
٨- عمر محمود المنتصر	وزيراً للعدل
٩- أحمد عبد الرزاق البشتي	وزيراً للصحة
١٠- المهدي بوزو	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١١- محمد ياسين المبري	وزيراً للمواصلات والأشغال العامة
١٢- حامد بو سريويل	وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية
١٣- أحمد فؤاد شنيب	وزيراً للمعارف
١٤- عبد اللطيف الشويرف	وزيراً للأنباء والإرشاد
١٥- علي الحسومي	وزيراً للشؤون البرلمانية

٢٩ "الجريدة الرسمية للمملكة الليبية" (السنة الثامنة، ٢٥/ ٤/ ١٩٦٣).
وقد عزا تقرير بعثت به السفارة البريطانية في واشنطن بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ نقلاً عن مصادر الخارجية الأمريكية؛ سبب التأخير في الإعلان عن الحكومة إلى تردّد الملك بحصوص تكليف فكيني، وكذلك إلى الاختلافات التي قامت بينهما حول تشكيلة الوزارة. الرقم الإشاري VT1015/22. الملف السابق.

وقد لوحظ بشأن تشكيلة الوزارة الجديدة ما يلي:

(أ) احتفظ فكيني لنفسه بوزارة الخارجية إلى جانب رئاسة الوزارة.

(ب) ضُمّت وزارة المالية إلى وزارة الاقتصاد الوطني وكُلّف بهما منصور بن قدارة (والد زوجة فكيني).

(ج) أبقي على خمسة وزراء من الوزارة السابقة هم البوري والعبيدي والقذافي والبشتي والمنتصر، وبقي أربعة منهم في وزاراتهم السابقة فيما عدا المنتصر الذي نُقل من وزارة الخارجية إلى وزارة العدل.

(د) ثمانية من الوزراء (إلى جانب الرئيس) هم من ولاية طرابلس وخمسة من ولاية برقة واثنان من ولاية فزان.

(هـ) انخفض عدد الوزراء الذين ينتمون إلى قبائل برقة من خمسة وزراء في الوزارة السابقة إلى اثنين في هذه الوزارة، هما حامد العبيدي ومحمد ياسين المبري، والاثنان ينتميان إلى القبيلة نفسها "العبيدات".[٣٠]

(و) دخل الوزارة ثمانية وجوه جديدة هم سيف النصر والكريكشي وبوزو والمبري وبوسريويل وشنيب والحسومي، والأخير (علي الحسومي) هو من البربر/ الأمازيغ وكان قد شغل منصب عميد بلدية (يفرن) قرابة أربع سنوات حتى عام ١٩٦١. أمّا بوزو فهو من (الطوارق) ومحسوب على آل سيف النصر.

(ز) ستة من الوزراء هم من حملة الشهادات الجامعية وتلقّوا تدريباً بالخارج، وهي أعلى نسبة من هذا النوع عرفتها أيّ من الوزارات السابقة.

وفي ١٣/ ١١/ ١٩٦٣ أجرى فكيني تعديلاً على وزارته أدخل بموجبه علي نور الدين العنيزي وزيراً لشؤون البترول خلفاً لوهبي البوري الذي كان قد عيّن في ١١/ ٩/ ١٩٦٣[٣١] مندوباً دائماً لليبيا لدى الأمم المتحدة.

٣٠ لا شكّ أن اختيار فكيني لوزيرين من القبيلة نفسها (لا يحملان مؤهلات خاصة) إمّا أن يكون راجعاً إلى جهله بالتركيبة القبلية في برقة، أو أنّه قصد في اعتقادنا إلى زرع بذور النفور بينه وبين الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة الذي ينتمي إلى قبيلة "البراعصة" المنافسة لقبيلة "العبيدات". ولا بد من التفريق هنا بين من هم من ولاية برقة وبين من ينتمون في أصولهم إلى هذه الولاية.

٣١ أسندت مهام وزارة شؤون البترول خلال الفترة ما بين ١١/ ٩/ ١٩٦٣ و١٣/ ١١/ ١٩٦٣ إلى وزير العدل عمر محمود المنتصر.

تكهّنات ومخاوف غربية

يذهب خدوري إلى أنّ البلاد استبشرت بحكومة فكيني،[٣٢] ولعلّه ممّا زاد في استبشار الناس بالحكومة الجديدة البيان الذي ألقاه فكيني يوم ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣ والذي أوضح فيه خطة حكومته القائمة على:

"...التفاني، ونظافة اليد والضمير، وبراءة الذمّة، والترفّع عن المصالح الشخصية، وعن استغلال النفوذ، وفتح أبواب الحرية للشعب الليبي، والتعاون الأكيد مع الدول العربية شرقاً وغرباً، وإخراج مشروع السنوات الخمس الذي رُصد له مبلغ ١٧٠ مليون من الجنيهات".[٣٣]

وقد شارك في الترحيب بالحكومة الجديدة والاستبشار بها الصحافة الوطنية (المستقلة) وعدد من أعضاء البرلمان، ومعظم النخب المثقّفة.

أمّا السفارتان البريطانية والأمريكية في ليبيا فقد سارعتا إلى إرسال العديد من التقارير إلى حكومتيهما واحتوت على التحليلات والتكّهنات، وعبّرت في طيّاتها عن بعض المخاوف من حكومة فكيني وتوجّهاتها.

ففي صباح يوم ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣ أرسل السفير البريطاني ستيوارت برقية عاجلة تحمل الرقم (١٠٩) موجّهة إلى الخارجية البريطانية ورئاسة الوزراء[٣٤] طيّر فيها خبر استقالة حكومة محمد عثمان الصيد في اليوم السابق (١٩/ ٣/ ١٩٦٣) وتكليف محي الدين فكيني بتشكيل الوزارة الجديدة، مع بيان بالتشكيل الجديد للحكومة. وقد علّق المستر بنهام[٣٥] J. M. M. Banham على ما جاء في البرقية بمذكرة مؤرّخة في ٢١/ ٣/ ١٩٦٣ كان مما جاء فيها:[٣٦]

"هذا هو التعديل الرئيسي الثالث في الوزارة الليبية منذ أكتوبر ١٩٦٢.[٣٧] إنّ هذه التعديلات المتلاحقة لا تعكس فقط الصراع من أجل السلطة بين البوصيري الشلحي (ناظر الخاصة

٣٢ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٥٤.

٣٣ **"حقيقة ليبيا"**، مصدر سابق، ص ٣٠٣.

٣٤ مع صور عنها إلى عدد من الجهات الرسمية البريطانية الأخرى داخل بريطانيا وخارجها. الرقم الإشاري VT 1015/18، الملف FO 371/173 237 28183.

٣٥ هو أحد كبار الخارجية البريطانية، ويبدو أنّ عمله يرتبط بالمخابرات البريطانية.

٣٦ الرقم الإشاري السابق والملف السابق.

٣٧ وقع التعديلان الآخران في أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد. راجع الفصل الثاني/ المجلد الثالث في الجزء الأول من هذا الكتاب.

الملكيـة) ومؤازريه من جهة، وبين مؤيدي الارتباط ببريطانيا (British Connection)، ولكنّها تجسّـد أيضاً مدى التوتّر الذي أحدثته الترتيبات الدسـتورية الجديدة[٣٨] على البنيان السياسي في ليبيا".

"إنّنا، دون شكّ، سوف نتلقّى تقريراً من السفير (البريطاني في ليبيا) حول هذه التعديلات الأخيرة. وإنّ أهـمّ هـذه التعيينـات الجديدة تعيين محي الدين فكيني رئيسـاً للوزراء ووزيـراً للخارجية، وتعيين سيف النصر عبد الجليل وزيراً للدفاع. إنّ كلا هذين التعيينين يشكّلان انتصاراً حقيقياً للبوصيري وجماعته. وفي الواقع، ووفقاً لما نقل عن خليفة موسـى،[٣٩] فإنّ البوصيري الشلحي أشار، لما سئل عمّن يرغب في أن يراه رئيساً جديداً للوزارة، إلى اسم فكيني.

إنّ كلا الوزيرين الجديدين (فكيني وسيف النصر) هما دون سنّ الأربعين، ومن المستبعد جداً أن يكونـا متعاطفـين مع نظام الحكم الأشـبه بالإقطاعـي[٤٠] القائم حالياً في ليبيـا. إنّ الرجلين معروفـان بميولهما المصرية، على الرغم من أنّ فكيني أبدى بعض المحاولات الظاهرة لكسـب صداقة الأمريكان".

ثمّ يضيف بنهام في مذكرته:

"إنّ أهم المؤشّرات على الاتجاه الذي سـوف تسير فيه الأمور يتعلّق بتعيين من يحلّ محلّ العقيد العيسـاوي.[٤١] فإذا تمّ تعيين عون ارحومة أو عبد العزيز الشـلحي في المنصب الشاغر، فإنّه في هذه الحالة تكون جميع المناصب الحساسة في الجيش في أيدي أنصار البوصيري، وحتى الفريق محمود بوقويطين (قائد عام قوة دفاع برقة) هو زوج إحدى أخوات البوصيري".

ويضيف بنهام:

"إنّ موقـف الملـك إزاء هذه التغيـيرات غير واضح. ومـن المحتمل أن تكون هـذه التغييرات تعبـيراً عـن محاولة لتوجيه أشرعة سـفينة ليبيا في اتجـاه الرياح التي تهبّ عليهـا من مصر ومن مناطـق أخـرى في الـشرق الأوسـط. وفي اعتقادي أنّـه طالما بقي الملك ممسـكاً بزمام السـلطة فسوف يبقى ارتباط ليبيا ببريطانيا قائماً وآمناً. أمّا في حال تواري الملك في الظلّ، كما هو متوقّع جداً، تاركاً إدارة البلاد للبوصيري وجماعته، فإنّ فرص وليّ العهد في خلافة الملك على العرش وبسلام، سوف تتضاءل بشكل كبير".

---

٣٨ يقصد التعديلات التي استحدثت يوم ٧/ ١٢/ ١٩٦٢ خلال حكومة محمد عثمان الصيد.

٣٩ عـيّن خليفة موسـى منـذ ٥/ ٦/ ١٩٦٢ (حكومة محمـد عثمان الصيد) وكيلاً لـوزارة المالية خلفـاً لعبد الرازق شـقلوف. ويوجد بالوزارة المذكورة عدد من المستشارين البريطانيين، ومن غير المستبعد أن يكون أحد هؤلاء المستشارين هو من قام بنقل الخبر عن خليفة موسى.

٤٠ إنّ المرء ليتساءل عن الظواهر والشواهد التي تجعل بنهام يصف نظام الحكم في ليبيا بذلك الوصف المقيت. وكيف تراهم يصفون عدداً من نظم الحكم العربية الأخرى القائمة يومذاك؟ ثمّ لِمَ ترتبط بريطانيا بمثل هذا الحكم في معاهدة صداقة وتحالف؟

٤١ كان العقيد إدريس العيسـاوي يشـغل منصب معاون رئيس الأركان للشـؤون الإدارية بالجيش الليبي، وكان مرشحاً لشغل منصب نائب رئيـس الأركان عندمـا جـرى اغتياله بواسـطة مجهـول في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢. راجع الفصل الرابـع في المجلد الثاني من الجـزء الأول من هذا الكتاب.

ثمّ يختتم بنهام مذكرته بفقرة جاء فيها:

"إنّه من المبكر جداً، في الحقيقة، القول عمّا إن كان من شأن هذه التعيينات الجديدة أن تحدث أيّة تغييرات في سياسات الحكومة الليبية. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تواجه البعثات العسكرية والبحرية البريطانية في ليبيا بعض الصعوبات، وأن يجري تأجيل مراجعة المعاهدة البريطانية/ الليبية، ذلك أنّه على الرغم من أنه قد تمّ تبادل المذكرات حول هذا الموضوع، فإنّه لم يجرِ الإعلان عنه لا في البرلمان الليبي ولا في مجلس العموم البريطاني".

ولم يمضِ أسبوع على تأليف الوزارة الجديدة حتى كان السفير البريطاني ستيوارت قد أعدّ تقريراً مؤرّخاً في ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣[٤٢] كان مما جاء فيه:

"لقد علّقت صحيفة "**الرائد**" المستقلة في افتتاحيتها على تغيير الوزارة، ودعت إلى وضع نهاية لحالة الانعزال التي تعيشها ليبيا في سياستها الخارجية. وعلى ذلك فقد يكون فكيني هو الأداة التي وقع الاختيار عليها لتنفيذ سياسة خارجية أكثر إيجابية وانحيازاً للعرب".

ويلفت السفير في تقريره الانتباه في هذا الصدد إلى أنّ أوّل إجراء قام به فكيني هو إرسال برقية تأييد حميمة إلى الرئيس الجزائري بن بيلا يعبّر له فيها عن مساندته لموقفه المعارض لإقدام فرنسا على إجراء تجارب نووية في الصحراء، وكذلك قيامه بإرسال برقية إلى جامعة الدول العربية كانت أكثر صراحةً وإقداماً من المعتاد.

كما ينبّه إلى أنّ تعيين سيف النصر عبد الجليل[٤٣] وزيراً للدفاع في الوزارة الجديدة يُعدّ دليلاً ومؤشّراً على نوع المشاعر المحابية لمصر[٤٤] من قبل حكومة فكيني.

ثمّ يشير السفير البريطاني في تقريره إلى أنّ السفارة الأمريكية في ليبيا أبدت وجهة نظر حذرة (متحفّظة) تجاه مواقف فكيني المتوقّعة. فوفقاً لتقارير الخارجية الأمريكية، فإنّ تجربة عمله كسفير في واشنطن ومندوب لليبيا في الأمم المتحدة وسّعت من مداركه. ويضيف، كنوع من التخوّف الذي لا يخلو من سخرية، أنّ هذه التجربة ربّما جعلته يدرك قيمة "الدور الإزعاجي" الذي يمكن للدول الصغيرة أن تلعبه، وأن يدرك أيضاً محدودية القدرات البريطانية بالمقارنة مع قدرات كلٍّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

٤٢ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

٤٣ سيف النصر عبد الجليل هو أحد رجالات عائلة سيف النصر زعماء قبيلة أولاد سليمان. وقد شغل منذ الاستقلال المنصب الثاني في ولاية فزان،إمّا كرئيس للمجلس التنفيذي أو كنائب عن الوالي في الولاية. معروف بكثرة تردّده على مصر، وإقامته لعلاقات مع عدد من رجال النظام الناصري. وقد عرف عنه صلته القوية بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي، ورغم ذلك فقد نجح في إقامة علاقة حميمة مع السفارة الأمريكية في ليبيا، وعلى الأخصّ مع السفير جون ويزلي جونز (١٩٥٨-١٩٦٢).

٤٤ قد يكون هذا التعيين في جانب منه تعويضاً لعائلة سيف النصر عن فقدانها لبعض نفوذها السياسي بسبب إلغاء النظام الاتحادي. ومن الغريب أنّ تقريراً سرّياً للمخابرات المصرية (يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦) أشار إلى أنّه يرتبط بالجمهورية العربية المتحدة بعدّة مصالح، فهو يملك أراضي زراعية وعقارية بها، ولذلك يتظاهر بحبّها. راجع ما سيرد حول هذه الشخصية في فصل حكومة المنتصر الثانية.

ثـمّ يخلص السـفير سـتيوارت إلى القول بأنّـه إذا كان الأمر كذلك (مؤكّـداً أنّه لا يمكن الجزم برأي شـخصي في الموضوع إذ لـم يتسـنَّ له بعد مقابلة فكيني شـخصياً)، فإنّ من غير المستبعد أن يتّخذ فكيني موقفاً اندفاعيا في السياسة الخارجية، وبخاصّة في الشؤون العربية منهـا. كمـا يبدي تخوّفه من أن يتّجـه فكيني صوب الولايات المتحدة بـدلاً من بريطانيا طلباً لمساعدتها له في برنامج الإصلاح الإداري الذي يزمع القيام به، كما أنّه لا يستبعد أن ترحّب أمريكا بهذه الخطوة، منبّهاً إلى أنّ الأمريكان كثيراً ما عبّروا عن غيرتهم وشـكوكهم من عدد المستشارين البريطانيين الموجودين في الإدارة الليبية.

ويخصّص السـفير بعد ذلك فقرة مطوّلة من تقريره لعلاقة فكيني بالبوصيري الشـلحي، ومـا إذا كان للأخيـر دور فـي تشـكيلة الـوزارة الجديدة. وفيما يؤكّـد السـفير أنّ العلاقة بين الرجلين كانت حميمة جداً في السـابق، فإنّـه لا توجد أدلّة قاطعة على بقاء تلك العلاقة على حالها.

وفيما يؤكّد السفير أنّ عدّة أيدي لعبت دوراً في تشكيلة الوزارة، فإنّه لا يستبعد أن يكون البوصيـري لعب دوراً فـي اختيار فكيني ذاته، وفي اقتراح بعض الوزراء الجدد، مشـيراً على وجـه التحديـد إلى وزير الدفاع سـيف النصر عبد الجليل، كما يشـير أيضـاً إلى عدد آخر من الـوزراء الجـدد (وزيـر الصناعة محمد الكريكشـي[٤٥] ووزيـر الأنباء والإرشـاد عبد اللطيف الشـويرف) اللذيـن إن لـم يكونا من اختيـار البوصيري ذاته، فهما من اختيـار أصدقاء مقرّبين منـه، مثـل فاضل بن زكـري (والي طرابلس). ثمّ لا يسـتبعد التقرير أن يكون علي السـاحلي (رئيس الديوان الملكي) وأخو فكيني (علي فكيني سفير ليبيا لدى تونس) قد لعبا دوراً ما في التشكيل الوزاري.

ثمّ يتسـاءل السفير ستيوارت في ختام تقريره عن نوع الحكومات الليبية التي ينبغي على بريطانيا أن تتوقّع التعامل معها الآن، ويجيب قائلاً:

"إنّها حكومة شابّة نسبياً، فرئيس الوزراء نفسه فوق الأربعين بقليل، وعدد من وزرائه هم دون الأربعين بالسنّ. ويقال أنّ مجلس الوزراء الجديد هو أكثر أمانة، كما أنّه أكثر تعليماً من المجلس الذي سبقه. وإنّني أتصوّر أنّه ينبغي علينا، في المدى القصير، توطين أنفسنا على مسايرة موقف ليبي مسـتقل، ونظرة اسـتقلالية في الاتجاهات التي سـلفت الإشـارة إليهـا. إنّ اختيار فكيني ربّما تكون له تأثيراته البعيدة على سياسـة ليبيا الخارجية وعلى مسـتقبلها عموماً، وهي تأثيرات يُستبعَد أن تترك لنا قسطاً كبيراً من الراحة".

---

٤٥ وصـف بنهـام في المذكرة السـالف الإشـارة إليها (٢١/ ٣/ ١٩٦٣) الوزير محمد الكريكشي بأنّه محافظ شـديد، وراسـخ، لا يتكلم سـوى العربية، ويرتدي دوماً الملابس التقليدية.

وبتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٦٣ عاد المستر بنهام في الخارجية البريطانية؛ وأعدّ مذكرة حول تقرير السفير ستيوارت، كان مما جاء فيها:

"بكل تأكيد، فإنّ الحكومة الجديدة تعكس التأثير الذي بات للبوصيري الشلحي في الوقت الحالي على الملك. فوزير الدفاع الجديد (سيف النصر عبد الجليل) هو أحد مرشّحيه، كما أنّ وزيري الصناعة والأنباء والإرشاد الجديدين يحملان موقفاً ودّياً تجاهه".

"ورغم ذلك، فإنّ السياسة الليبية تظلّ خاضعة بالكامل للملك إدريس، الذي يملك في يديه كافّة التعيينات الجديدة. فإذا ما قرّر قبول نصيحة البوصيري فلا بدّ أنّه رأى في ذلك خدمة لمصلحته [الملك]".

"وسيكون أمراً مضلّلاً بحق، النظر إلى هذه التغييرات على أنّها جزء معتاد في دورات السياسة الليبية. إنّها قد تعني أنّ الملك إدريس يحاول توجيه أشرعة سفينة بلاده في اتجاه رياح التغيير السائدة في العالم العربي".

وبعد أن يشير بنهام إلى الخطوات التي اتخذتها حكومة فكيني على صعيد علاقات ليبيا العربية، والتي كان من بينها إرسال وفد كبير وعالي المستوى للمشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة العربية، يخلص إلى أنّه لا يوجد ما يدعو إلى الاستنتاج أنّ بريطانيا سوف تفقد صلاتها الخاصة بالنظام الليبي، طالما بقي الملك إدريس ممسكاً بزمام السلطة في البلاد.

ثمّ يبدي بنهام، فيما يشبه اللوم لأداء السفارة البريطانية في ليبيا، استغرابه كيف أنّ الحكومة البريطانية لم تكن على علم مسبق بورود اسم فكيني كمرشّح جديد لمنصب رئيس الوزراء، أو حتى على علم بعودته من الولايات المتحدة إلى ليبيا.

وقد ذيّل أحد كبار المسؤولين بالخارجية البريطانية مذكرة بنهام بتعليق بخطّ اليد بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٦٣ جاء فيه:

"ما لم ننجح بالفعل في كسب البوصيري الشلحي إلى جانبنا، فإنّه من الصعب النظر بتفاؤل إلى مستقبل بريطانيا في ليبيا".

"It is difficult to view our future in Libya with optimism, unless indeed Busairi Shalhi can be brought over to our side."

وبتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣ أعدّ السفير البريطاني ستيوارت تقريراً مطوّلاً[٤٦] حول الوزارة الجديدة، ضمّنه كافّة توقّعاته ومخاوفه بشأنها. وقد جاء هذا التقرير بعد أن تهيّأت للسفير فرصة اللقاء برئيس الوزراء الجديد، وكان من أهمّ ما ورد فيه:

٤٦ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

١ – عـدّة إشـارات بشـأن توجّهـات حكومـة فكينـي العربيّـة، مـن ذلـك اعترافهـا يـوم ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ بالنظـام الجمهـوري في اليمـن،[٤٧] وترحيـب الحكومة الليبيـة بالجهود المبذولـة لإقامـة وحدة بين مصر وسـوريا والعراق، وقيام الملك بإرسـال برقية تهنئة إلى رؤسـاء الدول الثلاث بشـأن تلك الجهود، فضلاً عمّا ورد في بيان الحكومة الجديدة يوم ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣ من فقرات حول عزمها على القيام بمسؤولياتها على الصعيد العربي، لا سيّما دورها كحلقة وصل بين دول المشرق والمغرب العربي.

٢ – إشارة أخرى إلى توجّهات حكومة فكيني إفريقياً، وأنّ بيان الحكومة تضمّن فقرة تتعلّق بنيّتهـا في إدخـال تعديل على الدسـتور الليبي ينصّ على أنّ ليبيا جـزء من الوطن العربي وقسم من القارّة الإفريقية.[٤٨]

وكان ممّا خلص إليه السفير البريطاني في تقريره المذكور:

"في ضـوء ذلـك .. ومن خلال سـجل أداء فكيني في الأمم المتحدة، ومن خلال ما أحسسـت به أثناء مقابلتي الشـخصية معه، فإنّني أسـتطيع الحكم بأنّه سـوف يتبنّى سياسـة أكثر اندفاعاً عـلى الصعيـد الخارجي، وعـلى الأخـصّ عربياً. وعوضاً عن التمسّـك بشـكل حادّ بسياسـة الابتعـاد وعـدم التدخّل في القضايا القائمة بين الـدول العربية، فمن المحتمل أن يحاول فكيني اتخـاذ موقف متميّز بشـأنها. ويبدو هـذا أمراً ضرورياً إذا رأت ليبيا ألا تنأى بنفسـها جانباً عن التطـوّرات الرئيسـية الجارية في العالم العربي، وهي السياسـة التي لا بـدّ من الاعتراف بأنّها إن جلبت في الماضي الاسـتقرار لليبيا فإنّها لم تكن سياسـة مثـيرة[٤٩] (undramatic) وبالتالي لم تكن عربيـة[٥٠] ولا تحظى بقبول شـعبي. غـير أنّ الخطر الذي يكمن في هـذا التوجّه الجديد يتمثّل في احتمال أن يتحوّل المسار العام للسياسة الليبية في هذا الاتجاه، وأن يؤدّي ذلك بالتالي إلى إغراق ليبيا في هذه العملية".

ثمّ يضيف السفير ستيوارت:

"وبـكلّ تأكيـد فـإنّ أيّة محاولـة لربط ليبيـا بالقضايـا العربية من شـأنه أن يـؤدّي إلى تعريضها لضغـوط أقـلّ ما يقال عنها أنّها سـوف تكون مناوئـة للمصالح الاسـتراتيجية التي تعبّر عنها معاهدة الصداقة الليبية البريطانية".

---

٤٧ كان وزير الخارجية السابق في حكومة الصيد (ونيس القذافي) قد أبلغ القائم بالأعمال الأمريكي دورمان يوم ٢٠/ ٢/ ١٩٦٣ أنّ الحكومة الليبيـة ليـس في نيّتها الاعتراف بذلك النظام بسـبب عـدم انجلاء الموقف بعد. راجع تقرير السـفارة الأمريكية رقـم (A-229) المؤرّخ في ٢٣/ ٢/ ١٩٦٣، الملف POL. 2-Libya.

٤٨ تمّ هذا فعلاً بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٦٣.

٤٩ ماذا فعلت الدول العربية الأخرى التي كانت سياستها العربية مثيرة "dramatic"؟ ليس سوى الدخول في دائرة من الخلافات والصراعات العربية المتواصلة التي بدّدت الجهود وأهدرت الطاقات وكرّست الخلافات وهو ما صبّ في النهاية في خدمة مصالح الدول الكبرى.

٥٠ لا يخفى ما في هذه العبارة من سخرية واستخفاف.

ثمّ يشير السفير في هذا السياق إلى أنّ رئيس الوزراء فكيني وصف، خلال لقائه معه، موضوع القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا بأنّه "دقيق" (delicate)، وعلّق السفير على ذلك بعبارة جاء فيها:

"على الرغم من أنّه ليس لديّ سبب يدعوني لافتراض أنّ فكيني سوف يقوم عن عمد بإلغاء الاتفاقيات القائمة، فإنّه لديّ في الوقت نفسه أمل ضئيل في أن يقوم فكيني بالدفاع بحماسة عن هذه الاتفاقيات إذا ما تعرّضت للنقد، أو في أن يستجيب بسرعة، كما تعوّدنا أن نتوقّع، لطلباتنا الخاصّة بمنحنا تسهيلات للتدريب العسكري [فوق الأراضي الليبية]".

أمّا بالنسبة لسياسة حكومة فكيني الداخلية فيصف السفير ستيوارت أداءها وتوقّعاته منها في هذا المضمار على النحو التالي:

"إنّ سياسة الحكومة الجديدة على الصعيد الداخلي، كما أوضحه بيان رئيسها أمام البرلمان، تقوم على الأفكار المعتادة نفسها .. الكفاءة والنزاهة والعدالة الاجتماعية والتقشف إلخ .. غير أنّه توجد بعض الأسباب التي تدعو للأمل في أن تظهر همّة فكيني أكبر من سلفه (الصيد) في تنفيذ هذه الأفكار، وسيكون هذا مرتهناً بالطبع بالمحدّدات التي يفرضها عليه وجود الجهاز الإداري غير الكفؤ ذاته عند تنفيذ تعليماته".

"لقد سارع فكيني إلى تقديم تشريع جديد أمام البرلمان لتحقيق وحدة البلاد وإلغاء النظام الاتحادي. إنّه يعطي الانطباع بأنّه نشط، ويظهر كما لو كان رجل أعمال، غير أنّه يبدو مغروراً وصِدامياً يفتقد السجايا الدقيقة المميّزة للرجل السياسي".

ثمّ يعبّر السفير بعد ذلك عن بعض مخاوفه من فكيني على المدى البعيد:

"إنّ هناك بعض الدلالات الخاصّة بحكومة فكيني تبعث على القلق. وباختصار فليس بمقدورنا أن نكون على الدرجة نفسها من اليقين (التي كنّا عليها في ظلّ حكومة بن عثمان) بأنّ وليّ العهد، في حال وفاة الملك، سيجد – على الأقل – الحكومة القائمة إلى جانبه، وأنّ تلك الحكومة سوف تكون قادرة على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اعتلائه العرش. إنّ هذا لا يعني القول إنّ حكومة فكيني هي من صنع البوصيري الشلحي، أو إنّ فكيني أداة في يد البوصيري .. إنّ فكيني ليس من النوع الذي يتلقّى التعليمات من البوصيري، غير أنّه بحكم ميول فكيني نحو الاتجاهات المعادية للملكية السائدة في المنطقة، وبحكم خلفيته التي تجعله ذا "نزعة تقدمية" بعيدة عن "المحافظة"، فإنّني أعتقد أنّ فرص وليّ العهد في اعتلاء العرش هي أقلّ الآن ممّا كانت عليه في ظلّ حكومة الصيد".

كما يضيف:

"وسـوف تتعـزّز هذه الاعتبـارات في حال نجاح جهود الجمهورية العربيـة المتحدة[51] كما يأمل لهـا أنصارهـا العديدون هنا. وفضلاً عن ذلك فإنّه، في حال تحقّق مشروع توحيد ليبيا، سـوف تصبـح الملكيـة فيهـا أقلّ أهمّية من ذي قبـل؛ كعامل أهم- إن لم يكـن الوحيد- في الحفاظ على وحدة البلاد".

ويخصّص السفير بعد ذلك فقرة ثانية في تقريره ضمّنها مخاوفه حول مستقبل المصالح البريطانية في ليبيا، وجاء فيها:

"إنّ كلّ ما سلفت الإشارة إليه بشأن حكومة فكيني يحمل دلالات غير مريحة لمصالح بريطانيا العسـكرية في ليبيـا، فمن غير المحتمـل أن يكون أيّ نظام جمهوري راغبـاً أو قادراً على القبول بمثل الحقوق والتسـهيلات التي تمنحها لنا المعاهـدة الحالية، في حين أنّه حتى في الوقت الحالي فـإنّ ضغوطـاً معادية تتراكـم ويمكن لها أن تـؤدّي، ذات يـوم، إلى إلغاء هذه التسـهيلات إذا شعرت الحكومة بأنّ من مصلحتها تحويل الأنظار عن مشاكل داخلية تواجهها، أو أنّها شعرت بأنّها لم تعد بحاجة إلى اسـتمرار المعاهدة بسـبب توقّف حاجتها إلى الدعم المالي أو العسـكري الذي توفّره المعاهدة، أو أنّ هذه التسـهيلات أصبحت تشـكّل مصدراً جدّياً لإحراجها. لهذه الأسـباب كلّها، فإنّني أعتقد أنّ من المهم أن نقوم بمراجعة وإعادة تقييم احتياجاتنا الحيوية في ليبيا، وتحديد المدى الذي يمكن أن نذهب إليه من أجل المحافظة على هذه المصالح".

ثمّ يضيف مستدركاً:

"إنّني لا أريد أن أبدو متشائماً جداً، فالملك ما يزال يمسك بمقاليد السلطة، وطالما بقي كذلك فإنّ وضعنا سيكون آمناً بقدر كافٍ. وفي الواقع، فإنّ من المحتمل أن نكتشف أنّ أسوأ توقّعاتنا لا أساس لها، وأنّ الليبيّين سوف يستمرّون -كما فعلوا في الماضي- في التعبير عن تثمين واقعي من جانبهم لما فيه مصالحهم الحقيقية. غير أنّي في الوقت نفسه لا أستطيع أن أراهن على استمرار المناعة لديهم في مواجهة الأجواء المتغيّرة في هذا الجزء من العالم".

ثمّ يعرّج السفير على تركيبة الوزارة الجديدة ودلالة ذلك:

"إنّ تحليـل تركيبـة الحكومـة الجديدة هـو ذو صلـة ببعض القضايـا (المخاوف) التي سـلفت الإشارة إليها ... وبسبب احتفاظ رئيس الوزراء بوزارة الخارجية لنفسه، وبسبب دمج وزارتي المالية والاقتصاد الوطني، فإنّ حجم هذه الحكومة هو أقلّ من حجم سابقتها. إنّها تضمّ ثمانية وزراء من طرابلس، وخمسة من برقة، واثنين من فزان، وهذا يمثّل نسبة عالية من الطرابلسيين حتى مع تجاهل حقيقة أنّ رئيس الوزراء يحتفظ بحقيبتين. إنّها تضمّ مالا يقل عن خمسة وزراء

---

٥١ الإشـارة هنـا إلى المسـاعي التـي كانت قائمة يومـذاك، والمتمثّلـة في المحادثات الجارية لتحقيـق صورة من صور الوحدة بـين كلٍّ من مصر وسوريا والعراق.

من الحكومة السابقة .. إنّ الوزارة الجديدة هي في العموم أكثر شباباً وأفضل تعليماً وأكثر أمانة من سابقتها".

"وبنظرة أكثر تفحّصاً، فإنّ الوزارة الجديدة تبدو خليطاً من الشخصيات. بعضهم يملك نظرة عصرية مع خبرة في الإدارة، ولكنّهم يفتقدون الخلفية السياسية، وبعضهم الآخر له باع في السياسة وينقصه التعليم والقدرات والخبرة الإدارية، وبعضهم يمثّل جيل السياسيين القدامى في الشرق الأوسط الذين يغلب عليهم التملّق والأنانية، وبعضهم الآخر من النوع الذي لا هويّة له ولا شخصية، وجرى اختياره لاعتبارات شخصية أو جهوية، وبعضهم الآخر يجمعون خليطاً من الصفات".

ويضيف في هذا الصدد:

"غير أنّ الأمر الأكثر إزعاجاً في هذه الوزارة هو ذاك المتعلّق باختيار سيف النصر عبد الجليل، الذي كان يشغل من قبل منصب رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان، وزيراً للدفاع. إنّه صديق حميم للبوصيري الشلحي، وهو معروف بميوله المصرية. وفي ضوء المعلومات التي وصلتنا عن وجود تذمّر في أوساط ضباط الجيش الليبي، وبالنظر إلى التغييرات المطلوب إحداثها في قيادة الجيش بسبب اغتيال معاون رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي في شهر ديسمبر الماضي (١٩٦٢)، فإنّ هذه التعيينات الجديدة سوف يكون لها تأثيرات بعيدة المدى على أوضاع الجيش".

ثمّ يعود السفير ستيوارت إلى موضوع تركيبة الوزارة الجديدة فيضيف:

"وفي العموم، فإنّ هذه الوزارة تبدو موزّعة توزيعاً عادلاً، بين شباب متعلّم من صنف رجال الإدارة العامة الذين يتميّزون بالأمانة والحماسة، وصنف قدامى السياسيين الذين لا يملكون إلا القليل من الخبرة الإدارية والقابلين للارتشاء. وإنّني لا أستطيع رؤية الصنفين يعملان كفريق واحد لفترة طويلة قادمة، ووفقاً لتصوّراتي فإنّ رئيس الوزراء سوف يحاول معاملة بعضهم بخشونة، الأمر الذي سيدفع هؤلاء للردّ عليه بالمثل".

وفي فقرة ختامية يقول السفير البريطاني في تقريره:

"كان تقييمي الأوّلي لهذه الوزارة أنّها ستكون، بالمقارنة مع سابقتها، أكثر كفاءة، وإلى حدٍّ ما أقلّ فساداً، مع احتمال أن تكون أقل صداقة تجاه الغرب. وبعد المزيد من التفكير والملاحظة، فإنّي أميل إلى تعديل هذا التقييم بما يفيد أنّ هذه الوزارة سوف تكون أكثر نشاطاً، ولكنّها سوف تبقى محكومة بمحدّدات الجهاز الإداري الليبي، وأنّ درجة الفساد المالي قد تنخفض، إلا أنّه سوف يكون قولاً بدون أساس توقّع حدوث تحسّن درامي كبير في أمر أصبح بمثابة العادة بالنسبة للحكومات الليبية".

"مـن وجهـة نظرنا [الحكومـة البريطانية]، ففي الوقـت الذي أصبحنا فيـه نواجه حكومة هي أشبه بشركات رجال الأعمال، فإنّني آسى على رحيل بن عثمان الذي هو، على الرغم من عيوبه كلّها، صديق جيّد لبريطانيا".

"إنّ المـؤشّرات تـدلّ عـلى أنّ السياسـة الليبيـة، عـلى أصعدتهـا الخارجيـة والداخلية، سـوف تتحـرّك، منذ الآن، في مسـارات واتجاهات، هي أقلّ ممّا كانـت عليه في الماضي، خدمة لمصالح بريطانيا".[٥٢]

أمّـا السـفارة الأمريكية فـي ليبيا، فقد قام القائم بأعمالها[٥٣] المسـتر جـون دورمان John Dorman بإعـداد تقريـر[٥٤] مطـوّل (١٥ صفحـة) مؤرّخ فـي ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ ويحمـل عنوان "دلالات للسياسـة الأمريكية في ليبيا" تناول فيه بعض الانطباعات عن حكومة فكيني وجاء فيها:

"إنّ حكومـة فكينـي الجديدة التي أعلن عنها في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ تقدّم وعداً جديداً ببذل جهد حثيـث عـلى التحرّك نحو الأمام على عدة جهات. وفي أولى خطبه التي ألقاها أمام البرلمان يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣، والتي استقبلت بحماس من قبل أعضاء البرلمان والجمهور على السواء، حدّد أهداف حكومته".

"ويتبيّن بوضوح أنّ فكيني سـعى من خلال خطبته أن يسـتعيد ثقة الشعب في الحكومة بعد أن أصبح فساد حكومة بن عثمان موضوع الأحاديث العامة على نطاق واسع. وقد أكّد فكيني في خطبتـه على نزاهة ومهـارة أعضاء حكومته الذين تعهّدوا بالعمـل بأمانة مطلقة من أجل خير المواطنـين .. كما تعهّد في خطبته بتقديم مشروع الوحدة الكاملة للبلاد أمام البرلمان في القريب العاجل".

كما جاء فيه أيضاً:

"أمّا على الصعيد الخارجي فقد قدّم فكيني شرحاً جزئياً لسياسة حكومته، مشيراً إلى أنّ علاقة ليبيا بكلّ بلد على حدة سوف تقوم على أساس تقييم موضوعي لمصالح ليبيا مع ذلك البلد ..

---

٥٢ توجد مذكرة داخلية مؤرّخة في ٢٦/ ٤/ ١٩٦٣ معدّة من قبل سـكريفنر، مدير إدارة شرق وشـمال إفريقيا بالخارجية البريطانية، تفيد بأنّ الإدارة أعدّت تقريراً حول التطوّرات الجارية في ليبيا لاستعمال وزير الخارجية البريطانية، فيما لو دعته الحاجة لذلك أثناء الاجتماع الوزاري لأعضـاء حلف السـنتو CENTO. كما تفيد المذكرة ذاتها بأنّ رئيـس الوزراء البريطاني يومذاك أبدى اهتمامـاً خاصاً بالتطورات الجارية في ليبيا، وأنّه بناءً على ذلك قامت الإدارة المذكورة بإعداد ورقتين؛ الأولى لأغراض استعمال Joint Intelligence Bureau (JIB)، والثانية لأغراض استعمال Steering Committee. وقد تضمّنت الورقة الأخيرة مقترحات حول الكيفيّة التي يمكن بها صياغة سياسة بريطانيا تجـاه ليبيـا في ضـوء تلك التطـورات. الرقم الإشـاري VT 1015/48 بالملـف السـابق (FO 371/173239 28189). كـما يلاحظ أنّه في ضـوء هذه التقارير قام سـكريفنر، بناءً على تعليمات وزير الخارجية البريطاني، بإعداد مذكـرة مؤرّخة في ١/ ٥/ ١٩٦٣ رفعت إلى عدد من المسؤولين بالحكومة البريطانية. الرقم الإشاري VT 1015/44 بالملف السابق.

٥٣ كان السـفير الأمريكـي جـون ويزلي قـد غادر منصبه في ليبيا يـوم ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٢، والسـفير الجديد أدوين آلان لايتنـر Edwin Allan Lightner لم يكن قد وصل بعد لاستلام عمله في ليبيا عندما حدث هذا التغيير في الحكومة الليبية.

٥٤ التقرير بعنوان "Implications For US. Policy in Libya" وهو يحمل الرقم (A-270) بالملف POL. 1 Libya-US.

لقد وصف ليبيا بأنّها الجناح الشرقي للمغرب العربي وتربطها مع دول المشرق العربي علاقات ثقافية وتاريخية خاصّة تؤهّلها أن تلعب دور حلقة الوصل بين مشرق ومغرب العالم العربي".

كما أشار دورمان في تقريره إلى أنّ فكيني قام فور تسلّمه لمنصبه باتّخاذ موقف مناقض لحكومة سلفه، فاعترف بحكومة السلال في اليمن،[55] وفضلًا عن ذلك فقد وعد بمواصلة الجهود من أجل دعم القضية الفلسطينية والالتزام بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة.

ثمّ عرض تقرير القائم بالأعمال الأمريكي لتركيبة الوزارة الجديدة على النحو التالي:

"في الوقت الذي تمثّل فيه حكومة فكيني خليطاً من قدامى السياسيين والبيروقراطيين وبعض الشخصيات المعيّنة لأغراض سياسية وبعض الشباب، فإنّ من الأمور المشجّعة حول هذه الحكومة أنّها تضمّ ست شخصيات تحمل مؤهلات جامعية من الخارج، وهذا العدد هو الأكبر في أيّ حكومة في تاريخ ليبيا. وعلى الرغم من استبقاء رئيس مجلس التخطيط غير الكفؤ حامد العبيدي في منصبه، فإنّ هناك مؤشّرات على أنّه لن يبقى في هذا المنصب طويلاً.[56] كما أنّ تعيين بن قدارة [وهو حمو رئيس الوزراء] كوزير للمالية والاقتصاد الوطني، بعد ضمّ الوزارتين معاً، من شأنه أن يَعِد بتحقيق تنسيق مفيد لنشاط الحكومة في هذه المجالات، وهو الأمر الذي سهّل بالفعل حتى الآن المحادثات الجارية بين مسؤولي الحكومة الليبية وبرنامج المساعدات الأمريكية".

"إنّ العزم الذي تبديه الحكومة الحالية، والمناقض للجمود والكسل الذي كانت عليه الحكومة السابقة، من شأنه أن يجعل من هذا وقتاً مناسباً لاستعادة المبادرة الأمريكية في مجالات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسات المالية الصحيحة".

وفي معرض الحديث عن "قيادة الجيش الليبي" أشار دورمان في تقريره إلى مخاوف السفارة الأمريكية، هي الأخرى، من تعيين سيف النصر عبد الجليل وزيراً للدفاع في الوزارة الجديدة، وقد جاء فيه:

"إنّ تعيين سيف النصر عبد الجليل في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ [خلفاً ليونس عبد النبي بالخير في منصب وزير الدفاع]، وهو كما يقال صديق للبوصيري الشلحي، من شأنه أن يكون له تأثيرات على بناء (قيادة) الجيش. إنّ سيف النصر، الذي هو ابن أخي والي فزان، معروف بأنّه موالٍ لمصر، وبأنّه على صلة، ولو ضعيفة، بعبد الناصر. وفي الوقت نفسه فإنّ له، وبشكل كبير من خلال

---

٥٥ من المعروف أنّ الإدارة الأمريكية اعترفت بحكومة عبد الله السلال منذ مرحلة مبكّرة من وقوع الانقلاب في اليمن في ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢. راجع مبحث "السياسة الأمريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية ١٩٦٢-١٩٦٧"، بقلم أحمد يوسف أحمد، في "**السياسة الأمريكية والعرب**"، مجموعة من الباحثين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥).

٥٦ لم تتحقّق توقّعات دورمان بشأن الوزير حامد العبيدي، فبقي في منصبه حتى نهاية حكومة فكيني كما أنّه استمرّ في شغل المنصب ذاته خلال حقبة محمود المنتصر الثانية.

الخدمات الطبية التي قدّمت له ولعائلته بواسطة مستشفى قاعدة ويلس، علاقات صداقة مع القاعدة، كما أنّه حافظ على علاقة شخصية وديّة مع السفير الأمريكي".[٥٧]

"إنّ العقيد إدريس عبد الله وكيل وزارة الدفاع ما يزال من مناهضي آل سيف النصر والبوصيري الشلحي، وموالياً للملك، غير أنّه انتهازي ولا يمكن الاعتماد عليه. إنّ قدرته على التلوّن سوف تكون محل اختبار شديد عندما يحاول بذل مساعيه لنيل الحظوة لدى الوزارة الجديدة".

كما يعرّج التقرير على موضوع مدى تأثير حكومة فكيني على حظوظ وليّ العهد في اعتلاء العرش في حال وفاة الملك فيقول:

"بقدر ما تستطيع حكومة فكيني تنفيذ وعودها التي قطعتها على نفسها بأن تكون حكومة إيجابية وأمينة، فإنّ من شأن ذلك تعزيز فرص وليّ العهد قليلاً من خلال القضاء على أسباب السخط القائم في المجتمع جرّاء فساد الحكومة (السابقة) ومن خلال إثبات أنّ الرفاهية العامة للمواطنين يمكن أن تتحقّق عن طريق نظام ملكي".

وبتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٦٣، نقل المستر جون أدوارد كيليك J. E. Killick من السفارة البريطانية في واشنطن إلى خارجية بلاده بعض انطباعات الخارجية الأمريكية عن فكيني وحكومته[٥٨] أكّد فيها في البداية أنّ تقييم الحكومة الأمريكية للوزارة الليبية الجديدة ورئيسها فكيني يبدو، إلى حدٍّ كبير، مطابقاً لتقييم السفارة البريطانية في ليبيا الوارد في رسالة السفير ستيوارت المؤرّخة يوم ٢٢/ ٣/ ١٩٦٣ والتي سبق للخارجية البريطانية أن أحالت صورة منها إلى سفارتها في واشنطن. ثمّ أورد كيليك بعض الملاحظات التي رأى أنّها قد تكون ذات فائدة، تلخّصت في الآتي:

أولاً: أنّ الخارجية الأمريكية ترى في قيام الملك بتعيين فكيني رئيساً للوزارة إثر التعديل الواسع الذي أدخل على وزارة الصيد في ٦/ ٣/ ١٩٦٣ (أي قبل أقلّ من أسبوعين من تعيين فكيني) أمراً مثيراً للانزعاج لدلالته على تردّد الملك وعدم حزمه. كما أنّ الخارجية الأمريكية مصدومة (struck by) ببيان حكومة فكيني الذي ألقاه يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣. وتعتقد الخارجية الأمريكية أنّ فكيني عازم على حضور اجتماع مجموعة الدار البيضاء[٥٩] (رغم أنّ ليبيا ليست عضواً رسمياً في تلك المجموعة إذ لم توقّع على ميثاقها). كما تتوقّع

---

٥٧ يقصد السفير السابق جون ويزلي جونز الذي غادر عمله في ليبيا بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٢.

٥٨ راجع رسالة كيلّيك إلى سكريفنر مدير إدارة شرق وشمال إفريقيا بالخارجية البريطانية ذات الأرقام الإشارية VT 1015/63 10256/43 بالملف FO 371/173239.

٥٩ كتلة سياسية كانت تضمّ كلاً من غانا وغينيا ومالي والجزائر ومصر والمغرب تهدف إلى توحيد إفريقيا. وقد اندمجت هذه الكتلة في منظمة الوحدة الإفريقية عندما تأسّست هذه الأخيرة في ٢٦/ ٥/ ١٩٦٣.

الخارجية الأمريكية أنّ فكيني سـوف يحضر أيضـاً مؤتمر الدول الإفريقية المزمع عقده في أديس بابا.[٦٠]

ثانياً: وصفـت الخارجيـة الأمريكيـة تعاملات فكينـي مع القائـم بالأعـمال الأمريكي (جون دورمـان) بأنّها ودّية، غير أنّها تميّزت بالحذر ولم تحمـل أي التزام. كما وصفت موقفه بأنّه كان "مـتردّداً" حتـى بالمعايـير الليبية. وقد فسّرت الخارجية الأمريكية هـذا التردّد ببقاء فكينـي بعيـداً عن ليبيا فترة طويلة[٦١] باسـتثناء بعـض الزيارات القصـيرة إليها، وكذلك بسـبب أنّ المنصـب الوزاري الوحيد الذي تقلّده في السـابق هـو وزارة العدل.[٦٢] ورغم ذلـك فالخارجيـة الأمريكية تعتبر أنّ بقاء فكيني نشـطاً حتى الآن عـلى الصعيد الداخلي مثير للدهشة. كما تبدي دهشتها أيضاً على وجه الخصوص من التعديل الذي أدخل على الدسـتور وأعطيـت بموجبه المرأة الليبية حـقّ التصويت. وعلى العمـوم يبدو أنّ فكيني يحظى لدى الخارجية الأمريكية بسمعة أنّه نزيه وليس بالضرورة موضوعياً".

"Reputation for integrity though not for objectivity".

ثالثا" فيـما يتعلّـق بتركيبة الـوزارة الجديدة، أشـارت الخارجيـة الأمريكية إلى ملاحظـة أبداها لهـم أحد المسـؤولين الليبيّين مفادها أنّ حكومـة فكيني تضمّ وزيرين من القبيلة نفسـها (العبيـدات) همـا حامد العبيدي ومحمد ياسـين المبري، وهـو أمر غير معتـاد في التجربة السياسـية الليبيـة، ومـن غـير المتوقّع أن تسـتمرّ الحالة طويـلاً، إذ سـيخرج أحدهما من الوزارة[٦٣].

رابعاً: لاحظـت الخارجيـة الأمريكيـة أنّ موقـف فكيني اتّسـم بالإهمال لوليّ العهد بشـكل ملحـوظ في البداية، كما لاحظت أنّ فكيني أخـذ يولي فيما بعد وليّ العهد بعض الاهتمام. ولا يبدو من جهة أخرى أنّ لدى الخارجية الأمريكية آراء ثابتة حول المدى الذي يمكن أن يؤثّر به تعيين فكيني على المشاكل المتعلّقة بقضية تولّي العرش في حال وفاة الملك.

٦٠ لم تتحقّـق توقّعـات الخارجية الأمريكية، إذ شـاركت الحكومة الليبية في مؤتمـر أديس أبابا الذي بدأ أعماله في ٢٢/ ٥/ ١٩٦٣ بوفد ترأسّـه الأمير الحسن الرضا ولم يضمّ رئيس الوزراء فكيني.

٦١ منذ أواخر عام ١٩٥٧ وحتى فبراير/ شباط ١٩٦٣.

٦٢ دخل وزارة مصطفى بن حليم في ٢٦/ ٣/ ١٩٥٦ كوزير بلا وزارة ثمّ أصبح وزيراً للعدل إلى أن استقالت الوزارة في ٢٦/ ٥/ ١٩٥٧.

٦٣ الملاحظة في جوهرها صحيحة إلا أنّ الوزيرين بقيا في الوزارة إلى حين استقالتها.

التعديلات الدستورية

سارع فكيني في البيان الذي ألقاه أمام البرلمان يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣، إلى الإعلان عن نيّة حكومته، بالطبع بعد التشاور مع الملك، في تقديم مشروع بإدخال عدد من التعديلات على دستور ١٩٥١ يتعلّق معظمها بإلغاء النظام الاتحادي القائم وتحقيق وحدة البلاد.

وبالفعل قدّمت الحكومة في ١٤/ ٤/ ١٩٦٣ مشروعها الذي وعدت به إلى البرلمان، فصادق بالإجماع في اليوم التالي عليه، وأحاله إلى مجلس الشيوخ الذي قام بدوره بالمصادقة بالإجماع عليه في اليوم نفسه. ومع حلول يوم ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣ كانت المجالس التشريعية للولايات الثلاث قد صادقت بدورها على هذه التعديلات، ومن ثمّ فقد صدر بها مرسوم ملكي بقانون[٦٤] مؤرّخ في ٢٥/ ٤/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم (١) لسنة ١٩٦٣. أمّا أهمّ تلك التعديلات فقد تضمّنت:

أولاً: إلغاء النظام الاتحادي ونقل كافّة سلطات الولايات إلى الحكومة المركزية.[٦٥]

ثانياً: تعديل المادة (٣) من الدستور بحيث أصبحت تنصّ على أن:

"المملكة الليبيّة جزء من الوطن العربي، وقسم من القارّة الإفريقية"

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذا التعديل:

"ولما كانت المملكة الليبية في واقعها الملموس والمحسوس هي جزء من القارة الإفريقية، وتجاوباً مع رغبات شعوب قارتنا الإفريقية في ركبها الصاعد، ولّما كان من نِعَم الله علينا أنّنا عرب من سلالة عربية، لنا أشقّاء في العروبة، ومشاعرنا متجاوبة، وأمانينا متّفقة – فلا عجب أن تضمّن الدستور في مادته الثالثة هاتين الحقيقتين".

ثالثاً: تعديل المادة (٤٠) من الدستور بحيث أصبحت تنصّ على أن:

"السيادة لله، وهي بإرادة الله وديعة للأمَّة، والأمَّة مصدر السلطات"

وقد حلّت محلّ الصياغة القديمة التي كانت تنصّ على أن:

"السيادة للأمّة والأمّة هي مصدر السلطات".

---

٦٤ نُشر هذا القانون في "**الجريدة الرسمية للمملكة الليبية**" (العدد الأول، ٢٧/ ٤/ ١٩٦٣).

٦٥ تناولنا هذا الموضوع بإسهاب في الفصل التالي "إلغاء النظام الاتحادي".

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذا التعديل:

"ولما كانت السيادة في واقع الأمر، حسبما أجمع واستقرّ عليه، بحق، فقهاء الشريعة الإسلامية، هي لله جلَّ وعلا، فعدّل النص بما يردّ الأمور إلى نصابها الصحيح .. وعدّلت تبعاً لذلك المادة (٤٤) بالصيغة الآتية:

"مع مراعاة ما جاء في المادة (٤٠) فإنّ السيادة أمانة الأمّة للملك محمد إدريس المهدي السنوسي...".

رابعاً: تعديل المادّة (٦٨) بحيث أصبحت تنصّ على أنّ:

"الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة في المملكة الليبية، ومهمّتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، وتشمل الجيش وقوات الأمن".

وكان النصّ في السابق يقتصر على:

"الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة الليبية".

وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية في تفسير هذا التعديل:

"عدّلت المادة (٧٨) ... فرُئي إيضاح ما ينصرف إليه تعبير "القوات المسلحة"، إذ إنّها تشمل الجيش وقوات الأمن معاً، وفي هذا إقرار للحالة السابقة قبل التعديل، كما أوضحت المادة بعد تعديلها مهمّة هذه القوات المسلحة، وهي حماية سيادة البلاد وسلامة أرضها وأمنها".[66]

خامساً: تعديل المادّة (٧١) من الدستور بحيث أصبحت تنص علي أنّ:

"الملك ينشئ ويمنح الألقاب والأوسمة وغير ذلك من شارات الشرف، أمّا إنشاء الرتب المدنية فمحظور".

وقد جاء في تفسير هذا التعديل بالمذكرة الإيضاحية ما نصّه:

"... والثابت أنّ المقام السامي لم يستعمل حقَّه منذ فجر الاستقلال حتى الآن في منح الرتب المدنية كرتبة البكوية والباشوية، وفضلاً عن ذلك فإنّ هذه الرتب لم تعد تلائم تطوّر العصر الحديث، ومن ثمّ فإذا عدّل النص بما يحقّق هذه الغاية ويساير السياسة الحكيمة التي نهج عليها المقام السامي، فإنّ ذلك يعدّ أمراً سائغاً مقبولاً، ويتمشّى مع ديمقراطية الإسلام وقواعد المساواة فيه."

٦٦ وقد علّق لوكاس (رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا) على هذا التعديل، معتبراً أنّه تمّ بتأثير جهود الفريق محمود بوقويطين قائد قوات الأمن الذي كان يحرص على أن يكون صاحب حق في اتصال مباشر مع الملك، باعتباره القائد الأعلى لقوات الأمن، دون حاجة للمرور بوزير الداخلية المسؤول المباشر عن قوات الأمن. راجع الفقرة (٨) من تقرير لوكاس المؤرّخ في ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣. الملف FO 371/173238 28191.

سادساً: تعديل المادّة (٧٩) من الدستور بحيث أصبحت تنص:

"يقسم رئيس الوزراء والوزراء قبل تولّيهم أعمال مناصبهم اليمين الآتية أمام الملك:

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن والملك وأن أحترم الدستور والقانون وأرعى مصالح الشعب رعاية كاملة)".

لم تنص المادة قبل التعديل على كلمات القسم.

سابعاً: تعديل المادّة (٩٠) من الدستور بحيث أصبحت تنص على إنّ:

"لا يجوز للوزراء أن يتولّوا أيّة وظيفة عامّة أخرى في أثناء تولّيهم الحكم، أو أن يمارسوا أيّة مهنة أخرى، أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة أو يؤجروها أو يبيعوها شيئاً من أموالهم أو يقايضوها عليه، ولا أن يدخلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الإدارة العامة والمؤسسات الخاضعة لإدارة الدولة أو مراقبتها، كما لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أيّة شركة، أو أن يشتركوا اشتراكاً فعلياً في عمل تجاري أو مالي".

وجاء في تفسير التعديل الذي طرأ على النص الأصلي لهذه المادة:

"... فعدّلت هذه المادة بحيث أصبحت تتناول في مدلولها حظر التصرّف بالبيع أو المقايضة من جانب الوزير لشيء من أملاكه".

ثامناً: تعديل المواد (٩٤)، (٩٦)، (٩٨) المتعلّقة بمجلس الشيوخ[٦٧] بحيث أصبحت تنصّ على التوالي:

المادة (٩٤)

"يؤلّف من أربعة وعشرين عضواً يُعيّنهم الملك".

المادة (٩٦)

"يشترط في عضو مجلس الشيوخ، زيادة على الشروط المقرّرة في قانون الانتخاب، أن يكون ليبياً، وألا تقلّ سنّه يوم التعيين عن أربعين سنة ميلادية".

المادة (٩٨)

"مدة العضوية في مجلس الشيوخ ثماني سنوات، ويجدّد اختيار نصف الشيوخ كلّ أربع سنوات، ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة تعيينه".

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية في شرح أسباب هذه التعديلات:

---

٦٧ راجع فصل "أضواء على التجربة البرلمانية" في المجلد الخامس من هذا الجزء الثاني.

"... بقي النظام البرلماني على ما هو عليه، وهو أحد الضمانات الجوهرية في الدول الديمقراطية. كما روعي الإبقاء على نظام المجلسين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ..."

"ولمّا كان مجلس الشيوخ الحالي مشكّلاً على اعتبار الدولة قائمة على النظام الاتحادي، ومثّلت فيه الولايات على قدم المساواة، فإنّ الانتقال إلى نظام الوحدة من شأنه أن يغيّر الأساس الذي شكّل بمقتضاه مجلس الشيوخ، فغدت القاعدة لهذا التشكيل الجديد هي تعيين جميع أعضاء مجلس الشيوخ، إذ إنّه ممّا يقوّم الأداة السياسية في البلاد أن يكون، إلى جانب أعضاء مجلس النواب المنتخبين جميعهم، أشخاص يستطيعون بمكانتهم الذاتية وكفاءتهم الشخصية وسابق خدماتهم الوطنية أن يكون لرأيهم وزن، ممّا توفّر لهم من علم ورصيد وطني وتجربة في الأعمال التي زاولوها، وأن يدخلوا في الحياة السياسية آراء ناضجة سديدة ومشاعر صادقة. ولكنّ كثيراً من هؤلاء يأبون أن يوطّنوا أنفسهم على خوض معارك الانتخابات لمجلس النواب، لذلك تفتح لهم في كثير من البلدان أبواب مجلس الشيوخ بتعيينهم فيه، وبذا يتحقّق تمثيل هؤلاء الشيوخ للأمَّة على وجهٍ أكمل".

"... حدّد عدد أعضاء مجلس الشيوخ بأربعة وعشرين عضواً، وهو العدد الذي يحتويه مجلس الشيوخ من قبل. كما روعي في التعديل عدم الاستكثار، إذ المعروف في علوم الاجتماع، المشاهد في المجالس الكبيرة العدد، أنّه كلّما ازداد عدد الأعضاء كانت المناقشات أقلّ جدوى، واستقلال الرأي ونضوجه أضعف سبباً".

تاسعاً: تعديل المواد (١٠٠)، (١٠١)، (١٠٢)، (١٠٧)، (١٠٩)، (١٢٥)، (١٢٦) المتعلّقة بمجلس النواب وحقّ الانتخاب وأهمّها:[٦٨]

تعديل المادة (١٠٠) التي أصبحت تنصّ:

"يؤلّف مجلس النواب من أعضاء يجري انتخابهم بالاقتراع السري العام على مقتضى قانون الانتخاب".

فقد نصّ التعديل على أن يتمّ انتخاب أعضاء مجلس النواب عن طريق الاقتراع السري العام.[٦٩]

أمّا التعديل الهام الآخر فقد تمثّل في الإجازة للمرأة الليبيّة بممارسة حقّ الانتخاب بموجب المادّة (١٠٢):

"الانتخاب حق لليبيّين البالغين إحدى وعشرين سنة ميلادية على الوجه المبيّن في القانون، ويجوز للمرأة أن تمارس هذا الحق وفقاً للشروط التي يضعها القانون".

٦٨ راجع فصل "أضواء على التجربة البرلمانية" في المجلد الخامس من هذا الجزء الثاني.

٦٩ راجع إسماعيل مَرزة "**القانون الدستوري: دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير الدول العربية الأخرى**" (بيروت: دار صادر، ١٩٦٩)، ص ٤٩٤، ٤٩٥.

وجاء في المذكرة الإيضاحية بهذا الخصوص:

"وعن المادة (١٠٢) عدّلت صياغتها بما يجيز للمرأة الليبية أن تمارس حق الانتخاب وفق الشروط التي يضعها القانون. فالمرأة تمثّل نصف المجتمع، وقد اتجهت التشريعات الحديثة إلى إعطاء المرأة حقها الطبيعي في المشاركة في الحياة العامة، فشغلت بعض الوظائف العامة، وفتحت لها الجامعة أبوابها، فلم يكن بد- مسايرةً للتطور- من إعطائها حق الانتخاب".[٧٠]

عاشراً: تعديل وضبط صياغة نص المادّة (١٧٢) على النحو التالي:

"تؤول للخزانة العامة جميع إيرادات الدولة، بما فيها حصيلة الضرائب والرسوم وغير ذلك من الأموال وفقاً لأحكام الدستور والقوانين".

حادي عشر: تعديل المواد (١٤١-١٤٩) الخاصة بالسلطة القضائية، وجاء في المذكرة الإيضاحية بهذا الشأن:

"وفيما يتعلّق بالسلطة القضائية في الدولة فتتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى من مدنية وشرعية وغيرها على اختلاف درجاتها، وتصدر أحكامها وفق الدستور والقوانين وباسم الملك".

"وحتى تكفل العدالة للجميع، وتتوفّر الطمأنينة في نفوس القضاة ليحكموا بما يرونه الحق والعدل، نصّ صراحة على أنّهم غير قابلين للعزل، وذلك على الوجه المبيّن في القانون، وأسوة بما هو متبّع في كافّة الدول المتحضرة".

هذه هي ملامح التعديلات الدستورية التي استحدثتها وزارة فكيني خلال الشهر الأول من مجيئها إلى الحكم. ولقد استقبلت هذه التعديلات – وعلى الأخصّ ما يتعلّق منها بإلغاء النظام الاتحادي- بترحيب وتأييد شعبي واسع في أغلب الأوساط الليبيّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ صحيفة "**طرابلس الغرب**" الحكومية نشرت في عددها الصادر يوم ٢١/ ٤/ ١٩٦٣ خبراً مفاده أنّ ستين سيدة ليبيّة من أعضاء جمعية النهضة النسائية وطالبات الجامعة الليبيّة والمدارس الثانوية قمن بمظاهرة في مدينة طرابلس في اليوم السابق، توجهن خلالها إلى قصر الملك ومبنى رئاسة الوزارة، وعبّرن خلالها عن ترحيبهنّ بالتعديلات الدستورية التي أعطت المرأة الليبيّة حقَّ الانتخاب.[٧١]

---

٧٠ راجع فصل "أضواء على التجربة البرلمانية" في المجلد الخامس من هذا الجزء الثاني.

٧١ برقية السفارة الأمريكية بطرابلس ذات الرقم الإشاري (A-361) المؤرّخة في ٣٠/ ٤/ ١٩٦٣.

أوَّل خطَّة خمسية شاملة للتنمية (١٩٦٣- ١٩٦٨)

رغـم الجهود المكثَّفة التـي بذلتها حكومة محمد عثمان الصيد مـن أجل تطوير الجهاز التخطيطـي فـي البـلاد المتمثّـل فـي "مجلس الإعمـار" ودفـع العمليـة التخطيطيـة، ورغم تواصل نشـاط الأجهزة المعنية في سـبيل إعداد وإقرار أوَّل خطَّة خمسـية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـة، فـإنَّ الحـظ لم يسـعف الـوزارة المذكـورة لتنال شـرف إنجاز تلـك الخطوة الهامَّة.

ومع ذلك، فقد سـهَّلت تلك الجهود على وزارة فكيني أن تنجز تلك المهمَّة خلال أمد قصير من تشـكيلها. وكانت أولى الخطوات التي قامت الحكومة الجديدة بها في هذا الصدد تشكيل "لجنة مؤقتة" كلّفت بمهمّة مراجعة مشروع الخطَّة الخمسية للتنمية الاقتصادية الذي سـبق إعداده، وكانت هذه اللجنة برئاسـة وزيـر التخطيط والتنمية حامـد العبيدي، وعضوية كلٍّ من وكيل وزارة المالية خليفة موسـى، ورئيس مجلس الإعمار السـابق عبد الله سـكتة، وعلي أحمد عتيقة عن بنك ليبيا، كما ضمَّ إلى هذه اللجنة كمستشارين كلٌّ من الممثّل المقيم لبرنامج مساعدات الأمم المتحدة .U. N. T. A. B المستر Bloch ومدير برنامج المساعدات الأمريكية في ليبيا U. S. A. I. D المسـتر MacPhail والمستشـار الاقتصادي لرئيس الوزراء الدكتور M. Neuville، واستعانت اللجنة في عملها بالدكتور ناريان براساد[٧٢] Narian Prasad (الذي ترأس بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير لدراسة الاقتصاد الليبي عام ١٩٥٩).

وفي ٢٤/ ٦/ ١٩٦٣ قدَّمت حكومة فكيني إلى مجلس النواب أوَّل مشروع خطَّة خمسية شـاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمَّت مصادقة مجلس الأمَّة (النواب والشيوخ) على هذه الخطّة، وصدر بها مرسوم ملكي في ٢٠/ ٨/ ١٩٦٣ بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٣ بإجمالـي مخصّصـات مالية بلغت نحو (١٦٩) مليون جنيه ليبي، أي ما يعادل (٤٧٥) مليون دولار أمريكي تقريباً.[٧٣]

٧٢ دُعـي خصّيصـاً مـن قبـل رئيـس الـوزراء فكينـي، وكان مستشـاراً لرئيـس وزراء نيجيريـا، وحـضر إلى ليبيا خـلال الفترة ما بـين ١٧ – ٢٩/ ٥/ ١٩٦٣ لإبـداء رأيـه وملاحظاتـه حول مـشروع الخطّة. راجـع التقرير السرّي المرسـل من السـفارة البريطانية في ليبيـا المؤرّخ في ٤/ ٦/ ١٩٦٣. الرقم الإشاري (1111/10 VT). الملف رقم FO 371/173254.

٧٣ على أن يبدأ العمل بهذه الخطّة اعتباراً من السنة المالية ٦٣/ ١٩٦٤ التي كانت قد بدأت في ١/ ٤/ ١٩٦٣.

وقد حُدِّدت أهداف تلك الخطَّة في الآتي:

١- ضمان الإسراع بتحسين مستوى المعيشة لليبيّين، وبخاصَّة الفئات ذات الدخل المحدود ممّن لم يتمكّنوا من الاستفادة من الرخاء الاقتصادي.

٢- إعطاء اهتمام خاصّ لقطاع الزراعة باعتباره المصدر الرئيسي لسدِّ حاجات المستهلك الليبي، وباعتباره أيضاً مصدر الدخل والعمل لغالبية المواطنين. مع توجيه اهتمام مناسب للصناعة، والعمل على زيادة إنتاجية وكفاءة العمّال والمزارعين، مع تشجيع القطاع الخاصّ للاستثمار في هذين المجالين.

٣- تمكين القطاع العام الحكومي من استمرار الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وفي المواصلات والإسكان، مع بقية القطاعات الأخرى التي تُعتبر ضرورية من أجل التعجيل بالنموِّ الاقتصادي.

٤- تطوير المناطق الريفية من خلال إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية فيها، ممَّا يساعد على ضمان انتظام تشغيل سكان هذه المناطق، والاستفادة من قدرتهم الإنتاجية، وتحقيق زيادة في دخولهم بشكل يحقّق العدالة في توزيع الدخل القومي، ويحدّ من هجرتهم إلى المدن.

٥- تنظيم حركة وسياسة الاستيراد، بما يحول من جهة دون استيراد أيَّة سلع ومواد يمكن إنتاجها داخل البلاد، وبما يحدّ من معدّلات التضخّم، وبتوفير كافَّة السلع اللازمة للتنمية، والعمل في الوقت نفسه على زيادة الإنتاج المحلي، مع تبنّي سياسةٍ جمركية لحماية هذه المنتجات، والعمل تدريجياً على الاستغناء عن السلع والمواد المستوردة مع إحلال بديل لها يُنتج محلياً.

٦- اتّخاذ كافَّة الترتيبات والمعايير النقدية والمالية والتجارية التي يُرى ضرورتها –وبأسلوب متناسق– من أجل ضمان زيادة الإيرادات والعائدات، وضبط وترشيد النفقات.

٧- اتّخاذ الخطوات اللازمة لسدِّ الفراغ والنقص القائم في مجال توفير المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة للعملية التخطيطية، وذلك بدعم الأجهزة الإحصائية القائمة، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث.

ومن الملاحظات المبكّرة التي سجِّلت بشأن الخطَّة الإنمائية الأولى:[٧٤]

---

٧٤ راجع ما ورد بهذا الخصوص في ص ٦ من تقرير السفارة الأمريكية ذي الرقم (A-270) المؤرّخ في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣. الملف POL. 1 Libya-US.

١- أنَّهـا أُعِـدَّت على عجـل ودون تدبّرٍ كافٍ، حيـث إنَّها قُدِّمت في خضمِّ إعـادة البناء التي خضعت لها أجهزة الدولة وإدارتها منذ إبريل/ نيسان ١٩٦٣.

٢- أنَّها أعدَّت في ظلِّ غياب معلومات كافية وبيانات إحصائية وافية ودقيقة.

٣- أنَّها أعدَّت في ظلِّ غياب أهدافٍ وغاياتٍ قومية واضحة ومحدّدة لها.

وقـد أشـار إلى هذه الملاحظـة الأخيرة خبير الأمم المتحـدة G. N. N. Nunn الذي كان يعمل في ليبيا، فقد وصف عملية إعداد تلك الخطَّة بالعبارات التالية:

"ربَّما كان من أكبر الصعوبات التي ووجهت في عملية إعداد الخطّة أنَّ أجهزة الحكومة الاتحادية والولايـات (قبل إلغاء النظـام الاتحادي في إبريل ١٩٦٣) كان قد طلب منها تقديم المشروعات التي ترى أهمّية إدراجها في مشروع خطَّة التنمية دون أن تعطى هذه الأجهزة أيَّة توجيهات بشأن الأهداف القومية أو المحلية التي يُسعى إلى تحقيقها. كذلك لم يكن هناك الوقت الكافي، ولم توجد الكفاءات الإدارية والفنية القادرة على تحديد هذه الأهداف القومية العامة..

وهكذا فقد جرى إعداد مشروع الخطّة من واقع قوائم المشروعات، والتي لم تكن في حقيقتها سوى تعبير عن آمال وتطلّعات قدَّمتها مختلف الأجهزة المكلّفة، وقد كانت تتنافس فيما بينها للحصول على أكبر حصَّة من المشروعات من منظور نقدي صرف. وقد أعطيت التعليمات لواضع مشروع الخطَّة بأن يعدّها في ضوء المشروعات المقدَّمة بصرف النظر عن الأهداف والغايات".

ومن الواضح أنَّ هذه الحقائق والملاحظات لم تكن غائبة عن أذهان المسؤولين خلال تلـك الحقبـة. ولعلَّ هذا الأمر هو الذي حدا برئيس الـوزراء محي الدين فكيني أن يقول عند تقديمه لمشروع خطَّة التنمية أمام البرلمان:

"إنَّ مشروع الخطَّة الخمسية هو أوَّل خطَّة شاملة للتنمية عرفتها ليبيا في تاريخها الطويل. وليس مسـتغرباً ألا تتّسم بعض جوانبها بالدقَّة.. وليس أمامنا من سبيل سوى سبيل التجربة والخطأ للتعرّف على مجالات التعديل والتصحيح المطلوبة مستقبلا".

الخطة الخمسية أمام البرلمان

كان مشروع الخطَّة الخمسية الذي قدّمته الحكومة للبرلمان يتضمّن اقتراحاً بإنفاق نحو (١٦٩) مليـون جنيه على مختلف مشـروعات التنمية خلال سـنواتها الخمس ٦٣/ ١٩٦٨، على أن يخصّص منها مبلغ (٢١) مليون جنيه للسنة المالية ٦٣/ ١٩٦٤.

وقد حظيت الخطَّة الخمسية للتنمية بمناقشات داخل البرلمان اتسمت بالحدّة، وشارك فيها عدد من النواب، كان من أبرزهم عبد المولى لنقي وعلي مصطفى المصراتي وعبد القادر

البدري ومفتاح شـريعة. وقد سجّل أحد تقارير السفارة الأمريكية[٧٥] ملخّصاً لهذه المناقشات التي دارت خلال جلسات المجلس يومي ١٤ و١٥/ ٧/ ١٩٦٣. وكان ممّا ورد فيه:

"جـرت (في جلسـة ١٤/ ٧/ ١٩٦٣) قـراءة تقريـر اللجنة البرلمانيـة للماليـة والاقتصاد حول مشروع الخطّة الخمسـية للتنمية. ويقع التقرير في (٢٨) صفحة، ويشـتمل على (٢٤) توصية. وقـد اقترح التقرير اعتـماد الخطة من قبل البرلمان على الرغم مـن غياب تفاصيل للمشروعات المراد تنفيذها. ومن بين التوصيات التي اشتمل عليها تقرير اللجنة البرلمانية:

(أ) تقديم تقرير متابعة سنوي لمجلس النواب يوضح الأعمال التي تمّ إنجازها، والمبالغ التي تمّ إنفاقها فعلاً، والمبالغ المتوقّع إنفاقها بشأن كلّ مشروع.

(ب) تسهيل الهجرة وتشجيع السياحة.

(ج) زيادة مرتبات وأجور وعلاوات موظفي الدولة.

(د) تعديل قانون التقاعد وزيادة المعاشات التقاعدية للموظفين".

"وافـق المجلـس إثـر ذلك على طرح تقريـر اللجنة الماليـة والاقتصادية للنقـاش، وكان النائب عبد المـولى لنقـي أول المتحدثـين. وكان مما قالـه: إذا أخذنا في الاعتبـار أنّ التخطيط عنصر مهم للتقدم الاقتصادي، فإنّه يلاحظ أنّ هذه الخطة الخمسية لم يجرِ التخطيط لها وإعدادها على أسس مدروسة بدقّة. وطلب النائب لنقي من الحكومة أن تقوم بتقديم خطط مدروسة على أسس علمية إن كان باستطاعتها ذلك. ثمّ أضاف قائلاً: إنّه ليس بمقدور الحكومة أن تفعل ذلك لأنّه لا وجود لأيّة خطط تفصيلية مطروحة للتنفيذ. واقترح أن يتمّ إنفاق الـ(٢١) مليون جنيه المخصّصة لخطة التنمية في عام ٦٣/ ١٩٦٤ على المشروعات التي تمّت فعلاً دراستها بدقّة".

" النائب مفتاح شريعة (أحد أعضاء لجنة المالية والاقتصاد) دافع عن تقرير اللجنة مشيراً إلى أنّ اللجنة اقتنعت –في ضوء المناقشات التي أجرتها مع وكلاء الوزارات المعنية– بفائدة الخطة للبلاد. ومع ذلك فإنّ المجلس وحده هو صاحب الحق في الموافقة أو عدم الموافقة على الخطة. واعترف النائب شريعة في الوقت ذاته بصواب الرأي القائل بعدم وجود تفاصيل أو دراسات محدّدة للمشروعات المطروحة بالخطة".

"أمّـا النائـب عبـد القـادر البدري فقد دعـا المجلـس إلى الموافقة على تخصيص مبلـغ الـ(٢١) مليون جنيه لخطة التنمية عن عام ٦٣/ ١٩٦٤ دون حاجة للإصرار (مسـبقاً) على التفاصيل، مـع المطالبـة بضرورة تقديـم بيانات عـن المشروعات المـراد تنفيذها خلال السـنوات القادمة للخطة، مشفوعةً بتفاصيل لكلّ مشروع وفقاً لتوصيات الخبراء".

---

٧٥ التقريـر مـؤرّخ في ٧/ ٨/ ١٩٦٣ ويحمـل الرقـم (A-9) بالملف POL. 15-2 Libya. وقد وردت إشـارات عديدة إليـه في مبحث "دورة برلمانية نشطة" بهذا الفصل.

"النائب علي مصطفى المصراتي أشار في مداخلته إلى أنّه يمكن الموافقة على مبلغ الـ (٢١) مليون جنيه على افتراض وجود تفاصيل أولية للمشروعات."

"عاد النائب لنقي مرّةً أخرى للحديث عن الموضوع. وفي هذه المرّة وقف رئيس الوزراء فكيني ليقول بصوت غاضب، ضمن أشياء أخرى: إنّ مفاجآت الأخ عبد المولى لنقي لم تعد غريبة علينا الآن، بعد أن عوّدنا على مفاجآته بين الفينة والأخرى. إنّني أعتقد أنّ حضرات النواب المحترمين هم أيضاً فوجئوا بسماع الاقتراح الذي قدّمه النائب لنقي. لقد استنفد إعداد هذه الخطة جزءاً كبيراً من جهودنا ووقتنا، وجهود ووقت مساعدينا والخبراء. كما استغرق منّي تقديمها إلى مجلسكم منذ أسبوعين مضيا ساعةً وربع الساعة. كما استغرقت اللجنة اليوم ساعة ونصف الساعة في قراءة تقريرها بشأن هذه الخطة. إنّ كلّ هذا الجهد والوقت لم يؤخذ بعين الاعتبار والاهتمام عندما قدّم الأخ لنقي اقتراحه بإسقاط مشروع الخطة المطروح عليكم بحجّة عدم وجود تفاصيل للمشروعات. لقد دعا إلى هذا دون أن يقدّم دليلاً يعزّز ما ذهب إليه. وأعتقد أنّ النائب المحترم يهدف إلى شيء واحد، وهو خلق بلبلة في رؤوس الزملاء الآخرين في هذا المجلس،[٧٦] إذ إنّها جزء من الميزانية العامة للدولة. إنّ الرأي العام ينتظر باهتمام نتيجة هذه الخطة، التي سبق لي أن أشرت إليها في كلمتي عند تقديمها إلى المجلس بأنّها ذات طبيعة تجريبية. نحن حريصون على أن نرى البداية في تنفيذ هذه الخطة، ونحن معجبون بتقرير لجنة المالية والاقتصاد حولها، ونؤيّد بكلّ حماسة توصياتها".

ويواصل تقرير السفارة الأمريكية سرد النقاش الذي دار حول خطة التنمية الخمسية داخل مجلس النواب على النحو التالي:

"ردّ النائب لنقي داعياً رئيس الوزراء أن يكون صبوراً مع أعضاء المجلس الذين ينتقدون الحكومة قائلاً: غير أنّه يبدو لي أنّ رئيس الوزراء، وهو شاب ومتعلّم ويحمل شهادة الدكتوراه في القانون، لا يحبّ أن يُوجّه إليه النقد حول أيّ موضوع، وبات معتاداً على مهاجمة أعضاء البرلمان الذين يختلفون معه، وقد شنّ هجوماً منذ أيام على أحد أعضاء مجلس الشيوخ داخل المجلس.[٧٧] ثمّ قال النائب لنقي بصوت مرتفع إنّه يتحدّى أيّ شخص يقول إنّه جرت دراسة هذه الخطة بعناية وبأسلوب علمي. إنّني أقول إنّ هذه الخطة، ما هي سوى تلك التي أعدّت من قبل شقلوف[٧٨] والتي سبق له أن قدّمها إلى المجلس ذات مرّة عام ١٩٦١. وأضاف النائب لنقي قائلاً: إنّني أعبّر عن رأيي داخل هذا المجلس وهدفي هو المصلحة العامة، وإنّني أعتبر

٧٦ تنصّ المادة (١١٩) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب على أن "من يريد الكلام في موضوع خاص بقسم من أقسام الميزانية أن يقيّد اسمه بعد توزيع التقرير عنه (أي عن الموضوع)، وقبل المناقشة فيه، وأن يحدّد المسائل التي سيتناولها بحثه، وتقتصر مناقشة المجلس على الموضوعات التي يثيرها طالبو الكلام".

٧٧ يقصد الشيخ عمر بوغندورة.

٧٨ يقصد عبد الرازق شقلوف الرئيس السابق لمجلس الإعمار المنحلّ. راجع مبحثي "مشروع خطة خمسية للتنمية" و"إقالة شقلوف" بفصل "حكومة الصيد .. ونهاية حقبة"، المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

الحكومة مسـؤولة عـن التهجّم على أعضاء البرلمـان، في الوقت الذي ترفـض فيه الحكومة أن تتعرّض لهجوم".

"النائـب المـصراتي أشـار إلى خطة التنمية بأنّهـا الأولى التي يتمّ طرحها منذ الاسـتقلال قبل إحدى عشرة سـنة. وعبّر عن أسـفه لحالة الليبيّين الذين يعيشـون على الأطعمة المعلّبة بسـبب عـدم توفّر المياه. وقال إنّ أزمةً بين كنيدي وخروتشـوف وكاسـترو سـوف تـؤدّي إلى حرمان ليبيا من مادة السـكّر. ثمّ أشـار إلى الحاجة الملحّة للإسراع بإنشـاء مصنع للسـكّر. وكشف أنّ الحكومـة الليبيـة اضطـرّت في إحـدى المرات لأن تسـتلف مبلغ (٧) ملايين جنيـه من إحدى شركات البترول كي تتمكّن من دفع مرتبات موظفيها.[79] ثمّ تسـاءل هل تعرفون لِمَ اسـتدانت الحكومة هذا المبلغ؟ ثمّ أجاب بنفسه قائلاً: لقد حدث ذلك بسبب الفساد والمحسوبية المتفشية في الحكومة، إنّ أموال الدولة قد أنفقت على المرتبات وسيارات المرسيدس والأثاث. وأضاف المـصراتي أنّ أهم شيء بالنسـبة لليبيا هو الماء، وأنّه لا مانع لو تـمّ إنفاق كامل المبلغ المخصّص للخطة الخمسية للتنقيب عن المياه وتوفيرها".[80]

ويواصل تقرير السفارة الأمريكية:

"عارض النائب المصراتي -بعد ذلك- تخصيص مبلغ (١٠٠) ألف جنيه لبناء مقر لمعهد البعوث الإسـلامية الذي سـيكون جزءاً من الجامعة الإسـلامية. وعبّر عن اعتقاده بأنّه لا يوجد بالبلاد العدد الكافي من العلماء لهذا المعهد، واقترح تحويل المبلغ من هذا البند وتخصيصه للكفيف".

"من جهته عبّر النائب لنقي عن اعتقاده بأنّ كامل المبلغ المخصّص للجامعة الإسلامية (٢,٤) مليون جنيه ينبغي نقله إلى بند آخر بالميزانية، حيث يتصوّر أنّه بالإمكان الانتظار بضع سنوات أخـرى قبـل أن تبـدأ الجامعة في تنفيـذ مشروعاتها. وقد أعقـب هذا جدل سـاخن بين النائب المـصراتي وبين الشـيخ مصطفـى التريكي (مديـر عام الجامعـة) الذي دافع عن خطـة التنمية الخاصة بالجامعة الإسلامية، وأشار إلى أنّ مصر وسوريا والعراق قامت بإنشاء مثل هذا المعهد قبل سـنوات عديدة من حصولها على اسـتقلالها، وأنّ إنشاء هذا المعهد سيكون نافعاً لليبيا على وجه الخصوص، وللعالم الإسلامي أجمع".

وأضاف التقرير:

"لقـد سـاند معظم النـواب مشروع ميزانية الجامعة الإسـلامية، إذ صـوّت إلى جانب بقائه كما هـو دون تعديل (٣٦) نائباً، وعارضه خمسـة نواب من بينهم عبـد المولى لنقي، وعلي مصطفى المصراتي، ومفتاح شريعة، والوحيشي المنتصر".

---

٧٩ علّق معدّ التقرير الأمريكي على هذه الجزئية من كلام المصراتي بأنّها غير صحيحة إلى حدٍّ بعيد، ومع ذلك فلم يقف أحد من النواب متصدّياً للدفاع عن الحكومة السابقة التي يبدو أنّ الإشارة كانت إليها.

٨٠ ربّما بدت ملاحظة النائب المصراتي مبالغاً فيها، إلا أنّها دلّت على نظر ثاقب وسديد.

ويشير التقرير إلى أنّ النائب المصراتي عاد في جلسة صباح اليوم التالي الموافق ١٥/ ٧/ ١٩٦٣ وطالب المجلس بالنظر في اقتراحه الذي قدّمه في اليوم السابق بتحويل مبلغ المائة ألف جنيه المخصّصة لمعهد البعوث الإسلامية بميزانية الجامعة الإسلامية إلى مشروع للكفيف. غير أنّ هذه المطالبة ووجهت بمعارضة من رئيس مجلس النواب وعدد من أعضاء المجلس، على أساس أنّ الموضوع سلف النظر فيه وأنّ المجلس اعتمد الميزانية.

ويفيد التقرير أنّه تمّ خلال جلستي الصباح والمساء لذلك اليوم مناقشة مشروعات ميزانيات المواصلات والأشغال العامة والتعليم والصحة، وكان من بين المقترحات، التي قدّمها النائب المصراتي عند مناقشة بند الصحة، إقامة مصنع للأدوية يزوّد البلاد باحتياجاتها منها.

وعندما جرى التصويت على مشروع خطة التنمية في مجلس النواب، صوّت لصالحها (٤٣) نائباً، ولم يعارضها سوى النائب عبد المولى لنقي.

وجاء توزيع إجمالي تقديرات مخصصات الخطة البالغ (١٦٩) مليون جنيه على مختلف قطاعات التنمية على النحو التالي:

القطاع	المخصّصات بملايين الجنيهات
الزراعة والغابات	٢٩,٣
الصناعة	٦,٩
الاقتصاد الوطني	٢,٨
المواصلات	٢٧,٥
الأشغال العامة	٣٨,٦
التعليم	٢٢,٤
الصحة	١٢,٥
العمل والشؤون الاجتماعية	٨,٧
الأنباء والإرشاد	٢,٥
الإدارة العامة	٦,٤
التخطيط والتنمية	٢,٤
احتياطي المشاريع	٩.-
الإجمالي	١٦٩.-

أمّا بالنسبة لتوزيع المخصّصات على مختلف سنوات الخطة الخمسية فقد قُدِّر كما يلي (بملايين الجنيهات):

القطاع	السنة المالية ٦٣/ ١٩٦٤	السنة المالية ٦٤/ ١٩٦٥	بقية سنوات الخطة ٦٥/ ١٩٦٨
الزراعة والغابات	٢,٤	٤,٩	٢٢.–
الصناعة	–.٥	١,٢	٥,١
الاقتصاد الوطني	–.٤	–.٧	١,٨
المواصلات	٥.–	٨,٧	١٣,٧
الأشغال العامة	٦.–	١٠,٩	٢١,٨
التعليم	٢.–	٣,٩	١٦,٥
الصحة	–.٨	٢,٤	٩,٣
العمل والشؤون الاجتماعية	–.٩	٢.–	٥,٧
الأنباء والإرشاد	–.٥	–.٧	١,٣
الإدارة العامة/ التخطيط والتنمية	٢,٥	١,٣	٢,٦
احتياطي المشاريع	–.٧	١,٦	٩,٣
الإجمالي	**٢١,٧**	**٣٨,٣**	**١٠٩.–**

وفيما كان البرلمان منكبّاً على مناقشة مشروع خطة التنمية الخمسية الأولى، عكفت وزارة فكيني على إعادة ترتيب وتنظيم أوضاع أجهزة التخطيط والتنمية، فاستصدرت جملة من التشريعات، كان في مقدمتها بتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٦٣ القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم شؤون التخطيط والتنمية،[٨١] والذي كان من أبرز ما نصَّ عليه:

- إلغاء "مجلس الإعمار" واستبداله بـ"مجلس التخطيط القومي" الذي يتكوَّن من رئيس مجلس الوزراء (رئيساً) وعضوية وزراء التخطيط والتنمية والمالية والاقتصاد الوطني وشؤون البترول والزراعة والثروة الحيوانية والصناعة. وقد أعطى المجلس صلاحية التفويض في بعض مهامه لوزير التخطيط والتنمية أو لإحدى اللجان أو الأجهزة التي يشكّلها، مع احتفاظه بحقّ التوجيه والرقابة والإشراف بشأن هذه التفويضات. وبذا

٨١ "الجريدة الرسمية للمملكة الليبية" (العدد ٤، ٢٩/ ٧/ ١٩٦٣).

أصبح هذا المجلس، مع وزارة التخطيط والتنمية، مختصاً بكافَّة الوظائف والصلاحيات والمسؤوليات المتعلّقة بالتخطيط والتنمية في البلاد.

- التأكيد على ما سلف النصّ عليه من قوانين سابقة [صدرت خلال حكومتي كعبار والصيد] بضرورة تخصيص ما لا يقلّ عن ٧٠٪ من عائدات البترول للإنفاق منها على برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [المادّة (١١) من القانون الجديد].

كما أصدرت القرارات واللوائح التنظيمية التالية:

- القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٣ باللائحة الداخلية لمجلس التخطيط القومي، الصادر من رئيس المجلس بالوكالة منصور بن قدارة[٨٢] بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٦٣.
- قرار وزير التخطيط والتنمية حامد العبيدي بتنظيم وزارة التخطيط والتنمية بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٦٣.
- قرار وزير التخطيط والتنمية بتشكيل لجنة التنسيق العامة وبيان اختصاصاتها[٨٣] بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩٦٣.
- قرار رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ بلائحة الإفراج عن أموال التنمية، الصادر عن رئيس مجلس التخطيط القومي[٨٤] بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٦٣.
- قرار رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ بإنشاء لجنة التخطيط المشتركة وتحديد اختصاصاتها، الصادر عن رئيس مجلس التخطيط القومي[٨٥] بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٦٣.

أمّا فيما يتعلّق بالتنفيذ الفعلي لمشروعات خطة التنمية الخمسية، فيمكن الاستشهاد بشأنه بما ورد في التقرير السنوي[٨٦] الذي أعدته السفارة البريطانية عن وقائع وتطورات عام ١٩٦٣ في ليبيا:

"فيما يتعلّق بخطة التنمية الخمسية التي بلغت تقديرات نفقاتها على امتداد السنوات الخمس التي تبدأ من أول إبريل ١٩٦٣ ما يربو على (١٦٩) مليون جنيه ليبي، فقد تمّ إقرارها من قبل البرلمان في يوليو (١٩٦٣). غير أنّ تنفيذ هذه الخطة اتسم خلال الأشهر الستة الأولى من العام

٨٢ المصدر السابق (العدد ١٢، ١٥/ ١٢/ ١٩٦٣).
٨٣ المصدر السابق (العدد ١، ٢٠/ ١/ ١٩٦٤).
٨٤ المصدر السابق (العدد ٦، ٨/ ٦/ ١٩٦٤).
٨٥ المصدر السابق (العدد ٦، ٨/ ٦/ ١٩٦٤).
٨٦ التقرير مؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٤ ويحمل الرقم الإشاري (VT 1011/1). الملف رقم FO 371/178 854.

المـالي ٦٣/ ١٩٦٤ بالبـطء. ومع ذلك، فقد تمّ في نهاية عام ١٩٦٣ طرح عدد من المشروعات، كـما جـرت الدعوة لتقديم مناقصات بشـأن عدد آخر. وقد تمّ في الوقت نفسـه تكليف بعض المكاتب الاستشـارية الأجنبية بإعداد المسـوح والدراسـات الأولية لعدد آخر من المشروعات التـي تخصّ السـنة المالية الجديدة. ورغم ذلـك، فمع حلول نهاية عـام ١٩٦٣ كان قدر ضئيل فقـط مـن الأموال التي خصّصت لمشروعات التنمية قد تمّ إنفاقـه فعلاً، كما أنّ عدداً قليلاً من المشروعـات التي تـمّ إقرارها قد شرع في تنفيذها ولكن ببطء. ومـن المرجّح أنّ إجمالي ما أنفق عـلى مشروعات التنمية والمسـوح الجديدة خـلال هذا العام (١٩٦٣) لم يتجـاوز المليون جنيه ليبـي، على الرغم من وجود مصروفات مسـتحقّة عـلى بعض المشروعات الإنمائيـة قبل إقرار خطة التنمية الخمسية من البرلمان."



تطورات في مجال النفط

كان من الطبيعي، بعد أن أصبحت ليبيا دولة منتجة للنفط ومصدّرة له، أن يشغل النشاط المتعلّق بالنفط حيّزاً مهمّاً من اهتمام الدولة وحركتها. ومن ثمّ فقد حفلت فترة حكومة فكيني بالعديد من الوقائع والتطورات ذات الصلة بهذا النشاط.

تنظيم شؤون النفط

عرفت حكومة فكيني ثلاثة وزراء لشؤون البترول هم: وهبي البوري الذي شغل هذا المنصب منذ ١١/ ١٠/ ١٩٦٢ (أثناء حكومة محمد عثمان الصيد) إلى أن جرى تعيينه في ١١/ ٩/ ١٩٦٣ مندوباً دائماً لليبيا لدى هيئة الأمم المتحدة (خلال حكومة فكيني). وخلفه بعد ذلك عمر محمود المنتصر الذي أسندت إليه شؤون هذه الوزارة بالإضافة إلى منصبه كوزير للعدل. وفي ١٣/ ١١/ ١٩٦٣ جرى تعيين علي نور الدين العنيزي وزيراً جديداً لشؤون البترول.

وكان من أبرز الخطوات التي اتخذتها حكومة فكيني في إطار تنظيم شؤون البترول، إصدارها في ١٦/ ٧/ ١٩٦٣ للقانون رقم (٦)[٨٧] لسنة ١٩٦٣ الذي نصّت المادة الأولى منه على التالي:

مادة -١-

يستعاض عن نصّ المادة الثانية من قانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥ بالنصّ الآتي:

١- ينشأ بوزارة شؤون البترول مجلس يسمّى **المجلس الأعلى لشؤون البترول** ويؤلّف من:

وزير شؤون البترول	رئيساً
وزير المالية	أعضاء
وزير الاقتصاد الوطني	
وزير التخطيط والتنمية	
وزير الصناعة	
محافظ بنك ليبيا	

٨٧ تمّ نشره في الجريدة الرسمية للمملكة الليبية العدد رقم (٤) بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٦٣.

ثلاثـة أعضـاء من ذوي الخبرة في شـؤون البـترول أو المـال أو الاقتصـاد أو الصناعة أو القانـون يصـدر بتعيينهـم وتحديد مكافآتهم قرار مـن مجلس الوزراء، وذلك لمدة سـنتين قابلتين للتجديد، وللمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة برأيه أو خبرته.

٢- يختصّ **المجلس الأعلى لشؤون البترول** بما يلي:

أ - دراسة السياسة البترولية بمراعاة السياسة العامة للدولة.

ب- دراسة أفضل الطرق للمحافظة على الثروة البترولية واستغلالها.

ج- إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بشـؤون البترول، وفي المسائل البترولية التي يعرضها وزير شؤون البترول على المجلس.

د- إبداء الرأي في منح تراخيص الاستطلاع والتخلّي عن منطقة العقد.

هـ - إبـداء الـرأي في منح وإلغاء عقـود الامتياز وقبـول أو رفض التنـازل عنها وتقرير الالتجاء إلى التحكيم وتحديد موعد فتح طلبات الامتياز.

و- وضع اللائحة الخاصّة بقواعد الإجراءات الخاصة بسير العمل في المجلس.

٣- تعـرض المسـائل الـواردة في الفقرتـين (د) و(هـ) من البند السـابق على مجلـس الوزراء للموافقة عليها قبل اتخاذ قرار نهائي في شأنها.

كما نصّ في المادة (٧) منه على التالي:

"تلغـى لجنـة البـترول، وتـؤول إلى الخزانة العامـة جميع أموالهـا، وتحلّ وزارة شـؤون البترول محـلّ اللجنـة في جميـع التراخيص والعقـود الصادرة وفقاً لأحـكام قانون البـترول رقم (٢٥) لسـنة ١٩٥٥، كـما تحلّ محلّها في جميـع حقوقها والتزاماتها الأخـرى. ويعتبر جميع موظفي لجنة البترول الملغاة منقولين إلى وزارة شؤون البترول، كلّ بحسب درجته ومرتّبه وقت العمل بهذا القانون."

وفي ضوء هذا القانون:

(١) تـمّ في ١١/ ٨/ ١٩٦٣ إلغـاء "لجنـة البترول" ونقلت جميـع أموالهـا إلى وزارة المالية، كما جرى نقل كافّة موظفيها إلى وزارة شؤون البترول.

(٢) تمّ في ١٨/ ١١/ ١٩٦٣ تشكيل "المجلس الأعلى لشؤون البترول"[٨٨] لممارسة اختصاصاته وفقاً لما حدّده القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٣.

---

٨٨ كان مجلس الوزراء قد شـكّل "لجنة وزارية عليا" من كلٍّ من وزير المالية ووزير شـؤون البترول ومحافظ بنك ليبيا، وأناط بها مهمة النظر في منح الامتيازات الجديدة للتنقيب عن البترول.

ومن الخطوات الأخرى التي اتخذتها حكومة فكيني في مجال تنظيم شؤون النفط:

- طلبت من حكومتي المملكة العربية السعودية والعراق تدريب موظفين ليبيّين لديهما في مجال صناعة النفط، وقد استقبل طلب الحكومة الليبية بالموافقة.
- أعلن في ١٣/ ١٢/ ١٩٦٣ عن إعادة تعيين المستر فرانك هندريكس كمستشارٍ لدى وزارة شؤون البترول لمدة سنة جديدة. (سبق تعيينه في هذا المنصب خلال حكومة محمد عثمان الصيد، وكان هندريكس معروفاً بصلاته القوية مع الوزير السعودي "الأحمر" عبد الله الطريقي).
- قام وزير شؤون البترول علي نور الدين العنيزي في ٥/ ١/ ١٩٦٤ بزيارة العراق على رأس وفد بترولي ليبي، حيث أجرى محادثات مع المسؤولين العراقيين، وقد عبّروا عن استعداد الحكومة العراقية للتعاون الكامل مع ليبيا في مجال البترول، ووضع التجربة والخبرة العراقية تحت تصرّف الليبيّين.

النشاط النفطي

تفيد التقارير والوثائق المتعلقة بالنشاط البترولي خلال فترة حكومة فكيني بأنه:

- بلغ إجمالي مصروفات شركات البترول العاملة في ليبيا خلال عام ١٩٦٣ نحو (١٠٩) مليون جنيه (مقابل ١٠٦ مليون جنيه خلال العام ١٩٦٢). وبلغ إجمالي ما أنفق من هذه المصروفات داخل ليبيا ٤٢ مليوناً وأنفق الباقي ٦٧ مليون جنيهاً خارج ليبيا.
- بلغ إجمالي عدد المستخدمين في شركات البترول خلال عام ١٩٦٣ (١٢,٠٠٠) بزيادة (١,٠٠٠) مستخدم عن العام السابق. وبلغ إجمالي عدد المستخدمين الأجانب من هؤلاء (٣,٠٠٠) مقابل (٢,٨٥٠) في العام السابق. وبلغ إجمالي المستخدمين الليبيّين منهم (٩,٠٠٠) مستخدم مقابل (٨,١٥٠) مستخدماً في العام السابق.

* واصلت شركات البترول عمليات المسح والحفر. وفي مجال عمليات المسح كانت إجماليات الفرق الشهرية خلال سنتي ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي:

	١٩٦٢	١٩٦٣
فرق المسح الطبوغرافي	٤١	٤٤
فرق المسح الجيولوجي	٣٣٤	٣١٢
فرق المسح التنقيبي المغناطيسي	١٣	١
فرق قياس الجاذبية	٢٠	١٢
فرق المسح الزلزالي	٣٥٩	٣٣٣
فرق إزالة الألغام	٢٠٣	١٦٨

* أمّا عمليات الحفر فقد كانت إجمالياتها خلال سنتي ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي:

	١٩٦٢	١٩٦٣
عدد الآبار الاستكشافية	١٠٩	١٤٦
عدد الآبار التطويرية	١٢٢	٢١١
الأعماق المحفورة (بآلاف الأقدام)	١٥٨١	٢٤٢٥
النسبة المئوية للآبار التجريبية المحفورة التي وجد بها بترول أو غاز	٢١٪	٩٪

* بلـغ إجمالي إنتاج البـترول يومياً خلال عام ١٩٦٣ نحـو (٦, ٤٦٣) ألف برميل مقابل (٩, ١٨٣) ألف برميل خلال العام السابق ١٩٦٢، وكان توزيعه بين الشركات المنتجة في ليبيا على النحو التالي:

	١٩٦٢	١٩٦٣
	ألف برميل	ألف برميل
إسّو استاندرد	١٢٦,٢	٢٥٠.-
إسّو سرت	--	٤٣,٦
أويزس	٥٧,٧	١٦٧,٢
موبيل	--	٢,٨
الإجمالي	**١٨٣,٩**	**٤٦٣,٦**

• تطورت الأهمية النسـبية لإنتـاج النفط الليبي مقارناً بإنتـاج دول الأوبيك والإنتاج العالمي خلال السنوات ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي: (الكميات بملايين البراميل)[٨٩]

٨٩ المصدر F. C. Waddams، مصدر سابق، ص٢٠٨.

السنة	كميات إنتاج الخام الليبي (بملايين البراميل)	نسبة حصة إنتاج الخام الليبي	
		إلى إنتاج دول الأوبيك	إلى الإنتاج العالمي
		٪	٪
١٩٦١	٧	--	--
١٩٦٢	٦٧	٪١,٨	٪٠,٨
١٩٦٣	١٦٩	٪٤,٢	٪١,٨

• كما تطورت الكميات المصدرة من النفط الليبي الخام خلال السنوات ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣ على النحو التالي: (الكميات بملايين البراميل)[٩٠]

السنة	الكميات المصدّرة (بملايين البراميل)	نسبة الزيادة عن العام السابق ٪
١٩٦١	٥,٢	--
١٩٦٢	٦٥,٥	٪١٢٥٩,٦
١٩٦٣	١٦٧,٨	٪٢٥٦,١٨

• أمّا أهمّ الدول المستوردة[٩١] للنفط الخام الليبي خلال عامي ١٩٦٢، ١٩٦٣ فقد كانت كما يلي: (مرتّبة حسب أهميتها خلال عام ١٩٦٣ – الكميات بملايين البراميل)[٩٢]

الدولة المستوردة	١٩٦٢	١٩٦٣
	(الكميات بملايين البراميل)	
ألمانيا الغربية	١٠	٥٣
إيطاليا	١١	٢٢
بريطانيا	٢١	٤٧
فرنسا	٢	١٣
هولندا	٧	١٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٨
بلجيكا	٧	٦
إسبانيا	–	٢

٩٠ المصدر "النشرة الاقتصادية لبنك ليبيا ووزارة شؤون البترول".
٩١ استوردت كلّ من سويسرا والسويد ومصر وبنما والنرويج والمغرب وغانا كميات أقل من النفط الليبي الخام.
٩٢ المصدر: وزارة شؤون البترول.

- وقد ترتّب على الزيادة في صادرات ليبيا من النفط الخام ارتفاع في عائداتها النفطية على النحو التالي:

	السنة المالية	العائدات النفطية (بملايين الجنيهات الليبية)	
	٦١/ ١٩٦٢	٢	
	٦٢/ ١٩٦٣	٧	
	٦٣/ ١٩٦٤	٢٤	

مستشار سياسي لشركة سوكوني!

في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ قدّم المستر سامي هود Sammy Hood بالخارجية البريطانية إلى المستر سكريفنر؛ شخصية أمريكية يدعى ويليام هندرسون William Henderson على أنّه مستشار سياسي (أو شيء من هذا القبيل A sort of Political Advisor) لشركتي سوكوني Socony وموبيل أويل Mobil Oil الأمريكيتين كان سبق أن قدّم إليه عن طريق ابن وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كريستيان هيرتر Christian Herter Jr. ووصف هود ضيفه الأمريكي هندرسون بأنّه شخصية معقولة ومسؤولة وطريفة، وطلب من زميله سكريفنر تحديد إحدى الشخصيات من وزارة الخارجية لتولّي التحادث مع هندرسون حول الأوضاع في ليبيا، باعتبار أنّ لشركة سوكوني استثمارات ومصالح بها.

ويبدو أنّ سكريفنر قرّر مقابلة هندرسون بنفسه، وقام، في ضوء ما جرى في تلك المقابلة من حديث، بإرسال رسالة إلى السفير البريطاني في ليبيا (ستيوارت) مؤرّخة في ١٩/ ٤/ ١٩٦٣. وقد جاء في تلك الرسالة، بعد فقرة خصّصت للتعريف بالضيف الأمريكي:[٩٣]

"في سياق حديثي مع المستر هندرسون سألني عدّة أسئلة حول احتمالات المستقبل بالنسبة لليبيا، وعلى الأخصّ بالنسبة للحالة التي يمكن أن تنشأ بعد وفاة الملك. كما كان حريصاً أن يعرف كيف ننظر (في بريطانيا) إلى احتمالات إبقائنا على التسهيلات الدفاعية التي نملكها حالياً في ليبيا. إنّ الخطّ الذي انتهجته بصفة عامة في الحديث معه ينطلق من أنّه من المستحيل حقاً معرفة الموقف الذي يمكن أن ينشأ في ليبيا إثر وفاة الملك، غير أنّه يبدو لي أنّ من المستبعد أن يرغب الليبيّون في إفساد مصالحهم الخاصة بالدخول في خصام مع شركات البترول."

٩٣ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1531/9 بالملف FO 371/173281 36717.

"لقد واصل المستر هندرسون حديثه ليسألني بشكلٍ محدّد عمّا إذا كانت الحكومة البريطانية سوف تتدخّل بقواتها في حال وقوع محاولة لقلب نظام الحكم عند وفاة الملك، أو حتى قبل ذلك[٩٤]؟ وشرحت له التزاماتنا تجاه ليبيا بموجب معاهدة الدفاع معها، وأكّدت له عزمنا على الوفاء بهذه الالتزامات، ومع ذلك فقد عبّرت له عن استبعادي أن ترغب الحكومة البريطانية في استخدام قواتها، أو باستغلال وضعنا في ليبيا في ظلّ المعاهدة، للتأثير في مجرى الأحداث الداخلية فيها. وقلت له إنّ كلّ شيء سوف يتوقّف على الظروف الفعلية القائمة حينذاك، غير أنّه لا يرد بفكرنا في الوقت الراهن أنّ بمقدورنا حماية مصالحنا في الدول العربية باستخدام القوة".

"وبدا المستر هندرسون مقتنعاً بصواب ما قلته، غير أنّه لم يستطع أن يخفي إعجابه الظاهر "بدبلوماسية البوارج" "Gunboat Diplomacy".

وختم سكريفنر رسالته الموجّهة إلى السفير ستيوارت بفقرة أفاده فيها بأنّ المستر هندرسون ينوي السفر إلى طرابلس خلال أيام قليلة، وأنّه سيقوم بزيارة بنغازي والدواخل، كما يخطّط لتمضية أسبوع في ليبيا.[٩٥]

ميناء طبرق النفطي

اكتشفت شركة BP البريطانية النفط في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١ في حقل السرير بعقد الامتياز رقم (٦٥)، وكان هذا الامتياز قد منح أصلاً في ١٨/ ١٢/ ١٩٥٧ لمليونير أمريكي يدعى نيلسون بنكرهانت الذي قام ببيع ٥٠٪ من هذا العقد لشركة BP. واتجه تفكير (الشركة) إلى أن تكون طبرق موقع مينائها الذي يتمّ منه تصدير نفطها. غير أنّه ما أن عبّرت الشركة عن هذه النيّة حتى أصبح الموضوع محطّ مساومات خفيّة بين الشركة وأصحاب المصالح الخاصة، ممثّلة في شخص ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي وبعض الشخصيات المرتبطة به مثل مصطفى بن حليم[٩٦] ونديم الباجه جي،[٩٧] وللأسف فإنّه قد تمّ أيضاً زجّ الملك في أتون هذا الموضوع، على اعتبار أنّ الملك يقيم عادةً في مدينة طبرق. ويتّضح من متابعة الوثائق البريطانية أنّ حكومة فكيني سقطت قبل أن يتمّ البتّ في هذا الموضوع.

٩٤ ومع ذلك فإنّ بعضهم يعتقد بسذاجة مفرطة أنّ شركات البترول في ليبيا أخذت على حين غرّة بانقلاب سبتمبر؟! ومن المهمّ جداً معرفة الهوية الحقيقية لهذه الشخصية الأمريكية، وما إذا كان يعمل لمصلحة أجهزة المخابرات الأمريكية.

٩٥ وللأسف فإنّنا لم نعثر في الوثائق الأمريكية والبريطانية المفرَج عنها ما يلقي المزيد من الضوء حول هذه الشخصية ولا حول الأهداف الحقيقية لصاحبها من وراء تلك الزيارة لليبيا ولا ما قام به خلال هذه الزيارة.

٩٦ راجع مبحث "تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية" في الفصل الرابع "تواصل الصراع الداخلي" بهذا المجلد.

٩٧ راجع رسالة المستر جاكسون من السفارة البريطانية ببنغازي المؤرّخة في ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣ إلى الخارجية البريطانية ذات الرقم VT 1531/8 بالملف السابق. ويلاحظ أنّ أجزاء من هذه الرسالة بقيت ممنوعة من النشر حتى بعد مرور أكثر من (٣٠) سنة عليها.

التنسيق البريطاني الأمريكي

خصّص الوفدان البريطاني والأمريكي جزءاً من وقت اجتماعهما، الذي انعقد بواشنطن في ٧/ ١/ ١٩٦٤ حول ليبيا، للحديث عن عمليات شركات النفط فيها. وورد في محضر المحادثات بينهما بهذا الشأن:[٩٨]

> "قال المستر دو بولاي [رئيس الوفد البريطاني] إنّ المناخ العام في ليبيا يبدو مواتياً لشركات النفط. لقد قدّرت الحكومة الليبية في ميزانيتها لهذا العام استخدام ٢٣ مليون جنيه من عائدات البترول. وفي خطاب العرش خلال شهر ديسمبر [١٩٦٣] أعلن أنّ عائدات ليبيا من البترول سوف تكون كافية لتمويل مشروعات التنمية ولرفع مستوى معيشة المواطنين. إنّ الحكومة البريطانية تعتقد أنّ اعتماد ليبيا على عائداتها البترولية سيعني أنّ المناخ العام لشركات البترول في ليبيا سيكون منصفاً. وأضاف دو بولاي أنّ حكومته اندهشت للإشارة التي وردت في خطاب العرش حول "مصفاة تكرير النفط" كمصدر جديد لدخل الحكومة الليبية. كما تساءل المستر باول Powell[٩٩] [من الوفد البريطاني] عمّا إذا كان هناك أساس من الصحة لفكرة أن تصبح مصافي تكرير البترول في ليبيا مصدراً مهماً لدخل الحكومة. وقد ردّ المستر نيوسوم [رئيس الوفد الأمريكي] مستبعداً الفكرة ومؤكّداً أنّ المصفاة التي تقوم شركة إسّو ببنائها في ليبيا هي المصفاة الوحيدة، وهي صغيرة الطاقة، وتهدف إلى تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات النفطية".
>
> "ونوّه المستر نيوسوم بعد ذلك بأنّ وزير شؤون البترول الجديد الدكتور علي نور الدين العنيزي رجل سياسي متمرّس، وينظر إليه من قبل شركات البترول كافّة بأنّه رجل عقلاني. كما أشار نيوسوم إلى الدور الذي يقوم به المستشار النفطي العراقي نديم الباجه جي في عقلنة واعتدال السياسة الليبية في مجال النفط. وأضاف نيوسوم أنّ الانطباع الموجود لدى الولايات المتحدة هو أنّ ليبيا تقوم بدور غير نشط نسبياً داخل منظمة الأوبيك. وتساءل عمّا إذا كان لدى الحكومة البريطانية الانطباع نفسه؟ وقد ردّ المستر باول ملاحظاً أنّ ليبيا كانت إحدى الدول الخمس التي دعت إلى الاعتدال خلال اجتماعات المنظمة بالرياض مؤخّراً في مواجهة الدول الأعضاء الثلاث الأخرى التي تبنّت مواقف متشدّدة".

---

٩٨ محضر الاجتماع مؤرّخ في ٧/ ١/ ١٩٦٤ وموجود بالملف POL. 1 Libya.

٩٩ المستر أ. باري. باول A. Barry Powell الشخص الثاني بالوفد، وهو "ملحق بترولي" Petroleum Attache.

تحوّل في الوضع المالي وتطوّرات اقتصادية

شـهدت ليبيـا منذ بدايات عام ١٩٦٣، والذي تزامن مـع حكومة فكيني وإن لم يكن من صنعها، تحوّلاً جوهرياً في وضعها المالي والاقتصادي. فقد سجّل ذلك العام:

١- تسـلّم ليبيا لأولى الدفعات من عائداتها البترولية والتي بلغ إجماليها خلال السـنة المالية ١٩٦٣/ ١٩٦٤ نحـو ٢٤ مليـون جنيـه ليبـي أو مـا يعـادل ٧٠ مليـون دولار أمريكي تقريباً.

٢- سـجّل الميـزان التجاري للدولة الليبيـة لأوّل مرّة في تاريخها فائضـاً بلغ نحو ٣٥ مليون جنيه ليبي أو ما يعادل نحو ٩٨ مليون دولار أمريكي. ويرجع هذا الفائض بدرجة كليّة إلى صادرات البترول الليبي خلال ذلك العام.

ولقد عبّر عن هذا التحوّل في وضع ليبيا المالي المستشار البريطاني بوزارة المالية المستر ديفيز Davis أثناء لقائه بالمسـتر درايسـدل Drysdale من السفارة البريطانية في طرابلس، فقد جاء على لسانه:

"إنّ الوضـع المالي العـام لليبيا قوي جداً الآن. وإنّ مصدر تخوّفه ليس في كيف تحصل ليبيا على الأمـوال لتغطيـة النفقات المطلوبة (كما كان الحال منذ الاسـتقلال وحتـى نهاية عام ١٩٦٢)، ولكـن كيف تسـتطيع، في المـدى البعيد، اسـتثمار الأرصدة الماليـة الزائدة التي سـوف تحصل عليهـا. إنّ هـذا بالطبع قلـب كامل للحالة التي كانـت عليها الأوضاع الماليـة في ليبيا منذ عام مضى."[١٠٠]

ويُفهـم مـن عـدد مـن التقاريـر البريطانيـة السـرّية[١٠١] أنّ مجموعـة من رجـال الأعمال والشـخصيات المصرفية البريطانية سعت منذ شهر أغسطس/ آب ١٩٦٣ وحتى أواخر ذلك العام إلى إقناع[١٠٢] رئيس الحكومة فكيني وعدد من المسؤولين الليبيّين بقبول فكرة الاقتراض

١٠٠ التقرير رقم VT 1111/10 المؤرّخ في ٤/ ٦/ ١٩٦٣، الملف FO 371/173 254 36966.

١٠١ راجع التقارير: رقم VT 1153/1 المؤرّخ في ١٦/ ٨/ ١٩٦٣، ورقم VT 1153/2 المؤرّخ في ٢٦/ ٨/ ١٩٦٣، ورقم VT 1153/3 المؤرّخ في ١٧/ ٩/ ١٩٦٣، ورقم VT 1153/4 المؤرّخ في ٥/ ١٠/ ١٩٦٣، ورقم VT 1153/5 المؤرّخ في ٦/ ١١/ ١٩٦٣، ورقم VT 1153/6 المؤرّخ في ١٨/ ١١/ ١٩٦٣، ورقم VT 1153/7 المؤرّخ في ١١/ ١٢/ ١٩٦٣، بالملف FO 371/173263 36717.

١٠٢ دأبـت حكومـات العهـد الملكي المتعاقبة منذ الاسـتقلال على رفـض فكرة الاقتراض الخارجـي لتمويل الإنفاق الحكومـي، وهذه إحدى=

مـن هذه المجموعة لأغراض تمويل مختلـف احتياجات الإنفاق الحكومي، بدلاً من أن يتمّ ذلـك الإنفاق على "أسـاس الدفع نقـداً" cash basis كما هو معمول به حتـى يومذاك. وتبيّن هذه التقارير أنّ دائرة ضيّقة من المسـؤولين الليبيّين تضمّ رئيس الوزراء فكيني ووكيل وزارة المالية خليفة موسـى ونائب محافظ بنك ليبيا علي جمعة المزوغي كانت تقبل بمبدأ الحاجة إلـى الاقتـراض، غيـر أنّ خلافاً قام بيـن وزارة المالية وبين بنـك ليبيا حول مـا إذا كان ينبغي أن يقتصـر هـذا الاقتراض علـى مصادر داخلية (كما يـرى البنك) أو أن يقتصـر على مصادر خارجية (كما ترى الوزارة)، واستقرّ الرأي في أواخر عام ١٩٦٣ على رفض فكيني لما تقدّم بـه المسـتثمرون البريطانيون من عـرض في تقديم قـروض للحكومة الليبيـة لتمويل إنفاقها العام.

وقـد تعرّض للموضوع ذاتـه الوفدان البريطانـي والأمريكي أثناء اجتماعهما التنسـيقي بشأن ليبيا يوم ٧/ ١/ ١٩٦٤ في واشنطن، إذ ورد بمحضر ذلك الاجتماع:[١٠٣]

"لقد لاحظ المستر دو بولاي [رئيس الوفد البريطاني] أنّ الليبيّين يدفعون ثمن كافّة احتياجاتهم نقـداً، غـير أنّ مـن المحتمل أن يغـيّروا من موقفهم[١٠٤] مع توسّـع احتياجاتهـم وزيادة خبرتهم في المسـتقبل، الأمر الذي سـوف يعني زيادة لجوئهم للتمويل عـن طريق الاقتراض. وقد عبّر المسـتر ديفيد نيوسوم (رئيس الوفد الأمريكي) عن شكوكه حول تغيير المسؤولين الليبيّين من موقفهم بالنسـبة لموضوع الاقتراض لأنّهم، على ما يبـدو، يكرهون فكرة الاقتراض من حيث المبدأ[١٠٥]، ولأنّ مداخيلهم تغنيهم عن اللجوء إلى الاقتراض".[١٠٦]

ولئن كانت عائدات ليبيا من نفطها الخام منذ عام ١٩٦٣ قد مكّنتها من مواجهة "مشكلة نقـص الأمـوال" الذي عانت منـه المملكة الليبيـة منذ بدايـة ميلادها، فإنّها ظلّـت تعاني من مشـكلة نقـص الأيدي والكوادر الوطنيـة المؤهّلة والمدرّبة، ومن ثمّ فقـد ظلّ الاعتماد على الأيـدي والخبـرات والمهارات غير الليبية أمـراً لا مندوحة عنه، وبقي يشـكّل معضلة ينبغي على حكومات الحقبة النفطية أن تواجهها وأن تضع لها سياسـات مناسـبة، لا سـيّما في ظلّ التكالب والتنافس الجديدين بين مختلف الأطراف الدولية على السـوق الليبية منذ اكتشـاف البترول. وقد تناول تقرير[١٠٧] أعدّته السـفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ موقف

= الحسنات الكبيرة التي تسجّل لحكومات ذلك العهد.

١٠٣ وردت إشارات عديدة إلى هذا الاجتماع وما دار فيه بعدد من فصول ومباحث هذا المجلد.

١٠٤ وأن ينضمّوا إلى أرقّاء النظام الربوي العالمي.

١٠٥ إنّني لا أشكّ في أنّ هذا الموقف المبدئي كان بتوجيه من الملك، ولولا ذلك لكان من السهل أن ينزلق بعض المسؤولين الليبيّين لغيره.

١٠٦ لم تكـن مداخيـل الدولة كافيـة على الإطلاق، ولكنَّ المسـؤولين الليبيّين هم الذين اختـاروا وأصرّوا على أن تتمّ تغطيـة العجز في مداخيل الحكومة عن طريق المساعدات المالية والاقتصادية والفنية والعسكرية وليس عن طريق الاقتراض.

١٠٧ التقريـر يحمـل عنوان "تشريح للعشرة أشـهر التي قضاها فكينـي في الحكـم "A Post- Mortem of Prime Minister Fikini's Ten Months in Office"، ويحمل الرقم الإشاري (A-271)، الملف POL. 15- Libya.

حكومة فكيني من هذه المعضلة تحت عنوان "المساعدة الفنية" وجاء فيه:

"في مجال "المساعدة الفنية" تحدّثت حكومة فكيني عن توقيع اتفاقية مع يوغسلافيا لتقنين وتوسيع المساعدة الفنية – المتسيّبة حالياً– مع يوغسلافيا. وخلال فترة فكيني في رئاسة الوزارة، تنامى عدد الفنيين اليوغوسلاف بشكل كبير، إذ يقدّر عددهم حالياً في ليبيا بنحو ١٥٠ شخصاً في مجالات الصحة والصيد البحري والصناعة. واستمرّ، في الوقت ذاته، تدفق الأطباء الإسبان للعمل في ليبيا، ويربو عددهم حالياً عن ١٠٠ شخص. كما تمّ أيضاً تطوير الترتيبات المتعلّقة بالاستفادة من الخبرة الفنية من الصين الوطنية، إذ يوجد منهم حالياً ٢٥ صينياً يعملون في مجالات الصحة والاتصالات والزراعة، وهناك المزيد منهم في طريقهم للعمل في ليبيا. كما قدم أيضاً عدد من الأطباء والفنيين الألمان [الغربيين] للعمل بليبيا وتغطّي الحكومة الألمانية مرتبات بعضهم في حين تغطي الحكومة الليبية أجور بعضهم الآخر".

ويخلص تقرير السفارة الأمريكية إلى القول:

"وهكذا فإنّ سجلّ فكيني بالنسبة للمساعدة الفنية لم يسر على نهج سياسة معينة. لقد شجع حكومته على أن تسعى لاستخدام أحسن الخبرات التي يمكن للمال أن يحصل عليها، فالخبراء والمستشارون الأمريكان والبريطانيون المعيّنون من قبل الحكومة الليبية ما يزالون موضع الترحيب والتقدير. وبالطبع فإنّ المصريين ما يزالون في مراكز مهمة (وبخاصة في وزارة العدل) ولم يظهر ما يدلّ على أنّ فكيني قد بذل أيّة محاولة للتخفيض من أعدادهم".[١٠٨]

ومن التطورات المالية والاقتصادية التي شهدتها حكومة فكيني:

- جرى في ١٥/ ٤/ ١٩٦٣ بدء العمل بقانون البنوك رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ الذي كان قد صدر في ٥/ ٢/ ١٩٦٣ (حكومة الصيد). لقد ألغى هذا القانون قانوني البنوك لعامي ١٩٥٥، ١٩٥٨، كما حلّ بموجبه "بنك ليبيا" محلّ "البنك الوطني الليبي" في حقوقه والتزاماته. وقد أتاح هذا القانون الجديد (٨٤ مادة) للبنوك المحلية، عن طريق تعديل المتطلّبات المتعلّقة برأس المال والاحتياطي، فرصة الاستقلال عن مراكزها الرئيسية بغية إقامة نظام مصرفي وطني متكامل مستقل يهيمن عليه بنك ليبيا. كما أنّه خوّل بنك ليبيا سلطات كبيرة كمصرف مركزي؛ يستطيع بموجبها الإشراف على البنوك التجارية العاملة في البلاد، وأن يضع سياسة الائتمان، وأن يراقب تنفيذها بسلطاته الخاصة، بالتفتيش على هذه البنوك، وحفظ احتياطياتها النقدية، واستعمال أسلحته النقدية (تحديد سعر الخصم وسعر إعادة الخصم..)[١٠٩] وكان لهذا كلّه دوره في تلييب خمسة من

١٠٨ أشار التقرير إلى أنّ الحكومات الليبية السابقة اعتبرت مجرّد وجود أعداد كبيرة من المصريين المستخدمين في ليبيا سبب ومثار انشغال لها.

١٠٩ عبد المنعم البيه "**النقود والمصارف – مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا**" (الجامعة الليبية، كلية الاقتصاد والتجارة، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٧٠)، ص ٢٩٤، ٣٠٩، ٣١٠.

البنوك العاملة في ليبيا.[١١٠]

- جرى في ٢٤/ ٦/ ١٩٦٣ تقديم مشروع الميزانية العامة (العادية) للعام ١٩٦٣/ ١٩٦٤ إلى البرلمان. وقد تمّ إقرارها من قبل البرلمان في ٢٦/ ٧/ ١٩٦٣، وبلغ إجمالي اعتماداتها نحو ٤٥ مليون جنيه ليبي، وهي تساوي أكثر من ثلاثة أضعاف اعتمادات الميزانية العامة للعام المالي السابق.

- ومن الخطوات التي قامت بها حكومة فكيني في مجالات تطوير الصناعة والزراعة والتجارة:

(١) تمّ في ٣٠/ ٥/ ١٩٦٣ توقيع اتفاقية للمبادلات التجارية مع الاتحاد السوفييتي، تعهّد الأخير بموجبها أن يستورد من ليبيا خلال ما بقي من عام ١٩٦٣: (٣٠٠٠) طن من الفول السوداني، (٩٠٠٠) طن من الأصواف، (٥٠٠) طن من التبغ، (٥٠٠) طن من السردين المعلب، و(٤٠٠) ألف قطعة من الجلود، مقابل صادرات سوفييتية من مواد البناء والحديد والآلات الزراعية.[١١١]

(٢) تمّ في مطلع عام ١٩٦٤ إنشاء مؤسسة التنمية الصناعية بهدف تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة التي لا يزيد رأسمالها عن ٣٥ ألف جنيه، وتوظّف عدداً محدوداً من العمال. وخوّلت المؤسسة بموجب قانونها بإنشاء مشروعات صناعية جديدة يتمّ تحويلها كلّياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص، وخصّصت الدولة مبلغ ٧٠٠ ألف جنيه لتمويل مشروعات المؤسسة.

(٣) منحت الحكومة خلال شهر يونيو/ حزيران ١٩٦٣ ترخيصاً لشركة الإسمنت الوطنية (قطاع خاص) للبحث عن المواد الأولية اللازمة لصناعة الإسمنت في منطقة الخمس.

(٤) تمّ استكمال إنشاء منطقة "للتجارة الحرّة" في ميناء طرابلس وخصّصت للتأجير.

(٥) أصدر مجلس الوزراء قراراً اعتبر بموجبه موانئ كل من زوارة وطرابلس والخمس ومصراتة وسرت ورأس السدرة موانئ رئيسية لأغراض تطويرها، بحيث يتمّ تنشيط الصغيرة منها، وتوسيع وتحسين التسهيلات في الكبيرة.

---

١١٠ المصدر السابق، ص، ٣١٢،٣١٣.

١١١ بلغ إجمالي الصادرات الليبية إلى الاتحاد السوفييتي في نهاية العام ١٩٦٣ نحو ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني (مقابل ١٠٠ ألف إسترليني في العام السابق)كما بلغ إجمالي الصادرات السوفييتية إلى ليبيا في نهاية العام نفسه ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني.

(٦) كما قامت الحكومة بتوزيع عقود تمليك لعدد من الأراضي الزراعية على ليبيّين عائدين من مهجرهم في تونس.[١١٢]

- ومن الخطوات التي قامت بها حكومة فكيني من أجل إصلاح الإدارة ومحاربة الفساد:[١١٣]

(أ) أصدرت قراراً يقضي بإجلاء الموظفين الحكوميين المقيمين في مساكن حكومية بغير وجه حق، وإعادة توزيع هذه المساكن على موظفي الحكومة الذين لا يملكون مساكن خاصة.

(ب) أصدرت قراراً يمنع الاستمرار في تقديم قروض لموظفي الحكومة من خزينة الدولة، كما يقضي باستيفاء ما سبق تقديمه من قروض.

وقد استقبلت هذه الخطوات بالترحيب من قبل المواطنين ومن الصحافة المحلية على السواء، واعتبرت مؤشّراً لعزم الحكومة على محاربة الفساد الإداري. غير أنّ تطبيق هذه القرارات على أرض الواقع جاء دون مستوى التوقعات منها، ممّا أحدث خيبة أمل في الأوساط الشعبية ١١٤ على وجه الخصوص.

- عقد في مدينة البيضاء خلال الفترة ما بين ١٧-٢٢ من أغسطس/ آب أول مؤتمر قومي للتعليم.

- عقدت منظمة الفاو للزراعة والأغذية مؤتمرها الإقليمي بمدينة طرابلس يوم ١٩٦٣/٩/٢٩.

وتلخّص المقتطفات التالية الواردة بالتقرير السنوي، الذي أعدّته السفارة البريطانية عن وقائع وتطورات عام ١٩٦٣ في ليبيا، ما طرأ على الوضع المالي فيها من تحوّل:[١١٥]

"أمّا في المجال الاقتصادي فإنّ المقارنة بعام ١٩٦٢ هي أقلّ حلكة من الجانب السياسي. إنّ إنتاج وصادرات ليبيا من البترول ارتفعت بشكل كبير. ففي حين أنّ الحكومة لم تحصّل سوى ٨ ملايين جنيه ليبي من عائدات بترولها في عام ١٩٦٢، فإنّ من المنتظر أن تصل هذه العائدات

١١٢ كانت أسرة فكيني من بين الأسر الليبية التي هاجرت إلى تونس خلال حقبة الاحتلال الإيطالي.

١١٣ وصف الطاهر العقبي الجهاز الإداري بالترهّل، ووفقاً لتقديراته فإنّ الجهاز الحكومي والشرطة تضمّ نحو ٦٠ ألف موظف، وأنّ هذا الوضع يتطلّب من حكومة فكيني موقفاً أكثر صرامة، والتخلّص من أعداد الموظفين المتبطلين. تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-409) بتاريخ ١٩٦٣/٦/٦. راجع ما ورد في مبحث "أول خطة خمسية شاملة للتنمية" في هذا الفصل حول الخطوات التي اتخذتها حكومة فكيني في مضمار إصلاح "العملية التخطيطية".

١١٤ راجع تقرير السفارة الأمريكية السالف الإشارة إليه رقم (A-271) بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩.

١١٥ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الإشاري VT 1011/1، الملف FO 371/178254.

إلى ٢٠ مليـون جنيـه ليبي مع نهايـة عام ١٩٦٣. إنّ الزيـادة الكبيرة في عائـدات البترول التي استلمتها الحكومة الليبية هي التي جعلت في يدها أموالاً كافية يمكن عن طريقها تنفيذ التنمية الاقتصادية".

"إنّ نمط تجارة ليبيا الخارجية تغيّر بشكل هائل خلال عام ١٩٦٣. ولأوّل مرّة في تاريخ ليبيا تجاوزت قيمة صادراتها، ومن البترول الخام بالدرجة الأساسية، قيمة وارداتها."



دورة برلمانية نشطة

واصلت الهيئة البرلمانية الثالثة[١١٦] نشاطها في دورتها الرابعة[١١٧] التي بدأت في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ أثناء حكومة الصيد، ثمّ امتدّت لتتزامن مع فترة حكومة فكيني.

كان تسعة من أعضاء البرلمان وهم (النواب محمود صبحي ومحمد بشير المغيربي ومحمد الرماح والسايح فلفل والفيتوري زميت ومحمد بو صاع الزنتاني وعلي مصطفى المصراتي وعبد السلام التهامي ومحمد نشنوش) قد قاطعوا الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة في ٧/ ١٢/ ١٩٦٢ احتجاجاً على انعقاد البرلمان في مدينة "البيضاء" التي ليست هي العاصمة الدستورية للبلاد. غير أنّ الأربعة الأخيرين (الزنتاني والمصراتي والتهامي ونشنوش) عادوا وشاركوا في جلسة مجلس النواب التي انعقدت يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣.

جلسة بيان الحكومة

كان البند الرئيسي في جدول أعمال جلسة مجلس النواب[١١٨] التي انعقدت يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣ هو الاستماع إلى بيان حكومة فكيني التي كانت قد تشكّلت يوم ١٩/ ٣/ ١٩٦٣.

وكما سلفت الإشارة[١١٩] فقد تضمّن ذلك البيان الإعلان عن عزم الحكومة الجديدة إدخال عدد من التعديلات على دستور عام ١٩٥١ تهدف إلى إلغاء النظام الاتحادي وتحقيق وحدة البلاد. وقد استقبلت هذه الفقرة على الفور بترحيب من المجلس الذي قام، بناءً على اقتراح صابر حسن الشاعري (المرج-برقة) بتوجيه برقية إلى الملك إدريس أعلن فيها تأييده لما ورد في بيان الحكومة عن عزمها تقديم مشروع قانون يعلن عن وحدة البلاد ويلغي النظام الاتحادي.[١٢٠]

١١٦ حرى انتخاب هذه الهيئة البرلمانية في ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠ خلال حكومة عبد المجيد كعبار، وكان يفترض أن تنتهي مدتها في مطلع عام ١٩٦٤، إذ نصّت المادة (١٠٤) من الدستور على أنّ مدة مجلس النواب أربع سنوات ما لم يحلّ المجلس قبل ذلك.

١١٧ نصّت المادة (١١٢) من الدستور على أن يدعو الملك مجلس الأمّة سنوياً إلى عقد جلساته العادية خلال الأسبوع الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني، فإذا لم يدعُ إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم العاشر من الشهر نفسه. ويدوم دور انعقاده العادي، إذا لم يحلّ المجلس، مدة خمسة أشهر على الأقل، ويعلن الملك فضّ انعقاده.

١١٨ لوحظ أنّ نسبة الحضور في الجلسة كانت عالية. وكان أبرز الغائبين عنها رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد.

١١٩ راجع مبحث "تكهنات ومخاوف غربية" ومبحث "التعديلات الدستورية" بهذا الفصل.

١٢٠ دار نقاش حول صيغة البرقية المقترحة، شارك فيه النواب عبد المولى لنقي وعبد القادر البدري وجربوع إبراهيم الكزّة. راجع تقرير=

وألقى النائب علي مصطفى المصراتي خلال هذه الجلسة كلمة عبّر فيها عن ترحيبه بسياسة الحكومة الجديدة، وعن أمله بأن تقوم هذه الحكومة بتنفيذ برنامج إصلاحي يعيد الثقة لدى الشعب بالحكم، ويضع نهايةً للأزمة الأخلاقية التي تعيشها البلاد. وقد طالب النائب المصراتي الحكومة بتقديم قانون "من أين لك هذا"؟ وتحقيق المزيد من حرية التعبير، والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية، وإلغاء القواعد الأجنبية. وقد لاحظ المراقبون أنّ هذه النقطة الأخيرة لقيت ترحيباً مدوّياً في قاعة البرلمان.[١٢١]

أمّا النائب عبد المولى لنقي فتمنّى في كلمته النجاح للحكومة، وعبّر عن استعداده لتأييدها بكلّ قلبه طالما حافظت على سياستها المعلنة، وأنّه لن يتردّد في انتقادها إن هي حادت عنها.

كما عبّر النائب محمد بوصاع الزنتاني[١٢٢] عن تأييده للحكومة، وتحدّث عن المناقب الشخصية لرئيس الوزراء فكيني.

وتحت بند "رسائل" تلت سكرتارية المجلس البرقية الموجهة إلى أعضائه من رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد، معبّراً فيها عن امتنانه لما لقيه من المجلس من تعاون وتأييد. كما أعيد استعراض "المذكرة" التي سبق للمجموعة البرلمانية، التي قاطعت اجتماعات المجلس بالبيضاء، أن قدّمتها للمجلس في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ خلال فترة حكومة الصيد، وضمّنتها ثمانية مطالب، كان أحدها إعلان مدينة طرابلس عاصمة وحيدة للبلاد. وقد علّق النائب علي المصراتي على موضوع "المذكرة" بقوله إنّه كان يتمنّى لو قام النواب الموقّعون على المذكرة بالحضور إلى المجلس والتعبير عن وجهات نظرهم أمام أعضائه. ولم يقم المجلس باتخاذ أي إجراء بشأنها.

مقاطعة برقاوية

كان من المفترض أن ينعقد مجلس النواب في جلسة لاحقة يوم ٨/ ٤/ ١٩٦٣ غير أنّ ذلك لم يحدث نتيجة عدم اكتمال نصاب النواب[١٢٣] الحاضرين بسبب تغيّب عدد من النواب البرقاويين عن عمد رغم وجودهم بمدينة البيضاء.

تقول برقية بعثت بها السفارة الأمريكية في بنغازي إلى وزير الخارجية الأمريكي[١٢٤] في ١١/ ٤/ ١٩٦٣:

= السفارة البريطانية في بنغازي بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٦٣ رقم 1014/63، الملف FO 371/173238 28191.

١٢١ تقرير السفارة البريطانية السابق.

١٢٢ راجع ما ورد بشأن هذا النائب في مبحث "محاولة اغتيال مزعومة" في الفصل الرابع "تواصل الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

١٢٣ نصّت المادة (١٥) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب على أنّ النصاب القانوني للمجلس يكون بحضور أكثر من نصف الأعضاء.

١٢٤ البرقية تحمل الرقم (٢٠٩) بالملف POL. 15-2 Libya.

"فشل مجلس النواب في آخر لحظة بالانعقاد في جلسته العادية بالموعد المقرّر لها يوم ٨/ ٤/ ١٩٦٣ لعدم اكتمال النصاب القانوني لانعقادها. كان عدد كافٍ من النواب موجودين في مدينة البيضاء [مقرّ المجلس] آنذاك، إلا أنّه يبدو أنّ عدداً من النواب البرقاويين قاطعوا الجلسة احتجاجاً على ما فهموه من أنّ التعديلات الدستورية، التي تزمع حكومة فكيني إجراءها، تهدف أولاً إلى إعلان الوحدة، ثمّ إلى اتخاذ طرابلس عاصمة (وحيدة)، ممّا يعني نقل كلّ أثر للسلطة السياسية من برقة. وقد نما إلى علمنا أنّ البرقاويين يصرّون على أنّ التشريع المقترح بشأن الوحدة ينبغي أن يتضمّن تأكيداً بأنّ البيضاء ستكون العاصمة".

وتشير البرقية إلى التحرّكات التي يقوم بها العديد من الشخصيات البرقاوية في هذا الاتجاه، ومن بينها إرسال البرقيات إلى الملك والحكومة مؤكّدين بأنّهم سوف يؤيّدون مشروع الوحدة بالكامل، شريطة الإعلان عن مدينة البيضاء كعاصمة وحيدة للبلاد، ثمّ تختم بعبارة جاء فيها:

"أيّاً ما كانت النتائج (لهذه التحرّكات)، فمن المؤكّد أنّ شهر عسل فكيني مع البرلمان لم يدم طويلاً. وقد نشب أوّل خلاف بين المحبّين حول المشكلة التاريخية المتعلّقة بالمحافظة على هوية برقاوية مستقلة."

سجلّ حافل

رغم التعثّر الذي شاب نشاط مجلس النواب في الأيام الأولى التي أعقبت إلقاء حكومة فكيني لبيانها يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣، فقد كانت الفترة التي أعقبت ذلك وامتدّت حتى ٢٥ يوليو/ تموز ١٩٦٣ (أربعة أشهر تقريباً)[١٢٥] من أخصب وأنشط فترات الحياة البرلمانية حتى يومذاك في مجال إصدار مختلف التشريعات، وإلى حدٍّ ما في مجال مناقشة القضايا والسياسات الحسّاسة.

فإلى جانب مجموعة القوانين المتعلّقة بالتعديلات الدستورية، وبأوّل خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ناقش المجلس وأقرّ عدداً من التشريعات والقوانين الأخرى، من ذلك:

- قانون الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٦٣/ ١٩٦٤.
- مجموعة من القوانين المتعلّقة بتنظيم العملية التخطيطية.

١٢٥ تنصّ المادة (١٢) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب. الباب الثاني: الجلسات، الفصل الأول: نظام الجلسات، على أنّ "جلسات المجلس علنية ويجتمع أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس من كلّ أسبوع، ويبتدئ الاجتماع الساعة الخامسة مساءً، إلا إذا قرّر المجلس غير ذلك."

- مجموعة من القوانين المتعلّقة بتنظيم شؤون النفط.
- قانون بإعادة تنظيم قوات الأمن.
- قانون إعادة الاستيطان الزراعي.
- قانون بناء مدينة المرج.
- قانون المحاربين القدماء.
- قانون التقاعد الخاص بموظفي الدولة.
- قانون البطاقات الشخصية لمن تزيد أعمارهم عن ١٦ عاماً.
- تعديل قانون الجنسية لسنة ١٩٥٤.

كما تمكّن البرلمان الليبي خلال هذه الفترة من الموافقة على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية[١٢٦] وعلى معاهدة حسن الصداقة والتعاون مع المملكة المغربية.

وفضلاً عن ذلك، فقد قامت الحكومة خلال هذه الفترة بتقديم عدد من المشروعات المتعلّقة بتعديل بعض القوانين واللوائح إلى البرلمان، غير أنّه لم يتمكّن من مناقشتها وإقرارها. من ذلك لائحة المناقصات والمزايدات الحكومية، وقانون الأملاك الحكومية، وقانون الخدمة المدنية، وقانون ضرائب الدخل.

وقد ورد في تقرير للسفارة الأمريكية[١٢٧] مؤرّخ في ٧/ ٨/ ١٩٦٣ حول هذه الدورة البرلمانية ما ترجمته:

"خلال الأشهر الأربعة [من ٣١ مارس/ آذار وحتى ٢٥ يوليو/ تموز] واجه البرلمان حكومة فكيني الجديدة، وأنجز ما يوازي ثلاثة أضعاف حجم التشريعات المعتادة، وعمل ما يوازي ضعف ساعات العمل لأيّة دورة برلمانية سابقة."

"ممّا تجدر ملاحظته أنّ نشاطات هذه الدورة البرلمانية (الرابعة) خلال فترة حكومة محمد عثمان الصيد كانت محدودة نسبياً. وخلال الاجتماعات السبعة التي انعقدت ما بين ٦/ ١٢/ ١٩٦٢ [بداية الدورة] و٢١/ ١/ ١٩٦٣ الذي شهد آخر اجتماعات فترة حكومة الصيد [التي انتهت في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣] لم يقم البرلمان بالنظر سوى في عدد محدود جداً من التشريعات، عدا تلك المتعلّقة بالتعديل الجزئي الذي أدخل على النظام الاتحادي [في ٧/ ١٢/ ١٩٦٢]".

---

١٢٦ تمّت الموافقة على الميثاق بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٦٣ والمنشور في "**الجريدة الرسمية**" (العدد ٤، ٢٩/ ٧/ ١٩٦٣).

١٢٧ التقرير يحمل رقم (A-9) بالملف POL. 15-2 Libya.

وقد علّق التقرير ذاته على نشاط الدورة البرلمانية الرابعة وأدائها خلال الفترة منذ مجيء حكومة فكيني وحتى ٢٥/ ٧/ ١٩٦٣ بعبارات جاء فيها:

"وبصرف النظر عن نشاطات البرلمان (خلال هذه الفترة) الجديرة بالإطراء، فإنّ التشريعات التي ناقشها البرلمان وأقرّها كانت كلّها من اقتراح الحكومة، ولم يأتِ أيّ منها باقتراح من البرلمان أو بمبادرة منه. لقد اقتصر دور البرلمان على النظر فيما يقدّم إليه من مشروعات قوانين من الحكومة ومناقشتها وإقرارها بعد إدخال ما يراه من ملاحظات وتعديلات عليها."[١٢٨]

واستطرد التقرير معلّقاً:

"ووفقاً لمعلومات السفارة [الأمريكية] فإنّ التشريع الوحيد الذي جاءت المبادرة بشأنه من البرلمان كان خلال الدورة الأولى لهذه الهيئة في عام ١٩٦٠ عندما قام البرلمان بصياغة وإقرار قانون يمنع شراء وملكية العقارات في ليبيا بواسطة غير الليبيّين".[١٢٩]

وأضاف التقرير:

"إنّ جزءاً كبيراً من التشريعات يمرّ عبر البرلمان مثل مرور الرمل بالمُنخل. ففي حين تجري دراسة كافّة مشروعات القوانين في البداية داخل اللجان البرلمانية[١٣٠] المختصّة بدرجات متفاوتة من الدقّة، إلا أنّ معظم هذه المشروعات لا يرى من قبل أعضاء المجلس إلا قبيل (وأحياناً أثناء) الجلسات التي يتمّ خلالها مناقشتها.[١٣١] والإجراء العام المعتاد هو كما يلي: يحال مشروع القانون المعروض على البرلمان مباشرة إلى اللجنة المختصّة،[١٣٢] ويتمّ في اجتماع لاحق للبرلمان قراءة ومناقشة تقرير اللجنة حول المشروع المحال عليها، ويتمّ بعد ذلك استعراض ومناقشة المشروع ذاته (إذا حدث ذلك) مادة مادة، ثمّ يتمّ التصويت عليه".

١٢٨ وفقاً للعبارات المستخدمة في التقرير فإنّ البرلمان اقتصر دوره على مؤسسة مهمتها تمرير القوانين Law Passing وليس صنع القوانين Law Making. ولا يخفى أن التقرير يقيّم أداء البرلمان بمعايير متقدمة جداً، فضلاً عن أنّه من الأمور المعتادة جداً في غالب التجارب البرلمانية أن تكون الحكومة هي الآخذة بزمام المبادرة في اقتراح التشريعات أو تعديلها، بحكم مهمتها التنفيذية التي تمكّنها من معرفة مواضع الحاجة إلى تشريعات جديدة وتعديل التشريعات القائمة.

١٢٩ الإشارة هنا إلى القانون الذي يحظر تملّك غير الليبيّين للعقارات، والذي صدر بتاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٦٠ (حكومة عبد المجيد كعبار) ونشر في الجريدة الرسمية (العدد (٩) السنة العاشرة، ١٨/ ٦/ ١٩٦٠). وقد صدرت اللائحة التنفيذية لذلك القانون في ٤/ ٢/ ١٩٦٢ (حكومة محمد عثمان الصيد) ونشرت في الجريدة الرسمية (العدد (٣) السنة (١٢)، ٣١/ ٣/ ١٩٦٢).

١٣٠ تنصّ المادة (٥٠) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب على أن ينتخب الأعضاء من بينهم، في بداية انعقاد الدور العادي الأول لكلّ هيئة نيابية، سبع لجان تتولّى بحث المشروعات والمقترحات والشؤون التي يحيلها المجلس عليها. وهذه اللجان هي:
(١) لجنة الردّ على خطاب العرش (مؤقتة). (٢) لجنة الطعون (مؤقتة). (٣) المالية والاقتصاد الوطني. (٤) الخارجية والدفاع. (٥) المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية. (٦) الأشغال والمواصلات. (٧) الشؤون التشريعية والدستورية واللائحة الداخلية.

١٣١ لا يختلف هذا كثيراً عمّا يحدث حتى في الكونجرس الأمريكي ذاته. راجع ما ورد على لسان أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي في الفيلم الوثائقي الأمريكي (Fahrenheit 9/11) المعروض عام ٢٠٠٤ وحاز على جائزة مهرجان "كان" الدولي.

١٣٢ نظّمت المواد من (٥٠) إلى (٧٦) من اللائحة الداخلية لمجس النواب طريقة عمل هذه اللجان.

قضايا ساخنة

تفيد تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية، حول ما دار داخل البرلمان خلال هذه الفترة، أنّ عدداً من النواب كثيراً ما عرّجوا، خلال مداخلاتهم بشأن بعض البنود، على بعض القضايا الهامّة والساخنة. حدث ذلك خلال جلسة بيان حكومة فكيني في ٣١/ ٣/ ١٩٦٣ كما تكرّر ذلك في جلسات تالية عند مناقشة مشروعات قوانين الخطة الخمسية الأولى للتنمية والميزانية العامة للدولة وغيرها. وكان من أبرز المشروعات التي عرّج هؤلاء النواب عليها:

- قضية القواعد العسكرية الأجنبية.
- قضية البعثات العسكرية الأجنبية.
- المساعدات المالية الأمريكية.
- وضع اليهود الليبيّين.

وفيما يلي بعض المقتطفات من تقرير السفارة الأمريكية (A-209) التي تشير إلى عدد من هذه المداخلات:

"لقد استخدم النائب علي مصطفى المصراتي (مصراتة) كلّ فرصة ممكنة أثناء مناقشة مختلف الموضوعات لحثّ الحكومة على إلغاء المعاهدة مع بريطانيا والاتفاقية (الخاصّة بقاعدة ويلس) مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكثيراً ما وجد مساندةً له في هذه المشاعر من النائبين عبد المولى لنقي (بنغازي) وعبد القادر البدري (الإبيار-برقة). فخلال جلسة يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣، ثمّن النائب المصراتي ما ورد في بيان الحكومة الجديدة ضدّ إجراء التجارب النووية، ثمّ قال (مخاطباً رئيس الحكومة فكيني): إنّنا نأمل أن يكون إلغاء القواعد الأجنبية ضمن برنامج حكومتك. وقد أشار المصراتي إلى هذا الموضوع نحو سبع مرّات تقريباً أثناء مداخلاته بشأن شتّى البنود عند مناقشة ميزانية التنمية والميزانية العامة، وكرّر أنّ ليبيا لم تعد في حاجة إلى القواعد البريطانية أو الأمريكية "لأنّنا الآن نملك النفط". وأشار في إحدى المناسبات إلى أنّ وجود هذه القواعد يهدّد، في حال نشوب حرب عالمية، بتدمير ليبيا".[١٣٣]

"كما ظهر على جدول أعمال جلسة يوم ٦/٢٤ استجوابان موجّهان إلى الحكومة يتعلّقان بقاعدة ويلس، الأول من النائب محمد بوصاع الزنتاني (الزنتان) موجّه إلى وزير الداخلية، ويتعلّق بما ادّعاه حول عدم قيام قيادة القاعدة بدفع إيجار قطعة الأرض المستخدمة من قبلها

---

١٣٣ أشار الملحق رقم (١) بهذا التقرير إلى أنّ النائب المصراتي قال عند مناقشة بند ميزانية الصحة في جلسة يوم ١٥/ ٧/ ١٩٦٣ "إنّ هناك أمراضاً غريبة دخلت ليبيا ربّما عن طريق الأجانب الذين يقومون بزيارة القوات الأجنبية المتمركزة في ليبيا، أو عن طريق القواعد الأجنبية مثل قاعدة ويلس".

للتدريب على الرماية في منطقة الزنتان. أمّا السؤال الثاني فهو من النائب عبد السلام التهامي (غربي طرابلس) موجّه إلى وزير الخارجية حول الموعد الذي حدّدته الحكومة للبدء في المفاوضات مع المسؤولين الأمريكيين بهدف إلغاء الاتفاقية المتعلّقة بالقاعدة. وعلى الرغم من أنّه كان مقرّراً أن تقدّم الحكومة جوابها حول هذين السؤالين في جلسة ٨/ ٧ فإنّ ذلك لم يحدث بسبب غياب النائبين المذكورين عن الجلسة. وفي جلسة يوم ١٢/ ٧ قدّمت الحكومة جوابها المفصّل عن سؤال النائب الزنتاني، ولم يثر النواب ايّة استفسارات حول جواب الحكومة. أمّا سؤال النائب التهامي فلم يظهر على جدول الأعمال مرّةً أخرى إلى أن فضّت الاجتماعات في ٢٥/ ٧".[١٣٤]

واستطرد تقرير السفارة الأمريكية:

"وعلى الرغم من أنّه ما يزال من المحتمل أن تقدّم الحكومة جواباً رسمياً على هذا السؤال (عندما يستأنف البرلمان اجتماعاته) فإنّ رئيس الوزراء فكيني أعطى، في الواقع، إجابةً جزئية حول هذا السؤال وعدد من الأسئلة الأخرى ذات الصلة بمصالح الولايات المتحدة في ليبيا. فقد حدث عند مناقشة بند وزارة الدفاع في ميزانية عام ٦٣/ ١٩٦٤ يوم ١٧/ ٧ أن قام النائب عبد القادر البدري[١٣٥] وشنّ هجوماً على وجود القواعد والبعثات العسكرية الأجنبية [الأمريكية والبريطانية] في ليبيا، واعتبر ذلك مؤامرة استعمارية تهدف إلى إبقاء الجيش الليبي ضعيفاً، كما وضع اللوم على الحكومة الليبية لإبقائها الجيش غير قادر على مواجهة أي عدوان خارجي[١٣٦]. وأجاب رئيس الحكومة فكيني النائب البدري متسائلاً بغضب عمّاً إذا كان النائب يعني بكلامه أنّه [رئيس الوزراء] على علم بمثل هذه المؤامرة المزعومة وأنّه لا يقوم بعمل شيء إزاءها؟ وأوضح فكيني أنّ هذا الموضوع ذو طبيعة سرّية، وأنّ من واجب النواب أن يستشعروا مسؤوليتهم عند مناقشة هذه الموضوعات الحساسة".

ويضيف التقرير ذاته:

"وفي اليوم التالي وعند مناقشة بند وزارة الخارجية في الميزانية العامة لسنة ٦٣/ ١٩٦٤ انتهز النائب المصراتي الفرصة ليطالب الحكومة مرّة ثانية بإلغاء المعاهدة مع بريطانيا والاتفاقية مع الولايات المتحدة. ثمّ استفسر المصراتي عن أسلوب إدارة وزارة الخارجية، وطالب بإدخال "نظام التفتيش" على عمل الوزارة. وردّ فكيني (الذي يشغل في الوقت نفسه منصب وزير الخارجية) بقوله:

"لقد بدأت الحكومة، منذ نحو أربعة أشهر، بإقامة علاقة قوية جداً مع مجلس النواب على

١٣٤ راجع ما ورد فيها بعد تحت عنوان "دور رئيس المجلس عريقيب" عمّا يحتمل أن يكون رئيس مجلس النواب عريقيب قد قام به من دور بشأن هذا السؤال.

١٣٥ انظر برقية السفارة الأمريكية رقم (٩) المؤرّخة في ١٩/ ٧/ ١٩٦٣ بالملف نفسه.

١٣٦ سبق أن ألمحنا إلى هذا الموضوع في مبحث "أوضاع الجيش وقوات الأمن" بهذا الفصل.

أسـاس التعـاون الكامل. وأعتقد أنّ هـذه العلاقة ظلّت كذلك إلى أن جرت في جلسـة الليلة الماضية مناقشة موضوع الجيش الوطني. وبودّي أن أسجّل أنّ الحكومة الحالية أعطت البرلمان حرّية واسعة، بما في ذلك حرّية مناقشة بعض الموضوعات الحساسة التي أعتقد أنّه لم يسبق أن أتيحت للبرلمان في الماضي".[١٣٧]

وبعد أن أشار رئيس الوزراء فكيني -كما يقول التقرير الأمريكي- إلى أنّ وزارة الخارجية الليبية وبعثاتها الدبلوماسية لم تكن تعمل بشكل صحيح في الماضي، وأنّه يجري الآن إعادة تنظيمها وسوف يتمّ استحداث "جهاز للتفتيش" بها، أضاف قائلاً:

"إنّنـي لا أعتقد أنّ هذه هي اللحظة التاريخية المناسـبة أو أنّ هذا هـو الظرف الصحيح للتعبير بشكلٍ صريح عن سياستنا الخارجية أو مناقشة علاقاتنا بالعالم الخارجي. غير أنّني، واستجابةً لرغبـةٍ بعض النـواب، أودّ أن أؤكّـد أنّ سياسـتنا وعلاقاتنا الخارجية هـي الآن رهن مراجعة ودراسـة. بـل يمكنني القـول بأنّها تخضع الآن لإعـادة نظر. غير أنّني لن أتنـاول بالتفصيل ما الـذي نعتزم القيام به، لأنّ مـن واجبنا أن نأخذ في الاعتبار علاقاتنـا الماضية وصداقاتنا. ومع ذلك فيمكنني القول بأنّ سياستنا الخارجية سوف تنتهج طريقاً لن تتأثّر فيه بأيّ عامل، لا من الشرق ولا من الغرب. إنّ هذا الموضوع دقيق وحسّـاس جـداً ويمسّ مصلحة الوطن العليا، وبالتالي أرجو إعفائي من قول المزيد".

وأشار تقرير السفارة الأمريكية إلى ما أثاره النائب مفتاح شريعة (سرت) حول موضوع المساعدات المالية من الولايات المتحدة لليبيا على النحو التالي:

"من الأمور ذات الصلة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ما ورد بإجابات وزير التخطيط والتنمية (حامد العبيدي) عن الأسـئلة التي وجّهت إليه داخل مجلسي الشيوخ والنواب حول المساعدات المالية الأمريكية لليبيا. فقد حدث داخل جلسة مجلس النواب يوم ١٨/ ٧ أن سأل النائب مفتاح شريعة الوزير عن حجم المساعدة التي قدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية لليبيا منـذ حـلّ هيئة المصالـح الليبيـة الأمريكية المشـتركة LAJAS في أواخر عـام ١٩٦٠. لقد قدّم الوزير العبيدي إجابة عامة يُفهم منها أنّ برنامج المسـاعدات الأمريكية يُقدّم مسـاعدات على مسـتوى العـالم للـدول التي تطلب تلك المسـاعدة، وأنّ مجلـس النـواب إن كان يرغب في ألا تحصل ليبيا على المزيد من هذه المساعدات فيمكنه التعبير عن ذلك".

وقـد ردّ التقرير الأمريكي على موقف نواب المعارضة في البرلمان من الاتفاقيات ومن القواعد الأجنبية بعبارة جاء فيها:

١٣٧ حتى إن كان الأمـر صحيحـاً كما يصفه فكيني، فهذا لا يـبرّر له التحدّث عنه بهذه الكيفيـة، وكأنّ هذه الحالة الجديـدة منّة من وزارته على المجلس، وليس الأصل في الأشياء أن تكون كذلك.

"لا يوجد شـكّ في أنّ موضوع الاتفاقيات الأجنبية وقاعدة ويلس كانت كثيرة التناول داخل البرلمان. وقد استخدمها نواب المعارضة إلى أبعد مدىً ممكن. غير أنّه ممّا يجدر الإشـارة إليه أنّ أحـداً من النواب لم يقـم بإدراج أو طرح مشروع قرار على المجلس يدعو إلى إلغاء المعاهدة مع بريطانيا أو الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو تصفية قاعدة ويلس".

دعوة النائب المصراتي لجامعة لندن

يبـدو أنّ النائـب علي مصطفـى المصراتي لفـت أنظار السـفارة البريطانية فـي ليبيا إليه مـن خـلال مداخلاته الكثيرة في قاعـة البرلمان منذ أن أصبح نائباً في الهيئـة البرلمانية الثالثة (يناير/ كانـون الثاني ١٩٦٠). وهذا ما جعل السـفارة تقوم خلال عام ١٩٦٢ بالاقتراح على الخارجية البريطانية باتخاذ الترتيبات من أجل أن تقوم جامعة لندن بتوجيه الدعوة إلى النائب المصراتي كي يحلّ عليها كزائر لإلقاء عدّة محاضرات فيها.

وتفيـد الرسـائل المتبادلة بين السـفارة والخارجيـة البريطانية منذ إبريل/ نيسـان ١٩٦٣ أنّ الاهتمـام بموضـوع الدعوة قد تجدّد إثـر الكلمة التي ألقاها النائب المصراتي في جلسـة البرلمان الليبي يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣ ودعا فيها إلى تصفية القواعد العسـكرية الأجنبية وجرى اسـتقبالها بالتصفيـق الحاد من قبـل أعضاء المجلـس. ويتبيّن من هذه الرسـائل أنّ الاهتمام بهذه الدعوة ظلّ قائماً حتى بدايات شـهر أكتوبر/ تشـرين الأول ١٩٦٣ عندما أفادت إحدى الرسـائل الموجّهـة من الخارجية البريطانية إلى سفارتها في ليبيا عـن صعوبة توجيه الدعوة للنائب المصراتي لأسباب عملية.[١٣٨]

المصادقة على ميثاق المنظمة

جـرى في الجلسـة الصباحيـة لمجلس النواب يـوم ١/ ٧/ ١٩٦٣ عـرض ميثاق منظمة الوحـدة الإفريقية[١٣٩] للمصادقة عليه من قبل المجلس. وعند مناقشـة هـذا البند حثّ النائب علـي مصطفـى المصراتي الحكومة الليبية، باعتبار ليبيا إحـدى الدول الموقّعة على الميثاق، علـى أن تكون في مسـتوى القرار الـذي صدر عن المنظمة، والذي دعـا الدول الأعضاء إلى إلغـاء القواعـد الأجنبية الموجودة فوق أراضيها، وأن تقوم بإلغـاء الاتفاقية الخاصة بالقاعدة الأمريكية. وحثّ النائب عبد القادر البدري من جانبه زملاءه أعضاء المجلس على المصادقة علـى ميثاق المنظمة وتنفيذ قراراتها، بما فـي ذلك القرار الخاص بدعوة الدول الأعضاء إلى إلغاء القواعد العسكرية الأجنبية.[١٤٠]

١٣٨ راجع رسالة المستر لوكاس المؤرّخة في ٩/ ١٠/ ١٩٦٣ ذات الرقم VT 1015/33، الملف FO 371/173238 28191.

١٣٩ كان الميثاق قد أبرم بمدينة أديس أبابا يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦٣ وكانت ليبيا إحدى الدول الموقّعة عليه.

١٤٠ راجع برقية السفارة الأمريكية رقم (٣) المؤرّخة في ١/ ٧/ ١٩٦٣، الملف POL. 15-2 Libya.

سحب الجنسية من اليهود الليبيّين

تقدّم النائب مفتاح شريعة (سرت) خلال هذه الدورة باقتراح يدعو إلى حرمان جميع اليهود الليبيّين من جنسيتهم الليبية. وعند مناقشة هذا البند خلال جلسة يوم ١/ ٧/ ١٩٦٣ لم يتردّد النائب علي المصراتي في الإشارة إلى "مشكلة قاعدة ويلس" مقتطفاً ما ورد -حسب قوله- في تقرير بإحدى الصحف الأمريكية حول حضور وزيرة الخارجية الإسرائيلية (غولدا مائير) حفل زفاف أقيم بقاعدة ويلس بطرابلس. وقد استند النائب المصراتي إلى هذا الخبر ليكرّر الدعوة إلى إلغاء الاتفاقية الخاصة بالقاعدة، وانبرى النائب عبد المولى لنقي ليعطي تأييداً كاملاً لزميله المصراتي، مؤكّداً أنّ قاعدة ويلس تسيء إلى كرامة ليبيا وتهدّد استقلالها.

وقد أقرّ المجلس في جلسته المسائية يوم ١/ ٧/ ١٩٦٣ تعديلاً على قانون الجنسية رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤ يجعل من السهل سحب الجنسية من الأشخاص ذوي الميول الصهيونية، في محاولة منه لتبنّي اقتراح النائب مفتاح شريعة بسحب الجنسية من جميع اليهود الليبيّين.[١٤١]

الشيخ عمر بوغندورة

الشيخ عمر بوغندورة (من مدينة البيضاء) هو أحد أعضاء مجلس الشيوخ، وينتمي إلى قبيلة البراعصة ذات النفوذ القوي. سجّلت له مضابط اجتماعات مجلس الشيوخ خلال هذه الدورة مواقف عديدة لم يفت تقارير السفارة الأمريكية أن تسجّلها، وأن تعلّق عليها بحنقٍ وغيظ أحياناً.

فخلال الاجتماع الأول لرئيس الوزراء فكيني مع مجلس الشيوخ في بداية شهر إبريل/ نيسان ١٩٦٣، خاطبه الشيخ بوغندورة محذّراً بأنّه (أي رئيس الوزراء) قادم حديثاً من مهمّة امتدّت نحو خمس سنوات في بلد (يقصد الولايات المتحدة) سياسته نحو إسرائيل معروفة جيداً، وأنّ من واجبه أن يولي أهمّية خاصّة لعلاقات ليبيا بأمريكا، وخاصّة فيما يتعلّق بالاتفاقية الليبية الأمريكية.[١٤٢]

وتفيد الوثائق أنّ الشيخ بوغندورة أدرج في جلسة مجلس الشيوخ يوم ٧/ ٧ استجواباً للحكومة عن السبب الذي منعها من الاعتراف بالصين الشيوعية وألمانيا الشرقية، واقترح

---

١٤١ برقية السفارة الأمريكية رقم (٣) المؤرّخة في ١/ ٧/ ١٩٦٣، الملف السابق. وفي الواقع، فإنّ التعديل الذي صدر بالقانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ بتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٦٣ (**"الجريدة الرسمية"** (العدد (٤)، ٢٩/ ٧/ ١٩٦٣) خلال حكومة فكيني لم يمسّ هذه المسألة، فقد كانت قد عدّلت بموجب المرسوم الملكي بقانون الصادر بتاريخ ٨/ ٨/ ١٩٦٢ خلال فترة حكومة الصيد، ونشر بعدد الجريدة الرسمية رقم (١٣) الصادر بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٦٢.

١٤٢ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-9) السالف الإشارة إليه.

في الجلسة نفسها إصدار قرار من المجلس بتوجيه الدعوة إلى وفود برلمانية من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا لزيارة ليبيا. وأفاد تقرير من السفارة البريطانية[١٤٣] أنّه جاء في ردّ الحكومة على السؤال المتعلّق بعدم اعتراف الحكومة الليبية بالصين الشيوعية وألمانيا الشرقية أنّ السبب في ذلك يرجع إلى أنّ هاتين الدولتين ليستا عضوين في الأمم المتحدة وأنّهما حالما يصبحان كذلك فإنّ ليبيا سوف تعيد النظر في موقفها إزاءهما.

ويُفهم من تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-9) السالف الإشارة إليه:

"أنّ الشيخ عمر بوغندورة كان قد وجّه استجواباً رسمياً لوزير التخطيط والتنمية حول حجم وشكل المساعدات التي قدّمتها الولايات المتحدة خلال العام ٦٣/ ١٩٦٤. وفي جلسة يوم ٢١/ ٧ بدلاً من أن يستعمل الوزير إجابة مكتوبة مدعمة بالحقائق، أعدّت له من قبل مدير برنامج المساعدات الأمريكية بالتعاون مع وكيل وزارة التخطيط والتنمية عبد الله سكتة، تكلّم بشكل مغلوط تماماً وقال إنّ الولايات المتحدة لم تقدّم لليبيا أية مساعدة في شكل نقدي أو عيني منذ حلّ هيئة لاجاس LAJAS عام ١٩٦٠. وقال إنّ المليون جنيه الباقية من مشروعات الهيئة المذكورة للحكومة الليبية هي لاستكمال تلك المشروعات، وأنّ الحكومة الأمريكية مستمرّة في تقديم مساعدتها لليبيا في شكل خبراء ملحقين بمختلف الوزارات. الشيخ بوغندورة عبّر عن دهشته لسماعه بأنّ الحكومة الأمريكية لم تقدّم أيّة مساعدات لليبيا منذ حلّ الهيئة الأمريكية، وأعاد طلبه الذي أثاره في عدّة مناسبات سابقة بضرورة أن تلغي الحكومة الليبية اتفاقياتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا وأن تزيل قاعدة ويلس."

وقد علّق التقرير المذكور على مواقف الشيخ بوغندورة بعبارات بعضها جارح، وكان مما جاء فيها:

"على الرغم من تأكيدات الشيخ بوغندورة [لعدد من موظفي السفارة]، والتي تبدو زائفة، بأنّ مواقفه داخل المجلس تعبّر عن قناعات شخصية قوية لديه، إلا أنّه يصعب على من يسمعه يتحدث داخل قاعة المجلس، وعلى سبيل المثال ضدّ الولايات المتحدة، ومع الدعوة للاعتراف بالصين الشيوعية وألمانيا الشرقية، ألا يساوره الشعور بأنّ مرتّبه [مرتّب بوغندورة] مدعوم من قبل خصومنا في الحرب الباردة."

دور عريقيب كرئيس للمجلس

عندما انعقدت الدورة الرابعة للهيئة البرلمانية الثالثة في ٧/ ١٢/ ١٩٦٢، جرى انتخاب النائب مفتاح عريقيب (صرمان) رئيساً لمجلس النواب للمرّة الرابعة. وتشير تقارير السفارتين

١٤٣ مؤرّخ في ١٠/ ٨/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1022/5 بالملف FO 371/173242 28183.

الأمريكية والبريطانية إلى أنّ عريقيب أظهر كفاءة وبراعة وحزماً في إدارة جلسات المجلس، كما أظهر كياسةً في علاقته مع رؤساء الحكومات الثلاث التي عاصرها ووزرائها.

ونسب إليه أحد تقارير السفارة الأمريكية[١٤٤] أنّه كثيراً ما استخدم صلاحياته كرئيس للمجلس، بشأن تحديد بنود جدول الأعمال، في تجنيب الحكومة بعض الإحراج من خلال تأجيله لإدراج بعض الاستجوابات الموجّهة إليها من قبل النواب. وعلى سبيل المثال، يعتقد التقرير المذكور أنّ عريقيب هو الذي جنّب الحكومة الإحراج الذي سبّبه لها النائب عبد السلام التهامي بطلبه منها في جلسة يوم ٢٤/ ٦ أن توضح ما إذا كانت قد حدّدت موعداً لبدء المفاوضات مع المسؤولين الأمريكيين بهدف إلغاء الاتفاقية المتعلقة بقاعدة ويلس. وكان مقرّراً أن تقدّم الحكومة جوابها على سؤال النائب التهامي في جلسة يوم ٨/ ٧، غير أنّ النائب التهامي لم يحضر تلك الجلسة، وبالتالي أعفيت الحكومة من تقديم الجواب. ويعتقد أنّ عريقيب لعب دوراً مهمّاً في إقناع النائب المذكور بالتغيّب عن الجلسة، وأنّه لعب أيضاً دوراً في عدم إدراج السؤال مرّة ثانية في جدول أعمال المجلس.

وقد نسب التقرير ذاته إلى مستشار سفارة الصين الوطنية بليبيا المستر وانج Wang (الذي وصفه التقرير بأنّه مسلم ملتزم) قوله لأحد موظفي السفارة الأمريكية بأنّ عريقيب شخصية ذات ميول غربية قوية، وأنّه أحد قلّة في مجلس النواب ممّن يدركون الأبعاد الداخلية والخارجية لما يتمّ طرحه للنقاش داخل البرلمان، وأنّ عريقيب أكّد له (للمستر وانج) اعتقاده بأهمّية الجوانب الدفاعية للاتفاقيات التي أبرمتها ليبيا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مشيراً إلى أنّ جميع جيران ليبيا يشكّلون أخطاراً محتملة على أمنها واستقرارها، وهو يرى في هذه الاتفاقيات رادعاً لأي مخططات قد تكون لدى جيران ليبيا من الجانبين على البحر الأبيض المتوسط.

علاقة حكومة فكيني بالبرلمان

عاصرت الهيئة البرلمانية الحالية (الثالثة) ثلاث حكومات برؤسائها ووزرائها، وهي حكومات عبد المجيد كعبار ومحمد عثمان الصيد ومحي الدين فكيني على التوالي.

وعلى الرغم من أنّ هذه الهيئة مدينة في وجودها للتعديل الذي أدخلته حكومة كعبار في ٢٤/ ٩/ ١٩٥٩ على قانون الانتخاب الذي كان قائماً على التمييز بين المناطق الريفية والحضرية انتخابياً، وكذلك لدرجة النزاهة العالية التي طبعت الانتخابات العامة التي أجرتها تلك الحكومة في ١٧/ ١/ ١٩٦٠، فإنّ العلاقة بين البرلمان وكعبار ووزارته سرعان ما

---

١٤٤ التقرير رقم (A-9) السالف الإشارة إليه.

تدهورت بسبب جملة من العوامل، لعلّ من أهمّها التركيبة النظيفة نسبياً لتلك الهيئة وضمّها لعدد طيّب من العناصر الوطنية المعارضة، ومنها أيضاً انغماس كعبار وعدد من وزرائه في ممارسات مالية فاسدة، ومنها اصطدام كعبار بالبرلمان حول زيارة قطع من الأسطول الإيطالي لليبيا في مارس/ آذار ١٩٦٠، وفضلاً عن ذلك ما طبع شخصية كعبار عند تعامله مع البرلمان، وما كان يظهره من ضجر وفقدان للحيوية أثناء الجلسات.[١٤٥] إنّ هذه العوامل مجتمعة هي التي أدّت في النهاية إلى سقوط كعبار بعد أن هدّده البرلمان بسحب الثقة منه بسبب قضية طريق فزان.[١٤٦]

أمّا محمد عثمان الصيد، كما يتّضح من مذكراته ومن بعض الوثائق، فعلى الرغم من فساده المالي هو أيضاً، فإنّ علاقته بأعضاء البرلمان كانت أفضل من سلفه نسبياً. ومن الواضح أنّه استخدم معهم، بعد أن رأى ما حلّ بسلفه على أيديهم، شتى الأساليب من أجل كسبهم إلى جانب حكومته. ومن تلك الأساليب: الصداقة الشخصية،[١٤٧] والمداهنة والتملّق، والتعيين في مناصب وزارية، وتقديم القروض لبعضهم من خزانة الدولة مع علمه مسبقاً أنّها لن تُردّ إليها.[١٤٨] ولا شكّ أنّ ضعف التعليم وضعف التجربة السياسية المؤسساتية كانا من العوامل الإضافية التي لعبت دوراً في كيفيّة تعامل كلٍّ من كعبار والصيد مع البرلمان.

أمّا محي الدين فكيني، فقد جاء من خلفيّة مغايرة لخلفية سلفيه، تعليماً ووظيفياً. وقد ساعدته هذه الخلفية، خلال الأشهر الأولى من عمر حكومته على الأقل، في التعامل بطريقة أفضل مع أعضاء مجلس النواب، ومؤسسة كمجلس الأمّة بصفة عامة. لقد كان يملك التعليم العالي، والمقدرة الخطابية التي اكتسبها من سنوات عمله كمندوب دائم لليبيا في الأمم المتحدة، كما كان يملك، وحكومته معه، سجلاً نظيفاً لا خدش فيه بخصوص ذممهم المالية.

يقول تقرير السفارة الأمريكية السالف الإشارة إليه في هذا الصدد:

"لقد شكّل فكيني وحكومته نقيضاً واضحاً لسابقيهم. لقد بقي فكيني أميناً ونظيفاً، وكذلك زملاؤه في الوزارة الذين تمّ اختيارهم – وبصرف النظر عن المؤهّلات المتواضعة لبعضهم– على أساس استقامتهم ونظافة ذمّتهم. كما حافظ فكيني على أسلوب نزيه وصادق وصريح في التعاون مع البرلمان، الأمر الذي أكسبه احترام وإعجاب حتى بعض خصومه من بين أعضاء مجلس النواب. لقد أتاح للنواب مجالاً واسعاً لانتقاد الحكومة حول بعض الموضوعات الحسّاسة (وربّما لم يكن ذلك خطوة إيجابية مقصودة منه، بل لعلّه أراد أن يقدّم به صورةً

١٤٥ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-9) السابق.
١٤٦ راجع الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.
١٤٧ راجع مبحث "صورة جديدة من الصراع" في فصل "تواصل الصراع الداخلي" من هذا المجلد.
١٤٨ راجع مبحث "نشاط القوى الوطنية والحزبية" في الفصل نفسه.

مغايرة لما كان يقوم به رؤساء الوزارة السابقون، وربّما حصل ذلك أيضاً كنتيجة لعدم محاولته -كسابقيه- السيطرة على أعضاء البرلمان وتوجيههم لتحقيق مآربه المالية الشخصية). لقد اتخذ فكيني البرلمان كمنصّة ترتفع من داخلها الأصوات التي تساعده في مسعاه الحثيث لوضع ليبيا فوق أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر سلامة".

"وفي حين أنّ بن عثمان شجّع وزراءه على حضور جلسات مجلس النواب، فإنّ فكيني كان مصرّاً بوجه خاص على هذا المنحى. ويمكن الآن مشاهدة الوزراء يدوّنون الملاحظات بالمقترحات التي يطرحها النواب في قاعة البرلمان. ولم يغب عن اجتماعات مجلسي النواب والشيوخ التي تمّت في الأسابيع الماضية إلا وزير واحد أو اثنان فقط. وقد أظهر فكيني، في هذا الصدد، احتراماً أكبر ممّا أظهره سابقوه لمجلس الشيوخ (رغم الاعتراف بأنّ مهمّة هذا المجلس لا تعدو وضع ختم الموافقة على التشريعات) ولم يتردّد فكيني في أن يحجّم أيّاً من النواب أو الشيوخ إذا شعر أنّهم يحاولون بقوة تعطيل بعض التشريعات الحيوية[149] أو أن يكونوا مصدر إرباك وتشويش. لقد تميّزت إجابات فكيني داخل المجلس بعمق التفكير وحسن التوقيت وبالبراعة أحياناً، كما كان يلقيها بلغة عربية فصيحة ممتازة يصعب في بعض الأحيان على بعض النواب البدو فهمها.[150] غير أنّ هناك بعض النواب الذين ينتقدون فكيني بأنّ لديه مظهراً متغطرساً، وأنّه ليس ودوداً ولا متعاطفاً بدرجة كافية مع أعضاء البرلمان".

وأيّاً ما كانت عليه حال العلاقة بين فكيني ومجلس النواب خلال الأشهر الأربعة الأولى، فمن الواضح أنّها لم تستمرّ على النحو نفسه، فما أن بدأت الدورة التكميلية الخامسة في ديسمبر/ كانون الأول من العام ١٩٦٣ حتى أصيبت هذه العلاقة بالكثير من العطب والتدهور.[151]

فضّ اجتماعات الدورة البرلمانية

تنصّ المادة (١١٢) من الدستور على أن:

"يدعو الملك مجلس الأمّة سنوياً إلى عقد جلساته العادية خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، فإذا لم يدعُ إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم العاشر من الشهر نفسه. ويدوم دور انعقاده العادي، إذا لم يحلّ مجلس النواب، مدّة خمسة أشهر على الأقل ويعلن الملك فضّ انعقاده".

ولم تشهد الفترة منذ ٢٥/ ٧/ ١٩٦٣ عقد أيّة اجتماعات لمجلس الأمّة.[152] وصدر في

١٤٩ راجع ما ورد في مبحث "أول خطة خمسية شاملة للتنمية" من هذا الفصل.

١٥٠ لعل كاتب التقرير لا يعرف أنّ البدو هم أكثر فصاحةً من سكان المدن، وقد غاب عنه أيضاً أنّه ليس من الفصاحة والبلاغة أن يتكلّم الخطيب بلغة لا يفهمها سامعوه.

١٥١ راجع مبحث "صورة جديدة من الصراع" في فصل "تواصل الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

١٥٢ شارك وفد برلماني ليبي خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٠/ ٩/ ١٩٦٣ في اجتماعات اتحاد البرلمانات العالمي الذي انعقد بالعاصمة اليوغوسلافية بلغراد.

أكتوبر/ تشـرين الأول مرسـوم ملكي يقضي بفضّ الدورة الرابعـة للمجلس اعتباراً من اليوم السابع عشر من ذلك الشهر، ولم يحمل المرسوم الملكي أيّة إشارات إلى موعد الانتخابات البرلمانية الجديدة رغم أنّ مدة هذه الهيئة البرلمانية الثالثة تنتهي في فبراير/ شباط ١٩٦٤،[١٥٣] وعلماً بأنّ المادة (١٢٩) تنصّ على أنه:

"تجـري الانتخابـات لمجلـس النواب خلال الأشـهر الثلاثة السـابقة لانتهاء مدتـه. وفي حالة عـدم إمكان إجـراء الانتخابات في الميعاد المذكور، فإنّ مدة نيابـة المجلس القديم تمتدّ إلى حين الانتخابات المذكورة، وذلك بالرغم من الأحكام الواردة في المادة (١٠٤)".



١٥٣ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-117) المؤرّخ في ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٣، الملف POL. 15-2 Libya.

تأجيل الانتخابات العامة

نصّ الدستور الليبي الصادر بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٥١ في المادة (١٠٠) منه على أن:

"يؤلّف مجلس النواب من أعضاء منتخبين في الولايات الثلاث بمقتضى أحكام قانون الانتخاب الاتحادي".

كما نصّت المادة (١٠١) من الدستور ذاته على أن:

"يحدّد عدد النواب على أساس نائب واحد عن كلّ عشرين ألفاً من الأهالي، أو عن كلّ جزء من هذا العدد يجاوز نصفه بشرط ألا يقلّ عدد النواب في أيٍّ من الولايات الثلاث عن خمسة أعضاء".

كما حدّدت المادة (١٠٤) من الدستور مدّة مجلس النواب بأربع سنوات:

"مدّة مجلس النواب أربع سنوات ما لم يحلّ المجلس قبل ذلك".

كما نصّت المادة (١٢٩):

"تجري الانتخابات لمجلس النواب خلال الأشهر الثلاثة السابقة لانتهاء مدّته، وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإنّ مدة نيابة المجلس القديم تمتدّ إلى حين الانتخابات المذكورة، وذلك بالرغم من الأحكام الواردة في المادة (١٠٤)".

كما أورد الدستور ذاته في فصل "أحكام انتقالية وأحكام مؤقتة" المواد (٢٠٤)، (٢٠٥)، و(٢٠٦) التي نصّت على:

(٢٠٤)

"تضع الحكومة الاتحادية المؤقتة قانون الانتخاب الأول لمجلس الأمّة، على أن لا يتعارض وأحكام هذا الدستور، ويعرض القانون على الجمعية الوطنية للموافقة عليه وإصداره. ويجب أن يتمّ إصدار القانون في ميعاد لا يتجاوز الثلاثين يوماً من تاريخ إصدار الدستور".

(٢٠٥)

"يجب إجراء الانتخابات الأولى لمجلس النواب في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر ونصف من إصدار قانون الانتخاب".

(٢٠٦)

"في الانتخابات الأولى لمجلس النواب، وإلى أن يتمَّ إحصاء سكان ليبيا، يكون لولاية برقة خمسة عشر نائباً، ولولاية طرابلس الغرب خمسة وثلاثون نائباً، ولولاية فزان خمسة نواب".

وفي ضوء هذه النصوص:

- صدر قانون الانتخاب الاتحادي[١٥٤] رقم (٥) لسنة ١٩٥١.
- كما جرت أوّل انتخابات برلمانية في البلاد بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٥٢ (حكومة محمود المنتصر).
- كما جرى أوّل إحصاء سكاني في ليبيا خلال صيف عام ١٩٥٤ (حكومة مصطفى بن حليم).
- كما جرت ثاني انتخابات برلمانية خلال الأسبوع الأول من شهر يناير/ كانون الثاني عام ١٩٥٦ (حكومة مصطفى بن حليم).
- كما جرت ثالث انتخابات برلمانية في ١٧/ ١/ ١٩٦٠ (حكومة عبد المجيد كعبار).

لم يظهر الإحصاء السكاني الذي جرى عام ١٩٥٤ أيّة زيادة في عدد السكان أو في تنقّلاتهم تبرّر إحداث أيّ تغيير في عدد أعضاء مجلس النواب الممثلين للشعب الليبي على أساس نسبة نائب واحد لكلّ عشرين ألف نسمة المحدّدة بموجب المادة (١٠١) من الدستور، غير أنّه كان واضحاً أنّ عدد السكان في ليبيا وتوزيعهم بين مختلف مناطقها قد تعرّض لتبدّلات كثيرة منذ عام ١٩٥٤ (الزيادة السنوية الطبيعية في عدد السكان، عودة أعداد جديدة من المهاجرين الليبيّين، وعمليات النزوح بين مختلف أنحاء البلاد).

كان متوقّعاً بموجب المادة (٢٠٤) من الدستور أن تتمّ الانتخابات البرلمانية (الهيئة البرلمانية الرابعة) في مطلع عام ١٩٦٤، كما كان متوقّعاً أن تجري الحكومة الإحصاء السكاني العام الثاني في ٣١/ ٨/ -١/ ٩/ ١٩٦٤ (أي بعد مرور عشر سنوات من الإحصاء الأول في عام ١٩٥٤). ووجدت الحكومة نفسها بين خيارين متناقضين؛ الأول، أن تجري الحكومة الانتخابات البرلمانية في موعدها (يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤) على أساس الإحصاء السكاني القديم والعدد القديم لأعضاء مجلس النواب، وهي بهذا الخيار تلتزم

١٥٤ صدر هذا القانون تحت اسم "قانون الانتخاب الأول رقم (٥) لمجلس النواب الاتحادي الليبي الصادر في سنة ١٩٥١ بموجب المادة (١٠٤) من الدستور. ونشر في العدد رقم (٣) من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٥١. وقد جرى تعديل هذا القانون بمرسوم قانون صادر في ١٦/ ١١/ ١٩٥٥ (حكومة بن حليم) ومرّة ثانية بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٥٩ (حكومة كعبار).

بنصّ المادة (١٠٤) من الدستور، غير أنّها تتجاهل التطورات الفعلية التي طرأت على عدد السكان، وهذا ما يجعل عدد النواب الـ(٥٥) في البرلمان غير ممثّل لعدد السكان (على أساس نسبة نائب واحد لكلّ عشرين ألف نسمة) وهو يتناقض بدوره مع المادة (١٠١) من الدستور. أمّا الخيار الثاني، فهو أن تؤجّل عملية الانتخاب إلى ما بعد ظهور نتيجة التعداد السكاني، وهي قد تصطدم في هذه الحالة بحرفيّة نصّ المادة (١٠٤) من الدستور، إلا أنّها من جانب آخر سوف تلبّي المتطلّبات الحقيقية لنصّ المادة (١٠١) منه.

في مواجهة هذه الإشكالية، قرّرت حكومة محمد عثمان الصيد في مطلع عام ١٩٦٣ (وقبيل استقالتها بوقت قصير على ما يبدو) استطلاع رأي المحكمة العليا في هذه القضية،[١٥٥] غير أنّ حكومة الصيد استقالت قبل أن تتلقّى أي فتوى حول هذا الموضوع.

توقّعات واستعدادات

تفيد الوقائع أنّ مختلف الأطراف والقوى السياسية كانت تتوقّع أن يتمَّ إجراء الانتخابات البرلمانية الرابعة في موعدها المقرّر، وهو مطلع عام ١٩٦٤، وأنّها أخذت تعدّ العدّة لخوضها، إذ يبدو أنّ هذه الجهات إمّا أنّها لم تأخذ علماً بطلب الحكومة من المحكمة العليا إعطاءها الفتوى بشأن إمكان تأجيل تلك الانتخابات، وإما أنّها لم تكن تتوقّع أن تجيز المحكمة العليا تأجيل الانتخابات، أو أنّ هذه الأطراف رأت أن تأخذ الحيطة وتشرع في اتخاذ الاستعدادات لخوضها أيّاً ما تكون فتوى المحكمة.

- فأحداث فزان[١٥٦] خلال شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٦٣ بين رئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان الصيد وأنصاره وبين آل سيف النصر ومؤيّديهم؛ كانت في سياق التحضير للانتخابات البرلمانية المرتقبة في مطلع عام ١٩٦٤.

- كما أنّ نشاطات وتحالفات بعض الشخصيات والقوى الوطنية والحزبية[١٥٧] منذ صيف ١٩٦٣ كانت هي الأخرى -وفقاً لاعتقاد بعض المراقبين- في إطار التحضير لخوض الانتخابات البرلمانية ذاتها.

- وفي هذا السياق أيضاً يمكن النظر إلى تضمين بعض القوى الوطنية للمذكرة التي قدّمتها إلى حكومة فكيني بعض المطالب المتعلّقة بتعديل قانون الانتخابات (تخفيض

---

١٥٥ راجع الفقرة (٤) من تقرير المستر لوكاس من السفارة البريطانية في طرابلس إلى الخارجية البريطانية المؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ ذي الرقم VT 1015/65، الملف FO 371/173240 28192.

١٥٦ راجع ما ورد تحت عنوان "أحداث فزان" في مبحث "تحركات جهوية وقبلية" بفصل "تواصل الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

١٥٧ راجع مبحثي "نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية" و"الإعلام في ظلّ الشويرف" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

مبلغ التأمين المطلوب تقديمه من المرشحين، وتحديد المبالغ التي يجوز صرفها في الحملة الانتخابية، وإجازة الترشيح بقوائم، وتخفيض الحدّ الأدنى لسنّ المرشّح إلى ٢٥ سنة).[١٥٨]

مرسوم فضّ الدورة الرابعة

مرّ بنا في المبحث السابق "دورة برلمانية نشطة" أنه صدر في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣ مرسوم ملكي يقضي بفضّ الدورة الرابعة (والتي يفترض أنّها الأخيرة) للهيئة البرلمانية الثالثة اعتباراً من ١٧/ ١٠/ ١٩٦٣. غير أنّ هذا المرسوم لم يحمل أيّة إشارة إلى موعد الانتخابات البرلمانية القادمة، الأمر الذي أطلق العنان للتكهّنات حولها.

ويبدو أن رئيس مجلس النواب السابق مفتاح عريقيب كان على علم بتأجيل موعد الانتخابات البرلمانية التالية، إذ صرّح لأحد دبلوماسيي السفارة الأمريكية بأنّه يتوقّع دعوة دورة برلمانية تكميلية خامسة جديدة إمّا في نوفمبر/ تشرين الثاني وإما في ديسمبر/ كانون الأول (١٩٦٣) القادمين.[١٥٩]

كما كانت هذه التكهّنات موضوع عدد من التقارير التي أرسلت بها السفارة البريطانية، والتي كان من أهمّها التقرير المؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ وقد جاء فيه:[١٦٠]

"(١) مع انتهاء موسم الحر، أخذت درجة حرارة الجوّ السياسي -على النقيض من ذلك- في الارتفاع. وإنّ الهدف من هذه الرسالة هو لفت انتباهكم إلى واحد أو أكثر من ملامح المشهد السياسي الليبي".

"(٢) في الفقرة الرابعة من رسالتي إلى لورنس ذات الرقم (١٠١٩) المؤرّخة في ١٤/ ١٠ أشرت إلى أنّه توجد لدينا أسباب وجيهة تدعونا للاعتقاد بأنّ الانتخابات المتوقّع إجراؤها، عادةً في يناير ١٩٦٤، سوف يتمّ تأجيلها بحجّةٍ ظاهرها أنّه يصعب إجراؤها قبل الانتهاء من إتمام الإحصاء السكاني العشري (كل عشر سنوات) الذي يحلّ موعده في عام ١٩٦٤. إنّ الإشاعات تروّج منذ فترة مشيرة إلى هذا الموضوع. وقام وليّ العهد مؤخّراً بتأكيد هذا الأمر أثناء لقائه بالسفير الأمريكي (لايتنر)، مضيفاً أنّ ذلك التأجيل سوف يكون درساً للمصريين الذين أنفقوا الكثير من الأموال تحسّباً لهذه الانتخابات".

"(٣) في السابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول؛ صدر مرسوم ملكي بفضّ الدورة البرلمانية

١٥٨ راجع مبحث "مطالب القوى الوطنية" في الفصل الرابع من هذا المجلد.
١٥٩ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-117) المؤرّخ في ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٣، الملف POL. 15-2 Libya.
١٦٠ رقم VT 1015/65 بالملف FO 371/173240 28192.

الرابعة للبرلمان الحالي. ووفقاً للمواد (١٠٤)، (١٠٧)، (١٢٩) من الدستور الليبي فإنّ الملك الآن أمام أحد خيارين:

(١) أن يحلّ البرلمان ويدعو إلى عقد انتخابات برلمانية قبل انتهاء مدة الهيئة البرلمانية الحالية في يناير القادم (١٩٦٤).

(٢) أن يدعو الهيئة البرلمانية الحالية إلى دورة برلمانية جديدة، وبذا يمدّ في عمر هذه الهيئة".

"(٤) إنّ الآراء متباينة حول الخيار الذي يمكن أن يسير فيه الملك. لقد أبلغ محمود المنتصر السفير (البريطاني) أنّه سوف يجري تأجيل الانتخابات. محمد بن عثمان الصيد (رئيس الحكومة السابق) من جانبه قال إنّ كلّ شيء سيتوقّف على رأي المحكمة العليا في الموضوع الذي سبق أن أحاله عليها قبيل استقالة حكومته. وكما سيتبيّن لك من سجلّ مقابلته مع السفير، المرفق برسالة المستر ستيوارت إلى المستر سكريفنر رقم (١٠٦٥) بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣، فإنّ هذا السؤال يدور حول ما إذا كان إجراء الانتخابات على أساس الدوائر الانتخابية الحالية سليماً في ضوء التغيرات على عدد السكان في كثير منها، بحيث أصبح تعدادها يزيد أو ينقص عن الـ (٢٠) ألف نسمة، (ذلك أنّ قانون الانتخاب ينصّ على أنّ عدد السكان في كلّ دائرة ينبغي أن يكون في حدود هذا العدد باستثناء فزان). ووفقاً لاعتقاد بن عثمان، إذا كان رأي المحكمة العليا يعتبر إجراء الانتخابات على أساس الدوائر القائمة صحيحاً، فإنّه سوف يجري في هذه الحالة حلّ البرلمان (القائم) وتتمّ الدعوة إلى انتخابات جديدة في مطلع العام القادم (١٩٦٤). أمّا إذا كان رأي المحكمة في الاتجاه الآخر، أو لم تصدر المحكمة أيّ رأي قبل دعوة البرلمان في دورة جديدة في نوفمبر أو ديسمبر ١٩٦٣، فهذا يعني تأجيل الانتخابات البرلمانية".

"(٥) يبدو حتى الآن أنّه لم يتمّ اتخاذ أي قرار بشأن موعد الانتخابات البرلمانية (قبل التعداد السكاني أو بعده). غير أنّه إذا رئي مراعاة المدد المنصوص عليها قانوناً، فإنّ الخطوات الأولى في هذا الاتجاه يتوجّب اتخاذها في القريب العاجل. ولقد جرى، في الوقت نفسه، الإعلان عن أنّ التعداد السكاني سوف يجري خلال يومي ٣١/ ٨ و١/ ٩/ ١٩٦٤، ومن ثمّ فإذا رئي تأجيل الانتخابات بحجة إتمام الإحصاء السكاني أولاً، فمعنى ذلك أنّه سوف يجري تأجيل الانتخابات القادمة ما لا يقلّ عن مدة عام (ذلك أنّ قانون الانتخاب نفسه يتوجّب تعديله ليأخذ في الاعتبار التغيير في الدوائر الانتخابية ومشاركة المرأة في التصويت)".

"(٦) هناك نقطة مثيرة للاهتمام تتعلّق بفضّ الدورة البرلمانية الرابعة. ذلك أنّ رئيس الوزراء (فكيني) أشار، قبيل بدء العطلة الصيفية للبرلمان، أنّه ينوي دعوة البرلمان للانعقاد. وفي الواقع، فإنّ وزير المالية والاقتصاد الوطني (منصور بن قدارة، المقرّب من فكيني) أخبر السفير البريطاني، قبل أيام قليلة من صدور المرسوم الملكي في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول

(القـاضي بفـضّ الدورة البرلمانيـة) أنّ البرلمان سـوف يجتمع من جديـد في العشرين من ذلك الشـهر. ومـن الواضح أنّ هناك تغـيّراً في الموقف حدث في اللحظة الأخـيرة. وإنّني أعتقد أنّ هـذا التغيير في الموقف ذو صلة بالوضع السـياسي أكثر منه بموعـد الانتخابات القادمة، وربّما كانـت هناك مجموعة من الاعتبارات هي التي جعلت فكيني يميل إلى تجنّب البرلمان أو الملك، وحدت به إلى اعتبار انعقاد البرلمان في الوقت الحالي غير مناسب".

وختم المسـتر لوكاس I.T. M. Lucas من السـفارة البريطانية رسـالته إلى المسـتر جون بالخارجية البريطانية بإيراد جملة من الاعتبارات التي عناها، وهي:

- موضوع الحـرب الجزائرية/ المغربيـة (٨/ ١٠/ ١٩٦٣) واختلاف وجهـات نظر الملك وفكيني إزاءها.
- تنامـي حالـة عدم الرضـا لـدى البرقاويين تجاه موقف حكومـة فكينـي (إزاء مشروع إعـادة بنـاء مدينة المرج التي ضربها الزلزال في مطلع عـام ١٩٦٣ وإزاء مشروع البيضاء كعاصمة).
- الاضطرابـات في فـزان (بـين منـاصري آل سـيف النـصر وبـين مؤيّـدي محمـد عثـمان الصيد).
- الاختـلاف بين الملك وفكيني حول قيام الأخير برحلته إلى دول المغرب في أغسـطس/ آب ١٩٦٣ دون علم الملك.[١٦١]
- التباطؤ الذي طبع تنفيذ مشروعات خطة التنمية.

مرسوم ملكي جديد

لم يمضِ سـوى عشرين يوماً على المرسـوم الملكي الذي قضى بحلّ الدورة البرلمانية الرابعة للهيئة البرلمانية الثالثة؛ حتى صدر مرسوم ملكي آخر في ٧/ ١١/ ١٩٦٣ يدعو الهيئة البرلمانيـة ذاتها للانعقاد بالبيضاء في دورة برلمانية تكميلية خامسـة يوم ٧/ ١٢/ ١٩٦٣،[١٦٢] وبـذا تصبح هذه الهيئـة البرلمانية أطول الهيئات البرلمانية التي عرفتها ليبيا الملكية عمراً.[١٦٣] وقـد وضـع هـذا المرسـوم حـدّاً للتكهّنـات التي كانـت رائجـة يومذاك، وبـات معروفـاً أنّ الانتخابـات البرلمانيـة للهيئة البرلمانيـة الجديدة (الرابعـة) تأجّلت إلى ما بعـد الانتهاء من

١٦١ راجع مبحث "خصومات فكيني" في الفصل الثاني عشر من هذا المجلد.

١٦٢ راجع برقية السفارة البريطانية رقم (Saving 25) بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦٣، الملف FO 371/173 240 28192.

١٦٣ لم تعـرف الحيـاة البرلمانيـة في ليبيا هذه الحالة سـوى هذه المرّة. راجع ما ورد حـول انتخاب رئيس مجلس النواب في هـذه الدورة في مبحث "صورة جديدة من الصراع" في فصل "تواصل الصراع الداخلي" بهذا المجلد.

الإحصاء السكاني العام في أغسطس/ سبتمبر ١٩٦٤ وتعديل قانون الانتخاب وفقاً لذلك، وهذا ما تمّ -كما سنرى- خلال حكومة محمود المنتصر الثانية.

استفسار وتوضيحات

خلال لقاء وليّ العهد[١٦٤] بالسفير الأمريكي الجديد (لايتنر) في مطلع سبتمبر/ أيلول ١٩٦٣، أشار الأمير إلى موضوع تأجيل الانتخابات البرلمانية، وكيف أنّ ذلك التأجيل لن يكون في صالح المصريين الذين أنفقوا الأموال على عدد من المرشحين تحسّباً لأن تجري تلك الانتخابات في مطلع عام ١٩٦٤.

ويبدو أنّ الخارجية البريطانية فهمت من تصريح وليّ العهد أنّ قيام المصريين بإنفاق تلك الأموال كان من الأسباب التي دفعت السلطات الليبية إلى تأجيلها. ومن ثمّ فقد بعثت إلى سفارتها في ليبيا تستوضح ما إذا كان لهذه القصة أساس من الصحّة.[١٦٥]

وتولّى الردّ على هذا الاستفسار المستر لوكاس بموجب رسالته المؤرّخة في ٢٨/ ١١/ ١٩٦٣ وقد جاء فيها:[١٦٦]

> "كما سبق أن أوردت في الفقرة (٢) من رسالتي إلى روبرت جون التي تحمل الرقم نفسه (١٠١٣٥) والمؤرّخة في ٢٨/ ١١/ ١٩٦٣، فإنّ وليّ العهد ذكر للسفير الأمريكي أنّ المصريين الذين ما برحوا ينفقون الأموال على الانتخابات (البرلمانية القادمة)، سيكتشفون أنّ جهودهم ذهبت سدى، لأنّ الانتخابات سوف يجري تأجيلها. إنّ وليّ العهد لم يقل إنّ هذا الأمر هو أحد أسباب تأجيل الانتخابات".

وأضاف لوكاس في رسالته جملةً من التوضيحات الأخرى:

> "ومن المحتمل أن تكون الدوافع الرئيسية لهذا التأجيل ناجمة في الحقيقة عن الاعتبارات التالية:
>
> ١. إنّ القصة الرائجة، والتي مفادها أنّه لا يمكن إجراء الانتخابات إلا بعد إتمام التعداد السكاني في الصيف القادم، تبدو إلى حدٍّ ما صحيحة. فبالإضافة إلى التغييرات التي طرأت على حجم وتوزيع السكان، فإنّ قانون الانتخاب نفسه يحتاج، بسبب التعديلات الدستورية التي حدثت، إلى تغيير. وفي الحدّ الأدنى فإنّ هذا يقدّم غطاءً معقولاً

---

١٦٤ راجع مبحث "وضع وليّ العهد وعلاقاته" في فصل حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي" في هذا المجلد. ومن الواضح أنّ الأمير كان على علم بموضوع تأجيل الانتخابات البرلمانية منذ مرحلة مبكرة، ومن الواضح أيضاً أنّه لم يشاطر في هذه المعلومة صديقه محمد عثمان الصيد الذي ظلّ حتى فترة متأخّرة يتصوّر إمكان عقد الانتخابات في موعدها.

١٦٥ الاستيضاح كان بموجب الرسالة المؤرّخة في ١٤/ ١١/ ١٩٦٣ ذات الرقم VT 1015/70، الملف FO 371/173 240 28192.

١٦٦ ذات الرقم الإشاري VT 1018/71 بالملف السابق.

للاعتبارات الواردة فيها بعد. ومن الممكن أيضاً تصوّر أنّ رئيس الوزراء لا يرغب في أن يربط نفسه على مدى الأربع سنوات القادمة بالعدد الحالي لمجلس النواب (٥٥ عضواً) الذي يعطي للنواب البرقاويين، على الأقلّ من الناحية النظرية، كتلةً من الأصوات قادرة على تعطيل الإصلاحات الدستورية[١٦٧] (التي يزمع القيام بها).

٢. من جهة ثانية، فإنّ رئيس الوزراء لم يتهيّأ بعد (من خلال خطته للتنمية) لترك أثر حقيقي في البلاد. إنّ فكيني يقوم في الوقت الحاضر بتخصيص جزء كبير من وقته لتقديم نفسه للشعب في إطار الاهتمام بالقضايا المحلية، وذلك عن طريق القيام بزيارات للمشروعات الإسكانية، وتوزيع عقود التمليك على المزارعين، وتقديم المساعدات الحكومية إليهم، وإصدار التعليمات لموظفي الحكومة بحسن التعامل مع الجمهور، والحضور إلى مكاتبهم في المواعيد المحددة. ويأمل رئيس الوزراء أن تكون هناك –بعد سنة من الآن– إنجازات ونتائج لجهوده بمقدوره أن يبيّنها للناس، وأن يكون هناك أيضاً عدد من مشروعات التنمية التي قُطع فيها شوط كبير من الإنجاز، ومن ثمّ يكون لديه أساس كافٍ لجذب أصوات الناخبين لصالحه.

٣. على الرغم من أنّه يصعب علينا تصديق أنّه ليس بمقدور الحكومة إجراء الانتخابات (وهذا يتناقض إلى حدٍّ ما مع الاعتبار الوارد آنفاً) فإنّ من المحتمل أنّ المناخ السياسي غير مواتٍ بالدرجة نفسها التي كانت سائدة قبيل الانتخابات الأخيرة.[١٦٨] فنواب "المعارضة" بمقدورهم أن يثيروا عدداً من القضايا تتراوح ما بين عدم إحراز إي تقدّم في مشروع إعادة بناء مدينة "المرج" (وهي قضية ساخنة في برقة)، وموضوع القواعد العسكرية والاتفاقيات الدفاعية الحساس الذي ينتظر أن يكون محرجاً بشكل كبير للحكومة. صحيح أنّه لا توجد حملات انتخابية في ليبيا بالشكل المعروف لنا (في الغرب)، غير أنّ هذا يشكّل سبباً قوياً وكافياً لترجيح قرار التأجيل".

١٦٧ لا نشّك بأنّ الرسالة تعني موضوع البيضاء كعاصمة، ذلك أنّه لم يعرف ما إذا كان ما يزال في برنامج رئيس الوزراء فكيني للإصلاحات الدستورية سواها.

١٦٨ لا بدّ أنّه يقصد الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد في مطلع عام ١٩٦٠ خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار، ذلك أنّ البلاد لم تعرف منذئذ انتخابات عامة.

أوضاع الجيش وقوات الأمن[١٦٩]

وصف المستر دو بولاي، رئيس الجانب البريطاني (في المحادثات التنسيقية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي جرت بواشنطن في ٧/ ١/ ١٩٦٤)، القوة العددية للقوات النظامية في ليبيا بالعبارة التالية:

"إنّ البريطانيين يعتقدون أنّ القوة العددية للجيش الليبي على الورق هي (٦,٠٠٠) رجل، ما عدا من كانوا قوات الاحتياط. ومع ذلك، فإنّ القوة العددية العملية للجيش في الواقع هبطت إلى (٣,٢٠٠) فرد وهبطت فيما بعد إلى ما دون (٣,٠٠٠) شخص".

"أمّا بالنسبة لقوات الأمن التي تخضع لقيادة الفريق محمود بوقويطين، فتبلغ قوتها العددية نحو (١١,٠٠٠) شخص، وهي قوة فعّالة، ومن المرجّح أن تكون كذلك في أيّة حالة طوارئ. إنّ الملك يعتمد عليها في حفظ النظام داخلياً، وسوف تكون قادرة على التعامل مع أيّة اضطرابات داخلية."

وعلى الرغم من أنّ محمد عثمان الصيد أعلن في خطاب العرش، الذي ألقاه يوم ٦/ ١٢/ ١٩٦٢ بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، أنّ حكومته عازمة على تشكيل كتيبة خامسة بالجيش الليبي يبلغ تعدادها (٨٠٠) فرد، فإنّ تنفيذ هذه الخطوة، على ما يبدو، تعثّر لسببين؛ أولهما استمرار الهواجس لدى الملك حول ولاء الجيش له،[١٧٠] وثانيهما استقالة حكومة الصيد وقدوم حكومة جديدة بأولويّات مختلفة ووزير دفاع جديد.

وإذا كانت الحكومتان البريطانية والأمريكية هما اللتان حالتا بصفة أساسية في الماضي دون أن تزيد قوة الجيش الليبي العددية والعتادية فوق حجم معيّن، لاعتبارات مالية وسياسية وربّما استراتيجية تخصّهما، فإنّ الوثائق البريطانية والأمريكية الخاصة بفترة وزارة فكيني تجمع على أنّ الملك إدريس هو الذي وقف حائلاً هذه المرّة – لأسباب أمنية على ما يبدو– دون زيادة حجم الجيش الليبي.[١٧١]

---

١٦٩ راجع أيضاً مبحث "الأوضاع داخل صفوف الجيش" في فصل "تواصل الصراع الداخلي"، ومبحث "العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية" في فصل "ملامح سياسة خارجية جديدة" في هذا المجلد.

١٧٠ في أعقاب المحاولة الانقلابية التي شهدتها ليبيا في أواخر عام ١٩٦١. راجع مبحث "محاولة أولى لانقلاب عسكري" في فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي". المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٧١ راجع ما ورد على سبيل المثال على لسان وليّ العهد خلال لقائه بالسفير الأمريكي الجديد لايتنر. مبحث "وضع وليّ العهد وعلاقاته" في فصل "تواصل الصراع الداخلي" بهذا المجلد.

وعلى الرغم من التحفّظ الذي كان للملك بشأن زيادة حجم الجيش، فإنّ وزير الدفاع الجديد سيف النصر عبد الجليل؛ أقدم، وربّما دون علم الملك، على الموافقة على تجنيد (١,٥٠٠) نفر جديد بالجيش، وذلك كما يتّضح من محضر[١٧٢] الاجتماع التنسيقي البريطاني/ الأمريكي الذي عقد في واشنطن يوم ٧/ ١/ ١٩٦٤ (من محضر الاجتماع كما أعدّه الجانب البريطاني):

"بند (٢) فقرة (٥)

فيما يتعلّق بحجم الجيش فقد قال المستر غرانت ماكلانهان.[١٧٣] (من الجانب الأمريكي) أنّ رئيس أركان الجيش الليبي (اللواء نوري الصديق) أبلغ الأمريكيين يوم ١٧/ ١٢/ ١٩٦٣ أنّ وزارة الدفاع وافقت على تجنيد (١,٥٠٠) جندي جديد، وأنّ ذلك يعني زيادة القوة العددية للجيش إلى (٥,٠٠٠) شخص. ولا يُعرف ما إذا كان الملك قد استشير في هذا الموضوع أم لا؟ وقد أجاب المستر نيوسوم عن سؤال لنا حول حكمة الضغط على الملك بقبول جيش أكبر عدداً، بأنّه يشكّ في أن يكون الملك قد وافق فعلاً على خطوة التجنيد الأخيرة. كما أضاف أنّ برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية[١٧٤] الأخير هو في الحقيقة إشارة سياسية قامت بها الحكومة الأمريكية استجابة لضغوط ليبية كبيرة، بما فيها طلب شخصي من وليّ العهد للرئيس الراحل (كنيدي). وقد ساورت الإدارة الأمريكية الشكوك حول الحكمة من وراء تقديم هذا البرنامج الموسّع، وذلك بسبب القيادة غير المرضية حالياً للجيش، وغياب اليقين حول الدور الذي يمكن لهذا الجيش أن يلعبه. إنّ الحكومة الأمريكية سوف تلتزم بكلّ تأكيد بتنفيذ تعهداتها بموجب هذا البرنامج، غير أنّه إذا رغب الملك، على سبيل المثال، في تبطئة تنفيذه، فلن نكون (الأمريكان) غير متعاطفين مع تلك الرغبة. وعبّر المستر نيوسوم عن موافقته على تحليلنا (البريطانيين) للأسباب التي تدعو الملك لاتخاذ هذا الموقف من الجيش."

ومن اللافت للنظر أنّ المستر نيوسوم رفض أن تكون الحكومة الأمريكية طرفاً في أيّة محاولة للاقتراح على الملك بتغيير رأيه في موضوع حجم الجيش (كما يتّضح من المحضر الأمريكي لهذه المحادثات):

"لقد تساءل المستر دو بولاي عمّا إذا كانت الحكومة الأمريكية ترى حكمةً في محاولة التأثير على الملك بالتخلّي عن تحفّظاته تجاه توسيع الجيش الليبي. وقد ردّ المستر نيوسوم بأنّ أمريكا لا ترغب في أن تكون طرفاً في إثارة هذا الموضوع مع الملك، وأنّه إذا رغب الملك ووليّ العهد في إيقاف عملية توسيع الجيش، فلن نسعى نحن لدفعهما في الاتجاه الآخر".

١٧٢ الوثيقة البريطانية رقم VT 1015/6 بالملف FO 371/172 855. ويلاحظ أنّ المحضر الذي أعدّه الجانب الأمريكي عن هذا الاجتماع ذاته والموجود بالملف POL. 1 Libya قد خلا من هذه الفقرة.

١٧٣ المستر ماكلانهان كان يشغل في الوقت نفسه منصب مدير مكتب ليبيا بالإدارة الإفريقية في الخارجية الأمريكية.

١٧٤ راجع ما ورد تحت عنوان "برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية" في مبحث "العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية" في الفصل الثامن من هذا المجلد.

فراغ في قيادة الجيش

بقي منصب نائب رئيس أركان الجيش شـاغراُ منذ اغتيال العقيد إدريس العيسـاوي في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢. وقد كان لعدم تعيين أحد كبار الضباط الأكفّاء لشغل هذا المنصب أثر سلبي كبير على فاعلية الجيش وروحه المعنوية، لا سـيّما بسـبب ما عرف عن رئيس الأركان اللواء نوري الصديق من طبيعة ليّنة وغير حازمة.

ويتّضـح من الوثائق المتعلّقـة بفترة حكومة محمد عثمان الصيـد أنّ النيّة كانت متّجهة إلى تعيين أحد كبار الضباط من خارج الجيش (كان اسم ضابط الشرطة الزعيم عبد الرحمن بادي أكثر الأسماء تردّداً في هذا السياق)،[١٧٥] ولكن يبدو أنّ الفكرة لقيت رفضاً من قبل عدد من العسكريين، وربّما السياسيين أيضاً، وعلى رأسهم البوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية. ومن جهة أخرى، فإنّ المرشـحين لتولّي هذا المنصب من داخل الجيش (كالعقيد السنوسي شمس الدين والعقيد عبد العزيز الشلحي) هم من المحسوبين على زمرة البوصيري الشلحي، الأمر الذي أثار استنكار ومخاوف عدد كبير من ضباط الجيش، فضلاً عن وليّ العهد وعدد من أنصاره (وحتى المراقبين الأجانب)، على اعتبار أنّ هذا التعيين سـوف يقلـب موازين القوى لصالح البوصيري وجماعته المناوئة لوليّ العهد والمتربّصة للانقضاض على السلطة فور وفاة الملك.

وتفيـد الوثائـق البريطانيـة المتعلّقـة بفترة حكومـة فكينـي، أنّ العقيـد ثيودور/ تيد لوك Teoder/Ted Lough رئيـس البعثـة العسـكرية البريطانيـة فـي ليبيـا، والـذي ربطتـه بالعقيـد عبد العزيـز الشـلحي، صلة وطيـدة، عبّر في أحـد تقاريره الدوريـة إلى الحكومـة البريطانية (تقريـر النشـاط الخاص بشـهر سـبتمبر/ أيلول ١٩٦٣) عن تبنّيه واستحسـانه لفكـرة تعيين العقيد الشـلحي، ليس فقط نائباً لرئيس الأركان، بل رئيسـاً لأركان الجيش الليبي بديلاً للواء نوري الصديق. وقد أثارت هذه الفكرة التي لوّح بها لاو في تقريره ردود فعل سلبية لدى عدد من زملائه الدبلوماسـيين في طرابلس وبنغـازي، وحتى في الخارجية البريطانية. من ذلك ما عقّب به المستر لوكاس على تلك الفكرة في رسالته[١٧٦] الموجّهة إلى المستر سكريفنر بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٦٣ وقد جاء فيها بهذا الخصوص:

"نحن نوافق على أنّه وفقاً للمعايير الليبية، فإنّ عبد العزيز الشلحي يعتبر ذا كفاءة. وعلى الرغم من افتقاده للخبرة العسكرية، فهو يمتلك الإقدام والطاقة المطلوب توفّرهما في رئيس الأركان. وفي الوقـت ذاته، هناك تحفّظان ينبغي إثارتهما. الأول؛ أنّ الاهتمام الذي يوليه الشـلحي لمهامه العسـكرية يتّصـف بعدم الثبات، والثاني؛ أنّ حماسـة لاو تجاه بعض أصدقائـه الليبيّين تميل إلى

---

١٧٥ راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" بفصل "تنامي الصراع الداخلي" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٧٦ الرقم الإشاري VT 1015/71 بالملف FO 371/173240 28192.

تخطّي الحدود أحياناً، فهناك الاعتبارات السياسـية المرتبطة باختيار عبد العزيز الشلحي رئيساً للأركان، إذ إنّ من المرجّح أن يقوم بإلقاء ثقل الجيش بالكامل وراء (أخيه) البوصيري في حال قيام الأخير عند وفاة الملك بمحاولة انقلاب ضدّ وليّ العهد".[١٧٧]

ومن الواضح أنّ حكومة فكيني قد سقطت قبل أن يتمّ اتخاذ قرار بشأن من يخلف العقيد العيساوي في منصب نائب رئيس الأركان.

طلب مدرعات صلاح الدين

يُفهم من الوثائق البريطانية[١٧٨] المفرج عنها أنّ وزير الدفاع الليبي سيف النصر عبد الجليل انتهز فرصة اجتماعه بالمستر سكريفنر (مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية) أثناء زيارة الأخير لليبيا خلال شـهر يونيو/ حزيران ١٩٦٣، وأثار معه موضوع المسـاعدات العسـكرية البريطانيـة لليبيا، وكيف أنّها دون توقّعات الليبيّيـن. كما عبّر اللواء نوري الصديق (رئيس أركان الجيش) خلال اللقاء ذاته عن أمله في أن تقوم الحكومة البريطانية بتقديم عدد من مدرعات صلاح الدين كهدية للجيش الليبي. وقبل أن يغادر المسـتر سـكريفنر ليبيا، عبّر كتابةً لوزير الدفاع الليبي عن صعوبة تقديم المدرعات المطلوبة في شكل هدية.

قام المسـتر سـكريفنر من جانبه إثر عودته إلى بريطانيا (وبالتفاهم على ما يبدو مع العقيد تيد لوك رئيس البعثة العسـكرية البريطانية في ليبيا) باقتراح أن تقوم الحكومة البريطانية بإهداء مدرعتيـن فقـط لليبيا، أملاً في أن يكـون ذلك إغراء للحكومة الليبية في شـراء بقية المدرعات المطلوبة.[١٧٩] ولم تقم الحكومة البريطانية باتخاذ أي إجراء في الموضوع انتظاراً لأن تقدّم وزارة الدفاع الليبية طلباً مكتوباً بالمدرعات المرغوبة عبر القنوات الرسمية، وهذا ما لم يحدث.

اللـواء نـوري الصديق، من جانبه، عاد وأثار بإلحاح موضـوع المدرعات المطلوبة أثناء اجتماعـه بالعقيد لاو الـذي نصحه بضرورة أن يثير وزير الدفاع هـذا الموضوع عبر القنوات المعتادة. وتساءل اللواء الصديق خلال الاجتماع كيف تقوم بريطانيا بتقديم تشكيل كامل من مدرعـات صلاح الديـن هدية إلى الأردن، في الوقت الذي تكون فيه بخيلة إلى هذا الحد مع حليفتها وصديقتها ليبيا.[١٨٠]

---

١٧٧ للمزيد من الأمثلة على تحفظات الدبلوماسيين البريطانيين والخارجية البريطانية حول اقتراح العقيد لوك، راجع رسالة سكريفنر للوكاس بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٦٣ رقم VT 1015/71 ورسالة دونداس إلى سكريفنر بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٦٣ بالملف السابق نفسه.

١٧٨ راجع رسالة لوكاس المؤرّخة في ٨/ ٧/ ١٩٦٣ رقم VT 1195/7 بالملف FO 371/173276، ورسالته المؤرّخة في ٢٧/ ١١/ ١٩٦٣ رقم VT 1193/5 بالملف FO 371/173269.

١٧٩ لم يحدّد اللواء نوري الصديق عدد المدرعات المطلوبة، غير أنّه وفقاً لتقدير العقيد لاو فإنّ إجمالي العدد المطلوب هو (١٦) مدرعة، ويتراوح ثمن المدرعة المطلوبة يومذاك ما بين (٢٥) ألف و(٣٠) ألف جنيه إسترليني.

١٨٠ رسالة دونداس (بنغازي) إلى لوكاس (طرابلس) المؤرّخة في ١٩/ ١١/ ١٩٦٣ ذات الرقم الإشاري 1201/63. الملف السابق.

عـاد العقيـد لاو واقتـرح علـى حكومتـه أن تأخذ الهدية شـكل أربع مدرعـات بدلاً من اثنتين. وتفيد رسالة[١٨١] مؤرّخة في ٩/ ١٢/ ١٩٦٣ مرسلة من المستر بيتر لورنس بالخارجية البريطانية إلى المسـتر لوكاس بطرابلس حول هذا الموضوع "أنّ معطيات جديدة طرأت في غير صالح فكرة تقوية الجيش الليبي بهذه الكيفية."

وخـلال الاجتمـاع التنسـيقي، الـذي عقد في واشـنطن يـوم ٧/ ١/ ١٩٦٤ بيـن وفدين أمريكي وبريطاني، جرت الإشارة إلى هذا الموضوع على النحو التالي:

"طلبـت الحكومـة البريطانية من رئيس البعثة العسـكرية البريطانية في ليبيـا (العقيد تيد لوك) البقـاء في منصبـه لمدة عامين آخريـن[١٨٢] وطلبت منه تقديم توصياته بشـأن الجيش الليبي. لقد قـدّم توصياتـه وهي الآن قيـد الدراسـة. إنّ معظم عتاد الجيـش الليبي بريطـاني الصنع. وقد طلـب رئيس الأركان (الليبـي) تزويد بلاده بعدد من مدرعات صلاح الدين. وطلب المسـتر دو بـولاي (رئيـس الوفد البريطاني) تعليـق الجانب الأمريكي حول هـذا الموضوع، ملاحظاً، حسـب فهمـه، أنّ مدرعات صلاح الديـن التي جرى تزويد ليبيا بهـا في الماضي تمّ شراؤها في السوق (بطريقة Off-Shore Procurement وليس عن طريق الحكومة) غير أنّ هذه الطريقة لم تعد ممكنة[١٨٣] فقد تمّ إلغاؤها".

ويضيف المحضر الأمريكي بشأن هذه المسألة:

"واصل المسـتر نيوسـوم (رئيس الجانب الأمريكي) قائلاً بأنّ الليبيّين اتصلوا بنا حول إمكان شراء (٢٢) دبابة طراز (إمْ-٤٨) بمدافع (٩٠) ملم.[١٨٤] وقد تسـاءل المسـتر دو بولاي عمّا إذا كانـت هذه الدبابـات تتوافق مع خطط الولايـات المتحدة للجيش الليبي، وقـال إنّ الحكومة البريطانية كانت ميّالة إلى عدم الاسـتجابة لطلب الليبيّين بتزويدهم بمدرعات صلاح الدين. ثمّ واصل متسـائلاً: وهل تتناسب هذه المدرعات مع الخطط الأمريكية (لتطوير الجيش الليبي وتسليحه)؟ وقد ردّ المستر نيوسوم بأنّ عليه أن يراجع المسألة مع الخبراء العسكريين، وبصورة عامّة فإنّه، إلى حدٍّ ما، شبه واثق بأنّها لا تتناسب مع الخطط الأمريكية".

---

١٨١ تحمل الرقم الإشاري VT 1193/5 بالملف FO 371/173269 36717. وقد عقّب المستر لورانس في رسالته على ما أثاره اللواء الصديق بشـأن المسـاعدات العسـكرية البريطانية للأردن بأنّ ما ذكره اللواء الصديق ليس صحيحاً بشـكل حرفي، وأنّ حقيقة الموضوع أنّ بريطانيا أعطـت الأردن (١٢) مدرعـة كإعـارة في عام ١٩٦١ (على غرار كاسـحتي الألغام اللتيـن قدّمتا لّليبيا). كما أضاف المسـتر لورنس موجهاً كلامه للمسـتر لـوكاس "ولمعلوماتك الخاصة، فإنّ الحكومـة البريطانية زوّدت الأردن خلال السـنوات ١٩٦٠-١٩٦٢ بموجب برنامج المساعدة العسكرية لها بـ (٤٢) دبابة سينتوريون"، ومعنى ذلك أنّ احتجاج اللواء الصديق يظلّ صحيحاً في أساسه.

١٨٢ بقي العقيد لاو في منصبه ست سنوات (١٩٦٠-١٩٦٦) وبالتالي فهو على معرفة وثيقة بأوضاع الجيش الليبي، ومن المهم معرفة ما إذا كان قد ترك أيّ أوراق أو كتب أيّة مذكرات عن هذه الحقبة من حياته.

١٨٣ حسب الترتيبات الجديدة بموجب برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية الجديد. راجع مبحث "العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية" في الفصل الثامن من هذا المجلد.

١٨٤ هـذه هـي البدايـة لما عرف فيما بعد بقضية "صفقـة الدبابات" التي أمر الملـك بإلغائها بعد وصـول الدبابات المعنية مـن الولايات المتحدة الأمريكية إلى الموانئ الليبية. راجع الفصول المتعلقة بحكومة محمود المنتصر الثانية في المجلد الخامس/ الجزء الثاني من هذا الكتاب.

أمّا المحضر البريطاني لهذا الاجتماع فهو يختلف بعض الشيء عن المحضر الأمريكي، وبخاصّة فيما يتعلّق بهذه النقطة الأخيرة، إذ ورد به:

"لقد قال نيوسوم إنّ الليبيّين طلبوا منّا تزويدهم بـ(٢٢) دبابة متوسطة طراز إمْ-٤٨. هناك استجابة من جانبنا لهذا الطلب لأنّ الدبابات المطلوبة تتوافق مع إعادة التنظيم المعتزمة من جانبنا للجيش الليبي. ولعلّه ممّا حفز الليبيّين على تقديم هذا الطلب عدم رضائهم بشأن اقتصار برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية (الجديد) على الأسلحة الخفيفة. وفي إجابة عن تساؤل طُرح، قال المستر نيوسوم إنّه لا يعتقد، حتى لو قمنا [البريطانيون] بتزويد الليبيّين بمزيد من مدرعات صلاح الدين، أنّ هذا لن يتضارب مع البرنامج الأمريكي، ذلك أنّ هذه السيارات المصفحة ليست نسخة من أيّ عتاد أمريكي.[١٨٥] ومع ذلك، فسيقوم بالاستفسار عن الموقف على وجه الدقة. وقال نيوسوم، وعلى وجه العموم، فإنّ برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية ما زال في مراحله الأولى، ولم يتمّ حتى الآن شحن أي كميات عتاد رئيسية".[١٨٦]

كان هذا الاجتماع البريطاني/ الأمريكي كما سبق أن اشرنا في ٧/ ١/ ١٩٦٤، ولم يكتمل هذا الشهر حتى كانت حكومة فكيني قد سقطت. ومن ثمّ فلم يتمّ إنجاز أيّة خطوات أخرى بشأن هذه المدرعات.

البعثتان العسكريتان البريطانية والأمريكية

في ١٨/ ١٢/ ١٩٥٢ (خلال فترة حكومة محمود المنتصر) وصلت إلى ليبيا أول بعثة عسكرية بريطانية مؤلفة من تسعة عسكريين بقيادة المقدم رايفورد براون Reyford Brown كانت مهمتها تنظيم وتدريب الجيش الليبي[١٨٧] الذي كانت الحكومة قد شرعت يومذاك في تأسيسه.

وفي ٢/ ٩/ ١٩٥٧ (خلال حكومة عبد المجيد كعبار) وفي إطار تعهّد الحكومة الأمريكية[١٨٨] بتدريب وتجهيز كامل الجيش الليبي، وصلت إلى ليبيا بعثة عسكرية أمريكية قوامها (١٤) عسكرياً بقيادة العقيد إدوارد ساكس Edward I. Sachs عُرفت باسم الهيئة الاستشارية للمساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا Military Assistance Advisory Group (MAAG).

---

١٨٥ وردت هذه العبارة بالنصّ الإنجليزي على النحو التالي: "Mr. Newsom said that he did not think that, even if we did provide more Saladins, this would not interfere with the American Programme".

١٨٦ إنّ القارئ لمحضري هذا الاجتماع لا يملك إلا أن يحسّ بوجود بذور الحساسية والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشأن مبيعات السلاح القادمة لليبيا.

١٨٧ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ٩/ ٩/ ١٩٦٣ رقم VT 1015/60 بالملف FO 371/173239.

١٨٨ راجع مبحث "العلاقات مع بريطانيا وأمريكا" في فصل "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط". المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

وقد توالى على رئاسة البعثة البريطانية كلٌّ من العقيد كامبل Campbell (١٩٥٦-١٩٦٠) ثمّ العقيد تيد لوك[١٨٩] منذ عام ١٩٦٠. وشهد عام ١٩٦٢ إعادة صياغة وتحديث دليل عمل البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا.

أمّا البعثة العسكرية الأمريكية[١٩٠] فقد توالى على رئاستها بعد ذلك كلٌّ من العقيد نسيب باسيت Col. Nassib G. Bassitt (حتى يونيو/ حزيران ١٩٦١) فالعقيد جيمس ويندت James R. Wendt Jr. منذ ذلك التاريخ.

وقد تابعت هاتان البعثتان أوضاع الجيش الليبي، وراقبتا جميع ضباطه حصراً وعن كثب،[١٩١] وأعدّتا تقارير دورية عن نشاطيهما رفعتها إلى لندن وواشنطن. ولم تخلُ العلاقة بين البعثتين من حساسيات ومنافسة في بعض الأوقات، إلا أنّهما حقّقتا فيما بينهما درجة عالية من التنسيق الميداني وتبادل المعلومات، كما شارك رئيسا هاتين البعثتين في اجتماعات "مربّع الأربعة"[١٩٢] بين المسؤولين الدبلوماسيين والأمنيين والعسكريين في البعثتين البريطانية والأمريكية في ليبيا.

وقد وصف محضر الاجتماع[١٩٣] التنسيقي، الذي جرى في واشنطن يوم ٧/ ١/ ١٩٦٤ بين الوفدين البريطاني والأمريكي، العلاقة بين البعثتين العسكريتين في ليبيا بعبارات جاء فيها:

> "ذكر المستر دو بولاي [رئيس الوفد البريطاني] أنّ العلاقة بين البعثتين، حسب فهمه، ووفقاً لتقارير الخارجية البريطانية، مرضية. وقد ردّ المستر نيوسوم [رئيس الوفد الأمريكي] أنّ ذلك هو فهمهم أيضاً في الخارجية الأمريكية، وأنّ السفيرين [البريطاني والأمريكي] في ليبيا فوّضا رئيسي البعثتين العسكريتين بالعمل على تحقيق تنسيق ميداني بينهما".

غير أنّ أهمّ تطور شهدته حكومة فكيني هو ما حدث خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٦٣ أثناء نقاش البرلمان الليبي للميزانية العامة للدولة الخاصة بالسنة المالية ١٩٦٣/ ١٩٦٤.

---

١٨٩ كان من المفترض أن تنتهي مدّة رئاسته للبعثة البريطانية عام ١٩٦٤ غير أنّه لوحظ أنّ الحكومة البريطانية قرّرت تمديد إقامته في ليبيا عامين آخرين، وقد وردت إليه إشارات عدّة في ثنايا هذا المبحث، كما أشار إليه باستفاضة الصحافيان البريطانيان، انظر:
David Blundy and Andrew Lycett *Qaddafi and the Libyan Revolution* (Boston/Toronto: Little Brown and Company, 1981), p. 45-49.

١٩٠ تزامن وصول هذه البعثة إلى ليبيا مع دخول أول دفعة للدراسة بالكلية العسكرية الملكية في بنغازي. وقد سعت الحكومة الأمريكية لدى الحكومة البريطانية لتأجيل بدء الدراسة بالكلية إلى حين وصول العقيد ساش والبعثة الأمريكية إلى ليبيا. راجع محضر محادثات جوزيف بالمر من الخارجية الأمريكية مع دبلوماسيين بالسفارة البريطانية في واشنطن يومي ١٨، ٢٠/ ٧/ ١٩٥٧. الملف 773.553.

١٩١ ممّا يؤكّد هذا الأمر أنّ جميع الإشارات التي وردت في تقارير السفارة الأمريكية إلى أسماء ضباط في الجيش الليبي بمختلف درجاتهم، حملت أرقاماً مسلسلة لهم من الواضح أنّها محفوظة في سجلات الخارجية الأمريكية. فمثلاً العقيد جبريل صالح خليفة رقمه (٤) والعقيد يونس العمراني رقمه (٧) والعقيد عمر عبد الله حلوم رقمه (١٣) والعقيد عزيز عمر شنّيب رقمه (٢١) .. إلخ.

١٩٢ راجع مبحث "خطة الطوارئ" و"اجتماعات مربّع الأربعة" في فصل "حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصة الملكية". المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع أيضاً فصل "ملامح سياسة خارجية جديدة" في هذا المجلد.

١٩٣ سلفت الإشارة إلى هذا المحضر في عدّة مواضع من هذا المبحث.

ففي جلسة يوم ١٧/ ٧/ ١٩٦٣، وأثناء نقاش ميزانية وزارة الدفاع لتلك السنة، شنّ النائب عبد القادر البدري هجوماً عنيفاً على وجود المستشارين العسكريين الأجانب في ليبيا متمثّلاً في البعثتين العسكريتين البريطانية والأمريكية، ووصف ذلك بأنّه مؤامرة استعمارية من أجل الإبقاء على الجيش الليبي ضعيفاً. كما وضع اللوم على الحكومة لإبقائها الجيش غير قادر على التصدّي لأيّ عدوان خارجي.[١٩٤]

وقد انتهز السفير البريطاني ستيوارت فرصة زيارته لمصطفى بن حليم في بيته يوم ٢٥/ ٧/ ١٩٦٣ وسأله عن الاستجوابات التي قدّمت للحكومة داخل البرلمان في الأسبوع السابق حول البعثات العسكرية والقواعد الأجنبية، وكان مما ورد في إجابة السيد بن حليم، من خلال ما سمعه عن هذا الموضوع كما قال، أنّ النواب مقدّمي الاستجوابات ألمحوا إلى عدم تحقيق أيّ تقدّم يذكر في مجال تدريب الجيش الليبي خلال السنوات العشر الماضية، وأنّ ذلك يرجع بصفة أساسية للسياسة المتعمّدة التي سارت عليها البعثات العسكرية الأجنبية، والتي تهدف إلى إبقاء الجيش الليبي ضعيفاً حتى تبقى الحاجة مستمرّة لمعاهدة التحالف مع بريطانيا، واتفاقية قاعدة ويلس مع أمريكا.[١٩٥]

كما لم يفت السفير الأمريكي أدوين آلان لايتنر أن يستوضح رأي وليّ العهد حول هذا الموضوع خلال لقائه[١٩٦] به في طبرق في أواخر شهر أغسطس/ آب ١٩٦٣.

سلاح البحرية الملكية الليبية

في ١٢/ ٩/ ١٩٥٨ (حكومة عبد المجيد كعبار) وصلت إلى ليبيا بعثة بريطانية كانت مهمتها دراسة تأسيس نواة لسلاح البحرية الليبي.[١٩٧] وفي ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٦١ أعلن رئيس الحكومة محمد عثمان الصيد أنّ ليبيا بصدد إنشاء نواة لهذا السلاح في القريب. وأوضح الصيد فيما بعد للسفارة البريطانية[١٩٨] أنّ السبب وراء الإقدام على تلك الخطوة هو أنّ ليبيا ترغب في أن يكون لديها قوات قوية قادرة على التعامل مع أيّة حوادث محتملة على الحدود المصرية والتونسية، وحماية مياهها الإقليمية، دون حاجة إلى طلب المعونة من القوات البريطانية. وفضلاً عن ذلك فهناك مخاطر مصدرها أنّ أيّة زيادة في قوة الجيش (البرّي) سوف تغريه بالاستيلاء على السلطة، وأنّ الحلَّ لهذه المشاكل جميعها يتمثّل -حسب اعتقاده- في تأسيس سلاحي بحرية وطيران صغيرين.

١٩٤ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-9) المؤرّخ في ٧/ ٩/ ١٩٦٣. الملف POL. 15-2 Libya.

١٩٥ راجع تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1015/58، الملف FO 371/173239.

١٩٦ راجع رسالة السفير البريطاني حول هذا اللقاء، المؤرّخة في ٩/ ٩/ ١٩٦٣، ذات الرقم الإشاري VT 1015/60، الملف السابق.

١٩٧ راجع فصل "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" مبحث "وقائع وتطورات"، المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٩٨ تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢ رقم VT 1213/1، الملف FO 371/173275 36717.

يقول الصيد في مذكراته:

"تواصل اهتمامي بالجيش، خاصّة بعد المحاولة الانقلابية،[199] وفي هذا الإطار رتّبت مع الحكومة البريطانية زيارة يقوم بها عبد النبي بلخير وزير الدفاع، وفعلاً تمّت هذه الزيارة خلال سنة ١٩٦٢ وذلك بهدف بحث إنشاء سلاح البحرية الليبية".[200]

وبالفعل أثار وزير الدفاع يونس عبد النبي بالخير هذا الموضوع خلال المحادثات التي أجراها مع الحكومة البريطانية أثناء زيارته[201] للندن في شهر يوليو/ تموز ١٩٦٢، وتلخّصت مطالبه في منح ليبيا كاسحتي ألغام وبارجتين وبعثة تدريب بريطانية، مع تسهيلات لتدريب بعض طلبة البحرية الليبيّين في بريطانيا، على أن يكون ذلك في شكل هدية من بريطانيا، وعلى أن يتمّ ذلك قبل افتتاح البرلمان في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ . وأعربت الحكومة البريطانية عن استعدادها للاستجابة للمطالب الليبية، شريطة ألا يأخذ ذلك شكل هدية بل ينبغي أن يكون بمقابل مالي.

في ١٣/ ٧/ ١٩٦٢ أصدر وزير الدفاع الليبي بالخير اللائحة الخاصة بسلاح البحرية الملكية الليبية تنفيذاً لقانون الجيش الليبي المعدّل.[202] وفي أواخر الشهر ذاته، وصلت إلى ليبيا بعثة تحضيرية بريطانية صغيرة لدراسة الجوانب الفنية المتعلّقة بإنشاء السلاح الجديد.

وفي سبتمبر/ أيلول من عام ١٩٦٢ أبلغت بريطانيا الحكومة الليبية استعدادها لتزويدها ببعثة بحرية بريطانية، وتدريب عدد محدود من الأطقم العسكرية الليبية في بريطانيا، وإعارتها لمدة (١٢) شهراً كاسحتي ألغام بحريتين وبارجة صغيرة. غير أنّ حكومة الصيد رفضت فكرة الإعارة.[203]

وفي ٢٢/ ١١/ ١٩٦٢ أعلنت الحكومة البريطانية في مجلس العموم أنّها سوف تتحمّل تكاليف بعثة بحرية بريطانية إلى ليبيا، وقبول ضباط ليبيّين للتدريب في البحرية البريطانية، وأنّها ستقوم بتزويد ليبيا بكاسحتي ألغام لتكونا نواة لسلاحها البحري (فيما أجّل البتّ في موضوع البارجة الصغيرة). وفي ٢٥/ ١١/ ١٩٦٢ صدرت صحيفة "**طرابلس الغرب**" الرسمية تحمل خبراً حول الموضوع دون الإشارة إلى "قضية الإعارة".

---

١٩٩ راجع مبحث "محاولة أولى لانقلاب عسكري" فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي". المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٠٠ الصيد، مصدر سابق، ص ٢٣٨.

٢٠١ شملت الجولة التي قام بها وزير الدفاع كلاً من الصين الوطنية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

٢٠٢ نشرت اللائحة في "**الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة**" (العدد ١٣، ١٨/ ٧/ ١٩٦٢).

٢٠٣ تقرير السفارة البريطانية السابق رقم VT 1213/1.

في هذه الأثناء وصلت "البعثة البحرية العسكرية البريطانية"، وشرعت في تدريب (٦٠) طالباً كانوا قد تلقّوا تدريباً سابقاً لمدة قصيرة بواسطة سلاح البحرية البريطانية في مالطا. وفي ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ وصلت كاسحتا ألغام إلى ميناء طرابلس، وشاركت القطعتان في الاستعراض العسكري الذي أقيم بمناسبة ذكرى الاستقلال.

وختمت السفارة البريطانية تقريرها المؤرّخ في ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٣ حول قضية ميلاد سلاح البحرية الليبي بفقرات جاء فيها:

"على الرغم من أنّ حفل تسليم القطعتين البحريتين قد تمّت تغطيته بالكامل في الإذاعة وفي الصحافة الليبية، فإنّ هذه التغطية لم تخلُ من سلبيات في بعض الأحيان. وقد يكون مرجع ذلك في جزء منه إلى قصور الإدارة الليبية، غير أنّ الجانب الأهمّ (في تلك السلبيات) يرجع إلى شعور ليبي حقيقي بخيبة أمل تجاه تقاعس بريطانيا في جعل هاتين الكاسحتين هدية مقطوعة. ومن الواجب أن نأخذ بالاعتبار الثنائية المعهودة لدى الليبيّين، بين رغبتهم في تأسيس قاعدة متينة للدفاع عن أنفسهم والحصول على تقدير سياسي عالٍ داخلياً لإنجازهم ذلك الأمر، وبين رغبتهم -في الوقت نفسه- في تحاشي الانتقادات التي توجّه إليهم من الرأي العام العربي القومي، داخل ليبيا وخارجها، لاعتماد الحكومة الليبية على المساعدات البريطانية والأمريكية".

"ولهذه الأسباب كلّها، فإنّ تأثير دورنا كقابلة في عملية ولادة سلاح البحرية الليبي ظهر كليلاً. ومع ذلك فقد كانت تلك المساهمة بمثابة العلاج المفيد لأولئك الليبيّين الذين يشعرون أن بلادهم لا تتلقّى سوى أقلّ القليل في مقابل ما تقدّمه لبريطانيا من تسهيلات. وفي اعتقادي [السفير البريطاني] -وبخاصّة إذا أمكن أن تصبح هاتان القطعتان بمثابة هدية وليس كإعارة- فإنّ ذلك سيشكّل مساهمة مهمّة دائمة الأثر على الصداقة والتفاهم البريطاني/ الليبي."

ويتّضح من عدد من الرسائل والمذكرات المتبادلة بين وزارات الخارجية والدفاع والمالية في الحكومة البريطانية:

- أنّ وزارة المالية البريطانية كانت تصرّ على أن تتحمّل ليبيا قيمة إيجار القطعتين، وأن تتحمّل في النهاية ثمنها الذي قدّرته بنحو (٣٥٠) ألف جنيه إسترليني.
- أنّ حكومة الصيد وافقت في النهاية على اقتطاع المبلغ من حجم المساعدة المالية التي تقدّمها الحكومة لليبيا عند إعادة النظر في الاتفاقية المالية لعام ١٩٥٦.
- أنّ حكومة الصيد استقالت قبل أن يتمّ الاتفاق نهائياً حول هذا الموضوع.

كما يتّضح من الرسالة التي بعث بها السفير البريطاني ستيوارت إلى الخارجية البريطانية

بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٦٣ (أي بعد وصول فكيني إلى رئاسة الوزارة):[٢٠٤]

- أنّ العلاقات البريطانية/ الليبية أصبحت منذ مجيء فكيني تمرّ بظروف صعبة.
- أنّ فكيني أظهر اهتماماً أقلّ من سابقه بموضوع السلاح البحري.
- تردّد أنّ الحكومة الليبية تفكّر في اللجوء إلى اليونان بشأن التعاون في تطوير السلاح البحري الليبي، وأنّ الأخيرة عرضت تدريب (٢٠) طالباً في كلياتها البحرية دون مقابل.
- أنّ السفير ستيوارت اقترح أن تقوم الحكومة البريطانية بتقديم القطعتين كهدية للحكومة الليبية.

وبالفعل فقد وافقت الحكومة البريطانية في نهاية الأمر على اقتراح السفير ستيوارت، وقرّرت التخلّي عن "فكرة الإعارة" وتقديم الكاسحتين البحريتين كهدية.

وورد في محضر المحادثات التنسيقية بين الحكومتين البريطانية والأمريكية حول ليبيا الذي انعقد بواشنطن يوم ٧/ ١/ ١٩٦٤ ما نصّه:

"إنّ البعثة التدريبية البريطانية تعتقد أنّ البحرية الليبية تحرز تقدّماً مرضياً، وأنّ المتدرّبين الليبيّين أصبحوا قادرين – تحت المراقبة– على أخذ القطع البحرية إلى عرض البحر. ولا يوجد في الوقت الحاضر أي طلبة، ولكنّ الجانب البريطاني يعتقد أنّه قد تمّ اختيار بعض الطلبة. والضابط الليبي، الذي تمّ اختياره لسلاح البحرية، يبدي نفوراً شديداً من دخول البحر".

"وأفاد الجانب البريطاني أنّه تناهى إلى علمه أنّ الحكومة الليبية طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية تزويدها بمدمّرة حربية، وأنّه جاء ردّ الفعل الأمريكي الأولي على هذا الطلب الليبي بأنّ سلاح البحرية هو من اختصاص بريطانيا. كما أفاد الجانب البريطاني أنّ الليبيّين ما يزالون غير قادرين على تشغيل كاسحتي الألغام الصغيرتين، ويعملون بجد من أجل شراء قارب حراسة شواطئ من إحدى الشركات البريطانية. كما أشار المستر دو بولاي [رئيس الجانب البريطاني] أنّ الحكومة الليبية تمكّنت مؤخّراً من اختيار عشرة طلبة لسلاح البحرية، غير أنّ الجانب الليبي طلب أن تكون مدة الدراسة والتدريب لهؤلاء الطلبة أربع سنوات بدلاً من سنة واحدة كما كان مقترحاً في البداية، وقد أعاد البريطانيون النظر في برنامج التدريب الأصلي. وختم المستر دو بولاي بأنّ الحكومة البريطانية عازمة على مواصلة جهودها من أجل تطوير سلاح البحرية الليبي، إلا أنّها لا تعتقد بوجود جدوى من تزويد الليبيّين بقطعة بحرية لا يكونون قادرين على تشغيلها".

---

٢٠٤ وهي الرسالة ذات الرقم الإشاري VT 1219/20، الملف FO 371/173275 36717.

"ومن جانبه قال المستر نيوسوم [رئيس الجانب الأمريكي] إنّ السفارة الأمريكية أبلغت واشنطن بما دار من حديث بينها وبين السفارة البريطانية في طرابلس حول موضوع المدمّرة (التـي طلبتها ليبيا)، وأضاف أنّه ليس لـدى الولايات المتحدة رغبة شـديدة بتزويد الحكومة الليبية بمثل هذه القطعة لسـببين؛ الأول، أنّنا ندرك أنّ تدريب السـلاح البحري الليبي هو من اختصاص بريطانيا، والثاني، لأنّ بيع القطع البحرية الأمريكية محاط بمتطلبات تشريعية معقدة ويستغرق وقتاً طويلاً، وبالتالي فإنّ توخّينا الأوّلي هو النأي بأنفسنا عن هذا الموضوع".

كلية عسكرية للأركان[٢٠٥]

تفيـد الوثائـق أنّ رئيس أركان الجيـش الليبي اللواء نوري الصديق إسـماعيل قام خلال الفترة ما بين ٨ و٣٠/ ١٠/ ١٩٦٣ بزيارة دولة باكسـتان على رأس وفد عسـكري ليبي كبير، وأنّه خلال هذه الزيارة درس مع مضيفيه فكرة إنشـاء كلية أركان حرب في ليبيا. ولا يسـتبعد أن يكـون هدف رئيـس الأركان الصديق من وراء هذه الفكرة هو التقليل من إرسـال الضباط الليبيّيـن لدراسـة الأركان في الخـارج، وبالتالي تجنّب ما قد يترتّب على ذلـك من آثار أمنية وسياسية سلبية.[٢٠٦]

وقد خصّص لوكاس (رجل المخابرات البريطانية ورئيس البعثة البريطانية في طرابلس) فـي تقريره إلى الخارجيـة البريطانية[٢٠٧] المؤرّخ فـي ٢٨/ ١١/ ١٩٦٣ فقرة للتعليق على هذا الموضوع جاء فيها:

"نحن نعلم أن تبرّم الليبيّين يتعاظم إزاء حجم المساعدة العسكرية التي يتلقّونها من الأمريكان ومـن جانبنـا [البريطانيـين]، في الوقـت الذي توجد فيه أسـباب سياسـية وجيهـة تمنعهم من اللجوء إلى المصريين. الباكسـتانيون، باعتبارهـم مسـلمين، يستهوون الليبيّين كمصدر (بديل) للمسـاعدة، إلا أنّ من الصعب التصوّر كيف يسـتطيع الباكسـتانيون أن يحلّوا محلّ المسـاعدة العسكرية من الغرب. إنّ اهتمام نوري الصدّيق الرئيسي، كما يبدو، يتركّز حول ضمان مساعدة الباكستانيين له في تأسيس كلية أركان حرب في ليبيا.[٢٠٨] غير أنّني أعتقد أنّ لوك [رئيس البعثة العسكرية البريطانية] نجح في إقناعه بالعدول عن الفكرة".[٢٠٩]

٢٠٥ كانت الكلية العسكرية الملكية قد تأسّست عام ١٩٥٧ في بنغازي، وتخرّجت الدفعة الأولى منها عام ١٩٥٩.

٢٠٦ تجدر الإشارة إلى أنّ اللواء الصديق كان نائباً لرئيس الأركان لطيوش عندما أخطر هذا الأخير بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٦٠ البعثتين العسكريتين البريطانيـة والأمريكيـة بـأنّ الجيش الليبي سـوف يتوقّف بعـد يناير/ كانون الثـاني ١٩٦١ عن إرسـال أيّة أعداد أخرى مـن ضباطه (عدا الطيران) في دورات تدريبية إلى بريطانيا والولايات المتحدة. ولعلّ فكرة إنشاء كلية أركان حرب في ليبيا ظهرت منذ ذلك اليوم.

٢٠٧ رقم VT 1015/71 بالملف FO 371/173240 28192.

٢٠٨ لا شكّ بأنّ هذه الفكرة لو نجحت لكانت مصدر فائدة كبيرة للجيش الليبي وللتعاون بين البلدين المسلمين.

٢٠٩ العقيـد (تيـد لاو) هو رئيس البعثة العسـكرية البريطانيـة في ليبيا (١٩٦٠-١٩٦٦). وتفيد الوثائق أنّه كان عـلى صلة وطيدة باللواء نوري الصديق وبمعظم كبار ضباط الجيش، بمن فيهم العقيد عبد العزيز الشلحي.

ولا يخفى أن البريطانيين والأمريكان كانوا يحبّذون اسـتمرار إرسـال الضباط الليبيّين لتلقّي دورات عسكرية (أركان وغيرها) في كلياتهم،=

ميلاد السلاح الجوي الملكي الليبي[٢١٠]

كان مـن النتائـج التـي أسـفرت عنها زيارة وليّ العهد السـيد الحسـن الرضـا للولايات المتحـدة الأمريكيـة فـي أكتوبر/ تشـرين الأول ١٩٦٢ أن وافقت الحكومـة الأمريكية على إهـداء ليبيـا عدداً من الطائرات يكون نواةً لسـلاح الطيـران الملكي الليبي.[٢١١] وخلال شـهر أغسطس/ آب ١٩٦٣ تسلّمت الحكومة الليبية طائرتي تدريب نفاثتين طراز T-33 (من أصل أربع طائرات) وطائرة نقل C-47 (من أصل ست طائرات. وطائرتي هليكوبتر خفيفتين). كما جرى إرسـال طيارين للتدريب في الولايات المتحدة[٢١٢] خلال العام ٦٢/ ١٩٦٣. كما شـهد عام ١٩٦٣ قيام الطيارين الليبيّين بإجراء تدريباتهم الأولى على إطلاق النيران من الجو.

وفي ٢٢/ ٨/ ١٩٦٣ جرى في قاعدة ويلس الأمريكية بطرابلس احتفال رسمي تمّ خلاله تسليم الطائرات الأمريكية المهداة لليبيا، وكذلك تسليم جزء من القاعدة المذكورة للحكومة الليبية لاسـتعماله من قبل السـلاح الجوي الليبي الوليد. وشـارك في الاحتفال عن الجانب الليبي وزير الدفاع سـيف النصـر عبد الجليل[٢١٣] وعن الجانب الأمريكي السـفير لايتنر، كما حضره عدد من المسـؤولين الليبيّين (عسكريين ومدنيين) والدبلوماسيين الأجانب في ليبيا. وقد ألقى وزير الدفاع كلمة بالمناسبة جاء فيها:

"سعادة السفير، حضرات السادة.

نيابةً عن الحكومة الليبية يسـعدني بهذه المناسـبة التي نحتفل فيها اليوم باسـتلام جزء من مطار الملاحة لاسـتعماله قاعدة جوية للسـلاح الجوي الملكي الليبي الذي تمكّنا من بناء اللبنة الأولى منه منذ وقت قصير، يسـعدني أن أعبّر عن شـعور الغبطة والسرور، وإنّنا لنشكر أولئك الذين يبتهجون معنا بهذه الخطوة المباركة التي تعزّز من قواتنا المسلحة وتساهم في الذود عن حياض وطننا العزيز.

سعادة السفير، حضرات السادة.

= وهو ما يتيح لأجهزة هذه الدول إقامة علاقات وطيدة مع هؤلاء الضباط، وربّما التأثير فيهم.

٢١٠ أعلـن رئيـس الحكومة عبد المجيد كعبار في خطاب الهيئـة البرلمانية الثالثة للبرلمان الليبـي في ١٥/ ٣/ ١٩٦٠ أنّ الحكومة الليبية هي بصدد تقوية الجيش الليبي وإنشاء نواة لسلاح الطيران الليبي.

٢١١ راجع مبحث "زيارة وليّ العهد لأمريكا" في فصل "حكومة الصيد .. ونهاية حقبة" في المجلد الثالث من الجزء الأول. وتجدر الإشـارة إلى أنّ وزير الدفاع يونس بالخير أصدر في ١٣/ ٧/ ١٩٦٢ لائحتين بإنشاء السلاحين البحري والجوي تنفيذاً لما نصّ عليه قانون الجيش الليبي المعدّل.

٢١٢ سـبق للحكومـة الليبيـة منذ أواخر الخمسـينيات إرسـال طلبة لدراسـة الطيران العسـكري في كلٍّ من تركيـا وإيطاليا والولايـات المتحدة الأمريكية.

٢١٣ أشـار تقرير السـفارة البريطانية الذي أعدّ حول الاحتفال أنّ الدعوة وجّهت إلى وليّ العهد كي يشـارك في الاحتفال ولكنّه اعتذر عن تلبية الدعـوة. كما أشـار التقريـر ذاته إلى أنّ وزير الدفـاع الليبي حضر متأخّراً عن بدء موعـد الاحتفال بنحو (١٥) دقيقة. راجع تقرير السـفير البريطاني المؤرّخ في ٢٦/ ٨/ ١٩٦٣ ذا الرقم VT 1225/1 بالملف FO 371/173278.

إنّ المسـؤولين في دولتنا بقيادة مولانا الملك المعظَّم كان لهم الفضل الأكبر في السـعي من أجل تحقيق هذه الأمنية الغالية، وإنّ مساهمة صاحب السموّ الملكي وليّ العهد أثناء زيارته للولايات المتحـدة الأمريكيـة كان لهـا بالغ الأثر في التعجيـل بإظهار هذه الفكرة إلى حيّـز الوجود، وإنّي لأنتهـز هـذه الفرصة فأتقـدّم نيابةً عن الحكومة الليبية بالشـكر إلى حكومـة الولايات المتحدة الأمريكيـة التـي قامـت بتقديـم المسـاعدات العسـكرية للمسـاهمة في تقوية سـلاحنا الجوي والبري، كما أتقدّم بالشكر إلى السادة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري للمساعدة العسكرية الأمريكية[214] على ما بذلوه ويبذلونه من تدريب لقواتنا على مجاراة الأسـاليب الحديثة، وأغتنم هـذه الفرصـة فأؤكّد بأنّ بلادنا حريصـة على تقوية العلاقات بين بلدينا على أسـاس الاحترام المتبادل والتعاون الذي يكفل سيادتنا على ربوع بلادنا.

عاش الملك المعظّم قائدنا الأعلى، وحفظ الله سموّ وليّ العهد، والسلام عليكم".

كما ألقى السفير الأمريكي لايتنر كلمة جاء فيها:

"بالنيابة عن الجالية الأمريكية الرسـمية في ليبيا من مدنيين وعسـكريين معاً أرحّب بالضيوف الكرام الذين قدموا اليوم لحضور هذا الاحتفال.

إنّنا هنا لنسهم في حدث سعيد. تعتبر الولادة عادةً حدثاً سعيداً، وما ولادة سلاح الجو الملكي الليبـي إلا مناسـبة أكيـدة للفـرح والابتهـاج. إنّ الطفل المولـود يبرز مـن رأس زيوس (ربّ الأرباب عند قدماء الإغريق) كامل النمو، بل، كما هي الحالة عموماً، ولد طفلاً صغيراً، وهذا شيء طبيعي لأنّ النموّ الجسماني والمهارات العالية تكتسب بالتدريج.

إنّني لم أتمكّن من معرفة الشـخص الذي تبنّى أصلاً فكرة إنشاء سلاح الجو الملكي الليبي، ولا معرفـة الزمـان الذي تمّ فيـه هذا التبنّي، ولكنّنـي أعلم علم اليقين أنّ صاحب السـموّ الملكي وليّ العهد أسـهم إسـهاماً كبيراً تجاه هذا الهدف خلال زيارته للولايات المتحدة في شهر أكتوبر الماضي ممثّلاً لحضرة الملك المعظّم إدريس الأول.

ولـولا جهود سـموّه لما كنّا هنـا اليوم. وعليه فإنّ سـموّه أحق من أي شـخص آخر بلقب أبي سلاح الجو الملكي الليبي.

إنّ حكومـة الولايـات المتحـدة لفخورة بأن تلعب دوراً في إنشـاء سـلاحكم الجـوي. كذلك يسرّنا اشـتراكنا في برنامج موسّـع للمسـاعدة العسـكرية للجيـش الليبي.[215] وقـد بدئ الآن في البرنامجـين، برنامج لسـلاح الجو وآخر للجيش. ويسـعى برنامج الجيش، والذي سـيؤدّي إلى زيادة حجم القوات المسـلحة زيادة ملموسـة، إلى تقديم المعـدات والتدريب لجعل الجيش

٢١٤ راجع ما ورد تحت "البعثتان العسكريتان البريطانية والأمريكية" بهذا المبحث.

٢١٥ راجع ما ورد تحت عنوان "برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية" في مبحث "العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، في الفصل الثامن من هذا المجلد.

الملكـي الليبي جيشـاً عصرياً. وتتألف المعـدات الجديدة في الجزء الأكبر؛ من أسـلحة المدفعية والأسلحة الصغيرة والذخيرة، بالإضافة إلى الآليات والمواصلات والمعدات الطبية.

أمّـا البرنامج الخاص بسـلاح الطـيران الملكي الليبي فسـيقدّم عدداً من الطائـرات، ومعدات الإسناد الأرضية، والتدريب اللازم لتشغيل وصيانة المعدات المقدمة.

وكـما تعلمون، فإنّ سـلاح الطيران الملكـي الليبي سيتسـلّم اليوم هذا الجزء مـن مطار ويلس لاسـتعماله استعمالاً مقصوراً عليه لا يشاركه فيه أحد. وبموجب الشروط الواردة في الرسائل المتبادلة، فإنّ لاستعمال هذا الجزء من مطار ويلس أهميته، ألا وهي أنّ الضباط والجنود الليبيّين سيشتركون في استعمال جلّ التسهيلات الأخرى الموجودة في هذه القاعدة. وبهذا تصبح قاعدة ويلس الآن مشتركة، ونحن نعتقد أنّ هذا عين الصواب والحكمة.

وإنّ العلاقـات الليبيـة الأمريكية مبنيّة على أسـاس متين من المصلحة المتبادلـة. وكلا البلدين يسـعى للوصول إلى أهداف وطنية متشـابهة، وكلا البلدين يريد أن يبقى مسـتقلاً، وأن يعيش في سـلام وأن يقـدّم لشـعبه حياة أفضـل، وليس لأيٍّ منهـما مطامع إقليمية أو توسّـعية. وعلى أسـاس هذه المصلحة المتبادلة فإنّ حكومتي وافقت على أن تأخذ على عاتقها البرنامج الجديد للمسـاعدة العسكرية الموسّـعة. إنّني عندما أفكّر في العلاقات الليبية الأمريكية فإنّني أفكّر في الصداقة الليبية الأمريكية. وبهذه الروح فإنّني أسلّم إلى الحكومة الليبية جنين الأسطول الجوي الذي نراه رابضاً أمامكم وأسـلّم كذلك اسـتعمال هذا الجزء من المطار لسـلاح الطيران الملكي الليبي. عاش السلاح الجوي الملكي الليبي وعاش حضرة الملك المعظّم إدريس الأول".

وقد أشار السـفير البريطاني في تقريره المؤرّخ في ٢٦/ ٨/ ١٩٦٣ حول هذا الاحتفال، الذي كان هو ضمن ضيوفه، إلى عدد من النقاط كان منها:

١- أنّ السـفير الأمريكي لايتنر ركّز في كلمته – عن قصد- إلى الدور الذي لعبه وليّ العهد بشأن إنشاء السلاح الجوي الليبي. وقد استحسن السفير البريطاني هذا التركيز واعتبره في محلّه.[٢١٦]

٢- أنّ السفير الأمريكي حرص في كلمته التي ألقاها على استخدام عبارة "القاعدة المشتركة Joint Base" عنـد الإشـارة إلى قاعدة ويلس، إذ إنّ جزءاً منها أصبح يسـتعمل من قبل السلاح الجوي الملكي الليبي.

كما أشـار السـفير سـتيوارت إلى أنّ زميله الأمريكـي لايتنر حدّثه عـن الصعوبة الكبيرة التي قامت بين الجانبين (الليبي والأمريكي) حول العبارة التي ينبغي اسـتخدامها في وصف

٢١٦ على اعتبار أنّ وزير الدفاع سيف النصر عبد الجليل من المحسوبين على زمرة البوصيري الشلحي التي تناهض وليّ العهد وتناصبه العداء.

تسليم جزء من القاعدة للسلاح الجوي الليبي، وكيف أنّ رئيس الوزراء فكيني كان يصرّ على أن يتضمّن "الإعلان المشترك" بشأن هذا الموضوع عبارة يفهم منها –وفقاً لرأي لايتنر– أنّ هذا التسليم هو خطوة أولى على طريق تسليم القاعدة بالكامل لليبيا، وكيف أنّ الجانب الأمريكي رفض استخدام هذه العبارة المقترحة من فكيني، وكيف انتهى الأمر بالاتفاق على عدم إصدار أي إعلان مشترك حول الموضوع (عدا الإشارات التي وردت في الخطابين).

كما أشار السفير ستيوارت إلى أنّ التغطية الإعلامية للاحتفال كانت بصفة عامة جيدة جداً، وإن حظيت "عملية تسليم جزء من قاعدة ويلس" باهتمام أكبر.[٢١٧]

خصومة فكيني وبوقويطين

كان الفريق محمود بوقويطين يشغل حتى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ منصب قائد عام قوة دفاع برقة، وبالتالي فقد كان يخضع لسلطات ولاية برقة المتمثّلة في والي الولاية ورئيس مجلسها التنفيذي. ومن ثمّ فقد كان بعيداً عن الاحتكاك المباشر بالحكومة الاتحادية وبرئيس الوزراء إلا لماماً. أمّا منذ ذلك التاريخ، وفي ضوء التعديلات التي أدخلت على النظام الاتحادي، فقد أصبح بوقويطين قائداً عاماً لقوات الأمن في المملكة كلّها،[٢١٨] وبالتالي أصبح خاضعاً لإشراف وسلطة وزير الداخلية، وعلى تماسٍّ مباشر مع الحكومة المركزية. كان هذا أحد أهمّ الأسباب[٢١٩] التي أدّت إلى الاصطدام بين بوقويطين وفكيني الذي جاء إلى رئاسة الوزارة في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣، وهو الاصطدام الذي تحوّل إلى خصومة شديدة بين الرجلين ظهرت آثارها الوخيمة جليّةً خلال أحداث الطلبة الدامية في منتصف شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤ وتداعياتها التي آلت ،كما سنرى، بحكومة فكيني إلى الاستقالة.

الذي يعنينا هنا من أمر هذه الخصومة أنّها لم تنعكس سلباً على وضع قوات الأمن في البلاد، فقد استمرّت تحظى بالاهتمام ذاته الذي كانت تتمتّع به في السابق، بل يمكن القول إنّها استفادت معنوياً وبشكل غير مباشر ممّا تعرّض له الجيش من هزّات (إقالة اللواء لطيوش، محاولة الانقلاب واغتيال العقيد العيساوي، استياء الملك من أوضاع الجيش، والانقسامات داخل الجيش). كما لم تخضع هذه القوات إلى أيّة قرارات أو خطوات هامّة بشأن إعادة تنظيمها أو في مجال تسليحها.

---

٢١٧ لم يفت المستر ستيوارت أن يشير في تقريره إلى ملابسة ظهور العلم الليبي مقلوباً عند رفعه على السارية أثناء الاحتفال بتسليم جزء من القاعدة.

٢١٨ صدر في ١٣/ ١٢/ ١٩٦٢ قانون يقضي بتوحيد قوات الأمن في المملكة، كما صدر في ١٥/ ١٢/ ١٩٦٢ مرسوم ملكي يقضي بتعيين الفريق بوقويطين قائداً عاماً لقوات الأمن. راجع مبحث "الشروع في إلغاء النظام الاتحادي" في فصل "إلغاء النظام الاتحادي" من هذا المجلد.

٢١٩ تناولنا هذه الأسباب في مبحث "خصومات فكيني الداخلية" بفصل "أحداث الطلبة والنهاية الأسيفة" من هذا المجلد.

تعيينات وتنقلات إدارية

مثـل بقية الوزارات التي شـهدتها حقبة العهد الملكي – سـواء السـابقة منها على النفط أو اللاحقـة له– قامت حكومة فكيني بإحداث جملة من التغييرات في مناصب الإدارة العليا بالحكومة.

كان فـي مقدمـة القـرارات التـي اتخذتها حكومـة فكيني في هـذا المضمـار قرارها في ٦/ ٥/ ١٩٦٣ بتعييـن فتحـي علـي العابديـة وكيلاً عامـاً لـوزارة الخارجية خلفـاً لمصطفى عبد الله بعيو الذي جرى تعيينه رئيساً للجامعة الليبية خلال فترة حكومة الصيد.[220]

وفـي الثالث عشـر من الشـهر ذاته أصدر مجلـس الوزراء قـراراً بالتعيينـات والتنقّلات التالية:[221]

١ – تعيين النفاتي عصمان في منصب وكيل عام وزارة الداخلية، وكان من قبل يشغل منصب وكيل الوزارة ذاتها.

٢– تعيين عمر مالك في منصب مساعد وكيل وزارة الداخلية.

٣– تعيين أبو بكر الزليتني في منصب مسـاعد وكيل وزارة الداخلية للشؤون الإدارية (كان يعمل بنظارة الداخلية بولاية طرابلس).

٤– تعيـين رمضان المـصري وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشـاد خلفاً لأحمد الهـمالي (كان يعمل مديراً لشؤون الموظفين بولاية طرابلس).

٥– تعيين سـلطان حلمي الخطابي وكيلاً لوزارة المعارف للشـؤون الإدارية (كان يشغل من قبل منصب مدير مدرسة الهندسة العليا بطرابلس).

٦– تعيين عبد المولى دغمان وكيلاً لوزارة المعارف للشـؤون الفنية (كان يشغل منصب عميد كلية الآداب والتربية).

---

٢٢٠ رسالة السفارة البريطانية المؤرّخة في ١٠/ ٥/ ١٩٦٣ رقم VT 1015/51، الملف FO 371/173239 28189.

٢٢١ برقية السفارة البريطانية رقم (٦) إشاري VT 1015/52 بتاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٦٣، الملف السابق.

٧- تعيين عثمان الجربي وكيلاً عاماً لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية (شغل من قبل منصب ناظر الزراعة بولاية برقة).

٨- تعيين علي الميلودي وكيلاً لوزارة المواصلات والأشغال العامة (شؤون الأشغال العامة) وكان يعمل من قبل مهندساً ببلدية طرابلس.

٩- تعيين عبد الرحمن العجيلي رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة التنمية الصناعية.

وفي ١٨ ديسمبر/ كانون الأول أصدر مجلس الوزراء قراراً بالتعيينات والتنقّلات التالية:[٢٢٢]

١- تعيين أحمد الصالحين الهوني وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد.[٢٢٣]

٢- تعيين مصطفى بن سعود وكيلاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الأوقاف (وكان يشغل منصب سكرتير عام مجلس الوزراء).

٣- تعيين رمضان المصري رئيساً للجنة العطاءات والمناقصات المركزية (كان قد عيّن في ١٣/ ٥/ ١٩٦٣ وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد خلفاً لأحمد الهمالي).

٤- تعيين عبد العزيز جبريل وكيلاً لوزارة الاقتصاد لشؤون السياحة والآثار.

٥- تعيين محمد ميلاد مبارك مديراً عاماً لإدارة الخدمة المدنية.

٦- تعيين سليمان الإسكندراني سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء.

٧- تعيين أبو بكر الحلو مديراً عاماً لإدارة الدراسات والبحوث بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٨- تعيين محمد سرقيوه مديراً عاماً للمحاكم.

٩- تعيين الصادق البشتي وكيلاً مساعداً لوزارة العدل.

١٠- تعيين خليفة حسين طاهر وكيلاً مساعداً لوزارة التخطيط والتنمية.

١١- تعيين محمد طاهر العالم مديراً عاماً للآثار.

١٢- تعيين محمد المحجوب مديراً عاماً للأملاك الحكومية.

١٣- تعيين محمد الجوهري مديراً عاماً لمعهد الإدارة العامة.

٢٢٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-212) المؤرّخ في ٧/ ١/ ١٩٦٤. الملف POL. 15-4 Libya.

٢٢٣ راجع ما ورد حول هذا التعيين في مبحث "الإعلام في ظلّ الشويرف" بفصل "وتواصل الصراع الداخلي" في هذا المجلد.

١٤- نقل أبو بكر عبد السلام إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بنغازي.

١٥- تعيين نجاتي رفعت مراقباً للنقل البري بطرابلس.

١٦- تعيين الطاهر مرغم مديراً عاماً للسجل العقاري بطرابلس.

١٧- تعيين علي الزنتوتي مديراً عاماً للموانئ والمنائر.

١٨- تعيين محمد دربي مديراً عاماً لإدارة الاستيطان بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

١٩- تعيين عمر الهمداني مساعداً لمدير عام إدارة الشؤون الاجتماعية.

٢٠- تعيين عبد القادر محمد مديراً للآثار في بنغازي.

وقد عرض تقرير للسفارة البريطانية وضع وكلاء مختلف الوزارات في مطلع ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣ على النحو التالي:

	الاسم	المنصب
١-	فتحي العابدية	وكيل وزارة الخارجية
٢-	خليفة موسى	وكيل وزارة المالية
٣-	أحمد صويدق	وكيل وزارة الاقتصاد
٤-	عبد الله سكتة	وكيل وزارة التخطيط والتنمية
٥-	النفاتي عصمان	وكيل وزارة الداخلية
٦-	إدريس عبد الله	وكيل وزارة الدفاع
٧-	منير البعباع	وكيل وزارة الصناعة
٨-	محمد المهدي بوحامد	وكيل وزارة العدل
٩-	محمود عبد المجيد المنتصر	وكيل وزارة الصحة
١٠-	محمد المريمي	وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
١١-	محمد موسى المنصوري	وكيل وزارة المواصلات والأشغال العامة- شؤون المواصلات
١٢-	علي الميلودي	وكيل وزارة المواصلات والأشغال العامة- شؤون الأشغال العامة

١٣-	عثمان الجربي	وكيل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية
١٤-	سلطان حلمي الخطابي	وكيل وزارة المعارف – الشؤون الإدارية
١٥-	عبد المولى دغمان	وكيل وزارة المعارف – الشؤون الفنية
١٦-	رمضان المصري[٢٢٤]	وكيل وزارة الأنباء والإرشاد
١٧-	صالح المنصوري	وكيل وزارة شؤون البترول



٢٢٤ جرى استبداله في ١٨/ ١٢/ ١٩٦٣ بأحمد الصالحين الهوني.

منشور بشأن الفساد المالي

تؤكّد الوثائق والشواهد أنّ فترة حكومتي عبد المجيد كعبار[٢٢٥] ومحمد بن عثمان الصيد[٢٢٦] اشتهرت بانتشار الرشوة وبالفساد المالي.[٢٢٧] وعلى الرغم من أنّ دائرة المسؤولين الحكوميين المتورّطة في هذا الفساد كانت محدودة وصغيرة جداً، فإنّ المستوى الوظيفي العالي للمتورطين (بعض رؤساء الوزارات وبعض الوزراء وكبار الموظفين) جعل اللغط حول هذا الفساد عالياً وواسع الانتشار، حتى كاد أن يسم النظام برمّته بالفساد المالي وبالرشوة وباستغلال النفوذ.

لقد أدّى انتشار هذه الظاهرة المرضية إبّان فترة حكومة كعبار إلى أن يصدر الملك إدريس منشوره الشهير بعنوان "بلغ السيل الزبى" في ١٣/ ٧/ ١٩٦٠. وكما مرّ بنا سابقاً، فقد كانت الممارسات المالية الفاسدة التي صاحبت إرساء عطاء تنفيذ مشروع طريق فزان على شركة عبد الله عابد السنوسي السبب في سقوط حكومة كعبار بعد أن سحب البرلمان ثقته فيها.[٢٢٨]

أمّا فترة حكومة محمد بن عثمان الصيد فقد شهدت المزيد من انغماسه مع عدد من وزرائه وكبار المسؤولين في ممارسات الفساد المالي والرشوة واستغلال النفوذ. وتشير الوقائع إلى أنّه لم يتردّد في جرِّ عددٍ من النواب المحسوبين على المعارضة في البرلمان إلى هذا المستنقع.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ ممارسات حكومة الصيد وسلفه لقيت استهجاناً وتعريضاً بها، ليس فقط من جمهور المواطنين والشعراء الشعبيين وعلى صفحات الجرائد المحلية وفي قاعة البرلمان، ولكن من بعض الوزراء فيهما أيضاً، كما حدث عندما تصدّى عبد المولى لنقي وزير العمل والشؤون الاجتماعية لرئيس الحكومة الصيد بشأن عقد شركة مانسمان الألمانية، مشروع إعادة بناء مدينة المرج، خاصمه حولهما أمام الملك.

---

٢٢٥ راجع مبحث "انتشار الرشوة والفساد المالي" في فصل "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط"، المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٢٦ راجع مبحث "اتهامات بالفساد المالي" في فصل "حكومة الصيد .. ونهاية حقبة"، المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٢٧ قد لا تكون فترة حكومة مصطفى بن حليم شهدت فساداً مالياً واسعاً، عدا ما تردّد حول ما شاب منح الامتيازات النفطية المبكرة (١٩٥٥–١٩٥٧) من تلاعب، إلا أنّه من المؤكّد أنّ بن حليم نفسه، من بعد خروجه من الوزارة عام ١٩٥٧، استغلّ نفوذه السابق وصلاته المستمرّة بالبوصيري الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) على نطاق واسع ومفضوح أسهم في انتشار اللغط حول فساد العهد وذمّة رجاله.

٢٢٨ راجع مبحث "سقوط حكومة كعبار" في فصل "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط"، المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

على هذه الخلفية جاءت حكومة محي الدين فكيني بتشكيلتها التي اعتبرت إلى حدٍّ كبير نظيفـة الذمّة، وكذلك كانت إعلاناتها التي وعدت فيها "بالتفاني ونظافة اليد والضمير وبراءة الذمّة والترفّع عن المصالح الشخصية واستغلال النفوذ".

وسام ملكي للصيد

في ٢٧/ ٤/ ١٩٦٣ (أي بعد مضيّ أقلّ من شهرين على تكليف فكيني برئاسة الوزارة)، صـدر أمر ملكي بمنـح رئيس الوزراء السـابق محمد بن عثمان الصيد قـلادة محمد بن علي السنوسي[٢٢٩] (وهي أكبر وسام في الدولة) تقديراً لخدماته للبلاد. وقد زعم الصيد في مذكراته أنّ الملك قال له خلال استقباله له لمنحه القلادة (لقد جرت العادة في العالم كلّه حين يقدم مواطن خدمات لبلده، أن يمنح له رئيس الدولة وسـاماً اعترافاً بخدماته وتقديراً له، وبالنسـبة لك فإنّ تقديرك في قلبي، ولكن أمام الناس وأمام سيل الشائعات التي أشاعوها عنك افتراءً، قرّرت منحك قلادة محمد بن علي السنوسي إثباتاً لبراءتك وتكذيباً لتلك الشائعات).[٢٣٠]

وسـواء أقـال الملك تلك الكلمات للصيد أم لـم يقلها، وأيّاً ما كانـت الدوافع الحقيقية التي كانت لدى الملك من وراء ذلك الإنعام على الصيد، فإنّ مجرّد منح الصيد تلك القلادة أرسل إشارات خاطئة للفئات المتورطة في الفساد المالي، وللفئات التي ترغب في التصدّي لتلك الممارسات والمتورطين فيها، كما قوبل باستياء شعبي واسع.

وعلى الرغم من خيبة الأمل التي خلّفتها هذه الخطوة، فإنّها على ما يبدو لم تثنِ الحكومة الجديدة عن نهجها الذي وعدت به في محاربة الفسـاد المالي والإداري واسـتغلال النفوذ. وتفيـد الوقائـع والوثائق أنّ ذمّة رجـال حكومة فكيني ظلّت إلى حدٍّ بعيـد نظيفة، على الأقلّ بالمقارنة مع سابقيهم.

منشور جديد من الملك

في الرابع والعشـرين مـن ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦٣ المصادف لبداية السـنة الثالثة عشـرة للاسـتقلال، أصدر الملـك بياناً[٢٣١] قويّ اللهجـة أدان فيه صور الإسـراف والبذخ في إنفاق المال العام التي بدأت مع سنوات الاستقلال الأولى وتواصلت بعد خطابه الذي ألقاه في الذكرى العاشـرة لذلك الاسـتقلال. ودعا الملك في المنشور الجديد، بدءاً بنفسه وبوليّ

٢٢٩ تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٠/ ٥/ ١٩٦٣ رقم VT 1015/51، الملف FO 371/173239 28189.

٢٣٠ مصدر سابق، ص ٢٦٩.

٢٣١ نشرته صحيفة "**طرابلس الغرب**" الرسمية في عددها الصادر يوم ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٣. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-206) المؤرّخ في ٤/ ١/ ١٩٦٤. الملف POL. 15-4 Libya.

العهد والوزراء وبقية المسؤولين، إلى التقشّف في الإنفاق العام حتى يتاح للقطاعات الفقيرة من أبناء الشعب الليبي الحصول على حصة من ثروة بلادهم للإنفاق على المأكل والمسكن والرعاية الصحية والتعليم الذي يجب أن يكون متاحاً بالكامل ولجميع أبناء الشعب الليبي. كما توعّد الملك أولئك الذين يخفقون في مراعاة هذه التوجيهات.

ما هي الأسباب التي دفعت الملك إلى إصدار هذا المنشور الجديد ضدّ الفساد؟

استبعد السيد مصطفى بن حليم (رئيس الوزراء الأسبق) خلال حفل العشاء الذي حضره في بيت السفير الأمريكي مساء يوم ١/ ١/ ١٩٦٤،[٢٣٢] أن يكون المقصود بالمنشور رئيس الوزراء فكيني وحكومته، إذ إنّ سجلّ هذه الحكومة -حسب رأيه- كان في عمومه نظيفاً. ونبّه بن حليم في الوقت نفسه إلى إيراد "وليّ العهد" ضمن من وجّه إليهم المنشور، وإلى احتمال أن يكون لذلك صلة بموضوع القصرين اللذين شيّدا لوليّ العهد في طرابلس وبنغازي بعد أن علم الملك بالمبالغ الباهظة التي أنفقت عليهما.

من جهة ثانية، فعلى الرغم من أنّ فكيني حافظ بشكل عام على صورته كشخص نظيف الذمّة وأمين، فإنّ إشاعة راجت بأنّه لم يكن بالصورة المتوخّاة منه، وأنّه منح نفسه وعائلته أولوية في الحصول على تعويضات كبيرة[٢٣٣] في ظلّ قانون كان قد صدر خلال فترة حكومة كعبار يقضي بتعويض المجاهدين الليبيّين الذين قاوموا الاستعمار، أو أولئك الذين صودرت أملاكهم واغتصبت أثناء فترة الحكم الإيطالي، ولم يُشرع في تنفيذ ذلك القانون إلا في فترة حكومة فكيني.[٢٣٤]

ومن جهة ثالثة، فليس من المستبعد أن يكون الملك قد أصدر هذا المنشور في ضوء ما تناهى إلى علمه حول قيام المرشحين لرئاسة مجلس النواب، عند افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة (٧/ ١٢/ ١٩٦٣)، بدفع رشاوى كبيرة لأعضاء المجلس من أجل الحصول على تأييدهم.[٢٣٥]

---

٢٣٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-211) المؤرّخ في ٦/ ١/ ١٩٦٤. الملف POL. 15-1 Libya.

٢٣٣ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-271) المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٦٤. الملف POL. 15 Libya.

٢٣٤ من الواضح أنّ اللوائح التنفيذية الخاصة بهذا القانون لم تصدر إلا في فترة حكومة فكيني. أورد الصيد في الصفحة (٢٦٤) من مذكراته بعض الاتهامات للدكتور فكيني وشقيقه حول مساعيهما المبكرة السابقة على صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون، غير أنّه ينبغي قراءة هذه الاتهامات بحذر.

٢٣٥ راجع ما ورد في مبحث "صورة جديدة من الصراع" بفصل "تواصل الصراع الداخلي" في هذا المجلد.

الفصل الرابع

إلغاء النظام الاتحادي



مباحث الفصل الرابع

* **ملابسات اختيار النظام الاتحادي**
* **ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساعٍ لإلغائه**
* **الشروع في إلغاء النظام الاتحادي (تعديلات ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢)**
* **إلغاء النظام الاتحادي وإعلان الوحدة (تعديلات إبريل/ نيسان ١٩٦٣)**
* **مبحث ختامي**

ملابسات اختيار النظام الاتحادي

ناقشت الجمعية الوطنية التأسيسية موضوع شكل الدولة خلال جلستها الثالثة المنعقدة بطرابلس يوم السبت الموافق للثاني من ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٥٠. وكان المبدأ الأول الذي طُرح للنقاش في هذا الموضوع هو الاختيار بين أن يكون شكل الحكم في الدولة الليبية القادمة اتحادياً أم موحّداً.[١]

وتشير المحاضر الرسمية لاجتماعات الجمعية المذكورة أنّ جدالاً حادّاً احتدم بين أعضائها حول هذا المبدأ، إلى أن تم الاتفاق في النهاية على اختيار النظام الاتحادي.

يقول مجيد خدوري في هذا الخصوص:

"... وقد أيّده [النظام الاتحادي] ممثلو برقة وفزان، وقبله الممثلون الطرابلسيون [في الجمعية] على مضض على أمل أن يكون هذا النظام خطوة في سبيل اتحاد أقرب إلى الكمال."[٢]

ثمَّ يشير إلى ردّ فعل حزب المؤتمر الطرابلسي الذي يتزعمّه بشير السعداوي المعارض لهذا الاختيار:

"أتاح اختيار النظام الاتحادي، وهو الذي كان قد قاومه ممثلا مصر والباكستان [في المجلس الاستشاري المعيّن من قبل الأمم المتحدة]، للمؤتمر الوطني، فرصة جديدة لمهاجمة الجمعية الوطنية التأسيسية ووصمها بعدم الشرعية.[٣] وقد هاجم المتطرّفون النظام الاتحادي على أساس أنّه مشروع خطّطه الاستعماريون لتقسيم ليبيا إلى ثلاث دول".[٤]

كما أشار خدوري إلى أنّ الصحف الليبية عنيت يومذاك بمناقشة موضوع الاتحاد وبيان مضارّه وفوائده بالنسبة للبلاد. وكان ممّا أورده في هذا الخصوص:

"أوضح الزعماء البرقاويون والفزانيون موقفهم بشكل لا يتطرّق إليه شكّ في أنّهم ما كانوا

١ المبدأ الثاني هو أن يكون نظام الحكم في ليبيا ملكياً وأن ينادى بأمير برقة السيد محمد إدريس المهدي السنوسي ملكاً على ليبيا.

٢ خدوري، مصدر سابق، ص ١٩٣، ١٩٤.

٣ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "الجمعية الوطنية التأسيسية" في فصل "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير"، المجلد الأول من هذا الكتاب.

٤ الجدير بالذكر أنّه لم تكن ليبيا قبل ذلك دولة واحدة.

ليقبلوا أيَّ شـكل من أشـكال الوحدة إلا على أساس الاتحاد، مع التسـاوي في التمثيل، لأنّهم كانوا يخشون احتمال أن تؤدّي الوحدة إلى سيطرة الطرابلسيين على البرقاويين والفزانيين".[٥]

ثمّ يضيف:

"لعلّ الاتحاد هو أنسب الأنظمة لبلد مثل ليبيا تتّسع رقعته وتمتدّ مفازاته. وقد مالت جماعة عمر المختـار [في بنغـازي] إلى الاعتدال، وكان موقفها ردّ فعل لتحريض السـعداوي ضدّ الاتحاد، وبعد أن كانت تدعو إلى الوحدة؛ سلّمت بأنّ ثمّة أحوالاً "فرضت أن يكون شكل الحكومة في الدولة الليبية اتحاديا" وأنّ "الاتحاد ليس مخالفاً لمبدأ الدولة الواحدة"".[٦]

ثمّ عرض خدوري لآراء وحجج محبّذي الوحدة:

"وكان رأي محبّـذي الوحـدة أنّ بلـداً سـكانه قليلون مثل ليبيـا لا يمكنه أن يبـذّر موارده على نظـام معقّـد من الحكـم، مع التسـليم بأنّه من المستحسـن أن يكـون النظام لامركزيـاً. وأصرّ المتطرّفون على رمي النظام بأنّه وسـيلة تلجأ إليها بريطانيا وفرنسـا لاسـتمرار نفوذهما في برقة وفزان، ولذلك نظّموا تظاهرات في مدينة طرابلس،[٧] وبلغ بهم الأمر أن قالوا إنّ الاتحاد مخالف لأحكام الإسلام، وأنّه لم تطبقه أيّة دولة من الدول العربية".[٨]

أمّا محمد عثمان الصيد الذي كان ضمن ممثلي إقليم فزان بالجمعية الوطنية التأسيسية، وكان أحـد نـواب رئيسـها، فيصف في مذكراتـه طرفاً ممّـا دار في اجتماعـات الجمعية بهذا الخصوص:

"ومـن مفارقات تلك الفترة أنّ بعض الإخوة في برقة ممـن يمثلون تيّاراً محدوداً كانوا يقولون: "نتّحـد مـع مالطا ولا نتّحد مع طرابلس" نظراً لهيمنة الإيطاليين على الإقليم، بيد أنّ هذه الفئة كانت محدودةً جداً".

"وحتى في فزان، كان السـيد أحمد سـيف النـصر لا يميل إلى الوحدة مع طرابلـس باعتبار أنّها تحكم من طرف الإيطاليين، وكان يكنّ عداءً شديداً لإيطاليا".[٩]

كما يقول دي كاندول في هذا الصدد:

"والمستر بلت، بعدما بدأ مهمّته على اعتبار أنّ قرار الأمم المتحدة يعني إقامة دولة ليبية موحّدة

---

٥ خـدوري، مصـدر سـابق، ص ١٩٤، نقـلاً عـن الصحيفتـين الصادرتـين في بنغـازي "**الاسـتقلال**" ١٦/ ١١/ ١٩٥٠ و"**برقـة الجديـدة**" ١٧/ ١٢/ ١٩٥٠.

٦ المصدر السابق، ص ١٩٤، نقلاً عن صحيفة "**الوطن**" البنغازية الناطقة باسم جمعية عمر المختار، ١٦/ ١/ ١٩٥١.

٧ المصدر السابق، ص ١٩٤، نقلاً عن صحيفة "**طرابلس الغرب**"، ٢٩/ ١٢/ ١٩٥٠.

٨ المصدر السابق، نقلاً عن مقال للصدّيق بن زارا بعنوان "الفدرالية دخيلة في الإسلام" بصحيفة "**شعلة الحرية**" الناطقة باسم حزب المؤتمر، طرابلس، ١١/ ٢/ ١٩٥١.

٩ مذكرات الصيد، مصدر سابق، ص ٦٤.

بالكامل، وأنّ شكل الحكم فيها تقرّره جمعية تأسيسية منتخبة للتمثيل النسبي، لم يلبث أن اكتشف أنّ أهالي برقة وفزان يحملون أفكاراً مغايرة تماماً ... كما اتضح له أيضاً أنّ الرأي العام المحلي في برقة وفزان يفضّل الدخول في اتحاد فدرالي فضفاض نوعاً، وليس مستعداً للعمل على إقامة وحدة اندماجية تامّة ... وقد بدأ انعقاد الجمعية الوطنية التأسيسية في مدينة طرابلس بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٥٠، وفي يوم ٢ ديسمبر قرّرت أن تكون ليبيا دولة اتحادية".[١٠]

وقد لخّص إسماعيل مرزة العوامل التي دفعت بالجمعية الوطنية إلى تبنّي النظام الاتحادي (الفدرالي) وأرجعها إلى اختلاف البيئة الجغرافية، وإلى عامل سياسي، على النحو التالي:

"اختلاف البيئة الجغرافية:

ليبيا بلاد شاسعة مترامية الأطراف، تندر فيها طرق المواصلات، ويتعذّر الاتصال بين أنحائها المتباعدة. فالمسافة بين بنغازي وطرابلس تبلغ ما يزيد على ألف كيلومتر، والمسافة التي تفصل فزان عن بنغازي وعن طرابلس لا تقلّ عن ذلك كثيراً.

فإقليم طرابلس يقع في القسم الغربي من البلاد – ساحل وجبل وسهل وصحراء محيطة – وهي أصغر الأقاليم مساحة وأكثرها سكاناً، ورثت بقايا حضارات متعدّدة.

وإقليم فزان صحراوي تنتشر فيه الواحات التي هي مصدر اقتصاده. وهو أكبر [١١]الأقاليم مساحة وأقلّها سكاناً. ما زال يحتفظ بعاداته البدوية وأسلوب عيشه القبلي.

وإقليم برقة يقع شرق البلاد، ويتكوّن في معظمه من ساحل متعرّج طويل جبلي مخضر حبته الطبيعة بمزايا كثيرة، وصحراؤه ليست مجدبة. وهو يجاور بلداً يجمعه به تاريخ مشترك وعلاقات تجارية وثيقة.[١٢]

ولا شكّ في أنّ الاختلاف في البيئة الجغرافية أدّى إلى تباين في النشاطات الاقتصادية وإلى تفاوت في النضج الاجتماعي.

العامل السياسي:

إنّ تجارب الأقاليم في الحكم مختلفة وخبرتها السياسية متباينة. فذكريات جمهورية طرابلس لا تزال حيّة في أذهان سكان إقليمها، واستقلال برقة ذاتياً لم يكن بعيداً عن فترة الاستقلال الكلّي للبلاد، كما أنّ قيام السلطات العسكرية المحتلة، إنجليزية وفرنسية، بتكوين إدارات محلية على

١٠ ئي. آ. ف. دي كاندول "**الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره**" (مانشستر: محمد بن غلبون، الطبعة العربية الثانية، ١٩٨٩) ص ١١٣، ١١٤.

١١ لم يكن إقليم فزان أكبر الأقاليم مساحة، فمساحته لم تتجاوز الثلث من مساحة ليبيا.

١٢ يقصد مصر.

أنماط مختلفة في الأقاليم الثلاثة، قوّى النزعة الإقليمية عند السكان، وزاد الشعور بالفردية وبالكيان الذاتي عند كلّ منطقة، وقد رعت سلطات الاحتلال هذا الشعور وتلك النزعة بكلّ حنان.

ثمّ إنّ للظروف الدولية والأخطار التي حاقت بالمنطقة دوراً مهمّاً في هذا الشأن، ولهذا فقد عجّلت الجمعية الوطنية باتخاذ خطوات عملية سليمة هي أجدى من المواقف الخطابية العاطفية، والزمن كان يعمل لغير صالح ليبيا. ونحن نرى في هذه الخطوات سياسة ناضجة، حيث تركت الزمن يحلّ موضوعاً كان شائكا، وكان التدخّل الأجنبي قد لعب دوراً رئيساً في تعقيده، سواء عن طريق كواليس هيئة الأمم ودهاليزها، أو عن طريق الاتصالات المباشرة غير الظاهرة. ولا شكّ أنّ العقلية الحكيمة التي تميّزت بها القيادة الواعية للأقاليم قد طرحت أسباب الخلاف جانباً إلى ما بعد حصول البلد على استقلاله. فقد كان أهمّ ما يواجه الشعب الليبي هو حصوله على استقلاله الناجز التام، أمّا شكل النظام فبوسع الشعب تغييره في أيّ وقت شاء إذا استعاد سيادته بتحقيق استقلاله، وقد أثبتت الأحداث صدق هذه النظرة."[١٣]

إذن فقد ساد الرأي داخل الجمعية الوطنية التأسيسية في النهاية بأنّ النظام الاتحادي هو الخطوة العملية الوحيدة التي تتيح للولايات الثلاث الارتباط معاً، على أمل أن يكون هذا النظام خطوة على طريق الوحدة الكاملة للبلاد، ومن ثمّ فهي قد وافقت عليه[١٤] وأصدرت قانوناً أساسياً به في ٢/ ١٢/ ١٩٥٠. كما أصدرت في اليوم ذاته قانوناً آخر ينصّ على أن يكون نظام الحكم ملكياً، وأن يُعرض عرش ليبيا على أمير برقة السيد إدريس السنوسي. وقرّرت الجمعية إبلاغ الأمير إدريس بقرارها الذي اتخذته، وبأنّها تعتبره منذ ذلك اليوم ملك ليبيا.

وعندما انتقلت الجمعية الوطنية التأسيسية بكاملها إلى مدينة بنغازي في ١٧/ ١٢/ ١٩٥٠ وقدّمت إلى الأمير إدريس، في شكل وثيقة بيعة، قرارها باختياره ملكاً لليبيا (بحضور محمد الساقزلي رئيس وزراء برقة وبشير السعداوي زعيم حزب المؤتمر الطرابلسي، وغيرهما من الأعيان) أكّد "الملك" إدريس خلال ذلك الاجتماع التاريخي أنّ الوحدة التامّة هي الهدف النهائي للجميع.[١٥]

---

١٣ إسماعيل مَرزة، مصدر سابق، ص ٢١٤-٢١٦.

١٤ حاز القرار على موافقة جميع أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية، ما عدا العضوين أحمد السري (الصاوي) وعبد العزيز الزقلعي. وقد استقال الأول من الجمعية كلّية لأنّه كان ضدّ الاتحاد، فيما بقي الثاني عضواً فيها إلى ما بعد مبايعة الملك في ١٧/ ١٢/ ١٩٥٠. وهذان العضوان كلاهما من طرابلس. الصيد، مصدر سابق، ص ٦٥.

١٥ خدوري. مصدر سابق، ص ١٩٥، ١٩٦. وقد جاءت هذه العبارة على لسان الملك إدريس ردّاً على البيان الذي ألقاه عبد العزيز الزقلعي أحد أعضاء الجمعية الطرابلسية، وأعلن فيه أنّه يشارك في شرف إعلان الأمير ملكاً على ليبيا، ولكنّه لا يزال يحبّذ شكل الحكومة الوحدوية لا الاتحادية، ثمّ قدّم الزقلعي استقالته من الجمعية لأنّه لم يرغب في الإسهام بوضع دستور أساسه الفكرة الاتحادية.

وعندما أصدرت الجمعية الوطنية التأسيسية الدستور الليبي في ٧/ ١٠/ ١٩٥١ نصّ في المادة الثانية منه على أن:

"ليبيا دولة ملكية وراثية شكلها اتحادي، ونظامها نيابي، وتسمّى "المملكة الليبية المتحدة"".

كما نصّ في المادة الثالثة منه:

"تتألّف المملكة الليبية المتحدة من ولايات برقة وطرابلس الغرب وفزان".

ومن الجدير بالملاحظة أنّه رغم أنّ الدستور الليبي لم يجز تعديل نصوصه وأحكامه فيما يتعلّق بشكل الحكم الملكي، وبنظام وراثة العرش، وبالحكم النيابي، وبمبادئ الحرّية والمساواة التي يكفلها، وفقاً لما نصّت عليه المادة (١٩٧) منه:

"لا يجوز اقتراح تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثة العرش وبالحكم النيابي وبمبادئ الحرّية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور"

فإنّه، مع ذلك، ترك الباب مفتوحاً أمام إمكان تعديل أحكامه المتعلّقة بشكل النظام الاتحادي، حيث إنّ المادتين (١٩٨) و(١٩٩) منه نصّتا على ما يلي:

المادة (١٩٨)

"لأجل تنقيح هذا الدستور يصدر كلّ من المجلسين[١٦] بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبتحديد موضوعه. ثمّ، بعد بحث المسائل التي هي محل التنقيح، يصدر المجلسان قرارهما في شأنها. ولا تصحّ المناقشة والاقتراع في كلٍّ من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويشترط لصحّة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين في كلٍّ من المجلسين وأن يصدّق عليها الملك".

المادة (١٩٩)

"في حالة تنقيح الأحكام الخاصّة بشكل الحكم الاتحادي يجب، زيادة على الأحكام المقرّرة في المادة السابقة، موافقة جميع مجالس الولايات التشريعية على التنقيح المقترح، وتتمّ هذه الموافقة بقرار المجلس التشريعي لكلّ ولاية في هذا الشأن قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه."

---

١٦ مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساعٍ لإلغائه

مع أنَّ النظام الاتحادي كانت له ميزته الأساسية خلال السنوات الأولى لدولة الاستقلال، إذ ساعد على تحقيق التلاحم السياسي والإداري التدريجي بين الولايات (الأقاليم) الثلاث ومواطنيها، فإنَّ الزمن والتجربة أظهرا لهذا النظام عيوباً ومثالب كثيرة، كان من أبرزها تكلفته المالية الباهظة، كما كان من مظاهرها تنازع الاختصاصات والصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، وتكرار الجهود وازدواجيتها، وغياب التنسيق بينها، فضلاً عن فقدان الفاعلية والحزم، الأمر الذي أدَّى إلى ضياع في الوقت وهدر بالإمكانات. وقد زاد من هذه المتاعب والعيوب ما صاحب النظام من تغليب الاعتبارات الجهوية والإقليمية والقبلية والشخصية الأنانية عند اتخاذ عدد من القرارات على المستويين المركزي الاتحادي والمحلي الولائي. كما زاد من استفحال هذه الأوضاع المعيبة وجود عاصمتين للبلاد هما طرابلس وبنغازي، واستمرار تنقّل الحكومة الاتحادية بأجهزتها بينهما بشكلٍ دوري حتى وإن كان متقطعاً بعض الوقت، ثمّ الشروع منذ عام ١٩٥٣ بعقد اجتماعات لمجلس الوزراء في مدينة البيضاء، ثمّ البدء فعلاً منذ عام ١٩٥٦ في بناء عاصمة ثالثة في تلك المدينة خلال حكومة مصطفى بن حليم.[١٧]

بدأت الشكوى من النظام الاتحادي وعيوبه على لسان أول رئيس للحكومة الليبية محمود المنتصر (١٩٥١-١٩٥٤) الذي اضطرّ للجوء إلى المحكمة العليا الاتحادية طالباً منها الفصل في قضية تنازع الاختصاص بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات.[١٨] كما أنّ رئيس الحكومة مصطفى بن حليم (١٩٥٤-١٩٥٧) عانى هو الآخر وحكومته من مساوئ النظام الاتحادي وعيوبه.[١٩] وقد عبّر عن مآخذه على ذلك النظام في أكثر من موضع من مذكراته. فهو يقول في الصفحة (١٢٥) منها:

"لقد شرحت في أماكن عديدة من هذه المذكرات مساوئ النظام الاتحادي، والأسباب التي

١٧ راجع فصل "مشروع البيضاء كعاصمة" في الفصل الخامس.

١٨ راجع مبحث "تنازع الاختصاص مع الولاة" في الفصل الأول "حكومة المنتصر .. البداية الصعبة" في المجلد الثاني/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٩ اتهم الصيد في مذكراته (ص ٨٣) مصطفى بن حليم بأنّه أظهر عندما كان ناظراً للمواصلات في ولاية برقة معارضة للحكومة الاتحادية، ونازعها في الاختصاصات، وأنّه غيّر موقفه إلى النقيض بعد أن تمّ تعيينه وزيراً اتحادياً للمواصلات في الحكومة التي ترأسّها محمد الساقزلي.

دعت إلى الأخذ به رغم الخلافات الدستورية الحادّة التي أثارها عند التطبيق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، والتي أدّت في أحيان كثيرة إلى أزمات سياسية، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة[٢٠] التي كان يتطلّبها نظام أقام أربعة [أربع] حكومات: وزارة وأجهزة اتحادية مع برلمان من مجلسين وثلاثة مجالس تنفيذية للولايات وثلاثة مجالس تشريعية وولاة ثلاث [ثلاثة] وأجهزة إدارية للولايات، مع كلّ ما يتطلّبه ذلك النظام من موارد بشرية ومالية لا قبل للوطن بها".

ثمّ يقول:

"نظام عجيب، لا شكّ عندي أنّ الذين نصحوا الليبيّين باتّباعه إنّما أرادوا أن يكرّسوا به العجز المالي في ميزانية الدولة الليبية حتى تضطرّ دائماً إلى الاستجداء وترضخ لطلباتهم، وكذلك لتثبيت دعائم النزاعات الإقليمية وتغذيتها، وتفتيت وحدة الشعب الليبي، وإلهائه بقضايا الخلافات الدستورية بين حكوماته المتعدّدة عن التطلّع إلى قضاياه الوطنية والعربية، والتفرّغ للتعامل معها".

وفي رأينا أنّ ما أورده بن حليم في الفقرات السابقة يعبّر عن تجاهل مفرط وغريب للأسباب الموضوعية التي كانت وراء مناداة الكثير من الليبيّين، وبخاصّة في إقليمي برقة وفزان، وعلى رأسهم الأمير إدريس يومذاك، بالنظام الاتحادي وتشبّثهم به. وهو قول مردود عليه من عدّة أوجه:

أوّلها: أنّ بن حليم يفترض أنّ الوفر المالي الذي يتحقّق من النظام الاتحادي كان سيمنع العجز في ميزانية الدولة الليبية، وبالتالي يغنيها عن طلب المساعدة المالية الأجنبية. وهو افتراض لا تؤيّده الأرقام، فالعجز المالي في الميزانية العامة للدولة يتجاوز بكثير الوفر الذي كان يمكن أن يحقّقه الاستغناء عن النظام الاتحادي.

ثانيها: إذا كان الأمر كما يزعم بن حليم فلِمَ لم يطالب، بل ويصرّ على إلغاء النظام الاتحادي في عام ١٩٥٤ وقبل التوجّه إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتوقيع على اتفاقية معها هي ترسيخ جديد لفكرة الاستجداء والرضوخ لطلبات الأجنبي؟

ثالثها: إذا كان بن حليم مستاءً من التكلفة المالية الباهظة للنظام الاتحادي، فلِمَ سارع عام ١٩٥٦ في الاستجابة لرغبة الملك إدريس بالشروع في بناء عاصمة ثالثة للبلاد بمدينة البيضاء، وقام بإنفاق الآلاف من الجنيهات على ذلك المشروع، ولم يشر في مذكراته إلى أنّه عارض فكرة بناء البيضاء كعاصمة ثالثة؟ وفضلاً عن ذلك، فإنّه من المعروف أن

٢٠ راجع أيضاً ص ١٦٠، ١٦١ من المذكرات.

عهد حكومته لم يعرف تقشّفاً ولا اقتصاداً في النفقات العامة.[٢١]

رابعها: أنّ "وحدة الشعب الليبي" التي يتكلّم عنها بن حليم لم تكن موجودة يومذاك، لا بين الأقاليم الثلاثة التي تشكّلت منها الدولة الليبية، ولا حتى داخل الإقليم الواحد، وهو ما أشار إليه بن حليم نفسه في الصفحة (١٦٠) من مذكراته عندما أورد:

"أمّا الاتجاه الآخر فهو الاتجاه الاتحادي الذي ينادي بإقامة نظام ملكي بزعامة الملك إدريس، وإقامة دستور اتحادي فضفاض ليتخطّى صعوبات الاندماج السائدة في ذلك الوقت، وكانت الهيئة الدستورية (أو هيئة الستين) تتزعّم هذا الاتجاه".[٢٢]

إنّ "صعوبات الاندماج" التي أشار إليها بن حليم هي صعوبات حقيقة وواقعية ولم تكن مفتعلة أو متخيَّلة، وهي وليدة الحقب والعقود السالفة، وهي أحد الموروثات الخطيرة التي قامت عليها دولة الاستقلال.[٢٣] إنّ هذه الصعوبات هي التي جعلت المستر أدريان بِلت مندوب الأمم المتحدة المكلّف بالإشراف على استقلال ليبيا يورد في أوّل تقرير قدّمه إلى الجمعية العامة خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٠ عن مهمّته في ليبيا ما نصه:

"يتحتّم علينا أن ندرك أوضاع ليبيا كما هي. فإنّ ليبيا، بسبب العوامل الجغرافية والتاريخية، مكوّنة من ثلاث مناطق، وهذه المناطق، مع أنّها تتمتّع بالكثير المشترك فيما بينها – أكثر ممّا يلزم لتكوين أمّة موحّدة في دولة واحدة – فإنّ لكلٍّ منها خصائصها المحلية، ووجهات نظرها، ومصالحها التي ترتبط بها، والتي تريد أن تحافظ عليها، وهذا ينطبق بشكل خاص على برقة وفزان".

وإنّ "صعوبات الاندماج" هي التي جعلت زعماء جمعية عمر المختار، المعروفة بوطنيتها إلى حدّ التطرّف، تتراجع عن موقفها المطالب بالوحدة الكاملة، وتقبل بالنظام الاتحادي، والتسليم بأنّ ثمّة أحوالاً "فرضت أن يكون شكل الحكومة في الدولة الليبية اتحادياً" و"أنّ الاتحاد ليس مخالفاً لمبدأ الدولة الواحدة".[٢٤]

---

٢١ راجع نصّ الكلمة التحريرية حول الميزانية العامة التي تلاها النائب مصطفى بن عامر أمام مجلس النواب بطرابلس بتاريخ ٩/ ٤/ ١٩٥٥، وكان رئيس الحكومة مصطفى بن حليم حاضراً في تلك الجلسة، محمد بشير المغيربي **"وثائق جمعية عمر المختار: صفحة من تاريخ ليبيا"** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣)، ص ٤٠٩-٤١٩.

٢٢ لا ندري لِمَ حرص بن حليم على تجنّب استخدام الاسم الرسمي لهذه الهيئة وهو "الجمعية الوطنية التأسيسية". وتجدر الإشارة إلى أنّ بن حليم أضَاف في نهاية الفقرة السابقة من مذكراته أنّه كان من روافد هذا الاتجاه (الاتحادي) المهمّة؛ حزب الاستقلال الذي كان يترأسّه سالم المنتصر والذي ثبت أنّ السفارة الإيطالية كانت تتولّى تمويله، مضيفاً بين قوسين (اطلعت سنة ١٩٥٥ على وثائق إيطالية وقعت في يد إدارة الأمن الليبية تبيّن تفاصيل ذلك التمويل). وكأنّ بن حليم يريد القارئ أن يستنتج من هذا الاستقراء أنّ "الاتجاه الاتحادي" كان مدعوماً من القوى الاستعمارية، ومنها إيطاليا، إن لم يكن موصى به من قبلها. وحتى لو صدق هذا الاتهام بحقّ سالم المنتصر، فهل يصدق مثل هذا الاتهام بحقّ الأمير إدريس، وبحقّ إقليمي برقة وفزان وزعمائهما الذين قاوموا الاحتلال الإيطالي بكلّ ضراوة، وبقيت عداوتهما له قائمة؟!

٢٣ راجع فصل "ليبيا عشيّة الاستقلال" في المجلد الأول/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٤ صحيفة **"الوطن"** الناطقة باسم جمعية عمر المختار، بنغازي (عدد ١٦/ ١١/ ١٩٥١).

ومرّةً أخرى، ففي اعتقادنا أنّ التكلفة المالية للنظام الاتحادي لم تكن خافية على مؤسّسي دولة الاستقلال، ولم يكن اختيار ذلك النوع من أشكال الحكم مقصوداً لإهدار الإمكانات المالية المحدودة التي كانت في متناول تلك الدولة الوليدة، ولكنّه كان محاولة جادّة وواقعية ومسؤولة، ربّما كانت ذات تكلفة مالية عالية، إلا أنّها كانت ضرورية لإيجاد التوازن في العلاقة الهشّة التي كانت قائمة بين أقاليم البلاد الثلاثة التي تشكّلت منها دولة الاتحاد. إنّنا لا نشكّ في أنّ أولئك المؤسّسين، لو اختاروا نظاماً غير النظام الاتحادي، لوفّروا –كما يتمنّى بعضهم– بضعة آلاف من الجنيهات سنوياً، إلا أنّهم لو فعلوا ذلك لآلوا بالبلاد إلى انقسام وانشطار لا لقاء بعدهما، أو ربّما لما حصلت ليبيا على استقلالها البتّة.

مسعى بن حليم والبوصيري

بصرف النظر عن درجة وجاهة انتقادات بن حليم للنظام الاتحادي، فمن الواضح أنّ موقفه من ذلك النظام لم يقتصر على مجرّد الشكوى، فقد انتهز فرصة الأزمة السياسية العاصفة التي أعقبت اغتيال ناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤، وسعى في مطلع عام ١٩٥٥، ومعه ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي، لإقناع الملك إدريس بإعلان الجمهورية والتخلّص من النظام الاتحادي في وقت واحد.

يقول بن حليم حول هذا المسعى:

"كانت أمامي فرصة ذهبية في أحداث خريف سنة ١٩٥٤، ففاتحت الملك في شهر ديسمبر ١٩٥٤ بالمشكلتين الدستوريتين (أعني النظام الاتحادي والنظام الملكي) وشرحت له بإسهاب ما سبق أن لخصته، وقلت له ربّما آن الأوان لتطبيق النظام الجمهوري في ليبيا".[٢٥]

بل إنّه يزعم في موضع آخر من مذكراته[٢٦] أنّه حدّد وبعض وزراء حكومته منذ مرحلة مبكّرة أهدافهم المرحلية، والتي اشتملت على "التخلّص من النظام الاتحادي باهظ التكاليف، وإحلال نظام وحدوي بسيط محلّه يناسب ظروف الوطن ويوفّر عليه ملايين الجنيهات".

وكما هو معروف، فإنّ مساعي بن حليم قد باءت في الاتجاهين بالفشل، وعزا بن حليم هذا الأمر إلى تردّد الملك وعدم حماسة أدريان بلت (الذي شارك في مناقشة اقتراحات بن حليم)، وإلى تدخّلات والي برقة حسين مازق وعدد من زعماء ووجهاء ولاية برقة[٢٧] الذين كانوا متمسّكين بالملكية.

٢٥ مذكرات بن حليم. مصدر سابق، ص ١٢٦، ١٢٧.
٢٦ ص ١٦٢.
٢٧ راجع المصدر السابق، ص ١٢٨–١٣١، وخدوري، مصدر سابق، ص ٢٩٨–٣٠٠. ولا نشكّ في أنّه كانت لهؤلاء أسبابهم الوجيهة في معارضة أفكار بن حليم يومذاك، وللأسف فإنّه حرمنا من معرفة هذه الأسباب، ونأمل أن نقرأ عنها ذات يوم.

ويلقـي محمـد عثمان الصيد فـي مذكراته بعض الضوء على هذا المسـعى المبكّر الذي بذلـه بن حليم والبوصيري الشـلحي من أجـل إلغاء النظام الاتحـادي (وإعلان الجمهورية) فيقول:

"كان الملـك في قرارة نفسـه مقتنعاً أنّ أفضل نظام لليبيا هو النظـام الاتحادي، وأذكر أنّه جرت محاولـة مـن قبلي لتعديل الدسـتور إبّـان حكومة بـن حليم، بيـد أنّ ابن حليم وناظـر الخاصّة الملكية [البوصيري الشـلحي] اسـتغلا غضب الملك على العائلة السنوسـية بعد مقتل إبراهيم الشـلحي ناظـر الخاصّة الملكية، فاقترحا مشروع تعديل يقـضي بتحويل النظام من نظام ملكي إلى نظام جمهوري، وأن يصبح الملك رئيسـاً للجمهورية مدى الحياة. لكن الملك رفض الفكرة كلّياً بعد أن ثبت له مرامي وأبعاد غرضهما، وأخبرني بنفسـه في وقت لاحق أنّه كان يسـاير بن حليم والبوصيري الشـلحي حين اقترحا عليه تعديل الدسـتور، وذلك حتى يقف على حقيقة نواياهما".[٢٨]

شكاوى شركات البترول

لـم تقتصر الشكوى من النظام الاتحادي على الحكومات الاتحادية المبكرة ورؤسائها، بل تجاوزتها إلى شركات البترول الأجنبية التي كانت قد شرعت منذ عام ١٩٥٦ في التنقيب عـن البتـرول في البـلاد، إذ كان على هذه الشـركات، بحكم نشـاطها، أن تتعامل مع عددٍ من الجهـات الحكومية الاتحادية (لجنة البترول ومن بعدها وزارة شـؤون البترول) وحكومات الولايات الثلاث بأجهزتها المحلية. لقد عبَّرت هذه الشركات مراراً عن تبرّمها من التعقيدات والصعوبـات التـي تواجهها فـي ظلّ النظام الاتحـادي، وحرصت على إيصال شـكواها إلى الملك إدريس نفسه.[٢٩]

مسعى جديد في عام ١٩٥٨

شـهد مطلع عام ١٩٥٨ (خـلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار) مسـعىً من الملك

٢٨ الصيـد، مصـدر سـابق، ص ٢٤٧. وقد عبّر الصيد في الصفحة (١٦٦) من المذكرات ذاتها عن اعتقـاده في "أنّ النظام الملكي في ليبيا بدأت عملية تقويض دعائمه ومقوماته في تلك السنة التي قدّمت فيها مذكرة تدعو إلى تحويل النظام الملكي الدستوري إلى نظام جمهوري"، وهو يقصد بالطبع المذكرة التي أعدّها بن حليم بهذا الشأن وقدّمها إلى الملك في أواخر عام ١٩٥٤.

٢٩ راجع سامي حكيم "**استقلال ليبيا**" (القاهرة: مكتبة الإنجلو-مصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠)، ص ١٧٥-٢٨١، و"**حقيقة ليبيا**" للمؤلف نفسه، مصدر سابق، ص ٨٠-١٠٠. وقد أورد مصطفى بن حليم في الصفحة (١٣٧) من مذكراته ما نصّه "ومع الأسف أشاع المغرضون أنَّ تلك الإصلاحات [إلغاء النظام الاتحادي] تمّت تحت ضغط شركات النفط ودولها الغربية! ولا يخالجني أدنى شك في أنَّ الفضل الأكبر في تلـك الإصلاحـات إنّـما يعـود إلى الملك إدريس نفسـه، فكما ذكرت في مواقـع أخرى من هذه المذكـرات؛ فإنّه كان قد اقتنـع منذ محاولة الإصـلاح الأولى في أوائـل عام ١٩٥٥ بـضرورة إلغاء النظام الاتحادي الذي أرهـق خزينة الدولة بتكاليفه الباهظـة، فضلاً عن الخلافات الدستورية المتكرّرة بين الحكومات الأربع [الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث] وما نتج عنها من أزماتٍ سياسية لم ينجُ الملك نفسه من آثارها".

إدريس نفسه لإلغاء النظام الاتحادي وإعلان الوحدة الشاملة بالبلاد.[٣٠] وقد أشارت إلى هذا الموضوع وثيقتان أمريكيتان مؤرّختان في ٢٨، ٢٩/ ٤/ ١٩٥٨ أخذتا شكل "مذكرة مكتبية" Office Memo تمّ تبادلهما بين بعض المسؤولين[٣١] في إدارة الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية. وقد حملت المذكرة الأولى عنوان "توحيد ليبيا" Unification of Libya، والثانية عنوان "احتمالات إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا" Possible Abolition of Federal System in Libya.

وجاء في المذكرة الأولى منهما:

"تسلمت إدارة الشؤون الإفريقية خلال الشهر الماضي عدداً من التقارير تشير إلى أنّ الملك إدريس يعتزم إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا وإعلان وحدة شاملة للبلاد. ويفترض أنّ مثل هذه الخطة تعني إلغاء المجالس التشريعية بالولايات، ونقل سلطات حكومات الولايات مباشرة إلى الحكومة المركزية. ومن شأن ذلك أن يعزّز نفوذ ومكانة وسلطات رئيس الوزراء وحكومته، وأن يضع قوات الأمن، ذات الأهمية الكبيرة، تحت السلطة المباشرة للحكومة المركزية".

ثمّ تناولت المذكرة نفسها فرص نجاح هذه الخطوة على النحو التالي:

"إنّ إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا بواسطة الملك سوف يعتبر خرقاً لنصوص الدستور الليبي، ومع ذلك، فإنّ هذا قد لا يشكّل رادعاً للملك الذي يعتبر نفسه فوق القانون.[٣٢] وفي الوقت الذي ستجد فيه هذه الخطوة معارضة من قبل بعض العناصر، وعلى الأخص في طرابلس،[٣٣] فإنّ الملك سوف ينجح مع بعض الصعوبة في تنفيذها. وأخذاً في الاعتبار ميل الملك لتفضيل برقة على طرابلس، فإنّه لمن غير المتوقّع أن يتّخذ أيّة خطوات هامّة من شأنها أن تكون على حساب برقة. وإنّ من المستبعد أن يقوم البرقاويون، الذين –دون شك– سينعمون في ظلّ الوحدة بنفوذ أكبر على بقيّة أجزاء ليبيا ممّا هو قائم الآن، بمعارضة قرارات الملك. وفضلاً عن ذلك، فإنّ مكانة الملك وتمتّعه بالولاءات القبلية تجاهه سوف تقلّل من احتمالات معارضته في برقة. إنّ معارضة الطرابلسيين لدولة موحّدة خاضعة لسيطرة برقة والبرقاويين سوف تخلق مشكلة حقيقية. ومع ذلك فمن المحتمل أن ينجح الملك، من خلال علاقاته القوية بعائلات طرابلس ذات النفوذ، في تحقيق الوحدة، دون أن يثير ذلك معارضة قوية في ولاية طرابلس. وبالطبع فمن الضروري أن يكون للملك والمتعاطفين معه سيطرة كاملة على قوات الشرطة

٣٠ يلاحظ أنّ الحقبة ذاتها شهدت قيام الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير/ شباط ١٩٥٨.

٣١ هم ديتون س. ماك Dayton S. Mark وليون ج. دورّوس Leon G. Dorros وبورتر Porter.

٣٢ صورة من صور التحامل على الملك إدريس رحمه الله.

٣٣ من الواضح أنّ معدّ هذه المذكرة يجهل خلفيات هذا الموضوع، فالغالبية العظمى من الطرابلسيين هم من المؤيّدين لفكرة الوحدة وضدّ النظام الفدرالي.

بطرابلس أثناء مرحلة التحوّل إلى النظام الجديد. وكالعادة فإنّه ليس أمام ولاية فزان من خيار سوى قبول ما تمليه الحالة".

ثمّ أشارت المذكرة ذاتها إلى النتائج التي يمكن أن تكون لهذه الخطوة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا على النحو التالي:

"إنّ استبدال النظام الاتحادي بآخر يحقّق الوحدة الكاملة في ليبيا لن يكون ضدّ مصالح الولايات المتحدة في ذلك البلد إذا تمّت هذه العملية بسرعة ودون عراقيل. وفي الواقع فإنّ المصالح الأمريكية سوف تستفيد أكثر في ظلّ النظام الجديد أخذاً في الاعتبار:

١- أنّ الملك هو القوّة الرئيسية المؤيّدة للغرب في ليبيا.

٢- أنّ مختلف الحكومات الليبية المتعاقبة كانت مؤيّدة للغرب وللولايات المتحدة بدرجات متفاوتة.

٣- أنّ المجالس التشريعية بالولايات، وعلى الأخصّ المجلس التشريعي الطرابلسي، كانت أقلّ تعاطفاً مع الغرب من الحكومة الاتحادية.[٣٤]

٤- أنّ نشاطات الولايات المتحدة في ليبيا تعرّضت للعرقلة -في بعض الأوقات- بسبب الحاجة للتعامل مع نوعين من المسؤولين الحكوميين (في الحكومة الاتحادية وفي حكومات الولايات) لإنجاز بعض أهدافنا.

٥- أنّ النظام الاتحادي الحالي هو أكثر تكلفة لليبيا من أيّ نظام موحّد.

٦- أنّ إمكان أن تصبح ليبيا أكثر ترابطاً في الجوهر، كما في الواقع في ظلّ نظام موحّد، يجعل من عملية التحوّل عن النظام الاتحادي الحالي أمراً مرغوباً فيه من وجهة النظر الأمريكية".

ثمّ يورد معدّ المذكرة الأولى المستر ديتون ماك Dayton S. Mak في خاتمتها مقترحاته بشأن موقف الحكومة الأمريكية تجاه هذا المشروع:

"في الوقت الذي يبدو فيه أنّ من غير الحكمة أن تعبّر الحكومة الأمريكية بشكل علني عن تأييدها لأيّة خطوة يتّخذها الملك في اتجاه تعديل نظام الحكم في ليبيا (لا سيّما في ظلّ عدم دستورية مثل هذه الخطوة)، فإنّه لا ينبغي – في الوقت ذاته- أن نقوم بأيّ شيء من شأنه أن يعرقل خطط الملك في هذا الصدد. وإذا ما سئلنا من قبل الملك أو الحكومة عن رأينا حول مثل هذه الخطة، فينبغي أن نؤكّد في إجابتنا أنّنا في الوقت الذي نرى فيه أنّ توحيد ليبيا يحقّق مزايا معيّنة، فإنّنا لا نودّ الزجّ بأنفسنا في أمر يخصّ ليبيا وشعبها وحدهما".

٣٤ نأمل أن تحظى تجربة المجالس التشريعية بالولايات الثلاث بدراسة وافية من قبل الباحثين في تاريخ العهد الملكي.

في الصحافة الوطنية

شهد عام ١٩٥٩ تعالي بعض الأصوات عبر الصحافة الوطنية المستقلة معبّرةً عن تبرّمها بالنظـام الاتحادي وأعبائه، وبما يقيمه من عوائق في سـبيل وحـدة أقاليم البلاد الثلاثة وحدةً كاملـة. مـن ذلك ما ورد في افتتاحيـة صحيفة "الليبي"[٣٥] الصادرة يـوم ١١/ ١/ ١٩٥٩ حيث عدّدت مساوئ النظام الاتحادي، ودعت إلى التعجيل بتحقيق وحدة البلاد.

تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير

في ١/ ٤/ ١٩٦٠، نشـرت بعثة البنك الدولي للإنشـاء والتعمير تقريرها[٣٦] الشـامل عن الاقتصـاد الليبـي. وقد وردت إشـارات في عدّة مواضع مـن هذا التقرير[٣٧] إلـى طبيعة النظام الاتحـادي فـي ليبيا، وما يطبع علاقـة الحكومة الاتحاديـة بحكومات الولايـات الثلاث من تنـازع وتناقـض وغيـرة، الأمر الذي كانت له انعكاسـاته السـلبية البعيدة علـى أداء الحكومة بصفةٍ عامَّة، وعلى العملية التخطيطية وتنفيذ مشروعات التنمية بصفةٍ خاصَّة.

وكان مما ورد في التقرير بهذا الشأن:

"إنّ التنمية الاقتصادية تحتاج إلى وحدة في الغايات كما في القرارات والسياسات.

ومـن الملاحظ أنّ لـكلّ ولاية من الولايات الثـلاث التي يتكوّن منها الاتحـاد الليبي تقاليدها وخصائصها ومشاكلها الخاصّة والمميّزة لها.

ومـن الملاحظ أنّ السـلطات الاتحادية ظلّت متـردّدة وغير حازمة في تأكيـد وفرض حقوقها، ومـن جهـة أخرى فقـد ظلّت الولايـات غيورة مـن التسـليم والتنازل عـمّا اعتبرتـه حقوقها وصلاحياتها."

"إذا أريد للاقتصاد الليبي أن ينهض بسرعة وكفاءة، فلا بدّ من إزالة الاضطراب القائم بسبب وجـود ثـلاث أو أربع سياسـات وأنماط إجراءات بشـأن قضايـا حيوية كالضرائـب والبنوك ومراجعة حسابات الحكومة".

"لقـد كانـت هناك أسـباب وجيهة لقيـام النظـام الاتحادي إبّان حصـول ليبيا على اسـتقلالها. لكـن هذه الأسـباب لا تغيّر الحقيقـة القائمة –من وجهـة نظر اقتصادية بحتـة– وهي أنّ لهذا

---

٣٥ يـرأس تحريـر هذه الصحيفـة علي الديب (المحامـي). راجع بشـأن الافتتاحية المذكـورة تقرير السـفارة الأمريكية رقـم (٣٤١) المؤرّخ في ٢٥/ ٦/ ١٩٥٩، الملف 773.02.

٣٦ أعدّ البنك الدولي للإنشاء والتعمير هذا التقرير بناءً على طلب حكومة عبد المجيد كعبار. راجع الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشاف النفط" في المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٧ راجع ص ١١، ١٢، ٧٦، ٧٨، ٨٠ من التقرير المذكور.

النظام سلبياته وعيوبه الخطيرة بالنسبة لبلد قليل السكان، حيث إنّ هذا النظام يتطلّب وجود أربع حكومات، لكلٍّ منها رئيسها التنفيذي، ولكلٍّ برلمانها وسلطتها التنفيذية ومؤسساتها ودوائرها."

"إنّه نظام -بصرف النظر عن أيّ اعتبار آخر- باهظ التكلفة".

وقد نشرت صحيفة "جورنالي دي تريبولي" *Giornali Di Tripoli* (مستقلة) في خريف عام ١٩٦٠ سلسلة من المقالات حول تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير أوردت فيها توصيات البنك، و كان من بينها توصياته بشأن الهيكل الإداري للدولة الليبية وإعادة تنظيمه، وعبّرت الصحيفة عن تأييدها وتبنّيها لتلك التوصيات.[٣٨]

رأي لوليّ العهد

مرّ بنا [٣٩] كيف أنّ وليّ العهد الأمير الحسن الرضا عبّر في أكثر من مناسبة عن استيائه من مشروع بناء مدينة "البيضاء" كعاصمة للمملكة.[٤٠] أمّا فيما يتعلّق بالنظام الاتحادي فيبدو أنّه كان من أصحاب الرأي المعارض لفكرة التخلّي عنه واستبداله بنظام مركزي. وقد عبّر وليّ العهد عن وجهة نظره هذه أثناء لقاء له مع المستر دي كاندول في طبرق خلال شهر يونيو/ حزيران ١٩٦٢:

"أمّا فيما يتعلّق بالنظام الاتحادي، فقد كان وليّ العهد ضدّ أيّة فكرة تدعو إلى إقامة صورة من صوَر الاتحاد بين الولايات الثلاث أكثر ممّا هو قائم في ظلّ الدستور الحالي، لأنّ الأمير يعتقد – كما جاء في تعبيره – بأهمّية المحافظة على المصالح البرقاوية. إنّ من رأي الأمير أنّ التآمر وأعمال التخريب ضدّ العائلة السنوسية هي في ازدياد، ولا سيّما في طرابلس. ومن رأيه أنّ النظام الملكي يحتاج إلى برقة قوية حتى يمكنه الاعتماد عليها".[٤١]

---

٣٨ هايفورد، مصدر سابق، ص ٢٠٢، وأشارت المؤلفة تحديداً إلى عدد الصحيفة الصادر يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٦٠.

٣٩ راجع فصل "حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٠ راجع مبحث "وضع وليّ العهد" في الفصل الذي وردت الإشارة إليه بالهامش السابق.

٤١ راجع رسالة المستر جاكسون C. N. Jackson من السفارة البريطانية في بنغازي إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٦٢ والتي تضمّنت تقريراً عمّا دار في لقاء دي كاندول مع وليّ العهد. الرقم الإشاري 1014/62، الملف FO 371/165733 22860.

الشروع في إلغاء النظام الاتحادي
(تعديلات ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢)

في السابع من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ قدّمت حكومة محمد عثمان الصيد إلى البرلمان الليبي مشروع قانون بتعديل أحكام بعض مواد الدستور الليبي[٤٢] المتعلّقة بالنظام الاتحادي. ويقترح هذا التعديل نقل بعض سلطات الولايات إلى الحكومة الاتحادية، وتحديد سلطات الأخيرة تحديداً واضحاً، وكذلك الضرائب المحلية التي تعود إليها. واقترح مشروع التعديل المقدّم إلى البرلمان إلغاء رئاسة المجلس التنفيذي في الولايات، وإيكال سلطاته إلى الوالي الذي يكون بدوره مسؤولاً أمام المجلس التشريعي بالولاية، وليس أمام الملك كما كان عليه الحال في الماضي. وقدّمت الحكومة مع هذا المشروع مذكرة إيضاحية مطوّلة شرحت فيها أسباب ودواعي ومقتضيات التعديل المقترح.

وتفيد الوقائع أنّ البرلمان بمجلسيه (الشيوخ والنواب) أقرّ في اليوم ذاته التعديلات المقترحة، وأنّ الملك أصدر يوم ١٩٦٢/١٢/٨ مرسوماً بها. وأدخلت هذه التعديلات تبسيطاً على درجة كبيرة من الأهمّية في نظام الحكم، كما اعتبرت خطوة مهمّة على طريق إلغاء النظام لاتحادي إلغاءً كاملاً، وهو ما حدث عام ١٩٦٣ كما سنرى على يد حكومة محي الدين فكيني.

الملك صاحب المبادرة

تجمع تقارير السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا على أنّ المبادرة بشأن إلغاء النظام الاتحادي جاءت من الملك إدريس نفسه[٤٣] الذي طلب من رئيس وزرائه محمد عثمان الصيد في أواخر عام ١٩٦٢ اتخاذ الخطوات، وإعداد الوثائق اللازمة لإلغاء النظام الاتحادي، وإقامة الوحدة الشاملة، على أن يتمّ ذلك في هدوء ودون ضجيج إعلامي.

٤٢ تناول التعديل المواد (٣٦، ٣٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٩-١٨٢، ١٨٤، و١٨٥) من الدستور.

٤٣ أوردت بعض هذه التقارير أنّ من بين الأسباب المهمّة، التي دفعت الملك لأن يعجّل بتلك المبادرة، الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الحقبة (العراق، سوريا، اليمن).

يقول خدوري[٤٤] حول هذا الموضوع:

"جاء الاقتراح [بتعديل الدستور] من الملك نفسه، الذي اقتنع بأنّ الوقت قد حان لإلغاء الاتحاد، وإقامة الوحدة الشاملة التي طالما تاقت إليها نفوس الكثير من أبناء الشعب. وقد صرّح الملك إدريس لمحمد بن عثمان [رئيس الوزراء] حين طلب منه إلغاء الاتحاد، أنّه لم يزل يذكر وعده لعبد العزيز الزقلعي، يوم استقال هذا من الجمعية التأسيسية بعد إعلان الملكية سنة ١٩٥١ احتجاجاً على إقامة النظام الاتحادي،[٤٥] بأنّ البلاد ستصل في النهاية إلى الوحدة الشاملة. وقد شعر الملك بأنّ الوقت قد حان لإقامة الوحدة، وأعدّت جميع الوثائق المتعلّقة بالتعديل في الديوان الملكي، وطلب من محمد بن عثمان أن يتّخذ الخطوات اللازمة لإخراج الموضوع إلى حيّز التنفيذ".

ثمّ يضيف:

"ولكن محمد بن عثمان، الذي أتيحت له الفرصة كي ينفّذ المشروع بكامله، تخوّف من احتمال قيام المعارضة في ولايتي برقة وفزان، فاقترح أن يسير في سبيل الوحدة الكاملة بخطوتين: الأولى، إلغاء رئاسة المجلس التنفيذي في الولايات وإيكالها إلى الوالي الذي يكون بدوره مسؤولاً أمام المجلس التشريعي، والثانية إلغاء حكومات الولايات إلغاءً كاملاً ونقل سلطاتها إلى الحكومة المركزية".

وقد أكّد تقرير للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ١٩/ ١/ ١٩٦٣ ما جاء في كتاب خدوري، ومنه:

"إنّ الأسباب وراء تقديم هذه التعديلات هي حتى الآن غير واضحة. وعلى مدى الأحد عشر عاماً الماضية منذ الاستقلال، تردّدت الانتقادات الخفيّة في شتى مناطق ليبيا بشأن تبديد الأموال والوقت والقدرات الإدارية المحدودة الملازم لنظام الحكم القائم على أربع حكومات في بلاد لا يزيد تعدادها عن المليون نسمة. إنّ كلّ رئيس وزراء في تاريخ ليبيا حاول إقناع الملك دون جدوى بالحاجة إلى مركزية السلطة".

"ومع ذلك فيتّضح بجلاء أنّ رئيس الوزراء الحالي [محمد عثمان الصيد] مع أنّه من مؤيّدي تبنّي هذه التعديلات، فإنّه ليس صاحب المبادرة بشأنها. إنّ دوره لا يتجاوز استلام الأوامر بصددها قبل أيام قليلة من افتتاح البرلمان لإلقائها. ولقد تمّ إعداد النصوص والوثائق الخاصّة بالتعديلات بصفة مبدئية داخل الديوان الملكي عن طريق كبير المستشارين القانونيين فيه

---

٤٤ مصدر سابق، ص ٣٥٢.

٤٥ انظر فصل "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير" مبحث "الجمعية الوطنية التأسيسية" في المجلد الأول من الجزء الأول من هذا الكتاب.

المستشـار توفيـق عبـد الحَكَم[٤٦] [مصري]. إنّ تقديـم هذه التعديلات هو بلا شـك قرار اتخذه الملك بنفسه، إذ يبدو أنّه قد أدرك مؤخّراً الحكمة من وراء النصيحة التي ظلّ يتلقّاها على مدى سنوات عدّة".

أمّا عن الأسباب المحتملة وراء هذه الخطوة من قبل الملك، فقد أورد التقرير ما يلي:

"إنّ ربـط قرار الملك بأسـباب معيّنة هو من قبيل التكهّنـات. ومن المحتمل أن يكون أحد هذه الأسـباب إدراك الملـك أنّ مكان رفاقـه القدامى – من المجاهدين ضدّ الطليـان– الذين كانوا يشـكّلون في يوم ما الدعامة الأساسـية للنظام، وبخاصّة في ولاية برقة، بات شـاغراً، وأنّهم لم يعودوا أصحاب نفوذ في الولايات، وحلّ محلّهم مجموعات شابة ليس للملك صلات شخصية خاصـة معها. أمّا الأسـباب الأخرى التي تذكر في هذا السـياق، فهي تـتراوح بين رغبة الملك في تعزيـز موقـف وليّ العهد، وبـين رغبته في التعبير عن احتجاجه عـلى اعتراضات حكومات الولايـات على قيام شركة (أويـزس)[٤٧] للبترول بمدّ خطوط أنابيب فرعيـة لنقل بترولها الخام من حقولها بولاية برقة إلى خطّها الرئيس الواقع في ولاية طرابلس".[٤٨]

مزاعم الصيد

أورد محمـد عثمـان الصيد فـي مذكراته التي نشـرها عام ١٩٩٦ مزاعـم عديدة[٤٩] حول التعديلات الدستورية التي تمّت في فترة حكومته (١٩٦٠–١٩٦٣). ولعلّ أكثر هذه المزاعم جـراءة ادّعاؤه بأنّه هو صاحب المبـادرة بإدخال هذه التعديلات، وأنّه هو الذي اقترحها على الملك. يقول:

"وقلـت لهـم [أي لرئيسي مجلسي الشـيوخ والنـواب] إنّ الملك هو الذي اقـترح التعديل، وإنّ مهمّتي هي التنفيذ. وقصدت من ذلك كبح الأصوات التي ربّما تخرج للمعارضة، لأنّه إذا علم بعض النواب والشيوخ والولاة أنّ رئيس الحكومة هو الذي اقترح التعديل، سترتفع أصواتهم وندخل في متاهات النقاشات والجدل".[٥٠]

بل ذهب الأمر بالصيد إلى حدّ الادّعاء بأنّ الملك إدريس أراد بعد توقيعه على المراسيم المتعلّقة بتعديل الدستور أن يتراجع عنها:

---

٤٦ كان المستشـار الأسـتاذ توفيق عبد الحكم يقوم في الوقت ذاته بتدريس مادة القانون في كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية في بنغازي، وكان للمؤلف شرف تلقي المحاضرات على يديه في مادة "المدخل للعلوم القانونية" في السنة الأولى بالكلية المذكورة خلال العام الجامعي ١٩٥٩/٥٨.

٤٧ أشرنا في فصل "جوانب من قصة النفط الليبي" إلى الصلة الخاصّة بين هذه الشركة وبين رئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم.

٤٨ التقرير رقم (A-181) بالملف (773.21) بعنوان "التعديلات الدستورية تطوّر رئيسي في تاريخ ليبيا
Amendments To Constitution: A Major Development In Libya's History".

٤٩ الصيد، مصدر سابق، ص ٢٤٣–٢٥١.

٥٠ المصدر السابق، ص ٢٥٠.

"عقب الإعلان رسمياً عن تعديل الدستور، طلب الملك من رئيس الديوان الاتصال بمحمد الساقزلي لإخطاره بأنّه سيتمّ تعيينه في منصب والي برقة. وقبل الساقزلي المنصب. كان الساقزلي[٥١] من أشدّ خصوم الوحدة، ومن أخطر الشخصيات الليبية عليها، وسبق له أن تولّى منصب والي برقة، ودأب أيّامئذ على معارضة أيّ شيء يصدر عن الحكومة الاتحادية، بل إنه كان يفسّر مواد الدستور على هواه، حتى يجد المبرّرات لمعارضة قرارات الحكومة الاتحادية. وفعلاً بمجرّد تعيينه والياً لبرقة بدأ في خلق المشاكل للحكومة".

ثمّ يضيف الصيد معقّباً:

"وأعتقد الآن أنّ الملك الذي كان يؤمن بالاتحاد ربّما أراد إنقاذ ما يمكن إنقاذه، لأنّه يصعب عليه التراجع عن تعديل الدستور بعد أن وقّع على قوانين التعديل وأعلِن، وربّما اعتقد الملك أنّ الساقزلي قد يلعب دور المنقذ".[٥٢]

أمّا بالنسبة للزعم الأول بأنّ الصيد هو صاحب المبادرة بشأن التعديلات الدستورية المتعلّقة بالنظام الاتحادي؛ فهو زعم لم يقدّم صاحبُه أيّ دليل على صحّته. وفضلاً عن أنّ الإفادات والاستشهادات السابقة تناقض هذا الزعم، فإنّ الصيد قدّم بنفسه الدليل على عدم صحّته عندما أسرّ إلى السفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢ (أي قبل وقوع التعديلات بنحو شهرين) بما يفيد أنّ "تعديلات دستورية سوف تتمّ قريباً بناءً على اقتراح الملك إدريس".[٥٣]

وأمّا الزعم الثاني فهو افتئات متهافت رخيص بحقّ الملك إدريس،[٥٤] فكيف يعقل أن يحاول الملك – بعد أن وقّع المراسيم المتعلّقة بتلك التعديلات – أن يعمل على تقويضها أو عرقلتها؟ ما الذي كان يجبر الملك على اقتراحها أصلاً؟ ولِمَ يحاول عرقلة تنفيذها أو تعطيلها، ولا سيّما أنّ هذه التعديلات استقبلت بترحيب كبير في معظم الأوساط الليبية؟! وإذا أراد الملك فعلاً عرقلة هذه التعديلات، فلِمَ طلب من رئيس ديوانه – وفقاً لما أورده الصيد في الصفحة نفسها (٢٥٥) من مذكراته – أن يتّصل بالولاة، ويطلب منهم إرسال ممثليهم إلى الديوان الملكي ليجتمعوا بالمستشار القانوني من أجل تعديل القوانين التأسيسية للولايات بما يتماشى مع التعديلات الدستورية الجديدة؟![٥٥]

---

٥١ لقد تعمّد الصيد ألا يذكر أنّ تعيين محمد الساقزلي والياً جديداً لبرقة في ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٢ تمّ إثر قبول استقالة الوالي الشيخ "محمود بوهدمة" من المنصب بعد أن تقلّصت صلاحياته إثر التعديلات الدستورية.

٥٢ المصدر السابق نفسه، والصفحة نفسها.

٥٣ راجع رسالة السفير ستيوارت إلى الخارجية البريطانية ذات الرقم (224) المؤرّخة في ١٨/ ١٠/ ١٩٦٢، الملف FO 371/165 742.

٥٤ العجيب بالأمر أن يصدر هذا الافتئات من شخص يدّعي بأنّه من أخلص الليبيّين للملك ومن أصدقهم معه، وأنّه يعتقد أنّ الملك من الرجال الصالحين.

٥٥ تجدر الإشارة إلى أنّ الصيد لم يورد مثالاً واحداً على الكيفيّة التي حاول والي برقة الجديد محمد الساقزلي بها خلق المشاكل للحكومة الاتحادية. كما تجدر الإشارة إلى أنّ المدة بين تعيين هذا الوالي في ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٢ وسقوط حكومة الصيد في ١٦/ ٣/ ١٩٦٣ هي قصيرة جداً وغير كافية لخلق أيّة مشاكل ..

دور شركات البترول

ألمحنا سابقاً كيف أنّ شركات البترول العاملة في ليبيا كانت تشكو من النظام الاتحادي، وكيف أنّه يضطرّها للتعامل مع أكثر من جهة (الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات)، وكلّ جهة لها تشريعاتها ونظمها ومصالحها الخاصة. ويبدو أن هذه الشركات لم تكتفِ بالشكوى، بل ذهبت – كعادتها في كلّ مكان – إلى الضغط في اتجاه إلغاء النظام الاتحادي،[٥٦] وهو ما يذهب إليه منصور عمر الكيخيا كما يتّضح من المقتطفات التالية:

"ولعل أكثر الأحداث أهمية في إضعاف السياسة الليبية الهشة كان توحيد الولايات الثلاث وإنهاء النظام الاتحادي عام ١٩٦٢. وكانت وجهة نظر الحكومة في ذلك الحين تؤكد أن وحدة الولايات تحت سلطة واحدة من شأنها، وعلى المدى الطويل، أن تؤدي إلى تماسك الشعب الليبي، وأن تسهم في تخفيض نفقات إدارة مرافق الدولة واستئصال الكثير من مظاهر المكتبية البيروقراطية. ولكن تبين فيما بعد أنه كانت هناك قوتان وراء السعي لإنهاء النظام الاتحادي: الأولى شركات النفط، فقد كان النفط في ذلك الحين قد بدأ يتدفق بغزارة، وكان على شركات النفط أن تتعامل مع النظام الاتحادي وأنظمة الولايات في وقت واحد معاً، ولذا بذلت جهوداً شاقة لتغيير ذلك الوضع المرهق. أما القوة الثانية فقد كانت من جانب أفراد مقربين للقصر. وكان الملك، وفي أكثر من مناسبة، قد عرض الاستقالة، ولم يكن معنياً بتجميع الصلاحيات، إلا أن النظرة كانت مختلفة بالنسبة لبعض الأفراد مثل الإخوة الشلحي، ولاسيما البوصيري الشلحي، ثم أخيه (عمر) بعد وفاة الأول. كان الرجلان قد حققا مكانة مرموقة في القصر، ولذا كانا يعتقدان أن نظاماً موحداً، لا اتحادياً، من شأنه أن يعمل على تركيز السلطة في أيديهما، ومن ثم فقد شجعا الملك على مباركة تعديل الهيكل السياسي والاقتصادي للبلاد. ولو أنهم كانوا يتمتعون بنظر ثاقب ويدركون ما تخفيه الأحداث للبلاد بعد سبع سنوات، لأدركوا أن بقاء النظام الاتحادي كان كفيلاً بجعل قيام الانقلاب وتماسكه خلال فترة قصيرة أمراً بالغ الصعوبة".[٥٧]

مخاوف وتحفّظات بريطانية

تدل مطالعة الوثائق البريطانية المتعلّقة بالتعديلات الدستورية التي شهدتها ليبيا في مطلع شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ على وجود مخاوف وشكوك وتحفظات بريطانية بشأنها.

٥٦ ألمحنا من قبل إلى أنّ مصطفى بن حليم ينفي أيّ دور للشركات البترولية في إلغاء النظام الاتحادي. راجع ما ورد تحت عنوان "شكاوى شركات البترول" بهذا المبحث. وللمزيد حول دور البترول وتأثيره في إلغاء النظام الاتحادي، راجع Dirk Vandewalle مصدر سابق، ص ٤٢ و Ruth First ، مصدر سابق، ص ٣١ .

٥٧ منصور عمر الكيخيا "**القذافي وسياسة المتناقضات**"، مراجعة يوسف المجريسي (أكسفورد: مركز الدراسات الليبية، ٢٠٠٧)، ص ١٠٥، ١٠٦.

مـن بيـن الوثائـق البريطانية الجديرة بالإشـارة فـي هذا الصـدد؛ البرقية رقـم (٢٨٥)[٥٨] المرسـلة من السفير البريطاني سـتيوارت إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠/ ١٢/ ١٩٦٢، وكان مما تضمّنته:

"إنّ تفاصيـل التعديلات الدسـتورية التي جـرى نشرها يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ سـوف تصلكم بالحقيبـة الدبلوماسـية. إنّ هـذه التعديلات هي أوسـع ممّا افترض في البدايـة، فهي، في حقيقة الأمـر، تركّـز في يـد الحكومة الاتحاديـة تقريباً السـلطات التنفيذيـة جميعها التـي كانت موكلة لحكومـات الولايات. وقد جرت الموافقة عليها يـوم ٨/ ١٢/ ١٩٦٢ بالإجماع من قبل مجلس البرلمـان (باسـتثناء النواب التسـعة المقاطعـين لاجتماعات المجلـس).[٥٩] وقد عبّر المسـؤولون الليبيّـون بالبيضاء عـن تفاؤلهم بأن تتمَّ الموافقة عليها (من قبل المجالس التشريعية بالولايات) بهدوء، غير أنّني أشكّ في ذلك."

"لقـد أبلغنـي رئيس الـوزراء (محمد عثمان الصيـد) أنّ جميع قوات الشرطة بالولايات سـوف تتلقّى اعتباراً من الخميس الماضي أوامرها من قائد عام قوات الأمن الجديد "محمود بوقويطين" وليس من الولاة. وسـوف يكون بو قويطين بدوره خاضعاً لوزارة الداخلية التي اسـتحدثت، غير أنّه لم يتمّ تسمية الوزير بعد لهذه الوزارة."

"كما أبلغني رئيس الوزراء بأنّه استعجل تقديم التعديلات (ويبدو أنّه تمّ إعدادها خلال عشرة أيـام) بسرعـة أكـبر ممّا كان يعتزم في البداية، بسـبب ما بلغـه من تقارير حول قيـام البوصيري الشلحي وسلطات ولاية فزان بالتآمر وتهريب الأسلحة. وقد وصلتني معلومات من مصادر أخـرى، عن نشـاطات غـير عاديـة للبوصيري الشـلحي في فزان. وقمت بإرسـال باكماسـتر Buckmaster في الأسبوع الماضي لزيارة الولاية".[٦٠]

وأضاف السفير ستيوارت في برقيته:

"لقـد أبلغنـي – في سرّية مطلقة– زميلي الأمريكي (السـفير جون ويزلي جونز) الذي سـيغادر منصبـه قريبـاً إلى بـيرو، أنّه عندما جاءت سـكرتيرة الملكـة فاطمة لتوديع زوجتـه يوم الجمعة المـاضي، أشـارت إلى أنّ مـن المسـتبعد أن يواصـل الملـك، الموجـود حينـذاك في بلدة "مسّـة" (بالقرب من البيضاء)، رحلته المزمعة إلى طرابلس بعد أن وصلته الأنباء عن وجود اضطرابات داخلية".[٦١]

---

٥٨ ذات الرقم الإشاري VT 1015/46، بالملف FO 371/165 734. وهناك برقية أخرى سبقتها تحمل الرقم (١٧٠) ورقمها الإشاري VT 1015/45.

٥٩ راجع ما ورد حول موقف هؤلاء النواب في فصل "حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي" في المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٦٠ راجع مبحث "مسعى لانفصال إقليم فزان" في الفصل السابق نفسه.

٦١ الاضطرابات التي تشير إليها سكرتيرة الملك هي المتعلّقة باغتيال نائب رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي مساء يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ في إحدى ضواحي مدينة بنغازي. راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" في فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي" في المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

وقد علّق عدد من المسؤولين بوزارة الخارجية البريطانية على ما جاء في برقية السفير ستيوارت. من ذلك ما ورد في تعليق المستر بنهام بتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٦٢:

"إذا تمّت الموافقة على التعديلات الدستورية جميعها فإنّ السلطات التنفيذية، التي كانت حكومات الولايات تتمتّع بها، سوف تتركّز في يد الحكومة الاتحادية".

"من المستبعد جداً أن تتمّ الموافقة على التعديلات الدستورية كما هي الآن ... ومن الصعب الاعتقاد بأنّ المجالس التشريعية بالولايات سوف توافق على هذه التعديلات بكاملها ... ومن المشكوك به أن يؤدّي تركيز السلطات في يد الحكومة الاتحادية إلى جعل الإدارة الحكومية في ليبيا أقلّ بطئاً أو أكثر كفاءة. وكان ظنّي دوماً أنّ الولاءات القبلية، وطول خطوط المواصلات، وقلّة العناصر الإدارية المدرّبة، سوف يجعل من خلق إدارة مركزية قوية مهمّة شاقة حقّاً. وإذا ما حاول رئيس الوزراء (الصيد) فرض هذه التعديلات على المجالس التنفيذية بالولايات، فإنّه قد يجلب متاعب جمّة على نفسه، كما أنّه قد يهيّئ أجواء مواتية لتدخّل البوصيري وجماعته".

كما علّق مسؤول آخر بالخارجية البريطانية على فحوى هذه البرقية بعبارة جاء فيها:

"إنّ تصادف التعديلات الدستورية مع اغتيال العقيد إدريس العيساوي لن يساعد على استقرار الأوضاع في ليبيا خلال الأشهر القادمة. غير أنّ من المحتمل أن يكون لهذه التعديلات تأثيرات مفيدة على المدى البعيد".

وبتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٦٢ بعث مسؤول المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا لوكاس تقريراً[٦٢] وجّهه إلى روبرت جون بالخارجية البريطانية تناول فيه بالتفصيل التعديلات التي أدخلت على الدستور الليبي في ٨/ ١٢/ ١٩٦٢، كما أورد بشأنها عدداً من الملاحظات:

"على الرغم من أنّه لم تتضّح حتى الآن النتائج المفصّلة لهذه التعديلات بشكل كامل، فإنّ هدفها جليّ وبعيد المدى، ليس أقلّه تركيز السلطة لدى الحكومة الاتحادية، وهو ما يقترب من نظام حكم موحّد، ويوحي بإلغاء حكومات الولايات ..."

"ومع بقاء الحكومة المركزية في البيضاء، فإنّه ينبغي علينا الانتظار لنرى ما الذي سيسفر الأمر عنه من وجهة نظر الكفاءة الإدارية. ومن حيث المبدأ، وكخطوة أولى على طريق إعلان وحدة البلاد، فإنّ هذه التعديلات تُعتبر في الاتجاه الصحيح ..."

ويضيف لوكاس:

---

٦٢ التقرير رقم 1012/62، الرقم الإشاري VT 1015/49، الملف FO 371/165734.

"إنّ السبب الحقيقي وراء توزيع السلطات (عند الاستقلال) الذي جاء محابياً لحكومات الولايات؛ يكمن في قوة المشاعر الإقليمية التي كانت سائدة في عام ١٩٥١. وعلى الرغم من أنّ الولاءات الإقليمية ما زالت قوية إلى درجة يصعب معها القول بأنّ التعديلات استُقبلت دون تحفّظ ذي أهمّية في الولايات، فإنّ أحد العوامل المهمّة التي طرأت على الحالة الليبية تمثّل في اكتشاف البترول الذي شكّل مصدر دخل حيوياً للدولة؛ أحسّت معه الحكومة الاتحادية أنّ بمقدورها ومن واجبها وضعه تحت تصرّفها. وفضلاً عن ذلك، فإنّه ربّما يشعر الملك بأنّ خلافة العرش سوف تكون أقلّ إشكالاً إذا ما وقعت في ظلّ حكومة مركزية قوية..."

"إنّ منصب وزير الداخلية سوف يكون المنصب الأكثر أهمّية في الترتيبات الجديدة ... ومن الواضح أنّ الحاجة إلى رئيس وزراء قوي ومقتدر ستكون الأبرز في المستقبل منها في أيّ وقت مضى. وإنّ غياب مرشّح لهذا المنصب يكون قادراً على حلّ مشكلة ليبيا الاقتصادية، لهو أمر مثير للقلق".

ثمّ يشير لوكاس، في فقرة ختامية من تقريره، إلى أنّ بعض الشك ما زال يراود ذهنه حول قانونية هذه التعديلات الدستورية، إذ يرى أنّ الإجراءات التي تمّت بشأنها لم تراعِ المتطلّبات المنصوص عليها في المواد (١٩٨)، (١٩٩) من الدستور، والتي تستلزم الموافقة المسبقة من قبل المجالس التشريعية بالولايات بشأن أيّ اقتراحات بتعديل مواد الدستور المتعلّقة بنظام الحكم الاتحادي، وهو الأمر، الذي لم يُراع بالنسبة الى التعديلات.

ثمّ يعلّق لوكاس على ذلك بقوله:

"للوهلة الأولى، يبدو أنّ هذا الوضع غير قابل لأن يُدافَع عنه. ولا بدّ من وجود بعض النظم الاتحادية التي يمكن أن يجري إدخال تغييرات جوهرية فيها إلى هذا الحدّ دون الحصول على موافقة مسبقة من الولايات. غير أنّه طالما أن هذه ليبيا، فمن المحتمل أن تبقى المسألة هذه أمراً أكاديمياً."

وتجدر الإشارة إلى أنّه يوجد بين الوثائق السرّية للخارجية البريطانية ما يفيد قيام السفير البريطاني ستيوارت بإرسال رسالة سرّية[٦٣] إلى المستر جون بيث J. G. S. Beith بالخارجية البريطانية تضمّنت مقتطفات ممّا ورد على لسان الملك إدريس بشأن تلك التعديلات خلال استقباله له. وقد علّق المستر بنهام من الخارجية البريطانية حول ما ورد في تلك الرسالة بعبارة جاء فيها:

"إنّ الملك يدرك أنّ المعارضة لهذه التعديلات تصدر بصفة أساسية عن برقة وفزان. وإنّه لمن

٦٣ الرسالة تحمل الرقم (١٠١٢) ومؤرّخة في ٢٣/ ١/ ١٩٦٣، ذات الرقم الإشاري VT 1015/10 بالملف FO 371/173237 28183.

الأمور الإيجابية أن يشعر الملك إدريس بالثقة ويُسرّ للسفير [البريطاني] بآرائه[٦٤] حول هذا الموضوع".

وتابعت السفارة البريطانية الإشارة إلى موضوع هذه التعديلات في عدد من تقاريرها اللاحقة مع تغيّر في المضمون. من ذلك ما ورد في تقريرها السنوي المؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٣ بشأن أحداث وتطوّرات عام ١٩٦٢، حيث جاء بالصفحة السابعة منه في إطار تعداد العوامل المشجّعة المرتبطة بتلك التطوّرات:

"إنّ اكتشاف البترول هو الذي استوجب التعديلات الدستورية، كما أنّ نموّ الإحساس بالروح الوطنية من جهة أخرى هو الذي سهّل تنفيذ تلك التعديلات الواسعة التي تُعتبر أهمّ أحداث عام ١٩٦٢".

"سوف يترتّب على هذه التعديلات تركيز جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية في يد الحكومة الاتحادية، على عكس ما كان يجري بالماضي عندما كانت الحكومة الاتحادية تتمتّع بصلاحيات واسعة في التشريع، في الوقت الذي تشاركها فيه الولايات بالكثير من الصلاحيات التنفيذية".

"إنّ حكومات الولايات الآن هي في حكم غير الموجودة. ومن النتائج السريعة المتوقّعة لهذه التعديلات أن يطرأ تحسّن كبير في أداء الجهاز الإداري للدولة".[٦٥]

وفي تعقيب مؤرّخ في ١٨/ ١/ ١٩٦٣ للمستر روبرت جون بالخارجية البريطانية على أحد هذه التقارير، وردت الملاحظات المحذّرة التالية:

"كنّا ننظر خلال العام الماضي (١٩٦٢، قبل أن تتمّ التعديلات الدستورية) إلى الترتيبات الدستورية التي كانت قائمة في ليبيا على أنّها تشكّل ضماناً ضدّ أيّة محاولة من قبل أيّة مجموعة للاستيلاء على السلطة في البلاد،[٦٦] وذلك بسبب تقسيم ولاءات مختلف قوات الأمن وبسبب توزّع الجهات التي تجبي إيرادات الدولة."

"إنّ التعديلات الدستورية الأخيرة غيّرت بشكل جذري هذه النظرة. فالحكومة الاتحادية سوف تكون المسؤولة عن كافّة الشؤون المالية في البلاد، كما أنّ الإيرادات والعائدات التي كانت تجد طريقها إلى حكومات الولايات أصبحت الآن من اختصاص ونصيب الحكومة الاتحادية وحدها".

٦٤ لم يتمّ نشر محتوى الرسالة المذكورة، وأصبح من المتعذّر بالتالي معرفة آراء الملك الخاصّة حول تلك التعديلات وأسبابها الحقيقية. وكما هو معروف فإنّ السفير الأمريكي الجديد لم يكن قد وصل بعد إلى ليبيا، وقد تعذّر بالتالي أيضاً معرفة آراء الملك إدريس حول هذا الموضوع عبر المصادر الأمريكية.

٦٥ الرقم الإشاري 1011/63، الملف FO 371/173256 281183.

٦٦ يذهب بعضهم إلى الاعتقاد بأنّ إلغاء النظام الاتحادي كان الخطوة التمهيدية الأولى والرئيسية لانقلاب سبتمبر ١٩٦٩.

"كما أنّ قوات الشرطة والأمن الأربعة [البوليس الاتحادي، وقوات الأمن والشرطة في الولايات الثلاث] اندمجت في قوة واحدة تحت قيادة قائد قوة دفاع برقة السابق [الفريق محمود بوقويطين]، وبدلاً من وجود خمس قوات مسلحة في البلاد أصبح يوجد بها الآن قوتان هما الجيش وقوات الأمن".[٦٧]

وليّ العهد يؤيّد التعديلات

سلفت الإشارة[٦٨] إلى أنّ وليّ العهد الأمير الحسن الرضا كان حتى يونيو/ حزيران ١٩٦٢ يناهض فكرة التخلّي عن النظام الاتحادي. غير أنّه يتبيّن من مطالعة ما ورد في تقرير[٦٩] للسفارة الأميركية بشأن اللقاء الوداعي بين السفير الأمريكي جون ويزلي جونز ووليّ العهد يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٦٢ أنّ الأخير غيّر وجهة نظره حول هذا الموضوع، وعبّر عن "تأييده للمبدأ الداعي إلى تحقيق المزيد في مجال توحيد البلاد، وأنّه يزمع العمل بجدّ من أجل تحقيق هذا المبدأ"، وذلك كما يتّضح من الفقرة التالية من هذا التقرير:

"بينما كنّا [الأمير والسفير] نتحدّث حول الحاجة إلى إقامة نظام مالي مسؤول [للحكومة الليبية] أشار وليّ العهد إلى أنّ تنفيذ التعديلات الدستورية التي جرى إقرارها مؤخّراً سوف يسهّل على الحكومة الاتحادية إعادة تنظيم الإجراءات المالية وغيرها من الأمور".

مقابلة مع محمود المنتصر

بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٣ بعث السفير البريطاني ستيوارت[٧٠] رسالة إلى المستر جون بيث بوزارة الخارجية البريطانية بشأن ما دار بين محمود المنتصر رئيس وزراء ليبيا الأسبق وبين المستر درايسدل الذي سلّمه رسالة شخصية من ترافيس بلاكلي Travis Blackley رئيس الإدارة العسكرية البريطانية السابق في طرابلس.

ويتبيّن من رسالة السفير أنّ التعديلات الدستورية كانت من بين المواضيع التي تمّ التطرّق إليها بين الرجلين، وقد جاء فيها بهذا الخصوص:

"عبّر (محمود المنتصر) عن ترحيبه بالتعديلات الدستورية. وأشار إلى أنّه لمّا كان في عام ١٩٥١ رئيساً للوزراء تمنّى أن يتمكّن من إقامة حكومة اتحادية قوية تملك سلطات مماثلة لتلك التي تضمّنتها أحكام الدستور بعد تعديله".

---

٦٧ راجع "إجراءات وخطوات مكمّلة" في هذا الفصل.
٦٨ راجع "رأي وليّ العهد" في مبحث "ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساع لإلغائه" في هذا الفصل.
٦٩ التقرير يحمل الرقم (٢٢٦) ومؤرّخ في ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٢ بالملف (773.11) وهو موقّع من قبل السكرتير الأول بالسفارة ويليام وايت.
٧٠ غادر السفير الأمريكي منصبه كسفير لبلاده في ليبيا يوم ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٢.

"وأضاف، على أيّ حال فإنّ ليبيا كانت في عام ١٩٥٢ دولةً فقيرة، كما كانت الغيرة والحساسيات بين الولايات قوية، ومن ثمّ كان عليها أن تقبل بدستور فدرالي من النوع الفضفاض".

"كما أشار [محمود المنتصر] إلى أنّ الوقت ملائم الآن للتعديلات التي استحدثت، ولو جرى تأخيرها وقتاً أطول لكان الأمر خطيراً. وفي بلد لا يزيد تعداد سكانه عن المليون نسمة إلا بقليل، لم يكن أمراً معقولاً أن يكون للدولة أربعة أجهزة خدمة عامّة، وأربع قوات شرطة، وأربعة مجالس تشريعية".

"ولم يتوقع [محمود المنتصر] أن تقوم هناك معارضة للتعديلات الدستورية التي يرى أن جميع الليبيّين من أصحاب الوعي يرحّبون بها. كما أكّد على أهمّية تقوية جهاز الحكومة الاتحادية إلى درجة يكون قادراً معها على القيام بصلاحياته الواسعة الجديدة".

"وأكّد [محمود المنتصر] على أنّ المطلوب الآن هو وجود مجلس وزراء قوي يضع مصلحة ليبيا قبل أيّ اعتبار آخر، وفوق المصالح الشخصية للوزراء وللأقاليم التي ينتمون إليها، معرباً عن أنّه لا ينظر إلى حكومة الصيد إيجابياً."[٧١]

وتجدر الإشارة إلى أنّه ورد في رسالة لوكاس[٧٢] المؤرّخة في ١٣/ ١٢/ ٦٢ أنّ محمود المنتصر قد لعب دوراً في إنجاز التعديلات الدستورية المذكورة.

تقييم أمريكي

تناولت السفارة الأمريكية التعديلات الدستورية في عدد من البرقيات والتقارير الصادرة عنها في تلك الفترة، لعلّ أهمّها التقرير الذي أعدّه جون دورمان القائم بأعمال السفارة بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٦٣.[٧٣] وقد تناول هذا التقرير التكهّنات وراء الأسباب التي دعت الملك للأمر بهذه التعديلات.[٧٤] كما أشار أيضاً إلى ردود الفعل لها، وكذلك إلى نتائجها المستقبلية المحتملة.

وفيما يتعلّق بردود الفعل لهذه التعديلات فقد أورد التقرير:

"ساد التوقّع منذ فترة بعيدة أن يؤدّي أي تحرك نحو إقامة نظام مركزي في ليبيا إلى إثارة حساسيات وغيرة عاصفة ناجمة عن الامتيازات التي تحظى بها الولايات في ظلّ النظام الاتحادي، وعلى الأخصّ من قبل القبائل البرقاوية وعائلة سيف النصر في فزان. إلا أنّه، وباستثناء فزان، فإنّ ردّ الفعل الشعبي كان مؤيّداً بشكل مفاجئ وكلّي للتعديلات الدستورية.

٧١ التقرير يحمل الرقم (10135) والرقم الإشاري VT 1015/57 بالملف FO 371/165734 22860.
٧٢ سلفت الإشارة إلى هذه الرسالة ذات الرقم الإشاري VT 1015/49، وهي بالملف السابق نفسه.
٧٣ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير وهو يحمل الرقم (A-181) بالملف (773.21).
٧٤ عرضنا فيما سبق لهذا الجزء من التقرير.

وحتـى الأجهـزة الإدارية في الولايـات، التي كانت تخشـى إلى حدّ ما على مسـتقبل وظائفها، رحّبـت بصفة عامّـة بالتعديـلات دون أيّ تذمّـر. وفي الواقع، فـإنّ القـرارات التي صدرت فيما بعد بشـأن ضمّ موظفـي حكومات الولايـات إلى كادر الحكومة الاتحاديـة أعطت هؤلاء وضعـاً مسـاوياً إن لم يكن متفوّقاً عـمّا كانوا عليه من قبـل. وقد كان الدافـع الرئيس من وراء التأييد البرقـاوي للتعديلات نابعاً من الـولاء المطلق للملك، الذي تعـزّز بفهم جليّ بأنّ هذه التعديـلات جسّـدت رغبة الملك فيهـا. أمّا الطرابلسـيون، فقد عـبّروا منذ عدّة سـنوات عن رغبتهـم في أن يتحقّـق هذا الأمر. ولا يوجد شـكّ بأنّ مـا يحظى به الملك مـن مكانة عالية قد تعزّزت أكثر بهذه الخطوة".

ويمضي تقرير السفارة الأمريكية:

"لا يوجد شكّ في أنّ مراكز قوة بعض الشخصيات قد تضعضعت بسبب هذه التعديلات، لا سـيّما في حالة عائلة سـيف النصر بولاية فزان. وقد قام أخو الوالي بمحاولة فاشـلة للحصول على تأييد فرنسي لحركة تسعى إلى فصل إقليم فزان.[٧٥] لقد انزعج كثيراً رئيس المجلس التنفيذي السـابق سيف النصر عبد الجليل، الذي كان يشـكّل القوة الحقيقية في الولاية، بصفة شخصية بسـبب هذه التعديلات، وقام بتقديم عدد من النداءات، باسـم العائلة، إلى الملك. وتوجّه إثر ذلك للإقامة بمصر حيث يقضي بشكل ظاهر جلّ وقته دون سلطة. أمّا بقية عائلة سيف النصر فيبدو أنّهم تقبّلوا هذه التطوّرات".

ثمّ يضيف التقرير:

"أمّـا الواليان السـابقان عمر سـيف النـصر [ولاية فزان] ومحمـود بوهدمة [ولايـة برقة] فقد اسـتقالا مـن منصبيهما بعـد أن وجدا – على ما يبـدو – أنّ الصلاحيات الجديـدة للولاة [التي جرى تقزيمها بسـبب التعديلات الدسـتورية] لا تتناسـب مع مكانتهما كاثنين من كبار رجال الدولة. وقد أُخذ، على ما يظهر، تعيين غيث عبد المجيد سيف النصر، أحد شباب العائلة، في منصب الوالي الجديد لفزان؛ كدليل من قبل أبناء العائلة على استمرار نفوذهم في الولاية، حتى إن كان ذلك على مستوًى أقلّ".

ثمّ يتعرّض التقرير لوضع الفريق "محمود بوقويطين" قائد عام قوة دفاع برقة السابق:

"لقـد أعطـي الفريـق "محمـود بوقويطـين" بموجـب التعديـلات التـي جرت سـلطات أكبر واسـتقلالية أقل بعد تعيينه قائداً عاماً لقوات الأمن،[٧٦] إذ أصبح مسـؤولًا أمام وزير الداخلية ورئيـس الـوزراء. كان بوقويطين، في الماضي، يتصرّف من خلال منصبـه كقائد عام لقوة دفاع

٧٥ راجـع مبحـث "مسـعى لانفصـال إقليم فزان" في فصل "حكومـة الصيد وتنامي الـصراع الداخلي"، المجلد الثالث بالجـزء الأول من هذا الكتاب.

٧٦ انظر فيما بعد ما جاء تحت عنوان "إجراءات وخطوات مكمّلة".

برقة، كما يحلو له، ولم يكن يخضع سوى لرقابة فعّالة محدودة من قبل رئيسه الشكلي رئيس المجلس التنفيذي للولاية. ومع ذلك، فهو مرتاح على ما يبدو لمنصبه الجديد. أمّا رئيسا الشرطة السابقان في ولايتي فزان وطرابلس، فقد أعطيا منصبي نائبي قائد عام قوات الأمن الرئيسيّين، ويبدو أنّهما هما الآخران غير معارضين للتعديلات".

ويعرض التقرير لموقف والي طرابلس فاضل بن زكري:

"أمّا موقف فاضل بن زكري والي ولاية طرابلس، الذي بقي بمنصبه وبصلاحيات أقلّ من ذي قبل، فيبدو محيّراً، إنّه ممتنّ على ما يظهر بالمنصب الجديد ولم تصدر عنه أيّة شكاوى".

وقد خصّص التقرير فقرة لمواقف المجالس التشريعية بالولايات، جاء فيها:

"المجالس التشريعية بالولايات، التي فقدت كلّ أهمّية لها، تبنّت دون اعتراض القوانين الأساسية الجديدة[٧٧] التي حدّت من وظائفها. وهذه القوانين، وفقاً لما قاله رئيس الديوان الملكي [علي الساحلي] جرت صياغتها في مكاتب الديوان الملكي. وقد قام المجلس التشريعي الطرابلسي فضلاً عن ذلك بتقديم التماس إلى الملك يدعوه فيه إلى إلغاء النظام الاتحادي بالكامل. أمّا أحمد بو هدمة عضو المجلس التشريعي البرقاوي فقد دعا في افتتاحية صحيفته [**العمل**] إلى الشيء نفسه".

وأضاف التقرير:

"إنّ مصادر خاصّة بالسفارة الأمريكية أفادتها بأنّ الملك إدريس كان يزمع في البداية إلغاء النظام الاتحادي كلّيةً، غير أنّه تردّد بسبب المتطلّبات الدستورية التي تستلزم ضرورة موافقة المجالس التشريعية (البرلمان + المجالس التشريعية بالولايات) عليها. ومن المحتمل أن تؤدّي ردود الفعل الشعبية الواسعة والمؤيّدة لهذه التعديلات إلى تشجيع الملك على المضيّ بتنفيذ خطته الأولى".

وتحت عنوان "التأثيرات المستقبلية للتعديلات الدستورية" أورد التقرير:

"إنّ التعديلات الواسعة التي استحدثت في ليبيا من شأنها، دون أدنى شكّ، أن تؤدّي إلى قيام نظام حكم أفضل وأكثر كفاءة.

من الناحية السياسية، فقد تعزّز بشكل كبير وضع رئيس الوزراء من خلال إلغاء الوضع شبه المستقل الذي كانت تتمتّع به الولايات، والوضع المستقل الذي كان للولاة، إذ إنّهم كانوا مسؤولين فقط أمام الملك.

٧٧ انظر فيما بعد ما جاء تحت عنوان "إجراءات وخطوات مكمّلة".

وفي حال وجود رئيس وزراء مؤيّد لوليّ العهد، فإنّ من شأن هذه التعديلات أن تسهّل عملية نقل السلطات إلى الأخير عند تولّيه العرش. وفي الوقت نفسه، فإنّ أيّة مراكز قوة سياسية محتملة مؤيّدة للبوصيري وما يعرف بزمرة القصر في ولايتي طرابلس وفزان، قد تمّ إضعافها، أو حتى إزالتها، من خلال وضعها تحت الإشراف المباشر للحكومة الاتحادية".

ويضيف التقرير في السياق ذاته:

"وعلى الجانب الآخر، فإنّ السيطرة على البلاد أصبح، من الناحية النظرية، أكثر سهولة، بعد أن أصبحت قوات الأمن جميعها وكذلك أجهزة الدولة تحت سيطرة الحكومة".

"وعلى العموم، فإنّ السفارة تشاطر أغلبية الليبيّين تقييمهم للتعديلات على أنّها خطوة بالغة الإيجابية في تطوّر ليبيا. وليس من شأن هذه الخطوة أن تؤدّي فقط إلى تحقيق كفاءة أكبر في أداء الحكومة، ولكن إلى تنفيذ سياساتها أيضاً بطريقة أكثر استقراراً وعقلانية. وإنّ من محصّلة نتائجها أن تحسّن من فرص نقل السلطة بطريقة منضبطة إلى وليّ العهد عند وفاة الملك."

"لقد سهّلت هذه التعديلات بالفعل نشاطات شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا، من خلال إخضاع معاملاتها لسلطة وزارة شؤون البترول بدلاً من الولايات ممثّلةً في لجنة البترول. وباختصار، فإنّ التعديلات التي تمّت تحمل معها الوعود بقيام آليات حكومية أكثر مواءمة لتنفيذ سياسات الولايات المتحدة في ليبيا".

مقابلة مع رئيس الديوان الملكي

في يوم ٦/ ٢/ ١٩٦٣ التقى القائم بالأعمال الأمريكي جون دورمان برئيس الديوان الملكي علي الساحلي، ودار بين الاثنين حديث مطوّل حول خلفيات التعديلات الدستورية. وقد ضمّن الدبلوماسي الأمريكي بتقرير[٧٨] مؤرّخ في ٩/ ٣/ ١٩٦٣ ما حصل عليه بهذا الشأن من معلومات.

ويُفهم من مطالعة ما نُسب إلى الساحلي من إفادات في هذا التقرير أنّ العمل في إعداد هذه التعديلات بدأ داخل مبنى القصر الملكي منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢، وأنّ العمل ظلّ في سرِّية كاملة خشية تسرّبه ومحاولة إجهاضه من قبل بعض الشخصيات التي تعارض الفكرة.

كما يُفهم منه أيضاً أنّ العبارة التي تمّ تضمينها في خطاب العرش، والذي أُلقي يوم افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة في ٦/ ١٢/ ١٩٦٢ قبيل تقديم مشروع تعديلات الدستور إلى البرلمان في اليوم التالي، كانت غامضة ومبهَمة عن عمد، بحيث فُهم منها أنّها تشير

٧٨ التقرير يحمل الرقم (220) بالملف POL. 15.5 – Libya.

إلـى موضوع اختيـار "البيضاء" كعاصمـة[٧٩]. ولو علم النواب السـبعة الذين كانـوا مقاطعين لاجتماعـات البرلمـان مـا المقصـود حقيقةً من تلـك العبـارة؛ لأصرّوا على حضور جلسـة مجلس النواب التي قُدّمت فيها تلك التعديلات.[٨٠]

كمـا نسـب التقريـر إلى السـاحلي قولـه إنّ المذكرة التي بعـث بها المجلس التشـريعي لولايـة طرابلـس إلى الملك يلتمسـون منه فيها إعـلان الوحدة الكاملة للبـلاد كانت مفاجئة للملك وسـارّة بالكامل. وقد أصدر الملك، فور إبلاغه بها، تعليماته إلى السـاحلي بنشـرها علـى نطاق واسـع في الإذاعة والصحف. وعلى الرغم من أنّ الديـوان الملكي كان يؤمل أن يصدر عن المجلسـين التشـريعيين في برقـة وفزان مذكرات ومناشـدات مماثلة، وأن يحذوا حذو المجلس التشريعي لولاية طرابلس، فإنّ الملك أصدر تعليماته لرئيس ديوانه الساحلي بالبقاء على الحياد الكامل في هذا الموضوع.

ونقـل التقريـر على لسـان السـاحلي أنّ رئيس المجلس التشـريعي لولاية برقـة إبراهيم الفرجانـي اتصل به بعد عدّة أيام من صدور مذكرة المجلس التشـريعي الطرابلسـي، وطلب منـه تحديد موعد لـه لمقابلة الملك، مصـرّاً على عدم الإفصاح عـن الموضوع الذي يرغب ببحثـه معـه، وأنّ الملـك رفض تحديد موعد له ما لم يعرف مسـبقاً ما الـذي يريد بحثه. وقد اسـتنتج السـاحلي فيما بعد أنّ الفرجاني كان يرغب في أن يطلب من الملك اسـتخدام نفوذه فـي إقناع عدد من أعضـاء المجلس التشـريعي البرقاوي لتأييد الوحـدة الكاملة، الأمر الذي رفض الملك القيام به. وفي أعقاب ذلك بفترة قصيرة، صوّت المجلس التشـريعي البرقاوي ضدّ اقتراح المطالبة بالوحدة الكاملة بأحد عشر صوتاً مقابل ستّة أصوات.

إجراءات وخطوات مكمّلة

شـجّع الترحيب الشعبي الواسع الذي اسـتقبلت به التعديلات الدستورية على أن تسرّع حكومـة الصيد في اتخـاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، والتي كان أهمّها:

- اسـتحداث وزارة جديـدة هـي وزارة الداخلية. وتـمّ في ١٥/ ١٢/ ١٩٦٢ اختيار أحمد عون سوف كأوّل وزير لشغل هذه الوزارة.

٧٩ أشـارت برقية بعث بها المسـتر جاكسـون من السـفارة البريطانية في بنغازي بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٦٢ إلى وجود تكهّنات واسعة في الأوساط السياسية والدبلوماسية حول مدلول العبارة التي وردت في خطاب العرش يوم ٦/ ١٢/ ١٩٦٢. البرقية رقم (170)، الرقم الإشاري VT 1015/45 بالملف FO 371/165734 22860.

٨٠ نسب التقرير إلى الساحلي قوله بأنّ ثلاثة من هؤلاء النواب السبعة استأنفوا منذئذ المشاركة في اجتماعات البرلمان.

- إصدار قانون بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٦٢ بتوحيد قوات الأمن، كما صدر في ١٥/ ١٢/ ١٩٦٢ مرسوم ملكي بتعيين الفريق محمود بو قويطين (قائد قوة دفاع برقة السابق) قائداً عاماً لقوات الأمن، وتمّ تعيين أربعة نواب له هم:
  - الزعيم محمود الزنتوتي (لشؤون أمن الدولة والجوازات ومراقبة الأجانب).
  - الزعيم محمد المنصوري (لشؤون الأمن العام والمباحث الجنائية والمرور).
  - الزعيم عبد الرحمن بادي (لشؤون السجون والتدريب والتفتيش).
  - العقيد الصديق الجيلاني (للشؤون الإدارية).
- تعيين واليين جديدين لولايتي برقة وفزان هما على التوالي محمد الساقزلي وغيث عبد المجيد سيف النصر. (كان الواليان السابقان محمود بو هدمة وعمر سيف النصر قد قدّما استقالتيهما[81] بعد تقليص صلاحياتهما بموجب التعديلات الدستورية. أمّا فاضل بن زكري والي طرابلس فقد بقي في منصبه).
- تعيين المجالس الإدارية الجديدة بالولايات الثلاث عوضاً عن المجالس التنفيذية التي جرى إلغاؤها بموجب التعديلات الدستورية. وقد تكوّنت هذه المجالس على النحو التالي:

المجلس الإداري لولاية طرابلس

١- محمد بك درنة — عضو المجلس الإداري لشؤون الزراعة.
٢- شمس الدين محسن — عضو المجلس الإداري لشؤون المالية.
٣- جهاد صدقي الفورتية — عضو المجلس الإداري للأوقاف والشؤون الخيرية.
٤- سيفاو خربيش — عضو المجلس الإداري لشؤون البلديات والمواصلات.
٥- سالم بن لامين — عضو المجلس الإداري لشؤون الأشغال العامة.

المجلس الإداري لولاية برقة

١- عمر يعقوب — عضو المجلس الإداري لشؤون الأشغال والمواصلات.
٢- محمد منصور الفيتوري — عضو المجلس الإداري لشؤون المالية.

---

٨١ مُنح الواليان المستقيلان قلادة السيد محمد بن علي السنوسي (أعلى وسام في البلاد) تقديراً لخدماتهما.

٣- عثمان الجربي — عضو المجلس الإداري لشؤون الزراعة.

٤- ناصر الزنتاني — عضو المجلس الإداري لشؤون البلديات والأوقاف والشؤون الخيرية.

المجلس الإداري لولاية فزان

١- نصر بن سالم — عضو المجلس الإداري لشؤون الزراعة.

٢- أحمد العربي عبد القادر — عضو المجلس الإداري لشؤون المالية.

٣- حميد الكيلاني — عضو المجلس الإداري لشؤون الأشغال العامة

٤- الشريف أحمد الهوني — عضو المجلس الإداري لشؤون المواصلات.

- في ١٠/ ١/ ١٩٦٣ أجازت المجالس التشريعية الثلاثة القوانين الأساسية الجديدة للولايات بعد أن تمّ تنقيحها في ضوء التعديلات الدستورية.

هذه هي قصّة التعديلات الدستورية التي جرت في نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٦٢ (خلال حكومة محمد عثمان الصيد). وتجمع المصادر التي تناولت هذه التعديلات[٨٢] على أنّ الملك إدريس هو صاحب المبادرة بشأنها، وأنّها استقبِلت، بسبب دعم الملك شخصياً لها، وعلى الرغم من عدم قيام حوار عام علني حولها قبل إعلانها، بالترحيب والاستحسان في أوساط معظم الليبيّين. ولعلّ أهمّ النتائج التي ترتّبت على هذه التعديلات -من وجهة نظر دعاة وحدة البلاد- أنّها مهّدت الطريق وعجّلت بعملية إلغاء النظام الاتحادي كلّية، وبتحقيق الوحدة الشاملة للنظام السياسي، وهو ما حدث في عهد حكومة محي الدين فكيني خلال شهر إبريل/ نيسان عام ١٩٦٣.

٨٢ كتبت مجلة "**الإيكونوميست**" البريطانية مقالاً مطوّلاً حول هذه التعديلات الدستورية في عددها الصادر بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٦٣ بعنوان "Libya : E Pluribus Unum" وورد ذكره بالملف FO 371/173237 36960.

إلغاء النظام الاتحادي وإعلان الوحدة
(تعديلات إبريل/ نيسان ١٩٦٣)

لم يكن غريباً في ضوء الخطوات التي أنجزتها حكومة الصيد منذ ٨/ ١٢/ ١٩٦٢ على طريق إلغـاء النظام الاتحادي، بتقليص صلاحيات الولاة والأجهـزة التنفيذية بالولايات، أن يسـارع فكينـي بالإعلان، فـي البيان الذي ألقـاه يـوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣ أمام البرلمـان، عن نيّة حكومته في تقديم مشـروع لتعديل الدسـتور؛ يجري بموجبه إلغاء النظام الاتحادي وتحقيق وحـدة البـلاد، وهو الإعلان الذي اسـتقبل بحماسـة شـديدة داخـل البرلمـان وفي صفوف المواطنين.

وفـي ٧/ ٤/ ١٩٦٣ اجتمع مجلس الوزراء بمدينة البيضاء، وقرّر اسـتكمال الإجراءات الدسـتورية الخاصّـة بتحقيق وحـدة البلاد، وكلّـف الجهـات المختصّة بإعداد مشـروعات القوانين الخاصة بذلك.[٨٣]

وفـي ١٤/ ٤/ ١٩٦٣ قدّمـت الحكومـة إلـى البرلمان مشـروع قانون بتعديل الدسـتور يقضي بإلغاء النظام الاتحادي، ونقل كافّة سـلطات الولايات إلى الحكومة المركزية، وألقى رئيس الحكومة فكيني خطاباً بهذه المناسـبة أمام البرلمان شـرح فيه التعديلات المقترحة.[٨٤] وسـارع البرلمـان إلى النظر في مشـروع القانون يـوم ١٥/ ٤/ ١٩٦٣ فأقـرّه بالإجماع[٨٥] بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه، وألقى رئيس الحكومة كلمةً بالمناسبة جاء فيها:

"بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي أعضاء الحكومة، يسرّني أن أتقدّم إلى مجلسـكم الموقّر بعبارات الإكبار والإعجاب ومشاعر التقدير، وأشكركم على هذه المجهودات الوطنية القيّمة التـي بذلتموهـا في مناقشـة مـشروع تعديل الدسـتور الـذي يقـضي بتحقيق الوحدة الشـاملة الكاملة، تلك المناقشـة التي اتّسـمت بطابع الإخلاص والصراحة، وعبّرت عن روح التفاهم

---

٨٣ سامي حكيم، "**حقيقة ليبيا**"، مصدر سابق، ص ٩٥.

٨٤ تضمّنـت التعديـلات المقترحة مواد أخرى من الدسـتور غير ذات صلة بالنظام الاتحـادي، تناولناها في الفصل السـابق "حكومة الدكتور فكيني .. البداية الواعدة".

٨٥ راجـع برقيـة السـفارة البريطانيـة في ليبيا رقـم (١٣٤) المؤرّخـة في ١٦/ ٤/ ١٩٦٣ ذات الرقـم الإشـاري VT 1015/30 A، الملف FO 371/173238 28191.

والانسجام، وأدّت إلى هذه النتيجة الميمونة الطيّبة التي دلّت على حسن تقديركم للأمور، وجميل تفّهمكم لمصلحة بلادكم العليا".

وفي اليوم التالي ١٦/ ٤/ ١٩٦٣ انعقد مجلس الشيوخ بمدينة البيضاء، حيث نظر في التعديلات الدستورية المقترحة والمحالة عليه من قبل مجلس النواب، فوافق عليها مادة مادة، وألقى فكيني إثر تلك الموافقة كلمةً أمام المجلس جاء فيها:

"إنّ الوحدة هي طريق الخير وطريق البِرّ، وسوف تكون نتائجها مثمرة، وحسناتها محقّقة، وخيراتها شاملة لكلّ المواطنين."[٨٦]

أحيلت بعد ذلك التعديلات الدستورية، وفقاً لمقتضيات المادة (١٩٩) من الدستور، على المجالس التشريعية بالولايات، وتمّت الموافقة عليها من قبل المجلس التشريعي البرقاوي (مع غياب خمسة أعضاء عن الجلسة) يوم ٢٠/ ٤/ ١٩٦٣،[٨٧] ومن قبل المجلس التشريعي لولاية فزان يوم ٢١/ ٤/ ١٩٦٣،[٨٨] ومن قبل المجلس التشريعي الطرابلسي يوم ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣.[٨٩]

وإثر إقرار المجالس التشريعية الثلاثة لهذه التعديلات الدستورية، أصدر الملك إدريس بها مرسوماً بقانون يحمل الرقم (١) لسنة ١٩٦٣ جرى بموجبه إلغاء النظام الاتحادي إلغاءً تاماً،[٩٠] فألغيت الولايات والمجالس التشريعية بها. وفي اليوم التالي ٢٦/ ٤/ ١٩٦٣ وجّه الملك إدريس كلمة إلى الشعب الليبي أعلن فيها توحيد نظام الحكم بالمملكة[٩١] التي أصبح اسمها "المملكة الليبية" بعد أن كان "المملكة الليبية المتحدة". وجاء في تلك الكلمة:

"بسم الله الرحمن الرحيم

مواطنيّ الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في هذه اللحظات التاريخية التي تمرّ بها أمّتنا المجيدة، وفي هذه المرحلة التي يجتازها ركبنا الصاعد، يسرّني غاية السرور أن أعلن للشعب الليبي الكريم انتهاء العمل بشكل الحكم

٨٦ **"حقيقة ليبيا"**، مصدر سابق، ص ١٠٠.

٨٧ حضر رئيس الوزراء فكيني شخصياً هذه الجلسة، حيث قام بشرح أهداف هذه التعديلات، وكان بصحبته والي برقة محمد الساقزلي ووزير الداخلية ونيس القذافي. وقد أرسل المجلس إثر الانتهاء من إقرار التعديلات برقية ولاء للملك. راجع برقية السفارة البريطانية رقم (49) المؤرّخة في ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣ ذات الرقم الإشاري VT 1015/36 بالملف السابق.

٨٨ حضر اجتماع المجلس التشريعي بفزان منصور بن قدارة وزير المالية والاقتصاد وغيث عبد المجيد سيف النصر والي فزان. راجع تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣ ذا الرقم الإشاري VT 1015/39 بالملف السابق FO 371/173238.

٨٩ راجع برقية السفارة البريطانية رقم (143) ذات الرقم الإشاري VT 1015/36 A بالملف السابق.

٩٠ نشر المرسوم بالجريدة الرسمية للمملكة، العدد الأول بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٦٣، وكان اختيار هذا الرقم لكلٍّ من القانون وعدد الجريدة الرسمية مؤشّراً على بداية عهد جديد للمملكة الليبية. انظر التعليق الوارد بهذا الخصوص في رسالة المستر لوكاس بالسفارة البريطانية في طرابلس المؤرّخة في ٥/ ٧/ ١٩٦٣ ذات الرقم الإشاري VT 1015/46 A بالملف السابق 28191 FO 371/173238.

٩١ برقية السفارة البريطانية رقم (147) المؤرّخة في ٢٧/ ٤/ ١٩٦٣ ذات الرقم الإشاري VT 1015/40 بالملف السابق.

الاتحادي، والبدء رسمياً في نظام الوحدة الشاملة الكاملة، تطبيقاً للتعديل الدستوري الذي وافقت عليه المجالس النيابية والتشريعية بالإجماع. وإنّي لأحمد الله تعالى كثير الحمد وأتوجّه إليه بالشكر العظيم والثناء الجميل على ما منّ به سبحانه وتعالى عليّ من نعمة حتى شاهدت ولادة هذا الأمل الوطني الكبير، ووفّقنا جميعاً بتأييده وعونه إلى تحقيق هذه الأمنية الغالية.

إنّ الوحدة التي نبدأ اليوم عهدها الميمون هدف جديد من أهدافنا الوطنية التي جاهدنا من أجلها وضحّى شعبنا في سبيلها، فهي ثمرة طيبة للجهاد، ووفاء لأجر الصابرين، وهي بعد ذلك خير وبركة ورمز لاجتماع الكلمة وتآلف القلوب، ووعاء للمحبة والتآخي والوئام، ومبدأ يتبوأ مكان السمو في عالم الأخلاق والفضيلة، وحبل الله المتين الذي أمرنا سبحانه بالاعتصام بعروته الوثقى. قال الله تعالى وهو أصدق القائلين: "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا"، وهو الدين القويم دين سيدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم، وقال: "ولا تنازَعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم"، وقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"، فالحمد لله الذي جمع على المحبة قلوبنا، ووحّد على الوفاق بلادنا، وجعلنا من أمّة التوحيد التي هي خير أمّة أخرجت للناس.

وإنّي لأنتهز فرصة إعلان الوحدة المباركة السعيدة فأوصيكم جميعاً بتقوى الله تعالى، ومراعاة وجهه في السرّ والعلن، وأحثّكم على مضاعفة الجهد، وبذل المزيد من العمل حتى نوفّر لبلادنا الازدهار والرخاء والرفاهية، ونعيش جميعاً في ظلّ الوحدة أمّة قوية في خلقها، عزيزة في شخصيتها، متينة في بنائها، نظيفة في سمعتها.

إنّ الوحدة تلقي على كواهلنا مسؤوليات جساماً، وتضع نصب أعيننا واجبات كثيرة، فعلينا أن نكون جديرين بها، ونحافظ عليها كما نحافظ على استقلالنا، ونحوطها بالرعاية والحدب، ونغذّيها بمشاعر المحبة والوطنية حتى تستمرّ في طريق النمو والاكتمال، فالوحدة ليست غاية في ذاتها، وإنّما هي وسيلة إلى عمل الخير، وطريق إلى آفاق الإصلاح والفلاح، وواجبنا أن نأخذ منها القاعدة الصالحة للانطلاق نحو الأهداف العليا، ومصباح النور الذي ينير مواقع خطواتنا في طريق العمل الدؤوب، والسعي المجدي، والتعاون المثمر المفيد. إنّ كلّ مواطن مسؤول عن حماية الوحدة، وتفرض هذه المسؤولية أنّ شعار الوحدة يجمع تحت لوائه الخفّاق كل السواعد العاملة والهمم المتوثبة والكفاءات الخلاقة، ويشمل كل بقعة تستظلّ بسماء هذا الوطن العزيز، ويستمتع كل مواطن بخيراتها العميمة، ويعيش في كنفها عيشة الطمأنينة والسعادة والاستقرار، وأبلغ شكر للنعمة صيانتها، وأسمى مراتب الخلق أن يحبّ المرء لأخيه ما يحبّ لنفسه "وتعاونوا على البرِّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان". وفّقنا الله جميعاً إلى ما يحبّه ويرضاه، وألهمنا الرشد والصواب، وجعل وحدتنا فاتحة عهد سعيد يفيض خيره ويزيد نفعه وتعمّ بركاته، ونبدأ مرحلة تنشط فيها العزائم وتقوى الإرادات، فإنّه تعالى أقرب

مسؤول يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، ومنه الهداية والتوفيق، وإليه الملجأ والنصير، فهو نعم المولى ونعم النصير."[٩٢]

قام مجلس الوزراء إثر ذلك بإصدار جملة من القرارات واللوائح التنفيذية، كان من أبرزها تقسيم المملكة إلى عشر مقاطعات، خمس منها في طرابلس الغرب، وهي:

١- طرابلس (وتضمّ متصرفيات طرابلس وسوق الجمعة).

٢- الزاوية (وتضمّ متصرفيات الزاوية وصبراته وزوارة).

٣- الجبل الغربي (وتضمّ متصرفيات غريان ويفرن ومزدة ونالوت).

٤- الخمس (وتضمّ متصرفيات الخمس وترهونة وبني وليد).

٥- مصراته (وتضمّ متصرفيات مصراته وزليتن وسرت).

أمّا برقة فقد قسّمت إلى ثلاث مقاطعات هي:

١- بنغازي (وتضمّ متصرفيات بنغازي وأجدابيا والكفرة).

٢- الجبل الأخضر (وتضمّ متصرفيات البيضاء والمرج).

٣- درنة (وتضمّ متصرفيات درنة وطبرق).

وأمّا فزان فقد قسّمت إلى مقاطعتين هما:

١- سبها (وتضمّ متصرفيات سبها وبراك والجفرة).

٢- أوباري (وتضمّ متصرفيات أوباري ومرزق وغات وتراغن).

ويرأس كل مقاطعة "محافظ" ويعاونه "مجلس استشاري" يتمّ تعيينه عن طريق مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية الذي يتبعه هؤلاء المحافظون.

الترحيب بإلغاء النظام الاتحادي

مرّ بنا كيف أنّ الخطوات التي قامت بها حكومة الصيد في أواخر عام ١٩٦٢ على طريق إلغاء النظام الاتحادي استقبلت بحماسة كبيرة في جلّ الأوساط الليبية الرسمية والشعبية، وأنّ أصواتاً كثيرة انطلقت تنادي بتحقيق الوحدة الكاملة للبلاد. ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن يتمّ استقبال الخطوات، التي قامت بها حكومة فكيني منذ منتصف إبريل/ نيسان ١٩٦٣ والتي

٩٢ وقد لاحظ تقرير لرجل المخابرات بالسفارة البريطانية أنّه – على عكس التوقّعات – لم يقم الملك بإلقاء الكلمة بنفسه. التقرير مؤرّخ في ٩/ ٥/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/47، الملف السابق.

أسفرت عن الإلغاء الكامل للنظام الاتحادي، بترحيب واسع في معظم أوساط الشعب ومن قبل الصحافة الليبية وفي الدوائر الرسمية.

يقول خدوري في هذا الصدد:

"وأظهر الشعب حماسة بالغة لهذا الإنجاز الوطني الذي زاد في سمعة الوزارة الفكينية، مع العلم بأنّ الخطوة المهمة في هذا المضمار قام بها محمد بن عثمان، والمشروع قد أوصى به الملك إدريس الذي اقتنع بأنّ الوقت قد حان لإلغاء النظام الاتحادي الذي طالبت به فئات عديدة منذ أمد بعيد".[٩٣]

ويقول مصطفى بن حليم في هذا الشأن:

"وقد زاد تعديله للدستور شعبية فكيني زيادة كبيرة، فقد قوبل إلغاء النظام الاتحادي بحماسة، وتأييد عظيم وتقدير شعبي عارم للملك، الذي أوفى بعهده وحقّق لأغلبية الشعب النظام الذي كانوا يأملون به".[٩٤]

ويلقي لوكاس رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا، في تقرير سرّي[٩٥] بعثه إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣، بعض الضوء على الترحيب الذي استقبلت به التعديلات الدستورية، وقد جاء في إحدى فقرات هذا التقرير:

"إنّ التعديلات الدستورية تمثّل، بشكلٍ أساسي، الامتداد المنطقي لتلك التي جرت في ديسمبر الماضي (١٩٦٢).

كانت تلك التعديلات (١٩٦٢) هي الخطوة الحاسمة، ومن ثمّ فلم يكن غريباً أنّها أثارت تأييداً شعبياً لها أكبر من ذاك الذي أثاره إعلان الوحدة، وفقاً لما بمقدورنا أن نحكم به حتى الآن (إذ يبدو أنّ الوحدة في بلدان أخرى استقطبت أغلب الاهتمام). وفضلاً عن ذلك، فسوف يكون من الخطأ افتراض أنّ الإجماع الذي حظيت به التعديلات الدستورية (الأخيرة) داخل البرلمان وفي المجالس التشريعية يعكس إجماعاً في البلاد حول الشكل الجديد للدستور."

أعلنت الحكومة يوم ٢٧/ ٤/ ١٩٦٣ يوم عطلة رسمية في البلاد ابتهاجاً بالوحدة، كما قرّرت اختيار الخامس من مايو/ أيار عيداً للوحدة. وتصف برقية أرسلتها السفارة الأمريكية[٩٦] إلى الخارجية الأمريكية بعض مظاهر الاحتفالات التي جرت في مدينة طرابلس ابتهاجاً بتلك المناسبة:

٩٣ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٥٥.
٩٤ مصطفى بن حليم، **"ليبيا: انبعاث أمّة .. وسقوط دولة"** (كولونيا: دار الجمل، ٢٠٠٣) ص ٢٨٨.
٩٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/39، الملف السابق.
٩٦ البرقية مؤرّخة في ١١/ ٥/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم (A-370) بالملف POL. 17-4 Libya.

"كان من مظاهر الاحتفال بعيد الوحدة في طرابلس يوم الخامس من مايو قيام رئيس الوزراء فكيني بتوجيه كلمة بهذه المناسبة. كما نظّم محافظ طرابلس محمود الخوجة حفل استقبال كبيراً اقتصر تقريباً على وجهاء وأعيان مدينة طرابلس، وكان قائد قاعدة ويلس الجوية العسكرية من بين الشخصيات الأجنبية القليلة التي دعيت إلى حفل الاستقبال..."

"وفي مساء ذلك اليوم، شاركت مجموعات من نوادي طرابلس الرياضية، والمدارس والاتحادات ووحدات من الكشافة، في استعراض لحملة المشاعل، وانتظمت أعداد غفيرة من الجمهور في مشاهدة عرض للألعاب النارية..."

"وعلى مقربة من الاستعراض الرسمي، تجمّع ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ شاب ظلّوا يردّدون هتافات (تحيا الوحدة الليبية) و(الوحدة والسلام). وقد لاحظ بعض المراقبين أنّ هؤلاء الشباب كانوا يردّدون بين الفينة والأخرى (الوحدة مع جمال)".

من التقارير البريطانية

تناولت السفارة البريطانية في ليبيا التعديلات الدستورية، التي استحدثتها حكومة فكيني خلال شهر إبريل/ نيسان ١٩٦٣، في عدد من تقاريرها، كان من أهمّها التقرير الذي أعدّه رجل المخابرات بالسفارة لوكاس بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٦٣ تحت عنوان "نهاية النظام الاتحادي في ليبيا".[٩٧] وكان مما جاء في ذلك التقرير:

"لقد تأسّست ليبيا كدولة اتحادية، إذ لولا ذلك لما قدّر لها إطلاقاً أن تقوم كدولة. وبشكل عام، فقد كان الخيار في عام ١٩٥١ بين أن تتأسّس ليبيا كدولة اتحادية مستقلّة أو أن تبقى بأقاليمها المكوّنة لها تحت الوصاية الأجنبية. كانت فكرة الدولة الموحّدة غير مقبولة لدى البرقاويين ومن قبل أهالي فزان، لأنّهم كانوا يخشون أن يسيطر عليها الطرابلسيون الذين كانوا الأكثر عدداً وثراءً، ومن أوجه عديدة؛ الأكثر تقدماً. وفي الواقع، فإنّ هناك أصواتاً كثيرة ارتفعت -حتى من داخل برقة- تنادي بالوحدة، غير أنّ من الأمور المثيرة للسخرية كيف أمكن إسكات تلك الأصوات أو تغييبها."

"وعلى مدى السنوات التالية أصبحت عيوب النظام الاتحادي تزداد جلاءً ووضوحاً. فأربع حكومات (واحدة مركزية وثلاث ولائية) كانت تحكم ما يزيد قليلاً عن مليون مواطن. كان ذلك النظام مزعجاً وغير كفؤ ومكلِفاً. وعلى سبيل المثال، وكما أوردت بعثة البنك الدولي عام ١٩٦٠، كان عدد الإدارات الحكومية يتراوح بين ٣٠-٣٥ إدارة، كما كان عدد الموظفين بها يتراوح بين ٣٥، ٤٠ ألف شخص. كما كانت كلّ من الإدارتين في ولايتي طرابلس وبرقة توظّف أضعاف ما كان في الحكومة الاتحادية من موظفين."

---

٩٧ يحمل الرقم الإشاري VT ١٠١٥/ ٤٦ بالملف السابق ذكره، ويقع في (٩) صفحات مع عدد من الملاحق.

ويشير تقرير لوكاس بعد ذلك إلى عدد من المثالب الأخرى للنظام الاتحادي، والمتمثّلة في عدم وجود وضوح كافٍ في الصلاحيات التشريعية والتنفيذية لكلٍّ من الحكومة الاتحادية والولايات، وفي احتفاظ كلّ من ولايتي طرابلس وبرقة بنظام ضريبي وإجراءات استيراد خاصّة بكلٍّ منهما.

ثمّ يذكر التقرير أنّه على الرغم من المحاولات لإلغاء هذا النظام –وعلى الأخصّ في عهد بن حليم في مطلع الخمسينيات– فقد استطاع أن يستمرَّ ما يقرب من أحد عشر عاماً.

ويتساءل لوكاس بعد ذلك في تقريره:

"أمّا الآن وقد انتهى هذا النظام فعلياً بجرّتي قلم، فهل ماتت المشاعر الجهوية التي استوجبت استمرار النظام الاتحادي كلّ هذه السنوات؟ وإنْ هي لم تمت فما هي العوامل الجديدة التي جعلت من إقدام بن عثمان في ديسمبر (١٩٦٢) على اتخاذ خطوته أمراً ممكناً؟ وأخيراً، لِمَ كان من الضروري إتمام عملية إلغاء النظام الاتحادي على مرحلتين؟!"

ثمّ يقدّم لوكاس إجابته عن هذه التساؤلات قائلاً:

"بالنسبة للسؤال الأول [المشاعر الجهوية]، فإنّني أعتقد أنّه على الرغم من استمرار وجود مشاعر جهوية قوية، فإنّه في الحقيقة قد نما إلى جانبها، خلال السنة الماضية أو أكثر، شعور "بالانتماء لليبيا" Libyan Consciousness يمكن أن يتغلّب مع مرور الزمن على المشاعر الجهوية الخالصة. وإنّ السبب الحقيقي وراء هذا الأمر هو ما طرأ من إثارة على روح الاعتزاز واحترام الذات لدى الليبيين بسبب اكتشاف البترول. إنّ ليبيا لم تعد مجرّد "تعبير جغرافي" أو أنّه لا أمل لها في أن تشقّ طريقها بين الأمم معتمدة على ذاتها. إنّ الأمل في إمكان استقلال ليبيا اقتصادياً شجّع عملية الوحدة السياسية فيها."

"إنّ حيازة ليبيا لثروة بترولية وجّه ضربةً أخرى للنظام الاتحادي أشدّ تأثيراً، إذ إنّ الحكومات في الولايات استطاعت في الماضي أن تضع يدها على حصّة كبيرة من الأموال من خلال الضرائب التي كانت تفرضها على شركات البترول العاملة في مناطقها، الأمر الذي كان من شأنه أن يجعل هذه الولايات أقلّ اعتماداً على الحكومة المركزية. وبالطبع فقد كان لهذا الوضع تأثيراته السلبية على حسن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، لذلك فقد أملت هذه الحالة وضع الأموال العائدة من البترول تحت تصرّف الحكومة المركزية. وهكذا فمع نهاية عام ١٩٦٢ رأينا ما كان مطلوباً اقتصادياً يصبح ممكناً سياسياً".

ثمّ يضيف لوكاس في تقريره:

"هناك بالطبع عوامل أخرى ساعدت في عملية التغيير، وعلى الأخصّ مشكلة "ولاية العهد"

القائمة في صلب السياسة الليبية. فليس من المستبعد أن يكون الملك إدريس قد تصوّر أنّ من شأن وجود حكومة مركزية قوية، عندما تحين لحظة خلافة وليّ العهد له، أن يسهّل تلك العملية. إنّ من شأن ذلك فعلاً أن يقلّل المكائد الجهوية، رغم أنّه قد يزيد، من جهة أخرى، من الأخطار في هذا السبيل إذا لم تكن الحكومة المركزية القائمة يومذاك تحمل ولاءً لوليّ العهد."

"ومع الأخذ في الاعتبار كلّ هذه الدواعي المبرّرة لتعديل الدستور، فقد كان أمراً مثيراً للدهشة في ظلّ تاريخ الأحد عشر عاماً الماضية (ما بين ١٩٥١ و١٩٦٢) أن تستقبل التعديلات التي قدّمها محمد بن عثمان في ديسمبر الماضي بمثل هذه المعارضة العلنية التي لا تكاد تذكر. لقد قدّمت تلك التعديلات إلى البرلمان يوم ٦/ ١٢/ ١٩٦٢، وتمّت المصادقة عليها بالإجماع في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ يوم (٨) التالي، كما جرى اعتمادها من قبل الملك في اليوم ذاته.

وقامت فيما بعد المجالس التشريعية في الولايات بإصدار قوانين أساسية لها، متبنّية الصلاحيات الجديدة التي تمّ تقليصها بموجب تلك التعديلات. وفضلاً عن ذلك فقد قام المجلس التشريعي لولاية طرابلس، دون مجلسي الولايتين الأخريين، بمناشدة الملك بتحقيق الوحدة الكاملة للبلاد".

ثمّ يضيف في فقرة تالية من تقريره:

"إنّ خطوة إعلان "الوحدة الكاملة" تعدّ نهاية طبيعية لعملية هدم النظام الاتحادي. غير أنّه ممّا يجدر تسجيله أنّ عقبات عديدة برزت عندما شرع في تنفيذ تعديلات ديسمبر ١٩٦٢. فقد ظهرت مشاكل بين سلطات ولاية طرابلس المالية وبين الحكومة الاتحادية حول الأموال التي ينبغي تسليمها للحكومة المركزية. كما كشّرت الحساسيات بين الولايات الثلاث عن وجهها القبيح بشأن توحيد أجهزة الشرطة والأمن، وهو ما أدّى إلى إقالة وزير الداخلية (أحمد عون سوف) خلال شهر مارس ١٩٦٣ والمشكلة هذه لا تزال دون حلّ."

ويضيف متحفّظاً:

"إنّ إدارة بلاد تبلغ مساحتها (٦٨٠) ألف ميل مربّع على أساس مركزي هو أمر مثير للقلق. وإنّ الإجماع الذي ظهر خلال اجتماعات مجلسي الأمّة (النواب والشيوخ) والمجالس التشريعية عند النظر في هذه التعديلات لا ينبغي أن ينظر إليه بالضرورة على أنّه يعكس الرأي العام في البلاد بدقّة (على الرغم من أنّ ذلك الإجماع بيّن بجلاء أنّ كلمة الملك إدريس ما زالت بمثابة القانون)".

كما يضيف متكّهناً:

"إنّني أميل إلى الاعتقاد بأنّ الملك كانت له شكوكه حول الكيفية التي كان سيتمّ استقبال

خطـوة إعلان "الوحدة الكاملـة" بها. وهذا ما جعله يقوم بتقديم التعديلات في جرعتين. غير أنّ هذا الافتراض، إن كان صحيحاً، وكان تقديري لردود الفعل الكامنة بالخفاء سـلبياً أيضاً، يجعل الفترة التي مرّت بين التعديلات قصيرة جداً (٨/ ١٢/ ١٩٦٢ – ١٥/ ٤/ ١٩٦٣) .. فما الذي عجّل بخطوة إعلان الوحدة الكاملة ؟"

ويرجـع لوكاس هذا الاسـتعجال في إعلان الوحدة الكاملة إلـى عاملين؛ الأول؛ يتمثّل فـي الصعوبات التي صاحبت تنفيذ تعديلات ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦٢، والثاني؛ يتمثّل في التطورات السياسـية التي شـهدتها منطقة الشرق الأوسـط، حيث وقع انقلابان عسكريان فـي كلٍّ مـن العراق وسـوريا خلال شـهري فبرايـر ومارس/ شـباط وآذار ١٩٦٣ وتجدّدت المحادثات بشأن إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة الجديدة.

ثمّ يتساءل لوكاس عن فرص نجاح الوحدة التي تمّ إعلانها، ويجيب عن هذا التساؤل:

"لا يوجد شـكّ في أنّ إعلان الوحدة اسـتقبل بالترحيب من قبل معظم الليبيّين. ولقد أحسـن الملك صنعاً عندما أشـار في كلمته التي وجّهها إلى الشـعب الليبي يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٦٣ إلى أنّ (الوحدة وسـيلة وليسـت غاية في حدّ ذاتها ..) .. إنّ الدستور المعدّل يقدّم الإطار الذي يمكن من خلاله اسـتغلال الثروة البترولية التي تمّ اكتشـافها بفاعليـة. إنّ حدوث ذلك يتوقف على عاملـين، أوّلهـما؛ أن تنتهـز الحكومة الفرصـة لحلّ المعضلة المحـيّرة، والمتمثّلـة في أنّ ليبيا لديها كثافة سـكانية ضعيفة لا تبرّر وجود حكومة فدرالية، كما أنّ لديها مسـاحة أراضٍ شاسـعة لا يسـتقيم معهـا وجود حكومة مركزية شـديدة التركيز. إنّ الحلّ يتمثّل ربّـما في حكومة مركزية قوية مصحوبة بإجراءات واسعة في التفويض الإداري. إنّ النسق الإداري الذي اختاره مجلس الوزراء مؤخّراً يبدو على الأقلّ خطوة مشجّعة في هذا الاتجاه."

"أمّا العامل الثاني؛ فهو تصويب كثير من التأثيرات السـلبية المسـتوطنة للسـلوك، الغالبة على السـلوك العام، والمتمثّلة في الفسـاد المالي، وعدم الكفاءة، وتغليب المصلحة الشخصية وروح القبيلـة، وغيرهـا، والتي يمكنها أن تهدر أحسـن جهـود للملك من أجل تحقيـق التقدّم دون المساس بالاستقرار."

"إنّنـي لا أسـتطيع إطلاقـاً التظاهر بأنّنـي متفائل في هذا المجـال، رغم اعتقادي أنّـه بمقدورنا [الحكومـة البريطانيـة] أن نفعل الكثير بالنسـبة لهذيـن العاملين، من خـلال تقديمنا للنصائح والخبرات الإدارية والفنية كلّما طلب منّا ذلك."

ثمّ يطرح لوكاس تساؤلاً آخر بشأن تأثير هذه التعديلات الدستورية على مستقبل الملكية في ليبيا، ويجيب عن ذلك بقوله:

"بـصرف النظر عن النوايا المتعلقة بهذا الموضوع، فلقد سـبق لي أن أشرت، في أكثر من موضع

آخر،[٩٨] إلى أنّه إذا نجحت الوحدة (النظام المركزي الجديد) في ليبيا، فإنّ الملكية سوف تفقد أهمّيتها كعامل حيوي لوحدة البلاد. وإنّ من شأن هذا أن يقوّي من احتمالات قيام "نظام جمهوري" عند وفاة الملك. وفي الحقيقة، فإنّه على الرغم ممّا سلفت الإشارة إليه في فقرة سابقة من هذا التقرير (حول الدور الذي يمكن أن يلعبه وجود حكومة مركزية قوية في نجاح عملية تولّي وليّ العهد للعرش عند وفاة الملك)، فليس من المستبعد أن يقوم الملك بنفسه بمبادرة في هذا الاتجاه. فالنظام الجمهوري والوحدة كانا العمودين الأساسيين للإصلاحات التي اقترحها بن حليم عام ١٩٥٥. وقد ظلّ الملك منذ يومذاك يثير هذه الفكرة. وعلى الجانب الآخر، فإلى الحدّ الذي يمكن معه اعتبار أنّ الدساتير تشكّل "ضماناً"، فإنّه يمكن النظر إلى ما أدخل على الدستور من تعديلات على أنّها تعزّز الوضع القانوني لوليّ العهد".

ثمّ خصّص لوكاس في نهاية تقريره فقرة لعلاقات ليبيا بالدول العربية متسائلاً خلالها عمّا يعكسه نجاح أو فشل النظام الجديد على علاقة ليبيا بالدول العربية عموماً ومع عبد الناصر على وجه الخصوص.

"لقد كانت ليبيا محظوظة حتى الآن بأنها نجت من سهام راديو القاهرة، وربّما كان ذلك لأنّ السجل الوطني للملك إدريس ليس بهدفٍ يسهل النيل منه. ولا شكّ أنّ المصريين ما زالوا يتذكّرون كيف أنّ حدودهم قد اخترقت من جهة ليبيا عام ١٩٥٦ [أثناء العدوان الثلاثي على مصر]. كما أنّ نفوذ عبد الناصر اهتزّ كثيراً بسبب ما تعرّضت له في عام ١٩٦١ الوحدة مع سوريا. إنّ بعض هذه العوامل قد تغيّر الآن، ونداء "الجمهورية القومية العربية" يجد إجابةً حاضرةً له في قلوب الكثيرين من الليبيّين. وإذا كان لليبيا أن تحافظ على استقلاليتها في العالم العربي الجريء الجديد New Brave Arab World فعليها أن تثبت جدارتها، ذلك أنّ التعديلات الدستورية لا تستطيع بمفردها ضمان بقاء العرش أو المحافظة على الاستقلال. أعتقد أنّ هذه التعديلات يمكن أن تعمل إمّا لصالح استمرار الملكية أو العكس، غير أنّها دون أيّ شك ينبغي أن تؤدّي إلى تحسين فرص محافظة ليبيا على استقلالها".

سلبيات ومحاذير

أشارت التقارير والوثائق الأمريكية[٩٩] والبريطانية[١٠٠] السرّية إلى عدد من السلبيات والمحاذير التي يمكن أن تنجم عن التعديلات الدستورية التي ألغت النظام الاتحادي في ليبيا، من أبرزها:

٩٨ الإشارة هنا إلى تقرير سبق للوكاس أن بعث به إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/39، الملف السابق. راجع في هذا الخصوص التعليق الذي كتبه بنهام بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٦٣ حول التقرير المذكور.

٩٩ راجع على سبيل المثال تقارير السفارة الأمريكية بليبيا: رقم A-181 بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٦٣، الملف رقم 773.21، ورقم (220) بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٦٣ بالملف POL. 15-5 Libya، ورقم (222) بالتاريخ نفسه في الملف POL. 15-2 Libya.

١٠٠ راجع تقرير السفارة البريطانية ذا الرقم الإشاري VT 1015/46 المؤرّخ في ٣/ ٥/ ١٩٦٣، الملف FO 371/173239 .

أ- أنَّـه لا يتوقَّـع أن تكون الوزارات المركزية (وبخاصّـة إذا بقيت في مدينة البيضاء) قادرة على القيام بالمهام الجديدة التي وضعت على كاهلها، سواء من الناحية الإدارية الفنية، أو بسبب نقص الكفاءات البشرية.

ب- بقـدر ما حقَّقت هـذه التعديلات مزايا إدارية وسياسـية ومالية، فإنَّها مـن ناحيةٍ أخرى جلبت معها محاذير ومخاطر أمنية وسياسـية، لأنَّها (بسـبب ما ترتَّب على هذه التعديلات من تركيزٍ وتوحيدٍ للسـلطة والشـؤون المالية وقوات الأمن) سهَّلت فكرة السيطرة على البلاد من قبل أيَّة مجموعة تفكّر بالقيام بانقلاب والاستيلاء على الحكم.

ج- إنَّ إلغـاء، أو مجـرَّد إضعـاف حكومات الولايات التي كانت تشـكّل حلقـاتٍ مهمّة في صلـة المواطنـين بنظام الحكـم، وتركيز السـلطة في الحكومة المركزية دون إيجاد وسـائل بديلة لربط المواطنين بالدولة، وتمكينهم من الإحساس بالمشاركة السياسية، من شأنه أن يضعف هذه الصلة، وأن يزيد من أسباب سخط المواطنين وتذمّرهم من نظام الحكم.

د- إنَّ حكومـات الولايـات -رغم كلّ الانتقاد الذي يمكن أن يوجَّه إليها- كانت تشـكّل فرامل وكوابح للحكومة المركزية (الاتحادية) تضبط حركتها، وتراجع ممارساتها وتوقف تجاوزاتها.

رؤية أكاديمية

خصّصت الدكتورة إليزابيث هايفورد الصفحات (١٨٩-٢١٦) من رسالتها لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة تافتس بالولايات المتحدة الأمريكية[١٠١] لنظام الحكم الاتحادي في ليبيا، وتناولـت مزاياه وعيوبه ودواعي وأسـباب إلغائـه. وكان مما جاء في تلـك الصفحات حول أسـباب التعديلات الدستورية التي جرت بين عامي ١٩٦٢، ١٩٦٣ وأسفرت في النهاية عن إلغاء ذلك النظام، ما يلي:

"لا بدّ من وجود أسـباب وجيهة لاتخاذ القرار باسـتبدال النظام الاتحادي في ليبيا بآخر موحّد (مركزي) من أجل تخفيف التداخل والاضطراب والتكلفة العالية لحكومات الولايات".

"غـير أنّـه، منذ أحد عشر عاماً خلت، رفض ممثلو برقة وفزان قبول فكرة حكومة مركزية قوية تبـاشر الهيمنـة عـلى المصالح المحلية. وفي ضـوء هذه الحقيقـة، يغدو ضرورياً مناقشـة وبحث بعض التفسـيرات حول قرار الحكومة بشـأن التعديلات التي اقترحتها في أواخر عام ١٩٦٢، ولِمَ نجحت في تنفيذ تلك التعديلات دون معارضة."

---

١٠١ مرجع سابق باللغة الإنجليزية.

"هناك إشاعة[١٠٢] مفادها أنّ بداية التفكير في تغيير النظام الاتحادي جاءت كتحرّك من حكومةٍ كانت تخشى وقوع انقلاب من قبل عناصر قومية في ليبيا. وأنّ هذه الحكومة قرّرت تعزيز بنائها الحكومي من أجل الحفاظ على بقائها. غير أنّه لم يظهر أيّ دليل يدعم صحة هذه الإشاعة."

"غير أنّ هناك عدّة عوامل أخرى تبرّر توقيت هذه الخطوة...

هناك تفسير واضح وعملي يربط بين هذه التعديلات وبين التكلفة المالية والبيروقراطية المتعاظمة للنظام الاتحادي المعقد. وكما أوضح تقرير بعثة البنك الدولي (١٩٦٠)، فإنّه قد عانى عدد كبير من المسؤولين والموظفين من هذا الأمر خلال السنوات العشر منذ الاستقلال. وأخذ يتشكّل خلال هذه الحقبة إحساس بالانتماء الوطني بين الليبيّين، كما تضاءلت أعداد الذين كانوا يعتقدون من بينهم بضرورة أن تتمّ خدمة المصالح الجهوية على حساب المصالح الوطنية (القومية). وفي الواقع فإنّ موظفي الحكومة الاتحادية حققوا من النفوذ خلال هذه السنوات ما جعلهم يلزمون الحكومة بتحقيق التغيير. كما أنّ نموّ العلاقات الوطنية/ القومية أدّى إلى تآكل الولاءات الجهوية، إلى درجة لم تعد هذه الأخيرة معها قادرة على التغيير."

"لقد نجح موظفو الإدارة الحكومية في أواخر عام ١٩٦٢ على حين أنّهم فشلوا من قبل، لأنّ أوضاع ليبيا الداخلية تغيّرت بشكل جذري، بسبب اكتشاف البترول والشروع مؤخّراً في استغلاله. وكان ضعف الكفاءة في ليبيا، قبل الزيادة الطفرية في استثمارات البترول وعائداته منذ العام ١٩٥٩، مثيراً للانزعاج، ولكنّه كان قابلاً للسيطرة عليه. فالمجتمع، في عمومه، كان تقليدياً، والزراعة كانت هي القاعدة الأساسية للاقتصاد الليبي، ولم تكن هناك من مشكلة خطيرة يشكّلها التدخّل الخارجي في شؤون الحكومة الاتحادية التي كانت تسير ببطء."

"غير أنّ البترول حمل معه الآمال في تحقيق عائدات كبيرة للولايات وللحكومة الاتحادية، بموجب قانون توزيع عائدات البترول[١٠٣] الذي ينصّ على تخصيص ١٥٪ من العائدات البترولية للحكومة الاتحادية و٧٠٪ لتمويل خطة التنمية و١٥٪ للولاية التي يوجد البترول ضمن حدودها. ومن ثمّ فإنّ إيرادات الولايات أصبحت في ازدياد من عائدات بترولها، ومن حصّتها من موارد الحكومة الاتحادية بموجب المادة (١٧٤) من الدستور، وبالتالي فقد ازدادت إمكانية قيام الولايات باتخاذ قرارات مستقلة، بصرف النظر عمّا إذا كانت هذه القرارات منسجمة مع السياسة الوطنية العامة للدولة، وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يزيد من احتمالات قيام الفوضى على نطاق شامل".

وتضيف هايفورد:

"إنّ الارتفاع في الدخل القومي الذي سبّبته الطفرة في العائدات البترولية أحدث تغيراً

١٠٢ أشارت المؤلفة في هذا الصدد إلى مقالة مجلة "**الإيكونوميست**" البريطانية بعنوان "Pluribus Unum" بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٦٣.
١٠٣ صدر هذا القانون خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٥٨ ويحمل الرقم (٧٩) لسنة ١٩٥٨.

اجتماعياً، وجلب معه إمكان قيام حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي. فمعدلات أجور العمال المهرة ارتفعت، غير أنّ الأسعار في المدن ارتفعت بمعدلات أسرع من الزيادة في معدلات أجور معظم العمال، الذي ظلّوا على فقرهم. وقد دفع العمل بشركات البترول أعداداً كبيرة من سكان المناطق الريفية بعيداً عن مجتمعاتهم القبلية والقروية، مما تسبّب، في الغالب، في نزوح هؤلاء إلى المدن، حيث يحيق بهم التململ وحالة من عدم الرضا".

كما تشير هايفورد إلى عامل آخر:

"ومن جهة أخرى، فإنّ ارتفاع عائدات الحكومة من البترول سمح بزيادة تسهيلات التعليم وفرصه على المستويات كافّة، وأسهم هذا الأمر بدوره في تكوين شريحة أوسع وأوعى من الطبقة الوسطى والنخبة المثقفة، وبات من الضروري استحداث سياسات حكومية فعّالة لتوجيه هذه المجموعات نحو نشاطات بنّاءة، والحيلولة بينها وبين التململ والتوجّه نحو تشكيل نواة حركات سياسية معارضة هدّامة".

كما تضيف:

"من جهة أخرى، فإنّ السياسات الحكومية القوية مطلوبة لتوجيه العائدات البترولية نحو التنمية الاقتصادية الفعّالة. فالصناعة البترولية ليس بمقدورها أن توفّر فرص عمل لأكثر من ٥٪ من القوة العاملة، كما أنه ليس بمقدورها أن توفّر المواد اللازمة للتصنيع. وظلّت الزراعة هي المجال الوحيد الذي بمقدوره أن يوجد وأن يطوّر فرص العمل لأغلبية السكان. غير إنّ إحدى التأثيرات المباشرة للطفرة البترولية هي سحب المواطنين من الأراضي الزراعية، وفي بعض الأحيان يتمّ أيضاً إساءة استغلال الأراضي الخصبة. وقد تطلّب تصحيح ذلك اتخاذ إجراءات صارمة من قبل الحكومة للحيلولة دون استمرار هذه الخسائر المادية والبشرية، ومن أجل تطوير خطة متكاملة للنموّ الاقتصادي".

ثمّ تنتقل هايفورد إلى جملة من الاعتبارات الأخرى:

"وكما أشارت إحدى الصحف، فقد كان تأييد الملك إدريس ضرورياً لنجاح أيّ تعديل دستوري. ففي عام ١٩٥٥ عندما عرض هذا التغيير على الملك؛ رفضه بمجرّد إدراكه لوجود معارضة قبلية له، وكان ذلك الرفض حاسماً. وفي عام ١٩٦٢ كانت موافقة الملك على التغيير حاسمة بالدرجة نفسها. وعندما نجح المسؤولون بالحكومة الاتحادية في إقناع الملك بالحاجة إلى التغيير،[١٠٤] قام بوضع ثقله السياسي وراء المشروع، ومن ثمّ أمكن التغلّب على التردّد الذي طبع موقف بعض الزعماء المحليين."

١٠٤ إنّ هذه العبارة تعني أنّ المؤلفة تفترض أنّ المبادرة بشأن التعديلات الدستورية لم تأتِ من الملك إدريس، وإنّما من بعض المسؤولين بالحكومة الاتحادية، وهذا يخالف ما ذهب إليه كافّة الذين تولّوا تناول هذا الموضوع، عدا محمد عثمان الصيد كما مرّ بنا.

"وفي الوقـت نفسـه، كان هناك تغيّر قد طرأ على العلاقـة بين ولايتي طرابلس وبرقة صاحبتي النفـوذ. لقـد خشي الزعماء البرقاويون في الماضي أن يسـيطر عليهم الطرابلسـيون الأكثر عدداً وتقدّمـاً، ومن ثمّ اسـتخدموا علاقتهـم الخاصّة بالملك في مواجهة ولايـة طرابلس. كان الظنّ يغلـب في البدايـة على أن يتمّ اكتشـاف البـترول في كلّ من برقـة وطرابلس، الأمـر الذي كان يعني استمرار المنافسة ما بين الولايتين. غير أنّ عمليات التنقيب كشفت أنّ أغلب احتياطيات البـترول موجـودة في ولاية برقة.[١٠٥] ومن ثمّ، ووفقاً لكلمات أحـد المراقبين،[١٠٦] فإنّ نفوذ برقة أصبـح الآن اقتصاديـاً؛ بقدر ما كان في الماضي روحياً وسياسـياً. لم يعد البرقاويون يخشـون أن يصبحوا اقتصادياً عالةً على الطرابلسـيين الذين يديرون أغلب المؤسسات الاقتصادية الحديثة في البلاد، ولم يعد البرقاويون يخشون أن يسيطر الطرابلسيون على الحكومة في حال إلغاء النظام الاتحادي وإعلان وحدة البلاد".

ثمّ تسترسل هايفورد في استعراض أسباب ودواعي إعلان الوحدة:

"مع نهاية عام ١٩٦٢ طرأت عدّة عوامل جعلت الليبيّين يرغبون في نظام جديد لوحدة بلادهم بديلاً عن النظام الاتحادي. الطرابلسـيون كانوا على الـدوام يطالبون بنظام يحقّق وحدة وطنية أقـوى. وعـلى الرغم مـن أنّهم كانوا يدركـون أنّهم سـيظلّون في صراع مع الساسـة التقليديين في برقـة، فقد رحّبوا بالتغيير الدسـتوري عـلى أنّه خطوة ضرورية لتطويـر ليبيا. ومن جهتهم، فالزعـماء البرقاويـون الذين كانـوا يعارضون إقامة حكومـة مركزية في ليبيا قبل الاسـتقلال، وخـلال السـنوات المبكـرة من الخمسـينيات، أصبحـوا على اسـتعداد الآن لقبـول التغييرات لأسباب إدارية ومالية."

"ما يزال البرقاويون على صلتهم التاريخية القوية بالملك إدريس، الأمر الذي يجعله يحدب على مطالبهم، وفضلاً عن ذلك، فقد أصبح لهم الآن نفوذ سياسي إضافي بسبب موقع آبار البترول التي ستطوّر الاقتصاد الليبي."

"لقـد أدرك الملك إدريـس – من جهته– منذ وقت بعيد؛ الحاجـة إلى تقليص التكلفة الباهظة، وضعف الكفاءة المصاحبة للنظام الاتحادي، أمّا الآن، وقد رأى رفاقه من زعماء القبائل في برقة لا يعترضون على خطوة إلغاء النظام الاتحادي، فقد سارع إلى إعطاء موافقته[١٠٧] عليها."

"أمّـا الزعـماء الفزانيـون، الذين كانوا يشـاركون برقة مخاوفهـا من أيّ نفوذ زائـد لطرابلس في ظـلّ نظام مركزي لا يحمي مصالحهم المحلية كالنظام الجديد، فلم يكن بمقدورهم، نظراً لقلّة عددهم وضعف نفوذهم، الاعتراض عليه".

١٠٥ تشير المؤلفة هنا إلى تقرير لبنك باركليز البريطاني صادر في مايو/ أيار ١٩٦٥.
١٠٦ تشير المؤلفة هنا إلى ما كتبه Arnold Breeme في صحيفة *Times* اللندنية بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٦.
١٠٧ ربّما كان الأصحّ أن تقول أن يطلق مبادرته بشأنها.

مبحث ختامي

لقد وجد بناة دولة الاستقلال أنفسهم أمام معضلة ذات أبعاد متعددة. فالأقاليم الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) التي ستتكوّن منها دولتهم الوليدة (ليبيا) لم تعرف من قبل وعلى امتداد تاريخها "وحدة سياسية"، ولم يسبق أن شكّلت فيما بينها "وحدة إدارية" متكاملة،[١٠٨] ومن جهة أخرى، فإنّه لم يكن لدى الأقاليم الثلاثة مجتمعة لا الكثافة السكانية ولا الموارد الاقتصادية التي تبرّر اختيار شكل "الحكم الاتحادي" لدولتهم الجديدة .. ومن جهة ثالثة، فقد كانت هذه الدولة ستتشكّل من أراضٍ شاسعة ومتباعدة وجرداء (في معظمها)، وهو ما لا يستقيم التفكير معه في إدارتها عن طريق حكومة مركزية (لا سيّما إذا أخذنا في الاعتبار تخلّف وسائل الاتصال والمواصلات في تلك الحقبة).

لقد اختار أولئك الرجال، وربّما على مضض، ولكن بحكمة وواقعية سياسية نادرة، نظام الحكم الفدرالي .. فهو، رغم تكلفته المالية وبقية عيوبه، ينطوي على درجة من المرونة سمحت لكلّ إقليم بحرّية الحركة الإدارية والسياسية، وأن يعبّر – داخل الاتحاد – عن ذاته وعن خصائصه وتقاليده وبمرور الزمن، ووقوع التفاعل المتواصل بين سكان الأقاليم الثلاثة، أمكن التخلّص من نظام الحكم الفدرالي، وإعلان وحدة المملكة بهدوء ودون ضجيج أو معارضة تُذكر.

تقول هايفورد بهذا الشأن:[١٠٩]

> "إنّه لأمر سهل على المراقبين من الخارج أن يشيروا، بعد استبدال النظام الاتحادي، إلى الثغرات الكثيرة التي كان ينطوي عليها، وإلى المشاكل التي صاحبت تطبيقه خلال السنوات الأولى من عمر الدولة الليبية. إلا أنّ ذلك لا ينبغي أن ينسينا أنّ العشرية التي أعقبت الاستقلال كانت الفرصة الأولى التي أتيح فيها لليبيّين أن يعملوا سويّاً من خلال مؤسساتهم السياسية الخاصة، وأن يكافحوا خلالها من أجل أهداف وطنية (قومية) مشتركة بينهم، بدلاً من أهداف محلية خاصة".

وتمضي الباحثة:

---

١٠٨ راجع الفصل الأول "ليبيا .. عبر العصور" في المجلد الأول/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٠٩ مصدر سابق، ص ٢١٤-٢١٦.

"إنّـه من السـهل إجراء حسـاب للتكلفة الماليـة الزائدة التـي تكبّدتها الدولة (الليبية) بسـبب الأجهزة الإدارية للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، وأن يشار إلى الأمثلة على التداخل في الاختصاصات والصلاحيات التي سـبّبتها المادة (٣٨) من الدسـتور، غير أنّه سوف يكون مـن الصعب قياس مسـاهمة النظام الاتحـادي في خلق المرونـة والاسـتجابة للمطالب المحلية للولايات، سواء في مجال الماديات، أو فيما يتعلّق بالمواقف والتقاليد".[١١٠]

ثـمّ استشـهدت هايفـورد، لتعزيـز وجهة نظرهـا بما ورد فـي مقال صامويـل هنتنجتون Samuel P. Huntington الـذي نشـره في مجلة "**فورين أفّيـرز**" *Foreign Affairs* الأمريكية، وقد جاء فيه:[١١١]

"مـن أجل تعزيز السـلطة السياسـية، ينبغـي –كبديل– جعلهـا غير مركزيـة، وذلك من أجل توسـيع نطـاق النظام السـياسي، وتمكينـه من أن يضمّ في مجالـه كافّة الجماعـات التي أصبحت خـلال السـنوات الأخيرة منظّمة سياسـياً وذات وعي سـياسي. إنّ مثل هذا النظام السـياسي يمكن أن يوصف بأنّه فدرالي أو كونفدرالي أو جماعي أو غير مركزي، غير أنّه، أيّاً ما كان الاسم الـذي يطلـق عليه، ينبغـي أن يعكس مختلف مصادر القوة السياسـية المتباينـة، ففي الاعتراف بالتباين وقبوله يكمن الأمل في الاستقرار السياسي".

وهي تعلّق على الفقرة السابقة بقولها:

"إنّ هذا التحليل يبدو متطابقاً مع حالة ليبيا في سـنوات اسـتقلالها المبكرة. إنّ المرونة التي كان يتميّز بها النظام الاتحادي كانت ضرورية كي يترك لكلّ ولاية الفرصة والمجال كي تتعلّم كيف توائـم بين احتياجاتها ومتطلبات الولايات الأخـرى؛ وتلك الخاصّة بالأمّة بصفة عامة. وبعد مضي عشر سـنوات ترسّـخ الولاء للأمّة، وباتت الحاجة ماسّـة لدولة موحّدة من أجل تحقيق تقـدّم مطّرد .. عندئذٍ فقـط أصبح إلغاء النظام الاتحادي مقبولاً لـدى الليبيّين، وعندئذٍ أمكن إنجاز التغيير بسرعة".

---

١١٠ لعلّ في هذه الكلمات صدًى لكلمة أدريان بيلت (مسـاعد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة الذي أشرف على اسـتقلال ليبيا) والتي مرّت بنا في نهاية مبحث (ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساع لإلغائه) في هذا الفصل.

١١١ (العدد ٤، المجلد XLVI يوليو/ تموز ١٩٦٨)، المقالُ هو بعنوان: "Bases of Accommodation".

الفصل الخامس

مشروع "البيضاء" كعاصمة



مباحث الفصل الخامس

* **مشروع البيضاء كعاصمة في الوثائق الأمريكية المبكّرة**
* **تنقّل الحكومة الاتحادية**
* **الملك يطرح الفكرة**
* **صعوبات دستورية وقانونية**
* **استياء أمريكي وانتقادات بريطانية**
* **أثناء حكومة الصيد**
* **معارضة واستياء شعبي**
* **منذ مجيء فكيني**

مشروع البيضاء كعاصمة في الوثائق الأمريكية المبكّرة

كان موضوع تحديد "العاصمة" للدولة الليبية الوليدة إحدى القضايا الرئيسية التي جرى خلاف حادّ حولها بين ممثلي أقاليم ليبيا الثلاثة؛ طرابلس وبرقة وفزان، داخل الجمعية الوطنية التأسيسية، قبل أن يستقرّ رأيهم في نهاية الأمر على أن يكون للبلاد عاصمتان هما طرابلس وبنغازي.

وقد تناول عدد من الوثائق الأمريكية السرّية، المفرَج عنها والمتعلّقة بالمرحلة السابقة على استقلال ليبيا، ما كان يدور من جدل حول موضوع "العاصمة" بين مختلف الأطراف التي كانت معنيّة بذلك الاستقلال.

من هذه الوثائق رسالة سرّية كان لويس كلارك Lewis Clark ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في المجلس الاستشاري[١] للأمم المتحدة قد بعث بها إلى الخارجية الأمريكية، وهي مؤرّخة في ١٩/ ٤/ ١٩٥١ وتحمل الرقم (١٠٤) بالملف (773.02). وقد أشار فيها إلى ما دار بينه وبين أمير برقة (يومذاك) السيد إدريس السنوسي بشأن موضوع "العاصمة" لليبيا المستقلّة. مما جاء في تلك الرسالة:

"عندما وصلت للمرّة الأولى[٢] إلى بنغازي، استفسرت من الأمير عمّا إذا كان قد توصّل بعد إلى قرار بشأن المقرّ المزمع للحكومة الليبية. وقد اتضح لي ممّا دار معه من نقاش أنّ الأمير وأعضاء الحكومة الاتحادية[٣] (المؤقتة) كانوا بصدد مناقشة هذه المشكلة، وأنّه كان من رأي الأمير أن تكون العاصمة في الداخل (بعيداً عن الساحل) وأنه لا ينبغي أن تكون طرابلس أو بنغازي. وقد جرت الإشارة إلى "المرج" كمدينة مقترحة في هذا السياق."

"وعندما عدت من جولتي في برقة سألني الأمير عمّا إذا توصّلت إلى قناعة بشأن المقرّ المناسب للعاصمة، وأجبته بأنّ دراسةً حول الأماكن التي يجري اختيارها عادة كعواصم للدول تشير

---

١ كثيراً ما يُعرف بمجلس العشرة الاستشاري، وقد تمّ تعيينهم من قبل الأمم المتحدة لمساعدة مندوبها في ليبيا المستر (أدريان بلت) وأنيط بهذا المجلس مهمّة مساعدة المندوب وتقديم النصح له. راجع فصل "على طريق الاستقلال .. المخاض العسير"، المجلد الأول بالجزء الأول من هذا الكتاب.

٢ كان قرار تعيينه في المجلس الاستشاري قد صدر في الأمم المتحدة في ٥/ ٤/ ١٩٥٠.

٣ كانت هذه الحكومة قد تشكّلت برئاسة السيد محمود المنتصر بموجب قرار من الجمعية الوطنية التأسيسية في ٢٩/ ٣/ ١٩٥١.

إلى أنّ عمليـة الاختيـار تتمّ في ضـوء تاريخ تلك الدولـة، وأنّني على هذا الأسـاس أعتقد بأنّ "البيضـاء" ربّـما تكون في نهاية المطاف[4] هي المكان الأفضل كعاصمة لليبيـا. لقد قلت للأمير إنّـه جـرى إخباري بأنّ "البيضـاء" كانت مقرّ أوّل زاوية سنوسـية بُنيت في ليبيـا، ومن ثمّ فإنّ مـن الممكـن أن تكـون البيضـاء، من الوجهـة التاريخيـة، هي المكان الأنسـب كعاصمـة لليبيا المستقلّة".

ويضيف كلارك:

"لقـد أجابنـي الأمـير بأنّه كانـت تراوده منـذ مدّة الفكرة نفسـها... وقـد وافقني الأمـير أنّه، عـلى الرغـم من ذلك، وإلى أن يحين الوقـت الذي يمكن فيه بناء مقرٍّ للحكومة بالبيضاء، فإنّ مقرّها ينبغي أن يكون في طرابلس، وهو في الوقت الحاضر المكان الوحيد المناسـب لاستضافة الحكومة والبعثات الدبلوماسية".

كان المسـتر أنـدرو لينش Andrew G. Lynch يشـغل، في تلك الفتـرة، منصب القنصل العـام لأمريـكا في ليبيا، وكان مقرّ إقامته في طرابلس. وكان يراقب من هذا المقر "التطورات الدسـتورية" الجاريـة يومذاك من أجل تنفيذ قرار الأمم المتحدة بشـأن إعلان اسـتقلال ليبيا قبـل الأول مـن يناير/ كانون الثانـي ١٩٥٢. غير أنّ انتقال "الجمعية الوطنية التأسيسـية" إلى بنغازي،[5] خلال النصف الثاني من سـبتمبر/ أيلول ١٩٥١، حرم لينش من المتابعة المباشـرة والدقيقـة لتلك التطـورات. ومنذ ذلك الانتقال أخذت الشـائعات والتقارير المتضاربة تصل إلى القنصلية الأمريكية في طرابلس حول تعثّر سـير عمل الجمعية، وقيام خلافات حادّة بين ممثلي الأقاليم الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) داخلها، الأمر الذي حفّز لينش على أن يتوجّه إلـى بنغازي للتعرّف مباشـرة على حقيقة تلـك التطورات، وذلك من خـلال لقاءات أجراها في مطلع شـهر أكتوبر/ تشـرين الأول ١٩٥١ مع كلٍّ من الأمير إدريس[6] ودي كاندول المقيم البريطانـي فـي برقة، ومع محمـود المنتصر رئيـس وزراء الحكومة الاتحاديـة المؤقتة، ومع أدريـان بلـت مندوب الأمم المتحدة فـي ليبيا. وقد بعث لينش، إثر تلـك اللقاءات، بتقريرين سرّيين إلى خارجية بلاده حول ما دار خلالها من حوار.

التقريـر الأول مؤرّخ في ١٦/ ١٠/ ١٩٥١ ويحمل الرقم (٥٩) وعنوان "الخلاف حول العاصمة الليبية" "Dispute Regarding Libyan Capital"،[7] وهو مرفق بثلاثة ملاحق تضمّنت

---

٤ سيرد فيما بعد إشارات إلى هذه العبارة.

٥ وذلك بسبب الضغط المستمر الذي كانت الجمعية الوطنية تتعرّض له من المعارضة في مدينة طرابلس.

٦ في ١٧/ ١٢/ ١٩٥٠ قدّمت الجمعية الوطنية التأسيسـية إلى الأمير إدريس قرارها الذي كانت قد اتخذته في الثاني من ذلك الشـهر باعتباره منذ ذلك التاريخ ملكاً على ليبيا، وقد شكر الأمير الجمعية على تقديمها العرش له، إلا أنّه فضّل تأجيل إعلان قبوله إلى أن يوضع الدستور الذي يتيح له ممارسة صلاحياته، ومن ثمّ فقد أصبح لقب الأمير إدريس "الملك المقبل". خدوري، مصدر سابق، ص ١٩٥.

٧ الملف (773.00).

مـا دار مـن حوار خلال لقـاءات تمّت يوم ١/ ١٠/ ١٩٥١ بين لينـش ودي كاندول ومحمود المنتصر وبلت، كلّ على حدة.

وقد جاء في ذلك التقرير بشأن اللقاء مع دي كاندول:

"لقـد قابلت المسـتر دي كاندول وأبلغته أنّنا في طرابلـس نتلقّى بطريقة أو بأخرى كمّاً كبيراً من المعلومات التي ليسـت بالـضرورة من النوع المبـاشر (second hand)، وأنّ بعضها يبعث على القلـق، ومـن ثمّ فقد رأيت أنّ من الأفضل القدوم إلى بنغازي من أجل الحديث معه ومع عدد مـن الشـخصيات المهمّة الأخـرى بمن فيهم – إن تيـسّر ذلك – الأمير. وقـد ردّ دي كاندول معلّقـاً بأنّه من الواضح جـداً أنّ ترافيس بلاكلي (المقيم البريطـاني في إقليم طرابلس) مصدوم جـداً. وقد شرحت له أنّنـا نلتقط في طرابلس معلومات متفرّقة من علي الجربي[٨] وآخرين، وأنّ هذه المعلومات تشـير إلى عدم سـير الأمور في برقة[٩] على ما يرام. وقد اعترف دي كاندول بأنّ الأمـور لا تسـير بسـهولة ويسر فيها، غير أنّـه عبّر عن اعتقـاده بأنّ انزعاجنـا في طرابلس ربما يكـون مبالغاً به. كما قال إنّه يصعـب التعامل مع الأمير، فهو لا يرغب في مواجهة الأمور، كما أنّه يغلب عليه العناد الشديد في بعض الأحيان".

"ويعتقـد دي كانـدول أنّ موضوع "العاصمة" يمكن حلّه بإدخال نصّ في الدسـتور يشـير إلى أنّ طرابلس وبنغازي هما عاصمتا البلاد، وإلى أنّ طرابلس هي مقرّ الحكومة. وأضاف مشـيراً إلى وجـود بعض الشـخصيات التي تميـل إلى الترحيب بفكرة العاصمتين مع تسـمية طرابلس وحدها كمقرّ مؤقت للحكومة الاتحادية المؤقتة، غير أنّ هذا الرأي تمّ تجاوزه".

ويضيف لينش في تقريره عن لقائه بدي كاندول:

"لقـد عبّر دي كاندول بعد ذلك عن شـكواه من تحرّكات أدريان بلـت، وبخاصّة اقتراحه بأن يكـون للبـلاد ثلاث عواصم، وإحلال هـذه الفكرة في رؤوس ممثلي فـزان في الجمعية الوطنية التأسيسـية. وأضـاف دي كانـدول أنّ كلا أدريان بلـت ومحمود المنتصر يتوقّعـان منه أن يقوم بمهامهـا مـع الأمير نيابة عنهـا. وأبلغني بأنّه قد تحـدّث مع بلت حول هذا الموضوع بشـكلٍ حاسم جداً".

"عنـد ذلك قـال لي دي كاندول إنّه بصـدد مقابلة الأمير ظهر اليوم التـالي، وأنّ محمود المنتصر سـوف يقابل الأمير في الصباح، وذكر لي أنّ الأمير شـديد العزوف عن رؤية المسـتر بلت مرّة ثانيـة لأنّه يضجره، فضلاً عـن أنّ بلت يميل لتطويل مكوثه لدى الأمير في كلّ مرّة يزوره فيها ممّا يرهق الأمير".

٨ كان علي الجربي ممثلاً عن برقة في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة (مجلس العشرة).
٩ حيث تواصل "الجمعية الوطنية التأسيسية" اجتماعاتها في بنغازي.

ويضيف لينش في تقريره:

"لقـد أثـرت مـع دي كاندول فكـرة أنّ الأمير ربّما يكون غـير راغب في اسـتقبالي، غير أنّ دي كاندول أكّد لي العكس، واقترح ألا تزيد مقابلتي للأمير عن نصف ساعة، وهو ما يبدو مناسباً تماماً لي".

ويمضي لينش في ذلك التقرير:

"بعد ذلك أخبرت دي كاندول بأنّي سوف أقوم إثر لقائي معه بمقابلة محمود المنتصر، فأبلغني أنّ المنتصر لم يكن صلباً. حاولت بعد ذلك أن أؤكّد على الأخطار الكامنة مستقبلاً في حال عدم التمكّـن في القريـب من إقامة ليبيا المتحدة فدرالياً، كما عبّرت له عن شـعوري بأنّ الصعوبات التـي يواجههـا الليبيّون اليوم هـي أقلّ بكثير ممّا يمكن أن تكون الأوضـاع عليه في حال إعادة عرض موضوع استقلال ليبيا مرّة أخرى على الجمعية العامة للأمم المتحدة".

"وقـد وافقني دي كاندول الرأي، وطلب منّي أن أنتهج هذا الخط عند الحديث مع الأمير، كما أضـاف طالباً منّـي أن أثير مع الأمير الصعوبـات العملية والمادية التي تحـول دون اتخاذ مدينة بنغـازي مقـرّاً للحكومة الاتحاديـة. كما حذّرني من أن أسـتخدم أثناء نقاشي مع الأمير مسـألة حجم إقليم طرابلس أو كثافته السكانية كحجج لتعزيز وجهة نظري".[10]

"لقـد أبلغـت دي كاندول أنّـه لطالما كان لـديّ انطباع بأنّ هنـاك تفاهماً ضمنياً، ليـس مكتوباً بالتأكيـد وربّما لم يجرِ الحديث عنه، مفاده أنّـه مقابل تأييد الطرابلسـيين للأمير إدريس كملك لليبيا، فإنّ طرابلس سـتكون هي العاصمة. وقد اعترض دي كاندول بشـدّة على هذا التصوّر لـديّ، وقـال إنه لو كان الأمر على هـذا النحو فعلاً لكان الطرابلسـيون أقـلّ كلاماً حول هذا الموضـوع خلال الأشـهر العشرة الماضية. ثـمّ أضاف دي كاندول موضحاً أنّـه لا يبدو – من وجهة نظره – أنّ هناك أيّ شيء في الحالة الليبية الراهنة يمكن اعتباره صعباً بشكل جذري".

أمّـا ما دار بين القنصل الأمريكي لينش وبيـن رئيس الحكومة الاتحادية المؤقتة محمود المنتصر، فقد أورد التقرير بشأنه ما يلي:

"لقـد بـدا محمـود بك[11] سـعيداً لرؤيتي بشـكل يبعث عـلى الإشـفاق. أخبرته بأنّنـي كنت قد تحدّثـت مـع دي كاندول، وأنّنـي تبادلت مبكـراً حديثاً مقتضباً مع السـير هاري ترسـتيد Sir Harry Trusted، وقلـت لـه [محمـود بك] إنّني في الوقـت الذي أدرك فيه أنّ الأمور لا تسـير بالسرعـة واليـسر المرغوبين، فـإنّي أميل إلى الإحسـاس بالارتياح لما سـمعته حتى الآن. لقد

١٠ مـن الواضح أنّ القيادات الطرابلسـية كانت تلجأ إلى اسـتخدام "حجّة الكثافة السـكانية" للانتصار لوجهة نظرهـا حول كثير من القضايا الخلافية، ممّا كان يثير الأمير إدريس وممثلي إقليمي برقة وفزان.

١١ أشـار التقريـر إلى السـيد محمـود المنتصر مسـتخدماً هذا اللقـب، ومن الواضـح أنّ هذه الألقاب كانت مسـتخدمة في تلـك الفترة وخلال السنوات الأولى للاستقلال إلى أن تمَّ إلغاء استخدامها بقرار حكومي.

أجابني محمود بك على الفور بأنّه من جهته لا يشعر مطلقاً بالارتياح، وأنّه يعتبر أنّ الحالة تنذر بالخطر بشكل واضح".

"لقد قال لي إنّ الساقزلي (رئيس وزراء حكومة برقة) متصلّب جداً، وأنّ الملك يبدو أكثر إصغاءً لآخر شخص يتحدّث معه. إنّ جميع المشاكل هيّنة ويمكن التغلّب عليها، عدا تلك المتعلّقة بموضوع "العاصمة". إنّ إقليم طرابلس لا يمكن أن يقبل بكلمة "مؤقتة" provisoire فيما يتعلّق بوضع العاصمة. عند هذه النقطة أشرت من جانبي إلى فكرة عاصمتين على أن تكون طرابلس مقرّ الحكومة. وهذه الفكرة بالطبع لم تكن جديدة على محمود بك الذي علّق بأنّها فكرة المستر بلت التي وصفها "بالعبقرية" وقال إن من شأنها أن تجعل ليبيا أضحوكة العالم".[١٢]

"لقد قال لي محمود بك إنّه يعتبر أنّ مناقشاتي مع دي كاندول ذات أهمّية قصوى، ذلك أنّ الناس يردّدون أنّ البريطانيين – ويقصدون بذلك دي كاندول– لا يسعون إلى قيام دولة ليبيا على أساس فدرالي، وعبّر أنّه هو نفسه لا يصدّق هذه الأقاويل غير أنّها ظلّت تتردّد في أوساط الطرابلسيين وبعض البرقاويين".

وأضاف لينش في تقريره:

"لقد أبلغت محمود بك أنّني قد وصلت، وفقاً لما دار بيني وبين دي كاندول من حديث، إلى قناعة بأنّه يعمل من أجل فكرة وحيدة وهي قيام دولة ليبية واحدة على أساس فدرالي، وهذا ما يعبّر عن سياسة حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا. وأسرَّ لي (المنتصر) لاحقاً أنّه رغم ذلك، فلديه شعور يساوره بأنّ بريطانيا ينبغي أن تنتهج موقفاً أكثر حزماً."

"ثمّ واصل محمود بك حديثه قائلاً إنّ محادثاتي مع دي كاندول ومع الأمير من وجهة نظره سوف تكون ذات أهمّية قصوى بالنسبة لمستقبل ليبيا. وعند هذه النقطة أكّدت للمنتصر بأنّني أوافقه الرأي بالكامل، وأنّ ما أعبّر عنه للأمير أو لأيِّ شخص آخر هو آرائي الشخصية التي أقدّمها كمقترحات عملية حول موضوع "العاصمة"، وأنّ الأمر – في التحليل النهائي– يظلّ منوطاً به، باعتباره رئيس الحكومة الاتحادية المؤقتة، وأن من واجبه أن يعبّر عن وجهات نظره بطريقة جليّة وأمينة جداً".

أمّا ما دار أثناء اللقاء الذي تمّ بين القنصل لينش والمستر أدريان بلت يوم ١/ ١٠/ ١٩٥١ فقد تناوله لينش في تقريره إلى واشنطن على النحو التالي:

"بدأ المستر بلت حديثه بمقدّمة طويلة حول توجّهات البرقاويين القديمة ضدّ الاتحاد مع طرابلس، والتي نتج عنها إصرارهم، في مرحلة مبكّرة من التطوّر الدستوري لليبيا، على

١٢ الإشارة هنا إلى فكرة بلت بأن يكون لليبيا ثلاث عواصم.

المطالبـة بالمسـاواة الكاملـة بين الأقاليم الثلاثـة. ومع الأخـذ بالاعتبار ذلك التقـدّم الذي تمَّ إحرازه منذئذ، فقد ظلّ عدد من البرقاويين، على امتداد الأشـهر الماضية، لا يعتقدون بإمكان تحقيق وحدة ليبيا، أو يتمنّون بقاء برقة مسـتقلّة. إنّ اجتماع "لجنة التنسـيق"[١٣] في بنغازي خلال أغسطس ١٩٥١ كان المناسبة التي جسّدت مواقف أولئك البرقاويين الذين لم يجرِ إبلاغهم بما تمّ إحرازه من تقدّم في مجال إعداد الدستور، أو أنّهم تعمّدوا إساءة فهم المعلومات التي بلغتهم في هذا الشـأن والتي تعني أنّ تحقيق وحدة ليبيا كان أمراً وشـيك الحدوث، وأنّ "برقة" في ظلّ الدسـتور المقترح سوف تختفي كحكومة مستقلّة، وسوف تصبح مجرّد ولاية في الاتحاد يديرها والٍ أو محافظ".

ويشير التقرير إلى أنّ بلت تناول بعد ذلك موقف محمد الساقزلي (رئيس وزراء حكومة برقة) قائلاً:

"إنّ توزيـع الاختصاصـات بـين الحكومـة الاتحادية وحكومـات الولايات أصاب السـاقزلي بصدمـة عنيفـة، ليس فقط لأنّ إخباره عنه لم يتمّ بواسـطة المسـتر بلت[١٤] من قبـل، ولكن لأنّه لم يكـن يدرك تمـام الإدراك أنّ "النظام الاتحادي" يعني نقل كثير مـن الصلاحيات التي كانت بيـد الحكومـة البرقاوية إلى الحكومة الاتحادية. لقد صحا السـاقزلي فجأة على حقيقة أنّه بصدد أن يهـزم، وكان مـن الطبيعي أن يقاوم وأن يدافع عن موقفه، ومن ثمّ فقد اسـتغلّ تردّد الأمير وتذبذبه للتعجيل بخلق أزمة دستورية."

"وفي اعتقـاد بلـت أنّ السـاقزلي لم يكن رائده الإخلاص في مناوراته، لأنّـه ظلّ يثير العديد من القضايا حول توزيع الاختصاصات (بين الحكومة الاتحادية والولايات) التي سبق النظر فيها وحسـمُها من قبل الجمعية الوطنية التأسيسـية دون أن يقوم بتقديم اقتراحات بديلة. وفي حين يعـترف السـاقزلي بأنّـه لم يكـن معنياً سـوى بمصالح برقة داخـل الاتحاد، فإنّ بلت شـعر بأنّ المسـألة هي أبعد من ذلك، وأنّ السـاقزلي لم يكن حريصاً على الوحدة، وكان يتمنى أن يماطل ويطيل الجدل دون إبداء أيّة محاولة لفهم أيّة قضية".

ثمّ يشـير التقرير إلى أنّ الحديث بين لينش وأدريان بلت تحوّل إلى تناول موقف الأمير إدريس، وكان ممّا ورد فيه بهذا الصدد:

"لقـد شرح بلت كيـف بدا واضحاً أمامـه أنّ الوفد البرقـاوي إلى الجمعية الوطنية التأسيسـية

---

١٣ تشـكّلت هذه اللجنة برئاسـة المسـتر أدريان بلت، وقد ضمّت في عضويتها، إلى جانب ممثلي الإدارتين البريطانية والفرنسية، كلاً من السادة محمود المنتصر وسـالم شرميط (عن إقليم طرابلس)، ويوسـف بن كاطو وحامد الشويهدي (عن إقليم برقة)، ونور بن طاهر يساعده شاب جزائـري مـن موظفـي حكومة فزان (عن إقليم فـزان). وقامت اللجنة بإعداد الترتيبات لنقل السـلطات من الهيئـات المشرفة على الإدارة (البريطانية والفرنسـية) إلى الحكومة المؤقتة، كما شرعت في إعداد مخططات الإدارة والميزانية. راجع خدوري، مصدر سـابق، ص ١٨٧-١٨٩.

١٤ أشـار بلت أثناء حديثه إلى أنّ السـيد خليل القلال والسـيد عمر فائق شنّيب عضوي "لجنة الدسـتور" لم يقوما، رغم أنّهما من برقة، بإطلاع السيد الساقزلي على هذا الموضوع بسبب كراهيتهما له.

(المتكوّن من عشرين عضواً)، والذي تمّ اختياره من قبل الأمير، ويفترض أن يعبّر عن وجهات نظر الأمير وأن يدافع عنها، إذ ضمّ عدداً من الشخصيات التي تحظى لديه بمكانة عالية، حرص على إبقاء الأمير في الصورة بشكل كامل، كما أنّه ظلّ في حالة تشاور مستمرّ معه. وعلى الرغم من أنّ موضوع "العاصمة" لم يسبق مناقشته أو اتخاذ قرار بشأنه، فإنّ الأمير عبّر عن موافقته المباشرة أو الضمنية على ما قرّرته "لجنة العمل" و"هيئة المكتب" (المعنية بإعداد مشروع الدستور) التي مثّلت الأقاليم الثلاثة. إنّ مسؤولية الأمير لا تقلّ عن مسؤولية الساقزلي بشأن الأزمة الدستورية التي قامت، ذلك أنّه كان بمقدوره (أي الأمير) تجنّب حدوثها إلى حدٍّ كبير، من خلال إظهاره التمسّك بما تمّ الاتفاق عليه، وبعدم الاستجابة للضغوط البرقاوية".

ثم تحوّل الحديث بين بلت ولينش إلى دي كاندول، حيث أورد التقرير:

"عبّر بلت عن اعتقاده بأنّ موضوع "العاصمة" هو القضية الرئيسية الوحيدة الباقية، وأنّه الآن بصدد الاجتماع مع هيئة المكتب في محاولة للتوصّل إلى اتفاق بشأنها. وفي اعتقاده أنّه، إذا أخذنا بالاعتبار وجهة نظر ممثلي فزان، فإنّه إذا ما تمّ إعلان بنغازي وطرابلس عاصمتين فإنّ سبها أيضاً ينبغي اعتبارها كذلك. عند هذه النقطة تدخّل المستر لينش معقّباً بأنّ الفكرة تبدو سخيفة. وقد وافقه بلت على رأيه، غير أنّه عقّب قائلاً بأنّ الحلّ الوحيد الذي يمكن أن يرضي الأقاليم الثلاثة هو النصّ في الدستور على أن تتمتّع مدن طرابلس وبنغازي وسبها بصفة "العاصمة" للبلاد على أن تكون طرابلس هي المقرّ الرسمي للحكومة الاتحادية. واقترح بلت على لينش أن يتبنّى هذه الفكرة كحلٍّ للقضية في حال طُرح عليه هذا الموضوع."

"وفي ختام اللقاء بين لينش وبلت؛ نصح الأخير الأول حول ما ينبغي أن يتناوله في أحاديثه القادمة مع كلٍّ من السيد محمد الساقزلي [رئيس وزراء برقة] ومع الأمير إدريس، وأخيراً مع المستر دي كاندول."

"أمّا فيما يتعلّق بالسيد الساقزلي، فقد نصحه بألا يحاول الدخول معه في جدال حول أيّة نقطة تتعلّق بالدستور، إذ لا جدوى من ذلك. غير أنّه طلب منه [أي من لينش] أن يؤكّد للساقزلي أنّه لن يكون هناك استقلال ما لم يتحقق اتحاد برقة مع إقليمي طرابلس وفزان. ذلك أنّ لدى الساقزلي فهماً خاطئاً مفاده أن بمقدور برقة أن تحصل وحدها على الاستقلال سواء أتّحدت مع الإقليمين الآخرين أم لا. ومن ثمّ فيجب على المستر لينش أن يؤكّد للساقزلي أن لا استقلال بلا اتحاد، وأن يؤكّد له على ضرورة تسوية الخلافات القائمة في طريق تحقيق الاتحاد، ومن ثمّ في طريق تحقيق الاستقلال."

"أمّا فيما يتعلّق بالأمير إدريس، فقد وافق بلت على النصائح التي قدّمها المستر دي كاندول إلى المستر لينش. ومن جانبه، فقد أشار الأخير إلى أنّه يفكّر في التأكيد للأمير –عند لقائه به – على مسؤولياته تجاه أصدقائه البريطانيين والأمريكان الذين بنوا سياستهم على قرار هيئة الأمم

باستقلال ليبيا المتحدة. وقد وافقه بلت على هذا الرأي مضيفاً أنّه من المناسب أن يعبّر المستر لينش للأمير عن أمله في أن يقوم الأمير بمساعدة الجمعية الوطنية في حلّ خلافاتها."

ويشير التقرير إلى أنّ بلت طلب من القنصل الأمريكي لينش في ختام اللقاء أن يؤكّد للمستر دي كاندول على أهمّية تحقيق الاتحاد الليبي خدمةً للمصالح البريطانية والأمريكية في ليبيا.

وبتاريخ ٩/ ١٠/ ١٩٥١ بعث نائب القنصل الأمريكي في ليبيا ماريون رايس Marion J. Rice بتقرير سرّي إلى الخارجية الأمريكية[١٥] ضمّنه ما دار من حديث بين القنصل الأمريكي لينش والأمير إدريس بقصر الغدير بالقرب من مدينة بنغازي يوم الأربعاء ٣/ ١٠/ ١٩٥١ ودام قرابة الساعة ونصف الساعة وبحضور مترجم. وممّا جاء في ذلك التقرير:

"لقد أكّد جلالته H. M.[١٦] أنّ موضوع "العاصمة" يشكّل الصعوبة الأكبر. غير أنّه أشار إلى أنّ لكلّ عقدة حلاً، ومن ثمّ فلديه الأمل في حلّ هذه المشكلة. وقد علّق القنصل لينش قائلاً إنّ جلالته يحمل "المفتاح" لحلّ هذه المشكلة. وردّ جلالته "نعم .. بالتعاون". وأشار لينش إلى ضرورة حلّ هذه المشكلة في القريب العاجل. ووافق جلالته مشيراً إلى أنّه ناقش هذا الموضوع يوم ١/ ١٠/ ١٩٥١ مع المستر بلت الذي أبلغه أنّ ممثلي فزان يطالبون الآن بعاصمة في إقليمهم. وعبّر جلالته عن أنّ الفكرة غبيّة، وأنّه طلب من بلت أن يبذل قصارى جهده لإقناع الفزانيين بعدم واقعية الفكرة. وعبّر لينش من جانبه بأنّ فكرة "العاصمتين" تُعدّ معقولة. واستفسر من جلالته عن ردّ فعله في حال إصرار ممثلي فزان على فكرة العواصم الثلاث، وعلّق جلالته بأنّه لن يسمح لهذه المسألة بأن تقف عقبة في الطريق، وأنّه سيوافق في هذه الحالة على الفكرة غير أنّه سيترك للحكومة الاتحادية أن تتّخذ القرار بشأن انتقالها في أيّ وقت إلى فزان. ثمّ قام جلالته بالإشارة إلى الدول التي لها عاصمتان، مُنوّهاً إلى وجود مبانٍ في مدينة بنغازي تكفي لاستضافة الحكومة الاتحادية، وإلى وجود مبانٍ عديدة تقطنها القوات البريطانية، وإذا ما تمّ التخلي عن هذه المباني، أو تمّ انتقال هذه القوات إلى مواقع أخرى، فسيكون هناك من المباني ما يكفي لاستضافة الحكومة الاتحادية في بنغازي، وأضاف جلالته، بمزاح، أنّه ينبغي في حالة فزان بناء زرائب Sheds كي تجتمع الحكومة الاتحادية فيها...".

ويمضي التقرير:

"وقد وافق جلالته على ضرورة التوصّل إلى حلٍّ عاجل لقضية "العاصمة" خشية أن يؤدّي

---

١٥ يحمل الرقم (٤٨) (الملف 773.00).

١٦ حرص التقرير على الإشارة إلى السيد إدريس بصاحب الجلالة His Majesty.

مرور الوقت إلى ترسّـخ المشـاعر وإلى إصرار كلّ طرف على السير في وجهته الخاصّة. ونوّه إلى أنّ المسـتر بلت والسـيد عمر بك لطفي[١٧] أشـارا إلى إمكان ترك موضوع العاصمة الآن وعدم الإشارة إليه في الدستور. وقد عبّر جلالته عن رفضه لهذا الاقتراح، كما شرح كيف أنّ الليبيّين يتطلّعـون إلى إعلان اسـتقلال بلادهم واتحادهـا، وأنّهم لا يرغبون في رؤيـة أيّ شيء يعترض طريقهم، وهم على استعداد للتغلّب على أيّة صعوبة وحلّ أيّة مشكلة".

"ثـمّ قـال جلالته إنّه إذا كان صحيحـاً أنّ الأمريكان والبريطانيين والفرنسـيين حريصون على نجـاح القضية الليبية لأنّ لديهم بعض المصالح في ليبيـا، فإنّ الليبيّين لديهم مصلحة أكبر؛ إنّها قضيـة بلادهـم، وبالتالي فهم حريصـون جداً عليها ويهتمّـون بنجاحها في أقـرب وقت، وأنّ عليهـم لتحقيق ذلـك أن يتغلّبوا على كافّة الصعوبات، الآن وفي الحال. وإذا لم يتمكّن الليبيّون الآن من الوصول إلى حلٍّ لمشـكلة "العاصمة" فإنّهم، بعد تحقيق اسـتقلال بلادهم، سيكونون أقـلّ شـغفاً بالوصـول إلى حلول لمصاعب أخـرى، ذلك أنّهم سـيكونون قد حقّقـوا مبتغاهم وهو الاسـتقلال، ومع الزمن سـوف تنمو الأهواء (الضغائن) وتقـوى النزعات الانفصالية، وسيكون كلّ طرف عندها متمسّكاً بطريقته، وهذا من شأنه أن يؤدّي مستقبلاً إلى حرب أهلية عندما يجري مناقشة هذا الموضوع داخل البرلمان..."

ويمضي تقرير القنصلية الأمريكية:

"ومـن ثمّ فإنّ جلالته يـرى ضرورة حلّ موضوع تحديد "العاصمة" الآن. كما عبّر عن اعتقاده بأنّ المناقشـات المتعلّقة بالدسـتور سـتتمّ بشـكلٍ مُرضٍ خلال يوم أو يومين، كما أكّد للمسـتر لينش بأنّ مسـألة "العاصمة" سـيتمّ حلّها كذلك. وقد صرّح القنصل لينش بأنّ هذا هو أوان تحقيـق وحـدة ليبيا وليس بعد سـتة أشـهر. وقد وافق جلالتـه على هذا الرأي، وطمأن المسـتر لينش بألا يصغي إلى الشائعات الكثيرة التي يردّدها أصحاب المصالح الخاصة وبعض الهيئات والشـخصيات الأنانية التي لا تهتمّ سـوى بمصالحها الخاصة ومصالح أهاليها، وأنّه بمقدور المسـتر لينـش أن يرجع إلى طرابلـس (مقرّ عمله) مطمئنّ البال، ولا ينبغي أن ينشـغل بأيِّ همّ بشأن موضوع العاصمة".

وقد تحقّق بالفعل ما توقّعه الملك إدريس، فقد اسـتطاعت الجمعية الوطنية التأسيسـية أن تتوصّـل، خـلال أقلّ من أربعة أيام من ذلك الاجتماع، إلى حلّ جميع القضايا العالقة، بما فيها موضوع العاصمة، إذ تمّ يوم ٧/ ١٠/ ١٩٥١ إقرار الدسـتور الليبي الذي نصَّ في المادة (١٨٨) منه على أنه: "للمملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي".

ويصف خدوري ما حدث:

١٧ أحد المستشارين القانونيين العرب الذين استعانت "لجنة الدستور" بهم.

"وُضـع اقتراحان على بسـاط البحث: أوّلها أن تكـون طرابلس وبنغـازي عاصمتين للدولة، والثـاني أن تكـون طرابلـس وحدها مقـرّ الحكومة الاتحاديـة. وكان الأعضـاء البرقاويون إلى جانب الاقتراح الأول، إذ تمّت مشاورات غير رسمية اشترك فيها الملك المقبل وبلت".[18]



١٨ خدوري، مصدر سابق، ص ٢٠١.

تنقّل الحكومة الاتحادية

درجت حكومة الاستقلال الأولى (حكومة محمود المنتصر) خلال سنواتها في الحكم (ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١ – فبراير/ شباط ١٩٥٤) على التنقّل بين العاصمتين (طرابلس وبنغازي) كلَّ ستة أشهر حتى كاد الأمر أن يصبح تقليداً دستورياً.[١٩] وشهدت الفترة منذ عام ١٩٥٣ شروع الملك بالاجتماع خلال أشهر الصيف بالحكومة في مدينة "البيضاء"، الواقعة شرقي بنغازي بنحو (٢٠٠) كلم وذات المناخ المعتدل، وهي المدينة التي أقام بها السيد محمد بن علي السنوسي (جدّ الملك) أوّل زاوية سنوسية له والتي عُرفت بالزاوية البيضاء. وعندما جاء مصطفى بن حليم إلى رئاسة الوزارة (إبريل/ نيسان ١٩٥٤) سعى إلى إبقاء الحكومة الاتحادية في طرابلس تنفيذاً لوعود قطعها لبعض أعضاء حكومته الطرابلسيين[٢٠] مقابل تأييدهم لاتفاقية قاعدة ويلس،[٢١] ومن أجل توفير التكاليف على الخزانة الليبية، وتحقيق بعض الاستقرار لأجهزة الحكومة الاتحادية وموظفيها.

وكما هو معروف، فقد كان من تداعيات حادث اغتيال ناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي في مدينة بنغازي يوم ٥/ ١٠/ ١٩٥٤ أن نقل الملك إدريس مقرّ إقامته من بنغازي إلى طبرق، وقد اغتنم بن حليم الفرصة فنقل الحكومة الاتحادية إلى طرابلس حيث بقيت هناك ثلاث سنوات متواصلة.

١٩ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ١٦٥.

٢٠ هم الوزراء عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج وعبد السلام البوصيري وإبراهيم بن شعبان.

٢١ خدوري، مصدر سابق، ص ٢٨٩. لم يشر بن حليم في مذكراته إلى هذا الموضوع واكتفى بالقول إنّه نجح في نقل الحكومة الاتحادية إلى طرابلس وإبقائها هناك مدة ثلاث سنوات، ص ١٦٥.

الملك يطرح الفكرة

يبدو أنّ الأجواء السياسية الداخلية العاصفة التي أعقبت حادث اغتيال الشلحي (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤) هي التي جعلت الملك إدريس يعاود التفكير في الاقتراح الذي سمعه عام ١٩٥١ (وقبيل استقلال ليبيا) من المستر لويس كلارك[٢٢] باتخاذ البيضاء كعاصمة للبلاد، كما جعلته يتبنّى ذلك الاقتراح في أواخر صيف عام ١٩٥٦[٢٣] كما يتّضح من تقرير[٢٤] للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ٢٩/ ٨/ ١٩٥٦.

لقد أورد التقرير الآنف الذكر أنّ الملك إدريس فاتح بشأن قراره اتخاذ البيضاء عاصمة وحيدة وجديدة للبلاد كلاً من رئيس وزرائه مصطفى بن حليم ووكيل وزارة المالية عبد الرازق شقلوف اللذين كانا مرافقين له أثناء الرحلة التي زار خلالها كلاً من تركيا ولبنان في أغسطس/ آب ١٩٥٦. ويفيد التقرير ذاته أنّ عبد الرازق شقلوف قام في اليوم التالي لعودته من هذه الرحلة (عاد يوم ٢٧/ ٨/ ١٩٥٦) باستدعاء (عمر يعقوب) المدير التنفيذي بالوكالة لهيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة (لارك) وأبلغه بنيّة الملك بناء عاصمة جديدة لليبيا في مدينة البيضاء، على أن يشرع في انتقال الوزارات الحكومية إليها مع ١/ ٧/ ١٩٥٧ (أي خلال أقلّ من عام).

وتفيد مطالعة مذكرات محمد عثمان الصيد أنه:[٢٥]

"منذ ذلك الحين [يقصد نقل الحكومة الاتحادية إلى طرابلس خلال فترة حكومة بن حليم]

---

٢٢ كان المستر لويس كلارك مندوباً للولايات المتحدة الأمريكية في المجلس الاستشاري الذي شكّلته الأمم المتحدة في أعقاب إعلانها في ٢١/ ١١/ ١٩٤٩ عن حقّ ليبيا في الاستقلال، وانتهى عمل هذا المجلس بإعلان استقلال ليبيا في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١. وقد دعي كلارك من قبل الحكومة الليبية للمشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة لاستقلال البلاد. وإثر عودته إلى بلاده، بعد مشاركته في هذه الاحتفالات، أعدّ كلارك مذكرة للرئيس الأمريكي كنيدي مؤرّخة في ١٠/ ١/ ١٩٦٢ كان مما جاء فيها أنّ الملك إدريس ذكّره خلال لقائه به بحضور السفير الأمريكي جون ويزلي جونز كيف أنّ فكرة اتخاذ البيضاء عاصمة لليبيا جاءت منه (أي كلارك) قبيل إعلان الاستقلال في عام ١٩٥١. المذكرة تحمل الرقم (٤٥٩) بالملف (873.424). راجع أيضاً ما ورد في هذا الخصوص برسالة كلارك إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٥١ السالف الإشارة إليها في صدر هذا الفصل.

٢٣ كانت مدينة البيضاء منذ مرحلة مبكّرة مقرّاً صيفياً لإقامة الملك إدريس، وجرى فيها عام ١٩٥٥ تأسيس معهد السيد محمد بن علي السنوسي الديني،كما شهدت الفترة منذ ٩/ ٩/ ١٩٥٦ إقامة احتفالات كبيرة بمدينة البيضاء بمناسبة الذكرى المئوية لوفاة مؤسس الحركة السنوسية السيد محمد بن علي السنوسي بها، وقد شارك في هذه الاحتفالات وفود من كلٍّ من مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين والسودان وتونس وأندونيسيا والهند ونيجيريا وتركيا والمغرب والصين.

٢٤ يحمل الرقم (٩٦) بالملف 773.54.

٢٥ الصيد، مصدر سابق ، ص ١٠٧.

تقرّر العمل بجدٍّ ونشاط في إنشاء مدينة البيضاء، وقام ابن حليم بتعيين عبد الرازق شقلوف مشرفاً على إنشائها، وخوّله صلاحيات مطلقة لتنفيذ المشروع، كما اشترك ابن حليم بنفسه في بعض التصاميم باعتباره مهندساً ..."

ويستفاد من التقارير التي أعدّتها السفارتان الأمريكية والبريطانية حول مشروع العاصمة الجديدة وتطوّراته:[٢٦]

* أنّ قرار الملك بشأن مشروع البيضاء كعاصمة جديدة للبلاد كان في أواخر مايو/ أيار ١٩٥٦.

* أنيط الإشراف على المشروع بوكالة التنمية والاستقرار الليبية (LPDSA) Libyan Public Development And Stabilization Agency التي تأتي أموالها من المساعدات البريطانية ويرأسها البريطاني السير آرثر دين Sir Arthur Dean.

* تمّ تكليف الشركة البريطانية Wattlings of Glasgow بمهمّة بناء العاصمة الجديدة، على أن تشتغل الشركات المحلية في المشروع كمقاولين من الباطن.

* خصّصت الحكومة بصفة مبدئية مبلغ (٥, ١) مليون جنيه للإنفاق على المشروع ثمّ ارتفع المبلغ إلى مليونين.

* اختلفت التقديرات حول التكلفة النهائية للمشروع، ففي حين اعتقد الأمريكان أنّ التكلفة قد تصل إلى (٥٠) مليون دولار أمريكي رأى البريطانيون أنّ التكلفة النهائية ستكون في حدود (٤) ملايين جنيه (نحو ١٢ مليون دولار).

* قدّر أن يستغرق تنفيذ المشروع أربع سنوات.

٢٦ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (٢٤) بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٥٦ ورقم (١٤) بتاريخ ١٣/ ٨/ ١٩٥٧ ورقم (٥٧) بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٥٧ ورقم (٦٠) بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٥٧ بالملف (773.02).

صعوبات دستورية وقانونية

واجه مشروع بناء البيضاء كعاصمة جديدة صعوبات دستورية وقانونية. تمثّلت الأولى في أنّ الدستور الليبي لعام ١٩٥١ نصّ في المادة (١٨٨) منه على أنّه: للمملكة الليبية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي. ومعنى ذلك أنّ اتخاذ عاصمة جديدة غير هاتين المدينتين يستلزم إدخال تعديل على الدستور، ومن الواضح أنّ الملك اختار إرجاء البتّ في هذا الأمر إلى حين اكتمال المشروع. وتفيد الوثائق أنّه قد تمّ الالتفاف بصورة أوّلية حول هذه الصعوبة الدستورية، وبخاصّة للاعتبارات الآنفة بالإشارة إلى "مشروع البيضاء" ليس كعاصمة جديدة ولكن كعاصمة إدارية أو مركز إداري (Administrative Center).

الصعوبة الأخرى التي واجهها مشروع البيضاء كانت ذات طابع قانوني تمثّل في التغطية القانونية للأموال التي يجري صرفها على المشروع، فالمادة (١٦٣) من الدستور تنصّ على أن:

"كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به مجلس الأمّة".

ومصروفات مشروع البيضاء غير واردة بالميزانية، ولم يأذن بها مجلس الأمّة. ويبدو أنّ وكيل وزارة المالية عبد الرازق شقلوف، بالاتفاق مع رئيس الوزراء مصطفى بن حليم (ومن بعده عبد المجيد كعبار) درج على الإنفاق على مشروع البيضاء من "خارج الميزانية"[٢٧] على أن تغطَّى هذه المصروفات فيما بعد ببعض المراسيم الاستثنائية التي تصدر خلال العطلة البرلمانية.

يقول محمد عثمان الصيد عن هذا الموضوع:

"كان عبد الرازق شقلوف وكيل عام وزارة المالية ... وتولّى شقلوف الإشراف على تنفيذ المشروعات الحكومية الخاصّة بالبناء في البيضاء وطبرق منذ عهد حكومة بن حليم."[٢٨]

---

٢٧ هذا الأسلوب معروف في الدول كافّة لمعالجة بعض المصروفات الاستثنائية الطارئة إلى حين التمكّن من استصدار القوانين اللازمة لتغطيتها من قبل السلطة التشريعية المختصّة.

٢٨ مذكرات الصيد، مصدر سابق، ص ١٩٩.

ويقول في موضع آخر:

"كانت هناك مراسيم صادرة من الحكومات السابقة لميزانيات استثنائية تتعلّق بالإنشاءات في مدينة البيضاء وطبرق، ويشرف على صرفها عبد الرازق شقلوف كما يشاء. وينصّ الدستور الليبي على أنّه بالإمكان إصدار مراسيم لميزانيات استثنائية[٢٩] إذا كان مجلس النواب في عطلة على أن تعرض (عليه) عند أول دورة يعقدها المجلس. وكانت بالفعل تحال على رئيس المجلس الذي يحيلها بدوره على اللجان المالية واللجان المختصّة، ولكنّها لا تعود إلى المجلس لأنّ رؤساء الحكومات السابقين (يقصد بن حليم وكعبار) يتهرّبون من مناقشتها في مجلس النواب وتظلّ مهملة في ملفات اللجان البرلمانية."[٣٠]

وقد أشار خدوري إلى هذه الظاهرة، إذ أورد أنّ النائب مفتاح شريعة ذكر خلال جلسة البرلمان الليبي يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٦٠[٣١] "أنّه أصبح من المألوف أن تعمد الحكومة إلى العطلة البرلمانية فتفيد منها وتصدر موازنات مؤقتة (استثنائية) تنفق دون موافقة البرلمان المسبقة، ثمّ تعرضها على البرلمان حين انعقاده".[٣٢]

وتفيد التقارير[٣٣] أنّ إجمالي الإنفاق على "مشروع البيضاء" خلال السنوات المالية الأربع ٥٦/ ١٩٥٧-٥٩/ ١٩٦٠ (خلال حكومتي بن حليم وكعبار) بلغ نحو (٢,٤) مليون جنيه ليبي:

العام المالي		
٥٦/ ١٩٥٧	٩٦,٠٠٠	جنيه ليبي
٥٧/ ١٩٥٨	٦٣٠,٠٠٠	جنيه ليبي
٥٨/ ١٩٥٩	١٠٠٨,٠٠٠	جنيه ليبي
٥٩/ ١٩٦٠	٦٦٦,٠٠٠	جنيه ليبي
الإجمالي	**٢,٤٠٠,٠٠٠**	**جنيه ليبي**

٢٩ يقصد المادة (١٦٥) من الدستور.

٣٠ مذكرات الصيد، مصدر سابق، ص ١٣٨.

٣١ وهي الجلسة التي أدّت إلى سقوط حكومة كعبار في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٠.

٣٢ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٤٢. ونرجو ألا يذهب ذهن القارئ إلى التصوّر بأنّ هذا هو السلوك المعتاد للعهد الملكي وموقفه من المال العام. من المؤكّد أنّها حالة استثنائية جداً وأنّه يكفي العهد الملكي فخراً أنّ حكوماته كانت متحرّجة من هذا الموضوع، وأنّ البرلمان لم يتردّد في إثارته. يراجَع ما ورد حول هذا الموضوع بمبحث "إقالة شقلوف" بفصل "حكومة محمد عثمان الصيد .. ونهاية حقبة" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٣ تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن الاقتصاد الليبي. إبريل/ نيسان ١٩٦٠، ص ٣٥٦، والتطورات المالية العامة في ليبيا ١٩٤٤-١٩٦٣، إدارة البحوث الاقتصادية، البنك الوطني. أغسطس/ آب ١٩٦٥.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ انشغال عبد الرازق شقلوف بالإشراف على مشروع مدينة البيضاء استغرق جزءاً كبيراً من وقته، وكان على حساب مهامه الأخرى كوكيل لوزارة المالية ورئيس لمجلس الإعمار. وقد أورد التقرير نصف الشهري الذي أعدّته السفارة الأمريكية عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا (التقرير يحمل الرقم (٢٧) ويغطي الفترة من ١١ إلى ٢٤/ ٩/ ١٩٦٠) أنّ مصادر في السفارة الإيطالية بليبيا أفادت بأنّ شقلوف (الرئيس الجديد لمجلس الإعمار) أبلغ نجم الدين فرحات (الذي كان يرأس مجلس الإعمار منذ تأسيسه عام ١٩٥٦) أنّ عليه أن يبقى في منصبه هذا حتى نهاية عام ١٩٦٠ على الأقل، ذلك أنّ شقلوف مشغول بالكامل في عدّة مشروعات إنشائية خاصّة بمدينة البيضاء، وأنّ هذا الانشغال يستنفد كافّة جهوده ووقته، ويحول بينه وبين تخصيص أيّ وقت لمنصبه الجديد كرئيس لمجلس الإعمار.



استياء أمريكي وانتقادات بريطانية

عبّرت السفارة الأمريكية[٣٤] في ليبيا عن استيائها منذ مرحلة مبكّرة من "مشروع البيضاء" وقد ورد هذا الاستياء في عدد من التقارير التي بعثت بها إلى واشنطن.[٣٥] والسبب الظاهر من وراء هذا الاستياء هو تكلفة المشروع المالية التي سوف تتحمّل الخزانة الأمريكية جزءاً منها على الأقل، إلا أنّنا لا نستبعد وجود أسباب إضافية قد يكون من بينها أنّ الهيئة المشرفة على مشروع البيضاء هي هيئة بريطانية، وأنّ الشركة الرئيسية المنفذّة للمشروع هي شركة بريطانية، وكذلك وجود بعض التعقيدات الإدارية والمعيشية التي سوف يواجهها رجال البعثة الدبلوماسية الأمريكية بسبب تواجدهم وتنقّلهم المتواصل بين ثلاث مدن (طرابلس وبنغازي والبيضاء).

ومن الأمثلة على استياء السفارة الأمريكية من "مشروع البيضاء" التعليق الذي ذيّل به توماس جدّ Thomas M. Judd السكرتير الأول بالسفارة تقريره رقم (٢٤) المؤرّخ في ١٧/ ٩/ ١٩٥٦ وقد جاء فيه:

> "لا يوجد أيّ شكّ أنّه في حال تنفيذ هذا المشروع بكامله، سيكون مكلفاً جداً، كما سيستهلك وقتاً كبيراً. وبصرف النظر عن عملية البناء ذاتها، فإنّ مشاكل كبيرة وباهظة التكلفة بشأن الاتصالات وتوفير المياه تستدعي الحاجة للتغلّب عليها. إنّه لا يوجد أيّ سبب معيّن يدعو لأن تكون البيضاء عاصمة للبلاد سوى أنّ بها أفضل مناخ في ليبيا، وأنّ "إرادة الملك" اقتضت ذلك. إنّ البرلمان في عطلة، ولا يوجد ما يدلّ على أنّه قد تمّت استشارته[٣٦]، و يبدو أنّ الاعتراضات المتوقّعة من البعثات الأجنبية تمّ تغافلها. والأدهى من ذلك كلّه أنّ "المشروع" يمكن التخلّي عنه في أيّة لحظة في حال وفاة الملك[٣٧] أو إذا ما اختار تغيير رأيه بشأنه".

٣٤ لم نعثر في الوثائق البريطانية على استياء بريطاني مماثل من هذا المشروع سوى ما نسبه تقرير للسفارة الأمريكية يحمل الرقم (١٤) ومؤرّخ في ١٣/ ٨/ ١٩٥٦ إلى السير آرثر دين (البريطاني) رئيس LPDSA في ليبيا حول اعتقاده من أنّ تمويل مشروع البيضاء سوف يكون في التحليل النهائي عن طريق دافعي الضرائب في بريطانيا والولايات المتحدة .

٣٥ اعتقدت السفارة الأمريكية في البداية أنّ المشروع هو أحد ابتكارات ذهن بن حليم الخصب كمحاولة منه لتأجيل عودة الحكومة الاتحادية من طرابلس إلى بنغازي.

٣٦ لقد غاب بالطبع عن كاتب هذا التقرير (أو لعلّه تناسى) أنّ البرلمانات في بقية الدول العربية (عدا لبنان) كانت في عطلة دائمة.

٣٧ ورد بتقرير أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٥٧ ويحمل الرقم (٣٤) أنّ وليّ العهد الحسن الرضا عبّر للملحق السياسي بالسفارة الأمريكية (أثناء لقائه به يوم ٥/ ١٠/ ١٩٥٧ إثر عودته من العلاج بالخارج) عن استيائه وانتقاده لمشروع بناء مدينة البيضاء كعاصمة.

المثـال الآخر على اسـتياء السـفارة الأمريكية من "مشـروع البيضاء" مـا ورد في تعليق أدوين سـميث Edwin L. Smith السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في بنغازي والذي ختم به تقريره الأوّلي رقم (١٤)[٣٨] المؤرّخ في ١٣/ ٨/ ١٩٥٧:

"إنّ بناء عاصمة جديدة بمدينة البيضاء يبلغ ذروة اللامعقولية النادرة الوقوع حتى في ليبيا. من الناحية الاقتصادية؛ أن يقوم بلد فقير مثل ليبيا بتبذير هذا القدر من المال في مثل هذا المشروع، فهـذا أمـر غاية في الجنون. ومن الناحية السياسـية، فإنّ إقامة عاصمـة في قلب الجبل الأخضر ببرقـة يبدو كما لو أنّه يسـعى إلى اسـتمرار النفوذ القبـلي والنفوذ البرقاوي الغالـب (حالياً) في الحكومـة في وقت كان تطويـر ليبيا فيه كدولة ديمقراطية عصريـة يتطلّب تقليص هذا النفوذ. ومن الناحية القانونية، فعلى الرغم أنّه أمكن تخصيص الأموال اللازمة لجعل البيضاء عاصمة، إلا أنّـه لم يجرِ اتخاذ أيّة خطوات لتعديل الدسـتور الليبي الذي ينصّ على أنّ طرابلس وبنغازي هما عاصمتا البلاد وتمّ ببساطة تجاهل الدستور".

كما تجدر الإشـارة في هذا الصدد أيضاً إلى أنّ إحدى الوثائق البريطانية السـرّية أشارت إلـى أنّ السـفير الأمريكـي جون تابـن John Tappin خانتـه اللباقة في إحدى المـرّات فتكلّم صراحة أمام الملك عن حمق وسفه فكرة بناء عاصمة في مدينة البيضاء، الأمر الذي أغضب الملك إدريس وجعله يعبّر للسـفير التركي في ليبيا خلال مناسـبة تالية كيف أنّه (أي الملك) يجـد زيـارات السـفير تابن المتكـرّرة له باعثة علـى الانزعاج ولا يسـتطيع أن يفهـم لِمَ يُكثر منها.[٣٩]

كمـا لـم تخلُ التقاريـر الصادرة عن السـفارة البريطانية فـي ليبيا من انتقادات لمشـروع "البيضاء". من ذلك، على سبيل المثال، ما ورد بالتقرير المثير[٤٠] الذي أعدّه السفير البريطاني ستيوارت عن مجمل الأوضاع والتطورات في ليبيا خلال عام ١٩٦٢:

"فممّا لا شـك فيه أنّ اقتصاد ليبيا قد تبدّل في العام بشـكل جوهري نحو الأحسـن... ويرجع السـبب في ذلك إلى البترول ... غير أنّ هذه الصورة سرعان ما تتشـوّه بسبب ميل ليبيا لإنفاق ثروتها على مشروعات غير إنتاجية، كمشروع بناء عاصمة جديدة في مدينة البيضاء".

---

٣٨ الملف رقم (773.02).

٣٩ راجـع مـا ورد تحت عنوان "أزمة العلاقات مع أمريـكا" بمبحث "العلاقات مع بريطانيا وأمريـكا" في الفصل الأول "حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط"، المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٠ التقرير المؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري 1011/63 وهو مودع بالملف FO 371/173236.

أثناء حكومة الصيد

شـهدت حقبة حكومة بـن حليم بداية "مشـروع البيضاء" والإنفاق عليـه وفقاً لترتيبات اتفق عليها رئيس الوزراء بن حليم مع وكيل وزارة المالية عبد الرازق شقلوف،[٤١] ثمّ واصلت حكومـة كعبار الإنفاق باندفاع على المشـروع وفقاً للترتيبات المالية نفسـها. وكما رأينا فقد بلـغ إجمالـي النفقـات عليه حتـى نهايـة السـنة الماليـة ٥٩/ ١٩٦٠ (٣١/ ٣/ ١٩٦٠) نحو (٢,٤) مليون جنيه ليبي.

وعندمـا وصل الصيد إلى رئاسـة الحكومة في أكتوبر/ تشـرين الأول ١٩٦٠ سـار على نهج سـابقيه في الإنفاق على المشـروع باندفاع أكبر، فقد ورد على لسانه أنّ إجمالي الإنفاق على المشروع بلغ في بداية أغسطس/ آب عام ١٩٦٢ نحو (٨) ملايين جنيه.[٤٢] وقد شهدت فترة حكومة الصيد بالنسبة لهذا المشروع أنه:

* تمّ في يوم ٢٥/ ١١/ ١٩٦١ افتتاح مقر وزارة الخارجية الجديد في مدينة البيضاء، كما تمّ نقل مقر رئاسة الحكومة إليها، وأعلن عن قرب نقل وزارتي العدل والمالية.

* تـمّ تطويـر معهـد السـيد محمـد بـن علـي السـنوسي[٤٣] وتحويلـه إلى جامعة إسـلامية في ٢٩/ ١١/ ١٩٦١، وقـد اتخـذت الجامعة الجديدة، التي رُصدت لهـا ميزانية خاصّة، من مدينة البيضاء مقرّاً لها.

* تمّ في يوم ٦/ ١٢/ ١٩٦٢ افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة في مبنى لمدرسة ثانوية بمدينة البيضاء بسبب عدم اكتمال بناء المقرّ الجديد للبرلمان.

* تمّ في يوم ١٩/ ١/ ١٩٦٣ نقل رئاسة أركان الجيش الليبي من مقرّها السابق في بنغازي إلى مدينـة البيضـاء (وكان قد تمّ من قبل في إبريل/ نيسـان ١٩٦٢ نقل وزارة الدفاع من مقرّها في طرابلس إلى البيضاء).

٤١ خلت مذكرات بن حليم من أيّة إشارة إلى دوره في هذا المشروع أو إلى موقفه منه.

٤٢ تقرير السفير الأمريكي رقم (A-90) المؤرّخ في ١٤/ ٨/ ١٩٦٢ (الملف 773.54). وأفاد تقرير أمريكي آخر مؤرّخ في ٢/ ٣/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم (A-131) أنّ إجمالي الإنفاق على المشروع بلغ يومذاك نحو (١٢) مليون جنيه. الملف POL. 2-Libya.

٤٣ كان مقرّ المعهد منذ بداية تأسيسه عام ١٩٥٥ في البيضاء، وكان يتبعه عدد من المعاهد والمدارس المنتشرة في بعض مدن ليبيا.

* مـع بداية شـهر مـارس/ آذار ١٩٦٣ كان قد تمّ نقل سـت وزارات اتحاديـة إلى مقارّها الجديـدة في البيضاء وأعلـن عن نيّة الحكومة نقـل وزارتين أخريـين (الزراعة، والعمل والشؤون الاجتماعية) إلى مقارّها الجديدة في مدينة (درنة) القريبة من البيضاء.[٤٤]

وكما أشرنا من قبل،[٤٥] فقد أقال الملك في ٥/ ٦/ ١٩٦٢ عبد الرازق شقلوف من جميع مناصبـه ومسـؤولياته، بمـا في ذلك إشـرافه على "مشـروع البيضـاء". وقد ترتّـب على تلك الإقالة، فيما يتعلّق بالمشـروع، حالة من الفوضى، كما ظهر على السـطح موضوع "القوانين الاسـتثنائية" التي كان يجري اسـتخدامها، منذ حكومة بن حليم، كغطاء قانوني للإنفاق على المشروع، ولم تكن تعرض على البرلمان لإقرارها.

وقـد أورد الصيـد فـي مذكراته أنّه سـعى إلى تصحيـح الوضع بالنسـبة لهـذه "القوانين الاستثنائية" بقوله:

"طلبت من رئيسي المجلسـين إقرار الميزانيات الاسـتثنائية المشـار إليها، ووعدتهم بأن أتفادى بقدر الإمكان اسـتصدار مراسـيم ملكية بميزانيات اسـتثنائية، وإذا اضطررنا لذلك مسـتقبلاً فإنّها سـوف تناقش في أول الجلسـات لمجلس الأمّة. رحّب المجلسـان بالفكرة، ووافقا عليها، ووعدني الأعضاء بأنّهم سيقرّون جميع المراسيم التي وصلت إلى مجلس الأمّة."[٤٦]

وكعادتـه، فـإنّ الصيد لم يبيّن السـياق التاريخي الذي قام بهذه الإجـراءات خلاله، ولم يربطها باستقالة شقلوف، فبدت كما لو أنّها وقعت فور تسلمه لرئاسة الوزارة.[٤٧] وهناك تقرير أعدّه السـفير الأمريكي بتاريخ ١٤/ ٨/ ١٩٦٢[٤٨] نحسـب أنّه يلقي الضوء على ذلك السـياق التاريخي، فضلاً عن بعض الحقائق الأخرى المتعلّقة بمشروع البيضاء.

ويمكن تلخيص أهمّ الحقائق والقضايا التي أوردها التقرير الأمريكي منسوبة إلى الصيد بشأن مشروع البيضاء بما يلي:

١- أنّ الملك عبّر، بعد مضيّ سـنتين على حصول ليبيا على اسـتقلالها، عن رغبته باتخاذ مدينة البيضاء عاصمة اتحادية لليبيا.

---

٤٤ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-231) المؤرّخ في ٢/ ٣/ ١٩٦٣ السالف الإشارة إليه.

٤٥ راجع المجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب: فصل "حكومة الصيد .. ونهاية حقبة"، مبحث "إقالة شقلوف".

٤٦ مذكرات الصيد، مصدر سابق، ص ١٣٨، ١٣٩.

٤٧ إنّنا نعتقد أنّ الصيد ما كان ليجرؤ على اتخاذ هذه الإجراءات، رغم سلامتها، مع وجود شقلوف في مناصبه ومشرفاً على مشروع البيضاء.

٤٨ التقريـر يحمـل الرقـم (A-90)، الملف (773.02)، بعنوان "البيضاء العاصمة الجديدة لليبيا". وقد تناول ما ورد على لسـان رئيس الحكومة الصيـد أثنـاء اللقاء يـوم ٧/ ٨/ ١٩٦٢ بمقرّ إقامته بالبيضاء مع السـفير الأمريكي جـون ويزلي جونز ومدير العمليـات الأمريكية دونالد ماكفايل Donald MacPhail وبحضور وزير التخطيط والتنمية حامد العبيدي والسكرتير العربي بالسفارة الأمريكية محمد صلاح.

٢- أنّ أوّل إنشاءات في هذا المشروع تمّت خلال عام ١٩٥٤ أثناء فترة حكومة بن حليم.

٣- أنّـه تمّ، بعد ذلـك بقليل، تحويل المشروع إلى إشراف الوكالة الليبية للتنمية والاسـتقرار LPDSA وعبد الرازق شـقلوف الذي كان ممثلاً للحكومة الليبية لدى بعثات المسـاعدة الأجنبية وبرامجها.

٤- أنّ المشروع عومل منذئذ من قبل حكومتي بن حليم وكعبار معاملة الربيب Stepchild فلم يكن لهما اهتمام جادّ به، ولم يكونا ينتويان الانتقال بشكل دائم إلى البيضاء.

٥- ونظـراً لأنّ مـشروع البيضاء بدا كما لـو أنّه أحد مشروعات وكالة المسـاعدات الأجنبية LPDSA (التي يرأسها آرثر دين) وبالتالي فهو خاضع لإشراف شقلوف، فقد مكّن هذا رئيـسي الوزارة السـابقين بن حليـم وكعبار من تجاهل وجود هذا المشروع، ولم يواجها المشاكل السياسية المترتّبة على إيجاده.

٦- ينبغـي الآن مواجهـة البرلمان والشـعب، وإطلاعهما عـلى الحقيقة، وما ينبغـي أن يُعمل بشأن هذا المشروع.

كما أضاف التقرير أنّ الصيد ذكر لزائريه بأنّه عندما تسلّم رئاسة الوزارة في العام السابق وجد "مشـروع البيضاء" أمراً واقعاً مؤكّداً لم ينشـئه هو بل ورثه عن سـابقيه. وأكّد مرّةً أخرى علـى ضـرورة إطلاع البرلمان والشعب على الحقائـق المتعلّقة به، وأنّه تـمّ إنفاق مبلغ (٨) ملايين جنيه عليه، وأنّه لا ينبغي الآن التخلّي عنه. وقد عبّر الصيد عن ثقته بأنّه إذا ما تمّ عرض الموضوع بطريقة جيّدة فإنّه سوف يحظى بتأييد نحو ٧٠٪ من البرلمان ومن الشعب الليبي.

وأضـاف الصيـد، وفقاً لما أورده التقرير، أنّ مدينة البيضاء نمت دون أيّ تخطيط شـامل لهـذا النموّ، وأنّـه لا وجود للمخططـات العامّة التي وضعتها الشـركة البريطانيـة Wattlings للمدينـة، وأنّـه لم يتمّ العثور سـوى على أجزاء صغيـرة منها. كما أضـاف أنّ حكومته عاقدة العـزم على تولّي المسـؤولية عن المشـروع بالكامل، على أسـاس أنّ البيضاء سـوف تصبح "مدينـة اتحاديـة". وفـي هذا السـياق طلـب رئيس الـوزراء الصيد مـن أحد ضيفيه (المسـتر ماكفايل) مساعدة حكومته في الحصول على فريق من خبراء تخطيط المدن.

معارضة واستياء شعبي

لقي مشروع تحويل مدينة البيضاء إلى عاصمة جديدة بديلة لطرابلس وبنغازي معارضة شعبية ونقمة واسعة في مختلف أرجاء ليبيا، وارتفعت أعلى أصواتها في ولاية طرابلس، بل شملت عدداً كبيراً من المسؤولين في الحكومة الاتحادية.[٤٩] ويمكن القول إنّ الترحيب بهذا المشروع اقتصر على بعض الأوساط القبلية في ولاية برقة، وحتى داخل هذه الأوساط فإنّ الترحيب كان متفاوتاً نظراً لبعض صور المحاباة والاستغلال التي صاحبت تنفيذه، والتي أثارت بعض النعرات والحساسيات القبلية القديمة الكامنة، كما حدث عند تنفيذ مشروع نقل مياه (عين مارة) الواقعة في منطقة قبيلة (العبيدات) إلى مدينة البيضاء الواقعة في أراضي قبيلة (البراعصة).[٥٠]

وبالطبع فقد زاد من حدّة المعارضة الشعبية للمشروع ما صاحبه من صوَر الرشوة والفساد المالي التي ازدادت تفاقماً مع السنوات، وتورّط فيها عدد من المسؤولين الحكوميين، بل طال الأمر بعض أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، ونال ذلك كلّه من سمعة الملك بسبب إصراره العنيد على المشروع.

ومع المضيّ في تنفيذ المشروع، واستشراء الفساد بسببه، عاد وليّ العهد الأمير الحسن الرضا إلى انتقاد المشروع أمام زائريه الأجانب،[٥١] كما تحوّلت النقمة الشعبية إلى "مطلب وطني" عبّرت عنه بعض الشخصيات البرلمانية بمقاطعة جلسات البرلمان في البيضاء،[٥٢] وبعض الشخصيات الوطنية الأخرى بإعداد مذكرات رفعتها إلى الملك، ولم تقتصر مطالباتها فيها على إيقاف مشروع مدينة البيضاء كعاصمة جديدة، بل تجاوزتها إلى المطالبة بالاكتفاء بعاصمة وحيدة للبلاد هي مدينة طرابلس.[٥٣]

---

٤٩ أورد دي كاندول "أنّ كثيرين من الناس اعتبروا إقامة العاصمة الصيفية (في البيضاء) إسرافاً لا داعي له .. وتضايق موظفو الحكومة منها بنوع خاصّ لبعدها عن العمران"، مصدر سابق، ص ١٣١.

٥٠ راجع المجلد الثالث/ الجزء الأول من الكتاب: فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي"، مبحث "اعتقال عبد القادر العلام".

٥١ كما حدث مثلاً أثناء لقائه مع رجل المخابرات الأمريكي دونالد سنوك Donald Snook يوم ١٠/ ١١/ ١٩٥٩. المجلد الثالث/ الجزء الأول من الكتاب. فصل "حكومة الصيد .. صراع وليّ العهد مع ناظر الخاصّة الملكية"، مبحث "لقاءات مع سنوك".

٥٢ النواب هم محمود صبحي ومحمد بشير المغيربي والفيتوري زميت والسايح فلفل وأحمد عبد الحفيظ الرماش، وكان أساس المقاطعة أنّ اجتماع البرلمان في غير العاصمتين طرابلس وبنغازي مخالف للدستور.

٥٣ راجع ما ورد بمبحث "وقائع وتطورات" بفصل "حكومة الصيد .. ونهاية حقبة" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب، بشأن المذكرة التي قدّمتها الشخصية الوطنية إلى الملك يوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢.

منذ مجيء فكيني

تشير الوقائع والوثائق إلى أنّ فكيني كان ضدّ مشروع البيضاء كعاصمة جديدة للبلاد، وشاطره هذا الرأي عدد كبير من وزرائه، وكانوا حريصين على عودة الحكومة الاتحادية، وبشكل نهائي، إلى طرابلس، على أن يقتصر تنقّل الحكومة على العاصمتين طرابلس وبنغازي فقط، مع إطالة مدّة المكوث عمّا كانت عليه في السابق. وتردّد الحديث عن وجود دعوة في أوساط الحكومة إلى تحويل مدينة البيضاء ومبانيها الجديدة إلى مدينة جامعية.

من جهة أخرى، ظلّ الملك على إصراره فيما يتعلّق بمشروع البيضاء، وشاركه في موقفه هذا عدد من المسؤولين وأعضاء البرلمان البرقاويين. وتشير برقية[٥٤] مرسلة بتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٦٣ من السفارة الأمريكية في بنغازي إلى أنّ أقاويل راجت في أوساط البرقاويين مفادها أنّ رئيس الحكومة فكيني يعتزم، أن يقدم فور موافقة البرلمان على مشروع إلغاء النظام الاتحادي وإعلان وحدة البلاد، أن يعلن طرابلس عاصمة وحيدة للمملكة. وترتّب على هذه الأقاويل أن قام عدد من أعضاء البرلمان البرقاويين بمقاطعة جلسة مجلس النواب المزمعة يوم ٨/ ٤/ ١٩٦٣ ممّا أدّى إلى عدم انعقادها بسبب عدم اكتمال النصاب لها. كما أفادت البرقية ذاتها أنّ رئيس المجلس التشريعي البرقاوي (إبراهيم الفرجاني) وعدداً من شيوخ قبيلة العبيدات (كبرى القبائل الليبية) ومجموعات كثيرة من أهالي منطقة البيضاء بعثوا ببرقيات إلى الملك ورئيس الحكومة عبّروا فيها عن استعدادهم لتأييد مشروع توحيد البلاد شريطة أن يتضمّن المشروع إعلان مدينة البيضاء عاصمة وحيدة لليبيا.

وقد أضافت البرقية أنّ محادثات القائم بالأعمال الأمريكي جون دورمان مع عدد من أعضاء الحكومة الجديدة، وكذلك التقارير الأخرى التي حصلت عليها السفارة من مصادر متعددة، تدلّ على أنّ مقرّ العاصمة كان موضوع بحث مكثّف داخل مجلس الوزراء، وأنّ الانطباع العام السائد هو أنّ رئيس الحكومة والوزراء يأملون أن تعود الحكومة في النهاية إلى طرابلس، غير أنّهم لا يودّون إثارة الموضوع قبل الانتهاء من مشروع توحيد البلاد وإلغاء النظام الاتحادي واستقرار الوضع الاقتصادي. وختمت البرقية بعبارة جاء فيها أنّه أيّاً ما تكن النتائج فإنّ شهر العسل بين فكيني والبرلمان لم يدم طويلاً، وموضوع الخلاف بينهما كان

---

٥٤ تحمل الرقم (٢٠٩) بالملف POL. 15-2 Libya.

حول المشكلة التاريخية المتعلّقة بالمحافظة على الهويّة البرقاوية المستقلّة.[٥٥]

وفي تقرير[٥٦] بعث به لوكاس (رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا) بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣، حول مشروع التعديلات الدستورية الذي قدّمه فكيني إلى البرلمان في منتصف إبريل/ نيسان من ذلك العام، تناول هذه الخلافات والمساومات بالعبارات التالية:

"هناك شذرات من الأدلّة أخذت تتجمّع مؤخّراً مفادها أنّ حكومة فكيني سوف تتخلّى قريباً عن مشروع البيضاء، ويمكننا الجزم أنّ فكيني لا يحبّذ هذا المشروع، غير أنّه يبدو أنّ من المحتّم عليه أن يعقد صفقة مع النواب البرقاويين يتمّ بموجبها، مقابل حصوله على تأييدهم لإلغاء النظام الاتحادي، مساومته على موضوع البيضاء كعاصمة. ومع ذلك، فمن الواضح أنّ فكيني لم يذهب إلى الحدّ الذي كان النواب البرقاويون يتمنّونه منه وهو إعلان البيضاء كعاصمة وحيدة للبلاد. وتفيد آخر الإشاعات حول هذا الموضوع أنّ فكيني سيعلن قريباً أنّ الحكومة، بعد أن أمضت عامين في برقة، سوف تنتقل إلى طرابلس لتبقى بها لمدّة عامين. ولن يجد البرقاويون صعوبة في معرفة ما تعنيه هذه المناورة من قبل فكيني في حال تحقّقها."

وفي ٢٦/ ٤/ ١٩٦٣ بعث مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية (سكريفنر) إلى السفير البريطاني ستيوارت مستوضحاً عن آخر التطوّرات بالنسبة لموضوع البيضاء.[٥٧] وقد ردّ عليه لوكاس بموجب رسالة مؤرّخة في ١٤/ ٥/ ١٩٦٣ أفاده فيها أنّ معلومات وصلت للسفارة عبر رجل أعمال صديق لعضو مجلس الشيوخ محمد وهيب الزقعار[٥٨] تشير إلى أنّ رئيس الوزراء فكيني عازم على أن تكون طرابلس هي عاصمة ليبيا مستقبلاً. كما أفاد لوكاس أنّ عضو مجلس شيوخ آخر نقل إلى أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في طرابلس أنّه سوف يجري إلغاء مشروع البيضاء، وسيستمرّ اتخاذ كلٍّ من طرابلس وبنغازي عاصمة للبلاد، على أن تمتدّ فترة مكوث الحكومة في كلٍّ منهما إلى ما بين عامين وخمسة أعوام.[٥٩]

وقد أشار لوكاس مرّة أخرى في تقريره[٦٠] الشامل الذي أعدّه بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٦٣ حول التعديلات الدستورية التي جرى اعتمادها من قبل كافّة السلطات التشريعية في البلاد ،كما

---

٥٥ راجع في هذا الصدد تقرير القائم بأعمال السفارة الأمريكية دورمان المؤرّخ في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ ذا الرقم (A-268). الملف POL. 15-4 Libya.

٥٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/39 بالملف FO 371/173 238.

٥٧ الرقم الإشاري VT 1015/42، الملف FO 371/178 239.

٥٨ كان الشيخ محمد وهيب الزقعار ضمن أعضاء وفد برلماني ليبي زار بريطانيا خلال الفترة من ١١ إلى ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣.

٥٩ الرقم الإشاري VT 1015/50، الملف FO 371/173 239.

٦٠ وقّع لوكاس التقرير المذكور نيابةً عن السفير البريطاني في ليبيا الذي كان قد غادر منصبه فيها. والتقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/46 مودع بالملف FO 371/173238.

تـمّ إقرارها وإعلانها من قبل الملك إدريس فـي ٢٦/ ٤/ ١٩٦٣، فتناول ما دار من مناورات ومساومات حول موضـوع البيضاء أثناء النظر فـي تلك التعديلات. وكان ممّا جاء في هذا التقرير البريطاني:

"وإنّـه لمـن الواضح، في المناسبات جميعها، أنّ النـواب البرقاويين استطاعوا أن يحصّلوا ثمن موافقتهم على إلغاء النظام الاتحادي. وهناك بعض الأدلّة على أنّهم حصلوا على تعهّد من فكيني بعـدم التخلّي عن مشروع البيضاء في الوقت الحـاضر على الأقل. ومن المؤكّـد أنّ التعديلات الدستورية أسقطت أيّة إشـارة إلى موضوع العاصمة (ممّا يعني أنّ تعديلها سـوف يحتاج إلى إجـراءات جديدة خاصّة بها). لقـد كان متوقّعاً في بعض الدوائر أن يقوم فكيني بانتهاز فرصة تقديم هذه التعديلات ويضع نهاية حاسمة لهذا الموضوع."

ويضيف لوكاس في تقريره متكهّناً: "غير أنّني أعتقد أنّ فكيني لن يصبر طويلاً على هذه الحالة".

وفـي ١٨/ ٥/ ١٩٦٣ التقـى القائم بالأعمال الأمريكي دورمـان بفكيني، وكان مما نقله عنه حينها أنّه قال مبتسماً "إنّ البيضاء بقعة لطيفة لتمضية بضعة أشهر خلال الصيف بها."[٦١]

وفي ٢٣/ ٥/ ١٩٦٣ بعث السفير البريطاني ستيوارت إلى المستر سكريفنر برسالة أبلغه فيهـا أنّ المستشـار المالي البريطاني بـوزارة المالية الليبية ديفيز نقل إليه قـول رئيس الوزراء فكيني يوم ١٢/ ٥/ ١٩٦٣ له بأنّه ينوي اسـتخدام البيضاء كعاصمة خلال أشـهر الصيف غير أنّه سـوف ينقل الحكومة مع حلول الخريف إلى طرابلس وسـيتمّ بعد ذلك استخدام البيضاء كمدينة جامعية.[٦٢]

وفـي أحد التقارير التي بعث بها المسـتر لوكاس حول المشـهد السياسـي في ليبيا، بعد مضيّ ستة أشهر على تولّي فكيني لرئاسة الحكومة، ووردت إشارة إلى موضوع البيضاء جاء فيها:

"وحتى هذه اللحظة لا توجد أيّة علامات واضحة تدلّ على قرب انتقال الحكومة إلى طرابلس على النحو الذي كان متوقّعاً، وبشكل مؤكد، منذ بضعة أشهر أن يتمّ في شهر أكتوبر، ومع ذلك فإنّنا ما نزال على اعتقادنا بأنّ الانتقال سوف يتمّ، وبأقلّ علانية، في وقت ليس ببعيد."[٦٣]

ويتّضح من متابعة وقائع افتتاح الدورة التكميلية الخامسـة للهيئة البرلمانية الرابعة، التي

٦١ التقرير رقم (A-303) المؤرّخ في ٢٢/ ٥/ ١٩٦٣. الملف POL. 15-2 Libya.
٦٢ الرقم الإشاري VT 1015/53، الملف السابق.
٦٣ التقرير مؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/65، الملف السابق.

جرت يوم ٧/ ١٢/ ١٩٦٣ بالبيضاء، ومن الصراع الذي دار حول انتخاب رئيس لمجلس النواب في تلك الدورة بين مرشح الحكومة مفتاح عريقيب ومرشح المعارضة محمد عثمان الصيد:[٦٤]

* أنّ خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الحكومة فكيني في جلسة الافتتاح خلا من أيّة إشارة إلى موضوع "البيضاء".

* أنّ بعض النواب البرقاويين صوّتوا ضدّ مرشّح الحكومة مفتاح عريقيب كاحتجاج على سياسة فكيني تجاه موضوع البيضاء، وما عُرف عنه من معارضة لمشروع البيضاء وعزمه على نقل الحكومة إلى طرابلس.

* كان أحد المطالب التي قدّمها فكيني، أثناء لقائه بالملك يوم ١١/ ١٢/ ١٩٦٣ بعد أربعة أيام من افتتاح البرلمان، هو عدم إدخال أيّ تعديل على الدستور، على الأقل قبل مرور عامين، وقد رجّح المراقبون أنّ طلب فكيني كان يتعلّق بإعلان البيضاء كعاصمة.[٦٥]

* توقّعت السفارة البريطانية[٦٦] أن يعود فكيني وحكومته إلى طرابلس في حدود تاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٦٣ غير أنّ هذا لم يحدث.

كما ورد بالتقرير السنوي الذي أعدّته السفارة البريطانية عن أحداث وتطوّرات عام ١٩٦٣ في ليبيا إشارة أخرى إلى موضوع البيضاء جاء فيها أنّ الموضوع الذي كان مثار خلاف بين الملك ورئيس وزرائه بقي مع نهاية عام ١٩٦٣ معلّقاً على النحو الذي كان عليه في بداية ذلك العام.[٦٧]

وسقطت حكومة فكيني – كما سنرى في الفصل السادس – دون أن يتمكّن من نقل الحكومة من البيضاء إلى طرابلس أو فعل شيء بالنسبة لمشروع "البيضاء" كعاصمة.

---

٦٤ راجع مبحث "صورة جديدة من الصراع" بالفصل الرابع "تواصل الصراع الداخلي" في هذا المجلد.

٦٥ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-210) بالملف POL. 15-2 Libya المتعلّق بالمقابلة مع رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد يوم ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٣.

٦٦ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١١/ ١٢/ ١٩٦٣ ذا الرقم الإشاري VT 1015/75 بالملف FO 371/173240.

٦٧ التقرير مؤرّخ في ٦/ ١/ ١٩٦٤ ويحمل الرقم الإشاري (22305) VT 1011/1، الملف FO 371/178854.



الفصل السادس

تَواصُل الصراع الداخلي

مباحث الفصل السادس

* **وضع وليّ العهد وعلاقاته**
* **وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته**
* **مطالب القوى الوطنية**
* **نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية**
* **الإعلام في ظلّ الشويرف**
* **الأوضاع داخل صفوف الجيش**
* **وضع الحركة العمالية**
* **تحرّكات جهوية وقبلية**
* **تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية**
* **صورة جديدة من الصراع**
* **محاولة اغتيال مزعومة**

وضع وليّ العهد وعلاقاته

شـهدت حقبـة وزارة فكينـي نشـاطاً غير معتـاد لوليّ العهـد الأمير الحسـن الرضا على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أمّـا على الصعيد الداخلي فقد تولّى الأمير اختصاصات نائب الملك أثناء غياب الملك إدريـس في اليونـان خلال الفترة من ١٢/ ٦/ ١٩٦٣ إلـى ٢٨/ ٧/ ١٩٦٣، كما واصل القيام بمهـام الملـك الروتينية حتى بعد عودة الملك بعدّة أسـابيع، وقام فـي ٧/ ١٢/ ١٩٦٣ أيضاً نيابة عن الملك بافتتاح الدورة البرلمانية الخامسة في مدينة البيضاء.

أمّـا على صعيد العلاقات الخارجية؛ ففضلاً عن لقاءات الأمير المتكرّرة بسـفراء الدول الأجنبيـة فـي ليبيـا، وبخاصّة بريطانيـا والولايـات المتحدة الأمريكيـة، واسـتقباله لعدد من الشخصيات الأجنبية التي زارت البلاد خلال هذه الفترة، فقد ترأسّ الأمير الوفد الليبي الذي شـارك فـي المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا، والذي تمّ خلاله التوقيع علـى ميثاق المنظمة في ٢٦/ ٥/ ١٩٦٣. كما ترأسّ الأمير في ١٢/ ١٢/ ١٩٦٣ الوفد الليبي الذي شارك في احتفالات الجمهورية التونسية بجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة "بنزرت".

ورغم هذا النشاط الملحوظ لوليّ العهد يمكن القول بأنّ وضعه العام، سواء من الناحية الفعلية أو من وجهة نظر الليبيّين والمراقبين الأجانب، ظلّ أسير المحدّدات المعروفة خلال الحقبة السابقة، والمتمثّلة في:

- ضعف شخصية الأمير وفتور همّته وميله إلى العزلة والتقوقع.
- عدم ثقة الملك في قدراته.
- محاربة ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي وزمرته له بشكل علني وخفي معاً.[١]

وقد أضيف إلى هذه العوامل عامل آخر تمثّل في وجود نفور في العلاقة بينه وبين رئيس الـوزراء فكينـي لعلّـه يرجع في جزء كبيـر منه إلى تأثيـر رئيس الوزراء السـابق محمد عثمان

١ راجع فصـل "حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهـد وناظر الخاصّة الملكية" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب، ومبحث "وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته" بهذا الفصل.

الصيد على الأمير. ولم يغيّر من حظوظ الأمير ما تردّد حول تبدّل موقف **مصر** تجاهه وأنّها أصبحت تراهن عليه وعلى خلافته للملك.

حضور قمّة الوحدة الإفريقية[٢]

سافر الأمير الحسن الرضا يوم ٢٢/ ٥/ ١٩٦٣ على رأس وفد المملكة للمشاركة في أعمال القمّة الأولى لمنظمة الوحدة الإفريقية التي انعقدت في أديس أبابا في أواخر ذلك الشهر، وتمّ خلالها إبرام ميثاق المنظمة الوليدة[٣] في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٣. وتفيد تقارير البعثات الدبلوماسية في ليبيا أن مشاركة وليّ العهد في تلك المناسبة لم تكن متوقّعة، فقد كان ينتظر أن يقوم رئيس الوزراء فكيني بترؤس الوفد الليبي إلى المنظمة.

وقد وردت إشارات عدّة لهذا الموضوع في تقارير البعثات الدبلوماسية في ليبيا، من ذلك ما ورد في تقرير[٤] بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٦٣ عن استقبال وليّ العهد بالقصر الملكي في طرابلس يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٣ للجنرال الأمريكي ريتشارد مونتجمري Lt.General R. M. Montgomery نائب القائد العام لسلاح الجو الأمريكي (وكان بصحبته قائد قاعدة ويلس الجوية الكولونيل دريجن Col. I. H. Dregen ووليام وايت WilliamWight Jr. الموظف الرئيسي بالسفارة الأمريكية وغابرييل باولوتزي Gabreil. J. Paolozzi السكرتير الثاني بالسفارة)، إذ جاء فيه:

> "لقد ظهر وليّ العهد مرتاحاً وسعيداً. وبعد تبادل كلمات المجاملة بدا الأمير حريصاً على توضيح وجهات نظره حول العلاقات الليبية الأمريكية، ورحلته التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الخريف الماضي [أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢]، ورحلته القادمة إلى أديس أبابا على رأس الوفد الليبي المشارك في القمّة الإفريقية".

كما جاء في التقرير:

> "وقد انتهز المستر وايت الفرصة فعبّر لوليّ العهد عن سعادة الحكومة الأمريكية بقرار الملك بإرساله على رأس الوفد الليبي إلى أديس أبابا... كما صرّح المستر وايت بأنّه سيكون سعيداً بإبلاغ السفارة الأمريكية في العاصمة الإثيوبية عن موعد وصول الأمير إليها، وأنّ تلك السفارة سوف تكون ممتنّة في تقديم أيّة مساعدة يحتاجها الأمير أثناء وجوده بأديس أبابا".

وأضاف التقرير:

---

٢ راجع ما ورد في مبحث "العلاقات مع إفريقيا" في الفصل التالي "ملامح سياسة خارجية جديدة".

٣ وافقت ليبيا على ميثاق المنظمّة بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٣، الصادر بتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٦٣ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد (٤) بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٦٣.

٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-376 بالملف POL. 15-1 Libya.

"ويـدا واضحـاً أنّ الأمـير كان سـعيداً بإثـارة موضوع أديس أبابـا، وأشـار إلى أنّ ليبيا، باعتبارها إحدى الدول الإفريقية الحديثة الاسـتقلال، سـعيدة بالمشاركة في أعمال المؤتمر، وأنّ اهتمامها خلاله لن ينحصر بالقضايا التي تخصّ ليبيا فقط، ولكن سوف يمتدّ ليتناول كافّة القضايا التي ستسـاعد عموم القارّة، وتأسـيس مجموعة يكون همّها المركزي سـلام العالم."

"واسـتطرد الأمير قائلاً إنّ السـلام هو ما تحتاجه الشـعوب جميعها، ولا بدّ أن يتحقّق لها، وأنّ هذا ما ترغب به أيضاً كافّة الدول الحديثة الاسـتقلال التي تخشـى من نتائج الحروب النووية. وأكّـد الأمـير عـلى ضرورة أن تسـعى الكتلتـان الغربية والشرقيـة إلى بذل كلّ جهـد من أجل تجنّـب حـرب نووية. وأضاف أنّه ينبغي على أمريكا أن تواصل، كما في الماضي، دورها في تهدئة الاضطرابات في البقع الساخنة كلّما حدثت. كما أضاف أنّ العلاقات بين الشرق والغرب تبدو في حالة متوترة، وهي من ثمّ خطيرة."

"وشكر الأمير المستر وايت بعد ذلك على عرض المساعدة من قبل السفارة الأمريكية في أديس أبابا. وعلى الرغم من أنّه لا يتوقّع أن يطرأ ما يسـتدعي طلب المسـاعدة، إلا أنّه أكّد أنّه سيقوم بزيارة السفارة الأمريكية في العاصمة الإثيوبية إذا ما استدعت الظروف ذلك".

الإشـارة الثانيـة لهـذا الموضـوع وردت علـى لسـان الطاهـر العقبي (رئيـس المجلس التشـريعي لولايـة طرابلس حتى فبراير/ شـباط ١٩٦٣، والمعروف أنّه أحـد أهمّ أنصار وليّ العهد) خلال لقائه بغابرييل باولوتزي في بيت الأخير يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٣[٥]:

"ذكر العقبي أنّه سـوف يلتقي خلال بضعة أيام بالأمير، وسـيعرف منه مع من كانت اتصالاته على هامش مؤتمر القمّة الأفريقي بأديس أبابا. وأشار العقبي إلى أنّه سمع بأنّ وليّ العهد لم يلتقِ بعبد الناصر على انفراد، وأنّه ربّما أمضى بعض الوقت مع بن بيللا وبورقيبة".

وردّاً على ملاحظة أبداها الدبلوماسي الأمريكي باولوتزي حول ما كان يتوقّعه المراقبون أنّ فكيني هو الذي كان سيرأس وفد ليبيا إلى المؤتمر، قال العقبي:

"إنّ شـخصية صديقـة ومقرّبة من الملك نصحته بـأنّ الوقت قد حان لكـي يتيح الفرص أمام وليّ العهد للسـفر ومقابلة الناس واكتساب الخبرة والثقة بنفسه. وقد طلب الملك إثر ذلك من رئيس الوزراء فكيني أن يرسل وليّ العهد لتمثيل ليبيا في المؤتمر الإفريقي".

وقـد علّـق الدبلوماسـي الأمريكـي باولوتـزي علـى كلام العقبـي بقولـه إنّ عـدداً مـن

٥ وردت الإشارة بالتقرير الذي بعث به باولوتزي بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٦٣، ذي الرقم الإشاري A-409 بالملف POL. 2- Libya.

الدبلوماسـيين الأجانب أخبروه بأنّ الملك اختار على ما يبدو إرسـال وليّ العهد على رأس ذلـك الوفـد لإظهار أنّـه (أي الملك) ليس على وفـاق مع رئيس وزرائه حـول تحرّكاته على صعيد السياسة الخارجية.

رؤية لسكريفنر

قام رونالد سكريفنر رئيس إدارة شمال وشرق إفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية بزيارة لليبيا امتدّت من ٢٤ إلى ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٦٣ وعاد منها بانطباعات وقناعات عبّر عنها فـي عـدد من التقارير التي أعدّهـا بهذا الخصوص، وكان بعضها يتعلّق بشـخصية وليّ العهد ووضعه.[٦]

ويوضـح تقريـر[٧] بعث به جوزيف واغنر Joseph J. Wagner السـكرتير الأول بالسـفارة الأمريكية بلندن أنّ سـكريفنر فاتح، بصدد الانطباعات والقناعات التي عاد بها من ليبيا، أحد دبلوماسيّ السفارة الذي التقى به يوم ٢٤/ ٧/ ١٩٦٣، إذ جاء بهذا التقرير:

"لقد أوضح سـكريفنر أنّه غادر ليبيا مقتنعاً تمام الاقتناع بعدم جدوى محاولة العمل من خلال السياسـيين المسـيطرين على السـاحة في ليبيا[٨] أو محاولة التأثير فيهم، إلى جانـب قناعته بوجود ضرورة قصوى لتقديم الدعم الكامل لوليّ العهد."

"وفيما يتعلّق بوليّ العهد علّق سـكريفنر بأنّه قد يكون للأمير عيوبه ولكنّه لم يجده عديم التأثير بالكامل أو ضعيفاً كما يجري تصويره بصفة عامّة."

"وفضـلاً عـن ذلك، فقد عاد سـكريفنر من ليبيا يحدوه الشـعور بأنّ عملية خلافـة وليّ العهد للملك تبدو إلى حدّ معقول مؤكّدة."

"الملاحظـة الرئيسـية الثانيـة التي عاد بها سـكريفنر تتعلّق بـضرورة أن يتمّ عـلى وجه السرعة استئناف العلاقة الحميمة التي كانت قائمة بين بريطانيا والملك."

"وأوضح سـكريفنر أنّه قـام منذ عودته من رحلته بإعداد ورقـة أوصى فيها بضرورة أن تأخذ السياسـة البريطانية (تجاه ليبيا) الملاحظتين السـابقتين بعين الاعتبار، وأنّ هذه الورقة يتمّ الآن تدارسـها على مسـتوى الإدارات المختصّة في الحكومة البريطانية، وسـوف تجري دراستها بعد الموافقة عليها مع الجانب الأمريكي في إطار (خطة الطوارئ)".

---

٦ كان الملـك إدريـس في تلك الأثناء برحلة استشـفاء في اليونان. وقد قابل سـكريفنر خلال زيارته لليبيا كلاً مـن ولي العهد ورئيس الوزراء فكيني وعدداً من كبار المسؤولين الليبيّين.

٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-209 ومؤرّخ في ٢٥/ ٧/ ١٩٦٣ بالملف POL 1- Libya.

٨ لعلّه يقصد رئيس الوزراء فكيني والبوصيري الشلحي.

موقف مصر تجاه الأمير

عُرف عن مصر الناصرية علاقتها الوطيدة بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وعدد من أنصاره المعروفين، كعبد الله عابد ومصطفى بن حليم وسيف النصر عبد الجليل، فضلاً عن علاقتها الوطيدة الأخرى بعدد من الشخصيات الوطنية المعروفة بميولها القومية والإسلامية، والمعروفة أيضاً بمعارضتها للنظام، من بينهم رجال جمعية عمر المختار في بنغازي (الأستاذ مصطفى بن عامر والنائب محمد بشير المغيربي)، ومن بينهم بعض الشخصيات الطرابلسية (كالنواب محمود صبحي والفيتوري زميت والسايح فلفل وإبراهيم الغويل وعلي ورّيث). ومن ثمّ فلم يكن مستغرباً أن يوصف موقف مصر تجاه وليّ العهد بأنّه غير ودّي، وبأنّ تولّيه العرش خلفاً لعمّه الملك إدريس غير مرحّب به من قبلها. ومن جانبه، فإنّ وليّ العهد لم يكفّ عن التعبير عن مخاوفه من النظام الناصري وأطماعه في ليبيا[٩]، ولم يقم منذ اختياره لولاية العهد في عام ١٩٥٦ بزيارة مصر على الرغم من توجيه النظام المصري الدعوة له بزيارتها.[١٠]

خلال منتصف عام ١٩٦٣، شاع في بعض الأوساط الدبلوماسية في ليبيا أنّ تحوّلاً طرأ على موقف مصر المناوئ لوليّ العهد، الأمر الذي حدا بالسفارة البريطانية في ليبيا إلى أن تتحرّى عن صحّة هذا الخبر من خلال استفسارها لبعض الشخصيات الليبية عنه، كما حدث خلال لقاء بين السفير البريطاني ستيوارت ورئيس الوزراء الأسبق بن حليم يوم ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣. وقد كتب السفير ستيوارت في تقريره[١١] عن هذا اللقاء:

"لقد سألت السيد مصطفى بن حليم عن رأيه حول ما طرأ من انهيار على مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا والعراق وما إذا كان ذلك سيؤثّر على موقف مصر تجاه ليبيا. وقد ردّ بن حليم بأنّ موقف مصر تجاه ليبيا ثابت وواضح ومن غير المحتمل أن يطرأ عليه أيّ تعديل. وأضاف أنّه جرى خلال شهر يونيو/ حزيران (١٩٦٣) حديث طويل بينه وبين حسن إبراهيم[١٢] وأنّ هذا الأخير أبلغه بأنّ عبد الناصر قبل بالملك إدريس ولن يعمل ضدّه، غير أنّ وضع وليّ العهد مختلف تماماً. إنّ الأمير قد يعتلي العرش بعد وفاة الملك، غير أنّ المصريين ينظرون إليه باحتقار على أنّه "عميل أمريكي". ولن يكون له، عندما يعتلي العرش، أيّ رصيد من السمعة الطيبة كما للملك، أو أيّة خبرة في الحكم، وسوف يتعرّض خلال الأشهر الستة الأولى لضغوط هائلة،

٩ عبّر وليّ العهد عن هذه المخاوف في عدد من مقابلاته مع رجال السفارتين البريطانية والأمريكية. راجع المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٠ تقرير المخابرات المصرية العامة رقم (١٠٧) بعنوان "دراسة عن الأوضاع في ليبيا" يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦.

١١ التقرير مؤرّخ في ٢٧/ ٧/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/58 بالملف 173239/FO 371.

١٢ عضو مجلس قيادة الثورة في مصر والمكلّف آنذاك من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر بمتابعة العلاقات مع ليبيا. ولم يوضح بن حليم طبيعة علاقته بالقيادة المصرية وماهيّة الإطار الذي كانت تتم به.

داخلية وخارجية، ممّا يجعل من بقائه في الحكم أمراً مشكوكاً به".[١٣]

وقد أورد السفير ستيوارت في رسالة الإرفاق التي بعثها إلى سكريفنر، مع تفاصيل ما دار بينه وبين بن حليم من حديث، عبارة جاء فيها:

"لا جديد بالنسبة لك في آراء بن حليم بشأن موقف مصر تجاه ليبيا والملكية. وقد تعمّدت سؤاله حول هذا الموضوع أملاً في أن يقوم بإلقاء المزيد من الضوء حول موضوع التقرير المثير، الذي لا شكّ في أنّه وصلك من أكثر من مصدر، حول ميل المصريين في الوقت الراهن إلى دعم وليّ العهد. إنّني أجد صعوبة في تصوّر أنّ هذا التقرير صحيح، ورغم ذلك فنحن نتابع كافّة التطوّرات هنا (في ليبيا) بكلّ دقّة لنرى إمكان وجود ما يؤكّد صحّة هذا التقرير".

كما كتب بنهام من الخارجية البريطانية تعليقاً بتاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٦٣ حول رسالة السفير ستيوارت جاء في إحدى فقراته:

"من المحتمل أن يبقى المصريون، طالما بقي الملك على العرش، حذرين في نشاطاتهم داخل ليبيا. أمّا عند وفاة الملك، فإنّ مخاوف المصريين سوف تنتهي، وسيعتمد الأمير عندئذٍ على تسامح المصريين، إن لم يكن دعمهم، إذا أراد البقاء في الحكم".

وفي أواخر شهر أغسطس/ آب ١٩٦٣ التقى مصطفى بن حليم مع سكريفنر مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية، وكان موقف القيادة المصرية من الملك إدريس ووليّ العهد هو أحد الموضوعات التي تمّ التطرّق إليها بين الاثنين. وقد جاء في المذكرة التي أعدّها سكريفنر عن هذا الاجتماع والمؤرّخة في ٢٨/ ٨/ ١٩٦٨ ما ترجمته:

"من خلال المحادثات التي أجراها السيد بن حليم مع القادة المصريين في مناسبات عديدة، أحدثها في شهر مايو الماضي[١٤] (١٩٦٣) أمكنه تكوين الانطباع بأنّ المصريين ينتظرون فقط وفاة الملك لكي يقوموا بانقلابهم في ليبيا. وفي اعتقاد بن حليم أنّ هذا الانقلاب سوف يكون على غرار الاضطرابات التي قاموا بها في لبنان عام ١٩٥٨. إنّ معارضة المصريين لخلافة وليّ العهد هي من كلّ الوجوه. وسوف يقومون في الوقت نفسه، وإلى حين وفاة الملك، بعمل كل ما بوسعهم "لتثبيت" وضع وليّ العهد. إنّهم لا يهاجمونه علانية، أمّا في الخفاء فإنّهم يتحدّثون عنه، دون تحفّظ، 'كعميل أمريكي'".

ومن الواضح من خلال هذه المقابلات مع بن حليم، ومن خلال ما ورد على لسان وليّ

---

١٣ إنّ المرء ليتساءل لمصلحة من وبأيّ مسوّغ يبيح بن حليم لنفسه إشاعة مثل هذه الآراء؟!

١٤ ورد على لسان بن حليم خلال لقائه بالسفير ستيوارت في ٢٥/ ٧/ ١٩٦٣ (أي قبل هذا اللقاء مع سكريفنر) أنّ آخر لقاءاته مع المصريين كان في شهر يونيو/ حزيران وليس مايو/ أيار ١٩٦٣.

العهد أثناء مقابلاته مع سفيري الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،[١٥] أن لا أساس من الصحّة لما تردّد حول تغيّر موقف النظام الناصري إزاء وليّ العهد.

اجتماع مع السفير الأمريكي الجديد

أشرنا في الفصل الثامن من هذا المجلد إلى أنّ السفير الأمريكي الجديد أدوين آلن لايتنر قدّم أوراق اعتماده إلى الملك إدريس في أواخر مايو/ أيار ١٩٦٣. وفي أواخر شهر أغسطس/ آب استقبل وليّ العهد السفير الجديد، حيث جرى بينهما حديث مطوّل قام الأخير بنقل مضمونه مفصّلاً إلى زميله السفير البريطاني ستيوارت، الذي قام بدوره بمكاتبة الخارجية البريطانية حول تلك المقابلة وما دار خلالها. وكان ممّا جاء في رسالة ستيوارت:[١٦]

"قال الأمير، في توضيح أسباب إقامته التي طالت بمدينة طبرق، إنّه على الرغم من أنّ الملك في صحة ممتازة، فهو ما يزال في فترة راحة بعد العلاج[١٧] الذي تلقّاه، ولا يتعامل سوى مع الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة، تاركاً له (أي لوليّ العهد) تصريف الأمور اليومية الروتينية، وهذا ما أدّى إلى انشغاله كثيراً."

"أثناء الحديث مع الأمير حول الانتقادات التي وجّهت داخل البرلمان وفي الصحافة المحلية حول البعثات العسكرية عموماً، وحول قاعدة ويلس الجوية على وجه الخصوص، قال إنّ تلك الانتقادات لا تعبّر عن وجهة نظر عامّة بين الليبيّين. ثمّ أضاف الأمير قائلاً: إنّ خطأ بن حليم هو أنه سمح بأن يكون مكان القاعدة قرب مدينة طرابلس. وأضاف أنّه على الرغم من أنّ الوضع المالي لليبيا قد تحسّن كثيراً منذ التوقيع على المعاهدة الخاصة بالقاعدة الأمريكية، فإن أساس إبرام هذه الاتفاقية لم يكن مالياً فحسب، إذ كان هناك عامل الصداقة، وهذا باقٍ، وبالتالي فإنّ معاهدة التحالف (مع بريطانيا) واتفاقية القاعدة الأمريكية ستستمران حتى نهاية مدتهما (٢٠ سنة)."

"وقد لاحظ السفير لايتنر كيف أنّ دفاع الحكومة في مواجهة الانتقادات داخل البرلمان كان ضعيفاً جداً. وعند هذه النقطة اندفع الأمير في نقد لاذع وجارح لرئيس الوزراء فكيني، وأشار على وجه الخصوص إلى المقالتين اللتين تهجّمتا على رؤساء الوزارة الخمسة السابقين وعلى الملك[١٨] مؤكّداً أنّه لو حدث ذلك خلال فترة حكومة بن عثمان لقامت السلطات بالقبض على المدبّرين للأمر، غير أنّ فكيني لم يفعل شيئاً. واستطرد الأمير في حديثه قائلاً إنّ فكيني بعثي،

١٥ راجع ما ورد تحت عنوان "تقييم أمريكي/ بريطاني مشترك" في هذا المبحث.

١٦ الرسالة مؤرّخة في ٩/ ٩/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم الإشاري VT 1015/60 بالملف FO 371/173 239 28189.

١٧ كان الملك قد سافر إلى اليونان يوم ١٢/ ٦/ ١٩٦٣ للراحة والاستجمام وعاد من رحلته في ٢٨/ ٧/ ١٩٦٣.

١٨ انظر ما ورد حول هاتين المقالتين في مبحث "الإعلام في ظلّ الشويرف" و"نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية" في هذا الفصل.

ووزارته تضمّ أربعة بعثيين آخرين، مشيراً إلى أحمد فؤاد شنيب (وزير المعارف) وسيف النصر عبد الجليل (وزير الدفاع) وعبد اللطيف الشويرف (وزير الأنباء والإرشاد). كما أشار إلى وجود (١٥) موظفاً في وزارة الأنباء والإرشاد معروفين بميولهم البعثية. وأضاف الأمير أنّ سياسة البعثيين (في ليبيا) هي ذات أهداف ثلاثة:

- معاداة الملكية.
- تغيير الدستور لصالح النظام الجمهوري.
- إلغاء المعاهدات."

"وأضاف الأمير أنّه لن يُسمَح لفكيني بالبقاء مزيداً من الوقت في رئاسة الوزارة. وعندما ألحّ عليه السفير لايتنر بأن يكون أكثر تحديداً بشأن رحيل فكيني قدّم الأمير إجابة غير مقنعة، قائلاً: شهراً أو شهرين أو ربّما عاماً، إلا أنّه سيذهب إن عاجلاً أم آجلاً".

كما جاء في رسالة السفير ستيوارت:

"وعندما انتقل الحديث [بين وليّ العهد والسفير الأمريكي الجديد لايتنر] إلى أوضاع الجيش الليبي أكّد الأمير أنّ ليبيا في حاجة إلى جيش صغير كفؤ ومجهّز بأحدث العتاد، على أن يقتصر دوره على حماية ليبيا من أيّ عدوان خارجي. وقد اعترف الأمير بأنّ معنويات ضباط الجيش متدنّية. وعندما جرى سؤاله عن احتمال ملء الفراغ الناجم عن مقتل العيساوي، أجاب بأنّ أصحاب الرتب العالية في الجيش هم جميعاً صغار السن وليست لديهم الخبرة الكافية، وأنّه يتوقع أن يقع الاختيار قريباً على ضابط كبير السن وذي خبرة كافية لشغل المنصب، غير أنّ الأمير لم يحدّد الجهة التي يمكن لهذا الشخص أن يأتي منها."

"قام السفير لايتنر بعد ذلك بسؤال الأمير حول تحرّكاته المستقبلية، وعن احتمال انتقال الحكومة من البيضاء إلى طرابلس. وأجاب الأمير بأنّه فيما يتعلّق بوضعه فإنّه يتوقّع العودة إلى طرابلس في بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول. أمّا بالنسبة لانتقال الحكومة فلم يتمّ بعد اتّخاذ قرار بهذا الخصوص. وأضاف أنّ فكيني يضغط من أجل انتقال الحكومة، غير أنّ الملك لم يُعطِ موافقته بعد".

وختم السفير البريطاني رسالته معلّقاً:

"كلّ هذا مثير للاهتمام، غير أنّ الأمر الذي يحيّرني وزميلي السفير الأمريكي هو إلى أيّ مدى تعكس الآراء التي طرحها وليّ العهد وجهات نظره الخاصة، وإلى أيّ مدى تعبّر هذه الآراء عن وجهات نظر قطاع مهم من الليبيّين؟"

وقد حظيت مقابلة السفير الأمريكي لايتنر مع وليّ العهد وما جاء فيها من معلومات

وآراء؛ بتعليقات ثلاثة من مسؤولي الخارجية البريطانية، أوّلها هو تعليق بنهام المؤرّخ في ٢٠/ ٩/ ١٩٦٣ وقد جاء فيه:

"يبدو أنّ الملك بدأ يزجّ بوليّ العهد في الشؤون اليومية لإدارة الدولة. وإذا صحّ هذا الأمر فهو تطوّر مشجّع يُحتمَل أن يسهم في تعزيز وضع وليّ العهد."

"لا ينبغي لنا أن نعلّق أهمّية كبيرة على ملاحظات وليّ العهد، فاتّهاماته حول تعاطف رئيس الوزراء فكيني مع البعثيين سبق مناقشتها باستفاضة في رسالة[١٩] بعث بها السفير ستيوارت في الحقيبة الدبلوماسية في الأسبوع الفائت."

"إنّ توقّعات وليّ العهد بشأن سقوط حكومة فكيني لا يمكن وصفها إلا بالغموض، كما هو الحال بالنسبة لإجابته عن الأسئلة المتعلّقة بتعيين خلف للعقيد إدريس العيساوي."

"وبالمثل، فمن المستبعد جداً أن تكون "الصداقة" وحدها هي ما سيضمن سهولة سير المباحثات المتعلّقة بمراجعة المعاهدة (بين ليبيا وبريطانيا) في عام ١٩٦٥. ولا أستطيع أن أتصوّر أنّ وليّ العهد يرى إمكان حدوث ذلك. وفي الوقت نفسه، فإنّه قد يكون صحيحاً أنّه ليس هناك من شعور شعبي عام ضدّ المعاهدات، رغم أنّها (أي المعاهدات) تتيح للعناصر المسيّسة هدفاً جاهزاً".

التعليق الثاني مقتضب، وقد جاء من مسؤول الخارجية البريطانية روبرت جون الذي كتبه بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٦٣ بخطّ يده، وورد فيه:

"إنّه لمن الصعب قياس مدى معرفة وليّ العهد بمشاعر الناس في ليبيا .. إنّني لا أسبغ على هذه المعرفة درجةً عالية .."

أمّا التعليق الثالث فقد كتبه بيتر لورنس بتاريخ ٣٠/ ٩/ ١٩٦٣ وكان مما جاء فيه:

"صحيح أنّ وليّ العهد ليس شعلةً من لهب، غير أنّه لا ينبغي إسقاطه كلّيةً واعتباره شخصاً لا أهمّية له. لقد جرى تكليفه مؤخّراً من قبل عمّه الملك بمسؤوليات أكبر [من المعتاد] أثناء غياب الملك باليونان (يونيو/ حزيران-يوليو/ تموز ١٩٦٣) على سبيل المثال، ويبدو أنّه مارس مسؤولياته بكفاءة معقولة. من المشجّع أيضاً أن نرى الأمير يقوم بالتعبير عن وجهات نظره الخاصّة. وفضلاً عن ذلك، ونظراً لما هو متّفق عليه بأنّ تولّي الأمير العرش خلفاً للملك في حال وفاته أو تخلّيه عن العرش يشكّل أعظم آمالنا في حماية مصالحنا الإستراتيجية في ليبيا على وجه الخصوص، فإنّه ينبغي علينا من ثمّ القيام بكلّ ما بمقدورنا فعله للمحافظة على صلتنا به، وتشجيعه بشكلٍ غير ظاهر للعيان."

---

١٩ راجع مبحث "نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية" في هذا الفصل.

ويضيف مسؤول الخارجية البريطانية لورنس في تعليقه:

"هناك عدّة إشاعات في الوقت الحاضر حول الاستبدال الوشيك لرئيس الوزراء فكيني، غير أنّه لا يوجد حتى الآن دليل قاطع على ذلك. إنّ صلة فكيني بالملك ليست بشكل خاص بالجيّدة، غير أنّ تعيينه (رئيساً للحكومة) كان، في جانب منه على الأقل، استرضاءً للمشاعر العربية القومية، وربما كان الملك لا يزال راغباً في استبقاء فكيني في منصبه للسبب نفسه".[٢٠]

ثمّ ينتقل لورنس للتعليق على نشاط البعثيين في ليبيا فيقول:

"إنّ التقارير حول نشاط البعثيين محيّرة. وللأسف لم تقدّم رسالة المستر ستيوارت الموجودة بالإدارة الشرقية[٢١] تحت رقم (E 1016/24) الشيء الكثير لجلاء هذه الحيرة. ولا يوجد شكّ في أنّ النجاحات التي حقّقها "حزب البعث" مؤخّراً في العراق وسوريا قد شجّعت العناصر البعثية، وفي أنّ خصومات البعثيين في العراق وسوريا مع عبد الناصر ربّما شجّعت العناصر الليبية التي تخشى من نوايا مصر تجاههم. غير أنّ الروايات التي تتحدّث عن تعاون بين العناصر البعثية والعناصر القومية الموالية لعبد الناصر في ليبيا، وعن دعم كلّ منهما للآخر، تبدو لي متضاربة وغير قابلة للتصديق".

لقاء مع السفير البريطاني

في ٣٠/ ١١/ ١٩٦٣ التقى وليّ العهد بالسفير البريطاني ستيوارت، وتحدّث معه حول جملة من القضايا المتعلّقة بسياسة فكيني الخارجية وأوضاع ليبيا الداخلية. وقد بعث السفير رسالة إلى خارجية بلاده ضمّنها ما ورد على لسان الأمير خلال هذا اللقاء من ملاحظات وانطباعات وتوقّعات. وكان مما جاء في تلك الرسالة:[٢٢]

"لقد قال لي الأمير إنّ صحة الملك والملكة جيّدة، رغم أنّ الملك يعاني من وجع في أسنانه. كما أبدى الملاحظات التالية:

العلاقات الخارجية:

سياسة فكيني الخارجية غير سليمة، فقد حابى مصر والجزائر. وبالنسبة للنزاع المغربي/ الجزائري أيّد فكيني وجهات نظر عبد الناصر. لقد استاء الليبيّون من النزاع المذكور لأنّه كان بين دولتين عربيتين. إنّ الأخبار حول هذا النزاع تصل لليبيا بشكل أساسي عن طريق إذاعتي مصر والجزائر لأنّ الإذاعة المغربية لا تُسمع في ليبيا، وبالتالي فإنّ وجهة النظر الجزائرية

٢٠ راجع مبحث "خصومات فكيني" في الفصل الثاني عشر من هذا المجلد.
٢١ راجع مبحث "نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية" في هذا الفصل.
٢٢ الرسالة مؤرّخة في ٢/ ١٢/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم الإشاري VT 1015/72 بالملف FO 371/173240 28192.

هي الأكثر سماعاً هنا. ووفقاً لمعلوماته فإنّه لم يسمع جديداً حول تطورات النزاع منذ توقّفت الحرب بين البلدين.[٢٣]

الأوضاع الداخلية:

الحالة الاقتصادية هي في العموم جيدة، غير أنّ الأوضاع السياسية ليست كذلك. فالأحزاب السياسية نشطة في ليبيا، البعثيون والشيوعيون والناصريون وحتى الإخوان المسلمين. الدكتور فكيني هو من مناصري "البعث".[٢٤] وبالإضافة إلى هؤلاء فهناك مجموعة غير حزبية تحضّر للثورة عند وفاة الملك، وتضمّ هذه المجموعة البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي ومحمد المنصوري (زعيم الشرطة) والصادق خشخوشة (عقيد الشرطة). فكيني ليس بشكل علني مع هذه المجموعة، غير أنّ الأمير يعتقد أنّ من المحتمل أنّ فكيني يجتمع مع هؤلاء ليلاً في الخفاء.[٢٥]

الجيش:

الأوضاع في الجيش غير مرضية وهو منقسم إلى مجموعتين: واحدة منهما غير موالية، وهي مرتبطة بجماعة البوصيري الشلحي ومعادية للعرش، وفي الواقع، فإنّ الشلحي كان نشطاً جداً في زرع بذور التذمر في أوساط صغار الضباط. أمّا المجموعة الثانية فهي موالية بشكل معقول للنظام غير أنّها تضمّ بعض العناصر المتذمّرة. إنّ رئيس الأركان (نوري الصديق) يرغب في زيادة حجم الجيش، غير أنّ الملك منع القيام بأيّ تجنيد جديد في الجيش حتى لأغراض إحلال الفاقد الطبيعي في عدد أفراده.

قوات الأمن:

هي أيضاً منقسمة إلى فئتين: فئة البرقاويين، والولاء بينهم يصل إلى نحو ٩٥٪. أمّا فئة الطرابلسيين فهي غير موالية، وضباطها متذمّرون، وعلاقتهم بالفريق محمود بوقويطين (قائد عام قوات الأمن) ليست جيدة.

تشكيلة الوزارة:

أفاد الأمير عن رواج إشاعات حول نيّة فكيني لتعديل تشكيلة وزارته، غير أنّه على ما يبدو أقنع الكل بعدم وجود حاجة إلى إدخال أيّ تعديل على تركيبة الوزارة.

٢٣ قامت اشتباكات مسلحة واسعة على الحدود بين المغرب والجزائر في ٨/ ١٠/ ١٩٦٣.

٢٤ لاحظ أنّ تصنيف فكيني من قبل وليّ العهد تغيّر من "بعثي" أثناء المقابلة مع السفير الأمريكي لايتنر في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٦٣ إلى "مناصر للبعث" خلال هذه المقابلة في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣.

٢٥ لو صحّ ما رواه السفير عن الأمير فإنّ الأخير يحمل بلا شكّ تصورات ساذجة وسيّئة، ولا نشكّ أنّها بتأثير الشخصيات المحيطة به من أمثال محمد عثمان الصيد.

البرلمان:[٢٦]

ذكر وليّ العهد أنّه سوف يحضر افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة (الخامسة) في ٧/ ١٢/ ١٩٦٣. وأفاد بأنّ البرلمان الحالي سوف يستمرّ إلى حين الانتهاء من إجراء التعدّد السكاني [في عام ١٩٦٤]، ومن ثمّ فإنّ الانتخابات العامة الجديدة لن تجري إلا في العام الجديد بعد الانتهاء من التعداد.

التحقيق في مقتل العيساوي:[٢٧]

أقرّ الأمير بأنّه جرى إعادة التحقيق في حادث اغتيال العقيد العيساوي، غير أنّه استبعد إمكان الوصول إلى نتيجة في هذا التحقيق بسبب معارضة البوصيري الشلحي.

وضع الملك:

وصف الأمير الملك بأنّه على إطلاع تام بما يجري في البلاد، وأنّه، لو أراد، لحسم الأمور خلال ثلاثة أيام. وأكّد الأمير على ضرورة إزالة نفوذ الشلحي كلياً".

وقد ورد في رسالة الإرفاق التي أعدّها السفير ستيوارت بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٦٣ ووجّهها إلى سكريفنر بوزارة الخارجية البريطانية:

"... وكما ترى، فإنّ المقابلة تتضمّن القليل ممّا يعتبر جديداً، سوى ذكر الأمير للمرّة الأولى اسميْ محمد المنصوري والصادق خشخوشة ضمن العناصر المحسوبة على البوصيري الشلحي. فالزعيم المنصوري (شرطة) هو أحد نواب ثلاثة لقائد عام قوات الأمن (الفريق بوقويطين)، وهو طرابلسي متدرّب في هيندون Hendon (بريطانيا)، وبتقديري ضابط ممتاز وعلى درجة عالية من الكفاءة، وإذا صحّ فعلاً أنّه متعاون مع الشلحي، ولديّ شكوك حول صحّة هذه المعلومة، فإنّني أعتبر ذلك تطوراً خطيراً للغاية. والعقيد خشخوشة[٢٨] هو المساعد الثاني للمنصوري وهو رئيس إدارة المباحث العامة".

الملاحظة الثانية التي أوردها السفير ستيوارت في رسالة الإرفاق:

"على عكس ما ورد في تقرير الكولونيل لوك [رئيس البعثة العسكرية البريطانية بالجيش الليبي]، فقد رفض الملك الموافقة على اقتراحات وزير الدفاع [سيف النصر عبد الجليل] بزيادة حجم الجيش. وفيما يتعلّق بنشاط وزير الدفاع أثناء وجوده في مصر بتلك الفترة، فقد عقّب الأمير بأنّه لا يعتقد بأنّ الوزير كان يقوم بأيّ نشاط غير عادي أثناء قضائه لإجازة بمصر".

---

٢٦ راجع مبحث "دورة برلمانية نشطة" بهذا الفصل.

٢٧ راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من الكتاب. ولا نشك في أنّ عبارة الأمير هذه تحمل اتهاماً مبطناً للبوصيري الشلحي بأنّه كان وراء هذا الحادث.

٢٨ أعتقد أنّ هذا الضابط هو أحد الأشخاص الذين كانوا على علم بصلة الملازم معمر القذافي بجهاز المباحث العامة.

وقد حملت هذه المقابلة ورسالة السفير حولها تعقيبين بخطّ اليد لمسؤولين بالخارجية البريطانية. أوّلهما مؤرّخ في ١٢/ ١٢/ ١٩٦٣ وجاء به:

"إنّ هذا التقرير يقترح أنّ أحد النواب الثلاثة لقائد قوات الأمن يعمل مع (البوصيري) الشلحي الذي نلاحظ، بالحسابات كلّها، أنّ مركز أخيه العقيد عبد العزيز يتعاظم داخل الجيش. إنّ هذه الحالة تحتاج للمراقبة".

أمّا التعليق الثاني فهو مؤرّخ في ١٦/ ١٢/ ١٩٦٣، ويقول كاتبه:

"هذه إشارة ثانية لنشاط البعثيين والإخوان المسلمين بالإضافة إلى الشيوعيين في ليبيا، غير أنّ المستر ستيوارت لا يقدّم أيّة أدلّة إضافية تؤكّد هذا الادّعاء عدا ما قدّمه في السابق. إنّ هذا التقرير ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار عند الإعداد لاجتماعات واشنطن القادمة".[٢٩]

العلاقة بفكيني

إذا كان البرود والنفور اللذان طبعا علاقة رئيس الوزراء فكيني بناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي (غريم وليّ العهد اللدود) مبرّراً لتوقّع أن تقوم بين فكيني وبين وليّ العهد علاقة وطيدة،[٣٠] فإنّ ما عُرف عن فكيني من توجّهات قومية تقدمية وجمهورية وطموح وغرور شخصي كان، من جهة أخرى، دافعاً في اتجاه أن يسيطر على العلاقة بينه وبين الأمير الكثير من النفور.

وفضلاً عن ذلك، فلا شكّ في أنّ موقف رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد من فكيني وكراهيته الشديدة له[٣١] وخصومته معه؛ عوامل لعبت هي الأخرى دوراً مهمّاً في تأجيج أسباب النفور بين وليّ العهد وبين فكيني، بحكم ما عُرف عن الصيد من تأثير قوي وسلبي على الأمير. ولعلّه ممّا يؤكّد هذا الأمر أنّ الاتهامات التي تردّدت على لسان وليّ العهد بحقّ فكيني، وبأنّه بعثي ومناصر لحزب البعث، هي ذاتها التي ردّدها الصيد وعدد من المحسوبين عليه، كأحمد الهمالي (وكيل وزارة الأنباء والإرشاد السابق) ويونس عبد النبي بالخير (وزير الدفاع السابق).[٣٢]

٢٩ يقصد الاجتماع التنسيقي بين مسؤولي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول ليبيا والذي انعقد بالفعل في ٧/ ١/ ١٩٦٤. راجع مبحث "تنسيق بريطاني أمريكي" في الفصل العاشر من هذا المجلد.

٣٠ من المعروف أنّ زيارة وليّ العهد للولايات المتحدة الأمريكية (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢) كانت خلال الفترة التي شغل بها فكيني منصب سفير ليبيا لدى واشنطن، وكان فكيني ضمن الوفد المرافق آنذاك للأمير. غير أنّه بقدر ما يفترض أن تلك المناسبة كان يمكن أن تربط بين الرجلين فإنّه من المحتمل أن تكون قد زرعت بينهما نوعاً من النفور أيضاً.

٣١ الصيد، مصدر سابق، ص ٢٦٨-٢٧٤.

٣٢ راجع مبحث "نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية" في هذا الفصل، وما ورد تحت عنوان "اجتماع مع السفير الأمريكي الجديد" بهذا المبحث.

ولعلّ أخطر ما ترتّب على هذا النفور المتبادل من نتائج أنّه أفقد الأمير تأييد بعض الفئات التـي كانت تنظر إلى فكيني وسياسـاته بإعجـاب. كما أنّه أعاد التكهّنـات والمخاوف – عند الأطـراف الدولية على وجه الخصوص – حول مسـتقبل ولـيّ العهد وفرص اعتلائه العرش في ظلّ حكومة مثل حكومة فكيني.

قصرا وليّ العهد[٣٣]

فـي الرابع والعشـرين مـن شـهر ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦٣ المصادف لبداية السـنة الثالثة عشـرة للاستقلال؛ أصدر الملك إدريس منشـوراً قوياً أدان فيه صور الإسراف والبذخ فـي إنفـاق المال العام، والتي بدأت مع سـنوات الاسـتقلال الأولى، وتواصلـت بعد خطابه الذي ألقاه في الذكرى العاشـرة للاسـتقلال. ودعا الملك في بيانه، بدءاً بنفسـه وبوليّ العهد والوزراء وبقية المسـؤولين في الدولة، إلى التقشّـف والاقتصاد فـي الإنفاق العام حتى يتاح للقطاعات الفقيرة من أبناء الشعب الليبي الحصول على حصة من ثروة دولتهم للإنفاق على المأكل والمسكن والرعاية الصحية والتعليم الذي يجب أن يكون متاحاً بالكامل لجميع أبناء الشعب الليبي. كما توعّد الملك في بيانه الذين يخفقون في مراعاة هذه التوجيهات بالتعرّض للمساءلة وللعقوبة القاسية.[٣٤]

اسـتبعد مصطفى بن حليم، الذي كان حاضراً حفل العشـاء التوديعي الذي أقيم في بيت السـفير الأمريكي مساء يوم ١/ ١/ ١٩٦٤ على شـرف السفير البريطاني ستيوارت، أن يكون المقصـود بالبيـان رئيس الوزراء فكيني وحكومته، إذ إنّ سـجلّ الحكومة في عمومه كان من هذه الناحية نظيفاً. ونبّه بن حليم إلى أن وليّ العهد ضمن من خوطبوا في بيان الملك، وأشار بن حليم في هذا السياق إلى المبالغ الباهظة التي وصلتها تكاليف بناء قصرين لوليّ العهد في طرابلس وبنغازي، وكيف أنّ الملك لم يكن على علم في السابق بهذه التكاليف. كما أضاف بن حليم أن وليّ العهد نفسه ربما لم يكن على علم بهذه التكاليف.[٣٥]

تقييم من السفارة الأمريكية

قامت السفارة الأمريكية في طرابلس بإعداد تقرير شامل حول وضع وليّ العهد وفرصه في خلافة الملك إدريس.[٣٦] وقد قامت الخارجية الأمريكية بإعداد ملخّص له كان ضمن الأوراق

---

٣٣ راجع ما ورد حول هذا الموضوع تحت عنوان "لقاء مع السفير الصيني–التايواني" في مبحث "وضع وليّ العهد" في الفصل الثالث "حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصة الملكية". المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٤ تقرير السفارة الأمريكية رقم A-206 المؤرّخ في ٤/ ١/ ١٩٦٤. الملف **POL 15-4 Libya**.

٣٥ تقرير السفارة الأمريكية رقم A-211 المؤرّخ في ٦/ ١/ ١٩٦٤. الملف **POL 15-1 Libya**.

٣٦ التقرير يحمل الرقم A-142 ومؤرّخ في ٩/ ١١/ ١٩٦٣.

التي قدّمها الجانب الأمريكي خلال المناقشات التي جرت بواشنطن يوم ٧/ ١/ ١٩٦٤ بين وفدين أمريكي وبريطاني حول الأوضاع في ليبيا.[٣٧] وجاء في ذلك الملخّص:

"لقد لاحظت السفارة أنّ الملك أتاح للأمير خلال السنة الماضية [١٩٦٣] عدّة فرص لاكتساب خبرة في الخارج وفي الداخل. من ذلك على سبيل المثال، زيارة الأمير للولايات المتحدة الأمريكية [أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢] وحضوره قمّة منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا [مايو/ أيار ١٩٦٣] وتولّيه مهام نائب الملك خلال الصيف الماضي [مايو/ أيار–يونيو/ حزيران ١٩٦٣]. وفي مطلع ديسمبر (١٩٦٣) قام الأمير بافتتاح الدورة البرلمانية الجديدة (الخامسة) بالبيضاء، وبعد ذلك بأيام ناب عن الملك في حضور احتفالات الحكومة التونسية بجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة "بنزرت". ومع ذلك فلا يبدو الملك عازماً على توسيع نشاط الأمير. وفضلاً عن ذلك، يبدو أنّ الملك ينظر إلى الأمير كشاب صغير يفتقر للخبرة، وربّما، لأسباب أخرى، على أنه غير قادر على أن يحلّ محلّ الملك أو أن يضطلع بالمسؤوليات التي يتطلّبها النظام الملكي في ليبيا."

"لقد علّق سفيرنا [المستر لايتنر الذي قدّم أوراق اعتماده إلى الملك في أواخر شهر مايو/ أيار ١٩٦٣] بأنّه من خلال اتصالاته الشخصية بالأمير، وجده أكثر حيوية ورغبة في الحديث ممّا كان يتوقّع. ورغم ذلك فلا يبدو أنّ الأمير قد استطاع أن يوسّع، من خلال المهام التي قام بها أثناء العام المنصرم، آفاق إدراكه. إنّ مدى رؤية الأمير للشؤون العامة ما يزال محدوداً. وهو، من عدّة أوجه، ما يزال غير ناضج ومتهوّراً وأنانياً وانطوائياً "Still brooding, bitter, and self-centered recluse"، ورؤياه حول مشاكل ليبيا الداخلية والخارجية ما تزال سطحية، وإلى حدٍّ بعيد شخصية. ويبدو الأمير منشغلاً إلى حدٍّ كبير بموضوع خلافته للعرش، كما يقوم بتصنيف كل شخص يقابله ما بين صديق وخصم. وهو يعدّ على ما يبدو قائمةً تضمّ أسماء جميع خصومه بنيّة إقصائهم خلال الأسابيع الأولى من اعتلائه العرش."

"إنّ الملك لم يقم بمساعدة وليّ العهد كي يكون معروفاً على نطاق أوسع، وموضع تقدير أكبر من قبل الليبيّين. ومع ذلك فقد لاحظت السفارة أنّ الأمير من جانبه لم يقم بأيّ مجهود يذكر لصالح نفسه. إنّه لا يتكلّم سوى اللغة العربية ويعرض عن أيّة فرصة تتاح له ليتعلّم لغةً أخرى."

"من الواضح أنّ الأمير ينظر إلى فكيني على أنّه خصم له. وقد عبّر خلال جلساته الخاصة عن كراهية شخصية نحوه، وذلك على النقيض من مشاعر الصداقة التي كان يكنّها لبن عثمان عندما كان الأخير رئيساً للوزارة."

٣٧ راجع الفقرة التالية في هذا المبحث بعنوان "رؤية أمريكية–بريطانية"، ومبحث "تنسيق أمريكي بريطاني – اجتماعات مربّع الأربعة" في الفصل الرابع من هذا المجلد.

"إنّ تـولّي وليّ العهـد للعـرش يحظـى -بنظـر سـفيرنا- بتأييـد فعّال في ليبيـا. إنّ الأمـير يبدو كأفضـل أمـل للعناصر المحافظـة والتقليدية في البلاد، وهي العناصر التي ترغب في اسـتمرار حالة الاسـتقرار القائمة، حيث تسود تقاليدها وفلسفة الحياة عندها، فضلاً عن نفوذها. ومن الأمثلـة لهذه العناصر رئيس الوزراء الأسـبق محمود المنتصر، ووالي طرابلس الأسـبق أبو بكر نعامة، ورئيس المجلس التشريعي الطرابلسي الأسبق الطاهر العقبي. وبعض هذه العناصر لها ثقل شـعبي ملموس، غير أنّه لا يوجد في حوزتهم ما يمكّنهم من ضمان اعتلاء الأمير للعرش دون تأييد الحكومة القائمة يومذاك أو القوات المسلحة."

"إنّ الحيلولـة دون اعتـلاء وليّ العهـد العرش مـا يزال هدفـاً للمعارضة الخفيّة مـن قبل ناظر الخاصّـة الملكيـة ومـا يُعرف بزمـرة القصر. إنّ هـذه الزمرة تضـمّ، بنظر الناس عـلى الأقلّ،[٣٨] الثلاثي؛ البوصيري الشـلحي وعبد الله عابد السـنوسي ورئيس الوزراء الأسـبق مصطفى بن حليـم، كـما يُفترض أنّ هـذه المجموعة قريبـة جداً من عبـد الناصر.[٣٩] لقد لاحظت سـفارتنا مؤخّراً أنّ اسـم بن حليم أصبح أقلّ ارتباطاً بالبوصيري ممّا كان عليه في الماضي، عدا ما يتعلّق بالمعاملات التجارية.[٤٠] وبالإضافة إلى الشـلحي، فإنّ أكثر الأسـماء تردّداً (ضمن هذه الزمرة) والي طرابلس السابق فاضل بن زكري، ورئيس المجلس التنفيذي السابق علي الديب. ويوجد إلى جانب هؤلاء وزير الدفاع (في حكومة فكيني) سيف النصر عبد الجليل، وأخو البوصيري العقيد عبد العزيز الشلحي المعروف بأنّه يترأسّ مجموعة صغيرة من ضباط الجيش يُفترض أنّها تحاول كسب التأييد "للزمرة" داخل الجيش."

"إنّ مصدر القوة الرئيسي للبوصيري هو صلته الشخصية بالملك. وهي صلة قد لا تكون حميمة بالصـورة المفترضة لدى الجميع، إلا أنّها لصيقة بدرجـة كافية لجعل معظم الليبيّين ينظرون إلى البوصيري على أنّه إحدى أقوى الشـخصيات السياسية في ليبيا. إنّ الوضع الخاص للبوصيري مع الملك يجعله يستهوي رجال الأعمال الليبيّين. ولا يوجد شكّ في أنّ ما يجذب بعض أنصاره إليه هو مقدرته على تدبير الصفقات التجارية لهم، فضلاً عن أسباب سياسية، أو الاثنين معاً."

"وتخلـص سـفارتنا إلى أنّه في الوقـت الذي يصعب فيـه تقدير قوة البوصـيري وزمرته، فإنّها، عـلى العمـوم، قـد لا تكون بالخطـورة المتصـوَّرة. إنّ نفوذ "زمـرة القصر" وأنصارهـا لا يبدو بالقوة الكافية بحيث يحول، مع وجود رئيس وزراء وهو يسـيطر على القوات المسـلحة ويتخذ القـرارات الحاسـمة، دون تولّي وليّ العهد الحكم. غير أنّه لو وُجـد أيّ تردّد في اتخاذ القرارات الحاسـمة، فـإنّ من المحتمـل أن تكون هذه الزمرة قادرة، بمسـاعدة خارجية مـن عبد الناصر

---

٣٨ كأنّ التقرير يوحي للقارئ بأنّ هذا الانطباع ليس بالضرورة صحيحاً.

٣٩ هذه العبارة تهدف للتشكيك في أن يكون هذا الثلاثي قريباً فعلاً من عبد الناصر.

٤٠ دفاع عن بن حليم – لماذا؟ لم يقدّم التقرير الشـواهد، ولم يبيّن التقرير ما إذا كان هذا الابتعاد باختيار بن حليم أو بإرادة البوصيري أو تبعاً لنصيحة طرف ثالث. يلاحظ أنّ هذا التقرير أعدّ قبل نحو أربعة أشهر من وفاة البوصيري يوم ٢٣/ ٤/ ١٩٦٤ في حادث سيارة كما سنرى في المجلد التالي.

على الأرجح، على القيام بانقلاب، أو على خلق حالة من الاضطرابات المدنية يمكن أن تطيح بالملكية."

"إنّ السفارة تعتقد بأنّ الجيش وقوات الأمن تبدو في الوقت الحاضر ميّالة بشكل عام لاعتلاء الأمير العرش. فلو حدث أن أيّد رئيس الوزراء الموجود يومذاك عملية اعتلاء الأمير للعرش، وكانت له سيطرة على الجيش والقوات المسلحة، فلن تكون هناك صعوبة كبيرة. أمّا إذا لم تقم الحكومة بالواجب الذي عليها فعله لوضع الأمير على سدّة العرش، فعندئذ يثار التساؤل: هل ينبغي على القوات المسلحة أن تتدخّل لصالح وليّ العهد؟ إنّ عدم وجود قيادة قوية للجيش، أو عدم توفّر ولاء لدى اثنين على الأقل من كبار الضباط نسبياً،[41] يمكن أن يعطّل، عند قيام أيّة أزمة، دور الجيش بالكامل. وإذا حدث أن كانت قوات الأمن - يومذاك - على الوضع غير الموحّد الذي هي عليه الآن، فإنّ السؤال، حول ما إذا كانت هذه القوات ستطيع الأوامر الصادرة إليها من قادتها، يبقى قائماً."

"إنّ موضوع القوات المسلحة يشير إلى الدور المحوري لرئيس الوزراء الذي يكون في الحكم عندما يحين موعد خلافة العرش. إنّ سفارتنا تعتقد أنّ فكيني، على سبيل المثال، لا يمكن الاعتماد عليه كي يتحرّك بحسم لصالح وليّ العهد، بل إنّه قد يتردّد عن عمد في اتخاذ أيّ قرار كي يتيح الفرصة للعناصر الثورية في الداخل وفي الخارج لتنظيم نفسها."

"إنّ صورة النظام الليبي، في المدى البعيد، أصعب في التقدير. وقد يكون من المفيد معرفة أنّ سفارتنا تشعر في الوقت الراهن أنّه حتى لو أتيح لوليّ العهد فرصة اعتلاء العرش فإنّ فترة بقائه عليه سوف تكون قصيرة وغير فعّالة نظراً لافتقاره للمؤهّلات الشخصية، والحقيقة أنّه في غضون سنوات قليلة سوف يتخطّى الزمن النظم الملكية في إفريقيا والشرق الأوسط (more outdated) أكثر ممّا هو عليه حالها الآن."

"وفي حين أنّ السفارة تعتقد بأنّ تنازل الملك أثناء حياته عن العرش لوليّ العهد سوف يسهّل عملية انتقال الحكم، فإن السفارة لا ترى أيّ احتمال لوجود خطط جادّة لدى الملك للقيام بهذه الخطوة."

"إنّنا نعتقد أنّ هذه الحالة تحتاج بجلاء للمراقبةٍ عن كثب، لأنّ مستقبل النظام يبدو غير مؤكّد. إنّ تأييد وليّ العهد هو أفضل تكتيك[42] ممكن لنا، غير أنّه ينبغي أن نأخذ بالحسبان أيضاً حقيقة احتمال أن نجد أنفسنا عاملين على انتقال نحو حكم جمهوري ديمقراطي، ربّما يبدأ بتحرّر جزئي من النظام الملكي".

"We Believe that this situation obviously needs to be watched closely because the future of the regime seems uncertain. Support for the Crown

[41] لعلّ الإشارة هنا هي إلى العقيد عبد العزيز الشلحي وصهره العقيد عون أرحومة.
[42] لا يخفى دلالة استخدام لفظ "تكتيك" هنا بدلاً من "هدف".

Prince is our best possible tactic, but we should also take account of the fact that we may find ourselves working with a transition to a democratic, republic system, probably beginning with some liberalization of the monarchy".

تقييم أمريكي/ بريطاني مشترك

في إطار المحادثات السرّية المشتركة التي جرت بين الجانبين الأمريكي والبريطاني في واشنطن بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٦٤ حول الأوضاع في ليبيا، تناول المجتمعون وضع وليّ العهد بالبحث والتقييم. وكان الجانب الأمريكي قد قدّم خلال هذا الاجتماع ورقة تضمّنت تقييماً أمريكياً خاصّاً لوضع وليّ العهد.[٤٣]

وقد احتوت المذكرة،[٤٤] التي أعدّت بشأن ما دار خلال هذه المحادثات، الفقرات التالية حول وضع وليّ العهد وفرصه:

"(أ) شخصية الأمير ودوره السياسي:

قال المستر دو بولاي[٤٥] بأنّه ليس من جديد في تقييم بريطانيا لوليّ العهد. إنّه لا يملك شخصية الملك إدريس ولا جاذبيته الروحية. وربّما تكون الانطوائية التي تطبع سلوك الأمير هي إحدى الصفات المطلوب أن يتحلّى بها من يكون وليّاً للعهد في ذلك الجزء من العالم. ومع ذلك فالأمير يبدو ذكياً، وعلى دراية بالتطورات الجارية في ليبيا. وقد أظهر خلال العام المنصرم نشاطاً أكثر من المعتاد، إذ شارك في اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية، وفي احتفالات بنزرت بتونس مؤخراً. إنّه ذو شخصية انطوائية تحسّ بالإرهاق بسرعة، غير أنّه، مع ذلك، يبدو في وضع أفضل ممّا كان عليه في الماضي.

(ب) خلافته للعرش:

يعتقد الجانب البريطاني أنّ اعتلاء الأمير للعرش سوف يتوقّف على قوات الأمن والجيش. إنّ قوات الأمن بقيادة الفريق بوقويطين سوف تدعم خلافة الأمير للعرش بفاعلية، وسيثبت أنّ هذا الأمر عامل حاسم. أمّا بالنسبة لموقف الحكومة الموجودة في السلطة يومذاك، فيعتقد المستر دو بولاي أنّ رئيس الوزراء الحالي فكيني هو الأكثر تقدمية وليبرالية ووطنية، ولا يتصوّر أن يتولّى رئاسة الوزارة شخص أكثر وطنية منه، ومع ذلك فحتى فكيني هذا لا يحتمل أن يعارض خلافة وليّ العهد، شريطة أن تعمل آلية اعتلائه العرش بكفاءة. أمّا في حال وجود رئيس وزراء تقليدي آنذاك فإنّه سيكون أكثر تأييداً لتولّي وليّ العهد العرش. إنّ هذا يترك

٤٣ راجع ما ورد تحت عنوان "تقييم من السفارة الأمريكية" في هذا المبحث.
٤٤ تقع هذه المذكرة في (١٩) صفحة بالملف POL. 1 Libya.
٤٥ المستر روجر دو بولاي هو يومذاك السكرتير الأول بالسفارة البريطانية في واشنطن ورئيس الجانب البريطاني في المحادثات.

الجيش كعامل هام في الموضوع. إنّ جيشاً قوياً تحت قيادة عبد العزيز الشلحي من المحتمل أن يعيق عملية خلافة وليّ العهد. إنّ البوصيري الشلحي ووليّ العهد هما بكلّ تأكيد في حالة صراع، غير أنّ آخر معلومات لدى البريطانيين تشير إلى أنّ المصريين أخذوا يظهرون اهتماماً أقل بعائلة البوصيري، ويقابل ذلك ازدياد اهتمامهم النسبي بوليّ العهد. وقد أفاد المستر نيوسوم[٤٦] بأنّ مصادر المعلومات الأمريكية لم تؤكّد وجود هذا التحوّل في موقف المصريين تجاه وليّ العهد، كما أوضح أنّ الجانب الأمريكي على استعداد لسماع المزيد من المعلومات لدى الجانب البريطاني حول هذا الموضوع. وقد واصل المستر دو بولاي حديثه بأنّ فرص وليّ العهد في تولّي العرش تحسّنت بعض الشيء.

ويقدّر البريطانيون أنّ تولّي وليّ العهد للعرش بسرعة وبطريقة سلمية هو أفضل ضمان لمصالح الغرب في ليبيا، على الرغم من أنّ وليّ العهد قد يقلّص المصالح الغربية بعض الشيء عندما يصبح ملكاً. ومن ثمّ فإنّ البريطانيين يعتقدون أنّه ينبغي علينا [الأمريكيين] القيام بما تمّ الاتفاق [بين الأمريكان والبريطانيين] على تقديمه لدعم وضع وليّ العهد ولكن دون تطفّل أو تبجّح. وقد ختم دو بولاي مشيراً إلى أنّ الجانب البريطاني يرغب في معرفة تقدير الجانب الأمريكي لوضع وليّ العهد، وما إذا كانت هناك أمور ترغب الولايات المتحدة من بريطانيا إثارتها مع الملك.

(ج) وجهة النظر الأمريكية:

لخص المستر نيوسوم مستعرضاً هذا الموضوع، وسلّم للمستر دو بولاي صورة من ذلك الملخّص،[٤٧] ثمّ تحوّل بعد ذلك إلى سؤال دو بولاي حول ما يمكن إثارته مع الملك، واستذكر نيوسوم فكرة كانت لديه وسبق أن تطرّق إليها أثناء محادثات سابقة مع الخارجية البريطانية في عام ١٩٦٣، وتساءل عمّا إذا كان البريطانيون يرون من المفيد أن يطلبوا من الملك في وقت مناسب أن يعيّن لوليّ العهد شخصية ليبية كمستشار سياسي و"كرئيس دائرة" "Chef De Cabinet". صحيح أنّ وليّ العهد يخشى من كافّة المحيطين به (من الليبيّين)، غير أنّه يعيش في الوقت الحاضر في عزلة تامّة عن ليبيا وعن بقية العالم. وفي الوقت الذي ينبغي أن نستمرّ فيه باعتقادنا أنّ الأمير يشكّل أفضل رهانٍ لدينا، علينا أن ندرك واقع العزلة الذي يعيش فيه. وفضلاً عن ذلك، فإنّه لن تكون الولايات المتحدة ولا بريطانيا في وضعٍ قوي حقاً طالما أنّ هذا الشاب هو وحده حلقة صلتنا بالمستقبل. ينبغي أن يكون الهدف من تزويده بمستشار هو محاولة إخراجه من عزلته وتزويده بالمساعدة، التي في جانب منها هي ذات طبيعة تعليمية، وفي الجانب الآخر ذات طبيعة حمائية".

٤٦ ديفيد نيوسوم رئيس إدارة شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية ورئيس الجانب الأمريكي في المحادثات.

٤٧ راجع ما ورد تحت عنوان "تقييم من السفارة الأمريكية" في هذا المبحث.

وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته

لقد تطلّع البوصيري الشلحي، بعد مرور فترة قصيرة على تعيينه ناظر الخاصّة الملكية خلفاً لوالده إبراهيم الشلحي (جرى اغتياله في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤ على يد أحد أحفاد السيد أحمد الشريف السنوسي)،[٤٨] إلى أن يكون صاحب نفوذ سياسي يتجاوز ما يضفيه عليه ذلك المنصب، وأن يسعى بالسبل كلّها إلى بسط ذلك النفوذ على شتّى مناحي الحياة السياسية في ليبيا. بل قامت الشواهد والأدلّة على سعي البوصيري الشلحي إلى تكوين زمرة من الشخصيات المدنية والعسكرية حوله كان يهدف من خلالها، واستناداً إلى علاقاته الحميمة مع عبد الناصر وبن بيللا، إلى الاستيلاء على الحكم، إمّا أثناء حياة الملك عن طريق إقناعه بإلغاء النظام الملكي، وإمّا فور وفاته بالقيام بانقلاب يقطع الطريق أمام وليّ العهد الحسن الرضا لخلافة عمّه على عرش ليبيا.[٤٩] وشهدت الفترة، منذ عودة شقيقه الرائد عبد العزيز الشلحي وصهره الرائد عون ارحومة من دورة رئاسة أركان بالقاهرة في عام ١٩٦٠، مساعي متواصلة من البوصيري الشلحي وزمرته للتغلغل والتدخّل في الجيش الليبي والسيطرة على أوضاعه (إقصاء رئيس الأركان اللواء السنوسي لطيوش في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١ واغتيال نائب رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢).[٥٠] وقد تحوّلت النخبة الحاكمة في عمومها مع نهاية الحقبة غير النفطية إلى معسكرين رئيسين: الأول يمثّل أبناء الشلحي (وعلى رأسهم الابن الأكبر البوصيري) ومناصريهم، ويمثّل الثاني خصومهم ومناوئيهم بمن فيهم وليّ العهد.[٥١]

وقد عرفت تطلّعات البوصيري الشلحي ومساعيه لبسط نفوذه وللاستيلاء على الحكم فترات مدٍّ وصعود وجزرٍ وتراجع. وكانت الحالات الأخيرة في العادة إمّا بسبب صلفه وتماديه وتصرّفاته أحياناً، وإمّا بتأثير شكاوى أطراف أخرى لدى الملك في أحيان أخرى. غير أنّ فترات الجزر والتراجع ظلّت مؤقتة وعارضة، ولم تثنِ البوصيري عن الاستمرار في

٤٨ راجع مبحث "اغتيال الشلحي وتداعياته" في الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة". المجلد الثاني/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٩ راجع فصل "حكومة الصيد .. والصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٥٠ راجع فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي" في المجلد الثالث/ الجزء الأول.

٥١ راجع مبحث "معوقات ذاتية" في فصل "إنجازات الحقبة غير النفطية وإخفاقاتها". المجلد الثالث/ الجزء الأول.

بذل جهوده ومساعيه في الاتجاه الذي ذكرنا، وهو بسط نفوذه على كافّة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، والاستيلاء في النهاية على الحكم.

لم تكفّ السفارتان البريطانية والأمريكية في ليبيا، منذ مرحلة مبكّرة، عن تناول ظاهرة البوصيري الشلحي وزمرته والخطر الذي تمثّله على مستقبل النظام الملكي وفرص وليّ العهد في خلافة عمّه، كما أنّهما لم تتردّدا في التعبير عن مخاوفهما إزاءها.[٥٢]

ومع بداية الحقبة النفطية ساد الاعتقاد بين كثير من المراقبين أنّ مجيء محي الدين فكيني إلى رئاسة الوزارة كان بتأثير هذا النفوذ. فقد كان فكيني من المحسوبين في فترة سابقة على البوصيري.[٥٣] ولئن تبيّن فيما بعد أنّ تعيين فكيني لم يكن بتأثير البوصيري، وأنّ فكيني لم يكن من ضمن "زمرة القصر"، فإنّ نفوذ البوصيري ظلّ خلال حكومة فكيني في تزايد، وبخاصّة في أوساط الجيش، وبعد إلغاء النظام الاتحادي ونظام الولايات، وهو ما أشارت إليه وتناولته خلال هذه الفترة السفارتان البريطانية والأمريكية في العديد من تقاريرهما.

السفير البريطاني في "عشّ الدبّور"

في ١/ ٤/ ١٩٦٣ وجّه السفير الأمريكي إلى المستر سكريفنر بالخارجية البريطانية رسالة تحدّث فيها باستفاضة عن انطباعاته عن البوصيري الشلحي ودوره، وهي الرسالة التي أعدّها في أعقاب حضوره وزوجته لحفل عشاء في بيت ناظر الخاصّة الملكية بطرابلس الذي وصفه ب"عشّ الدبّور" "Hornet's Nest" وجاء فيها:[٥٤]

"لقد وجدت نفسي وزوجتي داخل ما يشبه "عشّ الدبّور". ففضلاً عن السفير التركي وزوجته اللذين أقيمت المأدبة على شرفهما بمناسبة مغادرتهما لليبيا، كان هناك أربعة من الوزراء (سيف النصر عبد الجليل ووهبي البوري وأحمد البشتي وعمر المنتصر الذين بدوا كأسماك أخرجت من مياهها)، كما كان هناك الأمير الأسود (عبد الله عابد السنوسي) وبن حليم وزوجته وعبد العزيز الشلحي. لقد أخبرني البوصيري أنّه لا يتوقّع عودته إلى طبرق بصحبة الملك هذا العام (على الرغم من أنّني لم أتحقّق مما إذا كان يعني عدم العودة مع الملك في ختام زيارته لطرابلس هذا العام، أم أنّه يقصد عدم العودة إلى طبرق بقية العام)، كما أشار إلى أنّه ينوي أخذ زوجته في رحلة نيلية في المستقبل القريب".

---

٥٢ راجع فصل "حكومة الصيد .. وصراع وليّ العهد مع ناظر الخاصة" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٥٣ ذكر مصطفى بن حليم خلال حفل عشاء في بيت السفير الأمريكي مساء يوم ١/ ١/ ١٩٦٤ أنّ البوصيري الشلحي اقترح على الملك منذ ثلاث سنوات مضت تعيين الدكتور فكيني رئيساً للوزارة. غير أنّه عندما قرّر الملك في عام ١٩٦٣ اختيار فكيني لهذا المنصب عارضه البوصيري في البداية، ولم يتراجع عن معارضته هذه إلا بعد أن أقنعه بن حليم بالتراجع. تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-211) المؤرّخ في ٦/ ١/ ١٩٦٤، الملف POL. 15-1 Libya. (يلاحظ أنّ بن حليم لم يورد هذا الجزء الأخير من القصة في أيٍّ من كتابيه).

٥٤ الرسالة مؤرّخة في ١/ ٤/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم الإشاري VT 1015/28 بالملف FO 371/173238.

وأضاف السفير في فقرة تالية من رسالته:

"إنّ البوصيري يمتلك جاذبية Charm في سلوكه، كما أنّه ذو شخصية قوية، وهذا ما يساعده على تحقيق ما يريد. ولا يوجد شكّ في أنّ هذه الصفات تخدمه كثيراً في المكانة التي اكتسبها لنفسه كوسيط بين الملك وبين، على سبيل المثال، جون هاورد John Howard وشركة (B.P) البريطانية.[٥٥] وفي الوقت نفسه، فلا نفوذ البوصيري ولا خصاله هي التي جعلته يحظى من جانبه بهذه المكانة لدى الملك. إنّ حظوته لدى الملك لا ترجع إلى قصر نظر فاضح لديه لدرجة تحول دون إدراك مثالب البوصيري، ولكنّها تعود إلى خصلة معروفة شرقياً تظهر في وفاء الملك لإبراهيم الشلحي (خادمه وناظر خاصته السابق) وشعوره بالمسؤولية تجاه ابنه البوصيري. إنّ البوصيري هو بمكانة الابن بالتبنّي للملك. وهذه الوضعية لها بالطبع مخاطرها التي يتوقّع أن تزداد بقدر ما يعتري الضعف قوى الملك الجسمانية والعقلية. فالبوصيري في وضع جيد يمكّنه من التأثير على الملك، وهذا التأثير يمرّ بفترات قوة وفترات ضعف، وعندما يكون البوصيري في فترة من فترات قوة تأثيره على الملك، كما هي الحالة – حسب اعتقادنا – منذ شهرين أو ثلاثة، فيمكنه أن يمارس نفوذاً هائلاً."[٥٦]

واستطرد السفير ستيوارت:

"لا يبدو أنّ البوصيري سوف يستعمل هذا النفوذ لتغيير النظام القائم قبل وفاة الملك، للأسباب نفسها التي تجعل أيّة مجموعة ثورية حذرةً في التحرّك ضدّ أيّ ملك. ومن خلال حديث قصير لي مع فكيني فإنّني أستطيع أن أجزم بأنّه لن يكون مطيّة للبوصيري، بل إنّ الأول قد يستخدم الثاني لخدمة أغراضه التي قد يكون من بينها توجيه سياسات ليبيا الخارجية في اتجاهات ليست محلّ ارتياح الملك بشكلٍ عام.

وإذا كان البوصيري ما يزال يطمح لأن يستولي على الحكم، فلا بدّ أن يأخذ ذلك شكل تهيئة الأرضية للحالة التي ستقوم في أعقاب وفاة الملك (وكما أشرنا في موضع آخر من الرسالة، فإنّ قيام الملك بالتنازل عن العرش أثناء حياته لوليّ العهد سوف يربك خطة البوصيري أو أيّة عناصر أخرى مناوئة للنظام تزمع الاستيلاء على الحكم بعد وفاة الملك).

إنّ هذه الحالة من التطورات، كما وردت في ورقة J. I. C.[٥٧] تحت عنوان "التطورات المنتظرة في ليبيا خلال السنتين القادمتين"، ليس من المنتظر أن تتيح لوليّ العهد سوى فرصة اعتلاء العرش، وأن يؤدّي ضغط الأحداث واستبدال بن عثمان بفكيني إلى المزيد من إضعاف فرص وليّ العهد. ولكن هل يعني هذا بالضرورة تحسين فرص البوصيري للاستيلاء على العرش؟

---

٥٥ راجع مبحث "تطورات في مجال النفط" في الفصل الأول من هذا المجلد.

٥٦ قد يرى بعضهم أنّ هذه العبارة تؤكّد ما يذهب إليه عدد من الناس من أنّ البوصيري، كما كان والده من قبل، يمتلك "قوة غير طبيعية" استعملاها في التأثير على الملك وقراراته. راجع ما ورد في مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ١١٢.

٥٧ لجنة الاستخبارات المشتركة Joint Intelligence Committee.

إنّ الظروف ذاتها التي تجعل من المحبّذ إقامة نظام جمهوري في ليبيا قد لا تجعل من المفضّل أن يصبح البوصيري رئيساً لذلك النظام. إنّني هنا أتوقّع قيام ردّ فعل شعبي ذي ميول اشتراكية عربية بتأثيرات مصرية معادية للنظام الملكي. إنّ البوصيري جزء لا يتجزّأ من هذا النظام [الملكي]، وإنّ أيّ انفجار بركاني من شأنه أن يداهمه هو أيضاً. إنّ البوصيري متآمر من خلف الكواليس، ولا يحظى بأيّ تأييد سياسي، كما أنّه ليس بالديماغوجي الذي يمكن للظروف التي أتصوّرها أن تترقّبه. وفضلاً عن ذلك، فعلى الرغم من عدم وجود شكّ في أنّ له علاقات مع مصر، فإنّ خلفيته وسلوكياته لا تجعل منه زعيماً يجد عبد الناصر فيه، ذوقياً أو سياسياً، شخصاً مقبولاً كي يحتضنه".

ثمّ يضيف السفير ستيوارت في رسالته:

"ورغم ذلك، فإنّ الملكية قد تبقى بشكل من الأشكال في الفترة التي تعقب مباشرة وفاة الملك. وسوف يكون البوصيري، في هذه الحالة، معرّضاً للاغتيال على يد أحد أبناء عائلة الشريف التي قد لا يكون وليّ العهد قادراً على السيطرة عليها كما فعل الملك إدريس. إنّ البوصيري قد يتقاعد في الخارج بفتاتٍ ممّا تحصّل عليه خلال أيامه الذهبية، أو أن يعيش من أجل أن يصارع من جديد على الحكم في ليبيا بعد أن يكون وليّ العهد قد أفسد الأمور."

"وبديلاً عن ذلك، فإن الطريقة التي تبدو أكثر احتمالاً لكيفية استيلاء البوصيري على السلطة، ليست من خلال تحريك ثورة شعبية، ولكن من خلال تدبيره لانقلاب داخل القصر بدعم من الجيش. إنّ الكثير سوف يتوقّف على مدى نفوذه في الجيش، وإلى أيّ مدى بمقدور الجيش أن يسيطر على الأمور، لا سيّما بعد أن أزيل العيساوي.[٥٨] ويبدو الآن أنّ أيّة محاولة انقلاب في المستقبل سوف تحتاج لنجاحها إلى دعم، أو على الأقلّ قبول قوات الأمن، الأمر الذي لا يبدو أنّ البوصيري قادر على تحقيقه الآن في ظلّ القيادة الحالية لهذه القوات".

وختم السفير ستيوارت رسالته المثيرة إلى الخارجية البريطانية بعبارة جاء فيها:

"إنّني أختم رسالتي هذه بالقول إنّه، على الرغم من أنّه لا يوجد شيء مؤكّد في ليبيا، فإنّ فرص البوصيري في الاستيلاء على سلطة مطلقة في ليبيا تبدو بعيدة نسبياً. أمّا ماذا سيفعله بهذه السلطة في حال استيلائه عليها، فإنّ ما نعرفه عن آرائه السياسية لا يشجّع كثيراً. فمن المعروف عنه أنّه ضدّ أمريكا بعنف، وعلى الرغم من أنّه ليس معادياً لبريطانيا بشكلٍ غريزي فإنّه لا يثق في سياسة بريطانيا تجاه الشرق الأوسط، ويكره وجود القواعد في ليبيا، ومن ثمّ فإنّ الحكمة تفرض علينا أن نتوقّع الأسوأ".[٥٩]

٥٨ يقصد نائب رئيس أركان الجيش الليبي العقيد إدريس العيساوي الذي جرى اغتياله من قبل مجهولين مساء يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ على مشارف مدينة بنغازي. راجع مبحث "اغتيال العقيد العيساوي" في فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي". المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٥٩ من المصادفات العجيبة أن يلاقي البوصيري الشلحي مصرعه في حادث سيارة بعد نحو عامٍ تقريباً من هذه الرسالة المثيرة.

وكتب المستر بنهام (من وزارة الخارجية) تعليقاً على رسالة السفير ستيوارت بتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٦٣ جاء فيه:

"إنّ رسائل السفير الأخيرة تعزّز الرأي القائل بأنّه من المرجّح، في ظلّ حكومة فكيني، أن تنتهج ليبيا سياسة أكثر نشاطاً في الشؤون العربية. وقد يكون مرجع ذلك انزعاج ليبيا من المحادثات التي جرت مؤخّراً من أجل إيجاد رابطة خاصة بين مصر والجزائر، وخوفها من أن يتمّ استثناؤها من أيّة محادثات (مهما كانت غير ذات جدوى أو عشوائية) حول الاتحاد المغاربي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الليبيّين يبدون قلقين جداً بسبب الأحداث التي وقعت في العراق وسوريا مؤخّراً. هذه العوامل كلّها، مضافاً إليها ما ظهر من تنام مؤقّت في نفوذ البوصيري، ربّما تؤدّي، من وجهة نظرنا، إلى بروز بعض المصاعب الصغيرة. غير أنّه طالما بقي الملك ممسكاً بمقاليد الحكم، فإنّني لا أرى مبرّراً لخوفنا الشديد حول استمرار تمتّعنا بتسهيلات التدريب العسكري [في ليبيا]".

ثمّ يضيف بنهام:

"يبدو أنّ المحصّلة النهائية لكافّة التطورات الأخيرة تتمثّل في أنّ فرص وليّ العهد في اعتلاء العرش أو في إبقائه على مقاليد الحكم تحت سيطرته قد تضاءلت، وبالتالي فإنّ فرص نجاح البوصيري الشلحي في القيام بانقلاب داخل القصر في أعقاب وفاة الملك قد ازدادت بشكل كبير، ورغم ذلك فإنّ السفير يرى أنّ وقوع مثل هذا الأمر احتمال بعيد".

وقد دوّن المستر بيتر جون من الخارجية البريطانية تعليقاً بخطّ يده على رسالة السفير ستيوارت بتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٦٣ أيضاً جاء فيه:

"أعتقد أنّ النتائج التي تتوصّل إليها ورقة "لجنة الاستخبارات المشتركة"[٦٠] JIC [حول ليبيا] سوف تتناول هذا الاحتمال [انقلاب القصر بواسطة البوصيري]. ستكون هناك الكثير من المناورات والتطورات غير المتوقعة، غير أنّ محصّلتها جميعاً سوف تتمثّل بكلّ تأكيد في إقامة حكومة معادية لمصالحنا".[٦١]

العلاقة بفكيني

مرّ بنا[٦٢] كيف راجت التكهّنات مصحوبة بالمخاوف حول دور البوصيري الشلحي الرئيسي في اختيار فكيني لرئاسة الوزارة. غير أنّ هذه التكهّنات والمخاوف سرعان ما تبدّدت وتبيّن أن لا أساس لها من الصحّة، وأنّها مبنيّة على تقييمات قديمة للعلاقة بين الرجلين. بل

٦٠ يبدو أنّه لم يتمّ نشر أوراق هذه اللجنة حتى الآن. ومن المهمّ أن يسعى الباحثون في تاريخ هذه الحقبة لدولة الاستقلال إلى الاطلاع على هذه الأوراق لأنّها تحتوي على التقييمات النهائية والنوايا الفعلية للحكومة البريطانية.

٦١ لقد صبّ هذان التعليقان في المصبّ ذاته لرسالة السفير ستيوارت وهو تأكيد تعاظم خطر البوصيري.

٦٢ راجع ما ورد تحت عنوان "تكهنات ومخاوف غربية" في مبحث "وزارة جديدة" في الفصل الأول "البداية الواعدة".

لقـد أكّد مصطفى بن حليم في حفل عشـاء بيت السـفير الأمريكـي[٦٣] أنّ البوصيري كان هذه المرّة من المعارضين لترشيح الملك لفكيني لهذا المنصب.

وقد عبّر السـفير البريطاني سـتيوارت فـي تقرير بعث به إلـى وزارة الخارجية البريطانية بتاريـخ ١٣/ ٤/ ١٩٦٣ عـن ارتياحه لما وصله من معلومات حول عدم وجود صلة قوية بين البوصيري وفكيني:

"هنـاك مصـدر صغير لراحتنـا في المؤشرات الحالية بشـأن الصداقة القديمة التـي كانت قائمة بـين فكينـي والبوصيري بأنّه لم يعد لها حسـاب في العلاقـة بينهما. وإنّه إذا كان هناك شـخص يتعامـل فكيني معه الآن في القصر فهو الدكتور علي السـاحلي [رئيس الديوان الملكي] وليس البوصيري".[٦٤]

وقد مرّ بنا في هذا المبحث[٦٥] كيف أنّ السـفير سـتيوارت عبّر في رسـالته إلى الخارجية البريطانيـة عـن اعتقاده الجـازم بأنّ فكيني لـن يكون مطيّـةً للبوصيري، وكيـف أنّ الأوّل قد يسـتخدم الثاني لخدمة بعـض أهدافه التي قد يكون من بينها توجيه سياسـات ليبيا الخارجية في اتجاهات ليست بشكلٍ عام موضع ارتياح الملك.

وقـد أورد تقرير[٦٦] للسـفارة الأمريكية مؤرّخ فـي ٦/ ٦/ ١٩٦٣ أنّ الطاهر العقبي [أحد أنصار وليّ العهد البارزين] سـمع في تلك الفترة من إحدى الشـخصيات البارزة أنّ عبد الله عابد السنوسـي [أحـد رجال زمرة البوصيري] قـال له إنّ مجلس الوزراء "سـوف يبقى على وضعه مدّة شهرين أو ثلاثة أخرى، وسوف يضمّون إليه بعد ذلك عدداً من رجالهم".

وأغلب الظنّ أنّ أسـباب النفور بين فكيني والبوصيري شـخصية، وهي تتعلّق بالتركيبة النفسـية لكلٍّ منهما، فكلاهما مغرور ومتعطّش للنفوذ والسـلطة. وأيّاً ما كانت أسباب النفور بينهمـا ودرجتـه فقـد جمع بينهما الكره المشـترك – وربّمـا مع اختلاف فـي الدرجة – لوليّ العهد، وكذلك السعي – وإن بأساليب متباينة – لإنهاء الملكية.

المصالحة مع الملكة

ليس غريباً أن تكون علاقة الملكة فاطمة بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي على غير ما يرام، بل أن يكون بينهما ودّ مفقود وكراهية. فالملكة فاطمة هي عمّة السـيد الشـريف

٦٣ راجـع تقريـر السـفارة الأمريكية رقم (A-211) بتاريـخ ٦/ ١/ ١٩٦٤. وقد أكّد بن حليم في تلك المناسـبة أنّه هو الـذي أقنع البوصيري بالعدول عن معارضته اختيار الملك لفكيني.

٦٤ التقرير مؤرّخ في ١٣/ ٤/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/32، الملف FO 371/173238.

٦٥ راجع ما جاء تحت عنوان "السفير البريطاني في عشّ الدبّور" من هذا المبحث.

٦٦ التقرير يحمل الرقم (A-409) بالملف POL. 2-Libya.

محي الدين السنوسـي قاتل والد البوصيري السـيد إبراهيم الشـلحي في عام ١٩٥٤. وإخوة الملكـة فاطمة وأقاربها من عائلة السـيد أحمد الشـريف هم الذين تعرّضـوا للنفي والتضييق بتحريض من البوصيري وإخوته.

وقـد مـرّ بنـا كيـف أنّ الملكة فاطمـة تعتقد، ومنـذ مرحلة مبكّـرة (على الأقـلّ منذ عام ١٩٦٠)، بـأنّ البوصيري وأعوانه يشـكّلون عنصراً مضرّاً بدرجة عاليـة للنظام، وأنّه لا بدّ من القيام بعمل شيءٍ ما من أجل إنهاء نفوذهم.[٦٧]

ويبدو أنّ العلاقة بين الاثنين شـهدت تطوراً مهمّاً خلال صيف عام ١٩٦٣. فقد كشـف مصطفى بن حليم خلال لقائه بالسـفير البريطاني يوم ٢٥/ ٧/ ١٩٦٣ أنّه بذل جهوداً حقّقت بعض النجاح من أجل تحقيق مصالحة بين الملكة والبوصيري الشلحي خلال تواجدهم في صحبـة الملك باليونـان (مايو/ أيار-يونيو/ حزيران ١٩٦٣). وأكّـد الأمر ذاته كلّ من رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر ورئيس الديوان الملكي علي الساحلي.[٦٨]

كمـا أكّـد بن حليم الموضـوع ذاته خلال لقائه مع سـكريفنر بلندن فـي ٢٨/ ٨/ ١٩٦٣ حيث ذكر له أنّه حقّق نجاحاً في هذا الاتجاه، وأنّه يعتبر ذلك أمراً مشـجعاً ومفيداً. كما أشـار بن حليم إلى أنّ زوجته وزوجة البوصيري لعبتا دوراً في هذا المسعى.[٦٩]

وقـد علّق السـفير البريطاني على المعلومة التي أفضى إليـه بها بن حليم بأنّه إذا صاحب هـذه المصالحـة مصالحـة أخرى بين ولـيّ العهـد والبوصيري، كمـا كان رائجـاً يومذاك،[٧٠] فذلك أمر طيّب. أمّا إذا اقتصرت المصالحة على الملكة فاطمة والبوصيري فذلك أمر يدعو إلـى الخوف، إذ إنّه يعني إزالة الكابح الوحيد للعلاقة الشـخصية مـا بين الملك والبوصيري (والمتمثّل في الملكة).

لـم يفصح بن حليم عـن دوافعه الحقيقية من وراء إجراء هـذه المصالحة، وما إذا كانت بمبادرة منه ولخدمة مصالحه الخاصّة، أم بإيعاز من البوصيري في إطار تعزيزه لنفوذه وضمان تحييد كافّة مصادر التأثير الأخرى على الملك؟ ونحن نرجّح الأمر الأخير.[٧١]

---

٦٧ راجـع مبحث "نفوذ البوصيري الشـلحي" في الفصـل الثالث "حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهـد وناظر الخاصّة". المجلد الثالث/ الجزء الأول.

٦٨ راجع رسالة السفير المؤرّخة في ٢٧/ ٧/ ١٩٦٣ ذات الرقم الإشاري VT 1015/58، الملف FO 371/173239.

٦٩ راجع المذكرة الخاصة بهذا اللقاء المؤرّخة في ٢٨/ ٨/ ١٩٦٢ ذات الرقم الإشاري VT 1015/61، الملف FO 371/173240.

٧٠ راجع ما ورد تالياً تحت عنوان "إشاعة حول مصالحة بين البوصيري ووليّ العهد".

٧١ للأسف فإنّ بن حليم أغفل في كتابيه الإشارة إلى هذا الموضوع.

إشاعة حول مصالحة بين البوصيري ووليّ العهد

تناقلت الدوائر الدبلوماسية في ليبيا خلال صيف عام ١٩٦٣ إشاعة مفادها أنّ مصالحةً تمّت بين وليّ العهد وغريمه البوصيري الشلحي. وكالعادة، فقد استطلعت السفارة البريطانية – على سبيل المثال – آراء بعض المسؤولين الليبيّين السابقين عن مدى صحّة هذه الإشاعة. كان في مقدّمة هؤلاء كالعادة مصطفى بن حليم الذي أكّد للسفير ستيوارت خلال لقاء بينهما يوم ٢٥/ ٧/ ١٩٦٣ استبعاده الكامل لإمكان أن تقوم بين الرجلين علاقة صداقة.[٧٢] كما عاد وأكّد الأمر نفسه لسكريفنر من الخارجية البريطانية خلال لقائه به يوم ٢٨/ ٨/ ١٩٦٣ في لندن، إذ نسب الأخير إليه قوله بأنّ البوصيري هو ضدّ وليّ العهد وضدّ خلافته لعمّه على العرش وبشكل غير قابل للمعالجة. وفي حال وفاة الملك، فإنّ نفوذ البوصيري سوف يختفي كلّية، وإنّ أهمّيته تتوقّف على ما بمقدوره أن يفعله الآن وتلك اللحظة.[٧٣] أمّا رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر فإنّه عند سؤاله من قبل السفير البريطاني عن إشاعة المصالحة هذه لم يستبعد حدوثها، غير أنّه عبّر عن اعتقاده بأنّ مثل تلك المصالحة لن تدوم طويلاً.[٧٤]

وقد علّق بنهام من الخارجية البريطانية بتاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٦٣ على هذه الإشاعة بقوله:

> "إنّ محاولات البوصيري الشلحي للمصالحة مع وليّ العهد مآلها فاشل، ذلك أنّ الأخير يعتقد – محقّاً – بأنّ البوصيري عميل للمصريين".

وبالطبع فليس بمقدورنا معرفة مصدر تلك الإشاعة ولا الهدف من ورائها، وربّما كانت "بالون اختبار تمويهي" أطلقه يومذاك أحد أطراف الصراع الداخلية أو الخارجية.

علاقة جيدة مع بن حليم

تعتبر علاقة مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق مع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي أحد المفاتيح الهامّة للصراع الذي كان دائراً حول مستقبل النظام الملكي، والذي تشابكت فيه الأطماع والمصالح المحلية والأجنبية.

فالانطباع السائد لدى أغلب المتابعين لتطوّرات تلك الحقبة أنّ بن حليم هو أحد العناصر الرئيسية في "زمرة القصر" الملتفّة حول البوصيري الشلحي والساعية لإجهاض كلّ فرصة لوليّ العهد في أن يعتلي العرش عند وفاة عمّه الملك إدريس. كما أنّ وليّ العهد

٧٢ سلفت الإشارة إلى هذا اللقاء.

٧٣ سلفت الإشارة إلى هذا اللقاء.

٧٤ رسالة السفير البريطاني المؤرّخة في ٢٧/ ٧/ ١٩٦٣ السالف الإشارة إليها.

وأنصـاره يعتبـرون بن حليم أحد أعمدة هذه الزمـرة. وهناك من يعتقد بأنّ بن حليم هو الذي اقترح على الملك عام ١٩٥٤ تعيين البوصيري (وهو ما زال شـاباً دون الثالثة والعشـرين من العمر) ناظراً للخاصّة الملكية خلفاً لوالده إبراهيم الشلحي.[٧٥]

يعترف بن حليم من جانبه في مذكراته بأنّه ظلَّ خلال جلّ فترة رئاسته للوزارة (١٩٥٤-١٩٥٧) على علاقة طيبة وحميمة مع البوصيري. وأنّ هذه العلاقة تعرّضت للتوتّر في أواخر فتـرة تقلُّد بن حليم للـوزارة، وأنّ البوصيري ناصبه إثر ذلك العداء الشـديد، الأمر الذي كان أحد الأسـباب الرئيسـية وراء تقديمه للاستقالة من رئاسـة الوزارة. وبعد فترة من القطيعة لم تـدم طويلاً عادت الميـاه إلى مجاريها بين الرجلين، وتركّزت العلاقة بينهما على التعاون في مجال الأعمال والتجارة بعد أن ترك بن حليم منصبه كسفير لليبيا لدى فرنسا وتفرّغ للأعمال الحرّة (مطلع عام ١٩٦٠).

ورغـم ادّعاء بـن حليم في مذكراتـه[٧٦] أنّه ابتعد عن السياسـة ابتعـاداً تامّاً، فـإنّ المطالع لمقابلات بن حليم مع دبلوماسـيّي السـفارتين البريطانية والأمريكية على وجه الخصوص[٧٧] وأحاديثه معهم في كلّ ما كان طابعه سياسـياً، وكذلك القارئ لكتابه الثاني "**ليبيا: انبعاث أمّة .. وسقوط دولة**"[٧٨] يدرك أنّ علاقته بالسياسة لم تنقطع، فقد ظلّ على صلة بالملك وبرؤساء الوزارة، السابقين منهم ومن هم في الحكم، وظلّ يتردّد على مصر ويقابل مسؤوليها، والأهمّ من ذلك أنّه ظلّ على علاقة حميمة وقوية مع البوصيري الشلحي، ليس فقط في مجال التجارة والأعمال، بل في تناوله معه باستمرار لقضايا الحكم وشؤونه. ومن ذلك، على سبيل المثال، ما مرّ بنا في هذا المبحث كيف أنّ بن حليم هو الذي أقنع البوصيري عام ١٩٦٣ بالتخلّي عن معارضته لتعيين فكيني في رئاسة الوزارة.

وخلال اللقاء الذي تمّ في لندن يوم ٢٨/ ٨/ ١٩٦٣ بين رئيس الوزراء الأسبق بن حليم وسكريفنر مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية؛ أكّد بن حليم:

"أنّـه عـلى علاقة شـخصية وطيدة مع البوصـيري. وأنّ البوصـيري ربّما كان مخلصـاً وأميناً في وجهـات نظـره التي من بينهـا معارضته، ليس فقط لأيّـة معاهدات أو اتفاقيـات مع الغرب، ولكن أيضاً للترتيبات التي توصّلت إليها الحكومة الليبية مع شركات البترول. إنّ البوصيري

---

٧٥ راجع مبحث "اغتيال الشلحي وتداعياته" في الفصل الرابع "حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة". المجلد الثاني/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٧٦ مصدر سابق، ص ٥٣٠.

٧٧ راجع على سـبيل المثـال مبحث "آراء ومواقف لبن حليـم" في الفصل الأول "حكومة كعبار .. واكتشـاف النفـط". المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٧٨ مصدر سابق.

الشلحي غير واقعي على الإطلاق، وليست لديه أيّة خبرة في الشؤون الدولية، ولهذا السبب ذاته لم يستطع أن يدرك أنّ تأييده لعبد الناصر يعني إذعانه له بالكامل. لقد اختار البوصيري أن يكون من أنصار عبد الناصر ولا سبيل لزحزحته عن هذه القناعة".

اللافت للنظر، والمحيّر في الوقت ذاته، أنّه، رغم كافّة مظاهر ومؤشرات الحميمية في العلاقة بين بن حليم والبوصيري الشلحي، فإنّ تقارير السفارة والخارجية الأمريكية على وجه الخصوص تستبعد – بشكل مباشر وغير مباشر – أن يكون بن حليم[٧٩] من ضمن "زمرة القصر" التابعة للبوصيري، الأمر الذي نحسب أنّه يطرح تساؤلاً حول طبيعة علاقة بن حليم بالبوصيري، وهل كان الأول عيناً على الثاني لمصلحة جهة أجنبية هي على الأرجح الولايات المتحدة الأمريكية؟[٨٠] كما أنّه يطرح تساؤلاً ثانياً حول طبيعة علاقة بن حليم بالنظام المصري، التي لم تنقطع حتى سنوات متأخّرة من عمر النظام الملكي، ولمصلحة من كانت تصبّ هذه العلاقة؟!

مساعي التغلغل في صفوف الجيش

رأينا في فصول سابقة[٨١] أنه تمّ في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦١، وعلى الأرجح بتأثير من البوصيري الشلحي، إقصاء اللواء السنوسي لطيوش[٨٢] عن رئاسة أركان الجيش. كما جرى في شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام التالي (١٩٦٢) اغتيال نائب رئيس الأركان القوي العقيد إدريس العيساوي المعروف بولائه لوليّ العهد.

ومع وجود ثلاثة من أقارب البوصيري (العقداء السنوسي شمس الدين وعبد العزيز الشلحي وعون ارحومة) في الصفّ الأول من قيادة الجيش، ووجود سيف النصر عبد الجليل (المحسوب على زمرة القصر التابعة للبوصيري) وزيراً للدفاع، كان طبيعياً أن يسعى البوصيري – وفي إطار جهوده من أجل الاستيلاء على السلطة وقطع الطريق على وليّ العهد في خلافة عمّه – إلى مدّ نفوذه إلى الجيش، وإلى التغلغل في صفوف ضباطه.

ومن بين الإشارات المهمّة إلى هذا الموضوع، ما ورد على لسان وليّ العهد خلال لقائه

٧٩ تكرّرت هذه الملاحظة مع شخصين آخرين بدرجات متفاوتة هما سيف النصر عبد الجليل وعبد القادر العلام.

٨٠ نترك هذا التساؤل كي يجيب عنه الباحثون ومن بقي حيّاً من معاصري تلك الفترة، وعلى الأخصّ إخوة البوصيري في ضوء ما سمعوه من أخيهم في هذا الشأن. واللافت للنظر أنّ بن حليم أسقط من كتابه الأخير، والذي زعم أنّه أخذ طابع "التحليل السياسي" وليس "سرد الأحداث"، أيّة إشارة إلى دور البوصيري في الصراع والسعي من أجل النفوذ والاستيلاء على السلطة حتى وفاته في حادث غامض في شهر إبريل/ نيسان ١٩٦٤. إنّ هذا الإهمال هو في اعتقادنا متعمّد من قبل بن حليم، إذ إنّ أيّة إشارة إلى هذا الموضوع كانت ستوجب عليه أن يوضّح علاقته بالبوصيري خلال هذه الفترة.

٨١ راجع الفصول المتعلقة بحكومة محمد عثمان الصيد في المجلد الثالث من الجزء الأول لهذا الكتاب.

٨٢ كان اللواء لطيوش معروفاً بمناهضته لتدخلات البوصيري وأخيه عبد العزيز وصهرهم عون ارحومة في شؤون الجيش.

بالسفير البريطاني ستيوارت[83] يوم ٣٠/ ١١/ ١٩٦٣ بقوله:

"إنّ الأوضاع بالجيش غير مرضية، وهو منقسم إلى مجموعتين، واحدة منها غير موالية [للأمير] ومرتبطة بجماعة البوصيري ومعادية للعرش". كما أضاف الأمير: "إنّ الشلحي كان نشطاً جداً في زرع بذور التذمّر في أوساط صغار ضباط الجيش".

الإشارة الثانية كانت أكثر صراحةً حول هذا الموضوع، ووردت خلال المحادثات السرّية التي جرت في واشنطن بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٦٤ بين وفدين بريطاني وأمريكي حول الأوضاع في ليبيا،[84] فقد ورد على لسان دو بولاي رئيس الوفد البريطاني:

"وفي داخل الجيش الليبي، يحاول العقيد عبد العزيز الشلحي أخو البوصيري بقوّة مدّ نفوذ الأخير في صفوفه".

ويقع في هذا السياق ما أشار إليه وليّ العهد خلال لقائه الذي أشرنا إليه آنفاً حول مساعي البوصيري لتعطيل عمل لجنة التحقيق في مصرع العقيد إدريس العيساوي، والحيلولة بينها وبين الوصول إلى نتيجة في الحادث وحول هويّة الجناة.

السعي لتكوين قاعدة شعبية

من المعروف أنّ "زمرة القصر" بقيادة البوصيري لم تكن تتمتّع بقاعدة شعبية أو تحظى بقبول شعبي، وكانت تلك هي أخطر نقاط ضعفها. لقد كانت هذه الزمرة بمعظم رموزها متّهمة بل مدانة بالفساد المالي والسياسي في نظر غالبية الليبيّين وفي الأوساط المثقفة، فضلاً عن أصحاب الانتماءات الحزبية.

ولا نشكّ بأنّ تلك الزمرة كانت تلمس هذا الأمر، ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن تسعى الزمرة هذه – وهي تتصوّر نفسها أنّها قد اقتربت من بلوغ أهدافها في الاستيلاء على السلطة بانقلاب قصر يسانده الجيش– أن تسعى أو أن تجرّب حظّها في تكوين قاعدة شعبية، وأن تحقّق لنفسها بطريقتها الخاصة بعض القبول الشعبي. ذلك ما يفصح عنه طرف من الحوار الذي جرى بين الطاهر العقبي رئيس المجلس التشريعي الطرابلسي السابق (أحد أنصار وليّ العهد البارزين) وباولوتزي السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٣، إذ يشير التقرير[85] الذي أعدّ عن تلك المقابلة حينها إلى الآتي:

"الموضوع الذي تمّ طرقه بعد ذلك هو الإشاعات التي تردّدت على نطاق واسع حول قيام

٨٣ سلفت الإشارة إلى هذا الاجتماع. راجع مبحث "وضع وليّ العهد وعلاقاته" بهذا الفصل.
٨٤ راجع مبحث "التنسيق البريطاني الأمريكي" بهذا المجلد.
٨٥ التقرير يحمل الرقم (A-409) المؤرّخ في ٦/ ٦/ ١٩٦٣ بالملف POL. 2-Libya.

عبد الله عابد السنوسي [أحد عناصر الزمرة] بتوزيع مبالغ كبيرة من المال على عدد من مسؤولي النوادي الرياضية [بطرابلس] وبخاصّة نادي الاتحاد. وأكّد العقبي أنّ الإشاعة صحيحة بالكامل، غير أنّه، بسبب التدخّل السريع من قبل بعض الشخصيات الطرابلسية البارزة، فقد تمّ تحذير مسؤولي النوادي من المخاطر التي تترتّب على اختيارهم لهذا الطريق، فقرّر هؤلاء البقاء بعيداً عن عبد الله عابد وأمواله. وقد أشار العقبي إلى أنّه من الواضح أنّ عبد الله عابد يحاول تأسيس قواعد شعبية لمساندة زمرة القصر، غير أنّه نسي أنّ هذه النوادي تضمّ شباباً طرابلسياً أميناً يقف على طرفي نقيض مع ما تمثّله هذه الزمرة".

وقد عقّب باولوتزي في تقريره على ما قاله العقبي حول هذا الموضوع بعبارة جاء فيها:

"إذا صحّ ما ذكره العقبي حول إفشال جهود عبد الله عابد للتغلغل في النوادي الرياضية فإنّ هذا عمل يستحقّ الإكبار من قبل السفارة، وهو يبعث على الارتياح".

وجهة نظر لمحمود المنتصر

تطرّق رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر خلال لقائه بالسفير البريطاني يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٦٣ إلى وضع ناظر الخاصة الملكية البوصيري، وذلك من خلال إجابته عن سؤال وجّهه إليه السفير ستيوارت بهذا الخصوص. وجاء في تلك الإجابة:[٨٦]

"إنّ البوصيري نال في وقت ما احترام عبد الناصر وتأييده، غير أنّ الملك قام مؤخّراً بقص جناحي البوصيري، كما فرض ضوابط مؤكّدة على نفوذه السياسي (رغم أنّ وضعه الشخصي ما يزال في مكانة رفيعة). أدرك عبد الناصر هذا الوضع، الأمر الذي أفقد البوصيري اهتمام الأول به. فكيني من جانبه أبقى على مسافة بينه وبين البوصيري رغم أنّه ما يزال يدرك أهمّية مكانته الشخصية عند الملك. ويعتقد المنتصر أنّه في المدى البعيد، وعند اختفاء الملك عن المسرح، فإنّه يتوجّب على الشلحي وعائلته أن يغادروا ليبيا كائناً من كان في السلطة".

مصالح تجارية وبترولية

منذ السنوات الأولى للمملكة الليبية، عندما كانت تعيش على المساعدات الأجنبية وقبل أن تصبح دولة نفطية، عرفت ما سمّي يومذاك بـ"الثلاثي" القائم على إبراهيم الشلحي (ناظر الخاصة الملكية) وعبد الله عابد السنوسي (رجل الأعمال، أحد أفراد العائلة السنوسية وصفيّ الشلحي) والمهندس مصطفى بن حليم (الذي كان قد عاد من المهجر إلى ليبيا وأصبح وزيراً للمواصلات في حكومة برقة ومن بعد ناظراً للمواصلات في ولاية برقة بعد الاستقلال عام ١٩٥١). وقد عُرف هذا الثلاثي بتعاونه الوثيق في

٨٦ رسالة السفير البريطاني بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٦٣ ذات الرقم الإشاري VT 1015/76، الملف FO 371/173240.

عالمي المال والسياسة.[87]

ولـم يـؤدِّ اغتيال إبراهيـم الشـلحي فـي أكتوبر/ تشـرين الأول ١٩٥٤ إلـى اختفاء هذا الثلاثي عن عالـم السياسـة والمال، إذ استمرّ وجوده ونشاطه في هذا المجال بعد وقت قصير مـن تعيين البوصيري الشـلحي فـي ١١/ ١٠/ ١٩٥٤ خلفاً لوالده في منصـب ناظر الخاصة الملكيـة. ولئـن تعرّضت العلاقة بين طرفين من أطراف هـذا الثلاثي (البوصيري وبن حليم) للتوتّـر والخصومة (خلال الفترة الأخيرة من وجود بن حليم في رئاسـة الوزارة)،[88] فإنّ هذه العلاقة سـرعان ما عـادت إلى وئامها القديم، وبخاصّة بعد أن تحوّلـت ليبيا إلى دولة نفطية، وترك بن حليم، حسـب زعمه، السياسة، وتفرّغ كلّيّاً للأعمال الحرّة.[89] وكانت المشروعات والأعمـال المتعلّقة بنشـاط شـركات البترول، بدءاً مـن حركة منح الامتيـازات البترولية وما صاحبها من عمليات خفيّة، وانتهاءً بعقود بناء شبكات أنابيب نقل البترول والموانئ النفطية، الميدان الأفضل لهذا الثلاثي لأنّه الأكثر ربحية والأجزل بعائداته.[90]

وبالطبع فقد كان لكلّ طرف من هذا الثلاثي، إلى جانب نشاطه المشترك مع بقية أطرافه، نشـاطه الخـاص به بعيداً عن هـذه الأطراف، وإن كان يوظّف علاقته معها في تعزيز مكاسـبه ومغانمه الخاصة. فقد كان لعبد الله عابد صفقاته ومشـروعاته الخاصة، كمشـروع بناء طريق فـزان السـيئ السـمعة، كما كان لبن حليم شـراكة مع شـركة بكتل الأمريكية ومـع جون تابن السفير الأمريكي السابق في ليبيا.[91]

البوصيـري الشـلحي هو الآخر كانت لـه معاملاته وصفقاته التجاريـة والمالية الأخرى بعيداً- وليس بالضرورة بالكامل- عن عبد الله عابد السنوسـي ومصطفى بن حليم. وكانت هـذه الصفقات، في الأغلب، تتمّ عن طريق أخيـه عمر (من مواليد عام ١٩٣٢) وأخته لطفية وزوجها محمد عبد السـلام الغماري،[92] وأطراف ليبية أخرى (من أمثال مصطفى العجيلي) أو غير ليبية (من أمثال كمال زاده الإيراني).

ومـن الأمثلـة التي شـهدتها هـذه الحقبة، بشـأن تدخّـلات البوصيري الشـلحي لخدمة مصالحه التجارية والمالية، ما حدث بالنسـبة لمسـاعي شركة B.P البريطانية لبناء ميناء نفطي

---

٨٧ خدوري، مصدر سابق، ص ٢٧٨، ٢٧٩.

٨٨ راجـع مبحـث "علاقـة بن حليم بالبوصيري الشـلحي" في الفصل الرابع "حكومة بن حليم .. السـنوات العصيبـة". المجلد الثاني/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٨٩ مذكرات بن حليم، مصدر سـابق، ص ٥٠٥، ومذكرات الصيد، مصدر سـابق، ص ١٣٩. راجع أيضاً المبحث المذكور في الهامش السابق وكذلك الفصل التمهيدي من هذا المجلد بعنوان "جوانب من قصة البترول الليبي".

٩٠ راجع فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في هذا المجلد.

٩١ المرجع السابق.

٩٢ هما والدا زوجة العقيد عون ارحومة اشقيفة.

بالقـرب مـن مدينة طبرق، إذ قـام البوصيري باعتراض هذه المسـاعي رغم حصول الشـركة بادئ الأمر على موافقة من الملك.[٩٣]

خلاصة

وصف تقرير[٩٤] للبعثة الأمريكية في ليبيا البوصيري الشلحي، بعد مرور أسابيع قليلة على تعيينه يوم ١١/ ١٠/ ١٩٥٤ في منصب ناظر الخاصة الملكية خلفاً لوالده إبراهيم الشـلحي، بعبارة جاء فيها:

"على الرغم من أنّ البوصيري عُيِّن في منصب ناظر الخاصة الملكية، فإنّه شـخص لا يملك أيّة أهمّية سياسية".

كان البوصيري يومذاك دون الخامسة والعشرين من العمر .. ولم تمضِ إلا سنوات على ذلك التاريخ حتى أصبح البوصيري أهمّ شخصية سياسية في ليبيا بعد الملك إدريس. ووفقاً للمؤشّرات كلّها، كان يعدّ العدّة للانقضاض على السلطة، وقطع الطريق على وليّ العهد في اعتلاء العرش خلفاً لعمّه الملك.[٩٥]

٩٣ للمزيـد حـول هـذا الموضوع راجع مبحـث "تطورات نفطيـة" في الفصل الثالـث "حكومة الدكتور فكينـي .. البدايـة الواعدة" ومبحث "تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية – بن حليم نموذجاً" في هذا الفصل.

٩٤ التقرير مؤرّخ في ٩/ ١١/ ١٩٥٤ ويحمل الرقم (68) بالملف 773.00.

٩٥ ومن أغرب المفارقات في تاريخ دولة الاستقلال أن يلقى البوصيري الشلحي مصرعه في ٢٣/ ٤/ ١٩٦٤ أي بعد نحو ثلاثة أشهر فقط من استقالة فكيني.

مطالب القوى الوطنية

مـرَّ بنـا[٩٦] كيف أنَّ سـتَّةً من أعضاء مجلس النـواب[٩٧] وأربعة من الشـخصيات الوطنية[٩٨] قامـوا فـي ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢ بتسـليم الملـك إدريس – عبر كبير تشـريفاته فتحـي الخوجة – مذكِّـرة حـول الوضـع الراهن يومذاك بالبـلاد، وضمَّنوها جملـةً من المطالـب الوطنية ذات الطابع الإصلاحي تلخَّصت في:

- الدعوة إلى إلغاء النظام الاتحادي وإعلان الوحدة الكاملة.
- إيقـاف مـشروع بناء مدينـة البيضاء كعاصمة، وتعيـين مدينة طرابلـس عاصمة وحيدة لليبيا.
- اتّخـاذ جملة من الخطوات الحازمة لمحاربة مختلف صوَر الفسـاد المالي والتسـيّب الإداري المنتشر في شتى مرافق الدولة وأجهزتها.

كان ذلك في أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد، وكما سـلفت الإشـارة، فقد قاطع أعضاء البرلمان الستَّة اجتماعات الدورة البرلمانية التي انعقدت بمدينة البيضاء منذ السادس مـن ديسـمبر/ كانون الأول من ذلك العام (١٩٦٢). ومن الواضـح أنَّ حكومة الصيد لم تعر اهتماماً كبيراً لما ورد في تلك المذكّرة من مطالب، وبخاصَّة أنَّ تلك الحكومة لـم تبقَ طويلاً منذ تقديم المذكّرة، فقد سقطت في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣.

وقد انتهزت تلك المجموعة البرلمانية فرصة وصول فكيني إلى رئاسة الوزارة، فأعادت تقديـم مطالبها السـابقة نفسـها إلى الحكومة الجديـدة من خلال إدراجها فـي جدول أعمال جلسـة مجلس النواب التي انعقدت بمدينة البيضاء يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣، وقد نصّت مضابط تلك الجلسـة كذلك أنَّ النائب البرلماني علي مصطفـى المصراتي طالب الحكومة الجديدة خلالها باتّخاذ خطوات إصلاحية من أجل إعادة ثقة الشـعب بالحكم، ومن أجل وضع نهايةٍ

٩٦ راجع فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٩٧ هم النواب: محمود صبحي، ومحمد بشـير المغيربي، ومحمد بوصاع الزنتاني، والفيتوري يوسـف زميت، والسـايح فلفل، وأحمد عبد الحفيظ الرماش.

٩٨ هم مصطفى بن عامر، ومحمود مخلوف، وإبراهيم بشير الغويل، وعبد الرحمن بركات بن سعود.

للأزمة الأخلاقية التي تعيشها البلاد. وقد طالب تحديداً خلال تلك الجلسة بـ:

- تقديم قانون من أين لك هذا؟ لمحاسبة المسؤولين عمّا دخل في ذمّتهم المالية منذ الاستقلال.
- تحقيق المزيد من حريّة التعبير، لأنَّ الانتقادات للحكومة في المجالس الخاصَّة لا تكفي.
- السماح بتشكيل الأحزاب السياسية بحيث يستطيع أصحابها التعبير عن آرائهم بحرّية.
- إلغاء القواعد الأجنبية بالبلاد.

وقد لقيت هذه النقطة الأخيرة بالذات ترحيباً مدوّياً في قاعة البرلمان،[٩٩] كما قامت صحيفة "**الرائد**" الأهلية بنشر كلمة النائب علي مصطفى المصراتي بكاملها في عددها الصادر يوم ١٣/ ٤/ ١٩٦٣.[١٠٠]

ومن جهةٍ أخرى، فقد شاع بين الأوساط الشعبية وبين النخب المثقّفة وذوي التوجّهات الحزبية تحلّي فكيني بروح وطنية وميول قومية تقدّمية، وبثقافة عالية، وقدرات علمية وإدارية، الأمر الذي شجّع أعداداً منهم على أن تتقدَّم إليه بمذكّرات تعبِّر عن جملة من المطالب الوطنية، كان من أبرزها ما أُطلِق عليه "مذكّرة القوى الوطنية"[١٠١] التي اشتملت على عددٍ من المطالب اعتبر مقدّموها أنّها تشكّل "الحدّ الأدنى من المتطلّبات التي لا يمكن لأيّة حكومة من دونها أن تطمع بتأييد الشعب أو تجاوبه معها". وتتلخَّص أهمّ تلك المطالب في:

أوّلاً- تعديل الدستور بما يجعله ينصّ على توحيد البلاد توحيداً حقيقياً، واعتبارها جزءاً من الأمَّة العربية، وبما يجعله يتضمَّن نصوصاً تؤمّن العدل الاجتماعي.

ثانياً- القيام بجملة من الخطوات التي تعزّز الديمقراطية والحريات العامَّة في البلاد.

ثالثاً- انتهاج سياسة حازمة تستهدف الانعتاق من التبعية السياسية والاقتصادية.

رابعاً- اعتماد أسلوب التخطيط الموجّه في مجال الاقتصاد.

خامساً- تعزيز استقلالية القضاء ونزاهته.

سادساً- تحقيق جملة من المطالب المتعدّدة الأخرى، مثل توفير السكن للعمال وصغار الموظفين

---

٩٩ راجع التقرير السرّي للسفارة البريطانية في ليبيا المؤرّخ في ٨/ ٤/ ١٩٦٣ ذا الرقم الإشاري 1014/63، الملف FO 371/173238.

١٠٠ راجع على سبيل المثال ما ورد في رسالة السفارة البريطانية السرّية المؤرّخة في ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣، ذات الرقم الإشاري ١٠١٢١ بالملف السابق نفسه.

١٠١ نُشرت هذه المذكّرة في صحيفة "**الأيام**" الأهلية بتاريخ ١/ ٥/ ١٩٦٤. وهذا التاريخ لاحق على تاريخ تقديمها، وهو يقع خلال حقبة حكومة محمود المنتصر الثانية، وذلك على اعتبار أنَّ بعض ما جاء بتلك المذكّرة من مطالب كان ما يزال بانتظار الإنجاز والاستجابة من تلك الحكومة.

وطبقات الشعب الكادحة، والاهتمام بالقرى والدواخل وتوفير المياه، وتشجيع البحث العلمي والتأليف والنشاط الفكري.

وفيما يلي النصّ الكامل لهذه المذكرة:

"حضرة السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم.

بعد التحيّة،

إنّه لمن دواعي التشجيع أن يجد الشباب المؤمن بوطنه، وبحتمية تقدّمه، أنفسهم أمام شخص لـه مثل ثقافتكم وفيه المقدرة على فهم واستيعاب نبل الغايات المتوخّاة من وراء نشاطاتهم ممّا يدفع هؤلاء الشباب في تقديم المطالب التي يستوحونها من الظروف الموضوعية للبلاد، والتي تتطلّبها وتحتّمها المرحلة التي تمرّ بها، ليكون تنفيذها مساهمة معقولة في سبيل الانطلاقة العظيمة التي تمرّ بها أمّتنا العربية، فضلاً عن ضرورتها الملحّة بالنسبة لاحتياجات شعبنا.

يا سيادة الرئيس..

إنّ هوّة سحيقة من السلبية وعدم الثقة والقطيعة وعدم التجاوب كانت تفصل لمدة طويلة بين هذا الشعب وبين الذين حكموه، لم تزدها أساليب الدعاية وكمّ الأفواه وشراء الضمائر والأساليب البوليسية وتعقّب كل من يجأر بالشكوى أو يشير بإصبعه إلى نقطة ضعف إلا عمقاً واتساعاً.

وغير خافٍ أنّ سبب هذه الهوّة يرجع إلى هذا الشعب الذي تمرّس بالنضال، والذي سبق له أن قدّم نصف أبنائه طعماً لحرب ضروس ضدّ المستعمر وأذنابه فداءً لوحدته وحرّيته وتقدمه، والذي يعيش الآن بكل عواطفه وإحساساته في المعركة القومية التقدمية التي تخوضها الأمّة العربية المجيدة في هذه المرحلة من تاريخها، لتتبوأ مركزها اللائق بها بين الأمم، وتستعيد تاريخها المجيد، وتبعث حضارتها العظيمة، متطلّعة إلى انتصاراتها التي تتحقّق كلّ يوم، أملاً أن يجد الرجال الذين يضعونه في القلب من هذه المعركة كما كان شأنه دائماً* في كلّ معارك الأمّة العربية المناضلة في تاريخها الطويل.

غير خافٍ أنّ سبب هذه الهوّة هو أنّ هذا الشعب يعرف على وجه التحديد حقيقة مصالحه، والخطّ الذي يجب أن تسير فيه سياسته، والطريقة المؤدية إلى هذه المصالح، ويدرك بحدسه العفوي، ووعيه الذي تكامل له من خلال نضاله الطويل، وسائل الغش والتمويه التي حاولت بعض الحكومات تضليله عن طريقها، وقد أدرك أنّ غالبية حكامه الذين توالوا على حكمه لم يستهدفوا هذه المصالح، ولم يسلكوا طريقها، وإنّما دأبوا على التكالب وراء مصالحهم الشخصية يخدمونها ويضخمونها، كما دأبوا على استغلال نفوذهم ومراكزهم في سبيل الكسب الحرام، كلّ ذلك على حساب مصالح الشعب وأمانيه.

---

* العبارة تبدو غامضة في هذا السياق (الناشر).

ولقـد بعث تشـكيلكم للوزارة، عـلى النحو الذي تمّ، أملاً في تحقيق حـدٍّ من الشروط اللازمة للحكم الذي يسـتحق أن يتجاوب معه الشـعب. هذه الشروط التي لا تتوفّر إلا إذا تمّ تحقيق المطالب الآتية على الأقل:

أولاً- تعديل الدستور الليبي بحيث:

١- ينصّ فيه على توحيد ليبيا توحيداً حقيقياً.

٢- ينصّ فيه على اعتبار ليبيا جزءاً من الأمّة العربية.

ثانياً- إنّ الديمقراطيـة هي الـشرط الضروري الأول لتطوير أي بلـد وتأمين تقدمه، بدونها يتعذّر العمل السـياسي بأشـكاله الطبيعية، وينفتح المجال أمام أعـمال العنف، وانطلاق أزمـات خطـيرة تُـروى عناصرها بالأوضـاع التـي يفجّرهـا الكبت وتعطيـل الحريات والأنظمة اللاديمقراطية.

ولقـد تجاهل بعض الحـكام تعرّض الحكم للخطـأ والانحراف، ولم يؤمنوا بضرورة مشـاركة الجماهير في الحكم، وحقها في مراقبة الحكم وتطويره، أو حتى تغييره بشكل جدّي، ممّا جعلهم يبـدون خصومـاً عنيدين للديمقراطية، من حيث هي أسـلوب في الحكم يقوم على أسـاس أنّ السـلطة هي ملك للشـعب، وأنّ للشـعب ملء الحق في أن يقول كلمته في القلّة الحاكمة، وأن يصحّح الأوضاع بالشكل الذي يراه مناسباً، وأن يشارك في عملية الحكم بالقدر الذي يريده، وأن يـمارس مراقبته على الأجهـزة الحاكمة، وحقه الدائم في محاسـبتها، وفي إقامة النظام الذي يلائم أوضاعه، وتغيير الأنظمة والعهود الفاسدة.

ولا يخفـى أنّ انعـدام وسـائل التصحيـح بالطرق الديمقراطيـة يفضي إلى جمـود أجهزة الحكم وتعطلها وشـللها وتشـويه أهدافها من قبـل النزعات الفردية ومصالـح المتحكّمين بها، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل دور هذه المؤسسات والأجهزة في العمل السياسي أو تشويهه.

وإنّ أهمّ الاحتياجات الملحّة في هذه الفترة، التي يجب توفّرها في بلادنا في هذا المجال، تتلخّص في:

أولاً: وجوب إطلاق الحريات العامة، وذلك عن طريق:

أ- توفـير الحريـة للصحافة التـي ظلّت حتى الآن، ومنـذ عهود الاسـتعمار البغيضة، مكبّلة بقيـود ثقيلة دأبت الحكومات المتوالية على كتم أنفاسـها، حتـى إنّه يمكن القول بأنّ هذه البلاد لم تعرف حرية الصحافة طوال عهد الاستقلال وما قبله، فلقد منعت على الأحرار رخص الصحافة، كما سـدّت صفحات الصحف القليلة، الرسـمية منها وشبه الرسمية، في وجه كل كلمة صريحة حرّة هادفة.

ب- فتـح المجـال أمـام تكويـن المنظـمات الشـعبية المختلفـة، السياسـية والثقافيـة والنقابيـة

والاجتماعية، ومنع التسلط عليها، والتدخل الذي يستهدف إخضاعها لغايات بعيدة عن أهدافها الحقيقية والتي كثيراً ما تكون مشبوهة.

ج- إلغاء القوانين المقيدة للحرية، مثل قانون الاجتماعات، وقانون منع التظاهر، وقانون منع مخاطبة السلطات إلخ.

ثانياً: تعديل قانون الانتخابات بحيث [يتمّ]:

أ- تخفيض مبلغ التأمين لكي تتاح الفرصة أمام ذوي الكفاءة والاستعداد من فقراء المواطنين لترشيح أنفسهم.

ب- تحديد المبالغ التي يجوز صرفها في الغاية الانتخابية.

ج- إجازة الترشيح بقوائم.

د- إعطاء المرأة حقّها في الانتخابات، وتخفيض الحدّ الأدنى لسنّ المرشّح إلى ٢٥ سنة.

ثالثاً: اتخاذ سياسة حازمة تستهدف الانعتاق من التبعية وذلك بالآتي:

أ- العمل على التخلّص من القواعد الأجنبية والمعاهدات الاستعمارية غير المتكافئة التي كبّل بها الشعب.

ب- السير مع الركب العربي التحرّري، والأخذ بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

رابعاً: ممّا لا شكّ فيه أنّ التخطيط الاقتصادي الموجّه أصبح مسألة جوهرية مهمّة في حياة الدولة حتى في الدول العريقة في الرأسمالية، ولقد كان نتيجة إهمالنا هذا العنصر الجوهري في تركيب الدولة الحديثة تردّينا في أوضاع اقتصادية سيّئة تقوم على الارتجال الرهيب، وقد كان ذلك نتيجة الاعتماد على عناصر تفتقر إلى الكفاءة والإخلاص والنزاهة. ولا يخفى أنّ الثروة البترولية التي نبعت في البلاد قد أخذت تصطنع طبقة جديدة ممّن أثروا فجأة، وبدأت تثقل شيئاً فشيئاً بمصالحها على الشعب وتبتعد عنه، وكثيراً ما تتناقض معه في بعض الأحيان لتلتحم مع مصالح الشركات الأجنبية التي ما فتئت تضغط على أجهزة الحكم بوسائلها المختلفة لتقيم أوضاعاً ونظماً وقوانين تؤمّن مصالحها، المشروعة منها وغير المشروعة.

ولقد كان اغتيال أهمّ الضمانات التي وفّرها قانون العمل سنة ١٩٥٧ لمواطنينا العمال عن طريق استصدار تعديلٍ سلب العمال حقهم المشروع في الإضراب عن العمل، كما سلبهم كثيراً من مكاسبهم الأخرى، مظهراً من مظاهر تدخل هذه المصالح غير المشروعة، المتمثلة بجزء من الرأسمال الليبي والشركات الأجنبية التي لم يعد تسلّطها على الحكم ورشاويها للحكم خافية على أحد.

كما كان نجاح هذه المصالح غير المشروعة في فرض تكرير البترول الليبي خارج الأراضي الليبية ضريبة كبيرة لهذا الوطن، ومظهراً آخر من مظاهر التسلط المشار إليه، لذلك فإنّه، حتى تردّ للشعب مصالحه وتحفظ كرامته، يتوجّب في هذا المجال:

أ- نفض الجهاز الإداري وتطهيره من العناصر السيئة التي دأبت على استغلال مراكزها لمصالحها الخاصة.

ب- وضع برامج مخططة للتنمية الاقتصادية في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية.

ج- قانون ينصّ على فرض ضريبة تصاعدية.

د- محاربة الاحتكارات المتعلقة بأسباب المعيشة للمواطنين.

هـ- متابعة الإثراء بلا سبب، واستصدار القوانين اللازمة لذلك.

و- تركيز الإدارات المشرفة على البترول في إدارة واحدة تكون لها فاعلية وقدرة على المحافظة على هذه الثروة الدافقة.

ز- العمل على زيادة حصة البلاد في صافي الأرباح بحيث لا تقلّ عن ٧٥٪ من مجموع الأرباح، وذلك تمشّياً مع ما أصبحت عليه الأمور في هذا الشأن في أكثر البلاد المنتجة للبترول في الوقت الحاضر.

ح- فرض رقابة محكمة من قبل السلطات المختصّة على مصاريف الشركات صاحبة الامتيازات للتأكّد من سلامة صحة هذه المصروفات، بحيث لا تكون عبئاً ثقيلاً تتحمّله ميزانية الدولة، كذلك يجب فرض مثل هذه الرقابة على حركة تصدير البترول الخام إلى الخارج.

ط- فرض تكرير البترول الليبي داخل ليبيا بما يستتبع ذلك من:

١- إنشاء مدارس ومعاهد لتخريج العمال الفنيين والمهندسين المختصين في الشؤون البترولية.

٢- إعداد برامج لإرسال بعثات سريعة للدراسات العليا والتخصص في الجيولوجيا والدراسات البترولية.

٣- إصدار تشريع يتناول فيما يتناوله إلزام الشركات البترولية المختلفة بتنفيذ هذا المطلب.

ك- تعديل قانون العمل بحيث:

١- تعاد للعمال مكاسبهم التي سرقت منهم.

٢- يصبح الانتماء إلى النقابة إجبارياً، ويفرض على أرباب العمل تحصيل اشتراكات لحساب النقابة.

٣- يعطى للمعلمين وغيرهم من المهنيين حقّ ممارسة النشاط النقابي وتكوين النقابات.

٤- يشمل حماية العمال الزراعيين.

٥- يمكّن الطبقة العاملة من التجمّع في اتحاد ليبي واحد.

خامساً: لا يخفى على سيادتكم أنّ مرفق العدالة هو من أهم مرافق الدولة، والذي عن طريقه تصان للمواطنين حقوقهم وحرياتهم، وبدون قوته وكفاءته تصبح النصوص حبراً على ورق. وليس بخافٍ أنّ السلطات قد دأبت على التدخل في شؤون هذا المرفق بصورة أو بأخرى، هذا علاوة على إهمالها، بعدم العناية به، الأمر الذي أدّى إلى مآسٍ خطيرة لحقت بحقوق الناس وحرياتهم وأمنهم. وقد أصبح الأمر الآن ملحّاً، ومحتّماً اتخاذ الخطوات الآتية في هذا الشأن:

أ- تطبيق مبدأ فصل السلطات تطبيقاً حقيقياً.

ب- تدعيم جهاز القضاء برجال أكفاء مختصين مع زيادة عددهم.

ج- تعديل كادر رجال القضاء والنيابة بما يكفل لهم المستوى اللائق بهذه المهنة المقدسة والمهمة الخطرة الملقاة على عاتقهم.

د- تعديل القوانين حتى يتسنّى الفصل في القضايا بالسرعة اللازمة، وبالأخص بالنسبة للقضايا الجنائية المتعلقة بأشخاص فاقدي الحرية، بحيث لا تزيد مدة حبسهم على ستة أشهر دون الفض في قضيتهم بداية واستئنافاً وطعناً.

هـ- تعديل قانون السجون بحيث يتحقّق غرض المشرّع من العقوبة، وهو إصلاح المذنب وتهذيبه، على عكس ما هو مطبّق الآن من أسلوب يجعل الأمر وكأنّ الغرض من العقوبة هو الإفساد أو التعذيب. وفي سبيل ذلك يجب إدخال ما يلي في قانون السجون:

١- جعل مصلحة السجون مؤسسة اجتماعية تربوية يتولّى إدارتها والإشراف عليها رجال مدنيون من المؤهلين المتخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية.

٢- إنشاء مدارس فنية تابعة لمصلحة السجون، تؤهل المساجين، وتسلحهم بحرفة يتعلمونها على أسس علمية ليتمكنوا بعد خروجهم من السجن من مواصلة حياتهم كمواطنين شرفاء. وتسلحهم أيضاً بقدر معقول من الثقافة والتربية الوطنية.

٣- تطبيق النصوص الحية في قانون السجون المتعلقة بفصل الفئات المختلفة على النحو الذي أوضحه القانون وأحكام الرقابة والتفتيش على هذه المصلحة للتحقق باستمرار من عدم ارتكاب أيّة مخالفة بحقّ المساجين في داخلها.

٤- تحسين مستوى التغذية والتنظيف بحيث تكون بالمستوى اللائق بالإنسان ..

سادساً: لا يخفى أنّ شعبنا قد حرم فترة طويلة خلال العهود الاستعمارية المتتابعة، وخلال فترات الحكم التي تخاف تقدم الإنسان ووعيه، من الحياة الكريمة اللائقة به، فعاش دائماً تائهاً في القفار، بعيداً عن الاستقرار والتحضر، أو يعيش في خيم وأكواخ لا تليق بحياة الإنسان في القرن العشرين، كما حرم من الارتفاع اللازم لقيام نهضة فكرية في هذا الوطن، إذ انعدمت وسائل التثقيف أو كادت نتيجة الخوف من الكلمة المضيئة التي راح سيف الرقيب يغلق الباب في وجهها، سواء كانت من الإنتاج الحضاري الإنساني أو إنتاج أبناء هذه البلاد الذين لم تتح لهم فرصة النشر لانعدام الصحف الحرة والمجلات الثقافية، ولعدم تشجيع من يجدون في أنفسهم القدرة على البحث العلمي والخلق والإبداع، لذلك فإنّه من الملحّ في هذه المجالات العمل على:

أ- إنشاء وزارة الإسكان، لتسهر على توفير السكن للعامل وصغار الموظفين وطبقات الشعب الكادحة التي تعيش في الأكواخ والبراريك.

ب- أن تعمل الدولة وبصفة أساسية على تطوير حياة قطاع كبير من المواطنين الذين يعيشون حياة البداوة غير المستقرة، وذلك عن طريق الاهتمام بالقرى وتوفير المياه واستصلاح الأراضي والاهتمام بالمراعي.

ج- تشجيع البحث العلمي والتأليف والنشاط الفكري، وتيسير ذلك بالإكثار من الكتب والصحف والمجلات، وفتح المكتبات الشعبية في سائر أنحاء ليبيا، وتزويدها بمختلف وسائل التثقيف اللازمة، ورفع يد الرقيب التي أخذت تضيّق الخناق على كل ما هو قومي تقدمي.

يا سيادة الرئيس..

إنّا نؤمن إيماناً كاملاً أكيداً أنّ هذه المطالب هي تلخيص بسيط لأماني هذا الشعب ورغباته التي طالما تطلّع إليها في لهفة وأمل، وأنه اليوم أصبح يحسّ ويشعر أنّه أضحى أشدّ حاجة إليها من أيّ يوم مضى. كما أنّنا نعي وندرك أنّ هذه المطالب الطبيعية العادلة ستساعد على إزالة الهوة السحيقة بين الشعب وحكومته، هذه الهوّة التي خلقها استهتار حكّامنا بمصالح الشعب ومراميه." [١٠٢]

١٠٢ تعمّدنا إيراد النصّ الكامل لهذه المذكرة حتى يدرك القارئ درجة الطموح الذي كانت عليه مطالب القوى الوطنية يومذاك، وهو طموح لا يخلو -كما يرى القارئ- في بعض جوانبه من شطط ومبالغة وتطاول وغياب للواقعية.

نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية[١٠٣]

عرضنا في فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي"[١٠٤] لحركة ونشاط العناصر والقوى الوطنية والحزبية في ليبيا منذ مطلع الستينيات، وللعوامل والأسباب التي أسهمت في تأجيج ذلك النشاط، والتي كان من بينها خارجياً؛ قيام الوحدة المصرية السورية وسقوطها، وانتصار الثورة الجزائرية، وتنامي المدّ الناصري والقومي، وتوالي الانقلابات العسكرية في كلٍّ من سوريا والعراق والسودان واليمن، والتي أطاح اثنان منها بنظم ملكية، هذا فضلاً عن عوامل وأسباب داخلية تمثّلت في اكتشاف البترول عام ١٩٥٩، ونتائج انتخابات الهيئة البرلمانية الثالثة في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٠، إلى جانب تنامي الصراع بين وليّ العهد وأنصاره وبين ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وزمرته.

وإذا كان اختيار الملك إدريس لفكيني -على الأقل في جانب منه- هو وليد تلك الأحداث والعوامل، وبخاصّة الخارجية منها، فقد كان مجيئه على رأس الوزارة بانتمائه إلى جيل الشباب مع درجة عالية من التحصيل العلمي، وبما عُرف عنه من توجّهات قومية وتقدمية وسمعة طيبة، وما أطلقه من وعود، حافزاً على أن تتعاظم تطلّعات تلك القوى والعناصر، وأن تزداد حماستها ونشاطها.

يقول خدوري:[١٠٥]

"كما أنّ فكيني استطاع أن يثير اهتمام عامة الشعب ببضعة بيانات ألقاها على العمال وطلاب المدارس وغيرهم وعد فيها بالإصلاح وبمنح الحريات".

ويتّضح ذلك بجلاء من خلال البيان الذي ألقاه فكيني أمام مجلس النواب يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣. فقد كان مما جاء في كلماته أنَّ خطة حكومته قائمة على:

"التفاني في العمل، ونظافة اليد والضمير، وبراءة الذمّة، والترفّع عن المصالح الشخصية واستغلال النفوذ، وفتح أبواب الحرّية للشعب الليبي".[١٠٦]

١٠٣ نتمنّى أن يتصدّى للكتابة عن نشاط القوى الوطنية والحزبية وعلاقاتها خلال حقبة العهد الملكي (وعلى الأخصّ فترة الستينيات من القرن الماضي) أكثر من شخص ممّن عاصروا تلك الحقبة وشاركوا في أحداثها وتفاعلاتها.

١٠٤ الفصل الرابع من المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٠٥ مصدر سابق، ص ٣٥٦.

١٠٦ **"حقيقة ليبيا"**، مصدر سابق، ص ٣٠٣.

يورد تقرير[١٠٧] أعدّته السفارة الأمريكية في ليبيا بشأن موقف العناصر الوطنية والحزبية والقوى الجديدة إزاء فكيني ما ترجمته:

"إنّ الطلاب الليبيّين عموماً (وفي طرابلس أكثر ممّا في بنغازي) والعمال والمثقفين الشباب ومختلف القوى الحزبية الصغيرة من البعثيين والإخوان المسلمين، وربّما أيضاً الشيوعيون، أصبحوا منجذبين بشكل متنام إلى سياسات فكيني. إنّهم فخورون بموقفه القوي إزاء القضايا الأفرو-آسيوية، ومعجبون بحياده الشديد مع نبرته المعادية للغرب. إنّهم يوافقون على سياساته الداخلية (القائمة على محاربة الفساد وإعطاء المزيد من حرّية التعبير وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، كما أنّهم يرحّبون بما توحي به سياساته في المدى البعيد بأنّها ضدّ الملكية. كما أنّهم لا يعترضون على مساعيه بأن يكتسب لنفسه دعاية وشعبية ولعب دور أكبر".

لقد كان هذا كلّه من بين العوامل التي حفّزت القوى الوطنية والحزبية على تقديم عدّة مذكرات بمطالب وطنية عامّة،[١٠٨] وأخرى تنشد الإذن بإصدار صحف مستقلة (**"البلاغ"**، **"الحقيقة"**، **"الأيام"**، **"الشعب"**) أو بإنشاء تنظيمات سياسية.

ويورد محمد بشير المغيربي في كتابه **"وثائق جمعية عمر المختار: صفحة من تاريخ ليبيا"**[١٠٩] قصة "مشروع تنظيم سياسي" كانت بعض العناصر الوطنية قد شرعت في التخطيط له عام ١٩٦٣ باسم "الاتحاد الشعبي". وقد ضمّت هذه العناصر عدداً من رجال جمعية عمر المختار في بنغازي، من بينهم مصطفى بن عامر ومحمد بشير المغيربي ومحمود مخلوف وعبد الرحمن بركات بن سعود ومحمد السعداوية ومحمد مصطفى بازامة ومحمد إبراهيم الفلاح وطاهر محمد الشويهدي وفرج حامد مطر وعبد الحميد علي المقصبي، ومن طرابلس الشيخ محمود صبحي والسائح فلفل والفيتوري زميت وأحمد عبد الحفيظ الرماش وعلى ورّيث وإبراهيم الغويل ومحمود الهتكي.[١١٠] وقد تركت هذه العناصر لمحمد مصطفى بازامة (عضو جمعية عمر المختار المتفرّغ للدراسات الفكرية والتاريخية) مهمّة صياغة مشروع الدستور للتنظيم السياسي المزمع.[١١١] ويقول المغيربي في توضيح فكرة هذا المشروع:

---

١٠٧ التقرير يحمل الرقم (A-271) ومؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ (أي بعد سقوط حكومة فكيني)، وهو يحمل عنوان "تشريح للأشهر العشرة التي قضاها فكيني في رئاسة الوزارة"، الملف POL. 15- Libya.

١٠٨ راجع مبحث "مطالب القوى الوطنية" في هذا الفصل.

١٠٩ مصدر سابق، ص ٤٣٤-٤٣٨.

١١٠ ضمّت هذه الأسماء خمسة من أعضاء مجلس النواب كانوا من بين النواب الذين قاطعوا اجتماعات المجلس في مدينة البيضاء منذ أواخر عام ١٩٦٢. كما ضمّت هذه القائمة الشخصيات الموقّعة على المذكّرة التي قدّمت إلى الملك إدريس في ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢ عبر كبير التشريفات فتحي الخوجة. راجع مبحث "مطالب القوى الوطنية" في هذا الفصل. كما تجدر ملاحظة أنّ الأخير (محمود الهتكي) هو الشخص ذاته الذي نُشرت مقالتا صحيفة "طرابلس الغرب" يومي ١، ٨ يوليو/ تموز ١٩٦٣ باسمه. راجع مبحث "الإعلام في ظلّ الشويرف" بهذا الفصل.

١١١ راجع الملحق رقم (٢) الذي يتضمّن مشروع دستور "الاتحاد الشعبي".

"والحقيقة أنّنا أساساً لم نكن نميل إلى التقيّد بالنظام الحزبي في عملنا الوطني، لا استهانة بدور الحزب في تحقيق الأهداف السياسية، ولكن ربّما لأنّ نشأتنا لم تكن سياسية، ووجدنا أنفسنا نعمل لوطننا، في إطار مؤسسة وطنية جامعة لنشاطات سياسية وثقافية ورياضية، عملاً تطوّعياً في مرحلة تقرير المصير لبلادنا من مستعمرة سابقة إلى دولة مستقلة. وهذا طبعاً غير الاحتراف السياسي الذي يسعى بواسطة الحزب إلى استلام السلطة لتحقيق هدف سياسي".

"ومن ناحية أخرى فنحن لم نكن بتلك المرحلة في حاجة إلى أيديولوجية تحدّد معالم طريقنا، فنحن شعب عربي مسلم لا يتعارض انتماؤه القومي مع عقيدته الدينية، فهو يخوض معترك الحياة في هدي ما شرع الله من عبادات ومعاملات، وما منحه للعقل البشري من حرّية الحركة بالعلم والمعرفة في دنياه لعمارة الأرض سعياً لرضوان الله".

ويشير المغيربي إلى أنّ الأحداث والتطورات التي شهدتها ليبيا يومذاك حالت دون أن تسنح الفرصة لطلب الإذن رسمياً بإنشاء هذا التنظيم وإبرازه إلى حيّز الوجود، فبقيت الفكرة مجمّدة.

ومن الواضح أنّ أجواء العلاقة بين حكومة فكيني وبعض القوى الوطنية والحزبية سرعان ما تبدّلت وأصابها التوتّر والفتور. إذ تفيد الوقائع المتعلّقة بالفترة منذ مايو/ أيار ١٩٦٣ أنه:

- جرى في النصف الثاني من شهر مايو/ أيار عام ١٩٦٣ توزيع منشورات سرّية على نطاق واسع في مدينة بنغازي، شنَّت هجوماً على ناظر الخاصَّة الملكية البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي، كما حذَّرت من قيام النظام المصري بتدبير انقلاب عسكري في ليبيا.

- تردّد أنّ عناصر غير معروفة قامت في أواخر شهر مايو/ أيار بكتابة شعارات معادية للملكية فوق حيطان شوارع مدينتي بنغازي والبيضاء. كما تمّ توزيع منشورات تحمل الشعارات نفسها. ولوحظ تنامي التذمّر من المسؤولين بسبب عدم اتخاذ إجراءات لكشف الجناة في عملية اغتيال العقيد إدريس العيساوي. وقامت سلطات الأمن في بنغازي بالقبض يوم ٣٠/ ٥/ ١٩٦٣ على نحو (٥٠) مواطناً، من بينهم العديد من الشخصيات المعروفة بانتماءاتها إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين.[١١٢]

لا شكّ أنّ هذه الوقائع، وما أشرنا إليه من مظاهر الانفلات الإعلامي في ظلّ وزير

١١٢ راجع تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ٤/ ٦/ ١٩٦٣، وهو يحمل الرقم الإشاري VT 1015/54 بالملف FO 371/173 239.

الأنباء والإرشاد عبد اللطيف الشويرف، هي التي جعلت حكومة فكيني تبدو كما لو أنّها تراجعت عن بعض وعودها للقوى والعناصر الوطنية والحزبية.

- ففي أواخر شهر أغسطس/ آب ١٩٦٣ عقد مجلس الوزراء اجتماعاً بحث خلاله الخطر الذي يشكّله حزب البعث في ليبيا على النظام، وقد قرَّر المجلس الاكتفاء بتكليف سلطات الأمن بتكثيف مراقبة نشاط العناصر البعثية في البلاد.[١١٣]
- وفي أعقاب ذلك الاجتماع أعلن فكيني أمام البرلمان أنَّ حكومته لا ترى أنَّ الوقت مناسب للسماح بتشكيل الأحزاب السياسية في البلاد.

تقرير بريطاني عن الأحزاب

أورد تقرير سرّي للغاية أعدَّته هيئة المعلومات والتقديرات بالمخابرات العامة في مصر عن الوضع الداخلي في ليبيا[١١٤] أنَّ ميشيل عفلق (مؤسس حزب البعث) قد تنبّأ بعد استيلاء حزب البعث على السلطة في كلٍّ من العراق وسوريا خلال شهري فبراير ومارس/ شباط وآذار ١٩٦٣ أنَّ ضربة حزب البعث القادمة سوف تكون في ليبيا.

لا غرو في ضوء هذا التصريح المنسوب إلى مؤسس حزب البعث، وفي ضوء ما تردّد عن نشاط العناصر البعثية في ليبيا خلال شهر مايو/ أيار ١٩٦٣، أن تطلب الحكومتان البريطانية والأمريكية من سفارتيهما في ليبيا أن تقوما بإعداد تقارير مفصّلة عن قوة ونشاطات حزب البعث وغيره من القوى الحزبية في ليبيا.

ففي ٤/ ٧/ ١٩٦٣ بعث المستر لورنس من الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية في طرابلس يطلب منها إعداد تقرير عن التطورات المتعلّقة بنشاطات البعثيين والإخوان المسلمين في ليبيا، كما قام موريس Morris من الإدارة الشرقية Eastern Department بالخارجية البريطانية بتوجيه تعميم مؤرّخ في ٩/ ٨/ ١٩٦٣ على السفارات البريطانية في مختلف دول الشرق الأوسط عبّر فيه عن اهتمامه بمتابعة نشاطات البعثيين ومختلف الحركات القومية العربية.

وفي ١١/ ٩/ ١٩٦٣ قام السفير البريطاني ستيوارت بإحالة تقرير أعدته السفارة البريطانية في ليبيا تحت عنوان "ملاحظات حول قوة ونشاطات حزب البعث في ليبيا" إلى سكريفنر مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية.

١١٣ راجع الفقرة التالية من هذا المبحث بعنوان "تقرير بريطاني عن الأحزاب في ليبيا".
١١٤ التقرير مؤرّخ في ١٦/ ١١/ ١٩٦٤ ويحمل الرقم (٢٣). ص. (٢٤) من التقرير.

والتقرير المذكور[115] يقع في ثمانية عشرة فقرة لم يتمّ الإفراج عن ستٍّ منها هي الفقرات (٣، ٤، ٥، ٦، ٧ و٨) ولا يُنتظر الإفراج عنها إلا بعد مرور (٥٠) سنة. وينبّه السفير ستيوارت في مطلع هذا التقرير إلى أنّه توجد صعوبة، بسبب وجود حظر على نشاط التنظيمات السياسية في ليبيا، في الحصول على أيّة معلومات علنية overt عن نشاطات البعثيين وقوتهم.

يقول السفير البريطاني ستيوارت وفقاً للفقرات المفرَج عنها في تقريره:

الفقرة (٩)

"بعد النجاح الذي حقّقه البعثيون في كلٍّ من العراق وسوريا خلال شهري فبراير ومارس ١٩٦٣، أخذت الشائعات تروج حول تجدّد نشاط البعثيين في ليبيا، ووردت التقارير حول توزيع منشورات مصدرها البعثيون في مدينة بنغازي خلال النصف الثاني من شهر مايو تهاجم البوصيري الشلحي وعبد الله عابد، وتحذّر من وقوع انقلاب مصري في ليبيا. لقد تمّ اعتقال (٥٠) شخصاً يوم ٣٠/ ٥/ ١٩٦٣ في مدينة بنغازي، من بينهم شخصيات معروفة بانتمائها لحزب البعث وللإخوان المسلمين. ووفقاً لما يدور من ثرثرة في المقاهي، فإنّ البعثيين والإخوان المسلمين يتعاونون في تنظيم "حملة ضدّ الإمبريالية" بالرغم من أنّ أحد مخبري السفارة في بنغازي أعلمنا أنّ العناصر ذات الانتماء الوطني تفوق هؤلاء بشكل كبير عدداً، وأنّ هذه العناصر الوطنية تشكّك في أهداف البعثيين والإخوان المسلمين المعلنة ضدّ الإمبريالية، إذ إنّه كلّما اجتمعت دولتان عربيتان من أجل إقامة وحدة بينهما قام البعثيون والإخوان بالتصدّي لها بغرض تعطيلها."

الفقرة (١٠)

" المصدر الثاني للمعلومات العلنية overt حول نشاطات البعثيين والإخوان المسلمين هو ما يفضي به إلينا عدد من الوزراء والمسؤولين خلال محاورات معي أو مع أعضاء السفارة. ولأنّ هؤلاء هم في حكم المتقاعدين، ويغلب عليهم شدّة الانتقاد للحكومة الحالية [حكومة فكيني]، فينبغي أخذ ما يقولونه ببعض الحذر. فمحمد عثمان الصيد [رئيس الوزراء السابق] يصرّ على وجه الخصوص على وجود تجدّد في نشاط البعثيين والإخوان المسلمين. أمّا أحمد الهمالي (وكيل وزارة الأنباء والإرشاد السابق) فهو يضيف من جانبه الشيوعيين إلى هذه القائمة. ووفقاً لرأي بن عثمان فإنّ البعثيين والإخوان المسلمين يحظون بدعم البوصيري الشلحي [ناظر الخاصّة الملكية] وعبد الله عابد وبن حليم. أمّا محمود المنتصر [رئيس الوزراء الأسبق] فيزعم وجود أموال مصرية وراء هؤلاء. الهمالي يؤكّد على وجه الخصوص وجود علاقة تعاون في العمل بين وزير الأنباء والإرشاد عبد اللطيف الشويرف وبين وزير الدفاع سيف النصر عبد الجليل المعروف بأنّه موالٍ للبوصيري الشلحي وللمصريين وعدد من ضباط الجيش، بمن فيهم

---

١١٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1016/1 بالملف FO 371/173241.

عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة. الشخص الآخر الذي تحدّث معنا بمعلومات مشابهة هو وزير الدفاع السابق [في حكومة الصيد] يونس عبد النبي بالخير.

ويخصّص السفير ستيوارت الفقرة (**رقم ١١**) في تقريره للّهجة المعادية للغرب وللملكية التي طبعت الصحافة والإذاعة الليبية خلال الفترة منذ مجيء الشويرف. ويشير في هذا السياق إلى المقالتين اللتين نشرتهما صحيفة "**طرابلس الغرب**" الحكومية في عدديها الصادرين يوم ١، ٨ يوليو/ تموز ١٩٦٣ وتهجّم فيهما كاتبهما بأسلوب رمزي على الملكية والملك وعلى رؤساء الوزراء الخمسة السابقين والغرب. وأورد السفير في تلك الفقرة أنّ الهمالي يعتقد أنّ الكاتب الحقيقي للمقالتين هو الوزير الشويرف وليس محمود الهتكي الذي ظهرت المقالتان باسمه.[١١٦]

يتساءل السفير ستيوارت في مطلع الفقرة التالية: ماذا يعني كلّ ذلك؟ ويجيب عن هذا التساؤل قائلاً:

الفقرة (١٢)

"التقارير التي وصلت السفارة يكتنفها الغموض، غير أنّها ذات صلة بالمعلومات التي بين أيدينا حول اهتمام البعثيين بالانتخابات البرلمانية القادمة [التي كان مقرّراً لها أن تتمّ في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤].[١١٧] وهذه التقارير، فضلاً عن ذلك، متناقضة في بعض جوانبها. فالمفترض، على سبيل المثال، أنّ البعثيين يحظون بتأييد الشلحي ومع ذلك فإنّ منشوراتهم تهاجمه. والبعثيون والإخوان المسلمون مبغضون كلاهما من قبل المصريين، ومع ذلك فهم يتمتّعون بمساعدتهم. ويشاع أنّ بشير المغيربي على صلة بالبعثيين رغم أنّه ذو ميول وطنية ومن مؤيّدي مصر عن اقتناع. إنّ التفسير الذي يقدّمه بن عثمان – باستمرار على مدى السنوات– لصلة المصريين بنشاطات البعثيين والإخوان المسلمين هو أنّ عبد الناصر على استعداد تام لاستخدام مثل هذه العناصر لأغراضه خارج مصر بصرف النظر عن موقفه تجاههم داخل بلاده. وشعوري الخاص أنّه على الرغم من أنّ البوصيري ذو ميول يسارية فإنّه وبن حليم والأمير الأسود [عبد الله عابد السنوسي] لا يبدون رفاقاً متوائمين مع البعثيين".

ويمضي السفير البريطاني في الفقرة التالية من تقريره موضحاً:

الفقرة (١٣)

"إنّ الصورة تزداد تعقيداً بفعل عاملين إضافيين. أولها؛ الخلاف بين عبد الناصر والبعثيين.

١١٦ راجع مبحث "الإعلام في ظلّ الشويرف"، في هذا الفصل. ووفقاً لما أوردناه آنفاً في هذا المبحث، فإنّ الهتكي كان يدور في فلك عناصر جمعية عمر المختار ومجموعة صبحي– الغويل– وريّث وليس البعثيين كما ورد في المبحث المذكور، وكما ورد في هذا التقرير.

١١٧ راجع مبحث "تأجيل الانتخابات العامة" في فصل "البداية الواعدة" في هذا المجلد.

وإنّني أعتقد دون أيّ شك أنّ الليبيّين المعنيّين بهذه الأمور هم منحازون لعبد الناصر (وإن كان هذا لا يعني أنّهم يرحّبون بانقلاب مصري في ليبيا). ثانيهما؛ هناك التقارير الحالية التي تتحدّث عن التبدّل في الموقف تجاه وليّ العهد من قبل المصريين أو من قبل البوصيري.[118] إنّ هذا الأمر يشكّل صعوبة أكبر عند محاولة إدخاله في هذا اللغز، ولعلّ الشيء الوحيد الذي يمكن قوله باطمئنان أنّه ينبغي تفسير هذه التطورات من منظور اختلاف الشخصيات والطموحات حول النفوذ السياسي وليس من منظور تباين الأيديولوجيات. ومن المؤكّد أنّ مختلف العناصر موضوع التقرير لها بعض الأهداف المشتركة التي تجمعها مثل إنهاء القواعد العسكرية الأجنبية واستبدال الملكية بنظام جمهوري على سبيل المثال. غير أنّنا، وأخذاً في الاعتبار ما للانتخابات البرلمانية القادمة من أهمّية، نتوقّع أنّ العناصر الواعية سياسياً لن تتردّد لحظةً في الارتباط بأيّ مجموعات أو أفراد يمكنهم أن يخدموا مصالحهم الآنية. وفضلاً عن ذلك، فهناك ميل في هذا البلد غير الناضج سياسياً إلى إلصاق إحدى التّهم بأولئك الذين لا يشاركونهم الرأي أو الرؤية.[119] (وعلى سبيل المثال، فقد ذهب وليّ العهد، خلال حديث جرى مؤخّراً بينه وبين زميلي السفير الأمريكي، إلى حدّ الطعن في فكيني وعدد من وزرائه بقوله إنّهم بعثيون). إنّ هذين العاملين معاً يؤدّيان إلى المبالغة في تضخيم التأييد الذي يحظى به البعثيون، وكذلك في تصوير "خِسّة" أهداف البعثيين وغيرهم من المعارضين".

الفقرة (١٤)

"لا ينبغي إعطاء مصداقية كبيرة للطعن الذي أطلقه بن عثمان وجماعته [يقصد الهمالي وبالخير] حول الشويرف وسيف النصر. بمقدورنا أن نجزم بحدوث تغيير في لهجة الخطاب الإعلامي منذ مجيء الشويرف إلى وزارة الأنباء والإرشاد، غير أنّ الحكومة تبدو متنبّهة لذلك:

(أ) فمدير عام النشر والمطبوعات محمد بن زيتون تمّ نقله من منصبه، وهناك اعتقاد واسع أنّ هذا النقل كان بسبب المقالتين اللتين نشرتهما صحيفة "**طرابلس الغرب**". وهناك تقارير مفادها أنّ الشويرف نفسه في طريقه للخروج من الوزارة.

(ب) هناك عملية نقل أخرى شملت إزاحة إبراهيم الهنقاري أحد البعثيين البارزين [الذي كان ضمن العناصر البعثية التي سجنت عام ١٩٦١] من عمله في الإذاعة الليبية. وقد احتجّ الهنقاري على قرار نقله في رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء نشرتها صحيفة "**الرائد**".

الفقرة (١٥)

"وفي العموم، لدينا السبب للاعتقاد بأنّ مجلس الوزراء بحث منذ أسابيع مضت ما إذا كانت الزيادة في نشاط البعثيين في ليبيا باتت تشكّل خطراً على النظام، وأنّ المجلس قرّر أنّ الحالة

١١٨ راجع مبحثي "وضع وليّ العهد وعلاقاته" و"وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته" بهذا الفصل.
١١٩ أعتقد أنّها ملاحظة سديدة وعلى درجة كبيرة من الأهمية.

لم تصل إلى ذلك الحد، واكتفى بتكثيف مراقبة نشاط العناصر الحزبية. وبرأي السفارة فإنّ الزيادة في نشاط البعثيين هي التي دفعت الحكومة إلى أن تعلن أمام البرلمان أنّها لا ترى الوقت مناسباً للسماح بتشكيل الأحزاب السياسية في البلاد".[١٢٠]

"إنّ هذه الأحداث تزامنت مع سلسلة من المقالات ضدّ حزب البعث في الصحافة [الليبية] وعلى الأخصّ فيما يتعلّق بما آل إليه الاتحاد بين مصر وسوريا والعراق. وقد لا يكون بعيد الصلة بهذا الموضوع قيام الحكومة بإدخال تعديلات على قانون الجنسية [رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤].[١٢١] وقد تردّد أنّ التعديل[١٢٢] كان موجّهاً بالتحديد ضدّ الفلسطينيين الذين، كما يزعم بن عثمان، كانوا دوماً الأبرز في نشر أفكار حزب البعث".

وقد حاول السفير ستيوارت في الفقرة التالية تلخيص وضع البعثيين في ليبيا، إذ جاء فيها:

الفقرة (١٦)

"ولتلخيص وضع البعثيين في ليبيا يمكن القول:

(أ) باعتبار أنّهم ينتمون إلى "النخبة"، فمن المحتمل أنّ مؤيّديهم هم من أصحاب النفوذ رغم أنّهم قليلون بالعدد.

(ب) هناك، دون شك، كثيرون في ليبيا ممّن يتعاطفون مع أهداف البعثيين، وهناك أيضاً من يمكن أن يتحالف معهم لأسباب تكتيكية. غير أنّ صورتهم العامّة اهتزت كثيراً بسبب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة (سبتمبر/ أيلول ١٩٦١).

(ج) بالتأكيد هناك تجدّد في نشاطات البعثيين، غير أنّه ينبغي النظر إلى هذا النشاط في سياق ما طرأ على النشاط السياسي في ليبيا من تنامٍ بشكل عام مع الانتخابات البرلمانية المرتقبة."

وقد خصّص ستيوارت **الفقرة** (١٧) للتعليق حول ما أثاره موريس من سؤال في التعميم الذي وزّعه على سفارات بريطانيا بالشرق الأوسط، وهو السؤال المتعلّق بتحرّك العناصر القومية الأخرى وتوجّهها إلى عبد الناصر ووضعها جهودها تحت تصرّفه. وقد عقّب ستيوارت على ذلك بقوله:

"إنّ لعبد الناصر شعبية واسعة في أوساط الشعب الليبي كافّة، وكما أشرت من قبل فإنّ

١٢٠ نتمنّى أن يحظى هذا الموضوع بمزيد من البحث والتبيان من قبل معاصري تلك الأحداث.

١٢١ أدخل التعديل بموجب القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٦/ ٧/ ١٩٦٣ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم (٤) بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٦٣.

١٢٢ انصبّ هذا التعديل على المادة (١٠) من قانون الجنسية التي تناولت أسباب جواز سحب الجنسية وإسقاطها، كما انصبّ على تمديد المدة التي يجوز خلالها سحب الجنسية وإسقاطها عن الأشخاص الذين سبق أن منحت لهم، من خمس إلى عشر سنوات.

التعاطف معه قد ازداد على حساب البعثيين نتيجة انهيار الوحدة، وقد ينعكس هذا على سير الانتخابات والمناورات الانتخابية، غير أنّه لا يوجد حتى الآن بين أيدينا أيّ دليل على قيام حركة شعبية منظمة [تابعة لعبد الناصر]".

وختم السفير البريطاني ستيوارت تقريره المثير بفقرة ختامية رقم (١٨) أشار فيها إلى أنّه سوف يرسل نسخاً من تقريره إلى روبرت دونداس Robert G. Dundas في بنغازي وإلى موريس بالإدارة الشرقية بالخارجية البريطانية، وإلى كلّ الجهات[١٢٣] التي تلقّت نسخة من رسالة موريس المؤرّخة في ٩/ ٨/ ١٩٦٣.

توصية مثيرة

ليس بمقدورنا بالطبع أن نعرف على وجه اليقين ما ورد في تقرير السفير ستيوارت حول قوة ونشاطات حزب البعث وجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا المؤرّخ في ١١/ ٩/ ١٩٦٣ إلى أن يتمّ الإفراج عن فقراته كلّها وعما حُجب منها. غير أنّه لا يخالجنا شكّ بأنّ مجرّد عدم الإفراج عن بعض هذه الفقرات هو دليل قاطع على خطورة وحساسية ما ورد فيها من معلومات وبيانات. ولعلّه ممّا يؤكّد أهمّية هذه المعلومات المحجوبة مطالعة ما ورد في تقرير آخر أعدّه السفير نفسه بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٦٣ عن أداء وزارة فكيني خلال الأشهر الستة الأولى لها في الحكم، وسنفصّل الحديث عنه في الفصل التاسع.

ورّيث والمصراتي

لئن كانت علاقات الشخصيات والرموز الوطنية والحزبية لم تخلُ خلال هذه الفترة من "تحالفات" ولو محدودة وصغيرة ومؤقتة (كما مرّ بنا في تقرير السفارة البريطانية السالف الإشارة إليه)، فإنّها لم تخلُ أيضاً، كما هو شأنها على الدوام، من مصادمات وصراعات، خفيّة وظاهرة، حول قضايا كثيرة، شخصية وعامة، محلية وقومية.

من الأمثلة على ذلك ما حدث بين علي ورّيث[١٢٤] (من الشخصيات الطرابلسية الوطنية الشابة المحسوبة على التيار القومي/ الإسلامي) وبين النائب بالبرلمان الليبي علي مصطفى المصراتي[١٢٥] من مواجهة كلامية حادّة داخل أحد اجتماعات "جمعية الفكر" بطرابلس. لقد

١٢٣ تعمّدت إيراد هذه الفقرة من التقرير حتى يدرك القارئ الكيفية التي يتمّ بها الأداء والتنسيق بين عمل مختلف الجهات المعنية بالموضوع ذاته في الخارجية البريطانية.

١٢٤ هو صهر المحامي إبراهيم الغويل وشريك عمل له، وهو أحد الموقّعين على المذكرة المرفوعة إلى الملك إدريس بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢ بشأن الأوضاع الراهنة يومذاك في ليبيا.

١٢٥ أحد شبّان حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي. دخل البرلمان عام ١٩٦٠ واشتهر بمواقفه المعارضة للحكومة داخل البرلمان وخارجه. راجع ما ورد بشأنه أيضاً في مبحث "دورة برلمانية نشطة" في فصل "البداية الواعدة" من هذا المجلد.

أشار إلى هذه الواقعة الطاهر العقبي (رئيس المجلس التشريعي بولاية طرابلس حتى فبراير/ شباط ١٩٦٣) خلال الحوار الذي جرى بينه وبين السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية بطرابلس غابرييل باولوتزي يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٣ وسجّله الأخير في تقرير بعث به إلى واشنطن، وكان مما جاء فيه:[١٢٦]

"تحوّل الحديث [بين الدبلوماسي الأمريكي والطاهر العقبي] إلى الهجوم الذي شنّه النائب علي مصطفى المصراتي على قاعدة ويلس وسياسة أمريكا في الشرق الأدنى خلال الملتقى الذي عقد بجمعية الفكر يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٦٣. وقد وصف الدبلوماسي الأمريكي ما جاء على لسان المصراتي بأنّه ليس فقط مثيراً، ولكن يفتقر أيضاً وبشكل كبير للدقّة.

وعلّق العقبي على الفور بأنّ تأثير المصراتي على الجماهير هو في حالة تدنٍّ سريع، لأنّ الناس أدركت أنّ كتاباته وخطبه هي من أجل إثارة المواطنين فقط، والأسوأ من ذلك أنّ المصراتي درج على مهاجمة الفساد المالي في الوقت الذي أصبح معروفاً عنه الآن أنّ سمعته في هذا المجال غير نظيفة. وواصل العقبي قائلاً: على سبيل المثال، هاجم المصراتي الفساد المالي لحكومة بن عثمان في حين أنّ بعض النواب تلقّوا رشاوى من تلك الحكومة. وفي حين أنّ ما قاله المصراتي بشأن القواعد الأجنبية استقبل بشغف من قبل سامعيه، فإنّ ملاحظاته بشأن الفساد المالي جلبت ردّ فعل معاكساً."

"وأضاف العقبي أنّ علي ورّيث وقف في نهاية حديث علي المصراتي (بجمعية الفكر) واتّهمه بأنّه يطعن في ذمّة بعض أعضاء مجلس النواب، ويتّهمهم بقبول أموال رشوة، في حين أنّه نفسه ليس بريئاً من هذا الاتّهام. ثمّ قال ورّيث إنّ زمن "الكلام الذي لا معنى له" قد ولّى، وأنّه ينبغي على الناس أن يتكلّموا وأن يعملوا بمسؤولية."

وأضاف التقرير:

"ووفقاً لما ذكره العقبي، فقد غادر النائب المصراتي قاعة جمعية الفكر وهو يصرخ بوجه ورّيث متّهماً إيّاه بمحاولة تحطيمه. وأضاف العقبي شارحاً ما حدث، أنّه من المعروف أنّ المصراتي كان قد قبل "قرضاً" من الحكومة السابقة [حكومة بن عثمان] غير معروف القيمة وغير محدّد الغرض. وكنائب في البرلمان، فإنّ قبوله لهذا "القرض" يعتبر عملاً غير مشروع، وإنّ التحقيق في ملابسات هذا الموضوع جارٍ حالياً. وقد خلص العقبي إلى أنّ المصراتي لم يعد ذا قوة على المسرح السياسي، ومن المؤكّد أنّه لن يعاد انتخابه للهيئة البرلمانية الجديدة [التي كان مقرّراً لها أن تنعقد في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤]".

١٢٦ التقرير مؤرّخ في ٦/ ٦/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري A-409 بالملف POL. 2- Libya.

وقد أورد باولوتزي في ختام تقريره عن لقائه بالطاهر العقبي ملاحظة حول هذا الموضوع جاء فيها:

"إنّ ملاحظات العقبي حول النائب المصراتي هي ذات أهمية خاصة، لا سيّما فيما يتعلّق بتخطئته علانية من قبل زميل له في "جمعية الفكر" هو ورّيث الذي عرف عنه في السابق إعجابه بأفكار المصراتي. إنّ المعلومات التي جرى تجميعها بواسطة مصادر السفارة تؤكّد كلّها وجهة نظر العقبي حول تدنّي تأثير المصراتي في أوساط الجماهير وبين المثقفين".



الإعلام في ظلّ الشويرف

عُرف عبد اللطيف الشويرف، وزير الأنباء والإرشاد الجديد، بالاستقامة وبالنزاهة الوطنية، كما كان ذا ميول قومية وإسلامية مستنيرة ومعتدلة، ويتمتّع بثقافة واسعة.

بدأ الشويرف حياته الوظيفية كمدرّس، وأظهر اهتماما خاصاً بالكتابة على صفحات الجرائد المحلية في موضوعات ثقافية واجتماعية، كما كتب عدداً من المقالات السياسية ضدّ بريطانيا، واشتهر ببرنامج "إلى الأمام" الذي كان يقدّمه أسبوعياً عبر الإذاعة الليبية المسموعة، كما كان أحد العناصر المؤسّسة والنشطة في "جمعية الفكر" بطرابلس.[١٢٧]

ترك الشويرف التدريس وعمل كسكرتير للمجلس التشريعي بولاية طرابلس، ومن بعده سكرتيراً لمجلسها التنفيذي، إلى أن تمّ حلّه بموجب التعديلات الدستورية التي جرت في مطلع شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢، ثمّ واصل عمله كسكرتير للمجلس الإداري لولاية طرابلس.

ربطت الشويرف بعلي الديب، رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس (٦١-١٩٦٣)، كذلك بواليها فاضل بن زكري، صلة طيّبة. ومن المرجّح أنّه عبر هذه الصلة، التي ربطته بدورها بالبوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية، تمّ اقتراحه على فكيني كي يضمّه إلى الوزارة التي شكّلها في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ ليصبح الشويرف بذلك ثاني وزير للأنباء والإرشاد[١٢٨] في العهد الملكي وهو يومذاك في الـ (٣٥) من العمر.[١٢٩]

ويُفهم من أحد التقارير الأمريكية المتأخّرة أنّ فكيني لم يكن مرتاحاً لوزيره الشويرف بالكامل، ومن ثمّ قام في ١٨/ ١٢/ ١٩٦٣ بإصدار قرار من مجلس الوزراء بتعيين أحمد الصالحين الهوني وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد، دون أخذ استشارة الشويرف بذلك أو علمه.

ويعلّق السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية غابرييل باولوتزي الذي أعدّ ذلك

١٢٧ راجع مبحث "جمعية الفكر" في فصل "حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.
١٢٨ كان حسن ظافر بركان أوّل وزير شغل هذا المنصب في حكومة محمد عثمان الصيد (١٩٦٠-١٩٦٣).
١٢٩ راجع تقارير وبرقيات السفارة البريطانية في ليبيا ذات الأرقام الإشارية VT 1015/19 بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٦٣، VT 1015/20 بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣، الملف FO 371/173 237.

التقرير[١٣٠] على هذا القرار بقوله:

"إنّ أحمد الصالحين الهوني، الوكيل الجديد لوزارة الأنباء والإرشـاد، يتمتّع بثقة رئيس الوزراء فكينـي. وربّـما دلّ تعيينـه في هذا المنصب عـلى أنّ فكيني قرّر اسـتخدام هذه الـوزارة للدعاية لشخصه كما فعل سلفه بن عثمان بنجاح خلال حقبة وزارته. لقد أبلغ الهوني ضابط العلاقات العامة [بالسـفارة الأمريكية] أنّ تعيينه كان عن طريق فكيني دون علم وزير الأنباء والإرشـاد أو موافقته. ويتكهّن الهوني أن يقدّم الوزير استقالته من منصبه".

وأيّـاً ما كانت أسـباب تعيين الهونـي ودوافعه، فمن الثابت أنّ وسـائل الإعلام وبخاصة الصحافة شهدت نشاطاً وازدهاراً منذ تولّي الشويرف الوزارة في مارس/ آذار ١٩٦٣.

- فمن جهة أعطت الوزارة في ظلّ الشويرف تصاريح بإنشاء صحف جديدة.[١٣١]
- ومن جهة ثانية فقد تمتّعت وسائل الإعلام في عهده بهامش كبير من الحرّية استخدمته تلك الوسائل على أوسع نطاق، بحيث بلغت درجة يمكن وصفها بالانفلات الإعلامي.

وقـد عبّـر تقريـر[١٣٢] مبكّـر بعـث بـه رجـل المخابـرات بالسـفارة البريطانيـة لوكاس بتاريـخ ١٣/ ٥/ ١٩٦٣ عن انزعاجه الشـديد لمـا أخذ يظهر في بعـض الصحف المحلية المستقلة:

"منـذ تغيـير الحكومة في مـارس [١٩٦٣] دأبت افتتاحيـات الصحف هنـا في طرابلس كما في بنغـازي عـلى المطالبة بالمزيـد من حرية الصحافـة. وفي طرابلس على وجـه الخصوص طالبت صحيفـة "**الرائـد**" [مسـتقلة] بإلغـاء الرقابـة الحكومية على الصحـف. وقد تمثّـل ردّ الفعل الأوّلي لهذه المطالبة، على ما يبدو، في نقل وكيل وزارة الأنباء والإرشاد أحمد الهمالي من منصبه. فمن المعروف أنّ الهمالي كان خلال حقبة حكومة الصيد صوتاً لسـيّده، وتعرّض بسـبب ذلك لانتقادات شديدة".

ويمضي لوكاس في تقريره:

"وبـصرف النظر عن محاسـن وعيوب حرية الصحافـة هنا، فإنّ النتائج بالنسـبة لنا [بريطانيا] تبـدو غير صحية unhealthy بالكامل. وكأمثلة لما بدأ يظهـر على صفحات الجرائد هنا، فإنّني أرفق لكم ترجمة لمقالين نشرتهما صحيفة "**الرائد**"، يدعو أحدهما[١٣٣] إلى مراجعة كافّة الترتيبات

---

١٣٠ التقرير مؤرّخ في ٧/ ١/ ١٩٦٤ ويحمل الرقم الإشاري (A-212) بالملف POL. 15-4 Libya.

١٣١ يقول خدوري في هذا المعرض "وبالفعل أجاز صدور بضع جرائد بدون التفات إلى عددها وفائدتها". مصدر سابق، ص (٣٥٦).

١٣٢ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/49، الملف FO 371/173 239.

١٣٣ بعنوان "حديث الأسبوع" في العمود الأسبوعي الذي يحرّره رمضان ميزران في العدد الصادر بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٦٣.

التـي نجمت عن المعاهدة المبرمة [مع بريطانيـا] أثناء الحقبة الاتحادية. أمّا الثاني[134] فهو يهاجم بقوّة الرئيس كنيدي بسبب سياسته التي أعلن عنها بشأن الشرق الأوسط".

ثمّ يختم لوكاس تقريره بعبارة جاء فيها:

"فيما عدا هذه المقالات (ومثيلاتها) فإنّ موضوع حرية الصحافة يمكن النظر إليه على أنّه قشّة في مهبّ الريح".

كما أشار إلى الظاهرة ذاتها التقرير الذي أعدّته السفارة البريطانية بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٦٣ بعنوان "قوة ونشاطات حزب البعث في ليبيا"،[135] فقد جاء في الفقرة (١١) منه:

"هنـاك انزعاج لدى عدد من الليبيّين الذين يتصلون بالسـفارة من النـبرة المتنامية ضدّ الغرب وضدّ الملكية التي أخذت تصدر عن الصحافة الليبية، ولا سـيّما الإذاعة المسـموعة، منذ مجيء الشويرف إلى وزارة الأنباء والإرشاد".

مقالتان بجريدة "طرابلس الغرب"

يبـدو أنّ الحرّية التي تمتّعت بهـا الصحافة في تلك الفترة لم تعرف ضوابط ولا حدوداً. فقد أشار عدد من التقارير التي أعدّتها السفارتان الأمريكية والبريطانية في ليبيا خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٣ إلى مقالتين نُشـرتا بجريدة "**طرابلس الغرب**" الرسـمية في مطلع شـهر يوليو/ تموز من ذلك العام.

- نـشرت المقالـة الأولى منهما في عدد الصحيفة المذكورة الصـادر يوم ١/ ٧/ ١٩٦٣ تحت عنـوان "المقال كلمتي" بتوقيع صحفي مغمور يدعى محمود الهتكي. وقد صيغت المقالة بأسـلوب رمـزي مبطّن تحامل فيـه كاتبه على العائلة السنوسـية والملكية التـي رمز إليها بالشجرة، ودعا إلى تحطيمها واجتثاثها. وقد نُشرت المقالة في عدد الصحيفة نفسه الذي اشـتمل على عـدد من المقالات نشرت في الذكرى السـنوية لمؤسـس الحركة السنوسـية الإمام محمد بن علي السنوسي. وفيما يلي نصّ هذه المقالة:

"المقال كلمتي[136]

في ليبيا شـجرة عمرها حوالي ٨٥ سـنة تقريباً، غريبة في تكوينها، ولقـد جاءوا بها من الخارج، وفي ذلـك الوقت كان الناس يعتقدون في كلّ شيء إلى درجة الإيمان بل العبادة. وخصوصاً إن

١٣٤ افتتاحية عدد الصحيفة الصادر يوم ١١/ ٥/ ١٩٦٣ بعنوان "التهديد الأمريكي والمدّ القومي العربي".

١٣٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1016/1، الملف FO 371/173 241.

١٣٦ أثبتنا النص (في المقالتين) كما هو في الأصل بغض النظر عما ورد فيه من أخطاء لغوية.

كان هذا الشيء من الخارج؟ فاستغلّ صاحب تلك الشجرة بسذاجة الناس وجهلهم فأطلق عليها اسم شجرة الجنّة؟! حتى يزداد إيمان الناس بها، وقد ازداد فعلاً.

أمّا غرابتها فأنّها طوال هذه السنين لم يطرأ عليها أي تغيير. والأغرب من ذلك أنّ الناس الذين يؤمنون بها ويعبدونها، ظنّاً منهم أنّهم سينعمون بظلّها على الأقل، فقد هلك معظمهم؟

وتتغذّى هذه الشجرة من حولها، حتى أنّها لم تُبقِ بجانبها شيئاً يغذّي. ولقد رأيت تلك الشجرة من سنين، ورأيت عبّادها وهم كثيرون، ولو أنّهم ينسحقون بسرعة.

رأيتها منذ سنين بعيدة، وكنت أعتقد أنّ الزوابع التي مرّت في السنوات الأخيرة سوف تقلع تلك الشجرة.

ولكن عندما شاهدتها آخر مرّة اندهشت مثل ما ستندهشون.

اندهشت، لأنّني وجدتها كأنّها غُرست بالأمس، لم تؤثّر فيها الزوابع بل زادتها قوة.

إنّني أعتقد ومؤمن بأنّ هذه الشجرة غير صالحة لليبيا. تُرى هل يجد علماء النبات عندنا وسيلةً لإعدام تلك الشجرة؟ أرجو ذلك."

- أمّا المقالة الثانية فقد نُشرت في عدد الصحيفة ذاتها الصادر يوم ٨/ ٧/ ١٩٦٣ تحت عنوان "حكاية أمي" تهجّم الكاتب فيها بوضوح على رؤساء الوزارة الخمسة السابقين دون ذكر أسمائهم، واتّهمهم بالفساد وبإبرام معاهدات مع حكومات أجنبية سلبت من ليبيا سيادتها، كما أشار إلى أنّ رئيس الوزراء السادس (يقصد فكيني) هو تحت المراقبة الشديدة. وفيما يلي نصّ هذه المقالة:

"حكاية أمي

أمّي .. غنية جداً .. ثروتها تعدّ بالملايين .. ولي إخوة .. وأخوات كثيرون أيضاً ..

وأمّي .. تسكن في حيٍّ يحيط به جيران أجانب؟ .. وبرز من إخوتي الكثيرون حتى الآن – ستة – وتقاليد أمّي، ولا أريد أن أقول أسرتي لأنّ الأسرة لا دخل لها في هذا الموضوع، أنّها تعطي في كلّ مرّة لأحد أخوتي حقّ التصرّف في جميع شئوننا؟ .. وكما قلت برز في محيط أسرتنا ستة من إخوتي ليسيّروا شئوننا.

فأمّا أخي .. الأوّل .. فإنّه أوّل ما تسلّم الأمر اتصل بإحدى العائلات الأجنبية، وارتبط معها بالتزامات تضرّ بمصالح أمّي؟

ولقد حاولنا المستحيل بأن نقنع أخي بعدم الارتباط مع هذه العائلة إلا أنّه فعلها وانفضّ الأمر..

غير أنّ أمّي لم تتركه يبقى مدّة طويلة في إدارة شئوننا، وأرسلته إلى الخارج، بعد أن منحته مبلغاً لا بأس به. ولست أدري ماذا فعل بالمبلغ ..

ثمّ أسندت المهمّة إلى أخي الثاني. وكان أخي هذا مخلصاً لا يحبّ العائلات التي تسكن بجانبنا؟!

وعندما تسلّم الأمر بإدارة شئوننا كان أوّل ما فعله الاتصال ببقية إخوتي وأخواتي ليجمع شملهم..

غير أنّ العائلات الأجنبية لا تريد ذلك. ونسيت أن أقول لكم أنّ أخي الأول كان قد منح تلك العائلة التي ارتبط بها بالالتزام المشار إليه – منحها حقّ التدخّل في شئوننا.

وكما قلت رغم اعتراضنا نحن الأخوة والأم كذلك؟ وعندما حاول أخي الثاني المستحيل لجمعنا، فشل وترك الأمر للآخرين وانصرف؟ وماذا عن أخي الثالث؟

لا أنكر أنّه متعلّم.. نعم إنّه درس في الخارج وتحصّل على شهادة .. وقسط كبير من العلم.. والعلم نور.. غير أنّ أخي لم يرَ نور العلم وفضّل نور الذهب.. على نور العلم..

كيف..؟

عندما رجع وسلّمته أمّي مقاليد التصرّف في شئوننا .. عرفته من أوّل نظرة .. وأوّل نظرة دائماً لا تخطئ؟

ماذا عرفت فيه؟

لا شيء إلا أنّه لصّ؟ لصّ مثقّف. وأمّا كيف اكتشفته .. فمسألة اكتشافه ليست سرّاً، نعم ليس بين أسرتنا أسرار. وهذه هي ميزة أسرتنا..

وإليكم السرّ.. عندما قابل أمّي ليتسلّم الأمر لم ينظر إلى أمّي مثل ما يفعل أيّ ابن.. وإنّما نظر إلى خزينتها .. ولا أريد أن أطيل .. وفعلاً .. تركنا نحن، وفكّر في نفسه فقط.. وسرق ما سرق.. غير أنّ أمي.. وكما قلت، كانت غنية وغنية جداً وإيرادها كبير..

فلم تؤثّر سرقات أخي الثالث في خزينة أمي.. غير أنّه، وفوق السرقات، ارتبط بإحدى العائلات مثل أخي الأول، كما أنّه باع بعض ممتلكات أمي وتركنا وخرج..

وجاء أخي الرابع.. وحاول أن يكسب عطفنا، غير أنّا استيقظنا نوعاً ما.. ولم نتركه يفعل أي شيء دون مراقبة.

غير أنّه استغلّنا مرّة وفعل مثل إخوته السابقين.. وذهب.. وذهابه لم يكن بلا ذهب.

ولعلّكم مللتم هذه القصّة وتعتقدون أنّ جميع إخوتي منحرفون..؟ وسيفعل الخامس مثلما فعل

الثالث والرابع وإلى آخره.. كلا فأخي.. الخامس.. هذا نوع آخر.. نوع يستحقّ الدراسة..

إنّه نموذج غريب.. وصدّقوني أنّني لم أرَ أغرب من أخي الخامس؟ غريب في شكله.. وغريب في كلامه.. وفي تكوينه أيضاً.. والأغرب من ذلك أنّه كان جاهلاً.. نعم جاهلاً.. وجهولاً.. إلا أنّه ذكي، ذكي لدرجة مدهشة.. ولا أستطيع أن أقول عنه أنّه لصّ.. لأنّه أكثر من ذلك؟

وفوق ذكائه كان جريئاً بشكل فظيع.. وكان يستخدم مكره وذكاءه لصالح نفسه.. وأمّي المسكينة لا تستطيع الحراك لأنّها تخاف؟ ولقد سرق أخي الخامس ما أبقاه إخوته .. وفعل ما يريد فعله حتى أنّه لم يبقَ في خزينة أمي ما يُذكر..

ولكن، وكما كرّرت ،كان إيراد أمي كبيراً.. وتركنا أخي الخامس..

لم يتركنا بطريقة عادية وإنّي لا أريد ذكرها الآن.. وربّما كلّكم تعرفونها. وبعد ما خوت – خزينة أمي.. أتى أخي السادس – الذي أعرفه جيداً – إنّه متعلّم ومتّزن لا أستطيع أن أمدحه ستمدحه أفعاله..

إنّه الآن في أوّل الطريق، طريق إدارة شئوننا.. إنّني أراقب أخي بدقّة .. تُرى هل ينفع ويحاول إصلاح ما أفسده إخوته من قبله..

أم تراه، وكما يقول المثل الشعبي منين ها العرف، من هالشجرة – إنّني أنتظر .. وإنّني أدعوكم معي للانتظار..

محمود الهتكي

ملحوظة: حديث أسرتي له بقية."

وقد تناول موضوعَ هاتين المقالتين تقرير للسفارة الأمريكية أعدّه السكرتير الأول بها ويليام وايت بتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٩٦٣، وكان مما جاء فيه:

"إنّ المقالتين تحملان توقيع شاب طرابلسي يدعى محمود الهتكي عُرف بنشاطه الرياضي المتميّز، غير أنّه لم يشتهر بأيّة مواهب في الكتابة. وفي الواقع، فإنّ المسؤولين الليبيّين يستبعدون أن يكون هو كاتب هاتين المقالتين. ومع ذلك فقد ورد أنّه تمّ توقيفه بتهمة القذف وتشويه السمعة، كما أُشيع بأنّ السلطات اكتشفت أنّه بعثي. ويرجّح أحد كبار المسؤولين في وزارة الأنباء والإرشاد أنّ الكاتب الحقيقي لهاتين المقالتين هو عبد القادر بو هروس رئيس تحرير صحيفة "**الرائد**" [المستقلة]. كما تردّد أنّ محمد بن زيتون مدير عام النشر والمطبوعات تعرّض للمساءلة غير العلنية بسبب سماحه بنشر المقالة الثانية ولا يتوقّع صدور إجراء تأديبي بحقّه".

ويضيف التقرير الأمريكي:

"إنّ المقالتين أحدثتا ضجّة في أوساط الدبلوماسيين أكثر من تلك التي أحدثتاها بين الليبيّين، ولعلّ مرجع ذلك أنّ معظم الليبيّين لم يكترثوا بقراءة المقالتين بسبب عنوانيهما أو لأنّهما كانتا محشورتين في الصفحات الداخلية من الصحيفة. إنّ بعض الدبلوماسيين يقرأون الشيء الكثير في أنّ المقالة الأولى تمّ نشرها في الذكرى السنوية للسنوسي الكبير. وإنّ هؤلاء المراقبين يرون أنّ الهتكي اختار تلك المناسبة ليدسّ مقالته الصغيرة داخل الصحيفة. ومع ذلك فإنّ معظم الليبيّين يعبّرون عن أنهم لا يرون في المقالة سوى محاولة متعثّرة في الكتابة الرمزية."

ثمّ يضيف:

"إلا أنّ المقالة الثانية أثارت المسؤولين الليبيّين بشكل كبير. ويبدو أنّ أغلبية أعضاء البعثات الدبلوماسية في ليبيا يجدون متعة كبيرة في المقالة الثانية، ومع ذلك فهم يعتقدون أنّ المقالة الأولى هي الأكثر أهمّية. وبالنسبة للمسؤولين الليبيّين، فيبدو أنّ اعتراضهم ليس على محتوى مقالة "حكاية أمي" ذاته، ولكن على حقيقة أنّه جرى نشر مثل هذه المقالة في صحيفة حكومية. ويَعتبر كثيرون منهم محمد بن زيتون مدير عام النشر والمطبوعات في وزارة الأنباء والإرشاد مسؤولاً عن نشر المقالتين. ومن جانبه أسرَّ بن زيتون إلى موظفي السفارة الأمريكية بأنّه يبدو أنّ مراقبي النصوص في إدارته اعتقدوا أنّ المقالتين كانتا ذات طبيعة أدبية ومن ثمّ فقد أجازوهما. كما عبّر عن اعتقاده بأنّ الهتكي ليس هو كاتب المقالتين، فهو مجرّد لاعب كرة قدم ولا يملك المقدرة الفكرية التي تمكّنه من صياغة اللغة التي وردت بهما. إنّ الهتكي وفقاً للتقارير تمّ احتجازه بتهمة القذف وتشويه السمعة. كما زُعم بأنّ الشرطة الداخلية اكتشفت أدلّة تثبت أنّه عضو في حزب البعث. إنّ النفّاتي عصمان مساعد وكيل وزارة الداخلية أبلغني بأنّه يعتبر بن زيتون مسؤولاً عن المقالتين، وأنّ من واجبه أن يكون أكثر حذراً في المستقبل. لقد أسرّ عصمان لي بأنّ الشرطة تتحرّى عن الكاتب الحقيقي، وأنّ عبد القادر بو هروس رئيس تحرير "**الرائد**" هو، حتى الآن، المشتبَه الأوّل به".

كما أشار تقرير السفارة الأمريكية المذكور إلى توضيح بشأن المقالتين المذكورين، نشرته صحيفة "**طرابلس الغرب**" في عددها الصادر يوم ١٠/ ٧/ ١٩٦٣، وأبانت فيه أنّها سعت إلى إعطاء الكتّاب الناشئين الفرصة للتعبير عن آرائهم من أجل تشجيع مواهبهم الأدبية، ومن أجل الدفع بالنشاط الفكري إلى الأمام. كما أشار التوضيح أنّه تبيّن للصحيفة أنّ مقالة الهتكي " حكاية أمي" هي غير مناسبة لتناول المشاكل العامة، وأنّها طريقة غير مجدية للتعبير عن الرأي العام، ومن ثمّ فإن مقالات الهتكي سوف تتوقّف. كما أكّد أنّ المقالات الموقّعة بأسماء محرّريها هي من مسؤوليتهم وحدهم، وأنّ تلك المقالات لا تعكس سياسة الصحيفة.

وقد ختم الدبلوماسي الأمريكي تقريره عن المقالتين بعبارات جاء فيها:

"يبدو أنّ المسؤولين الليبيّين يحاولون تناسي هاتين المقالتين، كما يظهر الحرج عليهم كلّما أثير النقاش معهم حولها. إنّ استغراب معظم هؤلاء المسؤولين (وكذلك معظم المراقبين) ينصبّ في معظمه على حقيقة أنّ المقالتين نشرتا في صحيفة "طرابلس الغرب" الرسمية، وليس على مضمون المقالتين نفسه."

"إنّ السرعة النسبية التي حظرت الصحيفة بها الاستمرار في نشر مقالات " حكاية أمي" تشير إلى أنّ الحكومة لا تزال غير راغبة تماماً في إعطاء هامش كبير جداً لحرّية التعبير، على الرغم من أنّ رئيس الوزراء فكيني وعد بمثل هذا النوع من الحرّية[١٣٧]. ووفقاً لما تسير الأمور عليه الآن فلا يبدو أنّ بن زيتون سوف يتعرّض للمعاقبة، إلا أنّه سوف يُطالَب بأن يكون أكثر حذراً في المستقبل. وإذا صحّ، كما زُعم، أنّ الهتكي بعثي، فهذا ممّا يحمل السفارة على الاعتقاد أنّ تحرير المقالتين ربّما تمّ من قبل أحد المحامين الذين يُشاع بأنّهم بعثيون، من أمثال عبد الله شرف الدين".

أمّا السفارة البريطانية في ليبيا، فقد تناولت هي الأخرى هاتين المقالتين في عدد من تقاريرها.[١٣٨] غير أنّها ذهبت، بشأن هوية الكاتب الحقيقي لهما، في اتجاه مختلف، وذلك كما يتّضح من الفقرات التالية التي وردت في تقرير أعدّته السفارة عن "قوة ونشاطات حزب البعث في ليبيا"[١٣٩] بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٦٣:

"فقرة (١). مقالان نشرا بصحيفة "**طرابلس الغرب**" الرسمية خلال شهر يوليو/ تموز أثارا اهتماماً كبيراً في هذا المضمار. أحد هذين المقالين الذي حمل عنوان "المقال كلمتي" أشار بطريقة رمزية غير مباشرة، وبأسلوب أدبي منمّق ومفضّل لدى الصحفيين العرب، إلى "الملكية" وخلص إلى أنّ هذه الشجرة قديمة جداً ويجب اجتثاثها. أمّا المقال الثاني الذي ظهر في الأسبوع اللاحق، فقد حمل عنوان "حكاية أمي"، وتناول بالأسلوب والكيفية نفسيهما رؤساء الوزراء السابقين، وتهجّم بأسلوب إيحائي على الملك وعلى حلفاء ليبيا الغربيين. ووفقاً لما ذكره أحمد الهمالي (وكيل وزارة الأنباء والإرشاد السابق) فلا يوجد شكّ في أنّ كاتب المقالين هو الشويرف (وزير الأنباء والإرشاد) نفسه، ذلك أنّ الكاتب الذي ظهر المقالان باسمه (محمود الهتكي) هو كاتب ناشئ في المجال الرياضي، ولم يُعرف له حتى يومذاك أيّ مقال سياسي."

ويُفهم ممّا ورد بالوثائق البريطانية حول لقاء جرى بين وليّ العهد والسفير الأمريكي لايتنر[١٤٠] في أواخر أغسطس/ آب ١٩٦٣ أنّ حكومة فكيني لم تتّخذ أيّ إجراء بحقّ

---

١٣٧ لا يخفى على القارئ أنّ مثل هذا النوع من الحرّية لم يكن موجوداً في أيّ بلد عربيّ آخر باستثناء لبنان.

١٣٨ راجع رسالة لوكاس إلى سكريفنر بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٦٣ ذات الرقم VT 1208/9.

١٣٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1016/1 بالملف FO 371/173 241.

١٤٠ كان السفير الأمريكي لايتنر قد أطلع زميله البريطاني ستيوارت عمّا دار في ذلك اللقاء، وقام الأخير بإرسال رسالة عن محتواه إلى الخارجية البريطانية بموجب رسالة مؤرّخة في ٩/ ٩/ ١٩٦٣ تحمل الرقم الإشاري VT 1015/60، الملف FO 371/173 239.

الأشـخاص الذيـن كانوا وراء المقالتين الرمزيتين اللتين تطعنان في سـمعة خمسـة رؤسـاء وزارة والملك.

المزيد من الحملات الصحفية

ويبـدو أنّ مقالتـي صحيفة "**طرابلـس الغرب**" وما أثارتاه مـن ردود فعل؛ لم تحولا، في ظـلّ أجواء "حرّية التعبيـر" التي وعدت حكومة فكيني بهـا، دون أن تواصل الصحافة الليبية حملاتها اللاذعة في كلّ اتجاه. وكانت صور الفسـاد المالي، وممارسـات شركات البترول، والمعاهدات، والقواعد الأجنبية، هي الهدف على الدوام من وراء هذه الحملات.

وعلى سـبيل المثال، فقد نشـرت صحيفة "**العمل**" التي يـرأس تحريرها أحمد بو هدمة (عضـو المجلس التشـريعي البرقاوي السـابق) وتصدر في بنغازي، فـي عددها رقم (١٧٨) الصادر يوم ٢٣/ ٩/ ١٩٦٣ قصيدة[١٤١] من نظم جعفر الحبوني واشتهرت يومذاك بين الليبيّين، وعُرفت بمطلعها الذي يتسـاءل "وين ثروة البترول .. يا سمسـارا" وحمل قائلها بعنف على مختلف صور الفساد المالي والرشوة المنتشرة. كما نشرت الصحيفة في العدد ذاته تقريراً[١٤٢] صحفياً للكاتب طالب الرويعي، عرّض فيه تحت عنوان "**٢٤** سـاعة في البريقة" بممارسات شركات البترول الأجنبية وبعض المقاولين المحليين في منطقة البريقة البترولية.

وحملة على المعاهدة البريطانية

فـي ٢٨/ ١١/ ١٩٦٣ تبادل رئيس الوزراء فكيني مع السـفير الفرنسـي فـي ليبيا الوثائق التـي تـمّ بموجبهـا اسـترجاع الحكومة الليبيـة لمطارات سـبها وغدامس وغات من فرنسـا. وعندما جرى يوم ٧/ ١٢/ ١٩٦٣ افتتاح الدورة البرلمانية الخامسـة (الهيئة البرلمانية الثالثة) بمدينة البيضاء، لم يرد في خطاب العرش، الذي ألقاه رئيس الوزراء بهذه المناسبة، أيّة إشارة إلى موضوع مراجعة المعاهدة مع الحكومة البريطانية التي يفترض أن تتمَّ خلال شهر يوليو/ تموز من العام ١٩٦٣ (أي بعد مضي عشر سنوات على توقيعها عام ١٩٥٣).[١٤٣]

ولـم يمضِ يومان على تلك المناسبة حتى صدرت صحيفة "**العمل**" الأسبوعية المستقلة

---

١٤١ سـمعت من أحد رجال تلك الحقبة أنّ الملك إدريس رحمه الله رفض الاسـتجابة إلى طلب بعض الشخصيات بالتدخّل والحيلولة دون نشر هذه القصيدة في وسائل الإعلام، وعبّر عن تأمينه على صدق ما جاء بها.

١٤٢ كان هذا التقرير ضمن سلسـلة من التقارير الصحفية التي نشرتها الصحيفة في تلك الفترة تحت عنوان "أضواء في النهار" وأشـارت وثائق السفارة الأمريكية إليها. من ذلك، على سبيل المثال، تقريرها رقم (A-50) بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٦٣ بالملف POL. 6-Libya.

١٤٣ يرجـع السـبب في إغفال هذا الموضوع من خطاب العرش إلى أنّ حكومة الصيد اتفقـت في أواخر أيامها مع الحكومة البريطانية على تجديد الاتفاقيـة الماليـة المبرمة بين الحكومتين دون مفاوضات، وأن يعاد النظر في معاهدة التحالف والصداقة بينهما في عام ١٩٦٥. راجع مبحث "العلاقات مع بريطانيا" في الفصل الثاني "حكومة الصيد .. ونهاية حقبة"، المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

بنغازي يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٣ تحمل في طيّاتها مقالة بعنوان "انكسر قيد .. فمتى تتحطّم بقية الأغلال ؟".[١٤٤] وقد لخّصت البرقية المرسلة من المستر روبرت دونداس من السفارة البريطانية في بنغازي مضمون تلك المقالة على النحو التالي:

"بعد أن أشار كاتب المقالة إلى تخلّي فرنسا مؤخّراً عن حقوقها في مطارات سبها وغدامس وغات، نبّه إلى القرارات الصادرة عن مؤتمرات الدار البيضاء وأديس أبابا التي دعت إلى إجلاء القواعد العسكرية .. ثمّ تساءل: لِمَ لم يتمّ إعادة النظر في المعاهدة الليبية–البريطانية وفقاً لما تنصّ عليه؟"

"ثمّ ذكر كاتب المقالة أنّ ليبيا كانت تمرّ، عندما وقّعت على المعاهدة، بأوقات عصيبة، وأنّ بريطانيا وافقت من جانبها على تمويل العجز في الميزانية الليبية. غير أنّ الظروف قد تغيّرت منذ ذلك الوقت، ولا يوجد ما يدلّ على ظهور نتائج للمساعدات البريطانية، ولا يمكن إرجاع أي مشروع اقتصادي إلى تلك المساعدات. لقد حوّل الخبراء البريطانيون ميزانية ليبيا إلى ميزانية الجهاز الإداري وليس إلى ميزانية مشروعات إنمائية."

"إنّ بريطانيا هي وحدها المستفيدة من هذه القواعد. ولو قامت بريطانيا بدفع ضرائب جمركية ورسوم موانئ على بضائعها وسفنها [في ليبيا] لفاق إجمالي ذلك ما تلقّته الحكومة الليبية من مساعدات بريطانية .. وفضلاً عن ذلك، فقد تمتّعت بريطانيا باستخدام الأراضي الليبية لقواعدها ومناوراتها العسكرية، كما استخدمت أجزاء كبيرة من المساكن بالمدن."

"طالب الكاتب الحكومة الليبية في الختام أن تعلن عن موقفها من المعاهدة، وأن تشرع فوراً في المحادثات مع بريطانيا بشأنها، فعائدات ليبيا البترولية أصبحت تغني ليبيا عن الاستمرار في الاعتماد على المساعدات البريطانية".[١٤٥]

في يوم ١٠/ ١٢/ ١٩٦٣ تمّ تبادل الوثائق المتعلّقة بتجديد الاتفاقية المالية بين الحكومة الليبية وبريطانيا، والتي جرى الاتفاق على تجديدها خلال الأيام الأخيرة لحكومة الصيد. وقد تمّ تبادل هذه الوثائق بين رئيس الوزراء فكيني والسفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت.[١٤٦]

وفي يوم ١٢/ ١٢/ ١٩٦٣ بعث لوكاس، رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في طرابلس، إلى إيبوت A. Ibbott نظيره بالسفارة في بنغازي برسالة[١٤٧] يدعوه فيها إلى التحرّي

---

١٤٤ لم أتمكّن من الإطلاع على الصحيفة، وهذا العنوان هو ترجمة عن النصّ الإنجليزي الوارد بالوثائق البريطانية .. "A Fetter Broken When Will The Others Be Destroyed".

١٤٥ البرقية تحمل الرقم (٢) ومؤرّخة في ١٠/ ١٢/ ١٩٦٣، ورقمها الإشاري هو VT 1054/36 بالملف FO 371/173. كما أشار إلى موضوع هذه المقالة تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٣ ذو الرقم الإشاري VT 1054/75 بالملف FO 371/173 240.

١٤٦ راجع فصل "العلاقات مع بريطانيا" في هذا المجلد.

١٤٧ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1054/36 A بالملف FO 371/173 248.

عمّن وراء تلك المقالة، وعمّا إذا كان لحكومة فكيني أيّة صلة بها:

"إنّ هذه المقالة صريحة ومستندة إلى أسباب ومعلومات. والسؤال الذي يبرز هو حول ما إذا كانت موحى بها من جهة ما. صحيح أنّ الدكتور فكيني سعى حتى الآن إلى إثارة الحدّ الأدنى من الدعاية حول الوجود البريطاني في ليبيا، إلا أنّه من غير المستبعد أن تكون قوة المعارضة البرلمانية التي يواجهها، والتي برزت خلال الانتخابات حول رئاسة مجلس النواب الليبي،[١٤٨] هي التي دفعته إلى اختيار استخدام ورقة أن بن عثمان هو الذي أجّل إعادة النظر في المعاهدة مع بريطانيا. إنّني أتصوّر أنّ هذا المقال سوف يثير تساؤلات عدّة داخل البرلمان. وعلى العموم فحتى لو لم تكن المقالة موحى بها، فإنّ مجرّد نشرها يعني أنّ رئيس تحرير الجريدة يدرك أنّ نبرتها لن تكون مرفوضة من قبل الحكومة، ومن ثمّ فإنّه من المفيد جداً أن تتحرّوا حول مصدر المقالة، وما إذا كان هناك أساس للاعتقاد بأنّ للحكومة يداً فيها."

وفي ١٦/ ١٢/ ١٩٦٣ بعث سكريفنر مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية إلى دونداس بالسفارة البريطانية في بنغازي بجملة ملاحظات تتعلّق باستفسار كان الأخير قد بعث به إلى الوزارة حول أهمية مقالة جريدة "**العمل**". وجاء في ملاحظات سكريفنر:

"إنّ جريدة "**العمل**" هي إحدى الصحف الليبية الكثيرة التي لا يتجاوز إجمالي النسخ الموزعة منها (٢٠٠٠) نسخة. ولم يحدث قبلاً استخدامها من قبل الحكومة، فالحكومة استخدمت في الماضي إمّا جريدة "**برقة الجديدة**" في بنغازي، أو "**طرابلس الغرب**" في طرابلس."

"وعلى العموم، يبدو أنّ المقالة هي تعبير عن وجهات نظر قائمة بين أعداد معيّنة من الليبيّين. وهي، في هذه الحالة، تعبير عن وجهة نظر صحفي موجود ضمن طاقم تحرير الصحيفة. أمّا الصحيفة ذاتها فلا يُعرف عنها أنّها استهدفت العلاقة مع بريطانيا."

"إنّ حال الصحافة الليبية – كما تعلم – هو بصفة عامة مثير للشفقة، ولا ينبغي أن نعير هذه المقالة اهتماماً كبيراً. إنّ القسم الأول منها يردّد، في الواقع، جزءاً كبيراً من الكلام الذي سمعته من وزير الدفاع [سيف النصر عبد الجليل] خلال شهر يونيو (١٩٦٣).. إنّ معظم الليبيّين يشعرون أنّ من واجبهم أن يعبّروا بين الحين والآخر عن ولائهم لمبدأ عدم الانحياز".

لم تكن مقالة ٩/ ١٢/ ١٩٦٣ آخر ما في جعبة صحيفة "**العمل**"، فقد صدر عددها التالي يوم ١٦/ ١٢ متضمّناً مقالة أخرى حول الموضوع ذاته، لخّصته برقية[١٤٩] السفارة البريطانية

١٤٨ راجع مبحث "صورة جديدة من الصراع" بهذا الفصل.
١٤٩ ذات الرقم الإشاري VT 1054/37 بالملف FO 371/173 248.

في بنغازي رقم (٣٢) المؤرّخة في ١٨/ ١٢ كالآتي:

"ذكر كاتب المقالة أنّ الزمن أثبت صحّة موقف أولئك الذين انتقدوا المعاهدة مع بريطانيا عند إبرامها عام ١٩٥٣. كما نبّه الكاتب مرّة ثانية إلى نصّ المادة الموجودة بالمعاهدة والتي توجب إعادة النظر فيها بعد مرور عشر سنوات."

"استعرض الكاتب بعد ذلك كافّة التسهيلات والحقوق التي رتّبتها نصوص المعاهدة لبريطانيا، وأشار إلى نصّ المادة الثانية فقرة (١) من المعاهدة التي تنصّ على أنّ منح هذه التسهيلات لبريطانيا هو من قبيل المساهمة من الحكومة الليبية في إقرار السلم والأمن الدوليين وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ثمّ تساءل الكاتب متى كانت بريطانيا مدافعة عن السلام وتحترم ميثاق الأمم المتحدة؟ كما دعا القرّاء إلى النظر في سجلّ بريطانيا في فلسطين وفي عدن وجنوب إفريقيا."

"كما عبّر الكاتب عن احتجاجه على عدم قيام بريطانيا بإقامة أيّة منشآت (طرق وجسور وموانئ وممرّات بحرية ومداخل ومراسي) وفقاً لما نصّت عليه المادة السادسة من المعاهدة، واستخدمت بريطانيا بدلاً من ذلك التسهيلات الليبية دون مقابل. كما أشار الكاتب إلى أنّ المادة العاشرة من المعاهدة حرمت ليبيا من مساحات شاسعة من أراضيها المتّفق عليها والتي خصّصت للإنزال والتدريب. كما تساءل الكاتب: متى قامت بريطانيا بإخطار ليبيا بعدد قواتها الموجودة فوق الأراضي الليبية وفقاً لما تنصّ عليه المادة (٢٢) فقرة (١)؟ وأشار الكاتب إلى أنّه بسبب ذلك لم يكن بمقدور الحكومة الليبية أن تعرف ما إذا كانت بريطانيا قد تجاوزت العدد المتفق عليه لقواتها، لا سيّما أنّها معفاة من استخدام جوازات السفر. كما أشار الكاتب إلى الحجم الكبير للأراضي المتّفق عليها وفقاً لما ورد بملحق الاتفاقية."

"ثمّ تساءل الكاتب، إذا كانت المعاهدة قد خدمت مصالح بريطانيا .. فما الذي حقّقته ليبيا من وراء الاتفاقية المالية؟ ثمّ يجيب بأنّه لا يوجد شيء يمكن إبرازه كمساعدة مالية خلال السنوات العشر الماضية .. ومع اكتشاف البترول، فإنّ ميزانية الحكومة لم تعد بحاجة إلى الاعتماد على المساعدات الأجنبية. إنّ الالتزام بتزويد بريطانيا بالتقديرات السنوية للإيرادات وللمصروفات، وبتقارير المُراجع العام، يعتبر تدخّلاً في شؤون الميزانية الليبية. وفي مقابل تقديمها بضعة ملايين من الجنيهات؛ فإنّ بريطانيا في وضع يمكّنها من إفساد جميع مشروعاتنا الإنتاجية، والإبقاء علينا في حالة من الفقر والحاجة، وتبرير إبقاء قواتها فوق أراضينا".

وقد علّق على مقال صحيفة "**العمل**" عدد من مسؤولي الخارجية البريطانية. وكان ممّا جاء في تعليق مطوّل للمستر روبرت جون مؤرّخ في ٣/ ١/ ١٩٦٤ ما ترجمته:

"على الرغم من أنّ المقال متحيّز إلى حدٍّ ما، وأنّه سخيف في بعض جوانبه، إلا أنّ واقعة نشره مع المقال الآخر (يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٣) في ليبيا .. تعبّر عن حالة غير معتادة من تخفيف الرقابة

الحكومية على الصحف في ليبيا. ولا يوجد إلا قليل من الشكّ أنّ المقال قد تمّت المصادقة عليه من قبل رئيس الوزراء فكيني، إن لم يكن بإيحاء منه."

"... إنّ الملاحظة الواردة بالمقال، والتي تدّعي أنّ بريطانيا استعملت التسهيلات دون مقابل، في حين أنّ بريطانيا قامت خلال هذه الفترة بدفع أكثر من (٣٢) مليون جنيه إسترليني مقابل استخدام هذه التسهيلات، لهو ادّعاء سخيف على أقلّ تقدير."

"أمّا الملاحظة بشأن المادة (٢٢) فقرة (١) من المعاهدة التي تلزم الحكومة البريطانية بإخطار الحكومة الليبية من حين لآخر بعدد القوات البريطانية المتواجدة فوق الأراضي الليبية، فربّما كانت على درجة من الصحّة. فلم يجرِ، حسب علمي، اتخاذ أيّ إجراء لإعلام الحكومة الليبية بعدد القوات البريطانية الموجودة فوق أراضيها، على الأقلّ منذ عام ١٩٥٨ عندما قمنا - بناءً على طلب الملك - بالتخلّي عن فكرة تخفيض قواتنا بشكلٍ كبير عمّا كانت عليه حينذاك ..."

وختم المستر جون بعبارة جاء فيها:

"إنّني أفترض أنّ من رأي السفارة في ليبيا، والذي أعتقد أنّه صائب، ليسن هناك، من وجهة النظر الرسمية، جدوى في محاولة تفنيد ما جاء بالمقالتين، خاصةّ إذا كانتا تحظيان برعاية رئيس الوزراء".

ثمّ عاد جون وسجّل تعليقاً آخر على رسالة دونداس بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٦٤ جاء فيه:

"وفقاً لما بمقدوري أن أتعرّف عليه، فلم يحدث أن قامت الحكومة البريطانية بالالتزام بنصّ المادة (٢٢) فقرة (١) من الاتفاقية العسكرية بشكل رسمي. لقد ناقشت هذا الموضوع مع المستر كاردين[١٥٠] الذي أكّد لي الأمر ذاته. لقد قال لي إنّه لم يحدث تقديم هذه المعلومات إلى الليبيّين بشكل معتاد، غير أنّه أضاف بأنّ الحكومة الليبية قامت خلال الأزمة المتعلّقة بلطيوش[١٥١] في ديسمبر ١٩٦١ بالسؤال عن حجم القوات البريطانية الموجودة يومذاك فوق الأراضي الليبية، وقامت السفارة بتزويدها بالمعلومات بشكل غير رسمي."

وبتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٦٤[١٥٢] وجّه سكريفنر إلى دونداس رسالة حول موضوع مقالتي صحيفة "**العمل**" جاء فيها:

"إحدى النقاط التي أشارت إليها مقالتا جريدة "**العمل**" تتعلّق بالمادة (٢٢) فقرة (١) من الاتفاقية العسكرية. إنّ هذه المادة تلزم الحكومة البريطانية، إلى جانب أمور أخرى، بإعلام

---

١٥٠ عمل كاردين بالسفارة البريطانية في ليبيا حتى أواخر عام ١٩٦٢ وحلّ لوكاس محلّه فيها بعد، والاثنان يتبعان لجهاز المخابرات البريطانية.

١٥١ يقصد الأزمة التي قامت في أعقاب إقالة اللواء السنوسي لطيوش من رئاسة أركان الجيش الليبي في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١. راجع مبحث "إقصاء رئيس الأركان لطيوش" في فصل "حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي"، المجلد الثالث/ الجزء الأول.

١٥٢ كانت حكومة فكيني يومذاك على وشك السقوط.

الحكومـة الليبية بين الحين والآخر عن عدد القوات البريطانية الموجودة فوق الأراضي الليبية، والتي ينبغي ألا تتجاوز العدد المتّفق عليه بين الحكومتين. وبموجب تبادل سرّي للرسائل عند توقيـع المعاهـدة جرى الاتفاق على ألا يتجاوز عدد القوات البريطانية في ليبيا (٢٥) ألف فرد. ووفقـاً لما أمكنني التعرّف عليه، فلم يحـدث أن التزمت الحكومة البريطانية بالتعهّد المنصوص عليـه في المـادة (٢٢). ومع ذلك، فإنّني أعتقد أنّ الحكومة الليبيـة قامت خلال الأزمة المتعلّقة بلطيـوش في ديسـمبر ١٩٦١ بالسـؤال عن عدد القـوات البريطانية في ليبيا، وقامت السـفارة بإخطارها بشكل غير رسمي بهذا العدد".

ويضيف سكريفنر في فقرة أخرى:

"إنّنـي لسـت متأكّـداً من سـلامة أن نشرع في إخطـار الحكومة الليبيـة الآن بعـدد قواتنا فوق أراضيهـا بعد أن مضت سـنوات عدّة على عدم قيامنا بهذا الأمر، وذلـك ما لم يطالب الليبيّون به. ينبغي ألا نغفل عن أنّنا إذا شرعنا بالقيام بهذا الإجراء فقد ينتهي الأمر بنا إلى أن نجد أنفسنا في وضـع نصبح فيه ملزمين بإخطار كافّة حالات الوصول والرحيل للقوات البريطانية. ومع ذلك فيمكنك النظر في هذه النقطة ومناقشتها مع السفير [ساريل][١٥٣] عند وصوله". [١٥٤]

١٥٣ كان السفير البريطاني الجديد ساريل يستعدّ للسفر إلى ليبيا لتسلم مهام منصبه فيها خلفاً للسفير ستيوارت.

١٥٤ أعتقد أنّ النشـاط الصحفي والإعلامي خلال حقبة الوزير عبد اللطيف الشـويرف جدير بالمزيد من الدراسـة المتخصّصة وبإلقاء الضوء عليه من قبل الباحثين.

الأوضاع داخل صفوف الجيش[155]

يمكـن القـول بأنّ الجيش الليبي عاش فـي ظلّ حكومة فكيني فتـرةً من أحرج وأصعب فتراتـه، والسـبب في ذلك لا يعود إلى سياسـات معيّنة اتخذتها هـذه الحكومة حياله، بل إلى تصـادف حقبـة هذه الحكومة مع جملة من الظروف والملابسـات الموروثة من الماضي، لا سيّما في فترة حكومة الصيد.[156]

لقد شـهد الجيش حالةً من التمزّق والانقسـامات، كما عانى انهياراً في الروح المعنوية لضباطه، وتدهوراً في جاهزيته واستعداده. ولعلّ أبرز ما طبع الأوضاع داخل صفوف الجيش في تلك الفترة:

١ - ضعف قيادة الجيش. إذ عانت هذه القيادة من أمرين خطيرين؛ الأول، ضعف شخصية رئيـس الأركان اللواء نوري الصديق، وتردّده. أمّا الثاني، فهو فقدان الجيش لأحد أكفأ أعضائـه العقيـد إدريس العيسـاوي الذي جـرى اغتيالـه في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ على أيدي مجهولين. وكان العيسـاوي يشغل منصب نائب رئيس الأركان، واستطاع بكفاءته وقوة شـخصيته أن يغطـي على جوانب الضعف والتردّد في شـخصية اللـواء الصديق. وبقي منصب نائب رئيس الأركان منذ اغتيال العيساوي شاغراً.

٢ - ظـلّ الجيش في بعض أوسـاطه يعاني من ذيـول وتأثيرات عملية إقصـاء رئيس الأركان السـابق اللـواء السـنوسي لطيـوش في ٢٨/ ١١/ ١٩٦١، إذ كان للطيـوش أنصـاره في الجيـش. وترتّـب على عمليـة الإقصاء والملابسـات التي أحاطت بها وقـوع أوّل محاولة انقـلاب عسـكري في أواخـر عـام ١٩٦١ اتهـم بتدبيرهـا عدد مـن الضبـاط المعروفين بولائهـم للطيـوش، وترتّب على تلك المحاولة إجراء التحقيـق مع عدد كبير من ضباط الجيش بعضهم من ذوي الرتب الكبيرة، كما مثُل عدد محدود منهم أمام محكمة عسكرية. لقد أدّت تلك المحاولة وما ترتّب عليها من إجراءات إلى وجود تذمّر وانقسامات داخل صفوف الجيش وعلى مستوياته كافّة.

٣- أدّى فشـل التحقيقات بشـأن معرفة الجناة في حادث اغتيال العقيد العيساوي إلى وجود

١٥٥ راجع مبحث "تطورات تتعلّق بالجيش" في فصل "البداية الواعدة" بهذا المجلد.

١٥٦ راجع فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

تذمّر في صفوف ضباط الجيش، لا سيّما في ظلّ ما راج من إشاعات تشير بإصبع الاتهام في الحـادث إلى أحـد كبار ضباط الجيش المعروف بصلاته القوية بالبوصيري الشـلحي، وما تردّد أيضاً حول تدخّلات البوصيري من أجل عرقلة تقدّم التحقيقات. كما زاد من هذا التذمّر في بعض أوسـاط الجيش ما شاع حول معرفة رئيس الأركان اللواء الصديق بالحقيقـة في الموضـوع، رغم أنّه أحجم - لأسـباب غير معروفة - عـن الإفصاح بها كما سبق له أن أعلن في البداية.[١٥٧]

٤- مسـاعي ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي عبر أخيه العقيد عبد العزيز الشلحي وصهريـه الزعيم السـنوسي شـمس الدين والعقيد عـون ارحومة، للسـيطرة على قيادة الجيـش والتغلغـل في صفوف ضباطه. وممّا زاد في مخاوف بقيـة ضباط الجيش من تنامي نفـوذ البوصـيري وجماعته في الجيش وجود سـيف النصر عبد الجليل - المحسـوب على زمرة البوصيري - في منصب وزير الدفاع.

٥- وممّا زاد في تفاقم الحالة في أوساط الجيش رفض الملك إدريس في تلك الفترة زيادة حجم الجيش، لمخاوفه منه على الأرجح وشـكّه في ولائه. ويعزو المراقبون زيادة مخاوف الملك مـن الجيش إلى محاولة الانقلاب التي وقعـت في أواخر عام ١٩٦١، وإلى حادث اغتيال العقيـد العيسـاوي في نهاية العـام التالي، وعلمه بتحـرّكات البوصـيري وجماعته داخل صفـوف الجيـش، فضلاً عـن وقوع العديد مـن الانقلابات في اليمن والعراق وسـوريا (١٩٦٢-١٩٦٣).

وقـد حظيت الأوضاع السـائدة داخل صفوف الجيش في تلـك الفترة بنصيب من وقت المشـاركين فـي المحادثـات التي جرت يـوم ٧/ ١/ ١٩٦٤ بواشـنطن بين وفديـن بريطاني وأمريكي.[١٥٨] وكان ممّا ورد في المذكرة التي أعدّت بهذا الخصوص:[١٥٩]

> "إنّ الحالـة المعنويـة في صفوف الجيـش متدنّية، وهو لم يتعافَ بعد من تأثـيرات حادث اغتيال العقيد العيسـاوي في ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦٢. إنّ رئيس الأركان اللواء نوري الصديق شـخص ضعيف، غير أنّ وزير الدفاع شاب ونشط، وهو حريص على زيادة حجم الجيش إلا أنّ الملك يعارض ذلك".

كما ورد فيها أيضاً:

---

١٥٧ راجـع مبحـث "اغتيـال العقيد العيسـاوي" في فصل "حكومة الصيـد.. وتنامي الـصراع الداخلي". المجلد الثالث/ الجـزء الأول من هذا الكتاب.

١٥٨ راجع فصل "التنسيق البريطاني الأمريكي" في هذا المجلد..

١٥٩ راجع المذكرة الأمريكية المؤرّخة في ٧/ ١/ ١٩٦٤ المعدّة حول هذه المحادثات من قبل الخارجية الأمريكية. الملف POL. 1-Libya.

"إنّ البريطانيين يوافقون على الرأي القائل بأنّ الملك هو الذي يبدو حائلاً دون زيادة حجم الجيش. كما أنّ الملك لا يبدو مصرّاً على ضرورة أن تنتهي التحقيقات بشأن مقتل العقيد العيساوي إلى نتيجة حاسمة. ويظهر أنّ الملك واقع تحت تأثير الأحداث في العراق وسوريا، حيث قامت جيوشها النظامية بانقلابات سياسية. إنّ اثنين من أنشط ضباط الجيش وهما العقيد عبد العزيز الشلحي والعقيد عون ارحومة معروفان بميولهما الناصرية، ولعلّ الملك، بحكم معرفته بمركزهما في الجيش، لا يرغب بالسماح للجيش بالنموّ".

كما جاء في التقرير السنوي[١٦٠] الذي أعدّته السفارة البريطانية عن التطورات في ليبيا خلال عام ١٩٦٣:

"لقد تدهورت قوة الجيش العددية .. كما انخفضت درجة الاعتماد عليه بسبب فقدانه منذ سنة مضت لنائب رئيس الأركان [العيساوي]".



١٦٠ التقرير مؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٤ ويحمل الرقم الإشاري VT 1011/1، الملف FO 371/178 854.

وضع الحركة العمالية

عرفت الحركة العمالية صورة من الصراع الحاد خلال فترة حكومة محمد عثمان الصيد.[١٦١] فإلى جانب الصراعات التي قامت داخل صفوف مختلف نقاباتها واتحاداتها وقياداتها، كان هناك الصراع بين بعض هذه القيادات، وعلى الأخصّ بين سالم شيتا أمين عام اتحاد نقابات العمال في ليبيا، وبين علي الديب رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس (١٩٦٠-١٩٦٢)، وبين هذه القيادات والحكومة الاتحادية. كما كان هناك أيضاً الصراع بين نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول وبين شركات البترول العاملة في ليبيا.

وتشير الوقائع الخاصة بحكومة محي الدين فكيني إلى أنّ هدوءاً وتفاهماً نسبياً ساد علاقة الحركة العمالية بهذه الحكومة. كما تشير التقارير إلى أنّ هذا الهدوء على السطح كان يخفي تحته صوراً من الصراع، وإن كان أقل حدّة من السابق، بين قيادات هذه الحركة، غذّاه الصراع بين وليّ العهد وأنصاره من جهة، والبوصيري الشلحي وزمرته من جهة ثانية، ورغبة كلّ طرف في هذا الصراع أن يكسب الحركة العمّالية ممثّلة في قياداتها إلى صفّه.

وقد أشار إلى طرف من هذا الصراع التقرير[١٦٢] الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٦٣ عمّا دار بين أحد دبلوماسييّها وبين الطاهر العقبي رئيس المجلس التشريعي السابق لولاية طرابلس وأحد أبرز أنصار وليّ العهد، خلال اللقاء الذي جرى بينهما يوم ٢٨/ ٥/ ١٩٦٣. يقول التقرير:

> "انتقل الحديث بعد ذلك إلى الحركة العمالية. وقد شرح العقبي أنّه ساند جهود سالم شيتا من أجل العودة إلى الحركة العمالية، لا لأنّه يحب شيتا شخصياً، ولكن لأنّه يعتقد أنّ شيتا هو الزعيم العمالي الوحيد الذي يحمل ولاءً للملك ولوليّ العهد. كما أشار العقبي إلى أنّ علي بيطار قيادي عمّالي ذكي ومجتهد، وكان من الممكن أن يحظى بتأييده وتأييد مجموعته لولا أنّه [أي بيطار] قرّر مؤخّراً أن يضع يده بيد علي الديب وزمرة القصر. وأشار العقبي إلى أنّ بيطار والأسود وسويسي [قادة الاتحادات العمالية الثلاثة] سوف يتمّ إبعادهم واحدا بعد الآخر عن مراكز النفوذ في الحركة العمالية".

---

١٦١ راجع فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي" في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٦٢ سبقت الإشارة إلى هذا التقرير وهو يحمل الرقم A-409 بالملف POL. 2-Libya.

ويضيف التقرير الأمريكي:

"وواصل العقبي قائلاً إنّ شيتا سوف يسافر إلى جنيف في ٣٠/ ٥ للمشاركة في الاجتماع التمهيدي للهيئة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، إذ إنّه ما يزال عضواً في تلك الهيئة. أمّا فيما يتعلّق بالوفد الممثل لعمّال ليبيا في اجتماعات المنظمة؛ فسوف يتمّ اختيار رجب النيهوم من برقة واثنين أو ثلاثة من القيادات العمالية في طرابلس، غير أنّه لن يكون من بين هؤلاء بيطار أو الأسود أو سويسي."

"وردّاً على تساؤل [من الدبلوماسي الأمريكي] كيف يمكن إسقاط هؤلاء الثلاثة من الوفد؟ ردّ العقبي بأنّه لم يحدث أن اكتسب وجود الاتحادات التي يرأسها هؤلاء الثلاثة الصفة القانونية، وبالتالي فليس لهم بدورهم أيّة صفة قانونية."

"وأضاف العقبي بأنّه إذا لم يقم شيتا بقيادة الحركة العمالية بصورة أكثر عقلانية، أو إذا شرع في استخدامها لتعزيز نفوذه الشخصي، فسوف يتمّ إبعاده هو الآخر عن المسرح بسرعة. إنّه سيكون محاطاً بأناس يعرفون كيف يوجّهونه. وختم العقبي بقوله: من المحتمل جداً أن يتمّ في المستقبل القريب الجمع بين شيتا وبيطار في فريق عمل واحد".

ويعقّب معدّ تقرير السفارة الأمريكية حول ما ورد على لسان العقبي خلال تلك المقابلة بشأن الحركة العمالية بقوله:

"إنّ ملاحظات العقبي بشأن الحركة العمالية تلقي الضوء على بعض النشاطات التي كانت تجري في الخفاء من أجل إعادة الحيوية إلى زعامة سالم شيتا للحركة العمالية. وكما أوضح العقبي، فإنّ خصوم الاتحاد الذي يرأسه شيتا رأوا من المناسب أن يضعوا أيديهم بأيدي جماعة علي الديب التي يعتبرها العقبي ضدّ وليّ العهد وينبغي بالتالي إزالتها. لقد سألت العقبي بأنّه ربّما كان لجوء بيطار وغيره من قادة الحركة العمالية إلى علي الديب اضطراراً وطلباً لمساعدته .. وإذا كان الأمر كذلك، ألا يعني هذا أنّ معركة سوف تقوم بين اتحاد شيتا والاتحاد التابع لعلي الديب؟ لم يردّ العقبي على تساؤلي، وكلّ ما قاله إنّ شيتا سوف يكون من جديد مسيطراً خلال شهرين على الحركة العمالية وسيكون خصومه من بقية القادة العماليين في الشارع".

وختم الدبلوماسي الأمريكي تعقيبه على أقوال العقبي بعبارة جاء فيها:

"في اعتقادي أنّ حركة عمالية بقيادة عناصر موالية لوليّ العهد هي أفضل من حركة يسيطر عليها أشخاص من أمثال علي الديب، ومع ذلك يظلّ من سوء الحظ أن تبقى الحركة العمالية عرضة للسيطرة عليها بسهولة من قبل أيّ شخص له نفوذ سياسي .. فالعقبي، ومن قبله سلطان الخطابي (وكيل وزارة المعارف حالياً وكان في السابق مسؤولاً عن الشؤون العمالية في ولاية طرابلس) يتكلّمان عن الحركة العمالية من منظور عدد محدّد من قياداتها، وليس من

منظور الجماهير العمالية التي يفترض أنّ هؤلاء يحاولون قيادتها. وعلى الرغم من أنّه يفترض أنّ القوة العمالية هي قوة سياسية، إلا أنّه يُنظر إليها – في واقع الأمر– على أنّها قوة ينبغي السيطرة عليها واستخدامها لأغراض سياسية كلما تطلّب الأمر لذلك".

وقد حدث بالفعل ما توقّعه العقبي. ففي ١٤/ ٧/ ١٩٦٣ جرى تشكيل اتحاد عام نقابات العمال في ليبيا وتمّ اختيار سالم شيتا سكرتيراً عاماً لهذا الاتحاد.

ويشير تقرير[١٦٣] أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ إلى أنّ فكيني حاول خلال الأشهر الأخيرة من عمر حكومته، وكردّ فعل من جانبه على الانتقادات التي وجّهت إليه بأنّه يتكلّم كثيراً ولا ينجز إلا القليل، أن يتوجّه إلى الحركة العمالية، وأن يظهر اهتماماً بقضاياها.

وأشار التقرير ذاته إلى المهرجان العمالي الذي عُقد بمدينة طرابلس يوم ٣١/ ١٢/ ١٩٦٣ وشارك فيه نحو (١٠) آلاف عامل، وخطب فيه رئيس الوزراء فكيني معلناً أنّ الحدّ الأدنى لأجور العمال سيجري رفعه اعتباراً من اليوم التالي، وأنّ زيادات أخرى سوف تُعلن بالنسبة لفئات العمال المصنّفين.[١٦٤]

١٦٣ كان هذا التقرير قد أعدّ بعد سقوط حكومة فكيني، وهو يحمل الرقم A-271 بالملف POL. 15-Libya.

١٦٤ راجع أيضاً تقرير السفارة الأمريكية رقم A-216 المؤرّخ في ٨/ ١/ ١٩٦٤ بالملف نفسه. ومن الواضح أنّ هذه الخطوة من فكيني جاءت كردّ فعل لما تعرّضت له حكومته يوم ٧/ ١٢/ ١٩٦٣ خلال جلسة انتخاب رئيس جديد للدورة البرلمانية الخامسة بالبيضاء. راجع مبحث "صورة جديدة من الصراع" بهذا الفصل.

تحرّكات جهوية وقبلية

لـم تخلُ فتـرة حكومة فكيني من ظهور تحرّكات جهوية وقبليـة. وهذه التحرّكات، وإن كانت محدودةً زمنياً ومكانياً فإنّه كان لها دلالاتها السلبية، فالولاءات الجهوية والإقليمية لم تختفِ – وما كان لها أن تختفي – بين عشيّة وضحاها وبمجرّد الإعلان عن توحيد البلاد.

لقـد جـاءت بعض هذه التحـرّكات كردّ فعل لسياسـات ومواقف فكينـي؛ كإلغاء النظام الاتحادي بشكل كامل ومتعجّل، وكالإعلان المتكرّر من قبله عن رغبته في نقل مقرّ الحكومة مـن البيضـاء إلى طرابلس. كما جاء بعض هـذه التحرّكات كردّ فعل آخر لغـرور فكيني، وما عُرف عنه من أسـلوب فظّ في التعامل مع رجـالات العهد، ولعدم واقعيته كذلك في معالجة بعض القضايا.

شـهد البرلمان،[١٦٥] كما شـهدت أروقة السياسـة، صوراً عديدة مـن التعبير الاحتجاجي لعدد من نواب برقة على سياسات ومواقف فكيني المتعلّقة بوضع مدينة "البيضاء" كعاصمة ومقـرّ للحكومـة. كما أجّج من هذه المشـاعر الاحتجاجيـة تجاهل فكينـي – بقصد أو دون قصد– للتوازنات القبلية في برقة عند تشكيله لحكومته (من ذلك وجود وزيرين فيها من قبيلة العبيـدات، وتجاهله لبقيـة القبائل الأخرى وفي مقدمتها قبيلـة البراعصة). وربّما جاء بعض هـذه التحـرّكات في برقة نتيجة لخصومات فكيني مع شـخصيات ذات نفـوذ كبير فيها، ومن أبرزها خصومته مع الفريق بوقويطين قائد عام قوات الأمن (الذي ينتمي إلى قبيلة البراعصة، وظلّ يشـغل منصب قائد عام قوة دفاع برقة منذ الاسـتقلال). كما شـهدت برقة أيضاً تحرّكاً من قبل بعض قبائل منطقة طبرق التي قدّمت إلى الملك عرائض بشأن الميناء النفطي المزمع بناؤه بالمنطقة.[١٦٦]

وشـهدت مدينة طرابلس تحرّكاً من قبل آل العيساوي، حيث شكّلوا وفداً من مشايخهم قابـل الملك إدريـس وطالبه بإعادة التحقيق في مقتل إدريس العيسـاوي نائـب رئيس أركان

---

١٦٥ راجع مبحث "صورة جديدة من الصراع" في هذا الفصل، وكذلك ما ورد في فصل "إلغاء النظام الاتحادي" وفصل "مشروع البيضاء كعاصمة" في هذا المجلد.

١٦٦ يعتقـد أنّ هـذا التحـرّك كان بتأثير شركـة (B.P) التي يبدو أنّها اتصلت ببعض شـيوخ هذه القبائل مقترحةً عليهـم تقديم عرائض للملك تطالبـه بالتدخـل كـي يتمّ اختيار طبرق كموقع للميناء النفطي الذي تنوي الشركة بنـاءه، باعتبار أنّ في ذلك مصلحة لقبائل المنطقة. راجع رسالة لوكاس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٦٣ رقم VT 1015/71، الملف FO 371/173 240.

الجيش. وقد ترتّب على هذا أن أمر الملك بتشكيل لجنة للتحقيق في الحادث برئاسة زعيم الشرطة محمد المنصوري، وعضوية عدد من وكلاء النيابة من بينهم حسن بن يونس، غير أنّ اللجنة لم تصل إلى نتيجة.[١٦٧]

أمّا فزان فكانت مسرحاً لتحرّكات جهوية وقبلية عنيفة نسبياً. وكانت هذه التحرّكات في جزء كبير منها بسبب إلغاء النظام الاتحادي،[١٦٨] كما كانت في جزء آخر منها انعكاساً وامتداداً للكراهية والخصومة التي قامت بين فكيني ورئيس الوزراء الأسبق محمد عثمان الصيد،[١٦٩] وكانت في جزء ثالث منها في إطار التحسّب والاستعداد للانتخابات البرلمانية التي كان متوقّعاً إجراؤها في مطلع عام ١٩٦٤.

أحداث فزان

تناولت هذه الأحداث عدّة تقارير أعدّتها السفارة البريطانية في كلٍّ من بنغازي وطرابلس. أوّل هذه التقارير أعدّ من قبل المستر إيبّوت بالسفارة في بنغازي وبعثه إلى لوكاس بالسفارة في طرابلس، وهو مؤرّخ في ٥/ ١٠/ ١٩٦٣، ويُفهم ممّا جاء فيه:

- أنّ جريدة "**الزمان**" نشرت في عددها الصادر يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٦٣ خبراً مفاده أنّ الملك إدريس أصدر أمراً بتشكيل لجنة تضمّ الشيخ محمد أبو الإسعاد والسيد محمد الساقزلي والشيخ عبد الحميد عطية الديباني، نـاط بها مهمّة التحقيق في الأحداث المؤسفة التي شهدتها سبها.
- أنّ ضابطين كبيرين من شرطة فزان هما الزعيم عبد الرحمن بادي والعقيد محمد السويني وصلا إلى مدينة بنغازي، وأنّهما من خلال حديثهما عن الأحداث يضعان اللوم بشأنها على عائلة سيف النصر التي يبدو أنّها ترفض التنازل عن نفوذها الذي سبق إلغاء النظام الاتحادي، فهي ترفض التعاون مع الحكومة، وترغب في الاحتفاظ بالسيطرة التي كانت لها في إدارة شؤون الإقليم، وأن تكون في وضع تتحكّم فيه بشكل مباشر في أموال الحكومة، وأن تفرض سياستها فيما يتعلّق بالمواصلات والأشغال العامة إلخ.
- تفاقمت الحالة بعودة الصراع بين آل سيف النصر وعائلة بن عثمان (رئيس الوزراء السابق). فمنذ ثلاثة أسابيع وضع الصيد ترتيبات للعودة إلى فزان في إطار التحضيرات

١٦٧ راجع الصيد، مصدر سابق، ص ٢٤٣. راجع أيضاً مقابلة الصيد مع السفير البريطاني بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٣. التقرير رقم VT 1015/66/G المؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣، الملف FO 371/173 240.

١٦٨ انظر مبحث "مسعى لانفصال إقليم فزان" في فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي". المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٦٩ كان للرجلين صلاتهما الشخصية والقبلية بمنطقة فزان وقبائلها ورجالاتها.

للانتخابات القادمة، وأرسل قبل وصوله إليها مندوباً عنه للتحدّث مع شيوخ القبائل في فزان، وطلب منهم تنظيم صفوفهم في مواجهة آل سيف النصر لضمان هزيمة مرشحهم في الانتخابات. وقد قام بعض أتباع محمد سيف النصر (رجل آل سيف النصر القوي) بالاعتداء بالضرب على ممثل محمد بن عثمان الصيد، فقام هذا الشخص بالشكوى لدى شرطة سبها ضد محمد سيف النصر. وعند هذه المرحلة ذهب هذا الأخير شخصياً إلى الشرطة، وحذّر هناك بعد استعراض للقوة أمامهم بأنّ آل سيف النصر يعرفون كيف يحمون أنفسهم، وأنّه إذا أرادت الشرطة أن توجّه شكوى ضدّه فإنّ عليها أن تتوجّه لرؤية الملك. وقام إثر ذلك ضابطا الشرطة بادي والسويني بالسفر هاربين إلى بنغازي.

- في هذه الأثناء، كان محمد عثمان الصيد قد أرسل مقتنياته الثقيلة من طرابلس إلى سبها في سيارة شحن كبيرة. وعلى الطريق من سبها تعرّض رجال سيف النصر للسيارة بوضع حاجز أمامها، وأضرموا النار فيها، وقتلوا السائق ومرافقه. كما قاموا أيضاً بإيقاف سيارة لاندروفر تابعة لبن عثمان كانت تتبع سيارة الشحن، ثمّ سمحوا لها بالمرور، غير أنّهم أطلقوا النار عليها من جديد واستولوا عليها.

- من جهة أخرى، جرى إحضار كافّة الشخصيات التي استقبلت مندوب محمد عثمان الصيد إلى محمد سيف النصر، وتمّ الاعتداء عليهم بالضرب، وقد اختفى منذئذٍ اثنان منهم. وفي الوقت نفسه انقسم أهالي فزان إلى معسكرين؛ الأول يناصر بن عثمان، والثاني موالٍ لآل سيف النصر. ويدّعي المعسكر الأول أنّ آل سيف النصر معتدون، وأنّه باعتبار أنّهم لا ينتمون إلى فزان بل نزحوا إليها من منطقة سرت التي تقطنها قبيلة أولاد سليمان (التي ينتسب إليها آل سيف النصر) ينبغي عليهم أن يغادروا فزان. أمّا المعسكر الثاني فيقول إنّه لولا آل سيف النصر لما كانت فزان شيئاً مذكوراً.

- قامت السلطات المحلية بمنع قوة من رجال القوة المتحرّكة، قوامها (٤٠٠) فرد أرسلت لحفظ الأمن والنظام، من دخول سبها. وعندما طلبت القوة المرسلة التعليمات من بوقويطين ردّ عليها بعدم استعمال القوة لدخول سبها، والانتظار إلى حين عودة اللجنة التي أرسلت للتحقيق في الأحداث.

- من جانبهم، قام شيوخ قبيلة "الحسون" (المناوئون لآل سيف النصر والمقيمون في منطقة سرت) باستغلال المشاعر المتأجّجة ضدّ آل سيف النصر وقدّموا عريضة إلى الملك طلبوا فيها إعادة فتح التحقيق في مقتل ثمانية من شيوخهم، وهو الحادث الذي يشيع الاعتقاد بأنّه من تدبير محمد سيف النصر. غير أنّ الملك رفض الاستجابة لطلب مشايخ قبيلة

"الحسون" باعتبار أنّه قد مرّ على هذا الحادث وقت طويل (وقع أثناء حقبة الإدارة البريطانية) وعاد هؤلاء المشايخ في حالة من عدم الرضا.

وقد علّق المستر إيبوت على هذا السرد[١٧٠] حين أورد في تقريره:

"إنّ هذا السرد مؤسّس على ما جاء في رواية الضابطين (بادي والسويني) اللذين يتوقّع منهما أن يكونا منحازين ضدّ آل سيف النصر وميّالين لإبراز السيئ من أعمالهم. لقد حاولنا التحقّق من صحّة روايتهما عبر مسؤول في فزان كان يقوم بزيارة لأقاربه في بنغازي، غير أنّ من الواضح أنّه ليس صديقاً لآل سيف النصر. ووفقاً لرواية هذا المسؤول، فإنّ بن عثمان كان يعدّ العدّة لضرب نفوذ آل سيف النصر عندما وقع زلزال مدينة المرج [وقع الزلزال في ٢١/ ٢/ ١٩٦٣ وكان الصيد ما يزال رئيساً للوزارة]. بعد شهر من ذلك الزلزال كان بن عثمان خارج الوزارة [تمّ ذلك في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣] ومن ثمّ فلم يكن بوسعه أن يقوم بما كان ينوي فعله. إنّ معظم أهالي فزان هم ضدّ آل سيف النصر. ويدّعي الصيد أنّ له السيطرة الكاملة على مدينة "براك" وعلى قريتين أخريين قريبتين منها، وأنّه كان على استعداد لتزويد من يرغب بالانضمام إليه بالسلاح. كما أضاف هذا المسؤول أنّ محمد سيف النصر موجود الآن في منطقة "أم الأرانب" ومعه عصابة مسلحة قوامها (٣٠٠) شخص، غير أنّه قرّر الابتعاد عن سبها. كما يذكر هذا المسؤول [القادم من فزان] تفاصيل كثير من القصص عن الانتهاكات التي كان يمارسها آل سيف النصر".

كما أضاف إيبوت في رسالته إلى لوكاس فقرة أخيرة أوضح فيها:

"إنّ ما ورد آنفاً لم يصل إلى السفارة في بنغازي بشكل مباشر وإنّما عبر أطراف ثانية، وأحياناً ثالثة، ولا بدّ من الشكّ في حياد هذه المصادر. غير أنّنا في السفارة لسنا في وضع نستطيع من خلاله تقييم مدى صحّة ما قيل لنا. لقد تعمّدت إيراده بشيء من الإسهاب حتى يمكنكم معرفة إلى أيّ مدى يقارب ما وصلكم بشكل مستقل".

وقد علّق لوكاس في الرسالة[١٧١] التي أرفق بها تقرير إيبوت إلى الخارجية البريطانية والمؤرّخة في ١٤/ ١٠/ ١٩٦٣ بالآتي:

"لقد تلقّينا مؤخّراً عدّة تقارير عن اضطرابات في فزان. إنّ الإفادة الواردة في رسالة المستر إيبوت المرفقة هي الأكثر شمولاً. وللأسباب التي أوردها إيبوت نفسه فإنّنا لا نستطيع أن نجزم بصحّة كلّ ما ورد فيها. إلا أنّه ليس من شكّ على ما يبدو بأنّ شيئاً ما يتجمّع في فزان

---

١٧٠ لقد تعمّدنا إيراد هذا السرد بتفاصيله حتى يدرك القارئ ما كان يروّج بين الناس من أقاويل وقصص ومبالغات، وما كان يطبع علاقات مختلف الأفراد من حساسيات وصراعات، قديمة موروثة، وجديدة طارئة.

١٧١ الرقم الإشاري VT 1015/64، الملف السابق نفسه.

وأنّ هناك لجنة جرى تشكيلها للتحقيق بشأن اضطرابات وقعت".

"إنّ النزاع بين زمرتي سيف النصر وبن عثمان يحمل أهمّية خاصة في ضوء اتصال بن عثمان بالسفارة في ديسمبر/ كانون الأول الماضي (١٩٦٢) عندما كان رئيساً للوزراء (انظر برقية طرابلس رقم ٢٨٩ المؤرّخة في ١١/ ١٢/ ١٩٦٢). لقد خمّن السفير، في رسالته الموجّهة إلى المستر جون بيث[١٧٢] بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٦٣ بشأن التطورات اللاحقة لاتصال رئيس الوزراء الصيد به، أنّ الأخير ربّما كان يلعب لعبةً سياسية خاصة به".[١٧٣]

"وستلاحظ أنّه يوجد في رسالة إيبوت ما يوحي بأنّ الاضطرابات بين الفريقين هي ذات صلة بالانتخابات البرلمانية المرتقبة. ولدينا أسباب وجيهة تدعونا إلى الاعتقاد بأنّ هذه الانتخابات – التي ينتظر، كما تعلم، أن تعقد في ديسمبر (١٩٦٣) أو يناير (١٩٦٤)– سوف يجري تأجيلها لأسباب ظاهرها أنّ التعداد السكاني الجديد سوف يتمّ إجراؤه في مطلع عام ١٩٦٤ وأنّه لا يمكن إجراء الانتخابات قبل إتمام التعداد".

وفي ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٣ التقى محمد عثمان الصيد بالسفير البريطاني الذي نقل عنه رواية للأحداث تختلف إلى حدٍّ كبير في تفاصيلها عمّا تضمّنه تقرير المستر إيبوت. لقد جاء في رسالة السفير ستيوارت بهذا الخصوص:[١٧٤]

"وصل ممثل الصيد إلى سبها يوم ٧/ ٩/ ١٩٦٣ بغرض التحضير والدعاية للانتخابات البرلمانية القادمة، وجرى ضربه من قبل رجال محمد سيف النصر. توجّه هذا الشخص الذي كان قد أصيب بجراح إلى مركز الشرطة، غير أنّ الشرطة رفضت مساعدته. في الوقت نفسه قام الضابط المسؤول عن المركز بمصاحبة سيف النصر إلى إحدى القرى (خارج سبها)، وعندما قام الشخص المعتدى عليه بتسجيل شكوى ضدّ محمد سيف النصر ردّت عليه الشرطة بأنّ محمد سيف النصر لم يكن موجوداً في سبها وقت الحادث. وفي استجابة من الملك لنداءات أهالي فزان أمر بتشكيل لجنة تحقيق وصلت إلى سبها لإنجاز مهمتها. تجمّع نحو (٢٠٠٠) شخص من المؤيّدين للمعتدى عليه ليدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة. ووفقاً لطلب لجنة التحقيق، تمّ اختيار شخص واحد ليكون ناطقاً باسم هؤلاء. في الوقت ذاته قام محمد سيف النصر بتجميع ما بين (٢٠٠) و(٣٠٠) شخص من أنصاره، وأقسموا أمام اللجنة بأنّ سيف النصر كان خارج سبها عندما وقع الحادث. قامت اللجنة بعد ذلك برفع تقريرها إلى الملك الذي يبدو أنّه لم يقم بعد باتخاذ أي إجراء وإصدار أيّة أوامر بهذا الخصوص".

١٧٢ كان يشغل منصب مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية.

١٧٣ للمزيد حول هذا الموضوع، راجع مبحث "مسعى لانفصال إقليم فزان" في فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي". المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب. واللافت للنظر أنّ الصيد لم يشر إلى هذا الموضوع في مذكراته.

١٧٤ الرسالة مؤرّخة في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم الإشاري VT 1015/66/G بالملف FO 371/173 240. اللافت للنظر أنّ الرسالة مصنّفة على أنّها "من النوع الذي لا يُحمل إلا في صندوق مغلق".

وأضاف السفير ستيوارت في رسالته:

"قال بن عثمان إنّ خصوم آل سيف النصر يصرّون على مطلبين:

الأول: إزالة أي نفوذ لمحمد سيف النصر في إدارة شؤون فزان.

الثاني: إبعاد غيث عبد المجيد سيف النصر (ابن عم محمد سيف النصر) من منصب محافظ سبها.

وأضاف بن عثمان أنّه في حال عدم اتخاذ أي إجراء على أساس هذه المطالب، فإنّ مناوئي آل النصر سوف يتولّون تنفيذ القانون بأنفسهم، وأنّهم سوف يطردون محمد سيف النصر من فزان وربّما يقتلونه. ويعتقد بن عثمان أنّه يتوجّب نقل قوات الشرطة الموجودة في سبها إلى مناطق أخرى في ليبيا، وينبغي استبدالها بقوات شرطة أخرى من طرابلس أو من بنغازي أو من البيضاء. ووفقاً لرأي بن عثمان، أنّ الحكومة لو تصرّفت في الماضي بحزم في فزان لما وقعت مثل هذه الاضطرابات. لقد سمح لعائلة سيف النصر بأن تتولّى كافّة السلطات الإدارية، وبالتالي فإنّ الأهالي باتوا يخشونهم".

ويلاحظ أنّ أحد كبار موظفي الخارجية البريطانية كتب تعليقاً بخطّ يده على رسالة السفير الآنفة بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٦٣ جاء فيه "إنّ السرد الذي ورد على لسان الصيد حول أحداث فزان .. يبدو دقيقاً .. إنّه ليس الشخص الوحيد الذي يكره نشاطات آل سيف النصر في فزان."[١٧٥]

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصيد زعم في مذكراته[١٧٦] أنّ محمد سيف النصر حاول اغتياله مرتين؛ الأولى بتفجير منزله في طرابلس في أواخر عام ١٩٦٣، والثانية بنصب كمين للسيارات التي كان يستقلّها في طريق عودته من فزان إلى طرابلس عند منطقة جبال السوداء في وادي يسمّى (زقار) خريف عام ١٩٦٤. والقصّتان تبدوان غير قابلتين للتصديق.

---

١٧٥ تجدر الإشارة إلى أنّه بينما كانت هذه الأحداث تجري في إقليم فزان، كان الطالب معمر القذافي يتهيّأ لدخول الكلية العسكرية الملكية ضمن طلبة دفعتها السابعة في بنغازي. وإنّني أتمنى على السيد سيف النصر عبد الجليل أن يلقي في مذكراته، التي وعد بإصدارها قريباً، الضوء على كيفية دخول الطالب القذافي الكلية العسكرية في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣ عندما كان سيف النصر وقتها وزيراً للدفاع، في حين أنّ هذا الطالب نفسه – حسب ادّعائه المتكرّر– كان قد طرد في أكتوبر ١٩٦١ من جميع مدارس فزان لأسباب سياسية (؟!) عندما كان سيف النصر عبد الجليل نفسه رئيساً للمجلس التنفيذي لولاية فزان؟!

١٧٦ الصيد، مصدر سابق، ص ٢٧٤-٢٧٥.

تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية
(بن حليم نموذجاً)

يعتبر مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق (١٩٥٤–١٩٥٧) نموذجاً فريداً لتشابك وصراع المصالح الوطنية والأجنبية من جهة، ولتداخل الخدمات المتبادلة بين المصالح السياسية والتجارية من جهة أخرى.

فمن ناحية، ظلّ بن حليم صاحب طموحات وأطماع شخصية؛ سياسية ومالية، لا تعرف الحدود. ومن ناحية ثانية، بقي وطيد الصلة بالملك إدريس، وعلى علاقات شخصية وتجارية وطيدة مع أحد الأطراف الأساسية في الصراع على السلطة من بعد الملك المتمثّل في البوصيري الشلحي، وإلى حدٍّ ما بعبد الله عابد السنوسي أحد رجال ما عُرف بزمرة القصر. ومن ناحية أخرى، ظلّ بن حليم على صلة مستمرّة مع دبلوماسيّي البعثات الأجنبية في ليبيا، وعلى الأخصّ السفارتان البريطانية والأمريكية، كما بقي على اتصال دائم بالنظامين المصري (عبد الناصر) والجزائري (بن بيللا). وحافظ على صلات شخصية وتجارية مع شركات البترول الأمريكية والبريطانية العاملة في ليبيا.

ولم يتردّد بن حليم في توصيل ما لديه من "معلومات" و"انطباعات" إلى كلّ من يطلبها:

- إلى الملك وعن الملك وحتى عن الملكة فاطمة.
- وإلى البوصيري الشلحي.. وعن البوصيري.
- وإلى الأمريكان.. وعن الأمريكان.
- وإلى البريطانيين.. وعن البريطانيين.
- وإلى المصريين والجزائريين.. وعن المصريين والجزائريين.

غير أنّه ظلّ في كافّة علاقاته ومقابلاته ومعاملاته حريصاً على خدمة ذاته وطموحاته

ومصالحه قبل وأكثر من أيّة جهة أخرى.. قبل وأكثر من بلاده.. ومن مليكه.. ومن أصدقائه. ولا نشكّ في أنّ الوقائع التالية تقدّم الشواهد في هذا السياق.

قصة ميناء طبرق النفطي

- في ٢٠/ ١/ ١٩٦٣ (خلال حكومة الصيد) استقبل الملك السفير البريطاني ستيوارت، حيث تناول معه الحديث عن الاعتراضات الليبية على اختيار طبرق كميناء نفطي لضخّ بترول شركة B.P البريطانية من حقل الكفرة والسرير (حقل الامتياز ٦٥). وتمحورت الاعتراضات حول إمكان أن يؤدّي ذلك الاختيار إلى تلويث شواطئ المنطقة.

- في ٢٢/ ١/ ١٩٦٣ استقبل الملك مدير شركة B.P في ليبيا المستر تيم هيليارد Tim Hillyard الذي قدّم للملك التأكيدات بأنّ بناء الميناء النفطي لن تترتّب عليه المخاوف التي سبق للملك أن أثارها مع السفير البريطاني. عندئذ عبّر الملك عن موافقته على المشروع طالما أنّه حيويّ لمصالح الشعب الليبي.

- في مطلع شهر فبراير/ شباط ١٩٦٣ أبلغ البوصيري الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) كلاً من السفير البريطاني وهيليارد مدير شركة B.P أنّ الملك ما يزال يعارض فكرة اختيار طبرق كميناء نفطي، وأن ليس من أمل مطلقاً في أن يغيّر الملك رأيه حول هذا الموضوع، ويقترح اختيار موقع آخر، الأمر الذي أثار استياء الشركة والسفارة والخارجية البريطانية، كما راودت هذه الأطراف فكرة أنّ البوصيري لا الملك هو مصدر هذا الاعتراض.

- خلال اللقاء الذي جرى بين السفير البريطاني ورئيس الوزراء الصيد يوم ١٨/ ٣/ ١٩٦٣ (أي اليوم السابق على استقالته)، أبلغه بأنّ موقف الملك والحكومة متطابق بشأن الاعتراض على اختيار طبرق كميناء لأسباب عسكرية وسياسية.[١٧٧]

فجأة ظهر السيد مصطفى بن حليم في أفق هذا المشروع، فقد نقل السفير البريطاني ستيوارت في رسالة[١٧٨] موجّهة منه إلى الخارجية البريطانية ومؤرّخة في ٨/ ٧/ ١٩٦٣، تفاصيل ما دار بينهما من حديث خلال لقائهما يوم ٦/ ٧/ ١٩٦٣، وجاء في هذه الرسالة:

---

١٧٧ لمتابعة تفاصيل هذه التطورات راجع الوثائق البريطانية ذات الأرقام VT 1531/1 بتاريخ ٢٣/ ١/ ١٩٦٣، وVT 1531/2 بتاريخ ٢٣/ ١/ ١٩٦٣، وVT 1531/3 بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٦٣، وVT 1531/4 بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٦٣، وVT 1531/7 بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٦٣، و VT 1531/10 بتاريخ ٢/ ٥/ ١٩٦٣، وVT 1531/11 بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٦٣ بالملف FO 371/173281.

١٧٨ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1531/14 في الملف السابق.

"السيد مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق ورئيس الشركة الليبية الوطنية للبترول[١٧٩] وصديق حميم للبوصيري الشلحي قام بزيارتي صباح اليوم (٦ يوليو/ تموز). وبعد حوار عام قصير أبلغني أنّ السبب من وراء زيارته لي هو إبلاغي عن حادث مشين يتعلّق بالمستر هيليارد من شركة (B.P) وقع خلال أسبوع مضى عندما كان أخوه [أخو بن حليم] يقيم حفل استقبال لافتتاح مصنع جديد [تابع للشركة الليبية الوطنية للبترول] للمنتجات البترولية. وأفاد بن حليم أنّه بينما كان أخوه يتنقّل بين المدعوّين عبّر للمستر هيليارد عن أمله بأن يحصل المصنع الجديد على بعض الأعمال من شركة B.P، وعندها اندفع المستر هيليارد، الذي كان مخموراً بعض الشيء، في موجة سباب مقذع للبوصيري الشلحي ولجميع عائلة بن حليم الذين اعتبرهم أشدّ أعداء شركة B.P وأنّهم يقومون بكلّ ما بوسعهم لتحطيم مصالح الشركة في ليبيا وعلى الأخصّ مشروع الميناء النفطي في طبرق. وقال بن حليم إنّ العبارات التي استخدمها المستر هيليارد لم تترك له إلا أن يسلك أحد خيارات ثلاثة:

١- أن يبلّغ البوصيري الشلحي بما حدث[١٨٠]، وفي هذه الحالة سوف يستخدم البوصيري ما لديه من نفوذ لتحطيم هيليارد تجارياً وسياسياً.[١٨١]

٢- أن يقوم بالكتابة إلى موريس بريدجمان مدير عام شركة (B.P) الذي تربطه به معرفة سابقة.

٣- أن يشكو الحادث إليّ.

واصل بن حليم بعد ذلك حديثه معي ليعطيني بعض الخلفية حول معلوماته عن الأسلوب الذي استعملته شركة B.P مع الملك حول مشروع الميناء النفطي، ودور البوصيري بشأنه. قال بن حليم إنّ البوصيري اتصل به خلال شهر يناير [١٩٦٣] وطلب نصيحته مشيراً إلى وجود بدائل ممكنة لطبرق. وافقه بن حليم على ذلك، غير أنّه قال له إنّ طبرق هي الأفضل. قام بن حليم بإعداد "محاضرة صغيرة" حول الموضوع وسلّمها للبوصيري بعد ذلك وترك لي نسخةً منها".[١٨٢]

ويقول السفير ستيوارت في رسالته معلّقاً على حديث بن حليم:

"الظاهر من كلام بن حليم أنّه يريد أن يؤكّد بكلّ وضوح حسب رأيه أنّ أساليب المستر هيليارد الخالية من اللياقة تشكّل إحراجاً وربّما خطراً على مصالح شركة B.P في ليبيا، إلا أنّ انطباعاً تكوّن لديّ بأنّ بن حليم أراد أن يستعمل هذا الحادث ليفتح الباب أمام طريق آخر

١٧٩ راجع المبحث الخاص بهذه الشركة في فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" بهذا المجلد.
١٨٠ من المستبعد جداً ألا يكون البوصيري قد سمع بما حدث إذا كان فيه مساس به.
١٨١ نحسب أنّ أقلّ ما يمكن أن يوصف به هذا الخيار أنّه ابتزاز رخيص.
١٨٢ يوجد تعليق مكتوب بخط اليد عند هذه الجملة من الرسالة يقول "لا بدّ أنّها كتبت بواسطة الشركة "Must have been written by the Oil Company"، ولا ندري ما إذا كان المقصود بالشركة هنا "الشركة الليبية الوطنية للبترول" أو "شركة B.P"؟

يمـرّ بمصادره التجارية الخاصة لدعـم مشروع ميناء طبرق البترولي، ويفترض أنّ هذا الطريق سوف يحظى بتأييد البوصيري الشلحي".[١٨٣]

ويستطرد السفير ستيوارت في رسالته:

"ولا أدري مـا إذا كانـت شركـة B.P ترغـب في ولوج هـذا الطريق أم أنّها تفضّـل إغلاق هذا البـاب تمامـاً. وعلى أيّ حال، فقـد أخبرت بن حليم عـن اعتقادي بأنّ شركـة B.P والحكومة البريطانية تعلّقان أهمّية كبيرة على مشروع ميناء طبرق، وأنّهما سـوف يصابان بالانزعاج لسماع أنّ نشـاطات المسـتر هيليارد يُنظر إليها في ليبيا على أنّها غير مؤدّبة وغير لائقة. لقد قلت له إني أعتقد أنّ أفضل شيء يمكنني فعله هو أن أنقل إلى وزارة الخارجية ما سمعته منه، ولا أشكّ في أنّ الوزارة بدورها ستقوم بإخطار الشركة بالموضوع. وأتصوّر أنّ الشركة سوف تقوم بإرسال المسـتر لوارد Luard أو مسـؤول آخر كبير بها للحديث معي بشـأنه. وسـألت السيد بن حليم عـمّا إذا كان عـلى اسـتعداد، في حـال حدوث ذلـك، لإبلاغ الشـخص القادم بما سـبق أن قاله لي. وردّ بـن حليـم بأنّه على استعداد لفعل ذلك، غير أنّـه نبّه إلى أنّه سـيكون في إجازة اعتباراً مـن ٢٨/ ٧ كما سـيقوم خلالهـا بالنظر في بعض مصالحـه التجارية، ومن ثـمّ فينبغي على هذا الشـخص الحضـور إلى هنا قبل ذلك التاريخ. واقـترح بن حليم بديلاً عن ذلك، بما أنّه نفسـه سيكون في زيارة للندن حوالي ٢٨/ ٨، أن تقوم الشركة في لندن، إذا رغبت في ذلك، بالاتصال به عن طريق السير فيليب ساوث ويل Sir Philip Southwell".[١٨٤]

وجاء في الرسالة التي أرفق بها السفير ستيوارت محضر اجتماعه ببن حليم:

"إنّ هيليارد، من خلال تجربتي الخاصّة، يميل عادةً لأن يكون صاحب كلام منمّق طنّان، وفظ أحياناً، غير أنّني واثق من أنّ بن حليم بالغ كثيراً بشأن الحادث موضوع شكواه. وإنّي أظنّ أنّ الهدف الرئيسي من وراء لقائه بي هو أن يبيّن لي أنّه على استعداد لأيّ اتصال معه من قبل شركة B.P إذا كانت الشركة راغبة في مناقشة موضوع ميناء طبرق النفطي معه".

ويضيف السفير في رسالته:

"ليس لديّ بالطبع فكرة عن كيفية ما سيكون عليه ردّ فعل شركة B.P ولكن، لئن كان يبدو أنّ البوصيري هو صاحب الاعتراض على مشروع الميناء، ولكونه وبن حليم يعملان سوياً بشكل حميـم جـداً "Busairi Shalhi and Bin Halim work extremely closely together"، فيبـدو لي أنّـه ربّما ترغب الشركة في ارتياد هذا السـبيل. ومن ثمّ فقـد تركت الباب مفتوحاً، وقلت له ببساطة إنّني سوف أبعث بتقريري إلى الخارجية وعبرها إلى الشركة التي لا أشكّ في أنّها سوف تنظر في شكواه (عن سلوك هيليارد) بجدّية".

---

١٨٣ ويتّضح من هذه العبارة أنّ "مناورة" بن حليم لم تنطل على السفير البريطاني حتى وإن كان مضطرّاً لمسايرته.

١٨٤ لا ندري شيئاً عن طبيعة علاقة هذا الشخص ببن حلَيم.

ثمّ يضيف السفير منبّهاً:

"لست على علم ببقية قنوات الاتصال التي لدى الشركة حول هذا المشروع، ولكنّني أعتقد أنّ اتصالاً عبر بن حليم يمكن أن يكون من شأنه تحييد معارضة البوصيري الشديدة لمشروع ميناء طبرق النفطي".

كما يقترح السفير إمّا أن تقوم شركة B.P بإرسال شخص مسؤول من قبلها للحديث مع بن حليم في طرابلس قبل بدئه إجازته (مؤكّداً أنّ من الطبيعي ألا يكون هذا الشخص هو المستر هيليارد) أو اللقاء به على الأقلّ أثناء زيارته للندن في أواخر شهر أغسطس/ آب.

وبالطبع فإنّه لم يفت السفير ستيوارت أن يلتقط الطعم الثاني الذي ألقى به بن حليم أثناء حديثه معه والمتعلّق بصلته القوية ببن بيللا، وكيف أنّه بصدد البحث معه في تأسيس شركة وطنية للنفط الجزائري سوف يعمل بن حليم خبيراً استشارياً لها، فقد ورد في الفقرة الأخيرة من رسالة السفير إلى الخارجية البريطانية قوله:

"وقد يهمّ الشركة [B.P] أيضاً أن تعلم أنّ بن حليم أخبرني عن صلته بالشركة الوطنية الجزائرية للبترول. وفي الواقع، فإنّه من المحتمل جداً أن تكون إشارته إلى هذا الموضوع ذات صلة بالمشكلة التي تواجهها B.P في ليبيا".

ويتّضح من الوقائع اللاحقة المتعلّقة بالموضوع أنّ السفير البريطاني التقى يوم ٢٥/ ٧ بمصطفى بن حليم، وأبلغه أسف شركة B.P لعدم تمكّنها من إرسال أيّ مندوب عنها إلى ليبيا قبل بدئه في إجازته، إلا أنّ الشركة تتطلّع للّقاء به في لندن في ٢٨/ ٨. وأجاب بن حليم بأنّه سوف يتصل بالشركة هناك عن طريق السير فيليب ساوث ويل.

كما يتّضح من هذه الوقائع أنّ شركة B.P قامت خلال شهر أغسطس/ آب بإقصاء هيليارد عن منصبه كمدير لعملياتها في ليبيا، وعيّنت بدلاً عنه الستر هينز Haines، وأنّ بن حليم التقى بلندن في أواخر شهر أغسطس/ آب بسكريفنر مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية، كما اجتمع بعدد من المسؤولين بشركة B.P.

وجاء في المحضر[185] الذي بعث به السفير البريطاني ستيوارت عن لقائه يوم ٩/ ٩/ ١٩٦٣ بمصطفى بن حليم:

"لقد زارني السيد بن حليم هذا الصباح وأبلغني أنّه أجرى محادثات ممتعة في لندن مع المستر سكريفنر وأيضاً مع مسؤولين من شركة .B.P وفيما يختصّ بشكواه من المستر هيليارد، أخبرني

١٨٥ المحضر مرسل بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري 62/VT 1015 بالملف FO 371/173240.

بأنّ الأخير قام في غياب السيد بن حليم بالاتصال بمحاميه، واعتذر عن السلوك الذي بدر منه، ثمّ عبّر عن رغبته في رؤية السيد بن حليم عقب عودته والاعتذار له شخصياً. وعلّق بن حليم بأنّه على أتمّ الاستعداد لمقابلة المستر هيليارد ونسيان الحادث تماماً. وأضاف بن حليم أنّه خلال محادثاته مع مسؤولي شركة B.P في لندن حول مشروع ميناء طبرق نصحهم بعدم محاولة الاتصال بالملك مجدّداً حول الموضوع قبل الحصول على موافقة الحكومة بشأنه. ويمكن للشركة، بعد أن يتمّ ذلك، أن تبعث بأحد كبار مسؤوليها، وليكن المستر بريدجمان نفسه، لمقابلة الملك، حيث من المحتمل عندئذٍ أنّ يغيّر الملك رأيه مرّةً أخرى حول هذا المشروع".

الخوض في القضايا السياسية

يزعم بن حليم في مذكراته[١٨٦] أنّه منذ استقالته من منصبه كسفير لليبيا في فرنسا (أواخر ١٩٥٩) انصرف نشاطه تماماً لأعماله الخاصة، وابتعد كليّة عن السياسة. ولو أنّه فعل ذلك حقاً لكان ذلك من حقّه ومن واجبه أيضاً. غير أنّ هذا لم يحدث؛ ففيما انكبّ فعلاً على النشاط التجاري والمالي، كما أشار في مذكراته وأوضحنا في فصول سابقة من هذا المجلد،[١٨٧] فإنّه لم يبتعد عن الخوض في السياسة والقضايا والشؤون السياسية، سواء مع رجال الحكم، أو أثناء لقاءاته المستمرّة والطويلة مع رجال السفارات الأجنبية، وعلى الأخصّ سفارتا بريطانيا والولايات المتحدة. ويمكن القول بأنّ بن حليم هو أول سياسي ليبي سنَّ سنَّة التداخل والترابط بين آرائه ومواقفه السياسية وبين مصالحه الاقتصادية، كما أنّه لم يتردّد في توظيف رصيده من نفوذ سياسي ومعلومات وعلاقات سياسية في خدمة مصالحه التجارية والمالية الخاصة.[١٨٨]

وبالنسبة لخوض بن حليم في القضايا السياسية مع الملك ومع عدد من رجال الحكم في ليبيا خلال حقبة العهد الملكي، فقد طفحت بها مذكراته وكتابه "**ليبيا: انبعاث أمّة .. وسقوط دولة**".[١٨٩] أمّا بالنسبة للقاءاته مع دبلوماسيّي السفارات الأجنبية بشتّى مستوياتهم، فيمكن القول بأنّ بن حليم هو الأوفر نصيباً بين كافّة رجال العهد الملكي في هذا المجال. وتؤكّد الوثائق السرّية لوزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية التي تمّ نشرها أنّ بن حليم لم يتردّد في خوض كافّة قضايا السياسة الليبية والعربية مع هؤلاء الدبلوماسيين، بما في ذلك القضايا التي يمكن وصفها بأنّها ذات مساس بالأمن الوطني والقومي. كما لم يتردّد خلال هذه اللقاءات في إعطاء المعلومات وإصدار الأحكام والتقييمات عن كافّة التطوّرات والأشخاص.

---

١٨٦ مصدر سابق، ص ٥٣.

١٨٧ راجع على سبيل المثال ما ورد في فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" من هذا المجلد.

١٨٨ قد لا يكون هناك من مأخذ على هذا السلوك قانونياً، ولكنّه دون شكّ معيب أخلاقياً وضارّ وطنياً، و فضلاً عن ذلك، فهذا لا يستقيم مع ما ادّعاه في مذكراته.

١٨٩ مصدر سابق. راجع أيضاً ما ورد تحت عنوان "علاقة جيدة مع بن حليم" في مبحث "وضع ناظر الخاصة وعلاقاته" في هذا الفصل.

مقابلات مع الدبلوماسيين البريطانيين

أشرنا من قبل إلى عدد من لقاءات بن حليم مع السفير البريطاني ستيوارت، ومع سكريفنر مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا (١٩٦٣)، وكيف أنّ ما دار بينه وبينهما لم يقتصر على القضايا التجارية والمالية والاقتصادية التي تمسّ نشاطه ومصالحه، بل تجاوزها للخوض في جملة من القضايا السياسية الليبية وحتى غير الليبية.

يقول السفير ستيوارت في تقريره[١٩٠] المؤرّخ في ٨/ ٧/ ١٩٦٣:

"عندما زارني السيد مصطفى بن حليم صباح اليوم (٦ يوليو) أخبرني بأنّه كان سعيداً بلقاء المستر سكريفنر في بيتي[١٩١] حيث أبلغه [أي أبلغ بن حليم سكريفنر] طرفاً ممّا دار بينه وبين بن بيللا مؤخّراً في الجزائر، وكيف أنّ بن بيللا وجد سكريفنر عند استقباله له في الجزائر ذكياً ومتفهّماً."

"قال بن حليم بعد ذلك أنّ بن بيللا أبلغه بأنّه إذا قام الاتحاد المصري العراقي السوري، وكان فضفاضاً بشكل كافٍ، فإنّ الجزائر سوف تنضمّ إليه. وأضاف بن حليم أنّه إذا حدث ذلك، فإنّ وضع ليبيا سوف يكون صعباً. وعبّر عن اعتقاده بأنّ ارتباط ليبيا ينبغي أن يكون مع دول المغرب وليس مع مصر والاتحاد المصري العراقي السوري، وأنّ اتحاد دول المغرب يجب أن يبدأ بتطوير العلاقات الثقافية والتعليمية والتجارية بين بلدانه. واستطرد بن حليم من هذه النقطة ليذكر أنّ الهدف من زيارته لبن بيللا هو البحث في مشروع تأسيس الشركة الوطنية الجزائرية للنفط التي قد يعمل خبيراً استشارياً لها، كما أفاد بأنّه سوف يكون هناك خلال الشهر التالي المزيد من المباحثات بشأنها. غير أنّه حسب علمي [علم السفير] فإنّ بن حليم مشغول جداً بالشركة الوطنية الليبية للبترول[١٩٢]، وقد تقوم علاقة ما بين الشركتين، لأنّ الشركة الجزائرية ستقوم على الأسس نفسها التي قامت عليها الشركة الليبية، إذ تقوم بالاشتراك في المناقصات من أجل الحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في مناطق جديدة، دون أن تتدخّل في نشاط شركات البترول القائمة..."

"وأبلغني بن حليم في الختام بأنّ بن بيللا ربّما يقترح في القريب إجراء محادثات على مستوى عالٍ مع ديغول. وفيما يتعلّق بعلاقات الجزائر بدول الكتلة الشيوعية بصفة عامّة، فإنّ بن حليم يعتقد بأنّ بن بيللا تعلّم شيئاً منذ زيارته لكاسترو في ديسمبر الماضي [١٩٦٣]. من المؤكّد أنّه ستكون له تعاملاته مع دول الكتلة السوفييتية، وسوف يستخدم ذلك إن كان

---

١٩٠ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

١٩١ كان سكريفنر قد زار ليبيا خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو/ حزيران ١٩٦٣. راجع مبحث "وضع ولي العهد وعلاقاته" بهذا الفصل.

١٩٢ راجع المبحث الخاص بهذه الشركة في فصل "جوانب من قصة البترول الليبي" في هذا المجلد.

ضرورياً ضدّ الكتلة الغربية، غير أنّ بن حليم نصحه بأنّ اللعب مع "بكين" و"كوبا" هو بمثابة اللعب بالديناميت. وبن بيللا، برأي بن حليم، سوف يعمل بما يتوافق مع هذا الرأي".

وكما مرّ بنا، فإنّ بن حليم تناول أثناء لقائه مرّةً ثانية مع السفير البريطاني يوم ٢٥/ ٧/ ١٩٦٣ عدداً من الموضوعات الأخرى (بعيداً عن علاقاته التجارية مع شركة B.P) بعضها في صميم السياسة الليبية الداخلية. من ذلك ما سلفت الإشارة إليه حول صلة البوصيري الشلحي بوليّ العهد وبالملكة فاطمة، وتأثير انهيار الاتحاد المصري العراقي السوري على ليبيا، وموقف النظام المصري من الملك ووليّ العهد. ومن ذلك أيضاً موقف البرلمان الليبي من البعثات العسكرية والقواعد الأجنبية، فقد ورد في التقرير[١٩٣] الذي بعث به السفير بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٦٣ عن ذلك اللقاء:

"تحدّثنا بعد ذلك عن الاستجوابات التي أثيرت داخل البرلمان خلال الأسبوع الماضي حول البعثات العسكرية والقواعد الأجنبية في ليبيا. وقال بن حليم إنّه لم يطّلع على نصّ الأسئلة وإجابات الحكومة عنها، غير أنّه جرى إخباره بطريق غير مباشر أنّه يفهم ممّا جرى طرحه عدم إحراز أيّ تقدّم يُذكر في مجال تدريب الليبيّين خلال العشر سنوات الماضية بواسطة البعثات العسكرية، وأنّ ذلك يرجع بصفة أساسية إلى السياسة التي اتبعتها هذه البعثات عن عمد لإبقاء الجيش ضعيفاً كي تستمرّ الحاجة إلى الاعتماد على معاهدة التحالف [مع بريطانيا] وقاعدة ويلس الأمريكية. وأضاف بن حليم أنّه سمع أنّ فكيني فقد أعصابه خلال الحوار الذي جرى في البرلمان، وأنّه قدّم إجابات غير منطقية. وعلى العموم، فإنّ بن حليم لا يعتقد بوجود شعور عام قوي في البلاد ضدّ معاهدة التحالف، بينما تثير قاعدة ويلس بعض الاهتمام، ويمكن بسهولة أن يتنامى الشعور ضدّها. كما عبّر عن اعتقاده بأنّه قد يكون من الحكمة أن يدرك الأمريكان ضرورة القيام ببعض التغييرات، وأن يشرعوا تدريجياً في التخلّي عن بعض المزايا التي يتمتّعون بها. وهذا ينطبق أيضاً، وإنْ بدرجة أقلّ إلحاحاً، على وجود الجيش البريطاني في ليبيا. وأضاف أنّه لا يفهم لِمَ لا تقوم بريطانيا بالإبقاء على الجوانب الضرورية من الاتفاقية (العسكرية) وتنظر على الأقلّ في سحب جنودها من المدن، وهو يجد من الحكمة تخفيض العلانية والاستعراض غير الضروري إلى الحدّ الأدنى. وذهب بن حليم إلى حدّ القول بأنّ الأمريكان ارتكبوا خطأً كبيراً بعقدهم الشهر الماضي مؤتمراً صحفياً داخل قاعدة ويلس، وأنّهم يستحقّون كلّ الدعاية السيّئة التي طالتهم نتيجة ذلك العمل. وقال إنّ الإنجليز يديرون شؤونهم بحكمة أكبر، وتجنّبهم الإعلان عن وجودهم هو موضع استحسان، وأنّ بريطانيا إذا واصلت هذه السياسة فإن من المستبعد أن تواجه صعوبة في الإبقاء على قواتها في ليبيا، على الأقل ما بقي الملك على قيد الحياة".

١٩٣ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/58 بالملف FO 371/173239 28189. راجع مبحث "دورة برلمانية نشطة" في فصل "البداية الواعدة" في هذا المجلد.

أمّا اللقاء الذي جرى بين بن حليم والسفير البريطاني ستيوارت يوم ٩/ ٩/ ١٩٦٣ فقد تطرّق الحديث فيه، فضلاً عن الموضوعات المتعلّقة بشركة B.P البريطانية ذات الطبيعة محض التجارية، إلى موضوعات أخرى بعيدة عن القضايا التجارية[١٩٤] الخاصّة به وبشركائه:

"وعند الحديث عن الشؤون الليبية بصفة عامّة، قال بن حليم إنّه تصوّر لّما تولّى فكيني رئاسة الوزارة أنّه – مع وجود تحفّظ أو تحفّظين له عليه – سيكون رئيس وزراء جيداً. أمّا تحفّظاته عليه فانصبّت على أنّه رجل معتدّ بنفسه إلى حدٍّ ما عنيف، ولا يميل إلى قبول النصيحة. وكان بن حليم يتوقّع أن تكون خبرة فكيني في الخارج من خلال عمله كسفير ومندوب لليبيا لدى الأمم المتحدة قد ليّنت من شخصيته، غير أنّه لا يبدو حدوث ذلك. وهو يرى أنّ أساليبه [أساليب فكيني] الفظّة والخالية من اللباقة في التعامل مع الشخصيات المهمّة؛ هي في غير صالحه، لا سيّما معاملته لبوقويطين [قائد عام قوات الأمن]. وعبّر بن حليم عن اعتقاده بأنّ فكيني كان مغفّلاً عندما اصطدم ببوقويطين، وأنّ نفوذ الأخير لدى الملك سوف يحقّق له الغلبة على فكيني".

وبعد أن تحدّث السفير البريطاني وبن حليم حول الترشيحات بشأن من سيتولّى وزارة شؤون البترول إثر تعيين وهبي البوري مندوباً دائماً لليبيا في الأمم المتحدة،[١٩٥] تطرّق الحديث بينهما إلى الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء فكيني حينذاك لدول المغرب [زار تونس والجزائر والمغرب في الفترة ٢٤–٣١ أغسطس/ آب]، وجاء في التقرير المذكور بهذا الخصوص:

"عبّر بن حليم عن اعتقاده بأنّ تلك الزيارة كانت خطوة حكيمة جداً تمّت بناءً على النصيحة التي قدّمها [بن حليم] للملك. وعبّر بن حليم عن أسفه لأنّ تلك الزيارة لم تقتصر على الجزائر".[١٩٦]

وعندما أثار السفير السؤال حول إمكان أن يقوم فكيني بزيارة مماثلة لدول المشرق العربي، عقّب بن حليم قائلاً:

"إنّ فكيني يكون مغفّلاً لو قام بتلك الخطوة. فلو حدث أن أقام صداقات مع بلد [عربي] معيّن فإنّ ذلك سوف يزعج الدول الأخرى".[١٩٧]

١٩٤ راجع تقرير السفير البريطاني عن اللقاء، المؤرّخ في ١٦/ ٩/ ١٩٦٣ وذا الرقم الإشاري VT 1015/62 في الملف FO 371/173240.

١٩٥ عين الدكتور وهبي البوري مندوباً لليبيا في الأمم المتحدة يوم ١١/ ٩/ ١٩٦٣، وكان حتى ذلك التاريخ يشغل منصب وزير شؤون البترول.

١٩٦ يبدو أنّ بن حليم كان يفضّل أن تقتصر تلك الزيارة على الجزائر لأنّ في ذلك خدمةً لمصالحه التجارية الخاصة.

١٩٧ دعوة غريبة للاستقطاب داخل الدول العربية. ومعنى ذلك أنّه لا تستطيع الدولة أن تكون لها صداقة إلا مع دولة واحدة في المغرب العربي أو المشرق العربي؟!

وأضاف السفير في تقريره:

"سـألت بن حليم بعد ذلك عن الإشـاعة التي وصلتني حول احتمال قيام الملك بالزيارة التي سـبق أن تأجّلت مراراً لمصر، وعمّا إذا كان لها أسـاس من الصحّة؟ وأجاب بن حليم بأنّه حين يرى الملك فعلاً في مصر سيصدّق عندها هذا الأمر. وأضاف قائلاً: حتى لو عبر الملك الحدود إلى مـصر فمـن المرجّح أن يغـيّر رأيه ويعود إلى ليبيا. ومع ذلك فبن حليـم يعتقد أنّ قيام الملك بزيارة الجزائر[198] سوف يكون خطوةً حكيمة. لقد وجّه بن بيللا عدّة مرّات الدعوة إلى الملك لزيـارة الجزائر، وإنّ بن بيلـلا ليثمّن عالياً حكمة الملك إدريس،[199] وقد تؤدّي تلك الزيارة إلى التأثير فيه".

وفي لقاء بن حليم مع سـكريفنر مدير إدارة شـمال وشـرق إفريقيا بالخارجية البريطانية تحدّث في البداية عن مصالحه التجارية الخاصّة، ثمّ خاض في شـتى شـؤون الدولة الليبية. وقد سـبق أن أشـرنا إلى ما ورد على لسانه آنذاك بشـأن صلة البوصيري الشلحي بوليّ العهد وبالملكة فاطمة، وموقف القيادة المصرية من كلٍّ من الملك ووليّ العهد، ومن القضايا الأخرى التي تحدّث عنها بن حليم وفقاً للتقرير[200] الذي أعدّه سكريفنر يوم ٢٨/ ٨/ ١٩٦٣:

"... عندما كان بن حليم في القاهرة خلال شهر مايو (١٩٦٣) سأله حسن إبراهيم خصّيصاً، لِمَ لم تُظهر ليبيا أيّة علامات عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الذي تمّ الاتفاق بشأنه مع كلٍّ من العراق وسـوريا؟ وقد ردّ بن حليم أنّ الليبيّين يحتاجون، قبل أن يفكّروا في مثل هذه الخطوة، إلى عـشر سـنوات أخرى حتى يمكنهم تنظيم شـؤون بيتهم الداخليـة. وأنّ هذا لا يعني، عند أخذهم الأمور ببطء، أنّهم عرب سيّئون Bad Arabs. وتظاهر حسن إبراهيم بأنّه قبل كلامي. وفي الحقيقـة أنّ بن حليم كان على قناعـة تامّة بأنّ ليبيا، إن هي دخلت في أيّة ترتيبات وحدوية مـع عبد الناصر، سـوف تفقد هويّتهـا بالكامل. وفي رأي بن حليم أنّـه بالواقع لا يوجد عربي جيّـد Good Arab يسـتطيع أن يدخل في أيّة ترتيبات دسـتورية من النوع الـذي انهار مؤخّراً، لسـببٍ بسـيط، هو أنّ أيّ طرف يدخـل في مثل هذه الترتيبات عليـه أن يتوقّع الالتزام بكلّ ما تفكّر به مصر."

"ولهـذا السـبب، قـال بن حليـم، إنّه طرح أمامـي أثناء زيـارتي لطرابلس (الأسـبوع الأخير مـن يونيـو ١٩٦٣) فكرة أنّه عـلى ليبيا، كي لا يتمّ ابتلاعها من قبـل مصر، أن تدخل بسرعة في ترتيبـات – ولو اسـتدعى الأمر أن تأخذ شـكل اتحاد فضفاض – مـع الجزائر وبقية دول المغرب العربي. لقد كان تهديد الاتحاد المصري العراقي السـوري، في ذلك الوقت، على ليبيا

١٩٨ مرّة أخرى من أجل خدمة مصالح بن حليم الشخصية.

١٩٩ راجـع مـا ورد على لسـان الملك إدريس خلال لقائه بالسـفير الأمريكي جونز يـوم ٣٠/ ١١/ ١٩٦٢ حول خيبة أملـه في بن بيللا. مبحث "صورة الملك الشعبية" في فصل "حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي". المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٠٠ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

خطيراً جداً، غير أنّ هذا التهديد زال الآن بعد انهيار هذا الاتحاد. لكن قبل أن يحدث ذلك، كتب بن حليم إلى الملك أثناء وجوده في إجازة باليونان يطرح عليه الفكرة التي عرضها أمامي، فكانت النتيجة – حسب قول بن حليم – أن قام الملك فور عودته من اليونان بتوجيه رئيس الوزراء فكيني للقيام برحلته الحالية إلى دول المغرب. ويعتقد بن حليم أنّه لا يمكن لهذه الرحلة إلا أن تسفر عن شيء طيّب. ويدرك بن حليم أنّ الجزائر تتّجه بشكل مباشر الآن نحو نظام حكم فردي، إلا أنّ هذا كان واضحاً منذ وقتٍ مضى، وأنّه ربّما ينبغي القبول به".[٢٠١]

"وبالنسبة لرئيس الوزراء الحالي فكيني، يعتقد بن حليم أنّ وضعه سليم بشكلٍ كافٍ رغم أنّه تحرّك بسرعة في محاولته توحيد النظام الإداري في ليبيا، وأنّ المصريين يضيقون به، ولسوف يسعدهم أن يروا سقوطه عن رئاسة الوزارة".

"أمّا فيما يتعلّق بخلاف فكيني مع الملك حول مشروع البيضاء كعاصمة، فلربّما أدرك فكيني الآن أنّ إثارة أيّ رئيس حكومة لهذا الموضوع هي إيذان بحتمية سقوط هذا الشخص. ثمّ قال بن حليم إنّ الملك طلب منه [أي من بن حليم] بناء عاصمة في البيضاء، وأنّه في ذلك الوقت أبدى للملك الرأي نفسه".[٢٠٢]

وبعد أن تطرّق بن حليم في حواره إلى علاقة البوصيري الشلحي بوليّ العهد، على النحو الذي أشرنا إليه في مواضعه المناسبة آنفاً،[٢٠٣] يشير بن حليم إلى موقف الإعلام المصري من المعاهدة البريطانية مع ليبيا، وأنّ هذا الإعلام كفَّ عن توجيه الانتقادات لها احتراماً لوضع الملك في ليبيا.[٢٠٤] أمّا فيما يتعلّق بما سوف يحدث في حال قيام المصريين بتدبير انقلاب عقب وفاة الملك، فقد أشار بن حليم إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار جملة نقاط، من بينها أنّ ٩٠٪ من سكان بنغازي وطرابلس ودرنة هم من مؤيّدي عبد الناصر. ومن جانب آخر، يضيف بن حليم، إنّ نقاط ضعف ليبيا هي مصدر قوتها (فلا ريب مثلاً أنّ التأخير المتواصل في الحصول على قرار من الملك حول أيّة قضية قد عزّز من نفوذ الملك، لأن من شأن ذلك الوضع أن يجعل كلّ شخص في حالة تخمين وانتظار). وعلى سبيل المثال، فإنّ اتساع الرقعة الجغرافية لليبيا يجعل نجاح أيّ انقلاب أمراً بالغ الصعوبة، وعلى الأخصّ أنّ لحقيقة

٢٠١ من الواضح أنّ بن حليم يدعو إلى القبول بنظام الحكم الفردي في الجزائر لأنّ ذلك يخدم مصالحه الخاصّة. ولو كان هذا الحاكم الفرد شخصاً آخر غير بن بيللا، أو لو لم تكن صلة هذا الأخير ببن حليم جيدة، وله معه مصلحة شخصية مشتركة، لربّما اختلفت وجهة نظر بن حليم فيه.

٢٠٢ كأنّ بن حليم يريد أن يعيد سقوط حكومته عام ١٩٥٧ إلى معارضته لفكرة بناء البيضاء كعاصمة .. والمعروف أنّ هذا المشروع شهد بدايته في عام ١٩٥٦ خلال حكومة بن حليم ولم يسجّل له أيّ اعتراض عليه.

٢٠٣ انظر مبحثي "وضع وليّ العهد وعلاقاته" و"وضع البوصيري الشلحي وعلاقاته" في هذا الفصل.

٢٠٤ لم تمضِ بضعة أشهر على هذه المقابلة حتى كان الإعلام المصري يشنّ حملةً شعواء على القواعد في ليبيا كما سنرى في المجلد التالي.

تـوزّع القوة العسـكرية الفعلية بين الجيش وقوة دفاع برقة الأثر نفسـه. إنّ الملك يتعمّد إبقاء الجيش – الذي ينتشـر مؤيّدو عبد الناصر داخله – ضعيفاً من أجل أن يبقى التفوّق العسكري لقوة دفاع برقة في حال قيام صدام بين القوتين. ويعتقد بن حليم بأنّ هذه الخطوة حكيمة من جانب الملك. فمحمود بوقويطين يحمل ولاءً كاملاً للملك، وقوة دفاع برقة، التي هي القوة الوحيـدة الفعّالة فـي ليبيا، موالية أيضاً له بالكامل. إنّ انسـحاب صلاحيـات بوقويطين على قـوات الأمـن في كلٍّ من طرابلـس وفزان (بعد إلغـاء النظام الاتحادي) لـم يـؤدِّ إلى إضعاف فاعليـة قـوة دفاع برقة في التعامل مع أيّة اضطرابات، كما أنّ نفوذ بوقويطين على قوتي الأمن فـي طرابلس وفزان لم يكن بالضعف الذي يصوّر به أحياناً. إنّ بوقويطين رجل بسـيط ولكن رؤيته للأمور واضحة، عدا عن أنّه ذو عزيمة.

مقابلات مع الدبلوماسيين الأمريكان

كان لبن حليم أيضاً كما أشرنا لقاءات متواصلة مع دبلوماسييّ السفارة الأمريكية، وخاض معهـم خلالها في كافّة الموضوعات المتعلّقـة بالدولة الليبية، الداخلية منها والخارجية على حدٍّ سـواء. ونكتفي في هذا السياق بما نسـبه جون دورمان المستشار بالسفارة الأمريكية إليه من أقوال، خلال العشاء الذي أقيم في منزل السفير الأمريكي يوم ١/ ١/ ١٩٦٤ لتوديع السفير البريطاني ستيوارت، كما يتّضح من التقرير الذي أرسلته السفارة بهذا الخصوص:[٢٠٥]

"قـال بـن حليـم إنّه يشـعر أنّ فكيني، الـذي يعرفه منـذ عدّة سـنوات، كفؤ جـداً وذو ضمير وأمـين. وفكيني كموظـف، كان يواظب على الحضور بمكتبه صبيحة كلّ يوم في تمام السـاعة الثامنـة. ومـع ذلك، فإنّ هناك – كما يعتقد بن حليـم– ثلاثة عوامل هي في غير صالح فكيني؛ الأول: غـروره، والثـاني: تنظيره وعدم واقعيته، والثالث يتمثّـل في اعتماده على نصيحة بعض الأشـخاص غير الأكفاء مـن أمثال أخيه علي فكينـي، ووالد زوجته منصور بـن قدارة [وزير الماليـة والاقتصـاد الوطني]. وفضلاً عن ذلك – كما أشـار بن حليم– فـإنّ العلاقة بين فكيني والملك لا تبدو على ما يرام."

"ويسـتطرد بـن حليم قائـلاً: على الرغم مـن أنّه لا يعرف السـبب وراء التوتّـر في العلاقة بين الملك وفكيني، فإنّه يتذكّر أنّ بن عثمان لمّا أصبح صاحب شعبية في أواخر أيام وزارته[٢٠٦] توقّع [بن حليم] أنّه سـوف يجري اسـتبدال بن عثمان قريباً،[٢٠٧] وربّما هذا عينه ما يزعج الملك حول

٢٠٥ التقرير يحمل الرقم A-211 ومؤرّخ في ٦/ ١/ ١٩٦٤ بالملف POL. 15-1 Libya.

٢٠٦ لا ندري ما الأساس الذي استند إليه بن حليم في تكوين هذا الرأي حول بن عثمان، وعلى العموم فهو مناقض لكلّ ما سبق له أن كتبه أو قاله عن بن عثمان وحكومته.

٢٠٧ لعلّ بن حليم أراد أن يشير إلى حاله هو في رئاسة الوزارة، ولكنّه عدل عن ذلك وألبس الحالة لبن عثمان.

فكيني.[208] وأضاف بن حليم قائلًا:[209] "لا ينبغي أن ننسى أنّ مسؤولية رئيس الوزراء في أيّ نظام ملكي هي تعزيز صورة الملك لا تعزيز صورة رئيس الحكومة. وفيما يتعلّق بعدم كفاءة مستشاري فكيني قال بن حليم إنّ الوزير الوحيد الذي يملك كفاءة في وزارة فكيني هو وزير البترول الجديد الدكتور علي نور الدين العنيزي، أمّا بقية الوزراء فقد تمّ تعيينهم على أساس علاقاتهم الأسرية، أو لأنّهم أصدقاء لأصدقاء فكيني، أو لأنّهم من النوع الطيّع لرؤسائه المعروف بوصف (نعم سيدي)".

توقّف بعد ذلك بن حليم بالحديث، على مائدة السفير الأمريكي وبحضور السفير البريطاني وضيوف آخرين، عند قصري وليّ العهد وتكلفتهما الباهظة،[210] ثم عرّج على انتخابات رئاسة مجلس النواب التي كانت قد جرت مؤخّراً[211] (ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣)، وقال بن حليم في هذا الصدد إنّ الانتخابات جاءت صدمة كبيرة للّيبيين، إذ كيف يتمّ، في عملية تصويت ديمقراطية لاختيار رئيس لمجلس النواب، شراء الأصوات بهذه السهولة. وأضاف بن حليم أنّ هذا الأمر مثبط للهمم.. فعلى الرغم من أنّ بن عثمان اشترى أصوات بعض أعضاء هذا البرلمان نفسه (في السابق)، فإنّه وبأساليبه القديمة نفسها كاد أن يحصل على رئاسة البرلمان. ومن المعروف جداً أنّ بن عثمان أنفق الأموال بسخاء لشراء أصوات البرلمانيين بأسعار بلغت نحو (٨,٠٠٠) جنيه للصوت الواحد. وأضاف بن حليم أنّه يعرف عريقيب (الذي فاز برئاسة مجلس النواب ضدّ بن عثمان) جيداً، وهو على يقين بأنّه لم يدفع أيّة مبالغ من أجل إعادة انتخابه، والشيء نفسه يصدق على فكيني، فهو حسب اعتقاد بن حليم لا يمكن أن يسمح للحكومة بدفع أموال لشراء الأصوات.

وأضاف تقرير السفارة الأمريكية في فقرة ختامية منه:

"وفي إجابة عن سؤال قال بن حليم: إنّ فكيني يملك الجَلَد لمقاومة الضغوط اليومية التي يتعرّض لها، ومع ذلك – وعلى الرغم من أمله في أن يكون مخطئاً بمخاوفه– فإنّه يتوقّع أن يسقط فكيني آجلاً أم عاجلاً تحت تأثير العوامل التي أشار إليها آنفاً، والمتمثّلة في غروره ونهجه غير الواقعي وعدم كفاءة معاونيه."[212]

هذه عيّنات من تدخّلات بن حليم رجل الأعمال في السياسة، وخلطه بين القضايا

٢٠٨ أي أنّ بن حليم يريد أن يقول لجلسائه الدبلوماسيين إنّ الملك منزعج من فكيني لأنّه أصبح ذا شعبية في البلاد كما حدث من قبل مع بن عثمان. أيّ ظلم هذا للملك من قبل شخص يدّعي أنّه كان يحمل للملك الولاء على الدوام. لقد فات بن حليم أنّ بمقدور الملك أيضاً أن يدرك الصفاتِ السلبية في فكيني، وأنه ربّما تكون هذه الصفات هي مصدر انزعاجه منه والسبب في توتّر العلاقة بينهما.

٢٠٩ وربّما باستخفاف وسخرية. ولا يخفى أنّ هذه صورة من صور قدح بن حليم في الملك.

٢١٠ راجع مبحث "وضع وليّ العهد وعلاقاته" تحت عنوان "قصرا ولي العهد" في هذا الفصل.

٢١١ راجع مبحث "صورة جديدة للصراع الداخلي" في هذا الفصل.

٢١٢ أي ليس بسبب "شعبيته" كما ادّعى بن حليم آنفاً.

التجاريـة والقضايـا السياسـية، وتبرّعـه بتقديـم المعلومـات والتقييمـات والتحليـلات إلى الدبلوماسيين الأجانب حول أدقّ الأمور في السياسة الداخلية، والتي تتعلّق بكافّة مؤسسات الدولـة، بالعـرش، وبالحكومة، والبرلمـان، والجيش، وقـوات الأمن، وبكافّـة رجالها بدءاً بالملك والملكة، ومروراً بوليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية، وانتهاءً برئيس وأعضاء مجلس الـوزراء والنـواب وقائد قوات الأمن، دون أدنى قيود أو حدود، وكذلك حول مواقف الدول العربية من ليبيا أيضاً، بل وبعض أسـرار هذه الدول. لا نشـكّ في أنّ هذا السـلوك المنفلت، الـذي لا يرى سـوى خدمة صورة صاحبه ومصالحه الآنية والأنانيـة، قد أفرز بعداً جديداً في العلاقـات بيـن رجال النخبة الحاكمة، وأدّى إلى زيادة درجـة صراعها وتكالبها على المنافع الشـخصية، كمـا أدّى إلى إفقادهـا للترابط المطلوب بينها من أجل خدمـة المصلحة الوطنية العامة.

صورة جديدة من الصراع

لـم تشـهد حقبـة العهد الملكي بكاملها، سـواء السـابقة منها على النفـط أو اللاحقة له، صراعـاً سياسـياً بين رئيس وزراء مسـتقيل وآخر خلف له؛ مثلما حدث بيـن الصيد وفكيني. ووفقاً لمذكرات الصيد، فقد حاول فكيني تشويهه واتهامه باتهامات باطلة:

"بعـد أن تولّى محي الدين فكيني رئاسـة الحكومة، ووجد تفاصيـل الاتفاق مع شركة وايزمن، طلب مقابلة الملك بناءً على اتفاق مع حلفائه. وقال للملك إنّ محمد عثمان الصيد ارتكب خطأً دستورياً كبيراً حين كان رئيساً للحكومة، لأنّه منح مشروع مياه عين الدبوسية إلى شركة ألمانية دون مناقصـة، وقبـض عمولة كبيرة! واقـترح إلقاء القبض[213] عليّ وتقديمـي للمحاكمة. هنا طلب منه الملك أن يكتب تقريراً مفصلاً حول الموضوع.

عـاد محـي الدين فكينـي واجتمع مع مجلس الـوزراء. وقال لهـم إنّه وجد المناسـبة التي يمكن القضـاء بهـا على محمـد عثمان الصيـد. وأبلغهـم بأنّني منحت مـشروع عين الدبوسـية لشركة وايزمـن الألمانيـة بغير مناقصـة، وتلقّيت عمولة كبـيرة نظير ذلك. فصار الـوزراء الذي كانوا أعضاء في حكومتي يتغامزون عليه لأنّهم يعرفون الحقيقة.

كان أحـد أعضاء مجلس الوزراء، وهو الحاج محمـد الكريكشي، تربطه صداقـة مع فاضل بن زكري والي طرابلس، فأخبره بالواقعة وقال له: إنّ محمد عثمان الصيد ارتكب خطأً سيقوده إلى المحكمـة. زارني فاضـل بن زكري، وسرد لي تفاصيل الموضوع، وكان منزعجاً لأنّه صديق لي، فطمأنته بأنّي لا أخشى شيئاً من ذلك، وبأنّني واثق من سلامة ما عملت، وما قمت به، وقلت له لندع محي الدين فكيني يحقق في هذه القضية كما يشاء.

بعـد مرور أسـبوع قـدّم محي الدين فكينـي تقريره للملك. وقـرأ الملك التقريـر، وكان كعادته يساير الشخص حتى يعرف مراميه، وبعد ذلك يواجهه بالحقائق.

بعـد أن قـرأ الملك التقريـر خاطب محي الديـن فكيني قائـلاً: "محمد عثمان الصيد كان رئيسـاً للحكومة في عهد من؟ ومن كان الملك؟ هل كان شخصاً غيري؟ فإذا كان محمد عثمان الصيد

---

٢١٣ أبرقت السفارة البريطانية في طرابلس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٤/ ٤/ ١٩٦٣ خبراً مفاده أنّه جرى القبض على رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد في منزله بطرابلس يوم ٣/ ٤/ ١٩٦٣. غير أنّ السـفارة عادت وأفادت يوم ٩/ ٤/ ١٩٦٣ أنّه لا أسـاس للخبر السـابق من الصحة، وأوضحت السفارة أنّ الخبر الأصلي جاءها من أحد المصادر الموثوقة في مخابرات الجيش البريطاني بليبيا. راجع البرقيات رقم (١٢٢)، (١٢٥) بالملف FO 371/173238.

قام بها قام به وأنا ليس لديّ علم، فمعنى ذلك أنّني لست ملكاً، وإذا فعل ذلك وأنا لديّ علم، آنـذاك أكـون شريكاً معه في العمولة. لذلـك عليك أن تنصرف لمهامـك، وتهتمّ بعملك الذي تعدّ مسـؤولاً عنه منذ أن أصبحت رئيسـاً للحكومة، أمّا قبل ذلك فأنت لست مسؤولاً عنه". وأبلغـه بأنّـه هو الذي أمر بتنفيـذ المشروع. وحين بلغت هذه التفاصيـل للمجموعة المناوئة لي أصيبوا بإحباط شـديد. ولم يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ، بل أطلقوا شـائعة أخرى، زعموا فيها أنّني اشتريت مزرعة في منطقة الخمس تملكها شركة إيطالية من مبلغ العمولة." [٢١٤]

وفي ٢٧/ ٤/ ١٩٦٣ أصدر الملك أمراً بمنح محمد عثمان الصيد قلادة السيد محمد بن علي السنوسي تكريماً له على خدماته للدولة. وقد زعم الصيد في مذكراته[٢١٥] بهذا الشأن:

"حـين أذيـع الخبر اتصـل بي كثـيرون للتهنئة .. ورغـم ذلك طبعت مناشـير سرّيـة بإيعاز من الحكومـة، وأرسـلت إلى المواطنـين عن طريـق البريد، تقـول: كيف يُمنح محمـد عثمان الصيد وساماً رفيعاً بعد أن أفرغ خزينة الدولة!"

وبالطبع فإنّ الصيد لم يقدّم في مذكراته أيّ دليل يثبت أنّ تلك المناشـير كانت من عمل حكومة فكيني.

ونحـن نميـل إلى الاعتقاد بأنّ ما جاء فـي مذكرات الصيد لا يخلو مـن المبالغة، وحتى الافتـراء، فضـلاً عـن أنّـه يتناقـض مع مـا جـاء على لسـانه خـلال لقائـه بالسـفير البريطاني ستيوارت[٢١٦] يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٣ حين وصف الصيد فكيني قائلًا:

"إنّه رجل عادل، وهناك اعتراف على نطاق واسع بأنّه يعمل من أجل مصلحة البلاد."

وكان مأخذ الصيد الوحيد يومئذ على فكيني أنّه: "لا يعرف الكيفية الحقيقية التي تجري بها الأمور في ليبيا".

انتخاب رئيس مجلس النواب

لعـلّ أبرز الشـواهد على ما قام بين الصيد وفكيني من صـراع هو ذاك الذي حدث لأول مـرّة في تاريـخ التجربة البرلمانيـة في ليبيا حول انتخابات رئاسـة الدورة الخامسـة لمجلس النواب التي جرت يوم ٧/ ١٢/ ١٩٦٣.

---

٢١٤ الصيد، مصدر سابق، ص ٢٦٨.

٢١٥ المصـدر السـابق، ص ٢٦٩. وقـد ذكر الصيـد أنّ منحه القلادة كان بعد ثلاثة أشـهر من تعيين حكومة فكيني، وهـذا غير دقيق، فحكومة فكيني تشـكّلت في ١٩ مارس/ آذار ١٩٦٣ ومنحه القلادة تمّ في ٢٧/ ٤/ ١٩٦٣، وهذا مثال آخر يؤكّد عدم دقة الصيد في مذكراته، وأنّه يعتمـد في الغالـب عـلى ذاكرته التي كثيراً ما خانته. ومن جهة أخرى، لا ندري كيف عرف الصيـد، بتفاصيل الحوار الذي جرى بين الملك ومحي الدين فكيني، إذ من المستبعد أن يكون الملك قد أبلغ الصيد به وعلى هذا النحو من التفصيل الوارد في المذكرات.

٢١٦ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ ذا الرقم VT 1015/66/G، الملف FO 371/173 240.

لقد تناول الصيد هذه العملية في مذكراته، وخصّص لها عدداً من الصفحات (٢٧٠-٢٧٢) جاء فيها:[٢١٧]

"بعد فترة، كان موعد افتتاح الدورة البرلمانية التي كانت تفتح في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل سنة. واتصل بي عدد من النواب، وطلبوا مني أن أرشّح نفسي لرئاسة مجلس النواب. وأبلغتهم بأنّني لا أرغب في المنصب، خاصّةً أنّ العادة جرت في ليبيا، وطبقاً للنظام الاتحادي، أن يكون رئيس مجلس النواب من طرابلس ويكون له نائبان واحد من برقة وواحد من فزان، ولا أرغب في خرق هذا التقليد، بيد أنّ ذلك لم يقنع النواب، وصاروا يتصلون بي جماعات وأفرادا، كما اتصل بي بعض السياسيين، مثل محمود المنتصر وحسين مازق وآخرون، وطلبوا مني ترشيح نفسي لرئاسة مجلس النواب. وكان دافع هؤلاء هو أن يعرف محي الدين فكيني حجمه الحقيقي، ولم يأتِ إلى البلد فاتحاً، وأنّه يوجد رجال في البلاد.

بعد أن تكاثرت عليّ الضغوط وإلحاح النواب، طلبت منهم مهلة للتفكير في الموضوع. كان لديّ أسلوبي الذي اتبعته منذ عام ١٩٥٠ في التعامل مع الملك إدريس السنوسي، وهو عدم اتخاذ أي قرار يتعلّق بالمصلحة العامة إلا بعد استشارته. لذلك بعثت برسالة مغلقة للملك مع مبعوث خاص أوضحت فيها الاتصالات التي جرت معي، وطلبت رأيه وتعليماته، وتلقّيت منه ردّاً يقول "توكّل على الله واقبل ما طلبه منك النواب".

حينما سمع الدكتور فكيني رئيس الحكومة باتصالات النواب، ومساعيهم أن أرشّح نفسي لرئاسة مجلس النواب، دعاني عن طريق وزير المالية، صهره السيد منصور بن قدارة، مع الشيخ منصور المحجوب لتناول الغداء في بيته، وفي أثناء اللقاء قال لي: علمت إنّ بعض النواب اتصلوا بك، وطلبوا منك أن ترشّح نفسك لرئاسة مجلس النواب، فنصيحتي لك، ألا تتعب نفسك بالنسبة لهذا الموضوع، لأنّ الحكومة واثقة من أنّ الأغلبية إلى جانبها. فقلت له: إذا كان الأمر كذلك، فلماذا تخشون هذه المبادرات؟

واستطردت قائلاً: من جانبي أرى أنّ الوقت قد حان بعد تعديل الدستور وإعلان الوحدة أن نؤسس دعائم الديمقراطية في بلدنا، فيجب أن تكون هناك معارضة قوية منظمة، وعند التصويت على أيّ مشروع تقدّمه الحكومة تعطى له الأكثرية - على الأقل في الظرف الراهن- وأنا أضمن لك ذلك حتى نصل بهذا لتكوين حزبين في البلد، أحدهما يكون في الحكم، والآخر يكون في المعارضة، وقد لا يتحقّق ذلك إلا بعد سنوات، ولكن يجب أن نمضي في هذا الطريق، وبذلك نحافظ على الاستقرار في ليبيا، ونصل إلى الديمقراطية المعمول بها في النظم الملكية الدستورية. فأجابني قائلاً: ما زال الوقت مبكراً، والحكومة هي التي ستفكر في الأمر إذا حان الوقت.

٢١٧ لا يخفى على القارئ ما بهذه المقتطفات من مبالغات، وربّما بعض الافتراء، ونأمل أن يتمكّن المعنيّون بها من رجال العهد الملكي الذين ما زالوا على قيد الحياة من تصويبها وتصحيح ما جاء فيها من خطأ أو ادّعاء كاذب.

عندمـا علم النواب بدعـوة فكيني لي؛ زاروني وقالوا لي: إيّاك أن تقبل أي اقتراح منه. وأصرّوا أن نسـافر نحـن النواب الموجـودون في طرابلس إلى مدينـة البيضاء معاً، لأنّ الدورة سـتفتتح فيها. وفعلاً سافرنا إلى البيضاء كما انتقلت الحكومة أيضاً إليها.

افتتحـت الـدورة البرلمانيـة في مدينة البيضـاء في ٦ ديسـمبر ١٩٦٣،[٢١٨] وقبل ليلـة من افتتاح البرلـمان، ظلّ محي الدين فكينـي وحكومته يتصلون بالنواب، ويضغطون عليهم ويقولون لهم إنّ الملك لا يرغب في رئاسة محمد عثمان الصيد لمجلس النواب.

في اليوم التالي جاء وليّ العهد وافتتح البرلمان، وألقى محي الدين فكيني كما جرت العادة خطاب العرش باسم الملك، وكان خطاباً طويلاً على غير المعتاد، حتى أنّ الملك اتصل برئيس الديوان علي الساحلي، وأبلغه استياءه من طول الخطاب، وقد أخبرني رئيس الديوان بذلك.

بعـد ذلك بدأت عملية انتخاب رئيس مجلس النواب، فطلبت جماعتنا أن يكون الاقتراع علناً، في حـين طلـب الموالـون للحكومة أن يكـون الاقـتراع سرّاً. وأصرّت مجموعتنـا على ضرورة التصويت العلني عبر المناداة على كل نائب بالاسم، فرضخ الموالون للحكومة.

كان هناك ثلاثة نواب من المفترض أنّهم سيصوّتون لصالحي، لكن جماعة الحكومة دفعوا لاثنين منهما مبلغ خمسـة آلاف جنيه لكل واحد، وهما سـاسي حمادي من منطقة جبل نفوسة، وحسن نشـاد من منطقة أجدابيا. أما الثالث وهو عبد القادر البدرية،[٢١٩] وقد عمل وزيراً في حكومتي وعلاقتي به كانت تتّسـم بالتقدير والاحترام، فقـد كان مديناً لوزارة المالية بقرض قيمته ١٠٠ ألف جنيه، فهدّدوه إمّا أن يصوّت إلى جانب مرشح الحكومة أو يسدّد المبلغ فوراً،[٢٢٠] ولم يكن لديـه إمكانية لتسـديد المبلغ في ذلك الظـرف، مع العلم بأنّ البدرية مـن النواب الذين أصرّوا على ترشـيحي لرئاسـة المجلس، والأغرب من هذا أنّ عبد المولى لنقي صوّت لصالح مرشـح الحكومة.

جـرى التصويت وأعلنت النتيجة بفوز مرشـح الحكومة مفتـاح عريقيب بفارق صوت واحد فقط. فاعترضت مجموعتنا على النتيجة بحجّة أنّ هناك صوتاً مشكوكاً فيه، على أساس أنّ أحد النـواب وهو سـاسي حمادي صوّت لصالحي، واحتسـب صوته لصالح مرشـح الحكومة، بيد أنّني تدخلت وأقنعتهم أنّ ساسي حمادي صوّت بدوره لصالح مرشح الحكومة.

بعد إعلان نتيجة التصويت طلبت الكلمة، وقلت إنّني لم أكن أرغب في رئاسة مجلس النواب، وأنّ المرشـح الفائـز صديقـي، وحين كنت رئيسـاً للحكومة كان يشـغل أيضـاً منصب رئيس مجلس النواب، وكنت دائماً من مؤيّديه، وبيّنت لهم أنّ الغرض الأسـاسي من عملية ترشـيحي

---

٢١٨ جرى افتتاح الدورة البرلمانية يوم ٧/ ١٢/ ١٩٦٣ الموافق ٢٢ من رجب ١٣٨٧ هـ.
٢١٩ هو عبد القادر البدرية الذي تولّى رئاسة الوزارة (يونيو/ حزيران-أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٧).
٢٢٠ أعتقد أنّ هذا اتهام رخيص وكاذب.

تكمن في أن يفهم محي الدين فكيني أنّه يوجد رجال في ليبيا. وختمت كلمتي قائلاً: "إنّ محي الدين لم يأتِ ليبيا فاتحاً، كل ما هنالك أنّ الملك كلّفه بتشكيل الحكومة، وأعتقد أنّه فهم الآن حقيقة الوضع".

جرت العادة أن يقيم رئيس الحكومة مأدبة غداء للنواب والضيوف، فاقترحت مجموعتنا عدم تلبية الدعوة، ولكنّني اعترضت وقلت لهم لا بدّ أن نذهب. ذهبنا إلى مأدبة الغداء والتقيت محي الدين فكيني عند مدخل الفندق كما جرت العادة في حفلات الاستقبال، وعند استقباله أوضحت له أنّ ما جرى مسألة سياسية، وقلت له إنّ من مصلحته أن تكون له أغلبية داخل البرلمان، لكن وجود المعارضة أمر ضروري، لأنّه قبل ذلك كان عدد النواب المعارضين قليلاً جداً، أمّا الآن فإنّ المعارضة كبيرة، وهذا يعني أنّها معارضة صحيحة، وفي ذلك مصلحة لليبيا. وأكّدت له أنّ مجموعتنا لن تسحب الثقة من حكومته وأعطيته كلمة شرف، فلم يقتنع وظلّ غاضباً".

وأشار إلى هذا الموضوع عدد من المصادر التي تناولت تاريخ هذه الحقبة. من ذلك ما ورد في كتاب مجيد خدوري **"ليبيا الحديثة"**:[221]

"وقد برزت هذه الأمور [الانتقادات الموجهة إلى فكيني] بوضوح حين تكتّل عدد من الساسة القدامى في مجلس الأمّة بزعامة محمد بن عثمان وقرّروا انتخاب بن عثمان رئيساً لمجلس النواب ضدّ مرشح الحكومة. وكاد محمد بن عثمان أن ينتخب لولا تدخّل الحكومة لتأييد مرشحها مفتاح عريقيب الذي فاز بأكثرية صوت واحد فقط ضدّ محمد بن عثمان."

كما أشار إليه سامي حكيم في كتابه **"حقيقة ليبيا"**[222] إذ جاء فيه:

"ونازل محمود بوقويطين الحكومة عندما اتفقت كلمته مع محمد بن عثمان الصيد لترشيح نفسه لرئاسة مجلس النواب ضدّ مرشح الحكومة مفتاح عريقيب، وأنفق الصيد وأعوانه المال بغير حساب، وقدّرت الحكومة ما صرف في هذا السبيل بنحو (٧٥) ألف جنيه، ورغم ذلك الإنفاق فاز مرشح الحكومة".

أمّا مصطفى بن حليم فقد تناول هو الآخر هذا الموضوع في كتابه **"ليبيا: انبعاث أمّة .. وسقوط دولة"** إذ جاء فيه:

"ثمّ حاول سلفه بن عثمان أن يستعيد بعضاً من نفوذه السياسي المفقود، فحاول الترشيح لمنصب رئيس مجلس النواب، وبذل جهداً ومالاً كثيراً لشراء أصوات بعض النواب، كما استعان ببعض المتذمّرين من فكيني، ولكنّه فشل بصوت واحد (خصّصت التقاليد البرلمانية

٢٢١ مصدر سابق، ص ٣٥٦-٣٥٧.
٢٢٢ مصدر سابق، ص ٣٠٥.

رئاسة مجلس النواب لنائب من طرابلس، ونائبيه أحدهما من برقة والآخر من فزان)."[٢٢٣]

في تقارير السفارة البريطانية

وبالطبع لم يفت السفارتين البريطانية والأمريكية أن تتناولا هذا الموضوع في عددٍ من تقاريرهما.

■ جاء في تقرير بعث به السفير البريطاني ستيوارت بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٦٣ حول موضوع انتخاب رئيس جديد لدورة مجلس النواب التكميلية الخامسة ما يلي:[٢٢٤]

"لقد جرى افتتاح البرلمان في جو على درجة كبيرة من التوتّر. إذ يبدو أنّ رئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان قام خلال الأيام القليلة السابقة على افتتاحه بتقديم رشاوى كبيرة لعدد من أعضاء مجلس النواب من أجل التصويت لصالحه ضدّ مرشح الحكومة مفتاح عريقيب عند انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب (وكان عريقيب يشغل منصب نائب رئيس المجلس). وقد تردّد أنّ الصيد دفع رشاوى تتراوح ما بين (١٠٠٠) و(٢٠٠٠) جنيه ليبي لكل صوت. إنّ السفير المصري كان على ثقة مفرطة بأنّ الصيد، بدفعه هذه الرشاوى، قد ضمن ما لا يقلّ عن ٧٥٪ من أصوات أعضاء المجلس، وهذا ما جعل السفير يغادر قاعة البرلمان مباشرة فور الانتهاء من الاحتفال بافتتاح الدورة الجديدة وقبل بدء عملية الانتخاب ذاتها التي كانت ستجري بعد الظهر، وذلك حتى يتمكّن من الإبراق إلى حكومته حول الموضوع. وقد تبيّن أنّ السفير المصري كان متعجّلاً إذ نجح مرشح الحكومة عريقيب حيث حصل على (٢٤) صوتاً في حين حاز خصمه الصيد على (٢٣) صوتاً".

وتبيّن القائمة التي أرفقها السفير بتقريره نقلاً عن جريدة **"الرائد"** (مستقلة) أنّ النواب الآتية أسماؤهم صوّتوا إلى جانب مرشح الحكومة مفتاح عريقيب:

١- السنوسي حمادي
٢- علي أحمد زيدان
٣- عبد المولى لنقي
٤- علي مصطفى المصراتي
٥- أحمد علي المحيشي
٦- الهادي العايب
٧- عمران العابدية
٨- حسن عمر نشاد
٩- عبد القادر البدري
١٠- محمد ياسين المبري (وزير)
١١- عبد الله السحيري
١٢- ساسي أحمد حمادي
١٣- محمود البحباح
١٤- سالم الأطرش
١٥- محمد الشرع قرزة
١٦- عبد السلام التهامي
١٧- محمد نشنوش
١٨- السني خليفة سالم

---

٢٢٣ مصدر سابق، ص ٢٨٩.

٢٢٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/75 بالملف FO 371/173240.

١٩- عبد الفتاح بن زهرة
٢٠- محمد بوصاع الزنتاني
٢١- الصيد الزنتاني
٢٢- مفتاح عريقيب
٢٣- السنوسي يوسف علي
٢٤- المهدي بوزو (وزير)

أمّا النواب الذين صوّتوا إلى جانب محمد عثمان الصيد فهم:

١- محمد سليمان بوربيدة
٢- محمد عطية الله بونويرة
٣- سليمان أحمد العبدلي
٤- آدم سعد الغويل
٥- صابر حسن الشاعري
٦- موسى عبد الرازق اللواج
٧- جربوع إبراهيم الكزة
٨- محمود فتح الله
٩- بالقاسم العلاقي
١٠- مفتاح شريعة
١١- يونس عبد النبي بالخير
١٢- النائب محمد النوري
١٣- علي أبو بكر النعاس
١٤- الوحيشي المنتصر
١٥- محمد سالم بحيح
١٦- عمران البصير
١٧- العربي بن خليل
١٨- نوري سليمان بن غرسة
١٩- أحمد بن الحاج علي
٢٠- أحمد الخرباش
٢١- أحمد شعبان
٢٢- محمد عثمان الصيد
٢٣- محمد عبد الجليل زعطوط.

وتضمّن تقرير السفير ستيوارت جملة من الملاحظات كان من بينها:

١- هناك ثمانية[٢٢٥] من النواب إمّا أنهّم لم يحضروا العملية أو امتنعوا عن الإدلاء بأصواتهم، من بينهم نواب المعارضة: محمود صبحي ويوسف زميت والسايح فلفل وأحمد عبد الحفيظ الرماش ومحمد بشير المغيربي.[٢٢٦] أمّا بقية نواب المعارضة، فقد شاركوا في العملية وصوّتوا إلى جانب مرشح الحكومة وهم: علي مصطفى المصراتي وعبد السلام التهامي ومحمد نشنوش. أمّا النائب محمد بوصاع الزنتاني[٢٢٧] فقد صوّت هو الآخر إلى جانب مرشح الحكومة.[٢٢٨]

٢- جرت مساندة الصيد بشكل مكثّف من قبل زملائه السابقين في الحكومة، عدا النائب عبد المولى لنقي الذي صوّت إلى جانب مرشح الحكومة. ويعتبر الذين ساندوا الصيد من "المحافظين" في مواجهة "الراديكاليين" الذين سلفت الإشارة إليهم. ومن المشكوك فيه أنّ المعارضة كانت في هذه المرّة على أساس "السياسات" وإنّما كانت على أساس "الأشخاص".

٢٢٥ ذكر التقرير أنّهم تسعة والأصحّ أنّهم ثمانية فإجمالي عدد النواب هو (٥٥) عضواً.
٢٢٦ درج هؤلاء الخمسة على مقاطعة جلسات البرلمان منذ بدء انعقادها في البيضاء نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٢.
٢٢٧ سيرد اسم هذا النائب تحت عنوان "محاولة اغتيال مزعومة" بهذا المبحث.
٢٢٨ بقية أعضاء المجلس الذين لم يحضروا الجلسة ولم يشاركوا في العملية هم حسين الفقيه ويوسف بن كاطو والمهدي الأطرش.

وأضاف السفير البريطاني في تقريره:

"عندما تحدّثت مع فتحي العابدية الوكيل الدائم لوزارة الخارجية[٢٢٩] في اليوم التالي عن عملية التصويت أخبرني أنّه لو جاءت نتيجة الاقتراع مخالفة (ما كان ليحدث لو لم تصرّ الحكومة على أن يكون الاقتراع علنياً وليس سرّياً) لما كان أمام فكيني من خيار سوى أن يقدّم استقالة حكومته أو أن يطلب من الملك حلّ البرلمان. وأيّ من الخيارين كان سيخلق أزمة. وكما هو واضح فإنّ الأغلبية المؤيّدة للحكومة صغيرة جداً الأمر الذي يجعل من الصعب على فكيني أن يواصل عمله ما لم ينجح في استقطاب النواب الذين كانوا غائبين".

وأضاف السفير:

"إنّ عملية الدعاية وحشد الأصوات الواسعة التي سبقت عملية التصويت تفسّر:

١- عدم وجود رؤية بشأن توجّه الملك وتحرّكه.

٢- التأكيد الذي ورد في خطاب العرش على العلاقات العربية والإفريقية، مع الغياب الكامل لأيّة إشارة بشأن العلاقات مع الغرب.

٣- لغة المجاملة التي تحدّث بها فكيني مع السفير (ستيوارت) عندما حاول الأخير ترتيب مقابلات معه للوفد البرلماني البريطاني الزائر.

وعندما عبّرت لفتحي العابدية عن دهشتي لأسلوب المجاملة الذي تحدّث به فكيني، علّق العابدية بقوله إنّ فكيني كان تحت ضغوط كبيرة، وكان يتحرّك بحذر شديد خلال الأسبوع الماضي، وكان حريصاً للغاية ألا يعطي خلال هذا الوقت الحرج أيّة فرصة للمعارضة كي تثير موضوع القواعد العسكرية. وواصل العابدية تعليقه معبّراً عن امتنان الجميع لتجنّب البريطانيين القيام بأيّة دعاية أو إظهار علني للمناورات العسكرية الثلاثية التي تمّت، ومن ثمّ فلم تثر أيّة شكوى ولو همساً من أحد."

وفي فقرة إضافية من تقريره، تحدّث السفير البريطاني عمّا يتردّد حول مصدر الأموال التي أنفقها محمد عثمان الصيد، وجاء فيها:

"كما هو متوقّع، فقد شاعت تخمينات كثيرة حول المصدر الذي حصل بن عثمان منه على الأموال التي أنفقها كرشاوى للنواب الذين صوّتوا معه. وهناك ميل لاقتراح أنّ مصدر هذه الأموال هم البريطانيون. وقد بذلت قصارى جهدي لوضع حدٍّ لهذه الأقاويل. وحسب ظنّي الخاص (وهو مجرّد ظن) فإنّ مصدر هذه الأموال قد يكون وليّ العهد، الذي حصل عليها

---

٢٢٩ جرى تعيين فتحي العابدية في هذا المنصب في ٦/ ٥/ ١٩٦٣ خلفاً لمصطفى عبد الله بعيو الذي تمّ تعيينه في شهر مارس/ آذار السابق بمنصب رئيس الجامعة الليبية.

بـدوره مـن الأمريـكان. الشيء الوحيد الـذي يجمع كلّ المراقبـين عليه أنّـه لا يمكن أن يكون الصيد قد أخرج هذه الأموال من جيبه الخاص".[٢٣٠]

وفي فقرة ختامية أورد السـفير أنّه عندما غادر مدينة البيضاء كان التوقّع السـائد هو أنّه ما لم يقدّم فكيني استقالته قبل ذلك التاريخ فمن المنتظر أن يعود هو وحكومته إلى طرابلس في حدود ١٤/ ١٢/ ١٩٦٣، منبّهاً إلى أنّ فكيني لم يورد في خطاب العرش الذي ألقاه أيّة إشارة حول مستقبل مدينة "البيضاء".

كمـا كان الصـراع الدائـر بين رئيـس الحكومـة فكيني وسـلفه الصيد، والـذي كان آخر مظاهره ما دار من صراع حول منصب رئيس مجلس النواب، أحد الموضوعات التي تناولها حديث مطوّل بين السـفير البريطاني سـتيوارت ورئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٦٣. وكان ممّـا أورده السـفير في تقريره إلى الخارجيـة البريطانية[٢٣١] حول هذا اللقاء:

"كان لي صبـاح يـوم أمـس حديث مطوّل مع رئيس الوزراء الأسـبق السـيد محمـود المنتصر.. وتمكّنـت من سـؤاله عـن الصراع الـذي دار في الخفاء بـين فكيني وبن عثمان خلال الأسـبوع السابق على افتتاح البرلمان يوم ٧ ديسمبر. قال لي السيد المنتصر إنّه بصرف النظر عمّا يقال عن مثالـب بن عثمان فهـو يحمل ولاءً ثابتاً للملك ولوليّ العهد. ومـن الواضح أنّه أصبح منزعجاً لتنامـي السـلطة في أيدي فكينـي المعروف بأنّه يكنّ عـداءً للملكية، وأنّه صديـق لعبد الناصر ولبن بيللا ومؤيّد لنموذجهما من الاشتراكية العربية."

"وأضـاف السـيد محمود أنّ فكيني بصفته شـاباً أصبح يحظى تدريجياً بتأييد جيل الشـباب من الليبيّين، وليس بالضرورة في الولايات الثلاث كافّة. غير أنّه بات واضحاً أنّه لو حدث للملك شيء ما وقت رئاسـة فكيني للحكومة فالوضع سـيمكّنه من فرض إرادته، وذلك لن يكون في صالح اعتلاء وليّ العهد للعرش، كما أنّه لن يكون في صالح تحالفات ليبيا مع الغرب. في ضوء هذا، وقبل عشرة أيام من افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان، بدأ بن عثمان حملة قوية عرض خلالها رشاوى كبيرة (ومنها من جيبه الخاص)[٢٣٢] من أجل حجب الثقة عن الحكومة في البرلمان. لقد تمكّـن بن عثمان من الحصول على تأييـد (٢٦) نائباً له. وعندما علم فكيني بهذه التحرّكات لجأ هـو الآخر إلى الرشـوة،[٢٣٣] وتمكّن في حالة واحدة عـلى الأقل من دفع مبلغ يفوق ما عرضه بن عثمان، ولأنّ النائب المعني قبض من الجهتين فقد غاب عن عملية التصويت.[٢٣٤] هذا الصوت

٢٣٠ راجع ما ورد فيها بعد على لسان رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر بهذا الخصوص.

٢٣١ التقرير مؤرّخ في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/76 بالملف FO 371/173240.

٢٣٢ من الواضح هنا أنّ المنتصر يحمل رأياً مخالفاً لاعتقاد المراقبين حول مصدر هذه الأموال.

٢٣٣ هذا أيضاً ما ذهب إليه بعض المراقبين.

٢٣٤ لعلّ الإشارة هنا هي إلى النائب "حسين الفقيه".

الوحيـد هو الذي مكّن مرشـح فكينـي (عريقيب) من الفوز. غير أنّ الفـارق كان ضئيلاً جداً لدرجة جعلت فكيني يتخوّف من بقاء البرلمان في حالة انعقاد، ومن ثمّ جرى تأجيل اجتماعاته إلى ما بعد شهر رمضان".

"قلت للسـيد محمود إنّني سمعت إشاعات (وهي رواية أمريكية) مفادها أنّه فور انتهاء عملية التصويـت على رئاسـة مجلـس النواب رجع فكينـي إلى طرابلس حيث احتجّ لـدى الملك ضدّ نشـاطات بـن عثـمان، وأنّ فكيني تلقّى مـن الملك ما يفيد دعمـه الكامل له. ردّ السـيد محمود قائـلاً إنّـه على علم بذهـاب فكيني لمقابلـة الملك، إلا أنّه شـكّك في أن يكون الملـك قد أعطاه أيّ وعدٍ بالمسـاندة. واسـتطرد قائلاً إنّه هو نفسـه التقى الملك يوم ٦/ ١٢ (اليوم السـابق على افتتاح البرلمان) وتحدّث معه طويلاً، ووجد الملك على علم تام - بشـكلٍ يثير الدهشـة- بكافة نشـاطات بن عثمان وفكيني. وحسـب اعتقاد المنتصر، فإنّ الملك يدرك تماماً موقف فكيني من الملكية ومحاذير ذلك الموقف، وأنّه قريباً بصدد اتخاذ إجراء بهذا الخصوص، كما عبّر المنتصر عن استغرابه كيف أنّ الملك لم يقم بذلك حتى الآن. كما أضاف أنّه على الرغم من وجود نقدٍ متنامٍ للملك في كلّ من برقة وطرابلس، وكذلك فزان، فإنّ سلطته لا تزال غير مُنازَعة، والزمن مع ذلك ينخر في وضع الملك، ووضع وليّ العهد بالتأكيد أيضاً".

وأضاف السـفير البريطاني بعد ذلك في تقريره عن لقائه رئيس الوزراء الأسـبق محمود المنتصر:

"أشرت عنـد ذلـك إلى المقالتين[235] اللتين نشرتهـما صحيفة "**العمل**" البرقاوية وشـنّتا هجوماً عـلى القواعد البريطانية. لقد قلت للمنتصر إنّ الدكتـور فكيني دائم الإصرار معي على أهمّيّة عـدم إعطاء أيّة علانية للنشـاطات العسـكرية البريطانيـة في ليبيا، وأنّـه باعتقادي، وفي ضوء معرفتـي بهـذا الموقف [من جانب فكيني]، تسـتطيع الحكومة - لـو أرادت- أن تمارس رقابة على الصحافة، وأنّني أجد صعوبةً في التوفيق ما بين موقف فكيني كما عبّر لي عنه وبين سماحه بظهـور هاتين المقالتين، وإنّه إن كان ربّما قد أخِذ على حين غرّة بالنسـبة للمقالة الأولى، فإنّني عـلى يقـين أنّه كان بمقدوره أن يمنع تكرار ذلك [أي يحـول دون ظهور المقالة الثانية]. وعلّق المنتصر على كلامي قائلاً: بالطبع كان بمقدور فكيني أن يوقف نشر المقالتين، غير أنّه صاحب موقف بالأساس ضدّ معاهدة الدفاع [مع بريطانيا]، ومن المحتمل أنّه كان سعيداً باستخدام أي عـداء جانبـي محدود للقواعد كسـلاح في معركتـه ضدّ بن عثمان المعـروف بتأييده لوجود صـلات مـع الغرب. وهنـا أيضاً فـإنّ المنتصر لا يفهـم لِمَ لم يقـم الملك باتخـاذ أي إجراء ضدّ الصحيفة".[236]

---

٢٣٥ راجع مبحث "الإعلام في ظلّ الشويرف" بهذا الفصل.

٢٣٦ عرضنا بقية ما جاء في هذه المقابلة في بحوث أخرى من هذا الفصل.

في تقارير السفارة الأمريكية

تناولت السفارة الأمريكية في ليبيا موضوع انتخاب رئيس جديد للبرلمان خلال الدورة التكميلية الخامسة للهيئة البرلمانية الرابعة (١٩٦٠-١٩٦٤) في عدد من برقياتها وتقاريرها، نكتفي بالإشارة إلى ما ورد في تقريرين منها.

- جاء في التقرير الأول،[٢٣٧] وهو مرسل من قبل المستر جون دورمان بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٦٣ (أي بعد مضيّ قرابة أسبوعين على انتهاء العملية):[٢٣٨]

"لقد كان حفل افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة في البيضاء يوم ٧/ ١٢ تحت رعاية وليّ العهد، والذي تميّز بخطاب عرش طويل ألقاه رئيس الوزراء فكيني، مليء بالأحداث. غير أنّ معظم المراقبين، من ليبيّين وأجانب على السواء، لم يركّزوا اهتمامهم على الاحتفال ذاته بقدر ما ركّزوه على المناورات التي كانت تدور حول عملية انتخاب رئيس الدورة الجديدة لمجلس النواب المقرّر إتمامها في جلسة سرّية تعقد فور الانتهاء من إلقاء خطاب العرش. وقد حضر الحفل من الجانب الأمريكي السفير لايتنر وقائد قاعدة ويلس الجوية ورئيس البعثة العسكرية الاستشارية واثنان من دبلوماسيّيها".

وتحت عنوان "حشد المؤيّدين" ورد في التقرير:

"لقد سرت إشاعة قوية على مدى عدّة أسابيع في كلٍّ من طرابلس وبرقة مفادها أنّ رئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان الصيد [النائب بالبرلمان]، وربّما أكثر من نائب آخر، سوف يرشحون أنفسهم لرئاسة مجلس النواب في مواجهة الرئيس الحالي للمجلس مفتاح عريقيب (ملاحظة: لقد أصبح عريقيب وفقاً لعدد من المصادر الموثوقة غير مرضيّ عنه من قبل عدد كبير من أعضاء مجلس النواب، وقد رغب هؤلاء - حسبما يتردّد- في التصويت ضدّه عند انتخاب رئيس جديد للمجلس- ووفقاً لما تردّد أيضاً- فإنّ هؤلاء النواب لم يرغبوا بأن يُنظر إلى موقفهم هذا على أنّه موجّه ضدّ الحكومة، ومن ثمّ فقد أبلغوا رئيس الوزراء عمّا عزموا عليه. لم يعارض فكيني في البداية فكرة هؤلاء النواب، غير أنّه لمّا آل الأمر إلى أن أصبح بن عثمان هو المرشح لرئاسة المجلس ضدّ عريقيب؛ قرّر تأييد الأخير)".

"لقد أصبح واضحاً بشكل متواتر أن تلك كانت خطة بن عثمان. فقد تبيّن من المعلومات المتسرّبة أنّ بن عثمان شرع فور وصوله إلى البيضاء يوم ٦/ ١٢ في عقد سلسلة من الاجتماعات مع أصدقائه المقرّبين من بين أعضاء مجلس النواب. وبات من "الأسرار المعروفة" أنّ بن عثمان

---

٢٣٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-191) بالملف POL. 15-2 Libya.

٢٣٨ راجع ما ورد حول هذا الموضوع على لسان رئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم في مبحث "تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية" بهذا الفصل.

عـرض عـلى نحو (٣٠) عضواً في البرلمان ما يصـل إلى (٢٠٠٠) جنيه ليبي لكلّ نائب يصوّت معـه. ويقال أنّ بن عثـمان حصل على موافقة (٢٦) نائباً على التصويت إلى جانبه، وأنّه أنفق في هذا الصدد ما مجموعه (٦٢) ألف جنيه[٢٣٩]. وقد أفادت التقارير أنّ شـيخ الجامعة الإسـلامية منصور المحجوب كان نشـطاً في حشـد أصوات النواب لصالح صديقه بن عثمان. كما وردت تقارير حول قيام قائد قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين بتأمين أصوات النواب البرقاويين لبن عثمان، بحجّة أنّ فكيني يقوم بتدمير برقة وأنّه يهدّد أوضاع البرقاويين".[٢٤٠]

"وفي الوقـت ذاتـه، أفـادت التقاريـر أنّ فكينـي، الذي أصبح منزعجاً بسـبب نوايـا بن عثمان ومناوراتـه، اسـتطاع التأثـير – على الأقل – في موقف نائبين (ممّن سـبق وأعطـوا تأكيدهم لبن عثـمان عـلى التصويت لجانبه) وهما سـاسي حمادي (عن جادو/ جبل نفوسـة) وحسـين الفقيه (مصراتـه) وتحـوّلا بتأييدهما لعريقيب بدلاً من بن عثمان. لقد أبلغ الفقيه بن عثمان قبيل افتتاح البرلمان أنّ فكيني أقنعه بعدم التصويت لصالح بن عثمان، وبالتالي فلا ينبغي للأخير أن يعتمد عليـه. أمّـا النائب عـلي زيدان (الجفرة) فيقـال إنّه رفض عرضاً من بن عثـمان بمبلغ (٥٠٠٠) جنيـه. وقد تواصلت عملية حشـد التأييد والأصوات حتى قبيل تـلاوة خطاب العرش. وقد لاحـظ المراقبون أنّ عريقيب كان يهمس في أذن الفقيه بإصرار ووضوح لحظات قبيل الشروع في إلقـاء رئيـس الوزراء لخطـاب العرش، وقد علّق أحـد المراقبين بتندّر على ذلـك قائلاً (لقد عرض عريقيب على الفقيه سعراً لصوته أعلى من ذاك الذي عرضه بن عثمان)."

"بعـد انتهـاء عملية التصويت، ادّعى عدد من النواب مـن أنصار بن عثمان أنّ الحكومة دفعت (٣٠٠٠) جنيـه لكل نائب أدلى بصوته إلى جانب مرشـحها، غير أنّنا [في السـفارة الأمريكية] لم نسـمع من مصادر أخـرى ما يمكّننا من التحقّق من صحّة هذه القصة. لقد أشـاع بن عثمان عنـد وجوده في المجلـس، محاطاً بعدد من أنصـاره (من بينهم الوزراء السـابقون يونس بالخير ونوري بن غرسـة ومحمد بحيح وأبو القاسـم العلاقي ومحمد سـليمان بو ربيدة) عند البدء في إلقـاء خطـاب العرش، جوّاً مـن الثقة بالفوز. وقد اسـتمتع المراقبون بجـوّ الترقّب الذي كان سائداً [في المجلس]".

كما ورد في تقرير السفارة الأمريكية تحت عنوان "عملية التصويت":

"كانـت نتيجة التصويت (٢٣) لصالح بن عثمان و(٢٤) لصالح عريقيب. وفور الإعلان عن النتيجـة صـاح أنصار بن عثمان بصـوتٍ عال مدّعـين أنّ صوتاً من أصوات مؤيّديهم حُسـب لصالـح عريقيـب. وفي قمّة هذا الصخب وقف بن عثمان، الـذي كان قد تلقّى تأكيداً من ممثله

٢٣٩ لا بد أنّ السفارة قد حصلت على هذا الرقم بهذا التحديد من مصدر مقرّب من عثمان.

٢٤٠ راجـع مبحـث "تحـركات جهوية وقبلية" بهـذا الفصل. يلاحظ أنّ ثمانية من نواب برقة الخمسـة عشر صوّتـوا إلى جانب بن عثمان في حين صـوّت خمسـة منهـم إلى جانب عريقيب، ولم يشـارك اثنان منهـم في عملية التصويت، وكانا غائبين عن الجلسـة، وهما محمد بشـير المغيربي ورجب بن كاطو.

في "لجنة مراقبة التصويت" أنّ عملية التصويت كانت سليمة، وتوجّه نحو عريقيب في كياسة ومدّ إليه يده مهنّئاً له بفوزه ومعترفاً بهزيمته أمامه. وقال لعريقيب إنّه لم يكن شخصياً يرغب في منافسته على رئاسة المجلس، ولكنّه فعل ذلك نزولاً عند إصرار أصدقائه ومؤيّديه على ذلك. ونُقل فيما بعد عن بن عثمان قوله بأنّ اثنين من النواب تحوّلا إلى تأييد عريقيب (وفي اعتقاد السفارة أنّه يقصد حمادي والفقيه المشار إليهما أعلاه)". [٢٤١]

كما ورد بتقرير السفارة الأمريكية تحت عنوان "ردّ فعل الجمهور":

"صدرت عن جمهور الناس الواقفين أمام مبنى البرلمان أثناء إلقاء خطاب العرش صيحات تردّد (يسقط الخونة واللصوص) .. (لا تعطوا أصواتكم للصوص). [٢٤٢] وقد جرى إحضار أعداد إضافية من الشرطة لمواجهة أيّة اضطرابات يمكن أن تحدث. وفي الواقع، فإنّه لم تحدث أيّة مضاعفات أخرى سوى التخمينات التي راجت حول أهمية عملية التصويت التي تمّت، وتأثيرها على الحكومة، والموعد التالي لاجتماع البرلمان، وقد كانت الموضوع الرئيس لأحاديث الناس في كافّة أرجاء ليبيا منذ يومذاك".

كما تعرّض التقرير لموقف الملك من هذه التطورات تحت عنوان "وضع الملك":

"وفقاً لمصدر موثوق جداً، قريب من رئيس الديوان الملكي علي الساحلي، فإنّ الملك علم منذ مرحلة مبكّرة قبل حدوث عملية التصويت بتحرّك بن عثمان، [٢٤٣] وطلب الملك من الساحلي عدم التدخّل في الأمر. ويمكن فهم توجيه الملك للساحلي بعدم التدخّل على أنّه تأييد مبطّن لبن عثمان، وهو على الأقل تخلٍّ واضح منه عن إعطاء تأييده الفعّال للحكومة الحالية. لقد غادر فكيني البيضاء يوم ١٢/١٠ للاجتماع في اليوم التالي بالملك في طرابلس لمدة نصف ساعة، فيما بقي الوزراء جميعهم بالبيضاء. وقد ساد الانطباع بأنّ هدف فكيني من مقابلة الملك هو التأكّد ممّا إذا كان بمقدوره الاستمرار بحكومته الحالية. في اليوم ذاته، ودون أن يوضح ما إذا كان له دور في الخلاف البرلماني، أبلغ الملك السفير [الأمريكي] أنّ نتائج الانتخابات في ليبيا عادةً ما تكون متقاربة، ومع ذلك فمن يفوز يعتبر هو الفائز [٢٤٤]. وفي ١٢/١٢ [أي بعد يوم من المقابلة] أشار فتحي العابدية وكيل وزارة الخارجية إلى أنّ الملك أعطى فكيني الضوء الأخضر، وجدّد ثقته في حكومته".

وتحت عنوان "دوافع محتملة .. وتكهّنات أخرى" أورد تقرير السفارة الأمريكية:

٢٤١ يختلف هذا عمّا ورد في مذكرات الصيد المشار إليها في بداية هذا المبحث. ويلاحظ أنّ القائمة التي أوردها تقرير السفارة الأمريكية للنواب الذين صوّتوا إلى جانب محمد بن عثمان تضمّنت أربعة أسماء بالخطأ وهم سالم الأطرش (الذي كان رئيساً للجلسة) وحسن عمر نشاد ومحمد نشنوش ومحمد الشرع قرزة، الأمر الذي يضع علامة استفهام حول مصدر هذه القائمة والوقت الذي تمّ به الحصول عليها.

٢٤٢ علّق معدّ التقرير بأنّ المقصود بهذه الصيحات هم (بن عثمان وجماعته).

٢٤٣ يتطابق هذا مع ما جاء على لسان رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر، وكذلك مع ما ورد في مذكرات الصيد المشار إليها آنفاً.

٢٤٤ أي أنّ ذلك لا يقلّل من أهمية الفوز وليس مبرّراً للطعن في الفائز.

"إنّ هـذه هـي أوّل جلسـة برلمانيـة حضرهـا بـن عثمان منـذ تركه لرئاسـة الحكومـة في مارس ١٩٦٣.[٢٤٥] وليس مفهوماً لدينا لَمِ أراد بن عثمان منصب عريقيب؟ فعلى الرغم من أنّ عريقيب ليس شخصية سياسية قوية، فإنّه اشتهر بأنّه أدّى مهمّته بكفاءة، وكان معروفاً عنه أنّه صاحب ولاء لم يتوقّـف للملـك ولحكومتـه، ومـن ثمّ فإنّـه كان يُنظر إليـه دوماً على أنّه شـخص مثالي لشـغل منصـب رئيس مجلس النواب. لقـد تبيّن لنا فيما بعـد أنّ بن عثمان يريـد المنصب، ليس لأنّه يعارض عريقيب، ولكن كوسـيلة لمعارضة فكيني، وربّما إلى درجة المطالبة بحجب الثقة وإسـقاط حكومته. كما وردت الإشـارة إلى أنّ بن عثمان لم يكن يسـعى إلى هذه الغاية بمفرده، وكان أداةً طيّعـة لآخريـن ضمّت قائمة أسـمائهم كلاً من عبد الله عابد السـنوسي[٢٤٦] والشـيخ منصور المحجوب وقائد قوات الأمن محمود بوقويطين".

وتحت عنوان "تطورات لاحقة" أورد التقرير الأمريكي:

"كان من المتوقّع إثر فشل محاولته بتولّي رئاسة مجلس النواب أن يعود بن عثمان إلى طرابلس وأن ينهـي حركتـه المعارضة للحكومة. غير أنّ هذا لم يحدث، فقد ظلّ مقيماً في "فندق شـحات"[٢٤٧] حتى يوم ١٢/ ١٢/ ١٩٦٣، مواصلاً جهوده كما تفيد التقارير من أجل تجميع التأييد لمعارضة الحكومـة. ومـن الواضح أنّ انزعـاج فكيني من هذا التطـوّر هو الذي دعـاه لمقابلة الملك يوم ١١/ ١٢. إنّـه ليـس معروفـاً على وجه اليقـين ما إذا كان البرلمان سـوف يعقـد اجتماعاته قبل شهر رمضان (الذي يبدأ في ١٤/ ١/ ١٩٦٤ تقريباً). هناك إشاعة قوية تفيد أنّ رئيس الوزراء فكيني يفضّل تأجيل انعقاد البرلمان إلى ما بعد شـهر رمضان (١٤ فبراير ١٩٦٤) وذلك حتى يعطي الفرصة لحكومته من أجل تجميع قواها لمواجهة تهديد بن عثمان. ومن الواضح أنّ عدداً مـن النـواب المناصرين للحكومـة غادروا مدينـة البيضاء، كـما أنّ عدداً من النـواب المؤيّدين لبـن عثمان مـا زالوا باقين في فندق شـحات بالبيضاء ... بن عثمان نفسـه ربّما يرجع في أعقاب افتتاح البرلمان. أمّا رئيس مجلس الشيوخ عبد الحميد العبار فقد غادر البيضاء إلى منطقة سكناه بالقرب من بلدة 'الأبيار'".

ويضيف تقرير السفارة الأمريكية في فقرة ختامية:

"ويبقـى علينـا أن ننتظر لنـرى ما إذا كان بن عثمان ينوي المشـاركة في أعـمال البرلمان ويقود في الواقع المعارضة داخله، وما إذا كانت الحكومة تنوي السماح للبرلمان بالاجتماع، وما إذا كانت هذه التطورات سوف تؤدّي إلى تقصير عمر حكومة فكيني."

---

٢٤٥ وردت في أصل التقرير الأمريكي خطأً على أنّها ١٩٦٢.

٢٤٦ ربّما كان عبد الله عابد السنوسي ذا مصلحة في سقوط فكيني، ولكنّنا نستبعد أن يكون بن عثمان قد قام بهذه الخطوة من أجله وهو يعلم أنّه أحد أعمدة ما كان يُعرف بزمرة القصر (البوصيري الشلحي وجماعته).

٢٤٧ يقع هذا الفندق نحو (١١) ميلاً شرقي مدينة البيضاء. وهذه هي الفترة التي يزعم بن عثمان أنّه تعرّض خلالها للاغتيال في الفندق ذاته كما يتّضح من الفقرة التالية من هذا المبحث تحت عنوان "محاولة اغتيال مزعومة".

■ التقريـر الثـاني الـذي أعدّته السـفارة الأمريكيـة في ليبيا حـول هذا الموضـوع مؤرّخ في ٦/ ١/ ١٩٦٤، وهـو يتنـاول مـا دار من حـوار في مكتب محمد عثـمان الصيد بطرابلس يوم ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٣ بينه وبين دبلوماسـيين من السـفارة الأمريكية هما جون دورمان وغبرييل باولوتزي. وقد جاء فيه:[٢٤٨]

"تحدّثنـا، بعد تبادل التحيات، عن مأسـاة وفاة الرئيس كنيـدي وردود الفعل لها في كافّة أنحاء ليبيا، وأهمّية ذلك الحادث بالنسبة للعالم أجمع."

"تحوّلت[٢٤٩] بعد ذلك إلى المشـهد السـياسي المحلي، مشـيراً إلى أنّ بن عثمان كان مشـغولًا جداً خلال الأسـابيع الأخيرة بالبيضاء. كان قد أخبرني في آخر مقابلة سـبقت لي معه أنّه كان يشعر بالارتياح لتركه الحكومة. وأضفت قائلاً إنّه مع ذلك كاد خلال أسـبوعين مضيا أن يجد نفسـه مرّة أخرى منغمساً في أضواء السياسة."

"قام بن عثمان بعد ذلك باسـتعراض أحداث الأسـابيع الأخيرة. وقـال إنّه تمّ الاتصال به من قبـل عـشرة من أعضاء البرلمان طلبوا منه موافقته على ترشـيح نفسـه لرئاسـة مجلـس النواب. وأضـاف بـن عثمان أنّه لم يسـتجب في ذلك الوقـت لعرض أصدقائـه [النـواب]. ولكن أمام إصرارهم ردّ عليهم بأنّه سـوف يفكّر في الموضوع، وبعد ثلاثة أيام ردّ عليهم بأنّه سـوف يقبل بترشـيح نفسـه للمنصب شريطـة أن يؤيّد أغلبية نـواب طرابلس هذا الترشـيح. أغلبية نواب طرابلـس أيّـدوا ترشـيحه، ودون تحريك إصبع منه أو القيام بأيّ إجراء، وجد نفسـه مرشـحاً لرئاسة مجلس النواب."[٢٥٠]

"وواصل بن عثمان اسـتعراضه للأحداث قائلاً إنّه حضر مسـاء يوم ٤ ديسـمبر/ كانون الأول وليمـة عشـاء في بنغـازي مـع رئيس الـوزراء[٢٥١] ورئيـس الجامعة الإسـلامية الشـيخ منصور المحجـوب ورئيـس الديوان الملكي علي السـاحلي. بن عثمان أبلغ جلسـاءه على مائدة العشـاء في تلك الليلة أنّه جرى الضغط عليه لترشـيح نفسـه لرئاسـة مجلس النواب. ووفقاً لرواية بن عثمان، فإنّ أحداً من الجالسـين لم يعقّب على الموضوع. وفي الواقع أنّه لم يكن بمقدور أيٍّ منهم قـول أيّ شيء حـول الموضـوع لأنّ عمليـة انتخاب رئيس مجلـس النواب شـأن داخلي يخصّ النواب أنفسهم."

"ومـضى بـن عثمان قائـلاً إنّ الحكومة عملت عـلى امتداد الأيام التالية بشـكل محموم من أجل حشـد الأصـوات لهزيمته، وأنّهـا [الحـكومـة] أنفقت مبـالغ طائلـة. وفي الوقت نفسـه، كان

٢٤٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-210) بالملف POL. 15-2 Libya.

٢٤٩ التقرير هو بتوقيع جون دورمان.

٢٥٠ لم يـشر الصيـد أثناء المقابلة إلى ما أورده في مذكراته بأنّه استشـار الملك في الموضـوع قبل الموافقة عليه. وقد يكون عدم ذكره لذلك هنا رغبة منه في عدم زجّ اسم الملك أمام دبلوماسيين أجانب ..

٢٥١ لاحظ التقرير أنّ الصيد ظلّ يشير طوال المقابلة إلى رئيس الوزراء بالدكتور فكيني.

بن عثمان مسترخياً في شحات لا يعمل شيئاً سوى شرب القهوة مع أصدقائه. ونتيجة لنشاطات الحكومة سحب ثلاثة من نواب طرابلس[٢٥٢] وعدهم الذي سبق أن أعطوه له بتأييده وانضمّوا إلى جانب الحكومة."

"على تمام الساعة التاسعة صباحاً، وقبل ساعتين من الموعد المقرّر لافتتاح البرلمان، زعم بن عثمان أنّه التقى بأنصاره، واقترح عليهم أن يقوم بنفسه بترشيح مفتاح عريقيب لرئاسة المجلس، وبذا يكون قد انسحب من السباق.. قال بن عثمان إنّ أصدقاءه رفضوا هذا الاقتراح وألحّوا عليه بأن يبقى صامداً. جاءت نتيجة التصويت كما هو معلوم (٢٤) إلى (٢٣) صوتاً لصالح عريقيب. وعندما طالب أحد نواب المعارضة بإعادة عملية التصويت وقف بن عثمان على الفور وتقدّم لتهنئة عريقيب بالفوز، وبذا وضع نهاية لأيّة ادّعاءات بوجود تزوير في عملية التصويت".

ويمضي تقرير السفارة الأمريكية:

"وفي إجابة حول سؤالي بن عثمان عن السبب الأصلي الذي جعل النواب العشرة يطلبون منه في البداية ترشيح نفسه ضدّ عريقيب، أرجع بن عثمان ذلك إلى أنّ بعضهم ربّما كان يرى في عريقيب شخصاً ضعيفاً، أو لأنّ بعضهم كان يرى في تولّي بن عثمان لرئاسة المجلس تعزيزاً للبرلمان. لم يكن في نيّة هؤلاء النواب في البداية معارضة الحكومة، غير أنّ الحكومة قامت بالتدخّل في الموضوع بشكل غير حكيم، ولم تفلح في شيء سوى توحيد وتكثيف المعارضة ضدّها في البرلمان."

"وعندما سئل بن عثمان عمّا إذا كان يعتبر أنّ الفارق الضئيل في نتيجة التصويت هو نكسة للحكومة، ردّ بن عثمان بأنّ هذا استنتاج منطقي. وشرح بن عثمان كيف أنّه كان يحرص، عندما كان رئيساً للحكومة، على تطوير علاقات شخصية قوية مع أعضاء مجلس النواب، وكيف أنّه عادةً كان يزورهم شخصياً في بيوتهم بدل أن يقوم بتفويض أحد الموظفين في مكتبه بأداء الزيارة نيابةً عنه. وأضاف أنّ فكيني ينظر إلى البرلمان الليبي على أنّه كيان كبير لا دور فيه للعلاقات الشخصية، على غرار البرلمان الفرنسي[٢٥٣] أو الكونجرس الأمريكي[٢٥٤]. ولهذا السبب فإنّه لا يوجد أصدقاء متعاطفون مع فكيني سوى قلّة، ولم يقم من جانبه بعمل أي شيء لتصحيح هذه الحالة."

"وعندما سئل بن عثمان عن السبب في عدم دعوة البرلمان للانعقاد بعد جلسة الانتخابات،

---

٢٥٢ تغيّرت الرواية في مذكرات الصيد، فقد زعم أنّ الثلاثة الذين غيّروا تصويتهم؛ اثنان منهم من برقة هما النائبان حسن عمر نشاد وعبدالقادر البدري والثالث من طرابلس وهو النائب ساسي حمادي.

٢٥٣ يقصد الجمعية الوطنية الفرنسية.

٢٥٤ هذا التصوّر لدى الصيد خاطئ دون شك، فالعلاقات الشخصية تلعب دوراً هاماً في تسيير أعمال هذه المؤسسات، وربّما كان أقرب للصواب أن يقول مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في الوقت الذي يوجد فيه عمل كثير ينتظر الإنجاز، أجاب بن عثمان أنّ الحكومة ليست واثقة من قوتها، وأنّها ترغب في إعادة تجميع قواها، ومنذ الانتخابات انقلب عدد من وزراء فكيني عليه، والحالة داخل البرلمان هي على غير ما يرام من وجهة نظر الحكومة. فإلى جانب ال (٢٣) عضواً الذين صوّتوا إلى جانب بن عثمان، هناك خمسة نواب من طرابلس[٢٥٥] قاطعوا كافّة جلسات البرلمان في البيضاء. إنّ هذا يعني بشكل جليّ أنّ الأغلبية هي مع المعارضة[٢٥٦]. ثمّ سارع بن عثمان إلى التأكيد أنّه (يتمنّى لصديقه الدكتور فكيني النجاح)، وأنّه لن يسبّب للحكومة القائمة أيّة متاعب."

"وعندما طُلب من بن عثمان التعليق على الإشاعة المتداولة بشأن وجود تعديل وشيك في تشكيلة الوزارة بحيث يتاح لثلاثة نواب الانضمام إليها، وبذا يتمّ تسكين المعارضة، ردّ بأنّ هذا لن يحدث، فجميع أعضاء البرلمان الذين صوّتوا مع بن عثمان أكّدوا أنّهم سيرفضون أيّ عرض عليهم بدخول حكومة فكيني، وبالتالي فإنّ أيّ ثلاثة نواب يضافون إلى الوزارة سيكونون بالضرورة من الجناح الذي أيّد الحكومة، وبالتالي فإنّ المعارضة ضدّهم سوف تزداد ترسّخاً."

"وعندما سئل بن عثمان عمّا إذا كان إقصاء الشيخ منصور المحجوب من منصب رئيس الجامعة الإسلامية يحمل أيّة دلالات سياسية، أجاب بالتأكيد. وأضاف أنّه بعد عملية انتخاب رئيس مجلس النواب مباشرةً توجّه فكيني إلى طرابلس لمقابلة الملك، وكان يحمل معه أربعة مطالب من الملك؛ (١) أن يحال الفريق محمود بوقويطين فوراً على التقاعد، (٢) إعفاء الشيخ منصور المحجوب من مناصبه، (٣) حلّ البرلمان، (٤) عدم إدخال أي تعديل على الدستور، على الأقل خلال العامين القادمين.[٢٥٧] وأضاف بن عثمان أنّه على الرغم من أنّ الشيخ منصور المحجوب، كان دوماً موالياً للملك ولوليّ العهد، فإنّه كان يشكّل منذ وقت مبكّر شوكة في خاصرة فكيني. وقد استجاب الملك لمطالب فكيني فقط فيما يتعلّق بالشيخ منصور المحجوب، فقد أعفي من منصبه كشيخ لجامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية، الذي يعتبر غير ذي أهمية كبيرة نسبياً، في حين بقي في منصبه الآخر الأكثر أهمية كمستشار بالمحكمة العليا."

وأضاف تقرير السفارة الأمريكية:

"على الرغم من أنّ بن عثمان ادّعى أنّه يتمنّى أن يبقى صديقه الدكتور فكيني في الحكومة لبعض الوقت، فإنّ هناك مشاكل بدأت تتجمّع بين فكيني والملك، فقد أضاف بن عثمان شارحاً (بعد أن أدنى كرسيّه وخفّض من صوته) بأنّ فكيني قام بإرسال وفد عسكري من الجيش

٢٥٥ أربعة منهم فقط من طرابلس والخامس من برقة.

٢٥٦ إجمالي عدد نواب المجلس (٥٥) عضواً.

٢٥٧ علّق معدّ هذا التقرير على هذه النقطة الأخيرة بقوله: إنّه على الرغم من أنّ بن عثمان لم يتوسّع في شرح هذه النقطة الأخيرة، فإنّني أظنّ، إن كان فكيني قد قدّم فعلاً هذه المطالب للملك، أنه كان في ذهنه من وراء هذا المطلب الأخير عدم تسمية البيضاء عاصمة لليبيا على الأقل خلال السنتين التاليتين.

الليبـي بقيـادة رئيس الأركان [اللواء نوري الصديق] للمشـاركة في مؤتمر للقادة العسـكريين العـرب في القاهرة لبحث قضيـة تحويل مياه نهر الأردن، وأنّ الملك قد علم للمرّة الأولى بخبر هـذا الوفد عـن طريق الإذاعة، فقام الملك عـلى الفور بإصدار أوامره للوفـد بالعودة إلى ليبيا، وأمكـن اللحـاق بهذا الوفد في الإسـكندرية حيث عاد إلى ليبيا قبـل أن يصل إلى القاهرة."[٢٥٨]
"وقد لخّص بن عثمان موقفه بأنّه يريد حكومة حازمة ومسـتقرّة، وأنّه ليس متأكّداً، بأنّ رئيس الوزراء الحالي قادر على تحقيق هذه الغاية. وأيّاً ما كان الأمر، فإنّ بن عثمان سيواصل من جانبه جهوده من أجل تعزيز مؤسسة البرلمان وزيادة رفاهية الشعب وتأييد الملك."

وختم المستر دورمان رسالة الإرفاق لمحضر اللقاء مع رئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان الصيد بعبارة جاء فيها:

"في حين إنّ من المحتمل أن يكون عدد من أعضاء البرلمان متبرّمين فعلاً من أسلوب عريقيب في تـرؤسّ أعمال مجلس النواب، إلا أنّه لا يبدو قابلاً للتصديق أن يكون (٢٣) عضواً بالبرلمان قد قرّروا تأييد بن عثمان دون تشـجيع ولو صغير منه (من المفترض أن يكون مالياً). وبصرف النظـر عـن الكيفيـة التي حصل بها بـن عثمان على هذا التأييـد الكبير من النـواب، فإنّ إحدى النتائـج الآنيّة التي ترتّبت على ذلك هي عدم دعوة مجلس النواب للانعقاد حتى الآن. ويعتقد معظـم المراقبـين أنّ إحجـام رئيس الحكومـة عن طلب دعـوة المجلس للانعقاد راجـع إلى أنّه يخشـى قيام بـن عثمان ومجموعتـه بتعطيل برنامجه التشريعـي إن هم رغبوا بذلـك، أو حتى أن يقوموا بإسقاط حكومته."

"إنّ السفارة، في الوقت الذي تتفق فيه إلى حدٍّ ما مع وجهة النظر الآنفة، فإنّها تميل إلى الاعتقاد بأنّ بن عثمان لا يخطط الآن ليسبّب لحكومة فكيني إيّ إحراج خطير في البرلمان، لأنّه يعتقد بأنّ الأخير سوف يسقط في وقت قريب نسبياً".[٢٥٩]

٢٥٨ تجدر الإشـارة إلى أنّ رئيس الوزراء الأسـبق محمود المنتصر أشـار إلى واقعة مهمّة أخرى لم يقم فكيني باستشارة الملك حولها، وهي إعطاؤه الإذن لخمـس وعشريـن طائرة مصرية للتـزوّد بالوقود في ليبيا. كانت هذه الطائـرات المحمّلة بالعتاد والأجهزة والأسـلحة في طريقها إلى الجزائر التي كانت قد دخلت في اشـتباكات مسـلحة مع جارتها المغرب في ٨/ ١٠/ ١٩٦٣. مقابلة محمود المنتصر مع السـفير البريطاني يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٦٣. الرسالة المؤرّخة في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٣ ذات الرقم الإشاري VT 1015/76، الملف FO 371/173240.

٢٥٩ للمزيد حول ما ورد حول هذه الانتخابات، راجع مبحث "تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية" في هذا الفصل.

محاولة اغتيال مزعومة

أورد الصيد في مذكراته أنّه تعرّض منذ تركه لرئاسة الوزارة إلى عدد من محاولات الاغتيال زعم أنّ إحداها كانت من تدبير رئيس الوزراء فكيني وبعض وزرائه، وأنّها وقعت في الفترة التي أعقبت انتخاب رئيس مجلس النواب في ٧/ ١٢/ ١٩٦٣ عندما كان الصيد لا يزال مقيماً "بفندق شحات" على المشارف الشرقية لمدينة البيضاء. وفيما يلي تفاصيل هذه المحاولة المزعومة كما وردت في مذكراته[٢٦٠] تحت عنوان "محاولة اغتيالي بسيارة مفخّخة":

"كنت أقيم في فندق شحات في الجبل الأخضر، في الجناح رقم ١١ المطلّ على مدخل الفندق، وبعد أن انتهت حملة انتخابات رئيس مجلس النواب، قام محي الدين فكيني وبعض وزرائه[٢٦١] بتدبير محاولة لاغتيالي. فقد أحضرت سيارة حكومية، ونزعت لوحاتها الحكومية وركّبت عليها لوحتان مدنيتان، واتفقوا مع نائب برلماني اسمه بوصاع الزنتاني[٢٦٢] على أن يقود السيارة حتى الفندق ويضعها تحت شرفة الغرفة، بعد أن وضعوا بداخلها كمية من المتفجرات، وتمّ توقيت تلك المتفجرات حتى تنفجر في لحظة معيّنة.

قاد الزنتاني السيارة متوجّهاً صوب الفندق، وكان هناك ملتقى طرق تتفرّع منه أربعة طرق، ويقف في مفترق الطرق شرطيان من شرطة المرور. ويبدو أنّ بو صاع الزنتاني ارتكب خطأً مرورياً، فأوقفته الشرطة، وطالبوه بأوراق السيارة، وحين لم يجدوا عنده الأوراق، قاموا بتفتيشها فاكتشفوا المتفجرات بداخلها، واقتادوه إلى مركز شرطة البيضاء، وتولّى التحقيق معه حكمدار شرطة البيضاء العقيد عبد الرحيم العقيلي.

قال الزنتاني في التحقيق إنّه استلم السيارة من وزارة الدفاع[٢٦٣] ولم يكن يعرف ما بداخلها، وأنّه طلب منه إيقافها قرب الشرفة التابعة لجناحي في الفندق. اتصل حكمدار الشرطة مع الفريق محمود بوقويطين مدير الأمن، فذهب إلى مركز الشرطة وأجرى تحقيقاً آخر مع الزنتاني، فاعترف بأنّه تلقّى أوامره من محي الدين فكيني وبعض وزرائه.[٢٦٤]

٢٦٠ مصدر سابق، ص ٢٧٢-٢٧٤.

٢٦١ لم يذكر أسماء هؤلاء الوزراء.

٢٦٢ كان بوصاع الزنتاني ضمن أعضاء مجلس النواب الذين صوّتوا ضدّ الصيد ولصالح مرشّح الحكومة عريقيب.

٢٦٣ كان سيف النصر عبد الجليل هو وزير الدفاع في تلك الفترة.

٢٦٤ كان الصيد قد ذكر هنا اسمي الوزيرين سيف النصر عبد الجليل وعلي نور الدين العنيزي عندما نشر مذكراته في صحيفة "الشرق الأوسط"، الحلقة (١٢)، العدد (٥٥٥٨) بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٩٤، ثمّ عاد وحذف اسمي هذين الوزيرين عندما نشر المذكرات في كتاب كما يتّضح أعلاه.

وحـين عرف محـي الدين فكينـي أنّ أمر المحاولة قد انكشـف، اتصل بسـكرتير الملك وطلب منـه إبلاغه أنّ الأمن غير مسـتتب في مدينة البيضاء، وأنّ هنـاك اضطرابات وقعت في المدينة، فاتصـل الملك بالفريق أبوقويطين، وسـأله عـن الاضطرابات في مدينة البيضـاء التي أبلغه بها رئيس الحكومة، فأخبر بوقويطين الملك بواقعة السـيارة، ونفى حدوث أيّة اضطرابات، وكان رأي الملـك أنّ محاكمـة نائب تحتاج إلى رفع الحصانة عنه، وإذا انكشـف الأمر، فإنّه يخشـى من حدوث اضطرابات في البلد، خاصّة إذا سـمعت القبائـل بالحادثة. وطلب من بوقويطين بذل كل الجهد حتى لا يتسرّب نبأ الحادث، كما كلّفه الاتصال بي لإبلاغي بالحادث شريطة ألا أبوح به لأحد ولا أعطيه أهمّية، مع تخصيص حراسة خاصة بي.

في صبيحة اليوم التالي، وحين استيقظت، لفت انتباهي الحراسة التي وضعت أمام جناحي وفي بهـو الفندق، وأثناء تناولي وجبـة الإفطار مع بعض النواب، جاء محمود بوقويطين إلى الفندق، وطلب أن نتحدّث على انفراد، وسألني عن موعد سفري إلى طرابلس، فقلت له إنّني سأسافر في اليوم التالي، وأخبرني أنّه قرّر تخصيص حراسـة لمرافقتي. فاسـتفسرت منه عن سـبب ذلك، ومـاذا جـرى، فأبلغنـي بالحادث وتفاصيله كـما ذكرته، وطلب مني عدم ذكره لأي شـخص، وقـال لي إنّ هذه هي رغبة الملـك. وبالفعل احتفظت بالسر ولم أبلغ أحداً إلا بعض النواب[٢٦٥] في وقت لاحق. ووضعت حراسة أمام منزلي في طرابلس.

في تلك الفترة حلّت ذكرى الاحتفال بعيد الاستقلال، ووجّهت لي دعوة لحضور الاحتفالات أسـوةً برجـال الدولـة الآخرين. وخلال الاحتفال ألقـى محي الدين فكيني خطابـاً قال فيه إنّ الحكومـة لن تتهـاون مع الذين يريدون الإخـلال بالأمن أو يرتكبون جرائـم مخالفة للقانون. واستغرب الناس ما جاء في الخطاب. وأذكر أنّ عبد المجيد كعبار رئيس الحكومة الأسبق كان إلى جانبي، وسألني عن قصد محي الدين فكيني، لكنّني لم أقل شيئاً عن محاولة اغتيالي، رغم أنّ محي الدين فكيني كان يحاول إبعاد تدبير الحادثة عن نفسه.

في تلك الليلة، كان يعمل في منزلي حارس خاص من أقاربي، فجاءت سيارة شرطة بعد منتصف الليل وسـحبت الحراسـة الحكومية التـي كانت أمام المنـزل. وفي الصباح أبلغنـي الحارس بما جرى، فاتصلت بمركز الشرطة القريب من منزلي لأسـتفسر منهم عن سبب سحب الحراسة، فأبلغوني أنّ رئيس الحكومة طلب من قائد الأمن في طرابلس اللواء المنصوري سحبها. وعبّروا لي عن أسفهم لعدم إبلاغي في الليلة نفسها."

وحتـى يـدرك القارئ درجـة التهافـت والضعف في هـذه الرواية عن محاولـة الاغتيال المزعومة، من المهمّ معرفة:

---

٢٦٥ لم يذكر الصيد أسماء هؤلاء النواب الذين باح لهم بسرّ هذه المحاولة، ولِمَ قرّر مفاتحتهم بها، رغم أنّه حسب زعمه أعطى الوعد للملك بألا يحدّث أحداً في هذا الموضوع؟!

١- أنّ مدينة البيضاء يومذاك كانت صغيرة جداً نسبياً.

٢- أنّ معظم المسؤولين الحكوميين من وزراء وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ وكبار الموظفين كانوا معروفين بالوجه لدى قاطني المدينة لا سيّما لدى رجال الأمن والشرطة.

٣- وبافتراض توفّر درجة معقولة من الكفاءة لدى رجال شرطة المرور في البيضاء (تجعلهم يوقفون كلّ سيارة يرتكب سائقها مخالفة مرورية)، فمن المستبعد أن يقوم هؤلاء بإيقاف نائب برلماني (النائب محمد بو صاع الزنتاني) لمجرّد ارتكابه مخالفة مرورية. ولو فات رجلي الشرطة التعرّف على هويّة النائب المذكور لما تردّد هو بإبلاغهم أنّه نائب بالبرلمان ويتمتّع بالحصانة التي تمنع تفتيشه، ولما تجرّأ عندئذٍ رجلا الشرطة على إيقافه، بل على تفتيش سيارته وأخذه إلى مركز الشرطة للتحقيق معه.

٤- إنّ إصرار الصيد في روايته على وجود عدد من الوزراء (لم يذكر أسماءهم)[٢٦٦] وراء تدبير هذه المحاولة المزعومة وإعطاء الأوامر بشأنها، أمر لا يستقيم مع المنطق ولا مع طبائع الأشياء. فتدبير مثل هذا العمل – إن صحَّ – يتمّ عادةً في أضيق نطاق، إذ إنّه يتعلّق بارتكاب جريمة قتل يعاقب عليها القانون بالإعدام، فكيف يعقل أن يجلس رئيس الوزراء (أيّ رئيس وزراء) مع عدد من وزرائه لتدبير ارتكاب مثل هذه الجريمة وإعطاء الأوامر بشأن تنفيذها؟!

٥- إنّ الصيد لم يذكر أسماء النواب الذين فاتحهم بهذه القصّة، ولا مبرّرات هذه المفاتحة، ولا تاريخها، ممّا يُضعف من صحّة هذه الرواية.

إنّ هذه القصّة، كما رواها الصيد في مذكراته، لا تقتصر على اتهام رئيس الوزراء فكيني وبعض وزرائه (المجهولي العدد والأسماء) بالتدبير لارتكاب جريمة قتل لأسباب تافهة جداً، ولكنّها توجّه الاتهام أيضاً إلى الملك إدريس، وإلى قائد قوات الأمن محمود بوقويطين،[٢٦٧] بالتستّر على جريمة قتل خطيرة كان من الممكن أن تؤدّي – لو وقعت – إلى نتائج سياسية وخيمة.

وممّا يؤكّد – حسب اعتقادنا – زيف هذه القصّة أنّ الصيد لم يقم بإثارتها مع أيٍّ من دبلوماسيّي السفارتين البريطانية والأمريكية الذين التقى بهم خلال تلك الفترة وتحدّث

٢٦٦ راجع الملاحظة الموجودة بهذا الخصوص في هامش سابق. هذا الأمر يجعل كلّ وزير في وزارة فكيني متّهماً بنظر قارئ المذكرات.

٢٦٧ من المعروف أنّه كانت لفكيني خصومة شديدة مع بوقويطين، فكيف يعقل أن يتستّر هذا الأخير على جريمة بهذا الحجم، وبالقرائن المذكورة كما يزعم الصيد؟!

معهم في شتى القضايا. كما أنّ تقارير السفارتين المذكورتين خلت من أيّة إشارة إلى هذا الموضوع من قريبٍ أو بعيد.[٢٦٨]

وتجدر الإشارة إلى أنّ سيف النصر عبد الجليل، الذي كان وزيراً للدفاع في حكومة فكيني، قام بالردّ على ما ورد في مذكرات الصيد حول هذه المحاولة المزعومة، وكان ممّا جاء في ذلك الردّ:[٢٦٩]

"تكلّم الرجل، السيد محمد عثمان الصيد، بعد صمت طويل، وكنّا نتمنّى أن تكون أفكاره أكثر ترتيباً. فالأحداث لم تكن مرتّبة، والوقائع لم تكن موثّقة، فخرج العمل في صورة مجموعة من الذكريات المشتّتة. ويبدو أنّ السنوات الطويلة التي انقضت بعد تجربته السياسية وسنوات الغربة المريرة لم تستطع أن تزيل من قلب الرجل عداواته وحزازاته القوية، فقد كان قاسياً في توزيع اتهاماته على رجال معظمهم الآن بين يدي الله سبحانه وتعالى، ونسب إلى نفسه على حسابهم بطولات ومواقف تفتقر إلى التوثيق والدليل.

وإنّني كواحد من الذين عاصروا هذه الحقبة، وأحد شهودها، لا أستطيع أن أقوم بدور المدافع عن الرجال الذين طالهم الاتهام، فالأموات منهم رحمهم الله سينصفهم التاريخ، والأحياء قادرون على الردّ مثلي، والدفاع عن أنفسهم. أمّا ما أودّ إيضاحه فهو ما أصابني شخصياً من اتهامات، بالرغم من أنّ الرجل قد قال عني في بداية الحلقات إنّني صديق عزيز له وهي صداقة أبادله إيّاها، ولكنّه ما لبث أن اتهمني بواقعتين.

الأولى: أنّني والمرحوم الدكتور علي العنيزي كنّا من المحرّضين للسيد الوزير عبد المولى لنقي على الاستقالة من الحكومة. وبالرغم من أنّني أجهل أسباب ودوافع الاستقالة، لأنّني حينها كنت موجوداً بالقاهرة، فإنّني أودّ أن أوضح أنّ السيد عبد المولى لنقي قد عرف عنه استقلالية المواقف، وهو رجل معتزّ بمواقفه نتيجة للتربية التي ورثها عن أسرته العريقة التي اشتهرت بمواقفها الوطنية وإخلاصها لملك البلاد.

الثانية: أنّني خطّطت مع رئيس الوزراء السيد محي الدين فكيني لاغتياله بنسف الفندق الذي كان يوجد به في مدينة شحات، واستعمال إحدى سيارات وزارة الدفاع التي كنت آنئذٍ وزيراً لها لنقل المتفجرات واستبدال لوحات مدنية بلوحاتها. وأودّ هنا أن أوضح النقاط التالية:

- يعلم كلّ من عاصر فترة الحكم الملكي في ليبيا أنّ أسلوب التصفية الجسدية لم يكن معروفاً، ولم تحدث واقعة واحدة من هذا النوع طوال هذه الحقبة.

---

٢٦٨ اللهمّ إلا أن يكون ذلك في تقارير بقيت طيّ الكتمان ولم يتمّ الإفراج عنها بعد، وهذا ما نستبعده.

٢٦٩ نُشر الردّ في صحيفة "**الشرق الأوسط**" اللندنية التي كانت قد نشرت مذكرات الصيد في حلقات. راجع "التصفية الجسدية أسلوب غير معروف في عهد السنوسي"، العدد رقم (٥٥٩٤) الصادر بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٩٤.

- أنّ السـيد محمـد عثـمان الصيد، الـذي كان نائباً في مجلس الأمّة في ذلـك الوقت، كان من الرجـال المعتدلـين المخلصين للملك وللحكومة، ولم يكن يشـكّل أيّـة خطورة تصل إلى درجة تفجيره وتفجير فندق بنزلائه من أجل تصفيته.
- أنّ علاقتـي مع السـيد محمد عثمان الصيـد تعود إلى أوائل الخمسـينيات، حين عدت من المهجـر في مـصر إلى ولاية فزان لأعيّن رئيسـاً للمجلـس التنفيذي ونائبـاً للملك بولاية فـزان، وكان السـيد محمـد عثـمان الصيد ينتمـي إلى نفس الولايـة، وقد عيّن ممثـلاً لها في الحكومـة الاتحادية وزيراً للصحة، وكانت تربطني به على مرّ الأيام علاقة طيبة، ولم يكن يخطر ببالي مجرّد إيذاء السيد محمد عثمان الصيد، فما بالك بقتله، سامحه الله".



الفصل السابع

ملامح سياسة خارجية جديدة



مباحث الفصل السابع

* **تمهيد**
* **على الصعيد العربي**
* **على صعيد العلاقات مع إفريقيا**
* **العلاقات مع الاتحاد السوفييتي**
* **العلاقات مع إيطاليا**

تمهيد

مع نهاية العام الأول من النصف الثاني من القرن الماضي، وتحديداً في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، حصلت ليبيا على استقلالها، وأصبحت لأول مرة في تاريخها الحديث دولة واحدة.[١] وعلى امتداد السنوات العشر الأولى من استقلالها ظلت تعيش بدرجة أساسية على المساعدات المالية والاقتصادية التي أصبحت تتلقاها بموجب "معاهدة الصداقة والتحالف" التي أبرمتها مع الحكومة البريطانية عام ١٩٥٣، وبموجب الاتفاقية التي عقدتها عام ١٩٥٤ مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تأجير "قاعدة ويلس الجوية" للأخيرة.

ومع بداية حقبة الستينيات دخلت المملكة الليبية المتحدة عالم الدول المنتجة والمصدرة للنفط[٢]، بخام عالي الجودة وقريب من مناطق استهلاكه في أوروبا، وتحوّلت ليبيا بذلك من "**دولة عبء**" إلى "**دولة جائزة**" تتسابق مختلف الأطراف الدولية على نيل أكبر حصة ممكنة من ثرواتها. وهي ذات الحقبة التي رأينا وصفاً لأوضاعها السياسية الملبدة والمضطربة في شتى أرجاء العالم، وفي مقدمتها المنطقة العربية والقارة الإفريقية التي تنتمي إليها ليبيا جذوراً وجواراً، وحضارة وتاريخاً، وثقافة وديناً.

من المرجّح أن الملك إدريس، في ضوء اطمئنانه إلى مستقبل بلاده المالي والاقتصادي بعد اكتشاف البترول، وفي ضوء التطورات ورياح التغيير السياسي التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط (وبخاصّة منذ بداية عقد الستينيات)، رأى أن الوقت قد حان لأن تنتهج ليبيا سياسة عربية جديدة، وأن تعطي لنفسها سمتاً عربياً نشطاً، وأن تلعب دوراً أكثر إيجابية وفاعلية على الساحة العربية والإفريقية، ومن هنا كان بحثه عن رئيس وزراء جديد يحمل المؤهلات المناسبة للقيام بهذه المهمة.

إذن فلم يكن من قبيل المصادفة أن يقع اختيار الملك إدريس على محي الدين فكيني ذي الخبرة الواسعة نسبياً في الدبلوماسية والشؤون الخارجية،[٣] فضلاً عن انتمائه إلى جيل

١ راجع المجلد الأول من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢ راجع الفصل الثاني "جوانب من قصة النفط الليبي" من هذا المجلد.

٣ كان فكيني عند اختياره لتشكيل الوزارة في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ أكثر رجال العهد الملكي الذين تولوا رئاسة الوزراء خبرة وتمرساً في العمل الدبلوماسي والشؤون الخارجية، فقد أمضى جُل سنوات حياته الوظيفية منذ عام ١٩٥٣ في المجال الدبلوماسي وإدارة العلاقات الخارجية، من خلال مشاركته في عدد من الوفود والمفاوضات السياسية، وترؤسه لبعثات ليبيا الدبلوماسية لدى مصر وواشنطن وهيئة الأمم المتحدة.

الشباب، والمعروف بميوله التقدمية الليبرالية وتوجهاته العروبية، كي يؤلف الحكومة السادسة في تاريخ العهد الملكي، وليدخل بالمملكة الليبية في عشريتها الثانية "موجهاً أشرعة سفينتها في اتجاه رياح التغيير السائدة حينذاك في الوطن العربي".[٤]

ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن تأتي أولى تصريحات فكيني بشأن سياسة ليبيا الخارجية على النحو التالي:

> "إن علاقات ليبيا بكل بلد على حدة سوف تقوم على أساس تقييم موضوعي لمصالح ليبيا مع ذلك البلد... إن ليبيا هي الجناح الشرقي للمغرب العربي وتربطها مع دول المشرق العربي علاقات ثقافية وتاريخية خاصّة تؤهلها أن تلعب دور حلقة الوصل بين مشرق ومغرب العالم العربي".[٥]

إن هذه التصريحات هي التي جعلت صحيفة **(الرائد)** المستقلة تدعو في إحدى افتتاحياتها عقب تولي فكيني لرئاسة الوزارة إلى وضع نهاية لحالة الانعزال التي تعيشها ليبيا في سياساتها الخارجية.

وقد عكس بيان حكومة فكيني الذي ألقاه أمام مجلس النواب بالبيضاء يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣ هذه التطلعات والتوجهات، إذ أورد به أن حكومته عاقدة العزم في مجال سياسة ليبيا الخارجية على:

١. أن نتعامل مع المشاكل القائمة بموضوعية تامة دون الخضوع لأية تأثيرات من أي جانب.

٢. أن تلعب ليبيا دورها المتميز الذي يؤهلها له موقعها الجغرافي كجسر اتصال بين مشرق العالم العربي ومغربه، وستبارك ليبيا كل خطوة تهدف إلى تحقيق أماني وتطلعات العرب العليا.

٣. أن تحافظ ليبيا على علاقاتها مع الدول الصديقة على أساس من الصراحة والوضوح والاحترام المتبادل والفهم الصحيح للمصالح المشتركة.

٤. أن تواصل ليبيا التعاون المثمر البناء مع الدول الإفريقية والآسيوية، وبخاصّة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح ومنع إجراء التجارب النووية.

---

٤ راجع ما ورد بهذا الشأن في مبحث "تكهنات ومخاوف غربية" بفصل "البداية الواعدة" من هذا المجلد. راجع أيضاً رسالة السفير البريطاني ستيوارت المؤرّخة في ١٥/ ٤/ ١٩٦٣ ذات الرقم VT 1022/3 الملف FO 371/173 242.

٥ راجع مبحث "تكهنات ومخاوف غربية" المشار إليه في الهامش السابق.

وأكد فكيني توجهات السياسة الخارجية لحكومته في الكلمة التي ألقاها أمام البرلمان أثناء جلسة يوم ١٨/ ٧/ ١٩٦٣ التي خصصت لمناقشة بند "وزارة الخارجية" في الميزانية العامة لسنة ٦٣/ ١٩٦٤، حيث جاء على لسانه:[٦]

"إنني لا أعتقد أن هذه هي اللحظة التاريخية المناسبة، أو أن هذا هو الظرف الصحيح للتعبير بشكل صريح عن سياساتنا الخارجية أو مناقشة علاقاتنا بالعالم الخارجي. غير أنني، واستجابة لرغبة بعض النواب، أودّ أن أؤكّد أن سياستنا وعلاقتنا الخارجية هي الآن رهن مراجعة ودراسة، بل يمكنني القول بأنها تخضع الآن لإعادة النظر. غير أنني لن أتناول بالتفصيل ما الذي نعتزم القيام به، لأن من واجبنا أن نأخذ في الاعتبار علاقاتنا الماضية وصداقاتنا، ومع ذلك فيمكنني القول بأن سياستنا الخارجية سوف تنتهج طريقاً لن تتأثر فيه بأي عامل، لا من الشرق ولا من الغرب. إن هذا الموضوع دقيق وحساس جداً، ويمس مصلحة الوطن العليا، وبالتالي أرجو إعفائي من قول المزيد".

كان السفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت قد لاحظ هذه التوجهات الجديدة عند لقائه المباشر الأول مع رئيس الوزراء فكيني، وسطر ملاحظاته في تقريره الذي بعث به إلى خارجية بلاده بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣ إذ جاء فيه:[٧]

"من خلال سجل أداء فكيني في الأمم المتحدة، ومن خلال ما أحسست به أثناء مقابلتي الشخصية معه، فإنني أستطيع القول إنه سوف يتبنى سياسة أكثر اندفاعاً على الصعيد الخارجي، وعلى الأخص عربياً. وعوضاً عن التمسك بشكل حاد بسياسة الانعزال وعدم التدخّل في القضايا القائمة بين الدول العربية، فمن المحتمل أن يحاول فكيني اتخاذ موقف متميز بشأنها. ويبدو هذا الأمر ضرورياً إذا رأت ليبيا ألا تنأى بنفسها جانباً عن التطورات الرئيسية الجارية في العالم العربي".

كما جاء في تقرير أعدته السفارة البريطانية بعد مضي ستة أشهر على تولي فكيني رئاسة الوزراء ما ترجمته:[٨]

" إن لم يكن فكيني قد أعطى سياسات ليبيا الخارجية مظهراً جديداً، فإنه، على الأقل، أعطاها توجهاً جديداً. ليس أمراً جديداً أن تؤيد ليبيا القضايا العربية والأماني الإفريقية، إلا أنه لوحظ خلال الأشهر الأخيرة أن ليبيا عبّرت عن هذه المواقف بصوت أعلى من ذي قبل، وبدون أن يكون مطبوعاً بما عرف عنها من ميل لانتظار ما سيفعله الآخرون قبل أن تقوم هي بالتعبير عن موقفها. ومن ثمّ فإن ليبيا لم تتردّد في القيام علانية بتهنئة كل من الجمهورية العربية

٦ راجع مبحث "دورة برلمانية نشطة" بفصل " البداية الواعدة".

٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/37 بالملف FO 371/173 238.

٨ التقرير مؤرّخ في ٢١/ ٩/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/63 بالملف FO 371/173 240 28192.

المتحدة (مصر) وسوريا والعراق بشأن مشروع الاتحاد بينها الذي أعلن عنه في إبريل الماضي (١٩٦٣) والذي انتهى نهاية أسيفة. وفي الواقع لم تتردّد ليبيا في الربط بين هذا الاتحاد وبين "الوحدة" التي أعلنت هي عنها (المتمثلة في إلغاء النظام الاتحادي). كما كانت ليبيا في مقدمة الدول الإفريقية التي سارعت إلى تطبيق قرار منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا الداعي إلى مقاطعة جنوب إفريقيا والبرتغال. كما قام فكيني بتبادل عدد من الرسائل مع كل من رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان والرئيس كنيدي والمستر خروتشوف بشأن خطر التجارب النووية (وقد جرى نشر هذه المراسلات على نطاق واسع في وسائل الإعلام الليبية)".

كما وصف التقرير السنوي الذي أعدته السفارة البريطانية عن الأوضاع والتطورات السياسية في ليبيا خلال عام ١٩٦٣، والذي غطّى جل فترة حكومة فكيني، توجهات تلك الحكومة في مجال العلاقات الخارجية عموماً، كالآتي:[٩]

"من المؤكد أن عام ١٩٦٣ كان مختلفاً بشكل ملحوظ عن العام الذي سبقه في مجال الشؤون الخارجية. ومع ذلك، فلم يكن الاختلاف مروعاً، كما أن ليبيا لم تغير مواقفها الأساسية، المتمثلة في الحياد إزاء الحرب الباردة، مع الارتباط في الوقت نفسه باتفاقياتها الدفاعية مع الغرب، والنأي بنفسها عن الخلافات العربية، والتعاطف مع الأماني والتطلعات الإفريقية. ومع ذلك، وبسبب حالة الثقة بالنفس الناجمة عن ثرائها النفطي، والتي تجسدت في التعديلات الدستورية التي أجرتها، فقد بدت ليبيا عازمة على أن تلعب دوراً أقل تواضعاً مما كان عليه حالها من قبل؛ على الساحة الدولية.

لقد عرّضت ليبيا نفسها، من خلال ربطها لسياساتها بطريقة أوثق من قبل بالقضايا العربية والإفريقية، لضغوط متزايدة من هذه الدوائر؛ ضغوط في مواجهة العنصرية والاستعمار (وعلى وجه الخصوص ضد جنوب إفريقيا والبرتغال وضد سياسات بريطانيا في روديسيا الجنوبية وعدن وعُمان)، وضغوط ضد المعاهدات الخاصّة بالقواعد والاتفاقيات الدفاعية (وموجهة بصورة أوضح ضد القواعد الأمريكية أكثر منها ضدنا، غير أنها تعزّزت في الحالتين بتنامي الاستغناء الاقتصادي من وجهة نظر الليبيّين عن الترتيبات المصاحبة لهذه الاتفاقيات)، فضلاً عن الضغوط ضد الملكية وضد "الذين لم يتحرروا بعد" (رغم أن ليبيا استطاعت حتى الآن أن تتجنب الحملات المباشرة للدعاية المصرية). وفي جميع هذه القضايا حرص الليبيون بصورة أكبر على تحسين صورتهم أكثر من حرصهم على إدخال تعديلات جوهرية على مواقفهم السياسية، على الرغم من صعوبة تحقيق واحدة (تحسين الصورة) دون القيام بالأخرى (إدخال تعديلات جوهرية على المواقف السياسية)".

---

٩ التقرير مؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٤ ويحمل الرقم الإشاري VT 1011/1 بالملف FO 371/178 854.

على الصعيد العربي

أثارت الفقرة التي أوردها فكيني في خطابه أمام البرلمان الليبي يوم ٣١/ ٣/ ١٩٦٣ بشأن الدور الذي تزمع حكومته أن تلعبه كجسر اتصال بين مشرق العالم العربي ومغربه، اهتمام المراقبين وتكهناتهم وبعض مخاوفهم.

وعلى سبيل المثال، فقد ألمحت إلى هذه الاهتمامات والمخاوف والتكهنات بعض الفقرات التي وردت في رسالة السفير البريطاني ستيوارت[١٠] التي عقّب فيها على بعض الملاحظات التي كانت قد وردته من مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية المستر سكريفنر قبل عدة أيام.[١١] فقد جاء في تعقيب السفير ستيوارت:

"كما سبق لي أن ألمحت في مراسلات سابقة حول سياسات الحكومة الجديدة، لقد أصبح من المؤكد أن فكيني يعتزم أن يلعب دوراً أكثر إيجابية في الشؤون العربية. ففي أول خطاب لحكومته أمام البرلمان تحدث عن مسؤوليات ليبيا كجسر اتصال بين دول المشرق العربي ومغربه".

"غير أنني أشاطرك شكوكك حول ما إذا كانت هذه السياسة سوف تتضمن في الوقت الحاضر أي تحركات عملية على طريق تحقيق وحدة المغرب العربي نفسه. إذ لا بد أن الليبيّين أدركوا الآن أن أي تكامل وثيق بين دول المغرب العربي، إذا قدّر له إطلاقاً أن يحدث، لا بد أن يكون خاضعاً لهيمنة الجزائر. وأن مثل هذا التطوّر لا يبعث على الارتياح عند الليبيّين في هذه المرحلة".

"لا نملك سوى الانتظار لنرى ما إذا كان من شأن توسيع الاتحاد المزمع بين مصر وسوريا والعراق ليشمل الجزائر أن يدفع ليبيا نحو علاقات أمتن مع (بقية) جاراتها المغاربية. وإذا قررت ليبيا أن تزجّ بنفسها أكثر من اللازم في الشؤون العربية، فإن ذلك من شأنه أن يعرّضها لشتى أنواع الضغوط، ولعل هذا هو أحدها".

وقد ختم السفير البريطاني رسالته بعبارة جاء فيها أن السفير التونسي في ليبيا أعرب للسفير الإيطالي مؤخّراً، ردّاً على سؤال وجهه إليه الأخير، عن أنه لا يعتقد أن نشأة فكيني في تونس سوف يكون لها أثر كبير على العلاقات الليبية التونسية.

١٠ الرسالة مؤرّخة في ١٥/ ٤/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم الإشاري VT 1022/3 بالملف FO 371/173 242.

١١ الرسالة مؤرّخة في ٢٩/ ٣/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم الإشاري VT 107/12 بالملف السابق.

خطوات مبكرة

سارعت حكومة فكيني إلى اتخاذ عدد من الخطوات المبكرة التي بدا فيها واضحاً توجهاتها الجديدة على الصعيد العربي. من ذلك:

- كان أول إجراء قام به فكيني إرساله برقية تأييد حميمة إلى الرئيس الجزائري أحمد بن بيللا يعبّر له فيها عن مساندته لموقفه المعارض لإقدام فرنسا على إجراء تجارب نووية في الصحراء.[١٢]
- إرسال برقية إلى جامعة الدول العربية كانت أكثر صراحة وإقداماً من المعتاد[١٣]، كما تم إرسال وفد كبير وعالي المستوى للمشاركة في اجتماعات الجامعة.[١٤]
- الاعتراف في ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ بالنظام الجمهوري في اليمن بقيادة عبد الله السلال.[١٥]
- ترحيب حكومة فكيني بالجهود المبذولة لإقامة اتحاد بين مصر وسوريا والعراق،[١٦] وقيام الملك إدريس من جانبه بإرسال برقية تهنئة إلى رؤساء الدول الثلاث بشأن تلك الجهود.

زيارة لدول المغرب العربي

ما إن اطمأن فكيني إلى فراغ البرلمان من مناقشة وإقرار مشروعات الميزانية العامة، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدد من القوانين الأخرى ذات الصلة، حتى قام على امتداد فترة أسبوع (ابتداءً من ٢٤/ ٨/ ١٩٦٣) بزيارة رسمية لكل من تونس (يومين) والجزائر (ثلاثة أيام) والمغرب (يومين).[١٧] وقام الوفد الليبي بالمشاركة في مراسم اعتماد معاهدة الإخاء وحسن الجوار، وعدد من الاتفاقيات الأخرى مع تونس، ومعاهدة حسن الصداقة والتعاون، وعدد من الاتفاقيات المكملة مع المغرب. كما شارك في المحادثات التي أسفرت عن إبرام معاهدة صداقة وحسن الجوار مع الجزائر.[١٨]

---

١٢ تقرير السفير البريطاني ستيوارت المؤرّخ في ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ ذي الرقم الإشاري VT 1015/22 بالملف FO 371/173 238.

١٣ تقرير السفير البريطاني ستيوارت المؤرّخ في ٢٥/ ٣/ ١٩٦٣ ذي الرقم الإشاري VT 1015/22 بالملف FO 371/173 238.

١٤ مذكرة المستر بنهام بالخارجية البريطانية المؤرّخة في ٢/ ٤/ ١٩٦٣ بشأن ما ورد بتقرير السفير المشار إليه في الهامش السابق.

١٥ كان وزير الخارجية الليبي السابق في حكومة الصيد (ونيس القذافي) قد أبلغ القائم بالأعمال الأمريكي جون دورمان يوم ٢٠/ ٢/ ١٩٦٣ أنه ليس في نية الحكومة الليبية الاعتراف بالنظام اليمني الجديد بسبب عدم انجلاء الموقف بعد، وعدم انسحاب القوات الأجنبية.

١٦ راجع مبحث "على صعيد الوطن العربي" بفصل "أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والإقليمية في مطلع الستينيات" من هذا المجلد.

١٧ كان بصحبة فكيني في هذه الزيارة زوجته، كما ضم الوفد الرسمي المرافق له كلاً من وزير الصناعة ووزير المواصلات والأشغال العامة ووزير الأنباء والإرشاد ووكيل وزارة الخارجية ومدير المراسم بوزارة الخارجية.

١٨ راجع بشأن هذه الزيارة ما ورد في البرقيات المرسلة من السفارة البريطانية في ليبيا منذ ٢١/ ٨/ ١٩٦٣ ذوات الأرقام الإشارية VT 1022/6 (A-D) بالملف FO 371/173242 والبرقية المؤرّخة في ٢٦/ ٨/ ١٩٦٣ ذات الرقم الإشاري VT 103 170/2 والبرقية المؤرّخة في ٢٨/ ٨/ ١٩٦٣ ذات الرقم VT 103170/3 بالملف FO 371/173 243.

وقد أجرت مجلة "المصور" القاهرية مقابلة مطوّلة مع فكيني خلال تلك الزيارة، طرحت عليه فيها عدداً من الأسئلة المتعلقة بسياسات ليبيا العربية ومواقفها من وحدة دول المغرب العربي.

وكان مما جاء في إجابات فكيني[١٩] على هذه الأمثلة:

"إن المملكة الليبية هي جزء من العالم العربي، وشعبها يشكّل جزءاً لا يتجزّأ من الأمة العربية المجيدة. وإن الحكومة الليبية حين تبدي اهتماماً وحرصاً كبيرين من أجل دعم الروابط الأخوية بشقيقاتها الدول العربية، فهي تؤكد بذلك الحقيقة المترسّخة، وهي أن الدول العربية يرتبط بعضها ببعض بروابط متينة من التاريخ المشترك والمصير الواحد".

"إن المملكة الليبية حريصة جداً على تقوية علاقاتها مع جميع شقيقاتها الدول العربية، ومن ثمّ فهي تبارك كل خطوة من شأنها أن تحقق تطلعات العرب نحو الوحدة والحياة الحرة الكريمة، واستئناف الأمة العربية لدورها الطبيعي في خدمة الحضارة الإنسانية ونشر السلام".

كما جاء في معرض إجابة فكيني على سؤال يتعلق بوحدة دول المغرب العربي الكبير:

"إن موقع ليبيا الجغرافي، في الجناح الأيمن للمغرب العربي وفي قلب الأمة العربية العظيمة، يحمّلها مسؤولية فريدة تتمثل في القيام بدورها الطبيعي كجسر اتصال بين مشرق العالم العربي ومغربه...

وكما أوضحت في إجابة سابقة، فإن ليبيا تبارك أي خطوة من شأنها أن تؤدّي إلى تحقيق آمال العرب في الوحدة وفي الحياة الحرة الكريمة. ولا شك في أن وحدة دول المغرب هي إحدى تلك الخطوات. وإذا لم تكن وحدة المغرب العربي الكبير قد تبلورت أو أخذت شكلاً محدداً حتى الآن، فإن ليبيا على أتم الاستعداد لدراسة أي خطة لتحقيق هذه الوحدة تعرضها عليها إحدى شقيقاتها في المغرب العربي في ضوء العلاقات الأخوية التي تربطها بهذه الشقيقات".[٢٠]

تقييم بريطاني من الجزائر

بتاريخ ٤/ ٩/ ١٩٦٣ بعث السفير البريطاني بالجزائر المستر كريستوفر إيوارت بيجز C.T. Ewart-Biggs إلى وزير الخارجية البريطاني رسالة مطوّلة ضمّنها انطباعاته وتقييمه للرحلة التي قام بها فكيني للجزائر، كان مما جاء فيها:[٢١]

"(١) يشرفني أن أبلغكم أن رئيس الوزراء الليبي الدكتور محي الدين فكيني، مصحوباً بزوجته

---

١٩ نشرت المقابلة بكاملها في بيان صحفي نشرته السفارة الليبية بلندن بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٦٣.

٢٠ الإجابات هنا معربة من قبل المؤلف عن الترجمة الإنكليزية.

٢١ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 103170/4 بالملف FO 371/173 243.

وعدد من الوزراء والمسؤولين الليبيّين، زاروا الجزائر خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أغسطس في سياق زيارته لدول المغرب العربي".

"(٢) إن الزيارة، مثل كثير غيرها في هذا الجزء من العالم، لم يعلن عنها سوى قبل بضعة أيام من وقوعها. وكما حدث فعلاً، فلم يكن توقيتها مناسباً، وقد غطى عليها بشكل مكثف النقاش الجاري في المجلس الوطني الجزائري حول مشروع الدستور.

(٣) عومل فكيني بروتوكولياً كرئيس دولة، إذ إن البروتوكول الجزائري لا يُميّز بين رئيس دولة ورئيس حكومة. لقد تمّ استقباله وتوديعه في المطار بواسطة السيد أحمد بن بيللا، حيث كان في تحيته بالمطار رجال الحكومة الجزائرية والسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية. ونزل فكيني بقصر الشعب، وكان برنامج زيارته على غرار البرنامج الذي خصص للرئيس (التنزاني) جوليوس نيريري الذي زار الجزائر منذ شهر مضى...".

وأشار السفير البريطاني بعد ذلك في تقريره إلى أن فكيني قام بزيارة عدد من معالم ثورة الجزائر الاشتراكية، وأمضى "ليلة مملّة" في المسرح الجزائري استمع خلالها إلى أغاني قدمتها فرقة موسيقية ليبية كان اصطحبها معه، وكان الحضور الجزائري في هذه الليلة محدوداً. وأفاد السفير البريطاني في تقريره أن ميداناً وشارعاً بمدينة الجزائر أعيد تسميتها على اسم "طرابلس"، وأضاف:

"كما تضمن برنامج الزيارة جلستي عمل، والتوقيع على معاهدة أخوّة وحسن جوار، واتفاقيات ثقافية وتجارية وتعاون فني أعدّت على استعجال، ولم يُعلن شيء عن محتواها. إلا أن من المؤكد أنه لا يوجد بها أي شيء جديد يذكر. وقد أبلغني بعض مرافقي فكيني أنها بمثابة "إطار عام" سوف يتم ملؤه فيما بعد، وهي على غرار الاتفاقيات التي أبرمت مع كل من تونس والمغرب من قبل. وفي نهاية الزيارة صدر عن الجانبين بيان مشترك[٢٢] هو خليط من التفاهات (كيس بالٍ من التفاهات Rag Bag of Platitudes) حول عدد من القضايا لا يُتوقع تأييدها سوى من الطرفين،[٢٣] مع ملاحظة أن موقف الجزائر إزاء بعض هذه القضايا هو أكثر شدة من نظيرها الليبي،كهدف الوحدة المقدس للمغرب ولإفريقيا وللعرب، رغم أنه بعيد المنال، وشجب الاستعمار، والتضامن مع الشعوب الخاضعة للاستعمار البرتغالي ولجنوب إفريقيا،[٢٤] وإدانة وشجب إسرائيل. ويمكن للمرء أن يرى أن الجزائريين وليس الليبيين هم الذين كانوا وراءالعبارة التي وردت بالبيان المشترك وأكدت على ضرورة النظر إلى وحدة دول المغرب العربي كخطوة على طريق الوحدة العربية وفي ضوء ميثاق الوحدة الإفريقية".

٢٢ أرفق السفير برسالته صورة من البيان المشترك باللغة الفرنسية.
٢٣ تعبير في غاية السخرية والاستخفاف.
٢٤ عبّر السفير البريطاني عند هذه النقطة من تقريره عن ارتياحه لعدم إشارة البيان إلى روديسيا/ زيمبابوي في هذا السياق.

وختم السفير البريطاني بالجزائر تقريره عن زيارة فكيني للجزائر بعبارة جاء فيها:

"إنني أشك فيها إذا كانت هذه الزيارة ذات مغزى كبير أو أسفرت عن نتائج مهمة. ومن بين دول المغرب الثلاث التي زارها لا بد أنه أحس بغربة أشد عندما كان في الجزائر. فعلاقات ليبيا بالجزائر غير ذات قيمة، فالجانب الجزائري ينظر إلى هذه العلاقات بلا مبالاة، والجانب الليبي ينظر إليها بحذر وخشية... إن فكيني، مثل فرقته الموسيقية، لم يجد جمهوراً كبيراً هنا. لقد جرى تعطيل وصول أول سفير ليبي للجزائر، وقد يكون ذلك، وفقاً لما أخبرني به القائم بالأعمال الليبي السابق في الجزائر، لأن الملك لا يطيق رؤية وجه بن بيلا،[٢٥] ولم يقدم هذا السفير أوراق اعتماده إلا قبل يوم أو يومين من بدء زيارة فكيني".

تقييم من السفارة البريطانية في ليبيا

وصلت الخارجية البريطانية تقارير أخرى من سفارتها في تونس والرباط حول زيارة فكيني لدول المغرب العربي. ولأن السفارة البريطانية في ليبيا قد تلقت نسخاً من هذه التقارير، بما فيها تقرير السفارة البريطانية في الجزائر، فقد قام السفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت بإعداد رسالة[٢٦] إلى الخارجية البريطانية ضمنها بعض ملاحظاته واستنتاجاته عن رحلة فكيني المغاربية، وجاء فيها:

"(١) لقد طالعت باهتمام كبير التقارير الأخيرة؛ من تونس (رقم ٧٦ بتاريخ ٢٧ أغسطس) ومن الجزائر (رقم ٥٨ بتاريخ ٤ سبتمبر) ومن الرباط (رقم ٥١ بتاريخ ٤ سبتمبر) التي تناولت رحلة رئيس الوزراء ووزير الخارجية الليبي فكيني الخاطفة لدول المغرب.

(٢) لم يكن بمقدوري أن أجمع الكثير من المعلومات من هنا (طرابلس) حول مسار الرحلة ونتائجها وردود الفعل الليبية إزاءها. إن عدم وجود اتصالات حميمة ودائمة لنا بالخارجية الليبية على مستوى المكاتب Desk Level يظهر أثره بشكل جليّ في مثل هذه المناسبات. وعندما أثرت موضوع الرحلة مع رئيس الوزراء (فكيني) مؤخّراً عقب عودته لم يبح لي بشيء. وقد أبلغني زميلي [السفير] الفرنسي اعتقاده بتوصل فكيني وبن بيللا إلى اتفاق بشأن إعادة أي لاجئين سياسيين يتسللون من الجزائر عبر الحدود الليبية. كما أبلغني عضو بالسفارة البلجيكية (في طرابلس)، أعتبره أقلّ مصداقية، عن قصة مفادها أن فكيني جرى إرساله من قبل الملك في هذه الرحلة بهدف إبعاد بن بيللا عن عبد الناصر. غير أنه من المستبعد أن يكون الملك تحت أي وهم حول مدى تأثيره على بن بيللا. وفي اعتقادي أن هذه القصة لا تعدو أن تكون رواية محرّفة للقصة التي قالها لك [أي للمستر سكريفنر بالخارجية البريطانية] بن حليم في لندن،

---

٢٥ راجع ما ورد بهذا الخصوص في فصل "حكومة الصيد ونهاية حقبة" بالمجلد الثالث/ الجزء الأول.

٢٦ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1022/10 مؤرّخة في ٢٨/ ٩/ ١٩٦٣ بالملف FO 371/173 242 28183.

والتي مفادها أن الملك أخذ بنصيحة بن حليم له بإرسال رئيس الوزراء فكيني إلى دول المغرب كتحرك في مواجهة النفوذ المصري في ليبيا.[٢٧]

(٣) وفي جميع الأحوال فإنني أتفق مع فحوى الملاحظات الواردة في التقارير المشار إليها بأن رحلة فكيني لم تكن ذات أهمية بعيدة. ويوجد في الوقت الحاضر وجهتا نظر حول طبيعة علاقات ليبيا بدول المغرب العربي. فابن حليم، كما تعلم، يعتقد بأنه من أجل الحيلولة دون ابتلاع ليبيا من قبل مصر ينبغي عليها أن تصبح جزءاً من مغرب عربي متحد. في حين أن فكيني من جهة أخرى ينزع إلى أن يرى ليبيا كجسر للربط بين المشرق والمغرب العربي. وتلقى وجهتا النظر اعتراضات واضحة. أولها، أن فكرة وحدة دول المغرب العربي في ذاتها هي وهم، بسبب الاختلاف في نظم الحكم بينها والتباين في الرؤى السياسية لكل دولة منهما عن الأخرى، فالملكية هي السائدة في كل من المغرب وليبيا، في حين أن تونس جمهورية والجزائر اشتراكية. ولإنصاف فكيني لا بد من القول بأنه واقعي حول هذا الموضوع، فقد صرح خلال رحلته لدول المغرب بأن العلاقات المغاربية لا ينبغي أن تقوم على العواطف، وإنما على التعاون العملي الوطيد في مجالات كالاقتصاد. وثاني هذه الاعتراضات أن الجزائر سوف تكون الشريك (الطرف) المهيمن في أي اتحاد لدول المغرب. وكما أشار السفير إيوارت – بيجز [سفير بريطانيا في الجزائر] فإن الجزائر تعتقد أنها هي، وليست ليبيا، المؤهلة لأن تلعب دور الجسر الرابط مع الجمهورية العربية المتحدة. وفضلاً عن ذلك فالليبيون، كما أخبرك فتحي العابدية (وكيل وزارة الخارجية الليبية) خلال شهر يونيو الماضي [أثناء زيارة المستر سكريفنر لطرابلس]، محافظون، ولا يقبلون سيطرة الجزائر الاشتراكية عليهم".

وختم السفير البريطاني ستيوارت تقريره بفقرة جاء فيها:

"سوف أكون مندهشاً إذا لم يكن كل هذا واضحاً أمام فكيني. وفي اعتقادي أن أسلوب الليبيّين بشأن العلاقات مع دول المغرب العربي سوف يكون بالضرورة واقعياً، ومع أخذ هذا في الاعتبار، سوف تقوم ليبيا نفسها في صورة الصديق للجميع في العالمين العربي والإفريقي".

الموقف إزاء الصراع العربي الإسرائيلي

واصلت حكومة فكيني اتخاذ نفس المواقف التي سارت عليها حكومات العهد الملكي خلال الحقبة السابقة، والمتمثلة في تأييد القضية الفلسطينية، ومساندة الدول العربية في صراعها ضد العدو الإسرائيلي وأطماعه وسياساته العدوانية التوسعية. ويمكن في هذا

---

٢٧ راجع ما ورد تحت عنوان "مقابلات مع الدبلوماسيين البريطانيين" في مبحث "تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية – بن حليم نموذجاً" بفصل "تواصل الصراع الداخلي" في هذا المجلد. وتجدر الإشارة إلى أن المستر لوكاس أورد في الفقرة السابعة من تقريره المرسل إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ أن فكيني قام برحلته المغاربية بدون استشارة الملك كلية، وأنه ترتب على ذلك، وعدد من العوامل الأخرى، تدهور العلاقة بين الملك وفكيني. التقرير يحمل الرقم الإشاري 65/VT 1015 بالملف 173/FO 371 .240

الصدد الإشارة إلى المواقف والخطوات التالية:

- فور إصدار الرئيس الأمريكي كنيدي ورئيس الوزراء البريطاني ماكميلان للبيان الخاص بسياسة بلديهما إزاء الشرق الأوسط،[٢٨] قام فكيني باستدعاء السفيرين الأمريكي والبريطاني، وعبّر لكل منهما عن احتجاج الحكومة الليبية عما ورد في البيان المذكور من انحياز وتأييد لإسرائيل.[٢٩]
- أذاع راديو دمشق يوم ٢٣/ ٨/ ١٩٦٣ أن رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار تلقى برقية من محي الدين فكيني عبّر الأخير من خلالها عن شجب ليبيا للاعتداء الذي تعرّضت له الحدود السورية في تلك الفترة من قبل العصابات الإسرائيلية، كما عبّر عن تأييد بلاده الكامل وتضامنها مع سوريا ضد العدوان الإسرائيلي.[٣٠]

كماء جاء على لسان فكيني خلال المقابلة الصحفية التي أجرتها معه مجلة "**المصور**" المصرية بشأن القضية الفلسطينية ما ترجمته:

"إن المملكة الليبية تعتبر القضية الفلسطينية المشكلة الرئيسية التي تواجه العرب في الوقت الحاضر، وهي تسبق وتعلو على كل المشاكل الأخرى. إن الشعب الليبي يؤمن أشد الإيمان بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه المغتصبة. ومن ثمّ فإن الحكومة الليبية مهتمة وحريصة جداً على كل ما من شأنه تحرير فلسطين العربية، ولن يتردّد في اتخاذ أي خطوة يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق وإنجاز هذه المهمة وهذا الهدف النبيل، سواء أكان ذلك في المجال الدولي أو فوق أرض فلسطين الغالية. وإن اختتام فصل الكفاح المسلح في المغرب العربي متوّجاً باستقلال الجزائر (في عام ١٩٦٢) سوف يقوّي العرب، ويمكنهم من القيام بواجباتهم إزاء القضية الفلسطينية، والتي سوف تكلل بالنصر بإذن الله".[٣١]

ارتياح لاعتراف العراق بالكويت

عندما جرى إعلان استقلال دولة الكويت في ١٩/ ٦/ ١٩٦١ كانت المملكة الليبية من ضمن الدول العربية التي سارعت إلى الاعتراف بها. غير أن قيام الرئيس العراقي عبد الكريم

٢٨ صدر البيان في ٨/ ٥/ ١٩٦٣. راجع تقرير السفارة الأمريكية في ليبيا رقم 271-A المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ بالملف Libya 15 POL. (الصفحة رقم (١) من المرفق الملحق بالتقرير).

٢٩ راجع رسالة المستر لوكاس إلى الخارجية البريطانية المؤرخة في ٤/ ٦/ ١٩٦٣ ذات الرقم الإشاري VT 1015/54 بالملف 371/173 FO 239 28189 وقد زعم لوكاس في تلك الرسالة أن الملك إدريس كان مستاءً من رئيس وزارته فكيني بسبب إقدامه على استدعاء السفيرين البريطاني والأمريكي.

٣٠ تقرير الاستماع لإذاعة B.B.C البريطانية رقم ٢٣٣، يوم ٢٣/ ٨/ ١٩٦٣ الرقم الإشاري VT 7/1022 الملف 242 173/371 FO 28183.

٣١ هذه الترجمة منقولة عن النص الإنجليزي للبيان الصحفي الصادر عن السفارة الليبية ببريطانيا يوم ٢٨/ ٨/ ١٩٦٣ المتضمن نص المقابلة مع مجلة "المصور".

قاسـم بالمطالبة إثر ذلك الإعلان بضم الكويت إلى العراق، حال دون قيام ليبيا بتعيين سـفير لهـا لـدى الدولة العربية الوليدة، وبخاصّة بعد أن هددت العراق بقطع علاقاتها الدبلوماسـية مع أي بلد يتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت الجديد.

وكمـا هـو معروف، فقد شـهد عـام ١٩٦٣، إثر قيـام انقـلاب ٨/ ٢/ ١٩٦٣ بقيادة عبد السـلام عارف، سـحب العراق لمطالبته بضـم الكويت، كما قام فضلاً عـن ذلك بالاعتراف بها رسـمياً. وتفيد إحدى الوثائق البريطانية[٣٢] أن السـيد بشير السـني المنتصر، مدير الشؤون الإفريقيـة بـوزارة الخارجيـة الليبيـة، عبّر أثنـاء لقائه بالمسـتر روبرت دونداس من السـفارة البريطانيـة فـي بنغازي، عن ارتياح الحكومـة الليبية لهذه الخطوة العراقيـة، كما أفاد أيضاً أن الحكومة الليبية لن تعين سـفيراً لها بدولة الكويت،[٣٣] وسـوف تكتفي بأن يتولّى سـفيرها في العراق تمثيل ليبيا في الكويت أيضاً.

الموقف من الحرب الجزائرية المغربية

من التطورات المؤسفة التي شهدتها الساحة المغاربية خلال خريف عام ١٩٦٣، وقوع الاشـتباكات المسـلحة على الحدود الجزائرية المغربية[٣٤] في ٨/ ١٠/ ١٩٦٣، وكان طبيعياً أن تجد ليبيا نفسها – مثل غيرها من الدول العربية – معنية ومنشغلة بهذه الأحداث.

لم يكن غريباً أن تكون مشاعر عموم الشعب الليبي مع الجانب الجزائري في هذا النزاع الدامـي، وقد لعب في تشـكيل هذه المشـاعر المنحازة لدى الليبيّين التأثيـر الكبير الذي كان للإذاعتيـن الجزائريـة والمصرية المسـموعتين على نطاق واسـع في ليبيا، وكذلك اسـتمرار الانبهار لدى قطاعات واسـعة منهم ببطولات الثورة الجزائرية والانتصار الكبير الذي حققته في عام ١٩٦٢ والذي تمثّل في استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي الذي رزحت تحت نيره أكثر من مائة وثلاثين عاماً.

غير أن اللافت للنظر هو تباين مواقف المسـؤولين الليبيّين إزاء هذه التطورات المؤسفة على الحدود الجزائرية المغربية، وفقاً لما ورد بعدد من وثائق السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا.

---

٣٢ راجع رسـالة المسـتر دونداس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٦٣ ذات الرقم الإشـاري VT 1022/12 بالملف FO 371/173 242.

٣٣ كان قد أعلن في ٢٠/ ٧/ ١٩٦٣ أن ليبيا والكويت سيتبادلان التمثيل الدبلوماسي بينهما على مستوى سفارة.

٣٤ هرع الاتحاد السـوفييتي إلى مسـاعدة الجزائر إبان تلك الاشـتباكات بثلاثمائة دبابة وبعض طائرات الميج المقاتلة. "**أنياب الكرملين**" مصدر سابق، ص ٣١. راجع أيضاً ما ورد في "**سنوات الغليان**" مصدر سابق، ص ٧٢٤-٧٢٧ حول التدخّل الكوبي في هذا النزاع.

فقد أورد تقرير للسفارة البريطانية[٣٥] مؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ عن لقاء جرى بين السفير البريطاني ستيورات ورئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان الصيد يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٣ أن الأخير ذكر خلال ذلك اللقاء:

"أن السفير الجزائري في ليبيا أخبره بأن الجزائر ممتنة لموقف ليبيا إزاء الخلاف بين بلاده والمملكة المغربية. وفي الحقيقة ففي اعتقادي [أي الصيد] أن فكيني يميل إلى تأييد الجزائر، في حين أن الملك متعاطف مع المغرب".[٣٦]

أما وليّ العهد الأمير الحسن الرضا فقد نسب إليه السفير البريطاني ستيوارت في تقريره[٣٧] عن لقائه به يوم ٣٠/ ١١/ ١٩٦٣ قوله:

"إن سياسة حكومة فكيني غير سليمة، فهو منحاز إلى مصر والجزائر. وبالنسبة للنزاع المغربي الجزائري ففكيني يشاطر عبد الناصر آراءه بشأنه. إن الشعب الليبي يعارض هذا النزاع باعتباره بين دولتين عربيتين. إن الأنباء حول هذا النزاع تأتي بشكل أساسي من إذاعتي الجزائر والقاهرة المسموعتين جيداً في ليبيا، في حين أن الإذاعة المغربية لا تُسمع في ليبيا، ومن ثمّ فإن وجهة النظر الجزائرية في النزاع تلقى قبولاً واسعاً في أوساط الليبيّين".

من جهة أخرى، لا يستبعد أن يكون ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي، بحكم علاقته الحميمة مع كل من بن بيللا وعبد الناصر،[٣٨] منحازاً إلى الجانب الجزائري في هذا الصراع، وينطبق القول ذاته على الشخصيات التي تدور في فلك البوصيري والمعروفة بزمرة القصر.[٣٩]

أما رئيس الوزراء فكيني، فقد عرف عنه، على الأقل بحكم توجهاته التقدمية، ميله إلى الجانب الجزائري في نزاعه مع المغرب. ولعل الخطوة الأبرز دلالة على ميول فكيني في هذا النزاع هي تلك التي أشار إليها السيد محمود المنتصر (رئيس الوزارة الأسبق) خلال لقائه بالسفير البريطاني ستيوارت في طرابلس[٤٠] يوم ١٨/ ١٢/ ١٩٦٣:

"أشار [محمود المنتصر] بعد ذلك إلى قيام ٢٥ طائرة مصرية بالتزود بالوقود في ليبيا، وكانت هذه الطائرات محملة بالأسلحة والأجهزة في طريقها إلى الجزائر خلال النزاع الحدودي المسلح

٣٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/66/G بالملف FO 371/173 240، كما نسب المستر لوكاس القول ذاته إلى الصيد في تقريره المؤرخ بالتاريخ ذاته، ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/65 بالملف ذاته.

٣٦ استقبل الملك يوم ٤/ ١١/ ١٩٦٣ وفداً جزائريا برئاسة وزير العدل الجزائري.

٣٧ التقرير مؤرّخ في ٢/ ١٢/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/72 بالملف السابق.

٣٨ راجع فصل "حكومة الصيد.. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة" بالمجلد الثالث/ الجزء الأول.

٣٩ لم نعثر في الوثائق المنشورة على ما يشير إلى موقع محدد للبوصيري الشلحي في هذا النزاع.

٤٠ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٣ ذا الرقم VT 1015/76 بالملف السابق.

بينهما وبين المملكة المغربية. لقد قال المنتصر إن فكيني أعطى الإذن للطائرات المصرية دون الرجوع إلى الملك إدريس، الأمر الذي يشكّل سابقة خطيرة".[٤١]

ورغم الانحياز الذي طبع موقف رئيس الوزراء فكيني إزاء هذا النزاع، فإنه، على ما يبدو، لم يخل من تحفظ وحذر. ذلك أن الوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها أشارت إلى أن فكيني رفض فكرة استضافة لقاء عربي بطرابلس للتوسط في النزاع الجزائري – المغربي كان من المتوقع أن يشارك فيه كل من عبد الناصر وبن بيللا. وكان هذا الرفض – في تقدير السفارتين البريطانية والأمريكية – راجعاً إلى خشية فكيني أن يتحول ذلك اللقاء إلى مناسبة تخرج فيها المظاهرات الحاشدة في ليبيا تأييداً للرئيسين العربيين المذكورين، وهو ما قد يسبب قيام مشاكل داخلية لحكومته.[٤٢]

في افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة[٤٣]

عند افتتاح الدورة الخامسة للبرلمان الليبي بمدينة البيضاء في ٧/ ١٢/ ١٩٦٣، ألقى رئيس الوزراء فكيني خطاباً مطوّلاً أوضح فيه سياسة حكومته على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد ورد في ذلك الخطاب إشارات عديدة تناول فيها ملامح سياسة حكومته إزاء الدول العربية والقضية الفلسطينية والجامعة العربية وفكرة السوق العربية المشتركة. وكان مما جاء في ذلك الخطاب:[٤٤]

> "وفي مجال العلاقات الخارجية سوف تواصل حكومتي سياستها المبنية على الحياد الحر المستلهم من مصالح ليبيا كدولة إسلامية وعربية وإفريقية. ومن ثمّ فإن حكومتي سوف تواصل بذل قصارى جهودها من أجل المحافظة على علاقات ودّية مع الدول الشقيقة والصديقة وجميع الدول المحبة للحريّة والعدل والسلام. وفي الوقت الذي تحرص فيه حكومتي على النأي بنفسها عن مجالات الكتل المتنازعة، فإنها ستواصل دعمها للحركات الساعية للاستقلال والمناهضة للاستعمار".
>
> "ومن أجل تعزيز العلاقات العربية، فقد تم تبادل الوثائق المتعلقة باعتماد الاتفاقيات المبرمة بين بلادنا والشقيقة الجمهورية التونسية. وينطبق الأمر ذاته بالنسبة لاتفاقيات الصداقة

---

٤١ تناولنا هذه المسألة في فصل "أحداث الطلبة والنهاية الأسيفة" من هذا المجلد.

٤٢ راجع الفقرة ٦ (أ) من المستر لوكاس بالسفارة البريطانية في طرابلس إلى المستر روبرت جون بالخارجية البريطانية المؤرّخة في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ ذات الرقم 65/VT 1015 بالملف السابق. راجع أيضاً محضر المحادثات التي جرت في واشنطن يوم ٧/ ١/ ١٩٦٤ بين الجانبين البريطاني والأمريكي الملف POL 1 Libya.

٤٣ راجع مبحث "تأجيل الانتخابات العامة" في فصل "البداية الواعدة" بهذا المجلد، ومبحث "صورة جديدة من الصراع" في فصل "تواصل الصراع الداخلي" بهذا المجلد.

٤٤ هذه الفقرة معربة عن الترجمة الإنجليزية للخطاب والمرفقة برسالة السفير ستيورات إلى الخارجية البريطانية المؤرّخة في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٣ ذات الرقم VT 1015/75 الملف السابق.

والتعاون، والتي أبرمت مع الشقيقة المملكة المغربية والشقيقة الجمهورية الجزائرية وقد تمّ كل ذلك أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء للدول الشقيقة الثلاث. وتعتزم حكومتي القيام بزيارات مماثلة في وقت قريب مناسب لعدد من الدول العربية الشقيقة في الشرق من أجل تمتين علاقات الأخوة والتعاون القائمة معها".

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد جاء في خطاب فكيني بشأنها:

"إن حكومتي تعتبر القضية الفلسطينية أكثر القضايا أهمية، وينبغي تعبئة كافة الجهود من أجل التوصل إلى حلّ عادل لها يتم على أساسه إعادة فلسطين إلى أصحابها العرب، وإنهاء الخطر الصهيوني الإسرائيلي كحجر ارتكاز للاستعمار في الشرق الأوسط. كما تعتقد حكومتي أن إبراز الوجود الفلسطيني هو أهم خطوة في هذا الاتجاه، إذ يتم عن طريقه حشد قوى الشعب الفلسطيني وقياداته، سياسياً وعسكرياً، من أجل محاربة العدو الغاصب".

أما بالنسبة لجامعة الدول العربية فقد قال بشأنها:

"إن حكومتي سوف تواصل تقديم الدعم الكامل لجامعة الدول العربية، وتعتبر هذه المنظمة أفضل أداة عملية لتحقيق التضامن والتعاون العربي. كما تعتقد حكومتي أن هذه المنظمة يجب أن تلقى دعماً أكبر، كما ينبغي تكثيف نشاطاتها وتقوية مكانتها".

أما فكرة السوق العربية المشتركة[45] فقد ورد في خطاب فكيني بشأنها:

"وستبذل حكومتي كل جهد من أجل إنشاء سوق عربية مشتركة تخدم مصالح وأهداف العرب المشتركة".

خطوات أخرى

حفلت فترة حكومة فكيني بعدد من الخطوات الأخرى على صعيد العلاقات مع الدول العربية. من ذلك:

- تباحثت الحكومة الليبية خلال شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٦٣ مع كل من العراق والمملكة العربية السعودية حول إمكان إرسال عناصر ليبية للتدريب لديها حول شؤون النفط.
- شارك وفد ليبي برئاسة وليّ العهد الأمير الحسن الرضا في الاحتفالات التي جرت في تونس يوم ١٢/ ١٢/ ١٩٦٣ بمناسبة جلاء القوات الفرنسية عن "قاعدة بنزرت".[46]

٤٥ صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة في ١٣/ ٨/ ١٩٦٤ راجع "**المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ - ١٩٨٩**" إعداد يوسف خوري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٠)، ص ١٩٦.

٤٦ كان الفرنسيون قد احتفظوا بهذه القاعدة العسكرية ولم يجلوا قواتهم عنها في عام ١٩٥٨ عندما رحلت قواتهم عن بقية التراب التونسي. وفي ١٧/ ٧/ ١٩٦١ أعلن الرئيس بورقيبة ابتداء معركة إجلاء القوات الفرنسية عن القاعدة مما أسفر عن معارك عسكرية بين الجانبين=

- قام وفد ليبي برئاسة علي نور الدين العنيزي[47] وزير شـؤون البترول في ٥/ ١/ ١٩٦٤ بزيـارة العـراق. وقد عـبّر وزير النفـط العراقي عبد العزيـز الوتاري للوفـد الليبي عن استعداد العراق الكامل للتعاون مع ليبيا في المجال النفطي ووضع تجربته في هذا المجال تحت تصرف الليبيّين.

- اعتذر الملك إدريس، بسبب انحراف صحته، عن حضور مؤتمر القمة العربي الأول الذي دعـا إليه الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧/ ١/ ١٩٦٤، وقـد أنـاب الملـك عنه لحضور المؤتمـر كلا من وليّ العهـد الأمير الحسـن الرضا ورئيس الوزراء فكيني ورئيس مجلس الشـيوخ عبد الحميد العبار ورئيس مجلس النواب السـيد مفتـاح عريقيـب.[48] وقد ورد أن الملك أرسـل برقية إلى الرئيس جمـال عبد الناصر أبلغه فيها بأن ليبيا سوف تلتزم حرفياً بقرارات القمة.[49]

= استـمرت من ١٩ إلى ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ أسـفرت عن وقوع أكثر من ألف شـهيد تونسي معظمهم من المدنيين. وفي سـبتمبر ١٩٦١ عقدت المفاوضات بين الجانبين التونسي والفرنسي انتهت بالاتفاق بينهما على جلاء القوات الفرنسية عن القاعدة مع نهاية عام ١٩٦٣. "**موسوعة السياسة**"، مصدر سابق، ج/ ١ ص ٥٦٦، ٥٦٧.

٤٧ كان العنيزي قد عين في ١٣/ ١١/ ١٩٦٣ وزيراً لشؤون النفط خلفاً لوهبي البوري.

٤٨ سنتناول موضوع هذه المشاركة في فصل "أحداث الطلبة والنهاية الأسيفة" من هذا المجلد.

٤٩ الصيد، مصدر سابق، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

على صعيد العلاقات مع إفريقيا

أشرنا في فصل سابق[٥٠] من هذا المجلد كيف أن السنوات المبكرة من عقد الستينيات من القرن الماضي كانت زاخرة بالأحداث والتطورات الهامة والخطيرة على صعيد القارة الإفريقية. فقد شهدت تلك السنوات حصول عدد كبير من دول القارة على استقلالها من مستعمريها السابقين، وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة، كما شهد عام ١٩٦١ انطلاق المساعي من أجل إنشاء منظمة إقليمية للقارة، وهي المساعي التي كان ثمرتها الإعلان عن تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في منتصف عام ١٩٦٣.

كان محي الدين فكيني، على امتداد قرابة خمس سنوات وحتى ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ عندما كلّف بتشكيل الوزارة، مندوبا دائماً للمملكة الليبية المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة، حيث قدّر له من خلال هذا المنصب أن يتابع ويراقب عن كثب التطورات والتبدلات التي طرأت على أوضاع القارة الإفريقية ودولها، سواء من خلال القرارات المصيرية الحاسمة التي أصدرتها المنظمة العالمية بشأن تحرر واستقلال دول القارة، أو بشأن الصراعات الدموية الخطيرة التي وقعت فيها خلال تلك السنوات. كما قدّر لفكيني أن يحتك عن قرب بمندوبي وممثلي الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال، الذين أخذت تكتظ بهم قاعات وأروقة الهيئة الأممية.

ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن تشهد فترة حكومة فكيني – على قصرها – اهتماماً ونشاطاً موجهين من قبلها إلى القارة الإفريقية وإلى دولها ومنظمتها.[٥١]

وكان في مقدمة الخطوات التي قامت بها حكومة فكيني في هذا المضمار تضمينها مشروع التعديلات التي اقترحت إدخالها على الدستور الليبي في ١٤/ ٤/ ١٩٦٣ (والتي أقرت بموجب مرسوم ملكي بقانون مؤرّخ في ٢٥/ ٤/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم (١) لسنة ١٩٦٣) تعديلاً تناول المادة الثالثة منه، بحيث أصبحت تنص على أن: "المملكة الليبية جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الإفريقية"، وهو نصٌ لم يكن موجوداً في دستور عام ١٩٥١.

وكما سلفت الإشارة، فقد شاركت ليبيا في القمة الإفريقية الأولى التي انعقدت في

٥٠ راجع الفصل الأول "أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والإقليمية في مطلع الستينيات" بهذا المجلد.

٥١ كانت حكومة الصيد قد خطت قبل ذلك عدة خطوات في اتجاه الاهتمام بعلاقات ليبيا الإفريقية. راجع ما ورد في فصل "حكومة الصيد.. ونهاية حقبة" بالمجلد الثالث/ الجزء الأول.

أديس أبابا خلال شـهر مايو/ أيار ١٩٦٣ بوفد ترأسـه وليّ العهد الأمير الحسـن الرضا. كما سـارعت الحكومة الليبيـة إلى تقديم ميثاق الوحـدة الإفريقية المبرم خـلال القمة المذكورة (٢٥/ ٥/ ١٩٦٣) إلى مجلس الشـيوخ ومجلس النواب للموافقة عليه، وهو ما تم وصدر به قانون يحمل الرقم (٢) لسنة ١٩٦٣ بتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٦٣.[٥٢]

مقاطعة جنوب إفريقيا والبرتغال

كان مـن بين القـرارات التي اتخذتها القمة الإفريقية الأولـى التي انعقدت في مايو/ أيار ١٩٦٣ دعوة الدول الإفريقية إلى مقاطعة حكومتي جنوب إفريقيا والبرتغال. ولم يمض على صـدور ذلـك القـرار وقت طويل حتى كانـت ليبيا في مقدمـة الدول الإفريقية التي سـارعت إلـى تنفيذه والالتزام به. فقد قاطع الوفـد الليبي اجتماعات منظمة العمل الدولية بجنيف يوم ٢٣/ ٦/ ١٩٦٣ احتجاجاً على وجود وفد يمثل حكومة جنوب إفريقيا.

وفـي ٤/ ٨/ ١٩٦٣ صـدر عـن وزارة الخارجيـة الليبيـة بيان رسـمي جاء فيـه:[٥٣] "طبقاً لقـرارات مؤتمر أديس أبابا الصادرة وفقاً لقرار هيئة الأمم المتحدة رقم (١٧٦١) في دورتها السـابعة عشـرة، ونظـراً لأنه لا توجـد لليبيا علاقات دبلوماسـية مـع كل من جنـوب إفريقيا والبرتغال، فقد تقرر:

١. قطـع جميـع العلاقـات الاقتصادية مـع حكومتي هاتـين الدولتين، وحث جميـع الدول الصديقة التي لها علاقات دبلوماسية بهما على قطعها.

٢. إغـلاق جميع الموانئ والمطـارات والأجواء الليبية في وجه جميع السـفن والطائرات التي تملكها هاتان الدولتان أو تحمل أعلامهما.

٣. سحب جميع التسهيلات أمام بضائع هاتين الدولتين لدخول ليبيا أو المرور عبرها.

كما أفادت رسـالة بعث بها المسـتر لوكاس من السفارة البريطانية في طرابلس إلى لندن أن الحكومة الليبية قدمت مساهمة بمبلغ (١٥,٠٠٠) جنيه ليبي إلى "لجنة التحرر الإفريقي" بدار السلام لمساعدة حركات التحرر الإفريقية[٥٤].

ويفهم من مطالعة الوثائق البريطانية المنشورة[٥٥] أن صحيفة "**التايمز**" *The Times* اللندنية نشـرت في عددها الصادر بتاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٦٣ خبراً مفاده أن الكولونيل لَو G.D.T Louw

٥٢ نشر القانون بالجريدة الرسمية للملكة الليبية. العدد رقم (٤) بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٦٣.
٥٣ راجع برقية السفارة البريطانية في ليبيا رقم (٢٢٦) المؤرّخة في ٥/ ٨/ ١٩٦٣ بالملف FO 371/173 242.
٥٤ الرسالة موجهة إلى المستر بنهام بوزارة الخارجية البريطانية وتحمل الرقم الإشاري VT 1022/4 بالملف السابق.
٥٥ راجع الوثيقة ذات الرقم الإشاري VT 1022/8 المؤرّخة في ٢/ ٩/ ١٩٦٣ الملف السابق.

المديـر التنفيذي لشـركة خطوط جنوب إفريقيا في طريقه إلـى باريس من أجل محادثات مع مسـؤولين ليبيّين لإقناعهم بفتح الأجواء الليبية أمام طائرات الشـركة المذكورة. ولأن الخبر الذي نشرته الصحيفة المذكورة كان مغلوطاً وعارياً من الصحة، فقد قام السفير الليبي بلندن السيد عبد السلام البوصيري بتكذيبه برسالة نشرتها له الصحيفة كاملة في عددها الصادر يوم ٢/ ٩/ ١٩٦٣. كما أصدرت السفارة الليبية بلندن في ١٧/ ٩/ ١٩٦٣ بياناً رسمياً بالخصوص جاء في مقدمته:[٥٦]

"إن ليبيـا تؤمن بتضامنها بقوة مع الدول والشـعوب الإفريقية. وقد أكـد هذا الإيمان التعديل الـذي أدخلته مؤخّراً على دسـتورها، حيث نصت في المادة (٣) منه صراحة على أن ليبيا قسـم مـن إفريقيـا. ومنذ حصـول المملكة الليبية على اسـتقلالها، واصلت تأييدها لكفاح الشـعوب الإفريقية من أجل حريتها واستقلالها، كما ضمت جهودها إلى جهود الدول الإفريقية المستقلة الأخـرى في شـجب سياسـة التميز العنصري التي تمارس من قبل حكومتي جنـوب إفريقيا والبرتغال، هذه السياسـة التي تتناقض مع أبسـط مبادئ الإنسانية والعدالة، والتي تمس جزءاً من إفريقيا، وتؤثر أخلاقياً على كرامة بقية القارة، كما تهدد سلام العالم وأمنه".

ولأن وكالات الأنباء قد واصلت ترديد الخبر المغلوط الذي نشرته الصحيفة البريطانية دون أن تكتـرث بنشـر التكذيب الذي نشـرته السـفارة الليبية بلندن، فقد قامـت عدة بعثات دبلوماسـية ليبية أخرى بإصدار بيانات رسـمية مماثلة حول نفـس الموضوع. من ذلك البيان الذي صدر عن السـفارة الليبية في "بون" بتاريـخ ١/ ١٠/ ١٩٦٣ ووزعته على كافة البعثات الدبلوماسية بالعاصمة الألمانية.[٥٧]

مظاهرة أخرى

من بين المظاهر الأخرى للاهتمام الليبي بإفريقيا خلال فترة حكومة فكيني:

- إقامة احتفالات بمدينة طرابلس يوم ١١/ ٩/ ١٩٦٣ بمناسبة "يوم التحرر الإفريقي".
- قيام رئيس وزراء إقليم شمال نيجيريا الحاج أحمد بيللو[٥٨] بزيارة رسمية لليبيا امتدت من ٣٠/ ١٠/ ١٩٦٣ إلى ٥/ ١١/ ١٩٦٣.

٥٦ الوثيقة ذات الرقم الإشاري VT 1022/9 المؤرّخة في ٢٥/ ٩/ ١٩٦٣ بالملف السابق.

٥٧ الوثيقـة المرسـلة مـن المسـتر بـراش R. Brash، في السـفارة البريطانيـة ببـون المؤرّخـة في ١٤/ ١٠/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم الإشـاري VT 1022/11 الملف السابق.

٥٨ كانت هذه الزيارة فاتحة تعاون ثقافي كبير بين ليبيا وهذا الإقليم المسـلم، غير أن هذا التعاون سرعان ما انتكس بسـبب اغتيال الحاج أبيللو عام ١٩٦٥ إثر انقلاب دموي مشبوه استهدفه كما استهدف حياة رئيس الوزراء الاتحادي الحاج أبو بكر تافاوا بليوا.

- مشاركة ليبيا في احتفالات كل من زنجبار وكينيا باستقلالهما في ١٠/ ١٢/ ١٩٦٣، بوفد رسمي كان على رأسه وزير العدل السيد عمر محمود المنتصر.

خطاب افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة

على غير المعتاد في السابق، حظيت العلاقات مع الدول الإفريقية بمساحة واسعة نسبياً من خطاب العرش الذي ألقاه فكيني في افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة بمدينة البيضاء يوم ٧/ ١٢/ ١٩٦٣. وكان مما جاء في ذلك الخطاب:

"... ولأن ليبيا، كما ينص دستورها، جزء من قارة إفريقيا، فقد شاركت بفاعلية في نجاح المؤتمرات الإفريقية، كما دعمت القضايا المتعلقة بها".

"وفي الواقع، فقد شاركت ليبيا في حضور جميع المؤتمرات الإفريقية، والتي كان من أهمها القمة الإفريقية التي انعقدت بأديس أبابا، ومثّل ليبيا فيها وفد برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن الرضا. وقد سبق لمجلسكم الموقّر أن صادق على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. كما قامت حكومتي بتقديم الدعم المالي للمساهمة في تمويل حركة التحرر الإفريقي. كما قطعت حكومتي كافة العلاقات مع جنوب إفريقيا والبرتغال، ومنعت هاتين الدولتين من استخدام الموانئ الليبية، ورفضت السماح لطائراتهما باستخدام مطارات ليبيا أو المرور عبر أجوائها. وقد تبنت حكومتي هذه الخطوة كإجراء صارم ضد سياسات التمييز العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب إفريقيا. كما أن حكومتي تشجب بشدة السياسة الاستعمارية التي تتبعها البرتغال في أنجولا وموزمبيق. وتنتهز حكومتي هذه الفرصة للتعبير عن فرحتها لتمكّن عدد من الدول الإفريقية من نيل استقلالها، وفيما تأمل لهذه الدول تحقيق كل رفاهية وتقدم، فإنها تتمنى أن تحصل بقية الدول الإفريقية، التي ما تزال في قبضة الاستعمار، على استقلالها وسيادتها الكاملين في القريب".

"وتنفيذاً لما أوصى به مؤتمر وزارة الخارجية الإفريقية المنعقد في (داكار) خلال شهر سبتمبر الماضي باعتبار الدورة الحالية لهيئة الأمم المتحدة "دورة إفريقيا"، وضرورة مشاركة الرؤساء الأفارقة في أعمالها، فقد شارك وفد ليبي برئاسة رئيس الوزراء في هذه الدورة، إذ ألقى خطاباً أوضح فيه سياسة ليبيا إزاء مختلف المسائل الدولية، كما تبادل وجهات النظر مع عدد من رؤساء الوفود المشاركة".[٥٩]

---

٥٩ جرى تعريب هذه الفقرات عن الترجمة الإنجليزية للخطاب المرفقة برسالة السفير البريطاني ستيوارت إلى الخارجية البريطانية والمؤرّخة في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم الإشاري VT 1015/75 بالملف السابق.

تقييم أمريكي

تحت عنوان "إنجازات في مجال العلاقات الخارجية" أورد تقرير[٦٠] أعدته السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ ما ترجمته:

"على الرغم من أن الإنجازات الجديدة لحكومة فكيني على صعيد العلاقات الخارجية كانت في أغلبها ذات طابع حيادي أو إفريقي – آسيوي، فإن هذه الحكومة حافظت على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى. لقد كان من رأي المراقبين الغربيين في ليبيا أن فكيني، وخلال معظم فترة شغله لمنصب رئيس الوزراء، ظلّ متحسساً من حقيقة أنه أمضى أكثر من أربع سنوات في الولايات المتحدة، ومدركاً أنه ربط نفسه بشكل قوي مع قوة غربية كبيرة، وأن هذا الأمر يمكن أن يستخدم ضده، ومن ثمّ فقد بذل جهداً أكبر من اللازم كي يثبت أنه ذو انتماء عربي Good Arab وصاحب توجهات حيادية حقيقية".

ثم يحاول التقرير أن يناقش ما إذا كانت سياسية حكومة فكيني الخارجية على الصعيدين العربي والإفريقي سليمة أم لا من وجهة نظر المصالح الليبية، ويجيب على هذا التساؤل:

"لا يمكن معرفة ذلك حتى الآن. فليبيا خلال الحكومتين السابقتين [حكومة عبد المجيد كعبار وحكومة محمد بن عثمان الصيد] أعارت اهتماماً ضعيفاً لجامعة الدول العربية، وآخر أقلّ منه للدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء. لقد صوتت ليبيا في العادة مع غالبية الدول العربية في الأمم المتحدة، كما دعمت معنوياً ومادياً النضال الجزائري ضد فرنسا، كما كان موقفها دوماً إلى جانب بقية الدول العربية في المسائل المتعلقة بإسرائيل. وفي ظل حكومة فكيني أصبحت ليبيا على الفور أكثر اهتماماً ونشاطاً. فقد اعترف فكيني بحكومة السلال في اليمن، وأبرق مؤيداً لبن بيللا في نزاعه مع فرنسا حول تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية[٦١]، كما ذهب شخصياً إلى نيويورك لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وزار دول المغرب العربي، كما حضر القمة العربية التي انعقدت بالقاهرة. وفضلاً عن ذلك شاركت وفود ليبية برئاسة وليّ العهد في مؤتمر الوحدة الإفريقية بأديس أبابا واحتفالات بنزرت بتونس والقمة العربية بالقاهرة، ومن جهة أخرى شاركت وفود ليبية في كافة اجتماعات لجان منظمة الوحدة الإفريقية".

ويضيف التقرير الأمريكي:

"إن نتائج بعض الاجتماعات التي شاركت فيها ليبيا من المحتمل أن تجعل علاقتنا معها أكثر

---

٦٠ أعد هذا التقرير بواسطة المستر John Dorman (المستشار بالسفارة) بعد استقالة حكومة فكيني ويحمل الرقم الإشاري A-271 بالملف POL 15 Libya.

٦١ كانت اتفاقية إيفيان التي عقدها الثوار الجزائريون مع فرنسا عام ١٩٦٢ قد تضمنت جملة من التنازلات، كان من بينها إعطاء فرنسا الحق في إجراء تجارب نووية في الصحراء الجزائرية. راجع ما ورد في برنامج "بلا حدود" الذي أجرته قناة الجزيرة الفضائية مع الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيللا وبثته خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

تعقيداً. فتوقيع ليبيا على قرارات منظمة الوحدة الإفريقية التي دعا واحد منها إلى تصفية القواعد الأجنبية في الدول الإفريقية؛ أدى إلى تنشيط حملة معادية لقاعدة ويلس خلال الصيف الماضي (١٩٦٣). كما أن مشاركة ليبيا في القمة العربية بالقاهرة أثار مشاعر معادية لإسرائيل وللولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أصبح مثيراً للقلق في ضوء خطاب الرئيس جونسون أثناء حفل عشاء جوائز وايزمان Weizmann Awards Dinner. ومن منظور مصالح ليبيا الخاصّة فإن أي تقارب مع الدول العربية والإفريقية يبدو مفهوماً، لا سيما في ضوء تنامي ثروتها وتطورها".

كما يضيف التقرير ذاته في فقرة ختامية منه:

"وبالطبع فإن الخوف من أن ليبيا، وهي إحدى ملكيات ثلاث[٦٢] باقية في العالم العربي، ومن خلال تفاعلها بشكل أقوى مع التوجهات السياسية العامة السائدة في العالم العربي، وأنها قد تصبح أكثر اشتراكية، كما تغدو ذات ميول جمهورية أقوى، لا بد أن يكون مسيطراً على الملك وعلى عدد من العناصر الليبية المحافظة.

ومع ذلك، يبدو أن معظم الليبيّين ما يزالون يعتقدون أن ملكية سنوسية، في ظل الملك إدريس، تشكل أفضل أمل للاستقرار في ليبيا في المستقبل القريب. غير أن كثيرين تساورهم الشكوك حول وليّ العهد، وهم يتلمّسون السبيل إلى حلّ يجنبهم إراقة الدماء والفوضى السياسية".

٦٢ غاب على معدّ التقرير أن الملكيات الباقية في العالم العربي يومذاك هي أربع وليست ثلاثاً. فبالإضافة إلى المملكة الليبية كانت هناك المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية.

العلاقات مع الاتحاد السوفييتي

المملكـة الليبيـة هي إحدى الدول العربية القليلة، بل لعلهـا الدولة العربية الوحيدة التي ارتبطـت بمعاهدات دفاعيـة مع الغرب، وحرصت في الوقت ذاته على أن تكون لها علاقات دبلوماسـية مع الاتحاد السـوفييتي عندما جرى الإعلان في سـبتمبر/ أيلول ١٩٥٥ (حكومة مصطفـى بـن حليم) عن إقامة علاقات دبلوماسـية بيـن البلدين. وقد مر بنـا كيف أن الملك إدريس قال للسفير الأمريكي تابن أثناء استقباله له في طبرق يوم ١١/ ٢/ ١٩٥٦:

"الاتحاد السـوفييتي هو الذي سـعى لإقامة علاقات دبلوماسية مع ليبيا. ولا يدري [الملك] ما إذا كانت [هذه الخطوة] بتحريض من بلد آخر في الشرق الأدنى أو انطلاقاً من سياسات الاتحاد السوفييتي في المنطقة. في هذه الظروف شعرت الحكومة الليبية بأنها مضطرة لإقامة علاقات مع الاتحاد السـوفييتي للتدليل لكل من مصر [عبد الناصر] والاتحاد السـوفييتي على أن ليبيا تتمتع باستقلال في العلاقات الخارجية، وأنها غير خاضعة لما تمليه بريطانيا أو الولايات المتحدة".[٦٣]

وقـد حافظت مختلـف حكومات العهد الملكي منذ يومذاك علـى علاقات طيبة لها مع الاتحـاد السـوفييتي ومعظم دول الكتلة الشـرقية.[٦٤] وفي ٢٤/ ١/ ١٩٦٠ أعلـن في ليبيا عن قبول الملك إدريس لدعوة وُجّهت إليه لزيارة الاتحاد السوفييتي دون أن يجري تحديد موعد لتلك الزيارة.[٦٥]

ومن اللافت للنظر أنه على الرغم من أن قرار إقامة التمثيل الدبلوماسي بين ليبيا الملكية والاتحـاد السـوفييتي كان قـد تم الإعـلان عنه في ٢٥/ ٩/ ١٩٥٥ وأن أول سـفير سـوفييتي جنرالـوف N.I. Generalov وصـل ليبيـا فـي ٦/ ١/ ١٩٥٦، فـإن قرار الحكومـة الليبية بفتح سـفارة ليبية في موسـكو لـم يصدر إلا في ١/ ٥/ ١٩٦٢ (فترة حكومة محمد عثمان الصيد). وفي ضوء هذا القرار قدم السيد عمر الباروني أوراق اعتماده في ٢٣/ ٩/ ١٩٦٢ كأول سفير لليبيا لدى الاتحاد السوفييتي.

٦٣ راجع مبحث "الملك يستقبل السـفير تابن" بالفصل الخامس "حكومة بن حليم.. والاتفاقية مع أمريكا" بالمجلد الثاني/ الجزء الأول. ص ٥٤٤. وللمزيد حول ردود الفعل البريطانية والأمريكية لهذه الخطوة راجع ص ٣٦٢-٣٨٦، ٥١٤-٥٥١ من المجلد ذاته.

٦٤ راجع فصـل "حكومـة كعبـار.. واكتشـاف النفـط" بالمجلـد الثالث/ الجزء الأول، ص ١٦، ١٩، ٤٠، ٤٦، ٤٩، ٥٧، وفصل "حكومة الصيد.. ونهاية حقبة" بالمجلد ذاته، ص ١٨١-١٨٣.

٦٥ عبر السـفير الأمريكي جون ويزلي خلال لقاء له مع الملك إدريس يوم ٥/ ١٢/ ١٩٦٠ عن انزعاجه من الإعلان الليبي الذي صدر بشـأن قبول تلك الدعوة. راجع ص ١٨١ من المجلد الثالث/ الجزء الأول.

كان طبيعياً في ضوء توجّهات فكيني التقدمية، وذات الطابع الحيادي، أن تشهد فترة حكومته، على قصر عمرها، عدداً من الخطوات في اتجاه تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ودول ما كان يعرف بالكتلة الشرقية.

من ذلك ما تم بمدينة البيضاء يوم ٣٠/ ٥/ ١٩٦٣، إذ وقعت حكومة فكيني على اتفاقية تجارية شاملة مع الاتحاد السوفييتي.[٦٦] وقد ورد في التقرير الخاص الذي أعدته السفارة البريطانية في ليبيا حول أداء حكومة فكيني:[٦٧]

"لقد تمّ إبرام اتفاقية تجارية بين ليبيا والاتحاد السوفييتي. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة لا تنطوي على أهمية جوهرية، فإنها تحمل دلالة حول الطبيعة الإيجابية لحياد ليبيا، كما أنها تضع أصدقاءها الغربيين أمام ملاحظة مفادها أنه لم يعد بمقدورهم أخذ صداقة ليبيا كأمر مفروغ منه (أو يمكن الاستخفاف به). لا شك في أن خطوات مثل هذه لا تكلّف ليبيا سوى القليل، أو ربما لا تكلفها شيئاً، كما أنها لا تضيف شيئاً يضفي على سياساتها تغييراً جذرياً. إلا أنها مع ذلك تظل مؤشراً على مدى تنامي الاعتداد بالذات لدى الليبيّين، وشعورهم بالثقة الناجم بشكل أساسي عن توقعاتهم لثروة بلادهم النفطية الهائلة".

ومن الخطوات الأخرى التي شهدتها علاقات ليبيا بالاتحاد السوفييتي والدول السائرة في فلكه خلال فترة حكومة فكيني:

- إعلان ليبيا وبلغاريا في ١/ ٧/ ١٩٦٣ إقامة التمثيل الدبلوماسي بينهما بدرجة سفارة.
- وصول الباخرة Litva إلى ليبيا يوم ٢٧/ ٩/ ١٩٦٣ وعلى ظهرها (٢٦٠) صحافياً للمشاركة في أعمال مؤتمر إعلاميي العالم الثالث الذي انعقد بطرابلس.
- إعلان ليبيا وبولندا في ٢/ ١٢/ ١٩٦٣ تبادل التمثيل الدبلوماسي بدرجة سفارة.
- تمكن شركات بولندية وبلغارية ويوغوسلافية من الحصول على عقود مع الحكومة الليبية لتنفيذ بعض مشروعات التنمية الاقتصادية التي تم طرحها.
- اتخاذ الحكومة الليبية لقرار يسمح لطائرات الخطوط الروسية Soviet Aeroflot باستخدام المطارات الليبية والتحليق في أجواء ليبيا.[٦٨]

---

٦٦ وقع هذه الاتفاقية من الجانب الليبي السيد أحمد صويدق وكيل وزارة الاقتصاد الوطني. راجع ملحق (٣).

٦٧ التقرير يتناول أداء حكومة فكيني خلال الأشهر الستة الأولى من عمرها. وهو مؤرّخ في ٢١/ ٩/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/63 بالملف FO 371/173 240.

٦٨ استقالت حكومة فكيني قبل أن يوضع هذا القرار موضع التنفيذ. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-271) المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ الملف POL 15 Libya.

ومن جهة أخرى فقد نبّه تقرير أعدته السفارة الأمريكية في ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ (رقم A-271) إلى أن حكومة فكيني قامت بالتصويت ضد قبول الصين الشيوعية عضواً في الأمم المتحدة"[٦٩] كما أنها قامت بإلغاء عقد مقاولة كان قد رسا على شركة ألمانية شرقية لتنفيذ أعمال تتعلق بأرضية معرض طرابلس الدولي.

لقاء السفيرين الليبي والأمريكي في موسكو

كان السفير الأمريكي في موسكو المستر فوي كوهلير Foy D. Kohler قد قام بزيارة للسفير الليبي فيها السيد عمر الباروني يوم ١٤/ ١١/ ١٩٦٢. وقد ردّ السفير الليبي الزيارة لنظيره الأمريكي يوم ٣/ ٧/ ١٩٦٣. وتناول تقرير مؤرّخ في ٩/ ٧/ ١٩٦٣ بعثت به السفارة الأمريكية في موسكو إلى واشنطن ما دار خلال الزيارة الأخيرة من حديث بين السفيرين، وكان مما جاء فيه تحت عنوان "العلاقات الليبية السوفياتية":[٧٠]

> "استفسر السفير كوهلير عن الاتفاقية التجارية التي وقعت في ٣٠/ ٥/ ١٩٦٣ بين ليبيا والاتحاد السوفياتي. وقد رد السفير الباروني بأن ليبيا ستكون هي المستفيدة من هذه الاتفاقية، فكما سبق أن أوضح خلال اللقاء الماضي بينهما في ١٤/ ١١/ ١٩٦٢ فإن ليبيا كانت تشتري من الاتحاد السوفييتي بعض الآليات والمواد الكيماوية، وفي المقابل فلم تكن تصدر له شيئاً يذكر. أما في ظل الاتفاقية الجديدة فإن ليبيا سوف تواصل استيرادها للآليات من الاتحاد السوفييتي غير أنها سوف تضاعف عدة مرات صادراتها للاتحاد السوفييتي. إن ليبيا سوف تصدر إليه الفول السوداني والجلود والمنتجات الزراعية والتبغ. والمادة الأخيرة ذات أهمية خاصّة، لأن ليبيا تواجه صعوبة في تصدير تبغها. وقد تساءل السفير الأمريكي عما إذا كانت هذه الاتفاقية هي من النوع المعتاد من الاتفاقيات التي يتم بموجبها مقابلة (مقايضة) الصادرات بالواردات دون الحاجة للقيام بعمليات سداد كبيرة بالعملة. وعقّب السفير الباروني معبراً عن اعتقاده بأن هذه هي الحالة هنا. وقد لاحظ السفير أن الاتحاد السوفييتي اتصل بعدد من الدول بشأن الحصول على حقوق الهبوط لطائراته وعقد اتفاقيات ملاحة جوية معها، وتساءل، مشيراً إلى ما دار من حديث بينهما حول هذا الموضوع خلال لقائهما السابق، عما إذا كان قد تم بحث الموضوع ذاته خلال المحادثات الخاصّة بالاتفاقية التجارية. وقد أجاب السفير الباروني بأن مندوباً لشركة الطيران السوفيتية Aerofolt كان ضمن الوفد السوفييتي الذي فاوض حول الاتفاقية التجارية في ليبيا، غير أن هذا الموضوع ما يزال قيد البحث "On the table".

---

٦٩ راجع ما ورد حول هذا الموضوع بمبحث "دورة برلمانية نشطة" بفصل "البداية الواعدة" من هذا المجلد.

٧٠ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-23 بالملف POL 17 Libya. وكان مما تطرق له السفيران خلال ذلك اللقاء مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في أديس أبابا، وأوضاع السود وحقوقهم المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، ووحدة دول المغرب العربي، والاتحاد بين مصر والعراق وسوريا.

"وفي إجابة منه عن سؤال بشأن العلاقات الليبية/ السوفيتية بصفة عامة، قال الباروني إن الجانب السوفييتي اقترح إبرام اتفاقية تبادل ثقافي، غير أن ليبيا لم تقم بأية خطوات في هذا الاتجاه، كما أضاف، بنوع من الإيضاح، أنه لم يستقبل حتى الآن أي وفود ليبية، كما لا يوجد أي طلاب أو زوّار ليبيّين كي يعنى بشؤونهم في موسكو. كما أضاف أن العلاقات الليبية/ السوفيتية ما تزال عند مستوى متدن".

مراسلات مع خروتشوف

وفي سياق اهتمام ليبيا بالقضايا الدولية، ومتابعتها للمحادثات التي كانت جارية في تلك الفترة بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا من أجل التوصل إلى اتفاقية بشأن الحظر الجزئي للتجارب النووية، قام فكيني بمكاتبة الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف وبقية الأطراف الأخرى، معبّراً عن تأييد بلاده لجهود هؤلاء الزعماء، وتطلعها إلى أن يتوصلوا أيضاً إلى اتفاقية أخرى بشأن نزع السلاح التقليدي.[٧١]

٧١ أفاد تقرير للسفارة البريطانية مؤرّخ في ٢١/ ٩/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/63 أن الإعلام الليبي قام بتغطية هذه المراسلات بشكل واسع. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الليبية أصدرت، عقب التوقيع بالأحرف الأولى في موسكو يوم ٢٥/ ٧/ ١٩٦٣ من قبل كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا على اتفاقية للحظر الجزئي على التجارب النووية، بياناً رحبت فيه بالاتفاقية، كما قام السفير الليبي في لندن يوم ١١/ ٨/ ١٩٦٣ بالتوقيع على الاتفاقية نيابة عن الحكومة الليبية. راجع مجلة "**المعرفة**" التي يصدرها المعهد الثقافي الأمريكي في ليبيا. العدد رقم (٢٦٧) بتاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٦٣.

العلاقات مع إيطاليا

لـم تسـفر الحـرب العالميـة الثانية فقط عـن هزيمـة إيطاليا عسـكرياً، وبالتالـي تخليها عن مسـتعمراتها السـابقة، ومن بينها ليبيا، ولكنها أسـفرت أيضاً عن انـزواء الدولة الإيطالية وتراجعهـا إلى مسـتوى الـدول الوسـطى[٧٢] سياسـياً. ورغـم ذلـك فقد ظلـت لإيطاليا بعض أحلامها الفاشسـتية وأطماعها الاستعمارية في ليبيا، وأحقادها الدفينة تجاهها، والتي عبرت عنها في مناسـبات وأشـكال عديدة، من أبرزها إقدامها مع بريطانيا في عام ١٩٤٩ على طرح مشـروع "بيفن – سفورزا" على الأمم المتحدة، الذي كان يدعو إلى وضع ليبيا تحت وصاية بريطانية – إيطالية لمدة عشر سنوات[٧٣] (أي حتى عام ١٩٥٩).

وإذا كان قـرار الأمـم المتحدة فـي ٢١/ ١١/ ١٩٤٩ يمنح ليبيا اسـتقلالها، وتحقق هذا الاسـتقلال فعـلاً فـي ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ وقد وضع حـداً للأطماع الاسـتعمارية الإيطالية في ليبيا، من الناحية الظاهرية على الأقل، فإن ذلك لم يحل دون أن تستمر أحقادها تجاه شعبها، وتجاه من بقي من رجالات ورموز حركة الجهاد الليبي، وتجاه الملك إدريس سليل ووريث الحركة السنوسية التي قاومت بكل استبسال وضراوة الغزو الإيطالي لليبيا وأبت أن تستسلم له.

كان من أبرز ما شهدته السنوات الأولى من عمر دولة الاستقلال إقدام حكومة مصطفى بن حليم في ٢/ ١٠/ ١٩٥٦ على التوقيع في روما على مشروع نهائي لمعاهدة مع إيطاليا تم الاتفـاق بموجبها على حل كافة المسـائل والمشـكلات العالقة بيـن الدولتين، وفي مقدمتها مسـألة الأمـلاك الإيطاليـة (المنقولة وغيـر المنقولة، الحكومية وشـبه الحكوميـة) في ليبيا، وكذلك المسـائل المالية والثقافية العالقة بينهما. وقد أقر البرلمان الليبي المعاهدة في جلسة سرية وأبرمها الملك في ٣٠/ ٣/ ١٩٥٧.[٧٤]

---

٧٢ راجع فصل "أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والإقليمية في مطلع الستينيات" من هذا المجلد.

٧٣ ورغـم أن المشروع كان يحظى بتأييد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسـا فإنه سـقط عند التصويت عليه أمام الأمم المتحدة. وقد ووجه هذا المشروع بمعارضة شديدة من قبل كافة القوى الوطنية في أقاليم ليبيا الثلاثة يومذاك. ومن المؤكد أن المخاوف من هذه الأطماع الإيطاليـة في ليبيا ظلت تشـكّل هاجسـاً كبيراً وحقيقياً لدى عدد من رجال دولة الاسـتقلال الأوائل، كما كانـت عاملاً مهماً وراء بعض ما اتخذوه من قرارات سياسية مبكرة.

٧٤ للمزيد حول هذا الموضوع راجع خدوري، مصدر سابق، ص ٣٠٧–٣١٠ وسامي حكيم **"حقيقة ليبيا"** مصدر سابق، ص ٢٦٧–٢٨٣. ويلاحظ أنه لا يوجد في الوثائق البريطانية والأمريكية المنشورة سوى القليل حول العلاقات الليبية الإيطالية منذ قيام دولة الاستقلال، كما يلاحظ أن مذكرات مصطفى بن حليم ومحمد عثمان الصيد تكاد تكون خالية من أية إشارات للعلاقات الليبية الإيطالية.

ومع تحوّل ليبيا منذ مطلع الستينيات إلى دولة نفطية؛ عاودت إيطاليا أطماعُها فيها، غير أنها أخذت هذه المرة – في ضوء المتغيرات العالمية والتواجد العسكري البريطاني والأمريكي فيها – شكل المصالح التجارية والاقتصادية والثقافية المحض. وسعت إيطاليا إلى خدمة هذه المصالح عن طريق الجالية الإيطالية التي خلفتها وراءها بعد رحيل قواتها،[٧٥] وكذلك عن طريق عدد من الليبيّين، وبخاصّة من أبناء بعض الأسر في مدن طرابلس وبنغازي، ممن ارتبطوا بإيطاليا والجالية الإيطالية ثقافياً (من خلال اللغة الإيطالية) ومصلحياً من خلال بعض العلاقات والمشاركات التجارية والاقتصادية، وحتى الاجتماعية.[٧٦]

ويعتبر التقرير الذي أعدّه السفير الإيطالي في ليبيا السنيور بيير لويجي ألفيرا Pier Luigi Alvera بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٦٣ بعنوان "ليبيا الأمس واليوم" موجّهاً إلى الخارجية الإيطالية (وسلم نسخة منه إلى السفير الأمريكي في ليبيا المستر لايتنر يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٣)، قاطع الدلالة حول المشاعر العدائية الدفينة التي كان يحملها المسؤولون والدبلوماسيون الإيطاليون نحو المملكة الليبية، والملك إدريس بصفة خاصّة. وكان مما جاء في ذلك التقرير منقولاً عن ترجمته الإنجليزية:[٧٧]

> "... إن فترة الحكم [الاحتلال] الإيطالي لليبيا شكلت الذروة في التاريخ الليبي... وإن النظام الملكي في ليبيا هو مفارقة تاريخية... وإن الملك إدريس يشكل حجرة عثرة في طريق تطوير ليبيا اجتماعياً... وإن وليّ العهد سوف يحكم ليبيا بـ "الطريقة الناجحة" التي حكمها بها الملك إدريس".

ومن جهتها فقد انقسمت النخبة الليبية الحاكمة بعد الاستقلال إزاء إيطاليا والتعامل معها إلى فريقين؛ الأول، وهو الغالب، كان يجد صعوبة كبيرة في أن ينسى أو يتناسى لإيطاليا جرائمها الوحشية في حق الشعب الليبي على امتداد نحو ثلاثين عاماً، كما لا يزال ينظر بريبة وتوجس إلى نوايا إيطاليا نحو ليبيا وأطماعها فيها. أما الفريق الثاني، وهو الأقل عدداً، فيضم بعض الساسة وأصحاب المصالح التجارية، وهو على استعداد لأن ينسى وأن يغفر لإيطاليا

---

٧٥ قدر عدد الإيطاليين في طرابلس وحدها في أواخر عام ١٩٥٠ بنحو (٥٠) ألف شخص بينهم (٧٤٠٠) شخص يملكون (١٢٧) ألف هكتار و(١١) ألف شخص عاشوا في أراضي المستعمرات ويمتلكون (٩٧) ألف هكتار. راجع "**حقيقية ليبيا**"، مصدر سابق، ص ٢٦٧– ٢٦٨.

٧٦ راجع ما ورد بهذا الخصوص في مبحث "زيارة الكونت مارزوتو" بفصل "حكومة بين حليم.. السنوات الصعبة" بالمجلد الثاني/ الجزء الأول، ومبحث "انتشار الرشوة والفساد المالي" بفصل "حكومة كعبار.. واكتشاف النفط" بالمجلد الثالث/ الجزء الأول وما ورد في فصل "جوانب من قصة النفط الليبي" من هذا المجلد.

٧٧ التقرير يقع في ثماني صفحات، وحوّل إلى الخارجية الأمريكية بموجب رسالة السفير الأمريكي ذات الرقم A-22 المؤرّخة في ١٨/ ٧/ ١٩٦٣. راجع ملحق عينات الوثائق الأمريكية بهذا المجلد. وتجدر الإشارة إلى أن المطالع للوثائق الأمريكية الخاصّة بدولة الاستقلال لا يستطيع أن يمنع نفسه من تكوين انطباع مفاده أن المصالح الإيطالية في ليبيا ظلت تحظى برعاية خاصّة من قبل الحكومة والسفارة الأمريكية في ليبيا، وأن تنسيقاً كان يجري على الدوام بين الأخيرة وبين السفارة الإيطالية في ليبيا.

سجلها الاستعماري الإجرامي في ليبيا، كما أنه على استعداد لأن يقيم معها أوثق العلاقات السياسية والتجارية والثقافية.

لقد مرّ بنا كيف أن قيام المليونير الإيطالي الكونت مارزوتو بزيارة خاصّة إلى مدينة بنغازي في أواخر شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٥٤ (حكومة مصطفى بن حليم) بناء على دعوة من السيد عبد الله عابد السنوسي في إطار تجاري بين الاثنين؛ أدّى – فور علم الملك بتلك الزيارة – إلى قيامه بإصدار أمر ملكي أوقف بموجبه السيد حسين مازق (والي برقة) عن العمل لمدة شهر، كما جرّد عبد الله عابد السنوسي من لقبه ووضعه تحت الإقامة الجبرية.[٧٨]

كما مر بنا أيضاً كيف أن قيام قطع من الأسطول الإيطالي بزيارة إلى ميناء طرابلس خلال شهر مارس/ آذار ١٩٦٠ (حكومة عبد المجيد كعبار) وإخفاء الحكومة أنباء هذه الزيارة عن الشعب الليبي، أدى إلى قيام البرلمان الليبي يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٦٠، ولأول مرة في تاريخه، بتوجيه اللوم إلى الحكومة حول هذا الموضوع.[٧٩]

لقد كانت هاتان الواقعتان تجسيداً واضحاً لتمايز المواقف بين هذين الفريقين إزاء التعامل مع إيطاليا ومصالحها في ليبيا وتطوير العلاقات معها.

وتفيد الوقائع الخاصّة بفترة حكومة فكيني أن الحكومة الإيطالية وشركاتها كثفت من جهودها في سبيل الحصول على حصة من عقود مشروعات التنمية الاقتصادية التي شرعت الحكومة الليبية في طرحها منذ إقرار الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فقد قام في أواخر أكتوبر ١٩٦٣ وفد حكومي ليبي من خمسة أشخاص بزيارة عدد من مشروعات الاستصلاح الزراعي في جنوب إيطاليا، ومصانع الآلات الزراعية في كل من ميلانو وتورينو، وذلك لبحث سبل التعاون بشأن مشروعات التنمية الزراعية الواردة في الخطة الخمسية، كما تردّد أن وزارة الموصلات الليبية أبرمت في تلك الآونة عقداً مع شركة إيطالية بشأن توسيع الطريق الساحلي الممتد من شرق البلاد إلى غربها. لقد جددت هذه الوقائع المخاوف لدى عدد من أعضاء البرلمان الليبي والشخصيات الوطنية الأخرى حول نوايا إيطاليا وأطماعها، وهو ما حدا بهم إلى رفع مذكرة إلى الملك إدريس حول هذا الموضوع، ونحسب أنها، من خلال مضمونها، واضحة الدلالة حول الخلاف والصراع الذي كان دائراً بين رجال النخبة السياسية الليبية إزاء العلاقات مع إيطاليا. وفيما يلي نص المذكرة:[٨٠]

٧٨ راجع ما ورد تحت عنوان "زيارة الكونت مارزوتو" المجلد الثاني/ الجزء الأول، ص ٣١٠-٣١٢.
٧٩ راجع مبحث "عداء إيطالي دفين" المجلد الثالث/ الجزء الأول، ص ٢٠٢، ٢٠٣.
٨٠ نقلنا نص هذه المذكرة من كتاب محمد المرزوقي "**عبد النبي بلخير.. داهية السياسة وفارس الجهاد**" من منشورات الدار العربية للكتاب. ليبيا – تونس. الطبعة الأولى ١٩٧٨. ص ٢٤/ ٢٧. مع ملاحظة أن الهوامش المتعلقة بهذه المذكرة هي من المؤلف.

"بسم الله الرحمن الرحيم

مولانا الملك المعظم حفظه الله ورعاه

بعد رفع أخلص الولاء إلى مقامكم السامي، يشرفنا أن نرفع إلى مقامكم هذه المذكرة التي نشرح لكم فيها بعض النقاط التي أثارت القلق والتخوف حول العقد الذي أبرم مع الشركة الإيطالية بشأن توسيع الطريق الساحلي، والذي عبّرنا عنه في البرقية التي رفعناها إلى مقامكم السامي.

هذا ولا نرى ضرورة في التوسع في شرح ما لإيطاليا نحو هذا البلد من نوايا سيئة وأطماع منذ أن خرجت منه إلى غير رجعة، بفضل كفاحكم وكفاح أسلافنا في سبيل تحرير هذا الوطن العزيز، حتى حقق الله له نعمة الاستقلال التي نرجو من الله العلي القدير أن يوفقنا في المحافظة عليها، وحمايتها من أطماع المستعمرين وأصحاب النوايا السيئة.

على إثر إعلان الحكومة في الإذاعة والصحف المحلية عن عزمها إعطاء أعمال توسيع الطريق الساحلي لشركة إيطالية معروفة، بطريقة غير سليمة، على إثر هذا قمنا بما نراه يفرضه علينا الواجب الوطني، بصفتنا كممثلين للشعب، وتجاوباً مع شعور المواطنين، وبدافع من شعور التخوف والقلق على مصير بلادنا العزيزة لكي لا تكون لقمة سائغة لأصحاب المطامع الاستعمارية الذين يتربصون بنا الدوائر والمناسبات، ولكي لا نقع مرة أخرى في مأساة سنة (١٩١١) نتيجة دخول الشركات الإيطالية والبنوك للبلاد، كمقدمة لتمهيد الطريق أمام احتلال البلاد عسكرياً – ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.[٨١]

على إثر هذا الخبر اتصلنا بالسيد وزير المواصلات[٨٢] للاستفسار منه عن هذا الموضوع علّنا نجد عنده ما يقنعنا. طلبنا مقابلة السيد رئيس الحكومة، إلا أننا لم نوفّق في الحصول على هذه المقابلة، وحيث أن مجلس النواب في شبه عطلة غير رسمية، طلبنا من السيد رئيس مجلس النواب عقد جلسة مستعجلة لمناقشة هذا الموضوع، فرد علينا بقوله:

– إنه لا يرى في الأمر ما يدعو إلى عقد جلسة مستعجلة للمجلس. وأخيراً، وبعد أن استنفدنا جميع الوسائل الممكنة، أبرقنا إلى السيد رئيس الحكومة، وإلى كل من رئيسي مجلس النواب والشيوخ، وشرحنا لهم في هذه البرقيات ما يجره التعامل مع الشركات الإيطالية من توابع خطيرة غير خافية.

بعد كل هذا لم نر بداً من اللجوء إلى مقامكم، لنضع بين أيديكم حقيقة الموقف، ولنعطيكم صورة واضحة عن كثير من الأمور التي تدور في البلاد، ولتكونوا على بينة من حقيقة الأمر.

---

٨١ الإشارة هنا إلى سياسية "التغلغل السلمي" التي أتبعتها إيطاليا قبيل احتلالها لليبيا عام ١٩١١. راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "حقبة الاستعمار الإيطالي" فصل "ليبيا عبر العصور" بالمجلد الأول/ الجزء الأول، ص ٧٥-٧٨.

٨٢ كان السيد محمد ياسين المبري يشغل منصب وزير المواصلات والأشغال العامة.

وفيما يلي نسجل لكم بعض النقاط المتعلقة بالموضوع:

١- في بلادنا اليوم جالية إيطالية كبيرة، خليط من القديم والجديد، وهي تشكّل خلية خطرة من بقايا القلعة الاستعمارية التي تحكم البلاد إبان العهد الاستعماري الغاشم، فمنهم بقايا كبار الاستعماريين من عسكريين ومدنيين، ولهؤلاء نشاط واسع وخطير في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية، ومن بلادهم يتلقون التوجيهات والتخطيطات الخطيرة من أجل توسيع المطامع الإيطالية في هذا البلد. وقد ظهر الشعور في نشاطات هذه العناصر في كثير من المناسبات وبصورة واضحة فيها تحد سافر، وعدم اكتراث بشعور أهل هذا البلد الذي يعيشون فيه ويتمتّعون بخيراته. ومما يلاحظ هذه الأيام كثرة تردّد وزيارات كثير من شخصياتهم الكبيرة والرسمية في فترات متعددة، ومن بينهم أعضاء من مجالسهم النيابية، وكبار رجال الأعمال، وكبار الشخصيات الاستعمارية القديمة، ومن ذلك الزيارة التي قام بها خلال المدة القريبة الماضية ابن رئيس الجمهورية الإيطالية الأسبق (سيني)، والذي نزل ضيفاً على الحكومة الليبية. وأقام بفندق ليبيا بالاس، حيث كان في استقباله ومرافقته خلال إقامته رئيس أمن الدولة.. وشوهد يتجوّل به في شوارع المدينة في سيارة رئيس الحكومة الرسمية، هذه الزيارة التي أسفرت عن إبرام صفقة الطريق الساحلي.

٢- يقوم الشباب الإيطالي [المقيم في ليبيا] بالتدريب العسكري في بلادهم، ويعودون إلى ليبيا، بعد تدريبهم عسكرياً حديثاً على استعمال الأسلحة المختلفة، وهم يشكّلون في البلاد قوة عسكرية مستترة ومنظمة تنظيماً خطيراً، هذا إلى جانب وجود عدد كبير من بقايا قدماء العسكريين الإيطاليين في البلاد لا زالوا في رتبهم العسكرية، ويتلقون ترقياتهم من دولتهم بانتظام، ومنهم من وصل الآن إلى رتب (جنرالات) ومن بينهم على سبيل المثال الضابط (جوزبي زاني، ودياس الناشط في ميدان بسباق الخيل، وأنجلو سابتارو وغيرهم).

٣- لوحظ في السنوات الماضية أن عدداً كبيراً من المزارعين الإيطاليين قام ببيع مزارعه للمواطنين الليبيّين، وأخذوا يخرجون من البلاد في مجموعات كبيرة، ثم توقفوا عن ذلك، وأمروا بالبقاء من قبل دولتهم، من ناحية، ونتيجة للسعادة والترف الذي يعيشونه في هذه البلاد، الأمر الذي لا يجدونه في بلادهم، من ناحية أخرى.

٤- وجود نوادي إيطالية في البلاد لها نشاط سياسي خطير، وتعقد بداخلها اجتماعات مريبة، وتزورها بين الحين والآخر الشخصيات السياسية القادمة من إيطاليا. كما توجد بهذه النوادي تسجيلات قديمة لتوجهات أسلافهم الغابرين، ومن بينها خطب الديكتاتور موسوليني التي كان يثير فيها حماس الجماهير الإيطالية ضد المواطنين الليبيّين، ويعيدون الاستماع إليها اليوم من أجل إحياء ذكريات الماضي البغيضة في نفوس أبنائهم، هذا ما يلاحظ من بعض صور التحدي والغطرسة من قبل الإيطاليين المقيمين بيننا. وأما ما

يقوم به الطليان في بلادهم على المستويين الشعبي والحكومي من الأمور التي تكشف عن سوء نواياهم ومطامعهم الخيالية الخبيثة نحو هذا البلد وأهله، فنبين منها ما يلي:

٥- احتفل في إيطاليا سنة ١٩٦١ حكومة وشعباً، بالذكرى الخمسين لاحتلالهم ليبيا، ولم تراع الحكومة الإيطالية شعور هذه الدولة التي تربطها بها علاقات دبلوماسية على أقل تقدير، أو ما يفرضه واجب المجاملة في العرف الدولي، أو (الصداقة والود على رأي البعض).

٦- وفي أواخر سنة ١٩٦٠، وقبيل إحياء الذكرى الخمسين بقليل، عمدت الحكومة الإيطالية إلى تجهيز أسطولها البحري الحربي لزيارة الموانيء الليبية، وطلب سفيرنا في روما في ذلك الوقت من الحكومة الليبية الموافقة على هذه الزيارة التي عبر عنها بقوله بأنها زيارة ودية، ووافقت الحكومة على هذه الزيارة، ودخل الأسطول الإيطالي ميناء طرابلس، واصطفت قطعه على هيئة سهم موجهة إلى شواطئنا، وفي ذلك رمز إلى سنة ١٩١١ حيث كانت تهاجمنا سفنهم الحربية في ذلك الوقت، تلك الزيارة التي قابلها الشعب بالمظاهرات والشجب، وناقشها مجلس النواب، وقرر فيها توجيه اللوم والتوبيخ للحكومة.[٨٣]

وهكذا نلمس ونلاحظ الكثير من صور التحدي وشعور العداء من قبل الإيطاليين، سواء بداخل البلد أو خارجه، الأمر الذي يؤكد لنا سوء نواياهم والتربص بنا لانتهاز الفرص المناسبة، وتذكرنا هذه الأعمال بما كانت عليه النوايا الإيطالية نحو هذا البلد في سنة ١٩١١ وما قبله، حيث عهدت في ذلك الوقت إلى إدخال بعض شركاتها وبنوكها إلى البلاد كمقدمة لتهيئة الطريق أمام تحقيق أهدافها العدوانية، كما تذكرنا أيضاً بالتخوفات التي أظهرها أسلافنا على مختلف طبقات الشعب في ذلك الوقت من الشركات والبنوك الإيطالية التي غزت البلاد، وقد عبروا عن شعورهم هذا في مذكرة قدموها لحاكم البلاد في العهد العثماني، عبروا فيها عن شعور القلق والتخوف الذي انتاب أهل البلاد، ومحذرين من مغبة الأمر قبل وقوعه، وقد وقع مع الأسف الشديد ما تخوفوا منه وتوقعوه، وقد سلمنا مع هذه المذكرة صورة من المضبطة المذكورة إلى السيد وكيل الديوان ليقوم بتسليمها إليكم.

نحن اليوم، حين تخوفنا، ونطالب باتخاذ الحيطة والحذر من ناحية الإيطاليين، ليس هذا بالشعور الجديد، وليس معنى ذلك أننا مدفوعون بالعاطفة، أو لمجرد المحافظة على سلامة أموالنا، وتسيير اقتصادياتنا بطريقة أفضل، ولم يكن أيضاً الباعث على القلق الذي أظهرناه أنه لمجرد أن عطاء ما بين العطاءات قد أعطي بطريقة غير سليمة ومخالفة للنظم المتبعة، هذه الأشياء وغيرها لها طرقها العلاجية، ويمكن بحثها داخل المجلس حسب الصلاحيات المخولة له، ولكن الأمر أخطر من ذلك بكثير وأبعد، فمبعث جميع التخوفات والقلق في الأمر يرجع إلى

٨٣ الإشارة هنا إلى اللوم الذي وجهه البرلمان الليبي إلى حكومة عبد المجيد كعبار يوم ٢٥/ ١/ ١٩٦٠ بشأن زيارة قطع من الأسطول الإيطالي لميناء طرابلس.

الجانب السياسي في الموضوع، ويبدو لكم ذلك جلياً وواضحاً فيما تقدم ذكره في النقاط التي وردت في هذه المذكرة.

نحن اليوم في وقت نحكم فيه أنفسنا ومصيرنا بأيدينا، يجب أن نعرف عدونا من صديقنا، وليس هناك أي مانع يحول بيننا وبين التوسع في اتخاذ الحيطة والحذر من أي جانب نخشاه، ولا نخضع لأي طرف يحتم علينا مجاملة أي عنصر يكن لنا العداء والنية السيئة، خصوصاً وأن بلادنا اليوم محط أنظار العالم، بفضل ما أنعم الله به عليها من خيرات البترول التي عبرتم عنها في الكلمة التي وجهتموها للشعب والمسؤولين في الذكرى العاشرة للاستقلال حول الرخاء وما يجر وراءه من المشاكل.

وأخيراً، فإننا حين نضع بين أيديكم هذه المذكرة بما احتوت عليه من التفصيلات والبيانات حول الأخطار التي تهدد بلادنا من الداخل والخارج، نؤكد لكم أن ذلك ليس نتيجة لمجرد شعور فردي أو بدافع عاطفي، بل هو تعبير صادق وحقيقي عما يشعر به كل فرد من أبناء شعبكم على مختلف طبقاته، ولم يبق لنا أي مرجع نرجع إليه في معالجة الموقف، وإنقاذ البلاد من الأخطار التي تهددها، سواكم، راجين الله القدير أن يوفقكم إلى ما فيه سعادة هذه الأمة وخيرها. حفظكم الله ملاذاً لأبناء هذا الشعب المجاهد.

التاريخ ١٠ رمضان ١٣٨٤ الموافق ١٢ يناير ١٩٦٤".[٨٤]

وقد ذيلت المذكرة بالتوقيعات التالية:[٨٥]

- يونس عبد النبي بالخير (نائب بالبرلمان ووزير الدفاع)
- العارف محمد متا
- خليفة عكرة
- سليمان أحمد العبدلي (نائب بالبرلمان)
- نوري سليمان بن غرسة (نائب بالبرلمان ووزير سابق)
- أحمد علي المحيشي (نائب بالبرلمان)

عبد السلام الواعر

- علي بيالة
- علي عاشور الفرجاني
- محمد الشيباني محمد
- محمد الطبّال
- خليفة ذياب
- شفيق ميلاد العرادي
- ميلاد الترهوني

٨٤ سنلاحظ أن حكومة فكيني قدمت استقالتها يوم ٢٢/ ١/ ١٩٦٤ ولا ندري ما إذا كانت هذه المذكرة قد لعبت دوراً مع بقية العوامل الأخرى التي جعلت الملك يقبل تلك الاستقالة على الفور.

٨٥ يلاحظ أن جميع أعضاء مجلس النواب الموقعين على هذه المذكرة هم من المحسوبين على رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد، والذين صوتوا إلى جانبه ضد مرشح الحكومة السيد مفتاح عريقيب في انتخابات رئاسة البرلمان الليبي للدورة البرلمانية الخامسة، والتي جرت يوم ٧/ ١٢/ ١٩٦٣.

- العربي بن خليل (نائب بالبرلمان)
- بشير المكي الذيب
- محمد عطية الله بونويرة (نائب بالبرلمان ووزير سابق)
- عبد العاطي الطيب
- النائب محمد النوري (نائب بالبرلمان)
- علي رمضان الضبع
- أبو القاسم العلاقي (نائب بالبرلمان ووزير سابق)
- الهادي عبد الله العايب (نائب بالبرلمان)
- عبد المجيد الهنشيري
- محمد الزلماط
- عبد اللطيف الساقزلي
- كامل اليعقوبي
- علي الفيتوري القمودي
- سالم عمر المغربي
- علي العقوري
- المزوغي محمد انبيّه
- محمد مجاهد بركة
- علي فوزي السراج

وفيما عدا إيطاليا، فلا يوجد في علاقات المملكة الليبية مع بقية الدول الأوروبية الغربية، خلال فترة حكومة فكيني، ما يستحق الذكر سوى القليل، من ذلك:

- تم في ٨/ ٧/ ١٩٦٣ اختتام المحادثات الليبية - الألمانية الغربية بنجاح حول المساعدة الفنية من ألمانيا الاتحادية للملكة الليبية.
- تبادل رئيس الوزراء فكيني مع السفير الفرنسي في ليبيا يوم ٢٨/ ١١/ ١٩٦٣ الوثائق التي تم بموجبها استرجاع الحكومة الليبية لمطارات سبها وغدامس وغات من فرنسا.

وتجدر الإشارة إلى أن المستر دي كاندول أورد في كتابه "**الملك إدريس عاهل ليبيا- حياته وعصره**"[٨٦] بصدد علاقة فكيني بفرنسا الفقرة التالية:

"كما أن فكيني أثار موضوع الاتفاقية الفرنسية الليبية المبرمة عام ١٩٥٥[٨٧] والتي بموجبها ظلت فرنسا تحتفظ بمرافق عسكرية معينة، تشمل مطارات لاسلكية في جنوب غربي ليبيا كان يديرها أشخاص فرنسيون وإن كانوا لا يرتدون الزي العسكري. وكانت حجة فكيني أن تلك التسهيلات الخاصّة بالاتصالات لم يعد لها لزوم بعدما تم استقلال كل من النيجر وتشاد في الآونة الأخيرة، وهما الجارتان الجنوبيتان لليبيا، إلا أنه لم يفلح في إقناع الفرنسيين بالانسحاب الكامل طالما بقيت قوات بريطانية في المنطقة الساحلية".

٨٦ مصدر سابق، ص ١٣١.
٨٧ تم التوقيع على الاتفاقية رسمياً في طرابلس يوم ١٠/ ٨/ ١٩٥٥ وإبرامها في ١٠/ ٤/ ١٩٥٦ بعد أن وافق عليها البرلمان الليبي في جلسة سرية (حكومة مصطفى بن حليم).



الفصل الثامن

العلاقات مع الولايات المتحدة

مباحث الفصل الثامن

* اهتمامات وهموم على الجانب الأمريكي
* السفير السابق فيلارد يزور ليبيا
* مراسلات
* زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات
* في انتظار وصول السفير الأمريكي الجديد
* لايتنر .. سفير أمريكا الجديد
* مخاوف أمريكية حول موقف فكيني من القاعدة
* برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية
* زيارة فكيني للبيت الأبيض
* العابدية سفيراً بواشنطن
* وثائق أمريكية محجوبة

اهتمامات وهموم على الجانب الأمريكي

تؤكد الوثائق[1] والوقائع تركيز اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ليبيا في المحافظة على مصالحها الإستراتيجية والبترولية بها. غير أنه يلاحظ من مطالعة الوثائق الأمريكية أنه مع بداية حقبة الستينيات طرأت على الولايات المتحدة اهتمامات وهموم جديدة، بعضها يشمل دول الشمال الإفريقي جميعها، وبعضها الآخر يخص ليبيا دون غيرها.

تزايد الاهتمام بدول الشمال الإفريقي

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية الأمريكي دين راسك إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة بتاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٦٣ والتي جاء فيها:

> "إن الوزارة تعتقد أن من المرغوب فيه، كلما سنحت الفرصة، تذكير الرئيس عبد الناصر وغيره من كبار المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة، باهتمام الولايات المتحدة الشديد باستقرار دول الشمال الإفريقي، بما في ذلك على وجه الخصوص ليبيا. لقد تبلّغت الوزارة بما قاله الرئيس عبد الناصر للسفير البريطاني، من أنه ليس له مخططات تستهدف آبار النفط الليبية، وأنه على علاقات ودّية مع الحكومة الليبية الحالية.[2] ورغم ذلك فإن التقارير تتواتر حول تعاطف ج. ع. م. مع عناصر مقاومة للنظام القائم في ليبيا (وكذلك الحال في تونس والمغرب)، ولا ينبغي أن يكون لدى ج. ع. م. أي وهم حول الأهمية التي توليها أمريكا لاستقرار هذه المنطقة. لا سيما أمن المنشآت الأمريكية، والنظام الحالي في ليبيا، وكلما حانت الفرص المناسبة. ونأمل بمناسبة زيارة المستر ويليامز[3] للقاهرة، أن يكون بمقدور السفارة تذكير المسؤولين المصريين باهتمام الولايات المتحدة بهذا الموضوع".

ومما يفصح أيضاً عن زيادة الاهتمام الأمريكي بدول شمال إفريقيا، وأبعاد هذا الاهتمام،

---

١ موجودة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم ٠٠ , ٧٧٠ ومرسل منها صور إلى السفارات الأمريكية في بنغازي وطرابلس وتونس ولندن والرباط والجزائر. راجع "**العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦١-١٩٦٣**"، المجلد الحادي عشر - إفريقيا. ص ٤، ٥.

٢ كانت يومذاك حكومة محمد عثمان الصيد.

٣ مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية.

الورقة التي أعدها المسؤول عن الشؤون الفرنسية في وزارة الخارجية الأمريكية المستر ستاك هاوس Stackhouse بتاريخ ٢٦/ ٧/ ١٩٦٣ والتي جاء فيها:[٤]

١. على الرغم من غياب اليقين لدينا حول بعض جوانب صورة الشمال الإفريقي، فإن وضع الغرب الآن أفضل بشكل كبير مما كان يمكن أن يبدو عليه منذ عام مضى خلال المعارك النهائية العنيفة للحرب الجزائرية. لقد خلفت تلك الحرب ندوبها على علاقات الغرب بهذه المنطقة، كما يشهد بذلك الحضور المتزايد للكتلة الشرقية فيها، غير أن انتهاء الحرب سمح بوضع نهاية لما اعتبرته عناصر كثيرة من النخبة الحاكمة تنافراً مؤلماً. لقد سعت هذه النخبة بهمّة إلى استئناف علاقات حميمة مع أوروبا الغربية. فرنسا ارتفعت إلى مستوى متطلبات الفرص المتاحة لها، وانتهجت سياسات نشطة للتقارب وإعادة العلاقات الودية مع كل دولة من دول الشمال الإفريقي (على الرغم من أن بقايا روح انتقامية يمكن ملاحظتها في الطريقة التي تتبعها فرنسا بشأن إغلاق منشآتها العسكرية في قاعدة بنزرت التونسية).[٥] الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية أسهمت في تعزيز تحول الشمال الإفريقي نحو الغرب. وبالنسبة للولايات المتحدة؛ لم تكن المشكلة هي البحث عن وسائل إقامة علاقات شمال إفريقية – أوروبية بقدر ما كانت محاولة تبيّن طرائق لتشجيع وإدامة علاقات قائمة بينها وبين دول هذه المنطقة، وفي نفس الوقت تحديد وتنفيذ دور تكميلي لها يتوافق مع مصالحها وأهدافها.

٢. الكتلة [الشرقية] هي الأخرى وجدت في المنطقة حالة ربما تختلف عما كانت تتوقعه قبل عام مضى. فالمغرب وتونس غدتا أقل ترحيباً بالعروض والمفاتحات التي تقدمها الكتلة بالمقارنة لما كانت عليه الحالة تحت ضغوط الحرب الجزائرية. إن الجزائر ما تزال هدفاً ضعيفاً نسبياً أمام هذه الكتلة، إلا أنها لم تعد، كما كان يتصور منذ عام خلا، رأس جسر إنزال لنفوذ الكتلة الشرقية في شمال إفريقيا. وفي جميع هذه الدول الثلاث أصبح هناك اعتزاز شديد (لدى مواطنيها) بالاستقلال بات يشكل عائقاً أمام الكتلة. وبسبب مواجهة هذه الأخيرة لحالة مقاومة في المنطقة أصعب مما كانت تتصور؛ فلم تقم بتخصيص إمكانيات كبيرة من أجل تقويضها. ومع ذلك فما يزال اهتمام الكتلة الشرقية بهذه المنطقة كبيراً، ويمكن أن نتوقع استمرار بقائها منجذبة إليها بسبب الفرص التي تتيحها هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية. وفي الوقت الحاضر فإن الجزائر على وجه الخصوص غير حصينة، وتبدو قابلة للسقوط بيد السوفييت. فحضور السوفييت فيها ليس مما يستهان

---

٤ الورقة بعنوان: "Basic National Security Policy- North Africa in the Mediterranean Littoral"، وقد جرت مناقشة هذه الورقة خلال اجتماع وزير الخارجية الأمريكي لتخطيط السياسات يوم ٣٠/ ٧/ ١٩٦٣. راجع "**العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦١-١٩٦٣**"، المجلد الحادي عشر - إفريقيا، ص ٤٩٨-٩٥٧.

٥ تم الاتفاق في سبتمبر ١٩٦١ بين فرنسا وتونس على جلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت التونسية مع نهاية عام ١٩٦٣. "**موسوعة السياسة**"، مصدر سابق، ج١، ص ٥٦٦، ٥٦٧.

به، كما أن الشهور الأخيرة شهدت تواجداً لهم متزايداً بشكل كبير.

٣. وفي صيغ رقمية، فإن التواجد الأمريكي في المنطقة يبدو في انحسار. فانتهاء الحرب الجزائرية أدّى بشكل حاد إلى تقليل مخاطر تحوّل الشمال الإفريقي بشكل مفاجئ إلى مدار الاتحاد السوفييتي. وأوروبا الغربية، بعد قبولها من جديد في المنطقة، أخذت تشارك في مساعدة المغرب والجزائر. ومساعداتنا لتونس تشكّل مساهمة رئيسية لخطة إنمائية جرى إعدادها على أسس سليمة. وفضلاً عن ذلك فمساعدات أوروبا الغربية في تصاعد. إن وضعنا الاستراتيجي هو أيضاً في تضاؤل بعد سحب "عملية القيادة الإستراتيجية الجوية"[6] من المغرب. إن هذا كله يشير إلى التزامات مادية أقل بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة، كما يقلل من احتمال أن تضطلع بالعبء الرئيسي في المساعدات الخارجية لشمال إفريقيا. ومع ذلك فلا ينبغي أن يوجد في هذا الوضع ما يدعو الولايات المتحدة إلى أن تنجرّ إلى حالة من الاطمئنان الأمني المزيفة. فالقوى الاقتصادية والسياسية المتجذرة ستحاول التحرك لجعل المنطقة مضطربة. فملك المغرب يبدو أنه مسيطر على الأوضاع في بلاده، غير أن جهوده لإضفاء الطابع الدستوري الديمقراطي على نظامه، الذي يحتفظ فيه لنفسه بالكلمة العليا، تواجه معارضة مربكة. كما أن الأسس السياسية للجزائر الحديثة الاستقلال لم تستقر بعد في ظل محاولات بن بيللا إزاحة خصومه وتعزيز سلطاته، كما يحاول معالجة المشاكل الاقتصادية الهائلة في الجزائر. أما تونس فتبدو هادئة نسبياً، غير أنها تعرّضت لهزّة في ديسمبر (١٩٦٢) إثر اكتشاف المحاولة التي استهدفت اغتيال بو رقيبة، وما تزال أصوات المعارضة مسموعة، واهتمامات الكتلة الشرقية ما تزال متواصلة، ومن ثمّ فإن سياسة أمريكية مرنة ومتنبهة للمطالب الخاصّة، والتي ليست دوماً قابلة للتوقع المسبق لهذه الفترة المضطربة التي يمر بها شمال إفريقيا، ضرورية لحماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

٤. لقد كثر الحديث عن وحدة شمال إفريقيا منذ نهاية الحرب الجزائرية. غير أن التحليل الموضوعي يكشف عن وجود أسس محدودة لاحتمال وقوع مثل هذا التطور في شكل شامل يغطي المجالات الرئيسية للمصالح الاقتصادية والسياسية. فالخلافات السياسية، والمرتبطة في الغالب بخصومات سياسية بين القادة (السياسيين)، عميقة الجذور، كما أن اقتصاديات الشمال الإفريقي المتشابهة تقدم في الحقيقة حافزاً ضعيفاً لتعاون اقتصادي جوهري وعلى نطاق واسع، على الرغم من أن الرغبة في بناء كيان لمواجهة التحدّي الذي تشكّله السوق الأوروبية المشتركة قد تكون حافزاً لها على التعاون في مجالات محدودة. ومن الواضح أن شعوب شمال إفريقيا عازمة على أن تخط مصيرها في المستقبل القريب عبر مؤسساتها الوطنية. ومن ثمّ يتوجب على الولايات المتحدة أن تواصل التعامل مع

٦ تعرف باسم: "Strategic Air Command".

دول المنطقة ككيانات منفصلة،[٧] وأن تقوم بتقييم أي مقترحات بالزجّ بالولايات المتحدة في أي مشروعات إقليمية تخص المنطقة، وبالدرجة الأولى من منظور علاقتنا المستقلة بكل دولة منها.

٥. إن نظرتنا المتشكّكة حول احتمال قيام أي وحدة شاملة لدول شمال إفريقيا؛ لا يجب أن تعني معاداتنا لمثل هذه الفكرة. نحن ننظر باستحسان للجهود المبذولة في شمال إفريقيا من أجل تحقيق تعاون إقليمي وتعاون أكبر مع أوروبا الغربية. إن مثل هذه الجهود – في ظل قيادات ليست ذات توجه أقل نحو الغرب من القيادات القائمة حالياً – من شأنه أن يخفف التوترات الإقليمية، وأن يقوي هذا الإقليم في مواجهة التهديدات الخارجية. ويمكننا أن نعدّ تصورات لحالات تكون فيها المساعدات الأمريكية مفيدة. ولكن في ظل غياب تحرّك قوي نحو وحدة الشمال الإفريقي في الوقت الحاضر، فسوف يعاب علينا أننا لعبنا دوراً رئيسياً في دفع عملية متعطلة لا يوجد يقين حول مآلها. إن وحدة شمال إفريقيا، رغم أنها مطلوبة، ليست المفتاح لتحقيق مصالح أمريكا في المنطقة. ومن الحكمة أن نترك المبادرات الوحدوية تأتي من شعوب الشمال الإفريقي نفسها".

ويفيد تقرير أعده "مجلس تخطيط السياسات"[٨] بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٦٣ بعنوان "شمال إفريقيا في منطقة البحر المتوسط"[٩] أن تكليفاً صدر عن "تخطيط سياسات الأمن القومي الأساسية" "Basic National Security Policy Planning" على النحو التالي:

"إعداد التوصيات الخاصّة بسياسات الولايات المتحدة ومسارات الإجراءات التي تحقق حثّ دول شمال إفريقيا الساحلية على تحقيق ارتباط بناء فيما بينها ومع جنوب أوروبا ودول الأطلسي، وفي نفس الوقت الإبقاء على الحد الأدنى من علاقاتها مع الكتلة الشيوعية ومع القاهرة للحيلولة دون أي نشاط تخريبي من جانبها".

وقد جاء في تقرير المجلس المذكور الذي جرى إعداده استجابة لذلك التكليف، وتمّ تأسيسه على تقرير المستر ستاك هاوس (الذي سلفت الإشارة إليه آنفاً) والذي جرت مناقشته في اجتماع وزير الخارجية لتخطيط السياسيات الذي انعقد يوم ٣٠/ ٧/ ١٩٦٣ وساهم فيه عدد من موظفي وزارة الخارجية وعدد آخر من خارجها، ما يلي:

"إن الخلاصة الرئيسية التي توصّل إليها التقرير هي أنه في الوقت الذي توجد فيه حالياً بعض التوجهات التي تشير إلى نمو درجة معينة من الوحدة الإقليمية، فإن هناك بالمقابل توجّهات

---

٧ يبدو أن هذه "الوصفة" للتعامل مع الدول العربية قديمة جداً ولعلها بعض ما ورثته أمريكا من بريطانيا وفرنسا بشأن المنطقة.

٨ Policy Planning Council.

٩ التقرير موقع عليه من المستر W. W. Rostow المستشار بوزارة الخارجية ورئيس مجلس تخطيط السياسات منذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١. راجع "**العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**" المجلد الحادي عشر، إفريقيا، ص ٧-١٠.

أخرى تشـير في الاتجاه المعاكس تماماً. ومن ثمّ فقد كانت خلاصة الدراسـة أن قيام دول شمال غرب إفريقيا بجهود ذات أهمية حول تحقيق وحدة؛ أمر غير قابل للحدوث، بصرف النظر عن بـذل الولايـات المتحدة لأي جهود من أجل تبني أو تعطيل هذه العملية. وبالمثل فإن التحدي الذي تمثله السـوق الأوروبية المشـتركة، والذي سيتم الإحسـاس به بطرق متفاوتة داخل كل دولة من دول الشـمال الإفريقي على حدة، لا يتوقع أن يشـكّل حافزاً لها على الوحدة. وبالمثل أيضاً فإن نشاطات الاتحاد السوفييتي سوف يتم الإحساس بها بطرق متباينة داخل دول شمال إفريقيا الثلاث.

إن الحكومـات الثـلاث هـي في حالـة صراع قائـم فعـلاً، أو محتمـل، حـول قضايـا حدوديـة وأيديولوجية، كما أن زعماءها متخاصمون. ومن ثم فإنه على الرغم من أن درجة من التكامل الإقليمي سـوف تكـون مفيدة، وبخاصّة في مجالات التخطيـط الاقتصادي والتحديث، وعلى الرغـم مـن أهمية البنيـة التحتية، من خطـوط المواصلات بـين الشرق والغـرب، التي خلفتها فرنسا، إلا أنه لا يتوقع قيام تعاون ذي بال بين هذه الدول".[١٠]

وقد خلص مجلس التخطيط السياسي في تقريره إلى:

"اعتبـار التقريـر المقدم من المسـتر سـتاك هاوس يفي بأغـراض التكليف الصـادر إلى أن يحين الوقـت الذي يسـتوجب إجراء مراجعـة مفيدة لما جاء فيه في ظل أي تطورات مهمة تشـهدها إفريقيا الشمالية".

كما ختم المجلس تقريره بجملة من الخلاصات والتوصيات جاء فيها:

"على الرغم من الاعتراف بوجود مزايا للولايات المتحدة جراء الترابط بين دول شـمال إفريقيا المغاربيـة North Africa Maghreb (المغرب والجزائر وتونس وليبيا)،[١١] فإنه على ما يبدو ليس هنـاك إلا القليـل مـن الأسـس التي يمكن أن نبنـي عليها إمكانيـة حدوث مثل هـذا التطور. وفضلاً عن ذلك فلا توجد أسس تذكر يمكن للولايات المتحدة أن تروّج في ضوئها أي ترابط (اتحاد) رسـمي في المجالات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية، على الرغم من أن مساعدة حذرة من أجل تعاون أوثق في المجال الاقتصادي تبدو ممكنة".

"إن سياسـة الولايـات المتحدة ينبغي أن تسـتمر في مخاطبة كل دولة من دول الشـمال الإفريقي السـاحلية على أساس هويتها الوطنية المسـتقلة، أخذاً في الاعتبار بشكل كامل ذلك الإحساس المتأجج بالوطنية الذي طبع هذه الدول منذ حصولها على اسـتقلالها، إن هذا لا يعني بالطبع أن تنظـر الولايـات المتحدة بسـلبية إلى أي محاولات للاتحاد بين هذه الدول، وتقتضي سياسـتنا أن

١٠ للأسف فإن هذا هو الذي حدث فعلاً على امتداد الخمسين سنة الماضية.

١١ يلاحظ أن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها تعبير دول شمال إفريقيا المغاربية، وكذلك إضافة اسم ليبيا إلى مجموعة هذه الدول في هذه التقارير.

نبقى متفتحين ومتيقظين لأي فرص لتنمية التعاون المغاربي وتقوية علاقات دول المغرب العربي بأوروبا الغربية. وفي هذه الحالة فإن برامج المساعدات الأمريكية والغربية مهمة للغاية".

"في المغرب والجزائر وتونس هناك كلام كثير حول فكرة اتحاد دول المغرب في آخر المطاف، غير أنه حالياً، وعلى مدى المستقبل المنظور، من غير المحتمل أن تجري محاولة للقيام بأية خطوة ملموسة في هذا الاتجاه. إن إمكانية اندماج الدول المغاربية في وحدة عربية أكبر تبدو أبعد احتمالاً، على الرغم من أن قيام اتحاد فضفاض يضم كلاً من مصر والجزائر لا يمكن استبعاده".

"إن الاختلافات السياسية الكامنة، والاحتكاكات، وعدم التكافؤ بين النظم الملكية والجمهورية، فضلاً عن عدم وجود أسس اقتصادية للوحدة (فهي ذات أنماط إنتاجية متماثلة وليس متكاملة)، كما أن كلاً منها ذات طبيعة محلية بشكل مكثف، وهذه جميعاً تتعارض مع أي اتفاقيات تتعلق بتنظيم الشؤون الاقتصادية أوالعسكرية أو السياسية يمكنها أن تقود إلى الوحدة في أي مجال".

"إن هذا لا يعني القول بأن مزايا معينة سوف لن تحدث في حالة قيام أي شكل من أشكال الوحدة. فالوحدة الجمركية والتخصص الصناعي (مصنع صلب كبير واحد يمكنه أن يخدم عدة دول بدلاً من عدد من المصانع الصغيرة المتنافسة) وما ينجم عن ذلك من توفير في القوة العاملة والتمويل واستخدام المواد، كل ذلك واضح، غير أنه لا يمكن رؤية أي أسس للأمل بحدوث ذلك فعلاً، الآن أو في المستقبل القريب".

"ومن منظور أقل من متفائل؛ لا يمكن حالياً توقع تحالف سياسي أو عسكري أو اقتصادي بين دول الشمال الإفريقي وجنوب أوروبا غير ما هو موجود حالياً بالفعل، فجميع دول شمال إفريقيا حريصة على الحصول على المزيد من المساعدات الاقتصادية من مستعمريها السابقين. وفرنسا تبدو مستعدة للعب دور رئيسي في المغرب وتونس والجزائر، في حين أن إيطاليا تبدو مستعدة لتوسيع علاقاتها مع ليبيا.[١٢] غير أن تعزيز هذه العلاقات بتحالف سياسي سوف يتعارض مع مبادئ الاستقلال وعدم الانحياز العربية الإفريقية".

"إن نفور دول شمال إفريقيا من الأحلاف العسكرية أو السياسية مع الغرب لا يشكّل قدراً محتوماً بتدهور وضع الغرب في المنطقة. وعلى العكس، فإن أحداث الأشهر الماضية تقدم للغرب سبباً للتفاؤل المعتدل. فالأحزاب الشيوعية المغاربية جرى منعها (من النشاط)، كما أن العلاقات التاريخية والثقافية للمنطقة مع الغرب كانت عاملاً قوياً في صد محاولات الكتلة الشرقية لاختراق المنطقة، كما أن روح الفخر بالاستقلال المتأججة، التي عبّرت عنها دول المغرب المستقلة، كانت حاجزاً أمام مساعي هذه الكتلة لمد نفوذها".

١٢ راجع ما ورد في مبحث "العلاقات مع إيطاليا" بفصل "ملامح سياسية خارجية جديدة".

"ومع ذلك فما تزال المنطقة عرضة لجهود الكتلة الشرقية التخريبية. فجميع دولها، وعلى الأخص الجزائر بمشاكلها الاقتصادية الهائلة، تتيح فرصاً مواتية لهذه الجهود. وإذا كان الشمال الإفريقي لا يبدو في الوقت الحاضر معرّضاً لهجمة سوفييتية للاستيلاء على السلطة فيه (على غرار جهود الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط في منتصف الخمسينيات) فمن المؤكد أنها سوف تبقى، بسبب ضعفها الاقتصادي وعدم استقرارها السياسي، هدفاً مستمراً لمثل هذه المحاولات من قبل الكتلة الشرقية".

"وبعيداً عن جوانب التعاون في المجالات الرسمية، فإن التعاون داخل دول المغرب، وبينها وبين أوروبا، يأخذ أشكالاً كثيرة غير رسمية وشبه رسمية، كالتعليم والعمل والخدمات والتجارة، وإلى الحد الذي يمكن معه تشجيع هذه الصور من التعاون، فإنها تشكل عاملاً مساعداً بهدف تحقيق تعاون أوثق في النهاية".

"إن الدبلوماسية الأمريكية ينبغي أن تبقى يقظة لأي تغيير في المشاهد السياسية والعسكرية والاقتصادية الحالية في شمال إفريقيا، والتي من شأنها أن تقوّي العلاقات فيما بينها أو بينها وبين الغرب، أو من ناحية أخرى أن تقلل النفوذ الغربي فيها. إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو المحافظة على العلاقات القائمة حالياً بين دول الشمال الإفريقي والغرب، ومحاولة تقويتها متى وجدت الحالة، وكذلك إعادة بنائها كلما تعرّضت للعطب، وتوظيف نفوذنا حيثما كان ذلك ممكناً لتزويد هذا التعاون بقاعدة اقتصادية قوية من خلال علاقات متينة بين شمال إفريقيا والسوق الأوروبية المشتركة، وتقديم صورة تؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تستجيب بحماسة نحو مساعدة الدول الحديثة الاستقلال، بحيث يغدو توجّهها نحو الكتلة السوفيتية أقل جاذبية. إن هذا كله متوافق مع فكرة تأسيس منظمة مغاربية رسمية، كما أنه يروج لها بشكل مُرضٍ".

قلق أمريكي حول الطيران السوفييتي المدني

تكشف الوثائق السرية الأمريكية المفرج عنها تنامي القلق لدى الإدارة الأمريكية منذ منتصف عام ١٩٦٢ بشأن المساعي السوفيتية للحصول على موافقات عدد من الدول الإفريقية لشركة الطيران المدنية السوفيتية Aeroflot بالطيران فوق أجوائها واستخدام مطاراتها. ويمكن في هذا الصدد الاكتفاء بإيراد ما تضمنته مذكرة مدير مكتب الاستخبارات والبحوث بوزارة الخارجية المستر روجر هيلزمان[١٣] Roger Hilsman إلى الوزير دين راسك المؤرّخة في ٩/ ٥/ ١٩٦٢(وهي بعنوان: موسكو تتحرك بسرعة بشأن ملاحتها الجوية في

١٣ شغل المستر هيلزمان هذا المنصب من فبراير/ شباط ١٩٦١ حتى إبريل/ نيسان ١٩٦٣ عندما جرى تعيينه مساعداً لوزير الخارجية لشؤون إفريقيا الشرقية.

إفريقيا) وقد جاء فيها: [١٤]

"إثـر محادثاتـه في منتصـف إبريـل (١٩٦٢) مع السـودان باشر الاتحـاد السـوفييتي بالاتصال بأربـع دول إفريقيـة أخرى، هي ليبيا والصومال والنيجر وتشـاد، من أجـل التوقيع معها على مختلف أنواع الاتفاقيات الخاصّة بالملاحة الجوية الضرورية لعمليات شركة Aeroflot في شمال وشرق وغرب إفريقيا. من جانبها وقعت تشيكوسلوفاكيا مع السنغال اتفاقية جوية في ٢ مايو (١٩٦٢). وهنـاك تقاريـر تفيد أن الطـيران الغيني وخطوط طيران غانا سـتبدآن رحلاتهما إلى موسكو عن طريق تونس وسويسرا".

وتحت عنوان "تأجيل الاتفاقيات حالياً" أوردت المذكرة:

"قامـت الـدول التي تمّ الاتصـال بها من قبل الاتحاد السـوفييتي بتأجيل اتخـاذ أي إجراء بهذا الخصـوص، وربـما كان ذلك بتأثير عـدم وثوقها من إبـرام اتفاقية بين السـودان وبينه، وأيضاً بسـبب احتجاجات الولايات المتحدة حول توسّـع الطيران المدني السـوفييتي في إفريقيا. لقد عبّرت السودان وتشاد والنيجر عن استغرابها لانزعاج أمريكا [من خطوة الاتحاد السوفييتي]. كما أن مسؤولاً ليبياً أوحى لسفارتنا في بنغازي أنه في حالة سماح بعض الدول الإفريقية للطيران المدني السوفييتي [فوق أراضيها] فإن الآخرين [ويعني ليبيا] لا يستطيعون الرفض طويلاً".

وتحت عنوان "المسؤولون السوفييت يستغلون الروح الوطنية" أوردت المذكرة:

"ومن خلال إدراك الاتحاد السـوفييتي للجهود الغربية الرامية لحرمانه من تحقيق هذه الخطوة، فهو يقوم بأساليب هادئة، وكأمر واقع، بالتأكيد على أن إبرام اتفاقيات جوية مع الدول الأجنبية هي مظهر من مظاهر السـيادة. وقد روّج الاتحاد السـوفييتي معلومات خاطئة مفادها أن تشاد والنيجر وافقتا على تسـيير خطوط شركة إيروفلوت عبر نيامي [عاصمة النيجر]. وفضلاً عن ذلك فقد جرى التمويه على السـودانيين فاعتقدوا – خطأ – أن نيجيريا وليبيريا أبرمتا بالفعل اتفاقيات جوية مع الاتحاد السوفييتي".

هموم أمريكية جديدة

جلبـت هـذه الفكرة معها هموما وتطـورات جديدة على صعيد القـارة الإفريقية توجب علـى الإدارة الأمريكيـة أن تأخذهـا فـي الاعتبار عنـد تعاملها مـع الحكومة الليبيـة وتحديد مفردات علاقتها معها، أهمها:

- التطـور الأول يتعلق بالقرار الذي اتخذته القمـة الإفريقية الأولى في أديس أبابا (يونيو/

١٤ راجع "**العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**"، المجلد الحادي عشر، إفريقيا، ص ٣١٤-٣١٥. وهناك المزيد من الوثائق حول هذا الموضوع بالصفحات ٣١٥-٣٢٣.

حزيـران ١٩٦٣) بدعوة الـدول الأعضاء إلى تصفيـة القواعد الأجنبيـة الموجودة فوق أراضيها.

- أمـا التطـور الثـاني فهو يتعلـق بالتحـرك الجماعي للـدول الإفريقيـة، في أعقـاب القمة المذكـورة، نحـو العمل على مقاطعة نظامي جنوب إفريقيا والبرتغال بسـبب سياسـتهما العنصرية في القارة الإفريقية.
- لقـد كان لهذيـن التطوريـن أبعادهمـا وتأثيراتهما على المصالـح الإسـتراتيجية للولايات المتحـدة الأمريكيـة في دول القارة الإفريقية، ومن بينهـا المملكة الليبية. ومما زاد من قلق الولايات المتحدة حول هذين التطورين:
- مـا بدا ظاهراً على سياسـات حكومة فكيني من توجهات عربيـة قومية ومواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية.
- مـا طبع سياسـة هذه الحكومة على الصعيد الإفريقي من تضامن مـع القضايا الإفريقية والالتزام بتنفيذ مقررات قمتها وبقية ملتقياتها.
- الميل الذي أظهرته حكومة فكيني إلى الالتزام بالحياد في الحرب الباردة بين الكتلتين.

التحرك الإفريقي لمقاطعة جنوب إفريقيا والبرتغال

أثـار التحـرك الإفريقي الذي شـهده عـام ١٩٦٣ والداعي لإقرار عقوبـات على نظامي جنوب إفريقيا والبرتغال بسـبب سياسـة التمييز العنصري التي يمارسـانها، بعض المخاوف لـدى الإدارة الأمريكيـة ودوائر صنع القرار فيها، الأمر الذي اسـتدعى عقد عدة اجتماعات، وإصدار مجموعة من التوصيات وتبادل المكاتبات، يهمنا منها في هذا المقام:

- قيـام هيئـة أركان القوات المسـلحة بتوجيه مذكـرة إلى وزير الدفـاع الأميريكي روبرت ماكنمارا[١٥] R. McNamara مؤرّخة في ١٠/ ٧/ ١٩٦٣.
- رسـالة وزيـر الدفـاع ماكنـمارا إلى وزيـر الخارجيـة ديـن راسـك المؤرّخـة في ١١/ ٧/ ١٩٦٣,[١٦]

فقـد جـرى في المذكرة الأولـى التأكيد على الأهمية الإسـتراتيجية التي تشـكلها قاعدة

١٥ شـغل منصـب وزير الدفاع منذ يناير/ كانون الثـاني ١٩٦١. والمذكرة موجودة بمكتبة الرئيس كنيـدي - ملفات الأمن القومي - جنوب إفريقيا ٦/ ٦/ ١٩٦٣ -٧/ ١٢/ ١٩٦٣. العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٣. المجلد الحادي والعشرين ص ٤٩٨.

١٦ مصدر سابق، ص ٩٥٧.

ويلس الجوية لقوات حلف الناتو ولخطوط الاتصال بالشرق الأوسط (أشارت المذكرة إلى قاعدتين أخريين في إفريقيا لهما أهمية إستراتيجية لأمريكا، الأولى في المغرب والثانية في أثيوبيا). ومن الفقرات المهمة التي وردت في هذه المذكرة:

"الفقرة (٦)

إن الشمال الإفريقي باعتباره الجناح الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط هو ذو أهمية قصوى لقوات الناتو، ولخطوط الاتصال بالشرق الأوسط. إن اثنتين من المنشآت الأمريكية الثلاث المهمة الباقية في إفريقيا هي في شمال إفريقيا، منشآت الاتصال البحري في القنيطرة بالمغرب، وقاعدة ويلس الجوية في ليبيا، والثالثة هي موقع اتصالات رئيسية في أثيوبيا".[١٧]

"الفقرة (٨)

هناك انزعاج من أن الدول الإفريقية سوف تشكل جبهة صلبة في تأييد قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الداعية إلى اتخاذ إجراءات قوية ضد البرتغال وجمهورية جنوب إفريقيا. فإذا حدث ذلك، فإن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم أي دعم فعال للبرتغال وجنوب إفريقيا، قد يشكل تهديداً لاستمرارها في استخدام التسهيلات الممنوحة لها في المغرب وليبيا وأثيوبيا. إن تطوّر مثل هذه الجبهة الصلبة حول هذا الموضوع قد يبدو مستبعداً، وعلى الرغم من تبنّي ميثاق الوحدة الإفريقية لعدد من الإعلانات المتعلقة بالوحدة الإفريقية، فيبدو أن هناك تمايزاً حقيقياً بين مواقف شمال إفريقيا العربي المسلم، وإفريقيا الزنجية الواقعة ما وراء الصحراء. إن هناك مؤشرات على أن مقررات مؤتمر القمة الإفريقية بأديس أبابا، وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، هي ذات أهمية أكبر لدى دول إفريقيا الزنجية منها لدى دول شمال إفريقيا العربية. ومن ثمّ فإن أي موقف تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية لصالح جنوب إفريقيا والبرتغال سيكون دون شك ذا تأثير أكبر على دول إفريقيا الزنجية منه على شمال إفريقيا العربي".

أما رسالة الوزير ماكنمارا إلى زميله راسك؛ فيهمنا منها إشارته إلى أهمية قاعدة ويلس بوجه خاص بالعبارة التالية:

"إن قاعدة ويلس الجوية بليبيا مهمة جداً بوجه خاص للنقل الجوي ولعمليات التدريب لطائراتنا المقاتلة المخصصة لحلف الناتو. إن استبعادها صعب ومكلف".

---

١٧ وهي في Kagnew بالقرن الإفريقي.

السفير الأمريكي السابق فيلارد يزور ليبيا

المستر هنري فيلارد Henry S. Villard ترأس المفوضية الأمريكية في ليبيا، منذ حصولها على الاستقلال وإلى إتمام التوقيع بين الحكومتين الليبية والأمريكية في ٩/ ٩/ ١٩٥٤ على اتفاقية جديدة بشأن تأجير قاعدة ويلس والمساعدات المالية الحكومية لليبيا، عندما رفعت الولايات المتحدة مستوى تمثيلها في ليبيا إلى درجة سفارة، وجرى تعيين المستر جون تابن كأول سفير لها لدى المملكة الليبية المتحدة.

أصبح المستر فيلارد فيما بعد سفيراً لبلاده في عدد من الدول، إلى أن تقاعد من عمله الدبلوماسي كلية، وعاد إلى ليبيا في زيارة خاصّة بدأت في أواخر شهر مارس/ آذار وامتدت لأكثر من أسبوع. وقد تناول السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية المستر ويليام وايت هذه الزيارة في تقرير[١٨] أعده بشأنها مؤرّخ في ١٦/ ٤/ ١٩٦٣ جاء فيه:

"السفير الأمريكي المتقاعد هنري فيلارد عاد إلى ليبيا يوم ٢٩/ ٣/ ١٩٦٣ في زيارة خاصّة لرؤية أصدقائه القدامى، ولمشاهدة التطورات التي حدثت في ليبيا خلال السنوات العشر الماضية، ولمراجعة كتاب *The Desert Kingdom* "مملكة الصحراء". لقد تمّ استقباله بحفاوة كبيرة من قبل المسؤولين في الحكومة الليبية وشخصيات كثيرة أخرى، ويسود الاعتقاد بأن هذه الزيارة كانت ذات فائدة للمصالح الأمريكية".

"كان السفير فيلارد قد طلب [من السفارة] مساعدته في الحصول على تأشيرة زيارة لليبيا بسبب عدم وجود قنصلية ليبية في سويسرا. ولمفاجأة السفارة الأمريكية، فقد تبيّن من الاستفسارات التي قامت بها يوم ٢٧ مارس أن السلطات الليبية علقت منح المستر فيلارد تأشيرة الدخول، على أساس أن كتابه تضمن انتقادات لليبيا، ومن ثمّ فإن الحكومة منعت دخول الكتاب. وقد تبين للسفارة أن موضوع تأشيرة السفير فيلارد قد أحيل من قبل اللواء الزنتوتي إلى رئيس الوزراء فكيني الذي قرر منح التأشيرة. إن السفير فيلارد لم يعلم بهذه الصعوبات إلى أن أسرّ إليه بها القائم بالأعمال عقب وصوله هنا. ورغم هذه كله فقد استقبل بحفاوة من قبل أعضاء الحكومة الحالية وأصدقائه القدامى وبعض رؤساء الوزراء السابقين كمحمود المنتصر".

"وقد أقام السكرتير الأول بالسفارة حفل عشاء للسفير فيلارد يوم ٢٩/ ٣ وحفل استقبال في

١٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٣٤٦) وموجود بالملف POL 7 US.

٢/ ٤ لإتاحة فرصة له للاجتماع بالمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال الأمريكيين. وكانت نسبة حضور الليبيّين في هاتين المناسبتين تكاد تثير الدهشة، فجميع كبار الشخصيات بالديوان، مثل علي الساحلي وباش إمام وفتحي الخوجة، وكافة الليبيّين الذين تمّت دعوتهم، حضروا المناسبة (في حين أن نسبة من لا يلبون مثل هذه الدعوات تصل في العادة إلى نحو ٦٥٪).

وأثناء وجود المستر فيلارد في ليبيا قام بمقابلة كبار رجال شركات النفط الأمريكية، كما زار منشآت شركة إسو في برقة. وخلال الفترة من ٥ إلى ٨ إبريل تمت استضافته من قبل القائم بالأعمال المستر جون دورمان في بنغازي والبيضاء، حيث قام بزيارة رئيس الوزراء فكيني وأعضاء الوزارة الجديدة. وكان استقباله ودياً جداً، وقد تحدث مع عدد من المسؤولين الحكوميين بسعادة عن الفترة التي قضاها بمنصبه بليبيا. وقد دعا الملك والملكة أسرة فيلارد إلى مائدة غداء بقصر السواني (بطرابلس) يوم ٨ إبريل".

وقد ختم المستر وايت تقريره عن زيارة السفير فيلارد لليبيا بتعليق جاء فيه:

"كان السفير فيلارد معجباً بالتغير الذي حدث في ليبيا، وبالتقدم الكبير الذي أحرز في ميادين التعليم والبناء والأشغال العامة... منذ عام ١٩٥٤ [عندما غادر منصبه بها] رغم أنه أصيب بخيبة أمل بسبب غياب التقدم في مجال الزراعة. وعلى الرغم من الصعوبة التي ترتبت على منع كتابه، فإنه جرى استقباله بشكل طيّب من الجميع. ومن رئيس الوزراء إلى عامل الفندق بدوا جميعاً سعداء بشكل حقيقي بعودته إلى ليبيا.. وفي ١١ من إبريل أبلغ علي الساحلي [رئيس الديوان الملكي] السكرتير الأول بالسفارة استغرابه للحظر الذي كان مفروضاً على كتاب المستر فيلارد، وأنه سينظر في الموضوع لاعتقاده بأنه لا يوجد في الكتاب أي شيء سيء. (ويبدو أن الكتاب سبق أن منع في الماضي في برقة دون أن يجري اتخاذ أي قرار بشأنه في بقية البلاد)".

وقد أرفق المستر وايت بتقريره مذكرة أعدها المستر فيلارد عن انطباعته عن الزيارة.[١٩]

---

١٩ للأسف لم نعثر على نسخة من مذكرة السفير فيلارد.

مراسلات[20]

أشرنا من قبل إلى أن السفير الأمريكي في ليبيا المستر جون ويزلي جونز غادر منصبه في ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٢ (أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد). وتوضح الوثائق الأمريكية أن السفير جونز أمضى فترة من الوقت في واشنطن قبل أن يلتحق بعمله الجديد كسفير لبلاده في "ليما" عاصمة البيرو. ومن موقعه الجديد بعث السفير جونز برسالة إلى المستر جون دورمان الذي تركه وراءه في طرابلس قائماً بأعمال السفارة الأمريكية. وكان مما جاء في تلك الرسالة:[21]

"إنني أفتش الآن في الأوراق والمشاكل المتعلقة بالبيرو. ورأيت قبل أن تستغرقني هذه الأوراق والمشاكل أن أبعث إليك بتقرير موجز حول المداولات التي أجريتها في واشنطن بشأن ليبيا".

"بعد مرور وقت قصير من وصولي إلى واشنطن أطلعت الصحافة هنا بشكل غير رسمي على الأوضاع في ليبيا.. وقد حضر هذا اللقاء كل من "**الأسوشيتد برس**" *Associated Press*، و"**اليونايتد برس**" *United Press* و"**الأسبوع التجاري**" *Business Week* و"**مجلة التجارة**" *Journal of Commerce* و"**نيوزويك**" *Newsweek* وغيرها. وكان التركيز خلال اللقاء على تطور الصناعة النفطية، غير أنه كانت هناك أسئلة تتعلق بالأوضاع السياسية، وقد أجيب عنها بصراحة، ولا أعلم ما إذا كان أي من هذه المعلومات قد جرى استخدامه في الصحافة، وبصراحة فإنني لست متأكداً من وجاهة الأسباب التي جعلت مكتب شمال إفريقيا [بوزارة الخارجية الأمريكية] يعتقد أن عملية إطلاع الصحافة في واشنطن على هذه التطورات أمر مرغوب به في هذا الوقت".[22]

ويواصل السفير جونز في رسالته إلى المستر دورمان:

"لقد أمضيت ساعة من الوقت في جولة اطلاع أو استجواب مع المجتمع المخابراتي Intelligence Community في واشنطن، والتي ضمت جميع الأجهزة والإدارات ذات المسؤولية الأمنية في

٢٠ تعمدت إيراد هذه المقتطفات حتى يتبين للقارئ نوع التنسيق ودرجته الذي يتم بين مختلف الأجهزة الأمريكية، الرسمية وغير الرسمية، في أداء مهامها، ومتابعة التطورات العالمية، وعلاقات الولايات المتحدة بغيرها من الدول، وهو ما أحسب أنه أمر جدير بالتأمل والتثمين ومحاولة الاستفادة منه.

٢١ الرسالة مؤرّخة في ٣٠/ ١/ ١٩٦٣ وتوجد منها نسخة في مكتبة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون.

٢٢ هذه الفقرة جديرة بالتوقف عندها والتأمل فيها، والسؤال عن السبب وراء هذا الاختلاف في وجهات النظر، ولعلها تشير إلى وجود اتجاه جديد في مكتب شمال إفريقيا يهدف إلى توجيه الأنظار في واشنطن إلى التطورات الجارية في ليبيا.

العاصمـة. وفي النهايـة، وفي صباح أحـد الأيام، عبرت النهـر إلى البناية الجديـدة بالقرب من "ماكلين" بفرجينيا[23] حيث جرى الاستجواب الأخير لي من قبل الأعضاء المهيبين بهيئة الأمن القومي National Intelligence Board، وقد اتبعت نفس الخط تقريباً في المناسـبتين، وتركت نسخة من إفادتي مع غرانت ماكلانهان[24] في حالة وجود رغبة لديك للاطلاع عليها".

"وحتى لحظة رحيلي عن واشنطن يوم ٢٥ يناير (١٩٦٣) لم تكن لدي معلومات حول رئيسك الجديد [يقصد السفير الأمريكي الجديد في ليبيا]، وإنني مقتنع من خلال ما نما إلى سمعي أثناء وجـودي بالبيـت الأبيض في اليوم الأخير، عندما قمت بزيارة وداعية للرئيس، أنه لم يتم حتى يومـذاك عرض أي ترشـيحات عليه لشـغل هذا المنصـب. (ولمعلوماتـك الخاصّة فقد عرض المنصـب في ديسـمبر ١٩٦٢ قبـل عودتي من ليبيا إلى واشـنطن على أحد رجال التعليم السـود البارزين، غير أنه رفض قبول المنصب لأسـباب شـخصية. وعلى أي حال فقد أخبرت بشكل قاطع بأن ترشـيحه لم يعد قائماً). ومنذ ذلك الوقت فإن الإشـاعات حول المرشحين المحتملين لا تشير إلا إلى شخصيات من السلك الدبلوماسي.. وإنني آسف إذ لم يكن بمقدوري أن أكون أكثر عوناً لك [حول هذا الموضوع] غير أنك، وكما سـبق أن توقعت، سـوف تبقى في موقعك [كقائم بأعمال السفارة] لمزيد من الوقت".

ثم ينتقل السفير جونز في رسالته إلى موضوعات أخرى فيكتب:

"أرجـو أن تبلـغ دونالد ماكفايل Don MacPhail [25] أنني تحدثت مع كل شـخص توقعت أن يصغي إليّ حول مبلغ التسـعة ملايين دولار الذي يشكل إيجار القاعدة، وعن النتائج الكارثية التـي يمكـن أن تترتـب على وضعنا العسـكري في حالة وضع وكالة "أيـد" AID [26] أي شرط حـول دفع هذا المبلغ. وخلال لقائي بالمسـتر هَتشينسـون Hutchinson عبر عن تأييده الكامل لموقفنـا، غـير أن العقبـة النهائيـة تتمثل في رجل يدعى كايسـين Kaysen [27] الـذي يلزم إقناعه بالموضوع. ونظراً لأن هذه المعلومة وصلتني في الوقت الذي كنت أهمّ فيه بركوب الطائرة إلى بيرو فقد وعدني هنري تاسـكا Henry Tasca [28] وويليام (بيل) ويتمان Bill Witman [29] بأنهما سوف يتابعان الموضوع فيما بعد".

ثم يكتب المستر جونز:

---

٢٣ الإشارة هنا إلى مبنى وكالة المخابرات المركزية.

٢٤ مسؤول مكتب الشؤون الليبية بإدارة الشؤون الإفريقية بالخارجية الأميركية.

٢٥ مدير بعثة العمليات الأمريكية بليبيا.

٢٦ Agency for International Development.

٢٧ يقصد Carl Kaysen الذي شـغل منذ ديسـمبر/ كانون الأول ١٩٦١ منصب المسـاعد الخاص للرئيس الأمريكي كنيدي لشـؤون الأمن القومي.

٢٨ شغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية حتى مايو/ أيار ١٩٦٥.

٢٩ شغل منصب مدير مكتب شمال إفريقيا بإدارة الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية حتى إبريل/ نيسان ١٩٦٢.

"إن رسـالتك الممتازة إلى ديفيد نيوسـوم حول برنامجنا للمساعدة العسكرية أحدثت بعض الذعر في مكتب شمال إفريقيا. وللأسف فقد كان ديفيد في إجازة خلال معظم فترة مداولاتي في واشـنطن، ومـن ثمّ فقـد تم التعامل مع رسـالتك من قبـل كل من [ويليـام] بيل ويتمان وغرانـت ماكلانهان. لقد حضرت أحد الاجتماعات الذي جرى خلاله إعداد مسـودة الرد عـلى رسـالتك، ويمكن الاطمئنان إلى أن نصيحتك ومحاذيـرك كانت موضع تقدير وتفهم. ومع ذلك، هناك إحسـاس بأنه، لأسـباب بيروقراطية في واشنطن، يبدو صعباً، وعلى الأقل غير مناسـب سياسـياً، إثارة شـكوك جوهرية حول برنامج المسـاعدات العسـكرية في هذه المرحلـة المبكـرة. وعـلى أي حال فإن رسـالتك حققت غرضها، وتمّ فهم المشـاكل بشـكل جيد".[٣٠]

"لقـد أشرت في كافة أحاديثي مع أجهزة المخابـرات هنا إلى التغيير الذي طرأ على دور كل من الجيـش وقوات الأمن الداخلي كنتيجة للتعديلات الدسـتورية التي اسـتحدثت، ومن ثمّ فإن الاحتمالات التي تتنبأ بها جرى التنبيه إليها على الأقل شفوياً".

ثم يشـير السـفير جونز في رسالته إلى المسـتر دورمان وكيـف أنه عزّز مـن جانبه كافة المقترحـات التـي كان الأخيـر قـد بعث بهـا إلى واشـنطن، وكيف أن الذعر يسـود أوسـاط الخارجية الأمريكية إزاء احتمال نقل مقر الخارجية الليبية مجدداً من البيضاء إلى طرابلس،[٣١] ثم يختم رسالته بعبارة في هذا الصدد جاء فيها:

"إن من الصعب علي التشاغل عن المشـكلة المزمنة عندي في كل مرّة، والمتمثلة في تذكّر المكان الذي سيكون فيه مقر الحكومة الليبية في الشهر التالي".

٣٠ راجع مبحث "برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية" من هذا الفصل.

٣١ بسبب الارتباك الذي سوف تحدثه هذه الخطوة على ترتيبات وإدارة السفارة.

زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات

سبق وأن ذكرنا في الفصل الثالث (مبحث تطورات في مجال النفط)[32] أنه في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ قدّم المستر سامي هود بالخارجية البريطانية إلى المستر سكريفنر شخصية أمريكية تدعى ويليام هندرسون على أنه مستشار سياسي لشركتي سوكوني Socony وموبيل أويل Mobil Oil الأمريكيتين.

وهناك جوانب من شخصية المستر هندرسون لا تكشف عنها مطالعة الوثائق البريطانية، من ذلك:

- أن المستر هندرسون كان سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في إيران عندما دبرت المخابرات المركزية الأمريكية في أغسطس/ آب ١٩٥٣ (بإشراف كيرميت روزفلت Kermit Roosevelt) الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال زاهدي الذي أطاح بحكومة محمد مصدق الوطنية، وأعاد شاه إيران إلى العرش، وهي العملية التي عرفت باسم "أجاكس".[33] وقد أورد محمد جلال كشك في الصفحة (٢١٥) من كتابه "**ثورة يوليو الأمريكية**" أن السفير هندرسون كان يعلم كل شيء عن الانقلاب ولكنه اشترط أن يكون خارج إيران خلال تنفيذ عملية الانقلاب حفاظاً على المظاهر.

- أن المستر هندرسون عمل فيما بعد وخلال الأعوام ١٩٥٥-١٩٥٦ وكيلاً لوزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الإدارية، وأنه قام خلال عام ١٩٥٧ بزيارة منطقة الشرق الأوسط كموفد خاص من الرئيس الأمريكي أيزنهاور لتقصّي الحقائق بشأن الأوضاع في سوريا.[34] وقد وصفه مؤلف كتاب "**الولايات المتحدة والشرق العربي**"[35] بأنه أحد كبار الخبراء في شؤون الشرق الأوسط، وأنه اشترك في حسم مشكلة بترول إيران عام ١٩٥٣، كما اشترك في صياغة مبدأ أيزنهاور (١٩٥٧)". كما

---

٣٢ ص ٢١٢.

٣٣ راجع حول عملية "أجاكس" الجزء الرابع من هذا الكتاب "واقعة انقلاب سبتمبر".

٣٤ راجع "**حرب الثلاثين سنة – ١٩٦٧، الجزء الأول، – سنوات الغليان**"، مصدر سابق، ص ٢٤٦-٢٥٦.

٣٥ أحمد عبد الرحيم مصطفى، سلسلة عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٤، إبريل ١٩٧٨)، ص ١٦٧.

أورد المؤلف ذاته أن صحف القاهرة وصفت المستر هندرسون يومذاك بأنه "خبير في تدبير الانقلابات".

- تزامن وجود المستر هندرسون في منصبه المذكور مع وجود المستر كريستيان هيرتر وكيلاً لوزارة الخارجية الأمريكية حتى إبريل/ نيسان ١٩٥٩ والذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية، إثر وفاة المستر دالاس، وحتى نهاية رئاسة أيزنهاور الثانية وبداية عهد كنيدي (١٩٦٠).
- تعرّف المستر هندرسون أثناء عمله بالخارجية الأمريكية على الفيكونت ساموويل هود Viscount Samuel Hood الذي كان يعمل وزيراً مفوضاً لبريطانيا لدى واشنطن، ثم أصبح فيما بعد سفيراً لبلاده خلال الفترة التي كان فيها هندرسون مساعداً لوزير الخارجية هيرتر Christian Herter.[٣٦]

ومن الواضح أن المستر هندرسون ترك عمله الرسمي في وزارة الخارجية مع بداية عهد الرئيس كنيدي، وأنه انتقل إلى العمل في قطاع النفط، وتحديداً كمستشار سياسي (!؟) لشركتي سوكوني وموبيل أويل الأمريكيتين، وبهذه الصفة قام بالمرور على لندن في طريقه لزيارة ليبيا في منتصف شهر إبريل/ نيسان ١٩٦٣ والتقى بصديقه القديم الفيكونت هود حاملاً إليه رسائل توصية من ابن الوزير الأمريكي السابق المستر هيرتر.

هل قام المستر هندرسون بزيارة ليبيا فعلاً؟ وهل قام بزيارة بنغازي والدواخل؟ ومتى وقعت هذه الزيارة؟ وهل قابل أحداً من المسؤولين الحكوميين أو غيرهم من الليبيّين؟ وما هي القضايا التي أثارها أثناء هذه اللقاءات؟! على الرغم من أهمية هذا الشخص وخطورة خلفيته فإننا لم نعثر في الوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها أي معلومات أو إجابات حول هذه التساؤلات.

إن الاستفسارات التي طرحها المستر هندرسون على المستر سكريفنر أثناء لقائه به في لندن يوم ١٧/ ٤/ ١٩٦٣ (كما أسلفنا) تتناسب تماماً مع خلفيته السياسية، ومع شخصيته ذات الخبرة في تدبير الانقلابات، كما لا يخفى أنها تتجاوز مهمته ووظيفته كمستشار سياسي (؟!) لشركتي سوكوني وموبيل أويل الأمريكيتين، فهل كانت للمستر هندرسون مهمة أخرى خفية في ليبيا؟

لقد استرعت انتباهي مقالة صغيرة نشرت على أحد مواقع الإنترنت[٣٧] بتاريخ

٣٦ راجع هيكل "**سنوات الغليان**" ص ٣٦١ بشأن اللورد هود.
٣٧ موقع "**أخبار ليبيا**" *http://www.akhbar-libya.com*

٢١/ ٨/ ٢٠٠٤ بعنوان "يحكى أن.. من أسباب قيام الثورة" بقلم كاتب أطلق على نفسه اسم عبد السلام جعفر[٣٨] ورد فيها أن وفداً أمريكياً قام بزيارة الملك إدريس بقصره في طبرق، وأنه كان في صحبة الملك بعض المسؤولين الليبيّين، وأن الوفد اقترح على الملك أن تقوم ليبيا بتخصيص جزء هام من عائداتها النفطية الهائلة المتوقعة للإنفاق على إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث، على أن تتولى الولايات المتحدة الأميركية عملية الإنفاق المذكورة نيابة عن ليبيا. كما ورد بالمقالة ذاتها أن الملك رد على الاقتراح الذي سمعه من الوفد الأمريكي بأنه كملك لا يملك صلاحية التصرف في أموال الشعب الليبي التي رزقه الله بها، وأن القرار بشأن هذه الأموال متروك لليبيّين وممثليهم.

الذي يعنينا من أمر هذه المقالة في هذا المقام أن الكاتب جعفر لم يحدد إطاراً زمنياً لتلك الزيارة، أي أنه لم يوضح متى وقعت. وفي غياب أية معلومات أخرى بالمقالة عن أسماء أعضاء الوفد ومرافقيهم من المسؤولين الليبيّين، كان من الصعب ربط هذه الواقعة – إن صحت – بحكومة محي الدين فكيني ووقائعها وأحداثها، ومن بينها "زيارة" المستر هندرسون لليبيا إذا ثبت أنها وقعت أصلاً.

غير أن رسالة نشرت بالموقع نفسه يوم ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٤ من شخص يدعى د. الأمين[٣٩] وحملت عنوان "الملك إدريس يرفض توظيف الأموال لخدمة الأجندة الأمريكية" أكدت حدوث الواقعة التي أشار إليها السيد جعفر، والأهم من ذلك في نظرنا أنها ألقت المزيد من الضوء عليها، وأعطتها نوعاً من المصداقية، إذ إنها حددت لهذه الواقعة إطاراً زمنياً.

فرسالة الأمين تزعم أن هذه الواقعة جرت عندما كان السيد أحمد فؤاد شنيب وزيراً للمعارف، وأنه هو الذي رافق الوفد الأمريكي عند مقابلته للملك إدريس.

ومعنى هذه المعلومة، إن صحت نسبتها إلى السيد شنيب، أن الوفد قام بزيارة ليبيا خلال فترة حكومة فكيني، وتحديداً خلال إحدى المرات التي كان فيها رئيس الحكومة فكيني (الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب وزير الخارجية) خارج البلاد، وذلك كما يتضح من تولي السيد أحمد شنيب مهام وزير الخارجية بالوكالة، ومرافقة الوفد الأمريكي – بهذه الصفة – أثناء مقابلته للملك.

وتجدر الإشارة إلى أن فكيني كان خارج البلاد في ثلاث مناسبات:

---

٣٨ إنني أميل إلى الاعتقاد بأن هذا الاسم مستعار وليس حقيقياً.
٣٩ هكذا ورد الاسم بدون لقب وأعتقد أنه اسم مستعار أيضاً.

الأولى: خلال أواخر أغسطس/ آب ١٩٦٣ عندما قام بزيارة رسمية لتونس والجزائر والمغرب.[٤٠]

الثانية: خلال أواخر سبتمبر/ أيلول وبدايات أكتوبر/ تشرين الثاني ١٩٦٣ عندما ترأس وفد ليبيا لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفيما بعد زيارة واشنطن واللقاء بالرئيس الأمريكي كنيدي.[٤١]

الثالثة: خلال النصف الأول من شهر يناير ١٩٦٤ عندما صاحب الوفد الليبي إلى اجتماعات القمة العربية بالقاهرة، وكان هذا الوفد برئاسة وليّ العهد، وضم إلى جانب رئيس الوزراء رئيسي مجلس النواب ومجلس الشيوخ وعدداً من الوزراء والمسؤولين الليبيّين.

ومعنى ذلك أن مقابلة الملك للوفد الأمريكي - إن صحت - وقعت في أحد المواعيد الثلاثة السابقة، والتي تقع جميعها بعد مرور المستر هندرسون على لندن في طريقه إلى ليبيا.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل هناك علاقة بين زيارة المستر هندرسون لليبيا (إن كانت قد وقعت) وبين مقابلة الوفد الأمريكي للملك (إن صحت)؟ وهل كان هندرسون ضمن هذا الوفد الذي قابل الملك؟ بل: هل كان هو رئيس هذا الوفد؟

وأياً ما كانت الإجابة على هذه التساؤلات، وسواء أكانت هناك علاقة بين هندرسون وبين هذا الوفد أو لم تكن، فلا شك في أن قيام شخصية مثل هندرسون، بمفردها أو بصحبة غيرها - أخذاً في الاعتبار خلفيتها وما طرحه من استفسارات مثيرة على المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية - هي ذات دلالة كبيرة. كما أن قيام الوفد الأمريكي بزيارة الملك إدريس، وما طرحه هذا الوفد من مقترحات ومطالب - إن ثبتت صحة روايتها - هي أيضاً، وبحد ذاتها، دلالة كبيرة وخطيرة.[٤٢] أما إذا ثبت أن المدعو هندرسون - بخلفيته وسمعته في تدبير الانقلابات في المنطقة - كان ضمن هذا الوفد، أو رئيساً له، فلا شك أن دلالات الموضوع سوف تكون أخطر وأجلّ، وهو ما قد يلقي الضوء على أحداث الطلبة الدامية التي وقعت في ١٤ يناير ١٩٦٤، وهي الأحداث التي كانت الأولى والأخيرة من نوعها في تاريخ العهد الملكي، وشكّلت اختباراً خطيراً ومنعطفاً بارزاً في مسيرته.[٤٣]

---

٤٠ راجع مبحث "على الصعيد العربي" في فصل "ملامح سياسة خارجية جديدة".
٤١ راجع مبحث "فكيني في البيت الأبيض" بهذا الفصل.
٤٢ سنعود إلى هذا الموضوع في الجزء الثالث "واقعة انقلاب سبتمبر" من هذا الكتاب.
٤٣ راجع فصل "أحداث الطلبة الدامية" بهذا المجلد.

في انتظار وصول السفير الأمريكي الجديد

بتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٦٣، وفي انتظار وصول السفير الأمريكي الجديد، وجّه القائم بأعمال السفارة الأمريكية في ليبيا المستر جون دورمان رسالة[٤٤] إلى مدير مكتب شؤون إفريقيا الشمالية بإدارة الشؤون الإفريقية بالخارجية، ضمّنها عدداً من الملاحظات والمقترحات جاء فيها:

"لقد اشتمل تقريرنا رقم (بنغازي A-270) الذي يحمل عنوان (دلالات للسياسة الأمريكية في ليبيا)[٤٥] عدداً من التوصيات لاتخاذ إجراء بشأنها، وإذا وافقت الوزارة، فقد تشكّل هذه التوصيات خطوات مناسبة يبدأ بها السفير (الجديد) لايتنر مهمته [عند وصوله إلى ليبيا]".

"إن حكومة فكيني منشغلة، منذ توليها الحكم، بالتعديلات الدستورية التي تهدف إلى استكمال توحيد الدولة. ومن المنتظر أن يواجه قريباً تركة الفوضى والفساد التي ورثها عن سلفه. لقد أشار تقريرنا إلى عدد من التوصيات التي يمكن تقديمها إلى رئيس الوزراء، من بينها إنشاء "لجنة التخطيط القومي" (تعزّزها وزارة للتخطيط) واستخدام الخبرات الأجنبية لإعداد/ تطوير خطة للتنمية أكثر تواضعاً وواقعية من تلك التي جرى إعدادها[٤٦] فعلًا، والشروع في إعداد برنامج لتدريب الليبيّين في الخارج لشغل الـ (١٥٠٠) منصب في المراكز الحيوية الضرورية لتسيير دولاب الحكومة".

"وكما أشرنا في تقريرنا المذكور، فقد انطلقت حكومة فكيني ببداية متحمسة، ومبادرتها شكلت حالة مناقضة تماماً لحالة الجمود والعجز التي طبعت الأيام الأخيرة لحكومة بن عثمان".

"عندما قابلت رئيس الوزراء فكيني يوم ٧ إبريل لمراجعة القضايا العالقة بيننا، فإن المرة الوحيدة التي انحرف فيها عن موضوعنا الرئيسي كانت للحديث عن عدم كفاءة خطة التنمية الخمسية التي ورثها عن الحكومة السابقة.[٤٧] لقد كان هذا الموضوع، وأنا على يقين بأنه ما يزال – ذا أهمية قصوى في ذهنه، وهو موضوع سوف يحتاج بشأنه – بل من المحتمل أن يرحب بالمساعدة".

"وفي تصوّري سيكون مناسباً جداً للسفير لايتنر، فور وصوله [إلى ليبيا]، أن يناقش مع رئيس

---

٤٤ الرسالة موجودة بالملف Pol 1 Libya - US.

45 Implications for U.S Policy in Libya.

٤٦ راجع مبحث "أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية" في فصل "البداية الواعدة.. وقائع وتطورات" من هذا المجلد.

٤٧ كانت السفارة قد تناولت هذا الموضوع في تقريرها رقم بنغازي (A-265) بالملف EB Libya Five Years Plan.

الوزراء - بشكل عام جداً - استعدادنا لمساعدته في تقوية الجهاز الاقتصادي للدولة، وفي حالة استجابة رئيس الوزراء فسيكون ذلك تهيئة مناسبة لبرنامج العمل خلال الأشهر التالية. لا يوجد من الجديد إلا القليل الذي يمكن عرضه على رئيس الوزراء، غير أن ذلك سوف يكون نهجاً جديداً وتكراراً لما سبق تأكيده للحكومة الليبية بأن تسهيلاتنا سوف تكون في متناولها عندما تكون في أشد الحاجة إليها".

"وفي اعتقادي، فإن مثل هذا الإجراء مطلوب لعدد من الأسباب:

١. أن السفير سيكون، مثل فكيني، جديداً على المسرح السياسي الليبي، وسيكون أسلوبه الجديد محل ترحيب خاص من فكيني.

٢. سوف يبرز الأهمية التي توليها أمريكا لقدرة الحكومة الليبية على استيعاب عائداتها النفطية.

٣. سوف يعكس ما تلقاه السفير من تحضيرات مفصّلة في واشنطن، وكذلك اهتمام السفير الشديد بالرفاهية الاقتصادية لليبيا.

٤. سوف يبرز التحول في سياستنا لمساعدة ليبيا، من مساعدات مالية إلى خبرة فنية، كما سيكون دليلاً على استمرار اهتمامنا بالاقتصاد الليبي وحرصنا عليه.[٤٨]

٥. سيكون التوقيت مناسباً، إذ إن فكيني سيكون مطالباً بأن يقدم حلاً فعالاً جديداً للفوضى الاقتصادية القائمة إذا أراد أن يستجيب لتوقعات الشعب الليبي".

٤٨ راجع ما ورد بهذا الخصوص أيضاً في مبحث "اجتماع واشنطن - يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤" بفصل "التنسيق البريطاني الأمريكي" من هذا المجلد.

لايتنر.. سفير أمريكا الجديد

مضت عدة أشهر بين رحيل السفير الأمريكي جون ويزلي جونز في أواخر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢ ووصول السفير الأمريكي الجديد أيدوين آلن لايتنر Edwin Allan Lightner خلفاً لـه. فقد نشـرت صحيفة "**طرابلس الغرب**" في عددها الصادر في ٣/ ٤/ ١٩٦٣ أن مندوبها علم بأن الحكومة الليبية وافقت على ترشيح المستر لايتنر سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية لديها.[٤٩]

ونحسب أن المقتطفات التالية من الرسالة[٥٠] التي بعث بها السفير الجديد لايتنر إلى سلفه جونز، تلقي بعض الضوء على خلفية هذا السفير وبعض انطباعاته المبكّرة عن ليبيا:

"عزيزي جوني

ليس لدي أي عذر يبرر صمتي الطويل وعدم كتابتي إليك. إن الأمر الذي أتمنى أن يكون قد عوّض هذه الحالة هو أن زوجتي ظلت في مراسلات مستمرة مع زوجتك. لقد سعدت كثيراً ببرقيتك التي هنأتني فيها على موافقة مجلس الشيوخ على ترشيحي لهذا المنصب، وبالطبع فقد كنت سعيداً لتسلم رسالتك المؤرّخة في ٤ يونيو والتي وصلتني بعد وصولي إلى بنغازي بوقت قليل".[٥١]

"إننا هنا نستمتع بوجودنا في هذه البيئة الغريبة والجديدة علينا منذ البداية. إنني أتحدث هنا باسم (زوجتي) دوتي Dotty وأطفالنا الثلاثة وكذلك عن نفسي. من ناحية، إنه لشيء طيب أن نواجه حالة مناقضة بشكل كبير بعد برلين.[٥٢] لقد كانت تلك تجربة سيظل الإنسان يعتز بها دوماً، وكنا على يقين بأن أي شيء يأتي بعدها سيكون مخيباً للآمال (Anticlimax). ومع ذلك فإن هذا ليس هو الذي نجده هنا تماماً في ليبيا. إن كل شيء هنا مختلف، ولكنه باعتباره جديداً كل الجدة يحمل معه تحدّياً لنا".

"لقد مضى على وصولنا هنا نحو ثلاثة أشهر. ولقد صوّرت هذه المدة بدقة كبيرة (في رسالتك) عندما وصفت تنقلاتنا المتواصلة بين محلات إقامتنا المختلفة. وفي النهاية فقد استقر المقام بنا

---

٤٩ برقية السفارة الأمريكية رقم (٢٦٥) المؤرّخة في ٣/ ٤/ ١٩٦٣ الملف POL 17 Libya – US.

٥٠ الرسالة مصنفة Official Informal (حكومية غير رسمية). وتوجد منها نسخة في مكتبة الرئيس ليندون جونسون.

٥١ كان السفير قد وصل إلى بنغازي لتسلم عمله في ٢٧/ ٥/ ١٩٦٣.

٥٢ حيث كان في منصبه السابق.

في (شحات) مع بدايات شهر يوليو تقريباً. ويبدو أننا سوف نبقى هنا لمدة شهر أو شهرين قادمين. وعلى أية حال، فكما كان الأمر على أيامك، ما يزال من الصعوبة بمكان التكهن مقدماً أين يكون مقر الحكومة بعد بضعة أشهر. إننا نسمع الكثير من الشائعات، ولكن لا وجود لأي شيء قاطع يمكن أن نركن إليه. ولا أعتقد أنه يوجد أي واحد، باستثناء الملك تقريباً، يعلم كيف تؤول الأمور في النهاية.[٥٣] الملك نفسه يبدو متردّداً، وعلى أية حال فهو يحتفظ بوجهات نظره لنفسه".

"وبمناسبة الحديث عن الملك، فلم ألتق به سوى مرة واحدة بمناسبة تقديمي لأوراق اعتمادي له في آخر شهر مايو الماضي. لقد توجّه بعد ذلك بوقت قصير في رحلة إلى اليونان للاستجمام والاستشفاء، وكان من المفترض ألا يمضي فيها سوى أسبوعين، غير أنه لم يعد إلى ليبيا إلا في آخر شهر يوليو. ويبدو الآن أنه سوف يحتجب عن الظهور حتى شهر سبتمبر، ومن ثمّ تبدو آمالي في أن أقابله من حين إلى آخر كي أتمكن من بدء التعارف معه ليس لها فرص للتحقق قبل مضي وقت من الآن.[٥٤] إن هذا سيء جداً في هذه الفترة بالذات التي يبدو فيها أن اعتمادنا على قيادته سوف يزداد أكثر من أي وقت مضى".

"وعلى أقلّ تقدير فإن التوجّه في ظل الحكومة الجديدة [حكومة فكيني] يبدو بشكل جليّ أنه نحو الحياد، ولهذا الأمر عواقبه على مصالحنا كما تعرف جيداً. وفي الحقيقة فإنني أجد شخصية رئيس الوزراء الجديد شخصية غامضة ويصعب تعليق الآمال عليه، كما يصعب إقامة أي علاقة معه. لقد كان حذراً جداً معي، ويتحاشى أي اتصال غير رسمي، ويرفض المجيء إلى أي مأدبة في بيتي بشحات. إنني أجده محيّرا جداً. إنه أصعب إنسان يمكن أن تجد نفسك إلى جانبه ممن قابلتهم في حياتي. إن كل شيء محسوب جيداً لديه".

كما يخصص السفير لايتنر إحدى الفقرات الختامية، في رسالته إلى سلفه السفير جونز، للمشاكل التي تواجهها السفارة مع حكومة فكيني، فيورد بها:

"إن مشاكلي شبيهة إلى حد كبير بتلك التي واجهتها أنت. غير أن موقف حكومة فكيني الحالية هو شيء جديد. إنها تبقينا واقفين على أصابع أقدامنا[٥٥]. لقد توجّب عليّ أن أمضي وقتاً طويلاً من أجل تحقيق انطلاقة لبرنامج المساعدات العسكرية الأمريكية MAP. لقد اقتضى ذلك منا، وعلى امتداد شهرين، ليّ بعض الأذرع لجعلهم يقبلون هذا البرنامج.[٥٦] إن هذا العزوف من

---

٥٣ يقصد ما يتعلق بمشروع مدينة البيضاء وبقاء الحكومة فيها.

٥٤ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "اجتماع واشنطن- يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤" بفصل "التنسيق البريطاني الأمريكي" من هذا المجلد.

٥٥ في معاناة وترقب.

٥٦ Military Assistance Program راجع مبحث "المساعدات العسكرية الأمريكية" في هذا الفصل، ومبحث "تطورات تتعلق بالجيش" في فصل "البداية الواعدة".

جانـب الليبيّـين يرجـع إلى أن الحكومة الحالية الجديـدة تقوم، فضلاً عن ذلـك، بفحص دقيق لكافة السياسات الماضية تقريباً.. وهذا يعني مرور الوقت".

يختـم السـفير لايتنر رسـالته بفقـرة كان مما جاء فيهـا أنهم على وشـك تحقيق الخطوة الكبيرة المتمثلة في نقل مقر السفارة من البيضاء إلى طرابلس. كما عبّر عن امتعاضه لمغادرة ويليـام وايـت الـذي كوّن عنه انطباعـاً ممتازاً، منصبه بالسـفارة، إذ جرى نقله إلى واشـنطن. وأفاد أيضاً بأن المسـتر دورمان سوف يبقى بالسفارة لمدة عام آخر. كما أشار إلى أنه وأسرته أصبحوا يحبون شحات والجبل الأخضر كثيراً.



مخاوف أمريكية حول موقف فكيني من القاعدة

في ٢٨/ ٦/ ١٩٦٣ بعث السفير الأمريكي الجديد لايتنر برقية[٥٧] إلى الخارجية الأمريكية تحمل الرقم (٣٥١) عبّر فيها عن عزمه على استطلاع رأي رئيس الوزراء فكيني حول موقف حكومته من قاعدة ويلس. وقد ردّت عليه الخارجية في اليوم التالي ببرقية تحمل الرقم (٢٦٢) جاء فيها:

"بالإشارة إلى برقيتكم رقم (٣٥١- طرابلس)، نعتقد أنه ينبغي عليكم في الوقت الحاضر أن تتركوا لفكيني أخذ المبادرة في الحديث حول أي تغيير في موقف الحكومة الليبية إزاء قاعدة ويلس. وعند مناقشة هذا الموضوع ينبغي عليك تجنّب التعبير عن أي انزعاج، كما ينبغي تجنّب الإيحاء بأن الملاحظات التي تبديها أثناء الحديث هي تعليمات من واشنطن".

وتمضي برقية الخارجية الأمريكية إلى سفيرها لايتنر قائلة:

"ومع الأخذ في الاعتبار ما يكون لديكم من وجهات نظر، فإن هذه الوزارة تميل إلى الاعتقاد أن موضوعاً أساسياً ومهماً في العلاقات الليبية الأمريكية مثل موقف الحكومة الليبية إزاء القاعدة،[٥٨] إذا أريد البحث فيه من قبل الجانب الأمريكي وبواسطة السفير، يفضّل أن يتمّ ذلك خلال محادثة مع الملك نفسه بعد عودته من رحلة الاستجمام والاستشفاء التي يقوم بها حاليا في اليونان. ومن المرجّح، في السياق الحاضر، أن يُفترض أن لدينا اهتماماً عالياً بالموضوع لو تمّ طرحه من قبلك في شكل استطلاعي خلال هذه الفترة، ذلك أنك ما تزال في مرحلة مبكرة جداً من تولّيك لمهامك في ليبيا، وبخاصّة أيضاً أن الاستجوابات التي تواجهها الحكومة في البرلمان حول القاعدة لم تصل إلى حدّ المواجهة التي تهز اتزان الحكومة".[٥٩]

"إن الوزارة تصادق على وجهة نظر موظف السفارة في بنغازي الواردة في برقيتها رقم (٢٧٩)، وتؤمن بصحة الإنكار الشديد الذي عبّر عنه العابدية[٦٠] بأن تكون الحكومة الليبية قد غيّرت سياستها (تجاه القاعدة)، كما أن ما عبّر عنه العابدية في مناسبة تالية من ترحيب بفكرة قيام نائب الرئيس أو وزير الخارجية بزيارة ليبيا، ربما تشير إلى خشية المسؤولين الليبيين ألا تكون

٥٧ البرقية موجودة بالملف DEF 15 Libya US.
٥٨ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص ١٥٤، ١٥٥.
٥٩ راجع مبحث "دورة برلمانية نشطة" في فصل "البداية الواعدة".
٦٠ يقصد السيد فتحي العابدية الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية الليبية.

علاقات العمل، الحميمة بشكل غير معتاد بينهم وبين الولايات المتحدة، موضع اعتراف أو تقدير الجانب الأمريكي".

وتضيف البرقية:

"إننا نولي الكثير من التفكير لأهمية بناء علاقة خصوصية مع الملك قائمة على الثقة في المستقبل القريب، وكذلك بناء صلة شخصية مماثلة وعلاقة عمل مريحة إلى الحد الممكن مع فكيني والشخصيات الأخرى المهمة في حكومته. وإذا حدث أن اتجهت السياسة الليبية تدريجياً في اتجاه نسائم التغيير السائدة في شمال إفريقيا، فإن هذه العلاقات الشخصية، مدعومة بمظاهر صداقة حقيقية، مثل تقديم برنامج مساعدة عسكرية كبيرة،[٦١] سوف تقيم أرسخ المرتكزات لمواجهة أي تيارات مضادة لمصالحنا الإستراتيجية وغيرها من مصالحنا الأخرى في ليبيا. ونحن في انتظار أي مقترحات من جانبكم حول أحسن الأساليب من أجل تحقيق ما أوردناه".

لقاء السفير مع فكيني[٦٢]

بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٦٣ بعث السفير لايتنر ببرقية إلى واشنطن تحمل الرقم (٦- بنغازي) أفاد بموجبها أنه التقى بفكيني الذي أثار من جانبه موضوع قرار قمة أديس أبابا حول تصفية القواعد العسكرية الأجنبية، وأنه [أي السفير] "أجاب من جانبه معبّراً عن اعتقاده بأنه بالإمكان الدفاع عن الفكرة القائلة بأن القواعد أسهمت في الدفاع عن بلد لم يكن بعد قادراً على أن يدافع عن نفسه". وأضاف السفير في برقيته "أنه لم يلح على مناقشة الموضوع، غير أنه لم يخرج بالانطباع بأن الحكومة الليبية بصدد مطالبة أمريكا بالتخلي عن قاعدة ويلس". كما أشار السفير إلى "أنه سوف يعلّق في القريب على طلب واشنطن تقديم المقترحات بشأن مواجهة أي انحراف في السياسة الليبية، ومعبّراً في الوقت نفسه عن اعتقاده بأن الوزارة توافقه الرأي بأن أي اتصال بالملك حول موضوع القاعدة يبقى أمراً احتياطياً إلى أن تصبح الحالة أكثر وضوحاً".

مذكرة للوزير راسك

بتاريخ ٦/ ٩/ ١٩٦٣ أعدّ مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية المستر ويليامز G. Mennen Williams مذكرة للوزير راسك حول "السياسة الليبية تجاه قاعدة ويلس"[٦٣] جاء فيها:

---

٦١ راجع مبحث "برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية" من هذا الفصل.
٦٢ راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص ١٥٥.
٦٣ راجع الملف DEF IS Libya-US والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة، مصدر سابق، ص ١٥٦، ١٥٧.

"تركز اهتمامنا مؤخّراً حول مستقبل قاعدة ويلس الجوية وذلك نتيجة:

١. قرارات القمة الإفريقية بأديس أبابا.

٢. تأسيس سلاح الطيران الليبي.

٣. طلب ليبيا للمزيد من المساعدات (الاقتصادية).

"إن الانتقادات الموجهة في الصحافة الليبية وداخل البرلمان ضد وجود قاعدة أجنبية فوق الأراضي الليبية، رغم أنها ليست شيئاً جديداً، أصبحت مؤخّراً أكثر حدّة نتيجة القرار الذي تبنّته القمة الإفريقية التي انعقدت بأديس أبابا في يونيو (١٩٦٣) والذي دعا الدول الإفريقية إلى إزالة القواعد الأجنبية من فوق أراضيها".

"حكومة فيكني، الجديدة نسبياً، وذات الميول الأكثر وطنية، أظهرت حساسية تجاه هذا الموضوع، وتحاشت أن تنكر علانية وبصراحة أنها تفكر في اتخاذ إجراءات تهدف إلى إلغاء قاعدة ويلس الجوية".

"وخلال المحادثات المتعلقة بإمكانية إصدار بيان مشترك (ليبي – أمريكي) حول مشروع المساعدات الأمريكية لليبيا الذي جرت زيادته مؤخّراً، والذي شمل تخصيص جزء من القاعدة لاستعمال سلاح الطيران العسكري الليبي الوليد، حاول فكيني إدخال عبارات في البيان يفهم منها أن هذا الاجراء هو خطوة على طريق تحويل القاعدة بكاملها إلى الليبيّين".[٦٤]

"وكما ظهر من خلال رحلة الصداقة التي اختتمها فكيني مؤخرا إلى دول المغرب،[٦٥] وكذلك من خلال تصريحاته العامة التي أدلى بها مؤخّراً حول فلسطين،[٦٦] فإن فكيني يرغب في ربط ليبيا بصورة أقوى مع التيار العام لحركات الوحدة، الإفريقية والعربية".

"ورغم ذلك، ليس بمقدورنا أن نلاحظ ظهور أي تغيير على سياسة ليبيا الأساسية المتعلقة باتفاقية قاعدة الملاحة (التي تنتهي مدتها في ديسمبر ١٩٧٠)، وفي الواقع فإن مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجية الليبية[٦٧] أكد لسفارتنا عدم وجود أي شيء من هذا القبيل".

"ومع ذلك، ووفقاً لما تمّ الاتفاق عليه مع الحكومة الليبية عام ١٩٦٠،[٦٨] فإن الإيجار السنوي للقاعدة البالغ (١٠) مليون دولار سيجري تخفيضه إلى (١) مليون دولار سنوياً مع نهاية السنة المالية ١٩٦٤".

"إننا نفسر الطلبات الأخيرة بمساعدات اقتصادية، التي لم تأخذ طابع الإلحاح، والتي قدمها

٦٤ راجع مبحث "تطورات تتعلق بالجيش الليبي" في فصل "البداية الواعدة" من هذا المجلد.
٦٥ راجع مبحث "على الصعيد العربي" في فصل "ملامح سياسة خارجية جديدة" من هذا المجلد".
٦٦ راجع المبحث السابق.
٦٧ يقصد السيد فتحي العابدية الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية.
٦٨ مع حكومة السيد عبد المجيد كعبار.

فكيني وبعض وزرائه، كمحاولة منهم لوضع أنفسهم في مركز تفاوضي موات في محادثات مستقبلية حول القاعدة، يطالبون فيها بتعويضهم عن هذا التخفيض المتوقع في حجم المساعدات الاقتصادية. ومع تزايد حجم العائدات الليبية من النفط، فإن التبريرات الاقتصادية لطلب المساعدات تتناقص، ومع ذلك فإن الضغوط السياسية لتقديم هذه المساعدات تظل قائمة".

"إن تخصيص تسهيلات للسلاح الملكي الجوي الليبي في القاعدة سيعطي لليبيا حصة في القاعدة، وهو ما نتوقع أن يكون عامل تهدئة واعتدال في المواقف الليبية تجاه وجود قاعدة ويلس في المستقبل. إن الملك إدريس يحتفظ لنفسه بسيطرة نهائية على السياسة الليبية، ولا تستطيع الحكومة اتخاذ أي قرار جوهري يؤثر في وضع قاعدة ويلس دون موافقة الملك. لقد أصدرنا تعليماتنا إلى سفيرنا في ليبيا كي يسعى إلى إقامة علاقات مع الملك إدريس من شأنها أن تضمن المحافظة على مصالحنا الإستراتيجية وبقية مصالحنا الأخرى في ليبيا[٦٩]. إننا نتوقع في النهاية مفاوضات مطوّلة حول مستقبل قاعدة ويلس، غير أننا مع ذلك لا نشعر بأن وقت هذه "المفاوضات قد أزف".

"إن قاعدة ويلس تستخدم بشكل أساسي كموقع مهم جداً للتدريب على كافة الأجواء للطيران العسكري في أوروبا. ووفقاً لما أمكننا التحقق منه حول وجهات نظر القوات المسلحة (الأمريكية) فإن القاعدة سوف تظل مطلوبة منهم على الأقل حتى نهاية عمر الاتفاقية الحالية أي نهاية عام ١٩٧٠".

المساعدات الأمريكية أمام البرلمان

مرّ بنا في فصل سابق[٧٠] كيف أنه جرى استجواب الحكومة من قبل مجلس الشيوخ حول حجم المساعدات الاقتصادية التي قامت الولايات المتحدة بتقديمها لليبيا. وقد تولّى وزير التخطيط والتنمية (السيد حامد علي العبيدي) الرد على الاستجواب نيابة عن الحكومة خلال جلسة مجلس الشيوخ بالبيضاء يوم ٢١/ ٧/ ١٩٦٣. وتضمّن رد الوزير معلومات غير دقيقة حول حجم تلك المساعدات، الأمر الذي أثار استياء السفارة الأمريكية التي قامت بمكاتبة واشنطن حول الموضوع.[٧١]

من جانبها قامت الخارجية الأمريكية في ٢٦/ ٧/ ١٩٦٣ بتوجيه برقية إلى السفير في بنغازي حول هذا الموضوع جاء فيها:

"بالإشارة إلى البرقيتين رقم (١١، ١٣ – البيضاء) فإن الوزارة منزعجة بشأن التقرير الخاص

---

٦٩ هناك مرفق مع المذكرة لم يتم نشره.
٧٠ راجع مبحث "دورة برلمانية نشطة" في فصل "البداية الواعدة" بهذا المجلد.
٧١ البرقية رقم (١١– البيضاء) المؤرّخة في ٢٤/ ٧/ ١٩٦٣.

بالبيان غير الدقيق، بشكل سيء، الذي ألقاه الوزير الليبي العبيدي حول حجم وشكل المساعدات الأمريكية المقدمة إلى ليبيا منذ عام ١٩٦٠. ونعتقد أنه يتوجب إثارة الموضوع مع رئيس الوزراء الفكيني في أول فرصة قادمة[٧٢] مؤكّداً له - كما يعلم جيداً - على تأثير التصريحات العامة التي يلقيها كبار المسؤولين [الليبيين] للأجانب التي لا تقدم معلومات صحيحة حول المساعدة الأمريكية. كما ينبغي أن نكرر له أن حكومة الولايات المتحدة سوف تأخذ بعين الاعتبار، عند النظر في طلبات المساعدة المقدمة من ليبيا، الزيادة التي طرأت على عائداتها من النفط. وتذكر الوزارة بالمحادثات المتعلقة بالمساعدات لليبيا التي صيغت في بنود مجملة،[٧٣] وبمقدورك تذكير فكيني أن إجمالي المساعدات الأمريكية لليبيا بلغت في فترة عمله كسفير لليبيا في واشنطن (١٩٥٨-١٩٦٣) ما يربو على (١١٠) مليون دولار".[٧٤]



٧٢ راجع العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق ص ١٥٥.

٧٣ قام السفير لايتنر في اليوم ذاته بمقابلة رئيس الوزراء فكيني، وأثار معه موضوع بيان الوزير العبيدي أمام مجلس الشيوخ، إلى جانب موضوعات أخرى تتعلق بالمساعدات الأمريكية المستقبلية لليبيا.

٧٤ الإشارة إلى محادثات J. Wayne Fredericks (نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية منذ مايو/ أيار ١٩٦١) مع السفير فكيني بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٦٣.

برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية

فـي عـام ١٩٥٧ وافـق الرئيـس الأمريكي أيزنهـاور على قـرار يحدد سياسـة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا، كان مما تضمّنه:[٧٥]

"الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية، على مدى عدة سنوات، لتطوير جيش ليبي وتدريبه وتجهيزه، بحيـث يكون قادراً على المحافظة على الأمن الداخـلي، ومقاومة أي حرب عصابات، وتقديم المسـاعدة العسـكرية لهـذا البرنامج، إلى جانب مـا تقدمه الدول الصديقـة الأخرى، ولا يجوز بحال من الأحوال أن يزيد حجم هذه القوة العسـكرية عـن قرابة (٤٥٠٠) رجل. وبالتزامن مع توسيع الجيش الاتحادي، ينبغي تشجيع الليبيّين، بقدر ما تسمح به ظروفهم السياسية، على تخفيض قوة الشرطة المحلية بالولايات إلى المستوى اللازم الذي يمكّنها من تأدية مهامها كقوة شرطة بكفاءة".

ومنذ ذلك التاريخ قامت الحكومة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية محدودة للجيش الليبي،[٧٦] كما طالبت الحكومة الليبية من جانبها الحكومة الأمريكية بتقديم المزيد من العتاد للجيش الليبي[٧٧] وتمت استجابة أمريكية محدودة للمطالب الليبية.[٧٨] وشهد عام ١٩٦٢ قيام يونـس عبد النبي بالخير وزيـر الدفاع في حكومة الصيد بجولة خلال شـهري يونيو ويوليو/ حزيران وتموز شملت كلا من الصين الوطنية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، سعى خلالها للحصول على دعم هذه الدول في تسـليح الجيش الليبي وفي تأسـيس نواة للسـلاح البحري الليبي.

وشهد شهر مايو/ أيار من العام نفسه عقد ثلاثة اجتماعات ليبية أمريكية بمدينة البيضاء، شارك فيها عن الجانب الليبي كل من وزير الدفاع بالخير، ورئيس أركان الجيش الليبي اللواء نوري الصديق الذي قدم إلى الجانب الأمريكي برئاسـة السـفير وزيلي جونز مطالب جديدة بالمزيد من السلاح والعتاد،[٧٩] ثم اجتماع رابع بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٦٢.[٨٠]

---

٧٥ راجع ص ٤٩، ٥٠ من المجلد الثالث/ الجزء الأول.

٧٦ التقرير رقم (٣٤٧) المؤرخ في ٢٩/ ٣/ ١٩٥٨ الملف 773.56.

٧٧ راجع على سبيل المثال التقرير رقم (١٤١) المؤرّخ في ٣٠/ ١/ ١٩٥٩ الملف 773.56.

٧٨ راجع على سبيل المثال التقرير رقم (٧٢) المؤرّخ في ٧/ ١٢/ ١٩٦١ الملف 773.5.

٧٩ راجع التقارير (١٧٩) بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٦٢، و(١٨٥) بتاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٦٢ و(١٨٦) بتاريخ ٢٥/ ٥/ ١٩٦٢ بالملف 773.5.

٨٠ التقرير رقم A-34 بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٦٢ بالملف 773.5.

وفي أواخر أغسطس/ آب من العام نفسه حضر إلى ليبيا فريق عسكري أمريكي ممثلاً للجيش والطيران الأمريكي US Army and Air Force Survey Teams لتقدير ومناقشة احتياجات الجيش الليبي. وعقد هذا الفريق ثلاثة اجتماعات[٨١] مع وزير الدفاع بالخير ووكيل وزارة الدفاع إدريس عبد الله ورئيس أركان الجيش الليبي نوري الصديق ونائبه العقيد إدريس العيساوي والمقدم مصطفى القويري، كما شارك في هذه الاجتماعات النقيب طيار الهادي الحسومي، والرائد نوري زريقان كمترجم، كما شارك رئيس البعثة الاستشارية العسكرية الأمريكية في ليبيا العقيد جيمس ويندت وآخرون.[٨٢]

وعندما قام وليّ العهد الأمير الحسن الرضا بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢ ضمّ الوفد المرافق له كلا من وزير الدفاع يونس عبد النبي بالخير ونائب رئيس أركان الجيش العقيد إدريس العيساوي، وكانت المساعدات العسكرية الأمريكية للجيش الليبي ضمن الموضوعات التي نوقشت أثناء تلك الزيارة، وقدم الجانب الأمريكي وعوداً بشأنها، سواء فيما يتعلق بسلاح الطيران، أو فيما يتعلق بتسليح وتدريب الجيش الليبي.

غير أن هذه الوعود بقيت دون إقرار بشكل نهائي من الجانب الأمريكي، ولعله مما أسهم في هذا الأمر:

١. حادث اغتيال العقيد إدريس العيساوي نائب رئيس الأركان في ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ والفراغ الذي ترتب على ذلك الحادث في قيادة الجيش الليبي.

٢. الشروع في تفكيك النظام الاتحادي مع نهاية عام ١٩٦٢ وتوحيد قوات الأمن في الأقاليم (الولايات) الثلاثة تحت قيادة الفريق محمود بوقويطين، وما ترتب على ذلك من تعاظم دور قوات الأمن على حساب الجيش الليبي.

وقد عبّر المستر ويليام وايت المسؤول بالسفارة الأمريكية في طرابلس عن مخاوفه من تعاظم دور قوات الأمن الليبية، خلال الحديث الذي جرى بينه وبين المستر لوكاس مسؤول السفارة البريطانية بطرابلس، والذي قام بنقل محتواه إلى رئيسه بالخارجية البريطانية المستر سكريفنر بموجب رسالته[٨٣] المؤرّخة في ١٨/ ٢/ ١٩٦٣، وقد جاء فيها:

---

٨١ تم الاجتماع الأول في ٢١/ ٨/ ١٩٦٢ (التقرير A-48 مؤرّخ في ٢٤/ ٨/ ١٩٦٢) كما تم الاجتماعان الثاني والثالث يومي ٦، ٨/ ٨/ ١٩٦٢ (التقرير A-78 مؤرخ في ٢٢/ ٩/ ١٩٦٢) بالملف 773.5.

٨٢ ترأس فريق الجيش الأمريكي العقيد بروكس Col. Robert L. Brooks وترأس فريق الطيران الأمريكي العقيد بيلي Col. William B. Bailey.

٨٣ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1195/2 بالملف 17 FO 371/173 270 367.

"أشكرك على رسالتك المؤرّخة في ٨/ ٢/ ١٩٦٣ المتعلقة بالمساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا. مما هو جدير بالتنويه بصدد هذا الموضوع أن المستر وايت، الذي يشغل حالياً منصب القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس، أبلغني مؤخّراً أنه منزعج بشأن برنامج المساعدات العسكرية [الأمريكية] للجيش الليبي في ضوء التطورات التي وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية. وكما تعلم، من مراسلات منفصلة سابقة، يبدو أن الجيش الليبي سوف يلعب دوراً أقل أهمية بالمقارنة بالدور الجديد المناط بقوات الأمن العام. وإن وايت من جانبه يتساءل عن الجانب الذي ينبغي أن يتم تقديم المساعدة العسكرية الأمريكية إليه من الآن فصاعداً.."

"وبصرف النظر عن هذه المخاوف التي سيطرت على المستر وايت، قامت الحكومة الأمريكية في بداية شهر فبراير ١٩٦٣، عبر سفارتها في لندن، بإطلاع الحكومة البريطانية على برنامج المساعدة العسكرية الذي تزمع تقديمه لليبيا، والذي يتضمن مساعدات يقدر إجمالها بنحو (١٠) ملايين دولار موزّعة على الفترات من يوليو ١٩٦٣ وحتى يونيو ١٩٦٧. كما أبلغت الحكومة الأمريكية نظيرتها البريطانية أن البرنامج المذكور ما يزال قيد الدراسة ولم يتم إقراره بشكل نهائي بعد، كما أبلغتها بأن عملية الإطلاع هي لأغراض الحكومة البريطانية فحسب، ولم يتمّ بعد إطلاع الليبيّين عليه. وأكدت أيضاً أن إقرار هذا البرنامج يعني توقف أي مشتريات ليبية من العتاد البريطاني المعروض للبيع Off-Shore عدا تلك اللازمة لاستبدال قطع موجودة حالياً في ليبيا".

"كما أبلغتها أيضاً أنه، فيما تتولى الحكومة الأمريكية تجهيز الجيش الليبي، فسوف تتطلع إلى أن تقوم بريطانيا من جانبها بتلبية احتياجات سلاح البحريّة الليبي. كما أوضحت الحكومة الأمريكية أنه نظراً لعلاقة العمل الوطيدة بينها وبين الحكومة البريطانية؛ فقد رأت إطلاعها على هذا الموضوع في وقت مبكر قدر المستطاع، ونظراً لأن البرنامج ما زال قيد الدراسة؛ فقد أكّدت أن وجود هذا البرنامج ومحتوياته ينبغي أن يبقى في نطاق الحكومتين فقط، وسوف يتم إطلاع الحكومة البريطانية حالما يتم إقرار برنامج المساعدة بشكل نهائي، ومتى يتم إخطار الحكومة الليبية".

وبتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٦٣ أبلغ المستر جوزيف واغنر من السفارة الأمريكية بلندن المستر لورنس بالخارجية البريطانية[٨٤] أن برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيا قد تمّ إقراره من قبل الحكومة الأميركية، وأنه سوف يتم إخطار الحكومة الليبية به فور وصول السفير الأمريكي الجديد [لايتنر] إلى ليبيا، وحتى ذلك الحين ينبغي التعامل مع الموضوع بسرية، كما ينبغي أن يبقى في نطاق الحكومتين الأمريكية والبريطانية. كما أشار المستر واغنر إلى أن الليبيّين سوف لن يُبلغوا بأي قيمة نقدية لهذا البرنامج [أي أن يشار

٨٤ راجع مذكرة الخارجية البريطانية ذات الرقم VT 1195/3 الملف FO 371/173 270 36717.

إليه كمساعدات عينية فقط]، ومن ثمّ فينبغي الإبقاء على القيم المالية المتعلقة بالبرنامج في إطار الحكومة البريطانية.

وقد سأل المستر لورنس زميله الأمريكي المستر واغنر عما إذا كانت الإدارة الأمريكية أخذت في اعتبارها عند إقرارها لهذا البرنامج احتمال وقوع تغيير في النظام القائم في ليبيا خلال سنوات موضوع البرنامج ١٩٦٣-١٩٦٧؟ ورد المستر واجنر بالإيجاب. وأضاف أن التعليمات صدرت للسفير الأمريكي في ليبيا بأن يشير شفوياً للحكومة الليبية بأن هذا البرنامج قائم على افتراض أن الأوضاع الحالية تبقى كما هي عليه، والاستنتاج من ذلك هو أن أي تغيير في الوضع القائم يمكن أن يؤدّي إلى مراجعة البرنامج أو تعليقه.

وقد كتب المستر بنهام من الخارجية البريطانية مذكرة داخلية بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٦٣ حول الموضوع جاء فيها:

"في المحصلة، أعتقد أنه ينبغي علينا [الحكومة البريطانية] أن نرحّب بمساعدة الولايات المتحدة للجيش ولسلاح الطيران الليبي. ولا يوجد سبب يدعونا إلى تصوّر أن هذه المساعدة يمكن أن تؤثر على المساعدة التي نقوم بتقديمها لتشكيل السلاح البحري الليبي. ومع ذلك فأعتقد أن الزيادة في حجم المساعدات الأمريكية سوف تؤثر على دور بعثتنا العسكرية في ليبيا. إن نفوذ هذه البعثة لدى الليبيّين سوف يضعف بالضرورة، على الرغم من أن بعض هذا النفوذ سوف يتم عن طريق البعثة العسكرية البحريّة البريطانية".

كما كتب في فقرة ثانية:

"إنه من غير الواضح ما إذا كان الأمريكان يقترحون حصر هذه المساعدة في الجيش الليبي بذاته، أم أنهم يقدمونها إلى القوات المسلحة الليبية بما فيها قوات الأمن [التي تشمل قوة دفاع برقة]. إن حصر المساعدة في الجيش وحده سوف يقلب موازين القوة بين الجيش وقوات الأمن [بما فيها قوة دفاع برقة] لصالح الأول. ولأن الجيش ووزارة الدفاع يضمّان عدداً من المتعاطفين مع زمرة البوصيري الشلحي، فإن ذلك قد يؤدّي إلى نتائج وخيمة. ومن المفترض أن الأمريكان متنبهون لهذا الأمر وأولوه بعض الاهتمام".[٨٥]

وبتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٦٣ بعث المستر سكريفنر (مدير إدارة شمال إفريقيا بالخارجية البريطانية) إلى السفير البريطاني في واشنطن المستر جون إدوارد كيليك برقية أشار فيها إلى ما وصل الوزارة من معلومات عن المستر واغنر حول قرار الحكومة الأمريكية

٨٥ يوجد تعليق بخط يد المستر روبرت جون من الخارجية البريطانية يقول إن الأمريكان كانوا على الدوام ضد قوة دفاع برقة، وفي إحدى المناسبات اعترضوا على قيام بريطانيا باقتراح تقديم مساعدات في شكل هدية من الأسلحة لقوة دفاع برقة.

بالموافقة على برنامج المساعدات العسكرية لليبيا، وأفاده بأن المعلومات المذكورة جرى تحويلها إلى السفير البريطاني في ليبيا لعلمه الخاص، كما أعاد فيها إيراد الملاحظات التي سبق للمستر بنهام أن أبداها حول الموضوع، مضيفاً أن المستر لوكاس مسؤول السفارة في طرابلس له نفس التحفظات بشأن اختلال التوازن بين قوة الجيش وقوات الأمن جراء هذا البرنامج.[٨٦]

وفي ١٤/ ٥/ ١٩٦٣ بعث السفير البريطاني كيليك برسالة جوابية إلى المستر سكريفنر أشار فيها[٨٧] إلى أنه أجرى محادثات مع مكتب شؤون شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية، وصفها بأنها لم تلق المزيد من الضوء Unilluminating Talks حول النتائج الجانبية المحتملة لبرنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيا. وقد أفاد الجانب الأمريكي أن هذه المساعدات كانت قد قرّرت في الأصل للجيش الليبي لتكون وسيلة لتقويته كإحدى المؤسسات الرئيسية للوحدة الوطنية الليبية، وأن الأمريكان يدركون الآن أنه على الرغم من أن هذا الهدف ما زال سليماً، فإن الأحداث تجاوزته بالتحركات الأخيرة نحو الوحدة، وبالتعديلات الدستورية التي ألغت النظام الاتحادي.

أما بالنسبة للتأثيرات المستقبلية لمزيد من المساعدات العسكرية الأمريكية للجيش الليبي على دور قوات الأمن، فقد أورد المستر كيليك أن الخارجية الأمريكية لم تظهر أي اكتراث نحوها، وعندما جرى تقرير برنامج المساعدات الحالي أكدت أنها لم تأخذ في اعتبارها بأي شكل من الأشكال احتمال أن يلعب الجيش دوراً أقل شأنا من دور قوات الأمن.

وفي ٢٠/ ٥/ ١٩٦٣ اتصل المستر واغنر من السفارة الأمريكية بلندن بالمستر بنهام ليبلغه أن التعليمات قد صدرت إلى سفير أمريكا الجديد في ليبيا [المستر لايتنر] كي يقوم بتسليم السفير البريطاني في ليبيا صورة من المذكرة المتضمنة بيان برنامج المساعدات الأمريكية الجديد للجيش الليبي، وأن يناقش معه تأثير ذلك البرنامج على دور البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا، والترتيبات التي يتم بموجبها قيام الحكومة البريطانية بتدريب الليبيّين في مجال البحريّة. وقد قام المستر سكريفنر بدوره بإخطار السفير البريطاني في ليبيا بما أبلغه به المستر واغنر، وذلك بموجب رسالة مؤرّخة في ٢٣/ ٥/ ١٩٦٣.

وفي ٣٠/ ٥/ ١٩٦٣ بعث السفير البريطاني المستر ستيوارت برسالة إلى المستر

---

٨٦ الرقم الإشاري VT 1195/3 الملف FO 371/173 270 36717.

٨٧ الرقم الإشاري VT 1195/4 بالملف السابق.

سكريفنر رداً[٨٨] على رسالته المؤرخة في ٢٣/ ٥/ ١٩٦٣ مشيراً فيها إلى رسالة السفير كيليك المؤرّخة في ١٤/ ٥/ ١٩٦٣ وقد جاء فيها:

"لقد زارني المستر وايت القائم بأعمال السفارة الأمريكية، وأبلغني المعلومات الواردة في المذكرة التي سبق أن أرسلتموها لي. ويبدو أن لديه هواجس كثيرة حول الموضوع برمّته، غير أنه لم يحدّد هذه الهواجس".

"إن إحساسنا الخاص حول برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية للجيش الليبي هو ذو جوانب متضاربة، فمن جهة يبدو أن هناك عدة أسس للتساؤل عمّا إذا كان هذا هو التوقيت المناسب لحقن الجيش بقوة جديدة:

١. فالجيش ما يزال في حالة ارتباك بعد مقتل العقيد العيساوي، وبعيداً عن أية اعتبارات أخرى، فقد لا يكون الجيش في الوقت الحاضر قادراً على استيعاب مساعدة عسكرية إضافية.

٢. لا توجد في الوقت الحاضر احتياجات دفاعية حقيقية، في حين أن الأحداث الحالية في الشرق الأوسط أثبتت مرة أخرى أن وجود جيش قوي في البلاد يمكن أن يكون عامل عدم استقرار فيها.

٣. بالنسبة للحالة الليبية، فإن وجود سيف النصر عبد الجليل في وزارة الدفاع، مع عناصر زمرة الشلحي في مراكز قيادية بالجيش، يجعل الجيش في الوقت الحاضر مشكوكاً فيه أكثر من قوات الأمن.

٤. إن توسيع الجيش من شأنه أن يزيد الأعباء على الميزانية العامة، الأمر الذي سوف يكون على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل مطلباً أساسياً للاستقرار السياسي".

وأضاف المستر ستيوارت في رسالته أنه من جهة أخرى:

"١. إذا كان الليبيون مصرّين على توسيع قواتهم المسلحة (وهو ما أسرّ به وزير الدفاع الجديد سيف النصر عبد الجليل لأحد الأشخاص الذين على صلة بنا) فيغدو واضحاً أن من الأفضل أن يتّجه الليبيون نحو الغرب لطلب المساعدة.

٢. منذ تغيير الحكومة في مارس/ آذار [١٩٦٣] فإن انتشار وحدات الجيش، الذي أسسنا عليه تقديراتنا لدور كل من الجيش وقوات الأمن، لم يوضع موضع التنفيذ بعد. وفضلاً عن ذلك فإن الجيش، حتى بوضعه الحالي، هو أقوى من قوات الأمن، سواء من حيث

٨٨ الرقم الإشاري VT 1195/5 الملف السابق.

المدرعـات أو كثافـة النيران، وبالتالي فإن أي زيادة نسـبية في قوة الجيـش لن تكون ذات أهمية كبيرة. وفي جميع الأحوال فإن الأمر سوف يتطلب بعض الوقت قبل أن يُشرع فعلاً في تنفيذ هذا البرنامج، وقد يكون المشهد السياسي في ليبيا قد تغيّر كثيراً حينذاك.

٣. فيـما يتعلـق بـولاءات كل من الجيش وقـوات الأمن، فإن من المسـتبعد جـداً أن تتمكن عنـاصر ثوريـة من أن تنال رضى وتأييـد كامل الجيش أو قوات الأمـن. ومن المرجّح أن يقـع انشـطار في ولاءات كل من الجيش وقوات الأمن على أسـس جهوية ما بين موالين للنظام والعناصر المناهضة له. وفي مثل هذه الحالة فإن أي زيادة في قوة الجيش لن تكون عامـلاً مؤثـراً بشـكل كبير في الأحـداث. وعلى أية حـال فإني أشـك في أن تقوم الشرطة بتحدي الجيش على الإطلاق.

٤. مـن وجهة النظـر الاقتصادية، فإن عائدات ليبيا من النفط ينبغي أن تكون أكثر من كافية لمواجهة الأعباء المالية للقوات المسـلحة، في حين أن المسـاعدة الأمريكية المتوقعة سـوف تشكل مكسباً غير متوقع يساعد على توجيه العائدات النفطية نحو التنمية".

ولـم ينس السفير البريطاني ستيوارت أن يختم رسالته بعبارة جاء فيها:

"بالطبـع فـإن هذه الاعتبـارات هي بدرجـة كبيرة ذات طبيعـة أكاديمية، ذلـك أن الأمريكان اتخذوا قرارهم بالفعل في هذا الشـأن، وليس بمقدورنا أن نفعل شـيئاً لجعلهم يغيّرون رأيهم، حتـى لـو رغبنا في ذلك. وإنني أشـك في أنه ينبغي علينا أن نحـاول ذلك على اعتبار أن إصرار الليبيّين على توسـيع حجم جيشـهم هو العامل الحاسم، في حين أن الاعتراضات عليه تبقى في معظمها غير ذات أهمية وقائمة على مجرد تكهنات".

وفي ١٢/ ٨/ ١٩٦٣ بعث المسـتر لوكاس من السـفارة البريطانية إلى المسـتر سكريفنر برسـالة[٨٩] يخطـره بموجبهـا أن السـفارة الأمريكية أبلغتهـم أن الحكومة الليبيـة وافقت على برنامـج المسـاعدة الأمريكية المقتـرح، غير أن واشـنطن أثارت بعض النقـاط الجديدة التي شـكّلت نوعـاً من الصعوبة أمام تنفيـذه. كما أبلغه أن الطائرة التي أهدتهـا الولايات المتحدة لليبيا شـاركت في الاسـتعراض العسـكري بمناسـبة عيد الجيش الليبي (٩ أغسطس/ آب)، وكان الطياران الأمريكيان جالسين في مقعد التحكّم المزدوج بالطائرة.

وفـي ١٦/ ٨/ ١٩٦٣ بعث المسـتر روبرت دونداس من السـفارة البريطانية في بنغازي رسـالة موجهة إلى المسـتر لوكاس في طرابلس أبلغه بموجبها أن الليبيين وافقوا أخيراً على برنامج المساعدة الأمريكية، وأنه ناقش الأمر مجدداً مع جون دورمان من السفارة الأمريكية

٨٩ الرقم الإشاري VT 1195/6 الملف السابق.

في بنغازي. وقد أشار المستر دونداس في رسالته إلى سوء التفاهم الذي وقع حول صياغة مذكرة القبول الليبية، وكيف أن وزير الدفاع الليبي (سيف النصر عبد الجليل) وافق في النهاية على الصيغة وفقاً للشروط التي طلبتها الخارجية الأمريكية.[٩٠]

وفي ٢١/ ٨/ ١٩٦٣ علّق المستر بنهام من الخارجية البريطانية على المعلومات التي وصلت من السفارة بطرابلس حول برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا، بعبارة جاء فيها:

"من غير المتوقع أن تكون هذه التزويدات الكبيرة نسبياً من العتاد الأمريكي ذات فائدة عسكرية للحكومة الليبية، ذلك أن القوة العددية للجيش الليبي في الوقت الحاضر هي دون (٣٠٠٠) فرد، في حين أن البرنامج الأمريكي معدّ على أساس أن القوة العددية للجيش هي (٧٥٠٠) فرد. ومع ذلك فإن تسليم هذه الكميات من العتاد سوف يتطلب تحقيق درجة مناسبة من التنسيق بين البعثة العسكرية البريطانية والسلطات العسكرية الأمريكية في ليبيا".



٩٠ كان الجانب الليبي يرغب في وصول الطائرتين اللتين أهدتها الولايات المتحدة الأمريكية قبل التوقيع حتى تتم مشاركتها في الاستعراض، غير أن الجانب الأمريكي أصر على عدم تسليم الطائرة التي كانت رابضة في أسبانيا إلى أن يتم توقيع الجانب الليبي على برنامج المساعدة العسكرية.

زيارة فكيني للبيت الأبيض

في النصف الثاني من سبتمبر/ أيلول ١٩٦٣ ترأس فكيني وفد المملكة الليبية إلى هيئة الأمم المتحدة، حيث ألقى خطاباً أمام جمعيتها العامة (الدورة الثامنة عشرة). وفي صباح يوم ٣٠ من الشهر ذاته كان فكيني على موعد للقاء الرئيس الأمريكي كنيدي في البيت الأبيض بواشنطن. وقد تولّت نقله من نيويورك والعودة به إليها الطائرة الرئاسية، ووجد في استقباله في مطار واشنطن المستر إيفريل هاريمان W. Averell Harriman،[٩١] كما قام بتوديعه في نفس المطار المستر جيرهارد منين ويليامز.[٩٢]

وتحضيراً لهذا اللقاء أعد السكرتير التنفيذي للخارجية الأمريكية المستر بينيامين ريد Benjamin H. Read [٩٣] ورقة تحضيرية لاستعمال الرئيس كنيدي أثناء لقائه مع زائره رئيس الوزراء الليبي، ووجّه المستر ريد هذه الورقة إلى المستر ماك جورج باند McGeorge Bundy مستشار الأمن القومي.[٩٤] وجاء في تلك الورقة:

"(١) سياسات فكيني:

تولّى محي الدين فكيني (سفير ليبيا السابق في واشنطن) رئاسة الوزراء في مارس ١٩٦٣. وقد عرفت حكومته بنزاهتها، وبمنهجها العملي للتنمية الاقتصادية، وبحماستها لتطوير الدستور، وقد أعطت إحدى التعديلات الدستورية المرأة الليبية الحق في التصويت.

وفي سياسته الخارجية يميل فكيني نحو المواقف القومية العربية. وعلى سبيل المثال فهو يؤكد على القضية الفلسطينية. كما أنه أقلّ ترحيباً بوجود قاعدة ويلس، وقد أبرم أول اتفاقية تجارية (رغم أنها صغيرة) مع الاتحاد السوفييتي".

(٢) شخصيته:

فكيني في شرخ الشباب، فلم يتجاوز سنه (٣٨) عاماً. يتكلم الإنجليزية بطلاقة، ويعرف الولايات المتحدة من خلال السنوات التي أمضاها كسفير لبلاده فيها. سلوكه متواضع، ويميل إلى الرسميات. وهو محام بحكم تأهيله العلمي (تخرّج من السوربون بباريس). في

---

٩١ كان يشغل منذ إبريل ١٩٦٣ منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى.
٩٢ كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجة للشؤون الإفريقية منذ يناير/ كانون الثاني ١٩٦١.
٩٣ كان يشغل منصب مساعد خاص لوزير الخارجية والسكرتير التنفيذي للوزارة Executive Secretary منذ أغسطس/ آب ١٩٦٣.
٩٤ شغل المستر باندي هذا المنصب منذ يناير/ كانون الثاني ١٩٦١.

سبتمبر ١٩٦١ استقبله الرئيس كنيدي كسفير، وتحدث معه حول القضايا الدولية والأمم المتحدة، وكان لهذه التجربة تأثيرها الإيجابي العميق عليه.[٩٥] وكانت المرة الأخيرة التي استقبل فيها الرئيس كنيدي فكيني أثناء زيارة وليّ العهد الليبي لواشنطن في أكتوبر ١٩٦٢. وقد يكون مناسباً أن يهنئه الرئيس على ترقيته إلى منصب رئيس الوزراء منذ رآه آخر مرة".

(٣) ماذا يريد فكيني في هذه المناسبة؟

لقد طلب فكيني مقابلة الرئيس كنيدي من أجل أن يعزّز مكانته في بلاده،[٩٦] ومن المحتمل، أيضاً، من أجل طرح بعض التساؤلات حول العلاقات الليبية – الأمريكية التي هي في غاية الأهمية لليبيا، وعلى وجه الخصوص وجود قاعدة ويلس الجوية، ومستقبل المساعدات الاقتصادية لبلاده".

(٤) ماذا نريد نحن في هذه المناسبة؟

إننا نرغب أن يترك حديث الرئيس تأثيراً مضطرداً على فكيني وطريقة إدارته لسياسات ليبيا في الشؤون الدولية التي هي على العموم في انسجام مع سياستنا. كما نأمل أن تترك لديه انطباعاً واضحاً بأن مصالحنا في ليبيا (القاعدة الجوية ونشاط شركات البترول) معروفة، كما أنها تحظى بالاهتمام على أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية. وبالنظر إلى محدودية الأموال المتاحة في الولايات المتحدة لتقديم المساعدات الخارجية، فيوجد حالياً اتفاق تام في واشنطن على أن رغبة أمريكا السابقة في تقديم مساعدات كبيرة لليبيا عندما كانت فقيرة، لم تعد تجد المبررات الكافية، بعد أن أصبحت ليبيا ذات مستقبل مالي مزدهر بكل تأكيد، بسبب عائداتها النفطية المتنامية".

(٥) ما هي النقاط التي يمكن أن يثيرها فكيني؟

قد يثير فكيني مشكلة أنه عندما تقوم أمريكا (تنفيذاً للاتفاقية المبرمة معها عام ١٩٦٠) بتخفيض حجم مساعداتها السنوية من (١٠) مليون دولار إلى مليون دولار فقط اعتباراً من عام ١٩٦٥، فإن ذلك سيضع حكومته تحت ضغوط سياسية كبيرة في الداخل، ومن ثمّ فينبغي أن تستمر أمريكا في دفع مبلغ (١٠) مليون دولار أو أكثر سنوياً، وإلا فإنه سوف يُتهم (من قبل الليبيّين) بالاستسلام للنفوذ الغربي. كما أن فكيني قد يبدي أيضاً أن نقطة الخلاف الجوهرية بين بلاده والولايات المتحدة تتمثّل في دعم الأخيرة لإسرائيل. كما أنه قد يشكو من أنه في الوقت الذي تقدّم فيه ليبيا بشكل متواصل الأدلة على صداقتها للولايات المتحدة، حتى في هذه الآونة التي أصبح فيها من الأمور الصعبة الدفاع عن هذا الموقف في إفريقيا المعاصرة، فإن الولايات المتحدة تقوم بإجراء تخفيضات متواصلة على حجم المساعدات التي تقدمها إليها".

٩٥ يحتاج هذا الموضوع إلى المزيد من المتابعة وإلقاء الضوء عليه ومعرفة كيف كان تأثير هذه المقابلة.

٩٦ فكيني هو ثاني رئيس وزراء ليبي بعد مصطفى بن حليم يجرى استقباله من قبل رئيس أمريكي في البيت الأبيض.

(٦) ما الذي يمكن أن يقوله الرئيس؟[٩٧]

بمقـدور الرئيس أن يعيـد التأكيد لفكيني بأن حكومة الولايات المتحـدة مدركة وملتزمة تماماً وبشـكل متواصـل بتأكيداتهـا السـابقة واهتمامهـا باسـتقلال ليبيا وإطّـراد تقدّمها. لقد سـبق للرئيـس أن أكّد هـذا لوليّ العهد في أكتوبر الماضي (١٩٦٢). إننا نعتقد أن مصلحتنا المشـتركة يمكن خدمتها من خلال إدراك ليبيا الكامل بأننا نعتبر وجودنا هناك (يعني القاعدة العسكرية في ويلس) هو أحد العناصر التي تعزّز أمن ليبيا ووحدتها".

"نحـن نرحب بالمسـتقبل المالي الزاهر الذي ينتظر ليبيـا، وفي الوقت الذي نتفهّم فيه أنها تواجه بعض المتطلبات الحقيقية، وعلى سـبيل المثال تدريب وتجهيز جيشـها وسـلاحها الجوي، فإننا نـرى أن حاجـة ليبيا الملحّة تتمثـل في التخطيط الاقتصادي (الجيد) وليس المسـاعدات المالية. وإذا ألحّ فكيني على إثارة موضوع القضية الفلسـطينية، فينبغي على الرئيس أن يحدّثه بصراحة حول آمالنا وأهدافنا في المنطقة. ويستحسن أن يرسل الرئيس عبر رئيس الوزراء فكيني تحياته الشخصية إلى الملك إدريس ووليّ العهد الحسن".

مذكرة من كومر

وفي ٢٨/ ٩/ ١٩٦٣ أعدّ روبرت كومر[٩٨] Robert W. Komer مذكرة للرئيس كنيدي في إطار التحضير لزيارة فكيني جاء فيها:

"إنـك سـوف تقابل رئيـس وزراء ليبيا الجديـد فكيني صباح يـوم الاثنين المقبـل. وعليك أن تتحدث إليه برقّة، وأن تقنعه بأن بلاده ليست في حاجة إلى مساعدات أمريكية جديدة.

إن تعداد ليبيا هو مليون وربع مليون نسـمة. وقد عاشـوا لسـنوات على مسـاعدات الولايات المتحـدة التي أعطتهم حتى السـنة المالية ١٩٦٣ مسـاعدات قدرهـا (٢٠٦)[٩٩] ملايين دولار. والآن فـإن ليبيـا تعـوم على بحر من البـترول. وفي هذا العـام فإن عائداتها مـن البترول (٦٣) مليون دولار. وفي السـنة القادمة سـوف يزيد هذا المبلغ إلى (١٠٠) مليون دولار، وفي السـنة التالية سوف يصل إلى (٣٠٠) مليون دولار ويواصل الزيادة بعد ذلك.إن ليبيا على هذا النحو هي"كويت" أخرى ولم تعد في حاجة إلى مساعدات أمريكية".

"ولكن فكيني يسـتعمل وجود قاعدة ويلس كحجة لطلب المزيد من المساعدات منا. وفي ظل اتفاقنـا معهم عام ١٩٦٠ فإن "إيجار" القاعدة سـوف ينخفض من (١٠) مليون دولار خلال السـنوات المالية ٦٠-١٩٦٤ إلى مليون دولار واحد سـنوياً خلال السنوات ١٩٦٥-١٩٧١.

---

٩٧ كذا تعمل الدول التي تحترم مؤسسـاتها. فمسـاعدو الرئيس لم يتردّدوا في أن يوضحوا له ما الذي يجب عليه قوله لأي زائر رسـمي له، ولا يشعر الرئيس من جانبه بأن في هذا انتقاصاً من قدره أو تطاولاً عليه.

٩٨ راجع ما أوردناه في التعريف بالمستر كومر في المجلد الثالث/ الجزء الأول، ص ٣٣١.

٩٩ هذا الرقم غير دقيق ولا يوجد ما يؤكد صحته. راجع على سبيل المثال ما ورد بهذا الخصوص في المجلد الثالث/ الجزء الأول، ص ٥٢٦.

ويدّعـي فكينـي أن وجـود "القاعدة" يخلق مشـاعر معادية لهـا، ويتعلّل بأن الوسـيلة الوحيدة لتخفيف حدّة هذا العداء أن تكون هناك مساهمة أمريكية كبيرة نحو تمويل التنمية في ليبيا".

"في هذه النقطة عليك أن تتحدث إليه بصراحة بأن وجودنا في قاعدة ويلس شـأنه شأن وجود البريطانيـين في قاعـدة "العدم" (طـبرق) هما خير ضمان لتأمين ليبيا ضد أي محاولة للاسـتيلاء عليها من ناصر الذي يقف على الباب المجاور. إن وجودنا في ليبيا هو الضمان الحقيقي لأمنها. وعليك أن تقول لرئيس الوزراء الليبي (إننا لا نرى سبباً يجعلنا ندفع لهم مقابل "امتياز"[100] قيامنا بحمايتهـم، وعلى رئيـس الوزراء الليبي أن يواجه منتقديه بهـذه الحجة القاطعة). بجانب ذلك فعليـك أن تذكّره بأن الاسـتثمارات الأمريكية هي التي أعطت ليبيا ثروتها البترولية، وسـوف يكون من الصعب علينا أن نقنع الكونجرس بتقديم مساعدات إضافية لبلد وضعه المالي بهذه الجـودة. (إننـا لا نقدم مسـاعدات للسـعودية أو الكويت ومـع ذلك نقوم بحمايـة الدولتين). ينبغي أن نوضح له أن ما تحتاجه ليبيا ليس هو المال بل هو المساعدة الفنية لتتعلم كيف توظّف بحكمة كافة الأموال التي تحصّلها (وتقوم بتبذيرها). إننا على اسـتعداد للاسـتمرار في تقديم مثل هذه المساعدة وربما المزيد من المساعدات العسكرية".

"إن فكينـي قد يسـمعك أيضاً بعض النغمات المعادية لإسرائيـل. وعليك أن تكون حازماً معه وتواجهه بأننا لا ننوي أن نسمح للعرب بالهجوم على إسرائيل أو العكس. لاحظ أنك تركت انطباعاً عظيماً على فكيني عندما قابلته من قبل أثناء عمله كسفير لبلاده هنا. وقد أبديت أمامه بعض الآراء السياسية العامة. وسوف يكون سعيداً إذا فعلت ذلك مرة أخرى".[101]

رسالة من السفير لايتنر

فـي يوم ٢٩/ ٩/ ١٩٦٣ (أي اليوم السـابق على الموعد المقـرر للقاء كنيدي بفكيني؛ حـوّل المسـتر ديفيـد نيوسـوم[102] إلـى المسـتر كومـر بالبيـت الأبيـض رسـالة مؤرّخة في ١٣/ ٩/ ١٩٦٣ كانـت قـد وصلته مؤخّراً من سـفير أمريكا الجديد في ليبيا المسـتر لايتنر، وقام المسـتر كومـر بدوره بإحالة الرسـالة على الرئيس كنيدي يـوم ٣٠/ ٩/ ١٩٦٣ بعبارة موجزة جاء فيها:

"قـد يكون المرفق هو أفضـل تحضير ممكن للقائك بفكيني، وهو رسـالة كتبت مؤخّراً من قبل

١٠٠ لا يخفى لهجة السخرية والاستخفاف في التعبير.

١٠١ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦١-١٩٦٣) المجلد ٢١ – إفريقيا، ص ١٥٧-١٥٨، وقد أورد محمد حسنين هيكل ترجمة لهذه المذكرة في "**سنوات الغليان**"، ص ٧٢٣، مصدر سابق. غير أنه يلاحظ أن الترجمة المذكورة لم تتسم بالدقة، فقد أسقط منها بعض الفقـرات، كـما أن التقديم الذي أورده لهذه الوثيقة في ص ٧٢٢ لا يسـتقيم مع السـياق التاريخي لها، إذ جـاء فيه: "وكان الموقف في المغرب العربي لا يقل عنه مدعاة للقلق منه في المشرق العربي أو في الجنوب العربي. فقد راحت القاهرة تتابع محاولات أمريكية لتثبيت وجودها في قاعدة "ويلس" في ليبيا. وتظهر وثائق مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض أن سياسة الولايات المتحدة في ليبيا كانت، إلى جانب أهداف أخرى متعددة، تسعى لتعزيز وجودها العسكري قريباً من الجمهورية العربية المتحدة".

١٠٢ كان يشغل منصب مدير مكتب شؤون إفريقيا الشمالية بإدارة الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية منذ سبتمبر ١٩٦٣.

سفيرنا. وهو يصف ببلاغة موجزة جوهر المشكلة... إننا بحاجة لقاعدة ويلس لانتشار قواتنا في الشرق الأوسط، والهند، غير أن حكومة ضعيفة في ليبيا [يقصد حكومة فكيني] تترك حقنا في القاعدة يتآكل".

وكان من أهم ما جاء برسالة السفير لايتنر[١٠٣] الفقرات التالية:

"إنني لا أرغب في إخفاء انزعاجي إزاء المسار الذي تتجه فيه حكومة فكيني: تبنيه للأصوات المتطرفة الداعية إلى إلغاء الاتفاقية الخاصّة بقاعدة ويلس (والمعاهدة البريطانية)، وتحريكه لقرار قمة أديس أبابا الخاص بوقف التسلح،[١٠٤] والتعلل بالضغوط المزعومة من قبل جارات ليبيا العربية لتبرير فشل الحكومة الليبية في الدفاع علناً عن الاتفاقيات المتعلقة بالقواعد الأجنبية. إنه يسير على حبل مشدود من أجل البقاء في منصبه، ويحتاج إلى دعم شعبي لأنه لا يستند إلى دعم قبلي أو حزبي. قد يكون هذا الأمر من وراء أسلوبه الضعيف في معالجة كافة المسائل المتعلقة بالوجود العسكري الأمريكي والبريطاني في ليبيا. وبصرف النظر عن الدوافع لدى فكيني، فقد كانت محصلة كل ذلك حالة من عدم اليقين استغلها، ويستمرّ في استغلالها المعارضون المتمرسون. إن العزف على وتر العواطف الوطنية والقومية، إلى جانب الموقف الرخو من طرف الحكومة، قد يمكّن هذه القوى من إثارة مشاعر معادية للقواعد بشكل متصاعد بين الليبيّين. وباختصار، فليس من الضروري لنا أن نفهم الأمور بشكل كامل من أجل أن ندرك أن فشل فكيني وإخفاقه في التصدي بأي شكل إيجابي لحملة البرلمان والصحافة في ليبيا أدّت إلى تأجيج تلك الحملة.

"ليس علينا أن نعلم علم اليقين ما إذا كانت الحكومة هي التي أوعزت ببدء الحملة التي شنّتها الصحافة الليبية ضد قاعدة ويلس وضد شركات البترول. ما نعلمه فعلاً هو أن الصحافة في هذا البلد عليها أن تتبع سياسة الحكومة وليس بمقدورها نشر مقالات لا ترضى عنها هذه الحكومة. وفي الحقيقة فإن حكومة فكيني لا تمانع في نشر الموقف الذي اتخذته الأقلية من البرلمانيين ومن الصحافة. إن فكيني لا يستطيع أن يقنعنا بقوله إنه مضطر للرضوخ لضغط الرأي العام. إن عدم اتخاذه أي إجراء يضعه في صف المجموعة المعادية للقاعدة".

ثم يتساءل السفير لايتنر في رسالته "ماذا علينا أن نفعله إزاء هذا؟" ويجيب قائلاً:

"لست متأكداً من جدوى مجادلته بمنطق أنه من مصلحة ليبيا الإبقاء على قاعدة ويلس والقواعد البريطانية. إنه يدّعي أن الشعب الليبي يعتقد بأن القاعدة تشكّل خطراً على أمن ليبيا. إنني أعتقد أن فكيني سيكون سعيداً لرؤيتنا جميعاً نغادر ليبيا. وهو يرمي من خلال أعماله (أو من خلال موقفه السلبي) إلى التعجيل بوقوع هذه العملية".

١٠٣ من وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي. جرى الإفراج عنها عام ١٩٩١، الوثيقة رقم (003499) الميكروفيلم رقم (311).
١٠٤ لم أفهم ما الذي قصده السفير بهذه العبارة.

"إن فكيني يعلم أن الملك سوف لن يسمح بحدوث هذا الآن. كما أنه هو نفسه ربما لا يعتقد أن الوقت مناسب لذلك الآن. النقطة الرئيسية هي أن فكيني، بدلاً من أن يحاول تأخير هذا اليوم، فهو يساعد متعمداً على تقريبه".

"إنني شخصياً أفترض لأسباب عديدة أن بقاءنا في قاعدة ويلس سوف لن يستمرّ إلى ما لا نهاية. ومن ثمّ فإن سياستنا يجب أن تهدف إلى المحافظة على البقاء فيها أطول مدة ممكنة، أو المدة التي يكون من مصلحتنا البقاء فيها، غير أن المشكلة ما إذا بإمكاننا جعل الحكومة الليبية تتبنى سياسة موازية لهذه السياسة. من المؤكد أن فكيني يعلم أننا نعتبر وجود القواعد الأجنبية مفيداً لليبيا، غير أنه ربما لا يعلم أننا لا ننوي البقاء في ليبيا إلى الأبد. ومن الواضح أنه عازف عن أن يفصح لأي أحد أنه ليس من مصلحة ليبيا أن تتخلص الآن من القواعد الأمريكية (والبريطانية) العسكرية فيها. ورغم ذلك، وحتى إن لم يكن بمقدوره الإفصاح عن هذا علانية، فإن من حقنا أن نعرف موقف حكومته من هذه القضية. ولا بد لي من القول إنني لم أشاهد من قبل شخصاً مقفل الفم، متنائياً بهذا الشكل، مثل هذا الفكيني".

كما ورد في فقرة أخيرة من فقرات رسالة السفير لايتنر:

"وآخذاً في الاعتبار أن فكيني مغرور وطموح، وفضلاً عن أنه ذو ميول عربية ومصرية وإفريقية معادية لإسرائيل وللقواعد الأجنبية وللاستعمار، وأنه صاحب موقف محايد في الصراع بين الغرب والشرق، فإنه من الواجب على الحكومة الأمريكية أن تبذل جهداً خلال زيارة فكيني القادمة للولايات المتحد للتأثير على تفكيره، وإذا كان ممكناً الحصول منه على تصريح بشأن موقف حكومته إزاء قاعدة ويلس. وإنني أتمنى أن يتم ذلك بواسطة الرئيس كينيدي نفسه، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتأكيد على عدم واقعيته بمطالبته لنا بأية مساعدات اقتصادية أمريكية جديدة، وأن يقلل من تأثير اتصالاته بالوفود الإفريقية في الأمم المتحدة بنيويورك والمعادية للقواعد الأجنبية".

برقية من راسك حول المقابلة

في ٣/ ١٠/ ١٩٦٣ بعث السفير الأمريكي في ليبيا المستر لايتنر ببرقية تحمل الرقم (١٠٨) إلى واشنطن أبلغها بموجبها أنه يعتزم التحدث مع فكيني خلال الأيام القليلة التالية، وحثّ الوزارة على أن تزوّده بما يساعده على تفهم ما دار خلال لقاء فكيني بالرئيس كنيدي.[١٠٥]

وفي ٧/ ١٠/ ١٩٦٣ ردّت الخارجية الأمريكية على برقية سفيرها ببرقية جاء فيها:[١٠٦]

١٠٥ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص ١٥٩، ١٦٠.

١٠٦ البرقية موقعة من الوزير راسك، مصدر سابق ص، ١٥٩-١٦٠.

"بالإشارة إلى برقيتكم رقم (١٠٨ – طرابلس) التقى رئيس الوزراء فكيني مع الرئيس كنيدي يوم ٣٠ سبتمبر. وفيما يلي مقتطفات من "مذكرة المحادثات" التي لم تجر إجازتها بعد، وهي ما تزال موضوع مراجعة، ومن ثمّ فلا ينبغي مناقشتها مع الحكومات الأجنبية".[١٠٧]

"رحّب الرئيس بفكيني الذي أجاب بأنه يحمل إليه تحيات صداقة من الملك ومن وليّ العهد. بعد إشارة مقتضبة إلى رحلة فكيني القريبة (شهر أغسطس) لكل من الجزائر والمغرب وتونس؛ استفسر الرئيس عن الأوضاع في ليبيا. قال فكيني إن الرأي العام أبدى ترحيبه بمزيد من الإجراءات من أجل تحقيق شكل أكثر توحيداً للحكومة، ومن ثمّ فقد قامت حكومته بتعديل الدستور بما يحقق تلك الرغبة. وأضاف أن حكومته أقرت خطة خمسية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعبر عن أمله في أن تسهم الولايات المتحدة في تنفيذ هذه الخطة، فالخطة هي المفتاح لاستقرار ليبيا، وليبيا من جانبها تعوّل على الولايات المتحدة الأمريكية".

"وصف الرئيس كنيدي من جانبه التخفيضات الكبيرة التي أجراها الكونجرس على المساعدات التي تقدمها أمريكا لدول العالم، والصعوبات التي ترتبت على هذا الإجراء، ومع ذلك فإننا نحاول القيام بما في مقدورنا القيام به، وفي حالة ليبيا فهي بعائداتها النفطية ينبغي أن تكون في وضع جيد جداً معتمدة على نفسها".

"أجاب فكيني بأن عائدات النفط الليبي ستشكّل المصدر الرئيسي لتمويل الخطة. غير أن المشكلة الحقيقية سوف تكون في السنتين أو الثلاث الأولى للخطة قبل أن تكون العائدات النفطية قد استلمت، وأضاف فكيني أن للولايات المتحدة علاقة خاصّة بليبيا، وعلى سبيل المثال فإن واحدة من أهم القواعد الأمريكية موجودة في ليبيا، وليبيا تواجه مشكلة بسبب وجود هذه القاعدة".

"وذكر الرئيس أنه لاحظ من جانبه الحملات التي شنتها الصحافة الليبية على قاعدة ويلس، غير أن القاعدة مهمة للاستقرار في المنطقة، وهي ضمان لاستمرار استقلال ليبيا واستقرارها، ومن ثمّ فمن رأيه أنه من الأفضل أن يحاول فكيني إخفات الحملات الصحفية[١٠٨] وأن يتجنب جعل قاعدة ويلس قضية سياسية أساسية".

"أمّن فكيني من جانبه على أن موضوع القاعدة لا يشكل في الوقت الحاضر قضية سياسية كبرى، غير أنه أضاف ملاحظاً أن قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات كبيرة إلى ليبيا سوف يساعد على إبعاد قضية القاعدة من الساحة السياسية الداخلية".

"أكد الرئيس كنيدي على ثقل العبء الذي تشكّله التزامات أمريكا على الصعيد العالمي، وهي التزامات تستفيد منها ليبيا بشكل غير مباشر. فليبيا، كالمملكة العربية السعودية، سوف تكون

---

١٠٧ ينبغي ملاحظة هذه الدرجة العالية من الحذر في التعامل مع وثائق الدولة وأسرارها.
١٠٨ طبعاً ليس في ذلك أي بأس طالما أنه يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية حتى لو كان ضد حريّة التعبير والصحافة.

مستهدفة من قبل دول أخرى بسبب ثرواتها البترولية.[109] إن أمريكا سوف تقوم بأقصى ما بمقدورها أن تقوم به، غير أنها لا تستطيع أن تلبي كل ما تطالب به ليبيا. وحث الرئيس ضيفه فكيني لكي يشرح للشعب الليبي أن القاعدة مفيدة لاستقرار ليبيا، وأنها شيء نافع لها، وعندما تطلب منا ليبيا أن نرحل عن القاعدة فسنفعل، غير أنه إذا قيل لنا إن علينا أن نختار بين أن نسهم في تمويل خطة التنمية وبين أن نفقد القاعدة، ففي هذه الحالة سوف يكون قرارنا بالرحيل عن القاعدة.[110]

"عند ذلك قال فكيني إنه تحدث بصراحة لأن الدفاع عن وجود القاعدة ليس مهمة سهلة، ومبلغ مليون دولار فقط كإيجار لها لا يبدو شيئاً كبيراً على الرغم من وجود مساعدات أخرى".

"وأجاب الرئيس بأن سكان ليبيا لا يزيدون عن ١,٢٥ مليون نسمة، ومع ذلك فإن ليبيا تسلّمت في هذا العام (٦٥) مليون دولار كعائدات نفطية، ومن المحتمل أن تتسلم في العام القادم (١٠٠) مليون دولار، وربما يصل هذا المبلغ إلى (٣٠٠) مليون دولار سنوياً خلال أعوام قليلة. إننا نقدر الوضع في ليبيا واحتياجاتها، غير أن مثل هذه العائدات النفطية هي بشكل واضح مصدر قوة كبيرة لها".

"أشار فكيني بعد ذلك إلى أن الولايات المتحدة سمحت لليبيا باستعمال جزء صغير من قاعدة ويلس لتدريب ضباط الطيران العسكري الليبي الذي تدعمه أمريكا. إن هذه المشاركة شيء جيد، وإذا أمكن تطويرها إلى استعمال مشترك للقاعدة، فسوف يساعد ذلك كثيراً، ووافق الرئيس على أن ذلك سوف يكون مفيداً".

"واختتمت المحادثة بملاحظات من كل من فكيني والرئيس تتعلق بالحاجة إلى الحذر بشأن مستقبل الوفاق والعلاقات مع الاتحاد السوفييتي".

كما تضمنّت برقية وزير الخارجية الأمريكية راسك التي وجهها إلى السفير لايتنر؛ الإشارة إلى بعض الوقائع والمعلومات الإضافية المتعلقة بلقاء فكيني بالرئيس كنيدي، كان من بينها:

"بعد المحادثات دعا الرئيس الدكتور فكيني إلى حفل أداء المدير العام للبريد

١٠٩ كأن الولايات المتحدة ليست من بينها؟

١١٠ كما سنرى في المجلدات التالية، من المؤكد أن الرئيس كنيدي لم يكن يعني أي كلمة مما قاله، وإنما كان يقصد إفحام فكيني. وأورد صلاح الدين سالم حسن (السوري) في رسالته للدكتوراه أن فكيني ذكر أثناء إفادته أمام محكمة الشعب (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧١) أن الرئيس كنيدي كان متعاطفاً مع طلب ليبيا بإلغاء القاعدة الأمريكية من فوق أراضيها، مصدر سابق، ص ٣٦٨، ٣٦٩. وقد أكّد جون رايت هذا الأمر قائلاً بأن فكيني وجد كنيدي "متفهماً بالكامل" للمطلب الليبي، مصدر سابق، ص ١١٧.

Postmaster General لليمين. وخلال هذا الحفل قابل فكيني عدداً من الوزراء. وقام الرئيس فيما بعد بمصاحبة فكيني إلى مكتبه الخارجي حيث صافح موظفي السفارة الليبية.[111] كما طلب من فكيني أن ينقل تحياته إلى الملك وإلى وليّ العهد، واقترح على فكيني، إذا رغب في ذلك، أن يكاتبه مباشرة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.[112]

١١١ لم يجر تعيين سفير جديد لليبيا في واشنطن منذ مغادرة فكيني لهذا المنصب في فبراير/ شباط ١٩٦٣. وتفيد البرقية ذاتها أن فكيني اصطحب معه من نيويورك سكرتيره الخاص (علي بوسريويل) ورائد الشرطة (طاهر رحومة). وكان (فرج بن جليّل) المستشار بالسفارة الليبية بواشنطن؛ الدبلوماسي الوحيد الذي حضر مع فكيني أثناء اجتماعه بالرئيس كنيدي.

١١٢ تجدر الإشارة إلى أن ليبيا أعلنت يوم ٢٣/ ١١/ ١٩٦٣ الحداد الرسمي لمدة سبعة أيام إثر اغتيال الرئيس الأمريكي كنيدي.

العابدية سفيراً بواشنطن

ظل منصب سفير ليبيا لدى واشنطن شاغراً منذ مغادرة محي الدين فكيني له في فبراير/ شباط ١٩٦٣ قبيل تعيينه رئيساً للحكومة في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣. وفي ١٤/ ٩/ ١٩٦٣ قام فكيني بتسليم السفير الأمريكي في ليبيا المستر لايتنر مذكرة شفوية Note Verbale تطلب موافقة الحكومة الأمريكية بأسرع وقت ممكن على ترشيح السيد فتحي علي العابدية (الذي كان يشغل منذ ٦/ ٥/ ١٩٦٣ منصب وكيل وزارة الخارجية الليبية) سفيراً لليبيا لدى واشنطن. ويستفاد من النبذة الشخصية حول السيد العابدية:

- أنه تلقّى تعليمه الابتدائي بالأردن وأكمل تعليمه الثانوي والجامعي بالقاهرة.
- عمل سكرتيراً شخصياً للملك إدريس خلال السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥.
- عمل قنصلاً بالسفارة الليبية بواشنطن خلال عامي ١٩٥٥–١٩٥٦.
- يتكلم الإنجليزية وبعض الفرنسية.

وقد وصفته مذكرة معدة للبيت الأبيض بأنه طيب المعشر وذو ميول غربية، غير أنه يعتبر سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منحازة إلى إسرائيل.

وتفيد برقية[١١٣] مرسلة من الخارجية الأمريكية إلى سفارتها بليبيا أن الوزارة وافقت على ترشيح السيد العابدية سفيراً لليبيا لدى واشنطن. وفي ١٩/ ١٢/ ١٩٦٣ بعث السفير لايتنر ببرقية[١١٤] إلى واشنطن أفادها بموجبها أن مرسوماً ملكياً نشر في ذلك اليوم ويحمل تاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٦٣ قضى بتعيين السيد فتحي العابدية سفيراً للمملكة الليبية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

١١٣ البرقية مؤرّخة في ٢٧/ ٩/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم (14614) بالملف Pol 17 Libya - US.

١١٤ البرقية تحمل الرقم (١٩٥) موجودة بالملف السابق. ويفهم من مطالعة الوثائق الأمريكية أن السفير العابدية وصل إلى واشنطن في منتصف شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤، وقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس جونسون في فبراير/ شباط ١٩٦٤.

وثائق أمريكية محجوبة[١١٥]

يلاحظ المطالع لملفات الخارجية الأمريكية أن (١٤) وثيقة من الوثائق السرية المتعلقة بفترة حكومة فكيني جرى سـحبها[١١٦] ولم يتم الإفراج عنهـا وظلت محتوياتها طي الكتمان. وغنـي عـن القـول أن الوثائـق المحجوبـة لا بـد أنها تنطـوي علـى معلومات بالغـة الأهمية والسـرية.[١١٧] وإذا لـم يكن بمقدورنـا الآن أن نعرف، أو حتى أن نتكهـن بمحتواها، فإن ذلك لا يمنعنا من القول بأن المعلومات الواردة بها سـوف تلقي – عند الإفراج عنها – المزيد من الأضواء على وقائع وأحداث وتطورات فترة حكومة فكيني، وسوف تزيد قراءتنا وفهمنا لها وضوحاً، بل ربما ستغير إلى حد كبير من هذه القراءة والفهم.

وفيما يلي بيان بالوثائق المحجوبة عن الإفراج من ملفات وزارة الخارجية الأمريكية

رقم الوثيقة	تاريخ الوثيقة	الجهة المرسلة	الجهة الموجهة إليها	الملف	رقم الاسترجاع
1- Agram A-3	٥/ ٦/ ٦٣	السفارة/ بنغازي	الخارجية/ واشنطن	POL-2 General Reports/Stats	93953839730005 A
2- Tel. 303	٧/ ٦/ ٦٣	الخارجية/ واشنطن	السفارة/ طرابلس	POL-1 General Policy Background	9395383973 00003 A
3- Tel.342	١١/ ٦/ ٦٣	السفارة/ طرابلس	وزير الخارجية	POL-1 General Policy Backgrounds	9395383973 0003 A
4- Tel. 308	١٢/ ٦/ ٦٣	الخارجية/ واشنطن	السفارة/ طرابلس	POL-1 General Policy Backgrounds	9395383973 0003 B
5- Agram A -418	١٢/ ٦/ ٦٣	السفارة/ طرابلس	الخارجية/ واشنطن	POL-1 General Policy Backgrounds	9395383973 00002

١١٥ أشرنـا في أكثـر مـن موضع مـن فصول هذا المجلد إلى وجود عـدد من وثائق الخارجيـة البريطانية التي لم يتم الإفـراج عنها. راجع مبحث "نشـاط القـوى الوطنية والحزبية" في فصـل "تواصل الصراع الداخلي" وكذلك مبحث "اجتماع لنـدن – يونيو/ حزيران ١٩٦٣" في فصل "التنسيق البريطاني والأمريكي".

١١٦ تم سحب جميع هذه الوثائق الأربع عشرة بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٣ عدا واحدة منها جرى سحبها في ٩/ ٢/ ١٩٩٤. وقد ورد اسم المستر هاملتون Hamilton على اعتبار أنه موظف وزارة الخارجية الأمريكية الذي قام بسحب هذه الوثائق.

١١٧ ورد بالمذكرة التي تركت في موضع كل وثيقة جرى سحبها عبارة "تم سحب الوثيقة لأنها تضمنت معلومات ذات تصنيف أمني
"The item identified above has been withdrawn because it contains X Security Classified Information"
راجع ملحق الوثائق الأمريكية.

6- Agram A-419	١٢/٦/٦٣	السفارة/ طرابلس	الخارجية/ واشنطن	POL-2 General Policy Backgrounds	9395383973 00005
7- Agram A-1	٢/٧/٦٣	السفارة/ طرابلس	الخارجية/ واشنطن	POL-23 Internal Security	939538 03974 00002
8- Agram CA–2938 مع ملحقات	١٣/٩/٦٣	الخارجية/ واشنطن	السفارة/ طرابلس	POL-1 Libya UK	939571 00011 00021
9- محضر محادثة	٣٠/٩/٦٣	الخارجية/ واشنطن	السفارة/ طرابلس	Political Affairs & Relations	939538 03974 00009
10- Agram A-160	٢/١٢/٦٣	السفارة/ طرابلس	الخارجية/ واشنطن	POL-2 General Reports/ Stats Political Affairs & Reports	939538 03973 00004
11- Tel. 207	٢٣/١٢/٦٣	الخارجية/ واشنطن	السفارة/ طرابلس	POL-1 General Policy Backgrounds	939538 03974 00006
12- Agram A-64	٢٣/١٢/٦٣	السفارة/ بنغازي	الخارجية/ طرابلس	Political Affairs & Relations	939538 03973 00001
13- Tel. 207	٢٧/١٢/٦٣	السفارة/ طرابلس	وزير الخارجية	Political Affairs & Relations	939538 03974 00004
14- Tel. 1255	٣٠/١٢/٦٣	الخارجية/ واشنطن	السفارة/ الرباط	Political Affairs & Relations Libya-A	939538 03974 00003

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية حول البيان السابق:

١. من الواضح أن الوثائق الست الأولى متقاربة التواريخ (ما بين ٥ و١٢/ ٦/ ١٩٦٣) ومن المرجّح أن تكون متعلقة بموضوع واحد. تجدر الإشارة إلى أن هذه هي الفترة ذاتها التي أطلع خلالها أحد دبلوماسيي السفارة الأمريكية بلندن أحد مسؤولي الخارجية البريطانية على وثيقة سرية للغاية ورفض ترك صورة منها معه.[١١٨]

٢. الوثيقة الثانية هي الوحيدة التي جرى سحبها في تاريخ مختلف (٩/ ٢/ ١٩٩٤) عن بقية الوثائق التي جرى سحبها جميعاً في ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٣.

٣. إذا صحت الواقعة التي أشرنا إليها في مبحث "زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات" من هذا الفصل؛ فإننا نرجّح أن تكون الوثيقة رقم (٩) المؤرّخة في ٣٠/ ٩/ ١٩٦٣ الخاصّة بمحضر محادثة جرت في وزارة الخارجية بواشنطن، ذات صلة بهذا الموضوع.

١١٨ راجع مبحث "اجتماع لندن – يونيو/ حزيران ١٩٦٣" في فصل "التنسيق البريطاني الأمريكي".



الفصل التاسع

العلاقات مع بريطانيا

مباحث الفصل التاسع

* تمهيد

* مراجعة المعاهدة والاتفاقية المالية

* خطة الطوارئ الجديدة

* تساؤلات بريطانية جوهرية

* اهتمام بريطاني بالقوى الجديدة

* المساعدة الفنية وموقف وزارة التعاون الفني

* متفرقات

* رؤية بريطانية ختامية

تمهيد

أشرنا في مبحث سابق[1] إلى المخاوف المبكرة التي سيطرت على رجال السفارة البريطانية في ليبيا، ومن ورائهم رجال الخارجية البريطانية، في أعقاب تعيين فكيني رئيساً جديداً للوزارة خلفاً لمحمد عثمان الصيد، كما ألمحنا أيضاً إلى التوصيات المتلاحقة التي صدرت عن الدبلوماسيين البريطانيين (في طرابلس ولندن) بضرورة الاهتمام بفكيني باعتباره أحد القيادات السياسية الليبية الشابة الواعدة.[2]

لقد تجاذب هذان الاعتباران الأساسيان (المخاوف من فكيني من جانب، والدعوة إلى الاهتمام به من جانب آخر) فضلاً عن بعض العوامل الطارئة المتمثلة في عدم الاطمئنان لاستقرار النظام في ليبيا، وتدهور الوضع الاقتصادي العام لبريطانيا، والمراجعة التي قامت بها بريطانيا لإستراتيجيتها في الشرق الأوسط، تجاذب كل ذلك سياسات بريطانيا تجاه حليفتها المملكة الليبية خلال فترة حكومة فكيني الذي نظرت إليه بريطانيا على أنه أول رئيس وزراء ليبي يتم اختياره من قبل الملك إدريس دون علم بريطانيا المسبق.[3]

١ راجع مبحث "تكهنات ومخاوف غربية" في فصل "البداية الواعدة" من هذا المجلد.
٢ راجع فصل "تواصل الصراع الداخلي" من هذا المجلد.
٣ راجع فصل "التنسيق الأمريكي – البريطاني حول ليبيا" من هذا المجلد.

مراجعة المعاهدة والاتفاقية المالية[٤]

فـي أواخر أيام حكومة عثمان الصيـد (١٩٦٠–١٩٦٣) تمّ الاتفاق بينها وبين الحكومة البريطانيـة على تأجيل المحادثات لإعادة النظر في المعاهدة والاتفاقية المالية بينهما، والتي كان سـيحل موعـد مراجعتها فـي يوليو/ تموز عام ١٩٦٣ (أي بعد مضي عشـر سـنوات من توقيعها عام ١٩٥٣) إلى عام ١٩٦٥، على أن يتم تنفيذ الاتفاق بأسلوب تبادل الرسائل.[٥] غير أن حكومة الصيد سـقطت في شـهر مارس/ آذار عام ١٩٦٣ قبل أن يتم الإعلان عن الاتفاق وتبادل الرسـائل بشأنه بين الحكومتين الليبية والبريطانية، وبالتالي فقد بقي الموضوع معلّقاً، وشكّل أحد الملفات الساخنة في العلاقة بين البلدين بسبب تحرّج فكيني من هذا الموضوع، وعدم رغبته في إعطائه أي نوع منن العلانية.

ستيوارت يثير الموضوع مع فكيني

قـام السـفير البريطاني سـتيوارت بإثارة هذا الموضـوع في أحد لقاءاتـه المبكرة برئيس الوزارة الجديد فكيني (يوم ٩/ ٤/ ١٩٦٣)، وطيّر بهذا الخبر برقيّة[٦] إلى لندن جاء فيها:

> "عندمـا قابلت رئيس الوزراء/ وزير الخارجية بالبيضاء يوم ٩/ ٤ سـألته عما إذا كان مسـتعداً للاتفاق حول تاريخ معين للإعلان عن تبادل الرسائل المتعلقة بتأجيل موعد مراجعة المعاهدة. قال فكيني إنه اطلع الآن على الرسائل الموجودة بملفات الحكومة حول هذا الموضوع، غير أنه عـبّر عـن رغبته في ألا يتم الإعلان عنه، وأن موضوع القواعد الأجنبية برمّته هو ذو حساسـية عاليـة، وأن هنـاك ضغوطاً داخلية وخارجية بشـأنه، وأن حكومته لم تقـم بعد بتحديد موقفها تجاهه".

ومضى السفير ستيوارت في برقيته:

> "وأكّـد فكيني أنه لا يعني بهذا أن حكومته عندما تقوم بتحديد موقفها إزاء الموضوع سـيكون مختلفـاً عن موقف الحكومة السـابقة. غير أنه واصل حديثـه قائلاً إنه في حالة الإعلان عن هذا الاتفاق، سـوف يجري، بـكل تأكيد، النقاش حولـه، وعند قيامه بالدفاع عـن إجراء الحكومة

٤ جميع الوثائق الخاصة بهذا الموضوع موجودة بالملف FO 371/173 247.

٥ راجع مبحث "العلاقات مع بريطانيا" فصل "حكومة محمد الصيد.. ونهاية حقبة" الصفحات (١٨٧–١٩٣) بالمجلد الثالث.

٦ البرقية تحمل الرقم (١٢٩) ومؤرّخة في ١١/ ٤/ ١٩٦٣ وتحمل الرقم الإشاري VT 1054/19 بالملف FO 371/173 247.

السابقة سيكون قد اضطر لتبني موقف سابق لأوانه، وقبل أن تكون حكومته قد تمكّنت من دراسة الموضوع وتحديد سياسة ثابتة بشأنه. إن الموضوع بكامله شديد الحساسية لدرجة لا تسمح بأي ارتجال، وبناء على ذلك فإن فكيني يرغب ألا يكون هناك إعلان بشأنه. أما في حالة قيام أحد النواب [الليبيّين] بالسؤال بشكل مستقل حول الموضوع (وهو ما يأمل فكيني ألا يحدث) فسيكون ذلك أمراً مختلفاً، وفي هذه الحالة سيرد فكيني قائلاً ببساطة إن تبادل الرسائل [حول تأجيل مراجعة الاتفاقية] قد تم الاتفاق عليه من قبل الحكومة السابقة وأن الرسائل المتعلقة بالموضوع موجودة ضمن ملفات الدولة".

وأضاف السفير البريطاني ستيوارت في برقيته:

"وقد أجبت فكيني قائلاً إنه فيما يتعلق بالحكومة البريطانية، فإنني أعتقد أنه لا يمكن تجنب الإعلان عن الاتفاق، فبدون هذه الخطوة سوف يصعب علينا الحصول على موافقة البرلمان البريطاني لتقديم المساعدات المالية لليبيا. وعلّق فكيني قائلاً إنه بالإمكان إتمام ذلك سرّاً، ومن المؤكد أن الأمريكان يمكنهم تدبير مثل هذا الأمر سرّاً. وأجبت فكيني مشككاً في إمكانية قيامنا بذلك، ومع ذلك فسوف أقوم بإبلاغ الخارجية البريطانية بمضمون المحادثة التي جرت بيننا، كما أبلغته بأنني سوف أطلب مقابلته مرة ثانية حول الموضوع. كما اقترحت أيضاً أن بالإمكان الإعلان عن الاتفاق داخل البرلمان البريطاني دون حاجة لإعلان مماثل في ليبيا. وقد عقب فكيني على اقتراحي قائلاً إن أي نقاش داخل البرلمان البريطاني سوف يتم نشره في الصحافة، وستعلم به الحكومات الأجنبية، وسوف يؤدّي ذلك إلى وضع حكومته تحت ضغط خارجي وداخلي قوي. عند ذلك ذكّرني فكيني بأن الانتخابات التشريعية للبرلمان الليبي الجديد[7] سوف تحلّ مع نهاية العام (١٩٦٣)، وهو لا يرغب في أن يكون موضوع القواعد الأجنبية أحد القضايا المثارة في هذه الانتخابات، وهو ما سوف يحدث في حال قيام نقاش حول موضوع الإعلان عن الاتفاق لتجديد المعاهدة".

وأضاف السفير البريطاني في برقيته معلّقاً:

"وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه أثناء مناقشة البرلمان الليبي لسياسة حكومة فكيني الخارجية، صفّق النواب طويلاً للكلمة التي ألقاها النائب علي مصطفى المصراتي، وعبّر خلالها عن أمله في أن تتضمن سياسة الحكومة الجديدة العمل على إلغاء القواعد الأجنبية في ليبيا".

كما أضاف السفير في فقرة ختامية من برقيته أنه خرج من الاجتماع مع رئيس الوزراء فكيني يوم ٩/ ٤/ ١٩٦٣ بانطباع قوي:

"أ- بأن الحكومة البريطانية كانت محظوظة جداً بتمكنها من تبادل الوثائق المتعلقة بالاتفاق

٧ راجع مبحث "تأجيل الانتخابات العامة" بفصل "البداية الواعدة" في هذا المجلد.

على تأجيل النظر في المعاهدة قبل سقوط الحكومة السابقة (حكومة الصيد).

ب- إذا ترك الأمر لفكيني فسوف لن يتراجع عن خطوة تبادل الوثائق السرية بشأن الاتفاق، غير أنه في حال قيام نقاش حول الموضوع داخل البرلمان فمن المستبعد أن يتصدى فكيني للدفاع بحماسة عن سياسة هي من عمل الحكومة السابقة.

ج- على الرغم من أن الوضع الحالي للحكومة الليبية ليس قوياً، فإنه من المحتمل، في حالة تعرّضها لأي ضغط، أن تحصل على قرض، ومن ثم يكون بمقدورها تجنّب اعتمادها الحالي على المساعدة المالية (من بريطانيا)".

مذكرة من إعداد سكريفنر

تفيد رسالة الأدميرالية البريطانية[٨] المؤرّخة في ١٥/ ٤/ ١٩٦٣ اطلاع رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ماكميلان) على برقية السفير ستيوارت رقم (١٢٩) وأنه طلب رأي وزارة الخارجية حول موضوعها.

وبتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٦٣ أعد المستر سكريفنر (مدير إدارة شمال إفريقيا بالخارجية البريطانية) مذكرة داخلية لإطلاع رئيس الوزراء حول موضوع الإعلان عن تبادل الرسائل المتعلقة بالاتفاق الذي جرى بين الحكومتين البريطانية والليبية لتأجيل إعادة النظر في المعاهدة بينهما من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٥. وجاء في تلك المذكرة:[٩]

١. "أبلغ رئيس الوزراء الليبي الجديد سفيرنا أنه لا يرغب في إصدار أي إعلان حول تبادل المذكرات الذي تم توقيعه في ٧/ ٢/ ١٩٦٣[١٠] وتم بموجبه الاتفاق على تأجيل مراجعة المعاهدة والاتفاقية المالية من عام ١٩٦٣ إلى العام ١٩٦٥". وقد تساءل رئيس الوزراء (ماكميلان) عما توصي به وزارة الخارجية في هذا الصدد.

٢. "إن المذكرات المتبادلة تنص على أن تستمر ليبيا خلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ في تسلم مساعدات مالية منا [بريطانيا] بمعدل ٣,٢٥ مليون جنيه إسترليني سنوياً. وفي انتظار مراجعة الاتفاقية المالية، جرى بالفعل تخصيص مبالغ لمواجهة هذا الالتزام ضمن تقديرات الميزانية المدنية Civil Estimates للعام المالي ٦٣/ ١٩٦٤، ولا توجد ضرورة لإصدار إعلان للحصول على التفويض المالي اللازم، على الرغم من استمرار الحاجة إلى عرض المذكرات المتبادلة على البرلمان [البريطاني] وتسجيلها لدى السكرتارية العامة للأمم المتحدة".

---

٨ ذات الرقم الاشاري VT 1054/19 بالملف السابق.

٩ المذكرة تحمل الرقم الإشاري VT 1054/21.

١٠ أواخر أيام حكومة محمد عثمان الصيد.

٣. "بمقدورنا، دون حاجة للإخلال بالإجراءات الدستورية المتبعة، تعليق هذا الإجراء إلى حين الانتهاء من إجراء الانتخابات العامة في ليبيا والمتوقع لها أن تتم في نهاية السنة المالية الحالية. ومن المحتمل أن نعرّض أنفسنا بهذا الإجراء للانتقاد داخل البرلمان [البريطاني] بسبب تطاول التأخير في الإعلان [عن الاتفاق]، غير أن من المستبعد أن يكون تأجيل مراجعة المعاهدة خبراً ذا أهمية كبيرة. إنني أقترح أن يكون لدينا الاستعداد لقبول المخاطرة".

٤. "على أية حال فإن إعلاننا عن الموضوع ينبغي أن يتم خلال السنة المالية الحالية، وإلا فسنجد أنفسنا في مواجهة صعوبات بشأن إجراءات المحاسبة البرلمانية، على اعتبار أنه يجب النظر إلى تبادل المذكرات على أنه الأساس الذي يتم بموجبه التخويل بدفع المساعدات".

٥. على الرغم من أنه يمكن، على هذا النحو، التغلب على المشكلة التي أثارتها رغبة رئيس الوزراء الليبي في تجنب الدعاية (حول الموضوع)، فإن مغزى ملاحظات فكيني يظل غير مريح. وسأتناول هذا الموضوع في مذكرة خاصة...".

وقد قام وزير الخارجية (أليك دوغلاس هوم) بتضمين فحوى ما جاء بالمذكرة السابقة في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء (ماكميلان) مؤرّخة في ٢٣/ ٤/ ١٩٦٣،[١١] أشار في نهايتها إلى أن دراسة منفصلة هي في طور الإعداد حول الموضوع والمخاوف من فقدان الحقوق الواردة بالمعاهدة، كما بعث بنسخ منها إلى كل من وزيري الخزانة والدفاع،[١٢] كما أرفق بها مشروع رسالة موجّهة إلى السفير ستيوارت تتضمن تعليمات الوزارة حول الموضوع، وجاء فيها:

"بالإشارة إلى برقيتكم رقم (١٢٩) المؤرّخة في ١١/ ٤/ ١٩٦٣ حول مراجعة الاتفاقية:

١. بمقدوري أن أوافق على أنه لا توجد ضرورة لإعلان خاص حول تبادل المذكرات، غير أنه يظل من الضروري نشر التبادل ككتاب أبيض White Paper في وقت ما، وفيما بعد تسجيل المذكرات لدى الأمم المتحدة. وينبغي أن يتم كل ذلك خلال السنة المالية الحالية. وعلى أية حال فبالإمكان إتمام النشر بعد الانتخابات الليبية.

٢. أرجو التحدث، وفقاً لما ورد، مع رئيس الوزراء [فكيني]. وإذا كان هناك ضرورة؛ فعليك أن تشرح له أنه خارج عن المألوف تماماً تعطيل نشر وثيقة من هذا النوع كل هذه المدة. وأن مثل هذه الأمور لا يمكن تدبيرها بسرية وبدون إخطار البرلمان [البريطاني] بها.

١١ تحمل الأرقام الإشارية VT 1054/20 PM 63/59.
١٢ الأرقام الإشارية 216، 218، VT 1054/21.

٣. ولمعلوماتك الخاصّة، فمن الضروري أن تعلم، فضلاً عن ذلك، أن البند التالي تم إدراجه ضمن تقديرات الميزانية المدنية الخاصّة بالعام المالي ٦٣/ ١٩٦٤ وجرى نشره في منتصف مارس (١٩٦٣):

[ب. (١) ليبيا (منحة مساعدة)

في انتظار مراجعة الاتفاقية المالية المؤرّخة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣ (انظر CMI 8914) تخصص حكومة صاحبة الجلالة للسنتين الماليتين اعتباراً من ١/ ٤/ ١٩٦٣ مساهمة سنوية لدعم الميزانية الليبية مقدارها ٣,٢٥ مليون جنيه إسترليني].

تعليق رئيس الوزراء البريطاني

في ٢٣/ ٤/ ١٩٦٣ بعث المستر فيليب Philip من مكتب رئيس الوزراء ماكميلان إلى المستر بريدجس T. E. Bridges بوزارة الخارجية البريطانية رسالة قصيرة جاء فيها:

"مثلما أبلغتك بالهاتف؛ فإن رئيس الوزراء طالع مذكرة وزير الخارجية رقم PM 63/59 المؤرّخة في ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣ حول مراجعة المعاهدة مع ليبيا، وقد علق عليها بالآتي:

"إنني أتساءل فيما إذا كان الأمر يستحق كل هذه المعاناة؟ لماذا يجب علينا أن ندفع لهم مقابلاً لحقوق من الواضح أننا سوف نفقدها؟ إنني حريص على قراءة نتائج الدراسة[١٣] التي أشرت إليها في مذكرتك".

"أعتقد أنه ينبغي استشارة رئيس مجلس العموم ورئيس الكتلة البرلمانية (لحزب المحافظين) قبل توجيه الرسالة إلى السفير".

توقيع هارولد ماكميلان ٢٣ إبريل.

ولم يعلّق رئيس الوزراء على مشروع الرسالة المقترح إرسالها إلى السفير بطرابلس، وإنني أفهم من ذلك أنه ينبغي عليك استشارة كل من رئيس مجلس العموم ورئيس الكتلة البريطانية (للحزب) قبل توجيه هذه الرسالة".

تداعيات بريطانية أخرى

في ٢٦/ ٤/ ١٩٦٣ وجّه وزير الخارجية هوم رسالة إلى المستر إيان ماكلويد Iain Macleod[١٤] أورد فيها ما سبق أن أشار إليه في رسالته السابقة (إلى رئيس الوزراء) حول

---

١٣ كان وزير الخارجية هوم قد أشار في مذكرته المؤرّخة في ٢٢/ ٣/ ١٩٦٣ إلى أن وزارته عاكفة على إعداد دراسة حول مستقبل حقوق بريطانيا بموجب المعاهدة مع ليبيا، بما في ذلك فرص نجاح إعادة النظر في المعاهدة خلال عام ١٩٦٥.

١٤ لانكستر كان يشغل منصب مستشار دوقية لانكستر Chancellor of the Duchy of Lancaster.

خلفيات وتطورات الموضوع، مضيفاً أنه، حتى يومذاك، لم يتم الإعلان عنه داخل البرلمان، وأن البيـان الأبيض[١٥] White Paper الذي يتضمن تبـادل المذكرات، لم تتم طباعته بعد. كما عبّـر عن اعتقاده بأن نشـر البند الـوارد في التقديرات (الخاصّة بالميزانيـة) يفي بالحد الأدنى من المتطلبات الدستورية، وأنه بالإمكان تحقيق الاستجابة لطلب رئيس الوزراء الليبي بعدم نشر البيان الأبيض إلا بعد إجراء الانتخابات (التشريعية) في ليبيا مع نهاية العام. كما أضاف الوزير هوم بأنه ربما تعرّض الحكومة نفسـها لبعض الانتقادات داخل مجلس العموم بسبب تأخير النشـر، غير أنه شـخصياً يعتقد بأن الموضوع سـوف لن يثير الكثير من الاهتمام داخل البرلمـان، ومع ذلك فبالإمكان تحمّل المخاطـرة التي يمكن أن تترتب عليه. كما أنه يرى أن عملية النشـر (الإعلان) ينبغي أن تتم خلال العام المالي الحالي إذا أريد التقيد بالحد الأدنى من متطلبات الإجراءات المحاسبية البرلمانية.

كما اقترح الوزير هوم في النهاية إرسـال "مشروع رسـالة التوجيهات"، السابق إيرادها، إلى السـفير بطرابلس. كما أضاف أن مشـروع الرسالة سـبق عرضه على رئيس الوزراء، وأنه لم يعلّق عليه، واقترح استشـارة المستر ماكلويد والمستر مارتن ريدمين Martin Redmayne حول سلامة المسائل الإجرائية المقترحة.

وفي ٢٥/ ٤/ ١٩٦٣ أعدّ المستر سكريفنر مذكرة داخلية موجهة إلى السكرتير الخاص لرئيـس الـوزراء[١٦] أشـار فيهـا إلـى ملاحظـات رئيس الـوزراء ماكميـلان حول رسـالة وزير الخارجيـة هوم المؤرّخة في ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣، وأفاد بأنه أرفق بتلك المذكرة مشـروع رسـالة موجهـة من الوزير إلى رئيس مجلـس العموم The Leader of the House مع صورة منها إلى رئيـس كتلة حـزب المحافظين بالمجلـس The Chief Whip مؤملاً موافقتـه على ما جاء في مشروع الرسالة.

كما أضاف المسـتر سـكريفنر منبهاً إلى أن الدراسـة التي وردت الإشارة إليها في رسالة الوزير سوف تأخذ شكل ورقتين؛ الأولى، وهي الآن في صورتها النهائية، عبارة عن تقدير أعد من قبل لجنة المخابرات المشتركة Joint Intelligence Committee (J. I. C) حول التطورات المحتملة في ليبيا قبل وبعد وفاة الملك إدريس. أما الورقة الثانية فقد جرى إعدادها من قبل "لجنـة التوجيه بوزارة الخارجيـة" Foreign Office Steering Committee وتناولت ما ينبغي علـى بريطانيـا القيام به في ضوء ما جاء بالورقة الأولى. كما أضاف أنه سـيتم إنجاز الورقتين قريباً، وستؤخذ ملاحظات رئيس الوزراء بعين الاعتبار في الورقة الثانية.

١٥ يمكن ترجمة White Paper بالبيان الأبيض أو الكتاب الأبيض أو التقرير الحكومي الرسمي.
١٦ تحمل الرقم الإشارة VT 1054/22.

وبتاريـخ ١/ ٥/ ١٩٦٣ وجـه المسـتر فينـش W. A. Finch السـكرتير الخاص للمسـتر إيان ماكلويد رسـالة قصيرة إلى المسـتر ثوماس J. C. Thomas بمكتب وزير الخارجية أفاده بموجبهـا موافقـة المسـتر مـاك على تأجيل نشـر الإعـلان عن تبـادل المذكرات إلـى ما بعد الانتخابات الليبية المزمعة في نهاية عام ١٩٦٣، وكذلك عدم اعتراضه على مشروع الرسالة التي يراد توجيهها إلى السفير البريطاني في ليبيا.

السفير البريطاني يتلقى التعليمات

في ٣٠/ ٤/ ١٩٦٣ تمكّنت الخارجية البريطانية من إرسال التعليمات إلى سفيرها بليبيا رداً على برقيته ذات الرقم (١٢٩) المؤرّخة في ١١/ ٤/ ١٩٦٣، وقد تم ذلك بموجب البرقية رقـم (١٥١)، ولـم يخرج نص البرقية عما ورد في مشـروع الرسـالة الذي أعدتـه الخارجية البريطانية وأُرسل إلى رئيس الوزراء ماكميلان بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٦٣ كما سلفت الإشارة.

وفـي ضوء التعليمـات التي وصلته بموجب البرقية (١٥١) قام السـفير البريطاني بثلاثة لقـاءات مـع المسـؤولين الليبيّيـن حـول الموضـوع، كان أولها مـع وكيـل وزارة الخارجية والآخران مع رئيس الوزراء.

وقد أشـار السـفير إلى اللقاء الأول (مع وكيل وزارة الخارجية) في برقيته إلى الخارجية البريطانية ذات الرقم (١٦١) بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٦٣[١٧] وجاء فيها أنه تحادث مع وكيل وزارة الخارجية بمدينة البيضاء في الأسـبوع السـابق في ضوء ما جاء في برقية الخارجية البريطانية رقم (١٥١)، وأضاف أنه بدا له أن المسـؤول الليبي متفهم للوضع، ووعده بأنه سـوف يقوم بإبلاغ رئيس الوزراء فكيني بالموضوع. وقد تضمّنت البرقية ذاتها إشـارة من السـفير إلى أنه تناول الموضوع مع فكيني نفسـه خلال لقاء بينهما يوم ١٣/ ٥/ ١٩٦٣ وأن الأخير أبلغه بأنه سوف يقوم بعرض الموضوع على مجلس الوزراء، وسيعاود الحديث معه حوله مجدداً.

وبتاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٦٣ بعث السـفير سـتيوارت إلـى لندن بالبرقية رقـم (١٦٨) وأبلغ بموجبهـا الوزارة أنه قابل فكيني صباح اليوم ذاته، وأن الأخير تسـاءل حول ضرورة الإعلان عن تبادل المذكرات وتسـجيلها بالأمم المتحدة. وأفاد السـفير في برقيتـه أنه رد على فكيني موضحـاً لـه أنـه مادام قد جـرى تسـجيل المعاهـدة الأصلية لدى الأمـم المتحـدة فإن ذلك يستوجب تسجيل أي تعديل يتم الاتفاق على إدخاله عليها فيما بعد. كما أشار السفير إلى أنه أضـاف فـي توضيحه لفكيني بأنه على الرغم من أن هذا الأمر خـارج عن العرف المتبع عادة

---

١٧ الرقم الإشاري VT 1054/19.

من قبل بريطانيا، فإنه بالإمكان تأجيل ذلك حتى نهاية السنة المالية الحالية، أي حتى فبراير، مارس/ شباط، آذار ١٩٦٤. كما أفاد السفير في برقيته أن فكيني علق على ذلك بأن هذا الوضع سوف يعطي الطرفين وقتاً كافياً لمناقشة هذا الموضوع مرة أخرى. وأضاف السفير أنه وافق فكيني على ملاحظته، مؤكداً مرة ثانية على ضرورة القيام بالإعلان عن الموضوع.

البيان الأبيض

في ٤/ ٧/ ١٩٦٣ بعث المستر لورنس من الخارجية البريطانية رسالة[١٨] إلى السفير ستيوارت أرفق بها نسختين من مسودة البيان الأبيض الذي كانت الحكومة البريطانية بصدد إصداره. وبعد أن أشارت الرسالة في صدرها إلى برقية السفير المؤرخة في ١٨/ ٥/ ١٩٦٣ حول لقائه مع فكيني أوردت ما يلي:

"أرفق لكم نسختين من مسودة البيان الأبيض، الذي ينبغي أن ينشر، كما تعلم، بعد فترة قصيرة من التوقيع على تبادل المذكرات. إننا سنكون ممتنين إذا انتهزتم الفرصة المناسبة وأطلعتم فكيني على المسودة. وأعتقد أنه سيدرك أن نشر تبادل المذكرات سوف لن يثير اهتماماً كبيراً، وربما لا شيء على الإطلاق، في الصحافة العالمية. وعلى الرغم من استعدادنا للانتظار - إذا كان هناك ضرورة له - حتى فترة متأخرة من العام المالي قبل عرض هذه المذكرات على البرلمان (وهو ما يجب علينا فعله قبل نهايته)، فإن التعجيل بعرضها سوف يكون أفضل لنا وهو ما سيجعلنا سعداء".

وفي ١٠/ ٧/ ١٩٦٣ بعث السفير ستيوارت البرقية رقم (٢١١) إلى الخارجية البريطانية[١٩] شكرها بموجبها على برقيتها ذات الرقم (١٦٨) التي نبهته إلى ضرورة تسجيل أيّ تعديل للمعاهدة بالأمم المتحدة، ذلك أن فكيني - حسب اعتقاده - سوف يكون حريصاً بوجه خاص على التقيد بهذا الأمر.

وفي ١٢/ ٧/ ١٩٦٣ بعثت الخارجية البريطانية إلى سفارتها في ليبيا بالبرقية ذات الرقم (٢٢٠) وجاء فيها:

"إن المادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة تلزمنا بتسجيل كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية بالسكرتارية العامة للهيئة في أسرع وقت ممكن. إن تأجيلنا لعملية التسجيل كل هذه المدة يعني أننا فنياً خالفنا هذه المادة. إن فكيني ينبغي أن يكون، من خلال ارتباطه السابق بالأمم المتحدة، مدركاً لهذه الحقيقة. إن التزامنا بعملية التسجيل هو على نفس درجة أهمية عرضه على البرلمان".

١٨ الرقم الإشاري VT 1054/19.
١٩ الرقم الإشاري VT 1054/19 D.

فكيني يستجيب أخيراً

في ١٥/ ٨/ ١٩٦٣ بعث المستر لوكاس من السفارة البريطانية بطرابلس رسالة[٢٠] إلى المستر بنهام بالخارجية البريطانية أفاد بموجبها:

"أن السفير ستيوارت ناقش يوم ٨/٣ مع رئيس الوزراء فكيني مسودة البيان الأبيض المتعلق بتأجيل مراجعة المعاهدة وترك معه نسخة منها. ذكر الدكتور فكيني أنه سوف يدرس المسودة ويتصل بالسفير قريباً. إن السفير يعتقد أنه من المحتمل أن يوافق فكيني على نشر الاتفاق (حول تأجيل إعادة النظر في المعاهدة) مع نهاية العطلة الصيفية للبرلمان أي في شهر أكتوبر القادم".

لقد تعلل فكيني طويلاً بموضوع الانتخابات العامة التي كانت منتظرة في أواخر عام ١٩٦٣ كمبرر لطلب تأجيل الإعلان عن تبادل المذكرات مع الحكومة البريطانية حول تأجيل النظر في المعاهدة من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٥. وكما مر بنا فقد أظهرت بريطانيا استعداداً لتفهّم هذه الحجة والاستجابة لطلب فكيني بعدم الإعلان عن الموضوع إلى ما بعد إجراء تلك الانتخابات. غير أنه فقد حجته حين تمّ تأجيل تلك الانتخابات إثر صدور مرسوم ملكي في ٧/ ١١/ ١٩٦٣ يدعو الهيئة البرلمانية الثالثة للانعقاد في دورة برلمانية تكميلية خامسة يوم ٧/ ١٢/ ١٩٦٣.[٢١]

إن هذا التطور، على ما يبدو، أفقد فكيني حجته في الاستمرار بالمطالبة بتأجيل الإعلان عن الاتفاق، ودفعه للاستجابة لطلب الحكومة البريطانية بضرورة نشره، وهو ما تم خلال مراسم احتفال جرى يوم ١٠/ ١٢/ ١٩٦٣ حضره عن الجانب الليبي محي الدين فكيني وعن الجانب البريطاني السفير ستيوارت.

ويوجد بهذا الخصوص، ضمن وثائق الخارجية البريطانية المفرج عنها، مذكرة من إعداد روبرت جون بالخارجية البريطانية مؤرّخة في ٩/ ١٢/ ١٩٦٣ موجهة إلى "إدارة الأخبار" جاء فيها:[٢٢]

"في العاشر من ديسمبر سيجري طرح البيان الأبيض، المتضمن تبادل المذكرات بين الحكومتين البريطانية والليبية، على مجلس العموم. لقد فهمت من المكتبة Library أن إدارة الأخبار News Department قد تسلمت بالفعل نسخة من هذا البيان. إن الحكومة الليبية كانت عازفة عن

---

٢٠ ذات الرقم الإشاري VT 1054/19 E وقد وردت بها الإشارة إلى رسالة المستر بنهام المؤرّخة في ٤/ ٧/ ١٩٦٣.
٢١ راجع حول أسباب وملابسات هذا التأجيل مبحث "تأجيل الانتخابات العامة" في فصل "البداية الواعدة" من هذا المجلد.
٢٢ تحمل الرقم الإشاري VT 1054/35 بالملف FO 371/173 248.

نـشر أي شيء يتعلـق بهذا التبـادل إطلاقاً. ومن جانبنـا ينبغي ألا نتبرع بأيـة معلومات حوله، فـإذا طرحـت أية أسـئلة حول الموضـوع فبإمكاننـا أن نقول ببسـاطة "إن الحكومـة البريطانية اسـتجابت لطلب الحكومة الليبيـة بتأجيل إعادة النظر في المعاهدة الليبيـة - البريطانية الموقعة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣ الـذي كان قـد حـلّ في عـام ١٩٦٣ إلى العام ١٩٦٥، وستسـتمر الحكومة البريطانيـة حتـى ذلـك التاريـخ في تقديم منحة في شـكل مسـاعدة ماليـة إلى الحكومـة الليبية مقدارهـا ٣,٢٥ مليـون جنيه إسـترليني سـنوياً (جـرت الإشـارة إلى هذه المسـاعدة المالية في التقديـرات المدنيـة للميزانيـة للعـام ٦٣-١٩٦٤). كـما تواصـل الحكومـة البريطانيـة التمتّع بالتسـهيلات العسـكرية (حقوق التدريب واسـتعمال قاعدة العدم ومطار إدريس العسكرية) المنصوص عليها في الاتفاقية العسكرية".[٢٣]



٢٣ طلب المستر جون في ختام مذكرته الإذن من رئيسه المستر سكريفنر، في حالة موافقته على ما جاء فيها، أن يقوم بإرسالها إلى إدارة الأخبار. وتفيد الحاشية التي وضعها المستر سكريفنر في ذيل المذكرة موافقته على ما جاء فيها.

خطة الطوارئ الجديدة

أوردنا في أحد مباحث الفصل الثاني من المجلد الثالث ما نصه:

"يفهم من مطالعة الوثائق السرية البريطانية أن بريطانيا وضعت عام ١٩٥٨ "خطة طوارئ" (Emergency Plan) لمواجهة أي عدوان خارجي على ليبيا، أو قلاقل داخلية بفعل خارجي، وذلك تنفيذاً لالتزامات الحكومة البريطانية تجاه النظام الليبي بموجب معاهدة التحالف والصداقة المبرمة بين البلدين. ولم تكن هذه الخطة بعيدة عن علم الحكومة الأمريكية، فهي، وإن كانت بريطانيّة، فقد تمّ إعدادها بعلم حكومة الولايات المتحدة وبتنسيق معها. ويوجد في هذه الوثائق ما يدل على أن الحكومتين البريطانية والأمريكية قد اتفقتا على إدراج جملة من الترتيبات والإجراءات تتعلق بضمان تولي وليّ العهد الأمير الحسن الرضا العرش في حال وفاة الملك؛ ضمن مكونات تلك الخطة[٢٤]".

كما بيّنّا فيه أيضاً:

"فيما يتعلق بخطة الطوارئ...، التي يبدو أنها كانت قد وضعت منذ فترة مبكرة (نوفمبر ١٩٥٨) فقد باتت مراجعتها ضرورية، في ظل التقليص لحجم القوات البريطانية المتمركزة في ليبيا، وتقدم سن الملك، وتنامي الصراعات الداخلية التي شهدتها البلاد خلال عام ١٩٦١، وازدياد نفوذ البوصيري الشلحي، وحصر بريطانيا لمسؤوليتها بموجب المعاهدة – في حال نشوب صراع داخلي – في تأمين سلامة الملك وأفراد عائلته المباشرة.

وقد تمت الإشارة إلى موضوع مراجعة الخطة الأمنية في عدد من الرسائل والوثائق البريطانية السرية جداً[٢٥] الصادرة منذ بداية فبراير ١٩٦٢. من ذلك البرقية السرية جداً المؤرّخة في ١٦/ ٣/ ١٩٦٢ الموجهة من وزارة الدفاع البريطانية إلى قيادة قواتها في الشرق الأدنى C. -in- C. Near East تطلب منها بموجبها أن تقوم بالتعاون مع السفارة البريطانية في ليبيا، بمراجعة خطة الطوارئ الخاصّة بالتدخّل في ليبيا في حال قيام اضطرابات داخلية، آخذة بالاعتبار التخفيض الذي طرأ على حجم القوات البريطانية المتمركزة في ليبيا، وأن تدخّل هذه القوات هو بغرض ضمان حماية الملك وأفراد أسرته المباشرة فقط. كما يتضح من مطالعة

٢٤ راجع مبحث "خطة الطوارئ، واجتماعات مربع الأربعة" بفصل "حكومة الصيد.. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة" الصفحات ٣٣٥-٣٣٩ من المجلد الثالث.

٢٥ تحمل هذه الوثائق الأرقام الاشارية VT 1091/1-8 G بالملف FO 371/173 251 ويلاحظ أنه تم وضع ختم على جميع هذه الوثائق يحظر نقلها سوى في صندوق مقفل "This Paper Must Travel by Locked Box".

هذه الوثائق أن السفير البريطاني ستيوارت أرسل بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٦٣ إلى وزير الخارجية البريطانية رسالة أرفق بها مشروع خطة الطوارئ الجديدة، بعد إعادة تنقيحها بالاشتراك مع السلطات العسكرية البريطانية المحلية، آخذاً في الاعتبار التخفيض الذي طرأ على حجم القوات البريطانية في ليبيا، وبقية التعليمات الصادرة بهذا الخصوص..."[٢٦]

ويفهم من مطالعة الوثائق البريطانية المفرج عنها أن مناقشة مشروع خطة الطوارئ الجديدة من قبل مختلف الوزارات البريطانية المختصة (الخارجية، الدفاع، الطيران...) استمرت على امتداد عدة أشهر، ولم يجر إقرارها بشكل نهائي إلا مع الأسبوع الأول من يونيو/ حزيران عام ١٩٦٣ أي بالتزامن مع فترة حكومة فكيني.

وقد لخصت المذكرة[٢٧] السرية جداً التي أعدها المستر سكريفنر بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٦٣ الملابسات والمناقشات المتعلقة بمراجعة خطة الطوارئ، وجاء فيها:

"١- في مراسلته رقم (١٢١) المؤرّخة في ٧/ ١١/ ١٩٥٨ وضع المستر سلوين لويد[٢٨] تعليماته بشأن الإجراءات التي ينبغي على القوات البريطانية في ليبيا القيام بها في حالة الطوارئ المحلية التي لا تستوجب طلب تعزيزات من القوات البريطانية الموجودة خارج المنطقة من أجل تقديم المساعدة بناءً على المعاهدة البريطانية - الليبية. إن ما نصت عليه تلك التعليمات (الخطة) أصبح مع الزمن بالياً.

٢- لقد وُجد أن التدابير الواردة في تلك الخطة لم تعد مناسبة سياسياً عندما وقعت أزمة في نهاية[٢٩] شهر ديسمبر ١٩٦١ في سياق إقصاء اللواء السنوسي لطيوش الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش الليبي.[٣٠] في ذلك الوقت ورد أن أنصار لطيوش كانوا يخططون للتحرك ضد الملك والحكومة من أجل إلغاء قرار الإقصاء. لقد ترتب على هذا الأمر أن بعث الملك برسالة إلى الحكومة البريطانية[٣١] طلب بموجبها تأكيداً أن القوات البريطانية - كملاذ أخير - سوف لن تكتفي بحمايته فقط ولكن ستعمل على المحافظة على سلطته. لقد قرر رئيس الوزراء حينذاك (ماكميلان) إبلاغ الملك بأن الحكومة البريطانية سوف تلتزم بالوفاء بتعهداتها بموجب المعاهدة. غير أن هذه التعهدات تم الدخول فيها على أساس تصور حالة تكون فيها ليبيا قد دخلت حالة حرب أو نزاع

٢٦ الرسالة تحمل الرقم الإشاري 1198/G، VT 1091/1 G بالملف FO 371/173 261.

٢٧ تحمل الرقم الإشاري VT 1091/S/G بالملف FO 371/173 251.

٢٨ كان سلوين لويد يشغل يومذاك منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومة المحافظين برئاسة هارولد ماكميلان، وبالمقابل كان عبد المجيد كعبار يرأس الوزارة في ليبيا.

٢٩ كانت الأزمة قد وقعت في مطلع ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١ وليس في نهايته.

٣٠ راجع مبحث "إقصاء رئيس الأركان لطيوش" ومبحث "محاولة أولى لانقلاب عسكري "بفصل "حكومة الصيد.. وتنامي الصراع الداخلي" من المجلد الثالث.

٣١ راجع مبحث "محاولة أولى لانقلاب عسكري" نفسه.

مسـلح مع عدوان خارجي، لا أن يتم الزجّ بالقـوات البريطانية في عمل يعني تدخّلاً في شأن ليبي داخلي محض. إن أمن الملك وضمان استمراره في الحكم لا بد أن يكون واجب القوات الليبية وحدها.

٣- وفضـلاً عن ذلك فإن القوات البريطانية الموجودة في ليبيا يومذاك، والتي تضم وحدتين رئيستين ونصف الوحدة، أقل مما كانت عليه عام ١٩٥٨ عندما تم وضع خطة الطوارئ الأصلية، وقد جرى منذ يومذاك إعادة تنظيم الجيش الليبي وقوات الأمن العام وتوسيعها وتعزيزها، وهي العملية التي يُتوقع أن تسـتمر مع التزويدات الأمريكية للجيش الليبي بالعتاد، كما أن الوضع السياسي في البلاد قد تغيّر بشكل كبير.

إن الحكومـة الجديدة برئاسـة الدكتور فكيني اتخذت خطوات نحـو توحيد البلاد بإلغاء النظـام الاتحـادي، وفضـلاً عن ذلك فمـن المتوقع أن تنتهـج هذه الحكومة سياسـة أكثر انشـغالاً بالشـؤون العربية مما كانـت عليه الحالة في المـاضي. وفي رأينا، الـذي يتفق معنا فيه سـفير صاحبة الجلالـة، أنه لم يعد ممكناً أو ضرورياً أو مرغوبـاً فيها تدخّل الوحدات العسـكرية البريطانيـة المتمركـزة في ليبيـا في حالـة وقـوع طـوارئ داخليـة في النطاق أو الأغـراض التي أخـذت في الاعتبار عام ١٩٥٨ . وفي الواقع فقد ابتعدنا عن الفكرة التي تدعو للاحتفاظ بالقوات البريطانية كنوع من الحرس الإمبراطوري للملك.

٤- ومن ثمّ فقد جرت إعادة النظر في خطة الطوارئ من قبل السـفارة في ليبيا بالتشـاور مع السلطات العسكرية البريطانية في ليبيا. وفي ظل "خطة الطوارئ الجديدة" المرفقة صورة منها، فإن الإجراء المباشر الذي سـتقوم به الحامية العسـكرية البريطانية الموجودة في ليبيا في حالـة الطوارئ، فضلاً عـن دورها العادي في حمايـة الأرواح والممتلكات البريطانية، والأمريكيـة في بعـض الحـالات، سـيقتصر عـلى توفير مـلاذ آمـن للملك ولـوليّ العهد (وعائلتهما المباشرة) دون أن يشمل توفير ممر آمن لهم إلى ذلك الملاذ.[٣٢] وتهدف الخطة إلى التعامـل مـع القلاقل الداخلية فقط، ومع أية حالة لا تكون فيها ليبيا قد تعرّضت لهجوم مـن الخـارج ولم تتمكن خلالها الحكومة الليبية أن تناشـدنا مسـاعدتها بموجب المعاهدة البريطانية - الليبية لعام ١٩٥٣.

٥- إن الخطـة الحالية ليسـت موضوعة للاسـتخدام في ظـروف تطلب فيهـا الحكومة الليبية المساعدة العسكرية من بريطانيا للتعامل مع نشاطات تخريبية بإيحاء أو مساعدات أجنبية، ولأن هذه الخطة موضوعة للتعامل مع أي "أزمة داخلية" فلا أعتقد أنه ينبغي توسـعتها

---

٣٢ يلاحظ أنه جرى جدل واسع بين مختلف الوزارات المعنية حول اقتصار الحماية الأمنية التي توفرها القوات البريطانية للملك ولوليّ العهد وعائلتهما المباشرة على "الملاذ الآمن" دون "الممر الآمن" إلى ذلك الملاذ، وفي النهاية انتصر الرأي الداعي إلى اقتصار تلك الحماية على "الملجأ" دون "الممر إلى ذلك الملجأ" الأمر الذي يكشف النوايا الحقيقية لبريطانيا تجاه النظام الملكي في ليبيا، راجع لهذا الغرض الرسائل ذات الأرقام الاشارية VT 1091/4/G بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٦٣ و(A) VT 1091/4/G بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٦٣.

من أجل إعطاء السفير (البريطاني في ليبيا) الخيار في التصرف إذا كانت هذه الأزمة تلقى تحريكاً من الخارج. وإذا كانت النشاطات التخريبية هي دون التدخّل العسكري الفعلي فإن بريطانيا ملتزمة بالتدخل بموجب المعاهدة، ولكن هل سيكون التدخّل البريطاني، في حال طلبه [من الحكومة الليبية]، ممكناً أو مرغوباً فيه؟ إن الأمر يتطلب في هذه الحالة قراراً وزارياً خاصاً في حينه، ولا يمكن إصدار تعليمات عامة بشأنه مسبقاً (إننا سوف نكتب للمستر ستيوارت بطريقة منفصلة حول الأوضاع التي يمكن أن تنشأ، والتي نحن على اتصال بشأنها مع وزارة الدفاع). أما إذا كان طلب المساعدة واقعاً ضمن شروط المعاهدة، فلدينا خطة عسكرية منفصلة لإرسال تعزيزات من بريطانيا للحامية الموجودة في ليبيا للوفاء بتعهداتنا بموجب المعاهدة، وفي هذه الحالة سوف يتغير دور الحامية المقيمة وفقاً لذلك.

٦- إن خطة الطوارئ الجديدة حظيت بموافقة وزارة الدفاع، وهي الآن جاهزة لإرسالها رسمياً إلى سفيرنا في ليبيا. ومرفق مع هذه المذكرة مسودة الرسالة الموجهة إلى السفير، وقد تم اعتمادها من قبل وزارة الدفاع والمستشار القانوني ومكتب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية".

وتجدر الإشارة إلى تعليق وجهه المستر ستيفنس U. B. Stevens بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٦٣ إلى وزير الخارجية حول ما ورد في مذكرة المستر سكريفنر، وجاء فيه:[٣٣]

"ربما توجّب علينا توضيح أن هناك نظرياً ثلاث حالات طوارئ ينبغي أخذها في الاعتبار عند التخطيط للطوارئ في ليبيا:

١- حالة طوارئ ناجمة عن أوضاع داخلية محض. وهذه وحدها هي التي تحاول خطة الطوارئ الموضوعة معالجتها.

٢- حالة طوارئ ناجمة عن تدخّل خارجي تستوجب دون أدنى شك تطبيق المعاهدة البريطانية الليبية، وهذه وردت الإشارة إليها في الجملة الأخيرة من الفقرة (٥) من مذكرة المستر سكريفنر.

٣- حالة طوارئ مشوشة تقع في الوسط بين الحالتين السابقتين وهي المشار إليها في (أ) من الفقرة (٥) من مذكرة المستر سكريفنر. وبالنسبة لهذه الحالة الأخيرة لا توجد خطة في الوقت الحاضر. وعلى أية حال فنحن على اتصال مع وزارة الدفاع ونأمل أن نتمكن قريباً من إقناعهم بوضع تصوراتهم حول الموضوع بدرجة تمكننا، إذا وافقت وزارة الدفاع على ذلك، من مناقشة الأمر مع الأمريكان كما حدث حول الأردن".

٣٣ التعليق مطبوع أسفل المذكرة، الأمر الذي يشير إلى أن المستر ستيفنس من كبار المسؤولين بوزارة الخارجية.

وبتاريـخ ١٤/ ٦/ ١٩٦٣ قامت الخارجية البريطانية بإرسـال صـورة من خطة الطوارئ الجديدة[٣٤] إلى سـفيرها في ليبيا المسـتر سـتيوارت، وجاء في رسـالة الوزارة التي أرفقت بها صورة الخطة:[٣٥]

"١- بالإشـارة إلى مراسـلتكم رقم (٣) بتاريخ ١/ ٥ [١٩٦٣] التـي أرفقت بها - يا صاحب السـعادة - مقترحاتكـم حـول مراجعـة التعليـمات (المسـتديمة) الموجهـة إلى القـوات البريطانيـة بشـأن ما يجب عليها القيام به في حالة نشـوء طـوارئ في ليبيا، والتي ترون أن تحلّ محل التعليمات التي تم وضعها أصلاً من قبل المسـتر سـلوين لويد بموجب مراسلته رقم (١٢١) المؤرّخة في ٧/ ١١/ ١٩٥٨"[٣٦].

٢- تجدون طيه صيغة منقحة لمقترحاتكم بعد أن تمت المصادقة عليها من قبل كافة الإدارات الحكوميـة المعنية، وينبغي اعتبارها بمثابة التعليمات الرسـمية لكـم. وينبغي التأكيد على أنـه من المهـم جداً إدراك أن حريّة التصرف المخولة لقائد القـوات الجوية بقاعدة العدم، وللقـادة الآخرين، لا تسـتخدم إلا كملاذ أخـير، وأنه يجب عليهم الرجـوع إليك (قبل اسـتخدامها) مـا لم تضطرهـم ظـروف قاهرة جـداً لغير ذلـك. وبالمثل، فإنـه ينبغي على سـعادتكم دوماً نشدان التعليمات من وزارة الخارجية ما لم يحل بينكم وبين ذلك ظروف استثنائية للغاية"[٣٧].

٣- إنكـم تدركـون يـا صاحب السـعادة أن وجود خطـة طـوارئ سـابقة كان معلوماً لدى الحكومات الليبية الماضية، غير أنه لم يسبق تزويدهم بالتفاصيل الكاملة عنها، ولا أعتقد أن من المناسب إعطاء الحكومة الحالية أية معلومات حول هذه الخطة الجديدة".[٣٨]

وتفيـد الفقـرة الأخيرة من هذه الرسـالة أن نسـخاً مـن الخطة الجديدة أرسـلت إلى كل من السـفير البريطاني في واشـنطن، والقنصل العام البريطاني في بنغازي، وقائد عام القوات البريطانيـة في منطقة البحر الأبيض المتوسـط، وقائـدي القوات البريطانية فـي مالطا وليبيا، وقائـد القـوات الجوية البريطانية في الشـرق الأدنى بقبرص. كما يفهم من تأشـيرة بخط اليد

---

٣٤ يوجـد بملاحـق هذا المجلد صورة من الخطة باللغة الإنكليزية كما وردت بالوثائق البريطانية المفرج عنها، مع ترجمة كاملة لها. الملحق رقم (٤).

٣٥ حملت الرسالة الأرقام الإشارية VT 1091/5 G و(47) سري للغاية.

٣٦ أفادت وثيقة بريطانية أخرى أن التعليمات المستديمة المذكورة كانت تحمل عنوان "خطة عمل أمريكية - بريطانية - ليبية مشتركة في حالة الطـوارئ في ليبيـا" "Joint United-States, United Kingdom, Libyan for Action in The Event of an Emergency in Libya".

٣٧ يلاحـظ مـن مطالعة الوثائق البريطانية المفرج عنها أنه ثار جدل بين مختلف الإدارات الحكومية البريطانية حول مدى الصلاحيات وحريّة التصرف التي يسـمح بها للسـفير وللقادة العسـكريين البريطانيـين الميدانيين في مواجهة أي حالة طوارئ. راجـع الوثائق التي تحمل الرقم الإشاري VT 1091/4 G.

٣٨ تعكـس هـذه الفقرة الثقة المحدودة التـي كانت تنظر بها الحكومة البريطانيـة للحكومات الليبية بصفة عامة، وحالـة التوجس التي كانت تسيطر عليها إزاء حكومة فكيني بصفة خاصة.

مرفقة بهذه الوثيقة أن إجمالي النسخ الموزعة من هذه الخطة بلغ (٣٥) نسخة.

ومن بين هذه الوثائق السرية جداً المفرج عنها وذات الصلة بهذا الموضوع؛ رسالة[٣٩] مؤرّخة في ١٤/ ٧/ ١٩٦٣ موجهة من المستر فيليب بمكتب رئيس الوزراء ماكميلان إلى المستر بريدجس بالخارجية البريطانية، جاء فيها أن رئيس الوزراء علق بعد اطلاعه على خطة الطوارئ الجديدة متسائلاً: ما جدوى بقاء القوات البريطانية في ليبيا؟

كما تفيد الرسالة[٤٠] التي بعث بها المستر لوكاس من السفارة البريطانية بطرابلس في ٢/ ٩/ ١٩٦٣ إلى المستر لورنس بوزارة الخارجية أنه قام بتوزيع نسخ الخطة الجديدة على القيادات العسكرية البريطانية المعنية في ليبيا مؤكداً على ضرورة عدم مناقشة محتواها مع أي مسؤول ليبي.

وفي ٨/ ٨/ ١٩٦٣ بعث المستر سكريفنر إلى المستر ستيوارت رسالة[٤١] تضمنت جملة من التوضيحات والملاحظات المتعلقة بخطة الطوارئ والاعتبارات التي يمكن أن تنشأ في حال قيام أزمة داخلية في ليبيا ناجمة عن أعمال تخريبية من الخارج لا ترقى إلى مستوى التدخّل العسكري الفعلي. وجاء في تلك الرسالة:

"١- بالإشارة إلى مراسلتنا رقم (٤٧) المؤرّخة في ١٤/ ٦/ [١٩٦٣] المشتملة على خطة الطوارئ المنقحة الخاصّة بليبيا والمبنية على مقترحاتكم المرسلة إلينا تحت رقم (٣) بتاريخ ٥ يناير.

٢- هناك نقطتان في الخطة كانت موضوع مناقشة هنا (وزارة الخارجية)، وأعتقد أنه ينبغي أن تكون مطلعاً على ذلك. ينبغي أن يكون واضحاً لديك أن ما أنقله إليك حول هذا الموضوع لا يشكل شرحاً Gloss لتلك الخطة، أو أنه يتضمن وضع أي محددات لصلاحيتكم وللظروف التي يمكن أن تجد القوات البريطانية نفسها مضطرة للتعامل في ظلها.

٣- النقطة الأولى تتعلق بالفقرة (٤) من الخطة، وهي التي تنص على أنها تقتصر على الإجراء الذي ينبغي على القوات البريطانية الموجودة بالموقع In situ في حال قيام قلاقل داخلية دون وجود تدخّل خارجي."

---

٣٩ تحمل الرقم الإشاري VT 1091/5/G/A.
٤٠ تحمل الرقم الإشاري VT 1091/5/G/C.
٤١ تحمل الرقم الإشاري VT 1091/7/G.

"وكما تعلم، فإن التعليمات المستديمة التي أرسلت إلى السفير غرايام[٤٢] بموجب مراسلة الخارجية البريطانية رقم (١٢١) المؤرّخة في ٧/ ١١/ ١٩٥٨، سمحت بإمكانية استعمال القوات البريطانية في ليبيا للمحافظة على النظام والقانون في مواجهة أي عمل تخريبي موحى به أو مدعوم من دولة أخرى. ووفقاً للتنقيح الذي أدخل على هذه الفقرة من قبلكم فلا يوجد تغطية لمثل هذه الحالة في الخطة الجديدة. إننا نتفق معكم حول هذا التعديل، فالظروف قد تغيّرت، والحامية البريطانية هي الآن أصغر مما كانت عليه عام ١٩٥٨، والجيش الليبي وقوات الأمن جرى إعادة تنظيمها وتوسعتها وتقويتها، كما أن الحالة السياسية في ليبيا تبدلت كثيراً. وخلال أزمة اللواء لطيوش عام ١٩٦١ لم تكن حكومة صاحبة الجلالة على استعداد للزج بالقوات البريطانية في عمل كان من الممكن أن ينظر إليه على أنه تدخّل في شأن ليبي داخلي محض، واعتبرت أن أمن الملك والمحافظة على سلطته يجب أن يكونا من مسؤوليات القوات الليبية ذاتها، ولم يكن من شأن الفترة الماضية (منذ تلك الأزمة) إلا أن تزيدنا ثباتاً على هذا الموقف".

"ومن ثمّ، فإذا وقعت قلاقل داخلية بسبب نشاطات تخريبية موحى بها من خارج ليبيا، وطلب الليبيون تدخّل القوات البريطانية لمساعدتهم في المحافظة على الأمن والقانون، فسوف تنظر حكومة صاحبة الجلالة في الطلب في ضوء الظروف القائمة حينذاك. وفي حال تقديم مثل هذا الطلب إليك في أي وقت فإننا نتوقع منك أن تحيل الأمر إلينا، وألا تقوم باتخاذ أي إجراء يتجاوز ما تسمح به خطة الطوارئ".

إن ما أوردته آنفاً يبدو في الحقيقة غير ضروري، ومن قبيل تقرير أمر مفروغ منه، غير أن النقطة التي أود بيانها هي أنه مهما كانت الحالة القائمة فلا ينبغي أن تغريك بالسماح للحامية العسكرية (البريطانية) بالقيام بأي إجراء يتجاوز الحدود المنصوص عليها في الخطة بدون الرجوع إلى لندن. وفي حال تقديم طلب إلينا بالمساعدة في حدود الشروط المنصوص عليها في هذه المعاهدة، بمعنى إذا دخلت ليبيا في حرب أو نزاع مسلح (وهو احتمال نستبعده كثيراً في الوقت الحاضر) فسوف يجري إعمال الخطة المستقلة المتعلقة بتنفيذ التزاماتنا بموجب المعاهدة، وسوف يكون هذا بدوره خاضعاً لقرار نهائي من قبل الوزراء (المعنيين) في لندن".

٤- النقطة الثانية، هي ذات صلة بالفقرة (٦) من الخطة التي تتناول الإجراء المحتمل لتوفير ملاذ آمن للملك ولوليّ العهد وأعضاء عائلتيهما المباشرين، وحماية الأرواح والأملاك البريطانية والأمريكية، وأرجو أن تعلم أن المستشار القانوني قد علق على هذه الفقرة بالآتي:

أ- إن حكومة صاحبة الجلالة قد تجد صعوبة في دحض أي اتهام لها بأنها من خلال

---

٤٢ كان سفيراً لبريطانيا في ليبيا عام ١٩٥٨ عندما أصدر المستر سلوين لويد تلك التعليمات.

توفيرها لملاذ آمن للملك أو الآخرين، تكون قد انحازت إلى أحد الأطراف في شأن ليبي داخلي صرف.

ب- بموجب القانون الدولي، فإن الحكومات ربما لا تملك الحق في استخدام القوة لحماية ممتلكاتها في دولة أجنبية بشكل منفصل عن حماية رعاياها في هذه الدولة.

وعلى أية حال، فليس المقصود من هذه الملاحظات أن تعطي الإيحاء بأن حكومة صاحبة الجلالة سوف تعدل - بالضرورة - عن اتخاذ هذا الإجراء بسبب انشغالها المفرط بمراعاة دقائق السلوك الدولي،[43] وفيما يتعلق بحماية الممتلكات، فلعلنا نجحنا في تجنب الموضوع من خلال إشارتنا "للأرواح والممتلكات" معاً، وعلى أية حال فإن هذا يؤكد دقة وضعنا في مثل هذه الحالة".

وختم المستر سكريفنر رسالته إلى السفير ستيوارت بفقرة جاء فيها:

"وكما تعلم فإن البريجادير رامزي Brigadier Rumsey [44] ذكر لي أثناء زيارتي[45] أنه قد يكون من الصعوبة عملياً توفير ملاذ آمن بدون توفير ممر آمن إلى ذلك الملاذ وهو ما استبعدته الخطة الحالية. إنني لم أنس هذه النقطة، إلا أنه، وكما اتفق رامزي معي، فإن التعليمات الحالية حول هذا الموضوع تبقى قائمة".

٤٣ بالطبع فإن بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية لا يمكنها أن تدعي أنها راعت مقتضيات السلوك الدولي إلا عندما يكون ذلك في صالحها. وبالطبع فقد تبدلت الحالة كثيراً منذ يومذاك على صعيد العلاقات الدولية إلى درجة لم يعد معها للسلوك الدولي أي اعتبار تقريباً.

٤٤ يقصد البريجادير رامزي قائد القوات البريطانية في ليبيا.

٤٥ كان المستر سكريفنر قد زار ليبيا خلال الفترة من ٢٤ إلى ٣٠/ ٦/ ١٩٦٣.

تساؤلات بريطانية جوهرية

حول المعاهدة مع الحكومة الليبية

رأينـا فـي مباحث هـذا الفصل كيـف كانت الخارجيـة البريطانيـة تحـاول التغلب على التعقيدات التي نشـأت جراء رغبة حكومة فكيني عدم الإعلان عن تبادل المذكرات الخاصّة باتفـاق الحكومتيـن البريطانية والليبيـة (في عهد حكومة محمد عثمـان الصيد) حول تأجيل مراجعة المعاهدة بينهما حتى عام ١٩٦٥. كما رأينا كيف كانت مستغرقة مع وزارات الدفاع والطيران والخزانة في إعادة النظر في "خطة الطوارئ" الخاصّة بليبيا.

في هذه الأثناء كانت هناك مشـاورات ومناقشات تدور داخل عدد من اللجان المختصة داخـل الحكومة البريطانية حول مسـتقبل المعاهـدة القائمة بينها وبين ليبيـا منذ يوليو/ تموز ١٩٥٣ والوجـود العسـكري البريطانـي في ليبيـا، وقد أثير خـلال هذه المناقشـات عدد من التساؤلات الجوهرية الخطيرة.

وقد لخصت المذكرة الداخلية السرية[٤٦] التي أعدها المستر سكريفنر (مدير إدارة شمال وشـرق إفريقيا بوزارة الخارجية) بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٦٣ تلك المناقشـات وما دار فيها من تساؤلات وما خلصت إليه من نتائج. وجاء فيها:

"١. قبل فترة خلال هذا العام (١٩٦٣) قمنا بدراسـة حول احتياجاتنا (العسـكرية) في ليبيا، والقـدر الـذي بإمكاننا ضمان تحقيقه منها. كانت نتيجة هذه الدراسـة ورقة تحمل عنوان "سياسة بريطانيا تجاه ليبيا" "British Policy Towards Libya" جرت الموافقة عليها من قبل "لجنة التوجيه"[٤٧] Steering Committee مع نهاية شهر يوليو الماضي.

٢. كان في نيتنا إرسـال هـذه الورقة إلى "لجنـة الدفـاع" Defence Committee كوثيقة تعبّر عـن وجهة نظـر وزارة الخارجية. غير أنه قبل أن يتم ذلك طلـب وزير الدفاع من رئيس الأركان النظر مرة ثانية في احتياجاتنا الدفاعية في ليبيا، مع افتراض أن بالإمكان إعفاءنا

٤٦ المذكرة تحمل الرقم الإشـاري VT 1051/31/G بالملف FO 371/173 245 وأرسـلت منها صورة إلى كل من اللورد كارينجتون Lord Carrington واللورد داندي Lord Dandy.

٤٧ هذه اللجنة تابعة لوزارة الخارجية البريطانية.

من التزامات لمساعدة ليبيا في مواجهة أي عدوان خارجي، وما إذا كان بالإمكان تخفيض وجودنا العسكري في ليبيا بشكل كبير. لقد كان هذا مخالفاً بشكل كلّي لنتائج ورقة التوجيه السياسي التي ذهبت إلى أنه ينبغي علينا الاستمرار في محاولة المحافظة على وضعنا في ليبيا مـن خلال طرقنا المتبعـة حالياً، بما في ذلـك "الاحتفاظ بحامية عسـكرية Garrison غير معلنة النوايا". وبناءً على ذلك قام وزير الخارجية السـابق بإرسـال نسـخ من الورقة إلى رئيـس الوزراء ووزير الدفاع ووزيـر الخزانة، مغطاة بمذكرة موجهـة إلى رئيس الوزراء توضح له كيف أن سـحب الحامية العسـكرية سـوف يعرضنا لمخاطرة فقدان تسهيلاتنا الدفاعية في ليبيا كلية "وقد اقترح (وزير الخارجية) أن الأمر برمّته يمكن مناقشته في لجنة الدفاع " وهو الاقتراح الذي وافق عليه رئيس الوزراء.

٣. لم يقتنع المسـتر ثورنيكروفت Thorneycroft (وزيـر الدفاع) على الفور، واصدر تعليماته لمسـاعديه بإعـداد مـشروع ورقة تناقـش الخطوات التي يجـب اتخاذها لمراجعـة المعاهدة وسـحب الحاميـة قبل عـام ١٩٦٥ (الموعـد المحدد لمراجعـة المعاهـدة) في الوقت الذي نحتفـظ فيه بحقوقنا الضرورية في اسـتعمال الأراضي والأجواء الليبيـة. وقد تم البحث في هـذه الورقـة من قبل "اللجنة (الرسـمية) لسياسـات الدفاع ومـا وراء البحار" [التي حلّت محل "لجنة الدفاع"] في أكتوبر [١٩٦٣]. وقد أيدت اللجنة الرسـمية [التي كانت وزارة الدفـاع ممثلة فيها] وجهة نظر وزارة الخارجية، وإعادة صياغة الورقة وفقاً لذلك. وقد جرى إطلاع وزير الدفاع على الصياغة المنقحة فوافق على اسـتبعاد المقترحات التي قدمتها وزارته".

٤. في سـياق هذه المناقشـات أثارت وزارة الخزانة موضوع المساعدة المالية لليبيا، وقد طلب منها إعداد ورقة مستقلة حول الموضوع إن هي رغبت في ذلك.

٥. بنـاءً على ذلك، فإن الوضع يتمثـل في أن ورقة لجنة التوجيه بوزارة الخارجية تم الإطلاع عليها من قبل الوزراء الرئيسـيين المعنيين، وتمت مناقشـتها مع مشروع الورقة المعدة من وزارة الدفاع من قبل "اللجنة (الرسـمية) لسياسات الدفاع وما وراء البحار"، وقد تمت الموافقة على وجهات نظر وزارة الخارجية من قبل الوزراء المعنيين، بما في ذلك الآن وزير الدفـاع. وفي ظـل هـذه الظروف فقد لا يوجد أي معنى لإجراء مناقشـة رسـمية في لجنة سياسات الدفاع وما وراء البحار.

٦. ومـن ثـمّ فإنني أوصي بإبقاء الأمور كما هـي الآن. ويوافقنا السـكرتير الخاص في أنه لا توجد في هذه الحالة حاجة تدعونا إلى قول المزيد إلى للوزراء الآخرين".

ومـن المفيـد أن نعـرض في هـذا المبحث لعدد مـن الوثائـق والمذكـرات التي وردت

الإشارة إليها في مذكرة المستر سكريفنر، ذلك أن مضمون عدد منها - على الأقل - يكشف حقيقة النوايا البريطانية تجاه حليفتها المملكة الليبية.

تساؤلات من وزير الخارجية

من الوثائق السرية المفرج عنها مذكرة أعدها المستر سكريفنر بتاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٦٣ تضمنت إجابته على ثلاثة تساؤلات طرحها عليه وزير الخارجية حول العلاقة مع ليبيا.[٤٨] وجاء في تلك المذكرة الموجهة إلى الوزير:

"١. لقد طلبت مني النظر في التساؤلات التالية:

أ- هل بإمكاننا الحصول على التسهيلات الدفاعية الضرورية لنا في ليبيا بدون المعاهدة التي تلزمنا الدفاع عنها في مواجهة أي عدوان خارجي.

ب- هل حقاً يتوجب علينا الدفاع عن ليبيا في مواجهة مثل هذا العدوان؟

ج- هل نحن في الحقيقة نتطلب إطلاقاً أن تكون ليبيا مستقلة؟

"Do we in fact require an independent Libya at all"

٢. الإجابة عن السؤال (أ) هي أن التسهيلات الضرورية لنا في ليبيا تنحصر في استخدامنا الشامل لقاعدة العدم. ومن أجل إقناع الليبيّين بقبول الأضرار السياسية المترتبة على استضافتهم "قاعدة أجنبية"، علينا أن نكون على استعداد لدفع ثمن مقابل ذلك. خلال سنوات مضت ربما كان بمقدورنا أن نؤمّن شيئاً ما يشبه الاتفاقية الأمريكية/ الليبية الخاصّة بقاعدة ويلس، بمعنى إبرام صفقة مالية مباشرة لا تتضمن أية التزامات تتجاوز دفع إيجار سنوي محدد. غير أنه مع وصول العائدات النفطية لليبيّين فإن الإغراء المالي لهم قد اختفى.

٣. ما يعتبره الليبيون مقابلاً مجزياً لاستخدامنا "قاعدة العدم" في الوقت الحاضر يتمثل في:

أ- الإحساس بالأمن الذي تزودهم المعاهدة به. فليبيا بلد صغير وضعيف، وتملك ثروة نفطية مغرية، وهي محاطة بنظم ثورية نشطة على الجانبين، مصر والجزائر.

ب- حالة الاستقرار التي نشأت بسبب وجود الحامية البريطانية التي ينظر إليها من قبل الليبيّين (والمصريين أيضاً) على أنها قد تتدخّل، أو لا تتدخّل، في حالة وقوع انقلاب ضد النظام الحالي.

٤. ومما هو وثيق الصلة في هذا السياق، أن الذي يزعج الليبيّين ليس الانتقادات الموجهة

---

٤٨ المذكرة تحمل الرقم الإشاري VT 1054/27 بالملف FO 371/173 248.

ضد وجود الحامية أو المعاهدة، إن الذي يقلقهم هو وجود قاعدة العدم كقاعدة أجنبية، وبقدر أقل فهم قلقون من التدريبات العسكرية التي تقوم بها القوات البريطانية فوق أراضيهم باستخدام قوات نستجلبها إلى ليبيا بصفة مؤقتة لهذا الغرض. ومن ثمّ فإن الذي يرغبه الليبيون حقاً – وهو ما اقترحه أحد الوزراء الليبيّين مؤخّراً – هو معاهدة بدون قاعدة، ومن جانبنا فإن الذي نحاول تحقيقه هو قاعدة بدون معاهدة. وإنني على ثقة تماماً بأن منحنى الظروف الحالية، كما جرى توضيحه في الفقرة (١٠) من الورقة التي تم إرسالها إلى الوزراء،[٤٩] هو أن نستغل موافقة الحكومة الليبية على الإبقاء على الإجراءات الحالية حتى عام ١٩٦٥، آخذين بالاعتبار أن أي إعادة للتفاوض حولها يمكن أن يؤدّي إلى إضعاف وضعنا، ومن المحقق أنه سوف لن يؤدّي إلى تحسينه.

٥. فيما يتعلق بالسؤال (ب) فمن المؤكد أنه من غير المتوقع أننا سوف نضطر للدفاع عن ليبيا في مواجهة عدوان خارجي. فلو رغب عبد الناصر في الاستيلاء على ليبيا – وليس لدى أي شك أنه سوف يقوم بذلك عقب وفاة الملك إدريس – فمن المحتمل أن يتم ذلك عن طريق أعمال تخريبية يعقبها طلب للمصريين – من قبل عملاء ليبيّين – بالتدخّل. قد نرغب أو قد لا نرغب في التعامل مع مثل هذه الحالة باستخدام قواتنا الموجودة في ليبيا بموجب المعاهدة لحمايتها من أي عدوان ظاهر Overt Aggression. ولو لم تكن مثل هذه القوات موجودة لما كان هناك خيار حول الموضوع. وفضلاً عن ذلك، فبسبب وجود قواتنا في ليبيا فإن العدوان الظاهر غير محتمل، ذلك أنه لو لم تكن هذه القوات موجودة في ليبيا لوجد المصريون فكرة العدوان الظاهر أمراً ميسوراً. وفي الحقيقة فإن قواتنا (الحامية العسكرية) تشكل عاملاً رادعاً وموثوقاً فيه بشكل معقول".

٦. أما فيما يتعلق بالسؤال (ج) فإن ليبيا المستقلة ضرورية لمتطلباتنا الدفاعية كما هي الآن. فلو لم تعد ليبيا مستقلة لأصبحت محكومة من قبل سياسات متبناة من القاهرة أو الجزائر أو الاثنين معاً، ولا يوجد في مثل هذه السياسات أي مكان لقاعدة مثل "العدم"، ولا حتى لمثيل للتسهيلات الممنوحة لنا من قبل السودان".

وقد علق أحد مسؤولي الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٦٣ على مذكرة المستر سكريفنر بتوضيح جاء فيه:

"١. إن الصيغة التي وضع فيها وزير الخارجية تساؤله كانت كالآتي:

(هل المحافظة على استقلال ليبيا تشكّل مصلحة لبريطانيا إلى درجة تجعلنا مستعدين للقتال من أجلها؟ فإذا كان باستطاعتنا استبعاد هذا الالتزام فإننا سوف نوفر المال من خلال سحب حاميتنا من ليبيا).

٤٩ لعل الإشارة هنا إلى ورقة التوجيه السياسي التي أعدتها وزارة الخارجية.

٢. أما وزير الدفاع، إذا لم تخنّي الذاكرة، فقد طرح سؤالاً آخراً في الصيغة التالية تقريباً: (أليس بمقدورنا المحافظة على حقوقنا المهمة في استعمال الأراضي والأجواء الليبية بدون الإبقاء على حامية عسكرية بها بشكل دائم وبالحجم الحالي؟ ألا نكون في وضع أفضل لو أننا قمنا الآن بالتفاوض مع اللّيبيين من أجل التوصل إلى اتفاقية جديدة تؤمّن لنا متطلباتنا الدفاعية (استعمال الأراضي والأجواء الليبية) وتمكننا من سحب الحامية، وبالإيحاء حسب ظني، إلغاء التزامنا بالدفاع عن ليبيا؟)

٣. وبعبارة أخرى، فإن الوزيرين [وزيري الخارجية والدفاع] طرحا التساؤل حول ما إذا كان ممكناً المحافظة على احتياجاتنا الضرورية في ليبيا بدون تكبد عناء نفقات الإبقاء على حامية فيها، وربما حتى بدون التزاماتنا [الحالية] بموجب المعاهدة. ولا نشكّ في أن وزارة الخزانة من جانبها تأمل في أن نكون قادرين على المحافظة على متطلباتنا الدفاعية في ليبيا بدون تقديم أي مقابل مالي إليها".

"إن الإجابة عن هذه التساؤلات قدمت إما بشكل صريح أو ضمني في المذكرة أعلاه (مذكرة المستر سكريفنر) وفي الطرح الذي قدم حول "ورقة لجنة التوجيه". وإنني أعتقد أن هذه هي الصيغة التي سوف تبرز عندما يتم النظر في الموضوع من قبل الوزراء خلال شهر أو شهرين من الآن".

الإعداد لاجتماع لجنة الدفاع

في إطار التحضير لاجتماع "لجنة الدفاع" الذي كان مقرراً يوم ٢/ ١٠/ ١٩٦٣ للنظر في ورقة "لجنة التوجيه" المقدمة حول ليبيا، قام المستر سكريفنر بإعداد مذكرة جديدة لاستعمال المستر لورنس الذي كان ضمن المشاركين في الاجتماع في وزارة الخارجية. وقد جاء في المذكرة[٥٠] المؤرّخة في ١٦/ ٩/ ١٩٦٣:

"(أ) كما ذكرت لك في صباح هذا اليوم فإن "لجنة الدفاع" سوف تناقش يوم ٢/ ١٠ ورقة "لجنة التوجيه" الخاصّة بليبيا. لقد كاتبت المستر ستيوارت [السفير البريطاني بليبيا] طالباً منه تزويدنا بمادة يمكننا تضمينها بالطرح الذي سنقدمه إلى وزير الخارجية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالافتراضات الجدلية التي طرحها وزير الدفاع حول إمكانية تأمين احتياجاتنا الدفاعية في ليبيا والمتمثلة في تسهيلات استعمال الأراضي الليبية وعبور أجوائها في حال قيامنا بسحب حاميتنا العسكرية الحالية منها. لسنا بحاجة للإحساس بأننا ملزمون للاسترشاد بما سيكتبه المستر ستيوارت، لأنني أعتقد أنه ربما كان من الأسهل علينا أن نحصل على تقييم دقيق لهذا الموضوع من هنا أفضل من طرابلس".

٥٠ المذكرة تحمل الرقم الإشاري VT 1051/28/G بالملف FO 371/173 245 وتم إرسال نسخة منها إلى المستر ووترفيلد Waterfield بوزارة الخارجية.

"(ب) وفي الوقت نفسه قد يكون مفيداً أن أثبت هنا ما يبدو في نظري اعتبارات أساسية ينبغي علينا إدراجها في الطرح الذي نقدمه:

١. بدون الحامية سيكون هناك شك كبير حول إمكانية سيطرتنا على منافذ الدخول إلى ليبيا التي تسمح لنا بإرسال تعزيزاتنا من بريطانيا، تلك التي ستكون مطلوبة إذا كان في نيتنا الوفاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة. إن وزارة الدفاع هي التي يجب أن تقرر الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع. ومع ذلك فهناك اعتبار سياسي يجب أخذه في الحسبان، وهو: هل من المعقول أن يدخل طرف في علاقة تعاهدية في الوقت الذي يعلم فيه هذا الطرف أنه غير قادر على الوفاء بالتزاماته بموجبها.[٥١] (قارن هذا بوعودنا للبولنديين قبيل الحرب الأخيرة).

٢. وفضلاً عن ذلك فليس واقعياً الاعتقاد أنه بإمكاننا بطريقة ما أن نحافظ على جميع المزايا التي توفرها لنا المعاهدة مع الليبيّين بدون أن نرتب أي التزامات على أنفسنا. إنه لأمر منطقي بشكل كاف أن ندرك أن الأمور ذات الأهمية لنا؛ قاعدة العدم والتدريبات العسكرية التي نجريها فوق الأراضي الليبية، هي التي تسبب إحراجاً لليبيّين. أما وجود الحامية العسكرية فهو لا يسبب لهم في الوقت الحاضر أي إحراج. ويتأسس على ذلك حسب اعتقادي - أنه لا ينبغي لنا التعامل مع "وجود الحامية" و"المعاهدة" كموضوعين منفصلين. فإذا أردنا أن نحصل على حقوقنا بموجب المعاهدة، فينبغي أن نكون على استعداد للوفاء بالتزاماتنا بموجبها، ومن ثمّ ينبغي أن نُبقي على الحامية في ليبيا.

٣. إذا أردنا أن نسحب الحامية فيقتضي ذلك أن نسحب السرية الموجودة بطبرق والمنوط بها حماية شخص الملك، ومن ثمّ فلن يكون بمقدورنا القيام بالتعهدات التي دخلنا فيها مع الأمريكان حول تأمين ملاذ آمن للملك وأسرته المباشرة في حالة وقوع قلاقل.

٤. إن سحب حاميتنا العسكرية سوف يحول أيضاً بيننا وبين أن نقوم بدورنا المرسوم في "خطة الطوارئ"[٥٢] التي تنص على أنه في حالة الطوارئ يتوجب على القوات البريطانية أن تقوم بحماية السفارة الأمريكية وأن تؤمن ملاذاً آمناً للأمريكان المدنيين في برقة.

٥. قد يكون وزير الدفاع حريصاً على توفير النفقات العسكرية إلى درجة يكون معها مستعداً لأن ننشد الحصول في ليبيا فقط على نوع التسهيلات التي نحصل عليها

٥١ هذه العبارة جديرة بالتأمل والوقوف عندها.
٥٢ انظر مبحث "خطة الطوارئ" من هذا الفصل.

في الوقت الحاضر من السودان والتي تنحصر في تصريح شامل للقوات البريطانية باستعمال وعبور الأراضي السودانية (Staging and Over Flying Arrangements Under a Blanket Clearance). وينبغـي أن يكـون واضحاً تماماً لوزير الدفاع، أنه في حالـة تخلّينـا عـن قاعدة العدم فسـوف يتوجب علينـا التخلي عـن كل ما يتعلق بهـا، ولا مجـال إطلاقاً في هذه الظروف للسـماح لسـلاح الطيران البريطـاني بالقيام بأي عمليات هبوط لطائراته دون تعريضها (بما في ذلك حمولتها) للتفتيش من قبل السـلطات الليبيـة متى رغبـت في ذلك، وفضـلاً عن ذلك فإن أي تصريح شـامل Blanket Clearance مـن هـذا النـوع هـو معرض للإيقـاف متى أحـس الليبيون بوجود حاجة لذلك.

٦. وفضلاً عن ذلك فإن الليبيّين هم أكثر من السودانيين احتمالاً لأن يقوموا بتعليق مثل هذا التصريح الشـامل، فالليبيون أكثر تعرّضاً من السودانيين لضغوط عبد الناصر مـن جهة، وللسياسـات الوافدة من الجزائـر من جهة أخرى. وعـلى الرغم من أن الراوبـط الليبيـة – البريطانية ظلت حميمة وودية، فإنها تفتقد السّـمت الذي يطبع علاقاتنـا الوطيـدة بالسـودانيين التـي تشـكلت عبر زمالة مدرسـة ساندهرسـت Sandhurst العسـكرية. كـما أن الليبيّـين لا يتمتّعـون بالطبيعـة الأخلاقيـة Moral Fiber التي عند السودانيين.

٧. وعـلى أيـة حال، فلا أعتقـد أن بمقدورنا أن نكـون على درجة مـن الثقة، حتى مع السـودانيين، بحيث نقترح الآن ترتيبات "التصريح الشامل" كإجراء جديد. ليس من الصعب أن يوافق السودانيون على تجديد الترتيبات القائمة منذ زمن بعيد، غير أنـه أمر مختلف تماماً أن تدخل حكومة من حكومات الشرق الأوسـط في تعهدات جديـدة مـع دول الناتو حول أي موضوعات تتعلق بشـؤون الدفـاع. وفيما يتعلق بالمعاهـدة البريطانيـة/ الليبية فهنا أيضـاً لا توجد صعوبة لـدى الليبيّين في الموافقة على بقاء الترتيبات القائمة الآن على حالها، وفي جميع الأحوال، حتى موعد مراجعة المعاهـدة عام ١٩٦٥، إلا أن محاولة إقناعهم بالدخول في ترتيبات جديدة، حتى لو تضمنت تعهدات من جانبهم أقل من تلك الممنوحة لنا في الماضي، ستكون أمراً بالغ الصعوبة. وباختصار فإننا إذا قمنا بتمزيق المعاهدة غداً وطلبنا من الليبيّين ببساطة السـماح لنا بترتيبات عبور وحشد جديدة لقواتنا على غرار النموذج السوداني ففي اعتقادي أن من المحتمل جداً أننا لن نحصل منهم على مثل هذه الترتيبات.[٥٣]

٨. نحن محظوظون لأننا نمتلك ترتيبات مرضية لنا في ليبيا ستسـتمر لسـنتين قادمتين. وبعيداً عن الأسباب الواردة آنفاً التي توجب علينا عدم التدخّل في هذه الترتيبات

---

٥٣ ملاحظة أخرى جديرة بالتوقف والتأمل.

القائمـة، فسـيكون أمراً عـلى درجة كبيرة من غيـاب الحكمة أن نقحم على الشـأن الإفريقي بتهور مشـكلات ذات أبعاد إستراتيجية/ سياسـية من هذا النوع والحالة عـلى مـا هـي عليه في جنـوب إفريقيـا. إن الـرأي في إفريقيـا حول القـوات الجوية الروديسـية الجنوبية وجنوب إفريقيـا، فضلاً عن التحركات الإفريقية في اتجاه قطع الاتصالات الجوية بين جنوب إفريقيا وأوروبا، سـوف تجعل فترة السـتة أشـهر أو العـام القـادم وقتاً غير مناسـب على الإطلاق لإجـراء مباحثات حـول أية حقوق للطيران أو اسـتعمال الأراضي لأية دولة تنتمي لحلـف الناتو، أو ذات صلة ماضية أو حالية مع المستوطنين البيض في جنوب إفريقيا.

٩. وفضـلاً عـن ذلـك، فبـين الآن وموعد مراجعـة المعاهـدة (في يوليـو ١٩٦٥) من المحتمـل أن تقع أحـداث كثيرة في كل مـن الجزائر[٥٤] والجمهوريـة العربية المتحدة والدول الواقعة شرقيها فيما يتعلق بوضع دول الخليج الفارسي، وعلى الأخص بين الكويـت والعالم العـربي.[٥٥] وفي الوقت الراهن فإن كثيراً مـن الليبيين يرون مصدر التهديد لاستقلال ليبيا يتمثل في أية حركة داعية للوحدة العربية بقيادة عبد الناصر. إن هـذا الأمر يعطي قيمـة خاصّة للمعاهدة مع بريطانيـا في أعين الليبيّين. وخلال عامين قادمين ربما تكون العلاقات الليبية – المصرية قد تغيرت ولم يعد يوجد ليبي يرى أية ضرورة للمعاهدة البريطانية الليبية للدفاع عن اسـتقلال ليبيا،[٥٦] وفي تلك الحالة ربما سـيكون علينا تقديم إغراءات جديدة من أجل المحافظة على تسـهيلاتنا الدفاعيـة في ليبيـا، غير أنه ليس بمقدورنا الآن تحديد مـا هي هذه الإغراءات أو ما هو الذي سيكون بمقدورنا أن نعرضه يومذاك، عدا أننا – يقيناً – سوف نكون على استعداد لعرض إلغاء المعاهدة إذا رغب الليبيون في ذلك. إن طرح هذا العرض في عـام ١٩٦٥ قد يكـون ورقة رابحة في أيدينا خلال أية مفاوضات، ولا ينبغي علينا أن نلعب هذه الورقة الآن في وقت يوجد شك في أهميتها.

١٠. وينطبق الشيء ذاته على سحب الحامية العسكرية. إن هذا الموضوع يشكل ورقة بمقدورنا أن نلعبها بشكل مفيد لنا في عام ١٩٦٥. ومن ثمّ يجب علينا إبقاؤها بدون استعمال إلى أن يحين الوقت، وعلى أية حال فليس لها أية قيمة في الوقت الحاضر. وكما قال السفير [ستيوارت] نفسه، فإن الانتقادات ضد وجود الحامية قد هدأت. وإنني شخصياً أذهب إلى حد القول بأن وجود الحامية هو محل ترحيب جميع الليبيّين؛ باستثناء أولئك الذين يُعتبرون أعضاء نشطين في الجماعات السياسية التي ترغب في إسقاط الملكية.

٥٤ شهد أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه الاشتباكات الحدودية المسلحة بين الجزائر والمغرب، كما شهد شهر يونيو/ حزيران عام ١٩٦٥ الإطاحة بالرئيس الجزائري أحمد بن بيللا عن طريق انقلاب عسكري قاده هواري بومدين.

٥٥ راجع ما ورد في فصل "أهم ملامح البيئة السياسية الدولية والإقليمية في مطلع الستينيات".

٥٦ لا شك أن المستر سكريفنر كان يتوقع حدوث تغيير جوهري في ليبيا لصالح مصر.

١١. هناك أيضاً مسألة الإغراءات المالية. ففي الوقت الحاضر ما يزال للمعاهدة بعض الإغراء المالي لليبيّين، غير أن أهمية هذا الإغراء أخذت تتضاءل تدريجياً في ضوء الزيادة التي طرأت على ثروتهم [من النفط]، وخلال عامين قادمين ربما سيكون هذا الإغراء عديم القيمة. وفي تلك الظروف فإن أهمية المعاهدة لليبيّين سوف تتوقف كثيراً على ما إذا كانوا يحسون بأنهم مهددون من جانب المصريين أو الجزائريين أو منهما معاً. فإذا كانوا يومذاك يشعرون بهذا التهديد فربما يكون بمقدورنا الحصول على تسهيلاتنا الدفاعية من جديد بدون الحاجة إلى أن نعرض عليهم أية مساعدات مالية. لكن من المستحيل الجزم في الأمر. ولهذا، وبسبب كل هذه الاعتبارات، فينبغي علينا إبقاء الأمور على ما هي عليه إلى أن يحين موعد مراجعة المعاهدة. ومن الممكن، عندما يحين ذلك الموعد، أن يكون بمقدورنا تحويل المساعدات المالية التي نقدمها من شكل منح مباشرة إلى شكل قروض، وهذا من شأنه أن يسعد الخزانة (البريطانية). غير أننا إذا أخذنا من الآن في التلاعب بهذه الترتيبات بغير براعة فإنني أعتقد أن الليبيّين – على أحسن الأحوال – قد يصرّون على ترتيبات تكلفنا الكثير مالياً، وربما تأخذ شكل منح مباشرة (كما في الوقت الحاضر).

١٢. إذا كان من الضروري، من أجل حل الإشكالية بأقل إحراج ممكن لوزير الدفاع، فإنني أقترح أن ننظر في إمكانية أن نقول له إننا سوف نتشاور حول الموضوع مع الأمريكان ثم نقدم تقريرنا من جديد إلى "لجنة الدفاع". وفي الواقع فقد سبق لنا أن أخبرنا الأمريكان بالنتائج التي توصلت إليها ورقة "لجنة التوجيه". وأعتقد أنه ليس هناك أدنى شك في أن الأمريكان سوف يشاطروننا الرأي في وزارة الخارجية حول سياستنا في ليبيا. وعلى أية حال فينبغي علينا التشاور مع الأمريكان قبل القيام بأية خطوة في اتجاه تفكيك الترتيبات الحالية المنصوص عليها في "خطة الطوارئ" والتي تركت بموجبها مهمة حماية الأرواح والممتلكات والمنشآت الأمريكية للحامية العسكرية البريطانية في حالة قيام أية اضطرابات في ليبيا".

رأي السفير ستيوارت

بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٦٣ رد السفير ستيوارت من طرابلس على استفسار المستر سكريفنر حول رأيه بشأن النتائج التي يمكن أن تترتب على سحب الحامية البريطانية من ليبيا. وجاء في رد السفير:[٥٧]

"١. أشكركم على رسالتكم رقم VT 1051/15 G المؤرّخة في ١٣ سبتمبر.

٢. العيوب والمزايا المحتملة التي يمكن أن تنجم عن تخفيض وجودنا العسكري في ليبيا سبق مناقشتها باستفاضة من قبل، وعلى الأخص في رسالة المستر غوردون نويل جاكسون

٥٧ يحمل الرقم الإشاري VT 1091/8/G بالملف FO 371/173 251.

Gordon Noel Jackson[٥٨] إلى المستر جون بيث.[٥٩] وبدون رغبة مني في العودة مرة ثانية إلى مـا ورد في تلـك المـادة القديمة، بودي أن أسـجل هنا أنه على الرغـم من أن الظروف قـد تغـيرت من عـدة أوجه منـذ مراجعتنـا للأمر آخـر مرة، فإن مـن الأمـور التي تبقى صحيحة:

أ- إن انسـحاب حاميتنا من ليبيا، ولو بشـكل جزئي، سوف يهزّ بشكل كبير ثقة الملك في قدرتنـا ورغبتنا في الوفـاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة. ولا يمكننا المحافظة على هذه الثقة بتأكيدنا له أن الاحتياطي الاسـتراتيجي يمكن اسـتنفاره بشكل عاجل. إن وجـود القـوات البريطانية في ليبيا هو الشيء الذي يرمـز لالتزاماتنا، وهو الذي يجسد، خطأً أو صواباً، في نظر الملك وولّي العهد تأكيد دعمنا لهم شخصياً.

ب- وفي الوقت الحاضر، فإن ثقة الملك بنا هي ذات أهمية قصوى لوضعنا في ليبيا.

ج- لا ينبغـي أن نتوقـع تحقيق أي مجـد Kudos لنا جراء انسـحابنا المبكر الذي سـوف يصوّره مناهضو وجودنا العسكري كانتصار للقومية العربية ضد الإمبريالية، وهو ما يحتمل أن يؤدّي إلى مطالبتنا بالمزيد من الامتيازات.

د- وبـصرف النظر عما إذا كانت المفاوضات التي نجريها سـتكون مع الحكومة الحالية أو مع حكومة أخرى تخلفها وتكون أقل تعاطفاً معنا، فإننا سـوف نُضعف وضعنا التفاوضي، وليس العكس، إذا نحن تخلينا مسـبقاً عن بعض أوراقنا الرابحة. وكما سـبق لك أن أشرت في تقريرك عن رحلتك،[٦٠] فإننا قد نضطر لاستخدام العناصر الأقلّ أهمية لوجودنا في ليبيا من أجل المحافظة على الأكثر أهمية عندما يصبح بحث كامل الموضـوع [موضوع الوجود البريطاني في ليبيا] قضية مثارة، وذلك الوقت لم يحن بعد، وفي اعتقادي أن من الحمق استباق حدوث ذلك".

حول ورقة وزارة الدفاع البريطانية

كما أشـرنا من قبل، فقد قامت وزارة الدفاع بإعداد مسودة ورقة حول ليبيا طرحتها على "اللجنة (الرسمية) لسياسات الدفاع وما وراء البحار". ومن جانبها أعدت إدارة شمال وشرق إفريقيا بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٦٣ مذكرة حول تلك الورقة جاء فيها:

"١. الورقة المرفقة الخاصة بليبيا مسـودة ورقة معدّة من قبل وزارة الدفاع اقترح وزير الدفاع تعميمهـا على "لجنة سياسـات الدفاع ومـا وراء البحار" المنبثقة مـن الحكومة في أعقاب

٥٨ من السفارة البريطانية في بنغازي.

٥٩ كان يشـغل منصب مدير إدارة شـؤون شمال وشرق إفريقيا بوزارة الخارجية قبل المستر سكريفنر. الرسالة ذات الرقم الإشاري 1190/61 المؤرّخة في ٣١/ ١٢/ ١٩٦١).

٦٠ كان المستر سكريفنر قد قام في صيف ١٩٦٣ برحلة إلى دول الشمال الإفريقي زار خلالها كلا من المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

عودتـه مـن عدن والبحريـن... وينبغي النظر في هذه الورقة من قبـل اللجنة، مع الورقة المعـدة مـن وزارة الخارجيـة حول تأثـيرات الاتفاقيـة العراقيـة - الكويتية على شـؤون الدفاع.

٢. إنه لأمر صحيح أن المشـاعر القومية هي في حالة ارتفاع في ليبيا، ومع هذه المشـاعر ينمو إحسـاس مناهض للوجـود البريطاني. غير أن نقطة الاشـتعال Flash Point لم تحن بعد، ومن غير المتوقع أن تحل طالما بقي الملك إدريس على قيد الحياة.

٣. إن الانتقـاد الرئيسي لمسـودة ورقة الدفاع يتعلق بالاقتراح الـوارد في الفقرة (٧)، فهو لا ينسجم مع متطلباتنا الواردة في الفقرة (٣)، ويكمن السبب فيما يلي:

أ- إن احتياجاتنا الرئيسية في ليبيا تتمثل في حقوق استعمال الأراضي والأجواء الليبية، والاسـتخدام الشـامل لقاعـدة العدم الجويـة. والثمن الذي ندفعـه مقابل هذا هو التزامنـا بموجـب المعاهدة بالدفاع عـن ليبيا، وأن نقدم لها (بموجـب اتفاقية مالية مستقلة، وليس المعاهدة) مبلغ ٣,٢٥ مليون جنيه سنوياً.

ب- إن وجـود حاميتنـا العسـكرية في ليبيا هو التعبـير المرئي عن نيتنا الوفـاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة، وإن سـحبنا للحامية سـوف يُنظر إليـه كدليل على نيتنا للتهرب مـن هـذه الالتزامـات، وهـو ما قد يدعـو الليبيّـين لإعـادة النظر في الحقـوق التي يسمحون بها لنا.

ج- إن الليبيّـين لا يعارضـون في الوقت الحاضر وجود الحاميـة، وفي الحقيقة فإن الملك يرحب بها بشكل ملموس. والانتقادات الليبية، عندما يتم التعبير عنها، توجّه أولاً ضد التسـهيلات للتدريبات العسـكرية التي نقوم بها، وثانيـاً ضد "قاعدة العدم". وإذا تـمّ تعديـل الترتيبات الحالية فإن هذه هي التي يضغـط الليبيّون علينا بالتخلي عنها، سواء أعرضنا عليهم سحب الحامية أم لا.

د- مـن خـلال إجرائنـا المفاوضـات (مـع الليبيّـين) الآن، ربـما سـنكون قادرين على الاحتفـاظ بنـوع مـن تسـهيلات اسـتعمال الأراضي وعبـور الأجـواء، ولكن على أساس مقيّد، وبدون الاستخدام المطلق لقاعدة العدم. فهل سيلبي ذلك احتياجاتنا الإستراتيجية؟ ذلك أمر مشكوك فيه. وإذا تم سحب الحامية فمن المحتمل جداً أن يتحتم علينا دفع المزيد من المال، وستكون التكلفة الإجمالية مطابقة، أو أكثر مما هي عليه الآن.

هـ- إن الليبيّين هم الذي اقترحوا تأجيل مراجعة المعاهدة حتى عام ١٩٦٥. والترتيبات الحاليـة تمنحنا كل مـا بمقدورنا أن نتمناه، وهي ذات أهميـة أولى في تنفيذ التزاماتنا شرقي السويس. إنه من غير المعقول أن نتخلى عما بأيدينا قبل الأوان. وليس دقيقاً

وصف هذه السياسة، كما ورد في الفقرة (٨) من المسودة، بأنها من قبيل ترك الأمور تجنح على غير هدى Letting Things Drift.

٤- لقد تم عرض هذا التسبيب بشكل أكثر وضوحا في مذكرة وزير الخارجية بتاريخ ١٥/ ٨ إلى رئيس الوزراء، وتم تأكيدها بموجب النصيحة المقدمة من سفير صاحبة الجلالة بطرابلس".

ومن الفقرات ذات الأهمية التي وردت بمسودة وزارة الدفاع البريطانية، المقدمة من وزير الدفاع المستر ثورنيكروفت Thornycroft:

٥- من وجهة نظرنا؛ فليس لدينا الرغبة في الإبقاء على الحامية العسكرية التي تتألف من أكثر من وحدتين عسكريتين، والاكتفاء بالجهاز الصغير الذي قد نحتاج إليه للمحافظة على التسهيلات".

...

٦- إنني أحترم وجهة نظر وزير الخارجية حول هذه القضايا، ومع ذلك فلدي تحفظات جادة حول مجرد ترك الأمور على ما هي عليه.. إن وضعنا في ليبيا ليس في طريقه إلى التحسّن. إن الاحتفاظ بقوات لنا بشكل دائم في دولة أجنبية غدا أمراً أصبحنا نجد صعوبة متزايدة في تبريره.

٧- إن الطريقة الوحيدة للتغلب على هذه الصعوبات (التي تواجهها بريطانيا في ليبيا)، ولإعفاء أنفسنا من عبء الإبقاء على الحامية، هي، كما يبدو لي، أن نأخذ زمام المبادرة بمراجعة المعاهدة قبل عام ١٩٦٥ على أساس:

أ- الإبقاء على حقوقنا في استعمال الأراضي وعبور الأجواء الليبية.

ب- إزالة حاميتنا.

٨- ومن ثمّ فإني أدعو زملائي لاتخاذ قرار حول ما إذا كان ينبغي علينا أن نقوم بهذا الإجراء، أو أن نترك الأمور تنجرف على غير هدى، مع خطر أن يؤدّي ذلك إلى تقويض وضعنا (في ليبيا) بكامله".

الصياغة النهائية للورقة

بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٦٣ بعث المستر بيتر لورنس من وزارة الخارجية البريطانية بصياغة معدلة لورقة وزارة الدفاع البريطانية بشأن ليبيا، وأرفق بها التعليق التالي:[٦١]

٦١ راجع البند السابق "رأي السفير ستيوارت" من هذا المبحث.

"١. أقـدم إليكـم حسـب طلبكـم إعـادة صياغـة لورقـة وزارة الدفاع بشـأن ليبيـا، ويمكن اتخاذ هذه الصياغة أساسـاً للمباحثات التي سـيجريها المسـتر كـيري Carey يوم الاثنين ٢١/ ١٠/ ١٩٦٣.

٢. إن إعادة الصياغة المرفقة حافظت قدر المستطاع على الخطوط العامة للمسودة التي قدمتها وزارة الدفـاع، غـير أننا حاولنا أن ندخل عليها النقاط الأربع المقدمة من السـير هارولد كاتشـا Sir Harold Caccia نتيجة اجتماع "اللجنة (الرسمية) لسياسات الدفاع وما وراء البحـار" الذي انعقد يـوم ١٦/ ١٠/ ١٩٦٣. إنني لم أورد في هـذه الصياغة أي خلاصة محـددة، على الرغم مـن أن المزايا والعيـوب المترتبة على أخذ المبـادرة بمراجعة المعاهدة، الـواردة بالفقرة (٥)، أشـارت بوضوح إلى النتيجة التـي يمكن أن تترتب على اتخاذ تلك الخطوة. إن هذا يتمثل، حسـب رأيي، آخذاً في الاعتبار الأهمية الكبيرة جداً للتسهيلات العسكرية التي نملكها حالياً في ليبيا، في أنه يبقى علينا عدم القيام بأي عمل من اختيارنا لتعريض هذه التسـهيلات للخطر. وإذا كان علينـا، كجزء من الثمن الذي ندفعه مقابل هذه التسهيلات، أن نبقي في ليبيا على الحامية العسكرية عند حجمها الحالي، أو قريباً منه على الأقل حتى عام ١٩٦٥، أو إلى حين وفاة الملك، أيهما أقرب، فإن هذا الثمن مجز. وقد يكون مناسباً إثارة القضية شفوياً خلال اجتماع المستر كيري".

وتفيد المراسـلات المتبادلة (خلال شـهري ١٠-١١/ ١٩٦٣) بيـن مختلف الوزارات واللجان المعنية؛ أنها وافقت في النهاية على صيغة مشـتركة للورقة المتعلقة بليبيا، وأن وزير الدفاع وافق في النهاية على سـحب مقترحاته السـابقة. وجاء في الصياغـة النهائية للورقة ما ترجمته:

"١. نحن في حاجة للنظر فيما نقوم بإنفاقه في ليبيا وما نكسبه منها.

٢. للقيـام بالتزامنا شرقي السـويس، من المهم جداً أن نحتفظ بحقوق حشـد قواتنا وعبور الأجـواء في ليبيا، والتي تتضمن اسـتخدامنا المطلق (القاصر علينا) لقاعدة العدم الجوية والتسـهيلات بمطـار إدريس. إن التسـهيلات الخاصّـة بتدريبات قواتنا هـي ذات قيمة كبيرة لنا. وهذه الحقوق نابعة من المعاهدة البريطانية – الليبية الموقعة في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣ والاتفاقيتين العسـكرية والمالية الملحقتين بها.[٦٢] المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها توجب علينا أن نتحرك لمساعدة ليبيا في حال تعرّضها لعدوان خارجي، وكذلك تقديم مساعدة ماليـة لها. المعاهـدة والاتفاقيات غير محدودة المدة، وبشـكل مبدئي؛ فسـوف تنتهي عام ١٩٧٣، وفيـما بعـد تكون قابلة للإلغاء من قبل أي مـن طرفيها مع إعطاء الطرف الآخر مهلة عام واحد. وتتضمن المعاهدة مادة تنص على مراجعتها بعد عشر سنوات، غير أنه،

٦٢ الوثيقة مصنفة (سرية للغاية) وتحمل الرقم الإشاري VT 1051/29/G بالملف FO 371/173 245.

بنـاءً على طلب الليبيّـين، وافقنا على تأجيل هذه المراجعة حتى عام ١٩٦٥ (بدلاً من عام ١٩٦٣)".[٦٣]

٣. لنا وجود عسكري في ليبيا يتألف من حامية عسكرية قوامها وحدتان أساسيتان ونصف الوحـدة مـع وحدات من سـلاح الطـيران الملكي بقاعـدة العدم الجوية ومطـار إدريس للمحافظـة عـلى التسـهيلات اللازمـة لعمليات الحشـد العسـكري. نحن غـير ملزمين بموجـب المعاهـدة أن نحتفظ بالحامية العسـكرية [في ليبيا]، ومن وجهة نظرنا فلسـنا في حاجـة للإبقـاء عليهـا. وقد يكفـي لأغراضنا الاحتفاظ بـأي عدد من العسـكريين نراه ضروريا لإدامة تسـهيلات التحشـيد العسـكري، ولمساعدة تنفيذ عمليـات التدريب. وعلى امتداد اسـتمرار التزاماتنا بموجب المعاهدة فإن الحامية سـتقوم بمهمة حماية نقاط الدخول لتعزيزاتنا العسـكرية [إلى ليبيا]، فضلاً عـن كونها رادعاً لأي عدوان خارجي. والأكثر أهمية من ذلك، فإن وجود الحامية هو الدليل المحسوس على استعدادنا وقدرتنا لحمايـة ومسـاندة ليبيا. إنها أيضاً تعطي الملك الثقة بأننا سـوف نوفـر له ولأسرته المباشرة مـلاذاً آمناً في حال وقوع اضطرابات فيها. وفي الواقـع فإن وجود القوات البريطانية هو ذو أهمية خاصّة في المحافظة على استقرار النظام الحالي، وذلك بسبب الجهل الليبي بالمدى الذي نحن على استعداد أن نذهب إليه في استخدام قواتنا لحماية النظام".[٦٤]

٤. توجـد علامـات على أن الوجود البريطاني في ليبيا يجـد إلى حد ما رفضاً من قبل الحكومة الليبيـة الجديـدة. وفي رأي وزارة الخارجيـة [البريطانيـة] أن قيـام قواتنـا بالتدريبـات العسـكرية الموسـعة Elaborate هـو ما يجده الليبيـون محرجاً لهم أكثر مـن وجود الحامية العسـكرية. وفضلاً عن ذلك فإن السـيطرة الكاملة لسـلاح الطيران الملكي [البريطاني] على "قاعدة العدم" يشـكل هـو الآخر نقطة دعاية يجدونها حساسـة. ولأن من الواضح أنه من غير المحتمل أن يتحسن وضعنا في ليبيا، فإن أفضل ما يمكن أن نتطلع إليه هو أن نحافظ على الوضع الراهن، ومن ثمّ فعندما اتصلت بنا الحكومة الليبية [حكومة الصيد] مقترحة تأجيل مراجعة المعاهدة حتى عام ١٩٦٥ وافقنا على الفور على الاقتراح".

٥. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الضغط الوطني ضد الوجود البريطاني قد خفت حدّته في الوقت الراهن، فإن من المؤكد أنه سـيتعاظم من جديد في المسـتقبل، وربما لن يكون هاماً طالمـا بقي الملك إدريس على قيد الحياة، غير أنه قد يعود كذلك إثر وفاته. السـؤال الذي يطرح نفسـه هنا، هو هل ينبغي علينا أن نسـعى لتدارك هذا الأمر من خلال اتخاذ مبادرة في اتجـاه مراجعـة المعاهدة قبل عـام ١٩٦٥؟ إن هدفنا سـيكون هو التفـاوض من أجل

٦٣ المراسلات موجودة بالملف FO 371/173 245 وتحمل الأرقام الإشارية VT/ 1051/30/G.

٦٤ لا يخفى أن هذه العبارات ذات دلالات واسعة وخطيرة. وقد وردت في الأصل الإنجليزي كما يلي:

"In deed, the presence of British troops has a special value in helping to preserve the stability of the present regime, derived from Libyan ignorance of the extent to which we might commit British troops in support of it".

استمرار حقوقنا في التحشيد العسكري وعبور الأجواء الليبية، وإذا كان ممكناً استمرار تسهيلات التدريب العسكري لقواتنا، كل ذلك مقابل إزالة الحامية. وإذا كنا نتصور وجود فرصة حقيقية لمثل هذا العرض فإن هناك مزية من وراء اتخاذ هذه المبادرة. غير أن جميع الأدلة القريبة تظهر في الحقيقة أنه لا وجود لأية إمكانية لمثل هذا الاتفاق. إن اقتراح سحب القوات البريطانية (الحامية) بعد الاحتفاظ بها في ليبيا طوال هذه المدة سوف يثير التساؤل حول نيتنا في تنفيذ التزاماتنا بموجب المعاهدة، ونحن متأكدون أن الحكومة الليبية لن توافق على الاستمرار في منحنا الحقوق والتسهيلات التي نتمتّع بها حالياً. وفضلاً عن ذلك فإن الاقتراح بسحب الحامية سوف ينظر إليه من قبل الملك على أنه سوف يضعف وضعه بشكل مؤكد، ومن المحتمل أن يشجع المعارضين لنظام حكمه، ومن ثمّ فإن رغبته وقدرته على مساعدتنا في الحصول على التسهيلات التي نريدها ستكون، بناءً على ذلك، أضعف.

إننا إذا قمنا باتخاذ هذه المبادرة سنضع أنفسنا في وضع تكتيكي ضعيف، وسنقلل من فرصنا في المحافظة على تسهيلاتنا (الحالية) حتى خلال السنتين القادمتين. إن مصلحتنا تتمثل في استمرار الوضع الراهن إلى أطول وقت مستطاع".

اهتمام بريطاني بالقوى الجديدة

ستيوارت يأخذ المبادرة

ورد في بتقرير أعده السفير ستيوارت بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٦٣ عن أداء وزارة فكيني خلال الأشهر الستة الأولى لها في الحكم؛ توصية مثيرة في الفقرات (٥)، (٦) جاء فيها:[٦٥]

"سواء أحببنا أم كرهنا، فإن ليبيا جديدة، متمثلة في شخصية شابة، متعلمة، ذكية، وذات ميول قومية عربية كشخصية الدكتور فكيني، هي في طريقها تدريجياً إلى البروز، وعلينا أن نكون على استعداد للتفاهم معها. إن إنجاز ذلك يتطلب منا صبراً عظيماً، ومن واجبنا أن ندرك أنه في ليبيا الجديدة هذه سيكون من الصعب، أكثر من ذي قبل، أن يغدو حضورنا العسكري مظهراً مقبولاً. وينبغي علينا ألا نكون حسّاسين جداً إزاء الانتقادات التي توجّه إلى سياساتنا، لا سيما في الشرق الأوسط وإفريقيا. وينبغي، دون أن نقحم على الليبيّين مساعداتنا ونصائحنا، أن يكون لدينا الاستعداد لمعاونتهم في المجالات التي تكون معونتنا لهم، رغم كل شيء، مطلوبة بتعاظم، كالتعليم والإدارة والعلاج والقوات المسلحة. في الوقت الحاضر تعتمد علاقتنا بليبيا على ثنائي الملكية والتحالف العسكري، وعلينا في مرحلة ما في المستقبل أن نعمل على إقامة هذه العلاقة على أسس جديدة. ومن واجبنا أن نبدأ التحرك منذ الآن بهذا الاتجاه".

وقد تضمنت هذه التوصية تعليقاً من المستر لورنس بوزارة الخارجية كتبه بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٦٣ جاء فيه:

"إن توصية المستر ستيوارت الواردة بالفقرة (٥) من تقريره ذات مغزى، وقد أخذناها بعين الاعتبار عند إعداد "ورقة لجنة التوجيه" Steering Committee Paper ... من الواضح أن الارتباط العسكري والعلاقات الحميمة مع الملك لم يعودا وحدهما أساسين كافيين لسياستنا تجاه ليبيا. وسنجد أنفسنا، عاجلاً أو آجلاً، مجبرين على أن نصل إلى صيغة للتفاهم مع العناصر القومية الشابة التي بدأت تنشط في أروقة السياسة الليبية. وإن من الأفضل أن يحدث ذلك في القريب العاجل بدلاً من البعيد الآجل".[٦٦]

وقد عاد ستيوارت إلى تناول الموضوع ذاته في تقريره السنوي الذي أعده بشأن أحداث

٦٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1051/63 بالملف FO 371/173 240 28 192.

٦٦ راجع مبحث "وضع وليّ العهد وعلاقاته" في الفصل السادس.

وتطورات عام ١٩٦٣ في ليبيا، إذ جاء في فقرة ختامية منه تحت عنوان "المستقبل" ما يلي:[٦٧]

"سأكون بعد فترة قصيرة من تسلّمك لهذا التقرير قد غادرت منصبي إلى التقاعد.[٦٨] وليس في نيتي أن أرهقكم بخطاب وداعي آخر. ولعلّ هذا سيسمح لي أن أختم بملاحظات عامة قصيرة حول ليبيا والمستقبل. لقد شهدت السنتان اللتان قضيتهما في ليبيا تحوّلاً في الاقتصاد الليبي بسبب ظهور البترول. وقد ترتب على هذا، وعلى ما يتوقع من استقلال ليبيا اقتصادياً وسياسياً، أن أصبحت ليبيا أكثر ثقة بنفسها، وهي تريد أن تجعل لنفسها حضوراً محسوساً في العالم، ولم تعد تشعر بأنها ما زالت تعتمد على الترتيبات الخاصّة التي كانت بينهم وبيننا وبين الأمريكان. وفضلاً عن ذلك يوجد الآن، بين العناصر المتزايدة من المحامين والمثقفين الشباب وسواهم، ميل متعاظم للتساؤل حول الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي في بلادهم "Establishment". وفي الوقت الذي لا يرحّب فيه هؤلاء باستيلاء مصر أو الجزائر على بلادهم، فإنهم يجدون الكثير ممّا يثير إعجابهم فيما يتصوّرونه من إنجازات عبد الناصر وبن بيلا. وليس من المتوقع أن يستمرّ هؤلاء، إلى أمد غير محدود، مع نظام شبه إقطاعي، مشاركتهم السياسية فيه محدودة. ومن ثمّ فإن من واجبنا أن نكون على استعداد لمواجهة أحداث ستقع في ليبيا في اتجاه يشبه "الحركات الشعبية" في الدول العربية "المتحررة".

وخلص السفير البريطاني، في آخر تقرير له عن الأوضاع في ليبيا في نهاية عام ١٩٦٣، إلى القول:

"إن هذا يعني، ضمن عدة أمور أخرى، أن موقفنا لا ينبغي أن يقتصر على مجرد استعدادنا لتعديل موقفنا كي يتلاءم مع الأجواء السياسية الجديدة في ليبيا، بل ينبغي أن نبدأ منذ الآن، وكما اقترحت من قبل، في إقامة علاقات جديدة لتحلّ محلّ ارتباطاتنا القائمة على التحالف العسكري، وحتى كبديل، لو استدعى الأمر، للعلاقة مع الملكية. إن العلاقات الجديدة، كما أتصورها، تتحقق من خلال تزويد الليبيّين بالخدمات المادية وغيرها مما يريدونه، كالتجارة، وخدمات اللغة الإنجليزية، والاستشارات والمساعدات الفنية. غير أنه ليس من الواجب علينا وحدنا أن نعدّل من موقفنا، فالليبيون أيضاً عليهم فعل ذلك، وعلى الأخص قادتهم، فإن عليهم أن يدركوا أن قدرة الغرب على الصبر على الأقوال دون الأفعال لها حدود".

استدعت هذه الفقرات الواردة في تقرير السفير ستيوارت عدداً من تعليقات زملائه في

---

٦٧ الخطاب موجه إلى وزير الخارجية البريطاني ريتشارد بتلر ومؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٤ ويحمل الرقم الإشاري VT 1011/1 بالملف FO 371/173 854 وكان المستر بتلر قد حلّ محل السير أليك دوغلاس هوم الذي أصبح رئيساً جديداً للوزارة.

٦٨ قام السفير ستيوارت بزيارة وداعية للملك في ٤/ ١/ ١٩٦٤. راجع ما ورد تحت عنوان "رحيل السفير ستيوارت" بمبحث "متفرقات" من هذا الفصل.

وزارة الخارجية البريطانية. فقد كتب المستر ريتشاردسون T. L. Richardson تعليقاً بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٦٤ جاء فيه:

"إنني على ثقة بأن السفير لا يعني باقتراحه الوارد في تقريره أن علاقتنا بالملكية، وعلاقاتنا، على سبيل المثال، بالساسة الصاعدين، ينبغي أن تكون قاصرة على أي منهما، وطالما بقي وضع وليّ العهد في ليبيا مشكوكاً فيه، فمن المحتمل أننا سنحتاج محاولة امتطاء عدة خيول في وقت واحد.

"We shall probably have to try and ride several horses at the same time".

أما المستر لورنس فقد كتب تعليقاً على التقرير بخط يده مؤرّخاً في ١٤/ ١/ ١٩٦٤ جاء فيه:

"لقد اتفقنا مع وزارة الخارجية الأمريكية أثناء محادثاتنا الأخيرة بواشنطن[٦٩] أنه ينبغي علينا أن نستهدف إقامة علاقات وثيقة مع الدكتور فكيني والجيل الجديد من الساسة الليبيّين مهما بدا ذلك صعباً، وفي الوقت نفسه، المحافظة على علاقاتنا القائمة مع وليّ العهد والعائلة الملكية، ومن الواضح أن هذا شيء معقول".[٧٠]

ويتضح من المذكرة المطوّلة التي أعدها المستر سكريفنر بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٦٤[٧١] حول تقرير السفير ستيوارت أنه لم يكن ميالاً لتبني اقتراحه الذي دعا فيه إلى إقامة علاقة مع القوى السياسية الجديدة في ليبيا. لقد جاء في الفقرة (٣) من مذكرة سكريفنر:

"ألحّ المستر ستيوارت أن علينا أن نكيّف أنفسنا لمزاج جديد في ليبيا، وأن نبدأ بإقامة علاقات جديدة. بالطبع، فإن تقرير السفير ستيوارت تمت كتابته قبل لقاءيه الوداعيين مع رئيس الوزراء ومع الملك. وخلال هذين اللقاءين[٧٢] تبين أن فرص المحافظة على علاقات مرضية لنا بموجب المعاهدة ظهرت جيدة جداً. إن الملك، بالطبع، يعتبر علاقته ببريطانيا هي حجر الأساس لسياسة ليبيا الخارجية. أما رئيس الوزراء، كما يبدو لي، فيتخذ موقفاً سلبياً إلى حد ما، بمعنى أنه يرى أن العلاقة مع بريطانيا ضرورية طالما وُجد خطر على ليبيا - التي تعتبر الآن غنيمة مغرية بسبب ثروتها المتزايدة - من أن تفقد استقلالها على يد القاهرة أو الجزائر. إنني حقاً على يقين أن الخطر على ليبيا يكمن في نشوء علاقة قوية بين عبد الناصر وبن بيللا".

٦٩ للمزيد حول هذه المحادثات راجع الفصل التالي "التنسيق الأمريكي البريطاني حول ليبيا".
٧٠ هل هي بداية التآمر الأمريكي البريطاني المشترك على النظام الملكي؟!
٧١ ينبغي ملاحظة أن حكومة فكيني كانت حينذاك تعيش أيامها الأخيرة بعد أحداث الطلبة الدامية منذ ١٤/ ١/ ١٩٦٤ وفي الواقع أن حكومة فكيني سقطت يوم ٢٢/ ١/ ١٩٦٤.
٧٢ لم نجد في الوثائق البريطانية المفرج عنها أي تقارير عن هذه المقابلات. راجع ما نسبه السفير الأمريكي إلى السفير ستيوارت من أقواله عن لقائه الوداعي للملك تحت عنوان "رحيل السفير ستيوارت" بمبحث "متفرقات" من هذا الفصل.

اهتمام زائد بفكيني

مـر بنا في مباحث سـابقة كيف أن الدبلوماسـيين البريطانيين عبّروا مبكـراً عن مخاوف وشـكوك من تعيين فكيني رئيسـاً للحكومة، ومن توجهاته السياسـية. ومع ذلك فقد صاحب هـذه المخـاوف منذ مرحلة مبكرة أيضـاً عدة دعوات من هؤلاء للاهتمـام والاحتفاء به كلما كان ذلك متاحاً وممكناً.

ومـن الواضـح أن قيـام فكينـي بالسـفر علـى رأس الوفد الليبـي إلى نيويـورك لحضور اجتماعـات الدورة الثامنة عشـر للجمعية العامـة للأمـم المتحدة قد لقي اهتمام المسـؤولين في الخارجية البريطانية، وحاولوا الاستفادة من المناسبة للتعبير عن احتفائهم برئيس الوزراء الشاب، كما يتضح من مطالعة عدد من الوثائق البريطانية التي تناولت الموضوع.

فبتاريـخ ١٣/ ٩/ ١٩٦٣ وجـه المسـتر سـكريفنر إلى وزيـر الدولة للشـؤون الخارجية مذكرة قصيرة جاء فيها:[٧٣]

"١. لقـد علمـت أن الوفد الليبي الذاهب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة سـيكون برئاسـة رئيس الوزراء بصفته وزيراً للخارجية.

٢. وكـما يعلم وزيـر الدولـة للخارجية فـإن علاقتنـا بالحكومة الليبيـة تمر بمرحلـة دقيقة. فالليبيـون ينكرون وجود أي رغبة لديهم لإلغاء المعاهـدة، غير أننا نعلم أنهم منزعجون بسـبب التأثـيرات التـي يمكـن أن تحدثها المعاهـدة على وضعهـم مع أشـقائهم العرب والأفارقة. كما ستكون هناك انتخابات عامة في ليبيا مع نهاية هذا العام.

٣. ومن ثمّ فإذا اسـتطاع الوزير أن يجد الوقت للالتقاء بالدكتور فكيني، أو ربما اسـتضافته، فإن ذلك يستحق العناء حقاً".

وبتاريـخ ١٨/ ٩/ ١٩٦٣ بعـث السـفير سـتيوارت برقيـة عاجلة من طرابلـس إلى وزير الخارجية[٧٤] تحمل الرقم (٢٨٥) جاء فيها:

"١. رئيـس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور فكيني سـوف يغادر اليوم متوجهاً إلى نيويورك لحضـور اجتماع الجمعيـة العامة. وينتظر أن يعود إلى ليبيا يـوم ١/ ١٠ ومن المحتمل عبر لندن".

"إذا كان فكينـي يخطـط لقضـاء يـوم أو يومين بلنـدن في رحلة عودتـه إلى بـلاده (الأمر الذي

٧٣ تحمل الرقم الإشاري VT 1051/24 بالملف FO 371/173 245.

٧٤ تحمـل الرقـم الإشـاري VT 1051/25 بالملف السـابق. وقد جرى إرسـال نسـخ منها إلى كل مـن إدارات شـمال وشرق إفريقيا، والأمم المتحدة، والبروتوكول، والسياسة الإعلامية وإدارة الأخبار بوزارة الخارجية.

بمقدور بعثتنا في نيويورك أن تتحقق منه)، فإنني أوصي بشدة أن نعرض عليه استضافته رسمياً، وإذا كان ممكناً أن يتم استقباله من قبل وزير الخارجية. ليس لي أن أقترح أن يتم معه بحث أية موضوعات محددة تخص العلاقات البريطانية – الليبية، ولكنني أقترح أنه ينبغي علينا الاستفادة من المناسبة لاستعراض المشاكل الدولية بهدف إطرائه وإشباع غروره".

وتفيد مطالعة الوثائق البريطانية أن السفير ستيوارت عاد للإشارة إلى هذا الموضوع في تقريره الذي أعده بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٦٣ حول أداء حكومة فكيني خلال الستة أشهر الأولى في الحكم، فأورد بهذا الخصوص:

"٣. وإذا كان بمقدوركم، يا حضرة اللورد،[٧٥] إعطاء بعض الاهتمام الشخصي من جانبكم للدكتور فكيني في نيويورك فسيكون ذلك – من دون أي شك – موضع امتنان كبير..."

"٦. ... إن هذه هي الخلفية[٧٦] التي غامرت في ضوئها بأن أوصي في برقيتي رقم (٢٨٥) المؤرّخة في ١٨/ ٩ بإظهار اهتمام رسمي، وعلى مستوى وزاري، بالدكتور فكيني أثناء وجوده في نيويورك لحضور الدورة العامة، وإذا حدث أن أمضى بعض الوقت بلندن في طريق عودته مطلع الشهر القادم. إنني لا أقترح هنا أن الوقت قد حان لبحث بعض الموضوعات ذات الاهتمام البريطاني – الليبي الصرف، فمثل هذه الموضوعات الخاصة بالعلاقات بيننا، كما سلف أن أشرت في هذه المراسلة، من الأفضل تركها في الوقت الحاضر. وما أظنه مناسباً للتداول (خلال هذه المناسبة) هو استعراض عام للأوضاع الدولية التي يمكن أن نوضح ونؤكد مصالحنا المشتركة بشأنها. إنني على يقين أن محادثات من هذا النوع يمكن أن تلعب دوراً مهماً في إدامة الثقة المتبادلة بين حكومة صاحبة الجلالة والحكومة الليبية الجديدة. وعلى وجه الخصوص فإنني أوصي بأي اهتمام ذي طبيعة اجتماعية يمكن إظهاره بفكيني وزوجته (التي ترافق زوجها، وكما تعلم، يا سعادة اللورد، فهي سيدة تلقت تعليمها بالإنجليزية وذات ذكاء وآراء تقدمية جديرة بالاعتبار). إنني أعتقد أن ذلك سوف يكون له الأثر المطلوب في إطراء الدكتور فكيني وإشباع غروره الذي أستطيع القول بأنه ليس الأقل أهمية في مؤهلاته المثيرة".

ويوجد بين الوثائق البريطانية ذات الصلة بهذا الموضوع رسالة بعث بها المستر روبرت جون من الخارجية البريطانية إلى المستر أتلي H. P. L. Attlee. بالبعثة البريطانية في الأمم المتحدة بنيويورك مؤرّخة في ١٨/ ٩/ ١٩٦٣ جاء فيها:[٧٧]

٧٥ من الواضح أن البرقية موجهة إلى وزير الخارجية.

٧٦ كان السفير قد أورد في الفقرة السابقة من تقريره اقتراحاً مثيراً دعا فيه إلى الاهتمام بالساسة الشباب الجدد في ليبيا على النحو الذي أشرنا إليه في مطلع هذا المبحث.

٧٧ تحمل الرقم الإشاري VT 1051/24 بالملف FO 371/173 245.

"إلحاقا لرسالتي رقم (VT 2251/2) المؤرّخة في ١٧/ ٩ المتعلقة بالوفد الليبي إلى اجتماع الجمعية العامـة للأمم المتحدة؛ أود إخطاركم أن وزيـر الدولة وافق على اتخاذ الإجراءات لترتيب لقاء له مع الدكتور فكيني واسـتضافته إذا كان ذلك ممكناً. وسـوف أكون ممتناً لكم لو أخذتم هذا الموضوع في اعتباركم عندما تقومون بوضع البرنامج الخاص بوزير الدولة".

ومـن الواضـح أن كافة التحضيرات البريطانية لاسـتقبال فكيني وزوجته واسـتضافتهما آلت إلى لا شـيء، كما يتضح من الفقرة التالية الواردة بالمذكرة التي أعدها المسـتر لورنس بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٦٣ حول تقرير السـفير ستيوارت (المؤرّخ في ٢١/ ٩/ ١٩٦٣) السالف الإشارة إليه:

"... في الحقيقة، إن وزير الدولة للشـؤون الخارجية، قبل توصية الإدارة (إدارة شـمال وشرق إفريقيا) خلال شـهر سـبتمبر، قال إنـه ينبغي علينا اللقـاء بالدكتور فكينـي في نيويورك، وإذا أمكـن استضافته هناك. وقـد صدرت التعليـمات لبعثتنا أن تأخذ هذا في الحسـبان عند وضع البرنامج الخاص بوزير الدولة، غير أنني فهمت من السـكرتير الخاص أنه لم يكن ممكناً إدراج أي من ذلك في البرنامج.[٧٨] لقد كان المسـتر سـتيوارت قد اقترح أيضاً أن نظهر بعض الاهتمام الرسمي بالدكتور فكيني في لندن في طريق عودته من نيويورك. مرة أخرى قمنا بالتحضيرات الأوليـة الضرورية لاسـتضافته رسـمياً بواسـطة وزير مـن وزارة الخارجية، غـير أن الدكتور فكينـي عـاد إلى طرابلس بدون المـرور على لندن. ومع ذلـك فينبغي أن نسـتمر بالاحتفاظ في بالنا بإمكانية حدوث ذلك في المسـتقبل. وفضلاً عن ذلك فقد خصصنا في برنامجنا للزيارات الرسـمية للاثني عشر شهراً القادمة فسحة تتعلق باستضافة وزير ليبي (من المحتمل أن يكون الدكتور فكيني)، ولم يتم حتى الآن تحديد أية تواريخ أو توجيه دعوات بالخصوص".

٧٨ الواضح من هذه الصياغة أن هناك أسباباً أخرى لم يرغب المستر لورنس في ذكرها، وربما كان الاعتذار عن اللقاء جاء من فكيني الذي كان يهيئ نفسه خلال تلك الرحلة للقاء بالرئيس الأمريكي كنيدي.

المساعدات الفنية

وموقف وزارة التعاون الفني

اتجهت الخارجية البريطانية منذ عام ١٩٦٢، وفي ضوء التغيير الذي طرأ على الوضع المالي لليبيا بسبب ثروتها وعائداتها النفطية، إلى تبنّي الفكرة الداعية إلى التركيز في العلاقات البريطانية - الليبية على "التعاون الفني" "Technical Co-operation" أخذا في الاعتبار حاجة ليبيا الملحّة للمساعدة في هذا المجال.

وردّدت الدعوة إلى تبني هذه الفكرة عدد من التقارير الصادرة عن السفارة البريطانية في ليبيا، ومن مسؤولي الخارجية في لندن خلال عام ١٩٦٣. من ذلك ما ورد في تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ٢٨/ ٩/ ١٩٦٣ (حول أداء وزارة فكيني خلال أشهرها الستة الأولى في الحكم)، إذ دعا في الفقرة (٥) منه إلى أنه:

"... ينبغي أن نكون على استعداد لمساعدة الليبيّين في تلك المجالات التي - رغم كل شيء - تتزايد فيها الحاجة إلى مساعدتنا، في التعليم والإدارة والطب والخدمات المسلحة".

لقد استدعت تلك العبارة تعليقات من كل من المستر روبرت جون والمستر بيتر لورنس من الخارجية البريطانية ذيّلاً بها التقرير. وجاء في تعليق الأول (بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٦٣):

"أعتقد أنه يجب علينا تبني الملاحظات التي أشار إليها المستر ستيوارت في الفقرة (٥) من مراسلته. وفي المذكرة التي أعددناها حول تقرير المستر ستيوارت عن العام الماضي (١٩٦٢)، وفي التحضير الذي قمنا به لإعداد الورقة الخاصّة بسياستنا نحو ليبيا، كان في بالنا بشكل واضح الحاجة إلى زيادة المساعدة التي يمكن أن نقدمها لليبيّين في المجالات المدنية Civic. لقد انعكس ذلك على الزيادة في عدد الموظفين البريطانيين العاملين في ليبيا، دون أن ينعكس في أي شكل من الأشكال على المساعدة الفنية. ولأن وجهة نظر إدارة التعاون الفني "Department of Technical Co-operation" (D.T.C) - وليس ذلك بدون سبب - أنه مادام الليبيّون يتلقون منا مساعدة مالية سنوية قدرها (٣,٢٥) مليون جنيه إسترليني، فإن الأموال المخصصة للتعاون الفني يمكن إعطاؤها للدول الأكثر حاجة إليها".

"... لذلك فإنني أعتقد أن أي اقتراح باستقطاع قيمة أية مساعدات فنية نقدمها إلى ليبيا من قيمة المساعدة المالية السنوية التي نقدمها إليهم سوف يُستقبل سلبياً من قبلهم. هناك اقتراح بديل عن هذا، قد يكون بأن نوافق على أن تأخذ الزيادة في حجم المساعدة المالية – التي لا نشكك في أن الليبيّين سوف يطالبون بها عند مراجعة المعاهدة عام ١٩٦٥ – شكل مساعدة فنية".

"على أية حال، فبين الآن وذلك التاريخ (١٩٦٥) سيجري نسيان الكثير. وفي نفس الوقت، ينبغي أن نكون على استعداد لأن نقدم لليبيّين كل المساعدة التي يطالبونها دون أن نترك لحساسيات وزارة التعاون الفني أن تكبّلنا كثيراً. والحقيقة، فإنني أعتقد أن جزءاً كبيراً من مخصصات ميزانية الوزارة لإفريقيا بقي دون إنفاق بسبب غياب القدرة لديها على البلوغ بمشروعاتها مرحلة الإنجاز. ولا أعتقد أنه ينبغي علينا أن نحسّ بأي وخز ضمير لو طلبنا منهم أي دعم مالي متى كان الليبيون في حاجة إليه. وعبّرت السيدة بيرتون Burton بأننا نقدم لليبيّين المساعدة التي يحتاجونها بشكل كبير في مجال الحصول على الموظفين (من بريطانيا)".

كما جاء في تعليق المستر لورنس المؤرّخ في ٨/ ١٠/ ١٩٦٣:

"(٦) ينبغي علينا القيام بما في استطاعتنا القيام به في مجال تقديم المساعدة الفنية، وكما أشار المستر جون، فقد ظل مقبولاً حتى الآن أنه مادام الليبيّون يتلقون منحة مقدارها (٢٥ ,٣) مليون جنيه إسترليني سنوياً، فإنه قد يكون من الأفضل إنفاق أية أموال مخصصة للمساعدة الفنية على بلدان أخرى. وبالطبع فإننا سنتذكر دائماً أن نبحث مع وزارة التعاون الفني، كلما كان ذلك ضرورياً، إمكانية إنفاق بعض المخصصات المالية للوزارة في ليبيا، في حال توفرها".

مراسلات بين الخارجية ووزارة التعاون الفني

شهد شهرا ١٢/ ١٩٦٣ و١/ ١٩٦٤ تبادل رسائل بين الخارجية البريطانية وإدارة التعاون الفني D.T.C حول برنامج المساعدة الفنية لليبيا. ومن بين الرسائل ذات الأهمية في هذا الخصوص الرسالة التي بعث بها بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٣ المستر كينج R. B. M. King من وزارة التعاون الفني إلى المستر سكريفنر (مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية)، وقد جاء فيها:[٧٩]

"لقد بعثت إليّ رسالة بتاريخ ٦/ ١٢ حول المساعدة الفنية لليبيا. إننا نتفق مع ما ذكرته حول الموقف الرسمي بتقرير فريق العمل لعام ١٩٦٢ "Report of the 1962 Working Party". وكما تعلم، فإننا سارعنا من حين لآخر لنجدة أية مشروعات بدا لنا أنها قد تؤول – بدون نجدتنا – إلى الفشل.

غير أنني مع ذلك مضطر للقول إنني لا أميل لأية زيادة كبيرة منتظرة لأية نشاطات هناك.

٧٩ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1151/48، CF 399/84/02 بالملف FO 371/173 261 36717.

لقد دهشت عندما رأيت في الملحق (٨) من الوثيقة رقم ٢١٤٧ أن ليبيا، تلقت منا منذ نهاية الحرب [العالمية الثانية] مساعدات تربو عما تلقاه أي بلد آخر في العالم، باستثناء الهند وكينيا ونيجيريا ومالطا وقبرص. أعلم أن هناك أسباباً وراء ذلك، إلا أنه عندما نقوم بتقديم مثل هذه الأموال من العملة الصعبة كل عام؛ يصبح من غير المعقول أن يُتوقع منا أن نضع أيدينا في جيوبنا لدفع الزيادة في مرتبات الموظفين البريطانيين [في ليبيا] والتي بمقدور الليبيّين - بكل تأكيد - دفعها".[٨٠]

وأضاف المستر كينج في رسالته:

"إنني أرى أن الحالة في ليبيا قد تغيّرت كثيراً منذ ١٩٦٢، وإن رسالة السفير ستيوارت المؤرّخة في ٢٠/ ١١ التي علق فيها على ميزانية ليبيا لسنة ٦٣/ ١٩٦٤ تعزّز بشكل كبير الرأي القائل بأن ليبيا في الحقيقة لم تعد في حاجة إلى مساعدات أجنبية في شكل مالي".

"إن هذا لا يعني القول بأننا يجب أن نصم آذاننا لأي طلبات، وعندما يتعلق الأمر بأية مصلحة بريطانية حقيقية سنكون على استعداد دوماً للنظر في كل حالة على حدة كما كنا نفعل في الماضي. غير أنني أؤمل أن يقال لليبيّين في وقت مناسب إنه مع التغيير الجوهري في ظروفهم الاقتصادية، بسبب عائداتهم النفطية، فإننا نتوقع منهم أن يقوموا بتسديد المقابل للمساعدات التي قد يطلبونها منا".

"إن ساريل[٨١] سوف يأتي لمقابلتي يوم ٧/ ١، وإذا كان بمقدورك الالتحاق بنا سوف أكون سعيداً بالتحدث معك حول الموضوع. وبديلاً لذلك، سيكون بمقدوري المجيء إليكم للاجتماع بكم في وزارة الخارجية إذا كنتم تفضلون ذلك".

"وأخيراً فإن أياً مما ورد في هذه الرسالة لا ينبغي أن يحمل أي تأثيرات على أملنا الذي عبّرنا عنه في الفقرة (٥) من رسالتي إلى Summerhayes المؤرّخة في ٢٦/ ٩ (أرقامكم الإشارية PEB 10705/5) والخاصّة بترحيبنا بتحويل المساعدات المالية التي نقدمها في شكل منح إلى مساعدات للتنمية كما فعلنا في الأردن. ألا يوجد أي احتمال للتحرك في هذا الاتجاه؟"

وفي ٦/ ١/ ١٩٦٤ بعث المستر سكريفنر بردّ مطوّل على رسالة المستر كينج جاء فيه:[٨٢]

" أشكركم على رسالتكم المؤرّخة في ٢٠/ ١٢ (CF 399/84/02) بشأن المساعدة الفنية لليبيا.

"(٢) لقد تلقت ليبيا حقاً أموالاً كثيرة في شكل مساعدات ومنح من حكومة صاحبة

٨٠ من المعروف أن الحكومة الليبية درجت على مطالبة الحكومات الأجنبية المانحة للمساعدات أن تقوم بدفع أية زيادة في مرتبات الموظفين الأجانب العاملين فيها عن المعدلات المحلية.

٨١ يقصد السفير البريطاني الجديد في ليبيا.

٨٢ الرد يحمل الرقم الإشاري VT 1151/48 بالملف FO 371/173 261 36717.

الجلالة منذ حصلت على استقلالها، غير أن هذه الأموال ليست في الحقيقة سوى إيجار مقابل التسهيلات العسكرية الحيوية لأمننا القومي. ولا أعتقد أنه يصح لنا، كسياسة واقعية، أن ندخلها في حساباتنا هنا".

"ومع المتغيرات التي طرأت في الوضع العالمي منذ نهاية الحرب (الثانية)، فإن أهمية ليبيا لنا، وعلى الأخص أهمية التسهيلات العسكرية بقاعدة العدم، ازدادت قيمتها بشكل متواصل. وفي حين أننا لا نستطيع أن نترجم الثمن المحتمل في أرقام مالية، فإن أية بدائل أخرى يمكن استخدامها لقاعدة العدم، هذا إذا افترضنا أن بإمكاننا الحصول عليها، سوف تكلفنا أكثر بكثير من المساعدة المالية التي تسلمتها منا عبر السنوات. وبصرف النظر عن الحسابات المالية، فالحقيقة تبقى هي أن نشرنا الفعّال لقواتنا العسكرية في الشرقين الأوسط والأقصى يتوقف في الوقت الحاضر – على استعمالنا غير المحدود لقاعدة العدم الجوية (مدعوماً بقدرتنا المتواصلة لاستعمال الأجواء السودانية)".

"(٣) عندما نتحدث الآن عن تقديم مساعدة فنية لليبيا؛ يحضر في بالنا التغيير الجوهري الذي طرأ على الوضع الاقتصادي فيها بفعل اكتشاف النفط بها. إن التسهيلات التي نتمتّع بها في ليبيا هي مقابل مبالغ هائلة جرى الحصول عليها عندما كانت ليبيا فقيرة وتعتمد على المساعدات الأجنبية لبقائها كدولة. إن هذا الوضع تغيّر الآن، إلا أن مصالحنا في ليبيا لم تتغير، وعلينا أن نعيد صياغة سياستنا على أساس ضمان استخدام التسهيلات العسكرية بليبيا في وضع لا تحتاج فيه ليبيا إلى المساعدات المالية. ولا يوجد شك في أن إحدى الطرق التي يمكننا أن نأمل من خلالها تحقيق ذلك؛ هي مساعدتهم في تحسين الإدارة عندهم، وإنني أعتقد أنه يجب علينا أن نشرع منذ الآن في التفكير فيما يجب علينا عمله في هذا المجال".

"في مرفق الرسالة التي بعث بها المستر ستيوارت حول الميزانية الليبية، التي لا أشك في أنكم اطلعتم على نسخة منها، ذكر ستيوارت أنه جرى تخصيص مبلغ (٣٥) ألف جنيه إسترليني بميزانية عام ٦٣/ ١٩٦٤ لإنشاء "المعهد القومي للإدارة العامة" في ليبيا، وإذا وافقتم فإننا نودّ اقتراح أن تطلب من المستر ساريل أن يقوم عقب وصوله إلى طرابلس، مع نهاية هذا الشهر، بالاستفسار عن هذا الموضوع، وعما إذا كان بمقدور الحكومة البريطانية تقديم أية مساعدة فنية – وبالطبع مع تفضيلنا أن تكون هذه المساعدة على حساب الحكومة الليبية – في إنشاء وإدارة هذا المعهد. ليس لدينا تفاصيل حول ما هو مقترح.. وليس لدينا شك في أن المشروع ما يزال في مرحلته الجنينية، ومن المحتمل أيضاً أن الأمم المتحدة (برنامج المساعدة الفنية) تقوم حالياً بتقديم النصح للحكومة الليبية حول هذا الموضوع. ومع ذلك، مادامت مصلحة بريطانيا في ليبيا هي على هذه الدرجة من الأهمية؛ فإن وزارة الخارجية البريطانية ترى أن من المفيد قيامنا بدور نشط في مساعدة الليبيّين في تنفيذ هذا المشروع".

"(٣) قد ترون مناقشة هذا الموضوع أثناء اجتماعكم مع ساريل يوم ٧/ ١ الذي أؤكد لكم أنني يسرني حضوره".

من التقرير السنوي لعام ١٩٦٣

عاد السفير ستيوارت إلى موضوع المساعدة الفنية البريطانية لليبيا في الفقرة الخامسة من تقريره السنوي عن الأوضاع في ليبيا لعام ١٩٦٣ المؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٤. و كان مما جاء في تلك الفقرة:

"يظل.. باقياً في هذا البلد (ليبيا) إحساس عميق بالودّ والاحترام لبريطانيا، فالليبيون يعرفون أنهم عندما يكونون في مواجهة صعاب فبمقدورهم أن يعتمدوا علينا (كما حدث عندما وقع زلزال المرج في فبراير ١٩٦٣). وهم الآن يتّجهون مزيداً ومزيداً نحونا طلباً للمساعدة والخبرة في المجالات التعليمية والاجتماعية. وفي الواقع، فإنني أعتبر أن من أفضل الطرق التي يمكننا عن طريقها تعزيز العلاقات البريطانية/ الليبية في المستقبل ربما يكون من خلال تطوير الروابط المهنية بين البلدين. إن هذا سوف يعتمد بشكل كبير على مدى نجاح الجهود التي يبذلها "المجلس البريطاني" British Council في سبيل نشر تعلّم اللغة الإنجليزية...".

وقد حظيت هذه الفقرة بتعليق من كل من المستر روبرت جون (بتاريخ ٣/ ١/ ١٩٦٤) والمستر سكريفنر (بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٦٤). وجاء في تعليق المستر جون الذي اتّسم بالتحفظ والتشاؤم:

"... إن وصول المستر ساريل سفيراً لدى ليبيا قد يتيح الفرصة لتحسين الحالة (العلاقة مع ليبيا بما فيها التعاون في مجال تطوير الإدارة). وللأسف فإن المشكلة في غالبها - في ظل الترتيبات القائمة حالياً - ينبغي علينا تركها لوزارة التعاون الفني، التي هي - بكل صراحة - غير منظّمة، بل لا ترغب في تزويدنا بالمساعدة التي أعتقد أننا نحتاجها من أجل مساعدة الليبيّين للتحرك نحو وضعهم الاقتصادي الجديد، والتعاطي بكفاءة مع كافة المشاكل التي جلبتها معها الثروة النفطية".

أما المستر سكريفنر فقد أورد في الفقرة (٤) من مذكرته المطوّلة حول التقرير السنوي المذكور ما يلي:

"وإذا كنا نريد أن نحصل على مراجعة مرضية للمعاهدة في عام ١٩٦٥، فإن علينا أن نسهم بشيء ما. إنني أعتقد أن هناك فرصة معقولة للتخلص الآن من فكرة المنح المالية التي عفّى عليها الزمن، ولكن في هذه الحالة؛ علينا استبدالها بمساعدة فنية على نطاق واسع بحق، مدعومة بسياسة سخية من القروض الحكومية (من حكومة إلى حكومة). لقد شرعنا في بحث هذا الموضوع الآن بدون أن نتخلى - بالطبع - عن أية نقاط لوزارة الخزانة مقدماً".

متفرقات

زيارات ووفود متبادلة

شهدت فترة حكومة فكيني قيام أعداد كبيرة من رجال الأعمال في البلدين (وبخاصّة في مجال النفط) بزيارات متبادلة[٨٣] كثيرة. وفضلًا عن ذلك فقد شـهدت الفترة ذاتها قيام العديد من المسؤولين البريطانيين بزيارة ليبيا وإجراء محادثات مع المسؤولين الليبيّين. من ذلك:

- زيارة وزير التجارة البريطاني من ٢٤ إلى ٢٧/ ٤/ ١٩٦٣.
- زيارة الأدميرال السـير ديريك هولاند مارتن Admiral Sir Derrick Holland-Martin قائـد عـام القـوات البريطانيـة وقـوات الحلفـاء في البحـر الأبيض المتوسـط مـن ٧ إلى ١٥/ ٥/ ١٩٦٣.
- زيارة المسـتر سكريفنر مدير إدارة شـمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية من ٢٤ إلى ٣٠/ ٦/ ١٩٦٣.
- توقـف دوق أدنبرة (زوج ملكـة بريطانيا) بمطار إدريس يومي ٨، ١٩/ ١٢/ ١٩٦٣ في طريقه إلى كينيا لحضور الاحتفالات باستقلالها وعودته منها.
- زيارة اللورد بريدجس Lord Bridges (رئيس المجلس البريطاني) وزوجته في الفترة من ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٣ إلى ٦/ ١/ ١٩٦٤.

من جهة ثانية فقد شهدت الفترة نفسها قيام وفد ليبي ضم عميد بلدية طرابلس واثنين من كبار المسـؤولين الليبيّين بزيارة لبريطانيا امتدت لثلاثة أسـابيع (ابتداءً من ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٣) بدعوة من الحكومة البريطانية.

مذكرة داخلية

مـن بيـن الوثائق البريطانية المفرج عنها هناك مذكرة داخلية جرى إعدادها من قبل إدارة شـمال وشـرق إفريقيا بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ في إطار الإعداد لمحادثات مع طرف ليبي.

٨٣ راجع مبحث "تطورات نفطية" في فصل "البداية الواعدة" ومبحث "تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية – بن حليم نموذجاً" في فصل "تواصل الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

وقد حملت المذكرة عنوان "ملخص بالتزامات بريطانيا بموجب المعاهدة البريطانية – الليبية. التغيرات العامة التي طرأت على الحالة الداخلية خلال السنوات العشر الماضية". وجاء فيها:

"لنا معاهدة مع ليبيا جرى توقيعها في ٢٩/ ٧/ ١٩٥٣. كانت مصلحتنا في ليبيا حينذاك جزءاً من وجودنا الشرق أوسطي. في الوقت الحاضر تعتبر ضرورية لانتشارنا العسكري شرقي السويس. المعاهدة تعطي قواتنا حق التمركز بالأراضي الليبية، وحق الطيران في أجوائها، بما في ذلك استعمالنا المطلق لقاعدة العدم الجوية، كما تعطينا تسهيلات واسعة لقواتنا لإجراء تدريبات عسكرية. وبالمقابل فإن المعاهدة تلزمنا بأن نسارع لنجدة ليبيا عسكرياً في حال تعرضها لعدوان خارجي. وتلزمنا الاتفاقية المالية الملحقة بالمعاهدة تقديم مساعدة مالية لليبيا. والمعاهدة غير محدودة المدة، غير أنها مبدئياً لعشرين سنة، وهي تخضع للمراجعة التي تحل عام ١٩٦٥. وفي الوقت الحاضر؛ فإننا نقدم مساعدات مالية مقدارها (٣,٢٥) مليون جنيه إسترليني سنوياً، ونحتفظ بحامية عسكرية في كل من طرابلس وبنغازي وطبرق تتألف من وحدتين رئيسيتين ونصف الوحدة".

"(٢) لقد تغيرت الأوضاع الداخلية في ليبيا بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية. إن اكتشاف البترول مؤخّراً، والاستغلال الواسع للثروة البترولية، يحدثان تحوّلات جوهرية في الاقتصاد الليبي. إن إجمالي عدد سكان ليبيا يربو قليلاً عن المليون نسمة، وهو سيبقى صغيراً. ومن المرجّح أن يؤدّي الثراء المتنامي إلى تسريع نزوح السكان من الدواخل إلى المدن وبخاصّة طرابلس التي ستستفيد أيضاً من مركزية الإدارة التي ترتبت على إنشاء نظام موحد بديل للنظام الاتحادي في ديسمبر الماضي[٨٤] (١٩٦٢). ومنذ مجيء الدكتور فكيني إلى رئاسة الوزارة في فبراير من هذه السنة[٨٥] أخذت ليبيا تلعب دوراً أكثر حيوية في قضايا الوحدة الإفريقية والعربية. والنتيجة المهمة الوحيدة التي نجمت عن هذا التوجّه تمثلت في حرمان كل من جنوب إفريقيا والبرتغال من أية تسهيلات تنفيذاً لقرارات قمة أديس أبابا".

"(٣) إن وضع ليبيا في إفريقيا وعلاقاتنا بها تعتبر متفردة، وهي ذات أهمية عظيمة لنا، غير أن الليبيّين عموماً غير مدركين لهذه الحالة. وهم في العموم يكنون صداقة لبريطانيا لاعتبارات عاطفية. وعند المناقشة سيكون من المناسب الإشارة إلى النقاط التالية:

١) التأثير الذي أحدثه النظام الاتحادي على السلطات الحكومية المحلية.

٢) التأثير الذي أحدثته العائدات النفطية على الاقتصاد الليبي.

٣) علاقات الصداقة التي ظلت – كما يبدو – تطبع على الدوام علاقات القوات البريطانية

٨٤ إعلان الوحدة تم في ٤/ ١٩٦٣ وليس في ١٢/ ١٩٦٢ رغم أن تفكيك النظام الاتحادي بدأ فعلاً في التاريخ الأخير.

٨٥ تولى فكيني رئاسة الوزارة في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ وليس في فبراير/ شباط.

مع السلطات المحلية في ليبيا، وكذلك زمالة السلاح التي سادت بين القوة العربية الليبية والجيش الثامن في زمن الحرب".[٨٦]

التخلي عن بعض صور التعاون الأمني

شهدت فترة حكومة الصيد، التي كانت تربطها بالحكومة البريطانية علاقات وطيدة، بعض مشروعات التعاون الأمني بينهما. وكان من بينها قيام حكومة الصيد بالطلب من الحكومة البريطانية تزويدها بضابط شرطة بريطاني كبير لمساعدتها في إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية بعد إلغاء النظام الاتحادي.[٨٧] كما يفهم من مطالعة الوثائق البريطانية أن حكومة الصيد دخلت سراً مع الحكومة البريطانية في برنامج يهدف إلى تدريب كوادر ليبية خاصّة لتكون قادرة على السيطرة على الأوضاع في ليبيا في حال وفاة الملك فجأة ووقوع حالة فوضى في البلاد.

ورأينا أيضاً كيف أن علاقة حكومة فكيني بالحكومة البريطانية لم تكن بنفس الدرجة من الحميمية التي كانت عليها العلاقة مع حكومة الصيد. ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن تتعرّض مثل هذه المشروعات للتعطيل، بل وللإلغاء، وهو ما أشار إليه المستر روبرت جون من وزارة الخارجية في المذكرة التي أعدها بتاريخ ١٣/ ١/ ١٩٦٤ حول تقرير السفارة البريطانية السنوي عن الأوضاع في ليبيا المؤرّخ في ١/ ١/ ١٩٦٤.

لقد كان مما ورد في تلك المذكرة:

"... لقد نظرنا خلال العام الماضي فيما يمكننا القيام به لمساعدة الحكومة الليبية في تأسيس كوادر من المسؤولين الليبيّين يمكنها الحيلولة دون انتشار الفوضى المتوقعة في حال وفاة الملك،[٨٨] غير أن جهودنا من أجل تحقيق أي شيء في هذا الخصوص خلال عام ١٩٦٣ واجهت إحباطاً كبيراً. إن السبب في هذا يرجع بشكل أساسي إلى التغيير الحكومي الذي حدث في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣. وأعتقد أنه لو بقي السيد محمد بن عثمان الصيد على رأس الحكومة لكنا أحرزنا تقدماً كبيراً في هذا الموضوع. غير أن الموقف العدائي – إلى حد ما – الذي اتخذه الدكتور فكيني جعل

٨٦ من الواضح أن هذه العبارة وردت في إطار التحضير للاجتماع برئيس الأركان الليبي اللواء نوري الصديق الذي كان في تلك الفترة في زيارة لباكستان استغرقت شهراً كاملاً حتى ٣٠/ ١٠/ ١٩٦٣، وتوقف أثناء عودته في لندن، وأجرى محادثات مع الحكومة البريطانية، وقد كان اللواء الصديق ضابطاً في القوة العربية الليبية.

٨٧ تقرير سري للسفارة البريطانية في ليبيا مؤرّخ في ١/ ٤/ ١٩٦٣ ويحمل الرقم الإشاري (10135) بالملف FO 371/173 238.

٨٨ مما هو جدير بالذكر أن الفريق الخاص بليبيا Country Team في السفارة الأمريكية عارض عام ١٩٦٢ مشروعاً يبدو أن حكومة الصيد تقدمت به للسفارة الأمريكية بهدف تدريب قوات ليبية خاصّة لمواجهة أية حركة عصيان تقوم بها العناصر الشيوعية في ليبيا، وكان أساس الرفض أن العناصر الشيوعية الليبية لا تشكل أي تهديد للنظام، وأن قوات الأمن الليبية ستكون قادرة على التصدي لها. راجع مراسلة السفارة الأمريكية رقم (١٤٢) بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٦٢ بالملف 773.5/4.667 وبرقية السفارة الأمريكية رقم (٧٥) بتاريخ ٢٠/ ٩/ ١٩٦٢ بالملف نفسه.

العلاقات بين السفارة والحكومة الليبية أكثر صعوبة مما كانت عليه في ظل الحكومة السابقة بشكل ملحوظ.. وبالطبع فقد لقيت فكرة الاستعانة بضابط شرطة بريطاني كبير لإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية نفس المصير".

تضارب وحساسيات حول المعلومات

لا تعتمد الخارجية البريطانية[٨٩] بالنسبة للمعلومات التي تستقيها حول ليبيا والتطورات الحاصلة فيها على جهة وحيدة. فبالإضافة للدبلوماسيين التقليديين الملحقين بالسفارة البريطانية وقنصلياتها في طرابلس وبنغازي والبيضاء، هناك رجال المخابرات البريطانية الذين يعملون بليبيا تحت غطاء دبلوماسي أو قنصلي أو تعاون ثقافي (المجلس البريطاني) أو كموظفين ومستشارين بعدد من الأجهزة الأمنية والوزارات والمؤسسات الليبية، أو يعملون تحت غطاء مهني (مدرسون/ أطباء...) أو في مشروعات ونشاطات تجارية ومالية (شركات النفط، المصارف...). وفضلاً عن ذلك فهناك البعثة العسكرية البريطانية الملحقة بالجيش الليبي والتي تتقصى كل شاردة وواردة عنه، بل وعن التطورات السياسية والأمنية العامة في البلاد. أمّا المصادر التي تستقي منها هذه الجهات وعيون معلوماتها عن ليبيا فهي لا تعد ولا تحصى، وبعضها منشور ومعروف (كالصحف والمجلات والإذاعات المرئية والمسموعة) غير أن أغلبها وأخطرها غير منشور وغير معروف، ويتم عبر "العملاء" و"الأصدقاء" المحليين بشتى مستوياتهم وانتماءاتهم، وعبر بعض الشخصيات البريطانية ذات الصلات القديمة، والتي تجددت وتواصلت فيما بعد الاستقلال.[٩٠]

وبقدر ما يؤدّي هذا الكم الكبير من الجهات والمصادر والعيون إلى وفرة حجم المعلومات عن ليبيا لدى الخارجية البريطانية وغيرها من الأجهزة المعنية، فإنه يؤدّي أحياناً إلى تضارب وتناقض الرؤى والتقييمات، وربما إلى الحساسيات بين هذه الأجهزة والمصادر التابعة لها في ليبيا.

وضمن وثائق الخارجية البريطانية الخاصّة بفترة حكومة فكيني توجد وثيقتان بريطانيتان ذاتا أهمية ودلالة في هذا السياق.

الوثيقة الأولى، رسالة قصيرة مؤرّخة في ٩/ ١٢/ ١٩٦٣ مرسلة من المستر سكريفنر إلى المستر لوكاس رجل المخابرات البريطانية (يشغل منصب نائب السفير) بالسفارة البريطانية

---

٨٩ ينطبق هذا الأمر على كافة الدول ذات المصالح المهمة في ليبيا.

٩٠ من أبرز الأمثلة لهذه الشخصيات المستر دي كاندول المقيم البريطاني السابق في برقة والذي ظل على صلة متينة بالملك وعدد من الشخصيات السياسية في برقة.

في طرابلس، جاء فيها:[٩١]

"أشكرك على رسالتك المؤرّخة في ٢٨ نوفمبر (1035) حول الأوضاع الليبية بصفة عامة. نحن ممتنون لإرسالك هذه المعلومات. لقد أدركت أن بعض استفساراتي تمت الإجابة عنها جزئياً في مراسلات سابقة، غير أنني اعتقدت أن تجميعاً لحصيلتها Round-Up من جانبك لها سوف يساعدنا على وضع الأخبار في إطارها الصحيح.

إن تقارير المتابعة التي ترسلها البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا هي بالطبع مفيدة لنا، وهي تقرأ على نطاق واسع من قبل رئاسة الحكومة White Hall. وفي الوقت نفسه فسوف يضاف الكثير لفهمنا للأمور إذا كان بمقدوركم تزويدنا بشكل مباشر بأية – معلومات ذات أهمية سياسية – قد تُضمّنها أو تنوي البعثة العسكرية تضمينها في تقاريرها، مع تعليقاتكم حولها. وبديلاً لذلك، فإن إعدادكم رسالة نصف شهرية، أو شهرية، تتضمن تجميعاً للمعلومات وإرسالها إليّ أو إلى المستر بيتر لورنس ستساعدنا كثيراً في أن نكون مواكبين لآخر الأخبار. وسنكون متفهمين تماماً للأمر لو تبين فيما بعد أن الجزء الأكبر من المعلومات التي ترسلها إلينا إنما هي مجرد تكهنات أو أنها مبنية على إشاعات".

أما الوثيقة الثانية فهي رسالة قام بإرسالها المستر روبرت دونداس رجل المخابرات البريطانية في بنغازي تعقيباً على رسالة المستر سكريفنر السابقة إلى المستر إيفور لوكاس، في ١٧/ ١٢/ ١٩٦٣، جاء فيها:[٩٢]

"لقد قرأت باهتمام رسالتك رقم VT 1015/71 المؤرخة في ٩/ ١٢ الموجهة إلى إيفور لوكاس حول تقارير المتابعة التي تعدها البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا.

وباعتباري الشخص الأكثر اتصالاً بالكولونيل تيد لوك (رئيس البعثة العسكرية البريطانية) فهل لي أن أشير إلى ملاحظة أو ملاحظتين:

إنني أعتقد أن البعثة، والكولونيل لوك على وجه الخصوص، على اطلاع تام، كما ينبغي عليهم أن يكونوا، بالشؤون العسكرية الليبية. أما تقاريرهم بشأن الأمور السياسية فهي أقل درجة. إن لهم علاقة قوية بدائرة من الليبيّين[٩٣] الذين لهم أغراض خاصّة Who have axes to grind والذي يعلمون تمام العلم أن ما يقولونه للكولونيل لوك يجد طريقه على الأقل إلى السفير، ومن المحتمل – كما ذكرت في رسالتك – (أن يقرأ على نطاق واسع من قبل رئاسة الحكومة البريطانية). إن هذا هو بالطبع ما جعلك تطلب تعليقاتنا حول هذه التقارير".

---

٩١ الوثيقة تحمل الرقم الإشاري VT 1015/71 بالملف FO 370/173 240 28192.

٩٢ الوثيقة تحمل الرقم الإشاري VT 1015/71 A، 11915/63 بالملف السابق.

٩٣ يقصد العقيد عبد العزيز الشلحي وجماعته بالجيش الليبي.

"إنني سـوف أبذل من جانبي قصـارى جهدي للقيام بعملية غربلـة (للمعلومات التي يبعث بهـا). ولكنني لا أنكر أن الكثير من المعلومات غير الدقيقة سـوف يبقى. وسـوف أحيل الآن عـلى إيفور (لوكاس) مـادة من المعلومات[٩٤] لعل لديه معلومات من مصادر أخرى تؤكدها أو تناقضها".

"سوف أرسل صورة من هذه الرسالة إلى إيفور لوكاس في طرابلس".

رحيل السفير ستيوارت[٩٥]

في يوم ٤/ ١/ ١٩٦٤ قام السفير البريطاني ستيوارت بزيارة وداعية للملك إدريس. وقد نقلت برقية سرية[٩٦] بعث بها السفير الأمريكي لايتنر بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٦٤ إلى واشنطن بعض ما سمعه من السفير ستيوارت عما دار خلال تلك الزيارة:

"أخبرني السفير البريطاني [ستيوارت] أنه ذكر للملك خلال الزيارة الوداعية التي قام بها له في يوم ٤ يناير تحديد موعد مراجعة معاهدة الدفاع بين ليبيا والمملكة المتحدة (المقرر في ١/ ٧/ ١٩٦٥) وطلـب رأي الملك حـول المعاهدة ومدى كفايتها الحالية وحاجتها إلى تعديلات.. إلخ. نسـب السفير ستيوارت إلى الملك قوله بأن المعاهدة ضرورية لليبيا الآن مثلما كانت ضرورية عندما تمّ التوقيـع عليهـا (عام ١٩٥٣). إن ليبيا في المرحلة الحالية مـن تطورها في حاجة إلى حليف قوي لضـمان أمنها وقدرتها على تطوير نفسـها. إن التطور النفطي يعنـي ثروات جديدة وتغري دولاً أخرى. لقد كانت المعاهدة لمدة (٢٠) سنة، وينبغي أن تستمر حتى نهاية مدتها. وأن الملك قال له إنه في الحقيقة كان يفضل مدة أطول للمعاهدة. وباختصار فهو سـعيد جداً بالمعاهدة، ولا علم عنده عن حاجتها لأية تعديلات، وأنه سـعيد أن المعاهدة كانت مع بريطانيا، فالبريطانيون هم الشعب الوحيد الذي يمكن الثقة بكلمتهم بالكامل هذه الأيام".[٩٧]

وعلق السفير الأمريكي لايتنر عند هذا الحد من برقيته بقوله:

"إن التأكيد السـالف لاسـتمرار اعتـماد ليبيا على معاهدة الدفاع يعـزّز Rounds Out ما قاله لي الملك مؤخّراً، وأظهر لي من خلال كلماته إدراكه لأهمية قاعدة ويلس لاسـتقرار ليبيا، وبالطبع فإننـي شـغوف أن أعرف إلى أي مـدى يعلم فكينـي وحكومته بتصريحات الملك (للسـفيرين الأمريكي والبريطاني) الخالية من أي لبس".

٩٤ للأسف فإن هذه المادة غير مرفقة مع الرسالة.

٩٥ كان السـفير البريطاني أندرو تشـارلز سـتيوارت قد قدم أوراق اعتماده كسـفير لبلاده في ليبيا خلال فبراير/ شـباط ١٩٦٢ (حكومة محمد عثمان الصيد) خلفاً للسفير ديريك مارتن ريتشس.

٩٦ البرقية تحمل الرقم (طرابلس ٢٢٢) بالملف POL 15-1 Libya.

٩٧ لم يكن الملك بالطبع يعلم ما كان السـفير ذاته قد أوصى به في عدد من تقاريره منذ سـبتمبر/ أيلول ١٩٦٣ بضرورة أن تقيم بلاده علاقات مع القوى الجديدة المناهضة للملك والملكية. راجع مبحث "اهتمام بريطاني بالقوى الجديدة" من هذا الفصل. ولا شك أن هذه العبارة التي قالهـا الملـك تنـم عن خيبة أمل خفية لديه من الأمريكان، وربما يؤكد هذا صحة ما ورد في مبحث "زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات" في فصل "العلاقات مع الولايات المتحدة" من هذا المجلد.

ثم أضاف السفير الأمريكي في برقيته حول لقاء الملك بالسفير البريطاني ستيوارت:

"لقد سأل الملك السفير ستيوارت خلال هذه الزيارة: أليس صغير السن جداً على التقاعد؟ لقد جعلني هذا أتذكر كلمات الملك عند مقابلته لي حول رغبته في التقاعد.. لقد أوضح ستيوارت للملك أن نظام التقاعد ينطبق على موظفي الخدمة العامة الذين هم أكثر حظاً من الملوك الذين يبدو أن عليهم أن يستمرّوا في مناصبهم حتى النهاية. وقد علق الملك مؤكداً أن ذلك صحيح. لقد فهم ستيوارت من هذا أن الملك لا يعتزم التقاعد على الرغم من رغبته الخاصّة في ذلك. إن فقدان الملك للثقة في وليّ العهد، وهو الموضوع الذي أثير خلال حديثه مع السـفير ستيوارت، يسيطر على تفكيره دون شك".



رؤية بريطانية ختامية

بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٦٤، وقبل يومين من سقوط حكومة فكيني، أعد المستر سكريفنر مذكرة مطوّلة حول تقرير السفير ستيوارت عن الأوضاع والتطورات في ليبيا خلال العام ١٩٦٣، ولخصت تلك المذكرة[٩٨] رؤية وزارة الخارجية البريطانية للحالة الليبية وموقف الحكومة البريطانية تجاهها. ومما جاء في تلك المذكرة:

"كنتيجة لمراجعتنا أحداث ووقائع العام ١٩٦٢ في ليبيا، قمنا على امتداد الاثني عشر شهراً الماضية بإعادة النظر في سياساتنا تجاه ليبيا، وتأثير هذه السياسات على علاقاتنا بذلك البلد. وقد توصلنا إلى عدد من الخلاصات من أبرزها:

أ- أن علينا الاحتفاظ بالحامية العسكرية في ليبيا، وأن نحافظ على سداد المنحة المالية على الأقل حتى حلول موعد مراجعة المعاهدة في عام ١٩٦٥.

ب- أنه طالما بقي الملك إدريس - البالغ من العمر ٧٣ عاماً - على قيد الحياة فمن المحتمل أن تبقى مصالحنا في ليبيا مأمونة. ويبقى من واجبنا أن نكون على استعداد للاستجابة إلى أية مفاجآت. وبالنسبة للمستقبل، فيبدو أن أفضل رهان لنا هو على تولي وليّ العهد العرش بعد وفاة الملك، غير أن دعمنا له ينبغي أن يبقى محاطاً بالتكتم والحذر.

ج- ينبغي علينا أن نتجنب الزج بأنفسنا في الشؤون الداخلية الليبية. غير أنه يجب علينا أن نتذكر أنه من الواضح أن الملك يدرك أنه لا يمكن الاعتماد سياسياً على الجيش، في حين أن قوات الأمن - بشكل عام - موالية له. ومن ثمّ؛ فهو - على ما يبدو - يقوم بخطوات لضمان تفوّق قوات الأمن على الجيش في حال قيام صراع بينهما.

د- علينا أن نحاول الاقتراب أكثر من قائد عام قوات الأمن[٩٩] ومن الملك، وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات لتحقيق ذلك. إن اعتلاء وليّ العهد العرش يبدو أمراً يصعب التأكد من وقوعه حالياً، وعلينا أن نقيم علاقات أوثق مع الأجيال الجديدة من الساسة الليبيّين، وفي هذا السياق نحن بصدد دعوة رئيس الوزراء[١٠٠] فكيني لزيارة بريطانيا ضيفاً على حكومة صاحبة الجلالة لاحقاً هذا العام.

٩٨ التقرير والمذكرة يحملان الرقم الإشاري VT 1011/1 بالملف FO 371/178 854.

٩٩ يلاحظ أن هذه المذكرة أعدت بعد أحداث الطلبة الدامية في بنغازي. راجع فصل "أحداث الطلبة الدامية".

١٠٠ أعدت هذه المذكرة قبل يومين فقط من استقالة حكومة فكيني.

"(٢) لا يوجـد في اسـتعراضنا لأحداث هذا العام (١٩٦٣) مـا يدعو لاتخاذ أي إجراء عدا أو أكثر مما سبق اتخاذه. وعلى أية حال فإنني أعتقد أن هذه السنة لم تكن زاخرة بالأحداث البارزة، كما لا تعكس حقيقة أنها السنة الأولى التي شهدت:

أ- تمتّـع ليبيا بإدارة موحدة وميزانية موحدة. (في المـاضي كان يوجد في ليبيا حكومة اتحادية وثلاث حكومات ولائية، وكان لكل منها ميزانية خاصّة بها).

ب- تسـلّم ليبيا لدخل كبير حقاً من عائداتها النفطية (٢٣ مليون جنيه إسـترليني صافية). إن هذا من شـأنه أن يخلق لليبيا مشـكلات جديدة بقدر ما يسـاعدها على حلّ غيرها، وإن الجـزء الأعظـم مـن هذه الثروة سـوف يزيد من ثـراء الأثرياء كما يجد طريقـه إلى جيوب أولئـك الذين في السـلطة. إن الملك يبدو أنه الليبي الوحيد الـذي يدرك هذا الأمر، وإن المنشور الذي وجهه الملك في ٢٤/ ١٢ هو ذو دلالة مهمة في هذا السياق.[١٠١]

ج- إقـرار البرلمان الليبي لخطة مفصلة للتنمية (تجيز إنفـاق ١٧٠ مليون جنيه ليبي على مدى خمس سنوات).

"(٣) إذا كنـا، كـما نأمل، قـد قمنا بما هو مطلوب منا من أجل تعزيز موقـف أصدقائنا في ليبيا، فإن الأولوية الرئيسـية التي تبقى أمامنا خلال الأشهر الاثني عشر القادمة؛ ستكون للتحضير لمراجعة المعاهدة البريطانية الليبية التي ستحل خلال عام ١٩٦٥ ...".[١٠٢]

"(٤)....".[١٠٣]

"(٥) ربـما سـيتوجب علينـا أن نسـتجيب لما قـد يطلبه الليبيـون منا بتخفيض حجـم وجودنا العسـكري في بلادهم، وذلك من أجل أن نحافظ على احتياجاتنا العسـكرية الأكثر أهمية فيها (حشـد القوات وعبور الأجواء) التي نتمتّع بها الآن. إن من المسـتحيل أن نتكهّن فيما إذا كان وجود الحامية في ليبيا سيصبح قضية مثارة أو محل مساومة. إنني ميال إلى الاعتقاد بأن الليبيّين قـد يرغبـون لبعض الوقت أن يشـعروا بأن بمقدورهـم - كملاذ أخير - أن ينظـروا للحامية البريطانية كـ "رادع" بأيديهم ضد أية مؤامرات قد تستهدفهم من قبل جيرانهم".

---

١٠١ راجع مبحث "منشور بشأن الفساد المالي" في فصل "البداية الواعدة" من هذا المجلد.

١٠٢ تمّ تناول بقية هذه الفقرة في مبحث "اهتمام بريطاني بالقوى الجديدة" بهذا الفصل".

١٠٣ تم تناول كامل الفقرة الرابعة في مبحث "المساعدات الفنية ووزارة التعاون الفني" بهذا الفصل.

الفصل العاشر

التنسيق البريطاني الأمريكي



مباحث الفصل العاشر

* تمهيد
* اجتماع لندن – يونيو/ حزيران ١٩٦٣
* التنسيق بشأن خطة الطوارئ والسياسة تجاه ليبيا
* اجتماع واشنطن – يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤

تمهيد

من المعروف أن التنافس والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد خفت حدّته وخبت جذوته مع نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين في جلّ مناطق العالم التي كانت تسيطر عليها بريطانيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، مسفراً عن تراجع وانحسار الاستعمار والنفوذ البريطاني ليحلّ محلّهما النفوذ والتأثير الأمريكي.[1]

ويمكن القول بأن ليبيا الملكية كانت من المناطق القليلة في العالم التي شكّلت استثناء من هذه الظاهرة، فقد ظلّ النفوذ البريطاني والأمريكي متعايشين جنباً إلى جنب، ومتنافسين في الوقت ذاته، ليس فقط بسبب ارتباط كلّ منهما بالدولة الليبية بمعاهدة أو باتفاقية خاصّة، أو بسبب استمرار أهمية ليبيا الإستراتيجية لكل منهما، بل بسبب البترول الليبي أيضاً، وأهميته الحيوية الجديدة لكل منهما، استثمارات وتزويدات وعائدات.

ورغم ما طبع العلاقات البريطانية الأمريكية – على مستوى موظفي سفارتيهما وخبراء ومستشاري وشركات الدولتين في ليبيا – من تنافس وصراع حاد ورخيص في بعض الأحيان، وعلى حساب المصلحة الليبية في جلّ الأوقات، فقد كانت هذه العلاقات تخضع، في مستوياتها العليا، وبالنسبة للقضايا الحيوية لكليهما، لتنسيق تام وشامل ومتواصل بين الدولتين.

وتكشف الوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها أن التنسيق بين الحكومتين البريطانية والأمريكية بشأن ليبيا كان يتم مركزياً، وبشكل دوري متواصل، من خلال اللقاءات بين المسؤولين في وزارتي خارجية البلدين[2] وكذلك بين دبلوماسيي السفارة البريطانية في واشنطن وبين رجال الخارجية الأمريكية، وبين دبلوماسيي السفارة الأمريكية في لندن وبين رجال الخارجية البريطانية. كما كان التنسيق يتمّ ميدانياً وبشكل مستمر بين رجال بعثتيهما الدبلوماسيتين والعسكريتين في ليبيا.

١ سنتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الجزء الثالث من هذا الكتاب "واقعة انقلاب سبتمبر".

٢ أشرنا من قبل إلى أن "ليبيا" كانت أحد الموضوعات التي تم تناولها في عدة لقاءات بين وزيري الخارجية في البلدين وبين مسؤولين في البلدين. راجع ما ورد تحت عنوان "محادثات بريطانية/ أمريكية مكثفة" و"قمة التسليم والتسلّم في برمودا" و"تواصل المحادثات البريطانية/ الأمريكية" بمبحث "العلاقات مع بريطانيا" بالفصل الرابع من المجلد الثاني، ص ٣٨٢-٣٩١. راجع أيضاً ما ورد بمبحث "العلاقات مع بريطانية وأمريكا" بالفصل الأول "حكومة كعبار.. واكتشاف النفط"، ص ٤٣-٩٣ بالمجلد الثاني/ الجزء الأول.

وتفيد مطالعة الوثائق السرية لخارجيتي البلدين أنهما اتفقتا منذ عام ١٩٦٢ على استحداث ما عرف باجتماع "مربع الأربعة" "Four Square" كآلية للتنسيق بين بعثتيهما في ليبيا تضمّ، فضلاً عن سفيري البلدين، رئيسي بعثتيهما العسكريتين، ومسؤولَي المخابرات بسفارتيهما في ليبيا، على أن تجتمع كلما جدت بالبلاد ظروف وأوضاع تستلزم ذلك.[٣]

وقد شهدت فترة وزارة فكيني استمرار صور التنسيق السابقة بين رجال البعثتين في ليبيا حول شتى الموضوعات[٤] وفي مختلف المناسبات. كما تزامنت مع انعقاد عدد من الاجتماعات المركزية التنسيقية بين مسؤولي وزارتي الخارجية في البلدين، وبين دبلوماسييهما في كل من واشنطن ولندن حول ليبيا.



٣ راجع مبحث "خطة الطوارئ واجتماعات" مربع – الأربعة " بفصل "حكومة الصيد.. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة"، ص ٣٣٥-٣٣٩.

٤ راجع على وجه الخصوص ما ورد في فصلي "العلاقات مع الولايات المتحدة" و"العلاقات مع بريطانيا" بهذا المجلد.

اجتماع لندن – يونيو/ حزيران ١٩٦٣

اتصالات تمهيدية

بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٦٣ أعدّ المستر بيتر لورنس (الذي كان يشغل منصب مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية بالوكالة) مذكرة داخلية[٥] موجّهة إلى السير ستيفنس R. Stevens ذكر فيها أن المستر جوزيف واغنر السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في لندن زاره في اليوم السابق بمكتبه، وسلّمه مذكرة قصيرة حول الزيارة المزمعة للمستر ديفيد نيوسوم إلى لندن يوم ٢٠/ ٦، كما أشار إلى أنه تلقّى رسالة حول الموضوع من المستر برودلي Broadley بالسفارة البريطانية بواشنطن. ووفقاً لما جاء برسالة برودلي فإن المستر نيوسوم يرغب في أن يبحث مع إدارة شمال وشرق إفريقيا الحالة الراهنة في الشمال الإفريقي، وعلى الأخص الأوضاع في ليبيا. وقد أفاد لورنس في مذكرته بأنه أبلغ زائره الدبلوماسي واجنر استعداده لاستقبال المستر نيوسوم في أي وقت يشاء يوم ٢٠/ ٦. كما ذكر لورنس أن المستر نيوسوم سوف يبقى في لندن حتى يوم ٢١/ ٦ في حال وجود رغبة لدى السير ستيفنس لاستقباله.

وبتاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٦٣ أعد المستر لورنس مذكرة داخلية أخرى[٦] جاء فيها أن المستر واغنر زاره مرة ثانية بعد ظهر ذلك اليوم وأطلعه على وثيقة قال إنه لا يستطيع تركها معه[٧] ثم أشار إلى الموضوعات التي يرغب المستر نيوسوم بحثها مع الخارجية البريطانية في اليوم التالي حول ليبيا، وهي:

١. وضع الحكومة الليبية

أ- تأثير تغيير الحكومة من بن عثمان إلى فكيني.

ب- التوجه ذو الطابع القومي للحكومة الجديدة.

ج- موقف الحكومة الجديدة تجاه المناورات العسكرية.

٥ تحمل الرقم الإشاري VT 1091/6/G بالملف FO 371/173 251.

٦ تحمل الرقم الإشاري VT 1015/55 بالملف FO 371/173 239 28189.

٧ للأسف، لم نجد طريقة لمعرفة محتوى تلك الوثيقة.

(سبق أن رفضت الموافقة على طلب أمريكا بإجراء مناورات عسكرية)

٢. وضع الملكية

أ- الملك، صحته ونواياه (هل من المحتمل أن يتقاعد تدريجياً لصالح وليّ العهد؟)

ب- وليّ العهد، شخصيته ومدى التأييد الذي يحظى به حالياً.

٣. الحكومة الحالية

أ- طبيعتها (راجع أيضاً البند أ، ب) أعلاه.

ب- موقفها تجاه تولّي وليّ العهد العرش؟ هل من المحتمل أن يساعد فكيني وليّ العهد لتولي الحكم.

ج- قدرتها على التحكم في المشاكل القائمة، وعلى الأخص خطة التنمية الاقتصادية.

٤. الجيش وقوات الأمن

أ- مستوى قيادة الجيش، لا سيما بعد مقتل العقيد العيساوي.

ب- قوات الأمن الليبية، مدى فاعلية السيطرة المركزية؟هل كل شيء يتوقف على بوقويطين؟[8]

٥. عناصر أخرى

أ- حزب البعث. ما هو وضعه؟ هل نفوذه في ازدياد؟

ب- القادة العماليون وتطور التنظيمات العمالية.

٦. خطوات مستقبلية (للبحث خاصّة مع البريطانيين)

أ- وجوب الاستمرار في مراقبة الأحداث، والبحث عن أية فرص تتاح لمواصلة دعم النفوذ الغربي.

ب- وعلى وجه الخصوص: مراقبة نشاطات البعثيين وتقييم نفوذهم وقوتهم في الوقت الحاضر.

---

٨ هل كانت أحداث الطلبة في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤ اختباراً لمدى صحة هذا الأمر؟ راجع فصل "أحداث الطلبة الدامية".

كما أضاف المستر لورنس ملاحظة بخط يده إلى المستر جون يدعوه فيها إلى بحث هذه الموضوعات معه باختصار قبل وصول المستر نيوسوم للاجتماع بهم في اليوم التالي.

رؤية بريطانية للاجتماع

يفهم من مطالعة الوثائق البريطانية والأمريكية أن الاجتماع المشار إليه آنفاً تم فعلاً في يوم ١٩ يونيو/ حزيران. وفي اليوم التالي بعث المستر لورنس برسالة[٩] إلى السفير البريطاني في واشنطن المستر جون إدوارد كيلّيك أحاطه علماً بما دار خلال الاجتماع، وقد جاء فيها:

"ديفيد نيوسوم من وزارة الخارجية الأمريكية زارنا هنا يوم ١٩ يونيو لإجراء حديث عام بيننا حول ليبيا. المحادثات كانت صريحة جداً وغير رسمية، ولم نقم بتسجيلها بالكامل. لقد تطابقت وجهات نظرنا إلى حد كبير.

إن الأمريكان يشاركوننا الانزعاج بسبب غياب التعاون من جانب الحكومة الليبية منذ مجيء فكيني. كان هناك تفاوت بيننا في درجة التوكيد Emphasis على بعض الموضوعات هنا وهناك.. وعلى سبيل المثال؛ فالخارجية الأمريكية تعطي أهمية أكثر بقليل منا لنشاطات البعثين في ليبيا. غير أن هذه النقطة هي من قبيل التفاصيل".

"(٢) أشار نيوسوم بوجه خاص إلى أن العسكريين في الولايات المتحدة متضايقون لرفض الليبيّين السماح لهم بإجراء المناورة العسكرية المسماة Date Palm. ومن جانبنا، فقد قلنا لهم إنه على الرغم من أن الليبيّين لم يتخذوا أي إجراء يخلّ بالتزاماتهم نحونا بموجب المعاهدة أو الاتفاقية العسكرية، فإننا نوافق الأمريكيين على أن المناخ في ليبيا أصبح أقل تشجيعاً منذ تغيير الحكومة".

"(٣) لقد تناول المستر نيوسوم بشكل محدد موضوع "تعيين الخبراء"، وعلى وجه الخصوص موضوع تعيين "مستشار مالي بريطاني" للحكومة الليبية. وأوضحنا له أن هذه الفكرة كانت في بالنا مع بداية العام، غير أننا اعتقدنا أن تعيين الدكتور نيوفيل[١٠] Neuville ربما جعل من الصعب اقتراح إدخال مستشار آخر في هذا الميدان. لقد بدا أن نيوسوم لا يعلم شيئاً عن تعيين الدكتور نيوفيل، غير أنه قال إن الخارجية الأمريكية كانت تنظر إلى تعيين مستشار مالي بريطاني على أنه خطوة تلقى ترحيباً منها. لقد أخذنا ملاحظة بالموضوع، مضيفين أن مثل هذا التعيين بعيد الاحتمال مادام بقي فكيني رئيسا للوزارة".

"(٤) اقترح نيوسوم أنه قد يكون من المفيد تحقيق تبادل منتظم لوجهات النظر بيننا حول ليبيا، ربما ثلاث أو أربع مرات في العام. وبالتأكيد فليس لدينا اعتراض على الاقتراح، على اعتبار أن

---

٩ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1071/1 بالملف FO 371/173 250 28196.

١٠ الدكتور نيوفيل من خبراء الأمم المتحدة العاملين في ليبيا.

مصالحنا ومصالحهم في ليبيا مضبوطة بشكل جيد Closely Aligned. وفي العموم فإننا نفضل أن يتم هذا التنسيق في واشنطن، وإذا لم يكن لديك اعتراض فسوف نرسل إليك ملخصاً حول الموضوع يمكن استخدامه في اجتماع شهر نوفمبر أو قريباً منه".

"(٥) لقد قال نيوسوم أيضاً إن من الممكن أن يتم تعاون وثيق بين سفارتينا في ليبيا. لقد وافقنا بالكامل على ما قاله نيوسوم، مؤكدين له أن مثل هذا التعاون كان قائماً أيام السفير الأمريكي جونز، ولا نشك في استمراره في ظل السفير الأمريكي الجديد لايتنر. كما عبّر نيوسوم عن أمله أن تكون البعثتان العسكريتان الأمريكية والبريطانية في ليبيا تعملان بانسجام، وقد قلنا له إنه لا يوجد لدينا أي سبب يدعونا للشك في حدوث ذلك".

"(٦) سوف أرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى تشارلز ستيوارت في طرابلس. وإلى بنغازي".

ورؤية أمريكية

ومن جهة ثانية قام المستر جوزيف واغنر السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية بلندن بإرسال رسالة إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٦/٢٤ حول اجتماع ٦/١٩ الذي جرى في مقر إدارة شؤون شمال وشرق إفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية حول الأوضاع في ليبيا، وجاء في تلك الرسالة:[١١]

"خلال زيارة المستر ديفيد نيوسوم (نائب مدير إدارة شمال إفريقيا) للندن يوم ٦/١٩ قام جوزيف واغنر من هذه السفارة ببحث الأوضاع الحالية في ليبيا مع المستر بيتر لورنس مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية بالوكالة والمستر روبرت جون[١٢] مسؤول مكتب ليبيا بالخارجية البريطانية".

"عبّر المستر نيوسوم عن رغبة وزارة الخارجية الأمريكية في التعرّف على وجهات نظر الحكومة البريطانية حول تغيير الوزارة الذي وقع في ليبيا مؤخّراً (مارس/ آذار ١٩٦٩)، والدور الحالي للملك، ومستقبل حقوق بريطانيا والولايات المتحدة العسكرية في هذا البلد. وقد جرى التعبير عن وجهات النظر البريطانية على النحو التالي:

"(١) التغيير الحالي للوزارة: إن تعيين فكيني ووزارته، بميولها الأكثر وطنية بعض الشيء، ربما جاء كنتيجة للاستياء الشعبي من انتشار الفساد المالي خلال فترة حكومة الصيد، وربما أيضاً نتيجة لاهتمام الملك شخصياً بالخطوات الوحدوية التي شهدتها دول المشرق العربي. وأكّد المستر جون أن هذا، وإلى حد كبير، تكهّن من جانبه وحده، وذلك بسبب أن البريطانيين لم

---

١١ الرسالة تحمل الرقم الإشاري A-3108 بالملف POL 1-Libya.

١٢ الإشارة إلى المستر Robert على أنه جون John وليس جونز Johns كما ورد في رسالة المستر واغنر.

يعودوا يتمتّعون بنفس الدرجة من العلاقة الوطيدة بالملك كما في السابق، ومن ثمّ فلم يعودوا يعرفون إلا القليل حول ما يدور في رأس الملك حول الشؤون الليبية الداخلية. إن التغيير الوزاري الذي جاء بفكيني على رأس الوزارة هو الأول من نوعه الذي لم يبحثه الملك مسبقاً مع البريطانيين. وأضاف المستر جون قائلاً بأن الملك ما زال يستقبل المبعوثين البريطانيين بانتظام، غير أنه لم يعد منفتحاً عليهم كما في الماضي، وقد يكون ذلك بسبب تقدّم سنه وحقيقة أن المحادثات الطويلة أرهقته. وقال البريطانيون إن الطبيب البريطاني الذي قام بفحص الملك مؤخّراً وجده في صحة جيدة بالنسبة لشخص في "عمره".

"وقد أشار الجانب البريطاني إلى أن وزارة فكيني قد لا تستمر طويلاً في الحكم. وأنهم تلقوا تقريراً أفاد بأن فكيني تقدم بالفعل باستقالته في شهر مايو [١٩٦٣][١٣] بسبب استياء الملك من احتجاج فكيني على البيان الأمريكي البريطاني المشترك حول أمن الشرق الأدنى".[١٤]

وعلى الرغم من عدم قبول الملك لاستقالة فكيني، فإن البريطانيين يعتقدون أن خيبة أمله فيه قد تزايدت، ومن المشكوك فيه أن تبقى وزارة فكيني طويلاً في الحكم. وعلى العموم فقد أعطانا البريطانيون الانطباع بأنهم يرحبون بهذا الأمر، وذلك لأنه على الرغم من أن فكيني لم يرفض لهم حتى الآن أي موضوع، إلا أنهم لا يجدون العلاقة معه حتى الآن مرضية".

"(٢) الدور الحالي للملك: أخذاً في الاعتبار التوضيح التحذيري Caveat الذي قدمه البريطانيون بشأن عدم إقامة فرص قريبة لهم للتعرف عن قرب على الطريقة التي يفكر بها الملك في الشؤون الداخلية، فقد عبّر المستر لورنس والمستر جون عن اعتقادهما بأن الملك ما يزال يسيطر بقوة على مقاليد الأمور. لقد تلقّوا تقارير عن رغبة الملك المحتملة في التقاعد، غير أنهم لم يعطوا هذه التقارير أي أهمية. إنهما يعتقدان بأن الملك - وربما على كره منه - بدأ يسند مسؤوليات لوليّ العهد، وأشاروا تحديداً إلى تكليف الملك لوليّ العهد بحضور مؤتمر القمة الإفريقية بأديس أبابا، ومن الواضح بدون بحث الأمر مع فكيني. ووفقاً لما قال المستر جون، فإن فكيني كان، حتى قبل يوم واحد من إعلان القرار، يتوقع أن يقوم هو بالذهاب إلى أديس أبابا. ويعتقد البريطانيون أنه في حال اختفاء الملك فجأة من المشهد السياسي، فمن المحتمل أن يكون بمقدور وليّ العهد اعتلاء العرش على الرغم من أنه ربما سيكون بدون سلطة. إن الكثير سوف يتوقف على قرار القوات المسلحة التي ما تزال تحت سيطرة العناصر الصديقة لوليّ العهد.

"(٣) الامتيازات العسكرية (لبريطانيا والولايات المتحدة): يتوقع البريطانيون أن يكون

١٣ راجع الفقرة (٤) من تقرير القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا ومنطقة طرابلس إلى رئاسة الوزارة البريطانية المؤرّخ في ٧/ ٦/ ١٩٦٣ ذات الأرقام الإشارية INT/9256 بالملف FO 371/173 239 28189.

١٤ راجع ما ورد حول هذا الموضوع تحت عنوان "الموقف إزاء الصراع العربي الإسرائيلي" في مبحث "على الصعيد العربي" بفصل "ملامح سياسة خارجية جديدة".

باستطاعتهم الاستمرار في إجراء تدريبات عسكرية على نطاق صغير في منطقة "قاعدة العدم"، غير أنهم في الوقت الحاضر في انتظار ردّ الحكومة الليبية على طلب بالإذن لهم لإجراء تدريبات عسكرية على نطاق أوسع في شهر سبتمبر. لم يرفض الليبيون الطلب غير أنهم في الوقت نفسه لم يعبّروا عن موافقتهم عليه. لقد قال المستر جون أنهم ما زالوا يعلقون أهمية كبيرة على حقوقهم في إجراء تدريبات عسكرية في ليبيا، وفي استخدامهم لقاعدة العدم، وفي عبور الأجواء الليبية. إنهم يأملون في الاحتفاظ بهذه الحقوق إلى حين حلول موعد انتهاء المعاهدة عام ١٩٧٣.[١٥] إن الليبيّين لهم الحق في مراجعة المعاهدة في نهاية عشر سنوات [من توقيعها عام ١٩٥٣] أي في عام ١٩٦٣. غير أن حكومة بن عثمان أرجأت عملية المراجعة مدة عامين. يوجد في الوقت الحاضر مشكلة بين الحكومة البريطانية والحكومة الليبية حول نشر المذكرات التي تم تبادلها حول التأجيل، وذلك من أجل أن تتمكن الحكومة البريطانية من تأمين دفع المساعدة المالية لليبيا بموجب شروط المعاهدة. وقد رفضت حكومة فكيني حتى الآن إعطاء الإذن للحكومة البريطانية بنشر المذكرات.[١٦]

"(٤) التعاون الاقتصادي: أرسل البريطانيون خبيراً في شؤون الضرائب في رحلة قصيرة إلى ليبيا، ولديهم خبير في الشؤون التشريعية ما يزال في انتظار موافقة الحكومة الليبية على سفره. وقد عرض البريطانيون مستشاراً مالياً بريطانياً على الحكومة الليبية، غير أن الليبيّين يعتقدون أن احتياجاتهم يمكن تغطيتها في الوقت الحاضر عن طريق المستشار المالي التابع للأمم المتحدة الموجود حالياً في ليبيا (Dr. Neuville)".

موضوعات أخرى تمت مناقشتها

"(٥) المساعدة الأمريكية العسكرية:[١٧] عبر المستر نيوسوم عن أمله أن يتم التغلب بشكل مرض على المشاكل الناجمة عن نقل مسؤوليات تدريب (الجيش الليبي) في ليبيا [من الإنجليز إلى الأمريكان] في ضوء البرنامج الجديد للمساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا. وقد قال المستر جون أنه لا توجد معضلة بشأن هذا الموضوع".

"(٦) تهديد عبد الناصر لليبيا: أشار المسؤولون البريطانيون إلى ورقة أعدت حديثاً من قبل لجنة المخابرات المشتركة J.I.C حول مستقبل ليبيا أشارت إلى أن التهديد الخارجي الوحيد لليبيا هو من الجمهورية العربية المتحدة. وقد قال المستر نيوسوم أن الولايات المتحدة الأمريكية نبهت مؤخّراً قادة ج. ع. م. إلى الأهمية التي تعلّقها على استمرار ليبيا متمتّعة باستقلالها".

"(٧) العاصمة: قال المستر جون أنه ليس لدى الحكومة البريطانية أي معلومات مؤكدة عن

١٥ من الواضح أن البريطانيين أخفوا عن الأمريكان أنهم لا يطمعون في المحافظة على هذه الحقوق بها يتجاوز العام ١٩٦٥ كما مر بنا في الفصل السابق مبحث "تساؤلات بريطانية جوهرية...".

١٦ راجع مبحث "مراجعة المعاهدة" بالفصل السابق.

١٧ راجع مبحث "برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية" في فصل "العلاقات مع الولايات المتحدة".

مقـر العاصمـة الليبية في النهاية. وأضـاف أنهم أوقفوا مؤخّراً مخططـات لبناء عمارة جديدة في مدينة البيضاء".

"(٨) حـزب البعـث: لقد بدا البريطانيون أنهم لا يعرفـون إلا القليل حول حزب البعث[١٨] في ليبيا، وهم يشعرون بأن الحزب كان صغيراً ثم بدأ يصبح بارزاً بسبب نجاحه في كل من سوريا والعراق".

"(٩) المحادثات القادمة: عبّر المسـتر نيوسـوم عن اهتمام الولايات المتحدة بتبادل المعلومات مع بريطانيا بشـكل دوري حول ليبيا في لندن وفي واشـنطن وميدانياً [في ليبيا]. قال المسـتر جون إن البريطانيـين هـم أيضاً يرحبون بذلك، وأن المسـتر سـكريفنر [مدير إدارة شـمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية] يقوم حالياً بزيارة دول الشـمال الإفريقي، وسيوجه اهتماماً خاصاً للوضع الراهن في ليبيا، وقد يكون لديهم المزيد من المعلومات التي يرغبون في تبادلها معهم بعد عودته".

لقاء واغنر بسكريفنر

عـاد المسـتر سـكريفنر مـن رحلته إلـى دول الشـمال الإفريقي حيـث أمضى فـي ليبيا، المحطة الأخيرة في رحلته، نحو أسبوع من ٢٤ إلى ٣٠/ ٦/ ١٩٦٣. وبالطبع فقد أعد تقريراً عن رحلته ضمّنه انطباعاته وتوصياته.

لقد أمكن التعرّف على بعض انطباعات سـكريفنر وتوصياته بشأن ليبيا من خلال ما دار بينه وبين المستر جوزيف واغنر السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في لندن والذي زاره يوم ٢٤/ ٧/ ١٩٦٣ مسـتطلعاً آراءه وانطباعاته عن الأوضاع في ليبيا من خلال زيارته لها، والتي لم يبخل بها سكريفنر على ضيفه، كما يبدو من الرسالة التي بعث بها الأخير إلى واشنطن يوم ٢٥/ ٧/ ١٩٦٣ تحت الرقم A-209 (الملف POL 1-Libya) وقد جاء فيها:

"لقد أوضح سـكريفنر أنه غادر ليبيا مقتنعاً تمام الاقتناع بعدم جدوى محاولة العمل من خلال السياسـيين المسـيطرين على السـاحة في ليبيا أو محاولـة التأثير فيهم، إلى جانـب قناعته بوجود ضرورة قصوى لتقديم الدعم الكامل لوليّ العهد".

"وفيـما يتعلق بوليّ العهد فقد علق المسـتر سـكريفنر بأنه قد يكون للأمـير عيوبه ولكنه لم يجده عديم التأثير بالكامل أو ضعيفاً كما يجري تصويره بصفة عامة".

"وفضـلاً عـن ذلك، فقد عاد سـكريفنر من ليبيا يحدوه الشـعور بأن عملية خلافـة وليّ العهد للملك تبدو إلى حدّ معقول مؤكدة".

١٨ راجع مـا ورد تحت عنوان "تقرير بريطاني عن الأحزاب" في مبحث "نشـاط القـوى الوطنية والعناصر الحزبيـة" بفصل "تواصل الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

"الملاحظـة الرئيسـية الثانيـة التي عاد بها سـكريفنر تتعلق بـضرورة أن يتم عـلى وجه السرعة استئناف استمرار العلاقة الحميمة التي كانت قائمة بين بريطانيا والملك".

"وأوضح المسـتر سـكريفنر أنه قام، منذ عودته من رحلته، بإعداد ورقة[١٩] أوصى فيها بضرورة أن تأخذ السياسـة البريطانية (تجاه ليبيا) الملاحظتين السـابقتين بعين الاعتبار، وأن هذه الورقة يتـم الآن تدارسـها عـلى مسـتوى الإدارات المختصـة في الحكومـة البريطانية، وسـوف تجرى دراستها بعد الموافقة عليها مع الجانب الأمريكي في إطار (خطة الطوارئ)".



١٩ للأسف، وكما ذكرنا من قبل، فلم نعثر على هذه الورقة التي يبدو أنه لم يتم الإفراج عنها.

التنسيق بشأن "خطة الطوارئ" والسياسة تجاه ليبيا

مر بنا في مبحث "خطة الطوارئ الجديدة" كيف أنه على الرغم من أن خطة الطوارئ الجديدة الخاصّة بليبيا تم وضعها وإقرارها من قبل الدوائر البريطانية المختصة في يونيو/ حزيران ١٩٦٣ فإن الخارجية البريطانية حرصت على المسارعة لإطلاع الجانب الأمريكي عليها.[٢٠]

ومن المجالات التي شهدت تنسيقاً متنامياً بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية؛ سياستهما المتعلقة بتقديم المساعدات العسكرية لليبيا، وعلى الأخص منذ عام ١٩٥٧ عندما حلّت الولايات المتحدة محل بريطانيا في هذا المجال، واضطلعت بالمسؤولية الرئيسية في تطوير الجيش الليبي وتدريبه وتجهيزه.[٢١]

كما مر بنا أيضاً في مبحث "تساؤلات بريطانية جوهرية حول المعاهدة مع ليبيا"[٢٢] كيف أن لجنة التوجيه Steering Committee بوزارة الخارجية البريطانية أقرّت مع نهاية يوليو/ تموز ١٩٦٣ ورقة تحمل عنوان "سياسة بريطانيا تجاه ليبيا" "British Policy Towards Libya"، ومرة أخرى فقد حرصت الخارجية البريطانية إطلاع نظيرتها الأمريكية على ما توصّلت إليه اللجنة المذكورة في تلك الورقة.

وجاء في الرسالة المؤرّخة في ١٤/ ٩/ ١٩٦٣ التي بعث بها المستر كيليك من السفارة البريطانية بواشنطن إلى المستر سكريفنر بهذا الخصوص ما يلي:[٢٣]

"أشكرك على رسالتك رقم WP 34/4/G المؤرّخة في ٥/ ٩ الموجهة إلى دينيس جرين هيل Denis Green Hill المتعلقة بورقة لجنة التوجيه بوزارة الخارجية التي تحمل عنوان "سياسة بريطانيا نحو ليبيا". وفي ضوء تعليماتكم، قام المستر دو بولاي يوم ٩/ ٩ بإبلاغ ديفيد نيوسوم، المدير الجديد لمكتب شؤون شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية، بالنتائج التي توصّلت إليها الورقة بشكل عام، كما طلب منه إبداء ملاحظات حولها".

---

٢٠ في فصل "العلاقات مع بريطانيا" من هذا المجلد.
٢١ راجع مبحث "برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية" في فصل " العلاقات مع الولايات المتحدة" من هذا المجلد.
٢٢ في فصل "العلاقات مع بريطانيا".
٢٣ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1051/26/G بالملف FO 371/173 245.

"(٢) قال نيوسوم إنهم سوف يدرسون النتائج التي توصلنا إليها، وسوف يخطروننا بأي ملاحظات تعنّ لهم حولها. كما أنهم سوف يطلبون من سفيرهم في ليبيا (لايتنر) إبداء ملاحظاته. وبعد أن يتسلم السفير البريطاني ستيوارت نسخة من الورقة ذاتها فسوف يقومون بتفويض سفيرهم لايتنر ببحث أية ملاحظات أو استفسارات حول النتائج التي توصلنا إليها في الورقة.

الملاحظة المباشرة الوحيدة التي أبداها نيوسوم تمثلت في ترحيبه بتعاوننا المتواصل في اجتماعات "مربع الأربعة"[٢٤] Four Square وأضاف أنه سمع من السفارة الأمريكية في لندن[٢٥] حول استعدادنا لوضع ثقل أكبر من جانبنا لدعم وضع وليّ العهد، وتساءل نيوسوم عن الأسس التي تجعلنا نؤمل أن يصبح وليّ العهد بعد توليه العرش ملكاً مقبولاً وقادراً على السيطرة على الأوضاع. وقد أجابه دو بولاي، وكمثال واحد، معتمداً على ما جاء في تقريركم حول الرحلة الأخيرة.[٢٦] إن الصعوبة الرئيسية من وجهة النظر الأمريكية تكمن في العزلة التامة التي يحياها وليّ العهد بعيداً عن المسار العام للأوضاع الإدارية والسياسية في ليبيا. وما يزال الأمريكان يأملون في تعيين شخص مطلع وموثوق به كمستشار لوليّ العهد أو مدير لديوانه ضمن حاشيته".

"(٣) سوف أرسل بنسخة من هذه الرسالة إلى ستيوارت في لندن وبيلي Beeley في القاهرة، وولمزلي Walmsley بالخرطوم، وايوارت بيجز Ewart Biggs بالجزائر، ودونداس Dundas في بنغازي".[٢٧]

٢٤ لم نعثر على أية وثائق مفرج عنها تتعلق باستئناف اجتماعات مربع – الأربعة خلال هذه الفترة. تجدر الإشارة إلى وجود ملاحظة دونت على وجه هذه الوثيقة تفيد بأنها نسخة فقط، وأن الوثيقة الأصلية تم سحبها ولم يجر الإفراج عنها بموجب المادة (٣) فقرة (٤) من قانون الوثائق العامة لسنة ١٩٥٨ "Public Records ACT 1958". ويلاحظ وجود إشارة تفيد بأن هذه الوثيقة غير قابلة للنقل إلا في صندوق مغلق. كما يلاحظ وجود فراغ واضح في الجزء المنشور من مذكرة المستر واجنر. راجع أيضاً مبحث "وثائق أمريكية محجوبة" في فصل "العلاقات مع الولايات المتحدة".

٢٥ الإشارة هنا إلى رسالة المستر جوزف واغنر حول لقائه بالمستر سكريفنر يوم ٢٤/ ٧/ ١٩٦٣. راجع ما ورد تحت عنوان "لقاء واغنر بسكريفنر" بالمبحث السابق.

٢٦ أشرنا من قبل أننا لم نعثر على هذه الورقة التي يبدو أنه لم يتم الإفراج عنها.

٢٧ تعمدنا إيراد هذه الفقرة الأخيرة كي يدرك القارئ درجة التنسيق التي كانت تتم بين مختلف البعثات الدبلوماسية البريطانية.

اجتماع واشنطن – ١/ ١٩٦٤

تفيد مطالعة الوثائق البريطانية والأمريكية المنشورة أن إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية شرعت منذ منتصف شهر ١٠/ ١٩٦٣، عبر سفارتها في واشنطن، في الاتصال بنظيرتها الخارجية الأمريكية من أجل ترتيب الاجتماع التنسيقي الذي اقترحه المستر نيوسوم خلال اجتماعه بنظرائه البريطانيين بلندن في شهر ٦/ ١٩٦٣.[٢٨] وكانت النية في البداية أن ينعقد الاجتماع خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني. وفي هذا السياق قامت الخارجية الأمريكية بتسليم السفارة البريطانية في واشنطن قائمة بالموضوعات التي تقترح بحثها خلال الاجتماع المزمع.[٢٩] غير أن البريطانيين طلبوا تأجيل موعد الاجتماع بضعة أسابيع، وهو ما وافق عليه الأمريكان.[٣٠]

في ١٢/ ١٢ بعث المستر سكريفنر برسالة[٣١] إلى السفير كيليك بواشنطن يطلب فيها الاتصال بالخارجية الأمريكية، واقتراح أن يكون الاجتماع في مطلع شهر ١/ ١٩٦٤. وكان مما جاء في تلك الرسالة:

"أشكرك كثيراً على رسالتك المؤرّخة في ٢٧/ ١١ بشأن محادثاتنا مع الخارجية الأمريكية حول ليبيا. إن أحد الأسباب الرئيسية التي دعتنا إلى تأجيلها – في حال توجيه استفسار إليك – هو أننا أردنا انتظار ما يسفر عنه الافتتاح للدورة البرلمانية الجديدة في ليبيا[٣٢] في ٧/ ١٢. غير أن الأمر لم يسفر عن شيء يذكر. إننا الآن ماضون في إعداد المذكرات Briefs اللازمة في ضوء جدول الأعمال الذي زودتنا به الخارجية الأمريكية رغم أنه قد تكون لدينا مقترحات ببعض التعديلات أو الإضافات عليه".

"(٢) في الوقت نفسه، وكما تعلم، فإن جيفري هاريسون Geoffrey Harrison سوف يصل إلى واشنطن في النصف الثاني من شهر يناير (١٩٦٤) لإجراء محادثات مع الخارجية الأمريكية حول إفريقيا والشرق الأوسط. ومن ثمّ فإنني أعتقد أنه سوف يكون مفيداً لو أنك أجريت

---

٢٨ الوثائق تحمل الرقم الإشاري VT 1071/1 بالملف FO 371/173 250 28196.

٢٩ الوثائق تحمل الرقم الإشاري VT 1015/69 بالملف FO 371/173 240 28192.

٣٠ راجع رسالة سكريفنر الموجهة إلى السفارة البريطانية بواشنطن المؤرّخة في ١٤/ ١١/ ١٩٦٣ ورد السفارة عليها بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٦٣ الرقم الإشاري (A) VT 1015/69 بالملف السابق.

٣١ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية VT 1015/69، VM 1192/36 بالملف السابق.

٣٢ راجع مبحث "تأجيل الانتخابات العامة" في فصل "البداية الواعدة".

محادثاتك مع ديفيد نيوسوم حول ليبيا في مطلع الشهر القادم (يناير ١٩٦٤) حتى يتسنى للمستر هاريسون متابعة أي نقاط ذات أهمية خاصّة تبرز من خلال محادثاتك. هل بمقدورك التحدث مع نيوسوم حول مدى مناسبة هذا الموعد المقترح؟ وسنعمل على أن تصلك المذكرات في وقت مناسب".

"(٣) بالإضافة إلى ما سبق، ستتذكر أنني في رسالتي إلى ديك بيومونت Dick Beaumont [السفير البريطاني في الرباط] المؤرّخة في ١٨ نوفمبر (الفقرة ٣) أننا قررنا أخذ المبادرة بتبادل الآراء مع الخارجية الأمريكية حول الأوضاع في المغرب (العربي) بعد أن نظرنا في نتائج الاجتماع الذي حضره سفراؤنا بمدينة الجزائر، وهو الاجتماع الذي أحسب أن صورة مراسلة الجزائر رقم (٧٢) المؤرّخة في ٥ ديسمبر عن مداولاته قد وصلتك. فإذا لم يكن لديك اعتراض، فإنني أرى أن المحادثات مع الخارجية الأمريكية حول هذا الموضوع قد يحسن أن تسبق هي الأخرى زيارة جيفري هاريسون لواشنطن، وربما تجري خلال الوقت نفسه الذي تتم فيه محادثاتك معهم حول ليبيا. وسوف نرسل إليك بمذكرة حول الموضوع.

"(٤) سوف أرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى كل من بيل مارشانت Bill Marchant في تونس، وديك بيومونت في الرباط وتشارلز ستيوارت في طرابلس، وتريفور ايفانز Trefore Evans في الجزائر وروبرت دونداس [33] في بنغازي".

وتفيد مطالعة الوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها أن الجانبين البريطاني والأمريكي تمكنا من الاجتماع في واشنطن يوم ٧/ ١/ ١٩٦٤ [34] وحضر عن الجانب البريطاني كل من:

- المستر روجر دو بولاي W.H Du Boulay السكرتير الأول بالسفارة البريطانية – واشنطن.
- المستر باري باول A. Barry Powell الملحق البترولي بالسفارة البريطانية – واشنطن.
- المستر سيسيل كارتر Cecil J. Carter مساعد ملحق بحوث الشؤون الدفاعية بالسفارة البريطانية – واشنطن.
- المستر جون برودلي John K. E. Broadley السكرتير الثالث بالسفارة البريطانية – واشنطن.

---

٣٣ من الواضح أن المستر دونداس يتمتّع بأهمية خاصّة لدى الخارجية البريطانية، فهو يعامل معاملة على مستوى السفراء من حيث تزويده بنسخ من الرسائل ذات الصلة بليبيا.

٣٤ راجع محضر الاجتماع بالخارجية الأمريكية بالملف POL 1-Libya ومحضر الاجتماع بالوثائق البريطانية ذات الرقم الإشاري VT 1015/6 بالملف FO 371/178 855 المحضران موجودان ضمن ملحق الوثائق البريطانية والأمريكية بهذا المجلد.

كما حضر عن الجانب الأمريكي كل من:

- المستر ديفيد نيوسوم David D. Newsom مدير شؤون شمال إفريقيا – بالخارجية الأمريكية.
- المستر غرانت ماكلانهان Grant V. Mc Clananhan مسؤول مكتب ليبيا – بالخارجية الأمريكية.
- المستر توماس جدّ Thomas M. Judd مسؤول مكتب الشؤون البريطانية – بالخارجية الأمريكية.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع:

(١) حكومة فكيني

أ- إنجازاتها وسياساتها

ب- مستقبلها

ج- ملاحظات الولايات المتحدة بالخصوص

(٢) الجيش وقوات الأمن

أ- وجهات نظر بريطانيا حول الجيش والسلاح البحري وموقف الملك بالخصوص

ب- وجهات نظر الولايات المتحدة حول الجيش وسلاحي البحريّة والطيران

ج- تفكير الولايات المتحدة المبدئي حول قاعدة ويلس الجوية

د- العلاقات الحسنة بين البعثتين العسكريتين الأمريكية والبريطانية

(٣) المناخ السياسي العام المحيط بشركات البترول والنشاط التجاري والقواعد العسكرية

أ- نشاط شركات البترول

ب- الأعمال والتجارة

ج- القواعد العسكرية

(٤) الوضع الحالي لوليّ العهد

أ- شخصية وليّ العهد ودوره السياسي

ب- تولّيه العرش

ج- وجهات نظر الولايات المتحدة حول وليّ العهد

وقد سبق أن أوردنا بعض المقتطفات من المحضرين الخاصين بهذا الاجتماع في عدد من فصول هذا المجلد وعلى الأخص:

- فصل "البداية الواعدة"، مبحثا "تطورات في مجال النفط" و"أوضاع الجيش وقوات الأمن".
- فصل "تواصل الصراع الداخلي"، مباحث "وضع وليّ العهد وعلاقاته"، "ووضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته" و"الأوضاع داخل صفوف الجيش".

وسنقتصر في هذا المبحث على نقل الحوار الذي دار بين الجانبين البريطاني والأمريكي حول البند الأول من جدول الأعمال المتعلق بإنجازات حكومة فكيني وسياساتها ومستقبلها، كما ورد في المحضر الذي دوّنه كل جانب منهما في وثائقه.

أولاً: من محضر الجانب الأمريكي:

"(أ) إنجازات حكومة فكيني وسياساتها:

"قال المستر دو بولاي إن البريطانيين وجدوا فكيني خلال الأشهر التسعة الأولى من وجوده في رئاسة الحكومة أكثر فاعلية مما توقّعوه، وأقلّ صعوبة مما كانوا يخشونه. وهم يعتقدون أن إنجازات فكيني الرئيسية تتمثل في استكماله لعملية توحيد الحكومة الليبية، على الأقل فوق الورق. إن هذه العملية عندما يكتمل تطبيقها سوف تثبت فائدتها لليبيا. الإنجاز الرئيسي الثاني لفكيني هو إكمال إعداد خطة التنمية الاقتصادية وتقديمها إلى البرلمان في شهر يوليو (١٩٦٣)".

"وفي الشؤون الخارجية، أكّدت حكومة فكيني على علاقات أفضل مع المغرب العربي، وميلاً أفضل قليلاً نحو الدول العربية، مع تجنب الدخول في الصراعات العربية. ويعتقد البريطانيون أن الواقعة التي تجسّد هذه النقطة هي تحاشي فكيني أن تستضيف طرابلس اجتماع مصالحة في النزاع المغربي - الجزائري. فمن المرجّح أن أحد الأسباب التي دعته إلى اتخاذ هذه الخطوة هو خشيته من احتمال خروج مظاهرات عامة في طرابلس بالمناسبة ذات طابع مؤيد لعبد الناصر وللجزائر".

"إن موقف فكيني تجاه الغرب واضح وليس بالضرورة معادياً. وبالطبع فلم يكن نشطاً في موقفه إزاء المعاهدة والقواعد العسكرية، غير أن سجله قد تحسّن بعض الشيء مؤخّراً حول هذا الموضوع. لقد وافق على أن يتم الإعلان يوم ١٠/ ١٢/ عن تبادل الوثائق الخاصّة بالاتفاق

بـين الحكومتين البريطانية والليبية على تأجيل مراجعـة المعاهدة إلى عام ١٩٦٥ (وهو الاتفاق الذي تم تبادل المذكرات بشـأنه خلال حكومة الصيد دون أي إعلان عن ذلك). كما أنه وافق على إجراء المناورات العسكرية للقوات البريطانية في ليبيا المسماة Triplex West. كما أن فكيني لم يـشر إلى أي مـن الولايات المتحدة أو بريطانيا في خطـاب العرش الذي ألقاه يوم ٧/ ١٢ (في افتتاح الدورة البرلمانية الاستثنائية الخامسة).

"إن البريطانيـين يجـدون صعوبة في تقدير مـدى قوة فكيني. فهناك بعـض التقارير حول فتور العلاقـة بينـه وبين الملك. وفضلاً عن ذلك فإن مرشـح فكيني لرئاسـة مجلس النواب (السـيد مفتاح عريقيب) كاد أن يهزم خلال الانتخابات التي جرت يوم ٧/ ١٢ [١٩٦٣] على رئاسـة المجلس. ومن جهة أخرى فلا مجال للحديث عن استقالة فكيني في الوقت الحاضر".[٣٥]

"إن البريطانيـين يعتقـدون بوجـود بعـض العنـاصر المتعاطفـة مـع البعثيـين بدرجة أساسـية في أوسـاط الطـلاب في ليبيـا. وفي رأيهـم أنه لا يبدو وجـود تنظيمات للشـيوعيين أو الإخوان المسلمين في ليبيا[٣٦] كما لا يزال للمصريين بعض النفوذ فيها.

وبشـكل عام، فقد اسـتمرت العلاقات البريطانية – الليبية بشكل متوازن. ومؤخّراً شن مقال في جريدة "العمل" التي تصدر في مدينة بنغازي هجوماً على المعاهدة. وعلى أية حال، فلم تجر متابعـة الموضـوع. وقد أكد فكينـي أنه لا يرغـب في أن تكون المعاهدة مـع بريطانيا قضية مثارة خلال الانتخابات البرلمانية القادمة".

" (ب) المستقبل:

إن الرؤيـة لمسـتقبل ليبيـا تقع تحت تصنيفـين؛ الأول: الحالة أثناء وجود الملـك على قيد الحياة. والثاني: بعد وفاته أو تقاعده بشكل نهائي.

وفي الحالـة الأولى، يتوقـع البريطانيـون أن يبقـى فكينـي في منصبـه عـلى الأقـل في المسـتقبل القريـب.[٣٧] وسـيتم تأجيل الانتخابـات، وجرى إبـلاغ البريطانيين أن السـبب وراء التأجيل هـو الحاجة إلى إعادة رسـم الدوائر الانتخابية، ومن أجـل القيام بذلك، هناك ضرورة لإجراء تعداد سـكاني، وفي ضوء نتائج هذا التعداد سيعاد رسم الدوائر الانتخابية. وعلى أية حال فإن التقديرات البريطانية في عمومها تجمع على أنه سوف لن يؤثر على وضع بريطانيا في ليبيا إجراء الانتخابات من عدمه، وسواء أبقي فكيني في الوزارة أم لم يبق.

ومن الواضح أن الملك يمسـك بمقاليد الحكم في ليبيا، وسـيبقى كذلك إلى أن يتوفى أو يتخلّى عن الحكم بشكل نهائي. إنه يتحدث عن الانسحاب من الحياة العامة، غير أنه يفعل ذلك مثلما يفعل أي شخص متقدم في السن كلما ضايقه معاونوه أو فقد صبره معهم".

٣٥ الطريف في الأمر أن فكيني اضطر لتقديم استقالته في ٢٢/ ١/ ١٩٦٤ أي بعد أسبوعين من تاريخ هذا الاجتماع.

٣٦ مـن الواضـح أن البريطانيـين ربما أخفوا بعض المعلومات التي لديهم في هذا الشـأن عن الأمريكيين. راجع مبحث "نشـاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية" بفصل "تواصل الصراع الداخلي" من هذا المجلد.

٣٧ مرة أخرى تبين خطأ توقعات بريطانيا فلم يبق فكيني في الوزارة أكثر من أسبوعين بعد هذا الاجتماع.

"قال المستر دو بولاي إنه يرغب في سؤال الجانب الأمريكي عن رأيه حول الموضوع التالي: بافتراض بقاء فكيني في رئاسة الوزراء، فإن بريطانيا تدرس الطرق التي يمكن بواسطتها إقامة علاقات وطيدة معه.[٣٨] وعلى سبيل المثال فإن الحكومة البريطانية تدرس إمكانية توجيه الدعوة إليه بزيارة لندن. وفي الواقع فإن دو بولاي قال إنه قد قام بتوجيه مثل هذه الدعوة إلى فكيني عند زيارته لنيويورك في سبتمبر الماضي. على أية حال فإن فكيني رد على الدعوة، وبدون إبداء أي تعاطف، أنه ليس لديه وقت لمثل تلك الزيارة حينذاك. ويعتقد البريطانيون أن تسلّم السفير البريطاني الجديد (ساريل) لعمله في فبراير/ شباط القادم، ربما يشكّل مناسبة مواتية لتجديد هذه الدعوة. وعلى الأقل فقد تكون تلك هي اللحظة المناسبة لتوجّه جديد في علاقتنا مع فكيني، إذا قررنا أننا في حاجة إلى ذلك".

"وعند البحث في مستقبل ليبيا، لاحظ البريطانيون أن الفريق بوقويطين يسيطر بحزم على قوات الأمن الوطني، وهو ذو توجّه غربي ثابت.[٣٩] أما في أوساط الجيش، فإن شقيق البوصيري الشلحي العقيد عبد العزيز الشلحي نشط في محاولة مدّ نفوذ أخيه البوصيري داخلها. وعلى أية حال فإن قوات الأمن الوطني من الممكن أن تكون قوية إلى درجة تجعلها قادرة على السيطرة على أي قلاقل قد تستهدف النظام".

"أما بالنسبة لمستقبل سياسة ليبيا الخارجية، فإن البريطانيين يعتقدون أن التهديد الخارجي الأكبر لليبيا هو من جهة ج. ع. م (مصر)، وستظل قريباً موالية للغرب، غير أنها سوف تنتهج سياسة تقوم على علاقات أقرب مع الدول العربية".

"إن وجود القوات البريطانية في ليبيا هو عامل استقرار في المدى القصير. أما في المدى البعيد فقد يثير معارضة في أوساط الرأي العام، ومن ثمّ يصبح عامل عدم استقرار. صورة الوضع الاقتصادي يمكن أن تكون زاهية، ويجب أن تكون كذلك إذا أحسن الليبيون توظيف ثروتهم. على أية حال هناك نقص شديد في المهارات، ولن تكون المسيرة سهلة".

(جـ) ملاحظات الجانب الأمريكي حول إنجازات ومستقبل حكومة فكيني

"قال المستر نيوسوم إنه ليس لديه اختلاف جوهري مع تقديرات الجانب البريطاني. وفيما يتعلق بفكيني فإننا نوافق على أن سياسات فكيني اتجهت نحو الاعتدال بعض الشيء في الأشهر الأخيرة، غير أنه لا يوجد لدى الخارجية الأمريكية يقين عما إذا كان هذا الاعتدال الطارئ على فكيني راجعاً إلى أن تجربة العمل قد لقنته الدروس التي كان بحاجة إليها، أم أنه يرجع إلى لجم الملك له. إن هذا هو الأساس لقولنا بأنه توجد لدينا شكوك حول موقف فكيني (أو ما يمكن أن يقوم به) في حالة اعتلاء وليّ العهد العرش. لقد علّق دو بولاي بأنهم لا

---

٣٨ راجع مبحث "اهتمام بريطاني بالقوى الجديدة" في الفصل السابق "العلاقات مع بريطانيا".

٣٩ مرة أخرى ذهبت تقديرات البريطانيين أدراج الرياح، فقد توفي الفريق محمود بوقويطين خلال شهر سبتمبر/ أيلول من ذلك العام.

يعتقدون بأن هذا التحسن الذي طرأ على موقف فكيني هو باختياره، ولكن لأنه انتهج عدداً من السياسات وجد نفسه بسببها يواجه معارضة من الملك".

"قال المستر نيوسوم إنهم لا يعارضون لو حاول البريطانيون بذل بعض الجهد للاقتراب من فكيني شخصياً. إننا نتبنى هذه الجهود بكل حماسة ونتمنى لهم التوفيق. وقال نيوسوم إنه عندما كان فكيني في الولايات المتحدة لحضور اجتماعات الأمم المتحدة لم يكن بيننا وبينه أي اتصال إلا عندما جاء للقاء مع الرئيس كنيدي ثم عاد إلى نيويورك. وإذا قدّر أن يزور فكيني الولايات المتحدة مرة ثانية، فإننا نتوقع أن نجدّد جهودنا من أجل المحافظة على صلتنا به هنا.[٤٠] وأضاف نيوسوم أنه من الأمور التي تبعث على التشجيع أن نلاحظ أن فكيني أدخل درجة من الأمانة (النظافة) في الإدارات الليبية، وهذا أمر مفيد".

"وعند التحول للحديث عن دور الملك، قال نيوسوم إنه يرحب بوجهات نظر البريطانيين حول السبب الذي جعل الوصول إليه يبدو صعباً خلال العام الماضي. وقال دو بولاي إن صحة الملك لم تعد تسعفه، وهو ما جعل نوبات تدخّله في الشؤون السياسية أقلّ من قبل. المشكلة تتمثل الآن في أن كثيراً من الشخصيات الرئيسية في السياسة الليبية إما أنه أصبح من المتعذر الاتصال بهم وإما أنهم لم يعودوا ودودين نحونا بشكل خاص. ومن الأمثلة على الصنف الأخير وزير الدفاع (سيف النصر عبد الجليل). هنا عرض المستر نيوسوم انطباعاً شخصياً مفاده أنه ليس لدينا (البريطانيين والأمريكيين على السواء) بصيرة نافذة في فهم تيارات وتوجّهات السلطة في ليبيا كما هو حالنا مع بقية بلدان الشمال الإفريقي. ويرجع هذا في جزء منه إلى عدم قدرتنا على تحقيق اتصال مستديم مع الملك، وفي الجزء الآخر، إلى عزوف الليبيّين وعدم رغبتهم في التحدث إلينا أو إلى البريطانيين[٤١]. وقد لاحظ المستر جد Judd (أحد أعضاء الجانب الأمريكي في الاجتماع) أن الحالة كانت مشابهة عندما كان يعمل في ليبيا خلال السنوات ١٩٥٥-١٩٥٦، إذ لم يكن ممكناً على الإطلاق التكهّن بالقناة التي سيستخدمها الملك في تمرير أوامره عبرها لتنفيذها.[٤٢] أما الرأي العام فقد كان من المستحيل تقريباً معرفة اتجاهاته.

"عبّر المستر نيوسوم عن اتفاقه مع الفكرة القائلة بأن مصر (ج.ع.م) هي مصدر التهديد الخارجي الرئيسي لليبيا. وما تزال ج.ع.م. تستغل الفرص التي قد تتاح لها، وفي الوقت ذاته فهي تزجّ بنفسها في سياسة ليبيا الداخلية. وسمعنا عن اتصالات بين مصر وبعض العناصر من الجيش الليبي. ومن جانب آخر فنحن على قناعة بأن الثروة النفطية أعطت الساسة الليبيّين المزيد من الحرص على استمرار استقلال بلادهم، وهو ما سيردع الآن بعض أولئك الذين

٤٠ يساورني الإحساس هنا بأن نيوسوم يحاول أن يخفي وجود صلة ما لهم مع فكيني.

٤١ يستطيع القارئ في ضوء هذه الملاحظة أن يفهم سلوك المستر نيوسوم عندما أصبح سفيراً في ليبيا منذ عام ١٩٦٥ إذ حرص على إقامة علاقات مستديمة مع كافة الشخصيات السياسية الليبية، بدءاً بالملك.

٤٢ إن هذه الفقرة تقول الكثير حول شخصية الملك ودرجة حذره من هذه الدوائر الأجنبية، وهو ما كان مصدر انزعاج وضيق كبير لديها.

جرى اغراؤهم بالتآمر مع ج.ع. م. في الماضي. وقد علّق المستر دو بولاي بأنه في الوقت الذي يرى فيه هذا صحيحاً، فإنه لا بد من افتراض أن الثروة النفطية سوف يكون لها تأثيرها المزدوج المتمثـل في زيادة الأطـماع المصرية في ليبيا من جهة، وتقليل اعتماد ليبيا على بريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى".

"وتسـاءل المسـتر نيوسوم بعد ذلك عما إذا كان من شأن تبادل المذكرات حول الاتفاق بتأجيل مراجعة المعاهدة الذي تم يوم ١٠/ ١٢/ [١٩٦٣] من شـأنه أن يُحدث أي تغيير في العلاقات الرسـمية بـين ليبيا وبريطانيـا، أم أن هذه العلاقات سـوف تبقى على ما هـي عليه حتى موعد المراجعة في يونيو ١٩٦٥؟ أجاب المستر دو بولاي بأنه لم يطرأ أي تغيير".

"وقال المستر نيوسوم بعد ذلك إنه لاحظ أن الليبيّين لم يتمكنوا من الحصول على مستشار مالي لرئيس الوزراء على الرغم من أن فكيني سعى للحصول على خدمات الدكتور ناريان براساد. الذي يعمل بالبنك الدولي. وعلى أية حال فهم يحصلون على استشـارات من أحد المستشـارين الاقتصاديين الذين زوّدهم بهم البنك الدولي وهو الدكتور نيوفيل وكذلك مستشـار التخطيط المسـتر دهـار Dhar. وتسـاءل نيوسـوم عـما إذا كان الليبييون مـا يزالون في حاجـة حقيقية إلى مستشـار مالي. وقال المسـتر دو بولاي إن سفيرهم [في ليبيا] أكّد أن تعيين خبير مالي [بريطاني] سوف يحمل معه مزية كبيرة".

"وقال المسـتر نيوسوم إن موضوع المستشـارين جرّ إلى الاستفسار عن الكيفية التي يمكن عن طريقها الانتقال من الوضع السـابق الذي كنا عليه في مركز المانحين Donor لليبيا إلى مسـتقبل نعرض فيه الاستشـارات الفنية[٤٣] لمسـاعدة الليبيّين على إدارة أموالهـم، وللمحافظة على مناخ مناسـب لمصالحنـا في ليبيا. وبالنظـر إلى أن المسـاعدة الخارجية التي نقدمهـا تتعرّض لضغوط التقليص، فهناك دوماً إغراء لنا بشطب بعض الدول من قائمة المتلقين لهذه المساعدات. وعلى أية حال، فإننا منزعجون من مغبّة العواقب السياسية التي يمكن أن تترتب على شطب ليبيا من هـذه القائمة. إحدى أفكاره الشـخصية هي أنه ربما يكون بمقدورنـا إقامة علاقة مع ليبيا على غـرار العلاقة التي ثبت نجاحها في السـعودية، والتي قمنا بموجبهـا بتزويد مختلف الوزارات الحكومية بخبراء فنيين بحيث يتم استبدالهم بغيرهم بشكل مستمر".

ثانياً: من محضر الجانب البريطاني:[٤٤]

"افتتـح المسـتر دو بولاي طرحـه بالتحدث عـن تثميننـا لأداء حكومة فكيني خلال الأشـهر التسعة الأولى، ونظرتنا إلى مستقبل ليبيا مدة بقاء الملك على قيد الحياة. وقال المستر نيوسوم أنه

---

٤٣ راجع مبحث "المساعدات الفنية وموقف وزارة التعاون الفني "في الفصل السابق" حكومة فكيني.. والعلاقات مع بريطانيا".

٤٤ مـن الأمـور الطريفة والمفيد قـراءة المحضرين الأمريكي والبريطاني عن الاجتماع نفسـه وملاحظة التباين بينهـما في عرض المداولات التي جرت خلالها.

ليس لديه اختلاف جوهري مع تقييمنا، كما أنه يتفق بشكل مجمل مع الخلاصات التي انتهينا إليها. لقد اتفق معنا على أن سياسات فكيني قد اتجهت إلى الاعتدال منذ تولّيه رئاسة الوزارة، غير أنه شك في أن يكون ذلك نتاجاً لميوله الحقيقية، والأرجح أنها كانت نتيجة لجم الملك له، ولتجربة فكيني الخاصّة في الحكم. وفي رأي نيوسوم أن فكيني أساساً غير متحمّس بشأن علاقات ليبيا مع المغرب، ولأغراض بقائه في الحكم، والمحافظة على دعم الملك له، لم يكن باستطاعته أن يبدي بشكل واضح غياب تعاطفه مع الغرب. وعلى أية حال فإن التعامل مع فكيني حتى الآن بدا مرضياً.

"(٢) قال نيوسوم إن الأمريكان كانوا مرحبين باندهاش عندما وافق فكيني على زيارة القطعة البحريّة الأمريكية حاملة الصواريخ النووية Long Beach لميناء طرابلس في الخريف الماضي. غير أن أقصى ما فعله فكيني هو استقباله في مكتبه لقائد القطعة. وأضاف نيوسوم أن فكيني لم يقم بزيارة قاعدة ويلس، كما لم يستخدم مطلقاً الطائرة الأمريكية الموضوعة تحت تصرف الحكومة الليبية (لاستخدامها في تنقل كبار المسؤولين في الدولة). قال المستر دو بولاي إن فكيني، حسب علمه، لم يقم أبداً بزيارة "قاعدة العدم". وقال نيوسوم: يجب أن نذكر لفكيني أنه أضفى نوعاً من الأمانة على أداء الحكومة الليبية، وعبّر عن اعتقاده أن هذا الأمر يشكّل مدخلاً ممتازاً لمحاولة التقرب من فكيني، رغم أن فكيني، وفقاً لتجربة السفير الأمريكي (في ليبيا)، ليس بالشخص الذي يمكن فهمه جيداً بسهولة. وعندما قام بزيارة نيويورك في الخريف الماضي لم يمض سوى يوم واحد في واشنطن قضاه في محادثات مع الحكومة الأمريكية، وكانت هذه قاصرة على محادثاته مع الرئيس (كنيدي). وقال نيوسوم إنه لم يكن متأكداً مما إذا كان فكيني قد أثبت أنه أفضل مما كانوا يتوقعون منه. ربما كانت توقّعات الأمريكيين من فكيني أكبر من توقعاتنا في البداية، وكان أحد العوامل التي أثّرت سلباً في رأي الأمريكيين حول فكيني، مما لم يحدث بالنسبة لنا (البريطانيين)، هو طلبات فكيني المتواصلة من الأمريكيين تقديم المزيد من المساعدات المالية الكبيرة. وكان هذا هو الموضوع الذي أثاره مع الرئيس كنيدي في أكتوبر (١٩٦٣). وقد أبلغه الرئيس بوضوح، أنه، أخذاً في الاعتبار الصعوبات التي يواجهها مع الكونجرس، فإن أية زيادة في المساعدات المالية التي تقدّمها الولايات المتحدة تعتبر غير واردة. غير أن فكيني كان بطيئاً في قبول الأمر".

"(٣) وافق نيوسوم أن صعوبة الاتصال بالملك باتت أمراً يثير الاهتمام. لقد قابل الملك السفير الأمريكي (لايتنر) ثلاث مرات منذ وصول الأخير إلى ليبيا في الصيف الماضي، غير أنه لم يكن باستطاعة السفير في أي من هذه المناسبات أن يتعرّف إطلاقاً على ما يدور في رأس الملك.[٤٥] وفي إجابة من المستر دو بولاي على سؤال وُجّه إليه، قال إنه لا يدري على وجه الدقة عدد المرات

٤٥ ربما يؤكد هذا الموقف من قبل الملك إزاء السفير الأمريكي وقوع ما سبق أن أشرنا إليه في مبحث "زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات" بفصل "العلاقات مع الولايات المتحدة" من هذا المجلد.

التي قابل فيها السفير البريطاني ستيوارت الملك مؤخّراً، وتعهّد بأن يستفسر حول الموضوع من الخارجية البريطانية. وقد علّق نيوسوم قائلاً إنه بالنسبة لدولتين كبريطانيا والولايات المتحدة لهما في ليبيا مصالح مهمة، يغدو مثيراً للانزعاج أن تكون معرفتهما بالمجريات الداخلية في هذا البلد ضعيفة إلى هذا الحد".

"وعندما تناول الحديث المصريين؛ قال نيوسوم إنه يعتقد أنه ما يزال لهم أطماع في ليبيا، غير أنه يوافق على أنهم من غير المحتمل أن يقوموا بأي عمل للإطاحة بالنظام الحالي مادام الملك على قيد الحياة. غير أنه أضاف أن المصريين يظلون على استعداد دائم لانتهاز أية فرصة تواتيهم للتدخّل، كما أن اتصالاتهم بالضباط الليبيّين مستمرة. ومنذ اكتشاف النفط في ليبيا أصبح الساسة الليبيون – حسب اعتقاده – أقل حماسة حول مصر بسبب انشغالهم بالتفكير في مشاكل تنمية بلادهم. إن النفط ينبغي أن يساعد الليبيّين في تحقيق شخصية وطنية حقيقية. وفي الواقع هناك مؤشرات على أن هذا يحدث فعلاً. قال المستر دو بولاي إنه من وجهة النظر المصرية فإن اكتشاف النفط في ليبيا ربما زاد من أطماعهم فيها".

"(٤) قال المستر نيوسوم إن مشكلة تقديم النصح لليبيّين حول الكيفية التي يوظفون بها ثرواتهم لتحقيق أكبر منفعة لهم هو أمر بالغ الأهمية[٤٦]. إن الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة بشكل كبير في محاولة تغيير علاقاتها السابقة بليبيا القائمة على أساس أنها [أي الولايات المتحدة] مانحة للمساعدات لليبيا؛ إلى علاقة جديدة تقوم فيها الولايات المتحدة بدور المساعد لليبيّين على استثمار ثرواتهم، وفي الوقت ذاته المحافظة على المصالح الأمريكية فيها. إنهم يعملون على إيجاد علاقة مع ليبيا مثيلة لتلك التي أقاموها مع العربية السعودية. ويقوم جزء من هذه الخطة على أساس أن تقدّم الولايات المتحدة الخبرة الفنية لليبيا مقابل منحها العقود للشركات الأمريكية بتزويد ليبيا ببعض احتياجاتها الرئيسية".

٤٦ لا بد للمرء أن المرء يتساءل عن مدى مصداقية هذا الادعاء من قبل الأمريكيين؟!



الفصل الحادي عشر

أحداث الطلبة الدامية

مباحث الفصل الحادي عشر

*** تمهيد**

*** الأحداث في الوثائق البريطانية**

*** الأحداث في الوثائق الأمريكية**

*** إشارات وشهادات أخرى**

*** تساؤلات وعلامات استفهام؟!**

تمهيد

شهدت الأيام الأخيرة من حكومة فكيني، وتحديداً في ١٣/ ١/ ١٩٦٤ أحداثاً دامية استمرت عدة أيام وذهب ضحيتها عدد من طلاب المدارس الثانوية، ثلاثة قتلى وعشرات الجرحى، فضلاً عن الجرحى في جانب قوات الأمن (الشرطة). ورغم أن هذه الأحداث كانت الأولى والأخيرة من نوعها في تاريخ العهد الملكي،[1] فقد ظلت هي الأبرز في ذاكرة معاصري حقبة العهد الملكي، وظلت مضرب المثل عند بعضهم على طغيان العهد وعنفه. ولم يشفع له أن هذه الأحداث كانت استثناء من سيرته، ولم تكن نهجاً متبعاً عنده، وإنما كانت تجاوزاً من قبل رجال الشرطة للسلطة التي بأيديهم، كما لم يشفع لذلك العهد ما قام به من خطوات على طريق علاج الجرحى، والاعتذار لأسر المتضررين، ومشاركة مندوبي الحكومة في مراسم دفن المتوفين، وقيام الملك بإرسال موفديه لتقديم التعازي لعائلاتهم، كما لم يشفع له أن هذه الأحداث لم تتكرر من بعد حتى نهاية ذلك العهد. كما لم يشفع للعهد أن المنطقة العربية في مغربها ومشرقها (بل أجزاء أخرى من العالم بما فيها الولايات المتحدة) كانت تعجّ وبشكل شبه متواصل بأحداث أكثر دموية، وبأسلوب كان بالنسبة لبعضها أقرب إلى أن يكون نهجاً ثابتاً وسياسة معتمدة من قبل حكومات تلك الحقبة وأجهزتها الأمنية.

ما هي حقيقة هذه الأحداث؟ وما هو حجمها الحقيقي؟ من الذي كان وراءها والمتسبب في وقوعها؟ ما هي تداعياتها وعواقبها وذيولها؟ ذلك ما سنحاول تناوله في هذا الفصل، والفصل الذي يليه، من خلال عرض ما ورد حولها في وثائق وزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية المفرج عنها حتى الآن، ومن خلال ما ورد بشأنها في مؤلفات من كتبوا عن تاريخ دولة الاستقلال.

---

١ باستثناء أحداث العنف والاضطرابات التي حدثت في ولاية طرابلس خلال شهر فبراير ١٩٥٢ في أعقاب إعلان نتائج أول انتخابات عامة بعد الاستقلال، وقد ذهب نتيجة هذه الأحداث عدد من القتلى والجرحى. راجع الفصل الأول "حكومة محمد المنتصر – البداية الصعبة" من المجلد الثاني/ الجزء الأول.

الأحداث في الوثائق البريطانية

تناولت هذه الأحداث جملة من الوثائق البريطانية (برقيات ومذكرات وتقارير)،[٢] وسنختار هنا عدداً منها نحسب أنها سوف تعطي القارئ فكرة عن الأحداث من منظور دبلوماسيي الخارجية البريطانية.

الوثيقة الأولى:

وهي رسالة سرية مؤرّخة في ١٥/ ١/ ١٩٦٤ بعث بها مكتب السفارة البريطانية في بنغازي إلى السفارة في طرابلس، وجاء فيها:[٣]

"(١) كما أوردنا في برقيتنا رقم (١٢) المؤرّخة في ١٤/ ١ الصادرة من بنغازي، فإن اليومين الماضيين شهدا مظاهرات عنيفة في شوارع مدينة بنغازي أدت إلى سقوط عدد من القتلى".

"(٢) لقد بدأت الاضطرابات يوم ١٣/ ١ عندما تقدمت لجنة تضم ستة طلاب جامعيين بطلب إلى المحافظ (السيد عبيد الله عامر) للحصول على إذن للقيام بمظاهرة بمناسبة انعقاد مؤتمر قادة الدول العربية في القاهرة. بعد التشاور مع وزارة الداخلية، رفض المحافظ إعطاء الإذن بتسيير المظاهرة. وعلى أية حال فقد واصل الطلاب تنظيم مظاهراتهم. لم يتحرك المتظاهرون – وكان من بينهم عدد من الطالبات – في مسيرتهم لمسافة طويلة حتى تصدّت لهم الشرطة، وعندما رفض المتظاهرون التفرق أمر المحافظ[٤] قوات الشرطة باستعمال القوة. لقد أدى هذا إلى تعرّض بعض الطلاب لمعاملة خشنة، ومن ثم فقد قاموا، في طريق عودتهم إلى مبنى الجامعة، برمي الحجارة وإلقاء الزجاجات الفارغة. كما قامت الشرطة بإرجاع طلاب المدرسة الثانوية الذين كانوا قد تركوا فصولهم للمشاركة في المظاهرة".

"(٣) في الوقت نفسه، لاحقت الشرطة الطلبة المتظاهرين إلى داخل مبنى الجامعة، حيث قامت معركة حية بالحجارة بين الشرطة والطلاب الذين احتشدوا فوق سطح مبنى الجامعة. واستمر الأمر على هذه الحال طوال فترة ما بعد الظهر. وفي نهايتها أطلقت الشرطة عدداً من العيارات النارية المتفرقة في الهواء، ومع حلول الليل تفرق المتظاهرون".

---

٢ محفوظة في ملف وزارة الخارجية الذي يحمل رقم (FO 371/178 855).

٣ تحمل الرقم الإشاري VT 1015/15.

٤ لم يرد في أية وثيقة أو مصدر آخر أن المحافظ هو الذي أمر قوات الشرطة باستعمال القوة رغم أنها خاضعة لأوامره قانونياً.

"(٤) أثناء الليل توفي أحد الطلاب بسبب جروحه[٥] التي أصيب بها في النهار. لقد أدى حادث الوفاة، فضلاً عن تصرفات الشرطة واستعمالها للأسلحة النارية من أجل إخماد الاضطرابات، إلى إثارة المشاعر في مدينة بنغازي".

"وفي صباح اليوم التالي (١٤/ ١) تجددت الاضطرابات قرب مبنى الجامعة والمدرسة الثانوية للبنين. وفي هذه المرة شارك في المظاهرة نسبة عالية من المتعطلين Lay-Abouts والرجال البالغين، ويبدو أنهم من أقارب الطلاب، واستعملت الشرطة ثانية الأسلحة النارية مع الذخيرة الحية. وبعد الظهر قام حشد من العامة بالاعتداء على المتاجر والمكاتب الموجودة بميدان التاسع من أغسطس، وأخذوا في تكسير زجاج نوافذها، وكان ضمنها مبنى بنك باركليز والمركز الثقافي الأمريكي، كما أحرقوا عدداً من السيارات من بينها سيارة تابعة للمركز الثقافي الأمريكي U.S.I.S، وعندما وصلت المنطقة سيارة إطفاء لمعالجة الحرائق طاردها المتظاهرون إلى أن تصدّت لهم وحدة من القوة المتحركة وقامت بتشتيتهم تحت وابل من نيران أسلحتها".

"(٥) لقد ازدادت مشاعر الناس استثارة. وليس هناك عدد ثابت ومؤكد للقتلى. ومن المتوقع أن يتم دفن أحد عشر قتيلاً عصر هذا اليوم، ومن بين هؤلاء أربعة أطفال صغار[٦] واثنان من الطلاب من عائلات بنغازي المعروفة".

"(٦) لقد عالجت السلطات المحلية الموضوع برمته علاجاً سيئاً منذ اللحظة التي قرّرت فيها منع قيام المظاهرة. ففي مناسبات ماضية ومشابهة سمح بتسيير مظاهرات تحت إشراف ومراقبة حازمة من الشرطة، وبعد أن سمح للطلاب بالتعبير عن مشاعرهم تفرقوا بصورة سلمية. ومن ثمّ فإنه لأمر مأساوي حقاً أن يؤدّي الأسلوب الأخرق الذي اتبعته الشرطة في محاولتها منع المظاهرة؛ إلى خروج الموقف عن السيطرة، مما أدّى إلى وقوع القتلى. وبعيداً عن ذلك، فإن هناك خطراً يرتبط بهذه الحادثة، وهو أن تصبح سابقة في مجال التعبير الشعبي عن الاستياء. وسيعتبر هؤلاء الذين قضوا شهداء أنهم ماتوا في سبيل قضية".

"(٧) تعرّض تصرف الشرطة لكثير من النقد اللاذع. ويبدو أنه لم تكن هناك تعليمات صارمة من قيادة قوات الأمن. فالعميد الصديق الجيلاني، الذي تُرك ليتولى قيادة هذه القوات في برقة إثر رحيل الفريق بوقويطين إلى طرابلس،[٧] رجل معتاد على إدارة الشؤون الإدارية (المكتبية) لقوات الأمن أكثر من تعوّده على قيادة عملياتها الميدانية. ويقال إنه طلب تدخّل السيارات المدرعة من القوات المتحركة المتمركزة في "بنينة"، كما طلب تدخّل وحدات من الجيش الليبي،

٥ هذا الأمر لم تثبت صحته ولم يرد في أي مصدر آخر.

٦ لم تثبت صحة أرقام القتلى الواردة بهذا التقرير ويبدو أن معدّ التقرير اعتمد على ما كان يتردد على ألسنة المواطنين من إشاعات بهذا الخصوص.

٧ بعد أن أصبح قائداً عاماً لقوات الأمن العام.

ولحسـن الحظ فلم يُستجب لطلبيه. لقد تم إبـلاغ رئيس البعثة العسكرية البريطانية بالجيش الليبي،[8] من قبل العقيد شـمس الدين السنوسي رئيس أركان الحرب بالنيابة، أن الجيش تلقى أوامر بعدم التدخّل إلا بناءً على تعليمات مكتوبة صادرة من مجلس الوزراء".

"ويبدو أن قوات الشرطة كانت تتصرف في الشوارع بدون تعليمات واضحة من قيادتها. فبعد ظهـر اليوم الأول اشـتبكت الشرطـة مع طلبة الجامعة في تراشـق بالحجارة غـير ذي جدوى، وكانت فيه الشرطة هي الطرف الخاسر. كما كان لدى الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع، غير أنهـا لم تتمكن من اسـتعمالها لعدم وجود أقنعة واقية من الغـاز لديها. غير أن الذي أثار غضب الناس هو استعمال الشرطة للذخيرة الحية، وقيامها بالضرب المبرح بالأحزمة الجلدية والعصي الـذي تعرّض له أطفال صغار جداً وأشـخاص آخرون لم يشـاركوا في المظاهـرة. والظاهر أن قوات الشرطة دخلت مبنى المدرسة الثانوية، وشرعت في ضرب عدد من الطلاب والمدرسين الذين كانوا يقضون فترة الاستراحة الصباحية. وكما يبدو واضحاً من فحص حالات الإصابة، فإن العيارات النارية لم تطلق كلها في الهواء. وقد لاحظ ضابط بريطاني أحد أفراد الشرطة وهو يصـوّب بندقيته بصـورة متعمدة نحو أحد التلاميذ ثم يطلق الرصـاص عليه. وقد ترتّب على كل ذلـك أن فقد الشـعب ثقته في قـوات الأمن. أما الجيش، الذي لم يسـتعمل حتى الآن ضد المتظاهرين، فلا يزال يتمتّع بالشعبية".

"(٨) عـلى الرغـم مـن أن بعض النـاس ادّعوا بأنهم سـمعوا هتافات ضد الملـك، فليس هناك مـا يدلّ على أن المتظاهرين كانوا ضد الملكية بشـكل عمدي. فالشـعارات التي حملها الطلاب أثنـاء مظاهرتهم في اليوم الأول كانت تؤيد جامعة الدول العربية والوحدة العربية، كما تطالب بإرجاع فلسـطين إلى العرب. ومما لا شـك فيه أنه كانت هناك خيبة أمل جراء عدم تمكن الملك مـن حضـور مؤتمر القاهرة شـخصياً. غير أن الاضطرابات التي حدثـت يوم ١٤/ ١ كانت في الأغلب ردة فعل لما قامت به الشرطة من تصرفات في اليوم السابق".

"(٩) كـما أشرنـا سـابقاً، فليس هناك أية أدلّة تشـير إلى أن المتظاهرين كانـوا يضمرون العداوة والكراهيـة للأجانـب. وإن ما حـدث من تخريب اسـتهدف مقرات مـصرف باركليز والمركز الثقـافي الأمريكي كان بسـبب موقع تلك المقـرات في المنطقة التي وقعـت فيها الاضطرابات. ويوجـد للجيـش البريطاني في المنطقـة ذاتها عدد من المكاتـب والمجمّعات السـكانية، وقد تم إيقاف كافة نشـاطات الجيـش البريطاني غير الضرورية. وبطلب من السـفارة، فقد تم إصدار تحذيـر إلى كل المدنيـين البريطانيـين بتجنب الذهـاب إلى مركز المدينـة إلا في حالات الضرورة القصـوى. وقـد أذيع هذا التحذير عبر محطـة إذاعة القوات البريطانيـة. وفضلاً عن ذلك فقد بادرنا إلى إغلاق قاعة المطالعة Reading Room في الوقت الحاضر".

---

٨ الإشارة هنا إلى العقيد ثيودور (تيد) لوك Theodre Lough.

"(١٠) في الوقت الذي نعد فيه هذا التقرير، لا توجد أي اضطرابات في الشوارع. هذا مع العلم بأن بعض المجموعات بدأت تتجمع وتتكتل مرة ثانية. وقد فرض حظر التجول في الليلة السابقة. كما جرى إغلاق الجامعة وكافة المدارس في بنغازي بأمر وزاري إلى حين إشعار آخر. وهذه هي المرة الأولى التي تستعمل فيها قوات الشرطة الأسلحة النارية لإخماد الاضطرابات في شوارع بنغازي. كما قالت سيدة بريطانية تقيم بمدينة بنغازي منذ وقت طويل، خلال اليوم الأول من الاضطرابات، إن هذه هي المرة الوحيدة، وفقاً لما تتذكره على مدى أربعة عشر عاماً، التي يستعمل فيها المتظاهرون الحجارة. وبالتأكيد فإن الانطباعات التي تولدت نتيجة الارتباك الذي وقع خلال اليومين الماضيين هو فشل قوات الشرطة، وانهيار الثقة بينها وبين الشعب".

"سنبعث بنسخة من هذا التقرير إلى إدارة شمال وشرق إفريقيا بوزارة الخارجية".

الوثيقة الثانية:

وهي رسالة سرية مؤرّخة في ٢٢/ ١/ ١٩٦٤ بعث بها مكتب السفارة البريطانية في بنغازي إلى السفارة بطرابلس، وجاء فيها:[٩]

"يرجى الرجوع إلى رسالتنا المؤرّخة في ١٥/ ١ ذات الرقم الإشاري 1016/64 المتعلقة بالاضطرابات في بنغازي".

"(٢) الحالة في بنغازي هادئة، ولعدة ليال، بعد وقوع الاضطرابات الرئيسية، قام رجال الشرطة بإطلاق الرصاص في الهواء بين حين وآخر لتفريق تجمعات صغيرة من المواطنين. وفي أعقاب اجتماع عام، دُعي إلى إضراب شامل وإغلاق جميع المتاجر اعتباراً من منتصف نهار يوم الخميس الموافق ١٦/ ١".[١٠]

"بقيت الخدمات العامة الضرورية مستمرة، ولأنه شهر رمضان، فقد بقيت محلات البقالة الصغيرة الموجودة في أطراف المدينة مفتوحة لفترة قصيرة. ومع نهاية يوم ١٨/ ١ عادت الحركة إلى وضعها الطبيعي تقريباً، غير أن الجامعة والمدارس، بما فيها مدرسة الجالية البريطانية، ظلت مغلقة لأجل غير محدود بناءً على تعليمات من وزارة المعارف، وأرسل الطلاب إلى بيوتهم،[١١] ومن غير المنتظر أن يعاد فتح الجامعة إلا بعد عطلة عيد الفطر التي تبدأ في ١٥/ ٢ وتستمر عدة أيام. وفي ١٩/ ١ عقد مدراء ومدرّسو المدارس الليبية في بنغازي اجتماعاً قرروا خلاله عدم الرجوع إلى عملهم إلا بعد إنزال العقوبة بالأشخاص المسؤولين عن إساءة التصرف (خلال الحوادث الماضية)".

٩ تحمل الرقم الإشاري 1016/64.

١٠ وافق هذا اليوم الأول من شهر رمضان المبارك.

١١ عدد كبير من طلاب الثانوية وكليات الجامعة يقيمون بالأقسام الداخلية، إذ إنهم قادمون من الدواخل أو بقية المدن الليبية الرئيسية الأخرى.

"(٣) لم يصدر أي تقرير رسمي بشأن أضرار المصابين جراء الاضطرابات التي وقعت، وقد لا يكون هذا أمراً ذا أهمية عملية الآن. تم نشر اسمي الطالبين اللذين لقيا مصرعهما (خلال الأحداث). وبعث الملك بتعازيه لعائلتيهما".

"(٤) وصلت إلى بنغازي يوم ١٥/ ١ لجنة وزارية للتحقيق في الحوادث. وهي تتألف من أحمد فؤاد شنيب وزير المعارف، وحامد العبيدي وزير التخطيط، ومحمد الكريكشي وزير الصناعة،[١٢] وعلي العنيزي وزير شؤون البترول. وقد قابلت اللجنة عدداً من المسؤولين ووجهاء المدينة، كما شاركوا في تشييع إحدى الجنازات،[١٣] كما أنهم وجّهوا نداءً ناشدوا من خلاله الناس العودة إلى أعمالهم الطبيعية".

"وفي يوم ١٨/ ١ وصل المدعي العام من طرابلس ليشرف شخصياً على التحقيق الرسمي. وفي يوم ١٩/ ١ جرى الإعلان عن إيقاف عدد من ضباط الشرطة عن عملهم انتظاراً لما تسفر عنه نتيجة التحقيق الرسمي، وهؤلاء هم العقيد السنوسي الفزاني قائد القوة المتحركة، والعقيد عبد الونيس العبّار حكمدار الشرطة في منطقة بنغازي، والنقيب سليمان بوشعالة من شرطة المرور، والنقيبان أحمد حسين وسالم هدية وكلاهما من مركز شرطة "البركة".[١٤] وقد وجهت انتقادات على نطاق واسع لهؤلاء الضباط، وعلى الأخص الفزاني وبوشعالة، بسبب سلوكهم (خلال الأحداث). ولا توجد أية مؤشرات على استعادة الأهالي لثقتهم في قوات الأمن. لقد اختفت الشرطة تقريباً من الشوارع فيما عدا الحراسة المشددة على مراكز الشرطة وتسيير المرور".

"(٥) هناك درجة عالية من التضامن في انتقاد السلطة. إن عضوية كل من "مجموعة الوجهاء"[١٥] التي اجتمعت باللجنة الوزارية، وكذلك "الوفد" الذي تشكّل فيما بعد لرفع شكاوى أهالي بنغازي إلى الملك، كانت على نطاق واسع في التمثيل. لقد ضمت هاتان المجموعتان أعضاء في البرلمان، فضلاً عن عدد من الشخصيات المحترمة في مدينة بنغازي، من بينهم محمد بشير المغيربي النائب عن منطقة البركة[١٦] والمعروف بأنه أكثر الساسة تهوّراً. ومما تجدر ملاحظته أنه هو الآخر لم يسلم من نتائج الاضطرابات، فقد جرى خلالها كسر زجاج نوافذ متجره وحرق سيارته".

"وهنا ظاهرة أخرى جديرة بالتسجيل تتعلق بهامش الحرية الذي سمح به للصحافة المستقلة (غير الحكومية) في التعبير عن انتقاداتها. ذلك أنه على الرغم من أنه لم تصدر أية صحف على

---

١٢ السيد محمد الكريكشي هو عضو اللجنة الوحيد الذي ليس من برقة. وقد أسقط التقرير اسم وزير الداخلية ونيس القذافي ضمن اللجنة الوزارية.

١٣ كان ذلك يوم الأربعاء ١٥/ ١ وهو يوم وصول اللجنة إلى بنغازي.

١٤ "البركة" هي إحدى ضواحي مدينة بنغازي.

١٥ أشير إليها فيما بعد بـ "اللجنة الشعبية" و"لجنة مواطني بنغازي".

١٦ الأصح أن محمد بشير المغيربي نائب عن منطقة "الصابري" وليس "البركة" أما النائب عن "البركة" فهو عبد المولى لنقي.

الإطـلاق حتى يوم ١٩/ ١، فإن صحيفتي "**العمل**" و"**سـيرينايكا ويكلي نيوز**" اللتين صدرتا ذلك اليوم انتقدتا الكيفية التي تمت بها معالجة الأحداث".

"(٦) ليـس هنـاك أي شـك في أن أهالي مدينـة بنغازي (الحـضر) فقدوا ثقتهم بالشـخصيات البرقاويـة (البدويـة) في قـوات الأمن، والتـي كانت تعرف بقـوة دفاع برقة. ونبقـى في انتظار الكيفيـة التـي سيسـتعمل بهـا بعضهـم هـذه الأحـداث ضـد مصلحـة بوقويطين الـذي ظل غائباً[١٧] بدون تعليل طوال هذه الفترة الحرجة".

"سنرسل نسخة من هذه الرسالة إلى إدارة شمال وشرق إفريقيا بوزارة الخارجية".

الوثيقة الثالثة:

برقيـة مؤرّخـة في ٢٣/ ١/ ١٩٦٤[١٨] مرسـلة بالحقيبة الدبلوماسـية من المسـتر لوكاس بالسـفارة البريطانيـة فـي طرابلـس إلـى وزارة الخارجيـة ورئاسـة مجلـس الـوزراء بلنـدن، وموضوعها مظاهرات طرابلس، وجاء فيها:

"خـلال يومي ١٣، ١٤/ ١ تظاهـرت مجموعات من تلاميذ المدارس الابتدائية، أولاد وبنات، في طرابلـس تعبيراً عن تأييدهـم لمؤتمر القمة العربي الذي كان منعقداً حينذاك في القاهرة. وقد بـدأت هذه المظاهرات هادئة نسـبياً وتحت سـيطرة قـوات الأمن. وكان المتظاهـرون يرددون هتافات مثل "فلسطين عربية" و"يسقط اليهود". بعد أن تسرّبت إلى هنا أخبار حوادث بنغازي تغـيرت طبيعة هذه المظاهرات. ومـا أن حلّ يوم ١٦/ ١ حتى أصبحت موجّهة ضد تصرفات قـوات الأمـن في بنغـازي، على الرغـم من أنها ظلـت قاصرة عـلى تلاميذ المـدارس الابتدائية والثانوية. وكان بالإمكان سـماع هتافات مثل "يسـقط بوقويطين". وقد بدت محاولات قوات الأمن عاجزة عن تفريق المتظاهرين، وقام المتظاهرون برمي الحجارة، وهو ما ردّت عليه هذه القوات بضرب المتظاهرين بالعصي ورشـهم بخراطيم الميـاه. وورد أنه خلال واحدة من هذه المظاهـرات قام نائب البرلمان محمـود صبحي بتحريض المتظاهرين، مما دفع أحد عناصر الأمن للاعتـداء عليـه بالـضرب. وفي يـوم ١٧/ ١ خطب صبحي في أحد مسـاجد طرابلـس مطالباً بإنزال العقاب بضباط الأمن المسؤولين عن أحداث مدينة بنغازي".

"تواصلـت المظاهـرات يـوم ١٨/ ١ مـرة أخـرى، وطالب المتظاهـرون بعـزل بوقويطين، كما سُمعت، عند هذه المرحلة، بعض الهتافات المؤيدة لعبد الناصر".

"في يـوم ١٩/ ١ صـدرت في مدينـة طرابلس جريـدة "**البلاغ**" تحمل عـلى صفحاتها لأول مرة تفاصيـل أحـداث بنغـازي. وفي يوم ٢٠/ ١ كـبُر حجم المظاهـرات وأصبحت أكثـر تهديداً.

١٧ ظل الفريق بوقويطين طوال هذه المدة موجوداً بطرابلس حيث مقر عمله وحيث كان الملك موجوداً أيضاً.

١٨ تحمل الرقم الإشاري 20/VT 1015.

وتجمّـع بصباح ذلك اليـوم نحو (٤٠٠) متظاهر أمام مقر رئيس الـوزراء فكيني الذي خطب فيهم مؤكّداً أن تحقيقاً شـاملاً في أحداث بنغازي قد بدأ بالفعل، وطلب من المتظاهرين التحلّي بالهدوء والامتناع عن خلق المزيد من الاضطرابات. غير أن هذا الطلب لم يجد "آذاناً صاغية"، فقد تواصلت المظاهرات بعد ظهر ذلك اليوم وفي اليوم التالي".

"في يوم ١/٢١ قام المتظاهرون بتحطيم زجاج نوافذ بعض المحلات، كما ألحقوا أضراراً ببعض السـيارات. وفي هذه المرة لجأت قوات الأمن إلى استعمال الغاز المسيّل للدموع من أجل تفريق المتظاهرين".

"في يـوم ١/٢٢ أخذت الحالة تعود إلى الهدوء وشرعت المحلات التجارية الواقعة بالشـوارع الرئيسية في فتح أبوابها ثانية. أما المدارس فستظل مغلقة بأمر من الحكومة حتى يوم ١/٢٥".

"مـا زال الوضع في هذا اليـوم (١/٢٣) هادئاً، غير أن التقارير تفيد بوجود تعزيزات قوية من الشرطـة عـلى أهبة الاسـتعداد للتدخّل في حال تحرك المزيد من المظاهـرات التي قد توجّه هذه المرة ضد الحكومة الجديدة".[١٩]

الوثيقة الرابعة:

مقتطفات من تقرير السـفير البريطاني الجديد المسـتر ساريل R. F. G. Sarell إلى وزير الخارجيـة ريتشـارد بتلـر R. A. Butler فـي ١٠/ ٢/ ١٩٦٤ بعنـوان "ليبيـا: سـقوط حكومة فكينـي"[٢٠] Libya: The Fall of the Fikini Governement وجـاء فـي الفقرات (٢، ٣، ٤، ٥) منه ما يلي:

"(٢) لقد بدأت الاضطرابات في بنغازي يوم ١/١٣. وكانت المظاهرات قد نظمّت في بنغازي وطرابلـس مـن قبل الطـلاب تأييداً لمؤتمر القمـة العربي الذي افتتـح بالقاهـرة في اليوم ذاته. ووفقاً لبعض التقارير فإن السـلطات في بنغازي رفضت التصريح للطلبة بتسـيير المظاهرات. وعـلى أيـة حال فقد جرى اسـتدعاء قوات الأمن العـام لتفريق الطـلاب المتظاهرين. وقعت الاشـتباكات بين الشرطـة والطلاب، وجرى التعامـل مع بعضهم بطريقة عنيفة، مما اسـتتبع رد فعـل منهم بإلقاء الحجارة والزجاجات الفارغـة. أطلقت الشرطة بعض العيارات النارية المتفرقة في الهواء. في اليوم التالي خرجت مظاهرات جديدة أكثر صخباً احتجاجاً على سـلوك قـوات الأمـن في اليوم السـابق، وجرى تحطيـم نوافذ بعـض المحلات وحرق السـيارات في الميادين الرئيسية بالمدينة. ومرة ثانية لجأت الشرطة إلى إطلاق النار. والحادث الذي أثار نقمة

---

١٩ كان الملك – كما سـنرى في الفصل التالي – قد قبل اسـتقالة حكومة فكيني في اليوم السـابق (٢٢/ ١/ ١٩٦٤) وكلف السيد محمود المنتصر بتأليف الوزارة الجديدة.

٢٠ يلاحظ أن السفير ساريل قد بعث بهذا التقرير قبل أن يقدم أوراق اعتماده للملك إدريس في ٢٥/ ٢/ ١٩٦٤.

خاصّة تمثّل في اقتحام الشرطة لمدرسة ثانوية وقيامهم بالاعتداء بالضرب على عدد من الطلبة والمدرسين (من بينهم اثنا عشر مدرّساً مصرياً) لم يكونوا من المشاركين في الاضطرابات. من الواضح أن عناصر قوة دفاع برقة القديمة، التي أصبحت جزءاً من قوات الأمن العام، خرجت بالكامل عن السيطرة في تعاملها مع الحالة، وقد ترتب على ذلك أن لقي اثنان من الطلبة من أبناء عائلات بنغازي المعروفة حتفهما، كما توفي اثنان آخران متأثرين بجراحهما، وربما توفي آخرون فيما بعد".

"(٣) في الوقت نفسه سارت المظاهرات في طرابلس بشكل سلمي تحت رقابة وإشراف الشرطة، وعندما وصلت الأخبار عن أحداث بنغازي أخذ الوضع هنا (طرابلس) منعطفاً بشعاً. فقد خرج الطلاب والطالبات في مسيرات يهتفون "يسقط بوقويطين" (قائد عام قوات الأمن الذي بقي في طرابلس طوال فترة الاضطرابات ببنغازي). ويوجد ما يبرر الاعتقاد بأن البعثيين والقوميين، وربما الشيوعيون، استغلوا الحالة وأثاروا المتظاهرين من الشباب. وعلى أية حال فقد تعاملت الشرطة في طرابلس مع الحالة بحزم ولكن أيضاً برفق".

"(٤) في أعقاب انعقاد مجلس الوزراء يوم ١٤/ ١ في غياب رئيس الوزراء (الذي كان يحضر اجتماع القمة العربية بالقاهرة) جرى توجيه نداء عبر الإذاعة إلى المواطنين بالتزام الهدوء (أذيع النداء في بنغازي فقط). وفي يوم ١٥/ ١ وصلت لجنة تحقيق وزارية إلى بنغازي. وفي يوم ١٨/ ١ وصل المدعي العام إلى بنغازي للإشراف بنفسه على تحقيق رسمي في الأحداث. وفي انتظار ما يسفر عنه ذلك التحقيق تم يوم ١٩/ ١ توقيف خمسة من ضباط قوات الأمن عن العمل، وكان ضمن هؤلاء العقيد السنوسي الفزاني قائد القوة المتحركة، والذي كان يشغل منصب مساعد لبوقويطين عندما كان قائداً لقوة دفاع برقة".

"(٥) مساء يوم ١٩/ ١ عاد الوفد الليبي المشارك في القمة العربية بالقاهرة. وصباح هذا اليوم صدرت صحيفة "البلاغ" القومية التوجّه، تحمل على صفحاتها تفاصيل أحداث بنغازي، كما نشرت صحف مدينة بنغازي التفاصيل ذاتها. وفي اليوم التالي (٢٠/ ١) تجمّع قرابة (٤٠٠) شخص، معظمهم من الشباب، أمام مقر رئيس الوزراء في طرابلس (وقد مرّ هؤلاء أمام مقر السفارة في هدوء). خطب فكيني في التجمع المحتشد (ووفقاً لبعض التقارير كانت عيناه مغرورقتين بالدموع) مؤكداً لهم أن تحقيقاً شاملاً يجري حول أحداث بنغازي، وناشد المحتشدين بالتزام الهدوء والامتناع عن خلق أية اضطرابات جديدة. وردّد فكيني النداء نفسه في كلمة ألقاها عبر الإذاعة مساء اليوم نفسه حول مؤتمر القمة العربية. كما أضاف فكيني محذراً بأن الحكومة لن تسمح باستغلال هذه الأحداث ضد المصلحة العامة. غير أن هذه التحذيرات لم تلق أي اكتراث، فقد خرجت في يوم ٢١/ ١ (التالي) مظاهرات جديدة في طرابلس قامت بتكسير نوافذ المحلات التجارية وتحطيم السيارات، مما اضطر الشرطة إلى استعمال الغاز المسيّل للدموع لتفريق المتظاهرين".

الوثيقة الخامسة

وهـي فقـرة مقتطفة مـن التقرير السـنوي[٢١] الذي أعدته السـفارة البريطانيـة عن أحداث وتطورات عام ١٩٦٤ في ليبيا، وقد جاء فيها بشأن أحداث الطلبة:

"(٣) بـدأ العـام الجديـد (١٩٦٤) باضطرابات داخلية نجمت عن التعامـل الوحشي من قبل قـوات الشرطة مع الطلاب المتظاهريـن تأييداً لاجتماع القمة العربيـة المنعقد في القاهرة. وفيما بعـد انتـشرت حـوادث الشـغب في شـتى أنحاء البـلاد تعبيراً عـن غضب مبرر ضد وحشـية الشرطة التي تمثلت في إطلاق النار على عدد من تلاميذ المدارس. وخلال الاضطرابات هتف المتظاهرون، ليس فقط ضد الحكومة، ولكن ضد الملكية أيضاً".



٢١ التقرير مؤرّخ في ١٤/ ١/ ١٩٦٥ ويحمل الرقم الإشاري VT 1011/1 بالملف FO 371/184210.

الأحداث في الوثائق الأمريكية

تناول هذه الأحداث، مثل غيرها من الأحداث والتطورات، نوعان أساسيان من الوثائق الصادرة عن السفارة الأمريكية في ليبيا (بمكاتبها في بنغازي وطرابلس والبيضاء) أولهما: البرقيات، وثانيهما: التقارير. وتتميز البرقيات عادة بقصرها وبمتابعتها للوقائع والتطورات والأحداث أولاً بأول فور وقوعها. كما أن بعض المعلومات الواردة بها يمكن أن تكون مؤسسة على إشاعات أو أخبار يثبت فيما بعد عدم دقتها أو عدم صحتها. أما التقارير فيتم إعدادها عادة بعد مضي عدة أيام على وقوع الأحداث التي تتناولها، وتتسم التقارير في الغالب الأعم بالشمول والتحليل، كما أن المعلومات التي ترد بها عادة ما تكون قد خضعت للتمحيص والتحقق والمراجعة من قبل دبلوماسيي السفارة. ومن ثمّ فسوف نعرض لأحداث الطلبة في بنغازي كما وردت في البرقيات أولاً، ثم بالتقارير التي بعثت فيما بعد.

أولاً: في برقيات السفارة[٢٢]

○ برقية بنغازي رقم (٩٥) في ١٣/ ١

كان مما ورد في هذه البرقية أن ضابط شرطة يكلف عادة بحراسة مثل هذه المظاهرات أبلغ القنصل الأمريكي في بنغازي (المستر أندرو ستيغمان Andrew L. Steigman) أن الطلبة المتظاهرين في ذلك اليوم أزاحوا جانباً صورتين للملك ولوليّ العهد، ورفعوا شعارات مؤيدة لعبد الناصر قبل قيام الشرطة بإيقاف مظاهرات ذلك اليوم.[٢٣]

وقد ورد بالتعليق الذي اختتمت به البرقية "أن الطلبة يلقون باللائمة في المصادمات التي وقعت بين الشرطة والطلبة في ذلك اليوم على العداء التقليدي الذي بينهم وبين قائد قوة دفاع برقة السابق (محمود بوقويطين)، وما زعموه حول رغبة رئيس الجامعة الأستاذ مصطفى بعيّو أن يفرض الانضباط على سلوك الطلبة".

٢٢ جميع هذه البرقيات موجودة بالملف المركزي لوزارة الخارجية الأمريكية رقم POL 23-8 Libya ويلاحظ أننا اقتصرنا على إيراد مقتطفات من هذه البرقيات تجنباً للتكرار.

٢٣ أورد تقرير للسفارة الأمريكية المؤرّخ في ٢٩/ ١/ ١٩٦٤ أن المركز الثقافي العربي (المصري) أعطى المتظاهرين عندما مروا أمام مبنى المركز صباح ذلك اليوم صورة كبيرة لعبد الناصر. ولعلها هي الصورة التي استبدل بها المتظاهرون صورتي الملك ووليّ العهد، ولا يستبعد أن يكون هذا الأمر قد أثار حفيظة الشرطة. التقرير رقم (A-70).

○ **برقية بنغازي رقم (٩٦) في ١٣/ ١**

أوردت البرقية أن الاشتباكات بين الطلبة والشرطة توقفت فجأة بعد أن استمرت نحو سبع ساعات، وأخلى الطلبة على إثرها مبنى الجامعة بعد أن تعهّد لهم رئيس الجامعة بأن يرفع إلى الوزارة شكواهم ضد معاملة الشرطة لهم أثناء المظاهرات صباح ذلك اليوم، فضلاً عن بعض المطالب الطلابية الأخرى، وكذلك بعد أن تعهدت الشرطة بعدم اتخاذ أية إجراءات عقابية ضد الطلبة. كما أوردت البرقية أن الطلبة – وفقاً لبعض التقارير – يخططون لتنظيم إضراب مماثل للإضراب الذي نفّذوه في العام السابق إلى أن تتحقق مطالبهم.[٢٤] كما ذكرت البرقية أن عدد الجرحى جراء اضطرابات ذلك اليوم تتراوح بين (١٥–٢٠) طالباً و(٥) من الشرطة، وقد تم علاجهم جميعاً بالمستشفيات، ولا تعتبر إصابة أي منهم خطيرة.

○ **برقية بنغازي رقم (٩٧) في ١٤/ ١**

أوردت هذه البرقية أن الاضطرابات انفجرت صباح هذا اليوم في مدرسة ثانوية، غير أن الشرطة تمكنت من إيقافها بعد إطلاق عدة عيارات نارية في الهواء. إلا أن حالة الفوضى سرعان ما انتشرت وسط مدينة بنغازي بعد أن انضم إلى الطلاب أعداد أخرى من عامة الناس. وشرعت الشرطة، مدعومة بالقوة المتحركة، التي كانت تتبع في السابق قوة دفاع برقة، بإطلاق النار في الهواء عند الساعة ١٢:٣٠ ظهراً لتفريق الطلاب الذين كانوا يقومون بإلقاء الحجارة على مقر قيادة قوة دفاع برقة السابق. بعد عشر دقائق خرجت مظاهرة تضم نحو (١٠٠) شخص يهتفون "فلسطين". وسمعت طلقات فوق رؤوس المتظاهرين من أجل تفريقهم. ولم يُعرف حتى الآن وقوع أية إصابات، على الرغم من ورود تقارير تفيد إصابة عدد من الطلاب بجروح في المدرسة الثانوية هذا الصباح.

كما ذيلت البرقية بتعليق جاء فيه أن الاضطرابات، على ما يبدو، تجاوزت أوساط الطلاب، وعلى الرغم من أنها لا تبدو منظمة حتى الآن، فإن من الواضح أنها حالياً تحت سيطرة العامة. إن قلق الشرطة في ازدياد بسبب عجزهم حتى الآن عن السيطرة الكاملة على وضع كانت هي المستهدفة فيه باعتداء من العامة أطلق العنان لمشاعر قديمة من العداء ضد قوة دفاع برقة، كما أن الخطر قد يزداد مع استعمال الشرطة للأسلحة النارية من أجل استتباب النظام.

---

٢٤ راجع مبحث "إضراب طلابي" بفصل "حكومة الصيد.. وتنامي الصراع الداخلي" بالمجلد الثالث/ الجزء الأول. راجع أيضاً الفقرات المقتطفة من مذكرات الصيد في مبحث "إشارات وشهادات أخرى" من هذا الفصل.

○ برقية بنغازي رقم (٩٨) في ١٥/ ١

وقد ورد بهذه البرقية أن الهدوء عاد إلى بنغازي صباح هذا اليوم الأربعاء في أعقاب يومين من الاضطرابات. بعد ظهر يوم أمس قام نحو (٢٠٠) متظاهر باحتلال الميدان المقابل لمبنى الجامعة (ميدان التاسع من أغسطس) على مدى نحو الساعة، وقاموا بإضرام النار في خمس سيارات (بما فيها شاحنة معطلة تابعة للمركز الثقافي الأمريكي) كما حطّموا بعض نوافذ وواجهات عدد من المحلات التجارية. تمكنت الشرطة في النهاية من إخلاء الميدان بعد أن أرسلت إلى الموقع وحدة مجهزة بالبنادق ومثبتة الحراب. المتظاهرون الذين قاموا بعمليات التحطيم وإضرام النيران لم يضمّوا أي طلبة من الجامعة، وكان من بينهم قليل من طلبة المدرسة الثانوية. وأضافت البرقية، أنه لم يتح للسفارة الأمريكية حتى الآن أن تعرف على وجه الدقة عدد المصابين أو عدد الذين ألقت الشرطة القبض عليهم. وتضع الشائعات إجمالي عدد القتلى بين أربعة وأربعة عشر. وتم إغلاق جميع المدارس اليوم بناءً على أوامر من الحكومة، وقد عبّر بيان صادر عن الحكومة، أذيع عبر الإذاعة الليبية اليوم، عن أسفه لوقوع الأحداث. كما أعلن البيان عن تشكيل لجنة تحقيق عليا في الأحداث.

وقد ذيلّت البرقية بتعليق جاء فيه:

"إن سياق المظاهرات وأسلوب تعامل الشرطة معها تغيّرا بشكل جوهري منذ الصدام المبكر الذي وقع يوم الاثنين (١٣/ ١) بين الشرطة وطلاب الجامعة. وعلى الرغم من توقع استمرار قيام الطلبة باضرابات فإنهم لم يعودوا العنصر الرئيسي فيها بعد أن تولّى العامة الأمر بعد ظهر أمس. إن الشرارة التي أثارت تحرّك العامة تمثّلت في الوحشية التي مارستها الشرطة في تفريق المتظاهرين من طلبة المدارس الثانوية (الذي أعقب الاعتداء على مجموعة طلبة الجامعة)، بما في ذلك إطلاق النار الذي أدّى إلى مصرع عدد من الشباب. لقد حرّك ذلك مشاعر عداء دفينة منذ زمن ضد قوة دفاع برقة. إذن فقد أصبح الصدام الآن بين الشرطة وبين مجموعات صغيرة من أهالي المدينة. ومن المؤمل أن تصدم عمليات التخريب التي قامت بها مجموعات الغوغاء يوم أمس؛ المواطنين العاديين، وأن يؤدّي ذلك إلى تجديد مساندتهم للنظام والقانون على الرغم من استمرار الغضب بل الكراهية نحو الشرطة".

وتضيف البرقية في تعليقها:

"وعلى أية حال فإن عمليات القتل التي قامت بها الشرطة ما تزال تحمل معها بذور المزيد من العنف إذا ما أثارت مراسم دفن القتلى اضطرابات جديدة، أو إذا وجد الضحايا من بين القبائل الأخرى من ينتقم من قبيلة البراعصة التي تشكل غالبية عناصر قوة دفاع برقة".

"إن اللّوم الرئيسي عن الاضطرابات موجّه حتى الآن إلى العجز الذي طبع أداء الشرطة، وعلى

الأخص الوحشية التي أظهرتها في محاولتها تفريق مظاهرات الطلبة. لقد أظهرت الشرطة غياباً كاملاً للتنسيق وعدم الفاعلية في السيطرة الميدانية، ولم يصدر عنها أي دليل على حسن تدريبها أو كفاءة معداتها للسيطرة على الاضطرابات. وهكذا انتقلت الشرطة من إلقاء الحجارة إلى استعمال الأسلحة الرشاشة بدون اللجوء إلى أساليب أخرى بينهما".

وتضيف البرقية:

"إن المفتاح بشأن الأهمية السياسية لهذه الاضطرابات يكمن في الافتراض السائد محلياً بأن القرار المبدئي لإيقاف مظاهرة طلاب الجامعة جاء من قائد قوات الأمن محمود بوقويطين إثر مشاورات مع رئيس الجامعة (مصطفى بعيّو)، وأن بوقويطين هو المسؤول عن الوحشية التي أظهرتها الشرطة فيما بعد. لقد أوردت التقارير أن وزير الداخلية (ونيس القذافي) – وفقاً لما ذكره أخوه – كان غاضباً جداً من تصرفات الشرطة، وأنه أقسم أن يترك منصبه إذا لم يتخل بوقويطين عن موقعه".

وتختم البرقية بعبارة جاء فيها:

"ومن ثمّ فإنه من المحتّم أن يواجه فكيني فور عودته من القاهرة بمطالب تدعوه إلى إقصاء بوقويطين، والتحقيق في اضطرابات بنغازي، وتعويض ضحايا ممارسات الشرطة. وإن من شأن عدم قدرة فكيني على الاستجابة لهذه المطالب، بسبب دعم القصر لبوقويطين، أن يجعل وضعه غير قابل للدفاع عنه".

○ برقية طرابلس رقم (٢٣٨) في ١٥/ ١

وهي برقية أعدّتها السفارة الأمريكية في طرابلس رداً على برقية وصلتها من الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٤/ ١ وتحمل الرقم (٢٢٩) تستفسر عن أحداث بنغازي، وعن مدى أهميتها على المستوى الوطني بصفة عامة. وجاء في برقية السفارة الجوابية:

"إن السفارة لا ترى أهمية خاصّة – على المستوى الوطني – لمظاهرات بنغازي، أكثر من حقيقة أنها أظهرت عجز قوات الأمن في بنغازي، وفقدانها للشعبية. وقد نجم عن هذا العجز حالات وفيات. وتوجّه المسؤولية في هذا إلى قائد هذه القوات بوقويطين، وذلك من قبل خصومه في بنغازي وسواها، وعلى الأخص من قبل رئيس الوزراء فكيني".

"على أية حال، فإننا لا يخالجنا الشك في أن وفاء الملك لصديقه بوقويطين هو على درجة قوية تجعل فكيني يتردّد في أن يدعو إلى منازلة سياسية مع بوقويطين. ومع ذلك فأحداث بنغازي سوف تساعد في أن تجسّد – حتى للملك – عدم كفاءة بوقويطين".

"من اللافت للانتباه ملاحظة أن تغطية صحافة طرابلس، وكذلك الإذاعة، لأحداث بنغازي

حتى الآن، كانت جزئية وبرؤية مخففة. ومع ذلك فأهالي طرابلس على دراية بالحالة، رغم أنه لا يوجد أي مؤشر على وجود شعور عام ضد أو مع مظاهرات بنغازي".

"والمظاهرات الصغيرة والقليلة التي نظّمت في طرابلس يومي ١٣، ١٤/ ١ كانت من أجل التعبير عن التضامن مع فلسطين، وقد جرت هذه المظاهرات دون وقوع حوادث، فقد كانت الشرطة موجودة بأعداد كافية، وكان بمقدورها أن تسيطر بسهولة على المتظاهرين. وفي يوم ١٥/ ١ قام طلبة جامعة طرابلس، تعاطفاً مع زملائهم في بنغازي، بالامتناع عن حضور المحاضرات منذ الساعة ١١ صباحاً، واحتشد نحو (١٠٠) منهم وساروا نحو مركز المدينة. وعندما جرى إيقافهم من قبل بعض الشرطة عند حدود وسط المدينة، استجابوا لأوامر الشرطة بالانصراف وعادوا إلى الحرم الجامعي. وعلى الرغم من أن الطلبة – على ما يظهر – لا يحضرون المحاضرات فإنهم يبدون هادئين حول قرار بشأن خطوتهم التالية. لا شك أن الحكومة منزعجة جداً بسبب أحداث بنغازي".

أضافت البرقية:

"في ذروة الاضطرابات يوم ١٤/ ١ طلب اللواء الزنتوتي، باسم رئيس الوزراء بالنيابة، من قائد قاعدة ويلس؛ وضع طائرة في حالة استعداد كي يسافر على متنها بعض المسؤولين في الحكومة (لم تحدد أسماؤهم) إلى بنغازي. لم تتحرك الطائرة إلا في تمام الساعة (٧:٤٥) من صباح يوم ١٥/ ١، وقد سافر على متنها إلى بنغازي خمسة وزراء عيّنتهم الحكومة كلجنة تحقيق خاصّة في الاضطرابات، وهم وزراء المعارف والصناعة والداخلية وشؤون البترول والتخطيط".

"ليس لدينا أية أدلة حول ما إذا كانت المظاهرات أو الاضطرابات جاءت بتحريض من عناصر مؤيدة لمصر أو عناصر تخريبية أخرى".[٢٥]

○ برقية بنغازي رقم (٩٩) في ١٦/ ١

وقد ورد بها:

"لم يعد متوقعاً تجدّد المظاهرات في بنغازي بعد أن مرت مراسم دفن ضحايا الاضطرابات والاجتماع العام الذي أعقبها يوم أمس الأربعاء (١٥/ ١) بدون أية حوادث تذكر. لقد نجحت العناصر المسؤولة من مواطني مدينة بنغازي في توجيه الرغبة الشعبية لاتخاذ إجراء ضد الشرطة نحو المطالبة بإجراء تحقيق قانوني، وتشكيل وفد شعبي لمقابلة الملك ورئيس الوزراء فكيني. وساعد على النجاح في هذه الخطوة وجود اللجنة الوزارية في بنغازي، وقد وصلت إليها من طرابلس صباح يوم أمس ١٥/ ١ (وشاركوا في تشييع جنازة الطلبة القتلى)

٢٥ يلاحظ أن المستر نيوسوم أكد يوم ٢٧/ ١ خلال لقائه في واشنطن بالمستر لورنس من الخارجية البريطانية، عدم وجود أية عناصر أجنبية وراء أحداث بنغازي. راجع محضر المحادثة الذي حرّره المستر لورنس يوم ٢٩/ ١/ ١٩٦٤ بالملف FO 371/176 855 .

وقد عبّر المتحدثون في الاجتماع العام الذي نظم في أعقاب مراسم الدفن عن رغبتهم في عدم تكرار الاضطرابات التي تتيح المجال أمام أعمال الشغب والتخريب على غرار ما حدث يوم ١٤/ ١".

"لقد شارك نحو ألفي شخص في جنازة الطالبين اللذين قتلا برصاص الشرطة. وعلى أية حال فقد نجح وزير شؤون البترول (علي نور الدين العنيزي) ووزير الصناعة (محمد الكريكشي)، عضوا اللجنة الوزارية، في أن يثنيا المشاركين في الجنازة عن تنظيم مسيرة باتجاه وسط المدينة، ونجحا بالتالي في إزالة مصدر محتمل لحوادث جديدة. وقد حضر وزير الصناعة الجنازة كممثل للحكومة. وعندما التأم الاجتماع العام عند الساعة الرابعة، في أعقاب الجنازة، كان أعضاء اللجنة الوزارية قد أمضوا ساعات كلجنة تحقيق، ومن ثمّ فلم يكن أمام الهيئة التي ترأسها الاجتماع العام إلا أن تدعو الجميع إلى التزام الهدوء انتظاراً لما تتوصّل إليه لجنة التحقيق الوزارية، وأن تقوم بتسمية أعضاء وفد وجهاء المدينة لتقديم المطالب إلى الملك وإلى رئيس الوزراء.

لم تتبلور هذه المطالب حتى الآن، غير أن التقارير تفيد بأنها تتضمن المطالبة بحل القوة المتحركة، ومعاقبة الضباط الذين يعتقد بأنهم مسؤولون عن تصرفات الشرطة القمعية. واتّسمت المظاهرات التي أعقبت الاجتماع العام بالنظام وهو ما قدم دليلاً إضافياً على أن العناصر التي تسيطر على الحالة في المدينة هم من المواطنين المسؤولين".

"إن بنغازي هادئة اليوم الخميس أول أيام شهر رمضان المقدس. المدارس ما تزال مغلقة بأمر من الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك فإن موظفي الحكومة وعمال الموانئ ومعظم العمال رفضوا الالتحاق بأعمالهم، وكافة المحلات التجارية مغلقة لمدة ثلاثة أيام في إضراب احتجاجي، وكحداد على أحداث يومي الاثنين والثلاثاء..".

"وعلى أية حال فإن الاجتماع العام الذي كان مقرراً عقده بعد ظهر هذا اليوم (الخميس ١٦/ ١) جرى إلغاؤه من قبل اللجنة الشعبية، إذ كان من المتوقع على نطاق واسع أن تصدر الحكومة قراراً في ذلك اليوم. ولا يتوقع تجدّد أية تحركات جماعية ما لم يترتب على ذلك القرار المتوقع أن يسود الإحساس لدى الأهالي في بنغازي أن الحكومة قد خذلتهم".

○ برقية طرابلس رقم (٢٤٢) في ١٦/ ١

وجاء بها:

"باستثناء مظاهرة واحدة سادها النظام، ظلّت طرابلس هادئة يوم ١٦/ ١ على الرغم من ورود سيل من التقارير الشفوية عن اضطرابات في بنغازي. نظّم طلبة المدارس الثانوية في طرابلس مظاهرة بعد ظهر اليوم توجّهت إلى مدرسة البنات الثانوية أملاً في مشاركتهن. لم تشارك

الطالبـات وانتهـت المظاهرة. لم تنـشر الصحافة في طرابلس حتى الآن أيـة تقارير إخبارية عن أحداث بنغازي. تلقت السفارة معلومات غير مؤكدة عن حصول مظاهرات في سبها".

○ برقية طرابلس رقم (٢٥٤) في ١٨/ ١

وقد ورد بها:

"على الرغم من أن طرابلس ظلت هادئة، وبدون أية أخبار عن مظاهرات بنغازي عبر وسائل الإعـلام خلال اليومين الماضيين، فقـد كان هناك تململ وحركة من قبل أولئك الذين يرغبون في تسـيير المظاهـرات احتجاجـاً على مقتـل طلبة بنغـازي. وتفيد مصادر السـفارة أن الشرطة تمكنت بفاعلية من إحباط تسيير المظاهرة".

"وعلى أية حال، ففيما يلي بعض المعلومات التي أمكن التقاطها من هنا وهناك:

(١) إن لجنـة مواطنـي بنغازي أعـدت مذكرة طلبت فيها من الملك عـزل بوقويطين وعدد من ضباط قوات الأمن. وتزمع اللجنة تقديم المذكرة إلى الملك وإلى رئيس الوزراء.

(٢) إن مجموعـة من أعضاء البرلمان البرقاويين بزعامة وزير العمل السـابق عبد المولى لنقي في طريقها إلى طرابلس، حيث تزمع مقابلة الملك احتجاجاً على إجراءات شرطة بنغازي.

(٣) أن وزراء شـؤون البترول والمعارف والتخطيـط، بالإضافة إلى رئيس الديوان الملكي علي السـاحلي، قدموا اسـتقالتهم من مناصبهم بسـبب اضطرابـات بنغـازي (وورد في التقارير أن الملك رفض قبول الاستقالات) ولم تعرف بعد نتيجة التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوزارية الخاصّة".

وختمت البرقية بتعليق جاء فيه:

"إن اتجاه الأمور في أعقاب اضطرابات بنغازي مباشرة يشير إلى أن لبوقويطين خصوماً عديدين بقيادة برقاويين، وأن هؤلاء يستغلّون الحالة لإقناع الملك بإقصائه".

○ برقية بنغازي رقم (١٠٠) في ٢٠/ ١

وقد ورد فيها:

"أعلنت الحكومة الليبية في الليلة الماضية إيقاف خمسـة ضباط أمن، بمن فيهم حكمدار منطقة بنغازي، والقائد السـابق للقـوات المتحركة، انتظاراً لتحديد مدى مسـؤولية الإجراءات التي قامت بها الشرطة خلال اضطرابات الأسبوع الفائت. إن رئيس النيابة يتولى بنفسه التحقيق في الحوادث، فهو يقوم بأخذ شهادات من الأشخاص الذين جرحوا بواسطة الشرطة. واستقبلت

أخبـار إيقـاف الضباط بارتياح من قبل أهالي بنغازي. وقد عادت المدينة إلى وضعها المعتاد فيما عدا المدارس التي ظلت مغلقة، ويستثنى من ذلك المدارس الابتدائية التي قد يعاد فتحها هذا الأسبوع. وينتظر أن يتأخر فتح المدرسة الثانوية بسبب التلف الكبير الذي لحق بها. أما الجامعة فينتظر أن تقرّب موعد عطلة نصف السنة بحيث تظل مغلقة بقية شهر رمضان".

"الحادث الوحيد الذي وقع خلال الأيام الأربعة الماضية هو انفجار قنبلة محلية الصنع أمام مقر القيادة العامة للشرطة مساء يوم الخميس (١٦/ ١). ولم يترتب على الانفجار أية إصابات، فيما تم تعزيز الحراسة من قبل القوات المتحركة أمام المبنى. ولم يتم تسجيل حوادث أخرى".

"كان هنـاك عامل تهدئة آخر للحالة تمثل في وصول وكيل الديوان الملكي لتقديم تعازي الملك إلى أسرتي الطالبـين اللذيـن قتلا في الحوادث بواسـطة الشرطة (يلاحـظ أن هاتين هما الحالتان المؤكدتـان للقتلى عـلى الرغم من وجود إشـاعات مناقضة). وقد وردت تقاريـر أن الملك قام بهذه الخطوة بعد أن استمع إلى ما توصّلت إليه لجنة التحقيق بشكل مبدئي عن طريق الدكتور العنيـزي (وزير شـؤون البترول) في أعقاب عودة الأخير إلى طرابلـس. ومن جهة أخرى فقد توجّـه إلى طرابلس يوم الجمعة (١٧/ ١) وفد وجهاء مدينة بنغازي الذي تم اختياره بواسـطة اللجنـة الشـعبية (لجنـة مواطني بنغـازي) حامـلاً تظلمات أهـالي المدينة إلى الملـك وإلى رئيس الوزراء".

○ برقية طرابلس رقم (٢٤٨) في ٢١/ ١

وقد ورد في هذه البرقية:

"أعلنت الإذاعة الليبية يوم ١٩/ ١ توقيف خمسة من ضباط الأمن في بنغازي عن العمل وهم: العقيـد السـنوسي الفـزاني والعقيد عبـد الونيس العبار والرائد أحمد حسـين والنقيب سـليمان بوشـعالة والنقيب سـالم هدية، بموجب قـرار من وزارة الداخلية في انتظـار نتائج التحقيقات في الاتهامات الموجهة إليهم".

"وخُصصـت صحيفـة "**البـلاغ**" (مسـتقلة) عددهـا الصـادر يـوم ١٩/ ١ لتقاريـر عـن الاضطرابـات، وكان الإقبال على شراء الصحيفة كبيراً عندما تدخّلت الشرطة لمصادرة بقية أعدادها[٢٦]".

"وفي ٢٠/ ١ صـدرت صحيفـة "**الرائد**"(مسـتقلة) تحمـل موضوعـاً عن اضطرابـات بنغازي خـلال يومـي ١٤، ١٥/ ١ اتهم الشرطة بالقيـام باعتداءات مباغتة عـلى الطلبة يوم ١٥/ ١.[٢٧] وأورد المقـال أن اثنين من الطلبة لقيا مصرعهما، وجرح مائة آخرون. كما أوردت الصحيفة أن

---

٢٦ ثبت فيما بعد أن هذا الخبر غير صحيح.

٢٧ واضح أن التواريخ التي أوردتها الصحيفة غير دقيقة، فالحوادث وقعت يومي ١٣، ١٤/ ١.

لجنة وزارية، جرى تشكيلها للتحقيق في الحوادث، وأنها استطاعت أن تنجز لقاءات مرضية مع زعماء المدينة".

"وقد تضمن العدد نفسه مقابلة صحفية مع الفريق محمود بوقويطين قائد عام قوات الأمن، أشار خلالها إلى أنه كان موجوداً في مدينة طرابلس عندما وقعت الاضطرابات (في بنغازي)، وأنه أصدر أوامره للشرطة بتجنب الاصطدام بالمتظاهرين. ولأن الأخبار الواردة من بنغازي تنطوي على المبالغة، فإن من الصعوبة تحديد من هو الذي بدأ بإطلاق النار، إذ يوجد خمسة من شرطة بنغازي يتلقون العلاج من جراح بطعنات سكاكين، وآخر من إصابة بطلق ناري. هذا هو أول تقرير صحفي يسمح بوصوله إلى طرابلس بشأن الأزمة في بنغازي".

"وعند الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم (٢٠/ ١) خرجت مظاهرة قام بها طلبة المدارس الثانوية. وقد مارس الشرطة منتهى ضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين الذين يتراوح عددهم ما بين (٢٠٠) و(١٠٠٠) متظاهر. وفي إحدى المراحل تواجد محافظ طرابلس بنفسه وسط المتظاهرين وحثهم على التزام الهدوء. وقد أعلنت مكبّرات الصوت أن بمقدور المتظاهرين السير في أي منطقة يشاؤون دون أن تتعرّض لهم الشرطة، غير أن الشرطة سوف ترافقهم لضمان المحافظة على النظام. وكان المتظاهرون يهتفون "يسقط بوقويطين" وقد شقوا طريقهم إلى مقر الحكومة الاتحادية[٢٨] حيث سمحت لهم الشرطة بدخول المبنى الرئيسي. وخرج رئيس الوزراء إلى شرفة مكتبه وخاطب المتظاهرين لمدة خمس دقائق حاثّاً لهم على التزام الهدوء. وواصل المتظاهرون فيما بعد تنقلهم بين عدد من أنحاء المدينة، وظلت أعدادهم تتناقص حتى الساعة ٤:٣٠ (بعد الظهر). وفي النهاية قام بعض المتظاهرين بكسر زجاج نوافذ عدد من المحلات ولاذوا بالهرب. المظاهرة تضاءلت بعد ذلك. وقد تم سحب المراقبة التي تمارسها الشرطة بالتدريج إلى درجة أنه عندما وقعت الاعتداءات على نوافذ المحلات لم يكن للشرطة أي حضور".

وقد ختمت البرقية بتعليق جاء فيه:

"إن خبيراً في مراقبة المظاهرات، كان يراقب أحداث اليوم، أبلغ السفارة أنه كان واضحاً أن الشرطة لم تكن تتوقع أن تقوم مظاهرة هذا اليوم، ويبدو أن الشرطة، التي كانت قد صدرت إليها تعليمات مشددة بألا تسيء إلى المتظاهرين، لم تكن متأكدة كيف ستكون قادرة على المحافظة على الطابع السلمي للمظاهرة في جميع الأوقات بدون الاعتداء على بعض الرؤوس، وكان الشعار الرئيسي للمتظاهرين هو (يسقط بوقويطين والمتورطون الجناة من ضباط شرطة بنغازي)".

٢٨ بالطبع لم تعد هناك حكومة اتحادية، وتقصد البرقية رئاسة مجلس الوزراء.

○ **برقية طرابلس رقم (٢٥٣) في ٢٢/ ١**

وقد ورد فيها:

"عـاد الهـدوء إلى كافة أنحاء ليبيا يوم ٢٢/ ١. في الصباح قامـت طالبات المدارس في طرابلس بالسـير في مظاهرة منظمة لمدة قصـيرة. وقد صاحبت الشرطة مجموعـات منها بعض الوقت، ثـم قامـوا فيما بعـد بتفريقهن. وفيما يبدو، فإن الـرأي العام معارض لقيـام الطلاب بالمزيد من الاضطرابات. يتواصل الحديث حول الاستقالة الوشيكة لبوقويطين أو إقالته، غير أنه ما يزال في مركزه. هناك إشاعات تتردد حول احتمال قيام مظاهرات كبيرة يوم ٢٣/ ١".

ثانياً: في تقارير السفارة

تناولت السفارة الأمريكية أحداث الطلبة في تقريرين شاملين:[٢٩]

الأول: مؤرّخ في ٢٩/ ١/ ١٩٦٤ ويحمل الرقم الإشـاري (A-70) بعنوان: "اضطرابات بنغازي -١/ ١".

الثانـي: مؤرّخ فـي ٥/ ٢/ ١٩٦٤ ويحمل الرقم الإشـاري (A-255) بعنوان: "مظاهرات وأحداث شغب منطقة طرابلس".

وكمـا يتضح من عنواني التقريرين، فقد خصص أولهمـا لأحداث بنغازي فيما خصص الثانـي لمظاهـرات وأحداث منطقـة طرابلس.[٣٠] وسـنعرض فيما يلي لمحتويـات التقريرين المذكورين على التوالي.

التقرير الأول (A-70)

جاء في صدر هذا التقرير تلخيص له ورد فيه:

"عندمـا أطلقـت الشرطة النار وقتلت اثنين مـن الطلبة المتظاهرين في بنغـازي يوم ١٤/ ١، كما جرحـت آخريـن كثيريـن، فإنها بذلك قد قامت بإشـعال فتيـل كراهية عامة كامنـة ضد قوات الأمـن، كما فجرت سلسـلة من الاحتجاجـات والمظاهرات المتعاطفة في شـتى أنحاء ليبيا. لقد بدأت أحداث بنغازي يوم ١٤/ ١ بمظاهرة نظمها طلبة الجامعة، وتحولت فيما بعد إلى مشاجرة عامـة مفتوحة مع الشرطة، وتواصلت في اليـوم التالي بإجراءات قمعية قامت بها الشرطة بحق المدرسة الثانوية، لحقتها أعمال شغب من قبل عامة الناس. وقد تمكّن مواطنون من بنغازي ذوو

---

٢٩ التقارير موجودة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم POL 23-8 Libya.

٣٠ استعمل التقرير كلمة Tripolitania وليس Tripoli وكانت الكلمة الأولى تشير في السابق لولاية طرابلس قبل إلغاء النظام الاتحادي.

إحساس بالمسؤولية من استعادة السيطرة على الأوضاع في المدينة[٣١] يوم ١٥ / ١، وقد ساعدهم على ذلك، الإجراء الفوري الذي قامت به الحكومة بفتح باب التحقيق في هذه الأحداث. وقد مرّت عملية تشييع جنازة الطلبة المقتولين في ذلك اليوم بدون وقوع المزيد من الاضطرابات. وأصبحت بنغازي هادئة نسبياً خلال الأيام العشرة الماضية[٣٢] على الرغم من استمرار وجود توتر قوي تحت السطح لدى أهالي بنغازي في انتظار ردّ الحكومة على مطالبهم باتخاذ إجراءات ضد ضباط الشرطة الذي ثبتت مسؤوليتهم عن إطلاق الرصاص على الطلبة".

أما صلب التقرير فقد جاء به ما ترجمته:[٣٣]

"١٣/ ١ - طلبة الجامعة في مواجهة الشرطة"

"بدأت المظاهرة الأولى بهدوء عند حوالي الساعة الحادية عشر صباحاً يوم ١٣/ ١ عندما غادر عدد من طلبة الجامعات قاعات المحاضرات ليبدأوا مسيرة عبر وسط مدينة بنغازي تأييداً لمؤتمر القادة العرب الذي افتتح يومذاك بالقاهرة. وكما حدث في مظاهرات سابقة مماثلة، رفع الطلبة لافتات كتب عليها "فلسطين عربية" كما رفعوا صورة للملك ولوليّ العهد. وعلى بعد بضع مئات من الأقدام من مقر الجامعة توقف الطلبة المتظاهرون أمام "المركز الثقافي العربي"[٣٤] وأضافوا صورة كبيرة لعبد الناصر إلى بقية اللافتات والصور المرفوعة.[٣٥] ما إن قطع الطلبة المتظاهرون مسافة قصيرة في مسيرتهم حتى اعترضتهم مجموعة من الشرطة، على الرغم من أنه كانت تصاحب المتظاهرين مجموعة صغيرة أخرى من الشرطة تتولى حراستهم، وأمرتهم بالعودة إلى الجامعة لأنه ليس لديهم تصريح بتسيير المظاهرة. وعندما رفض الطلبة إيقاف مظاهرتهم قامت الشرطة بصدّهم وإرجاعهم عنوة صوب الجامعة ثم إلى داخل مبنى الجامعة، مستخدمين الهراوات والأحزمة في دفعهم.

وهكذا وجد الطلبة أنفسهم بعد ظهر ذلك اليوم بقليل محاصرين داخل مبنى الجامعة، والشرطة تحيط بهم من خارجه. وفي الوقت نفسه قام طبيب الجامعة بمعالجة بعض الطلبة الذين أصيبوا بجراح نتيجة إجراءات الشرطة، كما تم نقل بعض المصابين بواسطة سيارة الإسعاف إلى المستشفى. وقد أفاد شهود عيان من المارة أن الشرطة استعملت كلمات بذيئة (مهينة) مع الطلبة أثناء إيقاف مسيرتهم في الشارع، ومرة ثانية عندما أجبر الطلبة على دخول مباني الجامعة. أما الطلبة الذين حاولوا مغادرة مبنى الجامعة فقد تعرّضوا للسباب والشتائم فضلاً عن ضربهم وإعادتهم إلى داخل المبنى.

٣١ لا شك أن هذه الظاهرة الإيجابية كانت من بين السمات العامة الطيبة التي تطبع المجتمع الليبي في تلك الحقبة من تاريخه.

٣٢ لاحظ أن التقرير جرى إعداده يوم ٢٩/ ١/ ١٩٦٤.

٣٣ التقرير يقع في سبع صفحات. راجع ملحق الوثائق الأمريكية في آخر هذا المجلد.

٣٤ المركز تابع للحكومة المصرية وقد لعب هذا المركز دوراً مهماً في التأثير على أحداث ووقائع حقبة العهد الملكي بكاملها.

٣٥ راجع ما ورد سابقاً على لسان أحد ضباط الشرطة المصاحبين للمظاهرة كيف أن المتظاهرين أزاحوا جانباً صورتي الملك ووليّ العهد واكتفوا برفع صورة عبد الناصر، وإذا صحت هذه الواقعة فلا نستبعد أنها كانت نقطة تحوّل في سير المظاهرة وبقية الأحداث.

عند هذه النقطة، تسـلق عدد من الطلبة إلى سطح مبنى الجامعة، وأجبروا الشرطة على التقهقر تحـت وابـل من الحجـارة. ردّت الشرطـة، التي كانـت مجهزة بالهـراوات فقط، برمـي متقطع للحجارة، غير أنه كان من الواضح أنهم في وضع خاسر في مثل هذه المنازلة.

بعد عصر ذلك اليوم حاولت شاحنتان تحملان الشرطة اقتحام الحديقة الخلفية للجامعة، غير أنهم مرة أخرى منوا بالخسارة في تبادل للحجارة بينهم وبين الطلبة الذين كانوا بالحديقة وفوق سطح مبنى الجامعة. وعند نقطة معينة انسحب الطلبة لفترة قصيرة من مواقعهم فوق السطح، ويبدو أن ذلك كان من أجل الاجتماع بإدارة الجامعة التي كانت تحاول التوسـط بين الطرفين. لقد فشـلت هذه المحاولة في البداية، غير أنه بعد ذلك بقليل، وقبيل السـاعة السادسـة مسـاءً، تجددت محاولات الوساطة، وأثمرت هذه المرة، وانسحب الطلبة والشرطة من المنطقة بهدوء، وعاد السلام إلى وسط مدينة بنغازي.

وقـد خلّفـت اضطرابات يـوم ١٣/ ١ عدداً من السـيارات المعطوبة وزجاج النوافذ المكسـور بسـبب الأحجار المتراشـقة في منطقة وسـط المدينة. وقد قدّر إجمالي عدد الإصابات بما يتراوح بـين (١٥ و٢٠) بـين الطلبـة ونحو خمسـة من الشرطـة، وتعتبر حالـة واحدة مـن الطلبة فقط خطيرة".

"١٤/ ١ – المدرسة الثانوية والغوغاء"

"بـدأ صبـاح يوم ١٤/ ١ بتواجد حراسـة قوية من رجال الأمن حول مدرسـة بنغازي الثانوية للبنـين التـي تقـع على بعد نصف ميـل من الجامعـة، إذ كان واضحاً ترقّب خـروج مظاهرات متعاطفة. وسواء أكانت قد دبرت سلفاً أو جرت إثارتها بسبب الحضور المكثّف للشرطة، فإن موجـة مـن الصياح وما يوحي بأنـه مظاهرة قد بدأت منتصف الصباح من مقصف المدرسـة. عنـد هذه النقطـة تحرّكت قوى الشرطـة داخل المدرسـة، وقامت باقتحام الفصول الدراسـية وإخراج المدرسـين والطلبة من مبنى المدرسـة مسـتعملة الهـراوات ومؤخّـرات البنادق. وقد جـرى إطـلاق بعض العيارات النارية، ولم يعتقد أحد أن شـخصاً ما أصيب بالطلقات النارية أثناء العملية. ووفقاً لتقارير شـهود عيان فلم يخرج من مبنى المدرسـة أي طالب إلا وقد تلقى عـلى الأقـل لطمة من قبـل الشرطة، كما جرى ضرب بعـض الطلبة مـراراً. بالإضافة إلى ذلك قامت الشرطة بتحطيم معدات المختبر المدرسي، ومزّق أفرادها الكتب والكراسات المدرسية، كما جرحوا ثلاثة من المدرسين على الأقل. لقد شارك في تنفيذ هذه العملية، إلى جانب الشرطة النظاميـة، وحـدة مـن القوة المتحركـة، وكانت الأخيرة مجهـزة برشاشـات FN الأوتوماتيكية ويقودها العقيد السنوسي الفزاني.

وعـلى حين غادر معظم الطلبة منطقة المدرسـة بأسرع وقت ممكن، قام آخرون منهم بتشـكيل مجموعات حاولت مقاومة الشرطة مستخدمة وابلاً من الحجارة. أثناء هذا الصدام قُتل طالبان

بواسطة رصاص الشرطة، كما جرح عدد آخر منهم. توجّهت مجموعة أخرى من الطلاب إلى أحد مقرات الجيش الليبي القريبة وطلبت تزويدها بالأسلحة لاستعمالها في الدفاع عن نفسها ضد الشرطة، غير أن ضابط الجيش المسؤول عن المقر رفض الاستجابة لطلب الطلبة. في الوقت نفسه هربت أعداد من الطلبة على امتداد شارع الاستقلال، وهو الشارع الرئيسي الذي يمر أمام الجامعة، وكانوا يجذبون إليهم المزيد من المغامرين من الواقفين في الشارع كلما تقدّموا. وواصل هؤلاء سيرهم نحو مقر الشرطة الرئيسي الذي يقع بعد الجامعة، وشرعوا في جولة جديدة من إلقاء الحجارة مستهدفين الشرطة. بعد مضي عدة دقائق (حوالي الساعة ١٢:٣٠ ظهراً) أطلقت الشرطة الرصاص في الهواء لمدة نحو (١٠) دقائق وتفرق المحتشدون. (ذكر محافظ بنغازي عبيد الله عامر علنا أنه أصدر أوامره إلى العقيد الفزاني بوقف إطلاق النار، غير أن الأخير رفض قبول أوامره[٣٦] وأضاف المحافظ أنه قام إثر ذلك بتقديم استقالته إلى وزير الداخلية). بعد ذلك قام المحتشدون الذين كان عددهم يقارب (١٠٠) شخص بالعودة عبر شارع الاستقلال وهم يلقون بالحجارة ويهتفون "فلسطين.. فلسطين"، وعندما وصلوا إلى ما يعرف بميدان الشجرة، الذي يبعد نحو (٣٠٠) ياردة عن الجامعة في الاتجاه الآخر، ووجهوا بنيران وحدة شرطة أخرى، وهو ما ألجأهم إلى أن يتراجعوا إلى الميدان المواجه للجامعة (ميدان ٩ أغسطس).

في هذه الأثناء كان ظاهراً أن معظم طلبة المدرسة الثانوية اختفوا عن الأنظار عبر الشوارع الجانبية، وأصبح الحشد يضم خليطاً غير متجانس يسيطر عليه الغوغاء المحليون. واحتل نحو (٢٠٠) منهم الميدان المواجه لمبنى الجامعة لمدة ساعة تقريباً بدون تدخّل من الشرطة. وخلال ذلك الوقت قاموا بتحطيم النوافذ ولافتات المحلات التجارية، وأضرموا النار، وأقاموا متاريس وسط شارع الاستقلال، وأحرقوا خمس سيارات ومرآباً. (السيارات التي تم تدميرها بواسطة النيران كان من بينها شاحنة معطلة تابعة للمركز الثقافي الأمريكي، وقد منع الغوغاء أحد موظفي المركز من تحريك الشاحنة من مكانها مبكراً في ذلك اليوم). وعندما حاولت سيارة مطافئ تابعة للمحافظة إطفاء ألسنة اللهب في السيارات المحترقة، جرى إبعادها بوابل من الحجارة حتى قبل أن يتمكن رجال الإطفاء من وصل خراطيم سياراتهم.

في النهاية، وعند الساعة الرابعة بعد الظهر تقريباً، وصلت عبر شارع الاستقلال مفرزة من القوة المتحركة ببنادقها المحشوة وحرابها الموجهة، وكان الضابط الذي على رأس هذه المفرزة (العقيد الفزاني) في مقدمتها، يطلق التحذيرات واللعنات من خلال مكبر صوت. وعند اقتراب الشرطة تفرق الحشد المجتمع على امتداد شارع الاستقلال وفي الشوارع الخلفية. بقي عدد صغير من قوات الشرطة يقومون بالحراسة وسط المدينة على امتداد الليل، وظلت تسمع

٣٦ عرف عن السنوسي الفزاني قائد القوة المتحركة أنه لا يتلقى أوامره إلا من الفريق بوقويطين مباشرة.

طلقـات الرصاص بـين الفينة والأخرى. وعلى أية حال، لم يظهر مـا يدلّ على وجود أي تحرك جديد للمتظاهرين بقية النهار أو في المساء.

بالإضافـة إلى تدمـير الممتلكات، خلّف يـوم ١٤/ ١ قتيلين من طلاب المدرسـة الثانوية نتيجة إصابتهما بطلقات نارية، وأربعة وعشرين جريحاً (أربعة منهم في حالة خطيرة) إثر إطلاق النار عليهم. وبلغ إجمالي الإصابات - بمختلف الأسـباب، وأغلبها بسـبب الضرب الذي مارسته الشرطة - نحو (٢٥٠) حالة على امتداد يومي الاضطرابات".

"١٥/ ١ - الجنائز واللجنة"

"كان ١٥/ ١ يـوم مراسـم دفـن الشـابين اللذين قتـلا برصاص الشرطة. وشـكّل هـذا اليوم نقطـة التحـوّل من العنف إلى القنـوات الشرعية في قصة اضطرابات بنغـازي. بدأ اليوم بحالة توقّف كامل تقريباً في الحياة العادية للمدينة. فالمدارس مغلقة بأمر حكومي، والعمال والتجار وموظفـو الحكومـة كان بينهم اتفـاق صامت على مدى ثلاثة أيام مـن الإضراب الاحتجاجي والحداد. مع اقتراب الساعة الحادية عشر المحددة لتحرك الجنازة كان هناك شعور قوي بالتوتّر في أرجاء المدينة مع بدء جموع الناس بالتواجد صباحاً بالقرب من منزلي الضحيتين.

وقبـل السـاعة المحددة لتحرك موكـب الجنازتين وصل وفد وزاري حكومـي إلى بنغازي على متـن طائرة C-٥٤ تابعة لسـلاح الجو الأمريكي (والوزراء هـم وزير الداخلية ونيس القذافي ووزيـر الصناعة محمد الكريكشي ووزير المعارف أحمد فؤاد شـنيب ووزيـر التخطيط والتنمية حامد العبيدي ووزير شـؤون البـترول علي العنيزي). الوزيران العنيـزي والكريكشي توجّها فوراً إلى المنطقة التي كانت محددة لانطلاق موكب الجنازة. ونجح الوزيران في إقناع الحاضرين بـأن يلغوا مسـيرة كان مقرراً أن تمر وسـط المدينة إلى الجامعة. وعوضـاً عن ذلك تحرك موكب الجنـازة نحو المدرسـة الثانوية فقط حيـث ألقيت مجموعة خطب في الحاضريـن قبل أن ينطلق الموكب إلى المقبرة. وقدر عدد المشـاركين في الجنازة بنحو ألفي شـخص، كما اتسـمت بالنظام على الرغم من ارتفاع حدة العواطف. وقد مرت الجنازة بدون أي حوادث، وحضرها كل من الوزير محمد الكريكشي والمحافظ عبيد الله عامر كممثلين للحكومة الليبية.

ولقـد تأكّد تحـوّل الأحداث نحو النظـام والقانون بعد ذلك بعدة سـاعات خلال اجتماع عام جـرى عقـده في ميـدان البلدية. اللجنـة الوزارية الحكوميـة كانت قد شرعـت في تنفيذ المهمة المنوطة بها كلجنة تحقيق، وقد أسهم ذلك في جعل الجمهور المحتشد في الاجتماع يركّز اهتمامه عـلى إجـراء محدد كان في طريقه إلى أن يلبي مطالبهم. ونتيجة لذلك فقد كان الاجتماع منضبطاً نسـبياً، وخصّص بصفة أساسـية لخطبتين ألقيتا من قبل شخصيتين محليتين أكدا فيها على أهمية الهـدوء والنظام. وكانت المظاهرة التي أعقبت هذا الاجتماع هادئة بالمقارنة بما سـبقها، ومرّت دون أن تثير أية حوادث مهمة جديدة.

بالإضافة إلى الخطب أفرز الاجتماع العام "لجنة المواطنين"[٣٧] Citizens Committee التي كلفت بصياغة المطالب العامة واختيار وفد يقوم بتقديم هذه المطالب إلى الملك وإلى رئيس الوزراء، وقد ضمت اللجنة عدداً من أعضاء المجلس البلدي لمدينة بنغازي ومن أعضاء البرلمان، وعدداً من رجال الأعمال المحليين والشخصيات المدنية".

"١٦/ ١ – الانتظار الحذر"

"مع حلول يوم ١٦/ ١ كانت "لجنة المواطنين" و"اللجنة الوزارية" وهيئة التحقيق القضائي (النيابة) منهمكة في أعمالها، وغلب على الجميع شعور بالانتظار الحذر لما يسفر عنه إتمام تقرير الحكومة الليبية حول اضطرابات بنغازي. وفي الواقع فإن "لجنة مواطني بنغازي" أصبحت هي القوة الغالبة في المدينة، وتقوم بالمحافظة على النظام من خلال الضغوط الاجتماعية، وقد تم سحب جميع أفراد الشرطة – عدا الحد الأدنى من شرطة المرور – من وسط المدينة. ولم يكدّر صفو الهدوء العام إلا يوم ١٦/ ١ عندما انفجرت قنبلة أمام مقر القيادة العامة للشرطة في المساء بدون أن تقع أضرار أو إصابات...".

"وخلال الأسبوع الذي أعقب تشكيل "لجنة المواطنين" سافر وفد يتكوّن من أربعة شخصيات من وجهاء بنغازي إلى طرابلس لتقديم تظلّمات المدينة ومطالبها إلى الملك وإلى رئيس الوزراء. وقد تضمّنت المذكرة التي أعدّت من أجل تقديمها إلى الملك مطالب بإقصاء ضباط الشرطة الرئيسيين، بمن فيهم قائد قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين، وكذلك حلّ القوة المتحركة أو نقلها إلى الجيش.[٣٨] كما طالبت المذكرة بتعويض عائلات الذين قتلوا على أيدي الشرطة.

وبعد أن قابل الوفد الملك، الذي أصغى إليهم بأدب دون أن يعطيهم وعوداً قاطعة، التقى الوفد برئيس الوزراء فكيني لفترة قصيرة... في الوقت نفسه أعلنت الحكومة الليبية يوم ١٩/ ١ إيقاف خمسة من ضباط الشرطة عن عملهم في انتظار تحديد مسؤوليتهم عن عمليات إطلاق النار التي جرت في الأسبوع السابق، والضباط الخمسة الموقوفون هم حكمدار بنغازي العقيد عبد الونيس العبار، وقائد القوة المتحركة العقيد السنوسي الفزاني، والنقيب سليمان بوشعالة من شرطة المرور (وهو الذي قاد الهجوم ضد طلبة الجامعة)، والضابطان المسؤولان عن مركز شرطة البركة.

استقبل قرار إيقاف الضباط في الأوساط الشعبية بحماسة شديدة. وقد فُسّر هذا القرار على أنه اعتراف مبدئي بتورط الموقوفين وكانوا جميعاً محطّ كراهية الأهالي لهم.

٣٧ وصفت أيضاً باللجنة الشعبية و"لجنة مواطني بنغازي" وكان رئيس هذه اللجنة السيد علي أزواوه أحد وجهاء مدينة بنغازي وأحد قادة جمعية عمر المختار.

٣٨ من الواضح أن مقدمي هذا الطلب لم يكونوا يدركون ما يحمله هذا الاقتراح من إخلال بالتوازن بين قوة الجيش وبين قوات الأمن.

العامـل الآخـر الذي كان لـه تأثير في اسـتمرار تهدئة الوضـع؛ كان قيام الملك بإرسـال وكيل الديـوان الملكي في بنغـازي لتقديم تعازي الملك إلى عائلات الطلبـة القتلى. وقد ورد أن الأمر الملكـي بهـذه الخطـوة جاء في أعقاب اسـتماع الملك إلى تقريـر حول أحداث بنغـازي من وزير شؤون البترول علي العنيزي يوم ١٦/ ١...".

التقرير الثاني (A-255)

جاء في صدر التقرير تلخيص له، وكان مما جاء فيه:

"منـذ ١٣/ ١ وحتـى ٢٧ منه وقعت مظاهرات ومصادمات بـين الشرطة والمتظاهرين في عدد مـن المـدن الليبية... ونعـرض في هذا التقريـر الحوادث التـي وقعت في طرابلـس والزاوية[٣٩] وغيرها من مدن منطقة طرابلس يوماً بيوم. التقديرات غير الرسمية للأشخاص الذين قتلوا؛ هـي ثلاثـة في بنغازي واثنـان في الزاويـة. ويقال إن أكثر مـن (٣٠٠) شـخص جُرحوا. ومن المحتمـل أن عـدداً قليلاً آخر من الأشـخاص فقدوا حياتهم خلال المصادمـات. التلف الذي أحدثـه المشـاركون في الاضطرابات كبير. وفي طرابلس وحدها جـرى حرق مخزن للإطارات والعديد من السيارات ومحطتي وقود. كما جرى إلقاء الحجارة على ما لا يقل عن (٥٠) سيارة خاصّـة خلال المظاهرات. جرى القبض على الكثيرين بواسـطة الشرطـة في مختلف المدن التي وقعت فيها التظاهرات، ولا يعرف العدد الحقيقي للأشـخاص الذين تم احتجازهم، ويعتقد أن الاحتجاز كان على امتداد فترة الاضطرابات فقط. وكما سـلفت الإشـارة في تقارير سابقة، لقـد بـدأت المظاهرات سـلمية في بنغازي وغيرها مـن المدن. وفي بنغازي، وبسـبب تصرفات الشرطـة، قتل طالبـان في اليوم الثاني من المظاهرات (١٤/ ١). ومنـذ ذلك، وبعد أن تداولت الألسـن مصرع طلبة بنغازي في شـتى أرجاء ليبيا، تحرك المتظاهرون في احتجاج على وحشـية إجراءات الشرطة في بنغازي...".

أما صلب التقرير فقد كان مما جاء فيه:

"١٣/ ١ – بدأت مظاهرات طرابلس"

"بدون أي سـابق دعاية أو جعجعة؛ سارت مجموعات صغيرة من تلاميذ مدارس طرابلس في هدوء بشـوارع طرابلس مرددين تضامنهم مع القضية الفلسطينية ومؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهـرة، وقام عـدد محدود من الشرطة بمراقبة المتظاهريـن دون التدخّل خلال أي مرحلة من مراحل المظاهرات".

---

٣٩ خصصـت بقيـة الفقرات من هذا التقرير لاسـتقالة فكيني، وللمظاهرات وأحداث الشـغب التي وقعت خـلال الأيام الأولى من حكومة محمود المنتصر، منها حوادث الزاوية التي وقعت يوم ٢٧/ ١ ١٩٦٤ أي خلال فترة حكومة السيد محمود المنتصر، ومن ثمّ سوف يتم تناولها في المجلد التالي (الخامس).

"١٤/ ١ - المزيد من مظاهرات الطلبة"

"قامت مجموعات من الطلبة بمحاولات يائسة لتحريك مظاهرات خلال أوقات مختلفة من النهار. وقد نجحت الشرطة في إبقاء هذه المجموعات بعيدة بعضها عن بعض، وفي الحيلولة دون التحامها سوية.

بدأت الأخبار تتسرّب إلى طرابلس حول المصادمات التي جرت بين الطلبة والشرطة في بنغازي يومي ١٣، ١٤/ ١. وطلب لواء الشرطة الزنتوتي من آمر قاعدة ويلس (في طرابلس) تجهيز طائرة تحت الطلب للطيران إلى بنغازي. لم يقل الزنتوتي لمن يريد الطائرة. وعلى أية حال فقد كان واضحاً أن المسؤولين في الحكومة الليبية بطرابلس أصبحوا منزعجين بسبب الأحداث الدامية في بنغازي".

"١٥/ ١ - توقف طلاب جامعة طرابلس[٤٠] عن الدراسة"

"مع حلول صباح يوم ١٥/ ١ كانت طرابلس تعج بشائعات مُبالغ فيها حول عدد القتلى والجرحى في بنغازي. وتملّك الغضب معظم أهالي طرابلس بسبب ما أشيع حول وحشية الشرطة في بنغازي. وقد حضر طلبة كلية العلوم بالجامعة الليبية في طرابلس المحاضرات حتى الساعة الحادية عشر، وبعد ذلك بدأوا الإضراب. وفي آخر الصباح شرعوا في السير باتجاه وسط المدينة، علماً بأن المسافة بين الحرم الجامعي ووسط المدينة تبلغ نحو ثلاثة أميال. غير أن الشرطة أوقفتهم عند بلوغهم حدود وسط المدينة. وقدر المراقبون عدد الطلبة بنحو المائة. انصاع الطلبة لأوامر الشرطة، ورجعوا إلى الحرم الجامعي وقد بدا عليهم الغضب حقاً بسبب مقتل اثنين من زملائهم الطلبة في بنغازي وعبّروا عن رغبتهم في التظاهر احتجاجاً على وحشية شرطة بنغازي. عند الساعة السابعة والنصف صباحاً سافر خمسة من الوزراء (هم وزراء الداخلية والمعارف والصناعة وشؤون البترول والتخطيط) على متن طائرة من ويلس إلى بنغازي، وكان قد جرى اختيار الوزراء الخمسة كلجنة للتحقيق في أحداث بنغازي. وقد تم دفن الطالبين القتيلين في بنغازي بعد ظهر ذلك اليوم في جو اتّسم بالهدوء".

"١٦/ ١ - مظاهرات طرابلس ما تزال منظّمة وصغيرة، إشاعات حول حوادث الشغب في سبها"

"ظل سكان طرابلس حتى يوم ١٦/ ١ بدون أية أخبار من الصحف أو الإذاعة بشأن ما يجري في بنغازي. وواصل عدد كبير من الطلاب الدوران بالقرب من مدارسهم، وسمحت الشرطة بتسيير مظاهرات صغيرة ومحدودة".

٤٠ منذ تأسيس الجامعة الليبية عام ١٩٥٥ ظلت تحمل هذا الاسم على امتداد حقبة العهد الملكي، وانضوت تحت هذا الاسم كافة الكليات بتجمعاتها المختلفة سواء ما وجد منها في بنغازي أو طرابلس.

"١٧-١/١٨ - تواصلت المظاهرات الصغيرة"

"بعد تسرّب المزيد من الأخبار حول أحداث بنغازي، أصبح طلاب طرابلس أقل صبراً بشكل متزايد، واصلوا محاولاتهم لتنظيم مظاهرة أكبر، غير أن جهودهم أحبطت بواسطة إجراءات الشرطة التي اتسمت بالسرعة والكفاءة. إن اهتمام معظم الليبيّين منصبّ على بنغازي، وأصبح الجو العام مشحوناً وينذر بالسوء".

"١/١٩ - الإذاعة والصحافة يقطعان صمتهما"

"قطعت الإذاعة الليبية صمتها وأذاعت قرار الحكومة بإيقاف خمسة من ضباط الشرطة في بنغازي، كما أن جريدة "**البلاغ**" الموالية لفكيني نشرت القصة الكاملة لأحداث بنغازي ووضعت اللوم على الشرطة. وقد تمّ بيع عدد الصحيفة بسرعة. وتردّدت إشاعات مفادها أن الشرطة قامت بمصادرة العديد من الأكشاك (تبين أن هذه الإشاعات غير صحيحة). وواصلت مجموعات صغيرة من الطلاب تسيير مظاهرات تحت مراقبة أفراد محدودين للشرطة تمّ نشرهم بعناية. عاد الوفد الليبي المشارك في اجتماع القمة العربية برئاسة وليّ العهد ورئيس الوزراء".

"١/٢٠ - مقال آخر بالصحافة.. أول مظاهرة كبيرة بطرابلس"

"نشرت صحيفة "**الرائد**" المستقلة (تصدر مرتين كل أسبوع) جرداً كاملاً لأحداث بنغازي وبلهجة حادة في انتقادها لتصرفات الشرطة. ونقلت الإذاعة الليبية نداءً موجهاً إلى كليات الجامعة والطلبة وتلاميذ المدارس بإيقاف القيام بالمظاهرات. ووجّه فكيني كلمة عبر الإذاعة تحدث فيها عن مؤتمر القمة العربية بالقاهرة، كما استهجن وعبّر عن أسفه إزاء أحداث بنغازي، كما وعد بأن تأخذ العدالة مجراها، ودعا إلى التزام الهدوء والنظام".

"احتشد طلبة المدارس الابتدائية والثانوية ومعاهد المعلمين في مجموعات تتراوح بين المائتين والألف أثناء أوقات مختلفة من النهار، وجابوا شوارع طرابلس مرددين هتافات "فلسطين عربية" وبطريقة أقل علانية "يسقط بوقويطين". توقفت المجموعة، التي كان عددها في تلك اللحظة يقارب (٥٠٠) متظاهر، عند بوابة معهد المعلمات بطرابلس، ودعوا البنات للانضمام إليهم. غير أن الشرطة سارعت إلى إبقاء البنات داخل المبنى. واستطاعت فتيات المعهد مع زميلات لهن من مدارس أخرى الالتحاق بزملائهن الشباب. واستطاعت المجموعة التي بلغ تعدادها نحو ألف متظاهر تقريباً أن تشق طريقها إلى مكتب رئيس الوزراء. لم يكن المتظاهرون يحملون لافتات، وكانت الشرطة تطاردهم أكثر مما كانت تحاول السيطرة على حركتهم، كما لم تكن تحمل أية أسلحة. وطالب المتظاهرون الذي تجمّعوا في الباحة التي تطل عليها شرفة مكتب رئيس الوزراء أن يخطب فيهم. وقد تبادل فكيني الحديث مع الطلاب الشباب نحو خمس دقائق. ولاحظ بعض المراقبين وواحد من التقارير الصحفية أن الدموع كانت في

عيني فكيني أثناء حديثه مع التلاميذ وتعهده لهم بأن العدالة ستأخذ مجراها بالنسبة لأحداث بنغازي. كما طلب فكيني من المحتشدين بالباحة التوقف عن تسيير المظاهرات والعودة إلى مدارسهم في اليوم التالي. وعلى أية حال فلم تتفرق المجموعة قبل أن تقوم بإلقاء بعض الحجارة، وأن تتشاجر قليلاً مع الشرطة بعد ظهر ذلك اليوم. وقد اجتمع في اليوم ذاته عدد من نواب البرلمان[41] وأعدّوا مذكرة للملك طالبوه فيها بإقالة بوقويطين".

"٢١/ ١ - خليط من عامة الناس ينضم إلى الطلبة، والشرطة تستعمل الغاز المسيّل للدموع"

"اتصلت السفارة بقاعدة ويلس الجوية وشركات النفط، وأوصت بأن يتجنّب مستخدموها وسط المدينة وأية تجمعات حاشدة ما أمكنهم ذلك، وتجمّع في هذا اليوم عدد من الطلاب أكبر مما كان في اليوم السابق، وقد اختلط بهم عدد كبير من الشباب العاطل عن العمل. ولأن الشرطة ما تزال متقيدة بالأوامر الصادرة إليها بتجنب الاصطدام بالطلبة، فلم تتمكن من إيقاف الحشد الكبير الذي تجاوز الألف. لقد تحرّك هذا الحشد وفقاً لهواه في شوارع وسط مدينة طرابلس، وكان بعضهم يردد شعارات ضد الملك ومؤيدة لعبد الناصر. وقد ركّز معظمهم على الهتافات المطالبة بإقالة بوقويطين. لقد جرى تحطيم نوافذ العديد من المحلات بواسطة المتظاهرين، واضطرت الشرطة في النهاية إلى استخدام الهراوات والغاز المسيّل للدموع من أجل تفريق المتظاهرين".

ثالثاً: مذكرة اجتماع بواشنطن

كان طبيعياً أن تثور المخاوف لدى عدد من مسؤولي شركات النفط العاملة في ليبيا في أعقاب المظاهرات والاضطرابات التي شهدتها مدن بنغازي وطرابلس وغيرها من المدن الليبية الأخرى في الفترة منذ ١٣/ ١/ ١٩٦٤. وقد عبّر عن بعض هذه المخاوف المشاركون في الاجتماع الذي انعقد يوم ٢٢/ ١/ ١٩٦٤ بمبنى وزارة الخارجية بواشنطن، وضم كلا من:

- الأدميرال المتقاعد آرثر رادفورد Admiral Arthur Radford المستشار بشركة كونتيننتال للزيت Continental Oil Company
- المستر أندرو تاركنجتون Mr. Andrew .W. Tarkington نائب الرئيس التنفيذي لشركة كونتيتال للزيت Executive Vice-President, Continental Oil Company
- المستر هنري تاسكا Mr. Henry J.Tasca نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية Deputy Assistant Secretary AF

٤١ كان من بينهم رئيس مجلس النواب السيد مفتاح عريقيب.

- المسـتر ديفيـد نيوسـوم Mr. David D. Newsom مديـر قسـم شـمال إفريقيـا Director, AFN

وذلك كما يتضح من "مذكرة المحادثة"[٤٢] التي تحمل ذلك التاريخ، وقد جاء فيها:

"جاء الأدميرال رادفورد والمسـتر تاركنجتون ليعبّرا لوزارة الخارجية عن قلق شركتهم بسـبب الاضطرابـات التـي وقعت مؤخّراً في بنغازي، وتركا مع المسـتر تاسـكا بيانـاً بالأحداث التي شهدتها مدينة بنغازي".[٤٣]

"عـبّر الأدمـيرال رادفـورد عن وجهة نظـره المتعلقة بالأهميـة الكبيرة لتزويـدات النفط الليبي بالنسـبة للغـرب، وعن حاجة الولايـات المتحدة لاتخاذ كافـة الاحتياطات لضـمان احتفاظها بهذه التزويدات. وقال إنه يأمل أن تكون الولايات المتحدة قد وضعت خطط طوارئ لمساندة عمليـة تـولّي وليّ العهد العرش عند وفاة الملك حتـى لا تتمكن العناصر الصديقة لعبد الناصر من الاستيلاء على الحكم. وقد شدّد الأدميرال والمستر تاركنجتون على رغبة شركتهم في تبادل وجهات النظر مع وزارة الخارجية حول الأحداث في ليبيا".

"وقد اسـتعرض المسـتر تاسـكا خلال الاجتماع آخر المعلومات التي وصلت وزارة الخارجية حـول الأحداث التي وقعـت في طرابلس. كما أكّد على الأهمية التـي تعلقها الولايات المتحدة على ليبيا، مشـيراً على وجه الخصوص لمشـكلة ضمان توظيف ليبيا لعائداتها الجديدة من النفط بشكل مرض".

"وقد تناول المستر نيوسوم هذه المشكلة بالمزيد من التوضيح، مشيراً إلى الانخفاض الذي طرأ عـلى دور المسـاعدات الاقتصادية والفنيـة في ليبيا، وعبّر عن أملـه في أن تعطي شركات النفط (الأمريكيـة) اهتمامـاً لما يمكن أن تقوم به من خطوات في هذا الصدد، إما بشـكل مباشر، وإما عن طريق تخصيص صناديق للإنفاق منها على هذه الأغراض. وعقّب الأدميرال رادفورد بأنه عـلى يقين من أن الشركات سـوف تكون ممتنة لبحـث الموضوع مع الـوزارة، واقترح أن تقوم الوزارة بتوجيه الدعوة إلى ممثلي الشركات للاجتماع بها".

"وفيـما يتعلق بالاضطرابات التي شـهدتها ليبيا مؤخّراً، أوضح المسـتر نيوسـوم أنها كلها نتاج عوامل سياسية داخلية في الوقت الحاضر. غير أن التهديد الذي تشكّله العناصر الصديقة لعبد الناصر، أو أية عناصر أخرى قد تسـتغل مثل هذه الاضطرابات، سـيظل حاضراً على الدوام،

---

٤٢ المذكرة موجودة بالملف POL 23-8 Libya.

٤٣ تنـاول البيـان وصفـاً للأحداث التي شـهدتها مدينـة بنغـازي مـن ١٣ إلى ١٦/ ١/ ١٩٦٤ كما عاينها أحد مسـؤولي الشركة المسـتر C. P. Rankin الذي كان مقيماً في "عمارة الجبل الأخضر" المطلة على ميدان التاسـع من أغسـطس وعلى مبنى جامعة بنغازي، وهي المنطقة التي كانت مسرحاً لجزء كبير من هذه الأحداث.

كما عبّر عن اعتقاده بأن ليبيا – كما يبدو – ليست معرضة لأن يقع فيها غليان Upheaval خطير في الوقت الحاضر. غير أن اضطرابات من هذا النوع تشير إلى عوامل عدم الاستقرار المثيرة للانزعاج. وقال المستر تاركنجتون إنه سوف يطلب من ممثلهم في طرابلس القيام بزيارة الوزارة خلال رحلته القادمة إلى الولايات المتحدة".

رابعاً: مقابلة مع المغيربي

يفهم من التقرير[٤٤] الذي أعده القنصل الأمريكي في بنغازي المستر أندرو ستيغمان Andrew L. Steigman بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ أن السفير الأمريكي السابق جون ويزلي جونز وعدداً من موظفي السفارة الأمريكية في بنغازي أجروا عدة لقاءات غير معلنة مع "قادة" جمعية عمر المختار خلال السنوات ١٩٦٢، ١٩٦٣. وقد ضمّنوا ما دار من حديث خلال الاجتماعات في عدد من التقارير التي أرسلوا بها إلى واشنطن، وهي:

- التقرير رقم D-197 المؤرّخ في ١١/ ٦/ ١٩٦٢[٤٥] (خلال حكومة الصيد)
- التقرير رقم A-252 المؤرّخ في ٢٣/ ٣/ ١٩٦٣ (خلال حكومة فكيني)
- التقرير رقم A-46 المؤرّخ في ١١/ ٩/ ١٩٦٣ (خلال حكومة فكيني)

كما يفهم من تقرير المستر ستيغمان أنه التقى يوم ١٠/ ٢/ ١٩٦٤ مرة أخرى بالسيد محمد بشير المغيربي في منزل الأخير بمنطقة "الصابري" إحدى ضواحي مدينة بنغازي، ثم التقى به مرة ثانية في نفس المكان بحضور المحامي محمود مخلوف، ومصطفى بن عامر، ومترجم السفارة يوسف النجار.

وقد تطرق الحديث في اجتماع يوم ١٠/ ٢ إلى أحداث بنغازي، وكان مما نسبه القنصل الأمريكي في تقريره إلى محمد بشير المغيربي ما يلي:[٤٦]

"الدور البريطاني:

أمضى السيد بشير بعض الوقت في شرح آرائه، التي قال إنها منتشرة على نطاق واسع في شتى أنحاء ليبيا، حول دور بريطانيا في بلاده. ووفقاً لوجهة نظره فإن سياسة دقّ الأسافين بين سكان المدن وبين أبناء القبائل التي حُكمت بها ليبيا خلال السنوات العشر الأولى من

٤٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-75 بالملف POL 2 Libya. راجع ملحق الوثائق الأمريكية.
٤٥ بالملف POL 14 Libya.
٤٦ سوف نتناول بقية ما ورد في هذا التقرير في المجلد التالي المخصص لحكومة محمود المنتصر الثانية.

الاستقلال كانت قد زرعت خلال سنوات الإدارة البريطانية التي أعقبت الحرب.[٤٧] لقد علّموا سياسة (فرّق تسد) للموالين لهم من أمثال مازق والفريق بوقويطين. والواقع أن البريطانيين ما يزالون يحكمون ليبيا من وراء ستار عبر هؤلاء التبّع.

وتقوم نظرية المغيربي على أساس أن البريطانيين خافوا أن تؤدّي سياسة فكيني إلى تحطيم القبائل ككيانات سياسية مستقلة من خلال سياسته الداعية إلى توحيد البلاد وإلى تحقيق التطور الاجتماعي، ومن ثمّ فقد قاموا [البريطانيون] بالإيعاز بالإجراءات التي قامت بها الشرطة مؤخّراً في محاولة مرة أخرى لعزل المدن عن البادية".

ويقول القنصل في تقريره:

"وعندما حاولت أن أوضّح للسيد بشير أن نظريته لا تستلزم بالضرورة افتراض وجود أي دور بريطاني نشط على الإطلاق في مرحلة ما بعد الاستقلال مادام "عملاء بريطانيا" من المفروض أن يكونوا أصحاب مصلحة شخصية، وهي استمرار بقائهم في السلطة، اعترف بأن هذا صحيح، ومع ذلك فقد واصل الإصرار على نظريته حول وجود مؤامرة [بريطانية] في تاريخ ليبيا المعاصر".

وتحت عنوان "قبائل برقة" كتب القنصل الأمريكي في تقريره:

"كانت هناك تناقضات في إشارات المغيربي، للوضع الحالي للقبائل البرقاوية. وعندما سُئل مباشرة حول هذا الموضوع، أصرّ المغيربي على أن القبائل هي مجرد "شبح من ماضيها"، ولم يعد لها أية أهمية كعامل تفرقة على الصعيد السياسي. وفي سياقات أخرى ظل المغيربي يشير إلى بعض الشخصيات على أنها تمثل قبائل معينة أو بعض النشاطات القبلية فيما يتعلق بالاضطرابات الأخيرة. ويبدو أنه يميل إلى الاعتقاد بأن القبائل أخذت تفقد أهميتها السياسية بسرعة، وأنه يتبنّى نظرية تقوم على أن هذه القبائل ستزول بالكامل لأسباب سياسية محض...".

وتحت عنوان "لجنة المواطنين" أورد القنصل في تقريره:

"لقد أكد السيد بشير ما قاله لنا الآخرون حول "لجنة مواطني بنغازي" التي تشكلت كمجموعة مؤقتة من أشخاص متشابهي التوجهات يؤمّلون إعادة النظام إلى المدينة. لقد كان هو نفسه في القاهرة عندما اندلعت الاضطرابات، ولكنه عاد على الفور إلى بنغازي من أجل أن يلعب دوراً مع اللجنة. لقد قال إن معظم أعضاء اللجنة هم أناس جادون ومجدّون، وعلى الأخص الوطنيون المخلصون من أمثال علي أزواوه (الذي قال عنه إنه رئيس اللجنة) ومصطفى بن عامر ومحمود مخلوف، وقد قال بالمناسبة إنهم يشكلون معه قيادة ما بقي من جمعية عمر المختار.

---

٤٧ يقصد السنوات ١٩٤٣ - ١٩٥١.

على أية حال، واصل السـيد بشير مضيفاً أن بعض الانتهازيين حاولوا استغلال الاضطرابات لخدمة مصالحهم من خلال دقّ أسفين جديد ما بين المدينة والبادية على غرار ما كانت تقوم به الحكومات الليبية السابقة. وختم السيد بشير حديثه عن اللجنة بإبداء ملاحظة مفادها أن هذا الكيان ينبغي أن ينتهي، ويجب أن تتولى الأجهزة الأمنية المسـؤولة عن النظام والقانون دورها الصحيح".



إشارات وشهادات أخرى

سنورد في هذا المبحث مقتطفات[٤٨] مما ورد في عدد من المؤلفات، التي تناولت تاريخ دولة الاستقلال في ليبيا، حول هذه الأحداث.

أولى هذه المقتطفات ما ورد في كتاب خدوري **"ليبيا الحديثة.. دراسة في تطورها الدستوري"**:[٤٩]

"... تظاهر الطلاب في أواسط يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤ مؤيدين موقف ملوك ورؤساء العرب في مؤتمر القمة الذي اشترك فيه الوفد الليبي. وقد قام الطلاب بالمظاهرة مدفوعين بعواطف قومية نبيلة، ولكنهم قاموا بها بدون سابق علم الشرطة، ولا بترخيص منها بموجب أنظمة البلاد وقوانينها، فتصدى رجال شرطة بنغازي للمتظاهرين وحاولوا منعهم بالسلاح والنار رغم سير المظاهرة سيراً سلمياً. وإنما قام رجال الشرطة بمنع المتظاهرين بدافع القيام بواجبهم الذي يحتم عليهم منع المتظاهرين إذا لم يحصلوا على رخصة رسمية. لكن إطلاق النار على الطلاب، الذي أدى إلى سقوط بعضهم قتلى وجرح آخرين، أثار غضب الشعب نظراً لروح المظاهرة السلمية ولتمسك الشرطة بحرفية القانون. كان من الطبيعي أن يثير عمل الشرطة هذا حفيظة بقية طلاب المدارس، لا سيما في طرابلس، فاضربوا وتظاهروا احتجاجاً على إطلاق النار على زملائهم. ولقد أبدى كل من الديوان الملكي والحكومة التي كان يرأسها بالوكالة منصور بن قدارة أسفهما لهذه الأحداث وأوفدت الحكومة لجنة وزارية إلى بنغازي للتحقيق والتهدئة.

في وسط هذا الجو المكفهر عاد الفكيني إلى طرابلس على وجه السرعة[٥٠] وأذاع بياناً على الشعب وعد فيه بالتحقيق في أمر إطلاق النار وفي معاقبة المسؤولين. وبالفعل قررت الحكومة إيقاف بعض ضباط البوليس المتهمين بالاعتداء على الطلبة وإحالتهم إلى القضاء للاقتصاص...".

أما سامي حكيم، الذي نبّهنا من قبل إلى تحامله على العهد الملكي في كافة كتاباته

---

٤٨ سنورد هذه المقتطفات حسب تاريخ صدور المؤلفات الواردة بها.

٤٩ مصدر سابق، ص ٣٥٧، ٣٥٨. ويلاحظ أن الطبعة العربية الأولى صدرت عام ١٩٦٦، وأن المؤلف خدوري قام بزيارة أخيرة لليبيا صيف عام ١٩٦٤ بعد الأحداث.

٥٠ لم يعد فكيني إلى ليبيا على وجه السرعة، وبقي في القاهرة حتى انتهاء مؤتمر القمة العربي، وعاد إلى طرابلس يوم ١٩/ ١، وكانت الأحداث قد بدأت في ١٣/ ١ وبلغت ذروة مأساويتها في ١٤/ ١.

الكثيـرة عنه، فقد خصص لأحداث الطلبة الفصل الثالث من كتابه "**هذه ليبيا**"[51] تحت عنوان "حـوادث يناير ١٩٦٤". ونـورد فيما يلي مقتطفات من هذا الفصل مذيلة بهوامش توضيحية من عندنا.

يقول سامي حكيم:

"حاولت الحكومات الليبية المنقرضة[52] أن تعزل الشـعب الليبي عن مجريات الأحداث في دنيا العرب، وسخرت كل طاقاتها للوصول إلى هذا الهدف البغيض، ولكنها لم تتقدم خطوة واحدة في هذا المضمار، فالشعوب لا يمكن أن تقهر مهما استبد الطغاة وتواصلوا وتآمروا..

وأزفت الفرصة السـانحة عندما لمس الشـعب الليبي تخلف من فرضوا أنفسهم على قيادته عن حضور مؤتمر القمة العربي بالقاهرة يوم ١٣/ ١/ ١٩٦٤ استخفافاً منهم بالقضايا العربية التي تقـرر مناقشـتها، وفي مقدمتها الموضـوع الرئيسي الخاص بتحويل اسرائيـل لمجرى نهر الأردن والنتائـج المترتبـة على هذا العمـل الصهيوني.. ورأى الملـك إدريس أن ينيب عنـه وليّ العهد، بالإضافة إلى رئيس الوزراء محي الدين فكيني، ورئيسي الشيوخ والنواب وغيرهم".

"حوادث ١٣ يناير..

ولكن شباب ليبيا رفض هذا الوضع وثار عليه، ورأى أن يتحدى السلطة الغاشمة تعبيراً عن حقيقة مشاعره واحساساته، ففي الساعات الأولى من صباح الاثنين الموافق ١٣/ ١/ ١٩٦٤، وهـو موعد اجتماع مؤتمر القمة، خرجت جموع الطلبة مـن جامعة بنغازي تؤيد المؤتمر وغاياته قابلتهـا مظاهرة مماثلـة في طرابلس، ومضت المظاهرتان، رغم طول المسـافة بينهما التي تفصل بـين عاصمتـي ليبيا، تهزان أرجاء البـلاد غبطة واستبشـاراً باللقاء العربي، وتضامنـاً وثيقاً مع فلسـطين الغاليـة، وغضباً وغيظاً وألماً ممن تخلفوا عنه، ولكن مـا كادت مظاهرة بنغازي تصل إلى ربع شارع الاستقلال، وبالتحديد أمام متجر يهودي اسمه (بدوسّا)،[53] حتى أوقفتها قوات البوليـس، وبالتحديد طالبـة منها الرجوع والعودة إلى الجامعة، فحدث اشـتباك كلامي تطوّر إلى اعتـداء بالهـراوات ومؤخّرة البنادق، مما اضطر الطلبة إلى العودة والاعتصام بمبنى الجامعة بعد أن أسفر الصدام عن جروح عميقة، جروح في الجسم يمكن علاجها، وجروح في القلب بقيت دفينة لم تستطع الأيام محو آثارها.

ولكن رجال الأمن لم يكتفوا بما فعلوه، بل اقتحموا حرم الجامعة ولاحقوا الطلبة داخله، حتى وصـل الأمـر إلى الاعتداء على أحد عمـداء الكليات[54] عندمـا أفهم القوة الغازيـة خطورة ما

٥١ مصدر سابق، ص ٧٣-٩٦.
٥٢ صدرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب عام ١٩٧٠ بعد سقوط العهد الملكي.
٥٣ هناك حشر متعمد لاسم هذا اليهودي، وذلك كي يوحي حكيم للقارئ بأن تدخّل الشرطة كان من أجل حماية ذلك المتجر وصاحبه.
٥٤ لم يرد هذا الخبر في أي من التقارير الواردة في المباحث السابقة، وفضلاً عن ذلك؛ فلم يذكر حكيم اسم هذا العميد.

تفعله، فازداد عدد الجرحى نتيجة لاعتداء البوليس وتحطيم زجاج مباني ومنشآت الجامعة".

"حوادث ١٤ يناير..

وفي صبـاح اليوم التالي، أي يوم ١٤ يناير، تجددت الأحداث عندما طوّق رجال الأمن الجامعة بحشـود ضخمة. فتجمع الطلبة داخل الكليات، وعقدوا مؤتمراً عاماً استنكروا فيه ما حدث، وقـرروا القيام بمظاهرة شـعبية مع الأهلين الذين انضموا إليها في ميدان ٩ أغسـطس المواجه للجامعـة، ولكن البوليس حوّل هذا الميدان إلى سـاحة قتـال، فأطلق النار على الجماهير الملتهبة الغاضبـة، ممـا اضطـر المتظاهرين إلى الـرد على ذلك بإشـعال النار في سـيارات المركـز الثقافي الأمريكي وشركة كوري الإيطالية.

استشهاد النقّاز والبيجو..

وفي نفس الوقت، كان طلبة المدرسـة الثانوية للبنين في مدينة بنغازي يسـيرون في طريق البركة هاتفين لفلسـطين العربية، فتصدت لهم قوات الأمـن التي ابتدعتها الملكية المنهارة لحمايتها من نقمـة الشـعب،[٥٥] والتحمـت مع الطلبة في شـجار دموي انتهـى بمطاردتهم لرجـال البوليس الذين حطموا أثاث المدرسة ومعاملها، ثم تطاير الرصاص بين صفوف الطلبة الذين استقبلوه بشـجاعة وبسـالة، فسـقط منهم الطالبان صالح مسـعود النقّاز وعلي الأمين البيجو، وأصيب مائة واثنا عشر طالباً بجروح بالغة.

مظاهرات في طرابلس..

أما في طرابلس فجرى اشـتباك دموي في الزاوية[٥٦] عندما انطلقت جموع الشـباب والطلبة نحو المدينة التي اسـتحالت إلى كتلة تجسـم فيها العداء السـافر ضد النظام القائم، وعبر المتظاهرون عن ثورتهم الجياشـة ضد الاسـتعمار وأعوانه، فأشـعلوا النيران في بعض المحال، فجاء اندلاع لهيبها نذيراً بالمصير الذي يحل لكل من يتصدى للشـعب وإرادته، فسـقط في سـاحة الشـهداء أربعة[٥٧] طلاب، كما حدث اشتباك آخر في مدينة الجميل أسفر عن قتل اثنين وجرح آخرين.

تشييع شهيدي بنغازي..

ولكن الشـعب الليبـي لن يهدأ، فعندما شـيع أهالي بنغازي جثمان الشـهيدين النقّـاز والبيجو في احتفـال مهيـب تلاطمـت فيه الجمـوع الزاخرة المتراصـة، تجلت المشـاعر الوطنية في أقوى مظاهرها، مما أجبر الطغاة السـفاحين على أن يحتموا بجحورهم، حتى إذا توجهت هذه الكتل الزاحفـة إلى ضريح شـيخ الشـهداء عمر المختـار؛ ألقيت كلـمات التأبين مـن المواطنين الذين هاجمـوا العهـد البائـد في صراحة لا تعـرف المواربة، ثم انتظـم الموكب بعد ذلـك من الضريح

---

٥٥ كأنه لا توجد "قوات للأمن" إلا في ليبيا الملكية، وكأنها هي التي ابتدعت فكرة هذه القوات.

٥٦ أحداث الزاوية لم تقم إلا يوم ٢٧/ ١/ ١٩٦٤ أي خلال فترة حكومة السيد محمود المنتصر الثانية، وسوف نتناولها في المجلد التالي.

٥٧ لم يثبت استشهاد سوى طالبين في الزاوية والجميل، وعلى أية حال، لم يورد المؤلف أسماء هؤلاء الشهداء.

إلى المصلّى في خطوات صامتة معبرة، صمم بعدها الشعب الأبي إلا أن يقطع مسافة تزيد على أربعة كيلومترات سيراً على الأقدام، تكريماً لشهدائه الأبرار.

بن حريز شهيد ثالث في بنغازي..

وفي ساحة الخلود انعقد المؤتمر الكبير الذي تعهد فيه المواطنون بأن يهبوا أرواحهم فداء لرسالة الشهداء، وتخليص الوطن من دنايا الطغاة الفاسدين، والالتفاف حول فلسطين لتخليصها من الصهيونيين، وتكرر العهد والميثاق كما تكرر التكريم للشهداء، عندما شيعت بنغازي شهيدها الثالث مفتاح بن حريز يوم ٢٥/ ١/ ١٩٦٤.[٥٨]

وما حدث في بنغازي حدث أيضاً في طرابلس، إذ التقت جموع الشعب في الزاوية لتشييع جثامين الشهداء الذين سقطوا صرعى برصاص قوات الأمن، وتعاقب الخطباء منددين بالحكم الفاسد، مؤكدين عروبة فلسطين، منادين بمحاكمة السفاحين.

تحقيق وعودة..

تم كل هذا ورئيس الوزراء موجود في القاهرة يشهد اجتماع مؤتمر القمة، ويتابع تطورات الموقف في قلق، ويصدر تعليماته بما يجب أن يتخذ، فأصدر وزير المعارف أحمد فؤاد شنيب أمراً بتعطيل الدراسة في جميع المعاهد اعتباراً من يوم ١٥/ ١/ ١٩٦٤، كما قرر مجلس الوزراء، الذي اجتمع برياسة منصور بن قداره، تشكيل لجنة وزارية مؤلفة من محمد كريكشي وزير الصناعة، وعلي نور الدين العنيزي وزير شؤون النفط، وأحمد فؤاد شنيب وزير المعارف، وحامد العبيدي وزير التخطيط،[٥٩] على أن تتوجه هذه اللجنة فوراً إلى بنغازي للتحقيق في أسباب الاعتداء على الطلبة..

المطالبة بوقف ٦ ضباط..

وفي هذه الأثناء وصل إلى العاصمة الليبية محي الدين فكيني عائداً من القاهرة،[٦٠] كما انتهت اللجنة الوزارية من مهمتها في بنغازي، وأثبتت في تقريرها أن الفريق محمود بوقويطين هو الذي أصدر الأمر بإطلاق الرصاص على الطلبة[٦١] وأن العقيد السنوسي الفزاني والعقيد عبدالونيس العبار والرئيس أحمد حسين والرئيس سليمان بو شعالة والرئيس سالم هدية هم الذين أشرفوا على عملية قتل الطلبة والتنكيل بهم..

٥٨ حدثت هذه الواقعة أثناء حكومة محمود المنتصر الثانية التي تشكلت يوم ٢٥/ ١/ ١٩٦٤.

٥٩ أسقط سامي حكيم اسم وزير الداخلية ونيس القذافي الذي كان ضمن أعضاء اللجنة الوزارية. ويلاحظ أيضاً أنه أسقط من سرده أن الوزير الكريكشي والمحافظ عبيد الله عامر شاركا في تشييع جنازتي الطالبين ممثلين للحكومة وأن الملك أرسل وكيل الديوان الملكي في بنغازي لتقديم تعازيه إلى أسرتي الطالبين القتيلين.

٦٠ عاد الدكتور فكيني إلى طرابلس من القاهرة مساء يوم ١٩/ ١/ ١٩٦٤.

٦١ لم يرد في أية وثيقة سابقة أن اللجنة الوزارية انتهت إلى أن الفريق بوقويطين هو الذي أصدر الأمر بإطلاق الرصاص على الطلبة. وفضلاً عن ذلك فقد شهدت مدينة بنغازي منذ عام ١٩٥١ العشرات من المظاهرات المماثلة، وكان بوقويطين خلال هذه السنوات يشغل منصب قائد عام قوة دفاع برقة، ولم يحدث أن أصدر مرة واحدة الأمر بإطلاق النار على المتظاهرين.. فما الذي يجعله يفعل ذلك هذه المرة؟!

تحقيقات النيابة العامة..

وفي هـذه الأثنـاء أيضـاً شرعـت الدوائر القضائيـة في بنغازي في إجـراء التحقيـق الذي تولاه عبد الغنـي كامل[٦٢] رئيس النيابة العامة، فسـار به على وجهه الصحيح، وتكشـفت المسـؤولية الجنائية لكل من:

١- الرئيس أحمد حسين أحمد

٢- العقيد السنوسي الفزاني

٣- الرئيس سالم عبد الواحد هدية

٤- رئيس العرفاء محمد بالقاسم

واستلزم التحقيق طلب إيقاف كل من:

١- العقيد سنوسي الفزاني، قائد القوة المتحركة.

٢- سليمان بو شعالة، ضابط بقسم المرور.

٣- عبد الونيس العبار، حكمدار بنغازي.

٤- أحمد حسين، رئيس مركز البركة.

٥- سالم هدية، ضابط بمركز البركة.

المطالبة بوقف ضباط..

وفي ضـوء ذلـك أرسـل النائـب العام المنتدب "سـليمان توميّة"، بنـاءً على طلب رئيـس النيابة عبد الغنـي كامـل، خطاباً إلى وزير الداخلية بتاريخ ١٩ / ١/ ١٩٦٤[٦٣] رقم و ع/ - و ن ع- ١ - يطلب فيه إصدار الأمر بوقف الضباط السابق ذكرهم".

ثم أورد سامي حكيم تحت عنوان "تقرير الاتهام":[٦٤]

"ثـم صدر تقرير الاتهام في قضية المظاهرات وما ترتّب عليها من قتل وسـفك دماء. وجاء فيه ما نصه:

تتهم النيابة العامة:

١- الرئيس أول أحمد حسين أحمد

٢- العقيد السنوسي الفزاني

---

٦٢ مصري الجنسية.

٦٣ بالفعل صدر في اليوم ذاته قرار من الحكومة الليبية (وزارة الداخلية) بإيقاف الضباط الخمسة المذكورين عن عملهم.

٦٤ "هذه ليبيا"، مصدر سابق، ص ٨٤-٩٣.

٣- الرئيس سالم عبد الواحد هدية

٤- رئيس العرفاء محمد بالقاسم

"لأنهم في يوم ١٤/ ١/ ١٩٦٤ بناحيتي مركز البركة والرئيسي، بمدينة بنغازي محافظة بنغازي:

أولاً: المتهم الأول: (١) قتل عمداً بدون سبق إصرار ولا ترصد، المجني عليه صالح مسعود النقّاز بأن أطلق عليه عياراً نارياً من سلاح "مدفع رشاش" قاصداً من ذلك قتله، فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته. (٢) شرع في قتل المجني عليه إبراهيم فتحي عميش عمداً بدون سبق إصرار ولا ترصد، بأن أطلق عليه عياراً نارياً من سلاح مدفع رشاش قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي، وأوقف إثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه، وهو إسعاف المجني عليه بالعلاج. (٣) اشترك مع مجهولين من رجال البوليس في الشروع في قتل المجني عليهم محمد علي الزاوي والمهدي مفتاح الورفلي ويوسف صالح العقوري والغماري بوشناف حسن، عمداً بدون سبق إصرار ولا ترصد، وذلك بطريق التحريض والمساعدة، بأن حرضهم على إطلاق النار، وشدّ من أزرهم أثناء تواجده معهم، فوقعت الجريمة بناءً على ذلك التحريض وتلك المساعدة، وأوقف إثرها لسبب لا دخل لإرادته فيه، وهو إسعاف المجني عليهم بالعلاج.

ثانياً: المتهم الثاني: استعمل العنف ضد المجني عليه محمد بالقاسم مخلوف، بأن ضربه فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي وذلك أثناء ممارسته وظيفته.

ثالثاً: المتهم الثالث: استعمل العنف ضد المجني عليهم: أحمد يوسف الأثرم ونصر محمد الطرابلسي وعبد الله علي أزواوه ومحمد عمر الزاوي وأحمد مفتاح بورويس بأن ضربهم فأحدث بهم الإصابات المبينة بالتقارير الطبية وذلك أثناء ممارسته وظيفته.

المتهم الرابع: استعمل العنف ضد المجني عليهم خليل محمد الكوافي ورجب سالم هليس ومحمد عبد السلام الصادق، بأن ضربهم فأحدث بهم الإصابات المبينة بالتقارير الطبية، وذلك أثناء ممارسته وظيفته.

بناء عليه

"يكون المتهم الأول قد ارتكب الجناية المنصوص عليها في المواد ٥٩/ ١ و٦٠ و١٠٠ أولاً وثانياً ١٠١ و٣٧٣/ ١ من قانون العقوبات.

"ويكون باقي المتهمين قد ارتكبوا الجنحة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات".

لذلك

"تطلب النيابة العامة من غرفة الاتهام بمحكمة بنغازي الابتدائية المدنية إحالة المتهمين في هذه القضية إلى محكمة جنايات بنغازي لمحاكمتهم طبقاً للمواد سالفة الذكر.

"ومرفق مع هذا قائمة بأسماء شهود الإثبات:

"الشاهد الأول: حسن حسين البرغثي ١٩ سنة، موظف بالمنافع العامة، مقيم بشارع البزّار، بنغازي.

"يشهد بأنه في يوم ١٤ يناير، بعد انصرافه من عمله، مر بميدان المنافع العامة، وعند وصوله إلى مستشفى الأدفنتست شاهد جموعاً من المتظاهرين. تقدم أحدهم إلى الضابط أحمد حسين المتهم الأول، الذي كان على رأس قوة مسلحة من رجال البوليس تقف في هذا الميدان، وطلب منه أن يسمح للمتظاهرين بمواصلة السير في مظاهرة سلمية، إلا أن هذا الضابط لم يوافق وهددهم بالضرب، ثم أخذ المتظاهرون والبوليس يتبادلون الضرب بالحجارة، وأطلق البوليس النار في الهواء، ثم صوبوا رصاصهم نحو المتظاهرين، وشاهد على أثر ذلك المجني عليه صالح مسعود النقّاز يسقط على الأرض مصاباً في صدره، وأنه اشترك مع الشاهد الثاني في إسعافه.

"الشاهد الثاني: أحمد الرعيض - ٢١ سنة، موظف بشركة إسو المقيم بشارع سيدي رافع بسيدي حسين، بنغازي.

"يشهد بأنه كان واقفاً مع الشاهدين الأول والثالث أمام مستشفى الأدفنتست، وكانت هناك مجموعة من الجنود وعلى رأسهم أحد الضباط شاهرين أسلحتهم، وحذرهم هذا الضابط [أي حذر الشهود الثلاثة] من السير في الطريق، فوقفوا في مكانهم، وطلبوا منه أن يسمح لهم بالاشتراك في مظاهرة سلمية، إلا أنه رفض، وعندئذ أخذ رجال البوليس في قذف المتظاهرين بالحجارة، الذين تقهقروا، وشاهد أحد الطلبة مصاباً في وجهه فأدخله إلى المستشفى، وعند خروجه من المستشفى أمام مدخلها شاهد المجني عليه صالح مسعود النقّاز مختبئاً وراء شجرة في الحديقة العامة الواقعة بميدان المنافع العامة، ولما حاول الفرار من مكمنه أصابته طلقة نارية في صدره، ولم يكن هناك من يطلق النار في هذا الوقت سوى الضابط الذي كان على رأس القوة، والذي كان يطلق الرصاص من مدفع رشاش بيده.

"الشاهد الثالث: أحمد صالح الإمام: ٢٠ سنة موظف بشركة أسو مقيم بحي السكابلي ببنغازي.

"يشهد بأنه أثناء مروره أمام مستشفى الأدفنتست مع آخرين اعترضهم البوليس بقيادة ضابط مركز البركة الذي أمرهم بالتفرق وهددهم بإطلاق النار من مدفع رشاش كان يحمله، ثم شاهده يطلق فعلاً النار، وأصيب أحد الطلبة في يده، فأسعفه هذا الشاهد نقلاً إلى مستشفى

الأدفنتســت بمعاونة الشـاهد الثاني، وعند خروجهما من المستشفى وقفا أمامه فشاهدا المجني عليـه صالح مسـعود النقّاز يختبئ خلف شـجرة في الحديقة الواقعة بميـدان المنافع العامة، ولما حـاول الفـرار من خلفهما أصابته طلقة نارية في صدره من الضابط الذي كان على رأس القوة، فسقط على الأرض، وتقدم هو والشاهد الأول نحوه يحاولان إسعافه نقلاً إلى المستشفى.

"الشـاهد الرابع: علي إبراهيم كانون ٤٩ سـنة، صاحب جراج ماجسـتيك شـارع البركة مقيم ببنغازي.

"يشهد بأنه شاهد مظاهرة من الطلبة متجهين إلى المدرسة الثانوية بعد الاعتداء عليها من قوات البوليس، وكان غرض الطلبة من الذهاب إلى المدرسـة لاسـتلام أدواتهم الدراسية ودراجاتهم التي تركوها بها، فمنعهم الضابط أحمد حسين المتهم الأول والقوة التي معه من تحقيق غرضهم، وتراشـقوا معهم بالحجـارة، إلا أن رجال القوة ردوا عليهم بإطـلاق النار، فأصيب الكثير من الطلبة، وأنه سمع بعد ذلك بقتل المجني عليهما صالح مسعود النقّاز وعلي الأمين البيجو.

"الشاهد الخامس: فتحي سليمان جعوده: ٢٨ سنة وكيل وزارة الأشغال والمواصلات للشؤون الفنية، مقيم ببنغازي.

"يشـهد بأنـه كان يطل مـن مكتبه بمبنى المنافع العامـة الذي يشرف على ميـدان المنافع العامة، فشاهد قوة من البوليس على رأسها الضابط أحمد حسين المتهم الأول يشتت المتظاهرين الذين كانوا يهتفون "فلسطين عربية" وأن هذه القوة كانت تطلق النار من أسلحتها، ولم يكن إطلاق الرصـاص لمجـرد الإرهاب وإنـما كان موجهاً للمتظاهرين، وشـاهد الكثيرين مـن الطلبة قد أصيبوا برصاصها وسقط أحدهم في الأرض مصاباً.

"الشاهد السادس: طه الشريف بن عامر: ٢٧ سنة مدير الأشغال، فرع برقة، مقيم ببنغازي.

"يشـهد بأنه بينما كان بمكتبه بمبنى إدارة الأشـغال العامة شـاهد رجال البوليس وعلى رأسهم المتهم الأول يطلقون النار على جموع المتظاهرين بقصد تشـتيتهم، فأصيب البعض منهم نتيجة إطلاق النار.

"الشاهد السابع: إبراهيم فتحي عميش: ١٣ سنة طالب بالمدرسة الإعدادية، مقيم بشارع عبد الله باله ببنغازي.

"يشهد بأنه بينما كان يقف بجوار مستشفى الأدفنتست صوب إليه الضابط أحمد حسين الدرسي المتهم الأول مدفعاً رشاشاً أصابه في بطنه.

"الشاهد الثامن: إبراهيم محمد إبراهيم منينه ٤٣ سنة، موظف بالمنافع العامة مقيم ببنغازي.

"يشـهد بأن البوليس كان يحاصر مجموعة من الطلبة بالقـرب من ميدان المنافع العامة، وكانت القوة برئاسـة الضابط أحمد حسين المتهم الأول، الذي كان يحمل مدفعاً رشاشاً يطلق النار منه

ويأمـر جنوده أيضاً بإطلاق النار على جموع المتظاهرين بميدان المنافع العامة، وأنه شـاهد أحد المتظاهرين قد أصيب في ظهره.

"الشاهد التاسع: محمد علي الزاوي: ١٧ سنة بمدرسة النهضة الإعدادية مقيم ببنغازي.

"يشـهد بأنه بينما كان يسير بشارع هايتي أصابته رصاصة من الخلف، ولما التفت وجد مجموعة من رجال البوليس تطلق النار، وإن أصابته كانت من إحدى الطلقات.

"الشـاهد العـاشر: المهـدي مفتـاح الورفـلي: ٢٢ سـنة، موظف بمصلحـة النقل الـبري مقيم بالبركة.

"يشـهد بأنه أثناء مروره بالميدان المجاور للمنافع العامة أصيب بطلق ناري بذراعه اليمنى من رجـال البوليـس الذين كانـوا يطلقون النار بكثـرة، وكان من بينهم المتهم الأول أحمد حسـين الذي كان يحمل بندقية رشاشة.

"الشـاهد الحادي عشر: يوسـف صالح العقوري ٢٣ سـنة، طالب بمدرسـة التجارة الثانوية ببنغازي.

"يشـهد بأنه أثناء وجوده أمام مستشـفى الأدفنتست شـاهد مجموعة من رجال البوليس تطلق النار من أسلحتها فأصيب في ساقه.

"الشـاهد الثـاني عـشر: الغماري بوشـناف حسـن ٢٠ سـنة، موظف بالأشـغال العامـة مقيم بالصابري ببنغازي.

"يشـهد بأنه عند انصرافه من عمله شـاهد الطلبة والبوليس يتراشقون بالحجارة، وكان بعض رجال البوليس يستعمل الأسلحة، فأصابه طلق ناري تسبب عنه كسر في ذراعه اليمنى.

ويضيف سامي حكيم:

"وإذا كان تقريـر الاتهـام لم يحـدد ضبـاط البوليس الذين قتلوا الشـهيدين عـلي الأمين البيجو ومفتـاح عـلي النقّاز (بـن حسـونة) إلا أن التحقيقات التي أجراها الأسـتاذ عبـد الغني كامل أوضحـت بـأن هؤلاء الضباط الذين يرأسـهم أحمد حسـين قتلوا هذيـن الطالبين، كما شرعوا في قتـل كل مـن محمد علي الزاوي والمهدي علي الورفلي ويوسـف صالـح العقوري والغماري بوشناف حسن وطاهر فتح الله محمد ويعقوب أصبيح الدايخ وميلاد بالنور عبد الصمد وسالم محمود بوشريدة ومحمد سـالم رجب السـلاك وفوزي عبد الحميد وعبد الله هاشم محمد ومحمد عبد السلام خليل وخليفه حسين مانع".

كما أن الضباط المتهمين اسـتعملوا العنف أثناء ممارسـة وظيفتهم، بأن ضربوا المجني عليهم: محمـد عثـمان العربي وعمر يوسـف الأثرم ومحمد القصير ومحمد جبريـل محمد وعوض مختار القزيـري وعثـمان مصطفـى بسـيكري وعبد الله عـلي الضراط وعبـد الله طلوبـة ومحمد أحمد خليفـة ومحمـود أحمد العمامي وإبراهيم سـالم الزياني وتميم رجب عصـمان ورؤوف محمد علي

مفراكس ومحمد عبد الجواد عثمان والزروق محمد أبو بكر ومفتاح طاهر بركات وفوزي محمد طلوبه وجمال أحمد المنقوش وخليل محمد إبراهيم وعبد الرحمن زكريا حسن وإبراهيم رياض زكريا ومحمد علي بن سعود ومبروك عبد السلام بو شعالة وخليل على المنقوش وإبراهيم بو زيد الفقي وعبد الفتاح السنوسي الغرياني ومحمد مصطفى بو قرين وخليفة محمد النعاس ومصطفى بريك زقوقو وعلي عبد الله بوعود وحسن جبريل الكبتي وسالم عبد الله الفلاح وسعد إبراهيم خليفة وأرحومة عبد السلام بالروين وفرج أحمد رشيد ومفتاح أحمد رشيد ومصطفى محمد الشركسي ومحمد علي بن حريز وفتحي محمد صالح وسالم سالم هليس ومحمد زايد إبراهيم وعبد الله الصالحين النيهوم وأسعد أنور مخلوف ورفيق عبد الله مخلوف ومصطفى محمد بالروين وعبد الفتاح عبد الرازق بن علي وصالح مفتاح بودجاجة ومنصور رمضان العدولي وعلي عبد السلام الفيتوري ومحمد عوض العنيزي وعلي مصطفى الغويل وسعد يوسف المقريف ومحمد حسن العربي ومحمد إبراهيم حموده وأحمد عمر الورفلي وجمعة إدريس محمد ومحمد بالقاسم مخلوف ومحمد عبد الهادي القمودي وعبد السلام سعد بودجاجة ونيس على الغويل وعبد السلام علي الجحاوي وسعيد عبد الفتاح البوري ومنصور السنوسي الأوجلي وسالم عبد السلام البوري وسليمان محمد منصور ووهبي دريزه وعلي عبد الحميد الرقيق وإبراهيم محمد التاجوري وحافظ أمين رضوان ومحمود عبد الكريم محمد وعادل عبد العال حسن ومحمد علي أبو العلا وأحمد إسماعيل عبد النبي وسالم عبدالجواد فرج وفتح الله عبد الجواد فرج ومنصور محمد بو حجر ومنصور خليفة العمامي وبو بكر فرج ساسي وإبراهيم عبد الحميد عبد الله وشمس الدين عوض الجهمي ومحمد علي بورويس وفوزي علي الضراط ومحمد إسماعيل الوحيشي وعمر علي دبوب ويوسف عمر مختار".

كما تناول سامي حكيم هذه الأحداث في كتابه "**حقيقة ليبيا**" حيث أورد به:[٦٥]

"ولما عقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في يناير ١٩٦٤، اعتذر الملك إدريس عن حضور الاجتماع، وأناب عنه الأمير حسن الرضا وليّ العهد والدكتور محي الدين الفكيني وعبد الحميد العبار رئيس الشيوخ ومفتاح عريقيب رئيس النواب، ورأى [وأبى] الشعب الليبي - رغم ما بذله الدكتور فكيني من جهود جبارة صادقة في المؤتمر - إلا أن يعبر عن حقيقة مشاعره نحو المؤتمر العتيد، فسارت طوائف الطلبة ببنغازي في مظاهرات صاخبة انطلقت نداءاتها تأييداً لفلسطين".

"الانتقام من الحكومة:

وهنا أحس محمود بوقويطين بأن الفرصة قد سنحت أمامه للانتقام من الحكومة، فأصدر تعليماته إلى رجال البوليس بالتصدي للطلبة ومنعهم من التظاهر، فاقتحم هؤلاء برياسة

٦٥ مصدر سابق، ص ٣٠٥-٣٠٧.

الضابـط أحمد حسـين الـدرسي المدرسـة الثانوية ببنغـازي، وأطلقـوا الرصاص عـلى طلبتها، فقتلـوا منهـم ثلاثة وجرحـوا عديدين، فهاج الشـعب ومـاج، واعتدى على مراكـز الشرطة، ولما سرى النبـأ إلى طرابلس تضامـن طلبتها مع زملائهـم في برقة، وكان جـراء هذا التضامن أن فقـد بوقويطـين ورجاله صوابهم، فضربوا شـمالاً ويميناً بغير حسـاب، ثـم اندسّ عدد من رجـال المباحث بين صفوف المتظاهرين الثائرين ضد القوة الباطشـة، فاسـتغل بوقويطين هذا التدبـير، ليوحـي للجهات المسـؤولة بأن هذا الاتجـاه الخطير جاء مع الحكومـة القائمة، فرأى بعـض الوزراء وهم ونيس القذافي وأحمد فؤاد شـنيب والدكتور علي نور الدين العنيزي، أمام هـذا التدبير أن تقدم الحكومة اسـتقالتها، ولكن منصور بن قـداره رئيس الوزراء بالنيابة أصرّ عـلى بقاء الحكومة ريثما يعود الدكتور فكيني من القاهرة، وأخذ مجلس الوزراء قراراً بتشـكيل لجنة وزارية للسفر فوراً إلى بنغازي للتحقيق في ماهية الحوادث التي جرت هناك.

وفي الوقـت الـذي انتهت فيه هذه اللجنة برياسـة محمد الكريكشي، وأثبتـت في تقريرها الذي رفعته إلى مجلس الوزراء الحقائق السـابقة، عـاد الدكتور فكيني إلى طرابلس، فقررت الحكومة إيقاف بعض ضباط البوليس الذين اعتدوا على الطلبة وتقديمهم للمحاكمة، كما طالبت بإقالة محمود بوقويطين من منصبه".[٦٦]

أمـا المقتطف التالي فهو من رسـالة عقيل بربار لنيل شـهادة الماجسـتير في التاريخ من جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة. يقول بشأن هذه الأحداث:[٦٧]

"إن أكثـر المظاهرات صخباً هي تلك التي وقعت في يناير وسـبتمبر ١٩٦٤. والسـبب المباشر لمظاهـرات يناير/ كانـون الثاني هو رفض الملك إدريس المشـاركة في القمـة العربية التي كانت سـتعقد في القاهـرة. جاءت الدعوة للمؤتمر من الرئيس عبد النـاصر لبحث ما كانت إسرائيل تعتزم القيام به من تحويل مياه نهر الأردن. وقد أعلن الملك أنه سـوف يقوم بإرسـال وفد يمثله إلى المؤتمر.

"خرج الطلاب، الذين كانوا في حالة غضب بسـبب رفض الحكومة المسـتمر الموافقة على قيام اتحاد للطلبة، إلى الشوارع يهتفون تأييداً للمؤتمر. وشارك في هذه المظاهرات طلاب من الجامعة ومن المدارس الثانوية".

"ولأن السبب الرئيسي للمظاهرات هو قرار الملك الشخصي بعدم حضور المؤتمر[٦٨] فقد نظرت السـلطات إلى هـذه المظاهـرات على أنها تعبير عن عـدم الولاء للملك ولنظـام الحكم.[٦٩] وقد

٦٦ لا يخفى على القارئ ما في هذه الفقرات والمقتطفات من مبالغة وتهويل وغياب عن الموضوعية والدقة وتحامل على النظام الملكي.

٦٧ الرسـالة غير منشـورة وعنوانها: "*Political Change in Libya: A Study in the Decline of the Traditional Ruling Elite*" (Washington D.C.: Georgetown University Graduate School, MA thesis, 1974), pp. 117-19.

٦٨ لا يوجد فيما أوردناه ما يدل على أن أسباب المظاهرات هو قرار الملك بعدم الحضور.

٦٩ من الواضح أنه استنتاج مبالغ فيه ولا يوجد ما يسنده وهو مؤسس على مقدمة خاطئة.

دعت الحكومة[٧٠] "القوة المتحركة" لإخلاء الشـوارع من المتظاهرين. دخلت الشرطة المدرسـة الثانوية الرئيسية في بنغازي، وأطلقت النار على عدد من الطلبة. وقد قتل عدد آخر من الطلبة داخل عدد من المدارس الأخرى.[٧١] وبلغ عدد القتلى وفقاً للبيانات الرسمية (١١) شخصاً.[٧٢] وقد جرى اعتقال عدد من الطلبة وتم طرد عدد آخر منهم من الدراسة".[٧٣]

الإشـارة الأخـرى للأحـداث وردت فـي رسـالة الدكتوراه لصلاح الدين سـالم حسـن (السوري) على النحو التالي:[٧٤]

"في يـوم ١٣/ ١/ ١٩٦٤ خرجت مظاهرة طلابية في بنغازي مؤيدة للحكومة بمناسـبة انعقاد مؤتمر القمة العربية الأول بالقاهرة. تم التصدي للمظاهرة من قبل الشرطة بقسـوة. نجم عن ذلـك اجتياح الشرطة لأول مرة مباني المـدارس الثانوية والعليا وقتل عدد من الطلاب. جرى إيقـاف عـدد من ضبـاط الشرطة عن العمل في انتظـار تقديمهم إلى المحاكمـة. عاد فكيني من القاهرة بعد انتهاء اجتماعات القمة، وألقى بياناً معدّاً جيداً، وعبّر من خلاله عن أسفه الشديد لوقوع الحوادث، وأعاد تأكيد موقف حكومته بضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الجناة، وناشد الطلبة والمواطنين بالتزام الهدوء وضبط النفس".

وأورد جـون رايـت John Wright في كتابـه *Libya: A Modern History* بشـأن أحداث الطلبة ما يلي:[٧٥]

"في الوقـت الذي زوّد اكتشـاف النفط الليبيّين بأسـباب لتحقيق وحدتهـم الوطنية، فإنه خلق تعقيـدات في العلاقـات الاجتماعية داخليـاً، وكذلك في علاقات ليبيـا الخارجية، وقد ظهرت هذه التعقيدات بشكل عنيف ولأول مرة عام ١٩٦٤".

"ففي نهاية يناير/ كانون الثاني خرج الطلاب إلى الشـوارع بمدينة بنغازي للتعبير عن تأييدهم لاجتماع الدول العربية بالقاهرة الذي كان يبحث اتخاذ إجراءات ضد ما كانت إسرائيل تعتزمه بتحويل مجرى نهر الأردن".

"لقد قتل وجرح عدد غير معروف من الطلبة عندما طلب من قوة دفاع برقة إخلاء الشوارع من المتظاهرين. وكالعادة، فلم يكن هناك بيان رسمي من الحكومة. ولعبت الإشاعات أسوأ أدوارها، ولم يكن بمقدور صحيفة "**سيرينايكا ويكلي نيوز**" أن تورد في تقريرها أكثر من أن "عدداً" من الشباب قتلوا في الأحداث. وفي طرابلس توجّه المتظاهرون إلى مقر رئيس الوزراء

٧٠ تعبير "الحكومة" هنا غير دقيق.

٧١ مرة أخرى هذه العبارة غير صحيحة بالمرة.

٧٢ لم يشر بربار إلى مصدر هذه المعلومة، فالمعروف أنه لم يصدر عن السلطات بيان رسمي بشأن عدد القتلى.

٧٣ هذه المعلومة غير صحيحة بالمرة.

٧٤ مصدر سابق، ص ٣٧٠، ٣٧١.

٧٥ مصدر سابق، ص ٩٨.

الذي خاطبهم بعيون دامعة معبّراً عن حزنه وأسفه العميقين لأحداث بنغازي، ثم قام فور ذلك بتقديم استقالته".

أمـا نيكولاي. إيليتش بروشـين مؤلف كتاب "**تاريخ ليبيا: من نهاية القرن التاسـع عشـر حتى عام ١٩٦٩**"[٧٦] فقد أورد بشأن هذه الأحداث ما يلي:

"وبمناسبة إطلاق النار في بنغازي على مظاهرة للطلاب الذين خرجوا (في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤) تأييداً للشـعب الفلسـطيني ومؤتمر القمة العـربي الأول في القاهرة؛ قام وفد من ممثلي الأوسـاط الاجتماعيـة ومجموعة من أعضاء البرلمـان بزيارة الملك والحكومة، وطالبوا بتسـوية الوضع في البلاد، وبتصفية القواعد الأجنبية.[٧٧] وقد انصب سخط الشعب الليبي على مسلك السـلطات البوليسـية في بنغـازي في المظاهرات التي انطلقت في أكبر مـدن البلاد متخذة طابع الاحتجاج ضد النظام الملكي".

وجـاء فـي كتـاب دي كانـدول "**الملك إدريـس عاهل ليبيـا: حياته وعصـره**" المقتطف التالي:

"في ينايـر ١٩٦٤ لم يتمكـن الملـك إدريـس من حضور مؤتمـر القمة العربي بالقاهرة لأسـباب صحيـة، وتقـرر أن ينـوب عنه كل مـن وليّ العهد وفكينـي. وفي نفس الفترة اندلعـت في ليبيا مظاهـرات طلابيـة مواليـة للرئيس عبد النـاصر، عزاها كثير مـن الليبيّـين إلى وجود تحريض مـصري. وكان الملـك في طرابلـس وقتـذاك، فتجمع المتظاهـرون خارج القـصر وهم يهتفون بشـعارات تمجد عبـد الناصر، فيما تعبر عن العـداء تجاه الملك إدريس. كـما وقعت مصادمات مع الشرطة جرح خلالها عدد من الطلبة المتظاهرين. واعتبر رئيس الوزراء مقصراً لأنه لم يكن حازمـاً بما فيه الكفايـة لمواجهة مثل ذلك التهديد الخطير للأمن العـام، بل إن بعض تصريحاته خلال الأزمة بدت تنم عن الخنوع لتأثير الجمهورية العربية المتحدة".[٧٨]

أما مذكرات محمد عثمان الصيد فقد تعرّضت لهذه الأحداث تحت عنوان "إقالة حكومة محـي الديـن فكينـي". ومن المعروف أن الصيـد كان من خصوم فكيني السياسـيين، وهو ما يوجـب أخذه بعين الاعتبار عند قراءة المقتطفات التالية من تلك المذكرات[٧٩] (الهوامش من عندنا وليست واردة بالمذكرات):

"في ينايـر عـام ١٩٦٤ عقد مؤتمر قمة عـربي في القاهرة بدعوى من الرئيـس جمال عبد الناصر

٧٦ ترجمة وتقديم عماد حاتم (دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١) ص ٥٠٩. الكتاب مترجم عن الروسية ومؤلفه ذو توجهات شيوعية.

٧٧ هـذا هـو المرجع الوحيد الذي زعم أن وفد مواطني بنغازي والوفـد البرلماني اللذين قابلا الملك بعد الأحداث قدما له مطلباً يتعلق بتصفية القواعد الأجنبية.

٧٨ مصدر سابق، ص ١٣١.

٧٩ مصدر سابق ٢٧٦، ٢٧٧.

لبحث قضية فلسطين، فاعتذر الملك إدريس السنوسي عن حضور المؤتمر، وأوفد وليّ العهد لتمثيله، ورافقه رئيس الحكومة، وأرسل الملك برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر يعلن فيها أن ليبيا ستلتزم حرفياً بقرارات القمة.[٨٠]

وأثناء غياب محي الدين فكيني لحضور أشغال [أعمال] المؤتمر، قام طلاب الجامعة بمظاهرة تأييد لقمة القاهرة وللقضية الفلسطينية، وخلال المظاهرات رفعوا شعارات تطالب بقيام اتحاد لطلاب الجامعة. كان الطلاب بدأوا مطالبتهم بقيام الاتحاد خلال فترة رئاستي للحكومة، لكنهم طالبوا أن يضم الاتحاد طلاب المدارس الثانوية، فاعترضنا على ذلك، وكان جوابنا أن يقتصر الاتحاد على طلاب الجامعة فقط.

كان محي الدين فكيني قد ترك مسؤولية رئاسة الحكومة بالنيابة لصهره قدارة، وكان ونيس القذافي وزيراً للداخلية، وحكى لي ونيس القذافي فيما بعد أن سلطات الأمن حين أبلغته بموضوع المظاهرة، اتصل بدوره بمنصور قداره وطلب منه أن يبين له كيف يتصرف رجال الأمن مع مظاهرات الطلاب، بعد أن تحولت المظاهرات إلى أعمال شغب. وكان جواب منصور قداره هو انتظار عودة محي الدين فكيني. وألحّ ونيس القذافي على ضرورة اتخاذ اجراء حتى لا يقع صدام بين الطلبة والشرطة، وذلك بالتفاوض مع الطلبة، لكن رد قداره كان دائماً هو انتظار عودة محي الدين فكيني.[٨١]

اتصل قداره بفكيني في القاهرة يطلب منه توجيهاته حول كيفية التعامل مع مظاهرات الطلاب، فكان جوابه أنه سيعود قريباً.[٨٢] في غضون ذلك انفلتت الأمور ووقع صدام بين الشرطة والطلبة، واضطرت الشرطة لإطلاق النار[٨٣] وقتل ثلاثة طلاب وجرح عدد من رجال الشرطة.

بعد عودة محي الدين فكيني، وبدل أن يعالج الموضوع مع مدير الجامعة والطلبة ويتفاوض معهم لإيجاد حل سياسي يرضي الجميع،[٨٤] فعل عكس ذلك. فقد قامت مظاهرة طلابية في طرابلس تأييداً لطلبة الجامعة، ونظراً لاندفاع فكيني وعدم رزانته، ألقى خطاباً حماسياً أمام المظاهرة، قال فيه إنه سيعاقب ضباط الشرطة الذين أطلقوا النار على الطلاب، ووصفهم بأنهم مجرمون.

كان رأي الفريق محمود بوقويطين مدير الأمن أن الحكومة هي التي لم تبادر إلى اتخاذ أي قرار

٨٠ للأسف، فلم يلق موضوع هذه البرقية التي أرسلها الملك إلى عبد الناصر الاهتمام المناسب من قبل الذين كتبوا عن مشاركة المملكة الليبية في تلك القمة العربية.

٨١ إذا صح ما نسبه الصيد إلى وزير الداخلية ونيس القذافي خلال الأحداث فإن ذلك يلقى بعض الضوء الذي يساعد على فهم الارتباك والتردّد الذي طبع أداء الحكومة والأجهزة في الأيام الأولى للأحداث.

٨٢ لا ندري من أين حصل الصيد على هذه المعلومة التي يتضح منها أنه يقصد الإساءة إلى فكيني.

٨٣ واضح من المباحث السابقة أن الشرطة لم تكن مضطرة لإطلاق النار على المتظاهرين.

٨٤ لا يخفى أن هذا الاقتراح غير واقعي، بل يمكن وصفه بالسذاجة السياسية.

مناسب لأن المظاهرات دامت أسبوعاً ولم تتدخّل الشرطة.[٨٥]

ولكن حينما شرع الطلاب في رشق قوات الأمن بالحجارة اضطرت للتدخّل، وبعد أن سمع الفريق بوقويطين خطاب محي الدين فكيني قابل الملك وشرح له ما حدث. وكان رأيه أن الحكومة هي المسؤولة لأنها أهملت الأمر ولم تعره أي اهتمام إلى أن وصل إلى ما وصل إليه".[٨٦]

أما مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق (١٩٥٤-١٩٥٧) فقد أشار إلى هذه الأحداث في مذكراته بالعبارات التالية:

"دعا الرئيس جمال عبد الناصر الملوك والرؤساء العرب إلى قمة عربية تعقد في القاهرة في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤ لمعالجة الأزمة الخطيرة الناتجة عن تهديد إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، ولما كان الملك إدريس موجوداً في طرابلس في ذلك الوقت، وكان بطبيعته يكره الأسفار الطويلة والاجتماعات السياسية الكبيرة، فقد أناب عنه كلاً من وليّ العهد ورئيس الوزراء لتمثيله في قمة القاهرة.

وكالعادة فإن الإعلام المصري، وخصوصاً "صوت العرب"، قد زاد من شحناته لتعبئة الجماهير العربية لتظهر تأييدها لمؤتمر القمة وقراراته، فقامت مظاهرة طلابية كبيرة في بنغازي تجاوباً مع "صوت العرب"، واشتملت هتافات المظاهرات على بعض الشتائم للملك أساءت تفسير غيابه عن المؤتمر، وأسرعت قوات الأمن لتفريق المظاهرات، واستعملت كثيراً من العنف دون مبرر نتج عنه مصرع ثلاثة من الطلبة وجرح عدد كبير آخر منهم، وانتشر خبر مظاهرات بنغازي انتشار النار في الهشيم، فقامت مظاهرة صاخبة في طرابلس احتجاجاً على العنف الذي استعمل في معالجة مظاهرة بنغازي، مطالبة بمعاقبة رجال الشرطة المسؤولين عن استعمال القوة ضد المتظاهرين".

واستمرت المظاهرات لعدة أيام حتى رجع رئيس الوزراء من قمة القاهرة، فسارت المظاهرات إلى مبنى رئاسة الوزراء، وخرج فكيني وخطب في المتظاهرين، ثم أسرع إلى الملك وطلب منه إقالة الفريق محمود بوقويطين (قائد قوات الشرطة) باعتباره المسؤول الأول عن حوادث بنغازي الدامية".[٨٧]

ثم عاد السيد بن حليم إلى تناول هذه الأحداث في كتابه **"ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"** وقد جاء فيه:

---

٨٥ هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق وفقاً لما ورد بالوثائق البريطانية والأمريكية.

٨٦ ما الذي كان بمقدور الحكومة أن تفعله أكثر مما فعلت؟ أليس الفريق بوقويطين هو المسؤول الأول والمباشر عن القضايا الأمنية في البلاد؟ على أية حال فإننا نستبعد أن يكون هذا الكلام قد صدر من الفريق بوقويطين، ولا يعدو أن يكون أحد تلفيقات الصيد الكثيرة.

٨٧ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ١٣٧، ١٣٨.

"غير أن (كعب أشيل) [أخيل] أو العثرة الكبرى التي اصطدم بها فكيني وأدت تداعياتها إلى سقوط وزارته جاءت كمتابعة لاجتماع قمة عربية عقدت في أوائل ١٣/ ١/ ١٩٦٤ بالقاهرة. ففي ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٣ دعا الرئيس جمال عبد الناصر لقمة عاجلة في القاهرة، وتصادف أن الملك إدريس كان قد وصل إلى طرابلس في تلك الأيام بعد رحلة طويلة من طبرق، وكان رحمه الله متعباً من وعثاء السفر الطويل، فأوفد وليّ العهد نائباً عنه، وصحبه فكيني ورئيسي [رئيسا] الشيوخ والنواب. وقام فكيني بالدور الأساسي، فبرز بنشاطه الدبلوماسي الطويل. وأثناء غيابه بالقاهرة قامت مظاهرة طلابية في بنغازي تأييداً لمؤتمر القمة ورؤساء الوفود، وسُمعت في تلك المظاهرات هتافات قومية عربية اختلطت بأخرى منتقدة الملك إدريس لتقاعسه عن حضور القمة. ولما كان المتظاهرين [المتظاهرون] لم يستحصلوا على رخصة رسمية حسب ما ينص عليه القانون؛ فقد تصدى لهم رجال الشرطة بخشونة وقسوة، ثم بإطلاق النار على الطلبة، فسقط عدد منهم قتلى وأصيب بجروح بالغة كثيرون آخرون. ثم تطورت المظاهرة إلى أعمال عنف وشغب، وتدخّلت فرقة قوة دفاع برقة المتحركة للسيطرة على الموقف بعدما انضم إلى المتظاهرين أفواج كثيرة من تلاميذ المدارس ومن أفراد الشعب.

وأثارت أعمال القمع وإطلاق النار على تظاهرة سلميّة شعور الشعب في بنغازي ضد قسوة الشرطة وجريمة سفك دماء الطلبة والتلاميذ العزّل واستعمال الأسلحة النارية لتفريق مظاهرة سلمية.

وكان رئيس الحكومة بالوكالة، منصور قدارة، بطرابلس، فأبدى أسفه للأحداث، وأوفد لجنة وزارية إلى بنغازي للتحقيق. كما أبدى الديوان الملكي أسفه، دون إبداء شجب أو لوم لرجال الشرطة، ولم يؤد ذلك الأسف، والمعالجة الفاترة بتشكيل لجنة تحقيق، إلى تهدئة النفوس: نفوس الطلبة والشباب، كما قوبلت من الشعب على أنها ذر رماد في العيون، ومحاولة ضعيفة لعلاج حادث خطير، وانتشرت وعمّت بين الطلبة في طرابلس وبنغازي إشاعات بأن الوزارة تحاول التستر، وتخشى مواجهة رجال الشرطة وقائدهم العتيد بإجراء شديد، فانتشرت التظاهرات والاضطرابات في المعاهد والمدارس، ثم تكهرب جو الشباب بعد عودة رئيس الوزراء من القمة العربية وأذاع بياناً قوياً على الشعب أكد فيه إجراء تحقيق في أمر إطلاق النار، ثم ألقى خطاباً حماسياً عاطفياً في جموع الطلبة، ووعدهم بإيقاع أشد العقوبات بمن تثبت مسؤوليته بإطلاق النار على الشعب. وقرر إيقاف بعض المتهمين من ضباط الشرطة، ثم أسرع إلى القصر الملكي، وقابل الملك وهو بحالة عصبية متوترة..."[88]

٨٨ مصدر سابق، ص ٢٨٩، ٢٩٠.

تساؤلات وعلامات استفهام؟!

نحسب أن تفاصيل ووقائع أحداث الطلبة في بنغازي[٨٩] باتت من خلال المباحث الآنفة واضحة وجليّة إلى حدّ كبير. غير أن البحث في هذه الأحداث لا ينبغي أن يتوقف عند هذا الحد، إذ ينبغي معرفة بواعثها ودوافعها وأسبابها الحقيقية.. ثم ماهية دلالاتها وأبعادها وتداعياتها.

من الثابت والمعروف أن هذه الأحداث بشكلها الدموي المتمثل في قيام شرطة بنغازي بإطلاق الرصاص عن عمد وترصد على الطلاب المتظاهرين، مما أسفر عن قتل بعضهم وجرح آخرين منهم، إنما هي حالة فردية ومعزولة في علاقة الشرطة بالمتظاهرين من أية شريحة من شرائح المجتمع الليبي منذ الاستقلال، وهي حالة لم تتكرر فيما بعد حتى نهاية العهد الملكي.

فلماذا وقعت هذه الأحداث في السياق الزمني الذي وقعت به، وبالشكل الدموي الذي تمت به؟!

- هل هي مجرد حادث عارض كان من الممكن ألا يقع وألا يأخذ هذا الشكل وهذا الحجم لولا جملة من المفارقات العارضة؟.. هل هي نتاج محض لعجز الشرطة في بنغازي وضعف تدريبها ورعونة وجموح بعض ضباطها وسوء تصرّفهم، غذته كراهيات دفينة وحساسيات قديمة متبادلة بين "البادية" و"المدينة"، وكذلك بين "الشرطة" (وما عرفت بالكنداري)[٩٠] و"الشرائح الطلابية والحزبية"، كما أغرى به وشجع عليه اهتزاز شكل وخطوط العلاقة والتبعية والمسؤولية بين "الإدارة المحلية" و"الشرطة" في ظل نظام الحكم المحلي الجديد الذي حلّ محلّ النظام الاتحادي منذ إبريل/ نيسان ١٩٦٣؟

وربما سيساعد على المزيد من استجلاء الصورة حول هذه العوامل ومدى مساهمتها في صنع هذه المأساة، البحث عن إجابة للتساؤلات التالية:

---

٨٩ أحداث طلبة بنغازي هي الواقعة الرئيسية، أما بقية الأحداث (طرابلس، الزاوية...) فهي مجرد ردود فعل ربما كان بعضها بدوافع وطنية نبيلة، وربما كان بعضها الآخر استغلالاً للموقف لأهداف سياسية أو شخصية.

٩٠ "الكنداري" كلمة عامية نسبة إلى "الكندرة" أي الحذاء، وقد أطلقت لتعني "لابسو الأحذية" إشارة إلى الأحذية الغليظة التي كان يلبسها منتسبو الشرطة ومعظمهم من أبناء البادية.

- من هم أعضاء "اللجنة الطلابية الجامعية" التي تقدمت إلى محافظ بنغازي بطلب للتصريح لها بتنظيم المظاهرة؟ هل كان لأعضاء اللجنة أية ارتباطات حزبية أو سياسية؟

- لماذا رفضت سلطات المحافظة الموافقة على منح اللجنة الطلابية الإذن بتسيير المظاهرة؟ هل كان ذلك القرار بناء على مشاورات مع وزارة الداخلية ومع رئيس الجامعة؟

- لماذا أصر الطلبة على تسيير المظاهرة على الرغم من رفض المحافظة إعطاءهم التصريح بها؟

- ما الذي يفسّر قيام الشرطة في البداية بمصاحبة المظاهرة عند انطلاقها يوم ١٣/ ١ ثم طلبهم بعد ذلك من المتظاهرين إيقاف مسيرتهم، وإجبارهم على العودة إلى مبنى الجامعة الذي انطلقوا منه؟

- ما هي الحقائق المتعلقة برفع المتظاهرين لصورة عبد الناصر بديلاً لصورتي الملك وولي العهد؟

– هل قام المركز الثقافي العربي (المصري) فعلاً بتزويد المتظاهرين أثناء مرورهم من أمام مبنى المركز بصورة عبد الناصر؟ وهل هذا دور معتاد للمركز؟

– هل قام المتظاهرون فور استلامهم لصورة عبد الناصر من المركز برفع تلك الصورة وإنزال صورتي الملك وليّ العهد اللتين كانتا مرفوعتين من قبل المتظاهرين؟

– هل يمكن أن يكون لهذه الواقعة دور مهم ومحسوب في استفزاز الشرطة، وكانت وراء قرارها بالطلب من المتظاهرين إنهاء مظاهرتهم والعودة إلى الجامعة؟

- ما هو دور عملية التراشق، التي وقعت حول الجامعة وداخلها بين الطلبة والشرطة بعد ظهر يوم ١٣/ ١، في تشكيل موقف الشرطة وردّ فعلها في اليوم التالي، وما وقع فيه من أحداث دموية؟!

- لماذا تم استهداف المدرسة الثانوية من قبل الشرطة في يوم ١٤/ ١ وليس الجامعة؟! من الذي اتّخذ القرار داخل الشرطة؟

- لماذا رفض العقيد الفزاني الانصياع لأوامر المحافظ عبيدالله عامر بإيقاف إطلاق النار؟

- ما هو الدور الذي لعبه الفريق بوقويطين في هذه الأحداث، وما هو نوع ومضمون الأوامر التي أصدرها بشأنها؟ ولماذا بقي في طرابلس طوال أيام هذه الأزمة؟

- هل كان لأي من التنظيمات الحزبية السرية دور في تنظيم هذه المظاهرات وتحريكها؟

- أيـن كان البوصيري الشـلحي خـلال هذه الأحـداث؟ وكيف كان موقفـه منها؟ وهل صحيـح أنه قدم اسـتقالته من منصبه كناظـر للخاصّة الملكية (كما ورد على لسـان محمد بشير المغيربي خلال لقائه بالقنصل الأمريكي في بنغازي يوم ١٣/ ٢/ ١٩٦٤).[٩١]

- أما إذا لم تكن هذه الأحداث أمراً عارضاً، وكانت مدبّرة من قبل جهة ما، فمن هي هذه الجهة؟ وما هي مصلحتها في تدبير هذه الأحداث؟

- أول هذه الاحتمالات أن تكون مدبّرة من جهة محلية.. أي أن تكون من فعل أطراف من النخبة السياسـية في إطار "الكيد السياسي" المتبادل بينها، ونتاج خصومات فكيني[٩٢] مع عدد من رجالها.

- ثـاني هذه الاحتمالات أن تكون مـن تدبير إحدى الجهات الأجنبية.. فمعروف أن مصر الناصريـة كانـت متربّصة بالنظام الملكي، كما تردّد أنها كانت مسـتاءة من عدم مشـاركة الملـك في اجتـماع القمة العربية المنعقد في القاهرة بدعـوة منها. ولم يطيب خاطر مصر لا المستوى الرفيع للوفد الذي شاركت به ليبيا في تلك القمة (برئاسة وليّ العهد ومشاركة رؤسـاء الوزارة ومجلس الشـيوخ ومجلس النـواب وعدد من الـوزراء) ولا البرقية التي بعـث بهـا الملـك إدريس إلى عبد النـاصر مؤكـداً فيها أن المملكـة الليبية سـتلتزم حرفياً بقـرارات القمـة. كما أنه من المعـروف أن لمصر الناصرية أنصـاراً وعملاء كثيرين، ليس في الشـارع الليبي فقط، ولكن حتى داخل أروقة السلطة، فهل كان لمصر دور في تحريك المظاهرات ابتداءً؟ وهل قام المركز الثقافي العربي بتزويد المتظاهرين بصورة لعبد الناصر عـن عمـد؟ ليس بمقدور المرء اسـتبعاد هذا الاحتمال كلية، إلا أنه مـن غير المحتمل أن تكون الأجهزة المصرية قد خططت لهذا الأمر كي يكون بهذه الدموية.

- هـل كانت بريطانيا وراء هذه الأحداث كما كانت تردّد بعض الشـخصيات الليبية ومن بينها النائب محمد بشير المغيربي؟[٩٣] ولماذا؟ ولأية غاية؟

- وقـد مر بنا كيـف أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مرتاحـة في تلك الآونة لموقف الملـك إدريـس وما أبداه من عزوف عن اسـتقبال السـفير الأمريكي كـما كان معتاداً في

---

٩١ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-75) المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ الملف POL 2 Libya.

٩٢ راجع مبحث "خصومات فكيني" و"خصومات بوقويطين" بالفصل التالي.

٩٣ راجع ما ورد تحت عنوان "مقابلة مع المغيربي" بمبحث "الأحداث في الوثائق الأمريكية" من هذا الفصل.

الماضي[٩٤] وكيف أن وفداً أمريكياً قابل الملك خلال فترة حكومة فكيني وعرض عليه أن تقوم ليبيا بتخصيص جزء من عائداتها النفطية لتمويل مشروعات التنمية في إفريقيا وفي العالم الثالث عن طريق أمريكا، وكيف أن رئيس ذلك الوفد خرج من لقائه بالملك غاضباً متوعداً بسبب رفض الملك الاستجابة للاقتراح الأمريكي.[٩٥] فهل قامت الولايات المتحدة بلعب دور، مباشر أو غير مباشر، في تحريك هذه المظاهرات والاضطرابات التي لحقتها، في سياق تعبيرها عن عدم ارتياحها لمواقف الملك؟!

وبالطبع فإن هذه التفسيرات هي مجرد تخمينات، وستظل كذلك إلى أن يتمكن الباحثون في تاريخ دولة الاستقلال من استجلاء الحقيقة حول هذه الأحداث الأليمة التي لا يوجد شك في أنها - وبعيداً عن مبالغات خصوم النظام الملكي وتهويلاتهم - بقيت حاضرة في ذاكرة ووجدان غالبية معاصريها من أبناء الشعب الليبي ردحاً من الزمن.



٩٤ راجع مبحث "اجتماع واشنطن - يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤" بفصل "التنسيق الأمريكي البريطاني".
٩٥ راجع مبحث "زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات".

الفصل الثاني عشر

النهاية الأسيفة

مباحث الفصل الثاني عشر

* **تمهيد**
* **نفسية الملك ومزاجه**
* **خصومات فكيني**
* **خصومات بوقويطين ومزاج قوات الأمن في برقة**
* **الاستقالة**
* **دلالات وتداعيات**

تمهيد

عرضنا في الفصل السابق أحداث الطلبة الدامية التي شهدتها مدينة بنغازي (لأول ولآخر مرة في تاريخ دولة الاستقلال) يومي ١٣، ١٤/ ١/ ١٩٦٤. وسواء أكانت هذه الأحداث مفارقة عارضة أم أمراً مدبراً، وأياً ما كانت الجهة المسؤولة عنها، محلية أم خارجية، فقد كانت لها نتائج أسيفة، وبدت في لحظتها وخيمة العواقب ومنذرة بنهاية النظام. لقد استطاع النظام الملكي أن يتجاوز، فيما تلا من السنوات، الكثير مما خلفته تلك الأحداث من ندوب وشروخ على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، ولكن يظل، مع ذلك، من أبرز ما خلفته تلك الأحداث سقوط حكومة فكيني ولمّا يمض على وجودها في الحكم أكثر من عشرة أشهر كانت مليئة بالوعود والإنجازات والخصومات والحساسيات، وبشتى صور الصراع، الظاهر والخفي، داخلياً وخارجياً، بعد أن تحولت ليبيا إلى "جائزة وكنز" بعد أن كانت "ثقلاً وعبئاً".

وسنعرض في هذا الفصل لملابسات وتفاصيل استقالة فكيني، ودلالات تلك الاستقالة وأبعادها، من خلال ما كتبه عنها دبلوماسيو السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا، وما سجله بعض معاصريها، ومن بحثوا في تاريخ دولة الاستقلال.

نفسية الملك ومزاجه..

يمكننا، من خلال مطالعة ما ورد بالوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها، أن نخلص إلـى القـول بأنه كان يتنـازع الملك إدريس خـلال الفترة، منـذ تحولت بلاده مـن دولة فقيرة متسوّلة تعيش على المساعدات الأجنبية إلى دولة نفطية غنية، اعتباران أساسيان:

أولهمـا: أن النفـط بعائداتـه الوفيـرة المتناميـة أعفـى الدولـة الليبيـة من الاعتمـاد على المساعدات المالية التي كانت تتلقاها من كل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بموجب الاتفاقيات المبرمة معهما. (وهي الاتفاقيات التي تضمنت بالمقابل بعض البنود التي تعهدت بموجبهـا هاتان الحكومتان بالدفـاع عن المملكة الليبية في حالـة تعرّضها لعدوان خارجي، وهو ما أصبح جزءاً من الترتيبات الدفاعية لليبيا عن نفسها). إن هذه العائدات أصبحت تعني – من وجهة النظر المالية المحض – انتفاء مبرر ارتباط ليبيا بهذه الاتفاقيات.

ثانيهمـا: إن ليبيا، رغم غناها المفاجئ، ما تزال غير قادرة على حماية أراضيها المترامية الأطـراف وحدودها الواسـعة، ومن ثمّ فهي ما تزال – أمنياً وعسـكرياً – فـي حاجة إلى هذه الاتفاقيـات الدفاعيـة، وبخاصّة فـي مواجهة جيران في الشـرق وفي الغرب لـم يتردّدوا ولم يتوانـوا فـي الإفصاح عن أطماعهم فيها بشـتى الحجـج والدعاوى القوميّـة والأيديولوجية. ومـن جهة أخرى، فقـد عبّرت كل من بريطانيا والولايات المتحـدة من جانبهما عن رغبتهما فـي اسـتمرار احتفاظهمـا بالقواعـد والتسـهيلات العسـكرية الممنوحة لهمـا بموجب هذه الاتفاقيـات لأسـباب تتعلق بخدمة مصالحهما الإسـتراتيجية الخاصّة، سـواء القديم منها أو الجديد، المتمثلة في حماية استثماراتهما النفطية المتعاظمة في ليبيا.

وفـي عبـارات أخرى، إذا كان النفط قد حرّر ليبيا من اسـتمرار حاجتهـا واعتمادها على الغـرب مـن أجل تغطية احتياجاتها المالية، فإن النفط ذاته فرض عليها اسـتمرار حاجتها إلى هذه الاتفاقيات (بما تضمنته من ترتيبات دفاعية عن بلاده) من ناحيتين:

الأولى: اسـتمرار، بل تعاظم حاجة ليبيا للدفاع عن نفسـها، مع ضعف قدراتها الدفاعية الذاتية، وتضاؤل إمكانية تطوير هذه القدرات بسهولة وسرعة.

الثانية: حرص كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ بقواعدهما وتسهيلاتهما العسكرية في ليبيا لأغراضهما الإستراتيجية الخاصّة.

إلى جانب هذا الانشغال الأساسي، الذي لا نشك في أنه كان يسيطر على تفكير الملك، يمكننا، من خلال استرجاع شريط الأحداث والوقائع التي شهدتها الفترة منذ تولّي فكيني رئاسة الوزارة في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ وحتى مطلع عام ١٩٦٤ وقبيل أحداث الطلبة، أن نرسم صورة لنفسية الملك ومزاجه، وللهموم التي كانت تشغله وتشكّل ذلك المزاج.

أولاً: على الصعيد الخارجي:

يمكن أن نسجل على هذا الصعيد:

١. ازدياد مخاوف الملك من نوايا الولايات المتحدة الأمريكية تجاه نظامه. ولعل في زيارة الوفد الأمريكي له، واقتراح أن تتولى ليبيا تمويل مشروعات التنمية في إفريقيا والعالم الثالث، مؤشرات كافية تبعث على الانزعاج. كما لا نشك في أن الوثائق الأمريكية المحجوبة قد انطوت على جملة من الوقائع والتطورات الخفية التي كانت بدورها مصدراً آخر للانزعاج[1] لدى الملك.

٢. تخاذل البريطانيين المتمثل في ردّهم المخيب لأمله حول تساؤله عن مدى استعدادهم للدفاع عن النظام في ليبيا في حال تعرّضه لتهديد داخلي،[2] فضلاً عن انزعاجه لانحسار دورهم ونفوذهم نتيجة تدهور أوضاع بريطانيا الاقتصادية.

٣. خيبة أمل الملك الكبيرة في النظام الجزائري بقيادة بن بيللا، بل تخوّفه من نوايا القيادة الجزائرية، المتحالفة مع عبد الناصر، تجاه نظام الحكم في ليبيا.

٤. استمرار مخاوف الملك من مصر الناصرية التي لم تعد تخفي نواياها تجاه نظامه.

٥. مخاوف الملك من تدهور العلاقات العربية الرسمية عموماً، ونجاح "حزب البعث" في الاستيلاء على الحكم في كل من العراق وسوريا، وتصريح أحد قادته بأن ضربة البعث القادمة سوف تكون في ليبيا، هذا فضلاً عن توتر العلاقة بين المغرب والجزائر إلى حد الاشتباك المسلح، ثم استمرار وتصاعد الحرب الأهلية في اليمن، وتورط عبد الناصر والسعودية فيها، بالإضافة إلى التطورات السلبية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

٦. الضغوط الإفريقية الجديدة المتمثلة في تبني القمة الإفريقية التي انعقدت في أديس

---

١ راجع مبحث "زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات" ومبحث "وثائق أمريكية محجوبة" في فصل "العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية".

٢ كان ذلك التساؤل في أعقاب المحاولة الانقلابية التي قام بها بعض ضباط الجيش في أواخر عام ١٩٦١ كرد فعل لإقالة رئيس أركان الجيش اللواء السنوسي لطيوش في ٢١/ ١١/ ١٩٦١. راجع مبحث "خطة الطوارئ" في فصل "العلاقات مع بريطانيا".

أبابـا (يونيو/ حزيران ١٩٦٣) لقرار يدعو الدول الإفريقية إلى إنهاء القواعد العسـكرية الأجنبية من فوق أراضيها.

إننا لا نشـك فـي أن هذه الهواجس والمخـاوف كانت وراء توقف الملك عن اسـتقبال سـفيري الولايات المتحدة وبريطانيا بنفس الوتيرة التي كانت معتادة في السـابق، كما لـم يعد منفتحـاً معهـم خلال المرات القليلة التي اسـتقبلهم فيهـا كما كان عهده في السـابق.[٣] ولعل هـذه الهواجس والمخاوف كانت وراء قرار الملك بعدم الاشـتراك فـي مؤتمر القمة العربية بالقاهرة[٤]. وتجدر الإشـارة في هذا السـياق إلى ما ورد على لسـان الملك في لقائه التوديعي للسفير البريطاني ستيوارت يوم ٤/ ١/ ١٩٦٤:

"إن ليبيـا في المرحلـة الحاليـة من تطورها في حاجـة إلى حليف قوي لضـمان أمنها وقدرتها على تطوير نفسها. إن التطور النفطي يعني ثروات جديدة يمكن أن تغري دولاً أخرى... إنه سعيد أن المعاهدة (الدفاعية) كانت مع بريطانيا، فالبريطانيون هم الشعب الوحيد الذي يمكن الثقة في كلمتهم بالكامل هذه الأيام".[٥]

ثانياً: على الصعيد الداخلي:

لـم تكن هموم الملك وخيبة أمله على الصعيد الداخلي بأقل منها على الصعيد الخارجي. ويمكن أن نسجل في هذا المضمار:

١. استمرار خيبة أمل الملك في وليّ العهد وفي أدائه. فعلى الرغم من أن الملك حرص، خلال الفـترة منذ عـام ١٩٦٢ وعلى امتـداد فترة حكومـة فكيني، على تكليف الأمير الحسـن الرضا بالعديد من المهام على الصعيدين الداخلي والخارجي[٦] فإن ذلك لم يغيّر من انطباع الملك عنه. وتشـير الوثائق الأمريكية إلى أن فقدان الملك للثقة في وليّ العهد كان يسـيطر على تفكيره عندما استقبل السفير البريطاني ستيوارت في لقاء وداعي يوم ٤/ ١/ ١٩٦٤ وأن الملك أسرّ لضيفه السفير ستيوارت بهذا الأمر.

٢. خيبة ظن الملك في رئيس وزرائه الشـاب.[٧] فبصرف النظر عن الدوافع والأسـباب التي

---

٣ راجع مبحث " اجتماع واشنطن - يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤" في فصل "التنسيق الأمريكي البريطاني".

٤ هذا بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي أشرنا إليها والمتمثلة في توعّك صحة الملك، وعدم قدرته على تحمل الأسفار الطويلة والاجتماعات الكبيرة (المعروف أن الملك لم يستعمل الطائرة قط في أسفاره).

٥ راجع ما ورد تحت عنوان "رحيل السفير ستيوارت" في مبحث "متفرقات" بفصل "العلاقات مع بريطانيا" من هذا المجلد.

٦ راجع مبحث "متفرقات" السالف الإشارة إليه.

٧ راجع بشأن علاقات الملك المتوترة مع فكيني ما ورد في:

- تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1051/54 المؤرّخ في ٤/ ٦/ ١٩٦٣.
- تقرير البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا رقم INT/9256 المؤرّخ في ٧/ ٦/ ١٩٦٣.
- تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1051/63 المؤرّخ في ٢١/ ٩/ ١٩٦٣.

=

جعلت الملك إدريس يختار لرئاسة الوزارة الدكتور فكيني (٣٨ سنة) رغم علمه بكثير من توجهاته، فلا يخالجنا الشك في أن الملك كان يتوقع منه نوعاً من النضج والواقعية والحنكة السياسة وحداً أدنى من الاحترام والتقدير والاعتبار لمكانة الملك ودوره، إن لم يكن لسنه وسابقة جهاده. غير أنه يبدو أن غرور فكيني وتعنته وعدم واقعيته السياسية جعلته يهمل كافة هذه الاعتبارات ويتصرف مع الملك كأنه ندّ له. ولا نشك في أن الملك أخذ على رئيس وزرائه الشاب:

أ- خصوماته الكثيرة مع عدد من رجال النظام، ومن بينهم من يحظى بمكانة خاصّة لدى الملك كالفريق محمود بوقويطين والشيخ منصور المحجوب (شيخ الجامعة الإسلامية والمستشار بالمحكمة العليا).[٨]

ب- موقف فكيني السلبي من النظام الملكي والحركة السنوسية[٩] ومشروع البيضاء كعاصمة إدارية وهي جميعها موضوعات لها مكانة خاصّة عند الملك.

ج- تجاهل فكيني للملك وعدم استشارته عند اتخاذ بعض القرارات ذات التأثير على علاقات ليبيا الخارجية، والتي كان الملك يتوقع - على الأقل - إخطاره بها قبل اتخاذها. ومن الأمثلة في هذا الصدد:

- قيام فكيني باستدعاء السفيرين البريطاني والأمريكي فور إصدار الرئيس الأمريكي كنيدي ورئيس الوزراء البريطاني ماكميلان في ٨/ ٥/ ١٩٦٣ لبيان بشأن سياسة بلديهما إزاء الشرق الأوسط، واحتجاجه لدى السفيرين عما ورد بالبيان المذكور من انحياز وتأييد لإسرائيل.[١٠]

- قيام فكيني بإعطاء الإذن لخمسة وعشرين طائرة مصرية (محملة بالأسلحة والأجهزة في طريقها إلى الجزائر خلال فترة النزاع المسلح بينها وبين المملكة المغربية في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣) بالتزود بالوقود في ليبيا دون الرجوع إلى الملك وهو ما اعتبر سابقة خطيرة في علاقة الملك برؤساء الوزارات.[١١]

= • تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1051/65 المؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣.
• وجميع هذه التقارير موجودة بالملف FO 371/173239 28198.
• راجع أيضاً تقرير السفارة الأمريكية رقم A-271 المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ الملف POL 15 Libya.

٨ راجع مبحث "خصومات فكيني" بهذا الفصل.

٩ راجع مبحث "الإعلام في ظل الشويرف" في الفصل الثاني "تواصل الصراع الداخلي".

١٠ راجع رسالة المستر لوكاس من السفارة البريطانية في طرابلس المؤرّخة في ٤/ ٦/ ١٩٦٣ ذات الرقم VT 1051/54 بالملف 371/173239 FO 28189.

١١ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٣ ذا الرقم VT 1015/76 بالملف FO 371/173340 28192.

- ما ورد على لسان محمد عثمان الصيد خلال لقائه باثنين من الدبلوماسيين بالسفارة الأمريكية بطرابلس يوم ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٣[١٢] من أن فكيني قام بإرسال وفد عسكري من الجيش الليبي بقيادة رئيس الأركان اللواء نوري الصديق للمشاركة في مؤتمر للقادة العسكريين العرب في القاهرة لبحث قضية تحويل مياه نهر الأردن، وأن الملك علم للمرة الأولى بخبر هذا الوفد عن طريق الإذاعة.[١٣]
- أشار تقرير للسفارة البريطانية[١٤] مؤرّخ في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ إلى أن الملك لم يكن على علم مسبق برحلة رئيس الوزراء فكيني إلى دول المغرب خلال أغسطس/ آب ١٩٦٣.

د- ما تردّد حول استغلال فكيني لنفوذه بأن أعطى لنفسه وأسرته أولوية في تنفيذ القانون الذي كان قد صدر في فترة حكومة عبد المجيد كعبار ويقضي بتعويض المجاهدين الذين قاوموا الاحتلال الإيطالي، أو أولئك الذين صودرت واغتصبت أملاكهم في ظل ذلك الاحتلال.[١٥] ولعل ما تردّد حول هذا الموضوع هو من بين الأسباب التي دفعت الملك إلى إصدار منشوره[١٦] بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٦٣ الذي أدان فيه بلهجة قوية الفساد المالي وصُور الإسراف والبذخ في إنفاق المال العام.

٣. استمرار تدخّل ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي في شؤون الدولة، وتواصل محاولاته لبسط نفوذه مستغلاً وضعه القريب من الملك وما يبدو للجميع من رعاية الملك له. لا نشك في أن حالة البوصيري كانت تشكّل هما إضافياً ومزعجاً للملك ظلّ متردّداً، إن لم يكن عاجزاً، إزاء معالجته بحزم.

٤. على الرغم من أن إعلان الوحدة وإلغاء النظام الاتحادي الذي تم في إبريل/ نيسان ١٩٦٣ استقبل بترحيب في أغلب الأوساط الليبية، وبخاصّة في إقليم طرابلس، فإنه لا يخفى أن شرائح أخرى، وبخاصّة في برقة وفزان، ظلت متحفظة على الخطوة، وقد

---

١٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية حول هذه المقابلة رقم A-210 المؤرّخ في ٦/ ١/ ١٩٦٤ بالملف POL 15-2 Libya.

١٣ أورد الصيد خلال المقابلة نفسها أن الملك أصدر على الفور أوامره للوفد بالعودة إلى ليبيا، وأن الوفد عاد من الإسكندرية قبل أن يصل إلى القاهرة. وتجدر الإشارة إلى أن محمد حسنين هيكل أورد في ص ٧٢٩ من كتابه "**الغليان**" أن رئيس أركان الجيش الليبي كان ضمن المشاركين في اجتماع رؤساء وأركان حرب الجيوش العربية الذي انعقد بالقاهرة في المدة من ٧- ٩/ ١٢/ ١٩٦٣!

١٤ التقرير من إعداد المستر لوكاس ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/65 بالملف FO 371/173240 28 192.

١٥ وردت إشارة إلى هذا الاتهام على لسان المستر W.B. Uderski شريك كل من مصطفى بن حليم والسفير الأمريكي السابق تابن في شركة Eastern Development Corporation أثناء لقائه بالسفير الأمريكي لايتنر يوم ١٩/ ١١/ ١٩٦٣ (راجع التقرير رقم A-178 المؤرّخ في ١٠/ ١٢/ ٦٣ بالملف POL 2 Libya) كما ردت إشارة مجملة إلى هذا الاتهام في تقرير السفارة الأمريكية المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ ذي الرقم A-371 بالملف POL 15 Libya.

١٦ راجع مبحث "منشور بشأن الفساد المالي" في الفصل الأول "البداية الواعدة" من هذا المجلد.

بقي موقف هذه الشرائح – المعروفة باعتماد الملك عليها في الماضي – مصدر قلق وتخوف إضافي لدى الملك (رأينا كيف أن الملك طلب خلال تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإلغاء النظام الاتحادي أن يتم ذلك بدون ضجيج إعلامي، كما أنه أصدر توجيهاته إلى رئيس الديوان الملكي الدكتور علي الساحلي بعدم التدخّل في تلك الإجراءات، وترك الحريّة الكاملة للمجالس التشريعية بالولايات الثلاث في تحديد مواقفها إزاءها).[١٧]

٥. أشرنا في فصل سابق إلى بعض صور الصراع بين رجال النخبة الحاكمة (فكيني وبعض أنصاره من جهة، ومحمد عثمان الصيد ومحمود بوقويطين والشيخ منصور المحجوب وأعوانهم من جهة أخرى، وبين البوصيري الشلحي وبين وليّ العهد وأنصاره) وكان من أبرز مشاهد هذا الصراع الانتخابات الحامية وغير النظيفة حول منصب رئيس مجلس النواب للدورة البرلمانية الخامسة، وقصة محاولة الاغتيال (المزعومة) التي ادعى محمد عثمان الصيد أنه تعرّض لها بواسطة بعض أنصار فكيني وبتخطيطه.[١٨] ورغم أن الملك ظل بمنأى عن هذا الصراع، بل إنه أصدر التعليمات لرئيس الديوان الملكي مرة أخرى – على سبيل المثال – بعدم التدخّل في المعركة التي دارت حول رئاسة مجلس النواب، فإننا لا نشك في أن الملك كان مهموماً ومستاءً بسبب هذا الصراع غير المسؤول.

٦. ولا شك أيضاً أن الملك كان منزعجاً ومتضايقاً من بعض الصراعات التي قامت على مستوى بعض الأقاليم. ومنها الصراع في فزان بين رئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان الصيد وبعض أنصاره، وبين آل سيف النصر بقيادة محمد سيف النصر، وتجدّد مطالب قبيلة "الحسون" بإعادة التحقيق في الأحداث الدموية التي وقعت بينهم وبين "آل سيف النصر" خلال فترة الإدارة البريطانية قبل حصول ليبيا على استقلالها.[١٩]

٧. وبالطبع فقد استمرت مخاوف الملك وهواجسه من الجيش منذ أواخر عام ١٩٦١ وبخاصّة في ظل التطورات التي أدت إلى إقصاء رئيس أركان الجيش السابق اللواء السنوسي لطيوش، ثم إلى اكتشاف المحاولة الانقلابية، ومن بعد اغتيال نائب رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي (الذي ظلّ لغزاً دون حلّ). ولا نشك في أن هذه المخاوف والهواجس هي التي جعلت الملك يرفض خلال هذه الفترة زيادة عدد أفراد الجيش[٢٠] كما جعلت الملك يولي المزيد من اهتمامه إلى قوات الأمن، ويضع المزيد من ثقته فيها وفي قائدها الفريق محمود بوقويطين.

١٧ راجع فصل "إلغاء النظام الاتحادي".
١٨ راجع مباحث "وضع وليّ العهد وعلاقاته" و"وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته" و"صور جديدة من الصراع" و"محاولة اغتيال مزعومة" بفصل "تواصل الصراع الداخلي".
١٩ راجع ما ورد بمبحث "تحركات جهوية وقبلية" بالفصل نفسه.
٢٠ راجع مبحث "الأوضاع داخل صفوف الجيش" في فصل "تواصل الصراع الداخلي".

٨. وفضلاً عن ذلك كله، فلا شك أن الملك كان منزعجاً ومستاءً من انتشار الفساد المالي، وتكالب المسؤولين على الثراء الحرام السريع، وهو ما دفعه إلى إصدار منشور في ٢٤/ ١٢/ ١٩٦٣ يندد فيه بهذه الظاهرة، ويدعو المسؤولين إلى تجنّب كل مظاهر الإسراف والفساد.[٢١]

في زحمة هذه المخاوف والهموم والانشغالات، وما ولدته لدى الملك من مزاج أبعد ما يكون عن الطمأنينة والثقة،[٢٢] استقبل الملك إدريس أخبار الأحداث الدامية في مدينة بنغازي، وما ترتب عليها من ردود فعل ومطالب (من وفد مواطني مدينة بنغازي ومن عدد من النواب الذي رفعوا مذكرة إليه) والتي كان آخرها طلب رئيس الوزراء فكيني منه إقالة الفريق محمود بوقويطين قائد عام قوات الأمن، وفي ضوء هذه الحقيقة يمكننا فهم موقف الملك ورد فعله للخيار الذي وضعه فكيني أمامه، وهو أن يختار بينه وبين الفريق بوقويطين، كما سنرى في المباحث القادمة من هذا الفصل.

---

٢١ راجع مبحث "منشور بشان الفساد المالي" في فصل "البداية الواعدة".

٢٢ وبالطبع لم يكن قد وصل الملك بعض ما كان يقوله عنه وفي غيابه بعض رجال الحكم السابقين (الذين كانوا محل ثقته) خلال اجتماعاتهم مع الدبلوماسيين الأجانب في ليبيا، وإلا لكان قلبه قد امتلأ غيظاً. راجع ما قاله بن حليم عن الملك في حفل العشاء في بيت السفير الأمريكي في طرابلس يوم ١/ ١/ ١٩٦٤. راجع مبحث "تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية" في فصل "تنامي الصراع الداخلي".

خصومات فكيني

يكاد يجمع معاصرو تلك الفترة على أن محي الدين فكيني كان نظيف الذمة المالية، كما كان إدارياً كفؤاً، وذا توجهات وطنية وقومية وتقدمية. وليس هناك شك في أن الأوضاع الإدارية والسياسية في ليبيا يومذاك كانت في حاجة إلى توفّر مثل هذه الصفات فيمن يترأس الحكومة خلال تلك الفترة.

غير أنه – وكما يبدو من شهادات معاصري تلك الفترة – كان لفكيني مع تلك الخصال صفات أخرى كانت موضع استهجان من قبل كثيرين، كما أدخلته في خصومات سياسية/ شخصية كان بالإمكان تجنبها وكانت البلاد في غنى عنها، إذ إنها عرقلت مسيرة حكومته وأسهمت في سقوطها قبل أن تتمكن من تنفيذ برنامجها الإصلاحي الذي كانت الدولة في مسيس الحاجة إليه.

من هذه الصفات المعيبة التي ينعت بها فكيني معاصروه؛ غروره وتعنّته وعدم استعداده للاستماع إلى وجهات نظر الأطراف الأخرى، وعدم واقعيته، وخضوعه لتأثير بعض أقاربه على قراراته، بل ذهب بعضهم إلى اتهامه بوجود ميول جهوية/ طرابلسية لديه.

كان طبيعياً، لا سيما في مجتمع كالمجتمع الليبي، أن تخلق له هذه الصفات حزازات وخصومات كثيرة؛ مع الملك،[٢٣] ومع وليّ العهد وأنصاره،[٢٤] ومع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي[٢٥] وجماعته، ومع قائد عام قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين[٢٦] وبعض معاونيه من ضباط الشرطة وقوات الأمن، ومع عدد كبير من أعضاء البرلمان،[٢٧] ومع عدد من وزراء الحكومة السابقة، وبعض شيوخ القبائل في برقة،[٢٨] وحتى مع الشارع الليبي المعروف بمقته لصفات الكبر والعجرفة، لا سيما من جانب المسؤولين. ومن جهة أخرى

٢٣ راجع المبحث الأول من هذا الفصل بعنوان "نفسية الملك ومزاجه".

٢٤ راجع مبحث "وضع وليّ العهد وعلاقاته" في فصل "تواصل الصراع الداخلي".

٢٥ راجع مبحث "وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته" بالفصل نفسه.

٢٦ راجع مبحث "صورة جديدة من الصراع" ومبحث "محاولة اغتيال مزعومة" بالفصل نفسه.

٢٧ راجع مبحث "صورة جديدة من الصراع" في الفصل نفسه ومبحث "العلاقات مع إيطاليا" في فصل " ملامح سياسية خارجية جديدة".

٢٨ راجع على الخصوص ما ورد بتقارير السفارة البريطانية ذوات الأرقام VT 1015/32 VT 1015/54 VT 1015/63 VT 1015/65، بتاريخ ١٣/ ٤، ٤/ ٦، ٢١/ ٩، ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ على التوالي. راجع أيضاً مبحث "منذ مجيء فكيني" في فصل "مشروع البيضاء كعاصمة".

فقد كان طبيعياً جداً أن تخلق مؤهلاته المتميزة ونجاحاته التي حققها، وشعبيته التي نالها في بعض الأوساط الليبية، بعض الغيرة لدى عدد من معاصريه ومنافسيه من رجال النخبة السياسية.

لقد أشار إلى هذه الحقيقة خدوري:[٢٩]

"إن المؤلف سمع في رحلته الأخيرة إلى ليبيا (صيف ١٩٦٤) نقداً موجهاً للفكيني من أفراد لهم منزلتهم وخبرتهم في السياسة الليبية؛ يتركز أكثره على عدم تقديره للأوضاع والظروف الداخلية – التي كان بعيداً عنها في الحقبة الماضية – واعتداده بنفسه، مما أبعد عنه رجالات الحكم السابقين، وجهات أخرى كان في غنى عن إعراضها، وربما كان استفاد منها لو حاول استشارتها".

على أية حال، فنحن لا نريد من وراء الإشارة إلى هذه الخصومات أن نلقي باللائمة فيها جميعاً على فكيني[٣٠] أو أي طرف من الأطراف الأخرى، ولكننا نهدف فقط، وبصورة أساسية، إلى تنبيه القارئ إلى وجود هذه الخصومات منذ فترة مبكرة، وقبل وقوع أحداث الطلبة الدامية في يناير/ كانون الثاني ١٩٦٤. إننا لا نشك في أن إدراك هذه الحقيقة قد يساعد في تفسير وفهم الأسباب التي جعلت كل طرف منها يتصرف بالطريقة التي تصرف بها في أعقاب تلك الأحداث.

والذي يعنينا أن نتوقف عنده في هذا المقام هو الخصومة التي قامت بين رئيس الوزراء الدكتور فكيني وبين قائد عام قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين منذ مرحلة مبكرة من تولّي فكيني رئاسة الوزراء.

لقد تناول سامي حكيم هذه الخصومة بإسهاب وتحامل ظاهر ضد بوقويطين لا يخلو في اعتقادنا من افتراء؛ في كتابه **"حقيقة ليبيا"**، وقد جاء فيه:[٣١]

"وتزعّم حملة المعارضة ضد حكومة الدكتور فكيني، محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة ومدير الشرطة في الحكومة الاتحادية.[٣٢]

وبدأت هذه المعارضة عندما قصد إلى منصور بن قدارة بوصفه وزيراً للمالية وأبلغه أنه كان

---

٢٩ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٥٦.

٣٠ زعم صلاح الدين سالم حسن (السوري) في رسالته للدكتوراه أن فكيني كان يشكو من أن الملك كان لا يسمح له بتنفيذ برنامجه الإصلاحي الذي كان يعتزم القيام به، مصدر سابق، ص ٣٦٧.

٣١ مصدر سابق، ص ٣٠٣-٣٠٥.

٣٢ هذا الوصف غير دقيق فقد جرى إلغاء الحكومة الاتحادية في إبريل/ نيسان ١٩٦٣ ولم يحدث أن تولى بوقويطين هذا المنصب إطلاقاً، فضلاً عن عدم وجود هذا المنصب حتى في أيام الحكومة الاتحادية.

يتقاضي من الحكومات الليبية المتعاقبة منحة شهرية قدرها خمسة آلاف من الجنيهات، وأنه يأمل أن تستمر الحكومة الجديدة في دفع هذه المنحة له لقاء ما يؤديه لها من خدمات، وبعد أن استمع وزير المالية إلى هذا السر الخطير طلب إلى صاحبه أن يمر عليه بعد أيام بعد أن يفاتح رئيس الوزراء في الموضوع ويتلقى التعليمات بشأنه.

ولما فوتح الدكتور فكيني أمر برفض هذه المنحة الخاصّة، ثم أخطر منصور بن قدارة محمود بوقويطين بهذا الرفض، فأصيب بصدمة بالغة أعلن على إثرها استعداده لقبول ٣٠٠٠ جنيه في الشهر بدلاً من خمسة فلم يستجب الوزير إلى هذا الطلب لأن المبدأ مرفوض من أساسه.[٣٣]

ولم يسكت محمود بوقويطين على هذا الحرمان فحاول تعويضه عشرات المرات، إذ جاء إلى وزير المالية بعد أيام وأبلغه بأن الحكومة البريطانية سلمت أسلحة إلى قوات دفاع برقة بمبلغ مليون ومائتي ألف جنيه، وأنه يطالب الحكومة بتسليمه هذا المبلغ، وقدم إليه كتاباً بهذا الشأن تاريخه ٣٠/ ٦/ ١٩٦٣ يتضمن بيان المعدات وقيمتها.

وفوجئ وزير المالية بهذا الطلب الغريب الذي رفضه على الفور لأن هذه الأسلحة هبة من الحكومة البريطانية لقوة دفاع برقة، فضلاً عن أن الحكومة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأسلحة بطرقها الخاصّة وليست قوة دفاع برقة.[٣٤]

ولم يكن من اليسير الهيّن على محمود بوقويطين أن تغمض عيناه على هذا الموقف الذي وقفته منه حكومة الدكتور فكيني، فاشتد صراعه معها ودسّه لها، ثم تطور هذا الدس والصراع عندما أحاط [بوقويطين] بعض الوزراء بعدد من الرجال يحصون عليهم تحركاتهم ويستمعون إلى أحاديثهم، بل وصلت به الجرأة إلى استئجار غرف في أحد الفنادق المجاورة لمنزل الدكتور فكيني حشرت بنفر من هؤلاء ليرصدوا حركاته ويتعقبوه، بالإضافة إلى بعض الوزراء الذين وضعوا أنفسهم في خدمة بوقويطين.

ونازل محمود بوقويطين الحكومة عندما اتفقت كلمته مع محمد بن عثمان الصيد لترشيح نفسه لرئاسة مجلس النواب ضد مرشح الحكومة مفتاح عريقيب، وأنفق الصيد وأعوانه المال بغير حساب، وقدرت الحكومة ما صرف في هذا السبيل بنحو ٧٥ ألف جنيه، ورغم ذلك الانفاق فاز مرشح الحكومة.

واتضح للحكومة من التحقيقات التي أجرتها حول هذا الترشيح أن محمود بوقويطين ومنصور المحجوب رئيس الجامعة الإسلامية ألقيا بثقلهما في المعركة الانتخابية السابقة، الأمر الذي دعا

٣٣ لا ندري من أين استقى هذه المعلومات المفصلة حول الموضوع. ومن غير المستبعد في رأينا أن تكون الحكومات السابقة درجت على وضع مبلغ شهري تحت تصرف الفريق بوقويطين للإنفاق منه على بعض المسائل الأمنية الطارئة مثلما هي الحال بالنسبة للمخصصات الموضوعة تحت تصرف رئيس الوزراء لمواجهة مثل هذه المصروفات. وهذا التقليد معروف في معظم دول العالم.

٣٤ في اعتقادنا أن هذا الموضوع افتراء محض وهو قائم على تصور فاسد لدى سامي حكيم حول أداء الأجهزة الحكومية الليبية وكيفية سداد ثمن مشترياتها سواء من المواد أو البضائع أو الأسلحة.

الحكومة إلى أن تطلب من الملك الاستغناء عن خدماتهما، فوافق على تنحية منصور المحجوب، أما محمود بوقويطين فظلَّ في مركزه".[35]

وقد ألمح خدوري إلى الخصومة بين فكيني وبوقويطين على النحو التالي:[36]

"وكان بين الفكيني وبوقويطين منافسة قديمة هوت إلى المستوى الشخصي فكشفتها هذه الحادثة".[37]

أما بن حليم فقد تعرّض لهذه الخصومة بين فكيني وبوقويطين في كتابه "**ليبيا: انبعاث أمة.. وسقوط دولة**" على النحو التالي:

"ثم بدأ فكيني محاربة الفساد، بإلغاء ترتيبات مالية مشبوهة كان سلفه يقوم بها بتوزيع الهبات والمرتبات الشهرية السرية من المال العام على بعض من ذوي النفوذ في الحاشية الملكية، وذوي النفوذ والحظوة لدى الملك أمثال الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة، كذلك بعض من رؤساء القبائل البرقاويين.

وكان لإلغاء فكيني هبات ومنح بن عثمان لأصحاب النفوذ إلغاءً فورياً دون مقدمة أو تفسير، واجتماعاته المتعددة مع المعارضين، واستماعه لآرائهم ومقترحاتهم، وخطاباته وبياناته التي بشّر بها بمحاربة الفساد أينما كان، كان لهذه الخطوات التقدمية أثرها البعيد في إثارة حفيظة المنتفعين، فاتهموه بعدم التقدير للأوضاع الداخلية، وتجاهل ركائز النظام من المجاهدين السابقين وأولئك "المخلصين" الذين يتولون المراكز الحساسة وبدأوا حملة مستترة ضد الرئيس الشاب لدى القصر الملكي ولدى أصحاب النفوذ."

"... وكان بين الرجلين فكيني وبوقويطين ودّ مفقود، لا سيما بعد أن أوقف فكيني المنح والهدايا التي كان يقدمها سلفه لبوقويطين".[38]

أما رئيس الوزراء الأسبق محمد عثمان الصيد، الذي عرف بخصومته الشديدة مع فكيني إلى درجة العداء، فلم يتحدث في مذكراته صراحة عن وجود خصومة بين فكيني والفريق بوقويطين، إلا أنه زج باسم الأخير في سياق حديثه عن محاولة الاغتيال التي زعم الصيد أن فكيني استهدفه بها في أواخر عام ١٩٦٣.[39]

وفي اعتقادنا فإن الخصومة بين فكيني وبوقويطين ترجع إلى أبعد مما ورد في المقتطفات

٣٥ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "صورة جديدة من الصراع" بفصل "تواصل الصراع الداخلي".
٣٦ مصدر سابق، ص ٣٥٨.
٣٧ يقصد أحداث الطلبة في بنغازي.
٣٨ مصدر سابق، ص ٢٨٨-٢٩٠.
٣٩ راجع ص ٢٧٢-٢٧٤ من مذكرات الصيد. راجع أيضاً مبحث "محاولة اغتيال مزعومة" في فصل "تواصل الصراع الداخلي".

السـابقة.[٤٠] وأياً ما كانت الأسـباب الكامنة وراء هذه الخصومة، فالذي يعنينا هنا التأكيد على أنها كانت موجودة ومنذ مرحلة مبكرة سـابقة على أحداث الطلبة في بنغازي[٤١] وهو ما يجب أخـذه فـي الاعتبار عنـد فهم طلب فكيني من الملـك إعفاء بوقويطين مـن منصبه عقب تلك الأحداث، ورفض الملك الاستجابة لذلك الطلب.



٤٠ سوف نتناول هذه الأسباب من وجهة نظرنا في المبحث التالي "خصومات بوقويطين ومزاج قوات الأمن في برقة".

٤١ أورد صلاح الدين سـالم حسـن (السـوري) في رسـالته للدكتـوراه أن فكينـي أورد في إفادته أمـام محكمة الشـعب (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧١) أن النفوذ الذي كانت تتمتّع به قوات الأمن والجامعة الإسلامية وشيخها (يقصد منصور المحجوب) كان سبباً من أسباب الفساد في البلاد، وأنه كان عازماً على تقليص ذلك النفوذ. وأكد صلاح الدين حسـن أنه سـمع الشيء ذاته من رئيس الديوان الملكي علي الساحلي خلال المقابلة التي أجراها معه في ٢١/ ٦/ ١٩٧١. مصدر سابق، ص ٣٦٧.

خصومات بوقويطين
ومزاج قوات الأمن العام في برقة

لا خلاف في أن الفريق محمود بوقويطين[٤٢] كان رجلًا بدوياً قحاً وشبه أمّي، إلا أنه كان صاحب سابقة في الجهاد ضد الطليان، ومحط ثقة الملك إدريس منذ سنوات بعيدة، وحتى قبل أن تحصل ليبيا على استقلالها ويصبح الأمير إدريس ملكاً عليها.

وظل بوقويطين على رأس قوة دفاع برقة منذ تأسيسها وعلى امتداد سنوات النظام الاتحادي (ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١ – ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢)، وأصبح منذ ١٥/ ١٢/ ١٩٦٢ قائداً عاماً لقوات الأمن[٤٣] (على مستوى المملكة).

وكمعظم قادة الشرطة/ الأمن في العالم (لا سيما العالم العربي) فقد اشتهر بوقويطين بالغلظة والصرامة. وعلى الرغم من أنه لم يُسجّل أن قامت الشرطة في ولاية برقة طوال هذه السنوات باستعمال العنف أو التعذيب أو القتل بحق مواطني الولاية؛ فإنه ظلت لبوقويطين ولقوة دفاع برقة صورة سلبية وسيئة عند أهالي مدينة بنغازي، وهي صورة لم تخل من التجني والتحامل والمبالغة، وترجع إلى الواقعة التي شهدتها مدينة بنغازي يوم ٧/ ٧/ ١٩٥١ عندما قامت الشرطة (البوليس) في إمارة برقة (قبل حصول ليبيا على استقلالها) بالتصدي بعنف للمظاهرة الاحتجاجية التي نظمتّها بالمدينة في ذلك اليوم عناصر من جمعية عمر المختار، وقامت تلك القوات بقيادة محمود بوقويطين بمداهمة مقر الجمعية وتحطيم محتوياته، كما قامت – بناءً على أوامر من الحكومة – بإلقاء القبض على معظم زعماء الجمعية وكثير من شبابها. وكان من مضاعفات ذلك الحادث أن أصدرت حكومة الإمارة بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٥١ مرسوماً يقضي بحلّ الجمعية ومصادرة أموالها، كما صدرت أحكام بالسجن على عدد من رجالاتها[٤٤] وكان ذلك إيذاناً بقيام هوة بين رجال برقة وزعمائها (من البادية والحضر) وهي هوة زادت مع الأيام اتساعاً، وكانت أحد أسباب الصراع داخل نخبها السياسية والشرائح

٤٢ راجع ما ورد حول شخصية الفريق بوقويطين في مبحث "تنافس بين الجيش وقوات الأمن بفصل "حكومة الصيد.. وتنامي الصراع الداخلي" بالمجلد الثالث/ الجزء الأول.

٤٣ راجع مبحث "الشروع في إلغاء النظام الاتحادي" في فصل "إلغاء النظام الاتحادي".

٤٤ راجع مبحث "نحو تقرير المصير" بفصل "على طريق الاستقلال – المخاض العسير"، ص ٢٤٩، المجلد الأول/ الجزء الأول.

المكوّنة لمجتمعها.[٤٥] أما أهالي مدينة طرابلس، فعلى الرغم من أنهم لم يحتكّوا ببوقويطين، إذ لم يكونوا خاضعين للشرطة التي كان يرأسها، فإن عدوى كراهية بوقويطين والتحامل عليه سرت إليهم ربما في سياق نفورهم من كل ما هو "بدوي"، ولعل العناصر ذات التوجهات الحزبية في الولايتين (برقة وطرابلس)، من خلال تفاعلها المشترك، لعبت دوراً في انتشار كراهية بوقويطين في سياق كراهيتها وعدائها لكل ما يمت بصلة للنظام الملكي ولرموزه وأركانه.

كما أن من الأمور التي لعبت دوراً في انتشار هذه الكراهية لبوقويطين - وبالتالي لقوة دفاع برقة التي يرأسها - على مستوى المدن البرقاوية الرئيسية (وعلى الأخص بنغازي ودرنة) أنه كان صهراً لآل الشلحي، وبالتالي كان محسوباً عند بعض الناس على زمرتهم وما كانت تمثله في نظرهم من استغلال للنفوذ. وقد رسّخ هذه الصورة الكريهة في نظر هؤلاء أيضاً ما قام به بوقويطين من إجراءات - حتى لو كانت بناءً على رغبة الملك وبقرار من حكومة مصطفى بن حليم يومذاك - في أعقاب اغتيال ناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي في ٥/ ١٠/ ١٩٥٤، وهي الإجراءات التي تمثلت في اعتقال عدد كبير من رجالات أسرة السيد أحمد الشريف السنوسي، إثر عملية الاغتيال التي نفذها أحد شبابها، فضلاً عما أورده بن حليم في مذكراته (ص ١٢١-١٢٢) عن أن بوقويطين أمر، زيادة في التشفي، بإلقاء جثة منفذ الاغتيال (الشريف محي الدين السنوسي) بعد إعدامه؛ أمام مبنى رئاسة الوزراء (حيث جرت عملية اغتيال الشلحي) ليتسلمها أهله هناك.

وفضلاً عن ذلك فقد كان لبوقويطين خصوماته الشخصية مع عدد من الشخصيات ذات المكانة لدى بعض القبائل البرقاوية، من أمثال عبد القادر العلام (أحد زعماء قبيلة العبيدات) والسنوسي لطيوش (أحد زعماء قبيلة المغاربة)، وقد جلبت هذه الخصومة بدورها المزيد من أسباب الكراهية ضد بوقويطين، بل والحساسية ضد قبيلة "البراعصة" التي ينتمي إليها والتي شكّل أبناؤها نسبة عالية في تركيبة قوة دفاع برقة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان بوقويطين مكروهاً في أوساط الجيش الليبي (على مستوى قيادة الجيش وعلى مستوى الضباط والجنود)[٤٦] وذلك بسبب الدور الذي ظل يلعبه في أن تكون لقوة دفاع برقة الأفضلية على الجيش في شتى النواحي (المرتبات، التسليح...).

٤٥ تردّدت أصداء هذا الخلاف على لسان محمد بشير المغيربي أحد زعماء جمعية عمر المختار خلال اجتماعه بالقنصل الأمريكي في بنغازي يوم ١٠/ ٢/ ١٩٦٣، راجع التقرير رقم A-275 المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٦٣ الملف POL 2 Libya.

٤٦ راجع مبحث "تنافس بين الجيش وقوات الأمن" بفصل "حكومة الصيد.. وتنامي الصراع الداخلي" المجلد الأول/ الجزء الثالث. ويلاحظ أن نسبة أبناء المدن (الحضر) في الجيش هي أعلى منها في قوة دفاع برقة، كما أن مستوياتهم التعليمية كانت في عمومها أفضل من نظرائهم في قوة دفاع برقة وقوات الأمن.

وفي أواخر فترة حكومة محمد عثمان الصيد، وإثر الشروع في إلغاء النظام الاتحادي (٧/ ١٢/ ١٩٦٢)، جرى في ١٥/ ١٢/ ١٩٦٢ تعيين الفريق بوقويطين قائداً عاماً لقوات الأمن على مستوى المملكة (وليس على مستوى ولاية برقة كما كان الحال في ظل النظام الاتحادي). غير أن هذا التغيير في وضع الفريق بوقويطين، وإن كان قد وسّع من نطاق صلاحياته من جهة، فرض قيوداً على هذه الصلاحيات من جهة أخرى، فقد أصبح بوقويطين خاضعاً من حيث التبعية الإدارية لوزير الداخلية.[٤٧] وبالطبع فما كان لشخص في طبيعة بوقويطين وخلفيته أن يقبل بهذه الوضعية الجديدة أو يرضخ لمتطلباتها بسهولة وسرعة.[٤٨] ومن ثمّ فقد أدّت هذه الحالة الجديدة إلى قيام أزمة بينه وبين رئيس الوزراء يومذاك محمد عثمان الصيد، وبين أول وزير للداخلية أحمد عون سوف، وهي الأزمة التي أسفرت عن استبدال وزير الداخلية بآخر جديد.[٤٩] وبالطبع فقد أدّت هذه الأزمة إلى إضافة بند جديد في قائمة خصومات بوقويطين، وسبب من أسباب كراهيته، لا سيما عند أهالي منطقة طرابلس التي ينتمي إليها الوزير المبعد.

ومن جهة أخرى، فلا يخفى أنه إذا كان الفريق بوقويطين مؤهلاً لهذا المنصب الجديد (قائد عام قوات الأمن) بحكم أقدميته ورتبته (فهو صاحب أعلى رتبة عسكرية في البلاد) وبحكم ولائه المطلق للملك، وثقة الملك فيه، فإنه لم يملك القدرات والمؤهلات التعليمية والإدارية لتولي هذا المنصب، وكان هذا يعني بالضرورة أن تستغرق منه عملية التكيّف مع متطلبات المنصب الجديد وقتاً أطول، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار الصعوبات والتعقيدات الإدارية والتنظيمية التي صاحبت عملية إلغاء النظام الاتحادي وإقامة حكومة مركزية موحدة لأول مرة في ٢٥/ ٤/ ١٩٦٣.

وعندما تولّى فكيني رئاسة الوزارة في ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ كان بوقويطين يمارس مهام منصبه الجديد وفقاً لمزاجه وفهمه الخاص. وقد تكرّس هذا الوضع من خلال التعديل الذي أدخل على المادة (٦٨) من الدستور في ظل حكومة فكيني نفسه، والتي أصبحت تنص على أن "الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة في المملكة الليبية، ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، وتشمل الجيش وقوات الأمن"[٥٠]

---

٤٧ راجع المادة الأولى من قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن قوة الأمن.

٤٨ وبخاصّة القانون الجديد لقوة الأمن الذي نصّ على أن الملك هو القائد الأعلى لقوات الأمن.

٤٩ صدر هذا المرسوم بتعيين ونيس القذافي خلفاً لأحمد عون سوف وزيراً للداخلية في ٦/ ٣/ ١٩٦٣ أي قبيل سقوط حكومة الصيد بأقل من أسبوعين. أشار إلى هذه الأزمة المستر جون دورمان المستشار بالسفارة الأمريكية في تقريره المؤرّخ في ٢٣/ ٢/ ١٩٦٣ ذي الرقم الإشاري A-202 515 الملف POL 23 Libya.

٥٠ كانت المادة (٦٨) تنص قبل تعديلها على أن "الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة الليبية" راجع مبحث "التعديلات الدستورية" في فصل "البداية الواعدة".

كما تعزّز أيضاً بعودة ونيس القذافي لمهام وزارة الداخلية في الوزارة الجديدة (التي ألفها فكيني)، فقد عرف عن القذافي أنه ظلّ على علاقة عمل جيدة مع بوقويطين أيام كان الأول رئيساً للمجلس التنفيذي لولاية برقة قرابة سبع سنوات حين كان الثاني (بوقويطين) قائداً لقوة دفاع برقة.

وأخذاً في الاعتبار الصفات الشخصية والخلفية الاجتماعية والتعليمية والفكرية والسياسية لكل من فكيني وبوقويطين، كان طبيعياً أن يقوم بينهما نفور شخصي منذ مرحلة مبكرة.

- فالرجلان ينتميان إلى جيلين مختلفين سناً وتعليماً وثقافة وتوجّهات.
- وأحدهما ذو ميول طرابلسية وجمهورية والآخر ذو ميول برقاوية وملكية.

ولا نستبعد أن يكون هذا النفور قد تحوّل لدى بوقويطين إلى نوع من الكراهية والعداء نحو فكيني بعد وقت قليل من تسلّم الأخير لرئاسة الوزارة بسبب عدة عوامل طارئة:

- o فحكومة فكيني ضمت لأول مرة وزيرين[٥١] من قبيلة واحدة هي قبيلة "العبيدات" الغريم القديم والمستمر لقبيلة "البراعصة" التي ينتمي إليها بوقويطين، في حين أنها لم تضم أي وزير من القبيلة الأخيرة.
- o كما أن فكيني عبّر منذ مرحلة مبكرة عن موقف معاد لفكرة جعل مدينة "البيضاء" عاصمة للبلاد (مع العلم بأن بوقويطين ينتمي إلى هذه المدينة، وكذلك قبيلته).
- o وإذا صح أن فكيني أوقف "المخصصات المالية السرية" التي درجت الحكومات السابقة على وضعها تحت تصرف بوقويطين، فلا شك في أن ذلك سيكون أحد أسباب كراهية الأخير لفكيني.
- o ليس هناك شك في أن رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد، وخصم فكيني اللدود، استطاع أن يزوّد بوقويطين بالمزيد من أسباب الكراهية والعداء لفكيني.

ثم تحولت الكراهية بين الرجلين إلى "منازلة سياسية" عندما اختار بوقويطين الانضمام

٥١ الوزيران هما حامد العبيدي وزير التخطيط والتنمية ومحمد ياسين المبري وزير المواصلات والأشغال العامة. وقد أورد صلاح الدين سالم حسن (السوري) في رسالته للدكتوراة أن المبري هو من قبيلة (البراعصة) وهذا غير صحيح.

إلى كل من محمد عثمان الصيد ومنصور المحجوب (رئيس الجامعة الإسلامية) في مسعاهم لحشد أصوات أعضاء مجلس النواب ضد مرشح فكيني (مفتاح عريقيب) لرئاسة مجلس النواب في دورته الاستثنائية الخامسة والتي جرت انتخاباتها مساء يوم ٧/ ١٢/ ١٩٦٣ (أي قبل أحداث الطلبة بنحو شهر تقريباً).

وبالطبع فقد شكّل فوز المرشح (مفتاح عريقيب) الذي كان يحظى بتأييد الحكومة في تلك الانتخابات (حتى لو كان بصوت واحد) هزيمة لبوقويطين وشريكيه (الصيد والمحجوب) وهو ما نحسب أنه قد زاد من كراهيته لفكيني، وبخاصّة أن الأخير لم يتوقف عند هذا الحد، بل توجّه إلى مقابلة الملك يوم ١٤/ ١٢/ ١٩٦٣ طالباً منه إقالة كل من الفريق بوقويطين (قائد عام قوات الأمن) والشيخ منصور المحجوب (شيخ الجامعة الإسلامية) من منصبيهما. وقد رأينا كيف أن الملك استجاب لطلب فكيني بشأن الشيخ منصور المحجوب فعيّن بديلاً عنه الشيخ عبد الحميد عطية الديباني في منصب شيخ الجامعة الإسلامية (يوم ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٣)، ولم يستجب لطلبه بإقالة بوقويطين. وبالطبع فقد كان من شأن هذه الخطوة أيضاً أن تزيد من كراهية بوقويطين لفكيني.[٥٢]

إذن فليس من المبالغة في شيء القول بأن الكراهية بين الرجلين كانت قد بلغت أوجها خلال الفترة قبيل وقوع أحداث الطلبة في بنغازي يومي ١٣، ١٤/ ١/ ١٩٦٤.

أما بالنسبة لمزاج قوات الأمن العام (الشرطة)، في برقة عموماً وبنغازي على وجه الخصوص، فمن المعروف أن غالبية ضباطها[٥٣] وأفرادها هم من أبناء القبائل البرقاوية[٥٤] وأن نسبة كبيرة منهم هم من أبناء قبيلة "البراعصة" التي ينتمي إليها الفريق بوقويطين. ولا نشك في أن تلك القوات كانت تعيش يومذاك في مزاج يغلب عليه الاستياء؛ فهي تحسّ بأنها فقدت الكثير من نفوذها ووضعها المتميز الذي كانت تحظى به في ظل النظام الاتحادي وقوة دفاع برقة، ولا بد أنها كانت تحس بأنها في طريقها إلى فقدان المزيد من نفوذها البرقاوي من خلال اتجاه حكومة فكيني للتخلي عن فكرة "البيضاء" كعاصمة. كما لا شك في أنه كان يصلها – على الأقل على مستوى ضباطها – ما يتعرّض له "قائدها العام" من مضايقات وضغوط متواصلة من رئيس الوزراء، بل والمطالبة بعزله وإقصائه.

---

٥٢ سلفت الإشارة من قبل أن فكيني اشترط على الملك، من أجل قبوله منصب رئيس الوزراء، أن يتوقف العمل في مشروع بناء مدينة البيضاء كعاصمة للبلاد.

٥٣ عندما وقعت أحداث الطلبة كان العقيد عبد الونيس العبّار (من قبيلة العواقير) يشغل منصب حكمدار بنغازي، وكان العقيد السنوسي الفزاني (من الإخوان السنوسيين) يشغل منصب قائد القوة المتحركة في برقة، وكان النقيب أحمد حسين (من قبيلة الدرسة) الضابط المسؤول عن مركز البركة أحد مراكز الشرطة التابعة لحكمدار بنغازي.

٥٤ راجع عمر الطيب "**ليبيا اليوم**" مصدر سابق، ص ٥٣.

هكذا كان "مزاج" الفريق بوقويطين ومزاج قوات الأمن/ الشـرطة في بنغازي في مطلع عـام ١٩٦٤ وفـي الأيام التي سـبقت خـروج مظاهرات الطلبـة يومـي ١٣، ١٤/ ١ من ذلك العام.

فهل كانت الأحداث الدامية التي شهدتها مدينة بنغازي يوم ١٤/ ١ – كما ذهب بعضهم – محاولة من بوقويطين للكيد لخصمه فكيني ولإحراجه، مستغلاً غيابه في القاهرة لحضور مؤتمـر القمة العربي، ومسـتغلاً مزاج "الاسـتياء" المسـيطر على قوات الشـرطة في بنغازي وكبار ضباطها؟

وفيما نترك للباحثين في تاريخ دولة الاستقلال أن يقولوا كلمتهم حول هذه الأحداث، والمسـؤول الحقيقـي عـن تحريكهـا ودوافعه، في ضوء مـا يتوفر من معلومات وشـهادات وإفـادات، فإننـا لا نتـردّد، بنـاءً علـى مـا قدمناه من عرض مؤسـس علـى ما جاء فـي وثائق الخارجيتيـن الأمريكيـة والبريطانية المفرج عنهـا، في التعبير عن قناعتنا باسـتبعاد أن يكون الفريق بوقويطين – رغم تسـليمنا بمسـؤوليته العامة عن الأمن فـي البلاد – قد قام بتوظيف واسـتغلال سـلطاته علـى الشـرطة والقـوات المتحركة فـي بنغـازي وأصدر إليهـا الأوامر بالاعتداء على الطلبة المتظاهرين وإطلاق الرصاص عليهم مما تسـبب في مقتل ثلاثة منهم وجرح العشرات.

إن من بين الأسـباب التي تدعونا للوصول إلى هذه القناعة، أنه لم يُعرف في السابق عن الفريق بوقويطين أنه أصدر مثل هذه الأوامر للشرطة في بنغازي على امتداد السنوات الإحدى عشـرة التي كان خلالها مسـؤولاً عن الشـرطة وقائداً لقوة دفاع برقة، رغـم كثرة المظاهرات التي نظّمت خلالها، وعلى الرغم من أن بعضها كان أضخم وأخطر من مظاهرات يومي ١٣، ١٤/ ١/ ١٩٦٤.

وفضـلاً عن ذلك فإننا لا نحسـب أنه كان يخفى علـى بوقويطين – رغم كل ما يمكن أن يتهـم بـه من قصور فـي تفكيره أو أن تبلغه درجة خصومته مع فكينـي – أن يدرك أن أي عمل تقوم به الشـرطة خارج نطاق القانون سوف يكون مسؤولاً عنه مسؤولية مباشرة قبل غيره من رجال الحكم، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء.

إن هـذا كلـه يجعلنـا نرجّـح أن تكون هـذه الأحـداث التي شـهدتها مدينة بنغـازي يوم ١٤/ ١ إما نتاجاً صرفاً لرعونة واسـتهتار بعض ضباط الشـرطة والقـوة المتحركة في بنغازي التـي وجدت في بعض التصرفات الاسـتفزازية التي قام بهـا الطلاب المتظاهرون خلال يوم

١٣/ ١ [٥٥] محـرّكاً ومثيـراً، أو أن تكون بتحريك "يد خفية" غير ليبية متربصة اسـتغلت المناخ العام السـائد في البلاد (الاسـتياء العام + الخصومات بين رجال النخبة السياسية) والذي لم يكـن خافياً علـى الدوائر الأجنبيـة، وتدخّلت في تلـك المظاهرات بطريقة خفية اسـتفزازية محسوبة وصلت بالحالة في بنغازي إلى ما وصلت إليه.

[٥٥] وعلى الأخص رفع صورة عبد الناصر بديلاً لصورتي الملك وولي العهد، وإلقاء الحجارة من فوق سطح مبنى الجامعة على الشرطة المحيطة بالمبنى وجرح عدد منهم.

الاستقالة

في هذه الأجواء المشحونة.. وبهذه النفسية والمزاج، تلقّى الملك إدريس أخبار الأحداث الدامية التي وقعت بمدينة بنغازي بتطوراتها المتسارعة، من خلال ما نقل إليه عنها من قائد عام قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين (الذي كان موجوداً طوال المدّة بطرابلس حيث كان الملك أيضاً) ومن علي نور الدين العنيزي وزير شؤون البترول وعضو اللجنة الوزارية التي بعث بها مجلس الوزراء إلى بنغازي يوم ١٥/ ١ للتحقيق في الأحداث.[٥٦]

وفي مساء يوم ١٩/ ١ رجع الوفد الليبي المشارك في القمة العربية برئاسة ولي العهد والذي كان رئيس الوزراء[٥٧] ضمن أعضائه. ولا ندري ما إذا كان فكيني قد قام بمقابلة الملك إثر عودته أم لا. وكل الذي أوردته الوثائق بشأن تحركات رئيس الوزراء منذ عودته تتلخص في:

- أن مجلس الوزراء أصدر قراراً يوم ١٩/ ١ بإيقاف خمسة من ضباط الأمن في بنغازي عن أعمالهم إلى حين انتهاء التحقيق بشأن الأحداث (كان ذلك قبل وصول فكيني من القاهرة).
- أن رئيس الوزراء قام يوم ٢٠/ ١ بالخروج من شرفة مكتبه بطرابلس، وخطب في المتظاهرين[٥٨] المجتمعين في ساحة مبنى رئاسة الوزارة، ووعدهم بأن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة لأحداث بنغازي، وطلب من المتظاهرين الإخلاد إلى الهدوء والتوقف عن تسيير المظاهرات.
- وجّه فكيني يوم ٢٠/ ١ كلمة عبر الإذاعة إلى الشعب الليبي تناول فيها مشاركة ليبيا في القمة العربية، وأشار فيها إلى الأحداث التي شهدتها مدينة بنغازي، كما وعد بأن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة لتلك الأحداث.[٥٩]

---

٥٦ قام الملك يوم ١٦/ ١ بتكليف وكيل الديوان الملكي في بنغازي بتقديم تعازي الملك إلى أسرتي الطالبين القتيلين.

٥٧ أحد الأسئلة المهمة التي يجب طرحها حول هذه الأزمة هو: لماذا بقي فكيني في القاهرة حتى مساء يوم ١٩/ ١ على الرغم من أن مؤتمر القمة العربية بالقاهرة أنهى أعماله يوم ١٧/ ١. كان يتوقع بعضهم من فكيني أن يعود إلى بلاده حتى قبل أن يختتم المؤتمر أعماله. راجع ملحق (٥) المتضمن مقررات مؤتمر القمة العربي الأول.

٥٨ سيلاحظ القارئ أن هناك تبايناً كبيراً حول ما نقل عن محتوى هذا الخطاب، وللأسف فليس لدينا في الوقت الحاضر ما يدل بشكل قاطع عما جاء فيه.

٥٩ من المهم أيضاً العثور على نصّ هذا الخطاب.

وتجمع الوثائق والمصادر على أن فكيني قام يوم ٢١/ ١ بمقابلة الملك إدريس، وخيّره بين إقالة قائد عام قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين وبين قبول استقالته واستقالة حكومته، وأن الملك أبلغ رئيس وزرائه يوم ٢٢/ ١ أنه اختار قبول استقالته.

يقول خدوري في هذا الصدد:[٦٠]

"في وسط هذا الجو المكفهر عاد الفكيني إلى طرابلس على وجه السرعة، وأذاع بياناً على الشعب وعد فيه بالتحقيق بأمر إطلاق النار وفي معاقبة المسؤولين. وبالفعل قررت الحكومة إيقاف بعض ضباط البوليس المتهمين بالاعتداء على الطلبة وإحالتهم إلى القضاء للاقتصاص. وهنا تصدى محمود بوقويطين، رئيس قوة دفاع برقة وقوات الأمن الليبية حتى وفاته في خريف سنة ١٩٦٤، لرئيس الحكومة انتصاراً لرجال شرطته الذين قاموا بواجبهم الرسمي، ورأى في النظر بشؤون الشرطة أمراً يعود إليه بصفته قائداً عاماً. وكان بين الفكيني وبوقويطين منافسة قديمة هوت إلى المستوى الشخصي فكشفتها هذه الحادثة. فانبرى الرجلان إلى المبارزة السياسية. ولما كان الفكيني رئيساً للحكومة، فقد كان على القائد بوقويطين طاعة رئيسه وتنفيذ قرارات الحكومة. ولكن بوقويطين رأى في هذه الحادثة خطراً على الأمن العام وعلى نظام الحكم نفسه، فوقف في وجه رئيس الحكومة يعارضه. فذهب الفكيني إلى الملك شاكياً بوقويطين وطلب عزله. ولو أن الفكيني طلب من الملك طاعة بوقويطين لما كان في وسع الملك أن يرفض تأييد رئيس حكومته، ولكن طلب العزل لشخص أمضى طوال حياته في خدمة بلاده ومليكه أمر آخر. وقد وضع طلب الفكيني الملك إدريس في مأزق حرج، فوعد رئيس حكومته أن ينظر فيه خلال يوم أو يومين، ولكنه في اليوم التالي أخبر رئيس حكومته برفض طلبه، فأرسل الفكيني استقالته، وقبلها الملك في الحال يوم ٢٢/ ١/ ١٩٦٤".

أما دي كاندول فقد تناول الموضوع بعبارة موجزة جداً جاء فيها:[٦١]

"... واعتبر رئيس الوزراء مقصراً لأنه لم يكن حازماً بما فيه الكفاية لمواجهة مثل ذلك التهديد الخطير للأمن العام، بل إن بعض تصريحاته خلال الأزمة بدت تنم عن الخضوع لتأثير الجمهورية العربية المتحدة. وبتاريخ ٢٢ استقال فكيني وتولى بدلاً منه محمود المنتصر..."

وتناول سامي حكيم موضوع استقالة حكومة فكيني بطريقته المعتادة، فأورد في كتابه **"هذه ليبيا"**:[٦٢]

"...أما بالنسبة للفريق محمود بوقويطين الذي حمّلته اللجنة الوزارية كل المسؤولية[٦٣] فقد

---

٦٠ مصدر سابق، ص ٣٥٨.
٦١ مصدر سابق، ص ١٣١.
٦٢ مصدر سابق، ص ٧٩.
٦٣ لم يقدم سامي حكيم في أي من كتبه ما يعزّز هذا الزعم، فلم يورد أية مقتطفات من تقرير اللجنة الوزارية تذهب إلى ما زعمه.

تـولى أمـره الدكتور محـي الدين فكيني عندمـا طلب من الملـك إقالته من منصبـه وتقديمه إلى المحاكمـة مـع الضباط المتهمين. ولكن الملك رفـض هذا الطلب لأن الموافقـة عليه تعني أولاً التخلي عن القوة الباطشة التي تسنده وتحميه، وثانياً ضرب الشلحيين[٦٤] بمحاكمة أكبر وأقوى عناصرها.

"وكان لا بد، إزاء موقف الملك، من أن يقدم محي الدين فكيني استقالة حكومته فقبلها الملك في الحال...".

كما أورد في كتابه **"حقيقة ليبيا"** بهذا الخصوص:[٦٥]

"... ورفض الملك المساس بمحمود بوقويطين، فرأت الوزارة في رفض طلبها خطراً على الأمن وسـلامة البلاد، فقرر مجلس الوزراء الاسـتقالة من الحكم، وكتب الدكتور الفكيني اسـتقالة مسببة بعثها إلى الملك يوم ٢٢/ ١/ ١٩٦٤ أوضح فيها ما سبق، فقبلها الملك في الحال".

أمـا مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسـبق فقد تناول موضوع الاسـتقالة في مذكراته بعبارة جاء فيها:[٦٦]

"استمرت المظاهرات لعدة أيام حتى رجع رئيس الوزراء من قمة القاهرة، فسارت المظاهرات إلى مبنى رئاسـة الوزراء، وخرج فكيني وخطب في المتظاهرين، ثم أسرع إلى الملك وطلب منه إقالـة الفريق محمـود بوقويطين (قائد قوات الشرطة) باعتباره المسـؤول عـن حوادث بنغازي الداميـة. وقال الملك إن بوقويطين لم يكن في بنغـازي يوم حدوث المظاهرات، ولا يمكنه (أي الملك) إقالة من يحمل أكبر رتبة عسكرية في البلاد دون تحقيق وتمحيص، ولكن فكيني ألح في طلبه، فما كان من الملك إلا أن طلب منه أن يقدم استقالته على الفور".

ثم عاد بن حليم وتطرق إلى الموضوع ذاته مرة ثانية في كتابه الأخير **"ليبيا: انبعاث أمة.. وسقوط دولة"** فأورد به:[٦٧]

"... ثـم تكهـرب جو الشـباب بعد عودة رئيس الوزراء من القمة العربيـة وأذاع بياناً قوياً على الشـعب أكـد فيـه إجراء تحقيـق في أمر إطلاق النـار، ثم ألقى خطابـاً حماسـياً عاطفياً في جموع الطلبة، ووعدهم بإيقاع أشـد العقاب بمن تثبت مسـؤوليته بإطلاق النار على الشـعب، وقرر إيقـاف بعـض المتهمين من ضباط الشرطة، ثم أسرع إلى القصر الملكي وقابل الملك وهو بحالة عصبيـة متوتـرة. غير أن الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة والرجل المقرب من الملك كان قـد سـبقه لدى الملـك. وكان بين الرجلين فكينـي وبوقويطين ودّ مفقود، لا سـيما بعد أن

٦٤ الإشارة هنا إلى البوصيري الشلحي، ولا يخفى أنه على الرغم من أن بوقويطين صهر لآل الشلحي فإن ولاءه كان دوماً للملك.
٦٥ مصدر سابق، ص ٣٠٧.
٦٦ مصدر سابق، ص ١٣٨.
٦٧ مصدر سابق، ص ٢٩٠، ٢٩١.

أوقـف فكينـي المنح والهدايا التي كان سـلفه يقدمهـا لبوقويطين، ويبدو أنه سـبق فكيني لدى الملـك وتصدى لرئيس الـوزراء في محاولته محاكمة ضباطه وعقابهم بأشـد العقوبات، كما ورد في خطاب فكيني، ولا شك كذلك أنه حذّر الملك من اتجاهات رئيس الوزراء العربية القومية المتطرفة، وخطر تلك السياسـة على الاسـتقرار في البلاد، وبعبارة موجزة سـمّم آبار الثقة: ثقة الملـك في رئيس وزرائه[68] قبل أن يسـتقبل الملـك رئيس الوزراء ويعرض عليـه وصفاً مفصلاً أميناً للحوادث الدامية التي نتج عنها سـقوط ضحاياً من الشباب الليبي، وجرح مئات منهم، وعنـف الشرطة وقمعهـا للطلبة وإطلاق الرصاص عليهم. ثم أنهـى عرضه بطلب عزل قائد قوة دفاع برقة، وتقديمه هو والمسؤولين من ضباطه إلى القضاء العادل.

ويبـدو أن الملـك فوجـئ بطلبات رئيـس الـوزراء[69] ورأى أن ليس من الحكمـة والعدل عزل من يحمل أعلى رتبة عسـكرية في قوات الأمن، بعد خدمة ثلاثين سـنة من التفاني والإخلاص في خدمـة الملـك والوطن، قبل إجراء تحقيق دقيق، لا سـيما وأن بوقويطـين، كما أفهم الملك، لم يكـن في بنغازي عند قيـام المظاهرات. ولكن فكيني أبى أن يقبل البقـاء في منصبه دون إيقاف بوقويطين وتقديمه للمحاكمة، وأن يكون رجال الشرطة جميعهم، بما فيهم قائدهـم، مسؤولين أمامه كرئيس للوزراء، وأصر وألح على الملك أنه لا يمكنه حمل مسؤولية الحكم دون أن يكون لـه السـلطة التامة على أجهزة الأمن. وأنهـى الملك المقابلة بأن وعد رئيس الوزراء أنه سـيفكر ويبلغه قراره بعد فترة قصيرة. وفي اليوم التالي أرسل إلى رئيس الوزراء طالباً استقالته".

أما محمد عثمان الصيد فقد قام هو الآخر بالإشـارة إلى موضوع الاسـتقالة في مذكراته **"محطـات مـن تاريـخ ليبيـا"**[70] بالعبارات التاليـة التي لا تخلو مـن التحامل علـى فكيني، بل الافتراء بحقه:

"... وبعـد أن سـمع الفريـق بوقويطـين خطـاب محـي الدين فكينـي قابل الملـك وشرح له ما حـدث، وكان رأيـه أن الحكومـة هي المسـؤولة لأنها أهملـت الأمر، ولم تعـره أي اهتمام إلى أن وصـل إلى مـا وصل إليه. وكان الملك قد تتبع خطاب فكينـي، عندئذ طلب الملك من الدكتور علي السـاحلي رئيس الديوان إبلاغ محي الدين فكيني بتقديم اسـتقالته فوراً، لأنه إنسان فاشل على حد تعبيره.

وأخـبر رئيـس الديوان محـي الدين فكينـي بقرار الملـك، فتأثر جـداً، إلى حد أنه بكـى، وراح يسـتعطف رئيس الديوان أن يبلغ الملك بأنه على اسـتعداد للتراجع عن أي خطأ وطلب منحه فرصـة أخرى. وكان جواب الملك أن يقدم اسـتقالته فوراً أو سـيصدر قـراراً بإقالته. ورضخ

٦٨ يصور بن حليم الملك كأنه رجل سـاذج، ولا يعرف شـيئاً عن سياسـات ومواقف شـخصية فكيني، وكأنه كان في انتظار أن يسـمع كلام بوقويطين عنه ثم يقوم بتبني كل ما قاله بوقويطين له.

٦٩ من الواضح أن بن حليم لا يعلم بأن فكيني كان قد سبق له أن طلب من الملك قبل شهر تقريباً إقالة الفريق بوقويطين.

٧٠ مصدر سابق، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

فكيني للأمر الواقع. ولم يكن قد أمضى في منصبه أكثر من عشرة أشـهر، وقد أخبرني بتفاصيل هذه الواقعة الدكتور علي الساحلي[٧١] رئيس الديوان الملكي".

الاستقالة في الوثائق الأمريكية

سـنعرض تحت هـذا العنـوان بعض المقتطفـات مما ورد بعـدد من الوثائـق الأمريكية المتعلقة باستقالة حكومة الدكتور فكيني.

مقابلة مع رئيس الديوان الملكي

بتاريـخ ٢٦/ ١/ ١٩٦٤ اسـتقبل رئيـس الديوان الملكي علي السـاحلي بمكتبه السـفير الأمريكـي آلـن لايتنـر، وجرت بين الاثنيـن محادثة مطوّلة أعد السـفير عنها تقريـراً بعثه إلى الخارجية الأمريكية مؤرّخاً في ٣٠/ ١/ ١٩٦٤[٧٢] وكان مما جاء فيه بشأن استقالة فكيني:[٧٣]

"قمـت بزيـارة علي بك الذي قام على الفور وروى لي قصة مثيرة حول الأحداث المثيرة ودوره إزاءهـا. لقـد أبلغني بأنه مجهـد وموجع القلب ويتمنى أن يترك منصبـه في أسرع وقت. إلا أن صديقـه القديـم فكيني وبعض أصدقائه الآخرين ألحّوا عليـه أن يرجئ اتخاذ مثل هذه الخطوة حتى تهدأ الأوضاع بعض الشيء..."

"أبلغنـي عـلي بك أنه أثناء غياب رئيس الوزراء، كان هو المسـؤول عن اتخـاذ معظم القرارات التـي صدرت (عن الحكومة) فور وصـول الأنباء المتعلقة باضطرابـات بنغازي إلى طرابلس. قـال إن مصـادر معلوماتـه الخاصّة في بنغـازي، ومعظمهم من أفـراد أسرته، هـي التي أبلغته بالأخبار الأولية بشأن تلك الاضطرابات. في هذا الوقت كان رئيس الوزراء بالوكالة (منصور بن قدارة) قابعاً في مكتبه، وأصيب عملياً بالانهيار لدى بلوغ الأنباء إليه. كان اقتراح قداره في البداية أن تستقيل الحكومة على الفور. لكن علي بك أبلغه بأن ذلك الإجراء غير سليم في ظل الأزمة القائمة. ووفقاً لأقوال علي بك فقد قام منذ تلك اللحظة بتولي الأمور بيده، كما ظل بن قدارة ووزير الداخلية (ونيس القذافي) في حالة تشـاور مسـتمر معه، وكانا يتبعان ما يشـير به عليهـما، بما في ذلك دعوة مجلس الوزراء للانعقاد، وإرسـال وفد وزاري إلى بنغازي، وإصدار الأوامـر للشرطة في بنغازي بعدم إطلاق الرصاص. وعندما عاد رئيس الوزراء (من القاهرة) يوم الأحد (١٩/ ١) تشاور مع علي بك الذي حثه على تصعيد الأمر بالتوجه إلى الملك وتخييره

---

٧١ راجع ما ورد على لسان علي الساحلي خلال المقابلة التي جرت بينه وبين السفير الأمريكي لايتنر بمكتب الأول يوم ٢٦/ ١/ ١٩٦٤ (عقب استقالة فكيني).

٧٢ يحمل الرقم الإشاري (A-247).

٧٣ التقرير موجود بالملف POL 15 Libya وهو بعنوان "مقابلة مع علي الساحلي رئيس الديوان الملكي، ملاحظات حول مظاهرات بنغازي وتغيير الحكومة"

"Ali Sahli, Royal Diwan Chief, Comments on Benghazi Demonstrations, Change of Government".

بين إقصاء بوقويطين أو قبول استقالته (استقالة فكيني). وقد اتبع فكيني هذه النصيحة متوقعاً أن تؤدّي إلى عزل بوقويطين. على أية حال، طلب الملك من فكيني أن يعود إليه في اليوم التالي لمعرفة جوابه. وبدون أن يتشاور الملك مع علي بك، قام بإبلاغ فكيني في اليوم التالي قبول استقالته. لقد علّق علي بك قائلاً إن تلك الخطوة كانت خطأ فادحاً من جانب الملك. لقد اتخذ فكيني الإجراء الوحيد الممكن أمامه.[٧٤] أما الملك، فعلى الرغم من أنه كان في انتظار فرصة تسنح له لتغيير رئيس الوزراء، فإنه ما كان له أن يقصيه من منصبه بسبب هذه القضية".

ومضى السفير لايتنر في تقريره:

"لقد عبّرت (لعلي الساحلي) عن استغرابي كيف أن الملك لم يصرّ على أن يبقى فكيني في الحكم، على الأقل إلى حين أن يتم تجاوز هذه الأزمة وفيما بعد يمكنه تغيير الحكومة. وعلق علي بك بأن هذا هو عين ما كان سينصح به الملك فيما لو كان أخذ استشارته".[٧٥]

"كان علي بك في غاية التبرم بسبب عدم قيام الملك بأخذ رأيه حول قبول استقالة فكيني. لقد قال بأن المراسيم الملكية تم إعدادها بقصر السواني في طرابلس، وجرى تسليم المراسيم إليه في اللحظة الأخيرة دون ترك أي فرصة له للمراجعة بشأنها. وعند تلك اللحظة ذكر علي بك أنه قال للملك إنه يعلم بأن القرار تم اتخاذه بالفعل، ولكنه يودّ من الملك أن يعلم أنه (أي الساحلي) يعارض هذا القرار بشدة "How Strongly he Disagreed with the King's Decision" لقد قال علي بك إنه أبلغ الملك بأنه لا يجادل في سلامة قرار الملك بتغيير الحكومة، غير أنه يعتقد بأن توقيت التغيير غير مناسب بالمرة، وأن الملك أضر بنفسه كما أضر بالبلد لهذا الإجراء، وطلب علي بك من الملك إعفاءه من مسؤولياته، غير أن الملك لم يستجب لهذا الطلب".[٧٦]

ثم يضيف السفير الأمريكي في تقريره عن لقائه بعلي الساحلي:

"ثم واصل علي بك حديثه متناولاً الخطورة التي ينظر من خلالها إلى الخطأ الذي وقع فيه الملك. وقبل أن تصل المحادثة بيننا إلى نهايتها سألت علي بك عما إذا كان يرى أن الحالة الآن تتلخص في أنه (إذا كان انشغالنا في الماضي منصبّاً على ما يمكن أن يحدث في ليبيا عند وفاة الملك، فإن الأمر يستوجب علينا الآن أن ننشغل بحالة عدم الاستقرار الداخلي في ليبيا، حتى مع وجود الملك على قيد الحياة)، وقد ردّ علي بك بأنه يوافقني على هذا الرأي، وأنه قال هذا الكلام بالفعل للملك، كما أضاف أنه حذر الملك بأنه كانت هناك فرصة غير عادية أمام الجيش للقيام بانقلاب عسكري لو أراد. ويبقى هذا احتمالاً قائماً".

---

٧٤ هذا من وجهة نظر علي الساحلي بالطبع، وإن المرء يستغرب إزاء رد فعل الساحلي تجاه قبول الملك استقالة فكيني، "فالساحلي هو الذي اقترح على فكيني أن يُصعّد الأمر مع الملك وأن يخيره بين إقالة بوقويطين وبين قبول الاستقالة.. أليس من المفروض أن يتضامن الساحلي مع فكيني وأن يصر على قبول استقالته أيضاً!

٧٥ كيف يمكن أن يحدث ذلك مع إصرار فكيني على إقالة بوقويطين أو قبول استقالته هو؟!

٧٦ يستبعد بعضهم أن تكون لدى الساحلي الجرأة على أن يواجه الملك بتلك الكلمات.

ومقابلة مع بن حليم

وفي اليوم التالي لاستقالة فكيني (٢٣/ ١/ ١٩٦٤) التقى السفير الأمريكي لايتنر برئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم في مكتبه بطرابلس مستطلعاً وجهات نظره حول التطورات المتعلقة بتغيير الحكومة. وفي يوم ٣١/ ١/ ١٩٦٤ بعث السفير إلى واشنطن تقريراً بما سمعه من بن حليم كان مما جاء فيه:[٧٧]

"قمت بزيارة بن حليم لأتحادث معه حول تغيير الوزارة والحالة الراهنة (في ليبيا). أبلغني بن حليم أنه يعتقد أن الملك ارتكب خطأ جسيماً بتخليه عن حكومة فكيني بسبب ما أثير حول أحداث بنغازي. لقد علم بن حليم من سيف النصر عبد الجليل (وزير الدفاع)[٧٨] أن الملك كان غاضباً جداً من فكيني لقيامه بمخاطبة المتظاهرين[٧٩] شخصياً، ولأنه ربط نفسه - بصورة ما - بمطالبهم المنادية بإقصاء قائد عام قوات الأمن بوقويطين. قال بن حليم إنه كان من واجب رئيس الوزراء أن يحصر حديثه في التأكيد للمتظاهرين بأن العدالة سوف تأخذ مجراها وأن من تثبت إدانته، أيا من كان، سوف ينال العقاب المناسب. لقد قام فكيني فيما بعد بمقابلة الملك ليطلب منه إقالة بوقويطين، وبالتالي فلم يترك الملك سوى أمام خيار وحيد وهو قبول استقالته. لقد قال الملك لفكيني بأنه سوف يفكر في الموضوع ويعطيه جوابه في اليوم التالي. وفي اليوم التالي أبلغ الملك فكيني بكل هدوء - وهو ما كان مفاجأة له - قبول استقالته. كما قام الملك باستدعاء كل من محمود المنتصر وحسين مازق وكلف الأول بتشكيل الوزارة الجديدة".

وعلق السفير لايتنر في تقريره:

"ووفقاً لوجهة نظر بن حليم فإن الملك، بقبوله استقالة فكيني، أضعف مكانته الخاصّة وعززّ من وضع فكيني الذي تنظر إليه الجماهير الآن، أكثر من أي وقت مضى، كبطل، وفي الحقيقة، فإنه في نظرهم الآن أقرب إلى أن يكون شهيداً. قال بن حليم إن الملك كان مستاءً من فكيني منذ مدة، وكان يبحث عن كيفية مناسبة لإخراجه من الوزارة، غير أنه ما كان له أن يستخدم هذه القضية لتحقيق تلك الغاية. وأضاف بن حليم مقترحاً أنه إذا كان الملك لا يرغب في إقصاء بوقويطين، فكان بمقدوره أن يؤكد للناس عزمه على القيام بكل ما في وسعه من أجل إنزال العقوبة المناسبة بالجناة، ثم يقوم بعد عودة الأمور إلى مجراها، بدعوة محمود المنتصر لتأليف الوزارة الجديدة...".

٧٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-249) بالملف POL 15 Libya.

٧٨ في الحكومة المستقيلة وفي الحكومة الجديدة.

٧٩ الإشارة هنا إلى المظاهرة التي جرت يوم ٢٠/ ١/ ١٩٦٤ وتواجدت بالساحة أمام مكتب رئيس الوزراء بطرابلس.

ولقاء مع رئيس أركان الجيش

وفي يـوم الجمعـة ٢٤/ ١/ ١٩٦٤ التقـى عـلى متن طائـرة البعثة الاستشـارية العسـكرية الأمريكية كل من رئيس أركان الجيش الليبي الزعيم نوري الصديق، والرجل الثاني في السفارة الأمريكية المسـتر جون دورمان وجرت بين الاثنين محادثة تضمنها التقرير رقم (A-246) الذي بعـث بـه الأخير إلى الخارجيـة الأمريكية بتاريـخ ٣٠/ ١/ ١٩٦٤ (الملـف POL 23-3 Libya) وكان مما جاء فيه:

"... عندمـا سـئل الزعيـم الصدّيـق عن العنـاصر المحرضة عـلى الاضطرابات التـي وقعت؛ أجاب بأنه لا يعلم من هم على وجه اليقين. وعبّر عن اعتقاده أن الإخوان المسـلمين لم يكونوا مشـاركين فيها بشكل فعال. وأضاف: وربما يكون بعض البعثيين والشيوعيين متورطين فيها، عـلى الرغم مـن أن الأهداف النهائية لكل منهـما من وراء إثارة هـذه الاضطرابات على درجة كبـيرة من التباين. كما عبّر عن اعتقـاده بأنه لا يتوقع أن تقع في ليبيا اضطرابات كبيرة. وعندما سـئل عن احتمال تدخّل الجيش في الوضع الحالي قال الصدّيق إنه في مثل هذه الظروف لا يتم أي تحرك من الجيش إلا بناءً على تعليمات محددة من الملك، ولا يعتقد أن الملك يمكن أن يصدر مثل هذه التعليمات ما لم تخرج الحالة بالكامل عن حدود السيطرة عليها، وفي الوقت الحالي فإن الجيش خاضع لتعليمات صارمة تلزمه بالبقاء في ثكناته".

"وعندما سئل الزعيم نوري عن احتمال وقوع انقلاب عسكري في الوقت الحاضر، الذي يعتبر بصفة خاصّة مواتياً لأن تقوم وحدات من الجيش بدعم الشعب في مواجهة الشرطة والحكومة والملكية، أجاب بأن مثل هذا التحرك العسكري مستحيل بسبب الرقابة المحكمة على الجيش، كما أضاف أنه لا توجد أية عناصر بعثية أو شيوعية في صفوف الجيش".

"وواصـل الزعيـم نوري حديثه قائلاً إن فكيني ذكي جداً، ومـن الصعب جداً تصديق حقيقة أنه استقال بسبب رفض الملك إقصاء بوقويطين، غير أن هذا هو ما حدث بالفعل، وأضاف أن الملك كان سيظهر على درجة أعلى من الحكمة لو أنه قام بإبعاد بوقويطين عن مسرح الأحداث بعض الوقت، وربما إرساله في رحلة إلى خارج البلاد إلى أن يهدأ الغبار...".

الاستقالة في التقارير البريطانية

بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٦٤ وقبل أن يقوم السـفير البريطاني الجديد في ليبيا المسـتر سـاريل بتقديم أوراق اعتماده، بعث بتقرير إلى وزير الخارجية البريطاني المستر بتلر بعنوان "سقوط حكومة فكيني" "Libya: The Fall of the Fekini Government"[٨٠] تناول فيه وصفاً للأحداث

٨٠ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/41 بالملف FO 371/178 855.

التي شـهدتها مدينة بنغـازي وغيرها من المدن الليبية منـذ ١٣/ ١/ ١٩٦٣[٨١] كما تعرّض فيه لملابسات استقالة الدكتور فكيني ولدلالات وتداعيات هذه الاستقالة.[٨٢]

وجاء في هذا التقرير فيما يتعلق بملابسات الاستقالة الفقرات التالية:

"(٦) مـن التقاريـر التـي وردت فيـما بعد، يبـدو أن الدكتور فكينـي قابل الملك يـوم ٢١ يناير وطلب منه إقصاء بوقويطين (وهو الهدف الذي كان يسعى إلى تحقيقه منذ وقت مضى). ويبدو أن الملك طلب من رئيس وزرائه أن يعود لمقابلته في اليوم التالي كي يبلغه بقراره. في هذا الوقت كان الملك يتعرّض لضغوط من عدّة جهات.[٨٣] فمن جهة كان الملك قد استقبل وفداً ضم أربع شـخصيات من "لجنة مواطني بنغازي" وكان برفقتهم بعـض أقارب الطالبين القتيلين، وقدم الوفد إلى الملك عدداً من المطالب تتضمن معاقبة المسـؤولين عن أحداث بنغازي، وحلّ القوة المتحركة أو ضمّها إلى الجيش. كما أن عدداً من أعضاء البرلمان، من بينهم رئيس مجلس النواب، وقّعوا على عريضة طلبوا فيها من الملك دعوة البرلمان للانعقاد ولمناقشة الوضع وبحث إقصاء بوقويطين".[٨٤]

"(٧) وفي مواجهـة الخيـار مبـاشرة بـين بوقويطـين والدكتور فكينـي قرر الملك يـوم ٢٢ يناير قبـول اسـتقالة رئيس الـوزراء. وجرى الإعلان عن ذلـك عبر الإذاعة بعد ظهـر ذلك اليوم، كـما جرى في الوقت ذاته الإعلان عن دعوة محمود المنتـصر لتأليف الوزارة الجديدة، كما أعلن على الفور عن تشـكيلة تلك الوزارة، وهو ما يدلّ على أن الأمر جرى تدبيره مسـبقاً. إن اثنين من الوزراء الجدد هم سـفراء بالخارج، ومن المسـتبعد أنه أمكن الاتصال بهما واستشارتهما منذ سـقوط فكيني. لم يجر نشر كتاب اسـتقالة فكيني.[٨٥] وقد ورد أن فكيني تلقى قرار الملك قبول استقالته باندهاش".

مقتطفات أخرى

أشـارت روث فيرسـت Ruth First فـي كتابها "**الثـورة المراوغة**"[٨٦] إلى أحـداث الطلبة واستقالة فكيني على النحو التالي:

"مـع بدايـة عام ١٩٦٤ دعا عبد النـاصر إلى اجتماع للدول العربية بالقاهـرة للتخطيط لإجراء في مواجهـة خطـة إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن. لقد أعلـن الملك تأييده للاجتماع، غير أنه

---

٨١ راجع الفصل السابق "أحداث الطلبة الدامية" مبحث "في الوثائق البريطانية".
٨٢ سنعرض في المبحث التالي لدلالات وتداعيات هذه الاستقالة.
٨٣ راجع مبحث "نفسية الملك ومزاجه" بهذا الفصل.
٨٤ من المهم العثور على هذه العريضة.
٨٥ من المهم أيضاً الحصول على خطاب استقالة فكيني ومعرفة ما ورد به من أسباب.
٨٦ *The Elusive Revolution* مصدر سابق، ص ٩١،٩٠.

اعتذر عن حضوره شخصياً. وعندما قام طلبة الجامعة والمدارس بتسيير مظاهرة تأييداً للمؤتمر جرى تفريقهم بواسطة قوة دفاع برقة. أدت المصادمات إلى قتل طالبين وجرح العديد. تمّ في طرابلس تنظيم جنازة رمزية.[٨٧] وقام رئيس الوزراء بتقديم استقالته. كان رئيس الوزراء قد طلب من الملك إقالة قائد قوة دفاع برقة صهر عمر الشلحي مستشار الملك.[٨٨] غير أن الملك فضّل الاستغناء عن رئيس وزرائه في وقت كان قد جرى فيه الكشف عن عدد من المحاولات التي استهدفت النظام. لقد كان بوقويطين بالنسبة للملك رجلاً لا يمكن الاستغناء عنه، على عكس رئيس الوزراء".

أما صلاح الدين سالم حسن (السوري) فقد تناول استقالة فكيني على النحو التالي:[٨٩]

"لقد ثبتت صحة وجهة نظر فكيني المبكرة بشأن التجاوزات التي ارتكبتها الشرطة. ومن ثمّ فقد قرر حسم هذا الأمر بعيداً عن أي تساهل. قام بمقابلة الملك وقال له بحسم إنه لن يبقى في رئاسة الوزارة إلا إذا تم إقصاء قائد قوات الأمن محمود بوقويطين وجرى تقديمه إلى المحاكمة مع بقية الضباط المسؤولين عن الحادث وجرى حلّ قوات الأمن وأعيد تنظيمها.[٩٠]

"لم يكن متوقعاً أن يقوم الملك حتى بمجرد التفكير في هذه الشروط. لقد أغضب هذا الإنذار الملك وأثاره، كما وضعه أمام فرصة مناسبة للتخلص من فكيني".

"لقد تشاور الملك مع بعض قدامى الساسة، وقرر في النهاية تعيين محمود المنتصر رئيساً للوزارة. جرى الإعلان عن الحكومة في اليوم التالي، وخرجت المظاهرات الغاضبة مطالبة باستمرار فكيني".[٩١]

أما عقيل بربار فقد أورد في رسالته[٩٢] بشأن الاستقالة:

"عاد رئيس الوزراء فكيني من القاهرة إلى طرابلس، وعبّر عن أسفه الشديد للأحداث. وقد ورد أنه قابل الملك يوم ٢١ يناير وطلب منه إقالة كل من محمود بوقويطين قائد عام قوات دفاع برقة والسنوسي الفزاني قائد القوة المتحركة، ومحاكمتهما مع بقية الضباط المسؤولين عن إطلاق النار. ولأن الملك كان غير راض من انزعاج رئيس وزارته بسبب الأحداث فقد ردّ على رئيس وزرائه بأن طلب منه تقديم استقالته".

---

٨٧ هذا هو المصدر الوحيد الذي أشار إلى موضوع الجنازة الرمزية في طرابلس.

٨٨ لم يجر تعيين عمر الشلحي مستشاراً للملك إلا عام ١٩٦٩.

٨٩ مصدر سابق، ص ٣٧١، ٣٧٢.

٩٠ أورد صلاح الدين حسن (السوري) أنه سمع هذه المعلومة من علي الساحلي خلال المقابلة التي أجراها معه يوم ١٠/ ٦/ ١٩٧١ وأن فكيني قال نفس الشيء خلال إفادته أمام محكمة الشعب في شهر ١١/ ١٩٧١. هامش (٦٧) بالرسالة.

٩١ نسب صلاح الدين حسن هذا الكلام لعلي الساحلي خلال مقابلته معه يوم ٢٢/ ٦/ ١٩٧١.

٩٢ مصدر سابق، ص ١١٩.

تناول جون رايت من جانبه، في كتابه السالف الإشارة إليه، استقالة فكيني بعبارات جاء فيها:[٩٣]

"لقد اشتهر رئيس الوزراء فكيني بأنه ليبرالي (تحرري) وأنه إصلاحي. وقد ورد أنه توجّه لمقابلة الملك إدريس (الذي كان يقيم بقصره في منطقة سواني بن يادم بمنطقة طرابلس)، ليطلب منه إقالة بوقويطين الذي يعتبر، بصفته قائد قوة دفاع برقة، مسؤولاً، ولو شكلياً، عن تصرفات الشرطة في بنغازي، على الرغم من أنه كان بعيداً عن المدينة وقت وقوع الأحداث فيها.[٩٤] كان بوقويطين صهراً لناظر الخاصة الملكية الراحل إبراهيم الشلحي، وقد فضّل الملك قبول استقالة فكيني على أن يقيل بوقويطين. كانت البلاد تعيش حالة اضطرابات واسعة، وكانت الولاءات (للعرش) موضع شك، ومن ثمّ فإن الاستغناء عن شخصية من وزن بوقويطين وأحد أعضاء الدائرة الضيقة القريبة من الملك، هو أشد صعوبة عليه من الاستغناء عن رئيس الوزراء".

٩٣ مصدر سابق، ص ٩٨.

٩٤ أورد المستر رايت في الهامش (٣٦) من كتابه ص ١١٦، ١١٧ أن فكيني قال أمام "محكمة الشعب" عام ١٩٧١ إنه طلب من الملك إقالة بوقويطين ومحاكمته، كما أنه طلب محاكمة كبار ضباط قوة دفاع برقة والقوة المتحركة وشرطة بنغازي وطرابلس. كما طلب أيضاً حل قوة دفاع برقة والقوة المتحركة، وإعادة تنظيم الشرطة، وتسليح الجيش، وإعطاء الجيش الصلاحيات للقيام بدوره الحقيقي.

دلالات وتداعيات

عندما توجه محي الدين فكيني يوم ٢١/ ١/ ١٩٦٤ لمقابلة الملك وطلب منه أن يختار بيـن قبول اسـتقالته أو إقالة الفريـق محمود بوقويطين؛ لـم تكن تلك هي المـرة الأولى التي عرض فيها فكيني استقالته على الملك[٩٥] كما لم تكن هي المرة الأولى التي طلب فيها فكيني مـن الملك إقصاء بوقويطيـن وإحالته على التقاعد. غير أن هذه هي المرة الأولى التي يوضع فيها الملك أمام هذا الخيار مباشرة بين رئيس وزرائه فكيني وبين الفريق بوقويطين.

وفـي اعتقادنـا، وفي ضوء ما أوردناه في المباحث السـابقة من هـذا الفصل، فإن الملك لـم يتـردّد لحظة في اتخاذ قـراره وتحديد اختيـاره. فليبق بوقويطين وليذهـب فكيني.. ذلك أنـه بمقدوره أن يجد بكل بسـاطة بديلاً لفكيني، وربما أفضل وأقـل إزعاجاً منه، في حين أنه ليـس بمقدوره أن يجـد بديلاً أفضل أو أوفى أو أهلاً لثقته مـن بوقويطين، وبخاصّة في ضوء المخاوف والهواجس[٩٦] التي كانت تسيطر عليه في تلك الفترة.[٩٧]

وفي اعتقادنا أيضاً، فإن الملك عندما طلب من فكيني أن يعود إليه في اليوم التالي ليبلّغه قراره حول الاختيار بينه وبين بوقويطين، لم يكن يبحث عن فسـحة من الوقت ليتأمل ويفكر فـي الموضـوع، ولكن من أجل اتخـاذ الترتيبات للتشـاور مع رئيس الـوزراء الجديد البديل لفكيني.[٩٨]

وبالطبع، فلم يكن خافياً على الملك النتائج والتداعيات التي يمكن أن تترتب على اختياره وقراره.

يقول مجيد خدوري:[٩٩]

"قامـت مظاهـرات صاخبة عـلى إثر اسـتقالة فكيني، إذ إن عامة الشـعب اعتبرت الاسـتقالة

---

٩٥ أفاد تقرير السـفارة الأمريكية المؤرّخ في ١٩/ ٢/ ١٩٦٤ رقم (A-271) أن الملك كان يفكر في إقالة فكيني مع نهاية شـهر رمضان أي بعد ١٥/ ٢/ ١٩٦٤. الملف POL 15 Libya.

٩٦ راجع مبحث "نفسية الملك ومزاجه" من هذا الفصل.

٩٧ هذا بالطبع بالإضافة إلى قناعة الملك بأن بوقويطين لم يكن متورطاً في تلك الأحداث ولا مسؤولاً عنها.

٩٨ نرجّح أن يكون استدعاء المنتصر ومازق من قبل الملك (الذي أشـارت إليه التقارير) تم يوم ٢١/ ١ عقب اسـتقباله الأول لفكيني وليس يوم ٢٢/ ١ الذي أبلغ فيه الملك فكيني قبول استقالته. وينبغي أن نتذكر أن الملك كان يفكر – كما سلفت الإشارة – في استبدال فكيني بعد نهاية شهر رمضان (أي بعد ١٥/ ٢/ ١٩٦٤).

٩٩ مصدر سابق، ص ٣٥٨، ٣٥٩.

احتجاجاً على تصرف الشرطة تجاه المتظاهرين، بينما كانت الاستقالة في الواقع الحلقة الأخيرة من سلسلة حوادث التوتر التي نشأت بين فكيني وخصومه. وكانت المظاهرات قد أخذت اتجاهاً عدائياً، ليس ضد الشرطة فحسب، بل انعكس ذلك أيضاً على نظام الحكم، وكادت تؤدّي إلى ثورة عارمة في أنحاء البلاد. كان من الطبيعي إذن أن يلتفت الملك إلى محمود المنتصر، أول رئيس وزراء في ليبيا، والذي سبق له أن سيطر على مواقف مثل هذه أيام كان حزب المؤتمر، بزعامة بشير السعداوي، يقيم البلاد ويقعدها ضد النظام الاتحادي، وكان اختيار الملك للمنتصر خطوة موفقة في تهدئة البلاد، إذ برهن المنتصر على أنه من أقوى عناصر البلاد ويتصف بالنزاهة والإخلاص لبلاده ومليكه...".

أما مصطفى بن حليم فيورد في كتابه "**ليبيا: انبعاث أمة.. وسقوط دولة**" بهذا الصدد:[100]

"وقوبل نبأ استقالة فكيني بوجوم شعبي تام وأسف شديد في الأوساط التقدمية، وخيبة أمل فيما كانت تتوقعه من إصلاحات شاملة وسياسة عربية قومية، فتزايدت المظاهرات الصاخبة في أجزاء الوطن، وتعالت الهتافات ضد الشرطة، وتداخلت فيها هتافات ضد نظام الحكم وضد الملك، بل عمّت البلاد موجة عدائية ضد نظام الحكم والشرطة والسلطة والنظام الملكي نفسه، وكادت تؤدّي إلى ثورة شعبية عارمة".

عودة إلى المقابلة مع علي الساحلي

أشرنا من قبل[101] إلى جوانب من المقابلة التي جرت بين رئيس الديوان الملكي علي الساحلي وبين السفير الأمريكي لايتنر بمكتب الأول يوم ٢٦/ ١/ ١٩٦٤، ويحسن أن نتناول في هذا المبحث بقية ما دار في تلك المقابلة، إذ إنه يلقي الضوء على بعض دلالات وتداعيات استقالة فكيني. يقول السفير لايتنر في معرض تقريره عن المقابلة:

"لقد سألت علي بك عما سيفعله فكيني، وعما إذا كان الملك يمكن أن يعرض عليه منصباً آخر. وأجاب علي بك أنه لا يعتقد بأن الملك سوف يعرض على فكيني أي منصب.[102] وأضاف أنه لا ينصح صديقه بقبول أي منصب في الحكومة. كما قال إنه كان في الحقيقة يناقش معه الموضوع ذاته ومستقبله في الليلة السابقة، وأن فكيني أخبره بأنه سوف يخلد للراحة خلال بقية شهر رمضان ثم سيسافر في رحلة إلى الخارج لمدة شهر تقريباً، وبعد ذلك فهو يؤمل أن ينضمّ إليه علي بك ليفتحا سوياً مكتباً خاصاً للمحاماة بحيث يكون علي بك في بنغازي وفكيني في طرابلس. كما أشار إلى أن أيّاً منهم لا يملك أي مال يذكر في الوقت الحاضر، وأنهما

١٠٠ مصدر سابق، ص ٢٩١.
١٠١ راجع ما ورد تحت عنوان "الاستقالة في الوثائق الأمريكية – مقابلة مع رئيس الديوان الملكي" بمبحث "الاستقالة" من هذا الفصل.
١٠٢ هذا ما حدث بالفعل، فلم يتقلد فكيني أي منصب طوال الفترة التي بقيت من عمر العهد الملكي.

ربما سيجمعان ثروة كبيرة، بالطبع بطريقة قانونية، في وقت قصير. وقال الساحلي إن صديقه فكيني حثه على البقاء في منصبه الحالي في الوقت الحاضر حتى يتبين كيف تتطور الأمور، وهو ما قرر القيام به في الوقت الحاضر".

وأضاف السفير الأمريكي في تقريره:

"لقد حاولت أن أعرف لماذا يعتزم وليّ العهد وأسرته مغادرة طرابلس بشكل مفاجئ إلى طبرق يوم الاثنين ٢٧/ ١. وقد أكد لي علي بك أنه لا علم عنده بالموضوع. وأضاف أن وليّ العهد يقوم عادة بالسفر في مثل هذا الوقت من العام إلى طبرق. وقلت له إن بعض الناس ربما يظنون أن وليّ العهد خائف وهو لذلك يريد مغادرة المدينة (في الواقع، ولأسباب أمنية، فإن الملك ووليّ العهد نادراً ما يقيمان بنفس المدينة).

"وقد سألت علي بك عما إذا كان جرى التفكير في إعلان حالة الطوارئ في عموم البلاد. وردّ علي بك أن مرسوماً جرى إعداده لهذا الغرض، ويمكن إصداره فوراً إذا تطلب الأمر في أي وقت. وعلى أية حال فسوف لن يتم إصداره إلا إذا تعرّضت الحالة إلى مزيد من التدهور".

"وعودة إلى موضوع مستقبل علي بك، قال لي إنه أدرك أنه لو ترك الحكومة فوراً لكان ذلك محط ترحيب شعبي، إذا سينظر إلى تلك الخطوة بحق كعلامة للتضامن مع الشعب الذي يطالب بتطبيق العدالة. وأضاف أن بعض الأشخاص الذين أرادوا منه أن يترك منصبه بسرعة كان في بالهم التعجيل بساعة انتهاء النظام، وبعبارة أخرى لو أن الحكومة بكاملها، بما في ذلك منصب رئيس الديوان الملكي ذي النفوذ، أصبحت كلها من نوعية واحدة، أي على شاكلة بعض رجال حكومة المنتصر، [التي كانت قد تشكلت] فإن القوى المطالبة بالتغيير سوف تنجح في تسريع تقدمها، وعلى العكس من ذلك، فإذا بقي هو في موقعه الاستراتيجي في القصر فإن ذلك من شأنه أن يبطئ حركة هذه القوى".

وعلق السفير في ختام تقريره بأنه وجد هذه الملاحظة مثيرة للاهتمام، كونها صادرة من علي بك نفسه، مضيفاً: "وكما أشرت سابقاً، فهو الآن محتفظ بقراره النهائي في انتظار ما يحدث خلال الأيام القليلة القادمة".

من تقرير السفير ساريل

خصص السفير البريطاني الجديد ساريل جزءاً من تقريره المطوّل حول "سقوط حكومة فكيني" الذي أعده بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٦٤ لدلالات استقالة الدكتور فكيني وتداعياتها، كما يتضح من المقتطفات التالية:[١٠٣]

١٠٣ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/41 بالملف FO 371/178 355.

"(٨) اتّسم رد فعل الناس للتغيير بعدم الترحيب، وفي يوم ٢٣/ ١ انطلقت مظاهرات جديدة في عـدد من المدن الصغيرة بمنطقة طرابلس. وفي إحدى المظاهرات ببلدة جادو بالجبل الغربي رفعت شعارات ضد الملك، وفتحت الشرطة النار على المتظاهرين، الأمر الذي أدّى إلى جرح تسـعة منهـم.[١٠٤] وفي اليـوم التـالي خرجت مظاهـرات جديـدة في مدينة طرابلـس بعد صلاة الجمعة واستعملت الشرطة الهراوات والغاز المسيّل للدموع للسيطرة على حشود من الشباب المتظاهرين وتفريقهم".

"وعلى الرغم من أنه بدا في هذا الوقت أن السـلطات تراقب عن كثب العناصر المخربة، وأنها تقوم باعتقال العناصر القيادية في الشوارع بحيث أخذت التظاهرات تأخذ شكل أعمال شغب محـض، فإنـه كان ظاهراً عليهـا توجّه مؤيـد لفكيني ومعـاد للمنتصر، بل وحتـى ضد الملك. وقدمت صحيفة "**الرائد**" المسـتقلة الصادرة بطرابلس يوم ٢٠/ ١[١٠٥] جردة مطوّلة لإنجازات حكومـة فكيني، كما ناشـدت الحكومـة الجديدة أن تسـير على نهج حكومة فكينـي القائم على الاتصال الوثيق بين الحكومة والشعب داخلياً، وعلى إنهاء عزلة ليبيا خارجياً".

"(٩) فيـما يتعلـق بدلالـة هذه الأحداث بالنسـبة لمسـار السياسـة الليبية في المسـتقبل عموماً، ولوضع النظام الملكي على وجه الخصوص، فإنها لا يمكن أن تكون بعيدة المدى والأثر. وإنني أعتقد أنه لم يكن هناك شـك في نظر الملك أن انتشـار الفوضى كان بمثابة القشـة التي قصمت ظهر فكيني.

لقد شـهدت فترة رئاسـة فكيني للوزارة عدة مرات من الاختلاف بينـه وبين الملك، وتقديمه للاستقالة، غير أن الملك لم يقبلها. وفي الشهور الأخيرة اكتسب فكيني درجة طيبة من الشعبية من عدة طرق. لقد اكتسـب تأييد الشـباب والمنظمات الرياضية له. واتّسم موقفه من الصحافة بتوجّـه ليـبرالي، فقد أجـرت معه الصحف مقابلات شـاملة، كـما رعى الصحافيين، وسـمح بإعطـاء تراخيص لعدد مـن الصحف الجديدة. كان مواظباً على حضـور الاحتفالات العامة، مثل الاحتفال بتوزيع شـهادات تمليك الأراضي على المزارعـين الذين أعيد توطينهم. وخلال اجتماع عمالي كبير نظّم في نهاية شـهر/ ١٢ المـاضي [١٩٦٣] أعلن فكيني عن رفع الحد الأدنى لأجـور العـمال الحكوميـين. غير أن المعارضة المحافظـة له كانت في ازدياد. وقـد عبّر عدد من رؤسـاء الوزارة السـابقين عن شـكوكهم الخاصّـة إزاء ميول فكيني (والتي يحتمـل أن يكونوا قد أوصلوها إلى الملك، ومن المؤكّد أن وليّ العهد شـاركهم إياها). وقد ظهرت هذه المعارضة في العلـن مطلع شـهر ديسـمبر عندما هزم مرشـح الحكومـة[١٠٦] (مفتاح عريقيب) منافسـه في انتخابـات رئاسـة مجلس النـواب محمد عثمان الصيد بصـوت واحد فقط. ووفقـاً لرأي بعض

١٠٤ أشـار تقريـر السـفارة الأمريكية رقـم (A-246) المؤرّخ في ٣٠/ ١/ ١٩٦٤ إلى أن إطلاق النـار كان باتجاه أرجل المتظاهرين وأن التسـعة المجروحين أصيبوا في أرجلهم.

١٠٥ هناك خطأ واضح بشأن هذا التاريخ ومن المؤكد أنه بعد يوم ٢٢/ ١ الذي شهد استقالة فكيني وتكليف المنتصر.

١٠٦ راجع مبحث "صورة جديدة من الصراع" في فصل "تواصل الصراع الداخلي".

المراقبين فإن حملة شعبية فكيني بدأت في التصاعد منذ ذلك التاريخ (٧/ ١٢/ ١٩٦٣)، لأنه كان يعلم أن ساعة مجده قادمة، وكانت عينه على المستقبل. لقد أدّى كل ذلك، جنباً إلى جنب مع خلافاته مع الملك حول بعض قضايا السياسة الخارجية، وحول مشروع البيضاء كعاصمة جديدة، إلى أن يفقد الملك ثقته تدريجياً في فكيني[١٠٧] وهو ما بلغ ذروته من خلال الطريقة التي تعامل بها مع المتظاهرين أمام مكتبه يوم ٢٠/ ١/ ١٩٦٤. وربما زاد انزعاج الملك بسبب المنشورات المعادية للملكية التي ورد أنها وزعت في وقت واحد في طرابلس وبنغازي خلال الأسبوع الثاني من الاضطرابات.[١٠٨] ولعله شعر أنه لو بقي فكيني مزيداً من الوقت في الوزارة لوقعت أسوأ الاحتمالات".

"(١٠) وعلى أية حال، فقد جرى توجيه الانتقاد للملك (من قبل وليّ العهد ومن قبل آخرين إن جاز لنا تصديق الإشاعات) بسبب التوقيت الذي اختاره – على غير عادته – للتغيير. ومن المؤكد أن التوقيت الذي اختاره الملك لا يحمل إلا القليل من المعنى، وهو افتراض أن الملك أصبح منزعجاً بسبب ما آلت إليه الأحداث. فالمظاهرات الأولى، على أية حال، كانت تأييداً لسياسة الحكومة، وكان رئيس الوزراء خارج البلاد. وإذا كان هناك رؤوس لزم أن تسقط فإن وزير الداخلية من بينها (غير أنه بقي في التشكيلة الوزارية الجديدة، مع تغيير في الحقيبة الوزارية التي يحملها) وكذلك بوقويطين الذي كانت هناك مطالبات سابقة بإقالته. إن الإجراءات التي شرعت الحكومة في اتخاذها (باستثناء التوصية بإقالة بوقويطين) جرى التأكيد عليها من قبل الحكومة الجديدة. وباختصار، فإن فكيني أصبح ينظر إليه كبطل، وسيتعزّز وضعه في حالة عدم توصّل التحقيق في أحداث بنغازي إلى نتائج مرضية، أو عدم توصّله إلى أية نتيجة".

"(١١) غير أن هناك شكوكاً أكثر خطراً حول الإجراء الذي قام به الملك. فهذا الإجراء يرقى، في الواقع، إلى الحكم بأن تجربة "الحكومة التقدمية" ذهبت إلى مدى بعيد جداً، وأكثر مما كان متوقعاً (إن المرء ليتساءل ماذا كان الملك يتوقع عندما اختار فكيني[١٠٩]). إن هذا التفسير يجد ما يعزّزه في إعادة استدعاء محمود المنتصر ذي التوجّه المحافظ على رأس ما يبدو أنه "حكومة نظام وقانون" (ورئيس الوزراء يتولى في الوقت نفسه وزارة الخارجية؟). وأياً ما كانت درجة تفهّمنا لرد فعل الملك، فإن قطاعاً مهماً من الرأي العام الذي تعاطف مع سياسات فكيني التحررية نسبياً، لا يتوقع أن يكون راضياً بمجرد محاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء التي يعنيها تعيين المنتصر. إن التناقض لا يمكن أن يكون أشد من هذا. فمن جهة كان فكيني يمثل حكومة توجّهت لخدمة الرفاهية الاجتماعية في الداخل، ومساندة القضايا العربية والإفريقية في سياساتها الخارجية، بقيادة شاب نشط ووطني تقدمي عانت أسرته من الفاقة والنفي في ظل

١٠٧ راجع مبحث "نفسية الملك ومزاجه" بهذا الفصل.
١٠٨ لم ترد هذه المعلومة من قبل في تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية بشأن تطور الأحداث والاضطرابات منذ ١٣/ ١/ ١٩٦٤.
١٠٩ إن هذه العبارة تجعل من المهم جداً معرفة الجهة التي اقترحت على الملك تعيين فكيني رئيساً للوزارة، ومن المؤكد أنها ليست بريطانيا. أشرنا من قبل كيف أن فكيني هو أول رئيس وزراء يتم اختياره دون علم أو استشارة البريطانيين.

المحتلـين. ومن جهة ثانية هناك المنتصر، المتقدم في السـن، وإلى حـدّ ما غير الحازم، والذي هو كبير عائلة منعمّة، ومعروف بصلاته بالإيطاليين والإنجليز، وينتمي إلى مرحلة ما قبل النفط، وما قبل وحدة البلاد التي أخذت تتوارى بسرعة في سديم الزمن".[١١٠]

وبعـد أن يتنـاول السـفير سـاريل في الفقرتيـن (١٢و١٣) مـن تقريره حكومـة المنتصر بالتعليق والتحليل[١١١] يعود في الفقرة (١٤) إلى شخصية فكيني ودوره المحتمل في المستقبل فيقول:

"(١٤) إذا لم تنجح سياسات حكومة المنتصر في تبني التطلعات الشعبية، فهل سيشكل فكيني مركز اسـتقطاب لمعارضة الحكومة أو حتى الملكية؟ إن هذا الأمر ليس من السـهل التكهن به، وعلى الرغم، كما سبق أن قلت، من أن فكيني كان بشكل عام رئيس حكومة محبوباً شعبياً، فإنه لا يملك وسـائل ظاهرة تمكّنه من اسـتغلال هذه الشـعبية. فهو ليس عضـواً بالبرلمان (وليس من المنتظر الآن، وأكثر تأكيداً من أي وقت مضى، أن تجري الانتخابات قبل العام القادم)،[١١٢] وفضـلاً عن ذلك فإن حماسـة الناس تجاهه يمكن أن تذوي بعـد أن أصبح خارج الحكم[١١٣] لا سيما إذا تبنّت الحكومة بعض سياساته (وتوجد حالياً مؤشرات على أن حكومة المنتصر تحاول أن تتكلم نفس اللغة، على الرغم من أنه من الصعب أن نراهم يقومون بنفس الأفعال). فضلاً عـن ذلـك، فليس لفكيني إلا القليل من الأتباع في برقـة، على الرغم من أنه يحاول أن يتحالف مـع شـخص يحظى بتأييـد هناك (ويرد اسـم الدكتور علي السـاحلي رئيس الديـوان الملكي في هذا المجال).[١١٤] ووفقاً لما ذكره لي سـفير الولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن السـاحلي غير متفق مع قرار الملك بإعفاء فكيني، وأنه قدم اسـتقالته.[١١٥] وقد تردّد أن السـاحلي ينوي فتح مكتب خاص للمحاماة بطرابلس. ولا ندري ما إذا كان يعتزم أن يقوم بدور نشط في الميدان السياسي قريباً، أو أن يبقى في الظل في انتظار فرصة ثانية. وأعتقد أنه سـوف يبقى مصدر تهديد مسـتمر للنظام[١١٦] وللحكومة بسـبب ملابسات إقصائه، وبسبب صورة رئاسته للوزارة المناقضة تماماً لصـورة الحكومة الحالية. وبالنسـبة للملكية، فكما شرحت سـابقاً، كان فكيني هو أول رئيس وزراء يحظـى بقبول شـعبي، غير أن هـذا لا يعني بالضرورة أنه يريد أو يسـتطيع تحدي الملكية في الوقـت الحاضر، ولكنه ربما سـيبرز كبديل محتمل لوليّ العهد عندمـا يحين الوقت.[١١٧] وعلى

١١٠ نحسـب أن هذا التقرير يعطي فكرة واضحة حول شـخصية السـفير البريطاني الجديد في ليبيا المستر ساريل الذي بقى في هذا المنصب حتى قبيل سقوط النظام في سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩ وهي فترة غير معتادة في عمل سفراء بريطانية في أي بلد.

١١١ سوف نتناول هذه الفقرات في المجلد التالي بإذن الله.

١١٢ ثبت عدم صحة هذا التوقع، فقد جرت الانتخابات البرلمانية في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من ذلك العام ١٩٦٤.

١١٣ وهو ما حدث بالفعل.

١١٤ نتمنى على الباحثين أن يعطوا هذا الموضوع (علاقة فكيني الحميمة بالسـاحلي) بعض الاهتمام، بداياتها ومقوماتها وكيف ترعرعت، وهل كانت هناك جهة خارجية ترعاها؟

١١٥ غير أن ذلك لم يحدث فعلاً. راجع ما ورد تحت عنوان "الاستقالة في الوثائق الأمريكية" بمبحث "الاستقالة" من هذا الفصل.

١١٦ لقد تبين زيف هذا التوقع كما سيتضح من بقية مجلدات الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١١٧ وهم آخر ثبت زيفه.

الرغم من سيل برقيات الولاء والتأييد الذي أخذ ينهال على القصر فور انتهاء الاضطرابات (والتي كانت موضوع تعليق ساخر في الصحف المستقلة) فإن المحصلة النهائية للاضطرابات تمثلت في ضعف الثقة في العرش. إن دلالات استبدال فكيني بالمنتصر التي ألمحت إليها آنفاً تأكدت من خلال الهتافات المناهضة للملكية التي تردّدت في الشوارع لأول مرة. وفيما ينبغي عدم التعجّل في استقراء المستقبل البعيد، فإنه يبدو محتملاً أن التاريخ سوف يسجل أن شهر يناير ١٩٦٤ شهد بدايات قيام معارضة سياسية للنظام الحالي. وإذا كان هذا صحيحاً، فمن المؤكد أن الأحداث الحالية قلّلت من فرص وليّ العهد (الذي يظهر أنه لعب دوراً مغموراً خلال الأحداث) في اعتلاء العرش. من المؤكد أن الأشهر القليلة القادمة واعدة بأن تكون ذات شأن غير عادي في السياسة الليبية".[١١٨]

ثم يتساءل السفير ساريل في فقرتين أخيرتين من تقريره المثير عما يمكن أن تعنيه هذه التطورات لبريطانيا ولسياستها تجاه حليفتها المملكة الليبية:

"(١٥) أين تقع مصلحتنا في كل هذا الذي جرى؟

تظهر الملفات أن محمود المنتصر ووزير خارجيته مازق هما شخصان ينبغي علينا – في الظروف العادية – أن نستقبلهما بأذرع مفتوحة. غير أن رئيس الوزراء سوف يجد أن المناخ السياسي قد تغيّر كثيراً عما كان عليه عندما شغل هذا المنصب آخر مرة وتفاوض معنا حول المعاهدة البريطانية – الليبية عام ١٩٥٣. وقد نجد أن الحملات على المعاهدة تضاعفت كلما رأى معارضوه في علاقته ببريطانيا أداة لتوجيه ضربات إليه بواسطتها.[١١٩] ومن ثمّ، ففي الوقت الذي يمكن أن نتطلع فيه إلى تحسّن في تعاملنا اليومي مع الإدارة الجديدة، ينبغي علينا أن نكون حذرين، فلا نعرّض هذه العلاقة للإحراج من خلال افتراض الكثير منها.[١٢٠]

"(١٦) ثانياً: إن هذه الأزمة تفرض علينا ضرورة إعادة تقييم، ومراجعة تفكيرنا على المدى البعيد حول ليبيا. أحد الأسباب الداعية لهذا هو زيادة احتمال أن نجد أنفسنا مستقبلاً في مواجهة وضع يستوجب منا اتخاذ قرار حول ما إذا كنا سنتدخّل علانية لمساعدة النظام ووليّ العهد، أو نبقى بعيداً عن التطورات ونتحمل النتائج".

"إن الأداء المزري لقوات الأمن في بنغازي يضفي نوعاً من الشك حول كفاءتها ومدى الاعتماد عليها في مواجهة الأزمات. إن هذا قد يعني تدخّلاً مبكراً من الجيش في حالة قيام ظرف جديد، وهو ما يضعنا أمام مشاكل من نوع خاص. إن هذا قد يعني أيضاً أن قوات

١١٨ سيلاحظ القارئ أن هذا الأمر تحقق فعلاً، ولكن من خارج ليبيا وليس من داخلها، إذ شنّ الإعلام المصري حملات شرسة على المنتصر بسبب علاقته المعروفة ببريطانيا.

١١٩ سيلاحظ القارئ في المجلد التالي كيف أن محمود المنتصر نفسه فاجأ بريطانيا بطلب إلغاء المعاهدة معهم، وبالتالي فلم تكن أمام بريطانيا أية فرصة لتوقع أي شيء أو افتراضه في علاقتها مع المنتصر.

١٢٠ الإشارة هنا إلى "خطة الطوارئ" التي وردت الإشارة إليها تحت العنوان ذاته في فصل "العلاقات مع بريطانيا".

الأمن الليبية هي، بشكل عام، أقل قدرة – مما كان مفترضاً – على المحافظة على النظام والقانون بالطرق المقبولة، وهو ما يعني أن قواتنا سوف تكون مضطرة للتدخّل من أجل حماية الأرواح والممتلكات البريطانية في وقت أسرع من ذلك الذي تتوقعه مخططاتنا الأمنية الحالية".

"(١٧) والأهم من هذا، فإن هذه الأزمة تعزّز من قوة الاقتراح الذي قدمه سلفي، ودعا فيه إلى إقامة علاقات مع "ليبيا الجديدة". غير أن أبعاد ووسائل القيام بهذا التحرك، فضلاً عن التساؤل المثار في الفقرة السابقة، هي أمور سوف يكون بمقدوري تناولها بعد أن أكون قد أمضيت وقتاً أطول مما سمحت به تجربتي القصيرة جداً حتى الآن".

من تقرير السفارة الأمريكية

بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٦٤ بعث المستر جون دورمان المستشار بالسفارة الأمريكية في طرابلس تقريراً إلى الخارجية الأمريكية يحمل عنوان "تشريح للشهور العشرة التي أمضاها فكيني في رئاسة الوزارة" وردت به عدة فقرات حول دلالات استقالة فكيني وتداعياتها.[١٢١]

جاء تحت عنوان "الأشهر الأخيرة في رئاسة الوزارة".

"خلال الأشهر الأخيرة لشغله منصب رئيس الوزراء بدا فكيني كما لو أنه يتصرّف كرد فعل للانتقادات التي كانت توجّه إليه".[١٢٢] فقد ضاعف من مرات ظهوره في الاجتماعات العامة، كما أبدى اهتماماً بقضايا العمال، وواصل بلهجة تصعيدية مواقفه المؤيدة لسياسة عدم الانحياز والقضايا العربية. وعندما جرى إقصاؤه من منصبه يوم ٢٢/ ١/ ١٩٦٤ بعد أن أمضى فيه عشرة أشهر، كان فكيني قد تمكّن من تجميع قائمة طويلة من الإنجازات التي حظيت بقبول شريحة واسعة من الشعب الليبي. وفي الوقت نفسه فقد نجح في بناء صورة قوية وواضحة لشخصيته في أوساط الشباب والمثقفين والعمال الليبيّين كمسؤول يعمل بهمّة ويقوم بكل ما في وسعه من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي الداخلي، وجعل اسم ليبيا ذا وزن أكبر في المحافل الأفرو – آسيوية".

"وفيما ظل معظم الليبيّين يكنّون لفكيني الاحترام ويقدّرون أمانته، ظلّ عدد كبير منهم، بمن فيهم العناصر المحافظة وشريحة كبار السن والغالبية من سكان القرى النائية، غير مقتنعين بإنجازات فكيني. إن كثيرين منهم، بمن فيهم شباب مدينة بنغازي، يعتقدون أن فكيني يجب أن يكون أكثر حكمة من خلال إظهار المزيد من التركيز على المشاكل الداخلية وبدرجة أقل على الشؤون الخارجية. إن محمود المنتصر، الذي خلف فكيني في رئاسة الوزارة،

١٢١ التقرير يحمل رقم (A-271) بعنوان "A Post Mortem of P.M. Fikini's Ten Months in Office" بالملف POL 15 Libya.

١٢٢ أشارت الفقرات السابقة من التقرير إلى أن المواطنين كانوا ينتقدون سياسة حكومة فكيني بأنها توجّه اهتماماً للسياسة الخارجية أكبر من السياسة الداخلية.

وعـدداً من الليبيّـين النابهين من كبار السـن، يتوقعون أن تؤدّي الطريقة التي يسـير بها فكيني شـؤون وزارات حكومته، لا محالة، إلى سـيطرة المصريين ومن يدور في فلكهم على سياسـات ليبيـا. كـما أنهم يخشـون ألا يكنّ فكينـي ولاءً حقيقياً للملك، بل هم على ثقـة بأنه لا يحمل أي شعور بالولاء لوليّ العهد.

ويعتقد هؤلاء أن بقاء فكيني في رئاسة الوزراء لأمد غير معروف من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاسـتقرار السـياسي في ليبيا. وقد ورد أن الملك نفسـه لم يكن مرتاحاً لأداء فكيني، وأنه يعتزم استبداله بعد انتهاء شهر رمضان (بعد ١٥/ ٢/ ١٩٦٤)".

وقد خلص المستر دورمان في خاتمة تقريره إلى القول:

"إننـا نعتقـد أنه سـيكون من الصعب جداً عـلى رئيس الوزراء الحالي [محمـود المنتصر] ومن يلحـق بـه أن يعيـدوا عقارب السـاعة إلى الـوراء بخصوص البرامج السياسـية والسياسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة التـي تبناهـا فكينـي. إن عـلى ليبيـا الآن أن تعير المزيد مـن الاهتمام المطلوب لمطالب قطاعات الشباب والعمال والشرائح الفقيرة".

"ربـما كان أهـم إنجـاز لفكينـي أثناء وجوده في رئاسـة الوزارة هو نجاحه في ربط نفسـه في عقول الشـباب والفقراء كرجل ذي توجّهات تحرّرية، وأمين، وكإداري نشـط يحمل همومهم في قلبـه. ومـن ثمّ فعندما جرى إقصاؤه من قبل الملك واسـتبداله برئيس وزراء محافظ ووزارة محافظة، أصيبوا بخيبة أمل".

"إن هـذه المجموعـات، التي لم تكن منظّمـة، وكانت دون قيادة، بدت خلال أيام قليلة أثناء المظاهـرات الأخـيرة أنهـا تجمّعت حـول فكيني ولـكل ما كان يدعـو له. وعندمـا اختفى من المشهد بقيت هذه المجموعات بدون قيادة وغير منظمة. غير أن صحافيين من أمثال عبد القادر بـو هروس رئيس تحرير "**الرائد**" وعلي وريّـث رئيس تحرير "**البلاغ**" وعلي مصطفى المصراتي رئيـس تحرير "**الشـعب**" سـوف يواصلون – بدون شـك –، وبقدر ما تسـمح بـه الحكومة، نـشر مقالاتهم التي سـتؤجج مشـاعر هـذه المجموعات المعاديـة للأجانب والمؤيـدة للعرب. وإذا مارست الحكومة رقابة كاملة على كتاباتهم فسوف يخلق ذلك ردّة فعل معادية للحكومة. ويبقى علينا أن ننتظر لنرى إلى أي مدى ستكون معارضة هؤلاء فعّالة، وأي درجة من التنظيم يمكن أن يصلوا إليها إن وجد".

ويضيف دورمان في خاتمة تقريره:

"إن لدى فكيني فرصة حقيقية في العودة كزعيم للشباب التقدمي. غير أنه أصبح – بشكل يدعـو للاسـتغراب – منزويـاً ولا يقابـل أحـداً عـدا أسرتـه والدكتـور علي السـاحلي رئيس الديـوان الملكي. إن ردة فعل فكيني الأولية لقبول الملك اسـتقالته، والتي اتسـمت بالدهشـة

وخيبة الأمل وجرح الكبرياء، استمرّت معه أطول مما كان متوقعاً. ومع ذلك، ورغم هذا الموقف، فإن مستقبله على المدى البعيد يبدو مشرقاً إلى درجة نفترض معها أن رجلاً في شبابه وطموحه سوف يستغل ما يعد به هذا المستقبل إلى أبعد مدى".[١٢٣]

عودة إلى المقابلة مع النائب المغيربي

أشرنا في الفصل السابق إلى بعض ما ورد على لسان محمد بشير المغيربي (عضو البرلمان الليبي وأحد قادة جمعية عمر المختار) خلال لقائه يوم ١٠/ ٢/ ١٩٦٤ بالقنصل الأمريكي في بنغازي المستر أندرو ستيغمان بشأن أحداث بنغازي. وتفيد مطالعة التقرير الذي أعده القنصل الأمريكي بشأن تلك المقابلة أن الحديث خلالها تعرّض لبعض دلالات وتداعيات استقالة فكيني. وكان مما نسبه القنصل إلى النائب المغيربي قوله:

"على إثر اضطرابات الشهر الماضي، فإن المزاج السياسي في كامل البلاد أصبح مؤيداً بقوة لموقف الاتجاه القومي العربي[١٢٤] والذي يمثله هو وأصدقاؤه. إن ثورة يمكن أن تقع قبل غروب الشمس لولا وجود القوات البريطانية والأمريكية. إن المشاعر التقدمية التي ينادي بها يشاركه فيها الآن أهالي المدن وأبناء القبائل المقيمون في الريف. إنهم جميعاً يدركون أن الوقت مواتٍ للتخلي عن النظام السياسي القديم الذي تدار بواسطته ليبيا".

ومضى القنصل الأمريكي يقول في تقريره:

"ووفقاً لما قاله لبشير المغيربي، فإن الشعور الشعبي هو ضد نظام الحكم الحالي والقائمين عليه، بمن فيهم الملك الذي يعتقد نحو ٩٩٪ من الشعب الليبي أنه مصدر الفساد، ويعتبرون نظام حكمه استبدادياً، وأن الآخرين في الحكومة يتبعون ما يأمر به. وقال المغيربي أن المطلوب هو القيام بتغيير جذري جوهري Radical لأن الاستقرار في ليبيا لا يمكن أن يحدث إلا من خلال حكومة تقدمية تستجيب لرغبات الشعب".[١٢٥]

وأضاف القنصل الأمريكي:

"وعلى نفس الوتيرة، علق السيد المغيربي قائلاً إن أصحاب التوجهات القومية العربية في بنغازي لا ينظرون إلى فكيني على أنه يمثل الحلّ المثالي لكل مشاكل ليبيا، إلا أنه مع ذلك كان أول شعاع للأمل بعد عشر سنوات من الإدارة المتخلفة. ومن ثمّ فإن إقصاء

١٢٣ تفيد الوقائع المتعلقة ببقية سنوات حقبة العهد الملكي أن فكيني ظل في انزوائه السياسي ولم يعد له شأن يذكر أو تأثير على الأحداث السياسية.

١٢٤ التعبير ليس له صلة بحركة القوميين العرب التي ظهرت في ليبيا فيما بعد أواخر سنوات العهد الملكي.

١٢٥ بعد نحو شهر من هذه المقابلة كان المغيربي والنائب محمود صبحي مجتمعين سراً في البيضاء مع رئيس الوزراء بناءً على دعوة الأخير للتعاون معه في كيفية إلغاء المعاهدة مع بريطانيا بشكل يخدم مصلحة ليبيا. راجع المغيربي "**وثائق جمعية عمر المختار**.."، مصدر سابق، ص ٤٤٠، ٤٤١. سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في المجلد القادم.

فكيني واستبداله بالمنتصر كان خطوة في اتجاه الماضي، وبخاصّة في ضوء ما هو معروف على نطاق واسع من أن المنتصر عميل بريطاني.[١٢٦] ومن المتوقع – لسوء الحظ – أن تنتهج حكومة المنتصر خطأ جهوياً، بحكم أن عدداً من الوزراء كانوا نظاراً في حكومة ولاية برقة ومعروفين بأن آفاقهم السياسية لم تتجاوز أبدا "القوس".[١٢٧] وأضاف السيد بشير المغيربي أنه من الظاهر أن حسين مازق[١٢٨] وزير الخارجية سوف يتصرف كوزير داخلية لبرقة في الوقت الذي يكون فيه التوجّه العام للوزارة نحو مواصلة النزعات الجهوية، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد بشدة إلى الوحدة".

تحليلات أكاديمية

تناول دلالات وأبعاد استقالة فكيني عدد من الدراسات الأكاديمية والمؤلفات التي أعدت عن تاريخ دولة الاستقلال.

عرضت إليزابيث هايفورد في رسالتها للدكتوراه (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٠) لهذا الموضوع على النحو التالي:[١٢٩]

"لقد اختار الملك فكيني ليرى ما إذا كان احتواء المعارضة السياسية المتعجّلة أمراً ممكنا. غير أنه وللأسف فإن الأحداث تطورت بسرعة أكبر مما كان بمقدور فكيني التعامل معها. في يناير ١٩٦٤ شنّ عبد الناصر حملة على وجود القواعد العسكرية في ليبيا الأمر الذي حرّك المظاهرات والاضطرابات في شتى أنحاء ليبيا.[١٣٠] تعاطف فكيني مع المجموعات المشاركة في المظاهرات والاضطرابات، وفشل في السيطرة على النظام، ومن ثمّ فقد جرت إقالته من قبل الملك.[١٣١] ومن المحتمل أنه كان من المبكر جداً محاولة تعزيز الصلة بين الحكومة والعناصر الوطنية المعارضة للحكم، وذلك لأن أسباب نقمتها على النظام الحاكم لم تتبلور بعد في شكل مطالب متجانسة يمكن التعامل معها. لقد حاول فكيني أن يتحرك بسرعة شديدة في أوضاع حساسة جداً.. ولتهدئة البلاد استدعى الملك محمود المنتصر مرة ثانية".

---

١٢٦ إن المرء يطالع هذه الأقوال بحزن عميق بسبب ما تنطوي عليه من تهوّر ومبالغة وظلم، وبسبب ما آلت إليه ليبيا في ظل هذه "الحكومة التقدمية" التي كان يطالب بها المغيربي وأمثاله.. للأسف فإننا لم نسمع ما يقوله السيد المغيربي حول ما قامت به حكومات النظام الانقلابي "القومي العربي التقدمي". وبالمناسبة فإن هذه المقابلة كانت خلال العشر الأواخر من شهر رمضان.

١٢٧ الذي كان قائماً عند الحدود التاريخية بين إقليمي برقة وطرابلس منذ عهد الرومان.

١٢٨ كان حسين مازق والياً لبرقة في يونيو/ حزيران ١٩٦١ عندما أعيد إجراء الانتخابات البرلمانية في دائرة الصابري ببنغازي التي كان المغيربي مرشحاً فيها. وكان السيد مازق قد رفض التدخّل في الانتخابات الأمر الذي أدّى إلى نجاح المغيربي. ويعتقد أن موقف السيد مازق الرافض للتدخّل في الانتخابات، كان أحد الأسباب وراء إقالته من منصبه كوالي لبرقة في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦١. راجع مبحث "المعارضة البرلمانية" في فصل "حكومة الصيد.. وتنامي الصراع الداخلي"، المجلد الثالث/ الجزء الأول.

١٢٩ مصدر سابق، ص ٢٥٨، ٢٥٩.

١٣٠ خطاب عبد الناصر بشأن القواعد الأجنبية في ليبيا كان في ٢٢/ ٢/ ١٩٦٤ المصادف للذكرى السادسة لقيام الوحدة بين مصر وسوريا وكان ذلك خلال فترة حكومة المنتصر الثانية وليس حكومة فكيني.

١٣١ من الواضح أن العرض تعوزه الدقة بشكل كبير.

أما صلاح الدين سالم حسن (السوري) فقد تناول هذه الدلالات والتداعيات على النحو التالي:[132]

"... تواصلت الأزمة، وخرجت المزيد من المظاهرات، وسقط بعض القتلى والجرحى. وخلال هذه الأيام أرسلت إلى الملك المئات إن لم يكن آلاف البرقيات من رؤساء الوزارات والوزراء السابقين وأعضاء البرلمان وشيوخ القبائل معبّرة عن ولائها نحوه ومؤيدة لقراراته، كما تحمل إدانة مبطنة لفكيني".

"وبعيداً عن هذه البرقيات الصادرة عن بواعث سياسية معادية لفكيني، فقد كان موضع ثناء وإشادة على نطاق واسع في الصحافة لأمانته وإخلاصه وحزمه قبل وبعد استقالته".[133]

"لقد تم تنفيذ بعض برامجه الإصلاحية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية من قبل بعض الحكومات فيما بعد. غير أن خطته للإصلاح السياسي ما كان لها لتحظى بتسامح الملك، إذ إنها كانت تحمل تحدياً للنظام القائم برمته".

"وكما سلفت الإشارة، فقد كان الملك يعتمد على ولاء شرطة برقة للبقاء في الحكم.[134] كما أن ما يقال عن تعنّت فكيني في التعامل مع شيوخ القبائل ما كان ليلقى قبولاً من الملك بسهولة، لأن هؤلاء الزعماء التقليديين كانوا مصدر التأييد العلني وغير المحدود له. إنهم يشكلون قاعدة شعبيته التي يمكن تحريكها بسهولة كلما وجد ذلك ضرورياً".

"إن حب فكيني للدعاية كان سبباً آخر لأن يكون مكروهاً، ليس فقط من قبل بقية السياسيين، ولكن من قبل الملك أيضاً. وسواء كان ذلك من أجل المحافظة على التوازن بين رجال النخبة السياسية وعدم المساس بهذا التوازن، أو من أجل المحافظة على ديمومة صورته الخاصّة لدى الشعب، أو لأسباب أخرى لديه، فقد تعمّد الملك، وبصورة مستمرة، عرقلة أي شخصية عامة تحاول الحصول على شعبية من خلال الدعاية من أي نوع،[135] وبالطبع فلم يكن يقدر الملك أن يتجاهل بسهولة نشاطات فكيني العامة وخطبه ومهرجاناته وزياراته التي جرت الدعاية لها بتركيز".[136]

---

١٣٢ مصدر سابق، ص ٣٧٢-٣٧٤.

١٣٣ أشار صلاح الدين سالم حسن (السوري) في الهامش (٧٢) من رسالته ص ٣٧٣ إلى أن عدد صحيفة "**الرائد**" الصادر في فبراير ١٩٦٤ أشاد بفكيني لكفاءته وإخلاصه وأمانته، واستنكر البرقيات المعادية لفكيني واصفاً مرسليها بأنهم دجّالون ومنافقون وانتهازيون يحاولون اختلاق مؤامرة من الأزمة من أجل تحقيق مآربهم الشخصية.

١٣٤ هل كانت الشرطة هي التي جاءت بالأمير إدريس ليصبح ملكاً على ليبيا؟ ثم ألا يعتمد سائر الحكام في معظم دول العالم على ولاء أجهزة الأمن والقوات المسلحة لهم؟!

١٣٥ ضرب صلاح الدين حسن السوري في الهامش رقم (٧٤) ص ٣٧٤ أمثلة على صحة ما أورده من زعم ما حدث لكل من الطاهر باكير والطاهر العقبي وعبد الحميد البكوش وعلي عتيقة، وقد افترض السيد حسن عدم وجود أية أسباب أخرى تفسر أو تبرر قيام الملك بنقل أو إقالة المذكورين من مناصبهم التي كانوا فيها.

١٣٦ نسب صلاح الدين حسن السوري في الهامش (٧٥) ص ٣٧٤ إلى علي الساحلي أنه ذكر له خلال المقابلة معه يوم ٢٢/ ٦/ ١٩٧١ أن الملك شكا إليه بأن فكيني بدأ يتصرف كما لو أنه في الولايات المتحدة متجاهلاً حقائق واقع البلاد.

أما عقيل بربار فقد أشـار بإيجاز في رسـالته لشهادة الماجيستير إلى هذا الموضوع على النحو التالي:[١٣٧]

"عاد رئيس الوزراء فكيني من القاهرة إلى طرابلس، وعبّر عن أسفه الشديد لوقوع الأحداث. وقد ورد أنه قابل الملك يوم ٢١/ ١.

"ولمـا كان الطـلاب ينظـرون إلى فكينـي عـلى أنه أكثـر اسـتجابة للإصلاحـات الاجتماعية والاقتصاديـة، وكذلـك القضايـا العربيـة، فقـد اعتـبروا اسـتقالته بمثابـة رفـض مـن جانب الحكومة بأن تسـتجيب لطلباتهم، ونظراً لعدم رضاهم عن الاسـتقالة فقد كانت سبباً في تحرك المزيد من المظاهرات".

وقد تعرّض صلاح الدين حسن السوري لهذا الموضوع في بحثه المنشور تحت عنوان "التطور السياسـي في ليبيا ١٩٥٢-١٩٦٩: المؤسسـات والسياسـات والعقيدة السياسية" كالآتي:[١٣٨]

"على أية حال فإن عملية التغيير كانت تتم بأسرع مما كان متوقعاً بسـبب انتشـار التعليم على نطاق واسع، وبسبب الثروة التي حصلت عليها البلاد فجأة عقب إنتاج البترول".

"لقد تغيّرت الحالة السياسية، تبعاً لذلك، بعد أن أصبح لخريجي الجامعات ورجال الأعمال والمقاولـين ومُـلاك الأراضي الجـدد طموحاتهم السياسـية الخاصّة بهم، ومن ثمّ فقد شـهدت العشريـة الثانية الصدام بين النخبة السياسـية القديمة التي أخذت تتلاشـى، والنخبة الجديدة التي أخذت تنمو بشكل حاد".

"لقـد أثبـت الملك إدريس درجة عالية من المرونة في التعامل مع هذه الحالة الجديدة.[١٣٩] لقد سـعى لأن يحصل على أنصار من الشـباب الجديد، كما سـعى أن يكون محبوباً من قبل الجماهير من خلال اختياره لأشخاص للحكومة يحظون بقبول شعبي".

"إن اختيار الدكتور فكيني كرئيس للوزراء يوم ١٩/ ٣/ ١٩٦٣ هو نموذج في هذا السياق. ففكيني شـاب متعلم، وله سـجل طويل في العمل السـياسي والدبلوماسي. لقد جرى اختياره عن قصد لهذه المهمة. لقد شرع في تنفيذ برنامج إصلاحي واسـع وطموح، غير أنه وجد نفسه

١٣٧ مصدر سابق، ص ١١٨، ١١٩.

١٣٨ البحث باللغة الإنجليزية ضمن بحوث كتاب "**ليبيا منذ الاستقلال: التطور الاقتصادي والسياسي**".
Salaheddin Hasan Sury, "The Political Development of Libya 1952-1969: Institutions, Policies and Ideology in J.A. Allan (ed), in *Libya Since Independence, Economic and Political Development* (Croom Helm, London, Canberra, 1982), pp. 121-135.

١٣٩ يبدو أن تغييراً طرأ على نظرة صلاح الدين حسـن السـوري إلى الملك إدريس ما بين التاريخ الذي أعد فيه رسـالته للدكتوراه ١٩٧٤ وبين تاريخ كتابة هذا البحث عام ١٩٨٢، ولعل ذلك بتأثير ما رأى ليبيا تتعرّض له في ظل النظام الانقلابي.

سريعـاً محاصراً بين الطموحـات الكبيرة من جهة وحقائق الواقـع المتواضعة من جهة أخرى، وبين شـوفينية عبد الناصر بشـأن مؤتمر القمة العربي من جهة، وبـين الطبيعة اللامبالية للنظام مـن جهة أخرى، وبين شـعبيته المتنامية من جهة، وغيرة السياسـيين الليبيّـين الآخرين منه من جهة أخرى".

"في النهايـة أدّت هذه العوامل المتناقضة إلى سـقوط فكيني وسـط أزمـة أحداث الطلبة عام ١٩٦٤ وهـي الأحـداث الدمويـة التـي وقعت إثـر المظاهـرات الطلابية التي خرجـت تأييداً لفكينـي[١٤٠] ولمؤتمر القمة العـربي الأول والتي أثارت الشرطة وجعلتها تطلق النار، مما أدّى إلى مقتل عدد من الطلاب رغم الطبيعة السلمية للمظاهرة".

جوانب إيجابية

تجدر الإشارة في ختام هذا المبحث إلى بعض الجوانب الإيجابية التي برزت من خلال أحداث تلك الأيام الأليمة، ونعني بها:

١. موقـف الصحافة الوطنية (المسـتقلة) التي وإن تأخرت في الصـدور بعض الوقت أثناء تلك الأحداث، فإنها لم تتردّد فور صدورها في كشـف تفاصيلها، وفي اسـتنكارها، وفي تبني المطالب الشـعبية بشـأنها (صحف "**العمل**" و"**سـيرنايكا ويكلي نيوز**" من بنغازي و"**البلاغ**" و"**الرائد**" من طرابلس).

٢. تعاطف الطلاب والجماهير الشـعبية في طرابلس وغيرها من المدن الليبية مع ما تعرّض له طلاب بنغازي على أيدي الشرطة.

٣. التحرك الشـعبي الذي ضم مختلف شرائح مواطني مدينـة بنغازي (وضم أيضاً أعضاء البرلمـان عن المدينة) وتمثّل ليس فقط في اسـتنكار ما تعـرّض له الطلاب على يد الشرطة، ولكن في التعبير أيضاً، بتضامن وبمسؤولية، عن مطالب أهالي المدينة بمعاقبة المسؤولين عن الأحداث، وفي عقد الاجتماعات العامة، وفي تشكيل لجنة مواطني بنغازي، وتأليف وفـد لمقابلـة الملـك ورئيس الـوزراء ونقـل مطالب أهـالي المدينـة إليهما، وفي اسـتخدام "التأثـيرات والضغـوط الاجتماعية" من أجل السـيطرة على الوضع وعـودة النظام إلى المدينة، وتلاحم المسؤولين في الحكومة مع الأهالي المتمثّل في شجب الأحداث، والمسارعة بإرسـال لجنة وزارية (شـاركت في مراسـم دفن الضحايا، وتقديم التعـازي إلى ذويهم، وحضـور الاجتماعات العامة مع سـكان بنغازي) وفي شروع النيابـة العامة (فضلاً عن

١٤٠ لم يرد في أي من التقارير التي أشرنا إليها (والتي بعثت بها السفارتان البريطانية والأمريكية في ليبيا) أن المظاهرات التي خرجت أيام ١٣، ١/١٤، والتي وقعت خلالها الأحداث، كانت تأييداً للفكيني.

اللجنـة الوزارية) في إجراء التحقيقات بشـأن الأحداث، وفي إرسـال عدد من الطلاب الجرحى للعلاج خارج البلاد على نفقة الدولة.

٤. قيام الملك بإرسال وكيل الديوان الملكي في بنغازي لتقديم تعازي الملك إلى أسر ضحايا الأحداث.

٥. عـدم تدخّـل الجيش وبقـاءه بعيداً عن الأحداث، وعـدم محاولة قياداته اسـتغلال حالة الفوضى التي قامت في البلاد.





الفصل الثالث عشر

ملاحظات ختامية

ملاحظات ختامية

حكومـة محـي الدين فكينـي هـي الحكومة السادسـة في تاريـخ العهـد الملكي، وهي الحكومـة الأولى من حكومات الحقبة النفطية السـت. لقد بدأت بداية واعدة، كما شـهدت شـهورها العشـرة وقائع ومشـاهد وتطورات كثيـرة مثيرة وخطيـرة، كما انتهـت نهاية مباغتة وحزينة وأسيفة.

- تمثّلـت أول إرهاصات هذه الحكومة في قـرار الملك باختيار الدكتور فكيني ليكون على رأسـها.. فهو من جيل الشـباب (٣٨ عامـاً) وحملة الشـهادات العليا.. عُرف بالأمانة ونظافة اليد... واشـتهر بالجدية والعمل الـدؤوب.. كما نال خبرة طيبة في العمـل الإداري والدبلومـاسي.. كـما عُرف بميولـه الوطنية والقوميـة، وتوجّهاته التحررية التقدمية وعلاقاته الإفريقية.
- كما تمثلت إرهاصاتها الأخرى في تشكيلة وزارتها، وما شاع عن معظم عناصرها من الكفاءة ونظافة اليد، وما صدر عنها من بيانات وإعلانات وتصريحات مبكرة.
- كما تمثّلت إرهاصاتها في تزامن مجيئها إلى الحكم مع:
  - شروع ليبيا في تسلّم عائداتها النفطية.
  - تحوّل ميزان ليبيا التجاري لأول مرة في تاريخها، وبسـبب صادرتها النفطية، إلى صالحها، فأصبح دائناً بعد أن كان دوماً مديناً.
- لقـد كانت هذه الإرهاصات سـبباً مباشراً لتحقيق عدد مـن الإنجازات الهامة على الصعيد الداخلي، من أبرزها:
  - o تعديل الدستور، وإلغاء النظام الاتحادي، وإعلان وحدة البلاد.
  - o إقرار أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - o إصـدار جملـة مـن التشريعات والقـرارات في مجـالات التخطيـط والإدارة والنفط.

- كما كانت وراء عدد من القرارات والخطوات الرائدة في مجالات المشاركة السياسية (إعطاء المرأة حق التصويت في الانتخابات العامة) وحريّة التعبير (إعطاء تراخيص جديدة لعدد من الصحف المستقلة والسماح للصحافة بهامش طيب من الحريّة).

أما على مستوى الوقائع والمشاهد والتطورات الداخلية:

- فقد حفلت فترة هذه الحكومة بشتى صور الصراع الداخلي بأبعادها الشخصية والاجتماعية (العائلية والقبلية) والسياسية والفكرية والحزبية:
  - بين العناصر القديمة المحافظة والعناصر الجديدة التقدمية.
  - بين ولي العهد وناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي، ووراء كل منهما أنصاره ومؤيدوه.
  - بين رئيس الوزراء وعدد من خصومه السياسيين.
  - بين مختلف رجال النخبة السياسية.
  - داخل الجيش، وبين الجيش وقوات الأمن.
  - بين أصحاب بعض التوجهات الحزبية والفكرية.
  - بين بعض الزعامات القبلية والجهوية.
  - بين أصحاب المصالح التجارية/ السياسية.
- كما شهدت لأول مرة تأجيل الانتخابات العامة، وتمديد الهيئة البرلمانية الثالثة لدورة استثنائية تكميلية خامسة (الدورة البرلمانية تتشكل من أربع دورات).
- كما شهدت مفارقة قاتلة في تاريخ دولة الاستقلال، تمثلت في التحاق طلبة الدفعة السابعة بالكلية العسكرية الملكية التي كان من بينها مجموعة الضباط الذين استخدموا في تدبير انقلاب سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩.[١]

أما على صعيد علاقات ليبيا الخارجية، فقد تزامنت فترة هذه الحكومة مع:

---

١ راجع "انقلاب بقيادة مخبر" للمؤلف.

- تعاظم المصالح والأطماع الغربية في ليبيا، وبخاصّة بعد اكتشاف النفط وتزايد اعتماد الدول الغربية على تزويداته.
- تنامي التنسيق الأمريكي – البريطاني حول ليبيا.
- قيام منظمة الوحدة الإفريقية، وعقدها لقمتها الأولى في أديس أبابا، واتخاذها لعدد من القرارات المهمة.
- بلوغ التشويش في العالم العربي أشده، بحيث أصبح منقسماً على نفسه، ويعيش أجواء ما عرف "بالحرب العربية الباردة".

وفيما يتعلق بعلاقات ليبيا بحليفتيها بريطانيا والولايات المتحدة، فقد شهدت فترة حكومة فكيني وقائع وتطورات هامة، كان من بينها:

- إقرار "خطة الطوارئ" البريطانية الجديدة الخاصّة بليبيا.
- الإعلان عن تبادل المذكرات بشأن الاتفاق بين ليبيا وبريطانيا على تأجيل موعد مراجعة المعاهدة والاتفاقية المالية من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥.
- الاتفاق على برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية لليبيا.
- شروع الولايات المتحدة في تسليم الطائرات العسكرية التي وعدت بها ليبيا، والتنازل عن جزء من قاعدة ويلس لاستعماله من قبل السلاح الجوي الليبي.
- استقبال فكيني في البيت الأبيض من قبل الرئيس كنيدي.
- ظهور تساؤلات جوهرية في واشنطن ولندن حول مستقبل النظام في ليبيا، وفرص وليّ العهد في اعتلاء العرش، وتردّد الدعوة من قبل دبلوماسيي البلدين إلى إقامة علاقات مع "الساسة الجدد في ليبيا" ومع "ليبيا الجديدة".
- تركّز الاهتمام الأمريكي والبريطاني على عائدات ليبيا من النفط وكيفية إنفاقها.
- تعبير الولايات المتحدة وبريطانيا عن استمرار حاجتهما لقواعدهما العسكرية في ليبيا.
- قيام روبرت لوي هندرسون خبير الانقلابات الأمريكي بزيارة لليبيا.
- قيام وفد أمريكي بمقابلة الملك، ودعوته إلى تخصيص جزء من عائدات ليبيا النفطية

لتمويل التنمية في دول العالم الثالث وإفريقيا، على أن يتم ذلك عن طريق الولايات المتحدة، وردّ الملك بأن البرلمان الليبي هو صاحب الاختصاص باتخاذ القرار بشأن مثل هذا الاقتراح.

- وفيما يتعلق بعلاقات ليبيا العربية؛ فقد شهدت فترة حكومة فكيني وقائع وتطورات من أهمها:
  - الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في اليمن.
  - قيام رئيس الوزراء بزيارة دول المغرب العربي، والتوقيع على عدد من المعاهدات والاتفاقيات معها.
  - الإعلان المتواصل عن تأييد ليبيا غير المحدود للقضية الفلسطينية، ولمختلف القضايا العربية، والمشاركة الفعالة في نشاط الجامعة العربية، وتأييد فكرة السوق العربية المشتركة.
  - المشاركة في القمة العربية التي دعا إليها الرئيس عبد الناصر في القاهرة بوفد كبير برئاسة وليّ العهد، ويضم كلاً من رئيس الوزراء ورئيسي مجلس الشيوخ والنواب.
- أما على صعيد العلاقات مع إفريقيا؛ فقد شاركت ليبيا في قمة أديس أبابا الأولى لمنظمة الوحدة الإفريقية، وصادقت على ميثاقها، وسارعت إلى تنفيذ توصياتها بمقاطعة نظامي جنوب إفريقيا والبرتغال بسبب سياستهما العنصرية في إفريقيا.
- كما حافظت على علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ودول ما كان يعرف بالكتلة الشرقية، كما أبرمت اتفاقية تجارية شاملة مع الاتحاد السوفييتي.
- كما شهدت هذه الوزارة نهاية عاجلة وأسيفة في ظل ظروف وملابسات دامية وحزينة بدأت بمظاهرات طلابية عادية وتحولت، لأول وآخر مرة في تاريخ المملكة الليبية، إلى أحداث دامية ذهب ضحيتها عدد من القتلى والكثير من الجرحى في صفوف الطلاب وبعض الشرطة.. وانتهت باستقالة وزارة الدكتور فكيني في ٢٢/ ١/ ١٩٦٤ ولمّا يمض عليها في الحكم أكثر من عشرة شهور.
- ستظل أحداث الطلبة في بنغازي يومي ١٣، ١٤/ ١/ ١٩٦٤ أحد الألغاز والمنعطفات في مسيرة العهد الملكي، وما تزال تطرح على الباحثين في تاريخ ذلك العهد جملة من التساؤلات، لعل أهمها:

- هـل كانت هذه الأحـداث من صنع بعض ضباط الشرطة والقـوة المتحركة في بنغازي، وبسبب تهورهم ورعونتهم؟
- هل كانت هذه الأحداث نتاج تفاعلات وصراعات داخلية حقيقية، أم نتائج مفارقات عارضة؟
- وإلى أي مدى لعبت هواجس الملك إدريس، وتدخّلات القوى التقليدية، وتعنت فكيني وغروره وعدم واقعيته، في أن تصل تداعيات هذه الأحداث إلى ما وصلت إليه؟
- وإن المرء لا يملك إلا أن يتساءل في هذه الحال:
  - تُرى لو كان الطلاب أكثر تعقلاً ووعياً ونضجاً..
  - تُرى لو كان ضباط الشرطة والقوة المتحركة أقل تهوراً وعنفاً ووحشية..
  - تُرى لو كان فكيني أكثر واقعية.. وأقل تعنتاً وغروراً (وأدرك قبل فوات الأوان أن أهميته السياسية تكمن في وجود صلة طيبة بينه وبين الملك)..
  - تُرى لو كان الملك أكثر صبراً وأناة على رئيس وزرائه الشاب..

فهل كانت هذه الأحداث ستقع؟ وهل كانت تداعياتها تصل إلى هذا المدى؟

- أما إذا كانت هذه الأحداث وتطوراتها من تدبير قوة خارجية، عربية أو غير عربية..
  - فما هي أهدافها الحقيقية، القريبة والبعيدة، من وراء تحريك هذه الأحداث؟[٢]
  - وهل كان بمقدور النظام أن يتحاشى وقوعها أو أن يتدارك تداعياتها؟

وفي الختام فإن المرء لا يملك إلا أن يقرّر أن هذه الأحداث وتداعياتها (وبصرف النظر عن المتسبب فيها ومن كان يقف وراءها) أدت إلى حرمان ليبيا من حكومة وطنية تقدمية واعدة كان من الممكن أن تحقق لبلادها الكثير من الإنجازات على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية.[٣] كما لا يملك إلا أن يقرر أنها شكّلت منعطفاً حاسماً وخطيراً في مسيرة البلاد، وتركت ندوباً وشروخاً على وجهها وفي أعماقها.

---

٢ سنعود إلى هذا الموضوع في الجزء الثالث من هذا الكتاب "واقعة انقلاب سبتمبر".

٣ وللأسف، فإنه فيما ظلت ليبيا تعيش في ظل هذه الأحداث وتعاني من تداعياتها، فإن القضية الأساسية التي قامت المظاهرات في بنغازي يوم ١٣/ ١/ ١٩٦٤ تأييداً لها، وهي القضية الفلسطينية، بقيت أسيرة المناورات والمساومات الدولية والمزايدات العربية، حتى ألت إلى مأساة حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ التي قدر لليبيا – كما سنرى – أن تعيش في ظل تداعياتها مجدداً وأن تدفع في النهاية ثمن مواقفها المناصرة لها.

غيـر أنه من اللافت للنظر والجدير بالتسـجيل أن حكومة السـيد محمـود المنتصر التي خلفت حكومة الدكتور فكيني، كما سـنرى، فاجأت بسياسـاتها ومواقفهـا جميع المراقبين، واسـتطاعت أن تتجاوز هذه الأحداث وتداعياتهـا[4]، وأن تحقق للبلاد المزيد من الإنجازات في شتى المجالات.

---

٤ سـيلاحظ القـارئ أن الفريق محمود بوقويطـين توفي يوم ٢٩/ ٩/ ١٩٦٤ في مستشـفى قاعدة ويلس العسـكرية الأمريكية في طرابلس إثر إصابته بسـكتة قلبية عن عمر يناهز (٥٨) عاماً. أما فكيني فقد عاش بقية سـنواته على هامش الحياة السياسـية ولم يلعب أي دور يذكر فيما بقى من عمر العهد الملكي وما تلاه.



الملاحق والمراجع

الملحق رقم (١)[1]

مذكرة وطنية إلى الملك إدريس حول الوضع الراهن في البلاد

تقديم

في الهيئة النيابية ١٩٦٠–١٩٦٤، وكان عدد أعضاء مجلس النواب خمسة وخمسين نائباً، برزت كتلة معارضة مؤلّفة من النواب الشيخ محمود صبحي، والسادة السائح فلفل ومحمد بشير المغيربي والفيتوري زميت وأحمد الرماش.

وفي الدورة البرلمانية لسنة ١٩٦٢ نقلت اجتماعات مجلس الأمّة (النواب والشيوخ) إلى قاعة مدرسية في مدينة البيضاء حيث أنّ المبنى المخصّص للبرلمان لم يستكمل بعد ذلك تمهيداً لإعلان البيضاء عاصمة أخرى. ومعلوم أنّ الدستور ينصّ على أنّ للدولة عاصمتين هما طرابلس وبنغازي.

فقرّر الإخوة المعارضون مقاطعة اجتماعات مجلس النواب في البيضاء، وأرسلوا بذلك رسالة إلى رئيس مجلس النواب.

ثمّ توجّهوا بمذكرة إلى الملك إدريس رحمه الله، كنت قد اقترحتها وكتبتها حول الوضع الراهن في البلاد، وقد سلّمت إليه بواسطة السيد فتحي الخوجة بديوان الملك عن طريق الشيخ محمود صبحي، ووقّع المذكرة، بالإضافة إلى النواب الخمسة المذكورين، النائب محمد أبو صاع الزنتاني والأستاذ مصطفى بن عامر والأستاذ محمود مخلوف والسيد عبد الرحمن بركات والأستاذ إبراهيم الغويل، وذلك بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢.

وقد طبعت بالآلة الكاتبة نسخ كثيرة من المذكرة ووزّعت على قطاعات كبيرة من المواطنين.

[1] الملحق رقم (١) من نصّ الوثيقة رقم (١٢) المنشورة في "**وثائق جمعية عمر المختار: صفحات من تاريخ ليبيا السياسي**"، وقدم للمذكرة محمد بشير المغيربي، مصدر سابق، ص ٤٢٧–٤٣٣.

نصّ المذكّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مولانا الملك المعظّم إدريس الأول حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عندما أنعم الله علينا بالاستقلال إحدى عشرة سنة كان الأمل أن نشكر هذه النعمة بالسلوك القويم والعمل الصالح، فقد كانت الفرصة مهيأة لنقيم مجتمعاً عربياً إسلامياً تحقّق فيه العدالة، ويسود فيه الحق، ليقف هذا الشعب على قدميه ليشقّ طريقه في الحياة.

كان ذلك هو الأمل، ولكنّه أمل بقي طيلة هذه المدة حبيس القلوب، لم يستطع أن يحقّق وجوده الفعلي بسبب الخطوات الضالة في السلوك، والفساد المستشري في الأعمال.

لقد مرّت السنون على هذا الضلال والفساد لم تستطع خلالها نصائح المخلصين أن تجد طريقها إلى الأسماع، وإن وجدت، فإلى أسماع لم يعد أصحابها يخشون ربّاً ولا شعباً.

ولقد كان في بلاغكم الذي دمغتم فيه منذ عامين الضلال والفساد في الدولة، وهدّدتم بأن تغيّروا هذا المنكر بيدكم، لقد كان فيه إشعار بأنّ السيل قد بلغ الزبى حقاً، كما كان فيه إنذار بأنّ هذه الحال يجب أن تتغيّر.

على ضوء هذه الوقائع رأينا من واجبنا أن نتقدّم إلى مقامكم السامي، يدفعنا حبّنا لوطننا وإخلاصنا لملكنا، لنرفع إليكم صورة واضحة عن الوضع الراهن، تمثل الحقيقة في غير تمويه، وتشخّص كلّ مطلب عادل، وتنطق في صدق وصراحة بكلّ كلمة حق.

إنّ حصيلة السنوات الماضية من الاستقلال تعطي بأرقامها نتائج مؤسفة، فليس سرّاً، وإن كان مؤلماً، أنّنا استلمنا ما يقارب مائة مليون جنيه منذ الاستقلال حتى الآن ممّا يسمّى بالمساعدات الأجنبية، وعندما نبحث عن أثر هذا المبلغ الضخم، بجانب دخلنا القومي، في تطوير اقتصادنا، وفي بناء كياننا، نجد النتيجة المؤسفة الأولى، وهي أنّ أغلب هذا المبلغ قد أنفق في غير طاعة الله وفي غير مصلحة الشعب.

لقد تركّزت، منذ اللحظات الأولى للاستقلال، أنظار المسؤولين على المظاهر والشكليات، على البذخ والترف والإسراف والتبذير، فكانت أساطيل السيارات، وكانت

القصور والفيلات، وكان الأثاث والرحلات والحفلات، ثمّ لم تمضِ فترة حتى جاء من الحكام من أضاف على كلّ ذلك ما هو أضرّ وأبشع، أضاف فصولاً، بل أسّس مدرسة في إفساد الذمم وتحطيم الهمم، وفي صناعة الرشاوى والسرقات، حتى أصبح جهاز الدولة قائماً لخدمة قلّة منتفخة متخمة لا ترعى حرمة ولا تخاف نقمة.

لقد ضاعت عشرات الملايين من الجنيهات بهذه الطريقة، وحينما نلتفّت حولنا لنضرب بعض الأمثلة فإنّ ما يجري في مدينة البيضاء يغني عن كلّ مثال.

إنّ ملايين كثيرة أنفقت، وملايين أكثر في طريق الإنفاق، لبناء مقر للحكومة الاتحادية، لماذا؟ ألا يكفي أن تستقر هذه الحكومة في إحدى العاصمتين ليتفرّغ المسؤولون فيها للعمل والإنتاج، وتنفق الملايين - تلك العشرات من الملايين- على المشاريع الزراعية والصناعية لتنمية الدخل القومي ورفع مستوى الشعب؟ لمصلحة من هذا الذي يجري في البيضاء؟ ألمصلحة الشعب الذي لا يتجاوز عدد سكانه المليون والربع، وله عاصمتان وأربع حكومات، وما زال نصف ميزانية دولته يغطّى من الدول الأجنبية؟ ألمصلحة الشعب الذي يقلّ إنتاجه المصدّر منذ الاستقلال عن أربعة ملايين، بينما يزيد استيراده على ثلاثين مليونا؟ ألمصلحة الشعب الذي ما زالت غالبيته تسكن الخيم والزرازيب وأكواخ الصفيح والخشب، وتعيش كقبائل رحّل تبحث عن الكلأ والماء ولا تعرف حياة الاستقرار؟

إنّ ما يجري في البيضاء لخلق مدينة جديدة لتكون مقرّاً للحكومة الاتحادية، أو عاصمة للدولة كما يشاع، ما هو إلا محاولة ضدّ طبيعة الأشياء، ضدّ صالح البلاد، ضدّ التطور والواقع والمستقبل، ونظرة فاحصة لنتيجة هذا العمل في البيضاء توضح أنّ إنشاء تلك القصور والفيلات لم يكن عامل ازدهار لتلك المنطقة، بل كان عامل دمار مادي ومعنوي.

إنّ سكان المنطقة تحوّلوا عن مزارعهم كمواطنين منتجين، إلى خفراء وخدم وعمال استهلاكيين، ولو أنفق العشر من تلك الملايين في مشاريع زراعية وصناعية في تلك المنطقة لتحوّلت إلى مصدر هام من مصادر ثروة ليبيا، ولتحوّل سكان المنطقة إلى شعب يعمل وينتج مرفوع الرأس موفور الكرامة، يعطي لا يأخذ، يستخدم الآلات ولا يُستخدم كآلة. ولئن أغنانا هذا المقال عن كلّ الأمثلة الأخرى، إلا أنّ من المفيد أن نشير إلى قصة العطاءات والعقود الحكومية، فلقد كانت مصدر اختلاس فظيع لأصحاب النفوذ، فلم يكد يخلو عطاء لإنشاء الطرق والمباني أو التوريدات من التلاعب والمحسوبية والرشوة والسرقة، فضاعت في هذا المجال الملايين التي لا تحصى دون رقيب وحسيب، أو رغم أي رقيب وحسيب.

إنّ تكاليف طريق فزان التي قفزت من مليونين إلى ستة ملايين جنيه، وتكاليف مد أنابيب

المياه من درنة إلى طبرق التي تضاعفت من مليون إلى مليونين، ما هما إلا حلقتان في سلسلة طويلة تربط الحوادث ببعضها البعض وتظهر في جلاء كيف وأين ضاعت الملايين.

ومثال ثالث يتمثّل في مئات الآلاف من الجنيهات التي استلمها أصحاب النفوذ وشركاؤهم من أموال الدولة نقداً سائلاً من خزينة الحكومة والبنك الوطني لبناء الكباريهات والهوتيلات، وللتجارة وأعمال النقل وغير ذلك.

كل ذلك لمصلحة أفراد قلائل، لفرض الإثراء الفاحش والتسابق في تكديس الأموال..

على هذه الصورة ضاعت المائة مليون جنيه، ومعها عشرات الملايين الأخرى من الدخل القومي، وهو مبلغ لو أنفق في طاعة الله، وفي مصلحة الشعب، لتحوّل الوطن من حال التخلّف إلى حال الازدهار، لأصبح لكل مواطن سكنه اللائق به كبشر، وعمله المشرف له كإنسان، ولعمّ الرخاء الجماهير الكادحة، ولما رأينا مواطناً أثرى أخيراً من عطاءات الدولة يسكن قصراً كلّفه أكثر من نصف مليون جنيه، بينما أكثر من نصف مليون مواطن لا يملكون شبراً من أرض بلادهم.

وصورة أخرى من صور استغلال النفوذ لا تقلّ عمّا تقدّم بشاعة، تلك هي أملاك الدولة من الأراضي الأميرية والمباني والمزارع التي بيعت بأثمان اسمية إلى السادة الكبراء.

إنّ الأمثلة المخجلة لهذا النوع من الاستغلال كثيرة، ووقائعها يعرفها الشعب، هذا الشعب الذي يرى ويحس، ويعلم كل شبر وحجر وشجرة من أملاك دولته التي استولى عليها بالباطل أولئك المتحكمون المستغلون المترفون.

لقد كان الأجدر والأحق أن تبقى هذه الممتلكات للدولة تستغلّها لصالح الدخل العام، أو أن تباع تلك الأراضي والمباني والمزارع إلى أفراد الشعب المعدمين الذين لا يملكون ذرّة من تراب هذا الوطن، وهم وحدهم الذين سيكونون -كما كانوا- حماة لهذا التراب من كل عدوان.

ولم يكفِ أصحاب النفوذ المتسلطين كل ذلك، بل استغلوا فرصة تزاحم شركات التنقيب على البترول، فخلقوا سوقاً أخرى ضربوا بها الرقم القياسي في الاستغلال والاتجار بحقوق الشعب، نكتفي بأن نشير إلى نوع واحد من أنواع تلك العمليات، وهي التي استولى البعض فيها على مئات الآلاف من الجنيهات مقابل حصول شركة استعمارية خطيرة على عقد امتياز للتنقيب عن البترول رغم أنف الشعب الذي يعلم أنّ مطالب هذه الشركة ليس البترول ولكن الشعب نفسه.

مولانا الملك المعظم

إنّ ملايين الجنيهات التي ضاعت لم تضع وحدها، ولكنّها أخذت معها هيبة الحكم، والشعور باحترام الحكام، فلم يعد الوصول إلى المناصب الكبرى ارتقاءً معنوياً يشرف صاحبه، لأنّ مقاييس الكفاءة والاستقامة والإنتاج لم تعد المقاييس الأساسية في السباق إلى تلك المناصب.

لقد تحكّم في رقاب الشعب سرّاق متلبسون وفجّار مجاهرون وجهّال متبجّحون.

ورغم وجود العدد الكبير من موظفي الدولة الشرفاء، ورغم وجود أقلية موزعة هنا وهناك من أصحاب المناصب الكبيرة؛ ذوي كفاءة واستقامة، إلا أنّ هؤلاء وجدوا أنفسهم معطلي الإرادة لا حول لهم ولا قوة، فأصبح جهاز الدولة مسيّراً من طغمة معروفة منها، سواء منها الذي يتقلّد منصباً رسمياً، أو الذي يحرك الدمى من وراء الستار، والنتيجة المنطقية لذلك هي أنّ البلاد لا تحكم حكماً دستورياً صحيحاً، فإنّ مواد الدستور، معطّلة في جوهرها، أمّا المظاهر الشكلية التي يحرص الحكام على تطبيقها من الدستور ذرّاً للرماد في الأعين، فإنّها لم تقدر على طمس بصيرة الشعب، لم تحل دون إدراكه للحقيقة، فمن الممكن أن يخدع كل الناس بعض الوقت، لكن من المستحيل أن يخدَع كلّ الناس كلّ الوقت، ولا ندري، هل يخدع الشعب حينما يقول له نوابه إنّنا ذاهبون إلى البيضاء لنعقد جلسات مجلس الأمّة في قاعة إحدى المدارس، هل يخدع الشعب ولا يقول أين الدستور الذي ينصّ على وجود عاصمتين فقط للدولة الليبية، وأين لائحة مجلس الشيوخ التي تنصّ على أنّ اجتماع مجلس الأمّة في غير العاصمتين غير مشروع؟ وهل يخدع الشعب ولا يقول لماذا الاجتماع هناك؟ هل عدل الدستور فأصبحت البيضاء عاصمة، ومن عدّله ولماذا؟ ثمّ ما معنى الاجتماع في قاعة مدرسية، ألا يحمل ذلك معنى الإذلال والإرغام لممثلي الشعب ليعترفوا بالأمر الواقع؟

كذلك لا ندري، هل يخدع الشعب إذا قالت له الحكومة أبشر فقد وقّعنا عقداً مع شركة معيّنة، نفس الشركة التي مدّت أنابيب درنة–طبرق لتقوم بمدّ الأنابيب لجلب المياه من عين الدبوسية إلى المرج بمبلغ يزيد على سبعة ملايين جنيه؟ هل يخدع الشعب ولا يسأل أين موافقة مجلس الأمّة أولاً كما ينصّ الدستور؟ وأين تخطيطات المشروع ودراسته الفنية، وكيف أبرم العقد إجراء مناقصة عالمية، وهل ستكون الأنابيب من فضة حتى تكلّف هذا المبلغ؟

إنّ الإجابة على هذه الأسئلة هي لا شيء، ولا شيء، ما دام الهدف هو ليس مدّ أنابيب

المياه لمصلحة الشعب، ولكن الهدف الحقيقي هو الربح الحرام لأشخاص معروفين جاءوا بهذه الشركة لتكون لهم شركاً يقتنصون به الملايين.

ولنترك الملايين الأخرى التي يجري امتصاصها من قبل تلك الفئة الباغية بشتى الطرق، مثل الطريقة التي أخذت بها أخيراً مقاولة بعض المباني في البيضاء تحت ستار شركة أخرى. إلى هذا الحد من الاستهتار بحقوق الشعب ومقدراته وصلت الحال، إلى هذا الحد من الاستهانة بإرادة الشعب وبإحساسه.

من هنا نبيّن أن لا أمل للشعب في الإصلاح ما دامت الحال هي الحال، وأنّ الأموال المنتظرة من عائدات البترول سوف تلحق أخواتها الضائعات من أموال المساعدات الأجنبية، فإنّ المخطط هو المخطط، بل إنّ الشعب سيجد نفسه في النهاية مكبّلاً بالتزامات مالية ارتبطت بها دولته في مشاريع وهمية جعل ينظر إليها كما ينظر الظمآن إلى السراب، في الوقت الذي تتسرّب فيه الملايين إلى جيوب الذين يخطّطون له في الخفاء، لذلك فإنّ الشعب لم تعد تغويه الوعود المعسولة وهو يشاهد ويلمس هذه السرقات، والاستغلال البشع، وضياع أمواله وثرواته في المشاريع الزائفة، وفي بطون المترفين، ولم يعد يرضى بالمسكنات وهو يشاهد ويلمس المآسي في حياته اليومية في كل مرفق من المرافق.

يشاهدها ويلمسها في شؤون التعليم الذي يقوم على أساس غير تربوي، في الفوضى الضاربة أطنابها على المدارس والمعاهد والجامعات، في التخبّط في إدارة هذا المرفق الهام والانحراف عن أداء رسالته الحقيقية، يشاهدها ويلمسها فيما يعانيه المواطنون من تدهور الحالة الصحية في المباني القليلة التي تحمل فقط اسم مستشفيات ومستوصفات، في المناطق التي لم تطأها قدم طبيب، في القرى العطشى، في الريف المهمل، في البادية المهجورة.

يشاهدها ويلمسها في الحقوق المسلوبة، والواجبات المعطلة، في كبت الحريات، في الفراغ الذي يعيش فيه الشعب، في الظلم الذي شلّ كلّ وسيلة شريفة، في الظلام الذي أضاع كلّ غاية نبيلة.

مولانا الملك المعظم

إنّنا، رغم الصورة القاتمة لهذا الوضع، لا يزال الأمل يملأ صدورنا، وقد بدر ما عزّز هذا الأمل أخيراً فيما تحقّق من التعديلات التي اقترحها مقامكم السامي لبعض بنود الدستور. لقد كانت خطوة ضخمة وضعتنا قاب قوسين أو أدنى من نظام الوحدة على أمل الشعب وهدفه

الضروري. ولكن (إنّ الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم). إنّ الفساد والضلال يستطيعان الحياة والنمو في ظلّ أي نظام مهما تدعم شكله، ما دامت النفوس في جوهرها هي النفوس.

لقد استنفدنا ما بإمكاننا من وسائل التوجيه، وما أقلّها، لحمل المسؤولين على نبذ هذا الضلال والفساد، وكنّا لا نجد غير الصدود، والتهرّب من مواجهة الحقائق، وعدم الاكتراث بالنتائج. لقد استغلّ النواب صلاحياتهم في الدفاع عن حقوق الشعب، فانتهك الدستور لمواجهتهم ووضعهم أمام الأمر الواقع في كل شيء. ودفعنا بالتي هي أحسن، ودعوناهم بالحكمة، وصبرنا وصابرنا، ولكن دون جدوى. والحقيقة يا مولانا أنّ أوّل الأسباب وأقواها التي مكّنت لهؤلاء المتحكّمين من التمادي في غيّهم هو أنّهم استطاعوا أن يضربوا سوراً حديدياً بين الشعب ومليكه. لقد استأثروا بشرف الاتصال بمقامكم السامي، وكانوا حلقة اتصال غير أمينة بينكم وبين شعبكم، لأنّ صلتهم هم أنفسهم معدومة بالشعب، فكانوا لا يمثلون إلا مصالحهم، ولا يتحدثون إلا باسمها وفي إطارها.

والحقيقة أيضاً هي أنّ هذا الشعب قد ضرب لكم الأمثلة عن إخلاصه وولائه لكم، بل كان ذلك مضرب المثل في العلاقة بين الشعوب وملوكها. إنّه إخلاص صادق وولاء أكيد، لأنّكم رفيق تاريخ هذا الوطن، ويعتبركم أباً لكلّ مواطن فيه، لذلك فإنّ أقسى ما يؤلم شعبكم هو أن يرى هذه المآسي تجري في عهدكم، وأنّه حرم من شرف الاتصال بمقامكم السامي.

وبناءً على هاتين الحقيقتين، فإنّنا نرفع التماسنا إلى حضرتكم للحصول على شرف مقابلتكم لنشرح لكم ما أجملناه في هذا العرض الموجز للوضع الراهن في البلاد، ولنضع أمامكم النقاط على هذه الحروف، ولنسمّي الأشياء بأسمائها. وعلى ضوء ما قدمناه من وقائع، رأينا من واجبنا أيضاً أن نرفع إلى مقامكم السامي ما نعتقد أنّها مطالب عادلة تجيش بها صدور الجماهير لوضع حدٍّ لموجات الفساد والضلال المتلاحقة، لتستطيع سفينة الوطن الوصول إلى شاطئ الأمان قبل فوات الأوان.

أولاً – اتخاذ الخطوات الدستورية لإنهاء النظام الاتحادي القائم الذي أثبت فشله واستنفد أغراضه، وتحقيق الوحدة الليبية الكاملة.

ثانياً– إصدار قانون من أين لك هذا؟ وتطبيقه تطبيقاً صحيحاً ابتداءً من إعلان الاستقلال.

ثالثاً– إعادة جميع أراضي الدولة ومبانيها ومزارعها التي اشتراها أصحاب النفوذ إلى ملكية الشعب.

رابعاً- استرجاع جميع الأموال التي اقترضها من خزينة الدولة أصحاب النفوذ.

خامساً- إيقاف مشروع مدينة البيضاء.

سادساً- تحقيق إرادة الشعب في تعيين العاصمة الواحدة وهي طرابلس بتعديل المادة (١٨٨) من الدستور.

سابعاً- اعتبار عقد مد أنابيب الدبوسية - المرج باطلاً لمخالفته للمادة (١٦٩) من الدستور، وللطرق السليمة، وتطبيق هذا الاعتبار على كل عقد يخالف الدستور.

ثامناً- تطهير جهاز الدولة وتنظيمه ليؤدّي واجبه بحرّية ونزاهة في تنفيذ مشاريع التنمية لرفع مستوى الشعب مادياً ومعنوياً.

سدّد الله خطواتكم يا مولانا في طريق الحق، وأنار لكم سبيل الإصلاح ووفّقكم إليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أبناؤكم المخلصون

محمود صبحي- محمد بشير المغيربي- محمد أبو صاع الزنتاني- الفيتوري يوسف زميت- السائح فلفل- أحمد الرماش- مصطفى بن عامر- محمود مخلوف- إبراهيم بشير الغويل- عبد الرحمن بركات بن سعود.

التاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٢م.

الملحق رقم (٢)[٢]

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع دستور الاتحاد الشعبي

مبادئنا

تنبثق دعوتنا من وحي الإيمان بالله، وبما أنزل من كتب، وبعث من رسل الإيمان، وبالإنسانية في أرفع صورها، والخلق الكريم في أسمى درجاته، والإيمان بقوميتنا العربية ورسالتنا الإسلامية. وهي تنحصر في الأهداف الثلاثة التالية:

حريّة، وحدة، إسلام

ويتحدد أسلوبنا فيما يلي:

أهدافنا: تطوير لا تطوّر، والغاية لا تبرر الوسيلة.

الحريّة: الحريّة حق طبيعي للإنسان، لا يفترق عن حقه في الحياة. وحق أصيل لكل بلد، لا يختلف عن حقه في الوجود.

نعمل لتحقيق الحريّة الاجتماعية والحرية السياسية للشعب، بأن يتحرر المواطنون من كل استغلال، وأن تكون الفرص بينهم متكافئة، وأن يكفل لهم حق التعبير وحق الاجتماع وحق الاختيار، ونعمل لأن يكون قطرنا الليبي ووطننا العربي متحرراً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وفكرياً من أي نفوذ أجنبي.

الوحدة: البلاد العربية في الوقت الحاضر تتكون من عدد من الأقطار يكون كل منها وحدة لا تقبل التجزئة على نفسها، ولا الانفصال عن الأمة العربية، نعمل داخل القطر الي نحس فيه على المحافظة على وحدته الكاملة، ونؤمن بأن الوطن العربي هو تلك الرقعة من الأرض الممتدة من الخليج إلى المحيط الأطلسي، والتي تسكنها الأمة العربية بانتمائها، وهي،

٢ الملحق رقم (٢) من نصّ الوثيقة رقم (١٣) المنشورة في المصدر السابق، ص ٤٣٦–٤٣٨.

باللغة والعقيدة والتاريخ والمشاعر والمصالح، كل متماسك لا يقبل التجزئة أو الانقسام. نعمل بالتضامن مع جميع شعوبه لتحقيق وحدته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الإسلام: الإسلام رسالتنا الإنسانية إلى البشرية جميعها، نؤمن بكماله فلسفة وعقيدة ونظاماً، نعمل على فهمه فهماً علمياً صحيحاً لتطبيق نظامه. نعمل لتطوير مجتمعنا في جميع الميادين في إطار المبادئ الأساسية للإسلام.

أسلوبنا

نحن نتخذ الواقع ركيزة في التخطيط لتطويره وقيادته للوصول به إلى تحقيق أهدافنا، وأسلوبنا. في العمل هو أن الغاية لا تبرر الوسيلة. فكما أن الغايات نبيلة فإن الوسائل إليها يجب أن تكون شريفة. وطريقتنا لتحقيق مبادئنا هي أنها تطويرية لا تكتفي بمسايرة التطور التلقائي البطيء. ووسيلتنا إلى ذلك: كلمة الحق مهما يكن الثمن، والعمل الصالح رغم كل الصعاب.

دستورنا

مادة (١) دعوتنا تسهم في المحافظة على السلام العالمي، وتجنيب البشرية ويلات الحرب، وهي لذلك:

أولاً: تدعو إلى تحريم الأسلحة النووية وتدمير مخزوناتها، وإلى أن تكون أراضي كل دولة؛ منطقة سلام، خلواً من أي سلاح نووي أو صاروخي.

ثانياً: تبارك الجهود المبذولة لنزع لسلاح.

ثالثاً: تتجنب دعوتنا الاشتراك في ميدان الحرب الباردة بين الكتل الكبيرة، وهي لذلك تأخذ بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والتعايش السلمي.

رابعاً: تؤيد دعوتنا مقررات مؤتمر باندونج التي ارتضتها الشعوب الآسيوية الإفريقية.

مادة (٢) تمشياً مع روح مؤتمر باندونج فإن دعوتنا:

أ- تنكر الاستعمار بكل صوره ومظاهره.

ب- تنكر المعاهدات التي تمس السيادة القومية للأمم، ووجود القواعد العسكرية الأجنبية.

ج- تنكر استغلال الاقتصاد الوطني لمصلحة الدول الاستعمارية.

د- تنكر الإعانات المشروطة التي تهدد سيادة الدولة واستقلالها.

مادة (٣) تؤيد دعوتنا حق كل شعب في الحريّة وتقرير المصير والسيادة والاستقلال التام، وفي تسوية مشاكله الداخلية بنفسه، وفي اختيار نظام الحكم الذي يرتضيه.

مادة (٤) تؤمن بأن الحريات الأساسية حق طبيعي لكل إنسان، لذلك نعمل اجتماعياً على تحقيق مبدأ "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً". ونعمل عقائدياً على تحقيق مبدأ "لا إكراه في الدين"، ونعمل سياسياً على تحقيق مبدأ "وأمرهم شورى بينهم" ومبدأ "فإن رأيتم اعوجاجاً فقوموه"، ونعمل على تحقيق حريّة الكسب بقاعدة "فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله".

مادة (٥) المجتمع كل متماسك يكونه أفراده. نعمل على حماية الجماعة من سلطان النزعة الفردية، ونحافظ على حريّة الأفراد من تسلط النزعة الجماعية عليهم.

مادة (٦) الأفراد في المجتمع متساوون، فلا الأصل ولا المال ولا السلطان ميزات فيه، لذلك نقاوم الاستغلال والاستعلاء والفروق في المجتمع.

مادة (٧) نعمل للمساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين على أساس قاعدة "على كل بحسب إمكانياته، ولكل حسب الضروري من احتياجاته، وعلى قدر إنتاجه وقدرته"، وعملاً بمبدأ "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت".

مادة (٨) نعمل لتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، دون إجحاف بحق إنسان لصالح إنسان آخر، ولا نمالئ في ذلك فئة على حساب أخرى في المجتمع.

مادة (٩) نعمل على إعلاء شأن العمل، ونجعله أساس تقييم الجهود، ونبيح الملكية الغير مستغلة جزاء له، ونمنع صدور الاحتكار والربا باعتبارهما استغلالاً وظلماً، ونحطم أي تقديس للمال وكنز النقود.

مادة (١٠) الملك لله وحده، وعباده مشتركون في التمتّع بكل ما فيه نفع لهم بحق الاستخلاف، ثم ما دخل في حوز إنسان بطريق مشروع امتنع على غيره، إلا في حق أو صالح عام، أو بعوض، أو بتنازل لا إكراه فيه.

مادة (١١) الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، نعمل على صيانتها وحمايتها من

عوامل التحلل والفساد لإسعاد أفرادها والنهوض بمستواها.

مادة (١٢) المرأة نصف المجتمع، وحافظة نوعه، وراعية تراثه، نعمل على رفع مكانتها في المجتمع العربي، ونطالب لها بحق التمتّع بجميع الحقوق التي تقرّها لها الشريعة الإسلامية.

مادة (١٣) التعليم حق طبيعي للإنسان، ولذلك نعمل على نشره بين أفراد المجتمع، ونعمل على تحرير الثقافة العربية من التبعية العلمية للثقافة الأعجمية، ونسعى لجعل اللغة العربية لغة دولية.

مادة (١٤) الثقافة الإسلامية هي السبيل إلى فهم الإسلام، وفهمه فهماً علمياً دقيقاً أمر ضروري لتطبيقه، ولذلك نعمل على نشر الثقافة الإسلامية بين المسلمين، ونشجع كل باحث علمي فيه على البحث والاستقصاء.

الملحق رقم (٣)

اتفاق تجاري بين المملكة الليبية واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية[٣]

إن حكومة المملكة الليبية واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، رغبة منهما في تقوية وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، فقد اتفقتا على ما يأتي:

المادة الأولى

يمنح الطرفان المتعاقدان بعضهما بعضاً معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بكافة الأمور المتعلقة بالصلات التجارية بين البلدين.

المادة الثانية

تستثنى من نصوص المادة الأولى من هذه الاتفاقية:

أ- المزايا التي منحتها ليبيا أو التي ستمنحها للبلاد العربية.

ب- المزايا التي كان قد منحها أو سيمنحها أحد الطرفين للبلدان المجاورة.

ج - المزايا الناتجة عن اتحاد جمركي اشترك فيه أو سيشترك فيه أحد الطرفين.

المادة الثالثة

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع تبادل السلع بينهما على أوسع نطاق ممكن في حدود القوانين واللوائح السارية في كل من البلدين فيما يتعلق بالسلع المبينة في الجدولين (أ) و (ب) والملحقين بهذه الاتفاقية.

تمنح السلطات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين رخص استيراد أو تصدير للسلع المبينة في الجدولين المذكورين أعلاه عندما تكون مثل هذه الرخص مطلوبة.

---

٣ نقلاً عن "**الاتفاقيات الاقتصادية بين المملكة الليبية والدول الأخرى**" (منشورات الإدارة العامة للتجارة الخارجية، وزارة الاقتصاد الوطني، المملكة الليبية، ١٩٦٨).

المادة الرابعة

يبذل الطرفان المتعاقدان وسعهما لتنمية التبادل التجاري بين البلدين، بما في ذلك تلك السلع غير الواردة في القائمتين (أ) و(ب) المشار إليهما في المادة الثالثة من هذا الاتفاق.

وسوف تعالج السلطات المختصة في كل من البلدين، بروح التعاون الصادق، موضوعات إصدار تراخيص استيراد أو تصدير تلك السلع.

المادة الخامسة

يتم استيراد وتصدير السلع بين البلدين على أساس عقود تبرم بين الأشخاص الليبيّين الطبيعيين أو الاعتباريين وبين المنظمات السوفييتية للتجارة الخارجية.

المادة السادسة

يسهل الطرفان المتعاقدان حريّة مرور السلع ذات المنشأ من منطقة أحدهما والمنقولة عبر منطقة الآخر وفقاً للقوانين واللوائح السارية في أي من البلدين.

المادة السابعة

يسمح للطرفان المتعاقدان باستيراد وتصدير المواد التالية معفاة من الرسوم الجمركية، مع خضوعها للقوانين واللوائح المعمول بها في كلا البلدين:

أ- عينات السلع ومواد الإعلان اللازمة التي ليست بذات قيمة تجارية.

ب- المواد المستوردة بغرض الاستبدال، وذلك في حالة إعادة تصدير السلع المستبدلة بها.

ج- المواد والمعدات اللازمات للتركيب أو التجميع، المستوردة أو المرسلة بهذا الغرض، بشرط إعادة تصديرها.

د- المواد المخصصة لإجراء التجارب والاختبارات والإصلاحات بشرط إعادة تصديرها، بعد تحقيق الغرض من استيرادها.

المادة الثامنة

يتم تبادل السلع بموجب هذا الاتفاق مقامة على أساس الأسعار العالمية، أي أسعار الأسواق الرئيسية للسلع المماثلة.

المادة التاسعة

تتم جميع المدفوعات الجارية بين البلدين طبقاً للوائح النقد السارية في كلا البلدين بعملات قابلة للتحويل.

المادة العاشرة

تتمتع البواخر التجارية، وبما عليها من بضائع، لأي من البلدين، فيما يتعلق بالدخول إلى والمغادرة والرسو في ميناء بلد آخر، بمزايا مماثلة لتلك الممنوحة إلى بواخر ترفع علم بلد ثالث في نطاق القوانين واللوائح السارية، ولكن باستثناء المزايا التي تتمتّع بها البواخر العاملة في الملاحة الساحلية.

المادة الحادية عشرة

إن الطرفين المتعاقدين، بناء على اقتراح أي منهما، سوف يبحثان بروح الفهم المتبادل المسائل المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق وتنمية التجارة بين البلدين.

المادة الثانية عشرة

يجري العمل بهذا الاتفاق من يوم تبادل إشعار كل طرف للطرف الآخر بأنه قد تمّ التصديق عليه طبقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في كلا البلدين.

ويعمل به بصفة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليه.

ويظل هذا الاتفاق ساري المفعول مدة سنة واحدة يتجدد تلقائياً من سنة لأخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة قبل نهاية الاتفاق بثلاثة أشهر برغبته في تعديله أو إنهاء العمل به.

المادة الثالثة عشرة

يستمرّ تطبيق نصوص هذا الاتفاق بعد إنهاء العمل به فيما يتعلق بجميع العقود المبرمة، ولكن لم يتم تنفيذها كلية قبل انتهاء العمل بهذا الاتفاق.

وإثباتاً لما تقدم، وقّع المندوبان المفوضان، بما لديهما من سلطة مخولة من حكومتيهما، على هذا الاتفاق.

حرر ووقّع في مدينة البيضاء في اليوم الثلاثين من شهر مايو من سنة ١٩٦٣، من نسختين أصليتين لكل من اللغتين العربية والروسية، كلاهما رسمية.

عن حكومة المملكة الليبية — عن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية

"أحمد الصويدق" — "إيفان جريشين"

ملحق الاتفاق التجاري بين المملكة الليبية واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية المعقود بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٣م

القائمة (أ)

صادرات السلع من المملكة الليبية إلى اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية

زيت الزيتون

التبغ والتبغ المصنّع

الفول السوداني (الكاكاوية)

الموالح

التمور

الحلفاء

الجلود

الصوف

مصنوعات يدوية

النبيذ والمشروبات الأخرى

معلبات غذائية (التونة – السمك – السردين)

اللوز

الزيتون

معلبات فواكه

بذور الخروع وزيت الخروع

الحيوانات الحية ومنتجاتها

الإسفنج

المطبوعات – الطوابع – الأسطوانات – الأفلام

البترول ومشتقاته

ملحق بالاتفاق التجاري بين المملكة الليبية واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية المعقود بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٣م

القائمة "ب"

صادرات السلع من اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية إلى المملكة الليبية

آلات ومعدات، وبما في ذلك آلات لقطع المعادن، وآلات الشذب، والخشب، ومعدات للمناجم الجبلية، ومعدات للحفر ومعدات للرفع والنقليات، ومعدات لبناء الطرق، وجرارات وآلات زراعية، ومعدات للضخ والشفط، ومعدات للطبع، وآلات الديزل لسفن خاصّة بصيد الأسماك، وسيارات الشحن والركاب، ودراجات نارية، وأجهزة وأدوات.

قطع الغيار للسيارات والمعادن
المنتجات البترولية
صفائح المعادن الحديدية
ألوان (طلاء)
إطارات داخلية وخارجية للسيارات
خشب الموبيليا
القمح وحبوب أخرى
عقارب البحر المحفوظة
حليب مكثف
فودكا
أقمشة ومنسوجات وخيوط قطنية
صابون عطري وللغسيل
أدوات منزلية – أدوية ومعدات طبية
دراجات
ماكينات خياطة
أدوات كهربائية للبيوت ومصابيح كهربائية
ساعات
أجهزة الراديو وأجهزة لتسجيل الصوت وأجهزة التليفزيون
آلات سينمائية وللتصوير

المطبوعات وطوابع البريد والأسطوانات والأفلام
أدوات منزلية كهربائية ومصابيح كهربائية
الفحم الحجري
صفائح المعادن غير الحديدية
المنتوجات الكيماوية
أسمدة
الإسمنت
الورق
السكر
الكافيار

الرسائل المتبادلة

البيضاء في يوم الثلاثين من مايو ١٩٦٣

السيد الرئيس

إيماءً إلى توقيع الاتفاق التجاري بتاريخ ٣٠-٥-١٩٦٣ بين حكومة المملكة الليبية وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، أود أن أعلمكم بأن الحكومة الليبية ترجو حكومتكم أن تأخذ بعين الاعتبار شراء الكميات الآتية من السلع الليبية من قبل اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية خلال عام ١٩٦٣ وفقاً لنصوص الاتفاق المذكور:

فول سوداني (كاكاوية)	ثلاثة آلاف ط.م
صوف	تسعمائة ط.م
معلبات السردين	خمسمائة ط.م
تبغ	خمسمائة ط.م
جلود	أربعمائة ألف قطعة

أرجو أن تتفضلوا السيد الرئيس بقبول فائق الاحترام.

أحمد صويدق
رئيس الوفد التجاري الليبي

السيد إيفان جريشن
رئيس الوفد التجاري السوفييتي
البيضاء – ليبيا

البيضاء في يوم الثلاثين من مايو ١٩٦٣

السيد الرئيس

أعلمكم باستلامي لرسالتكم المؤرّخة في ٣٠ مايو ١٩٦٣ والآتي نصها:

إيماءً إلى توقيع الاتفاق التجاري بتاريخ ٣٠-٥-١٩٦٣ بين حكومة المملكة الليبية وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، أود أن أعلمكم بأن الحكومة الليبية ترجو حكومتكم أن تأخذ بعين الاعتبار شراء الكميات الآتية من السلع الليبية من قبل اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية خلال عام ١٩٦٣ وفقاً لنصوص الاتفاق المذكور:

السلعة	الكمية
فول سوداني (كاكاوية)	ثلاثة آلاف ط.م
صوف	تسعمائة ط.م
معلبات السردين	خمسمائة ط.م
تبغ	خمسمائة ط.م
جلود	أربعمائة ألف قطعة

ورغبة من الحكومة السوفييتية في تنمية وتقوية العلاقات التجارية بين بلدينا فإنها نظرت بعناية في طلب الحكومة الليبية، وهي توافق على شراء كميات البضائع المذكورة.

أرجو أن تتفضلوا السيد الرئيس بقبول فائق الاحترام.

إيفان جريشن
رئيس الوفد التجاري السوفييتي
البيضاء – ليبيا

إلى السيد أحمد صويدق
رئيس الوفد التجاري الليبي

الملحق رقم (٤)

خطة الطوارئ البريطانية الجديدة[٤]
(سري للغاية)

(أ) الوضع والسياسة العامة

١- ليس من المتوقع أن تعمّ فوضى داخلية شاملة، أو أن يحدث تدخّل عسكري من قوى خارجية في ليبيا، طالما ظل الملك مسيطراً على الحكم. غير أنه في حالة وفاة الملك، أو عندما تصبح سلطته في حالة ضعف، فإن ذلك قد يؤدي إلى تدهور الوضع الداخلي لدرجة تشكل أزمة كبيرة قد تؤدي إلى وقوع تدخّل أجنبي نتيجة لذلك بحجة المحافظة على النظام.

٢- بناءً على بنود المعاهدة البريطانية الليبية، فإن حكومة صاحبة الجلالة ملزمة بالوقوف إلى جانب الحكومة الليبية في حالة دخولها الحرب أو صراع مسلح. ومنن ناحية أخرى فإن حكومة صاحبة الجلالة غير ملزمة بالوقوف إلى جانب الحكومة الليبية في حالة وقوع اضطرابات داخلية.

٣- في حالة حدوث تدخّل أجنبي على أي قياس، فإن القوات البريطانية المتواجدة في الوقت الحاضر في ليبيا، سوف لن تكون قادرة على التصدي له أو ردعه. إن أي قرار لاستعمال هذه القوات أو عدمه، للتصدي لأي تدخّل خارجي، أو لتعزيز القوات الليبية (في حالة طلب الحكومة الليبية ذلك)، فإن قراراً كهذا يتخذ من قبل حكومة صاحبة الجلالة على أعلى المستويات.

٤- وعليه فإن الخطط الحالية تقتصر على العمل الذي ستقوم به القوات البريطانية المتواجدة في الموقع في حالة حدوث أزمة داخلية، وفي غياب مشاركة عسكرية خارجية.

٥- إن عملية حفظ النظام هو أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق الأمن الوطني الليبي،

٤ أسهم في ترجمة هذه الوثيقة الأخ رمضان الحداد فله الشكر والامتنان (المؤلف).

يساندها الجيش الليبي. ولقد بيّنت السلطات الليبية أن حفظ الأمن يتم من خلال هذه الجهازين، وأنهم يتمنّون تجنّب طلب المساعدة من القوات البريطانية. ومن الواجب الانتباه إلى أن التواجد (العسكري) البريطاني يشكل رادعاً نفسياً (سيكولوجياً) عظيم الأهمية، وإن استعداد القوات البريطانية للتحرك في حالة وجود أزمة، وسهولة دعمه، قد يكون لهما تأثير قوي على الأحداث.

٦- المبدأ العام الذي يتحكّم في تحرك القوات البريطانية في حالة الطوارئ، هو استعدادها الظاهر للتحرّك، لكن في الواقع هو عدم التدخّل في الشؤون الداخلية الليبية. ومع ذلك فإن هناك أمرين يمكن أن يشكّلا استثناءً لهذا المبدأ:

أ- طلب مباشر من الملك أو وليّ العهد بتوفير الحماية لهم ولأفراد عائلتهم.

ب- في حالة تعرّض البريطانيين، وفي حالات معينة تعرّض الأمريكيين وممتلكاتهم للخطر، في حالة فقدان قوات الأمن الليبية للسيطرة على الوضع.

(ب) الأسس التي يتم بناءً عليها الإعداد لخطط الطوارئ الداخلية

١- إن القوات البريطانية في ليبيا سوف تكون على أهبة الاستعداد في حالة الطوارئ.

٢- سوف تكون هذه القوات جاهزة حتى قبل وصول الإمدادات لها للقيام بالمهام التالية، سواء قامت بذلك بنفسها أو بالتعاون مع قوات الأمن الليبية:

أ- حماية أفراد القوات البريطانية وعائلاتهم وممتلكاتهم.

ب- حماية السفارتين البريطانيتين في كل من طرابلس وبنغازي، وكذلك السفارة الأمريكية في بنغازي.

ج- توفير ملاجئ آمنة في طرابلس وبرقة للمدنيين البريطانيين، وكذلك للمدنيين الأمريكيين في برقة، وتوفير ممرات آمنة لهم من أماكن إقامتهم إلى الملاجئ الآمنة، ومن بعد إلى النقاط التي يمكن ترحيل هؤلاء منها إلى خارج ليبيا.

د- ضمان سلامة المنشآت البريطانية، وحماية نقاط الدخول حيثما كان ذلك ممكناً.

هـ- توفير ملاذ آمن للملك ووليّ العهد وأفراد عائلتيهما المباشرين.

(تنبيه: هذه المهمة لا تشمل بند توفير الممر الآمن إلى الملجأ)

(ج) العوامل المؤثرة في المهام السالفة كل على حدة

١ - حماية أرواح وممتلكات القوات البريطانية وأفراد عائلاتهم

أ- فيما لو بدت بوادر أزمة واضحة؛ يكون على عائلات القوات البريطانية التي تقطن خارج المعسكرات أن تلتزم مساكنها. ويتم اتخاذ الاستعدادات والإجراءات التي تكفل أن يكون لهذه العائلات كميات كافية من المؤن.

ب- في حالة تعرّض هذه العائلات للخطر في مساكنها، وعدم تمكّن قوات الأمن الليبية من توفير الحماية الكافية لها، يتم استدعاء وحدات من القوات البريطانية المرابطة في الثكنات للقيام بهذه المهمة.

ج- في حالة حدوث تطورات أسوأ، قد يكون من الضروري إجلاء عائلات أفراد القوات البريطانية من ليبيا، ويكون تجميع الأشخاص المعنيين في أماكن آمنة من قائد القوات البريطانية في ليبيا، وقائد السلاح الجوي الملكي في قاعدة العدم.

د- من المستحيل التنبؤ بمجرى الأحداث، أو المضاعفات السياسية، نتيجة تحرك القوات البريطانية. وعلى كل حال وفي أي احتمال، فضلاً عن أن مهمة الدفاع عن الثكنات هو من مسؤولية القوات المتواجدة في الموقع، فإن تحرّك القوات المتواجدة خارج الثكنات، وتحرّك أفراد عائلاتها إلى أماكن التجمع، يكون بأمر محدد من سفير حكومة صاحبة الجلالة أو من يمثله في الموقع. ومع ذلك فهناك استثناء واحد لهذا المبدأ؛ وهو في حالة تعرّض مواقع حيوية خارج الثكنات في طبرق للتهديد، وفي حالة عدم سماح الوقت للاتصال بسفارة صاحبة الجلالة وتلقّي التعليمات منها، يمكن لآمر السلاح الجوي الملكي بقاعدة العدم أن يبادر إلى اتخاذ ما يراه ضرورياً لضمان حماية هذه النقاط، مع إخطار سفارة صاحبة الجلالة بأسرع الطرق الممكنة بما اتخذه من إجراءات. وبالمثل، فيمكنه أن يقوم، بمبادرة منه، بتجميع عائلات القوات البريطانية في منطقة الثكنة.

هـ- كافة التفاصيل الخاصّة بالإجراءات المطلوب اتخاذها تحت البند المبين أعلاه سوف تكون مبينة في "تعليمات أمنية داخلية خاصّة" تصدر من القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا، وقيادة منطقة طرابلس، وقيادة منطقة برقة، وقيادة القوات الجوية الملكية بقاعدة العدم وبمطار إدريس.

٢- حماية السفارة البريطانية في طرابلس، وكذلك السفارتان البريطانية والأمريكية في بنغازي

أ- في حالة وقوع اضطرابات تهدد السفارتين (أو إحداهما) لا بد من بذل كل جهد من أجل الحصول على حماية كافية من قبل قوات الأمن الليبية، وفي حالة تبيّن استحالة ذلك يصبح من الضروري على سفارة صاحبة الجلالة أن تطلب من القوات البريطانية إما تعزيز قوات الأمن الليبية أو الحلول محلها.

ب- التعليمات الخاصّة بالإجراء المطلوب تحت هذا العنوان سوف تكون مبينة في "تعليمات أمنية داخلية خاصّة" تصدر عن القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا ومن القيادة في كل من طرابلس وبرقة.

٣- توفير ملاذ آمن للمواطنين البريطانيين في كل من طرابلس وبرقة، وكذلك للمدنيين الأمريكيين في برقة، وتوفير ممر آمن لهم من مناطق تواجدهم إلى ملاجئ آمنة، ومن بعد إلى المواقع التي يتم ترحيلهم منها إلى خارج ليبيا.

أ- إذا تدهور الوضع إلى درجة يصبح معها من الضروري إجلاء المواطنين البريطانيين المدنيين من ليبيا، يكون سفير صاحبة الجلالة أو من يمثله في الموقع مسؤولاً عن إصدار أوامر للمدنيين بالتجمع في أماكن آمنة بهدف إجلائهم.

ب- يكون القادة المحليون مسؤولين عن تأمين أماكن آمنة للمدنيين، وكذلك تسهيل عبورهم إلى الأماكن الآمنة من مناطق تواجدهم، ومن بعد إلى مناطق يتم ترحيلهم منها إلى خارج ليبيا.

ج- ضمان التفاصيل بما يجب عمله تحت هذا البند في "تعليمات أمنية داخلية خاصّة" تصدر عن القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا، وقيادة منطقتي طرابلس وبرقة، وقيادة السلاح الجوي الملكي بقاعدة العدم وبمطار إدريس.

٤- ضمان حماية المنشآت العسكرية البريطانية ونقاط الدخول حيثما أمكن ذلك

أ- يصدر بتفاصيل الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية المنشآت العسكرية البريطانية "تعليمات أمنية داخلية خاصّة" عن القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا، وقيادة منطقتي طرابلس وبرقة، وقيادة السلاح الجوي الملكي بقاعدة العدم وبمطار إدريس.

ب- فيما يتعلق بنقاط الدخول:

١. إن قاعدة العدم هي النقطة الوحيدة في ليبيا التي تقع تحت سيطرة بريطانية خالصة. والإجراء الخاص بها يوضح في "تعليمات أمنية داخلية" تصدر عن قيادة السلاح الجوي الملكي بقاعدة العدم.

٢. فيما يتعلق بنقاط الدخول الباقية التي تحت السيطرة المدنية الليبية (على سبيل المثال، ميناءا طرابلس وبنغازي ومطارات طرابلس "إدريس" وبنغازي "بنينة" ومهبط بنغازي "البركة"): إن أي واحدة من هذه النقاط لن تكون متاحة في العادة للاستعمال في حالات الطوارئ قبل اتفاق محدد مع الحكومة الليبية، وعندئذ فقط، شريطة أن تكون الحكومة مسيطرة بالكامل على قواتها الأمنية.

٣. في حال عدم وجود مثل هذا الاتفاق المذكور؛ فإن القوات البريطانية الموجودة في ليبيا لن تكون ملزمة بحماية أو استعمال القوة في المحافظة على النقاط الواردة في الفقرة (٢) أعلاه.

٤. من المحتمل أن تطلب الحكومة الليبية العون من القوات البريطانية لمساعدة القوات الليبية لحماية أمن هذه المواقع. وفيما يتعلق ببنغازي (مطار بنينة) و(مهبط البركة)، فإن طلباً كهذا قد يتوجب رفضه بسبب العدد المحدود من القوات البريطانية المتواجدة في منطقة بنغازي. أما فيما يتعلق بمطار طرابلس (مطار إدريس) فعلى قائد السلاح الجوي الملكي بالمطار أن يكون على استعداد للموافقة على مثل هذا الطلب في حال صدور أوامر إليه بهذا الخصوص من سفير صاحبة الجلالة أو من ينوب عنه في الموقع، وإذا كانت ترتيباتهم للدفاع عن النفس تركت لهم قوات احتياطية كافية.

٥- توفير ملاذ آمن للملك ولوليّ العهد وأفراد عائلتيهما المباشرين

أ- في حال وجود الملك أو وليّ العهد بطرابلس أو بنغازي فإن مثل هذا الطلب بتوفير ملاذ آمن لهما يقدم أولاً إلى سفارة صاحبة الجلالة.

ب- مع ذلك فمن المحتمل أن يقدم الطلب في طرابلس أو بنغازي مباشرة إلى قائد القوات الجوية الملكية بقاعدة العدم في حال وجود الملك أو وليّ العهد في طبرق.

ج- المبدأ العام الذي يضبط العمل تحت هذا البند، هو أنه في حالة وجود الوقت الكافي

يتم الرجوع إلى سفير صاحبة الجلالة أو من يمثله. أما إذا تعذّر ذلك، لعدم وجود الوقـت الـكافي، فيقوم قائد القوات الجوية الملكية بقاعـدة العدم مع آمري القوات المحليـة الأخرى بتوفير الملاذ الآمـن، ثمّ القيام بالإبلاغ عن الإجراء المتخذ بأسرع وقت ممكن إلى سفير صاحبة الجلالة أو من ينوب عنه.

د- يتم توضيح الإجراءات التي يجب اتخاذها بموجب "تعليمات أمنية داخلية خاصّة" تصدر عن القيادة العامة للقوات البريطانية في ليبيا وقيادة منطقتي طرابلس وبرقة، بالإضافة إلى قيادة السلاح الجوي الملكي بقاعدة العدم وبمطار إدريس.

(د) المبادئ التي تحكم عملية استخدام القوة من قبل القوات البريطانية خارج ثكناتها

أي تحـرك مـن قبل القوات البريطانية المنتشـرة فـي منطقة ما في ليبيا يكـون متطابقاً مع "تعليمـات القانـون العسـكري" (الجـزء الثاني) والمبـادئ الواردة في الكتيـب الذي يحمل عنوان "المحافظة على السـلام" Keeping the Peace وسيكون التدخل قاصراً على إظهار أو استخدام الحد الأدنى من القوة من أجل السيطرة على الوضع، مع بذل كل جهد للإبقاء على التعاون مع قوات الأمن الليبية المكلفة بحماية المواقع المعنية.

الملحق رقم (٦)

مقررات مؤتمر القمة العربي الأول.

(القاهرة ١٧ يناير ١٩٦٤)

"إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، في دورته الأولى المنعقدة بمقر الجامعة في القاهرة منذ الثالث عشر حتى السابع عشر من يناير/ كانون الثاني عام ١٩٦٤، بناء على اقتراح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

وقد تدارس التهديدات، وأعمال العدوان المتصلة التي مارستها إسرائيل منذ إخراجها الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، وقيامها قوة احتلال استعمارية لأراضيه، تمارس التمييز العنصري ضد الأقلية العربية، وتتخذ سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لها، وتصرّ على التنكّر لقرارات الأمم المتحدة المؤكدة لحق هذا الشعب الطبيعي في العودة إلى وطنه، وتستهين بالإدانات المتكررة التي سجلتها عليها أجهزة المنظمة العالمية.

وبعد أن بحث ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن، والإضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه، استهدافاً منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسّعية بجلب المزيد من قوى العدوان، وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها وسلام العالم.

وقياماً بواجب الدفاع المشروع، وإيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره، والتحرّر من الاستعمار الصهيوني لوطنه، وبأن التضامن العربي هو السبيل إلى درء المطامع الاستعمارية، وتحقيق المصالح العربية العادلة المشتركة، ورفع مستوى العيش للسواد الأعظم، وتنفيذ برامج الإنشاء والإعمار.

وقد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل، سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره.

كما أسفرت اجتماعاته عن إجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات، وتصفية الجو العربي من جميع الشوائب، وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام، وتوثيق

العلاقات بين الدول العربية الشقيقة، ضماناً للتعاون البنّاء الجماعي، ودرءاً للمطامع التوسعية العدوانية التي تهدد العرب جميعاً على السواء.

ورأى أن عقد مزيد من هذه الاجتماعات على أعلى المستويات أمر تقتضيه المصلحة العربية العليا.

وقرر أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة في السنة على الأقل، على أن يكون الاجتماع المقبل بالإسكندرية في أغسطس (آب) ١٩٦٤.

ويعلن الملوك والرؤساء العرب أن الأمة العربية تهيب بدول العالم وشعوبها التي تقدس حقوق الأفراد في أوطانها، والشعوب في الانتفاع بمواردها وتقرير مصائرها، أن تكون خير عون لها في دفع العدوان الإسرائيلي الجديد.

وهم يؤكدون أن العرب، في موقفهم الدفاعي العادل، سينظمون علاقاتهم السياسية والاقتصادية بالدول على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي.

ويأملون أن الدول الإفريقية والآسيوية التي آمنت بمبادئ باندونج، وارتبطت بميثاق أديس ابابا، وضحّت بالكثير في محاربة الاستعمار، وكافحت التمييز العنصري، وتعرّضت ولا تزال تتعرّض للأخطار والمطامع الاستعمارية الصهيونية، وخاصّة في أفريقيا – هذه الدول جميعاً ستقدم صادق التأييد والعون للعرب في نضالهم العادل.

كما يأملون تأييد جميع الدول الحرة المؤمنة بالسلام القائم على العدل.

كذلك يؤمنون بعدالة الكفاح العربي، وواجب تأييده ضد الاستعمار في الجنوب اليمني المحتل وعُمان، وبعدالة الكفاح الوطني في أنجولا وجنوب أفريقيا وكل مكان بالعالم، فقضايا الحريّة والعدل وحدة لا تتجزأ.

ويؤكدون الإيمان بحلّ المشاكل الدولية بالوسائل السلمية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وبالتعايش السلمي بين الدول.

ويوحي من هذا الإيمان كان ترحيب الدول العربية باتفاقية موسكو للحظر الجزئي للتجارب النووية، ومبادرتها إلى التوقيع عليها، وتأييدها السعي الحثيث للوصول إلى نزع السلاح نزعاً شاملاً كاملاً بالطرق التي تحفظ السلام الدولي.

كذلك استوحت الدول العربية، من وفائها للسلام المبني على الحق والعدل، وتصميمها على المساهمة في تقدّم اقتصاد العالم، والقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، أن قامت بدور رئيسي في مؤتمر التنمية الاقتصادية الذي عقد بالقاهرة في ربيع سنة ١٩٦٣، زيادة على أنها مقبلة بنفس الروح والعزم على مؤتمر التنمية والتجارة العالمي الذي سينعقد في هذا العام. ويرحب الملوك والرؤساء العرب بميثاق الوحدة الإفريقية، ويرون فيه أملاً جديداً للسلام والحريّة والمساواة في أفريقيا والعالم.

ويؤكدون تصميمهم على تدعيم التعاون الآسيوي الإفريقي، الذي بدأ خاصّة منذ مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥.

ويعبر الملوك والرؤساء العرب في كل هذا عن وفائهم لواجبهم نحو أمتهم العربية، ونحو كرامة الأسرة البشرية، وخدمة السلام والرفاهية في العالم.



قائـمة المراجـع

الكـتب العربيـة

- أباظة، إبراهيم الدسوقي -

الاقتصاد الإسـلامي – مقوّماته ومنهاجـه (القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسـلامية، ١٩٧٣).

- إبراهيم، أبو اليقظان الحاج

سليمان الباروني باشا في أطوار حياته (الجزائر: المطبعة العربية، ١٩٥٦).

- الإبراهيم، حسن، وآخرون

جولة في السياسة الدولية (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤).

- أبو دية، سعد

عملية اتخاذ القرار في سياسـة الأردن الخارجية "سلسـلة أطروحات دكتوراه" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠).

- أبو عجيلة، محمد الهادي

كفـاح الشـعب الليبـي مـن أجل الاسـتقلال والوحـدة (القاهرة: رسـالة دكتـوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٩٨٧).

- أحمد، رفعت سيد

ثورة الجنرال جمال عبد الناصر (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

عمر المختار من خلال الوثائق الإيطالية "سلسـلة دراسات عن الشرق الأوسط (٤٣)" (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٧٨).

- أحمد: محمود سمير

معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩١).

- أحمد، يوسف أحمد، وآخرون

السياسة الأمريكية والعرب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥).

- الإدارة العامة للتجارة الخارجية، وزارة الاقتصاد الوطني، المملكة الليبية

الاتفاقيات الاقتصادية بين المملكة الليبية والدول الأخرى (طرابلس: ١٩٦٨).

- أرونسون، جيفري

واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦، ترجمة سامي الرزاز (بيروت/ القاهرة: مؤسسة الأبحاث العربية/ دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٧٨).

- أسد، محمد

الطريق إلى الإسلام، ترجمة عفيف البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٧٧).

- الأشهب، محمد الطيّب

برقة العربية أمس واليوم (القاهرة: مطبعة الهواري، ١٩٤٧).

عمر المختار "سلسلة أبطال الجهاد والسياسة في ليبيا" (بدون ناشر، بدون تاريخ).

ليبيا اليوم (بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٥٥).

- أوغلو، أورخان قول

مذكّرات الضباط الأتراك حول معركة ليبيا، "سلسلة المذكرات التاريخية"، ترجمة وجدي كوك، مراجعة عماد حاتم (طرابلس: مركز بحوث ودراسات الجهاد الليبي، ١٩٧٩).

- إيفلاند، ويلبر كرين

حبال من رمال، ترجمة علي حداد (بيروت: دار المروج، ١٩٨٥).

- بازامه، محمد مصطفى

ليبيا في عهد الخلفاء الراشدين (بدون مكان: مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٧٢).

- البرغوثي، عبد اللطيف محمد

تاريخ ليبيا الإسلامي (بيروت: الجامعة الليبية، ١٩٧٣).

- بعيو، مصطفى عبد الله

المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا (ليبيا/ تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٥).

- بروشين، نيكولاي ايليتيسين

تاريخ ليبيا: من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩، ترجمة وتقديم عماد حاتم (بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١).

- بن حليم، مصطفى أحمد

صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي: مذكّرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق (الهاني، لندن، ١٩٩٢).

ليبيا: انبعاث أمّة .. وسقوط دولة (كولونيا: دار الجمل، ٢٠٠٣).

- البندك، يوسف عيسى

من الأفق السنوسي (أكسفورد: مركز الدراسات الليبية، ٢٠٠٢).

- بورتر، بروس

أنياب الكرملين: دور السوفييت في حروب العالم الثالث، ترجمة وتقديم الفاتح التيجاني (لندن، منشورات هاي لايت، ١٩٨٥).

- البوري، عبد المنصف حافظ

الغزو الإيطالي لليبيا (القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣).

- بول، جورج دبليو، وبول، ودوغلاس ب.

أمريكا وإسرائيل: علاقات حميمة، ترجمة محمد زكريا إسماعيل (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

- بيشون، جاك

المسـألة الليبية في تسـوية السلام، "سلسلة الدراسـات المترجمة (٢٣)"، ترجمة علي ضوي (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ١٩٩١).

- بيرغن، دانييل

الجائـزة: تاريخ الصراع عـلى الذهب الأسـود، ملحمة البحث عن النفـط والمال والقوة (بيروت/ دمشق: ترجمة ونشر دار الرشيد ومؤسسة الإيمان، ١٩٩٣).

- البيه، عبد المنعم

النقود والمصارف، مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا (بنغازي: الجامعة الليبية، كلية الاقتصاد والتجارة، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).

- التليسي، خليفة محمد

معـارك الجهـاد الليبـي من خلال الخطـط الإيطالية (طرابلـس: المؤسسـة العامَّة للنشر، ١٩٨٢).

معجـم معـارك الجهـاد في ليبيـا ١٩١١-١٩٣١ (مـصر: دار الثقافـة، الطبعـة الثالثـة، ١٩٧٣).

- تودينو، جان فرنسوا

٢١ دولة لأمَّة عربية موحَّدة، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: بيسـان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

- تيلور، بيتر، وفلنت ،كولن

الجغرافيا السياسـية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السـلام رضوان وإسحق عبيد "الإصدار رقم ٢٨٢" (الكويت: دار المعرفة، يونيو ٢٠٠٢).

- جيوليتي، جيوفاني

مذكرات جيوليتي: الأسرار العسـكرية والسياسية لحرب ليبيا ١٩١١-١٩١٢، تعريب وتقديـم خليفة محمـد التليسي (طرابلـس: الشركة العامّـة للنشر والتوزيـع والإعلان، ١٩٧٦).

- حاطوم، نور الدين

قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥ "الموسوعة التاريخية الحديثة" (دمشق: دار الفكر، ١٩٨١).

- حبشي، محمود حسن صالح

الحملة الإيطالية على ليبيا (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٠).

- حبيب، عزيز محمد

ليبيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣).

- الحرير، إدريس

عمر المختار، نشأته وجهاده: دراسات في حركة الجهاد الليبي، ندوة علمية، بمناسبة الذكرى الخمسين لاستشهاد عمر المختار، إشراف عقيل محمد البربار (بنغازي: جامعة قاريونس، كلية الآداب والتربية، ١٩٨٣).

- حكيم، سامي

معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا – تحليلها ونصوصها (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٤).

استقلال ليبيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).

حقيقة ليبيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).

هذه ليبيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠).

صالح بويصير (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣) .

- حمادي، الطيّب محمد

اليهود ودورهم في دعم الاستيطان البطلمي والروماني في إقليم برقة (بنغازي: جامعة قاريونس،١٩٩٤).

- حمدان، جمال

الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٣).

- حمروش، أحمد

قصة ثورة ٢٣ يوليو: عبد الناصر والعرب (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦).

- حميدة، علي عبد اللطيف

المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

- خان ، الجنرال جواد رفعت أتيل

أسرار الماسونية، ترجمة نور الدين رضا الواعظ وسليمان القابلي (بدون ناشر، بدون تاريخ).

- خدوري، مجيد

ليبيا الحديثة: دراسة في تطوّرها السياسي، ترجمة نقولا زيادة (بيروت - نيويورك: دار الثقافة، بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦).

- خطاب، محمود شيت

قادة فتح بلاد المغرب (يروت: دار الفكر، الطبعة السابعة، ١٩٨٤).

- خفاجي، عبد المنعم، وشرف، عبد العزيز

معارك فاصلة في التاريخ الإسلامي (القاهرة: الدار المصرية- اللبنانية، ١٩٨٩).

- خليل، عماد الدين

مأساتنا في إفريقيا: الحصار القاسي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٨).

- خوري، يوسف

المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣-١٩٨٩) دراسة توثيقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٠).

- الدجاني، أحمد صدقي

الحركة السنوسية ونشأتها ونموّها في القرن التاسع عشر (بيروت: دار لبنان، ١٩٦٧).

- الديب، علي محمد

مؤامـرة بـن حليم عـلى الديمقراطية في ليبيا عـام ١٩٥٤ (القاهرة: مطابـع المنار العربي، ١٩٩٦).

- دي كاندول، تي. أ. ف

الملـك إدريـس عاهل ليبيـا: حياته وعصره (مانشسـتر: محمـد عبده بن غلبـون، الطبعة العربية، ١٩٨٩).

- رايت، جون

تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، تعريب عبد الحفيظ الميار- أحمد اليازوري (طرابلس: دار الفرجاني، ١٩٧٢).

- رايت، لويس، وماكلويد، جوليا

الحملات الأمريكية على شـمال أفريقيا في القرن الثامن عشر (١٧٩٩-١٨٠٥)، تعريب محمد روحي البعلبكي (لندن: دارف المحدودة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥).

- رزقانة، إبراهيم أحمد

جغرافية الوطن العربي: المملكة الليبية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤).

- الزاوي، الشيخ طاهر أحمد

تاريخ الفتح العربي في ليبيا (دار المعارف بمصر، ١٩٥٤).

جهـاد الأبطال في طرابلس الغرب (بيروت: دار الفتـح للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).

معجم البلدان الليبية (طرابلس: مكتبة النور، ١٩٦٨).

- زيادة، نقولا

برقة: الدولة العربية الثامنة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٠).

في تاريـخ ليبيا من الاسـتعمار الإيطالي إلى الاسـتقلال (القاهرة: جامعة الـدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨).

- السبكي، آمال

استقلال ليبيا بين هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ١٩٤٣-١٩٥٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١).

- ستودارد، لوثروب

حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، تعليق الأمير شكيب أرسلان (بيروت: دار الفكر، الطبعة الرابعة، ١٩٧٣).

- سعودي، هالة أبو بكر

السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦).

- السعيد، أمين

الدولة العربية المتحدة (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٨٣).

- سليمان، عبد الرازق المرتضى

العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبيك): أوجهها القانونية والمالية في التجربة الليبية كمثل توضيحي (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٣).

- سليمان، أحمد

من سجل الحركة الشيوعية العالمية وانعكاساتها في السودان (الخرطوم: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

- السمان، مطيع

وطن وعسكر: قبل أن تدفن الحقيقة في التراب (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥).

- السيد، عاطف

القرارات المصيرية والأسرار الخفية في الصراع العربي الإسرائيلي: دراسة استراتيجية (القاهرة: دار عطوة للطباعة، ١٩٨٥).

- الشاذلي، محمود ثابت

المسألة الشرقية (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٩).

- شاكر، محمود محمد

التاريخ الإسلامي (بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٧٨).

- شامو، فرنسوا

الإغريق في برقة: الأسطورة والخيال، ترجمة وتقديم محمد عبد الكريم الوافي (بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٩٠).

- شرابي، نظام

أميركا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين (لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٠).

- شرف، عبد العزيز طريح

جغرافية المملكة الليبية (الإسكندرية: مطبعة المصري، ١٩٦٣).

- الشركسي، محمد مصطفى

سكّ وتداول النقود في طرابلس الغرب (١٥٥١–١٩١١) (طرابلس: بدون ناشر، ١٩٩١).

- شكري، محمد فؤاد

السنوسية دين ودولة (القاهرة: دار الفكر، ١٩٤٨).

- الشيخ، توفيق

البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية (لندن: دار الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

- الشيخ، رأفت غنيمي

تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة (بدون مكان: دار التنمية للنشر والتوزيع، ١٩٧٢).

- صادق، محمد

الدبلوماسية والميكافيلية في العلاقات العربية الأمريكية خلال عشرين عاماً ١٩٤٧-١٩٦٧ (القاهرة: منشورات العصر الحديث، ١٩٧١).

- صفوة، نجدة فتحي

من نافذة السفارة البريطانية: العرب في ضوء الوثائق البريطانية (الرباط/ لندن/ قبرص: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٢).

- الصلابي، علي محمد محمد

صفحات من تاريخ ليبيا الإسلامي والشمال الإفريقي (عمان: دار البيارق، ١٩٩٨).

الحركة السنوسية في ليبيا (عمان: دار البيارق، ١٩٩٩).

- **الإمام محمد بن علي السنوسي** (الجزء الأول).

- **سيرة الزعيمين محمد المهدي السنوسي وأحمد الشريف** (الجزء الثاني).

- **سيرة الزعيمين محمد إدريس السنوسي وعمر المختار** (الجزء الثالث).

- الصيد، محمد عثمان

محطات من تاريخ ليبيا: مذكرات رئيس الحكومة الليبية السابق (الرباط: أعدها للنشر: طلحة جبريل، ١٩٩٦).

- عامر، محمود

تاريخ ليبيا المعاصر (دمشق: جامعة دمشق، عام ١٩٩١).

- عبد الكريم، أحمد

حصاد سنين خصبة وثمار مرّة (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

- عبد الله، عبد الخالق

العالم المعاصر والصراعات الدولية "الإصدار رقم ١٣٣" (الكويت: دار المعرفة، ١٩٨٩).

- عتيقة، علي أحمد

أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦-١٩٦٩ (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٢).

- عثمان، السيد عوض

العلاقات الليبية الأمريكية (١٩٤٠-١٩٩٢) (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٤).

- عثمان، محمد فتحي

المدخل إلى التاريخ الإسلامي (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٨).

- العروي، عبد الله

مفهوم التاريخ، الجزء الأول: المفاهيم والأصول، الجزء الثاني: الألفاظ والمذاهب (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢).

- عصاصة، سامي

هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

- العقاد، صلاح

ليبيا المعاصرة (القاهرة: جامعة الدول العربية - قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية بمعهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠).

- العيساوي، محمد الأخضر

رفع الستار عمّا جاء في كتاب عمر المختار (القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٣٦).

- غانم، شكري

النفط والاقتصاد الليبي ١٩٥٣-١٩٧٠ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥).

- غراتسياني، رودلفو

برقة الهادئة، ترجمة إبراهيم سالم بن عامر (بنغازي: دار مكتبة الأندلس، ١٩٨٠).

- الغنّاي، مراجع عقيلة

علاقـات الإمـارة الصنهاجية بجيرانها وأثرهـا في ليبيا (بنغازي: المكتبـة الوطنية، بدون تاريخ).

- الفتحلي، عمر إبراهيم

اتجاهـات التنميـة السياسـية في ليبيـا (الدوحـة: جامعة قطـر- المؤسسـة الدولية للنشر والمعلومات، ١٩٨٤).

- فشيكة، محمد مسعود

رمضان السويحلي (طرابلس: دار الفرجاني، ١٩٧٤).

- قطب، السيد

العدالـة الاجتماعية في الإسـلام (القاهرة/ بيروت: دار الـشروق، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٨٨).

- قلعجي، قدري

الثـورة العربيـة الكبرى ١٩١٦-١٩٢٥ (بـيروت: شركة المطبوعـات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣).

- كبه، عبد الأمير قاسم

المملكـة الليبيـة: صناعتهـا البترولية ونظامها الاقتصـادي (بغـداد: دار الأندلس للطبع والنشر، ١٩٦٣).

- الكبيسي، باسل

حركـة القوميـين العـرب (بـيروت: منشـورات الأبحـاث العربيـة، الطبعـة الرابعـة، ١٩٨٥).

- كشك: محمد جلال

قيـام وسـقوط إمبراطورية النفط: المقـالات التي طلبت "جهة مـا" وقف نشرها (بدون ناشر، بدون مكان للنشر، ١٩٨٦).

ثـورة يوليـو الأمريكيـة (القاهرة: منشـورات الزهراء للإعـلام العربي، الطبعـة الثانية، ١٩٨٨).

- الكعكي، يحي أحمد

الشرق الأوسط والصراع الدولي (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦).

- كنيدي، بول

نشـوء وسـقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

- كوبلاند، مايلز

لعبة الأمم، ترجمة مروان خير (بيروت: إنترناشيونال سنتر، ١٩٧٠).

- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون

موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ١٩٨٣).

- الكيب، نجم الدين غالب

مدينة طرابلس عبر التاريخ (القاهرة: دار الجيل للطباعة، ١٩٧١).

- كيخيا، منصور عمر

القذافي وسياسـة المتناقضات، مراجعة يوسـف المجريسي (أكسـفورد: مركز الدراسات الليبية، ٢٠٠٧).

- لورنس، هنري

اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٢).

- مارشيتي، فيكتور، وماركس، جون د.

الجاسوسية تتحكّم بمصائر الشعوب CIA (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٦).

- محمود، حسن سليمان

ليبيـا بـين المـاضي والحاضر "سلسـلة الألف كتاب" (القاهرة: مؤسسـة سـجل العرب بإشراف الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، ١٩٦٢).

- المدني، محمد

القانون الإداري الليبي (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٦٥).

- مَرزة، إسماعيل

القانون الدستوري: دراسة مقارنة للدستور الليبي مع دساتير الدول العربية الأخرى (بيروت: الجامعة الليبية، دار صادر، ١٩٦٩).

- المرزوقي، محمد

عبد النبي بلخير، داهية السياسة وفارس الجهاد (طرابلس- تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨).

- مركز دراسات جهاد الليبيين ضدَّ الغزو الإيطالي

الوثائق الأمريكية- المجموعة الثانية "سلسلة الوثائق التاريخية (٥)" ترجمة شمس الدين عرابي بن عمران (طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين ضدَّ الغزو الإيطالي، ١٩٨٩).

- المزيني، صالح مصطفى مفتاح

ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر (بنغازي: جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٤).

- المصراتي، علي مصطفى

رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس (تونس: من منشورات الدار العربية للكتاب، ١٩٧٦).

- مصطفى، أمين

العلاقات الأمريكية الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية (بيروت: دار الهادي، ١٩٩٣).

- المغيربي، محمد بشير

وثائق جمعية عمر المختار: صفحة من تاريخ ليبيا (القاهرة: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٣).

- مكنمارا، روبرت

ما بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين يونس (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩١).

- منظمة التحرير الفلسطينية

وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة مختارة (تونس: منظمة التحرير الفلسطينية– دائرة الثقافة، ١٩٨٧).

- مكتب الادعاء العام

حقيقة إدريس: حقائق وصور وأسرار.

الجزء الأول، **ليبيا** (منشورات الفاتح، بدون تاريخ).

الجزء الثاني، **ليبيا** (منشورات الفاتح، ١٩٧٦).

- مناع، محمد عبد الرازق

أحمد الشريف: حياته وجهاد (مؤسسة ناصر للثقافة– دار الوحدة ليبيا، ١٩٧٨).

- ميخائيل، هنري أنيس

العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠).

- ميكال، بيار

تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥-١٩٩١، تعريب يوسف ضُوميط (بيروت: دار الجيل، ١٩٦٣).

- النبهاني، تقي الدين

مفاهيم سياسية (بدون ناشر، بدون مكان للنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٦٩).

- هويدي، مصطفى علي

الحركة الوطنية شرق ليبيا (طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين ضدَّ الغزو الإيطالي، ١٩٨٨).

- هيرش، سيمور

الخيار شمشون، ترجمة حسن صبري (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩١).

- هيكل، محمد حسنين

حـرب الثلاثـين سـنة: ١٩٦٧ – الانفجـار (القاهـرة: مركز الأهـرام للترجمـة والنشر، ١٩٩٠).

حرب الثلاثين سنة: ١٩٦٧ – سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨).

الطريق إلى رمضان (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥).

عبد الناصر والعالم (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢).

- يحي، جلال

المغرب الكبير (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١).

- اليوسفي، عبد القادر أحمد

الإمبراطورية البيزنطية (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦).

التقارير والوثائق والبحوث

- **"التضخّم المالي في ليبيا حتى عام ١٩٦١"** (دراسة من إعداد إدارة البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا).
- التطوّرات البترولية في ليبيا (التقارير الصادرة عن لجنة البترول حتى عام ١٩٦٣).
- التطوّرات البترولية في ليبيا (التقارير الصادرة عن وزارة شؤون البترول حتى عام ١٩٦٩).
- **"التطوّرات المالية العامة في ليبيا ١٩٤٤-١٩٦٣"** (دراسة من إعداد قسم البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا، أغسطس/ آب ١٩٦٥).
- التقارير السنوية لمجلس إدارة بنك ليبيا حتى عام ١٩٦٩.
- تقارير مجلس التخطيط القومي.
- **"التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا"** (تقرير البروفيسور بنجامين هيجنز، رئيس بعثة الأمم المتحدة لدراسة الاقتصاد الليبي، ١٩٥٣).
- **"التنمية الاقتصادية في ليبيا"** (البنك الدولي للإنشاء والتعمير: إبريل/ نيسان ١٩٦٠).
- **"خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٣-١٩٦٨"**.
- **"خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٩-١٩٧٤"**.
- **"الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٣-١٩٧٥"**.
- "دراسة عن الأوضاع في ليبيا" (تقرير سرّي للمخابرات المصرية صدر عن المخابرات العامة، هيئة المعلومات والتقديرات، ويحمل الرقم (١٠٧)، يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦).
- مضابط اجتماعات مجلس النواب الليبي خلال حقبة العهد الملكي.
- **"النشرة الاقتصادية"** (الصادرة عن إدارة البحوث الاقتصادية ببنك ليبيا حتى عام ١٩٦٩).

- الوثائق الرسمية السرّية للحكومة الأمريكية الخاصّة بليبيا عن السنوات ١٩٥١-١٩٦٩ (بالانجليزية).
- الوثائق السرّية للحكومة البريطانية الخاصّة بليبيا عن السنوات ١٩٥١-١٩٦٩ (بالانجليزية).



الصحف والمجلات

- أعـداد متفرّقة من الصحف والمجلات الحكومية والأهليـة الصادرة خلال حقبة العهد الملكي.
- أعـداد متفرّقـة من مجلة "**المعرفة**" التي كانت تصدر عن المركـز الثقافي الأمريكي في ليبيا خلال حقبة العهد الملكي.
- أعداد من مجلة "**المحامي**"، إصدار نقابة المحامين الليبيّين في الخارج منذ عام ١٩٨٤.
- مجلة "**الإنقاذ**"، مجلة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا المعارضة (السنوات ١٩٨٢-١٩٩٩).
- مجلة "**الوطن**"، مجلة الجبهة الوطنية الليبية الديمقراطية المعارضة.



المراجع الأجنبية

Allan, J. A. (ed.), *Libya Since Independence, Economic and Political Development* (London & Canberra: Croom Helm, 1982).

Barbar, Aghil M., 'Political Change in Libya: A Study in the Decline of the Traditional Ruling Elite'. (Georgetown University, Master of Arts, 1974).

Blundy, David and **Lycett, Andrew**, *Qaddafi and the Libyan Revolution* (Little, Brown and Company, Boston & Toronto, 1981).

Departement States of America, US Government, *Foreign Relations of the United States* (Washington DC.: Department States of America, US Government Printing Office 1982-1995). VOL. XXI, 1961 – 1963, *Africa*, eds: Nina Davis Howland and Glenn W. L. Fantasie (1995).

Epstein, Edward Jay, *Dossier, The Secret History of Armand Hammer* (New York: Random House, 1996).

De Felice, Renzo, *Jews in An Arab Land: Libya, 1835-1970*, Translated by Judith Rumani (Austin: University of Texas Press, 1985).

Farley, Rawle, *Planning for Development in Libya. The Exceptional Economy in the Development World* (New York: Praeger, 1971).

First, Ruth, *Libya: The Elusive Revolution* (New York: Africana Publishing Coy, 1975).

Hammer, Armand with **Lyndon, Neil**, *Hammer* (New York: G. P. Putman's Sons, 1987).

Hasan, Salaheddin Salem, 'The Genesis of Political Leadership of Libya 1952–1969: Historical Origins and Development of its Component Elements' (The George Washington University, Ph.D. thesis, 1973).

Hayford, Elizabeth R., ‘The Political of the Kingdom of Libya in Historical Perspective’ (Tufts University. Ph.D. thesis, 1971).

Waddams, Frank C., *The Libyan Oil Industry* (Baltimore & London: The John’s Hopkins University Press, 1980).

Wandewall, Dirk, *Libya Since independence: Oil and State Building* (Ithaca & London: Cornell University Press, 1998).

Wright, John, *Libya: A Modern History* (London & Canberra: Croom Helm Press , 1981).

Yergin: Daniel, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power* (New York: Simone & Schuster, 1991).







ملحق الوثائق البريطانية

(عينات)

TOP SECRET

VT 1091/5 G

(No. 47. Top Secret)

Foreign Office,
June 14, 1963.

Sir,

With your despatch No. 3 of the 5th of January, your Excellency enclosed your proposals for the revision of the instructions for action by British troops in the event of an emergency in Libya, to replace those originally laid down by Mr. Selwyn Lloyd in his despatch No. 121 of the 7th of November, 1958.

2. A revised version of these proposals, which has been agreed with the Government Departments concerned, is enclosed with this despatch and should now be regarded as your formal instructions. I should emphasise that it is of great importance that the discretion granted in these instructions to the Commanding Officer, R.A.F. El Adem, and to the other Service Commanders be exercised only in the last resort, and that unless circumstances are absolutely compelling, they should refer to you. Similarly your Excellency should, save in the most exceptional circumstances, seek instructions from the Foreign Office.

3. Your Excellency will be aware that the existence of the previous Emergency Plan has been known to earlier Libyan Governments; but they were never given full details and I do not think that it would be appropriate for any information about the revised plan to be given to the present Libyan Government.

4. I am sending copies of this despatch and its enclosures to Her Majesty's Ambassador in Washington, Her Majesty's Consul-General in Benghazi, the Commander-in-Chief, Mediterranean, the General Officer Commanding British troops in Malta and Libya, and the Air Officer Commanding-in-Chief Near East Air Force in Cyprus.

I am, with great truth and respect,
Sir,
Your Excellency's obedient Servant
(For the Secretary of State)

His Excellency
A. C. Stewart, Esquire, C.M.G., O.B.E.,
&c., &c., &c.,
Tripoli.

TOP SECRET

A.—SITUATION AND GENERAL POLICY

It is not expected that widespread internal disorder or military intervention by a foreign Power will occur in Libya as long as the King is in effective control. However, at the King's death or during a period when his powers are in decline the internal situation may deteriorate to the point of serious crisis; foreign military intervention may subsequently occur with the ostensible purpose of restoring order.

2. Under the terms of the Anglo-Libyan Treaty, Her Majesty's Government is committed to coming to the aid of the Libyan Government should it become engaged in war or armed conflict. On the other hand, Her Majesty's Government has no treaty commitment to come to the aid of the Libyan Government in the event of disorders of an internal nature.

3. Should foreign military intervention occur on any scale, the British forces at present stationed in Libya would not be adequate to counter it. A decision whether or not to commit these troops against foreign intervention and whether subsequently to reinforce them, should the Libyan Government request this, would rest with Her Majesty's Government at the highest level.

4. The present plans are therefore confined to action which should be taken by British troops already *in situ* in the event of an internal crisis and in the absence of external military participation.

5. The primary responsibility for the preservation of order rests with the Libyan Public Security Forces. In reserve to these forces is the Libyan Army. The Libyan authorities have indicated that they expect to maintain order through these bodies and that they hope to avoid calling upon the assistance of the British garrison. It should, however, be recognised that the presence of the garrison has a deterrent psychological effect of great importance and that its apparent readiness to act in a crisis, and the apparent ease with which it could be reinforced, might have a strong influence on events.

6. The general principle governing action by British troops in the event of an emergency will therefore be one of apparent readiness but actual non-involvement in Libyan internal affairs. There are, however, two possible exceptions to this principle:

(*a*) a direct request by the King and/or the Crown Prince to provide a safe refuge for themselves and members of their immediate family;

(*b*) the jeopardising of British, and in certain respects American, lives and property in the event of loss of control by the Libyan security forces.

B.—BASIS ON WHICH LOCAL EMERGENCY PLANS SHOULD BE PREPARED

British forces in Libya will, in the event of an emergency, be brought to a state of readiness.

2. They should be prepared before the arrival of reinforcements to carry out the following tasks, either independently of the Libyan security forces or in support of those forces:-

(*a*) Protect the lives and property of the British forces and dependants of British forces.

(*b*) Protect the British Embassies in Tripoli and Benghazi and the United States Embassy in Benghazi.

(*c*) Provide a safe refuge for British civilians in Tripolitania and Cyrenaica and for United States civilians in Cyrenaica and facilitate their safe passage to the refuge from points outside the refuge and subsequently from the refuge to points from which civilians may leave Libya.

TOP SECRET

(*d*) Ensure the security of British military installations and, wherever possib.., points of entry.

(*e*) Provide a safe refuge for the King and/or Crown Prince and their immediate families. (*Note*.—This task does not include the provision of a safe passage to the refuge.)

C.—FACTORS AFFECTING INDIVIDUAL TASKS AS ABOVE

Protect the lives and property of the British forces and dependants of British forces

(*a*) If a crisis appears to be imminent, families of British forces domiciled outside barrack areas will be confined to their houses. Preparations should be made for families to hold adequate stocks of provisions.

(*b*) Should families be in danger in their homes and should it appear that the Libyan security forces are unable to afford effective protection, troops from the forces standing by in barracks may be called upon to provide such protection

(*c*) Should the emergency worsen to a point where it may become necessary to evacuate the dependants of British forces from Libya, the necessary concentration of persons concerned into areas of safe refuge will be carried out on orders from Commander Libya, Commander Cyrenaica, Commander Royal Air Force Idris and Commander Royal Air Force El Adem.

(*d*) It is impossible to predict either the actual course of events or the possible political repercussions of action by British troops in any eventuality. Apart from the immediate defence of barracks with forces on the spot, therefore, the movement of troops outside barrack areas and the movement of dependants into concentration areas will be carried out only on specific instructions from Her Majesty's Ambassador or his designated representative on the spot. There is, however, one exception to this principle: should vital points outside barrack areas in Tobruk be threatened and should time not permit Commander Royal Air Force El Adem to refer to Her Majesty's Embassy for instructions, he may on his own initiative take the necessary action to ensure the security of those points, informing Her Majesty's Embassy by quickest available means of the action taken. Similarly, he may on his own initiative take action to concentrate dependants into barrack areas.

(*e*) Details of the action to be taken under the above heading will be laid down in Special Internal Security Instructions to be issued by Headquarters Libya and Tripolitania Area, Headquarters Cyrenaica Area, Royal Air Force El Adem and Royal Air Force Idris.

2. **Protect the British Embassy in Tripoli and the British and United States Embassies in Benghazi**

(*a*) In the event of disturbances threatening the British and/or United States Embassies, every effort would be made to obtain adequate protection from the Libyan security forces. Should this prove to be impossible, it may be necessary for Her Majesty's Embassy to call upon British forces either to reinforce or to replace the Libyan security forces.

(*b*) Details of the action to be taken under this heading will be laid down in Special Internal Security Instructions to be issued by Headquarters Libya and Tripolitania Area and Headquarters Cyrenaica Area.

3. **Provide safe refuge for British civilians in Tripolitania and Cyrenaica and for United States civilians in Cyrenaica and facilitate their safe passage to the refuge from points outside the refuge and subsequently from the refuge to points from which civilians may leave Libya**

(*a*) Should the situation worsen to a point where it may be necessary to evacuate British civilians from Libya, Her Majesty's Ambassador or his designated representative on the spot is responsible for instructing such civilians to report to places of refuge with a view to their evacuation.

TOP SECRET

(*b*) Local Service Commanders are responsible for providing the safe refuge for these civilians, for facilitating their safe passage to the refuge from points outside the refuge and subsequently from the refuge to points from which they are to leave the country.

(*c*) Details of the action to be taken under this heading will be laid down in Special Internal Security Instructions to be issued by Headquarters Libya and Tripolitania Area, Headquarters Cyrenaica Area, Royal Air Force El Adem and Royal Air Force Idris.

4. **Ensure the security of British military installations and, wherever possible, points of entry**

(*a*) Details of the action to be taken to secure British military installations will be the subject of Special Internal Security Instructions to be issued by Headquarters Libya and Tripolitania Area, Headquarters Cyrenaica Area, Royal Air Force El Adem and Royal Air Force Idris.

(*b*) As regards points of entry:

(i) The airfield at El Adem is the only point in Libya which is under purely British control. Action to secure it will be laid down in Royal Air Force El Adem Internal Security Instructions.

(ii) Of the remaining points of entry which are under Libyan civil control (*i.e.*, the ports of Tripoli and Benghazi, the airports at Tripoli (Idris), Benghazi (Benina) and the airstrip at Benghazi (Berka)) none would normally be available in emergency without the specific agreement of the Libyan Government and then only provided the Government were in full control of its security forces.

(iii) If such agreement were not forthcoming, British forces already in Libya would not be committed to secure or hold by force those points of entry listed in (ii) above.

(iv) It is, however, possible that the Libyan Government might request British assistance for the Libyan security forces in ensuring the security of these points of entry. In the case of Benghazi (Benina) and Benghazi (Berka), such a request might have to be refused in view of the limited strength of British forces in the Benghazi area. In the case of Tripoli (Idris), Commander Libya and Commander Royal Air Force Idris should be prepared to accede to such a request if they were instructed to do so by Her Majesty's Ambassador or his designated representative on the spot and if their dispositions for self-defence left them adequate reserves.

5. **Provide a safe refuge for the King and/or Crown Prince and their immediate families**

(*a*) It is probable that, should the King or the Crown Prince be in Tripoli or Benghazi, any request for safe refuge would be made in the first instance to Her Majesty's Embassy.

(*b*) It is, however, possible that in Tripoli or Benghazi a request for refuge might be made direct to local Service Commanders, and it is probable that it would be made direct to Commander Royal Air Force El Adem if the King or Crown Prince were in Tobruk.

(*c*) The general principle governing action under this heading will be: if time permits reference will be made to Her Majesty's Ambassador or his nearest designated representative; if time does not permit, the Commanding Officer Royal Air Force El Adem and other local Service Commanders will grant refuge, and the action taken will be reported by quickest available means to Her Majesty's Ambassador or his nearest designated representative.

(*d*) Details of action to be taken by individual Commanders will be laid down in Special Internal Security Instructions to be issued by Headquarters Libya and Tripolitania Area, Headquarters Cyrenaica Area, Royal Air Force El Adem and Royal Air Force Idris.

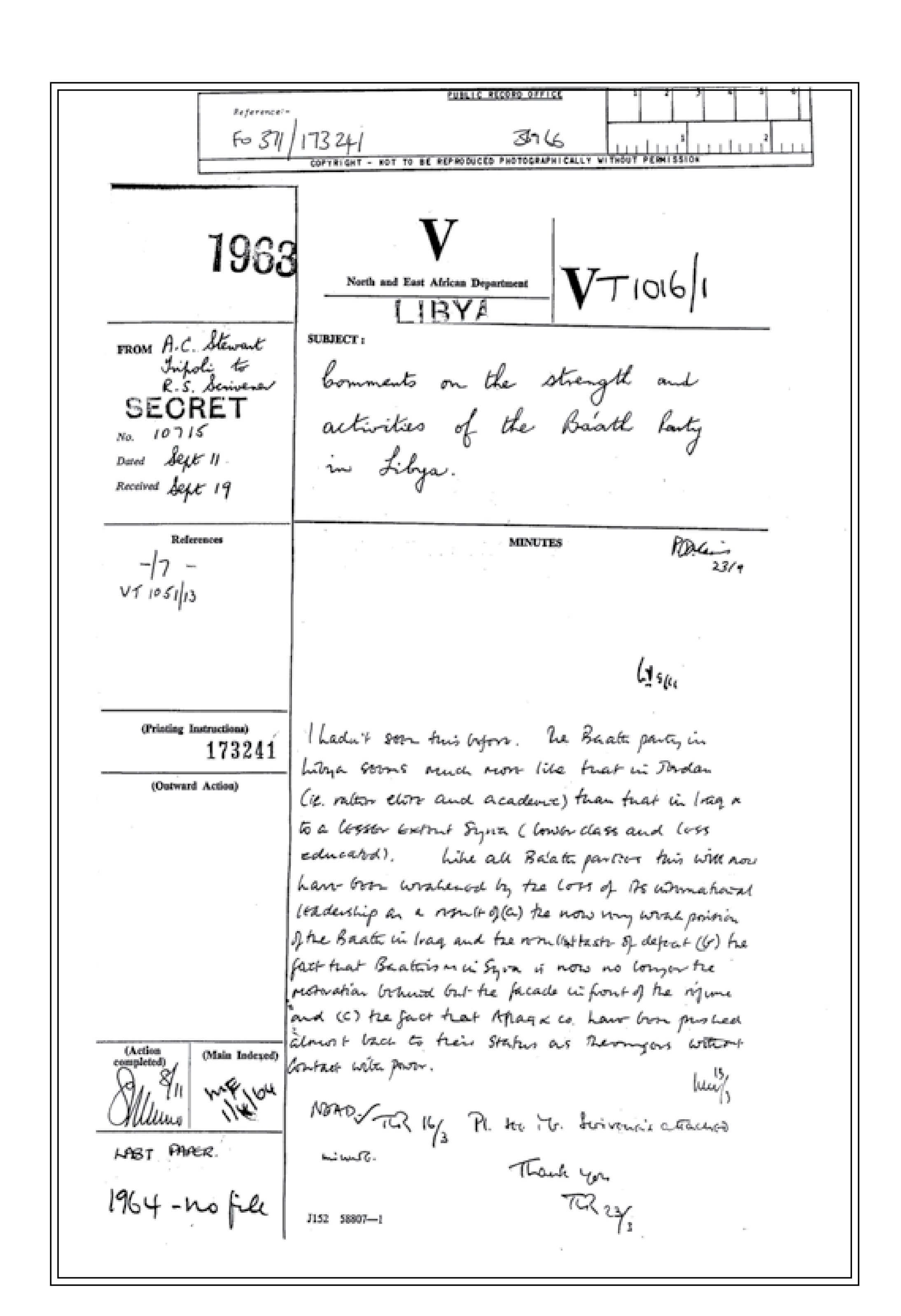
TOP SECRET

D.—PRINCIPLES GOVERNING THE USE OF FORCE BY BRITISH TROOPS THUS COMMITTED OUTSIDE THEIR BARRACK AREAS

Action by troops deployed at any point in Libya will be taken in accordance with the Manual of Military Law Part II and with the principles laid down in the pamphlet " Keeping the Peace ". Intervention will be limited to the display or use of the minimum force necessary to keep control of the situation and every effort will be made to retain the active co-operation of those Libyan security forces which are on duty at the objective concerned.

Foreign Office,
June 14, 1963.

TOP SECRET


PUBLIC RECORD OFFICE

Reference:- FO 371/173241 3766

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

1963

V

North and East African Department

LIBYA

VT 1016/1

FROM A.C. Stewart Tripoli to R.S. Scrivener

SECRET

No. 10715

Dated Sept 11

Received Sept 19

SUBJECT:

Comments on the strength and activities of the Baath Party in Libya.

References

-/7 -

VT 1051/13

MINUTES

(Printing Instructions)

173241

(Outward Action)

I hadn't seen this before. The Baath party in Libya seems much more like that in Jordan (i.e. rather elite and academic) than that in Iraq & to a lesser extent Syria (lower class and less educated). Like all Baath parties this will now have been weakened by the loss of its international leadership as a result of (a) the now very weak position of the Baath in Iraq and the aftertaste of defeat (b) the fact that Baathism in Syria is now no longer the motivation behind but the facade in front of the regime and (c) the fact that Aflaq & co. have been pushed almost back to their status as theorists without contact with power.

(Action completed)

(Main Indexed)

LAST PAPER.

1964 - no file

NEAD ✓ TCR 16/3 Pl. see Mr. Scrivener's attached minute.

Thank you

TCR 23/3

J152 58807—1

SECRET

(10715)

BRITISH EMBASSY IN LIBYA,
TRIPOLI.
September 11, 1963.

This is not quite what we asked for.
M. [illegible] 19/9

Dear Ronald,

In his letter No. VT 1051/13 of July 4 Laurence asked for a considered report on the latest developments in connection with Ba'athist and Muslim Brotherhood activities in Libya. Morris in his unnumbered letter of August 9 to various Middle Eastern posts has also expressed interest in the Ba'athists and other Arab nationalists and will, I hope, take a copy of this letter as a reply.

E 1016/1

2. I should explain first of all that since there is a ban on all political organisations in Libya, overt intelligence about Ba'athist activities and strength is hard to come by.

R. S. Scrivener, Esq.,
Foreign Office, S.W.1.

SECRET

9. after the Ba'athist successes in Iraq and Syria in February and March, rumours began to circulate of a revival of Ba'athist activity in Libya. Pamphlets reported to emanate from Ba'athist sources were distributed in Benghazi during the second half of May, attacking Busairi Shalhi and Abdulla Abid and sounding a warning against an Egyptian takeover in Libya. 50 arrests were made in Benghazi on May 30, among them several Ba'athists and Muslim Brethren. According to coffee-shop gossip, the Ba'athists and the Muslim Brotherhood were collaborating in an "anti-imperialist campaign", although one of our informants in Benghazi told us that these elements were far outnumbered by the "nationalists" who were sceptical about their declared anti-imperialist aims: whenever two Arab countries got together to form a union, the Ba'athists and the Muslim Brotherhood set about sabotaging it.

10. The second type of overt evidence of Ba'athist and Brotherhood activities available to us is the "depositions" of various former Ministers and officials in conversations with me and members of my staff. Because they are on the retired list, so to speak, and are hypercritical of the present Government, what they say should be treated with some reserve. Nevertheless, Muhammad bin Uthman (206) has been particularly insistent that there is a revival of Ba'athist and Brotherhood activity. Hammali, ex-Under-Secretary in the Ministry of News and Guidance, adds the Communists to this list. According to bin Uthman, the Ba'athists and Brotherhood are supported by Busairi, Abdulla Abid and bin Halim. Mahmud Muntasir (133) alleges that there is Egyptian money behind them. Hammali emphasises particularly the working partnership between the Minister of News and Guidance, Abdul Latif Shwairif (described by bin Uthman as an active member of the Brotherhood); the Minister of Defence, Said al Nasr (141), known to be a friend of Shalhi and pro-Egyptian; and certain Army officers including Abdul Aziz Shalhi (183) and Aun Rahuma (187). Another who has spoken to me in similar terms is the former Minister of Defence, Bilkhair (36).

/11.

SECRET

11. Concern was also expressed by these informants at the increasingly anti-Western and anti-Monarchical tone adopted by the press and, more particularly, by the Libyan Broadcasting Service, since Shwairif (1963 Personalities, No. 198) became Minister in March. Two articles in the official daily "Tarablus al Gharb" in July have aroused considerable interest in this connection. One of these was entitled "The Tree", and in the florid literary style beloved of Arab journalists, referred obliquely to the monarchy and concluded that this tree was too old and should be cut down. The second article, which appeared a week later, was entitled "My Mother". This dealt in similar terms with Libya's ex-Prime Ministers and, by implication, attacked the King and Libya's Western allies. According to Hammali, there was no doubt that both these articles had been written by Shwairif himself. The writer above whose name they appeared was a junior sports columnist who had not hitherto written a single political article.

12. What does all this add up to? The accounts we have received are vague, but link up generally with the information at our disposal about Ba'athist interest in the forthcoming elections. These accounts are also in some respects inconsistent. For example, the Ba'athists are supposed to have the support of Shalhi, yet their pamphlets attack him; both Ba'athists and Brotherhood are anathema to the Egyptians, yet they are said to enjoy Egyptian assistance; Bashir Maghairbi (1962 Personalities, No. 118) is said to associate himself with the Ba'athists although he is a convinced and pro-Egyptian nationalist. Bin Uthman's explanation of Egyptian association with Ba'athist and Muslim Brotherhood activities, which he has put forward consistently over the years, is that Nasser is quite prepared to use people like these for his own purposes abroad, irrespective of his attitude towards them at home. My own feeling is that although Busairi may have left-wing leanings, he and bin Halim - and more particularly the Black Prince - make strange bedfellows for the Ba'athists.

13. Moreover, the situation is further complicated by two other factors. The first is the new dispute between the Ba'athists and Nasser. I think that there is no doubt that those Libyans whose emotions are engaged by these matters are on Nasser's side (though this is not to say that they would welcome an Egyptian take-over here). Secondly, there are the recent reports of a new look in the attitude towards the Crown Prince (172) of both the Egyptians and Busairi Shalhi. This is even more difficult to fit into the jig-saw puzzle. Perhaps the only thing that can safely be said is that the situation should be interpreted more in terms of personalities and ambitions for power than in terms of ideologies. Certainly the various elements under consideration have some aims in common: the elimination of foreign military bases and the replacement of the monarchy by a republic, to take two examples. But, with the forthcoming elections uppermost in their minds, the politically conscious will not scruple to associate with any groups or individuals who may appear to serve their immediate interests. Furthermore there is a tendency in this politically immature country to ascribe the basest motives to those who do not share one's own opinions and outlook. (The Crown Prince has even gone so far, in conversation with my United States colleague, as to denounce Fikaini (67) and several of his Ministers as Ba'athists.)

/These

SECRET

These two considerations combine to exaggerate both the strength of Ba'athist support and the villainy of Ba'athist and other "opposition" aims.

14. I would attach rather more credence to the aspersions cast by bin Uthman and company on the activities of Shwairif and Saif al Nasr. We can confirm the change in tone of the press and broadcasting service since Shwairif became Minister of News and Guidance. But the Government seem to be belatedly waking up to this:-

(a) the Director of Press and Publications, Mohammed bin Zaitun, has been transferred and his removal is widely believed to be a result of the publication of the two articles referred to in paragraph 11 above. There are also reports that Shwairif himself is on the way out;

(b) another transfer is that of Ibrahim Hungari, a prominent Ba'athist, who figured in the 1961 arrests, from the Libyan Broadcasting Service - a fact about which Hungari protested in an open letter to the Prime Minister recently published in the independent newspaper "Al Raid".

15. More generally, we have reason to believe that the Council of Ministers considered a few weeks ago whether the increasing Ba'athist activity in the country was becoming dangerous, decided that this was not yet the case but instructed the police to watch developments closely; and that it was also the increase in Ba'athist activity which prompted a Government statement in Parliament that it could see no justification for the establishment of political parties at this stage. These events have coincided with a series of press attacks on the Ba'ath, particularly in connection with the break-up of the new Arab Federation. It may not be irrelevant that the Government have recently introduced amendments to the Nationality Law which extend from 5 years to 10 the period of "probation" during which naturalised Libyans may be deprived of their nationality. This is said to be directed particularly against Palestinians, who, according to bin Uthman, have always been prominent in spreading Ba'athist doctrines in Libya.

16. To sum up the Ba'athist position in Libya, then, I would say that

(a) being an "élite", they probably have supporters in positions of influence; though their numerical strength is small;

(b) there are undoubtedly many people in Libya who sympathise with some of their aims, and who will make common cause with them for tactical reasons; but their public image has suffered a setback as a result of the United Arab Republic/Syria breakdown;

(c) there is a revival of Ba'athist activity, but this should be seen in the context of a revival of political activity generally in the light of the forthcoming elections.

17. Finally, there is the question raised by Morris about moves by other Arab nationalist elements to come together and put themselves under Nasser's direction. Nasser certainly has a widespread appeal among all sections of the population and, as I

/have

SECRET

have indicated above, sympathy for him, at the expense of the Ba'athists, has increased as a result of the latest United Arab Republic breakdown. This may well be reflected in the course of electoral manoeuvrings, but we have no evidence of an organised popular movement.

18. I am sending copies of this letter to Dundas in Benghazi, to Morris in Eastern Department and to the other recipients of Morris' letter of August 9.

Yours ever
Charles Stewart

(A. C. Stewart)

FO 371/178855

SECRET

VT 1015/6

Record of Meeting held at the Department of State, Washington, D.C., on January 7, 1964

LIBYA

Department of State	British Embassy
Mr. D. Newsom, Director of the Office of North African Affairs.	Mr. R. du Boulay, First Secretary.
Mr. G. McClanahan, Desk Officer for Libya.	Mr. J.K.E. Broadley, Third Secretary.
	Colonel Carter, British Defence Staff. (Item 2)
	Mr. A.B. Powell, Petroleum Attache (Item 3)

Item 1

Mr. du Boulay opened by giving our appreciation of the first nine months of Dr. Fekini's Government and of the outlook for the future, so long as the present King survives. Mr. Newsom said that he had no basic disagreement with our appreciation and that he agreed generally with our conclusions. He agreed that Fekini's policies had moderated since he took office, but doubted whether this was due to his real inclinations; it was more likely to be the result of the King's restraining hand and Fekini's own experience in governing the country. In his view, Fekini was basically unenthusiastic about the West though, for the purpose of remaining in office and retaining the support of the King, he could not reveal too openly this lack of sympathy. However, Fekini had been relatively satisfactory to work with so far.

2. Newsom said that the Americans had been agreeably surprised when Fekini agreed to the visit to Tripoli last Autumn of their nuclear powered cruiser "Long Beach". However, the most that Fekini would do when the ship arrived was to receive the Captain in his own office. Fekini had never visited Wheelus base nor had he ever used the aircraft which the Americans had put at the disposal of the Libyan Government. Mr. du Boulay said that so far as he knew Fekini had not visited El Adem. Mr. Newsom said that Fekini to his credit had introduced a measure of honesty into the Libyan Government. He thought that it

/ would

would be an excellent plan for us to try to get closer to Fekini though from American experience he was not an easy man to know well. When he had visited New York last Autumn, he had only spent one day in Washington in talks with the U.S. Government and these had been exclusively with the President. Newsom was not sure whether Fekini had turned out better than the Americans had expected. Perhaps their hopes in the beginning had been somewhat higher than ours. One factor which slightly jaundiced the American view of him, but which did not apply in our case, was Fekini's continual requests for more substantial cash payments; the only matter he had had to raise with President Kennedy in October. The President had told him very clearly that given his difficulties with the Congress any increase of U.S. subventions was out of the question, but Fekini was very slow to accept this.

3. Newsom agreed that the King's inaccessibility was a matter for concern. The American Ambassador had seen the King three times since he arrived last summer but on none of these occasions had it been possible to probe the King's views at all. In answer to a question Mr. du Boulay said that he was not sure how much contact Mr. Stewart had recently had with the King and undertook to enquire from the Foreign Office. Mr. Newsom commented that for a country where both the U.S. and the U.K. had important interests, it was disturbing how little insight we or at any rate the Americans had into the inner workings of its Government. Turning to the Egyptians, Newsom thought that they were still interested in Libya, but he agreed that they would probably take no action to overthrow the present set up whilst the King remained. On the other hand, he pointed out that the Egyptians were always ready to seize any favourable opportunity for intervention. Their contacts with Libyan Officers were continuing. Since the discovery of oil in Libya, Libyan politicians were, he thought, less enthusiastic about the U.A.R. since they now had the problems of the development of their own country to think about.

/ Oil

Oil should help Libya achieve a genuine national identity. Indeed there were signs that this was happening. Mr. du Boulay said that from the Egyptian point of view discovery of oil in Libya might have increased their interest in Libya.

4. Mr. Newsom said that the problem of advising the Libyans on how to use to the greatest advantage their resources was of paramount importance. The U.S. was deeply involved in trying to change its previous donor relationship to Libya to one where it would be helping the Libyans to exploit their resources while ensuring at the same time a satisfactory climate for the maintenance of U.S. interests. They were working towards the creation of the same sort of relationship with Libya, as they had achieved with Saudi Arabia. Part of their plan was that, in return for American technical assistance, contracts should be awarded to American firms for the provision of certain basic necessities in Libya.

Item 2

Mr. du Boulay spoke on the lines of the brief provided and gave our assessment of the Libyan Army, and the King's attitude towards it He mentioned that the Libyans seemed to be interested in obtaining more Saladin armoured cars from H.M.G. and described the present state of the Libyan Navy. He asked if any clarification could be given about a report that the Libyans had asked the U.S. to provide a destroyer for their Navy. Mr. Newsom explained with regard to this last point that the Libyan Chief of Staff had in fact asked for two small destroyer escort vessels. He thought these would be somewhat larger than the coastal patrol boat which the Libyans were considering purchasing from the U.K. The U.S. was not interested in providing the destroyer escort vessels firstly because of certain legislative difficulties over the export of American vessels, and secondly because they regarded aid for the Libyan Navy as primarily a British

/ responsibility

responsibility. He took the point that the Libyans were not yet capable of operating the vessels they had, and said this factor would also be weighed before they came to any decision. He said that the Libyans had now asked the U.S. for 22 medium (M48) tanks. This was being considered favourably and the tanks would fit in to the planned re-organisation of the Libyan Army. This request had probably been prompted by the Libyans dissatisfaction at the fact that the American expanded military assistance programme only included an offer of light armaments. In answer to a question Mr. Newsom said that he did not think that, even if we did provide more Saladins, this would not interfere with the American programme, since these scout cars did not duplicate any American equipment. He would, however, enquire into the exact position. He confirmed that there could be no further off-shore purchases of Saladins. More generally he said that the military assistance programme was in its very early stages and no major shipments of equipment had yet been despatched.

5. As regards the size of the Libyan Army Mr. McClanahan said that on December 17 the Libyan Chief of Staff had informed the Americans that the Ministry of Defence had given approval for the recruitment of an extra 1500 soldiers. This should bring the level of the Army up to 5000. It was not known whether the King had been consulted about this move. Mr. Newsom said in reply to our question that he did not think it would be wise to press the King to accept a larger Army. He doubted whether the King had approved this latest rise in recruitment. He explained that the American military assistance programme was in effect a political gesture made in response to great pressure from the Libyans including a personal appeal from the Crown Prince to the late President. There had been doubts on the American side as to the wisdom of this expanded

/ programme

programme because of the unsatisfactory leadership of the Army and the uncertainty as to what sort of role it would play in Libya. The U.S. would certainly meet its commitments under the programme, but if, for instance, the King wished to slow its implementation down, the Americans would not be unsympathetic. Mr. Newsom agreed with our assessment of the reasons for the King's attitude towards the Army.

6. Mr. Newsom said that the U.S. was more enthusiastic about their assistance to the Libyan Air Force because of its connexion with their base at Wheelus. However, their programme was relatively modest and totalled only $3 million over the period 1963/68. This would cover the provision of four T 33 jet trainers and three C 47 transport aircraft as well as two light helicopters. There were at present four trainee pilots from the U.S. The first aerial firing from a T 33 was recently conducted by Libyan pilots.

7. Mr. Newsom confirmed that from the American point of view the relations between the British Military Mission and the U.S. Military Aid Advisory Group were good. He had no suggestions for any closer co-ordination. Both commanders, he understood, had instructions to refer any difficulties to their Ambassadors.

Item 3

Mr. du Boulay gave our assessment of the prospects for oil and other commercial activities in Libya as set out in the brief. Mr. Powell added, with regard to the reference in the speech from the Throne to another source of revenue being available "when the refinery starts production in Libya using Libyan crude oil", that Esso had already built a small refinery in Libya. This refinery was ready to go on stream but operations had not been started since the selling price had not yet been agreed with the Libyan Government. However, the output of this refinery

/ would

would be sufficient only for local needs. In any case, since it was no longer the practice to build large oil refineries in oil producing countries, the export of Libyan crude oil was likely to remain their main source of revenue. Mr. Newsom took note. He said that as far as OPEC was concerned Libya did not seem likely to play a particularly active role since that organisation could not bring much added advantage to Libya at this stage. Mr. Powell said that at the recent OPEC meeting at Riyadh Libya had been one of the five oil producing countries which had counselled moderation. Mr. Newsom said that the new Minister of Petroleum Affairs, Mr. Ali Aneizi, seemed a reasonable man and was favourably regarded by the oil companies. Dr. Fekini did not seem to take any close interest in the details of the oil industry. Mr. Powell pointed out that oil exports from Libya were increasing at a startling rate. In November 660,000 barrels a day were being produced compared with 435,000 barrels over the first eleven months of the year. The rate of production came to exceed that in Algeria during the year.

8. Mr. du Boulay then described our view of the climate in Libya for other commercial activities, which seemed to be good. Mr. Newsom agreed that if credits were needed by the Libyans they should be granted through normal commercial or banking channels. From the State Department's talks with businessmen, who were active in Libya, it did not appear that the Libyans were interested in deficit financing. Mr. McClanahan said that the Libyans distrusted the use of credit; in any case their existing cash resources would take a fair time to run out.

9. Mr. Newsom said that there was a possibility that a Libyan airline might shortly be created. Two U.S. companies and one from Italy were interested in this project. Mr. du Boulay said that he had heard nothing of this development.

/ Mr. Newsom

Mr. Newsom said that in general business activity in Libya was relatively unhampered, though there were difficulties in ensuring the employment of the requisite number of Libyans in foreign companies. The regulations about such employment were extremely complicated and, if the Libyans so desired, could be used to slow up individual companies' activities.

10. Mr. du Boulay described the present status of the Anglo-Libyan Military Agreement and referred to the criticism of it which had appeared in the Libyan press. In spite of this our military exercises, both major and minor, had been held without incident. Mr. Newsom confirmed that the U.S. intended to remain at Wheelus for as long as possible; their present agreement ran until the end of 1971. For the past five years the U.S. had been paying $10 million per year for the base. An advance of $5.2 million from the payment due in 1964 had been made to help Libyan financial difficulties last year. The final payment of $4.8 million would be made early this year. Under the arrangement agreed with the Libyans in 1959, the annual payments [from 1965] until 1971 would be only $1 million but they were sure that Fekini would hold out for more than this and perhaps even ask for more than the $10 million currently being paid. He would probably justify his demand for higher payments by pointing to (a) the increased political vulnerability derived from having such a base in Libya at this time, and (b) his country's economic needs, until the full oil revenues were available. In view of the importance of the Wheelus base higher payments until 1971 were not excluded. It was also possible that the Libyans would be invited to make greater use of Wheelus. Similar arrangements to those concluded for the bases in Spain were under consideration. The Libyan Air Force was already using areas within the base and this had been well received in official and military circles. As an extension of this policy it was for consideration whether the base might be put under two flags and/or given a Libyan name. No decision on these matters had yet been taken. Mr. Newsom said that the U.S. would wish to keep in very close contact with H.M.G. before making any change of policy.

/ Item IV

Item 4

Mr. du Boulay, after speaking in accordance with the brief, said that he would be very interested to hear the current American view of the Crown Prince and what his future might be. Mr. Newsom noted that the King had granted the Crown Prince several opportunities to gain experience abroad and at home during the past year. For example, the Crown Prince's visit to the U.S., his attendance at the Addis Ababa Conference and his functioning as Viceroy during the King's six-week visit to Greece last summer. In early December Crown Prince Hassan presided at the Opening of Parliament in Baida and a few days later he represented the King at the ceremonies at Bizerta in Tunisia marking the return of the French Bizerta Base to the Tunisian Government. However, the King did not seem to contemplate any substantial increase in the scope of activities of the Crown Prince; furthermore, he seemed to regard the Crown Prince as young and inexperienced and perhaps for other reasons not capable of replacing the King at this time nor of assuming the burdens of decision which the Libyan monarchy carries. Mr. Newsom said that their Ambassador had commented that in his personal contacts with the Crown Prince he found him somewhat more alert and talkative than he had expected. However, the Crown Prince did not seem to have had his horizons widened by his assignments of the past year. His field of vision in public affairs continued to be narrow. In many ways he was still a brooding, bitter and self-centered recluse whose view of Libya's internal and external problems was superficial and exceedingly subjective. The Crown Prince seemed intensely preoccupied by the question of his own succession and classed everyone he met as friend or foe. He seemed to be compiling a list of his opponents with the idea of eliminating them in the early weeks of his reign. This was disturbing.

11. The King has not assisted the Crown Prince to become

/ better



better known and presumably better appreciated by Libyans. However, the American Embassy noted that the Crown Prince himself had made no significant effort on his own behalf. He spoke only Arabic and declined opportunities to learn other languages.

12 The Crown Prince clearly regarded Prime Minister Fekini as an opponent and in confidential conversations had expressed personal animosity toward him, a considerable contrast to the Crown Prince's friendly feelings for Bin Uthman, when the latter was Prime Minister.

13 Mr. Newsom said that the succession of the Crown Prince did not appear to have a measure of effective support in Libya. Prince Hassan seemed the best hope to conservative, traditional Libyans, those elements who desire the continuation of a stable Libya in which their customs and philosophy of life would prevail as well as their own influence. Examples of such personalities were former Prime Minister Mahmoud Muntassir, former Wali Abu Bakr Naamah and Tahir al Uqbi. Some members of the group supporting the Crown Prince had substantial popular following. However, they did not have enough to assure the succession of the Crown Prince without the support of the Government in power or of the armed forces.

14 Mr. Newsom said that the Crown Prince's succession continued to be covertly opposed by Royal Chamberlain Busairi's Shalhi's so called "palace clique". This "clique" at least in the public mind in Libya was a triumvirate of Shalhi, Abdullah Abid al Sanusi, and ex-Prime Minister Mustafa Bin Halim. It was also supposed that the group was very close to President Nasser of the U.A.R. The American Embassy had noted that Bin Halim's name is at least at the moment less frequently linked to Shalhi's than in the past, except in connexion with some business deals. Besides Shalhi; the names most frequently heard are ex-Wali Fadil Bin Zikri and ex-Executive Council President Ali al Dib. There was also Minister of

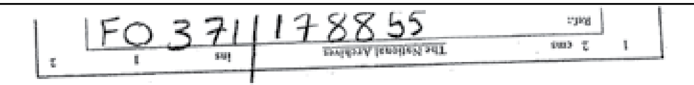
/ Defence



Defence Siaf al Nasr Abd el Jalil and Shalhi's **brother** Lt. Colonel Abd el Aziz, who reputedly heads a small group of Army officers who supposedly are attempting to win support in the Army for the "clique". Shalhi's greatest asset by far was his personal relationship to the King - a relationship which was probably not as close as was generally supposed but close enough so that many Libyans regarded Shalhi as one of Libya's strongest political figures. Shalhi's special position with the King also made him attractive to Libyan entrepreneurs, and some of his followers were no doubt interested in him because of business deals he can line up as well as for political reasons - or a combination of both reasons. Mr. Newsom thought that while it was difficult to estimate the power of the Shalhi' "clique", it might not be as dangerous as is commonly believed. The "clique's" influence and backing did not seem substantial enough to thwart the Crown Prince's succession if the then Prime Minister controls the armed forces and takes decisive action. However, if there was vacillation, it was quite possible the "clique", with outside help, most probably from Nasser, would be able to organise a coup or create a situation of civil disturbance which could destroy the monarchy.

15 Mr. Newsom said that both the Army and the Security Forces at present seemed generally to be in favour of the Prince's succession. If the Prime Minister at the time actively worked for the succession of the Crown Prince and had control of the Army and Police, there should be no great difficulty. If the government did not actively do what was necessary to put the Crown Prince on his throne, it was questionable whether the armed services would intervene in the Crown Prince's favour. Lack of strong leadership at the top in the Army and the question of loyalty to the Crown Prince of at least two relatively high ranking officers might neutralise any significant role by the Army in a crisis. If at the time the national Security Forces

/ were



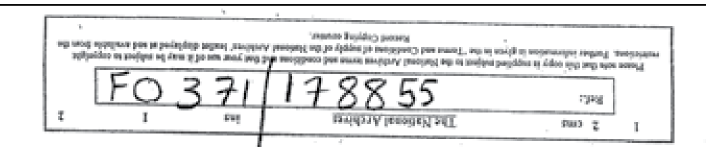
were in their present divided state there would continue to be a question as to whether the entire force would necessarily follow the orders of its commander. This state of the armed forces emphasised the key role of the Prime Minister at the time of succession. In the American view, Fekini, for example, could not be relied on to move decisively in favour of the Crown Prince and might deliberately hesitate long enough to give revolutionary elements, from within and without, time to get organised.

15 Mr. Newsom said that the longer range picture for the Libyan regime was much harder to assess. The American Embassy felt that even if the Crown Prince became King, he might be heading for a short-lived and ineffective version of the monarchy because of his lack of personal qualifications and the fact that monarchies in Africa and the Middle East may seem even more outdated a few years hence than they do at present. While the transition process would be facilitated if the King were to hand over the throne to the Crown Prince while he was still alive, the Embassy does not believe there is any real likelihood that the King has serious plans to retire in the near future.

16 Mr. Newsom concluded that unattributable and discreet support for the Crown Prince was still the best possible tactic, but that account should also be taken of the fact that we might find ourselves working with a transition to a democratic, republican system, probably beginning with some liberalisation of the monarchy. He thought we should continue to exchange views at relatively frequent intervals.

17 In response to our question whether there were any points he thought the British rather than American Ambassador should put to the King. Mr. Newsom said that he continued to be concerned that the Crown Prince did not have any one his own age near him who was capable of turning his attention outwards

/ and



and helping to educate him about life outside the narrow circle of the Libyan Court. He wondered whether he would consider putting into the King's mind the thought that it would be advantageous for the Crown Prince to have a young Chef de Cabinet who could perform some such role.

ملحق الوثائق الأمريكية

(عينات)

CONFIDENTIAL

Page 1
Enclosure
to A-22
From Tripoli

Embassy of Italy in Libya,

Tripoli, 25 January 1963

Subject: Libya Yesterday and Today

After four months of residence in Libya, I have had the following thoughts on events, past and present, in this country which has played such an important role in the history of Italy.

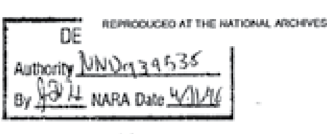
In the newspapers of Tripoli, which fortunately are read by very few, it is asserted every once in a while, that Libya was annihilated by "hateful colonialism". That judgment is exact if you add that the destruction occurred thirteen centuries ago, and it was the work of Islamic colonialism. Even before Rome, Libya was a flourishing Phoenician colony, but the Islamic occupation spread over the country a silence of death broken only by the trumpets of the Italian Army.

Recently the Libyans spoke of removing from the principal square of Tripoli the statue of Septimus Severius, ignorant of the fact that Septimus Severius was an African and the founder of a dynasty which dominated Rome for forty years, during which Leptis became the third greatest city of the empire. Arabism has spread a thicker layer of sand over the minds of the people than time has deposited over the fields and stones of ancient Libya.

Under the feudal Ottoman regime, Libyans bowed their heads, contenting themselves with the theoretic equality of Muslims. Toward the end of this period there was born in North Africa through the work of Mohammed al-Sanuusi, grandfather of the present King of Libya, a religious movement, the Sanuusiyah, which had its greatest success in Cyrenaica. Through its Zawias or lodges which extended to Egypt, the Sudan and the Fezzan, the Sanuusiyah did not hesitate to act in political and military spheres. In control of commerce in the Sahara desert, the Sanuusiyah opposed the French occupation of the Chad, resisted our invasion, and during the first World War dared even to take up arms against the English.

/In 1916

CONFIDENTIAL



CONFIDENTIAL

TRIPOLI

In 1916 Idris consented to our peaceful penetration and obtained in return the administration of the oases of Jiarabub and of Kufra. In 1923, force was once again resorted to in Libya and after a guerilla campaign, there followed the emigration of the Sanuusi into Egypt.

The years of total occupation which included also Cyrenaica were no more than ten. In the last decade of Italian administration the budget of Libya averaged 50 billion per year of present day lire for the cost of the civil administration alone. I do not have the figures on the preceding decade, but I feel that they could not have been much less. To this sum, we must add private investment which led to the agricultural development of hundreds of thousands of hectares and to the construction of whole cities. I, therefore, think that the total Italian expenditure in Libya apart from military expenses must be in the neighborhood of the thousands of billions.

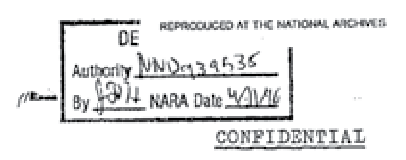
Aside from a fundamental error in approach and in a certain sense from the even more unexplainable error of not having invested sufficient resources in the search for petroleum, I cannot say that this money was spent poorly. Streets, schools, airports, hospitals brought to Libya in ten years the progress of ten centuries, preparing it for, among other things, independence, even if that was not the original intention.

On the debit side of our administration, apart from the thousands of more or less summary executions during the time of Graziani there is a fact of which little is known in Italy and of which much is made here today - the emigration between 1911 and 1930 of about 200,000 Libyans who refused to submit. Some of these people together with their families still live in neighboring countries. These figures are enormously exaggerated by the press on Libyan national days, even to the point of giving the uninformed reader the impression of genocide.

One other criticism made of the Italian administration, and not without reason, is that little care was given by the administration to schooling Libyans above elementary grades. Nothing is easier than to encourage a child to not study, especially when he doesn't want to. However, since the war opportunities for education of Libyans at Italian secondary schools and universities have improved somewhat.

/Apart from

CONFIDENTIAL



CONFIDENTIAL

Tripoli Page 3
A-22

Apart from these shadows, I cannot say that the memories of the Italian administration are bad. Privately, men about my age openly acknowledge the benefits the Italian administration brought to Libya. However, when it comes to writing or speaking in public or to state decisions which are in any way even remotely connected with Italy, Libyans at every level act as if the Italian administration was nothing but evil.

There is an interesting sidelight which we may mention here on the figure of Marshal Balbo, who left an impression in Libya no less enthusiastic than the one he left in America by his famous flight across the Atlantic. Although I am not at all nostalgic, I must affirm that Balbo merits the respect of all Italians for what he accomplished in Libya, if only for the courage with which he opposed racial discrimination against Tripoli's Jews and for the many acts of kindness he performed which have frequently been described to me - acts of kindness to humble Libyans, some of whom he could not have suspected would be so important in the country today. One of the first Sanuusi Governors of Tripolitania, Saddiq Muntassir, was raised and protected by Balbo and Muntassir has attained great popularity with the masses through a somewhat childish imitation of the bearing and attitudes of the Marshal.

The de-colonization of Cyrenaica occurred definitively in 1942 under the weight of military defeat. In that tragic autumn the High Command, realizing that the withdrawal would be definitive and fearing reprisals on the part of the Bedouin population, ordered the evacuation of Italians from the cities and colonial centers of the Jebel. This provision which had the character of a logistical expedient acquired the weight of a truly historical decision. The Lights of a superimposed and transitory civilization yielded to the deepest night. After an exile of twenty years the Sanuusi brought back to Benghazi his tents and his household. The English, seeking a counter weight for their declining influence in Egypt did not hesitate to proclaim him Amir of Cyrenaica.

In the meantime, the French had occupied the Fezzan, their only conquest in the Second World War and they began to live there a brief dream of glory.

/In Tripolitania,

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL

TRIPOLI

In Tripolitania, somewhat exposed to modern political currents, characterized by the presence of strong minorities of Italians and Jews, and lacking a recognized leader, the situation was much more fluid. The massacre of the Jews which occurred in the first days of June of 1948, never adequately described in its truly enormous seriousness, certainly added nothing to the glory of the occupying power (England). There is today the conviction among the Italians of Tripoli that that massacre was to have been followed by the massacre of our co-nationals, but the thugs refused to march against the Italians, threatening instead to revolt against the occupying power. I don't know how true this story is. Certainly, the situation of the European residents in Tripolitania has improved enormously since that time.

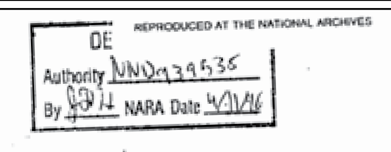
In May 1949, during the debate concerning the Bevin-Sforza Compromise, Tripoli witnessed a menacing invasion of Arabs from the rural areas who had been called to the city by nationalist agitators apparently with the consent of the occupying power, but not even on this occasion did there occur any attacks against our co-nationals.

In November 1949 the Assembly of United Nations decided to grant independence to Libya and under the direction of the United Nations a new state, very strongly decentralized, was born two years later. This decentralization arose from the different natures of the three provinces in those days, Cyrenaica being almost de-colonized with a large Bedouin population, the Fezzan being somewhat in the French sphere, and Tripolitania, of course, more modern and westernized. It also arose from the suspicions of the two smaller regions concerning the intentions of the larger. From these conflicts, came the absurd solution of two capitals, Tripoli and Benghazi, and there arose demonstrations among the Tripolitanians who accepted the Sanuusi but called for a unitary state.

Thus began the first uncertain steps of the new Kingdom. Italy could boast of having indicated to Libya the path toward national unity since Italy, like Libya, was a name which had fallen into disuse for many years and from a mere geographic designation became a nation.

Despite the progress which occurred under the Italian administration, Libya remained among the most backward of the Arab nations owing to limited population, lack of historical tradition, and the presumed lack of raw materials. According to the intentions of its liberators, which coincided with the political realism of the Sanuusi, Libya

/prepared



CONFIDENTIAL

Tripoli

Page 5
A-22

prepared for a role as a tranquil protectorate signing in 1953 a twenty year alliance with Great Britain which provided the concession of military bases to the British, and by the treaty in 1954 also of twenty years duration (sic) with the United States which granted the U.S. use of the Air Base at Mellaha which in former times was the scene of the famous automobile race track and a similarly famous lottery.

Both accords assured Libya of ample financial support until the arrival of better times.

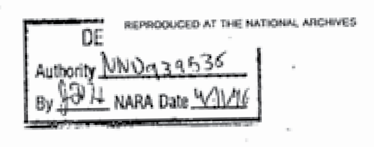
The young and fragile kingdom got underway while at about the same time the much more advanced peoples of the Maghreb also set out on the road to independence. Meanwhile in Egypt Nasser came upon the scene. History moved rapidly and in a few years Libya found itself surrounded by the high tide of Arab socialism but also found itself floating in a lake of petroleum.

The new internal and international situation made the structure of the state appear even more anachronistic. It also made the military bases and alliances appear old fashioned. The alliances did not go well with the policy of non-alignment which the government had adopted and which public opinion welcomed. Libya clandestinely aided the Algerian revolution and timidly approached the Casablanca nations but that did not cure its complexes or purge it of the stains of collaboration. The rents from the Anglo-American bases became progressively less important as increasing oil revenues accrued to the state. British influence which was preponderant after the war yielded to American influence. American influence has grown through the activities of petroleum companies rather than from military presence.

The picked but sparse Scotch regiments so discreetly stationed in the suburbs of the cities can still serve, as recent experience has demonstrated, to bring to reason local feudal types in the Fezzan, but I do not believe that they would have the capability to oppose (and perhaps they would not even be directed to oppose) any full-scale revolution. Anyway, the last fifteen years has seen born in Libya a good police force on the British type, well trained and efficient for a country of this kind, for which the future probably will provide a role, perhaps even political, of certain importance. Less successful, however, have been the attempts of the Libyans to create an Army of any quality and an embryonic Aero-Naval force with the help of two British-loaned mine-sweepers and a few aircraft recently promised by Kennedy.

/I ask

CONFIDENTIAL



CONFIDENTIAL

I ask myself what guarantees there are that future Libyan pilots will make perfect landings and not fly off to Egypt.

New times create new problems which this state has not always shown itself capable of resolving. Instead of eliminating the shanty towns in the suburbs of Tripoli, it has been the pleasure of the Sanuusi to construct in the Jebel his own small Brasilia, increasing thereby the enormous gulf which divides Parliament and the government from the country. Instead of attempting to give the Libyans a serious education, the old King concerns himself with Arabization and with the Islamic University. Instead of exercising his influence in favor of the emancipation of Libyan women who remain almost the only ones veiled in North Africa, he has aligned himself in social matters with the policy of Saudi Arabia - refusing to even consider any attempt to create a modern national society. Instead of attacking social and moral problems created by the rising prosperity, the Crown has shown itself too tolerant of open corruption which is leading to the establishment of a financial oligarchy.

The recent constitutional reform has been beneficial and perhaps will lead to greater administrative efficiency. But the situation remains very delicate, because it is in great part dependent on the survival of a man who is almost 74 years old. It is true that Adanauer began his political career at that age, but I believe his bill of health was in better order. The Crown Prince appears much less unprepared in private than he does in public. He has, like the King, a certain hieratic aspect, but in order to govern a modern country, holiness is not enough, sometimes it is necessary to be a little unholy. The Italian community has felt and feels now the precariousness of the present situation. It finds itself much better off than the European communities of other North African countries. But not wishing to consider worse eventualities, it would take only a pinprick to stimulate mass repatriation (for the last three years about 200 persons per month have been returning to Italy). In view of what has happened in this country, and what is happening elsewhere, I do not feel it would be wise to discourage this tendency.

It appears to me that we must encourage the maximum development of economic and cultural relations between the two countries. Libya is, commercially speaking, our best customer among the Afro-Asiatic countries. In the

/petroleum

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL

TRIPOLI Page 7

A-22

petroleum field it is still too early to make any judgments on the results of the efforts of ENI and Edison, but however things go for our companies the closeness between the source of production and the market of consumption is destined to create a new and permanent link between Italy and Libya.

In the cultural field the present government could not be more liberal as far as the Italians are concerned. Thus, even the Libyans show their appreciation for the services we have rendered to their students.

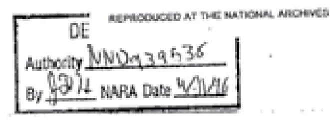
The development of tourism has had beneficial effects in the field of human relations. More than 3,000 Libyans visited Italy in 1962 for medical treatment, tourism, and business. The men of the new business class prefer our country, perhaps owing to the fact that they know our language, perhaps because of the affection that the name of Tripoli always stirs up among our compatriots. Notables prefer Montecattini and thus it is humorously said that the third capital of Libya is Montecattini. I do not follow the travels of Libyans in Italy, but I think I can say that every Libyan traveler knows intimately at least one of our bankers and one of our women.

It would be wrong to believe that this cordiality of commercial and human relations can be translated into political terms. The Libyans do not wish to have obvious relations with us. For example, the Libyans strongly desire better reception of our television programs but they refuse to consent to the construction of one of our relay stations in Libya. Even in official relations the Libyans are somewhat cold. We have for Libya the same sentiments which the parents of an adopted child have when the child grows up and goes out into the world on its own. We expect the affection of the child who never asked to be adopted and "for whose own good" we have put him through a rough, illiberal and costly education.

For these reasons, Libya, while admiring us, while not wishing us any ill, does not wish to have anything to do with us in its foreign policy. I would say that somewhat due to laziness, somewhat due to immaturity, Libya would willingly avoid having foreign relations with any country. Libya found itself in the Arab League and accepted the Anglo-American military agreements out of necessity. Recently after the Yemeni revolution and the rise of Ben Bella, Libya has permitted herself to be taken in tow by Morocco in an alliance of two Crowns.

/Oil is

CONFIDENTIAL



CONFIDENTIAL

Oil is a new factor which certainly will add to Libya's weight both among the Arab nations and the West and which will perhaps force Libya to come out of its torpor and face problems bigger than itself to make choices both on the internal plane and the international plane.

If the Sanuusi has a long life, and if the administration of public monies is handled more scrupulously, Libya could become economically and socially a new Kuwait, but I don't think that we are on this road.

The problem is to anchor the Libya of tomorrow to the West because the Libya of tomorrow will probably be less accomodating than the Libya of today. Since I do not feel that we can count indefinitely on a conservative Monarchy here, nor on the allied military bases, salvation, it appears to me, would consist in the gradual rise to power of the urban and Maghreb-minded Tripolitanians while the tribal Cyrenaican influences wane. This would lead Libya to a situation not dissimilar to that of Tunisia, Morocco and even Algeria in regard to the common market. The experience of those countries appears in fact to demonstrate that collaboration with the common market is not incompatible with the policy of neutralism and Arab socialism.

Naturally it cannot be done by us. Any initiative taken by us in Libya risks backfiring. I may add that Europe should not give the impression, as has happened recently, that age is not always synonymous with wisdom.

In conclusion, our position in Libya is that of the unrequited lover. We cannot give advice and we cannot make requests because we have commanded too much. In this situation, it appears that we must content ourselves with our present relations which are good in fact, but lukewarm in form. There is nothing left to do but wait for time to heal the wounds caused by past years.

CONFIDENTIAL

ORIGIN/ACTION

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 1 LIBYA
POL IT-LIBYA
FOR RM USE ONLY

A-22 CONFIDENTIAL

NO. HANDLING INDICATOR

TO : DEPARTMENT OF STATE — GROUP 1 Excluded from automatic downgrading and declassification

INFO : Amembassy BENGHAZI

FROM : Amembassy TRIPOLI DATE: JULY 18, 1963

SUBJECT : Italian Ambassador's Report: "Libya, Yesterday and Today"

REF :

On June 6, Pier Luigi Alvera, the Italian Ambassador to Libya, presented Ambassador Lightner with a copy of one of his despatches outlining his views on the Libyan situation. The report is a sketch of the history of Libya containing an assessment of the present Libyan political scene, some recommendations for the direction of Italian policy and a few guesses as to what the future may bring.

Summary of Report:

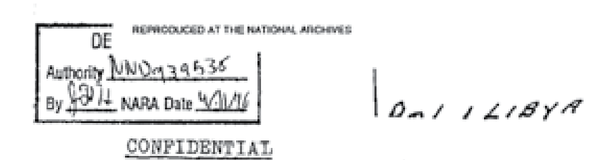
According to Ambassador Alvera, the Italian Administration of Libya was, although far from perfect, the high point of Libyan history. The GOL has shown no signs of capability or willingness to use its newfound resources to bring real benefit to the nation as a whole. King Idris is a powerful stabilizing force in the country, but his advanced age makes it doubtful that he will survive much longer. The King has been an obstacle to social development. The Crown Prince's public image is very poor and it is doubtful that he will rule as successfully as Idris. The Libyan Police Force is good and may become a political force. The Army is a shambles of confusion, and the Navy and Air Force will probably be insignificant, ineffective, and disloyal.

Immediately after independence Libya was preparing to become just another Anglo-American protectorate. However the discovery of oil and the rise of Arab nationalism all around Libya have made Libyan military alliances anachronistic. Financial support from the "rents" for the military

CONFIDENTIAL

FORM DS-323 — FOR DEPT. USE ONLY ☑ In ☐ Out

Drafted by: POL:JJLaMazza/mab 7/16/63 — Contents and Classification Approved by: POL:GJPaolozzi



Def 1 LIBYA

CONFIDENTIAL

bases has become relatively unimportant compared to the oil revenues. The British ground forces would probably be unable and unwilling to prevent the collapse of the present government in the event of determined subversion. Finally the bases are a serious embarrassment to the GOL's professed neutralist policy.

Italian Prospects in Libya:

Italy's commercial and cultural relations with Libya are excellent. They should be improved if possible. Libya does not wish to improve political relations. This reluctance is understandable and may be cured with the passage of time.

Future:

The Monarchy and foreign military bases cannot be counted on to insure Western access to Libya. The rise of an urban class with a Maghrebian turn of mind can. This class will be able to continue economic and cultural ties with the West while following a neutralist foreign policy. Italy cannot encourage the development of this class since every Italian political initiative is doomed to be blocked on principle by the Libyans.

For the Ambassador:

Philip E. Haring
First Secretary of Embassy

Enclosure:

Translation of Italian Ambassador's Despatch.

CONFIDENTIAL

ORIGIN/ACTION
AF-5

W/R	REP	AF
1		
ARA	EUR	FE
	5	
NEA	CU	INR
		5
E	P	IO
	1	2
L	FBO	AID
		12
	S/P	
	1	
AGR	COM	FRB
INT	LAB	TAR
TR	XMB	AIR
		5
ARMY	CIA	NAVY
5	10	5
OSD	USIA	NSA
15	8	3

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 15-1 LIBYA

FOR RM USE ONLY

A-211
NO.

CONFIDENTIAL

HANDLING INDICATOR

TO : DEPARTMENT OF STATE

1964 JAN 10 PM 4 15

1964 JAN 13 AM 9 44

AF MESSAGE CENTER

RM/AN ANALYSIS & DISTRIBUTION BRANCH

FROM : Amembassy, TRIPOLI

DATE: January 6, 1964

SUBJECT : Bin HALIIM on Prime Minister FIKINI

REF :

At a small farewell dinner for British Ambassador Stewart at the Ambassador's residence on January 1, former Prime Minister Mustafa Bin HALIIM commented on the present Government and on the recent elections for President of the Chamber of Deputies.

Bin Haliim commented that three years ago Busairi SHALHI had suggested Mohieddine FIKINI to the King as a candidate for the premiership. However, when the King decided to name Fikini as Prime Minister last year, Busairi SHALHI initially opposed Fikini's candidacy but was finally persuaded by Bin Haliim to withdraw his opposition.

Bin Haliim felt that Prime Minister Fikini, whom he had known for many years, was extremely competent, conscientious and honest. As a civil servant, Fikini had always been at his desk at eight each morning. However, there were three factors which, in Bin Haliim's opinion, worked against Fikini: (1) his conceit, (2) the fact that he was a theoretician, and (3) his reliance on such incompetent advisers as his brother Ali and his father-in-law Bin Qaddaarah. Furthermore, Bin Haliim added, all did not seem right between the Prime Minister and the King. Although Bin Haliim did not know what was wrong, he recalled that as Bin 'Uthmaan began to become popular toward the end of his career, Bin Haliim had predicted he would soon be replaced. Possibly this was what was now bothering the King about Fikini. After all, Bin Haliim said, the responsibility of the Prime Minister in a monarchy is to enhance the monarch, not the Prime Minister. Regarding the incompetence of the Prime Minister's advisers, Bin Haliim said the only Cabinet Minister of any ability was the new Minister for Petroleum Affairs, Dr. Ali Anaizi. All the others had been appointed because of their family connections, because they were friends of friends or because they were yes-men.

GROUP 3—Downgraded at 12-year intervals.

CONFIDENTIAL

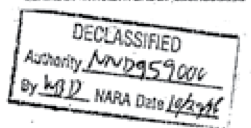
FOR DEPT. USE ONLY ☒ In ☐ Out

FORM 4-62 DS-323

Drafted by: DCM/JDorman/lh 1/4/64

Contents and Classification Approved by:

Clearances:



When asked if the recent exhortation of the King against lavish spending, included in his Independence Day speech, had been directed toward the Cabinet Ministers, Bin Haliim said he did not think so since the Fikini Government on the whole seemed relatively honest. The King mentioned each segment of the Government but the significant fact was the inclusion of the Crown Prince. The King had recently been presented with a bill for the construction of the Crown Prince's new palaces in Benghazi and Tripoli and had thought the costs excessive. The King had not previously been aware of these costs, Bin Haliim thought, and possibly the Crown Prince himself had not realized how costly these projects were.

Regarding the recent elections for the Presidency of the Chamber of Deputies, Bin Haliim said it came as a great shock to the Libyan people that in the democratic process of voting for an important elective office votes could be bought so easily. This was disheartening and disillusioning, even though it was also known that Bin 'Uthmaan had bought votes of members of this same Parliament but now suddenly Bin 'Uthmaan had come within an ace of obtaining control by his old methods. It was well known he had spent money lavishly buying off Parliamentarians for prices up to 8,000 Libyan pounds. Bin Haliim knew Muftaah 'Uraiqiib well and was sure he spent no money on trying to get himself reelected and was equally sure that Fikini would not have permitted the Government to buy up votes.

In answer to a question Bin Haliim said that Prime Minister Fikini had the fortitude to stand up to the daily pressures to which he was exposed. However, although he hoped he was wrong, Bin Haliim was afraid that Fikini would sooner or later fall under the weight of the three factors which he had mentioned earlier: his own conceit, his theoretical approach, and the incompetency of his advisers.

FOR THE AMBASSADOR:

John Dorman

John Dorman
Counselor of Embassy

ACTION AF-5

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 23-8 Libya
FOR RM USE ONLY

A-70 NO. CONFIDENTIAL Air Pouch HANDLING INDICATOR

TO : DEPARTMENT OF STATE

INFO : TRIPOLI, BAIDA

GROUP 3
Downgraded at 3 - year intervals;
Declassified after 12 years.

FROM : AmConsul Benghazi DATE: January 29, 1964

SUBJECT : Benghazi Disturbances, January 1964

REF : Contels 95-100

SUMMARY

When police shot and killed two student demonstrators in Benghazi on January 14 and wounded several others, they ignited a long-smoldering spark of public hostility to the security forces and touched off a series of protest and sympathy demonstrations throughout Libya. The Benghazi incidents began on January 13 with a demonstration by University students which degenerated into a free-for-all with police, and continued on the following day with harshly repressive police action against secondary school students and with subsequent mob vandalism. Aided by prompt Libyan Government action in opening an investigation into these incidents, more responsible elements of the Benghazi citizenry regained control on January 15, and the funerals that day passed without further disturbances. Benghazi has been relatively calm during the ensuing ten days, though there remains a strong undercurrent of tension as the population awaits the Libyan Government's reply to their demands for action against police officers held responsible for the shootings.

January 13 - University Students vs. Police

The first demonstration began quietly at about 11 a.m. on January 13, when a number of Libyan University students left their classes to begin a march through downtown Benghazi in support of the Arab chiefs of state conference then opening in Cairo. As in previous demonstrations of this nature, the students carried banners calling again for an Arab Palestine and pictures of the King and Crown Prince. A few hundred feet from the University, the marchers paused at the new Arab Cultural Center (operated by the UAR) and added a large picture of NASSER to the items being

FORM DS-323 CONFIDENTIAL FOR DEPT. USE ONLY In Out

Drafted by: ALSteigman:af 1/28/64 Contents and Classification Approved by:

Clearances:

carried. About two blocks further on, the students were stopped by a group of police—even though they had had the usual light police escort up to that point—and were told that they must return to the University since they lacked permission for a public demonstration. When the students refused to stop their march, the police drove them back to the University and then into the University buildings, making free use of clubs and web belts to keep the students moving.

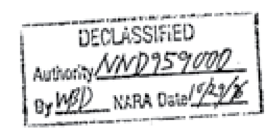
Thus, shortly after noon, the students found themselves barricaded in the University buildings with the police outside. The University doctor meanwhile treated students who had been injured by the police action and removed several by ambulance to the hospital. Onlookers report that the police used insulting language to the students both during their action to halt the demonstration and again after the students were blockaded in the University buildings, and students who attempted to leave the University were reviled in addition to being beaten back.

At this point, a number of students climbed onto the roof of the University building and drove the police back with a fusillade of rocks. The police, who were armed only with truncheons, responded with sporadic rock throwing but were clearly at a disadvantage in such a contest. In mid-afternoon, two truckloads of police attempted to storm the rear garden of the University but again lost out in an exchange of rocks with students in the garden and on the roof. The students at one point withdrew briefly from their battle stations on the roof, apparently to meet with University administrators who were attempting to negotiate a settlement. This initial effort failed, but shortly before 6:00 p.m., a renewed mediation effort finally bore fruit as both students and police quietly withdrew from the area and peace returned to downtown Benghazi.

The disturbances on January 13 left in their wake a number of dented cars and broken windows as a result of flying rocks in the downtown area. Total casualties were estimated at 15 to 20 students and about five police, with only one student known to have been seriously injured.

<u>January 14 - Secondary Students and the Mob</u>

The morning of January 14 opened with a heavy police guard present at the Boys' Secondary School about one-half mile from the University, where sympathy demonstrations were apparently expected. Whether pre-arranged or simply provoked by the police presence, a round of cheering



CONFIDENTIAL

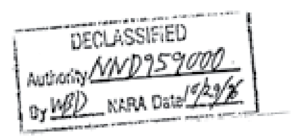
Page 3 of A-70
AmConsul Benghazi

and would-be demonstrating began in mid-morning in the school lunchroom. At this point, the police moved into the school in force, invading classrooms and driving both students and teachers from the building with the aid of clubs and rifle butts. Several shots were fired, but it is not believed that anyone was struck by gunfire during this operation. According to eyewitness reports, few students emerged from the building without receiving at least one blow from the police, and a number of students were struck repeatedly. In addition, the police smashed laboratory equipment in the school, destroyed notebooks and textbooks, and injured at least three members of the teaching staff. In this action, the regular Benghazi District police were joined by a unit of the ex-CYDEF Striking Force (armed with FN automatic rifles) led by Striking Force Commander Colonel al-Sanussi al-Fazzaani.

While most of the students left the area of the school as quickly as possible, several groups formed and attempted to offer resistance to the police in the form of rock fusillades. In the ensuing fighting, two students were killed by police gunfire and a number of others injured. A second group of students went to a downtown Libyan Army headquarters a few blocks away and asked for arms to defend themselves against the police, but were turned away by the officer in charge. Meanwhile, other students fleeing along Benghazi's Sharia Istiqlal, the main street which runs past the University, attracted adventurous bystanders as they advanced. They moved several hundred yards beyond the University to police headquarters where they began a new round of rock throwing directed at the police. After a few minutes of this (about 12:30 p.m.), the police fired into the air with their automatic rifles for about ten minutes and the crowd dispersed. (The Muhafiz of Benghazi District later stated publicly that he ordered Colonel Fazzaani to cease firing but that the Colonel had refused to accept his order. The Muhafiz 'Ubaidallah 'AAMIR, added that he had consequently tendered his resignation to the Minister of Interior.) A mob of about 100 persons then charged back down Sharia Istiqlal, throwing stones and chanting "Palestine." As they approached the so-called "Christmas Tree Square," about 300 yards past the University in the other direction, they were met by firing from another police detachment which forced them back into the square in front of the University.

By this time, most of the Secondary School students had apparently faded away down side alleys and the mob now comprised an uncoordinated group dominated by local rabble. About 200 in number, the mob occupied the square in front of the University for about an hour without interference from the police. During that time, they smashed windows and signs, built a bonfire and a barricade in the middle of Sharia Istiqlal,

CONFIDENTIAL



and burned five vehicles and a garage. (The vehicles destroyed by fire included a disabled mobile-unit truck belonging to USIS. A stone-throwing mob had prevented Agency personnel from moving the vehicle earlier in the day.) A Benghazi fire truck which attempted to extinguish the flames of the burning vehicles was driven off by a barrage of rocks before the firemen aboard could even connect its hoses.

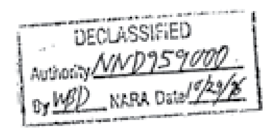
Finally, at about 4:00 p.m., a platoon of police from the ex-CYDEF Striking Force marched down Sharia Istiqlal with loaded rifles and fixed bayonets, the commanding officer, (Colonel Fazzaani) shouting warnings and imprecations ahead of them through a portable megaphone. As the police approached, the mob dispersed down Sharia Istiqlal and into back alleys. Just past the University, the platoon paused, fired full magazines into the air from their automatic rifles in a show of force, reloaded, and marched on. Other police promptly occupied the downtown area which had been the scene of the mob's rampage and cordoned it off until after dark. A few armed police remained on duty in downtown Benghazi through the night, and sporadic shots were heard. However, there does not appear to have been any resurgence of mob action for the remainder of the day or evening.

In addition to property damage, January 14 left two secondary students dead of gunshot wounds and 24 persons injured (four critically) by the firing. Total casualties from all causes--mostly beatings administered by the police--were estimated as high as 250 from the two days of disturbances.

<u>January 15--Funerals and Committees</u>

January 15, the day of the funerals for the two youths killed by police gunfire, marked the turning point from violence to legal channels in the story of the Benghazi disturbances. The day opened with the normal life of the city at a virtual standstill--schools were closed by government order, and laborers, merchants, and government workers had reached tacit agreement on a three-day combined protest strike and mourning period. With the funerals scheduled for 11 a.m., there was a strong feeling of tension throughout the city as crowds began gathering during the morning near the homes of the victims.

Before the appointed starting hour, however, a delegation of five Libyan government ministers arrived in Benghazi aboard a U. S. Air Force C-54. (The five were Minister of Interior Wanis QADDAAFI, Minister of Industry Muhammad KRAIKSHI, Minister of Education Ahmad Fuad SHANIIB, Minister of Planning and Development Hamid al-'ABAIDI, and Minister of Petroleum Affairs Ali ANAIZI.) Ministers Anaizi and Kraikshi went



CONFIDENTIAL

Page 5 of A-70
AmConsul Benghazi

immediately to the area where the funeral procession was gathering, and succeeded in dissuading those present from a planned march through downtown Benghazi to the University. Instead, the procession marched only to the Secondary school, where several speeches were made before the group proceeded to the cemetery for the funeral itself. The procession, which numbered an estimated 2,000, was orderly despite a high pitch of emotions, and the funeral passed without incident. Minister of Industry Kraikshi and the Muhafiz of Benghazi District attended the funeral as representatives of the Libyan government.

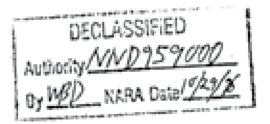
The trend toward order and legal process was confirmed several hours later at a mass meeting in Benghazi's Municipality Square. The Government's ministerial delegation had already begun functioning as an investigating committee, so that the crowd assembled in the square could focus on definite action already under way to meet their demands. In consequence, the meeting was relatively orderly, and was devoted primarily to two speeches by local personalities stressing the importance of calm and order. A demonstration which followed was also comparatively quiet and passed without provoking any further serious incidents.

In addition to the speeches, the public meeting produced a citizens' committee charged with formulating the public demands and selecting a delegation to present these demands both to the King and to the Prime Minister. The committee included several members of the Benghazi Municipal Council, the Parliamentary representatives for the District, and a number of local businessmen and civic leaders.

January 16-27--Watchful Waiting

By January 16, the citizens' committee, the ministerial committee, and a judicial inquiry panel were all at work, and the mood since that date has been one of watchful waiting pending completion of an official Libyan Government report on the Benghazi disturbances. The citizens' committee, in effect, became the city's dominant force, maintaining order through social pressure while all but minimal traffic police were withdrawn from the downtown area. The general calm was ruffled only on January 16, when a bomb exploded outside police headquarters in the evening without causing damage or casualties, and on January 25, when the funeral of a third student to die of gunshot wounds attracted several thousand orderly mourners. The principal speaker at the funeral was Parliamentary Deputy Bashiir MUGHAIRBI, who delivered an address critical of the Government's attempt to rule as it did 12 years ago--by imposing its will on the people--though the times and the popular temper have changed.

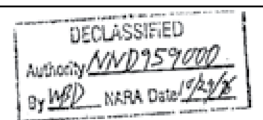
CONFIDENTIAL



During the week following formation of the citizens' committee, a four-man delegation of Benghazi notables flew to Tripoli to present their grievances and demands to the King and Prime Minister. The petition prepared for presentation to the King contained demands for the ouster of leading police officers, including Security Force Commander General Bu Qwaitiin, and for the dissolution or transfer to the Army of the ex-CYDEF Striking Force. It also asked compensation for the families of those killed by police action. After seeing the King, from whom they reportedly received a polite hearing but no promises, the delegation saw Prime Minister Fikini briefly on his return from the Cairo Conference and then saw the new Prime Minister, Mahmoud MUNTASSER, following his assumption of office. Again, the members of the delegation reportedly were given general assurances but no firm commitments. Nonetheless, they returned to Benghazi on January 24 with renewed counsels of calm and patience which presumably contributed to the maintenance of order through the funeral held the next day.

Meanwhile, on January 19, the Libyan Government announced the suspension of five police officers pending determination of their responsibility for the shootings of the previous week. Those suspended included Benghazi District Commandant Colonel 'Abd al-Wanis al-'ABBAAR, Striking Force Commander Colonel Fazzaani, Captain Suleiman BUSHAALAH of the Traffic Section (who headed the first charge against the University students), and the two senior officers of Berka police station. The popular reaction to the suspensions was strongly favorable, interpreting the Government action as an initial recognition of the "guilt" of the officers involved, all of whom were leading targets of public hostility. A further influence for continued calm came from the King's action in delegating the head of the Royal Diwan in Benghazi to offer the royal condolences to the families of the slain students. The order for this action reportedly was issued by King Idris shortly after he obtained an initial account of the Benghazi disturbances on January 16 from Petroleum Minister Ali Anaizi.

News of the change of government on January 22 and of the demonstrations in Tripoli throughout the week had little overt effect in Benghazi. The former was greeted with general reserve, since Fikini's ouster was popularly interpreted as a confirmation of General Bu Qwaitiin's position as Security Force Commandant. This was evident at the funeral held January 25, where the assembled mourners shouted their support for Fikini and disapproval of the new Muntasser government. The Tripoli unrest, as well as demonstrations elsewhere in Libya, came to Benghazi in the form of rumors, since there was no local press coverage and news was provided by word-of-mouth and from such sources as the Cairo press. With the citizens' committee continuing to urge calm, however, these disturbances found no re-echo in Benghazi.



CONFIDENTIAL

Page 7 of A-70
AmConsul Benghazi

COMMENT

The Benghazi disturbances began on January 13 as a confrontation between University students and police, but over the ensuing 24 hours police ineptness and brutality broadened the scope of the clash until the security forces in effect found themselves ranged against the bitter hostility of the entire population. Police performance on the first day, when the University occupied the center of the stage, was characterized by confusion and disorganization; training, leadership, and appropriate equipment all appeared to be lacking. On the following morning, the same shortcomings were still apparent, but uncertainty was replaced by harsh repressive action and equipment, though still inappropriate to riot control, was bolstered by the addition of automatic rifles in place of the loose rocks used the first day.

Unfortunately, the police methods used against the secondary students on January 14 touched off the hostility to CYDEF which has long smoldered among the population of Benghazi--and subsequently sparked demonstrations of protest and sympathy throughout Libya, which in their turn provided the occasion for a forced change of government. On Tuesday (the 14th), the University students moved to the sidelines. Center stage was occupied instead first by the secondary students and then, after these students had been manhandled (and several shot) by the police, by a local rabble tacitly supported in their opposition to the police--though not in their vandalism--by the bulk of the local population.

Wednesday, January 15, brought a further shift in the local situation, with more responsible citizens coming to the fore and channeling popular emotions into the form of legal investigation and public deputations. As had been hoped, the example of mob violence given on the preceding day created a general sentiment against providing an occasion for any similar vandalism and contributed to the success of citizens' committee efforts to restore order. These efforts were also aided by the promptness of the Libyan Government actions in setting up an official investigation, conducted initially by the ministerial team and then by the Director of the Parquet, and in withdrawing all police but minimum traffic units from downtown Benghazi.

Two weeks later, Benghazi remains outwardly calm though still seething with rumors of possible new unrest. Libyan Government failure to meet popular demands--as embodied in the petition presented to the King--might yet touch off renewed clashes between the general population and the police. However, it remains to be seen whether the essentially conservative citizens' committees will wish to encourage further demonstrations, knowing full well that the scope of such demonstrations might go beyond the limits of their control.

Andrew L. Steigman
American Consul

CONFIDENTIAL

MEMORANDUM OF CONVERSATION

PARTICIPANTS: Bashiir MUGHAIRBI, Member of Parliament (Benghazi/Sabri)
Andrew L. Steigman, American Consul, Benghazi
Youssef B. Najjar, Interpreter, American Consulate

Date: February 10, 1964

Place: Bashiir Mughairbi's home, Benghazi/Sabri

Subject: Political Situation in Libya as seen by Libya's "Arab Nationalists"

The reporting officer called on Bashiir Mughairbi at the latter's home in order to develop a relationship nurtured by previous American officers in Benghazi and to obtain the viewpoint of the "Arab nationalists" on the current Libyan political situation. Mughairbi occupies a home built by his grandfather (and modernized by his father) in the Benghazi suburb of Sabri, the district he represents in Parliament. The living room is dominated by an 8-foot high oil painting (of dubious artistic merit) depicting Egypt's President NASSER as the genie breaking forth from his jug and from his chains and rising triumphant above a palm-fringed beach where ordinary mortals fall to the ground in wonder and fear. The work of an Egyptian school teacher, the painting shows Nasser holding a rifle (with bayonet) and an olive branch, while a dove of peace flutters serenely near his head. A conventional color photograph of Nasser hangs on another wall.

The principal subjects covered in the conversation were as follows:

1. Current Political Temper - In the wake of last month's disturbances, Sayyid Bashiir said, the whole political mood of the country is now strongly favorable to the Arab Nationalist position which he and his friends represent. In fact, he continued, there "would be a revolution before sundown" if it were not for the presence in Libya of British and American forces. The progressive sentiments which he espouses are now fully shared both by the townspeople and by the remnants of the tribes living in the countryside, all of whom recognize that the time is ripe for abandonment of the archaic political system under which Libya operates.

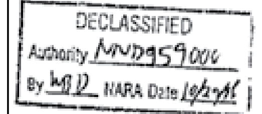
According to Sayyid Bashiir, the popular feeling against both the system of government and the present incumbents extends upward to the King, who is felt by 99 percent of the Libyan people to be the root of corruption and of despotic rule. Others in the Government are believed simply to

follow his lead. A radical change is necessary, Sayyid Bashiir said, because stability can only be achieved in Libya by a progressive government in tune with the wishes of the people.

2. Muntasser and Fikini - Along these lines, Sayyid Bashiir commented that Fikini had not been viewed by the Arab Nationalists of Benghazi as the ideal solution to all Libya's problems but he nonetheless represented a first ray of hope after ten years of backward administration. Fikini's dismissal and replacement by Muntasser was thus a step into the past, particularly since Muntasser is widely viewed as a British puppet. The Muntasser Government is expected to have an unfortunately provincial outlook, since several Ministers are former Cyrenaican Nazirs whose horizons have never been thought to extend west of Marble Arch. In effect, Sayyid Bashiir continued, it appeared as though Husain Maaziq, Minister of Foreign Affairs, will act as the Minister of Interior for Cyrenaica, while the general trend will be to resume a provincial approach in a country which desperately needs unification.

3. British Role - Sayyid Bashiir spent some time expounding his views--which he says are widely held throughout Libya--of the British role in his country. According to him, the policy of driving wedges between townspeople and the tribes by which Libya was ruled for the first ten years after independence was originated by the British during their post-war administration. They taught the technique of divide and rule to such proteges as Maaziq and General Bu Quaittin, and in practice still rule Libya from behind the scenes through these proteges. Mughairbi's theory is that the British feared that Fikini would destroy the tribes as separate political entities through his policy of unification and social development, and so inspired the recent police action in an attempt once again to separate town from country. When it was suggested to him that his theory would not necessarily need to postulate any active British role at all in the post-independence years, since their "proteges" would presumably have a personal interest in keeping themselves in power, he admitted that this was so but nonetheless continued to insist on his conspiracy theory of recent Libyan history.

4. Cyrenaican Tribes - There were some inconsistencies in Mughairbi's references to the current position of the Cyrenaican tribes. When questioned directly on the subject, he insisted that the tribes were only a ghost of their former selves and had ceased to be of importance as separate political factors. In other contexts, however, he continually named individuals as representatives of given tribes or referred to tribal activities in connection with the recent disturbances. He would appear to believe that the tribes are rapidly losing their political importance, and to be espousing a theory of their total dissolution merely for political purposes.



We agreed that the main factor tending to the breakup of tribes was the combined impact of urbanization and of social and economic development. Benghazi, which has supposedly almost doubled its population in the last decade, is the supreme example of this combined force, since the additional 50 – 70 thousand new town dwellers presumably are former tribesmen. The result is to break down distinctions between town and country and to introduce greater personal mobility. In fact, two members of the Citizens' Committee which operated during the recent Benghazi disturbances acted as representatives of post-war town dwellers fro the Awagiir tribe who are recent arrivals in the city, another of Sayyi. Bashiir's side references to continuing tribal influences despite his form l denial of this factor.

5. Citizens' Committee – Sayyid Bashiir confirmed what others had said about the Benghazi Citizens' Committee forming as an ad hoc group of like-minded citizens hoping to restore order in the city. He himself had been in Cairo at the time of the disturbances, but returned immediately to play a role with the Committee. Most committee members, he said, were serious and hard working, especially such devoted nationalists as Ali Zawaawa (whom he said served as Committee Chairman), Mustafa Bin 'Aamir, and Mahmuud Makhluuf who, incidentally, claim to be the other three leaders, with Sayyid Bashiir, of what remains of the 'Umar Mukhtar Club. However, Sayyid Bashiir continued, some "opportunists" did try to use the disturbances as a means of advancing their own interests, notably by trying to drive a new wedge between town and country in line with the policy of previous Libyan Governments. He concluded his discussion of the Committee by noting that this body really should now go out of existence, since it was time for the forces of law and order to resume their proper role.

6. 'Umar Mukhtar Club – Mughairbi commented briefly on the history of the 'Umar Mukhtar Club in leading up to a statement that it continues to exist today in spirit even though it cannot legally operate as an organization. He and his three friends named above still consider themselves spokesmen of the 'Umar Mukhtar spirit, which they define broadly as Arab Nationalism, economic and social development, and Libyan unity.

The pictures of Nasser described above would seem to indicate the trend of the group's thinking, at least in terms of Nasser's domestic program and championing of Arab causes, though the Egyptian President's name did not specifically enter the conversation.

7. The United States – Sayyid Bashiir briefly noted his cordial relations with former Ambassador Jones and with several past members of the Embassy staff, and added that he hoped similar relations based on a

CONFIDENTIAL

Page 4 of Enc 1 of A-75
Benghazi

frank exchange of views could be maintained in the future. Although the United States and Libya naturally disagreed on many points, he felt that we could remain friends because the United States (1) favors the unity of Libya, (2) favors a "clean progressive government" for Libya, and (3) is not involved in old style imperialist designs as are the British. Libyan-American differences of views were reserved for a later meeting, with the agreement that it was always worthwhile discussing such differences in order that conflicting viewpoints might better be understood.

CONFIDENTIAL

MEMORANDUM OF CONVERSATION

PARTICIPANTS: Bashiir Mughairbi, Member of Parliament (Benghazi/Sabri)
Mahmuud MAKHLUUF, Lawyer
Mustafa BIN 'AAMIR, Owner, National Press
Andrew L. Steigman, American Consul, Benghazi
Youssef B. Najjar, Interpreter, American Consulate

Date: February 13, 1964

Place: Bashiir Mughairbi's home, Benghazi/Sabri

Subject: Views of Former Leaders of 'Umar Mukhtar Club

On the evening of February 13, the reporting officer met with three of the four self-styled leaders of the 'Umar Mukhtar Club--or, at any rate, of its surviving spirit, since the organization is formally dissolved--at the invitation of Bashi[illegible] MUGHAIRBI. The invitation stemmed from the conversation recorded in E[illegible]closure 1, but the discussion at this later meeting consisted essentially o[illegible] an extended statement by the 'Umar Mukhtar group rather than a give-and-[illegible]ke such as characterized the previous session. 'Ali ZAWAAWA, considere[illegible] to be the fourth member of this group, was not present at the meeting, while Mustafa Bin 'Aamir, though present, did not contribute to the substantive discussion but instead acted as an interested spectator.

Mahmuud Makhluuf opened the evening by remarking that Libya had just entered on an unseasonably cold spell of winter, with the warmth of progress--Fikini--having given way to a chill from the past--Muntasser. He continued that things would have been different had there not been foreign troops present in Libya as a deterrent to opposition. The reporting officer's reply that the Americans, at least, regarded Wheelus as a training installation and not as a staging base for intervention was courteously received, setting the tone which prevailed as Makhluuf went on to stress points of agreement rather than disagreement.

The United States and Libya, he said, share important common values. Most significant, both are nations of "believers" as opposed to the "non-believers" who threaten them. Libyans, deeply devoted to Islam, should ordinarily be li[illegible]tle attracted to doctrines advanced by "non-believers." He and his frien[illegible]s were concerned, however, lest conditions now prevailing in Libya provide an opportunity for "non-believers"--i.e., communists or other subversives--to gain any advantages. Despite disagreements with the United States, he said, he hoped that they could count on the United States to support the f[illegible]rces of progress in Libya as elsewhere.

CONFIDENTIAL

Page 2 of Enc 2 of A-75
Benghazi

At this point, Bashiir Mughairbi interrupted to reiterate the point made in his previous conversation with the reporting officer that Libyan stability can be achieved only under progressive government in tune with the wishes of the people. In the past, he said, the American influence in Libya had not always been exerted in favor of progress. American aid, for example, had done little to advance Libyan economic development, and after ten years it was in fact difficult to see what had really been accomplished by American assistance. The reporting officer pointed out the many projects basic to development—in education, health, agriculture, and other sectors--which had been carried out with the help of American funds and technicians, and Mughairbi then hastily minimized disagreement by stating that these were in any event things of the past and we should now be concerned with the present and future.

Makhluuf then interjected the main point of the discussion: did the United States agree that Libya's main requirement, as his friend Bashiir had said, is progressive government? The reporting officer replied that Libya was in fact being changed rapidly by political, economic, and sociological forces outside the control of any government and that it thus seemed unlikely that any government could long survive by setting itself against these forces. In consequence, Libya certainly appeared to need a government which recognized the forces at work and attempted to direct rather than to oppose them. In this sense of "progressive government," we would certainly agree on its desirability.

Accepting this academic agreement as sufficient, Makhluuf continued by saying that the United States must use its influence with the King in favor of such government if Libya is to enjoy progress and stability. Both Makhluuf and Mughairbi stressed that they did not wish the United States to intervene in Libya's internal affairs, but they felt that sound advice offered on a basis of friendship could not be construed as interference. Nor did they desire any personal gain; they had been offered ministerial positions before, they said, but had always refused, and they would do the same in the future. The welfare of the Libyan people, they continued, is their sole concern, and it is this which the United States could advance by advising the King in favor of "progressive government."

Does the King in fact receive no advice in this vein? the reporting officer asked. The only people to whom the King really listens, Makhluuf and Mughairbi replied, are Hussain MAAZIQ and Mahmuud BU QWAITIIN, both of whom represent British policy. What about Busairi SHALHI? Shalhi, Mughairbi said, has resigned; besides, his advice was not really good for the Libyan people. The King has proven himself relatively impervious to sound advice, especially once he has made up his mind. Baida is a good

CONFIDENTIAL

example, noted Makhluuf, and another issue on which the Americans should advise the King since he now hears only the British viewpoint in favor of moving the capital to Baida. The reporting officer commented that British diplomats in Tripoli and Benghazi seemed not to hold this view, but Mughairbi answered that the British would gladly send their people to Hell if their policy required it!

Were his hosts not perhaps dismissing the Muntasser Government too quickly? the reporting officer asked. Its first steps certainly seemed to fit the definition of "progressive government" which they had set up. Muntasser had reaffirmed Libyan adherence to the Cairo Conference decisions; he had pledged to continue the Five-Year Plan; and he had promised a speedy and impartial investigation into the Benghazi disturbances. Three shots of anesthetic for the Libyan people, Makhluuf snorted, which cost the government nothing. The Cairo decisions and Five-Year Plan were things to which any Libyan government was committed. As for the Benghazi investigation, just look at what had already happened. Major Ahmed HUSAYN, after having once escaped from custody with the help of his fellow-tribesmen, was subsequently released on LL 500 bail--supplied by Bu Quaitiin--despite a specific prohibition in the Criminal Procedure Code against granting bail to anyone likely thereby to flee from justice. Was not the Minister of Justice known for his progressive views? the reporting officer queried. Yes, Mughairbi admitted, he was thought to be a good man, and they understood he had opposed the granting of bail to Husayn but had been overruled.

In conclusion, Makhluuf commented that a situation now exists in Libya where all elements of the country are moving forward except one small enclave--the Libyan Government--which remains a century in the past.

The reporting officer promised to bring the views of his hosts to the attention of the Ambassador, whom they have not yet met though they had several times discussed these views with former Ambassador Jones. The reporting officer also renewed the invitation previously extended to Mughairbi to call on the Ambassador when in Tripoli, an invitation which Mughairbi again indicated he hoped to take up in the near future.

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 2 LIBYA

FOR RM USE ONLY

A-75 CONFIDENTIAL AIR POUCH

HANDLING INDICATOR

TO : DEPARTMENT OF STATE

INFO : TRIPOLI, BAIDA

Group 3
Downgraded at 12-year intervals
not automatically declassified.

FROM : American Consulate BENGHAZI DATE: February 19, 1964

SUBJECT : Views of Libyan "Arab Nationalist" leaders

REF : Benghazi A-46, September 11, 1963; A-252, March 25, 1963; D-197, June 11, 1962

Bashiir MUGHAIRBI and Mahmuud MAKHLUUF--two of the present self-styled leaders of the 'Umar Mukhtar Club (See A-46) and of the "Arab nationalist" opposition to successive Libyan governments--recently reiterated to the reporting officer their hope (previously expressed in A-252) that the United States will use its influence in Libya on the side of progressive government. In their view, set forth in detail in Enclosures 1 and 2, Libya cannot hope to enjoy any real stability unless it has a government attuned to the wishes of the people for reform and development, and the country will not have this type of government unless the King is advised appropriately by the American Ambassador. Otherwise, the King will receive advice only from the British and from their proteges (notably Hussain MAAZIQ and Mahmuud BU QWAITIIN) favoring the forces of reaction, provincialism, and tribalism, and the inevitable result will be to create conditions in which "subversives" can flourish and undermine Libyan stability.

At both of the meetings at which these views were presented, Mughairbi and (at the second session) Makhluuf carefully sought to project an image of themselves as reasonable men seeking disinterestedly to enlist American help for the benefit of the Libyan people. Both took pains to stress areas of agreement between their position and that of the United States and to minimize such traditional sources of friction as Wheelus and Israel. So long as we share common values, they emphasized, we can discuss our differences from a foundation of firm friendship. As reported in A-252, this approach was also used last spring, and at that time represented a sharp turn-about from the strong criticism of American policies which had characterized earlier meetings (D-197).

FORM DS-323 CONFIDENTIAL FOR DEPT. USE ONLY

Drafted by: ALSeligman:af

Clearances:

Contents and Classification Approved by:

Of particular interest in the two conversations was the quick dismissal by the 'Umar Muhktar group of the MUNTASSER Government as a return to reactionary ways after the somewhat more hopeful FIKINI era. Though Mughairbi stated flatly that Fikini was far from being their ideal, he and his colleagues nonetheless considered him the first Prime Minister at all representative of progressive ideas. Muntasser, in contrast, is considered by them nothing more than a British puppet whose espousal of such causes as economic development or Arab solidarity is automatically regarded as mere propaganda. Thus, Mughairbi and his friends will apparently be resuming their long-standing posture of opposition after a brief period during which they had the unaccustomed experience of finding themselves in sympathy with many positions taken by an incumbent Prime Minister.

Andrew L. Steigman
American Consul

Enclosures 2

1. Memorandum of Conversation, dated February 10, 1964.

2. Memorandum of Conversation, dated February 13, 1964.

W I T H D R A W A L   N O T I C E

RG: 059

ENTRY: 1963

TAB #: 5A

1 / 9 / C

COPIES/PPS/CLASS

BOX: 3973

ACCESS RESTRICTED

The item identified below has been withdrawn from this file:

Folder Title: POL 2 GEN REPORTS/STATS LIBYA

Document Date: 05/06/63

AGRAM A-320 FR AMEMB BENGHAZI TO STAT DEPT

In the review of this file this item was removed because access to it is restricted. Restrictions on records in the National Archives are stated in general and specific record group restriction statements which are available for examination. The item identified above has been withdrawn because it contains:

X Security-Classified Information

NND: 939538

WITHDRAWN: 12/27/93 by: HAMILTON

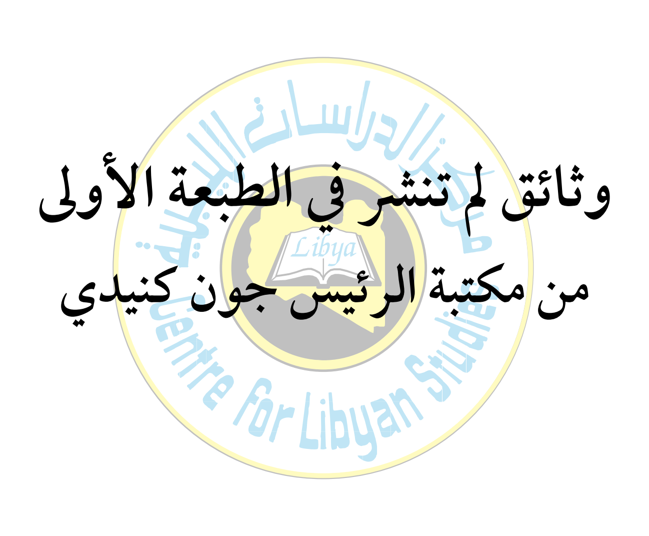
FOIA RETRIEVAL #: 939538 03973 0005A

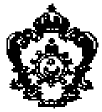
* * * * * * WITHDRAWAL NOTICE * * * * * *

نموذج لوثيقة أمريكية سرية لم يفرج عنها

وثائق لم تنشر في الطبعة الأولى

من مكتبة الرئيس جون كنيدي





~~UNITED~~ KINGDOM OF LIBYA

Ministry of Foreign Affairs

El Beida, 1st May 1963

Mr. John Fitzgerald KENNEDY
President of the United
States of America WASHINGTON D.C.

Dear Mr. President,

I have the honour to inform You that I had to leave Washington without performing the traditional visit in order to take leave from You. As You are well aware, my Gracious Sovereign, His Majesty King IDRIS I, had honoured me with the task of forming the new Libyan Government.

Permit me, Mr. President, to express You my great satisfaction and deep appreciation for the valuable assistance, which You had graciously extended to me. I am also deeply grateful to the assistance and cooperation which I received from the Members of Your friendly Government. Thanks to such an assistance and cooperation, I think I was able to fulfil, in the best possible way, the duty entrusted upon me of fostering understanding and cooperation between my country and Yours and of strengthening the ties of friendship which happily exist between our two Countries and Peoples.

In thanking You again, Mr. President, for all the assistance and cooperation received while serving my country as Envoy in the United States of America for the past four years, I sincerely regret to leave Your friendly and Great Country. During these years, I could better appreciate the friendly sentiments of the American People towards my country and people. I have the greatest admiration for the American People, for whom I sincerely wish a constant progress and perpetual prosperity, in a world where peace and security will forever predominate.

It is with the utmost pleasure that I avail myself of this opportunity to renew to You, Mr. President, the assurance of my highest consideration and esteem.

(Mohieddin Fekini)
Prime Minister and Minister
of Foreign Affairs

رسالة من محي الدين فكيني لجون كنيدي يخبره فيها عن سبب مغادرته لواشنطن بدون القيام بزيارة الوداع الرسمية له، بسبب تكليف الملك إدريس له بتشكيل الحكومة. (يلاحظ حذف كلمة «المتحدة» من الاسم الرسمي السابق «المملكة الليبية المتحدة» بعد تعديل الدستور عام ١٩٦٣ وإلغاء النظام الاتحادي)

5343
2 & d

~~CONFIDENTIAL~~

TALKING PAPER

President Kennedy - Prime Minister Fekini

I. Fekini's Policies

Libyan Prime Minister Muhieddine al Fekini, former Ambassador to the U.S., took office in March 1963. His administration has been known for its honesty, its more practical approach to economic development, and its vigorous modernizing of Libya's constitution. One amendment also gave women the vote.

overdrawn RWK

In foreign policy Fekini has tended toward Arab nationalist positions. For example, he has emphasized the Palestine issue, has been less friendly toward Wheelus Air Base and has concluded Libya's first trade agreement (a small one) with the U.S.S.R.

II. His Personality

Fekini is youthful (38), speaks good English and knows the U.S. from his four years as Ambassador here. His manner is modest and rather formal. He is a jurist by training (the Sorbonne in Paris). In September 1961 President Kennedy received him as Ambassador and discussed international issues and the U.N. The experience deeply and favorably impressed Fekini. The President last saw Fekini during Libyan Crown Prince Hassan's official visit to Washington in October 1962. The President might congratulate Fekini on his promotion since he last saw him.

III. What he wants on this occasion

Prime Minister Fekini sought an appointment with the President to enhance his prestige at home and possibly to raise some questions about Libyan-U.S. relations which are of great importance to Libya, specifically the presence of Wheelus Air Base and the future of U.S. aid to Libya.

~~CONFIDENTIAL~~

نبذة شخصية عن محي الدين فكيني قدمت لجون كنيدي قبيل زيارة فكيني لأمريكا ببضعة أيام

IV. What we want to achieve on this occasion

We would like to have this conversation exert a steadying effect on Fekini's handling of Libya's policies on world issues, which are generally in harmony with ours.

We would also like Fekini to be impressed by the fact that our interests in Libya (the Air Base and U.S. oil company operations) are known and recognized at the top level in the U.S. Government. In view of limited U.S. aid resources there is full agreement in Washington that the former U.S. willingness to give Libya substantial financial aid when it was poor is no longer justified on economic grounds now that Libya has an assured, rosy financial future thanks to growing oil revenues.

V. What points Fekini may raise

Fekini may say that when our agreement to pay Libya $10 million a year through 1964 drops to $1 million in 1965 his government, under local political pressure, must continue to receive $10 million or more a year from us or be accused of submitting to "Western domination". Fekini may also insist that the most serious point of difference between Libya and the U.S. is U.S. support of Israel. He may complain that while Libya gives continued proof of friendship for the U.S., even while this is becoming more difficult to defend in contemporary Africa, the U.S. government is giving Libya a steadily smaller and smaller quantity of aid.

VI. What the President might say

The President should reassure Fekini that the U.S. government is aware of and continues to be committed to its earlier assurances of interest in the independence and stable progress of Libya. The President said as much to the Crown Prince of Libya last October. We believe our mutual interest is served by Libya's being fully aware that we consider our presence there as one of the factors strengthening Libya's security and integrity.

We welcome the bright financial future which Libya is facing, and while we understand Libya has some real requirements, for example, for training and equipping its army and air force, we see that Libya's urgent needs are economic planning not financial aid.

If Fekini presses the Palestine question, the President should tell him frankly our hopes and objectives in this area.

CONFIDENTIAL

-3-

The President should send through Prime Minister Fekini his personal greetings to King Idris I and to Crown Prince Hassan.

CONFIDENTIAL

ENCLOSURE NO. 1 to A- 309 FROM TRIPOLI



دائرة التشريفات الملكية

طرابلس فى ١٦ شوال ١٣٨٢
الموافق ١١ مارس ١٩٦٣

برقيــــة

صاحب الفخامة جون ف . كيندى
رئيس الولايات المتحدة الامريكية

تأثرنا كثيرا لتعزيتكم ومواساتكم الرقيقة فى كارثة الزلزال التى حلت بولاية برقة ، واننا اذ نقدر لفخامتكم ما أعربتم عنه من مشاعر طيبة ازاء هذه الكارثة ، لنبعث باسمنا وباسم شعبنا بخالص شكرنا راجين من الله أن يجنبكم والشعب الامريكى الصديق جميع المكاره .

ادريــــس

رسالة بعث بها الملك إدريس لجون كنيدي، يعرب فيها عن شكره لتعازيه في ضحايا زلزال المرج

1704

LIBYA

25

ADDRESS OFFICIAL COMMUNICATIONS TO
THE SECRETARY OF STATE
WASHINGTON 25, D. C.

DEPARTMENT OF STATE
WASHINGTON

File

S/S 4162

March 22, 1963

MEMORANDUM FOR MR. McGEORGE BUNDY
THE WHITE HOUSE

Subject: Message for President Kennedy from King Idris of Libya.

The following message for President Kennedy has been received from King Idris I of Libya:

"His Excellency John F. Kennedy,

"President of the United States of America.

"We were deeply touched by your kind condolences and sympathies for the Barce earthquake disaster in the Province of Cyrenaica. As we appreciate the expressions of Your Excellency's kind feeling, we convey to you in our name and in the name of our people most sincere gratitude and pray to God that you and the friendly American people would be spared from all misfortunes.

Idris."

This message is in response to one sent earlier by President Kennedy and does not need a reply.

for William B. Connett
William H. Brubeck
Executive Secretary

وثيقة من الخارجية الأمريكية للرئيس جون كندي فيها ترجمة لنص الرسالة السابقة

Mr O'Donnell

286

~~SECRET~~ September 28, 1963

MEMORANDUM FOR

THE PRESIDENT

Monday morning session with new Libyan PM Fekini is so you can gently talk him out of asking for a whole new aid program.

This country of only 1,250,000 has lived on US largesse for years ($206 million through FY 1963). Now it's swimming in oil-- $64 million royalties this year, over $100 million next year, and up to $300 million annually later. So it is another Kuwait, which doesn't need any more US aid.

But Fekini is using Wheelus base as a lever to pry more aid out of us. Under our 1960 agreement the "rent" for Wheelus will drop from $10 million annually 1960-64 to $1 million per annum 1965-71. He alleges growing local anti-base pressures, and says the best way to offset this is a big contribution to Libyan development.

Our best counter is to tell him frankly that Wheelus (and the UK bases in Cyrenaica) are oil-rich Libya's best guarantee against takeover by Nasser next door. Our presence is Libya's real security. We don't see why we should have to pay for the privilege of giving protection (and he should get this across to his critics). Besides, it is mostly US investment which provides Libya's oil wealth. So you could explain why Congress won't favor yet more aid to a country which is doing so well (we don't give aid to Saudi Arabia or Kuwait either--yet protect both).

We want to make clear that what Libya needs is not money but technical help in learning to use wisely all the money it's already getting (and squandering). We're prepared to continue providing such help, and also some more MAP.

Fekini may also make some anti-Israeli noises; if so, you might set him straight that we don't intend to let Arabs attack Israel or vice versa.

You impressed Fekini greatly last time he saw you (he was ambassador here) by airing some general policy views. He'll be quite responsive if you do so again.

~~SECRET~~ R. W. Komer

مذكرة من كومر لجون كنيدي قبيل لقائه مع محي الدين فكيني، يشير فيها للموضوعات التي سيثيرها فكيني معه، وكيفية الرد عليه، ويخبره بأن فكيني سيحاول أن يطلب المزيد من المساعدات المالية مقابل قاعدة الملاحة، ولكن ليبيا أصبحت تسبح في النفط، ويجب مصارحته بكل صدق بأن بلده لم يعد يحتاج لمساعدات مالية، وإنما لمساعدات فنية في كيفية إنفاق الأموال التي تتلقاها بحكمة، وعدم تبذيرها

فهرس الأعلام*

أ

* رُتبت الأسماء تبعاً لاسم العائلة أو اللقب مع إهمال (الـ التعريف) و (ابن). أما اسم العائلة الليبي الذي يبدأ بـ (بن) فأُدخل تحت حرف الباء، واستُثني من الهوامش الأسماء الواردة في الملاحق، وأسماء مؤلفي المراجع، إلا إذا كان لها صلة بتعقيب جاء من المؤلف أو غيره. كما عمدنا إلى إضافة اللقب أو المنصب أو أي اسم آخر عرف به صاحب الاسم إذا كان يستعاض بهذا اللقب أو المنصب أحياناً عن ذكر اسم صاحبه.

ت

ث

ج

ح

خ

د

ذ

ر

ز

ش

ص

ض

ع

غ

ف

ل

م

ن

هـ

و

ي



فهرس عام

المجلد الرابع

حكومة الدكتور محي الدين محمد فكيني

(١٩ مارس ١٩٦٣ - ٢٢ يناير ١٩٦٤)

الفصل الثاني:

جوانب من قصّة النفط الليبي (حتى بداية الستينيات)

الفصل الثالث:

البداية الواعدة

الفصل الرابع:

إلغاء النظام الاتحادي

الفصل الخامس:

مشروع "البيضاء" كعاصمة

الفصل السادس:

تَواصُل الصراع الداخلي

الفصل الثامن:

العلاقات مع الولايات المتحدة

الفصل التاسع:

العلاقات مع بريطانيا

الفصل العاشر:

التنسيق البريطاني الأمريكي

الفصل الحادي عشر

أحداث الطلبة الدامية

الفصل الثاني عشر

النهاية الأسيفة

الفصل الثالث عشر

ملاحظات ختامية

الملاحق والمراجع

LIBYA BAYN AL-MADI WA'L-HADIR

SAFAHAT MIN AL-TA’RIKH AL-SIYASI

Part 2

Dawlat al-istiqlal
al-Huqba al-naftiyya 1963-1969

Hukumat Mohieddin Fikini
19/3/1963 - 22/1/1964

Volume 4

Mohamed Yousef Al-Magariaf



Centre for Libyan Studies


مركز الدراسات الليبية
Centre for Libyan Studies
Libya

LIBYA
PAST AND PRESENT

Chapters in Libya's Political History

Part 2

Libya since Independence
The Oil Era 1963-1969

Volume IV

The Government of Mohieddin Fikini
19 March 1963 - 22 January 1964

First published in Egypt in 2006 by
Wahba Book Shop
Second edition (with corrections and amendments)
Published in Great Britain in 2017 by the
Centre for Libyan Studies

Suite 220
266 Banbury Road
Oxford OX2 7DL (UK)

A full CIP record of this book is available from the British Library

ISBN 978-1-907187-30-8

9 781907 187308

ISBN: 978-1-907187-30-8